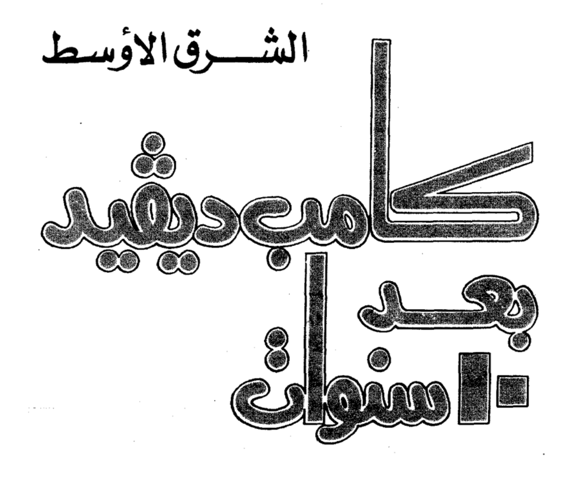
الشرق الأوسط

كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات

المحرر: وليام ب. كوانت



مركز الأهرام للترجمة والنشر



المحرر: وليام ب. كوانت

The Middle East — Ten Years after Camp David

William B. Quandt, Editor

الطبعــة الأولـــى

١٤١٠ هـ — ١٩٨٩ م

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر

مؤسسة الأهرام — شارع الجلاء القاهــرة

تليفـون ٧٤٨٢٤٨ — تلـكس ٩٢٠٠٢ يـوان

المحتـــويات

الصفحة

الصفحة


الشرق الأوسط

مقدمة

وليام ب . كوانت

تستطيع الأحداث ذات الأهمية التاريخية أن تعطى معانى جديدة للكلمات . ولقد كان هذا هو الحال مع « كامب ديفيد » ، الكلمتان اللتان ظلتا لسنوات طويلة لا تعنيان أكثر من اسم منتجع خاص لرئيس الجمهورية يقع على تلال مريلاند . ففى ١٧ سبتمبر عام ١٩٧٨ ، بعد إثنى عشر يومًا من المفاوضات الشاقة ، أبلغ رئيس جمهورية مصر ، أنور السادات ، ورئيس وزراء اسرائيل ، مناحم بيجين ، فى نهاية الأمر الرئيس جيمى كارتر أنهما على استعداد لأن يوقعا « اتفاقيتْى إطار » [انظر التذييل « جـ »] . كانت واحدة منهما تشرح طريقة التوصل إلى تسوية عربية اسرائيلية شاملة . وكانت الأخرى تحدد المبادىء التى يجب أن تحكم التفاوض بشأن معاهدة سلام مصرية إسرائيلية . ومن ثم أصبحت كامب ديفيد فى لغة الديبلوماسية مرادفاً للعملية التى أفضت إلى سلام مصرى اسرائيلى ، ومعها صيغة خاصة تتعلق بكيفية معالجة المسألة الفلسطينية . وباختصار ، فقد أعادت الأحداث تحديد مدلول كامب ديفيد كى تعنى ضمنًا مجموعة من المبادىء والطرق .

ومنذ لحظة التوقيع الرسمى على اتفاقيتى كامب ديفيد ، كما يطلق عليهما عادة ، كانت ردود الفعل متباينة ــ وقوية . وبدا كل شخص يشعر أنه تم عبور خط فاصل إلى الأفضل ، أو الأسوأ . وقد فوجىء كثيرون ، وابتهج البعض ، وصُدِم آخرون وغضبوا ، إلا أن قليلين فى الشرق الأوسط ، على أقل تقدير ، هم الذين كانوا يشعرون باللامبالاة .

وبالنسبة لغالبية الأمريكيين ، تبرز كامب ديفيد باعتبارها لحظة تبعث على الفخر فى تاريخهم الحديث . ويعتبر السياسيون عادة اتفاقيتى كامب ديفيد ركيزة السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط . إلا أنه فى أماكن أخرى ، كانت ردود الفعل أقل إيجابية بدرجة كبيرة . فكثيرون فى العالم العربى يرون أن كامب ديفيد هى سبب نكباتهم . أما الاسرائيليون ، عمومًا ، فهم يميلون إليها على نحو إيجابى بدرجة أكبر ، وذلك برغم الآراء الكثيرة عما تعنيه كامب ديفيد ضمنا بالنسبة للمستقبل . ويتحدث السوفيت عن كامب ديفيد باعتبارها نموذجًا يتعين تحاشيه مهما كلّف الأمر . أما الأوروبيون ، فقد استنتجوا منذ فترة طويلة أن هناك حاجة إلى طريقة جديدة لصنع السلام العربى الاسرائيلى .

وفى حين أن المناقشة حول كامب ديفيد ستستمر دون ريب ، إلا أن الذكرى العاشرة للاتفاقيتين توفر فرصة للحصول على منظور يكفل القدرة على رؤية الأبعاد الصحيحة لآثار هذا الاتفاق الذى صاغه كارتر وقبله بيجين والسادات . ولا يكفى منظور واحد لتقييم الآثار المتعددة للسلام المصرى الاسرائيلى الذى جاء فى أعقاب كامب ديفيد . ويستهدف هذا الكتاب عرض مجموعة متنوعة من الآراء ، وأيضًا مستويات عديدة من التحليل ــ تتناول آثار كامب ديفيد على طرفى الاتفاقيتين ، وعلى المنطقة الأوسع ، وعلى سياسات الدولتين العظميين .

■ النظر إلى كامب ديفيد من منظور صحيح

لا يمكن النظر إلى كامب ديفيد ، مثل أى حدث تاريخى هام ، بمعزل عن بقية الأحداث ، أو وهى مجمدة فى لحظة واحدة من الزمن . وعوضًا عن ذلك ، فإنها تحتاج إلى النظر إليها فى سياق الأحداث ، كجزء من عملية سبقت يوم ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ ، وتواصلت إلى ما بعد هذا التاريخ . إن حدثًا بهذا القدر من العظم ، تسوية سلمية بين متحاربيْن لفترة طويلة من الزمان ، لا بد

أن تكون له آثار واسعة النطاق ، وكثير منها لم يكن متوقعًا . وفى النهاية ، ينبغى ألا يتوقع المرء توافقًا فى الآراء فيما بين الباحثين بشأن أهمية كامب ديفيد . إذ أن نفس الأحداث تحتاج إلى دراستها تحت عدسات مختلفة عديدة ، مثلما فعل مؤلفو هذا الكتاب .

إن كامب ديفيد ، كما هى مستخدمة فى هذا الكتاب ، تنطوى على معنيين متمايزين ، وإن كانا مترابطين . يشير الاستخدام الأوسع إلى عملية التفاوض بين مصر واسرائيل التى بدأت فى مطلع السبعينات ، وبلغت ذروتها فى معاهدة السلام التى وُقعت فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ . ويؤكد هذا الاستخدام التواصل القوى فى السياسات الخارجية المصرية عبر هذا العقد بعد وفاة رئيس الجمهورية المصرى السابق جمال عبد الناصر . أما حقبة السادات ، فيمكن القول إنها أعطت الأولوية للمصالح القومية المصرية ، ولاستعادة شبه جزيرة سيناء ، ولعكس اتجاه التحالفات مع الدولتين العظميين . وكانت مصر السادات مستعدة للانسلاخ عن توافق الآراء العربى بشأن اسرائيل . وكان المنطق الفعلى لهذا الموقف هو التماس سلام منفصل مع اسرائيل إذا لم يكن بالاستطاعة جذب توافق الآراء العربى وراء قيادة مصر .

ويشير بعض المحللين إلى نمط جهود السادات الديبلوماسية التى يرجع تاريخها إلى شهر فبراير ١٩٧١ عندما تَحدّث لأول مرة عن إمكانية التوصل إلى سلام مع إسرائيل ، ويرون فى ذلك سياسة ثابتة للتقدم نحو تسوية النزاع مع إسرائيل . وحتى الحرب العربية الإسرائيلية فى أكتوبر عام ١٩٧٣ يمكن اعتبارها محاولة من قبل السادات لكسر الجمود الديبلوماسى . ومن هذا المنظور ، تعتبر مصر هى المبادرة بالكثير من التحركات الرئيسية التى حدثت فى السبعينات ، والتى قد يدل عليها دلالة واضحة قرار السادات بزيارة القدس فى شهر نوفمبر ١٩٧٧ .

والرأى البديل يرى فى مصر ضحية التلاعب الأمريكى الاسرائيلى . ويقال

إن السادات كان مخلصًا فى الرغبة فى التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع مع إسرائيل ، بما فى ذلك إيجاد حل عادل للمسألة الفلسطينية . ولا ريب إنه كان مستعدًا لتجاوز توافق الآراء العربى القائم ، إلا أنه كان يريد أن يقود هذا التوافق فى الآراء لا أن يخرج عليه . بيد أنه عندما كان ينأى بنفسه عن السوفيت ، كان يعتمد بشدة على الولايات المتحدة من أجل إقناع اسرائيل للاتجاه ناحية تسوية شاملة . ومن سوء حظ السادات أن إسرائيل أصبحت أكثر تشددًا مما كان يتوقع ، وكان الأمريكيون أقل إصرارًا . وقد جعل هذا الواقع ميزان القوة يميل بشدة ضد المصالح العربية . وفى نهاية الأمر ، ووفقًا لهذا الرأى ، اضطر السادات إلى اختيار السلام المنفرد ، لأن البديل لذلك ربما استلزم العودة إلى حالة الحرب من موقف ضعيف جدًا . ولذلك يُنظر إلى مصر على أنها كانت هدفا ، وضحية ، وليست شريكًا كاملاً فى الخطوات التى أفضت إلى معاهدة السلام مع اسرائيل . وإجمالاً ، لا يلقى هذا الرأى تأييدًا واسعا فى التحليل الذى يقدمه هذا الكتاب .

أما المعنى الثانى لكامب ديفيد الذى يتخلل جميع أجزاء هذا الكتاب فيشير بشكل أكثر صراحة إلى الاتفاقيتين الفعليتين اللتين وقعتا فى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ ، وخصوصًا « إطار السلام فى الشرق الأوسط المتفق عليه فى كامب ديفيد » ، والذى حدد صيغة من ثلاث مراحل لمعالجة القضية الفلسطينية . وقد ثبت أن هذا الإطار هو أكثر الجوانب التى اختلفت حولها الآراء فى كامب ديفيد . إذ أن كثيرين من العرب قد استاءوا من السادات لخروجه على وحدة الصف ، إلا أنهم متفقون عمومًا على أن لمصر كل الحق فى استعادة أراضيها الوطنية عن طريق الوسائل الديبلوماسية ــ ذلك أن مبرر المصلحة العامة المتعارف عليه مفهوم تمامًا ، ويمارس فى مختلف أرجاء العالم العربى . بَيْد أن ما اعترض عليه غالبية العرب هو رغبة السادات فى أن يشرح بالتفصيل كيفية معالجة المسألة الفلسطينية ، وأن يزعم لنفسه حق القيام بدور فى التفاوض نيابة عن الفلسطينيين دون رضاهم .

ولم يكن مجرد ادعاء السادات الحق فى التحدث باسم الفلسطينيين هو الذى أغضب العرب . إذ أنه مع ذلك لو كان قد استطاع التوصل إلى صفقة مناسبة جدًا نيابة عن الفلسطينيين لهللوا له باعتباره بطلا . إلا أنه كان هناك تناقض كامل بين ما حققه السادات لبلده ــ استعادة كل الأرض المحتلة ــ وبين الصيغة المتعلقة بمعالجة المطالب الفلسطينية . وبالإضافة إلى ذلك ، رأى كثيرون من العرب أن السادات بالغ فى استعداده لأن يستسلم للضغوط الأمريكية والاسرائيلية المشتركة .

ومن حيث الجوهر ، فإن الجزء من كامب ديفيد الذى يعالج مسألة الفلسطينيين قد حدد مسيرة وعملية ، فى حين ترك المسائل الموضوعية دون حل تقريبًا . إذ تركت ادعاءات الحق بالسيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة معلقة لمدة خمس سنوات ، على أن تتفاوض مصر ، ربما بالاشتراك مع الأردن ، بشأن المبادىء التوجيهية مع اسرائيل حول فترة انتقالية لا تزيد على خمس سنوات . وفى بداية هذه الفترة ، سيكون باستطاعة الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة أن ينتخبوا « سلطة الحكم الذاتى » لإدارة الشؤون الداخلية . بيد أن اسرائيل ستظل مسؤولة عن شؤون الأمن الداخلى والخارجى . وبرغم طلب كارتر المتسم بالإلحاح ، رفض بيجين الموافقة على تجميد بناء مستوطنات اسرائيلية جديدة فى الضفة الغربية وغزة . وبمقتضى الاتفاقية لن يكون باستطاعة الفلسطينيين أن يشتركوا بالأصالة عن أنفسهم فى المفاوضات إلى أن تبدأ المحادثات بشأن « المركز النهائى » للأراضى المتنازع عليها . وقد نصت كامب ديفيد على أن تبدأ هذه المحادثات « فى أقرب وقت ممكن ، ولكن فى موعد لا يتجاوز السنة الثالثة من بداية المرحلة الانتقالية » . بيد أنه حتى بالنسبة لهذه المفاوضات التى تتعلق « بالمركز النهائى » كانت اسرائيل غير راغبة فى الالتزام بمبدأ الانسحاب مقابل السلم ، كما هو منصوص عليه فى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ [انظر التذييل « أ »] .

وبالنسبة للكثيرين من الفلسطينيين ، فإن ما حققته كامب ديفيد كان

ضئيلا ، أو لم تحقق أى شيء ، وبالتأكيد لم تعوض الآمال الواهية التى تمثلت فى هاتين الاتفاقيتين ــ التعهد باحترام « الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى » ، على سبيل المثال ــ الشعور الملموس بالضياع الذى يرمز إليه قرار مصر بإجراء صفقة منفردة . ومنذ ذلك الحين فصاعدًا ، أصبح الفلسطينيون يتصرفون على مسؤوليتهم ، أو تُركوا لكى يعتمدوا على رحمة الأردنيين والسوريين التى لا تتسم بالود والشفقة دائما .

ووجد الاسرائيليون فى فكرة الفترة الانتقالية التى تضمنتها كامب ديفيد فرصة لتأجيل اتخاذ القرارات الصعبة المتعلقة بالحدود والسيادة . واعتبر العرب ، بدون استثناءات تقريبًا ، كامب ديفيد بمثابة طريقة لتفادى المسائل الهامة المتعلقة بالأرض والحكم الذاتى فى حين أنها لا تفعل شيئًا لمنع اسرائيل من المضى فى الاستحواذ الواقعى على الأراضى المحتلة . ولم يغير مرور الوقت شيئًا من هذه التصورات .

■ إرث كامب ديفيد

بعد مضى عشر سنوات على توقيع اتفاقيتى كامب ديفيد ، لم يكن النزاع الفلسطينى الاسرائيلى أقرب إلى الحل عما كان عليه من قبل . وبالفعل كانت الانتفاضة الفلسطينية فى الضفة الغربية المحتلة وغزة التى بدأت فى شهر ديسمبر عام ١٩٨٧ وتواصلت فى عام ١٩٨٨(*) ، بمثابة تذكرة حادة بمدى تقلب وتفجر الموقف فى الضفة الغربية وغزة . فبعد عقد من توقيع اتفاقيتى كامب ديفيد ، أصبح الفلسطينيون ، الذين شعروا أنهم عوملوا كأشياء فى الاتفاقيتين ، مصممين على أن لهم الدور الرئيسى . ومع هذا ، لا توجد حتى الآن صيغة ديبلوماسية لكسر الجمود الفلسطينى الاسرائيلى . فلماذا كان هذا هو الحال ؟

(*) واستمرت فى ١٩٨٩ (الناشر) .

شهد العقد الذى انقضى بعد كامب ديفيد متناقضات كثيرة ، إذ أن كثيرين من أشد منتقدى كامب ديفيد فى الجانب الاسرائيلى أصبحوا من أقوى مؤيديها . ويصدق هذا على وجه الخصوص بالنسبة لرئيس الوزراء الاسرائيلى إسحاق شامير الذى عارض كامب ديفيد فى عام ١٩٧٨ ولكنه تمسّك بها كنص مقدس بعد مضى عشر سنوات .

وفى الجانب العربى ، لم يكن هناك تحوّل من هذا القبيل . إلا أن المواقف مع ذلك قد تطورت . إذ اعتاد العرب على الفكرة التى تقول إن قرار السادات بصنع سلام مع اسرائيل لم يكن مجرد سلوك غريب خاص به وحده . وحتى بعد اغتيال السادات فى شهر أكتوبر ١٩٨١ ، استمر نظام الحكم المصرى فى الالتزام بشروط المعاهدة مع إسرائيل . وتدريجيا ، تداعت المحاولة العربية لمقاطعة مصر لارتدادها . وبحلول عام ١٩٨٨ ، أعادت غالبية البلدان العربية علاقاتها الدبلوماسية كاملة مع مصر .

ومع إدراك أن سلام مصر مع اسرائيل من المرجح أن يدوم ، بدأت غالبية العرب تعى أن الخيار العسكرى فى المواجهة مع اسرائيل لا يرجى منه نجاح كبير . ونتيجة لذلك ، أصبح من الشائع بالنسبة للعرب التحدث عن تسوية سلمية مع اسرائيل . ومازالت الشروط المتعلقة بعقد صفقة من هذا القبيل تتحدد فى الانسحاب الاسرائيلى الكامل من الأراضى المحتلة ، وحق تقرير المصير للفلسطينيين ، إلا أن وجود إسرائيل أصبح أمرا مسلمًا به تقريبًا ، مثلما جاء فى قرارات قمة الجامعة العربية المعقودة بمدينة فاس بالمغرب فى شهر سبتمبر ١٩٨٢ [أنظر التذييل « هـ »] .

كذلك أدركت الأطراف العربية أنه قد تكون هناك حاجة إلى شكل ما من الترتيبات الانتقالية إذا ما أرادوا انتزاع الأراضى المحتلة من اسرائيل . وقد تراءت هذه النقطة أيضًا فى قرارات فاس ، وذلك برغم أن الصيغة التى استعملت هناك كانت بعيدة عن مفهوم كامب ديفيد .

ويمكن أيضًا النظر إلى كامب ديفيد على أنها قد تضمنت رسالتين أخريين للعرب : الأولى هى فكرة أن الولايات المتحدة تستطيع أن تلعب دورًا هامًا فى تعزيز الاتفاق العربى الاسرائيلى . إذ أنه مهما كان تفكير المرء فى محتويات اتفاقيتى كامب ديفيد ، إلا أن الجميع اعتبروا أن الولايات المتحدة قد قامت بدور حيوى . ولو كان السادات وحده ، لكان من المحتمل أن يحصل على أقل كثيرًا مما حصل عليه من اسرائيل . وبالفعل ، فإنه من المشكوك فيه أنه كان يمكن التوصل إلى صفقة على الإطلاق . وقد أثار هذا الإدراك مسألة ما إذا كان ممكنا أم لا إعادة الولايات المتحدة إلى المباراة لكى تفعل للفلسطينيين — وربما للسوريين أيضًا — ما فعلته للسادات .

وبإيجاز ، هل كانت كامب ديفيد نموذجًا لما يمكن توقعه من الولايات المتحدة فى الظروف المناسبة ، أو أنها كانت استثناء لا يحدث غير مرة واحدة ، ويستهدف تحييد مصر ، وبالتالى الحيلولة دون نشوب حرب عربية اسرائيلية أخرى ؟ إن غالبية نظم الحكم العربية تميل إلى استنتاج أن الولايات المتحدة قد تلقى بثقلها مرة أخرى وراء عملية السلام . وبالتأكيد ، كانت هذه هى الرسالة التى تضمنها موكب الزوار العرب الذين أتوا إلى واشنطن فى مطلع عام ١٩٨٥ وذلك لإقناع حكومة ريجان بأن تصبح أكثر فعالية . إلا أن الزعماء العرب كانوا أيضا غير راغبين فى الاعتماد بصورة خالصة على الولايات المتحدة ، ولذلك فقد دعوا إلى عقد مؤتمر دولى يضم أيضًا الاتحاد السوفيتى وغيره من الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

وهناك رسالة أخرى تختلف كثيرًا فى قوتها يمكن أن يستخلصها العرب من تجربة كامب ديفيد ، وهى الاعتماد على الذات . إذ أنه لسنوات طويلة ، انتظر العرب من المجتمع الدولى أن يضع حلاً للمسألة الفلسطينية . وفى عهد عبد الناصر ، كانوا يتطلعون إلى مصر لكى تحدد السياسات التى تتبع تجاه اسرائيل . ثم جاء السادات ليخرج على التوقعات السائدة ، أولا باللجوء إلى الحرب فى عام ١٩٧٣ ، ثم بالدخول فى سلام مع اسرائيل . وقد اعتمد

السادات ، بطبيعة الحال ، على الولايات المتحدة لمساعدته فى كسب تنازلات من اسرائيل ، إلا أنه لم يكن لاعبًا سلبيًا فى المباراة الديبلوماسية . فقد قام بمساع ، ومساعى مضادة ، وكانت غالبًا مفاجئة دون كثير من الإعداد ، ولكنه على أقل تقدير كان يتصرف . ومن وجهة نظر المصالح الوطنية المصرية ، حقق نجاحًا نسبيًا . وقد يستطيع المرء أن يستخلص أن الرسالة الموجهة إلى الزعماء العرب الآخرين الذين يواجهون اسرائيل هى أنه يجب عليهم أن يتخذوا زمام المبادرة بدلاً من أن ينتظروا الآخرين كى يقوموا بذلك . ولدرجة ما ، بدا الأردنيون والفلسطينيون ، عندما اتخذوا موقفهم المشترك عام ١٩٨٥ ، كما لو كانوا قد استخلصوا هذا الدرس [انظر التذييل « و »] . وبمعنى آخر ، يمكن النظر إلى الانتفاضة الفلسطينية على أنها محاولة متعمدة للتخلص من التبعية ، ولتحدى الأمر الواقع ، ولانتهاج سياسة الاعتماد على الذات . وبرغم أن قلة من العرب هم الذين قد يقرون ذلك ، إلا أن هذه النقاط تعتبر كلها استنتاجات سليمة يمكن استخلاصها من تجربة كامب ديفيد .

■ الحساب الختامى للعقد الأول

تحقق قليل من الآمال أو المخاوف على حد سواء التى شعر بها المشتركون فى مفاوضات كامب ديفيد أو المراقبون لها ، على نحو كامل فى العقد التالى . إن المصريين والأمريكيين الذين أعلنوا إيمانهم بأن كامب ديفيد هى الخطوة الأولى فى تحقيق السلام الشامل ، انتابهم الإحباط . فقد كان هذا الأمل مرتكزا على الاعتقاد بأن اسرائيل ، عندما يتعزز أمنها عن طريق معاهدة السلام مع مصر ، ستصبح مرنة فى معالجة القضية الفلسطينية . ودارت فى خلد السادات أحيانا ، مشاريع رائعة من قبيل تحويل المياه من النيل إلى اسرائيل كحافز للاسرائيليين للتخلى عن الضفة الغربية . وقد تحطمت جميع هذه الأفكار على صخرة الاعتقاد الجازم لبيجين بأن مصير اسرائيل يعتمد على السيطرة الدائمة ،

بشكل أو بآخر ، على الضفة الغربية . ولم يكن هذا مجرد موقف للمساومة ، بل كان هو جوهر معتقداته .

وبالغ المصريون والأمريكيون فى تفاؤلهم بشأن امكانية البدء فى عملية حل القضية الفلسطينية ، والتى ستكتسب زخمًا خاصًا بها . واعتقد السادات وكارتر فى بادىء الأمر أنه لن يكون متاحًا للأردن والفلسطينيين والمملكة العربية السعودية ، من خيار سوى مسايرة صيغة كامب ديفيد . وثبت أن هذا الاعتقاد كان حكمًا خاطئًا بدرجة كبيرة . وكان من المأمول أيضًا أنه قد يمكن إلى حد ما التحايل على بيجين وحمله على اتخاذ موقف القبول لترتيبات انتقالية تتعلق بالضفة الغربية وغزة تفتح الطريق فى نهاية الأمر لشكل ما من أشكال الدولة الفلسطينية ، ومن الأفضل أن يكون ذلك بالاتحاد مع الأردن . إن بعض الاسرائيليين الذين عارضوا كامب ديفيد قد فعلوا هذا تحديدا على أساس أن كامب ديفيد ستزرع لا محالة جرثومة دولة فلسطينية . ومع كل ذلك ، فإن مفهوم الحكم الذاتى ، كما تصورته كامب ديفيد ، كان سيجرى تطبيقه فى أنحاء الضفة الغربية وغزة ، وبذا يمكن اعتبار أنه كان سيضع سلطة حقيقية فى أيدى الفلسطينيين كخطوة على طريق حكم أنفسهم .

وفى غضون شهر ونصف الشهر من التوقيع على اتفاقيتى كامب ديفيد ، انعقدت قمة عربية فى بغداد هيأت الجو لتوافق الآراء العربى . وقد شُجبت كامب ديفيد ، وأُخطرت مصر أنها سوف تُطرد من الجامعة العربية ، وأن أعضاءها سيقطعون العلاقات الديبلوماسية إذا ما مضت فى طريق السلام مع إسرائيل . ولم يرتدع السادات ، وردّ بأن قَطَعَ العلاقات مع منتقديه العرب وشهَّر بهم بسبب جبنهم . وفى بعض الأوقات ، بدا السادات كما لو كان يفعل كل ما يستطيع لكى يجافى السعوديين والأردنيين ، مشيرًا إلى قادتهم على أنهم أغبياء أقزام .

وبعد أن وضح أن مصر عازمة على إبرام السلام مع اسرائيل ، أعرب كثيرون فى العالم العربى عن خوفهم من أن تصبح اسرائيل أكثر عدوانية عندما

يتم تحييد مصر . وسرعان ما ظهر الدليل وافرًا على ذلك ، ولا سيما فى عامى ١٩٨١ و ١٩٨٢ . فبدون سابق إنذار ، قصفت اسرائيل المفاعل النووى العراق بالقرب من بغداد ، ومدت العمل بالقوانين الاسرائيلية إلى مرتفعات الجولان ، وتسارعت بعملية بناء المستوطنات فى الضفة الغربية ، وكان أكثر هذه الخطوات ضررًا ، غزو لبنان فى شهر يونية من عام ١٩٨٢ بنيّة طرد منظمة التحرير الفلسطينية . وجاءت كل هذه الأحداث متناغمة مع الفرضية القائلة بأن إزالة ثِقل مصر سيعطى اسرائيل الحرية لانتهاج سياسات أكثر عدوانا وإصرارا على ادعاءاتها فى العالم العربى . ووجد غالبية العرب أنه من الصعب عليهم تصديق أن اسرائيل كانت ستسلك مثل هذا السلوك لو أنه لم يتم تحييد مصر .

إلا أن الدليل على هذا الاعتقاد يشوبه الإبهام فى أحسن الأحوال . فإذا كانت الأحداث التى وقعت عامى ١٩٨١ و ١٩٨٢ تبدو تأكيدا لذلك ، فإن التطورات التالية توحى بأن مصر لم تكن يقينا هى القيْد الوحيد على السلوك الاسرائيلى . فعلى سبيل المثال ، كيف يمكن للمرء أن يُفسّر القرار الاسرائيلى بالانسحاب من لبنان ؟ إن هذا القرار لا علاقة له بمصر ، بل ربما يرتبط بالتكلفة المرتفعة ، بما فى ذلك الصراعات الداخلية ، الناجمة عن اتباع سياسة غير متروّية فى لبنان . وحتى الضفة الغربية التى بدت مهيأة للاستحواز الاسرائيلى عليها بعد انهيار ما يطلق عليه محادثات الحكم الذاتى فى عام ١٩٨٢ ، لم يكن من السهل استيعابها . ومع كل ذلك ، لم توقف مصر اسرائيل عن توسيع نطاق وجودها فى الضفة الغربية . إذ أنه فقط بعد أن قام الفلسطينيون بانتفاضتهم فى أواخر عام ١٩٨٧ ، ظهر احتمال التباطؤ فى الضم الواقعى لهذه الأراضى من قِبل اسرائيل . ومن هذا المنظور ، لم تكن مصر هى أداة الكبح الوحيدة لسياسات اسرائيل العدوانية . إذ أنه حتى بدون ثقل مصر فى الميزان ، كان السكان المحليون الذين واجهتهم اسرائيل عندما حاولت إعادة تشكيل لبنان

والاستحواز على الضفة الغربية ، قادرين على وقف السياسات الاسرائيلية ، لدرجة ما على الأقل .

ولقد انتابت المخاوف الاسرائيليين أيضًا فى أعقاب كامب ديفيد . وكان أكثر هذه المخاوف وضوحًا هو الاعتقاد بأن السادات سوف ينكث عن بعض أو جميع تعهداته لاسرائيل حالما تستعيد مصر سيناء . وفى حين أن اسرائيليين كثيرين قد أعربوا عن استيائهم لأن السلام مع مصر كان بارداً نسبيًا ، إلا أن أكثر المخاوف سوءًا من أن مصر ستعود إلى حالة الحرب ، لم تتحقق . وبرغم اغتيال السادات فى شهر أكتوبر ١٩٨١ ، ظلت السياسات المصرية متشبثة بمعاهدة السلام ، وإن كانت بدون حماس لفكرة « تطبيع » العلاقات . وبعد الغزو الاسرائيلى للبنان ، شعرت مصر أنها مضطرة إلى سحب سفيرها من تل أبيب ، إلا أنه تم تعيين سفير جديد فى نهاية الأمر . وفى أثناء فترات الاحتكاك التالية ، من قبيل القصف الاسرائيلى لمقر منظمة التحرير الفلسطينية بتونس فى شهر أكتوبر ١٩٨٥ ، والقمع القاسى للانتفاضة الفلسطينية ، واغتيال اسرائيل لواحد من أبرز قيادات منظمة التحرير الفلسطينية ، خليل الوزير (أبو جهاد) فى شهر أبريل ١٩٨٨ ، قصرت مصر احتجاجاتها على القنوات الديبلوماسية العادية . وبالإضافة إلى ذلك ، عولجت المشكلات الثنائية من قبيل النزاع الإقليمى حول طابا بالاحترام الدقيق للاجراءات المبيّنة فى معاهدة السلام .

وقد ثبت أن المسألة الفلسطينية أصعب من أن تعالج عن طريق المفاوضات عما كان يعتقد الكثيرون وقت توقيع اتفاقيتى كامب ديفيد . إذ أنه بعد مضى عشر سنوات على هاتين الاتفاقيتين ، مازالت اسرائيل غير راغبة فى التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية ، والتى لم تصدر بعد بيانًا صريحًا قد يُطمئن الاسرائيليين بالنسبة للنوايا الطويلة الأجل للفلسطينيين . [انظر التذييل « ل » المتعلق بمثل هذا البيان من قِبل مستشار وثيق الصلة بعرفات] . إلا أن الفلسطينيين على أقل تقدير ، على خلاف السوريين ، كانوا فى فكر أطراف

اتفاقيتى كامب ديفيد . وإذا رجعنا إلى الوراء ، يبدو من الصعب فهم أسباب إغفال موقف سوريا .

فمنذ عام ١٩٧٨ ، تعتبر سوريا أكثر الأطراف العربية تَصلّبًا فى معارضتها لكامب ديفيد . وقد تمسكت سوريا بمفردها تقريبًا دون الأطراف العربية ، بموقفها المعارض لأية خطوة تعيد مصر إلى الجماعة العربية .(*) وأصرت سوريا رسميًا على أن تلغى مصر معاهدة السلام مع اسرائيل قبل أن تتحقق المصالحة .

ومن وجهة نظر دمشق ، تعتبر كامب ديفيد صيغة لتقسيم العالم العربى وإضعافه ، وذلك حتى تتمكن اسرائيل ، بالمساعدة الأمريكية ، من تدعيم موقفها . وقد اعتبرت سوريا كل مبادرة جرت خلال العقد الماضى جزءًا من مؤامرة كامب ديفيد : الغزو الاسرائيلى للبنان يستهدف إلحاق الهزيمة بمنظمة التحرير الفلسطينية وإقامة نظام حكم موال لاسرائيل فى لبنان ، وخطة ريجان فى سبتمبر ١٩٨٢ تستهدف إغواء الأردن للدخول فى صفقة منفردة مع اسرائيل ، كما أن المبادرة التى قام بها وزير الخارجية الأمريكى جورج شولتز فى شهر مارس ١٩٨٨ ، فى حين أنها أفضل بصورة هامشية من وجهة النظر السورية ، مازالت ترى أن الطريق إلى السلام يستند إلى سلسلة من المفاوضات الثنائية بين اسرائيل وجاراتها [انظر التذييلين « د » ، « ك »] .

وظلت سوريا تطالب باستمرار باتخاذ موقف عربى موحد كشرط أساسى لمواجهة اسرائيل ، سواء ديبلوماسيًا أو عسكريًا . ومهما تبادر إلى ذهن المرء إزاء الرأى السورى ، فإن سوريا تعتبر لاعبًا هامًا فى المباراة السياسية الإقليمية ، ولا سيما عندما كانت مصر معزولة نسبيًا ، والعراق منغمسًا فى حرب لا نهاية لها مع ايران .

وبالنسبة لأمريكيين كثيرين ، كانت أكثر النتائج المثيرة للاستغراب بعد كامب ديفيد هى تأثيرها على مواقف الدولتين العظميين . إذ كانت كامب

(*) اشتركت سوريا فى مؤتمر القمة الذى وافق على عودة مصر للجامعة العربية فى ١٩٨٩ (الناشر) .

ديفيد بمثابة التيار العالى للنزعة الأمريكية للانفراد بالأمور . وقد بدا السوفيت لا علاقة لهم تقريباً بالمباراة الديبلوماسية بين إسرائيل والعرب . وتحدث بعض المراقبين بعدم اكتراث عن سلام أمريكى فى المنطقة . وكم كان مثيرا ، إزاء هذه الخلفية ، أن نجد حكومة ريجان ، بعد مضى عشر سنوات على كامب ديفيد ، تتعامل مع الاتحاد السوفيتى على أنه منافس خطير فى الديبلوماسية العربية الاسرائيلية . وقد لجأت واشنطن حتى إلى احتضان فكرة المؤتمر الدولى ، حتى ولو كان ذا نطاق محدود . ويعتبر الشرق الأوسط فى الوقت الحاضر بنداً منتظماً فى جدول أعمال محادثات الدولتين العظميين . والأكثر من هذا أن السوفيت شرعوا فى شن حملة ديبلوماسية لتحسين العلاقات مع البلدان التى كانت تعتبر من قبل داخلة فى المعسكر الأمريكى من قبيل مصر ، المملكة العربية السعودية ، الأردن ، وحتى إسرائيل .

وكان الحدث التاريخى الفاصل فى العقد الذى تلا توقيع اتفاقيتى كامب ديفيد هو حسبما أعتقد ، الغزو الاسرائيلى للبنان ونتائجه . إذ أن الحرب فى لبنان قد أثرت على جميع الأطراف الإقليمية ، كما كان لها تأثير على سياسات الدولتين العظميين . فقد كشف لبنان بطريقة باعثة على الإذلال وباهظة التكاليف الحدود الخارجية للقوة الأمريكية والاسرائيلية فى المنطقة . كذلك أرغمت الأزمة السوفيت على أن يقرروا ما إذا كانوا سيساندون سوريا فى الفترة الحرجة من أواخر عام ١٩٨٢ ، أم لا . ولم يكن السوفيت على استعداد لإلغاء استثماراتهم الهائلة فى سوريا . فقد أعادوا تسليح نظام حكم الأسد ، وأصبحت سوريا بعد ذلك حليفا سوفيتيا هائلا فى عام ١٩٨٣ بالنسبة لتمزيق الخطط الأمريكية فى لبنان ، والاعتراض على مبادرة ريجان على حد سواء . ولم يمض هذا الدرس دون عبرة . فقد رأى اؤلئك الذين شهدوا فى الشرق الأوسط صراع الدولتين العظميين من خلال عملاء كل منهما على حدة ، أن الأمريكيين لم يظهروا فى القمة . ولا ريب فى أن هذا هو أحد الأسباب التى جعلت الملك حسين غير راغب فى المضى قدماً مع مبادرة ريجان بعد عام ١٩٨٢ .

وهكذا ، فإن الحساب الختامى لكامب ديفيد يعتمد فى نهاية الأمر وبدرجة كبيرة ، على كيفية تقييم المرء للحرب فى لبنان . فلو اعتبرت أنها نتيجة حتمية لكامب ديفيد ، فإنه من المحتمل أن يميل الحساب الختامى إلى الجانب السلبى . وإذا ما ارتأى المرء ، بدلاً من ذلك ، أن القرار الإسرائيلى بغزو لبنان هو قرار لا علاقة له بكامب ديفيد ، فإنه يتعين تقييم كامب ديفيد على أساس مختلف . وفى تقديرى أنه ربما كان من الممكن تفادى حرب لبنان ، ولكن فقط بجهد هام وقوى من قبل الولايات المتحدة . وطالما لم يحدث ذلك ، فإن القيادة الاسرائيلية الحالية مصممة على ضرب منظمة التحرير الفلسطينية ، وربما كانت ستفعل ذلك حتى لو لم تتصالح مصر معها . إلا أنه بدون معاهدة السلام مع مصر ، يكون من الصعب تصور أن يشعر الأمريكيون بهذا الرضا الذاتى ، ومن الصعب الاعتقاد بأن الغزو الاسرائيلى كان يمكن أن يستمر لفترة طويلة بما فى ذلك حصار بيروت ، وعلى أبعد تقدير ، كان يمكن للمرء أن يرى صيغة أكبر لما يسمى بعملية الليطانى ، وهى التوغل الاسرائيلى المحدود فى الجنوب اللبنانى فى شهر مارس ١٩٧٨ ، وذلك وسط المفاوضات التى جرت مع مصر . وبإيجاز ، تقع على كامب ديفيد بعض ، وليس كل ، المسؤولية عن الأحداث المأساوية فى لبنان عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٣ .

■ الموضـــوعات

لعله لم يكن باستطاعة أقدر محلل على التنبؤ بأحداث الغيب ، أن يرسم صورة لما سيكون عليه الحال فى الشرق الأوسط فى منتصف عام ١٩٨٨ ، وذلك عندما وقعت اتفاقيتا كامب ديفيد قبل عشر سنوات . صحيح أن مصر وإسرائيل يسود بينهما السلام ، حسبما تقضى كامب ديفيد ، إلا أن السلام بارد ، ولم ينفع كنموذج للآخرين فى العالم العربى . أما الفلسطينيون فهم فى حالة ثورة ، إلا أن الانفراج الديبلوماسى لا يلوح فى الأفق . وإسرائيل منقسمة بعد أن اقترب موعد الانتخابات الوطنية . وما زالت منظمة التحرير

الفلسطينية ، برغم النكسات المتعددة التى حَلَّت بها فى العقد الماضى ، تقوم بدور اللاعب فى المباراة ، فى حين أن الأردن تراجع إلى الخطوط الجانبية [انظر التذييل « م »] . وبات واضحاً أن سوريا أصبحت طرفاً هاماً فى النزاع أكثر مما كان يعتقد أى شخص منذ عشر سنوات مضت ، فى حين أن دور مصر قد انكمش ، واستأنفت مصر علاقاتها مع غالبية البلدان العربية دون أن يتعين عليها الحد من علاقاتها مع إسرائيل . أما المملكة العربية السعودية ، التى كان المرء يعتقد أنها قوة إقليمية هامة بسبب ثروتها النفطية ، فإنها تواجه الآن عجزاً ضخماً ، وأصبحت مشغولة بالموقف الأمنى فى الخليج . وهناك ، قد تتحرك إيران والعراق أخيراً تجاه هدنة فى حربهما التى استمرت ثمانى سنوات .(*)

وفى هذه البيئة التى سادت فى أواخر أعوام الثمانينات ، ما زالت اتفاقيتا كامب ديفيد تُذكران ولكن بتكرار أقل . لقد أصبحتا تمثلان صدى للماضى ، وليس نموذجاً للمستقبل . وهناك بعض الموضوعات العريضة التى انبثقت عن كامب ديفيد قد تم إستيعابها ، من غير شعور غالباً ، فى مجرى التفكير السياسى ، وأصبحت المعاهدة المصرية الاسرائيلية توضح فعلاً أن المفاوضات يمكن أن تسفر عن نتائج دائمة . إلا أنه نادراً ما ينظر إلى كامب ديفيد فى الوقت الحاضر على أنها خطة عمل كاملة لديبلوماسية المستقبل .

وتوحى تجربة العقد الماضى بعدم جدوى محاولة التنبؤ بالمستقبل فى منطقة مُتقلّبة الأحوال مثل الشرق الأوسط . كما أنه من غير المجدى محاولة تقديم تقييم قاطع لاتفاقيتى كامب ديفيد . إذ أن حكم التاريخ لا يمكن صدوره الآن . إلا أن مؤلفى هذا الكتاب يلقون نظرات عاجلة إلى الماضى ، ويقدمون رسومات تخطيطية لما يمكن أن يكون عليه المستقبل . وفى نظرة شاملة عليها ، توفر هذه الصفحات تقريراً مؤقتاً عن العقد الأول بعد كامب ديفيد ، وتضع أساس التفكير بالنسبة للعقد التالى .

(*) تم وقف إطلاق النار بين البلدين فى ١٩٨٩ (الناشر).

وهناك بعض الموضوعات العريضة التى تستحق اهتماماً خاصاً . إذ أن جميع المؤلفين يتفقون على الأهمية الاستراتيجية لقرار مصر بالتصالح مع إسرائيل . وبالمثل ، يعتبر الجميع حرب لبنان عام ١٩٨٢ بمثابة حدث رئيسى فى العقد الماضى يتصل بطرق معقدة بتجربة كامب ديفيد . وهناك موضوع ثالث يتناوله غالبية المؤلفين ، وهو أهمية فهم السياسات الداخلية كجزء من المشهد الإقليمى فى الشرق الأوسط . وبالنسبة لغالبية العناصر الفاعلة فى النزاع العربى الاسرائيلى ـــ وبالتأكيد للاسرائيليين ، والمصريين ، والفلسطينيين ، والأمريكيين ـــ فإن للتغيرات السياسية داخل مجتمعاتهم تأثير مباشر ، وحاسم غالباً على سياساتهم الخارجية .

وهناك نقطة رابعة تنبثق من الفصول التالية وتتضمن العلاقة الغامضة بين القوة العسكرية والأهداف السياسية . فقد اكتشفت كل من إسرائيل والولايات المتحدة الصعوبات الماثلة فى ترجمة السطوة العسكرية إلى مكاسب سياسية فى لبنان وأيضاً بالنسبة لسوريا . كذلك يتردد السوريون فى الزج بقوتهم العسكرية الكاملة فى لبنان . أما الفلسطينيون فبرغم أنهم ما زالوا ملتزمين بسياسة « النضال المسلح » ، إلا أنهم يعلقون أهمية أكبر فى الفترة الأخيرة على الانتفاضة المدنية غير المسلحة فى الضفة الغربية وغزة باعتبارها العنصر الرئيسى فى سعيهم للحصول على حق تقرير المصير . وحتى السوفيت ، الذين يعتمدون منذ فترة طويلة على توريد الأسلحة للنهوض بسياستهم الإقليمية ، يبدو أنهم أصبحوا يتابعون أهدافهم عن طريق القنوات الديبلوماسية التقليدية .

وأخيراً ، يتفق غالبية المؤلفين على أن المبادرات الأمريكية من جانب واحد والتى لعبت دوراً كبيراً فى تعزيز الاتفاقيات المصرية الاسرائيلية ، لم تعد تستطيع القيام بدور كبير فى جهود السلام مستقبلاً . وقد يكون أطراف الصراع ـــ ولا سيما الاسرائيليون والفلسطينيون ـــ هم الذين سيقومون

بالمبادرات فى صنع السلام مستقبلاً ، ويبدو أن إطاراً متعدد الأطراف من نوع ما أصبح الآن ضرورياً إذا ما أريد إجراء محادثات سلام رسمية .

وتبين الفصول التى تركز على مصر أن كامب ديفيد قد خلّفت إرثا غامضاً . إذ أن السلام مع اسرائيل يلقى قبولاً واسعاً برغم أنه لا يحظى بالتأييد الشعبى ، وذلك حسب ما يثبت سعد الدين إبراهيم تفصيلاً . ويرى عبد المنعم سعيد أن الرئيس حسنى مبارك منغمس فى القيام بعملية جادة لإعادة هيكلة السياسات المصرية فى حين أنه يبحث عن أساس جديد للشرعية . ولم تعد القومية العربية والصراع مع اسرائيل يوفران لنظام الحكم المصرى حججاً سهلة يواجه بها منتقديه فى الداخل . أما على الدين هلال دسوقى فيضع المعاهدة فى منظورها ويحلل كيف أثرت على علاقات مصر مع الولايات المتحدة والعالم العربى ، وهما المسألتان الرئيسيتان الأخريان فى السياسة الخارجية المصرية .

ويتوقع جميع المؤلفين المصريين أن يدوم السلام مع إسرائيل ، ولكنهم لا يتنبأون « بتطبيع العلاقات » الذى نصت عليه كامب ديفيد . كذلك يعرب المؤلفون عن عدم ارتياحهم إزاء العلاقة المصرية الأمريكية ، لأنها ما زالت ، من ناحية ، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً باسرائيل . وقد أثار هذه النقطة أيضا هيرمان فريدريك إيلتس الذى يرى أن هناك تبايناً مستمراً فى المصالح بين مصر والولايات المتحدة ، إلا أنه يعتقد أنه من الممكن إدارة هذه العلاقات إذا ما بقيت التوقعات على الجانبين عند المستويات الواقعية .

وقد يتوقع المرء أن تكون صورة إسرائيل أكثر إشراقاً . إذ أن اسرائيل ، برغم كل هذا ، تعتبر عموماً الفائز الأكبر فى مفاوضات كامب ديفيد . إلا أن ناعومى حزّان ترسم صورة لبلد منقسم بشدة ، ما زال يحمل آثار حادث لبنان التعس ، وغير مستقر حول أفضل كيفية لمعالجة التحدى الفلسطينى . أما شيمون شامير ، فيرسم صورة للرأى العام الاسرائيلى الذى زال عنه الوهم بتجربة السلام مع مصر . إذ أن تطبيع العلاقات ، الذى كان يلتمس كبادرة

على أن مصر مخلصة فى تعهدها بالسلام ، وكضمان لعدم عكس اتجاه السياَسات على حد سواء ، لم يحقق تقدماً ملحوظا ، وهناك كثيرون من الاسرائيليين يرون أن السلام مع مصر هو مجرد حالة لا حرب . (ومن الجدير بالملاحظة أن شامير هو السفير الاسرائيلى المعيّن حديثا فى القاهرة ، مما يوضح أنه فى المجال الديبلوماسى ، على الأقل ، قد تحقق شيء ما أكثر من مجرد حالة اللاحرب التى تم التوصل إليها) .

وفى أحد الفصول التى تتسم بالتفاؤل فى هذا الكتاب ، يُقيّم صمويل لويس العلاقة الأمريكية الاسرائيلية ، ويجد أنها قوية وديناميية بعد مضى عشر سنوات على كامب ديفيد . ولم تصمد هذه العلاقة فقط أمام عدد من عوامل الإجهاد ، وتجميد عملية السلام ، بل اكتسبت أيضاً بُعداً استراتيجياً كبيراً مما يعطيها قوة إضافية . ولكن لويس يلاحظ الخلافات المستمرة بين البلدين فيما يتعلق بالخطوات الأخرى فى عملية السلام . ووفقاً لما يقوله لويس ، تعتمد الروابط الأمريكية الاسرائيلية مستقبلاً بدرجة كبيرة على الزعماء فى كلا البلدين ، ونوعية العلاقة التى تنشأ بينهم .

أما فصول هذا الكتاب التى تتناول العناصر الفاعلة الأخرى فى المنطقة — الفلسطينيين ، الأردن ، وغيرهما من الأطراف العربية — فتميل إلى تأكيد النواحى السلبية فى اتفاقيتى كامب ديفيد . وبلا ريب تعتبر كامب ديفيد بالنسبة للفلسطينيين كارثة مطلقة ، كما يقول رشيد خالدى . ولقد كانت لبنان مسرحاً للضربة القاصمة التى وُجهت إلى منظمة التحرير الفلسطينية فى عام ١٩٨٢ ، إلا أن المنظمة بقيت على قيد الحياة كرمز قوى للقومية الفلسطينية ، وأعطيت فسحة فى العمر بالانتفاضة التى بدأت فى شهر ديسمبر عام ١٩٨٧ .

أما الأردن ، فى المقابل ، فقد واجه فترة صعبة لصياغة العلاقة مع الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة ، وكما يبيّن إميل ساحلية فى فصله ، فقد وجد الأردن أن كل خياراته الديبلوماسية فيما يتعلق بإسرائيل مقيدة تماماً . وليس

للأردن حق معترف به ، للتفاوض نيابة عن الفلسطينيين ، كما أن جارته سوريا ترتاب في أي خطوة تجاه المفاوضات المنفردة . وكان الأردن أشد اقتراباً للدخول فى عملية السلام فى عام ١٩٨٥ ، فى تحالف مع منظمة التحرير الفلسطينية ، إلا أن هذه المحاولة قد انتهت فى مطلع عام ١٩٨٦ . بيد أنه بالنظر إلى الاستقرار الداخلى ، والادارة الاقتصادية الناجحة ، ما زال الأردن عاملاً إقليميا هاماً ، وهو على علاقة طيبة مع غالبية البلدان فى العالم العربى . وهكذا فإن الملك حسين لا يمكن إبطال دوره برغم أنه قد يبقى على الحدود الجانبية لفترة غير محددة .

أما غسَّان سلامة، فإنه يسترعى الانتباه فى فصله عن السياسات فيما بين البلدان العربية ، إلى ظهور تكتلات إقليمية فى العالم العربى . وقد توافق ظهور هذا الموقف مع تدهور القومية العربية باعتبارها الايديولوجية المهيمنة ، وذلك برغم أن روابط المصلحة العملية القوية ما زالت تجمع العالم العربى معاً . وقد لعبت سوريا دوراً كبيراً بصفة خاصة فى هذا العقد منذ كامب ديفيد ، ويُعزى هذا من جهة إلى عزلة مصر وانشغال العراق . ولكن المهارات القيادية لحافظ الأسد هى أيضا جزء من هذا السبب . ومع ذلك لم تستطع سوريا أن تحول دون إستعادة البلدان العربية لعلاقاتها مع مصر ، كما أنها لم تنجح فى حملتها لخلع نظام الحكم البعثى المنافس فى بغداد . وحتى لبنان ما زالت تمثل مشكلة صعبة لسوريا ، وهى بمثابة تذكرة ، إذا كانت هناك حاجة إليها ، لحدود قوة جميع اللاعبين فى مباراة الشرق الأوسط فى مجابهة الوقائع الداخلية العنيدة .

وينقل الفصلان المتعلقان بدور الدولتين العظميين فى الشرق الأوسط إحساساً بتطور سياساتهما على مدى العقد . ويبدأ ايفجينى بريماكوف تحليله بنتائج حرب عام ١٩٧٣ ، ومحاولة هنرى كيسنجر العنيدة لاستبعاد السوفيت من ديبلوماسية ما بعد الحرب . وباستثناء فترة فاصلة موجزة يرمز إليها البيان الأمريكى السوفيتى المشترك الصادر فى أول أكتوبر ١٩٧٧ ، يرى بريماكوف أن الولايات المتحدة تنتهج سياسة ثابتة حاولت خلالها تفتيت الأطراف العربية

وعزل السوفيت ، كل ذلك بهدف جعل اليد العليا لاسرائيل فى المفاوضات [انظر التذييل « ب »] . ويقول بريماكوف ضمنا إن سياسة السوفيت خلال هذه الفترة كانت تستهدف إحباط النهج الأمريكى . وربما كانت السياسة السوفيتية بمثابة ردود أفعال بصفة مبدئية فى السنوات التى تلت كامب ديفيد ، إلا أنه منذ أن أصبح ميخائيل جورباتشوف أمينا عاماً فى عام ١٩٨٥ ، ظهرت نغمة جديدة للسياسة السوفيتية . إذ أتخذت المبادرات ، وجرى توسيع نطاق الاتصالات بما فى ذلك الاتصالات مع إسرائيل والمملكة العربية السعودية . كذلك بدأ حوار رفيع المستوى مع الولايات المتحدة بشأن مجموعة من المسائل الإقليمية ، بما فى ذلك النزاع العربى الاسرائيلى . ونتيجة لذلك ، من الصعب تصور حدوث مفاوضات على غرار كامب ديفيد بدون إسهام ، مهما كان ، من جانب الاتحاد السوفيتى .

وفى الحقيقة أن الفصل الخاص بى عن السياسة الأمريكية يبين أن حكومة ريجان بعد أن حاولت إيداع النزاع العربى الاسرائيلى فى المحرقة الخلفية ، ثم حاولت إحياء عملية كامب ديفيد بقيام الأردن بدور مصر كمتحدث بلسان الفلسطينيين ، اضطرت إلى انتهاج نهج أوسع بتأييد عقد مؤتمر دولى يضم الاتحاد السوفيتى . وعندما اقتربت حكومة ريجان من نهاية فترتها ، بدت متحمسة لأن تترك ميراثاً للإدارة الجديدة ، يتمثل فى مبادرة سلام مستمرة ، وأيضا التعهدات القوية لاسرائيل ومصر التى نشأت عن كامب ديفيد . ولعل الثغرات الأكثر وضوحاً فى الموقف الأمريكى ، من وجهة نظرى ، هى الاعتماد المستمر على الأردن باعتباره المتحدث الأساسى عن المسائل الفلسطينية ، وعدم الرغبة فى إنشاء علاقات واسعة مع ممثلين للفلسطينيين . وبالاضافة إلى ذلك ، لم تستطع الولايات المتحدة ، بعد أن شكّلت علاقة قوية مع إسرائيل ، أن تستخدم نفوذها من أجل تأييد العناصر الاسرائيلية المعتدلة التى قد تكون مستعدة لإحياء عملية السلام داخل إطار دولى ، وعلى أساس صيغة « الأرض مقابل السلام » حسب قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

وفى الفصل الختامى ، يذكّر هارولد سوندرز القراء بأن عملية السلام ، إذا أريد لها أن تبلغ شيئا ما ، لابد أن توضع فى صورة جهد سياسى ، وليست مجرد ممارسة رسمية لتنظيم مفاوضات وحث الأطراف على التحدث معاً . ويعتقد أنه بعد فترة توقف مطولة من هذا القبيل بحثاً عن السلام العربى الاسرائيلى ، لابد من بذل جهود أخرى لبناء الأسس السياسية اللازمة لمحاولة جادة للمفاوضات ، وليس فقط من أجل إيجاد صيغ اجرائية لعقد مؤتمر . وهو يُفضّل التفكير فى سلسلة من الخطوات المتصلة ، وفى مخطط متفق عليه ، يستطيع الزعماء بواسطته تدعيم المساندة للحلول الوسط التى لابد أن تتحقق . وباختصار ، يُعتَبر رجال الدولة أكثر أهمية لعملية السلام من الديبلوماسيين .

■ خاتمـــــــــة

لو كان هناك نصب تذكارى لاتفاقيتى كامب ديفيد ، فإنه يتمثل بالتأكيد فى السلام بين مصر وإسرائيل . إذ أن كامب ديفيد برغم كل عيوبها قد دامت عشر سنوات . وفى حين أنها لم تفض إلى سلام أوسع ، و لم تحل دون نشوب حرب فى لبنان ، إلا أنها كفلت عدم وقوع نزاع عربى إسرائيلى واسع النطاق مماثل لما حدث فى أكتوبر عام ١٩٧٣ . وبالنسبة لغالبية العالم ، اعتبر هذا نتيجة طيبة تلاقى ترحيبا .

وإذ قللت المعاهدة المصرية الاسرائيلية ، من فرص نشوب حرب شاملة ، فإنها ضاعفت من احتمالات معالجة بقية النزاع العربى الاسرائيلى على أساس سياسى وليس عسكرى . وفى العالم العربى ، انتشر هذا الإدراك فعلاً ، حتى وإن واجه معارضة فى بعض الأوقات ، ولا سيما من الحركات الاسلامية القوية فى المنطقة . ومع ذلك ، يعتبر السلام المصرى الاسرائيلى بالنسبة لغالبية العرب ولغالبية الاسرائيليين ، حقيقة من حقائق الحياة التى لا يمكن تغييرها حالاً . ولذلك ، فلابد من أخذها فى الاعتبار .

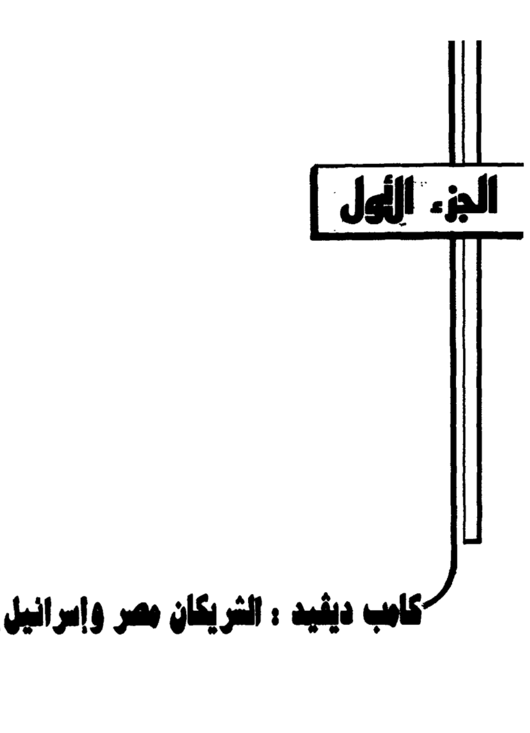
وهناك قلة من الناس قد تزعم أن صيغة كامب ديفيد المتعلقة بمعالجة المسألة الفلسطينية قد أثرت على مناخ العقد ، وأيضا على المعاهدة المصرية الاسرائيلية . وبكل ثقة يمكن القول بأن بعض الاسرائيليين وبعض الأمريكيين لا يزالون يتمسكون بصياغات الحكم الذاتى لكامب ديفيد ، إلا أنه فى العالم العربى ليس هناك تقريباً أى مؤيدين لها . ولعله ليس من الصعب تفسير زوال الوهم العربى . إذ أنه منذ البداية ، عملت كامب ديفيد على ستر عيوب ، وليس حل ، المسائل الحيوية المتعلقة بالسيادة ، والقدس ، وتقرير المصير الفلسطينى . ولا تنبثق هذه النتيجة من التفضيلات الأمريكية أو المصرية ، بل من عدم رغبة رئيس الوزراء بيجين فى التحول عن مواقفه المعروفة . ونظراً لأن الاتفاق على الجوهر كان محالا بين السادات وبيجين بشأن هذه الأمور ، فإن كل ما تبقى هو صيغة إجرائية وبعض المبادىء التوجيهية العريضة المتعلقة بالخطوة الأولى من المفاوضات .

وفى أثناء مفاوضات كامب ديفيد ، أتذكر لحظة قرب النهاية عندما بدا كما لو كان الطريق الوحيد للتوصل إلى اتفاق بشأن نقطة حساسة على وجه الخصوص ، هو اللجوء إلى الغموض . ومن حيث الجوهر ، أتيح لبيجين أن يقول إنه لم يوافق على الانسحاب من الضفة الغربية فى ظل أى ظرف من الظروف ، وأن يكون بمقدور السادات أن يقول إن بيجين قد قبل نص الانسحاب الذى تضمنه القرار ٢٤٢ والذى يحكم المفاوضات المتعلقة بـ « المركز النهائى » . وعند هذه المرحلة من المناقشات ، حذر أحد المفاوضين الاسرائيليين من أنه سيكون من الخطأ محاولة معالجة المسألة بهذه الطريقة . وحذر من أنها ستعود لتطاردنا . وأنه لن يتوافر أبداً وقت أفضل من ذلك لمحاولة وضع صيغة جادة لمعالجة القضية الفلسطينية ، ومسألة الانسحاب الاسرائيلى ، إلا أنها تتطلب عملاً شاقاً ، وإبداعاً ، والتزاماً . وقال إنه من ناحيته ، مستعد للبقاء فى كامب ديفيد لعشرة أيام أخرى أو مهما كانت الفترة التى تتطلبها . بيد أن أحداً من رؤساء الحكومات الثلاثة لم يشعر أن المسألة

تتطلب تعهداً من هذا القبيل . وهكذا توارت المشكلة وراء ألفاظ كثيرة غير مفهومة . وكما كان متوقعاً ، عادت لتطارد المتفاوضين عندما أصبح واضحاً أن اتفاقيتي كامب ديفيد لا تعنيان أن إسرائيل ملتزمة بمفهوم الانسحاب « على جميع الجبهات » . وبعد عشر سنوات ، ما زالت هذه المسألة مصدراً للخلاف بين إسرائيل والولايات المتحدة .

وتعتبر انتفاضة الفلسطينيين هى رَدَّهم ، إلى حد ما ، على كامب ديفيد . وبحكم كونها كذلك ، فإنها تبين قوة وحدود ما تحقق فى كامب ديفيد على حد سواء . وفى الجانب السلبى ، ما زال الفلسطينيون والاسرائيليون منغمسين فى النزاع دون أن يلوح فى الأفق أى مخرج لهذا الجمود . إلا أن الطرفين يعترفان بالحاجة إلى تسوية سلمية . ويدرك الطرفان أن مصر ، برغم تضامنها مع الفلسطينيين ، لن تدير ظهرها للسلام مع إسرائيل . ويمكن لهذه الحقائق أن تعنى أن القضية الفلسطينية ، والتى ما زالت حتى يومنا هذا مصدراً لسفك الكثير من الدماء ، سوف ينظر إليها من قبل جميع الأطراف على أنها مشكلة سياسية فى حاجة إلى حلٍ سياسى ، ومن ثَمَّ ، فإذا كان قادة جميع الأطراف ، بما فى ذلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، مستعدين لتقديم تعهدات جوهرية ، فقد يكون من الممكن إحياء البحث عن سلام شامل ، وبذلك إعطاء معنى كامل لما كان قد بدأ فى كامب ديفيد .

الجزء الأول



كامب ديفيد : الشريكان مصر وإسرائيل

التطورات الداخلية فى مصر

سعد الدين إبراهيم

« ليس فى مصر قلم واحد لم يلعن اسرائيل . وليس فى مصر صوت واحد لم يرتفع يكفر بما سبق أن آمن به من أن السلام الشامل ممكن .. وأن جوهر السلام هو الدولة الفلسطينية ... وإلا فلا سلام ولو حمل كل اسرائيلى قنبلة ذرية ، ووقفت سفن الفضاء الأمريكية لترحيل كل فلسطينى إلى القمر ... فقد سالمنا اسرائيل ، وتطلعنا إلى السلام الشامل معا ... فحدث خطأ ... وأصبح أكثر الناس تفاؤلا يرى أن إصلاح هذا الخطأ الإملائى يحتاج إلى ٣٤ عاما أخرى » .

أنيس منصور
الأهرام ــ ١٧ يولية ١٩٨٢

أنيس منصور واحد من أبرز كتاب مصر وصحفييها . شغل منصب رئيس تحرير إحدى الصحف القاهرية الكبرى ــ جريدة الأخبار ــ ثم إحدى المجلات الأسبوعية الكبرى ــ مجلة أكتوبر ــ لسنوات عديدة . ويكتب الآن عمودا يوميا فى جريدة الأهرام . وكان أنيس منصور خلال الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٨١ ، وثيق الصلة بالرئيس الراحل أنور السادات ويتمتع بثقته . وكان حتى منتصف ١٩٨٢ من أعلى الأصوات المؤيدة للتعايش السلمى بين العرب وإسرائيل . كما أفرد صفحات مجلته

الأسبوعية ـــ أكتوبر ـــ للكتّاب الاسرائيليين طوال الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨١ ، وهو أمر لم يحدث من قبل ولم يحدث بعد ذلك . ولزم أنيس منصور الصمت ما يقرب من ثلاثة أسابيع عقِب الغزو الاسرائيلى للبنان فى ٦ يونية ١٩٨٢ ، إلى أن قطع صمته فى ١٧ يولية ١٩٨٢ ، وذلك بتوجيه الإدانة الشديدة لإسرائيل على صفحات جريدة الأهرام ، وهو ما ورد ذكره فيما تقدم .

ويمثل أنيس منصور شريحة عريضة من المجتمع المصرى ، رحبت فى أول الأمر بمبادرات الرئيس السادات للسلام تجاه اسرائيل ، وهى اتفاقيتا فض الاشتباك لعام ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، والرحلة التاريخية لإسرائيل عام ١٩٧٧ ، واتفاقيتا كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ، ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية عام ١٩٧٩ . غير أن هذه الشريحة راحت تتضاءل باطراد على مدى السنوات العشر التى أعقبت كامب ديفيد . واليوم يجد المراقبون للمسرح السياسى المصرى صعوبة بالغة فى العثور على شخصيات بارزة لا تزال قادرة على رفع صوتها علنا بتحية السلام مع اسرائيل ، بل إن غالبية المصريين يقبلون على مضض الوضع الراهن الناجم عن مبادرات السادات . البعض يجد لها ما يبررها ، والبعض يجد لها الأعذار ، بينما قلة متنامية لا يستهان بها تعمل جديا ضدها .

وقد أصبحت كامب ديفيد بمثابة كلمة شفرية ، ترمز ليس فقط للاتفاقيتين الموقعتين فى سبتمبر ١٩٧٨ ، وإنما لمجموعة عملية وروح « المصالحة التاريخية » بين العرب وإسرائيل التى قام بها السادات . وقد بدأت العملية بجدية عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ مباشرة . ومنذ ذلك الحين وهى تتعرض للجزر والمد .

كانت كامب ديفيد من المنظور المصرى الخالص جزءاً متكاملا من رؤية السادات لمصر ، وهى الرؤية التى تولدت عنها سياسات بالغة الأهمية . ويميل المصريون إلى الحكم على كامب ديفيد فى إطار رؤية السادات لمصر وتأثير ذلك عليهم ، وعلى إخوانهم العرب ، وعلى غيرهم .

وهذا الفصل من الكتاب محاولة لوصف ورصد المواقف العامة من جانب القوى

الاجتماعية والسياسية تجاه كامب ديفيد . وتمثل رؤية السادات ، والسياسات المترتبة عليها ، وتأثير هذه الرؤية على عملية المصالحة العربية الاسرائيلية ، جانبا أساسيا من هذه الدراسة التحليلية . فقد كانت سياسة الانفتاح الاقتصادى للرئيس السادات ، والتحول المنضبط إلى الديمقراطية ، والتحالف مع الغرب خاصة الولايات المتحدة ، والتصالح مع إسرائيل ، كانت كلها بمثابة سياسات مترابطة ببعضها البعض . ومن ثم فإن نجاح واحدة من هذه السياسات أو فشلها من شأنه أن يؤثر ليس فقط على باقى السياسات ، وإنما على المفهوم العام لرؤية السادات برمتها . وبينما كانت هناك فترات من الحماس العام لرؤية السادات فى أعقاب حرب أكتوبر فى منتصف السبعينات ، كانت هناك فترات من اليأس فى بداية الثمانينات فى نهاية حياة السادات السياسية . وتحت رئاسة حسنى مبارك تلقى التركة التى خلفتها رؤية السادات نظرة واقعية رصينة متزايدة .

وتجدر الإشارة إلى بعض التوضيحات الهامة قبل الاسترسال فى دراستى التحليلية . فإن التحول إلى الديمقراطية لا يزال فى مرحلته الجنينية الأولى . كما أن الحرية التى تتمتع بها القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة فى تكوين أحزابها السياسية بصورة شرعية لا تزال محدودة . وكثيرا ما تضطر قوى كبيرة مثل الاسلاميين والناصريين إلى التعبير عن نفسها من خلال أحزاب شرعية أخرى . ولا يوجد فى مصر تقليد قياس الرأى العام عن طريق الاستفتاءات . وتشكك أحزاب المعارضة على الدوام فى نظافة الانتخابات البرلمانية . وقد أيدت المحاكم المصرية فى حالات كثيرة الاتهامات الخاصة بوقوع تجاوزات فيها — إن لم يكن التزوير الصارخ لها . وختاما فإنه يصعب فصل أو إبعاد كامب ديفيد والنزاع العربى الاسرائيلى عن القضايا الداخلية والخارجية للتوصل إلى تقييم محايد للسياسة المصرية . فقد حدث خلال الجانب الأكبر من العقد اللاحق لكامب ديفيد أن تقدمت قضايا أخرى لتنتزع المركز الأول من اهتمام الدولة والمجتمع على السواء .

وإزاء هذه الاعتبارات يجد الدارسون أنفسهم أمام قاعدة من المعلومات محدودة وهشة للغاية . ويضطرون إلى استكمال المعلومات الموثوق بها جزئيا ، بالاعتماد على

قدر كبير من الاستنتاجات غير المباشرة . كما أنه يصعب الانتهاء إلى تعميمات أو التوصل إلى أحكام حاسمة .

وانطلاقا من هذه المحاذير ، فإن هذه الدراسة التحليلية تبدأ بنظرة عامة على الساحة المصرية وتطورها ، فى إطار علاقتها بالنزاع العربى الاسرائيلى . وتناقش الدراسة الظروف الداخلية والخارجية الأساسية الكامنة فى خضم هذه التطورات . ويتبع ذلك عرض للتشكيلات الاجتماعية والسياسية المختلفة وثقلها النسبى وتطور الرأى العام إزاء كامب ديفيد . وختاما فإننى سأقوم بتقييم المزاج العام المصرى بعد مرور عشر سنوات على كامب ديفيد .

■ مصر والنزاع العربى الإسرائيلى

تعرضت مصر خلال العقدين الأخيرين لتحولين بارزين فيما يتعلق بالنزاع العربى الاسرائيلى . وقد مهدت الأرض للتجربة الانتقالية الأولى بصورة حاسمة ، وفاة جمال عبد الناصر ، وصعود السادات للسلطة ، وحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وثورة أسعار البترول ، وتصاعد المشكلات الداخلية . وكان توقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية بمثابة الذروة فى هذا التحول . ثم تضافرت عوامل السلوك الاسرائيلى منذ توقيع المعاهدة ، وسجل النظام المصرى فى التعامل مع المشكلات الداخلية ، وسياسات الولايات المتحدة تجاه مصر والشرق الأوسط ، واغتيال السادات ، وتولى مبارك منصب الرئاسة ، وغزو لبنان ، وتصاعد حرب الخليج ، والانتفاضة الفلسطينية الأخيرة فى الأراضى المحتلة التى بدأت فى ديسمبر ١٩٨٧ ، تضافرت معا فى تمهيد المسرح لتحول ثان .

كان المصريون فى أيام عبد الناصر الأخيرة قد روضوا أنفسهم على تقبل حتمية الحرب لتحرير الأراضى العربية التى احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ . وأكدت لهم هزيمة ١٩٦٧ بعض المعتقدات السابقة بالنسبة لإسرائيل . كما أنها أثارت التساؤلات والجدل

حول بعض المعتقدات الأخرى . فقد تأكدت سياسة اسرائيل التوسعية ، ونواياها فى استخدام القوة لفرض إرادتها على المنطقة ، وكذلك سياسة التأييد الأمريكى الذى لا يلين للدولة الصهيونية . ومن ناحية أخرى أحدثت الهزيمة هزة عنيفة فى المعتقدات التى سبق أن آمن بها المصريون فيما يتعلق بقوة العرب وقدرتهم على تصفية اسرائيل ، واستعادة السيادة العربية على كل فلسطين ، وبالتأييد السوفيتى الذى لا يلين . ونشأ تقييم جديد للقوة الذاتية ولقوة العدو ، ولما يمكن توقعه من السوفيت ، على أثر هزيمة ١٩٦٧ ودروسها القاسية . وبدأ توجه عقلانى جديد فى الظهور . وأصبح شعار النظام الناصرى وسياسته هو حرب محدودة ذات هدف متواضع يتمثل فى « إزالة آثار العدوان الاسرائيلى » لعام ١٩٦٧ . وتم وضع وتنفيذ الخطط والترتيبات لتحقيق هذا الهدف . وصاحب هذه الخطط على الصعيد الداخلى اتخاذ بعض الاجراءات لتخفيف الأعباء الاقتصادية ، وتشجيع المشاركة السياسية الجماهيرية . وجاء بيان مارس ١٩٦٨ من جانب عبد الناصر ، والذى أعلن فيه أن مصر على استعداد لتأييد المقاومة الفلسطينية ، تعبيرا عن توافق الرأى المصرى الجديد . وعلى الصعيد الإقليمى أقدمت مصر على تطبيق سياسة التوافق والتضامن مع جميع الأنظمة العربية . وبارك مؤتمر القمة العربى فى الخرطوم بصفة رسمية استراتيجية مصر ، كما أضفى عليها قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٢٤٢ قبولا على المستوى العالمى . وعلى الصعيد الداخلى اتحدت مصر وراء استراتيجية عبد الناصر المعتدلة ، حيث قبلها البعض كهدف أخير ، واعتقد البعض الآخر بأنها استراتيجية مؤقتة وبرجماتية . وتحمل المصريون فى صمت أعباء الدمار الذى صاحب « حرب الاستنزاف » على طول قناة السويس (١٩٦٩ — ١٩٧٠) وقبلوا مناورات زعيمهم الديبلوماسية (مثل مشروع روجرز الذى أنهى حرب الاستنزاف) وواصلوا الاستعداد لاحتمالات خوض مواجهة عسكرية محدودة مع إسرائيل .

ووسط كل ذلك ، اندلعت نيران حرب أهلية فى الأردن بين جيش الملك حسين ، وقوات منظمة التحرير الفلسطينية ، وتوفى عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠ وأصبح السادات رئيسا جديدا لمصر . وبالرغم من مشاعر الإحباط المعنوى التى

انتابت مصر ، بقيت الجبهة الداخلية صامدة . وواصل السادات الالتزام بنفس الهدف ـــ الحرب المحدودة ـــ وبالسياسات الداخلية والاقليمية لسلفه . وفسر غالبية المصريين المؤشرات الدالة على تفضيل السادات لبعض هذه السياسات على غيرها ، على أنها مجرد مناورة ، أو من مظاهر الاختلاف فى الأسلوب .

وحقق أداء الجيش المصرى الحسن فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ شعبية هائلة للسادات . ولم يعد رصيد شعبيته مستمدا من كونه رفيقا سابقا لعبد الناصر وخليفة له . وبدأ السادات بعد الحرب بقليل يعمل من موقع الشرعية الكاملة . وتبلورت اختياراته الرئيسية فى الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٧ . وتمخضت محصلة هذه الاختيارات عن انقلاب كامل ـــ ولو أنه جاء تدريجيا ـــ على السياسة الناصرية . وارتكزت الساداتية على زوايا أربع ، هى : سياسة انفتاح اقتصادى ، و « ديمقراطية أبوية » محكومة ، وتحالف مع الغرب ، وتصالح مع اسرائيل .[1] وترسيخا لذلك ، فقد روعى إلى حد ما أن يكون تدشين كل واحدة من هذه السياسات الأربع على حدة ، وتمت صياغتها فى أرق النبرات ، وصاحب ذلك فى أغلب الأحيان ثناء وإجلال لعبد الناصر وثورة يولية ١٩٥٢ . ومثال ذلك أن يقول السادات وتردد أجهزته الاعلامية بأن هذه السياسة أو تلك « دشنها الرئيس الراحل » ، و « أنه إذا كان على قيد الحياة لفعل الشىء نفسه » ، أو « أنها تصحيح تكتيكى لسياسة ما ، وليست تغييرا لمبادىء » . ونظرا لتأثير هذه السياسات ، الواحدة على الأخرى ، فإنه يمكن تلخيص سياسات السادات الأربع وتوجهاتها فيما يلى :

سياسة الانفتاح الاقتصادى

وُضعت سياسة الانفتاح الاقتصادى ، التى يرمز إليها القانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ ، بعد أقل من ستة شهور من حرب أكتوبر . واستهدفت تحرير الاقتصاد المصرى بوضع حد للاحتكار شبه الكامل الذى يمارسه القطاع العام ، وتشجيع القطاع الخاص

---

(١) للوقوف على تقرير حديث حول نتائج سياسات السادات الأربع ، انظر « مصر : تحديات داخلية واستقرار إقليمى » للكاتب ليليان كريج هاريس ، محرر ، وأوراق تشاثام هاوس (لندن : روتليدج وكيجان بول عن المعهد الملكى للشؤون الخارجية ـــ ١٩٨٨) .

(الاستثمارات المصرية والعربية والأجنبية) . وأضفت كلمة « انفتاح » دلالة على النوايا الحسنة ، وكان لها بالفعل صدى طيب فى ظل التطورات الجارية . وكانت عملية التوسع الاقتصادى والتصنيع فى مصر ، التى انطلقت بكل قوة فى الفترة من ١٩٥٥ إلى ١٩٦٥ ، قد توقفت فى أواخر الستينات . ويرجع العامل الأول لهذا التوقف ــ ولو أنه ليس العامل الوحيد على الإطلاق ــ إلى هزيمة ١٩٦٧ فى الجولة الثالثة من جولات الحرب العربية الاسرائيلية . فقد استأثرت الاستعدادات لخوض حرب جديدة « لمحو الهزيمة » بالجانب الأكبر من الاعتمادات التى كانت ستوجه للتنمية الاقتصادية . وانخفض النمو الاقتصادى من معدله السابق البالغ ٦,٩ فى المائة (عام ١٩٦٣) إلى ٢,٩ فى المائة (عام ١٩٧٤) .(٢) وكادت فرص العمل الجديدة تنعدم تماما ، وزاد عدد المجندين فى القوات المسلحة ممن كانوا على أبواب الانضمام إلى القوى العاملة .

وهكذا حظيت سياسة السادات الاقتصادية الجديدة فى أول الأمر بالترحيب من جانب جميع المصريين تقريبا . واعتقدت قلة فى ذلك الحين بأن القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ سيؤدى إلى التراجع التدريجى عن سياسة عبد الناصر الاشتراكية . وعندما صدر قانون آخر (القانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧) وغيره من القرارات ، صار واضحا أن سياسة الانفتاح الاقتصادى ليست سوى تراجع كامل عن اشتراكية عبد الناصر ، وتأييد حار لتوجه رأسمالى جديد . وبدون هجوم مباشر أو صارخ ، تعرض تركيز عبد الناصر على القطاع العام ، والتخطيط المركزى ، وتدخل الدولة فى الاقتصاد ، للإهمال الصامت .

وتمخضت عن سياسة الانفتاح وسياسات السادات الأخرى عملية استقطاب ايديولوجى فى مصر . وكان مؤيدو السياسة الجديدة ينتمون بصورة غير متناسبة للشريحة العليا من المجتمع ، كالأغنياء العائدين من الدول العربية الغنية بالبترول وفى

---

(٢) سعد الدين ابراهيم : « التنقل الاجتماعى وتوزيع الدخل فى مصر : ١٩٥٢ ــ ١٩٧٧ » ، فى كتاب « **الاقتصاد السياسى لتوزيع الدخل فى مصر** » ، جودة عبد الخالق وروبرت تينور (هولمز وميير ، ١٩٨٢) ص ٣٨٣ .

جعبتهم مدخرات كبيرة ، والمقاولين ، وأمثالهم . بينما كان معارضو « الانفتاح » ينتمون بصفة عامة للشرائح الأقل حظا ، مثل عمال القطاع العام ، والطبقات الأدنى من المتوسط ، والناصريين ، واليساريين الآخرين . وكان فى الإمكان احتواء المناهضين بسهولة لو أن « الانفتاح » أثمر نتائج إيجابية . ولكن المحصلة الأولية جاءت إما هزيلة ، أو سلبية تماما . وهكذا حدث فى يناير ١٩٧٧ — أى بعد ثلاث سنوات من تطبيق السياسة الجديدة — أن اندلعت مظاهرات الغذاء العارمة فى الحضر ، والتى لم يسبق لها مثيل منذ يوم السبت الأسود — قبل خمسة وعشرين عاما — الذى شهدته مصر ما قبل الثورة ، عندما التهمت النيران قلب القاهرة .

وجاء رد فعل السادات لهذا التحذير المبكر نمطيا — اعتقالات واسعة النطاق للعناصر المعارضة التى ألقى عليها اللوم واتهمها بالتحريض على ما أسماه « انتفاضة الحرامية » ، والمزيد من سياسة الانفتاح نفسها (مثل إصدار القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧) . وفى يولية ١٩٧٧ تعرض النظام لمواجهة دموية أخرى مع جماعة اسلامية مناضلة هى « التكفير والهجرة » . وفى نوفمبر من العام نفسه قام السادات بزيارته التاريخية لإسرائيل .

الديمقــراطية الأبويــة

فى مواجهته الحاسمة ضد معارضيه من الناصريين فى مايو ١٩٧١ ، عرض السادات قضيته على الرأى العام المصرى باعتبارها جهدا لتحقيق الديمقراطية ، ومحاولة للقضاء على « مراكز القوة » الاوتوقراطية ، وتصفية « للدولة البوليسية » . وتم الإعلان عن بعض الاجراءات الشكلية لتأييد دعواه ، مع التعهد باتخاذ المزيد من هذه الخطوات فور قيام مصر بتحرير أراضيها من الاحتلال الاسرائيلى . كما تم فى الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٧٥ الإفراج عن أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وغيرهم من المسجونين السياسيين ، وصدر العفو عن السياسيين والصحفيين فى المنفى ، علاوة على تشجيعهم على العودة إلى أرض الوطن .

غير أن السادات لم يقدم على إعادة نظام تعدد الأحزاب إلا فى عام ١٩٧٦ ،

مع فرض بعض الضوابط عليها . فقد قرر تحديد عدد الأحزاب بثلاثة ، هي حزبه الخاص (حزب مصر الاشتراكى العربى) ليكون حزب الوسط والرئيسى ، وحزب إلى يمينه (حزب الأحرار) وحزب إلى يساره (حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى) . وتولى رئاسة الحزبين المنوط بهما دور المعارضة اثنان من الضباط الأحرار السابقين ممن عرفهم السادات لأكثر من عشرين سنة ــ مصطفى كامل مراد ، وخالد محيى الدين . ورفضت الطلبات المقدمة لتشكيل أحزاب أخرى مثل الطلبات المقدمة من الإخوان المسلمين والناصريين .

ورحبت غالبية الشعب المصرى بهذه الخطوة على طريق الديمقراطية بالرغم من كونها خطوة متواضعة ومقيدة . وتمتعت البلاد بنمو مطرد فى حرية الصحافة والتعبير على مدى السنتين التاليتين . وحظت هذه الخطوة بأكبر قدر من التأييد من جانب الطبقات العليا والمتوسطة ، خاصة المثقفين والمهنيين . ولكن الحريات راحت تتضاءل كلما زادت المصاعب التى تواجه السادات . ووضعت مظاهرات الغذاء عام ١٩٧٧ نقطة البداية فى التراجع التدريجى عن التحول إلى الديمقراطية . وغضب السادات غضبا شديدا إزاء فشل حزبه فى التصدى للمعارضة . وفى عام ١٩٧٨ قام السادات بتكوين حزب جديد (الحزب الوطنى الديمقراطى) .

وبحلول عام ١٩٨١ كان صبر السادات على النقد المتزايد قد نفد . وشهدت البلاد مصادرة متكررة لصحف المعارضة . وفى سبتمبر ١٩٨١ أمر السادات بوقف صدور عدد من مطبوعات المعارضة . والأخطر من ذلك أنه ألقى فى السجون بأكثر من ١٥٠٠ فرد من السياسيين النشيطين ، بما فى ذلك بعض الشخصيات البارزة ذات المكانة المرموقة مثل فؤاد سراج الدين ومحمد حسنين هيكل وحلمى مراد وفتحى رضوان . وتم هذا الإجراء العنيف بطريقة عشوائية للغاية ، حيث إنه شمل كافة الاتجاهات ــ اليمين واليسار والوسط . وصدر الأمر بعزل بابا الكنيسة القبطية من منصبه ، الأمر الذى لم يحدث طوال أربعة عشر قرنا منذ دخول الإسلام مصر . كما ألقى بالمرشد العام للإخوان المسلمين فى السجن . وبعد شهر واحد من هذه الاجراءات لقى السادات مصرعه :

وكان التغيير الثالث والخطير فى السياسة ، الذى قام به السادات هو التحول المطرد فى سياسة مصر الخارجية وانحيازها العالمى ، وذلك بالابتعاد عن السوفيت والتقارب مع الأمريكيين . ووصل الفتور فى العلاقات المصرية السوفيتية إلى ذروته الدرامية عندما أمر السادات بطرد ٢٠ ألف خبير عسكرى سوفيتى من مصر فى منتصف ١٩٧٢ . وبالرغم من الأسلوب المهذب الذى انتهجه السادات فى طردهم ، فقد أكدت هذه الخطوة ما سبقها من مؤشرات بضياع الثقة المتبادلة . وتضمنت هذه المؤشرات التصدى السافر من جانب السادات للعناصر الناصرية فى مايو ١٩٧١ ، والتى ينظر إليها كعناصر صديقة لموسكو ، وكذلك تأييد السادات للرئيس السودانى جعفر النميرى فى سحق الحزب الشيوعى السودانى فى يولية ١٩٧١ ، وإيحاءاته المتواصلة بأن السوفيت يتباطأون فى تقديم الأسلحة لمصر . وقد أدى وقوف السوفيت إلى جانب مصر فى حرب أكتوبر ، وتصديهم للجسر الجوى الأمريكى لنقل الأسلحة إلى إسرائيل بإقامة جسر جوى سوفيتى لمصر وسوريا ، أدى ذلك إلى دفء فى علاقات السادات بالسوفيت ، ولكنه كان دفئا مؤقتا لم يعكس الاتجاه . وكانت غالبية الشعب المصرى قد ضاقت ذرعا برابطة عبد الناصر بالسوفيت بعد هزيمة ١٩٦٧ . ولم يأسف سوى القلة من المصريين لمواقف السادات غير الصديقة تجاه السوفيت .

وجاء التقارب الحذر مع الولايات المتحدة فى السنوات الأولى من تولى السادات منصب الرئاسة ، عن طريق المملكة العربية السعودية وغيرها من القنوات . ولم تكد تمضى بضعة أسابيع على حرب أكتوبر حتى قام السادات بتكثيف تحركه من أجل « علاقة خاصة » مع الولايات المتحدة . وفى أوائل ١٩٧٤ عادت العلاقات الديبلوماسية الكاملة بين البلدين (كانت العلاقات مقطوعة منذ حرب يونية ١٩٦٧) . وسيطرت ديبلوماسية « المكوك » الشهيرة التى ابتدعها هنرى كيسنجر على مسرح الأحداث فى الشرق الأوسط ، وحظت بمباركة السادات وتقديره

العلنى . ولا تقل أهمية عن ذلك زيارة الرئيس ريتشارد نيكسون ، واستئناف إرسال المعونة الأمريكية لمصر عام ١٩٧٤ . وأدت الوساطة والمساعدة الأمريكية إلى تحقيق اتفاقيتين لفض الاشتباك بين القوات المصرية والاسرائيلية على طول قناة السويس وفى سيناء ، واتفاقية مماثلة على الجبهة السورية . وساهمت المساعدات الأمريكية والأوروبية بدور رئيسى فى تطهير قناة السويس وإعادة فتحها للملاحة الدولية .

وداعبت سياسة الانفتاح الاقتصادى وتوقعات السادات بتدفق الاستثمارات الكبيرة والتكنولوجيا الحديثة (على غرار مشروع مارشال كما قال) ، أحلام المصريين بتقدم اقتصادى سريع . وقال السادات إن أمريكا ستصبح « شريكا كاملا » فى التحرك المصرى نحو السلام والرفاهية . وشهدت السنوات من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٧ ما يمكن تسميته بشهر العسل فى العلاقات المصرية الأمريكية ، ورحبت غالبية الشعب المصرى بذلك .

غير أن تعثر الجهود المبذولة فيما بين ١٩٧٥ و ١٩٧٧ لتسوية نزاع الشرق الأوسط ، ومظاهرات الغذاء عام ١٩٧٧ ، كانت بمثابة مؤشرات مبكرة بتحرر مصر من نسيج الأوهام الذى خلقته الرابطة الأمريكية الساداتية . والحقيقة أن المعونة الاقتصادية الأمريكية لمصر استمرت فى الزيادة المطردة طوال هذه السنوات ، إلا أن غالبية المصريين لم يحسوا بصورة مباشرة بنتائجها الملموسة . وربطت المعارضة بين قصص الفساد وتبديد الثروات من ناحية ، والمعونة الأمريكية من ناحية أخرى . ثم جاءت زيارة السادات التاريخية لإسرائيل عام ١٩٧٧ ، التى ظاهرتها الولايات المتحدة بكل قوة ، لوضع حد مؤقت لقلق مصر المتزايد إزاء الرابطة الأمريكية .

ولقيت جهود الرئيس جيمى كارتر ووساطته فى المفاوضات التى أدت إلى اتفاقيتى كامب ديفيد ومعاهدة السلام ، تقديرا حقيقيا من غالبية الشعب المصرى ، وأحيت آمالهم فى أن السلام والرفاهية قد يتحققان أخيرا عن طريق الرابطة الأمريكية . ولكن هذه الآمال راحت تخبو مع قدوم عام ١٩٨٠ . وبدا الرئيس السادات نفسه ، بعد زيارته للولايات المتحدة عام ١٩٨٠ ، أقل تفاؤلا فى إمكانيات الدور الأمريكى فى تحقيق السلام الشامل والرفاهية .

الســـــلام مع إسرائيـــــل

كان أهم التغيرات الدرامية فى السياسات المصرية فى عهد السادات ذلك التغير تجاه اسرائيل . وقد تعرض الرأى العام المصرى لحملة إعلامية متواصلة ، وبالغة القوة لإعداده لهذا التغيير . وقيل للمصريين إنهم بذلوا أقصى ما يمكن من طاقة بشرية فى معركتهم ضد اسرائيل .

> بلغ عدد ضحايا الحرب من أبناء الشعب المصرى مائة ألف نسمة ، وبلغت تضحياتهم المادية ٣٠ بليون دولار ... وليست هناك دولة عربية توازى مصر فى تضحياتها ... ولن تسمح الولايات المتحدة أبدا بهزيمة اسرائيل ، ولن يقدم السوفيت أسلحة كافية لمصر لتحقيق انتصار حاسم فى الحرب ... وترجع المشكلات الاقتصادية الحادة التى تواجهها مصر إلى استمرار حالة الحرب مع إسرائيل ... إن مصر غارقة فى ديونها ، بينما الأغنياء العرب يودعون بلايين الدولارات فى البنوك .... إن السوريين والفلسطينيين ليسوا مهتمين بتسوية النزاع العربى الإسرائيلى لأنهم يستفيدون منه هم وأنصارهم السوفيت .[٣]

وثارت مناقشات حامية فى أجهزة الإعلام المصرية حول « ما إذا كان المصريون عربا حقيقيين » .[٤] وهكذا فإن التوافق القومى على النضال المسلح ضد الاغتصاب الاسرائيلى لفلسطين العربية الذى استمر ثلاثين عاما ، بدأ يتصدع باطراد .

وتشهد على هذا التصدع بعض الدراسات محدودة المدى لقياس الرأى العام المصرى . ففى عام ١٩٧٤ أعرب نحو ٥٥ فى المائة من عينة عشوائية مصرية عن

---

(٣) انظر سعد الدين ابراهيم : « عروبة مصر : حوار السبعينات » (بالعربية) [القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية التابع للأهرام ، ١٩٧٨] للوقوف على تحليل للبيانات الرسمية والمقالات الافتتاحية للصحف الخاضعة لسيطرة الدولة خلال الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٨ .

(٤) انظر المصدر السابق . يقتصر الكتاب على تحليل وثائقى لهذه المناقشات ، والتى أثارها الكاتب المصرى توفيق الحكيم عام ١٩٧٨ .

تأييدهم الراسخ لاستراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية بمواصلة النضال حتى إقامة « دولة علمانية ديمقراطية فى فلسطين » ، واختار ٤٣ فى المائة أسلوب الحل وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ . وفى عام ١٩٧٨ لم يتمسك سوى ١٨ فى المائة من عينة مماثلة بتأييد استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية ، بينما أيد ٧٧ فى المائة مبادرة السادات للسلام بالرغم من كونها أكثر توافقا مع مصالح اسرائيل بالمقارنة بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .(٥) وعزز هذا التحول الدرامى الوعد بأن السلام مع إسرائيل سيحمل فى طياته الرفاهية للمصريين والعدالة للفلسطينيين .

أما المصريون الذين رأوا غير ذلك ، وهم نحو ٢٠ فى المائة ، فقد كانوا من اليساريين والناصريين والاسلاميين المناضلين . وقد وجدوا أنفسهم بعد زيارة السادات لإسرائيل منعزلين ومحاصرين لبعض الوقت بفضل أجهزته الإعلامية القوية . وبتوقيع اتفاقيتى كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ومعاهدة السلام عام ١٩٧٩ هللت أجهزة الإعلام ، الخاضعة لسيطرة الدولة ، للسادات باعتباره « بطل الحرب والسلام » . أما بقية العالم العربى فقد وقف مشدوها ومذهولا وعاجزا . وألهب السادات مشاعر المصريين بالوطنية ، وعمد إلى إضعاف مشاعرهم بالقومية العربية . وتردد عاليا شعار « مصر أولاً » ، وزادت حدة التوقعات بسرعة قدوم الرفاهية . وأدى الوعد بأن يحصل الفلسطينيون على الحكم الذاتى ، تمهيدا لإقامة دولتهم الخاصة ، إلى إراحة ضمائر غالبية المصريين .

وجاءت السنوات اللاحقة لتوقيع معاهدة السلام لتشهد تحولاً آخر فى الرأى العام المصرى . فقد بدا لبعض المصريين أن شروط المعاهدة غير منصفة . ووجدت المخاوف طريقها إلى صفوف الجماعات المنظمة التى أيدت مبادرة السادات للسلام . وسجل حزب العمل الاشتراكى ، أكبر الأحزاب المعارضة ، عشرة تحفظات على المعاهدة بالرغم من تصويته لصالحها فى مجلس الشعب . وزادت المخاوف حدة كلما

---

(٥) سعد الدين ابراهيم : « **اتجاهات الرأى العام العربى إزاء مسألة الوحدة** » (بالعربية) ، صدر فى بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠ ، ص ٣١٩ .

استمرت اسرائيل فى بناء المستوطنات الجديدة فى الضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان دون التفات للاحتجاجات المصرية . وعندما جاء الموعد النهائى لاستكمال محادثات الحكم الذاتى ، وانصرم دون التوصل إلى اتفاق ، تضاعفت شكوك المصريين وريبتهم .

وبدأ الجمهور المصرى المؤيد للسلام فى الاضمحلال المطرد . ونمت المشاعر الصامتة بعدم الرغبة فى تطبيع العلاقات مع اسرائيل . وأدى الإخفاق المتواصل فى محادثات الحكم الذاتى ، وإقدام اسرائيل منفردة على ضم القدس ، إلى انضمام حزب العمل الاشتراكى إلى صفوف اليساريين والاسلاميين فى انتقادهم لعملية السلام برمتها . وفى مناسبة الذكرى الثانية لتوقيع المعاهدة أعلن حزب العمل الاشتراكى شجبها وسحب تأييده لها . ومع قدوم صيف عام ١٩٨١ تدعمت صفوف المعارضة المنظمة للمعاهدة بغضبة شعبية عارمة . فقد ساهمت الغارة الجوية الاسرائيلية التى قصفت المفاعل النووى العراقى فى شهر يونية ، بعد يومين اثنين من لقاء بيجين والسادات فى شرم الشيخ ، فى القضاء على جانب كبير من الإيمان الذى ساور بعض المصريين فى صدق رغبة اسرائيل فى السلام . وزاد الطين بلة ، أن الكثيرين من أبناء الشعب المصرى أدركوا بحسهم أن رئيسهم إما أن يكون ساذجا أو مفرّطا . ثم أضافت الغارة الجوية الاسرائيلية على حى الفكهانى الآهل بالسكان المدنيين فى بيروت ، بعد أسابيع قليلة ، مزيدا من الجراح إلى جانب المهانة . وبالرغم من إدانته الشفهية لهذه الأعمال الاسرائيلية ، إلا أن السادات لم يفعل شيئا ملموسا لإرضاء الأعداد المتزايدة من ناقديه فى الداخل .

وضاعف حشد من المشكلات الداخلية الأخرى من حالة السخط فى مصر . ولم يقتصر الأمر على خيبة الأمل فى تحقيق الرفاهية الموعودة ، وإنما تعرض الاقتصاد المصرى لضغوط التضخم المتصاعدة . وأصبحت العدالة فى توزيع الدخل أقل مما كانت عليه فى أوائل الخمسينات ، بالرغم من الزيادة المحسوسة فى معدلات النمو

الاقتصادى التى بلغت نحو ٨ فى المائة عام ١٩٧٧ .[٦] وترددت أصداء الشائعات عن الفساد فى الدوائر العليا ، وتزايدت حوادث النزاع الطائفى عددا وحجما .[٧] كما ترددت الأقاويل بأن زيارة السادات الأخيرة للولايات المتحدة فى صيف ١٩٨١ أصابته بخيبة أمل كبيرة ، حيث أنه فشل فى الحصول على أسلحة كافية لجيشه الذى يعانى من نقص التسليح ، وفى حث إدارة ريجان على ممارسة ضغوط كافية على إسرائيل لتقديم تنازلات بشأن مسألة الحكم الذاتى الفلسطينى .[٨]

ومع قدوم خريف عام ١٩٨١ وجد نظام السادات نفسه تحت ضغوط متزايدة من الداخل والخارج على السواء . كانت اسرائيل تحرجه ، وكانت الولايات المتحدة تخذله ، وكان المعتدلون العرب قد أداروا له ظهورهم منذ وقت طويل ، بينما اشتد عود المعارضة فى الداخل ، وصارت أكثر جرأة . وتحدى المناضلون ، المسلمون منهم والأقباط ، سلطته . والتزاما منه بأسلوبه المفضل فى العلاج بالصدمة ، رأى السادات أن يضرب ضربة قاصمة لفك الحصار . واختار السادات الجبهة الداخلية . وبينما كانت العملية مستعرة ، تلقى هو ضربة قاضية على يد عدو داخلى .

وقد يكون من التبسيط المخل للأمور أن نقنع بالقول بأن سياسة السادات إزاء النزاع العربى الاسرائيلى كانت السبب الوحيد ، أو حتى أهم الأسباب وراء مصرعه . فإذا كان قد سجل بعض النجاحات المؤثرة فى أى من سياساته الثلاث الأخرى ، لكان فى استطاعته أن يتعايش ، ولو لبعض الوقت ، مع ما رآه غالبية الشعب المصرى فشلا على جبهة السلام مع اسرائيل . ولكن تضافر الصعاب التى أحاقت بسياساته

---

(٦) انظر ابراهيم حسن العيسوى : « الارتباط المتبادل بين توزيع الدخول والنمو الاقتصادى فى مجال التنمية الاقتصادية فى مصر » ، فى كتاب عبد الخالق وتينور « **الاقتصاد السياسى لتوزيع الدخل** » ، ص ١٠٤ .

(٧) وقع فى يونية ١٩٨١ أكبر حادث فى سلسلة النزاعات الطائفية بين المسلمين والأقباط فى إحدى ضواحى القاهرة الفقيرة ، هى الزاوية الحمراء ، حيث سقط أكثر من عشرة قتلى ، وضعف هذا العدد من الجرحى . ويرجع السبب الأساسى لهذا الحادث إلى نزاع بين فردين حول ملكية أحد العقارات . وكثيرا ما تقع نزاعات مماثلة فى الظروف العادية ، ولكنها لا تترك مثل هذه المضاعفات .

(٨) انطباعات الكاتب من محادثة له مع الرئيس أنور السادات فى الاسكندرية فى ٢٩ أغسطس ١٩٨١ ، بعد أيام قليلة من عودته من الولايات المتحدة .

الأربع الرئيسية جعلت استمرار السادات أقرب إلى الاستحالة . وعندما أمر بإلقاء القبض على الكثيرين من رجالات المجتمع السياسى المصرى فى أوائل سبتمبر ١٩٨١ ، كان السادات فى حقيقة الأمر يكتب شهادة وفاته السياسية . وجاءت وفاته الفعلية بعد ذلك بشهر واحد . وكان النظام يواجه أزمة حادة .

■ حسنى مبارك والعلاقات المصرية الاسرائيلية

لم يطرأ على الجبهات الداخلية والمواقف السياسية إزاء كامب ديفيد تغيرات كبيرة من حيث الكيف أو التوجه بالمقارنة بما كانت عليه فى خريف ١٩٨١ . وإنما حدثت تغييرات ملحوظة فى الأحجام النسبية للقوى السياسية ، وفى موقع الأولوية الذى كانت تحتله العلاقات المصرية الاسرائيلية فى الوعى الجماهيرى ، وفى حدة المشاعر وأساليب التعبير عنها . فقد اجتذبت الجماعات الاسلامية أعداداً أكبر من الأنصار ، وتعاظم دورها فى قيادة المعارضة فى الحملة المعادية لإسرائيل .

وبصفة عامة انخفضت حدة الاستقطاب إزاء اسرائيل بين الرئيس حسنى مبارك وحزبه الوطنى الديمقراطى من ناحية ، وأحزاب المعارضة من ناحية أخرى . ويعرب الجانبان فى أوقات التوتر الحاد فى العلاقات المصرية الاسرائيلية عن نفس المشاعر الجماهيرية عامة . إلا أن المعارضة تطالب بأعمال ملموسة تزيد عما يرغب فيه مبارك وحزبه ويقدران عليه .

وفى ظل مبارك تعرضت العلاقات المصرية الاسرائيلية لثلاث لحظات حرجة هى : غزو لبنان عام ١٩٨٢ ، والقصف الجوى للمقر الرئيسى لمنظمة التحرير الفلسطينية فى تونس عام ١٩٨٥ والآثار المترتبة عليه ، والانتفاضة فى الأراضى المحتلة التى تزامنت مع عودة مصر إلى الصف العربى عقب قمة عمان فى نوفمبر ١٩٨٧ . وفى كل واحدة من اللحظات الثلاث عادت مسألة اسرائيل وكامب ديفيد إلى مكان الصدارة ، وإلى تفجير الغضب الشعبى . وفيما بين الأزمات تعود المسألة إلى السكون ، ولكنها لم تكن هامشية فى الضمير المصرى . فقد أخذت القضايا الداخلية

والإقليمية قدرا أكبر من الاهتمام ، مثل السياسات الاقتصادية ، وقوانين الطوارىء ، والدستور ، وحرب الخليج .

وسأستعرض فى بقية هذا الفصل كيفية تناول الرئيس مبارك وحزبه الوطنى الديمقراطى للعلاقات المصرية الاسرائيلية والنزاع فى الشرق الأوسط . وكان الرئيس السادات قد أنشأ الحزب الوطنى الديمقراطى ليأخذ مكان حزب مصر الاشتراكى العربى ، وليصبح « حزب الأغلبية » الحاكم . وبقيت قيادة الحزبين وغالبية أعضائهما كما هى تقريبا . ولم يكن هناك من سبب واضح يحدو بالسادات لإجراء هذا التغيير الشكلى فى الاسم سوى احتمال واحد وهو إسقاط كلمة « الاشتراكى » من اللافتة .

وتبدو القاعدة الاجتماعية للحزب الوطنى الديمقراطى غير متبلورة ، إذ تضم قياداته العليا والمتوسطة عناصر من الاتحاد الاشتراكى العربى كان لها دور نشيط فى ظل نظام عبد الناصر وحزبه الواحد . كما يضم الحزب الوطنى الديمقراطى أعدادا كبيرة ممن عملوا تحت رئاسة السادات وأعلنوا تأييدهم له — مثل موظفى الدولة والقطاع العام من الفنيين التكنوقراط ، والمهنيين ، وعناصر بورجوازية قديمة وحديثة . ويضم فى عضويته أيضا قيادات أغلب النقابات العمالية وأعيان الريف . وتضفى هذه المساحة العريضة على الحزب قوة سطحية ، وتسقط عنه قدرا كبيرا من التلاحم الداخلى . ويبدو الحزب الوطنى الديمقراطى فى حالات كثيرة ، من خلال تصرفاته وأدائه لوظائفه ، وكأنه الاتحاد الاشتراكى العربى . ويستمد الحزب دوره القيادى من خلال رئيسه . وهو بمثابة أداة للتعبئة السياسية خاصة إبان الانتخابات . ويبدو أن أكثر ما يثير اهتمام الأعضاء هو الهيمنة واحتلال مقاعد السلطة . ويلفظ الكثيرون من قيادات الحزب العليا عضويتهم أو ينضمون إلى أحزاب المعارضة بمجرد تركهم مناصبهم العامة . وينضم المعينون فى وظائف سياسية مثل أعضاء مجلس الوزراء والمحافظين والموظفين العامين إلى عضوية الحزب الوطنى الديمقراطى فورا إذا لم يكونوا أعضاء بالفعل .

ولا يمكن التمييز بين موقف الحزب الوطنى الديمقراطى إزاء قضية السلام مع

اسرائيل ، أو القضايا الأخرى ، وموقف الحكومة المصرية ، أو ـــ بصورة أكثر تحديدا ـــ موقف الرئيس (السادات أو مبارك) . وقد تولى مبارك تلقائيا رئاسة الحزب بعد اغتيال السادات عام ١٩٨١ .

وقد وقف الحزب الوطنى الديمقراطى مؤيدا ومقاتلا دفاعا عن كامب ديفيد والمعاهدة بنفس القوة مثل الرئيس السادات . ويقف الآن موقفا ظلاله قاتمة إزاء القضية نفسها مثله فى ذلك مثل زعيمه الجديد الرئيس مبارك . ويتردد أسلوب مبارك فى تناول العلاقات المصرية الاسرائيلية فى المؤتمرات العامة للحزب وفى لجانه المتخصصة ، وفى لسان حاله « جريدة مايو » .

وفى حين أن السادات كان يعتبر كامب ديفيد بمثابة إنجاز عظيم ، وشىء جدير ليس فقط بالدفاع عنها وإنما بالاعتزاز بها أيضا ، فإن مبارك ينظر إلى كامب ديفيد باعتبار أنها « التزام قانونى ينبغى مراعاته واحترامه » . وهو ليس فخورا بكامب ديفيد ولا خجلا منها . كما أنه لا يطنطن بها أو يدافع عنها . ويتفق هذا الموقف مع أسلوبه العام إزاء سياسات سلفيه الراحلين اللذين سبقاه فى رئاسة البلاد . وهو إن لم يجد كلاما طيبا يتناول به سياساتهما فإنه يفضل الصمت التام .

ولم يسبق أن زار مبارك اسرائيل على الإطلاق . كما أنه يبدو غير حريص على ذلك . وكانت لديه أعذار وأسباب وجيهة لعدم الاستجابة للدعوات الاسرائيلية . كما أن الأعمال الاسرائيلية لا تكف عن توفير مثل هذه المبررات . وانتقد اسرائيل فى مناسبات عديدة ، ولكنه فى الوقت نفسه يضبط ردود فعله ويقيسها . وهو يحاول تجنب استقبال القادة الاسرائيليين إلا إذا اضطرته الظروف لذلك ، كما حدث فى زيارة شيمون بيريز فى سبتمبر ١٩٨٦ حينما كان بيريز رئيسا لمجلس الوزراء الاسرائيلى . ولكن مبارك لن يتزاور وإسحاق شامير طالما تمسك رئيس الوزراء الاسرائيلى برفضه عقد مؤتمر دولى للسلام . ولا يحيد مبارك عن طريقه أبدا سواء بتشجيع أو عدم تشجيع عملية التطبيع . وقد تجاوب بصورة إيجابية فى مناسبات قليلة للتصرفات الاسرائيلية الصائبة . فحينما انسحبت اسرائيل من معظم الأراضى اللبنانية ووافقت

على التحكيم الدولى بشأن طابا المتنازع عليها ، أعاد مبارك السفير المصرى إلى تل أبيب .

يشغل مصطفى خليل رئيس الوزراء الأسبق منصب نائب رئيس الحزب الوطنى الديمقراطى للشؤون الخارجية . وكان مؤيدا نشيطا لكامب ديفيد . وكثيرا ما يزور اسرائيل أو يستقبل زواره من الشخصيات السياسية الاسرائيلية . ولكن دوره اليومى فى نشاطات الحزب أصبح هامشيا منذ أن تولى مبارك منصب الرئاسة . وتضم قائمة الأعضاء البارزين فى الحزب الوطنى الديمقراطى الذين يزورون اسرائيل من حين لآخر بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشؤون الخارجية ، ويوسف والى سكرتير عام الحزب ونائب رئيس الوزراء . وعادة ما تجد هذه الزيارات صدى متواضعا فى أجهزة الإعلام الخاضعة لسيطرة الدولة ، والتى تتمثل فى ثلاث صحف يومية (الأهرام والأخبار والجمهورية) وبضع مجلات أسبوعية ، والإذاعة والتليفزيون ، وكذلك صحيفة الحزب (جريدة مايو) .

وفى معركتى الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٤ وعام ١٩٨٧ لم يرد فى برنامج الحزب الوطنى الديمقراطى كلمة واحدة سواء كانت لصالح كامب ديفيد والمعاهدة أو ضدهما . بل واصل الحزب تأكيد التزامه بقضية « السلام الشامل والعادل الذى يحترم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى » .

وحقق الحزب الوطنى الديمقراطى فوزا ساحقا فى معركتى الانتخابات البرلمانية (فاز بثلثى المقاعد أو أكثر) إبان رئاسة مبارك . وهو ما سبق حدوثه تحت رئاسة السادات . ولم تكف المعارضة عن الطعن فى صحة نتائج الانتخابات ونزاهتها . ولكن المعارضة سلمت بأنه إذا لم يكن الحزب الوطنى الديمقراطى ليفوز بمثل هذه الأغلبية فى حالة إجراء انتخابات نظيفة ، فإنه كان سيفوز بالأغلبية ، وذلك نظرا للشعبية التى يحظى بها مبارك كرئيس ، وليس بسبب الحزب . وقد ناشدت المعارضة مبارك مرارا وتكرارا أن يتخلى عن رئاسة الحزب الوطنى الديمقراطى ، وأن يسمو

تماما فوق السياسات الحزبية ، خاصة وأنه منتخب عن طريق استفتاء شعبى ، وليس كمرشح حزبى . ولكنه لم يستجب لهذه النداءات .

وترجع مركزية الرئاسة فى النظام السياسى المصرى فى جذورها إلى الأوضاع الاقتصادية فى البلاد ، حيث تعطى السيطرة على مياه النيل سلطات هائلة للحكومة . ويعود هذا الوضع التقليدى إلى آلاف السنين . ولذلك فإنه ينبغى العكوف على دراسة كيفية تناول مبارك للقضية موضوع هذا البحث ، وهى كامب ديفيد ، والنزاع العربى الاسرائيلى بصفة عامة .

فى أعقاب اغتيال السادات ، كان هناك توافق قومى على تأييد مبارك ومنحه وقتا كافيا للتعامل مع أزمة النظام . وكان هناك التزام ضمنى بالصمت فيما يتعلق بإسرائيل إلى أن تستكمل انسحابها من سيناء فى أبريل ١٩٨٢ . وباستثناء بعض الأصوات المتناثرة التى واصلت دفاعها عن مزايا سياسة السادات ، فإن الشريحة النشيطة المناصرة للسلام كادت تتلاشى . ومع ذلك فقد أحس غالبية الشعب المصرى ، بما فى ذلك المعارضة المنظمة ، بأن بلادهم دفعت بالفعل ثمنا غاليا من أجل سيناء وذلك بتوقيع معاهدة السلام ، وأنه من الأفضل الانتظار فى صمت من أجل الحصول على العائد الوحيد الملموس . ولم يكن لدى المصريين الرغبة ، كما أنهم لم يشعروا بأن لديهم القدرة ، على العودة إلى حالة الحرب مع إسرائيل . ولكن لم يكن هناك استعداد على الإطلاق لمزيد من التنازلات أو المجاملات مع إسرائيل .

وقد أدى الغزو الاسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ إلى إثارة مشاعر الكراهية الشديدة وانعدام الثقة التام فى الدولة اليهودية . وحتى الأصوات القليلة المتناثرة ، التى دأبت على الاحتفال بمعاهدة السلام ، التزمت الصمت . كما أن المفكر الكبير توفيق الحكيم ، الذى أثار قبل سنوات قليلة حواراً حول عروبة مصر ، وشجب تورط مصر فى النزاع العربى الاسرائيلى ، وأيد معاهدة السلام ، ودعا إلى حياد مصر بين العرب وإسرائيل[٩] ، أقدم على تغيير موقفه ١٨٠ درجة تقريبا بعد الغزو الاسرائيلى

---

(٩) انظر سعد الدين ابراهيم : « عروبة مصر » .

للبنان . وكتب توفيق الحكيم فى إحدى الصحف القاهرية مسرحية قصيرة ، أبرزت حوارا من القلب للقلب بينه وبين رئيس وزراء إسرائيل بيجين . وكانت المسرحية بمثابة صراع حى بحثا عن الروح من جانب أعظم كاتب مصرى فى القرن العشرين . ويختتم الحكيم مسرحيته بمشهد قال فيه إنه « تعرض للتضليل أثناء بحثه عن السلام مع إسرائيل » بينما بيجين يومىء برأسه مبتسما .(١٠)

ويمثل الرأى الذى أبداه كل من توفيق الحكيم وأنيس منصور نموذجا لرد الفعل لدى غالبية المصريين المعتدلين . أما المتشككون فى مبادرات السادات والمعارضين لها منذ البداية ، فقد اشتد غضبهم بطبيعة الحال . وتابع المصريون النشرات الإخبارية اليومية فى التليفزيون خلال صيف ١٩٨٢ وشاهدوا لأول مرة القوة الغاشمة لسلاح الطيران الاسرائيلى وهى تقصف بوحشية أهدافا مدنية وعسكرية لبنانية وفلسطينية . ولم يسبق للمصريين فى جولاتهم الحربية السابقة مع إسرائيل أن شاهدوا بمثل هذا الوضوح عروضا حية للوحشية والدمار كما رأوا أثناء حصار بيروت . وكانت التجربة فى نواح كثيرة لا تختلف عن تجربة الشعب الأمريكى إبان حرب فيتنام المنقولة على شاشات التليفزيون ، ولكن مع اختلاف هام وهو أن الضحايا فى هذه الحالة إخوة عرب لبنانيين وفلسطينيين ، علاوة على أن الباغى « عدو سابق » وقع معه المصريون لتوهم معاهدة سلام . وجاءت عبارة أنيس منصور : « لقد سالمنا إسرائيل وتطلعنا إلى السلام الشامل معا .. فحدث خطأ » ، وترددت أصداؤها فى أوساط الشعب المصرى طوال صيف وخريف ١٩٨٢ .

وتصاعدت الضغوط الداخلية على مبارك لتصحيح الخطأ . وطالبت الأصوات المعتدلة بتجميد عملية التطبيع ، وإبعاد السفير الإسرائيلى إلى بلاده ، وإعادة السفير المصرى من تل أبيب ، ووقف تصدير بترول سيناء إلى إسرائيل ، والعودة سريعا إلى الصف العربى . وطالب المصريون الذين اشتد بهم الغضب بإلغاء معاهدة السلام ، وإرسال المتطوعين المصريين ليحاربوا جنبا إلى جنب مع منظمة التحرير الفلسطينية

---

(١٠) أخبار اليوم — ٢٥ سبتمبر ١٩٨٢ .

فى لبنان .[11] ورأى غالبية المصريين فى الولايات المتحدة شريكا صامتاً فى الغزو الاسرائيلى للبنان ، وفى حصار بيروت .

وتحفظ مبارك إزاء المشاعر المتصاعدة المعادية لإسرائيل وللولايات المتحدة . وكانت الحكومة قد أدانت صراحة الغزو الاسرائيلى وسمحت بشحن الإمدادات الطبية ومواد الإغاثة ، وبأن تبحر السفن من الموانى المصرية إلى بيروت أثناء فترة الحصار ، ولكنها لم تسمح بالمتطوعين . كما أعلنت الحكومة عن نشاطها الديبلوماسى المحموم لاحتواء الأزمة اللبنانية . وفى الأسبوع الثالث من الغزو الاسرائيلى بدأ نظام مبارك يعرب علنا عن ريبته فى موقف الولايات المتحدة أيضا . وفى الأسبوع السادس ، يوم ١٥ يولية على وجه التحديد ، دعا مبارك لعقد قمة عربية لتنسيق الجهود فى مواجهة الأزمة . وأبدى استعداده للتوجه إلى أى عاصمة عربية للمشاركة فى هذا الاجتماع .[12] وفى شهر أغسطس حينما وصل قصف بيروت إلى أقصى درجات العنف ، لم يعد غضب الرأى العام المصرى مقصوراً على اسرائيل والولايات المتحدة ، وإنما امتد الاستياء ليشمل حكومته المصرية . وتصدت الآلاف من قوات الأمن المركزى المسلحين لمنع مظاهرة شعبية كانت ستخرج من الجامع الأزهر متجهة إلى قصر عابدين بعد صلاة الجمعة الموافق ١٢ أغسطس . وحقنا للدماء سمحت السلطات لوفد صغير برئاسة إبراهيم شكرى وفتحى رضوان — وهما من شخصيات المعارضة البارزين — بالوصول إلى قصر عابدين وتقديم مطالبهم . وبدا النظام فى عزلة معنوية لأول مرة منذ تولى مبارك الحكم .

وكان اليوم الذى بدأ المقاتلون الفلسطينيون فيه مغادرة بيروت ، يوم حزن عظيم فى سائر أنحاء مصر . واختلط الحزن بشعور جماعى مبهم بالذنب والعجز . وبعد أيام قليلة حينما انكشفت أنباء المذبحة فى مخيمى صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين

---

(١١) للوقوف على مزيد من الانباء والتعليقات التى تناولت هذه الفترة ، كما أوردتها أجهزة الإعلام المصرية ، انظر كتاب محسن عوض : « **مصر وإسرائيل ، خمس سنوات من التطبيع** » (بالعربية) صادر فى القاهرة عن دار المستقبل العربى ، ١٩٨٤ .

(١٢) **الأهرام** — ١٦ يولية ١٩٨٢ .

فى بيروت ، وجدت الحكومة المصرية نفسها مضطرة للقيام بعمل ما لتؤكد احترامها لنفسها أمام شعبها . واستدعت سفيرها فى تل أبيب . وجاء قرار مبارك باستقبال ياسر عرفات فى القاهرة فى العام التالى بمثابة إيماءة رمزية أخرى تستهدف دعم ذلك الاحترام .

وبعد ثلاث سنوات من أحداث صبرا وشاتيلا ، تعرض إيمان الشعب المصرى بالسلام مع إسرائيل لمزيد من الاضمحلال الشديد مرة أخرى . فقد أشعلت اسرائيل الفتيل هذه المرة فى أكتوبر ١٩٨٥ بقيامها بقصف جوى لمقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس . ولم تتمكن الحكومة المصرية من منع المظاهرات المعادية لاسرائيل احتجاجا على الغارة الجوية . وأدى قرب مبنى السفارة الاسرائيلية من جامعة القاهرة إلى تعقيد جهود الحكومة لاحتواء المظاهرات . وبالفعل لم تتوقف الاحتجاجات الغاضبة والمواجهات مع قوات الأمن المركزى طوال خريف ١٩٨٥ . ووقعت خلال الشهور الثلاثة التى أعقبت الغارة الجوية سلسلة من الأحداث ألهبت مزيدا من مشاعر الغضب الشعبى . وجاء تطور الأحداث على الوجه التالى : اختطاف الباخرة السياحية الإيطالية « أكيلى لاورو » بواسطة أربعة فلسطينيين وعلى متنها سياح أمريكيون ، ثم وساطة الحكومة المصرية لإطلاق سراح الرهائن ، واستسلام المسلحين للسلطات المصرية فى بورسعيد مقابل وعد بترحيلهم سالمين إلى تونس ، واكتشاف مقتل راكب أمريكى وإلقاء جثته بواسطة المختطفين ، وقيام المقاتلات الأمريكية « إف ١٤ » التابعة للسلاح البحرى الأمريكى باعتراض المسلحين الفلسطينيين فوق مياه البحر المتوسط وإجبار الطائرة المصرية المقلة لهم على الهبوط فى إحدى قواعد حلف شمال الأطلنطى فى صقلية ، واعتقال السلطات الإيطالية بعد ذلك للفلسطينيين الأربعة .

وبينما كانت هذه الأحداث تتداعى فى البحر وفى السماء ، قام أحد الرجال التابعين لسلاح الحدود فى سيناء ــ ويدعى سليمان خاطر ــ بإطلاق النار على مجموعة من السياح الاسرائيليين تزور مصر وقتل سبعة منهم . وأصبح اعتقاله

ومحاكمته قضية عامة . فقد تحول سليمان خاطر على الفور إلى بطل شعبى لكثير من المصريين . وصار ينظر إلى العمل الذى قام به كانتقام عادل للغارة الجوية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس . وتقدم أشهر المحامين للدفاع عن سليمان خاطر . وعندما أصدرت المحكمة العسكرية حكمها بإعدامه قامت عاصفة من الاحتجاجات الشعبية . وما أن أعلنت الحكومة بعد أيام قليلة بأن سليمان خاطر انتحر فى زنزانته ، حتى هبت عاصفة أشد من الاحتجاجات ، وإثارة الشكوك فى رواية الحكومة عن وفاته .

وشهد التضاد التام فى ردود الفعل المعارضة لهذه الأحداث من جانب المصريين وغيرهم من العرب من ناحية ، ومن جانب الأمريكيين والإسرائيليين من ناحية أخرى ، شهد من جديد على أن المصالحة القائمة ليست إلا قشرة رقيقة تغطى ما تحتها من هوة عميقة تفصل بين الشعوب الثلاثة وبين زعماء كل منها . حقيقة أن السخط الذى أعرب عنه مبارك كان منضبطا بالمقارنة بما أعربت عنه وسائل الإعلام والرأى العام المصرى . ووصفت وسائل الإعلام الغاضبة والمظاهرات المختلفة الأعمال الاسرائيلية والأمريكية خلال أكتوبر ١٩٨٥ بالإرهاب والغطرسة والقرصنة والجبن والجحود . وطالبت المظاهرات وصحف المعارضة من جديد بإلغاء اتفاقيتى كامب ديفيد ومعاهدة السلام . وقاوم مبارك هذه الضغوط وتجاوز العاصفة إلى أن سيطرت المتاعب الداخلية المرهقة على اهتمام المصريين .

فقد حدث فى ٢٥ فبراير ١٩٨٦ أن تمردت وحدات رئيسية من قوات الأمن المركزى المتمركزة فى الجيزة عبر النيل من القاهرة . وهى القوات التى قامت بقمع المظاهرات وأعمال الشغب خلال الشهور الستة السابقة . وانتشر التمرد بسرعة إلى وحدات أخرى فى القاهرة ومصر العليا . وانطلق الآلاف من جنود الأمن المركزى ينهبون ويدمرون الفنادق والمتاجر والسيارات والنوادى الليلية فى حى الهرم أهم منطقة سياحية فى مصر . وقد اندلع التمرد بسبب شائعة ترددت بأن مدة تجنيدهم ستمتد سنة أخرى .

ووقفت كل أحزاب المعارضة والرأى العام المصرى صفا واحدا متراصا مؤيدا للرئيس مبارك . ويحتسب هذا الموقف لصالح أحزاب المعارضة . وانتهى الأمر بدعوة الجيش إلى التدخل ، وسرعان ما نجح فى قمع التمرد وإقرار النظام والقانون . وتلك هى المرة الأولى فى تاريخ مصر الحديث التى يقوم فيها سلاح من أسلحة الدولة ، خاصة السلاح الذى تقتصر وظيفته على التصدى لأعمال الشغب ، بتحدى سلطات النظام القائم (المرة السابقة تمثلت فى انقلاب الجيش عام ١٩٥٢) .

ويتردد كثيرا أن الظروف المعيشية السيئة والأجور المنخفضة والواجبات البغيضة لقوات الأمن المركزى تمثل الأسباب الكامنة وراء التمرد . كما أن التعامل شبه اليومى مع المظاهرات المعادية لإسرائيل والولايات المتحدة على مدى الشهور الأربعة السابقة قد يكون أحد أسباب التطرف الذى انتاب رجال الأمن المركزى . وأيضا كان سليمان خاطر ، البطل الشعبى عند الكثيرين ، واحدا من رفاقهم . ويعزز هذا الافتراض أن المتمردين ينتمون إلى وحدات قريبة من جامعة القاهرة ، فى الجيزة ، وكان على هذه القوات التصدى لمظاهرات الطلبة بما فى ذلك المظاهرات المؤيدة لسليمان خاطر .

وقد تراجعت قضية العلاقات المصرية الاسرائيلية على مدى سنتين تقريبا لتأخذ مكانها فى خلفية عقول المصريين . وحاولت أحزاب المعارضة على الدوام إثارتها خاصة أثناء الحملات الانتخابية ، ولكن دون استجابة شعبية فعالة . وما أن اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأخيرة ، التى بدأت فى ديسمبر ١٩٨٧ ، حتى عادت القضية لتحتل المركز الأول فى السياسة المصرية . ولما كانت الانتفاضة جهدا جماهيريا واسع النطاق ومتجدداً ، فقد أيقظت من جديد اهتمام جماهير المصريين وتعاطفهم مع الفلسطينيين . وحيث أن قوات الاحتلال الاسرائيلى استخدمت أساليب وحشية فى مواجهة الانتفاضة ، فقد أدى ذلك إلى إذكاء الكراهية الشعبية للدولة اليهودية وعدم الثقة فيها . وأخيرا فإن توقيت بدء الانتفاضة جاء بعد أيام من قمة عمان وعودة مصر شبه الكاملة إلى الصف العربى ، مما ضاعف من شعور المصريين المتجدد بمسؤولياتهم إزاء القومية العربية بصفة عامة ، وإزاء الفلسطينيين بصفة خاصة

وتزامنت عودة مصر والانتفاضة الفلسطينية مع الذكرى العاشرة لزيارة السادات لاسرائيل وطغت عليها . وتكاد هذه الأحداث تتفق فى توقيتها مع ذكريات أخرى تثير شجون العرب ، وهى الذكرى الأربعون لقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة ، والذكرى السبعون لصدور وعد بلفور .

وكما حدث فى الموقفين الحرجين السابقين اللذين تعرضت لهما العلاقات المصرية الاسرائيلية ، فقد ردد مبارك أصداء المشاعر الشعبية تأييدا للفلسطينيين وإدانة للسياسات الاسرائيلية . وقدمت الحكومة المصرية عديدا من الاحتجاجات التى تزايدت نبراتها خشونة . ومع دخول الانتفاضة أسبوعها السابع دون ظهور أى بادرة تشير إلى احتمال توقفها ، أعلن مبارك عن مبادرة جديدة لمعالجة الانتفاضة والمسألة الفلسطينية ككل . ودعا إلى وقف أعمال العنف فى الأراضى المحتلة لمدة ستة شهور ، تمتنع إسرائيل خلالها عن بناء المستوطنات تماما ، واحترام الحقوق الأساسية للفلسطينيين تحت الاحتلال ، وقبول قيام أجهزة دولية ملائمة تضمن حماية الشعب الفلسطينى ، وعقد مؤتمر دولى للسلام لإعداد تسوية شاملة للنزاع العربى الاسرائيلى .[١٣] وألمح مبارك إلى أنه يعتزم مناقشة مبادرته مع الرئيس رونالد ريجان وغيره من زعماء أوروبا الغربية فى زياراته القادمة لتلك الدول ، والتى كان مقررا لها الأسبوع الأخير من يناير ١٩٨٨ .

وانتهجت أحزاب المعارضة فى هذه الأزمة الجديدة نفس السلوك الذى التزمته فى الأزمات السابقة تقريبا . فقد أدانت اسرائيل ، وأعلنت تضامنها مع الفلسطينيين ، وطالبت بطرد السفير الاسرائيلى من القاهرة ، واستدعاء نظيره المصرى من تل أبيب . ونظمت أحزاب المعارضة مظاهرة كبرى خرجت من الجامع الأزهر بعد صلاة الجمعة — أول يناير ١٩٨٨ — وفرقتها قوات الأمن المركزى بالقوة . ونظم الطلبة مظاهرات أخرى فى حرم بعض الجامعات واصطدمت بقوات الأمن المركزى فى الشوارع القريبة . وتميزت مظاهرات جامعة عين شمس بعنف شديد خاصة يوم ٢٣ ديسمبر

---

(١٣) انظر التفاصيل فى « مبادرة مصرية جديدة تدعو إلى وضع حد للعنف فى الأراضى المحتلة واستئناف عملية السلام » ، (بالعربية) — الأهرام ، ٢٣ يناير ١٩٨٨ .

١٩٨٧ . وعقدت نقابات المحامين والأطباء والصحفيين والفنانين ، والنقابات العمالية مؤتمرات شعبية سلمية تأييدا للانتفاضة الفلسطينية .

وظهر عنصر جديد فى هذه الموجة من الاحتجاجات الشعبية وهو تولى الدعاة الإسلاميين ـــ أى الإخوان المسلمون ـــ دور القيادة العلنية . وقد سمحت الحكومة بعقد المؤتمرات السلمية ، ولكنها تعاملت بحزم مع مظاهرات الشوارع بما فى ذلك المظاهرات التى نظمها الفلسطينيون فى قطاع رفح المصرى ، عبر الأسلاك الشائكة من بقية القطاع الخاضع للسيطرة الاسرائيلية . وأشارت جميع الدلائل إلى أن مبارك سيجتاز هذه العاصفة بفضل ما تميز به من ضبط النفس .

■ أحزاب المعارضة ومواقفها السياسية

تموج تحت سطح الانفجارات الدورية للرأى العام المصرى المناهضة لكامب ديفيد ، عملية دائبة من التسييس الاجتماعى والتعبئة تقوم بها أحزاب المعارضة ، والنقابات العمالية الكبرى والاتحادات المهنية ، وغيرها من الجماعات الخاصة .

ويمكن القول بأن الغارة الجوية الاسرائيلية على المفاعل النووى العراق فى يونية ١٩٨١ ، والغزو الاسرائيلى للبنان ومذابح صبرا وشاتيلا فى سبتمبر ١٩٨٢ ، والغارة الجوية الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس فى أكتوبر ١٩٨٥ ، والانتفاضة الفلسطينية الأخيرة ، يمكن القول بأنها أحداث مفاجئة وبالغة الحدة بحيث يصعب استخدامها كدليل فى مجال التحليل الرصين للساحة الداخلية المصرية وموقفها من كامب ديفيد . ولكن هذه اللحظات الدرامية نفسها توضح التركيبة الكامنة وراء مشاعر غالبية المصريين ومواقفهم . وهذه التركيبة نتاج للتكيف السياسى النفسى ، بقدر ما هى استجابة للحقائق الموضوعية والأحداث ـــ التاريخية منها والمعاصرة . والمؤكد أن الرأى العام المصرى تعرض لمعركة ضارية من التكييف ، والتكيف المضاد ، من جانب النظام الحاكم من ناحية ، والمعارضة من ناحية أخرى .

فقد قام الرئيس السادات والأجهزة الإعلامية الخاضعة لسيطرة الدولة ، فى أعقاب حرب ١٩٧٣ مباشرة ، بشن حملة لإصلاح صورة الولايات المتحدة ، ثم صورة إسرائيل بعد ذلك . وفى الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٠ بدت عملية الاصلاح وكأنها ناجحة . وتأثر قطاع كبير من الرأى العام المصرى إيجابيا بدور الولايات المتحدة فى التفاوض من أجل تسوية سلمية لنزاع الشرق الأوسط ، وفى تقديم المعونة السخية فى مجال التنمية فى مصر . وقد قام اثنان من الرؤساء الأمريكيين — ريتشارد نيكسون ، وجيمى كارتر — بزيارة مصر خلال هذه السنوات الست . وهو أمر لم يسبق له مثيل منذ زيارة الرئيس فرانكلين روزفلت قبل ثلاثين عاما . وزادت المعونة الأمريكية زيادة مطردة خلال هذه السنوات .

غير أن غالبية المصريين بدأوا مع مطلع عام ١٩٨١ يتحررون من أوهام الرابطة الأمريكية ونتائجها . وساهمت إسرائيل وتصرفاتها ، لأسباب سلفنا ذكرها ، فى تحقيق مزيد من التحرر من تلك الأوهام . وأضفت هذه الاستجابة قوة متعاظمة للمعارضة فى معركتها لكسب الرأى العام المصرى .

وقبل الخوض فى وصف تطور المواقف العامة لأحزاب المعارضة الكبرى والجماعات المنظمة إزاء كامب ديفيد ، يجدر بى أن أردد كلمة تحذير بشأن مدى تمثيل هذه التنظيمات للرأى العام . يوجد على الساحة الآن ستة أحزاب شرعية معترف بها ، هى الحزب الوطنى الديمقراطى الذى يمارس الحكم ، وخمسة أحزاب معارضة : الوفد ، والعمل الاشتراكى ، والتجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، والأحرار ، والأمة . ومن الناحية الأيديولوجية ، تقف أحزاب الوفد والأحرار والأمة إلى يمين الوسط ، وهى ملتزمة بدعم القطاع الخاص ، وتستهدف تحجيم القطاع العام ، أو تصفيته ، وتؤيد بصفة عامة خفض حجم الأغذية المدعومة والخدمات الحكومية . بينما يقف حزب العمل الاشتراكى وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى إلى يسار الوسط . وهما يؤيدان وجود قطاع عام عصرى مع إدارة أفضل . كما يؤيدان دعم الدولة للسلع والخدمات الأساسية ، ومساواة أكبر وأكثر عدالة مما هو

قائم فى ظل حكم الحزب الوطنى الديمقراطى بشأن جباية الضرائب وتوزيع الدخول . وتؤيد جميع أحزاب المعارضة مزيدا من الديمقراطية ، وتطالب بتعديل الدستور وإلغاء قوانين الطوارىء القائمة منذ عام ١٩٨١ .

وعلى صعيد السياسة الخارجية ، تؤيد جميع أحزاب المعارضة انتهاج سياسة غير منحازة إزاء القوتين العظميين ، مع قدر بسيط من الميل تجاه الغرب من جانب الأحزاب اليمينية . وعلى صعيد القضايا الإقليمية ، تتبنى جميع أحزاب المعارضة سياسات مؤيدة للعرب ومناهضة لإسرائيل على نحو أكثر صراحة مما هو الحال بالنسبة للحزب الوطنى الديمقراطى . ويصدق هذا بوجه خاص بالنسبة لكل من حزبى العمل الاشتراكى والتجمع الوطنى التقدمى الوحدوى .

وبالإضافة إلى أحزاب المعارضة الشرعية ، هناك قوتان سياسيتان رئيسيتان تقومان بدور نشيط كأحزاب هما : الإخوان المسلمون ، والناصريون . وبينما يقف الإخوان المسلمون إلى يمين الوسط ، يقف الناصريون إلى يساره . وتدعى كافة الأحزاب الشرعية والفعلية فى مصر أنها تمثل الأمة كلها ، أو على الأقل الغالبية العظمى من الشعب . وأنه إذا أتيحت لها فرصة خوض « انتخابات نظيفة حقا » فإن كلا منها سيثبت دعواه . والحقيقة أن أحدا من هذه الأحزاب ، بما فى ذلك الحزب الوطنى الديمقراطى ، لا يستند إلى قاعدة اجتماعية صلبة ، ناهيك عن الحجم النسبى لكل منها . وإن أفضل تقييم تقريبى للقوى الحقيقية التى تمثلها هذه الأحزاب ، يكمن فى الوقوف على خلفية زعماء كل منها . ولم تحصل أحزاب المعارضة مجتمعة على أكثر من ٣٠ فى المائة من الأصوات فى الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٤ وعام ١٩٨٧ .

وتنتمى غالبية قيادات حزب الوفد وكوادره إلى الطبقات العليا وفوق المتوسطة من أبناء عصر ما قبل ثورة ١٩٥٢ أو ينحدرون منها . وقد خضع الكثيرون منهم لقوانين الاصلاح الزراعى الصادرة فى أعوام ١٩٥٢ و ١٩٦١ و ١٩٦٨ والقوانين الاشتراكية لعام ١٩٦٠—١٩٦١ . كما أصدرت المحاكم حتى عهد قريب — فى عام ١٩٧٤ — أحكاما بحرمان بعض أعضاء حزب الوفد من العمل السياسى . ويضم

الحزب نسبا متفاوتة من المهنيين ، خاصة المحامين . ويستهوى حزب الوفد بصفة عامة أصحاب الفكر الليبرالى فى المناطق الحضرية والملاك الزراعيين السابقين فى المناطق الريفية . وإن ادعاء حزب الوفد بأنه يتناسب فى حجمه ، أو يفوق الحزب الوطنى الديمقراطى ليس ادعاء بدون أساس ، حيث إنه كان حزب الأغلبية الحقيقى طوال العصر الليبرالى الأول فى مصر من عام ١٩٢٢ إلى عام ١٩٥٢ .

ويتشابه حزب الأحرار فى كثير من مواقفه العامة مع حزب الوفد ، ولكن تعوزه المصداقية والقيادة الناضجة والجاذبية التى يتمتع بها الوفد . وفى حين أن أعضاء حزب الأحرار ينتمون بصفة عامة إلى الشرائح الغنية ، إلا أنهم أميل إلى تمثيل « الأثرياء الجدد » . أما حزب الأمة فهو أصغر الأحزاب ، وأقلها تأثيرا فى السياسة المصرية ، ويلتزم فى برنامجه بالتوجه الإسلامى ولكن بدون مصداقية بالمقارنة بغيره من الإسلاميين النشيطين .

وهناك حزب العمل الاشتراكى الذى يستمد قياداته وكوادره ، بحكم موقعه إلى يسار الوسط ، من الطبقات الوسطى ، ويلتزم بالعدالة الاجتماعية والعروبة والإسلام . وتعتمد قاعدته الرئيسية على أبناء المراكز الحضرية من الشرائح المتوسطة والصغيرة ، بالإضافة إلى أعداد متفاوتة من المدرسين والمستوى المتوسط من المهنيين وموظفى الدولة . ويقف إلى اليسار منه حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى الذى يدعى تمثيل الطبقات العاملة والفلاحين ، ويستمد غالبية قياداته وكوادره من المنظمات الشيوعية القديمة ومن الماركسيين الجدد وبعض الناصريين . وبعض أعضائه بالفعل من العمال والفلاحين ، إلا أن الغالبية تنتمى إلى المثقفين والمهنيين من أبناء الطبقات المتوسطة والدنيا ، بل وينحدر البعض من الارستقراطية المصرية القديمة مثل محمد سيد أحمد ونبيل الهلالى وشريف حتاته .

أما القوى السياسية الأخرى الموجودة بالفعل ولكن دون سند قانونى فهى الإخوان المسلمون والناصريون . وهما يجتذبان أنصارهما من نفس القاعدة الاجتماعية تقريبا ــ الطبقة المتوسطة الصغيرة ــ ويلتزمان بتحقيق العدالة الاجتماعية . ويتبنى

الإخوان المسلمون مبدأ الوحدة الإسلامية وأيديولوجية دينية . وتعتنق القوة الثانية ـــ الناصريون ـــ مبدأ الوحدة العربية وأيديولوجية اشتراكية . ويوجد أنصارهما بصفة عامة فى المناطق الحضرية .

حـزب العمـل الاشـتراكى

كان حزب العمل الاشتراكى وقت التصديق على اتفاقيتى كامب ديفيد أكبر أحزاب المعارضة داخل مجلس الشعب (البرلمان) المصرى . وقد نشأ فى الفترة ما بين التوقيع على الاتفاقيتين والتصديق عليهما ، وتلك حقيقة هامة فى ذاتها . فعندما شعر الرئيس السادات بأن أحزاب المعارضة الأخرى داخل مجلس الشعب ستصوت ضد الاتفاقيتين ، قام بتشجيع عدد من المستقلين القلائل فى المجلس من أعضاء حزب مصر الفتاة الاشتراكى ، الذى كان قائما أيام ما قبل الثورة ، بزعامة السياسى الوقور إبراهيم شكرى ، لإحياء الحزب القديم تحت اسم جديد ـــ حزب العمل الاشتراكى . ولما كان القانون فى ذلك الحين يحتم وجود عشرين نائبا على الأقل ضمن المؤسسين لكى يصبح الحزب شرعيا ، فقد أقنع السادات عددا من أعضاء حزبه الوطنى الديمقراطى بالانتقال إلى حزب العمل الاشتراكى المقترح ، بما فى ذلك « عديله » (زوج أخت قرينة السادات) محمود أبو وافيه لاستكمال النصاب المطلوب . وهكذا ولد الحزب « المعارض » الجديد فى أحضان الرئيس السادات قبل أسابيع قليلة من التصديق على الاتفاقيتين . وكان من الطبيعى أن يضطر هذا الحزب ، المصنوع حسب المقاس ، إلى التعاون مع « القابلة » كما يتهكم المصريون . ولكن حزب العمل الاشتراكى شارك فى المسيرة جانبا من الطريق فقط . فقد صوت لصالح اتفاقيتى كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية ولكن بتحفظات هامة : أولاً ، عارض حزب العمل الاشتراكى كافة أشكال التطبيع فى العلاقات مع إسرائيل ، بما فى ذلك تبادل السفراء ، طالما بقى شبر واحد من تراب مصر تحت الاحتلال الاسرائيلى . ثانيا ، رهن الحزب موافقته على الاتفاقيتين والمعاهدة بانسحاب إسرائيل من الأراضى العربية الأخرى بما

فى ذلك القدس العربية . وبعبارة أخرى جعل الحزب موافقته مؤقتة ومشروطة ضمنيا .(١٤)

جاء هذا الموقف الحذر من جانب حزب العمل الاشتراكى كحل وسط ومثالى . فهو من ناحية ، محاولة لإرضاء الرئيس السادات الذى بذل أقصى الضغوط على قيادات الحزب بصورة مباشرة وغير مباشرة (من خلال « عديله » الذى كان يشغل منصب نائب رئيس الحزب) . ومن ناحية أخرى ، حاول حزب العمل الاشتراكى التمسك بالمواقف الوطنية الماضية لزعمائه وكوادره الذين يضمرون شكوكا جادة فى النوايا الحقيقية لاسرائيل والولايات المتحدة . وأعلن إبراهيم شكرى زعيم حزب العمل الاشتراكى ، فى جلسة التصديق التى عقدها مجلس الشعب ، عن وجود ذلك الانقسام داخل الحزب . وقال : « لقد عقدنا جلسات عديدة وناقشنا المعاهدة والظروف التى تمر بها البلاد . ووافق غالبية أعضائنا فى المجلس على المعاهدة . وهناك أقلية لها تحفظات . وبناء عليه فإننى أعلن موافقة حزب العمل الاشتراكى على المعاهدة » . وأضاف إبراهيم شكرى قائلا إنه « نظرا لما لهذا الأمر من أهمية قومية بالغة ، فقد أحل حزب العمل الاشتراكى أعضاءه من قواعد الانضباط الحزبى الصارمة ، وترك لكل منهم حق الإدلاء بصوته وفقا لما يمليه عليه ضميره .(١٥)

وبعد أقل من سنتين بدأ حزب العمل الاشتراكى فى تغيير موقفه تدريجيا . ففى فبراير ١٩٨١ أعلن المؤتمر العام للحزب بصفة رسمية إلغاء موافقته السابقة على الاتفاقيتين والمعاهدة .(١٦) وسرد الحزب فى وثيقة مطولة الأسباب التى دعته إلى ذلك . وأعد قائمة سجل فيها « الانتهاكات الاسرائيلية الخطيرة لنصوص المعاهدة وروحها » التى رصدها الحزب. وأوردت القائمة التعنت الاسرائيلى ، وسياسة التعويق المتعمد ، والتفسير الضيق للحكم الذاتى الفلسطينى . كما انتقد الحزب إصرار إسرائيل

---

(١٤) انظر خطاب إبراهيم شكرى فى مضابط مجلس الشعب (بالعربية) ، الفصل التشريعى الثانى ، الاجتماع الثالث ، الجلسة ٦١ بتاريخ ١٠ أبريل ١٩٧٩ ، الصفحات ٢٠٩-٢١٣ .

(١٥) انظر المصدر السابق .

(١٦) انظر تفاصيل المناقشات فى صحيفة حزب العمل الاشتراكى الأسبوعية « الشعب » تحت عنوان « لا .. لاتفاقات كامب ديفيد طالما رفضت إسرائيل تطبيقها » (بالعربية) ، ٣ مارس ١٩٨١ .

على إنكار حقوق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم ، وبناء المستوطنات فى الأراضى العربية المحتلة إبّان « الفترة الانتقالية » التى كان من المقرر تجميد بناء المستوطنات خلالها ، وضم القدس العربية ، وإرهاب الفلسطينيين وانتهاك حقوقهم الإنسانية ، والتعدى والعدوان على لبنان .

ولم يأت قرار حزب العمل الاشتراكى عام ١٩٨١ ببطلان المعاهدة مفاجئا للمراقبين للأحداث على الساحة المصرية ، إذ أنهم لاحظوا تحفظات الحزب عام ١٩٧٩ . كما كان الحزب قد شدد هجومه على إسرائيل وضاعف من نقده للحكومة عام ١٩٨٠ . ومع ذلك فقد أثار هذا التغيير فى الموقف الرسمى للحزب غضب السادات . وفتح النار على الحزب مذكرا إياه بأنه ما كان ليرى النور إلا بفضله . واستقال « عديل » السادات من حزب العمل الاشتراكى ، واستبدله الحزب بشخصية مرموقة ـــ محمد حلمى مراد ـــ الذى انضم من توه إلى صفوف الحزب . وشهدت الشهور التالية ـــ من فبراير إلى سبتمبر ١٩٨١ ـــ هجوما عنيفا من جانب حزب العمل الاشتراكى ، ليس فقط ضد الاتفاقيتين والمعاهدة ، وإنما ضد سياسات السادات الداخلية والخارجية الأخرى . وكان حلمى مراد بمثابة رأس الحربة فى هذا الهجوم . وقد آلم الرئيس بصفة خاصة إقدام حلمى مراد على تعرية الفساد المتفشى فى البلاد ، وتوجيه الاتهامات الضمنية لأقرب المقربين للسادات بما فى ذلك قرينته . ولذلك لم يكن مستغربا أن ينتقى السادات ، عندما قام بضرب المعارضة فى سبتمبر ١٩٨١ ، كلا من حلمى مراد ، وفتحى رضوان لإلقائهما فى السجن.[١٧]

ولم يتوقف حزب العمل الاشتراكى عند شجب كامب ديفيد والمعاهدة ، بل شن حملة نشيطة ضد الآثار المترتبة عليها . وفى ٢٦ فبراير ١٩٨١ ، يوم الذكرى الأولى لتبادل السفراء بين مصر وإسرائيل ، قام حزب العمل الاشتراكى برفع علم فلسطين فوق المقر الرئيسى له . وبعد شهرين من هذا التاريخ ، رأس إبراهيم شكرى

---

(١٧) انظر مقالات حلمى مراد وفتحى رضوان فى صحيفة « الشعب » الاسبوعية . وعلى سبيل المثال ، انظر أعداد ٢ و ٩ و ١٦ و ٢٣ يونية ١٩٨١ . وخاصة مقال فتحى رضوان فى ٢٣ يونية ، تحت عنوان « ريجان يدمر المفاعل النووى » (بالعربية) .

وفدا حزبيا للمشاركة فى اجتماعات المجلس الوطنى الفلسطينى فى دمشق فى أبريل ١٩٨١ ، وأعلن تأييده الكامل لجبهة الرفض العربية . كما قام الحزب خلال حصار بيروت بجمع التبرعات والدم وحث شباب الحزب على التطوع تأييدا لمنظمة التحرير الفلسطينية.[١٨] وجدد الحزب مطالبته بإلغاء المعاهدة ، وصعد هجماته على الولايات المتحدة لتأييدها المتواصل لإسرائيل وتواطئها فى غزو لبنان . والجدير بالذكر أن حزب العمل الأشتراكى استبعد الرئيس مبارك من هجومه اللاذع ، على غير ما كان يحدث فى العام السابق حينما كان السادات فى السلطة .

ولم يكن حزب العمل الاشتراكى فى حملة الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٤ قد طالب بإلغاء كامب ديفيد والمعاهدة ، وإنما اقتصر طلبه على « تجميدها » . وهو موقف معتدل وفقا للمقاييس المصرية والعربية . إذ ينطوى على اعتراف ضمنى بإسرائيل من جانب الحزب ، مع التعنيف بسبب « سلوك إسرائيل غير السوى كدولة » .[١٩] ويقابل هذه النبرة المعتدلة ، موقف الحزب الأكثر عنفا ضد إسرائيل خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٢ . ويعكس بعض هذا الاعتدال الموقف العام للحزب من الرئيس مبارك ، ويتسم هذا الموقف بإيجابية ملحوظة إذا قورن بموقف الحزب من السادات خلال السنتين الأخيرتين من رئاسته . كما كانت هناك أيضا محاولة لإعفاء مبارك من أسباب الحرج غير الضرورية . ولم يكن لدى حزب العمل الاشتراكى برنامج تفصيلى ، أو منفصل فى معركة الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٨٧ ، حيث أنه كان قد انضم فى ائتلاف مع الإخوان المسلمين وحزب الأحرار تحت اسم التحالف الاسلامى .

وتضمن برنامج التحالف الإسلامى عشر نقاط ، اثنتان منها تتناولان مسألة السلام مع إسرائيل . الأولى تنص على أن « الأمن المصرى يتطلب التكامل العربى ، وتأييد النضال الفلسطينى ، والتعاون مع الدول الإسلامية فى كافة المجالات ، الأمر

(١٨) انظر النداءات المنشورة فى أعداد صحيفة « **الشعب** » من يونية إلى أغسطس ١٩٨٢ .

(١٩) انظر النص الكامل لبرنامج حزب العمل الاشتراكى الوارد فى ملحق خاص من مجلة « **السياسة الدولية** » ، العدد ٧٧ (يولية ١٩٨٤) الصفحتان ٩٥ و ٩٦ .

الذى يستلزم بالتأكيد تجميد كامب ديفيد تمهيداً لإلغائها » . وتنص النقطة الثانية من البرنامج بوضوح على أن « عدم الانحياز تجاه الشرق أو الغرب أمر إلزامى من أجل النهضة الإسلامية ، وأن الصهيونية أخطر أعدائنا ، وأننا نرفض أية علاقة خاصة مع الولايات المتحدة ، اقتصادية كانت أو عسكرية » .[٢٠]

وحيث أن الإخوان المسلمين ليسوا حزبا سياسيا شرعيا قائما بذاته ، وليست له صحيفة خاصة ، فقد أفردت صحيفة حزب العمل الاشتراكى ـــ « الشعب » ـــ صفحاتها لقيادات الإخوان المسلمين وكتّابهم . وترددت فى كتاباتهم أصداء البيانات المعادية لإسرائيل وللولايات المتحدة الصادرة عن حزب العمل الاشتراكى ، إلا أنهم يصيغون أقوالهم فى عبارات دينية إسلامية .[٢١]

وجاء التحالف الإسلامى أعلى صوتا ، وأكثر حزما فى انتصاره للانتفاضة الفلسطينية الأخيرة . وكانت له المبادرة فى تنظيم مظاهرات جماهيرية من جامع الأزهر يوم أول يناير ١٩٨٨ . وطالب إبراهيم شكرى زعيم حزب العمل الاشتراكى « بقطع العلاقات الديبلوماسية ، ووقف كل أشكال التطبيع مع إسرائيل » .[٢٢] وأعلن مصطفى مشهور ،أحد زعماء الإخوان المسلمين ، فى الاجتماع الجماهيرى نفسه تمسك الإخوان المسلمين « برفض كامب ديفيد والمعاهدة ، وإصرارهم على عدم وجود خيار لتحرير فلسطين سوى الجهاد ، ومطالبتهم الحكومات العربية بفتح الحدود أمام المجاهدين من الدول الأخرى ليحاربوا جنبا إلى جنب مع إخوانهم الفلسطينيين » .[٢٣] وتوالى الخطباء من أحزاب المعارضة الأخرى يرددون نفس المشاعر ، وإن كانت أقل حدة .

---

(٢٠) انظر برنامج التحالف الاسلامى فى صحيفة « **الشعب** » بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٨٧ .
(٢١) انظر المقالات الأسبوعية بقلم حامد أبو النصر ، ومصطفى مشهور ، ومحمد عبد القدوس على سبيل المثال ـــ صحيفة « **الشعب** » ـــ ابتداء من ١٧ مارس ١٩٨٧ .
(٢٢) انظر التفاصيل بصحيفة « **الشعب** » ـــ ٥ يناير ١٩٨٨ .
(٢٣) انظر المصدر السابق .

حـزب الوفـد الجـديد

تضرب جذور حزب الوفد الجديد ، مثله مثل حزب العمل الاشتراكى ، فى أعماق مصر ما قبل ثورة ١٩٥٢ . ولد فى خضم ثورة ١٩١٩ ضد الاحتلال البريطانى . وكان الحزب الجماهيرى الذى هيمن على الساحة السياسية المصرية فيما بين عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٥٢ . وتركزت توجهاته وبرامجه فى ذلك الحين حول استقلال مصر عن بريطانيا ، والدفاع عن دستور ١٩٢٣ الذى دأب الانجليز والملك على انتهاكه . وتمت تصفية حزب الوفد والأحزاب السياسية الأخرى تطبيقا لقانون حظر النشاط الحزبى الصادر فى عام ١٩٥٣ . وعندما أقدم السادات فى عام ١٩٧٦ على إعادة نظام تعدد الأحزاب ، حاول بعض قادة حزب الوفد القديم مثل فؤاد سراج الدين إحياء الحزب من جديد . وتم فى عام ١٩٧٨ الإعلان عن قيام حزب الوفد الجديد بموافقة السادات الضمنية ، وإن لم يكن بمساعدته . ويبدو أن السرعة النسبية فى إقامة الحزب ، علاوة على المؤشرات الأخرى الدالة على التأييد المطرد له ، والجاذبية التى يتمتع بها سراج الدين (بالرغم من ابتعاده عن الأضواء السياسية أكثر من خمسة وعشرين عاما) يبدو أنها أثارت قلق السادات . وعلى عجل تم إعداد قانون (القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨) ، وسارع مجلس الشعب إلى إصداره ، بحرمان الشخصيات التى « أفسدت الحياة السياسية » قبل ثورة ١٩٥٢ من العمل السياسى .[٢٤] وجاء القانون رقم ٣٣ وكأنه صنع خصيصا ، وبصورة فجة لتعويق حزب الوفد بصفة عامة ، ولإزاحة سراج الدين من الساحة بصفة خاصة . وإزاء هذا الوضع عقدت هيئة المكتب للحزب اجتماعا أعلنت فيه حل حزب الوفد الجديد .

وبعد خمس سنوات من هذه الواقعة ــ أى فى عام ١٩٨٣ ــ وبعد اختفاء السادات ، عاد الوفد يطالب بشرعية وجوده . وتقدم بدعوى أمام المحاكم ضد الحكومة وطاعنا فى القانون رقم ٣٣ . وأصدرت المحكمة الدستورية العليا فى مصر

(٢٤) حسن نافعة : « مصر والنزاع العربى الاسرائيلى : من صراع محتوم إلى تسوية مستحيلة » (بالعربية) (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤) ص ٩٩ .

حكمها لصالح الوفد فى فبراير ١٩٨٤ ، قبل ثلاثة شهور فقط من انتخابات برلمانية جديدة . وبالرغم من بدايته المتأخرة ، فقد قرر الوفد خوض المعركة الانتخابية عام ١٩٨٤ ، عاقدا حلفا غريبا مع الإخوان المسلمين .(٢٥) وحصل على نحو ٥٨ مقعدا (من ٤٤٨ مقعد) . وأصبح ثانى أكبر كتلة (المركز الثانى فى مجلس الشعب بعد الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم) . وتولى زعامة المعارضة طوال السنوات الثلاث التالية .

ولم يكن الوفد فى عودته الأولى للحياة العامة عام ١٩٧٨ قد اتخذ موقفا من كامب ديفيد . فقد حل نفسه قبل إحالة الاتفاقيتين والمعاهدة إلى مجلس الشعب للتصديق عليها .(٢٦) وهكذا ، وعلى العكس من حزب العمل الاشتراكى ، لم يوصم الوفد نفسه بالموافقة على الاتفاقيتين ثم إدانتهما . واتخذ حزب الوفد موقفا حصيفا للغاية من الاتفاقيتين والمعاهدة ، حيث أعلن فى برنامجه الحزبى عام ١٩٨٤ مبادىء عامة للسياسة الخارجية . ثم أفرد خمس فقرات رئيسية — من عشر — تناول فيها سائر نواحى النزاع فى الشرق الأوسط .(٢٧)

وتحت عنوان عام « السلام الدائم والعادل » أعلن الوفد أن مثل هذا السلام لا يأتى من فراغ ، ولا يمكن أن يكون ثمرة لعدم توازن مفروض فى تسليح الدول ... وقد فرض النزاع العربى الاسرائيلى فرضا على المنطقة ، ولا يزال هذا الصراع قائما

---

(٢٥) اكتسب حزب الوفد مكانة مرموقة باعتباره أكثر الأحزاب السياسية المصرية علمانية فى عصر ما قبل ثورة ١٩٥٢ . وكان يضم أعدادا من الأقباط المسيحيين على مستوى القيادة وغيرها من المستويات . وجاء تحالفه مع الإخوان المسلمين عام ١٩٨٤ بمثابة تحول هام فسره بعض المراقبين على أنه اتجاه براجماتى من جانب الحزب ، وفسره آخرون على أنه انتهازية .

(٢٦) تحدث بعض أعضاء مجلس الشعب من رجالات حزب الوفد الجديد وصوتوا ضد المعاهدة بما فى ذلك حلمى مراد الذى شغل منصب نائب رئيس حزب الوفد الجديد حتى ٥ يونية ١٩٧٨ عندما قرر الحزب حل نفسه . انظر خطاب حلمى مراد فى **مضابط مجلس الشعب** (بالعربية) — الفصل التشريعى الثانى ، الاجتماع الثالث ، الجلسة ٦١ ، ١٠ أبريل ١٩٧٩ ، الصفحات ٢١٩—٢٢٤ . انضم حلمى مراد فيما بعد إلى حزب العمل الاشتراكى نائبا للرئيس .

(٢٧) النص الكامل لبرنامج حزب الوفد الجديد فى « **السياسة الدولية** » ، العدد ٧٧ (يولية ١٩٨٤) الصفحتان ٩٢ و ٩٣ .

بسبب اعتماد إسرائيل على القوة لتحقيق سياستها التوسعية ... ولا بد لمصر والعالم العربى من مجابهة هذه الحقيقة عن طريق قوة عسكرية رادعة .. تقوم على الشرعية والعدل » .[٢٨] ثم يتناول برنامج حزب الوفد الجديد اتفاقيتى كامب ديفيد فى فقرة ثانية بقوله :

« لقد انتهكت إسرائيل اتفاقية كامب ديفيد نصا وروحا بالاعتداء على المفاعل النووى العراقى ، وغزوها للبنان واحتلالها لأراضيه ، وإزهاقها لأرواح المواطنين العرب فى لبنان والضفة الغربية ، والتوسع فى بناء المستوطنات الاسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ، وتشريد السكان الفلسطينيين أصحاب الأرض ... كما أنها أقدمت على ضم القدس العربية وهضبة الجولان السورية .. بالمخالفة لجميع القرارات الصادرة من مجلس الأمن والجمعية العامة والأمم المتحدة . من أجل كل هذا فإن حزب الوفد يرى أنه لا مندوحة من اعتبار أن اتفاقية كامب ديفيد أصبحت منعدمة من أساسها وغير ذات موضوع » .[٢٩]

وفيما يتعلق بالمعاهدة المصرية الاسرائيلية ، التزم حزب الوفد الجديد جانب الحذر ، ولم يطالب بإلغائها ، ولكنه واصل إدانته لاسرائيل لانتهاكها روح المعاهدة . وأحل مصر من التمسك بالمعاهدة .[٣٠]

وقدم حزب الوفد الجديد تفسيره بشأن حق مصر السيادى فى الالتزام بالتزاماتها التعاقدية التى تكفلها المواثيق الدولية . وأوضح الحزب أن المعاهدة مع إسرائيل لا تنسخ التزامات مصر وحقوقها بموجب ميثاق الجامعة العربية ، ومعاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة . وقال الحزب إن التزام مصر بمعاهدة الدفاع العربى المشترك على وجه الخصوص تؤكده المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، ذلك أن حق الدفاع

(٢٨) انظر المصدر السابق ، ص ٩٢ .
(٢٩) انظر المصدر السابق ، ص ٩٢ .
(٣٠) انظر المصدر السابق ، ص ٩٢ .

الشرعى الفردى والجماعى هو حق طبيعى غير قابل للتنازل طبقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة التى تسمو نصوصها عند التعارض على أية نصوص أخرى قد ترتبط بها الدول الأعضاء فى تلك المنظمة العالمية.[٣١] كما طالب الوفد بإجراء تعديل على المعاهدة لاستعادة السيادة المصرية الكاملة على كل سيناء، ولإنهاء وجود القوة المتعددة الجنسيات المرابطة هناك.

وأفرد حزب الوفد الجديد جزءا خاصا فى برنامجه الصادر عام ١٩٨٤ للقضية الفلسطينية، منفصلا عن كامب ديفيد والمعاهدة، أورد فيه مبادىء عامة بشأن «حق الفلسطينيين الثابت فى تقرير مصيرهم»، وبأن الحزب يعتبر «تحرير القدس قضية مقدسة ومسؤولية عربية جماعية».[٣٢] وكرر الحزب ما سبق أن أكدته جميع الأحزاب المصرية من أن منظمة التحرير الفلسطينية هى «الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى». وأعلن الحزب تأييده التام للمنظمة.

وأيد حزب الوفد الجديد، بوصفه زعيم المعارضة فى مجلس الشعب المصرى من عام ١٩٨٤ إلى عام ١٩٨٧، سياسات الحكومة وإجراءاتها فى الضغط على إسرائيل والولايات المتحدة بشأن طابا ولبنان، وعقد المؤتمر الدولى للسلام. ووقع اختيار مبارك على وحيد رأفت، نائب رئيس الوفد وأحد رجال القانون ذوى الشهرة الدولية، كمستشار للجانب المصرى فى قضية التحكيم بشأن طابا التى بدأ نظرها عام ١٩٨٦.[*] وانطلاقا من كافة الاعتبارات العملية اعترف حزب الوفد الجديد اعترافا ضمنيا بإسرائيل، مثله فى ذلك مثل حزب العمل الاشتراكى، ولكنه واصل انتقاداته لتصرفاتها.. لكنه، على العكس من حزب العمل الاشتراكى، لا يوجه النقد، بل إنه كثيرا ما يكون أشد تأييدا لسياسات مبارك الخارجية، بما فى ذلك سياسته إزاء إسرائيل.

---

(٣١) انظر المصدر السابق، ص ٩٢.

(٣٢) انظر المصدر السابق، ص ٩٣.

(*) صدر الحكم لصالح مصر، واستعادت طابا فى ١٩٨٩ (الناشر).

وعبرت صحيفة حزب الوفد الجديد ـــ « الوفد » ـــ عن هذا التوجه فى مقالاتها الافتتاحية وتحليلاتها الإخبارية فى السنوات اللاحقة . ولم يتقدم حزب الوفد ببرنامج جديد فى انتخابات ١٩٨٧ البرلمانية . واكتفى بإعادة طبع أجزاء مناسبة من برنامجه عام ١٩٨٤ . واهتم الحزب بإبراز زيارات ياسر عرفات لمقره كلما زار مصر خلال السنوات الأربع الأخيرة . وكلف الحزب وفدا كبيرا بحضور اجتماعات المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر عام ١٩٨٧ .

ولم يحقق حزب الوفد الجديد نتائج جيدة فى الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٧ ، إذ حصل على ٣٦ مقعداً بالمقارنة بثمانية وخمسين مقعداً عام ١٩٨٤ . وجاء فى المرتبة الثالثة . وخسر زعامة المعارضة لصالح التحالف الإسلامى . وكما أشرنا من قبل ، فقد قام الإخوان المسلمون بفك تحالفهم مع حزب الوفد الجديد قبل انتخابات ١٩٨٧ وانضموا إلى حزب العمل الاشتراكى .

حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى

حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى هو أكثر الأحزاب الشرعية المصرية تطرفا فى يساريته . وتتكون غالبية قيادته وعضويته من الماركسيين المصريين المعروفين بالإضافة إلى بعض الناصريين وغيرهم من الاشتراكيين . ويرأس الحزب خالد محيى الدين ، أحد قادة ثورة ١٩٥٢ . وكان قد اختلف مع عبد الناصر منذ عام ١٩٥٤ واستقال من عضوية مجلس قيادة الثورة . ولم يتول أى منصب تنفيذى . وتتميز صورته العامة بالنزاهة والمثالية .

ويعتبر حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى أكثر الأحزاب المصرية وضوحا واتساقا فى موقفه فيما يتعلق بقضية كامب ديفيد . ويرجع وضوحه وثباته إلى التزامه بالفكر الاشتراكى . وقد تناول الحزب « مبادرة السادات للسلام » فى إطار خياراته الاجتماعية والاقتصادية ، وتحالفاته الطبقية فى الداخل وتحالفاته العالمية فى الخارج . وأعرب الحزب عن اعتقاده بأن سياسة الانفتاح التى تبناها السادات تعنى تحالفا مع

البورجوازية الجديدة الصاعدة فى الداخل ، ومع النظام الرأسمالى العالمى بقيادة الولايات المتحدة فى الخارج ، وأنه من الطبيعى أن يعمل السادات على دعم تلك الاختيارات متكالبا على « السلام مع إسرائيل بأى ثمن » . وفى رأى الحزب أن سياسات السادات بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ هى فى مجموعها بمثابة ثورة مضادة ؛ أى « تصفية لناصرية » مصر ، الأمر الذى يعارضه الحزب بكل قوة .[٣٣]

واتخذ حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى موقفا عنيفا وصارخا فى معارضته لزيارة السادات لإسرائيل ، ولكامب ديفيد ، وللمعاهدة المصرية الاسرائيلية . وتقدمت صحيفة الحزب — « الأهالى » (يبلغ توزيعها نحو مائة ألف نسخة) جميع صحف المعارضة ، وقامت بدورها كرأس حربة فى ذلك الهجوم الضارى المباشر . وتعرضت « الأهالى » للمصادرة أكثر من أى صحيفة أخرى فى عهد السادات . وشنت القوات التابعة لأمن الدولة غارات على مكاتب « الأهالى » واعتقلت محرريها .

وكانت آخر دورة برلمانية شارك فيها حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى هى دورة مجلس الشعب التى انتهت أعمالها عام ١٩٧٩ فور التصديق على المعاهدة . وحرص السادات ومن خلفوه منذ ذلك الحين على أن يبقى حزب التجمع خارج مجلس الشعب . وقد ألقى خالد محيى الدين زعيم الحزب فى الجلسات المخصصة لمناقشة التصديق على المعاهدة ، خطابا بليغا أعلن فيه رفض المعاهدة المصرية الاسرائيلية . وقال إن المعاهدة تقوض السيادة المصرية ولا تسمح إلا بانسحاب إسرائيلى مشروط من سيناء . كما أنها تنسف التزامات مصر العربية ودورها القيادى . وقال خالد محيى الدين أيضا إن المعاهدة تتجاوز المبادىء العادية التى تحكم العلاقات الدولية ، حيث أنها تقضى بإقامة « علاقات طبيعية كاملة بين مصر وإسرائيل » . وأخيرا انتقد خالد محيى الدين المعاهدة لكونها ثنائية ، وليست اتفاقية شاملة .[٣٤]

---

(٣٣) انظر الدراسة التحليلية لموقف حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، فى كتاب « **مصر والنزاع العربى الاسرائيلى** » ، بقلم حسن نافعة ، الصفحات ٩٧—٩٩ .

(٣٤) انظر النص الكامل لخطاب خالد محيى الدين فى **مضابط مجلس الشعب** (بالعربية) — الفصل التشريعى الثانى ، الاجتماع الثالث ، الجلسة ٦٠ ، ٩ أبريل ١٩٧٩ ، الصفحات ١٩٥—٢٠١ .

وأضاف حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، منذ ذلك الحين أسبابا أخرى فى اعتراضاته على كامب ديفيد والمعاهدة ، من بينها أن دور مصر القيادى فى العالم الإسلامى وفى حركة عدم الانحياز سوف ينحسر هو الآخر ، وأن هذا من شأنه أن يجعل مصر أكثر تعرضاً للضغوط الأمريكية والاسرائيلية فى المستقبل .[٣٥]

وفى السنوات التى أعقبت كامب ديفيد قام حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى بدور القيادة فى مقاومة التطبيع . وقام بتشكيل لجان شعبية ولجان مشتركة مع غيره من الأحزاب لهذا الغرض . وتجدر الإشارة إلى واحدة من هذه اللجان وهى « لجنة الدفاع عن الثقافة القومية » . وهدف هذه اللجنة تحذير المثقفين من المحاولات الاسرائيلية لاختراق « العقل المصرى » والثقافة وأجهزة الإعلام . وفى المرات القليلة التى سمحت السلطات المصرية فيها لاسرائيل بالاشتراك فى « معرض القاهرة للكتاب » قامت اللجنة بتنظيم المظاهرات والاعتصام جلوسا على الأرض لسد الطريق المؤدى إلى الجناح الاسرائيلى ، مما أدى إلى مصادمات عنيفة مع قوات الأمن المصرية . كما عملت على إثناء عزيمة الناشرين المصريين والعرب عن المشاركة فى المعارض التى يسمح فيها لاسرائيل بالوجود . واضطرت وزارة الثقافة فى النهاية للخضوع لضغوط اللجنة ، ووجدت نفسها مجبرة على إيجاد صيغة جديدة للمشاركة الاسرائيلية فى معرض القاهرة للكتاب بعد عام ١٩٨٣ .[٣٦]

وردد حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى برنامجه الانتخابى عام ١٩٨٤ ثم فى عام ١٩٨٧ نفس الاعتراضات على كامب ديفيد . وتناولتها جميع بيانات الحزب الخاصة بالسياسة الخارجية . وعمدت مقدمة الفصل الخاص بالسياسة الخارجية فى برنامج الحزب إلى تقسيم السياسة الخارجية المصرية الحديثة إلى مرحلتين : ما قبل كامب ديفيد وما بعدها . ويرى الحزب :

(٣٥) حسن نافعة : « **مصر والنزاع العربى الاسرائيلى** » ، ص ٩٩ .

(٣٦) انظر تفاصيل أعمال لجنة الدفاع عن الثقافة القومية فى كتاب حازم هاشم : « **المؤامرات الاسرائيلية ضد العقل المصرى ــ أسرار ووثائق** » (بالعربية) ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٦ ، الصفحات ٢٦٩ــ٢٨٨ .

أن مصر ظلت حتى رحيل جمال عبد الناصر نموذجا للتحرر والاستقلال الوطنى يحتذى به .. ولكنها تعرضت فى السبعينات فى ظل حكم السادات إلى هجمة استعمارية شرسة قادتها الولايات المتحدة الأمريكية بهدف فرض سيطرتها على مصر وإكمال هيمنتها على الوطن العربى .. وقد كانت كامب ديفيد نقطة تحول فى أوضاع المنطقة أدت إلى خلل استراتيجى خطير . فقد أخرجت مصر رسميا من ساحة الصراع العربى الاسرائيلى .[٣٧]

ويحدد حزب التجمع أولويات السياسة الخارجية فيما يلى : إسقاط اتفاقيتى كامب ديفيد بسلسلة من الخطوات المتصاعدة ، والتوقف التام عن تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل ، ومقاومة كل محاولة تجعل من اتفاقيتى كامب ديفيد ومعاهدة الصلح قيدا على حرية الإرادة الوطنية ، ومن أمثلتها المخزية رفض السماح بقيام أحزاب سياسية يعارض مؤسسوها كامب ديفيد والمعاهدة . ويؤيد حزب التجمع أيضا تصحيح توازن القوى بالمنطقة الذى اختل ، ودعم القدرة القتالية للقوات المسلحة المصرية ، وإعادة العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتى إلى حالتها الطبيعية ، والتمسك الحازم بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ، والحيلولة دون دخول أى دولة عربية أخرى فى اتفاقية منفردة على غرار كامب ديفيد .[٣٨]

و لم يفز حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى بأى مقعد فى مجلس الشعب سواء فى انتخابات ١٩٨٤ أو انتخابات ١٩٨٧ . ويرجع أحد أسباب ذلك إلى القواعد الانتخابية التى ابتدعتها الحكومة ، ويرجع من ناحية أخرى إلى تدخل

---

(٣٧) انظر النص الكامل لبرنامج حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى « **السياسة الدولية** » ، العدد ٧٧ (يولية ١٩٨٤) الصفحتان ٩٤ ، ٩٥ .

(٣٨) انظر المصدر السابق ص ٩٤ . القيود المفروضة على تكوين الأحزاب هى إشارة إلى القانون الصادر فى ظل الرئيس أنور السادات عقب استفتاء ١٩٧٩ . وهو يحظر منح « التراخيص بتكوين أحزاب سياسية جديدة يكون مؤسسوها من المعروفين بالمعارضة العلنية للمعاهدة المصرية الاسرائيلية » . انظر « **صوت العرب** » ، ٨ نوفمبر ١٩٨٧ . واستنادا إلى هذا القانون رفضت الحكومة عام ١٩٨٣ طلب الناصريين بتكوين حزبهم الخاص . ولا تزال القضية منظورة أمام المحكمة الدستورية العليا المصرية .

الحكومة ــ الحزب الوطنى الديمقراطى ــ وهى الشكوى التى شاركت فى إثارتها أحزاب المعارضة ، والتى أيدتها المحاكم أحيانا .[٣٩] والحقيقة أيضا أن حزب التجمع حزب أقلية صغير . وتحد من جاذبيته مواقفه المتطرفة علاوة على وصمه بــ « الماركسية الملحدة » . ويكمن الدور الرئيسى لحزب التجمع فى الحياة السياسية المصرية فى قدرته على إثارة المناقشات القومية حول القضايا الهامة . وتمكنه من أداء هذا الدور بصورة فعالة تلك النسبة غير المتناسبة مع حجمه من الأعضاء ذوى الثقافات العالية والأساتذة الباحثين .

وتناولت آخر المناقشات التى أثارها حزب التجمع قضية ما إذا كان ينبغى على اليسار المصرى أن يدخل فى حوار مع نظيره الإسرائيلى أم لا . ودارت مناقشات حامية بين مؤيدين ومعارضين ، حيث وقف الناصريون بقوة إلى جانب الرفض ، بينما وقف بعض الماركسيين بنفس القوة لصالح الحوار . وأوضح الماركسيون أن حوارهم سيكون مع يساريين اسرائيليين ملتزمين علنا بحق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم ، ويعارضون الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية . ولا يعتقد الماركسيون المصريون أن مثل هذا الحوار جزء من التطبيع الذى تدعو له كامب ديفيد . كما يستندون فى جدلهم إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية وياسر عرفات اشتركوا فى حوارات مماثلة ، كان آخرها فى موسكو وبودابست فى أكتوبر ١٩٨٧ . ويرد المعارضون على هذه الحجج بقولهم إنه لا يوجد « يسار اسرائيلى حقيقى » وأن اليسارى الحق ما كان ليأتى إلى اسرائيل أو يقيم فيها ، وأنه إذا أقدم اليساريون

(٣٩) أصدرت الحكومة قانونا جديدا قبل فترة وجيزة من انتخابات ١٩٨٤ بتغيير النظام الانتخابى إلى نظام التمثيل النسبى ، وينص هذا القانون على ضرورة حصول الحزب على ٨ فى المائة على الأقل من مجموع الأصوات الانتخابية التى أدلى بها أصحابها على المستوى القومى للفوز بمقعد واحد فى مجلس الشعب . وهذا يعنى من الناحية النظرية أن حزبا ما قد يحصل على ٩٠ فى المائة من مجموع الأصوات فى إحدى الدوائر ، ولكنه لا يفوز بأى مقعد لأنه لم يستوف شرط الحصول على ٨ فى المائة من الأصوات على مستوى الأمة . وبالفعل كان هذا هو الحال بالنسبة لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وحزب العمل الاشتراكى وحزب الأحرار فى انتخابات ١٩٨٤ . ولم ينجح سوى حزب الحكومة الوطنى الديمقراطى ، وحزب الوفد الجديد . وفى انتخابات ١٩٨٧ لم يفز حزب التجمع بنسبة الـ ٨ فى المائة على مستوى الأمة .

المصريون على الحديث مع اليساريين الاسرائيليين ، فكيف يتسنى لهم معنويا أن يدينوا الوسط أو اليمين المصرى إذا أجروا حوارا مماثلا مع نظائرهم الاسرائيليين ؟ وتساءلوا : أليس « تطبيعاً » كاملا أن تقوم مختلف القوى السياسية على الجانبين بإجراء مثل هذه الحوارات ؟[٤٠] ولم يكن ليخطر على بال أحد أن تجرى هذه المناقشات قبل عشر سنوات ، أى قبل كامب ديفيد .

الحـــركات الإســـلامية

تواصل الحركات الاسلامية المسيسة ، التى يتصدرها الإخوان المسلمون ، مثلها مثل حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، معارضتها الدائبة والقوية لكامب ديفيد ، ولكل العملية التى دشنها السادات برمتها . وينبغى التمييز الواضح بين الجماعات الإسلامية التى تعمل بالسياسة والمعروفة باسم « الحركات الإسلامية » ، وبين « الإسلام كمؤسسة » وجماعات الطرق الصوفية . وبالرغم من أن الأنماط الإسلامية الثلاثة نمت نمواً كبيراً على مدى العقدين الأخيرين ، إلا أن الجماعات المسيسة وحدها اتخذت موقفا واضحا من كامب ديفيد ، ومن القضايا العامة المتعلقة بالحياة المصرية .[٤١] ويكفى القول بأن بعض أعضاء إحدى هذه الجماعات هم الذين أطلقوا الرصاص على الرئيس السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ بسبب معارضتهم العنيفة لسياساته ، بما فى ذلك سياساته إزاء إسرائيل .

وهناك المؤسسة الإسلامية المتمثلة فى وزارة الأوقاف . وتعتبر أحد أجنحة الحكومة المصرية لما تحققه من أغراض عملية . فهى عادة على استعداد لإصدار الفتاوى المستندة إلى الدين لتبرير السياسات الحكومية ، مثل الفتوى التى حللت زيارة السادات لاسرائيل ، وعقد اتفاقيتى كامب ديفيد وتوقيع المعاهدة . واستندت هذه

---

(٤٠) انظر تفاصيل المناقشات فى كتاب عبد الحليم قنديل : « نحن والحوار مع اليسار الاسرائيلى » (بالعربية) ، صدر عن « دار الموقف العربى » ، نوفمبر ١٩٨٧ ، الصفحات ٢٩ــ٦١ .

(٤١) تحديداً لأنماط هذه الجماعات على خريطة الجماعات الإسلامية ، انظر سعد الدين إبراهيم : « البديل الإسلامى فى مصر : الإخوان المسلمون والسادات » ، فى « المجلة الفصلية للدراسات العربية » ، المجلد ٤ (ربيع ١٩٨٢) الصفحات ٧٥ــ٩٣ .

الفتوى إلى آية قرآنية جاء فيها : « وإن جنحوا للسلم فاجنح لها » . أما الطرق الصوفية فهى بطبيعتها ليست لها صفة سياسية ورجالاتها من المعتزلة . وعادة ما تلتزم الجماعات الصوفية الصمت إزاء القضايا العامة .

أما الحركات الإسلامية المسيسة فهى ملتزمة اجتماعيا وذات نشاط فعال ، وتميل إلى انتهاج أساليب نضالية لمتابعة تنفيذ أهدافها .[42] وهدفها المنشود هو إقامة نظام إجتماعى إسلامى يتصف بالتقوى والعدل والرخاء والمنعة ، على غرار الأمة الاسلامية فى عهد محمد رسول الله ﷺ وخلفائه الراشدين فى القرن السابع الميلادى فى المدينة . ويمثل الإخوان المسلمون المجموعة الرئيسية فى هذه الحركات . وكان الإخوان المسلمون قد اصطدموا بعبد الناصر فى الخمسينات ، ثم تعرضوا للحل والتحجيم فى الحياة المصرية لمدة عشرين سنة تقريبا . والغريب حقا أن الرئيس السادات أفرج عن زعمائهم المسجونين ، وسمح لهم بقدر من الحرية لم يسبق له مثيل منذ أيام ازدهارهم فى الأربعينات . ولم تكن دوافع السادات منزهة عن الغرض . فقد اعتقد بأن الإخوان المسلمين سيساعدونه على مواجهة العناصر الناصرية واليسارية المشاغبة . وطوال السنوات الأربع الأولى من رئاسة السادات التزم الإخوان المسلمون وغيرهم من الجماعات الإسلامية بدورهم فى الصفقة .

وعندما بدأ التوجه الجديد للسادات فى التبلور عام ١٩٧٤ ، بدأت الجماعات الإسلامية من جانبها تتباعد عنه . والتحمت ثلاث من هذه الجماعات فى مواجهات دموية مع النظام — وهى مجموعة الكلية الفنية العسكرية فى أبريل ١٩٧٤ ، وجماعة التكفير والهجرة فى يولية ١٩٧٧[43] ، وجماعة الجهاد فى سبتمبر وأكتوبر ١٩٨١ .[44] وبالرغم من عدم إقدام الإخوان المسلمين على استخدام العنف ،

(٤٢) لمزيد من الدراسات لهذه الجماعات ، انظر سعد الدين إبراهيم : « تركيبة الجماعات الإسلامية المناضلة : دراسة منهجية ونتائج أولية » ، فى « **المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط** » ، المجلد ١٢ (ديسمبر ١٩٨٠) ، الصفحات ٤٢٣-٤٥٣ .

(٤٣) انظر المصدر السابق .

(٤٤) قام أعضاء فى جماعة الجهاد باغتيال السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ . ولمزيد من التفصيلات انظر نعمات جنينة : « **الجهاد : بديل إسلامى فى مصر** » ، ملفات القاهرة فى علم الاجتماع ، المجلد ٩ ، الدراسة ٢ (القاهرة : دار نشر الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، ١٩٨٦) .

الذى تفجر عام ١٩٧٤ ، إلا أنهم عارضوا بكل قوة سياسات السادات بصفة عامة ومبادراته من أجل السلام مع إسرائيل بصفة خاصة .

ويعود عداء الإخوان المسلمين لاسرائيل إلى سنوات طويلة قبل انتهاج السادات سياسة التصالح مع الدولة اليهودية . وكان الإخوان المسلمون أول جماعة سياسية منظمة فى مصر تلفت النظر إلى « أخطار المخططات الصهيونية الزاحفة فى فلسطين » فى الثلاثينات . كما أنهم أول تنظيم مصرى يرسل متطوعين ومعونة عسكرية للمقاومة الفلسطينية فى الأربعينات ، قبل وقت طويل من إرسال الجيوش العربية فى مايو ١٩٤٨ لمحاربة دولة إسرائيل حديثة المولد .

و لم تكن محاربة إسرائيل واحدة من قضايا الخلاف العديدة بين الإخوان المسلمين وعبد الناصر ، ولو أنهم كانوا ينتقدون إدارته للحرب . ويمكن الوقوف على موقف الجماعة الإسلامية الكامل إزاء إسرائيل وإزاء مبادرات السادات من مطبوعاتهم الدورية ـــ « الدعوة » و « الاعتصام » ـــ على مدى السنوات الأربع التى أعقبت زيارة السادات للقدس . وقد أوقف السادات هذه المطبوعات عام ١٩٨١ ، قبل وقت قليل من اغتياله .

ويرى الإخوان المسلمون فى إسرائيل واحدة من ألد أعداء الإسلام الثلاثة . والعدوان الآخران هما الحرب الصليبية الغربية التى لا تنتهى ، والشيوعية . ويدعى الإخوان المسلمون فى غالبية كتاباتهم بأن اليهود وراء كل من الامبريالية الغربية والشيوعية الدولية . ويجادلون بأن هناك تحالفا ضمنيا بين الثلاثة لاغتصاب « دار الاسلام » أو إضعافها .[٤٥] ويتضح من الدراسة التحليلية لمضمون ما تنشره « الدعوة » و « الاعتصام » فيما بين ١٩٧٧ و ١٩٨١ ثبات هذا الخط . ولا يفوت

(٤٥) انظر محمد رشاد خليل : « من أجل الحيلولة دون تحويل العالم الإسلامى إلى أندلس أخرى » ، صحيفة « **الدعوة** » ، أكتوبر ١٩٧٦ ، الصفحتان ١٤ و ١٥ ـــ وانظر محمد شمس الدين الشناوى : « الأسباب الحقيقية وراء تصفية الإخوان المسلمين » ، المصدر السابق ، الصفحتان ٥ و ٥٧ ـــ وفى « الأسباب الحقيقية » يقول الكاتب إن عمليات التصفية عام ١٩٤٨ وعام ١٩٥٤ استندت فى أساسها إلى أوامر من الغرب وإسرائيل لإذلال الحكومات المصرية . أما التصفية الثالثة عام ١٩٥٦ ، فقد تمت بأوامر من موسكو .

القارىء أن يصادف مقالين ، أو ثلاثة مقالات فى العدد الواحد من كل من الصحيفتين حول الخطر اليهودى أو الأعمال الوحشية الاسرائيلية .

وهكذا تعرضت مبادرة الرئيس السادات للسلام لهجوم مرير من جانب الإخوان المسلمين منذ أيامها الأولى . ويمكن القول بأمانة إن جماعة الإخوان المسلمين كانت القوة السياسية الوحيدة الجديرة بالثقة فى مصر التى جرأت على تحديه وحدها طوال السنة الأولى من زيارته للقدس . وقد شجع هذا الهجوم الشامل بقية الجماعات المعارضة على التصدى تدريجيا لسياسة السادات فى المصالحة مع إسرائيل .(٤٦)

وتعتمد حجج الإخوان المسلمين على استحالة التعايش السلمى مع الدولة اليهودية ، إذ أنها معتدية بالفعل على « دار الإسلام » ، وأن إسرائيل تقف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وراء الكوارث التى حاقت بالمسلمين فى كل مكان ، خاصة فى فلسطين ، وأنها دنست مقدسات المسلمين فى الأرض المقدسة ، وأنه يتحتم إزالتها باعتبارها شرا مستطيرا . وترددت هذه التأكيدات فى كل عدد تقريبا من صحيفتى « الدعوة » و « الاعتصام » .

وكان الإخوان المسلمون يستهلون هجومهم فى أغلب الأحيان بالتأكيد على أنهم يتحدثون باسم الإسلام وأنهم لا يخشون أحدا غير الله . وفيما يلى نموذج واضح نشرته صحيفة « الاعتصام » تحت عنوان « المعاهدات المستندة إلى الاغتصاب غير شرعية » :

« إن كل ما لا يجيزه الاسلام يتعين أن نرفضه ، وأن نناضل من أجل إزالته . إننا لا نخشى أحدا غير الله . إن السجون والمشانق لا ترهبنا ، والموت فى سبيل الله أسمى أمانينا . ومن هذا المنطلق فإننا نعتبر السلام المخزى الذى أثمرته كامب ديفيد والمعاهدة مع عدو الله ورسوله والمؤمنين والبشرية والعدالة ضربا من الخديعة . ونحن نعتقد من أعماق

(٤٦) وقف حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى اليسارى بنفس القوة فى مهاجمة مبادرة السادات للسلام . ولكن النظام تغلب بسهولة على حزب التجمع باعتبار أنه تجمع شيوعى خاضع لأوامر موسكو .

قلوبنا بأنه سلام زائف . إن الوجود الاسرائيلي على أرض فلسطين المسلمة وعلى حساب الشعب الفلسطيني وجود غير شرعي على الإطلاق ... وكما أن المعاهدة (مع إسرائيل) زائفة ، فكذلك كل التبعات المترتبة عليها ... إنها بمثابة غزو إسرائيلي مقنع للمجتمع المصري الذي وقف حتى الآن قلعة للإسلام . لقد كانت مصر خط الدفاع الأخير ضد أعداء الإسلام الثلاثة : الصليبية الغربية ، والشيوعيون ، والصهيونيون اليهود » .[٤٧]

ما هو البديل الذي يقدمه الإخوان المسلمون لسياسة السادات تجاه إسرائيل ؟ في سلسلة من أربعة مقالات انتهت صحيفة « الدعوة » إلى أن الحرب هي الطريق لتحرير فلسطين .[٤٨] وبعد تحليل مسهب للنزاع العربي الاسرائيلي ، ولما قام به السادات من سعي لأكثر من ثلاث سنوات بحثا عن « سلام عادل » ، ذكّرت « الدعوة » قراءها بأن المحاولة فاشلة من أساسها ، كما سبق أن تنبأت دائما . وقالت الصحيفة :

« الحرب هي الطريقة الوثقى التي أجازها الله في كتابه الشريف لأولئك الذين اعتدى الباغي على حقوقهم وشرفهم وأموالهم ... إن المسلمين لا يسعون إلى الحرب إذا أمكنهم حماية حقوقهم أو استعادتها بطرق أخرى . فإذا أوقف المعتدي عدوانه « وجنح للسلم ، فإنه يتعين (على المسلمين) اختيار السلام والاعتماد على الله » . إذن ، فعندما نؤكد بأن الحرب هي الطريقة الوثقى لتحرير فلسطين ، فسبب ذلك أن إسرائيل وأنصارها الغربيين لم يكفوا طوال نصف قرن أو يزيد عن عدوانهم ، ولم يظهروا أي بادرة حقيقية للسلام ... ولقد حاول العرب دعوة الغرب إلى مساعدتهم لاستعادة حقوقهم ، ولكن على غير طائل . وإذا كان هناك من قول ، فلقد دأب الغرب على دعم

(٤٧) « **الاعتصام** » ، أبريل — مايو ١٩٨١ ، الصفحتان ٢٨ — ٢٩ .

(٤٨) « **الدعوة** » ، فبراير إلى مايو ١٩٨١ .

إسرائيل بالمال والسلاح مما شجعها على المزيد من العدوان والتوسع .
وليس هناك من سبيل أمام العرب إزاء هذا الوضع سوى القتال » . (٤٩)

وحدد الإخوان المسلمون الخطوط العامة للإجراءات اللازمة لترتيبات الحرب ، وتتضمن تقوية الجبهة الداخلية عن طريق تأسيس العدالة والقضاء على الأمراض الاجتماعية والمعنوية ، وتكوين جبهة عربية إسلامية عريضة ، ووضع مخططات للمساهمة الجادة فى المعركة بتقديم المتطوعين والسلاح والأموال والضغط الديبلوماسى ، وقطع الروابط مع أولئك الذين يؤيدون إسرائيل بالمال والسلاح وإنهاء مصالحهم ، وتنظيم إجراءات التعبئة الدائمة للموارد العربية المادية والبشرية عسكريا واقتصاديا وروحيا لخوض حرب طويلة حتى النصر .(٥٠)

وأخيرا ، وجه الإخوان المسلمون نقدا شديدا لتحالف السادات العالمى مع الغرب . وكان ابتعاد السادات عن السوفيت قد لقى تأييدا حارا منذ البداية . ولكنه ما إن بدأ يميل نحو الغرب حتى تحول تركيز الإخوان المسلمين فى هجومهم من الشيوعية والاتحاد السوفيتى إلى الغرب والولايات المتحدة .

وعندما أنزل السادات ضربته العاتية بالمعارضة فى سبتمبر ١٩٨١ ، استثنى واحدا أو اثنين من كل حزب ، مثل خالد محيى الدين من حزب التجمع ، وإبراهيم شكرى من حزب العمل الاشتراكى . إلا أن السادات لم يستثن أحداً من الإخوان المسلمين . فقد ألقي بقياداتهم العليا فى السجون ، بما فى ذلك المرشد العام عمر التلمسانى الذى ناهز السبعين من عمره . وكان نصيب الجماعات الإسلامية نحو ثلثى الأشخاص الذين اعتقلوا أيام ٣ و ٤ و ٥ سبتمبر ١٩٨١ والبالغ عددهم أكثر من ١٥٠٠ فرد . وأصدر السادات أوامره بوقف صدور المطبوعات الرئيسية للجماعات الإسلامية ، وهى « الدعوة » و « الاعتصام » و « المختار الإسلامى » .

---

(٤٩) فتحى رضوان : « الحرب هى الحل والطريق لتحرير فلسطين » (بالعربية) ، « الدعوة » ، مايو ١٩٨١ ، الصفحات ٦٢ ـــ ٦٤ .

(٥٠) انظر المصدر السابق ، ص ٦٢ .

وبعد فترة وجيزة من اغتيال السادات ، صدرت الأوامر بالإفراج عن زعماء الإخوان المسلمين وغيرهم من رجالات المعارضة . وقدم للمحاكمة عدد من المتطرفين الأعضاء فى جماعات إسلامية أخرى ، وصدرت ضدهم أحكام متفاوتة ، بما فى ذلك عقوبة الإعدام للأفراد الخمسة المتهمين باغتيال الرئيس السادات . وبانتقال السلطة إلى الرئيس مبارك شهدت البلاد أربع سنوات من السكون وانقطاع الأنشطة الإسلامية النضالية العلنية . وانتهت هذه الفترة فى منتصف عام ١٩٨٥ عندما حاولت إحدى الجماعات بزعامة الشيخ حافظ سلامة القيام بمسيرة فى شوارع القاهرة مطالبة بالتطبيق الفورى للشريعة الإسلامية . وبعد هذه الواقعة قامت جماعات إسلامية متطرفة بارتكاب سلسلة من أعمال العنف استهدفت عدداً من الشخصيات العامة ومحال الفيديو والحانات .[٥١]

وبينما سمح لجميع صحف المعارضة الأخرى بالصدور من جديد فى ظل نظام مبارك ، إلا أن صحف الإخوان المسلمين لم يسمح لها بالعودة . والإخوان المسلمون وفقاً لحرفية القانون ليسوا حزبا سياسيا شرعيا . وبناء عليه ، ليس من حقهم إصدار صحيفة خاصة بهم . ومع ذلك فقد نجح الإخوان المسلمون فى إسماع صوتهم عن طريق صحف المعارضة ، بما فى ذلك « الأهالى » اليسارية التى أفردت مساحات كافية لزعماء الإخوان المسلمين .

وعندما قرر الإخوان المسلمون تقديم مرشحيهم لخوض المعركة الانتخابية عام ١٩٨٤ ضمن قوائم حزب الوفد الجديد ، أفردت لهم صحيفة « الوفد » المساحة اللازمة للتعبير عن وجهة نظرهم . وحدث نفس الشىء فى انتخابات ١٩٨٧ ، غير أنهم كتبوا هذه المرة فى جريدة « الشعب » لسان حال حزب العمل الاشتراكى وجريدة « الأحرار » لسان حال حزب الأحرار . وكتب حامد أبو النصر ، المرشد

---

(٥١) تضمنت هذه الأعمال إطلاق النار وإصابة اللواء حسن أبو باشا (وزير الداخلية الأسبق) ، ومكرم محمد أحمد رئيس تحرير مجلة « المصور » ، واللواء نبوى اسماعيل (وزير الداخلية الأسبق) . وكانت جماعات إسلامية قد اتهمت الوزيرين بإصدار الأوامر باعتقال وتعذيب بعض أعضائها فيما بين ١٩٨١ و ١٩٨٤ . وكانت جريرة مكرم محمد أحمد أنه كتب بجرأة منتقداً المتطرفين الإسلاميين .

العام الجديد للإخوان المسلمين (الذى خلف عمر التلمسانى بعد وفاته عام ١٩٨٦) ، ومصطفى مشهور (أحد الإخوان المسلمين البارزين) بانتظام أعمدة أسبوعية فى « الشعب » منذ بداية عام ١٩٨٧ . ويواصل الزعيمان التعبير عن نفس الآراء والمشاعر التى سبق الإشارة إليها فى تناول كامب ديفيد وإسرائيل والولايات المتحدة . غيرْ أن كتاباتهم اتسمت بقدر أقل من الانفعال العاطفى بالمقارنة بما كانت عليه قبل عشر سنوات . ويمكن عزو هذه النبرة المعتدلة إلى الهدوء العام الذى ساد الحوار السياسى فى ظل مبارك بالمقارنة بالجو السائد فى ظل سلفيه السابقين ، عبد الناصر والسادات . كما أن الإخوان المسلمين اختاروا العمل السياسى المألوف ، وخاض مرشحوهم الانتخابات البرلمانية . وأصبح لزاما عليهم أن يبدوا « معتدلين » و « وقورين » . ولكنه مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأخيرة ، عاد زعماء الإخوان المسلمين إلى موقفهم المتطرف من إسرائيل داعين إلى الجهاد .

النـــــاصريون

دأب الناصريون دون هوادة ، مثلهم فى ذلك مثل حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى والإخوان المسلمين ، على معارضة سياسات السادات بصفة عامة ، وسياساته تجاه إسرائيل والولايات المتحدة بصفة خاصة .[٥٢] وحتى عام ١٩٨٥ لم يكن للناصريين حزب شرعى معترف به ، أو صحيفة خاصة بهم . وكانوا يعربون عن مواقفهم السياسية من خلال أحزاب سياسية وصحف أخرى ، خاصة حزب التجمع وحزب الغمل الاشتراكى . وعندما أعلنوا عام ١٩٨٣ عن عزمهم على تشكيل حزب والتقدم بطلب لهذا الغرض ، سُمح لهم بممارسة أنشطة عامة

---

(٥٢) عارض أعضاء مجلس الشعب القلائل ممن يطلقون على أنفسهم اسم « ناصريون » اتفاقيتى كامب ديفيد والمعاهدة . وكانوا ضمن ١٥ عضوا صوتوا ضدها ، مقابل ٣٢٩ صوتوا لصالحها ، وامتناع عضو واحد عن التصويت . وتحدث العضو أحمد حسين ناصر باسم « الناصريين » . وجاءت آراؤه مماثلة لموقف حزب التجمع ، كما أشرنا من قبل . انظر **مضابط مجلس الشعب** (بالعربية) ، الفصل التشريعى الثانى ، الاجتماع الثالث ، الجلسة ٦٠ ، ٩ أبريل ١٩٧٩ ، الصفحتان ٢٠٢ ــ ٢٠٣ .

محدودة فى إطار القانون.[٥٣] وقام أحد الناصريين البارزين ، هو محمد فايق ، بإنشاء دار نشر باسم « دار المستقبل العربى » . واكتسبت مطبوعاته شعبية فورية حيث أنها جمعت بين المستوى الثقافى الرفيع ، والالتزام الايديولوجى الواضح بروح ثورة ١٩٥٢ ومبادئها . وعلى مدى أربع سنوات أصدرت دار نشر محمد فايق أكثر من ١٥٠ مؤلفا ، أعيد طبع العديد منها مرتين أو ثلاث مرات . وتناول عدد من هذه المؤلفات موضوعات النزاع العربى الاسرائيلى ، والأمن القومى ، وكامب ديفيد . وظهرت فى ١٩٨٤ أول دراسة وثائقية تحليلية حول الآثار المترتبة على كامب ديفيد والمعاهدة ، نشرتها « دار المستقبل العربى » للكاتب محسن عوض بعنوان « مصر وإسرائيل : خمس سنوات من التطبيع ».[٥٤]

ونجح « ناصرى » آخر هو عبد العظيم مناف فى الحصول على ترخيص بإصدار صحيفة أسبوعية باسم « صوت العرب » . ودأبت « صوت العرب » منذ ظهورها على شن حملة ضد كامب ديفيد وعملية التطبيع . وكانت تفرد صفحة كاملة على الأقل من صفحاتها الاثنتى عشرة كل أسبوع لواحدة أو أكثر من نواحى النزاع العربى الاسرائيلى . كما أعتادت أن ترصد بانتظام عملية التطبيع ، وأنشطة إسرائيل فى مصر . وجاء فى عددها الصادر فى أول نوفمبر ١٩٨٧ أن ١٥٥٣٣ إسرائيليا زاروا مصر فى أكتوبر ١٩٨٧ ، مقابل ٤٥١٥ فى سبتمبر و ٣٤٣٥ فى أغسطس من نفس السنة . بينما بلغ عدد المصريين الذين زاروا إسرائيل ٧١٤ فى أكتوبر و ٨٧٠ فى سبتمبر و ١٠٠٠ فى أغسطس . وحرصت « صوت العرب » دائما على التأكيد بأن غالبية المصريين الذين زاروا إسرائيل هم من أصل فلسطينى ، وأنهم يزورون أقاربهم فى الأراضى المحتلة إبان شهور الصيف على وجه الخصوص . وبذلك تتضح الرسالة ، وهى « أن جموع المصريين يرفضون التطبيع » . وفى نفس العدد نشرت « صوت

(٥٣) تتضمن هذه الانشطة عقد اجتماعات عامة بشرط إبلاغ الشرطة مسبقا ، وإصدار نشرات إخبارية محدودة التوزيع ، ونشر الإعلانات فى أجهزة الإعلام باسمهم .

(٥٤) نشرت دار المستقبل العربى أيضا كتابا تناول بصورة مباشرة العلاقات المصرية الاسرائيلية بعد كامب ديفيد بعنوان « مؤامرة إسرائيلية » بقلم حازم هاشم .

العرب » مقالا بعنوان « لا .. للأفلام الصهيونية » وآخر بعنوان « نجمة داود تحترق فى جامعة عين شمس » .[٥٥] وشنت « صوت العرب » فى أعداد متعاقبة حملة ضد اليساريين المصريين الذين ساورتهم فكرة إجراء حوار مع نظائرهم الاسرائيليين . وهى المناقشة التى دارت بين أعضاء من حزب التجمع والناصريين كما أشرنا من قبل .[٥٦]

وبالمقارنة بالهدوء النسبى ، أو اعتدال اللهجة فى أوساط المعارضة الأخرى فيما يتعلق بكامب ديفيد خلال السنتين الأخيرتين ، كان العكس صحيحا بالنسبة للناصريين . وترجع بعض هذه الحدة إلى عمق فكرة العروبة ووضوحها فى الفكر الناصرى بالقياس بأية أيديولوجية أخرى على ساحة الفكر السياسى المصرى السائد حاليا . غير أن الناصريين ليس لهم حزب سياسى شرعى حتى الآن . وحينما يتحقق لهم ذلك ، ومن ثم القيام بدور سياسى طبيعى بما فى ذلك خوض الانتخابات ، فإن سلوكهم قد يعتدل . وهو ما عانته أحزاب معارضة أخرى بالفعل .

حــــزب الأحـــــرار

كان حزب الأحرار آخر حزب معارض يغير موقفه من كامب ديفيد والمعاهدة . وهو من أوائل الأحزاب التى تكونت بعد إقدام السادات على إعادة نظام تعدد الأحزاب فى مصر عام ١٩٧٦ . وقام بتأسيس حزب الأحرار وتولى زعامته مصطفى مراد ، أحد الضباط الأحرار السابقين الذين شاركوا فى ثورة ١٩٥٢ ، وترك القوات المسلحة بعد ذلك ، وأصبح رجل أعمال . ويتبنى حزب الأحرار أفكارا ليبرالية فى السياسة والاقتصاد ، ويعلن تأييده التام للقطاع الخاص . وبقى حزب الأحرار منذ

---

(٥٥) ترجع الإشارة إلى فيلم "On Top" ـــ انتاج إسرائيلى ـــ وكان يعرض فى ذلك الحين فى إحدى دور السينما بوسط القاهرة . كما ترجع إلى الذكرى الثانية للمصادمات بين طلبة الجامعة وقوات الأمن المركزى بمناسبة محاكمة سليمان خاطر ، وهو الجندى الذى أطلق النار على سياح إسرائيليين فى أعقاب الغارة الجوية الاسرائيلية على المقر الرئيسى لمنظمة التحرير الفلسطينية فى تونس .

(٥٦) انظر « صوت العرب » ، ١ و ٨ نوفمبر ١٩٨٧.

نشأته واحدا من أصغر أحزاب الأقلية ، كما أن ثقله هامشى فى الحياة السياسية والثقافية فى مصر .

وقد أعلن حزب الأحرار منذ الوهلة الأولى تأييده لمبادرات السادات للسلام ، مثله فى ذلك مثل حزب العمل الاشتراكى . ففى يوم ١٦ نوفمبر ١٩٧٧ ، أى بعد قليل من خطاب السادات أمام مجلس الشعب الذى أبدى فيه استعداده لزيارة إسرائيل من أجل السلام ، أعلن حزب الأحرار « تأييده للخطوة السياسية الشجاعة للرئيس أنور السادات التى تضع إسرائيل فى موقف حرج وتكشف نواياها » .[٥٧] وكان رئيس حزب الأحرار هو الشخصية المعارضة الوحيدة التى قبلت أن تصاحب الرئيس السادات فى زيارته التاريخية لاسرائيل فى نوفمبر ١٩٧٧ . وتمسك الحزب بموقفه حتى عام ١٩٨٦ ، علما بأنه لم يكف عن إدانة أعمال إسرائيل وانتهاكاتها لكامب ديفيد والمعاهدة . وابتداء من منتصف ١٩٨١ ، عندما شنت إسرائيل غارتها الجوية على المفاعل النووى العراقى ، انتهج حزب الأحرار أسلوبا أكثر خشونة تجاه إسرائيل ، شأن بقية الأحزاب ، وزادت انتقاداته حدة بعد الغزو الاسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ .

وفى عام ١٩٨٦ انضم إلى صفوف حزب الأحرار عدد من الشخصيات الإسلامية البارزة ، خاصة الشيخ صلاح أبو اسماعيل الذى أدلى بصوته فى مجلس الشعب عام ١٩٧٩ ضد كامب ديفيد والمعاهدة . وفى أبريل ١٩٨٦ وتحت تأثير تلك الشخصيات ، ونظرا لانحسار نفوذه المطرد ، أعلن حزب الأحرار « رفضه لكامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية » .[٥٨] وفى المؤتمر الصحفى الذى عقده الحزب بعد ذلك ، قدم مصطفى مراد رئيس الحزب قائمة طويلة من الأسباب التى استند إليها فى تغيير الموقف الذى انتهجه طوال السنوات السبع السابقة ، وهى تكاد لا تختلف عن الأسباب التى سبق أن قدمها حزب العمل الاشتراكى . وهكذا ،

---

(٥٧) « حزب الأحرار يؤيد قرار السادات الشجاع » ، (بالعربية) **الأهرام** ، ١٧ نوفمبر ١٩٧٧ .

(٥٨) انظر « ردود فعل بعيدة المدى لقرارات (حزب) الأحرار بسحب تأييده لكامب ديفيد » (بالعربية) ، صحيفة « **الأحرار** » ، ١٤ أبريل ١٩٨٦ .

وبإقدام حزب الأحرار على سحب تأييده ، تكون جميع أحزاب المعارضة الشرعية قد توحدت علنا ضد كامب ديفيد .

قـوى داخلية أخـرى

بالإضافة إلى القوى الحزبية هناك الاتحادات المهنية والنقابات العمالية التى أعلنت رأيها هى الأخرى فى كامب ديفيد . وأكثر هذه القوى نشاطا : نقابات المحامين والصحفيين والمهن الطبية والفنانين ، واتحادات الكتّاب ، ونوادى هيئات التدريس الجامعى ، والاتحاد العام لنقابات العمال . قاطعت كل هذه التنظيمات عملية التطبيع مع نظائرها الاسرائيلية .(٥٩)

وتبنت نقابة المحامين أقوى موقف على الإطلاق فى مجال مقاومة التطبيع . وفى شهر فبراير ١٩٨٠ ، فى اليوم الذى وصل فيه إلى القاهرة أول سفير إسرائيلى ، نظمت النقابة مؤتمرا شعبيا ، وأحرقت العلم الاسرائيلى ، ورفعت علم فلسطين بصفة دائمة فوق مقرها الرئيسى فى قلب القاهرة . وضاق السادات ذرعا بتحدى النقابة المتواصل لسياساته بصفة عامة ، ولمبادراته من أجل السلام بصفة خاصة , وبعد وقت قليل من حادثة العلم ، سارعت الحكومة بإصدار قانون بحل مجلس إدارة النقابة وبإعادة تنظيم مهنة المحاماة بطريقة تضمن سيطرة الحكومة عليها . وتحدى مجلس الإدارة المنحل القانون الجديد باعتباره غير دستورى . ودخل المجلس المنحل فى خصومة قضائية مع الحكومة . وكسب المجلس قضيته التى دامت طويلا أمام المحاكم . وبهذا النصر ضاعفت النقابة من جرأتها فى تحدى سياسات الحكومة تجاه إسرائيل . ولا يكاد يمر شهر واحد بدون نشاط معاد لاسرائيل أو لصالح النضال الفلسطينى فى مقر نقابة المحامين ، وكثيرا ما كانت هذه الأنشطة بالتعاون مع نقابات واتحادات أخرى . كما كان لنقابة الصحفيين التى يجاور مبناها مبنى نقابة المحامين أنشطة واضحة .

---

(٥٩) للوقوف على مزيد من الوثائق والتحليلات لمواقف هذه الاتحادات وأنشطتها بالنسبة لكامب ديفيد والمعاهدة والتطبيع ، انظر كتاب محسن عوض : « مصر وإسرائيل » ، الصفحات ٢٢٠ـ٢٣٤ ، وكتاب حازم هاشم : « مؤامرة إسرائيلية » ، الصفحات ٢٦٩ـ٢٩٣ .

وعلى مدى الشهور الأولى للانتفاضة الفلسطينية الأخيرة فى الأراضى المحتلة التى بدأت فى ديسمبر ١٩٨٧ ، عقدت هذه النقابات والاتحادات سلسلة من مؤتمرات التضامن مع الشعب الفلسطينى . ومرة أخرى توالت المطالبات بقطع العلاقات الديبلوماسية وتجميد كل عمليات التطبيع مع إسرائيل . وقام النقابيون الحزبيون بترديد مواقف الأحزاب التى ينتمون إليها داخل نقاباتهم واتحاداتهم .

■ خاتمـــــــة

قد لا تكون مبادرات الرئيس السادات الجريئة ، التى قام بها قبل ما يزيد على عشر سنوات ، أثمرت كل نتائجها المرجوة . إلا أن مساعيه من أجل تسوية وسلام تاريخيين مع إسرائيل فجرت سلسلة من العمليات ، كان لبعضها آثار بعيدة المدى ، بينما جاء البعض الآخر محدودا فى تأثيره أو أن تأثيره كان عكسيا .

ويبدو أن الحكومتين (المصرية والاسرائيلية) لا تعتزمان العبث بالمكاسب الملموسة مثل الانسحاب الاسرائيلى من سيناء ، والاعتراف والعلاقات الديبلوماسية الكاملة ، والاتفاقيات الملزمة . وقد صمدت هذه الإنجازات للعديد من الاختبارات القاسية خلال العقد الأخير . وتلاشى من الساحة السياسية المصرية ذلك الرفض العاطفى لاسرائيل أو لحقها فى الوجود . وحتى أشد القوى السياسية عداء لاسرائيل وكامب ديفيد لم تعد تستخدم هذه اللغة . واعتاد المصريون على قبول إسرائيل كدولة مجاورة . ويبدو أن غالبية المصريين إما أن يكونوا قد تحرروا من عقدة الخوف من اسرائيل ، أو أنهم حانقون بشدة على سلوك إسرائيل وتصرفاتها . وقد دأبت بعض القوى السياسية المنظمة على المطالبة بإلغاء كامب ديفيد والمعاهدة ، وطالب البعض بقطع العلاقات وإنهاء التطبيع . ولكن أحدا لم يعد يردد اللغة السائدة قبل ١٩٧٧ الرافضة لوجود إسرائيل . كما أن أحدا لم يقترح إعلان الحرب أو العودة إلى حالة الحرب مع الدولة اليهودية . فقد أدت كامب ديفيد إلى « تطبيع المشاعر » لدى غالبية

المصريين تجاه اسرائيل ، وذلك عبر نطاق عريض من الكراهية والغضب وعدم الرضا والقبول والتوافق وكذلك الاستعداد للتعاون . ولكن الخط العام هو عدم الإنكار .

وساهمت كامب ديفيد ، ولكن بدرجة أقل ، فى تحقيق شيء مماثل على مستوى الساحة العربية . فقد أبدى مؤتمر قمة فاس عام ١٩٨٢ ومؤتمرات قمة عربية أخرى استعدادا للاعتراف الفعلى باسرائيل ورغبة فى التعايش السلمى معها .قد لا تزال فكرة عقد لقاء بين زعيم عربى ونظيره الاسرائيلى تثير الفزع لدى الكثيرين من العرب ، إلا أنها لم تعد تصدم أحدا . وكان السادات قد أذهل العالم العربى قبل أحد عشر عاما بزيارته لاسرائيل . وبعد تسع سنوات من هذه الزيارة ، وعندما قام العاهل المغربى الملك الحسن الثانى بدعوة شيمون بيريز الاسرائيلى إلى المغرب ، فقد أبدى كثير من العرب مخاوفهم ولكن قليلين فقط هم الذين أحسوا بصدمة . ولم ينعقد مؤتمر قمة طارىء لمعاقبة الملك (مثل قمة بغداد فى نوفمبر ١٩٧٨ التى طالبت بقطع العلاقات العربية مع السادات وتعليق عضوية مصر فى الجامعة العربية إذا وقعت معاهدة سلام مع إسرائيل) .

ونجح مبارك فى تحركه الذى اتسم بالبطء على طريق العودة إلى الصف العربى . وهو يقوم بذلك دون الرضوخ للشرط العربى المسبق الذى يطالب بنبذ كامب ديفيد . وحتى قبل انعقاد مؤتمر القمة العربى فى عمان فى نوفمبر ١٩٨٧ ، كانت لمصر روابط ديبلوماسية كاملة مع منظمة التحرير الفلسطينية ، ومع خمس دول من مجموع واحد وعشرين دولة عربية . وقرر مؤتمر قمة عمان « بعد مداولات تفصيلية وأخوية بأن العلاقات الديبلوماسية بين أى دولة عربية عضو فى الجامعة العربية ومصر هى عمل من أعمال السيادة تقررها كل دولة وفق دستورها وقوانينها ، ولا يدخل فى نطاق الاختصاص القانونى للجامعة العربية » .[٦٠] ولقى هذا القرار التاريخى ، ولو أنه لم يتضمن إعادة عضوية مصر للجامعة العربية ، ترحيبا حارا كنصر عظيم

---

(٦٠) « قرارات القمة » كما أوردتها وكالة الأنباء العراقية ، بغداد ، ١٢ نوفمبر ١٩٨٧ ، « **التقرير اليومى : الشرق الأوسط وجنوب آسيا** » فى نشرة الإذاعات الخارجية لهيئة الاستعلامات ، ١٣ نوفمبر ١٩٨٧ ، الصفحات ٢٣ ــ ٢٥ .

لكل من مصر مبارك وللديبلوماسية البارعة للعاهل الأردنى الملك حسين الذى دعا إلى عقد مؤتمر قمة عمان ورأس أعماله . وعلى الفور تقريبا أعادت تسع دول عربية علاقاتها الديبلوماسية الكاملة مع مصر وهى : اتحاد الإمارات العربية ، والكويت ، والعراق ، والبحرين ، وقطر ، والجمهورية العربية اليمنية ، والمملكة العربية السعودية ، والمغرب ، وموريتانيا . وتبعها بعد أسابيع قليلة كل من تونس واليمن الجنوبية . وحتى إعداد هذا الكتاب ، ليس هناك سوى أربع دول عربية فقط هى : ليبيا ، وسوريا ، ولبنان ، والجزائر(*) ـــ لم تحذو حذو الدول العربية الأخرى . ودعمت المكاسب التى تحققت فى قمة عمان ما سبق تحقيقه على المستوى الإسلامى عام ١٩٨٤ . فقد عادت عضوية مصر فى منظمة المؤتمر الإسلامى عام ١٩٨٤ ، وشارك مبارك فى القمة الإسلامية فى الكويت فى يناير ١٩٨٧ .

وترجع بعض أسباب هذا النجاح النسبى إلى أسلوب مبارك الذى رأت فيه غالبية العالم الإسلامى أسلوبا متزنا وعقلانيا . ويأتى هذا النجاح أيضا نتيجة لتطور الأحداث الإقليمية الأخيرة . فمن الظروف التى حدت بالعرب إلى إدراك دور مصر وإعادة تقييمه على المستوى الإقليمى ذلك النمو المطرد فى قوة إسرائيل ، والاهتمام الكبير بحرب الخليج ، والتهديد الإيرانى المتصاعد للكويت والدول الخليجية ، والضعف النسبى فى القوة المالية للدول العربية المنتجة للبترول .

وقد أكد مبارك ومعاونوه مؤخرا ، بالكلمة وبالفعل ، التزامات مصر تجاه الأمن القومى العربى بصفة عامة ، وأمن دول الخليج العربية بصفة خاصة . وفى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ ، وفى خطابه بمناسبة بدء فترة رئاسته الثانية ، أعلن مبارك هذا الموقف فى عبارات بالغة القوة . وأعاد المشير أبو غزالة ، فى سلسلة من البيانات على مدى الأيام العشرة السابقة لمؤتمر قمة عمان ، تأكيد الالتزام نفسه . وفى ديسمبر ١٩٨٧ قام أبو غزالة بزيارة هامة للكويت . وبعد ذلك بشهر ، قام مبارك بجولة صاحبتها تغطية إعلامية مكثفة لجميع الدول الست الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى . وفى فبراير

(*) أعادت الجزائر ولبنان علاقاتهما الديبلوماسية مع مصر (الناشر) .

١٩٨٨ قام مبارك بزيارة للمغرب ، حيث لقى استقبالا رسميا وشعبيا حارا ، تابعه المصريون على الهواء على شاشات التليفزيون .

ويبدو أن أحزاب المعارضة المصرية أسعدتها هذه الجوانب فى سياسة مبارك الراهنة . ويصعب بطبيعة الحال الوقوف بدقة على التقييم الشعبى لأداء مبارك بالنسبة للقضية العربية الاسرائيلية ، غير أنه يمكن القول بأن سياسته العربية لقيت قبولا حسنا من جانب غالبية الشعب المصرى .

وبعد عشر سنوات من كامب ديفيد ، وجد غالبية المصريين ، وربما غالبية العرب أيضا ، أنهم قد اعتادوا على كامب ديفيد . وبالنسبة للمصريين ، كانت السنوات الخمس عشرة الماضية أطول فترة عاشوها بدون حرب مع إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ . وهو أمر لا ينقص من سعادتهم . وكانت روح كامب ديفيد ووعود السلام لتنتشر على نطاق أوسع ، ولتزداد عمقا لولا الاستفزازات الاسرائيلية . والحق يقال إن العبارة التى استخدمها بطرس غالى ذات يوم فى وصفه للعلاقات المصرية الاسرائيلية الراهنة بأنها بمثابة سلام بارد هى عبارة صحيحة . ويمكن أيضا وصف هذه العلاقات بالحرب الباردة أو أنها ، بعبارة أكثر دقة ، تتأرجح بين الحالتين . ولكن هناك مؤشرات تنذر بالسوء ، وبأن الوضع قد ينتهى إلى نزاع عام فى المستقبل المنظور .

وقد تنجح المعاهدة فى احتواء النزاع العربى الاسرائيلى للفترة الطويلة القادمة (مثلما نجحت فى نزاعات إقليمية مزمنة فى أنحاء أخرى من العالم مثل كوريا وقبرص وألمانيا) . وإذا قيض للسلام الأكثر شمولا وللاستقرار والرفاهية أن تسود الشرق الأوسط ، فإن المطلوب هو الاعتدال الذى يمثله مبارك أكثر من كامب ديفيد والمعاهدة . إن نجاح سياسة مبارك العربية ، ومن ثم اندماج مصر التدريجى فى الصف العربى ، بالرغم من كامب ديفيد ، يعطيه اختيارات إقليمية أكثر مما كانت تحظى به مصر منذ عام ١٩٧٧ . فهو يستطيع قيادة العالم العربى نحو تسوية سلمية مع إسرائيل . كما أنه يستطيع ، بنفس القدر ، أن يقود العالم العربى فى جولة جديدة

من النزاع والتصعيد مع الدولة اليهودية . إن الأمر يعتمد إلى حد بعيد على سلوك إسرائيل والولايات المتحدة ، وعلى اتجاه الانتفاضة الفلسطينية الأخيرة ، وعلى استعداد الدول العربية الغنية لانتشال مصر من مصاعبها الاقتصادية .

مصر : عشر سنوات بعد كامب ديفيد

عبد المنعم سعيد على

إن عشر سنوات فى منظور التاريخ المصرى تقل زمنا عن لمح البصر . ومع ذلك فإن المؤرخين ، بعد عشر سنوات من اتفاقيتى كامب ديفيد وما أعقبهما من توقيع لمعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، ما زالوا عاكفين على استيعاب أهمية هذه الأحداث فى تاريخ مصر الحديث . لقد تغيرت مصر إلى حد كبير فى غضون عقد واحد بعد كامب ديفيد ، علما بأن عناصر التواصل بالماضى لا تزال قائمة . وللوقوف على حقيقة التواصل والتغيير ، فإنه ينبغى التساؤل كيف كانت النظرة إلى مستقبل مصر قبل عشر سنوات ؟

وقبل مرور وقت طويل على كامب ديفيد سجل مالكوم هـ . كير توقعاته بالنسبة لمصر فى الثمانينات[1] ، وقدم ثلاثة سيناريوهات : أولا ، افترض استمرار نظام السادات « فى ظل الرئيس السادات نفسه ، أو فى ظل خلف دستورى » . وفى إطار هذا السيناريو فإن سلام السادات مع اسرائيل ، وسياسته المعروفة بـ « الانفتاح » التى تدعو إلى المشاركة بين القطاع الخاص المحلى والاستثمارات الأجنبية فى الاقتصاد القومى ، كانت ستصل إلى ذروتها لتؤدى إلى النمو والرفاهية . وتنبأ كير بأن هذا السيناريو ليس من المرجح أن تكتب له الحياة فى أغلب الظن حتى عام ٢٠٠٠ ،

(١) مالكوم هـ . كير : « مصر والعرب فى المستقبل : بعض السيناريوهات » ، فى كتاب مالكوم كير والسيد ياسين : « الدول الغنية والفقيرة فى الشرق الأوسط : مصر والنظام العربى الجديد » (بولدر ، كولورادو : مطبعة ويست فيو ، ١٩٨٢) الصفحات ٤٤٩ ـــ ٤٧٢ .

نظرا للهوة التى تزداد عمقا بين الأغنياء والفقراء ، فضلا عن الشعور بالاغتراب الذى عادة ما يصاحب التشبه بالغرب .[٢]

ويعمد السيناريو الثانى إلى استبدال السادات بنظام ناصرى ، حيث يقوم الزعيم ، سواء كان من الحرس الناصرى القديم أو كان زعيما جديدا ، بإحياء التراث الناصرى ، وباتهام السادات بخيانة القضية الفلسطينية ، وانتقاد سياسته « الانفتاحية » ، وإدانته للخروج عن الصف العربى وتغيير التحالفات من الاتحاد السوفيتى إلى الولايات المتحدة . ويعود التخطيط الاقتصادى المركزى إلى ما كان عليه ، ويتبوأ القطاع العام موقع الصدارة فى الاقتصاد القومى من جديد ، وتخضع التجارة الخارجية والنقد للرقابة . كما يتركز الاهتمام على توزيع الدخل ، بينما يتضاءل التركيز على نمو الناتج القومى العام . وفى حين أن النظام الجديد قد يحاول الالتزام بالحذر ، وأن يقوم بتنفيذ سياساته بتؤدة لمعالجة أسباب القصور الخارجية والداخلية التى تعترض أسلوب العمل ، إلا أنه « سيقوم فى نهاية الأمر بتكديس المزيد من نفس الأخطاء من عدم الكفاية والتبديد » التى ارتكبها النظام الناصرى القديم .[٣]

وفى السيناريو الثالث ، يعمد كير إلى استبدال السادات بنظام إسلامى أصولى أشبه بالنظام القائم فى إيران . ويجرى فى مصر الخومينية فرض التقشف ، والاعتماد على الذات ، والتنمية الزيفية ، والمساواة تحت زعامة حزب إسلامى ورع وشمولى . وفى رأى كير أن مصر ستصبح أشبه بالصين الماوية حيث يكون « الاسلام مصدر الرموز الأيديولوجية بدلا من الماركسية اللينينية » . وقد يؤدى هذا النظام فى الغالب إلى مواجهة مع إسرائيل والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة . وقد يكون حليفه فى الغالب هو ليبيا معمر القذافى .[٤]

وإن نظرة إلى مصر عام ١٩٨٨ تبين أن أحدا من هذه السيناريوهات لا يقدم وصفا دقيقا للواقع . فقد اغتيل السادات حتى قبل ظهور توقعات كير فى كتاب

---

(٢) انظر المصدر السابق ، الصفحات ٤٥١ ــ ٤٥٧ .

(٣) انظر المصدر السابق ، الصفحات ٤٥٧ ــ ٤٦١ .

(٤) انظر المصدر السابق ، الصفحات ٤٦١ ــ ٤٦٣ .

مطبوع . ونظام مبارك ليس بنظام ناصرى أو إسلامى . إلا أن نظرة أكثر عمقا إلى النظام الراهن تبين أن السيناريوهات الثلاثة تتعايش معا .

إن حزب السادات الوطنى الديمقراطى هو الحزب الحاكم ، صاحب الأغلبية الكبيرة فى مجلس الشعب والتى حصل عليها فى معركتين انتخابيتين (١٩٨٤ و ١٩٨٧) بعد وفاة السادات . ولا يزال « الانفتاح » السياسة الاقتصادية الرسمية للدولة . وتواصل الحكومة دعوتها للاستثمارات الخاصة الداخلية والخارجية . ويدعم الرئيس حسنى مبارك التعددية وديمقراطية النظام السياسى المصرى التى بدأت فى ظل السادات . كما بقى السلام مع اسرائيل ، تلك السمة المميزة لعصر السادات ، بالرغم من التحديات التى أثارها القصف الجوى للمفاعل النووى العراق عام ١٩٨١ ، والغزو الاسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ ، وقصف مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس عام ١٩٨٥ ، والانتفاضة الفلسطينية الأخيرة ، وخلافات عديدة بشأن محادثات الحكم الذاتى وعملية السلام فى الشرق الأوسط ، والخلاف الإقليمى حول طابا .

وقد تغلب « تحالف » مصر مع الولايات المتحدة ، الذى أقامه السادات عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، على خلافات جدية بشأن اسرائيل وتسوية النزاع العربى الاسرائيلى ، وكذلك الاختلافات على المعونة لمصر ، وزيادة مديونية مصر للولايات المتحدة ، وحادثة « أكيلى لاورو » وما تبعها من « اختطاف » لطائرة مدنية مصرية . كما أصبحت مصر خلال العقد الأخير واحدة من الدول التى تتلقى أكبر قدر من المعونة والمساعدات الأمريكية ، ولا تسبقها إلا إسرائيل فى قائمة الأولويات . وكانت العملية قد بدأت عام ١٩٧٤ حينما خصص الرئيس ريتشارد نيكسون ٢٥٠ مليون دولار كمعونة اقتصادية لمصر . وفى عام ١٩٧٩ ونتيجة لتوقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية زاد حجم المعونة الأمريكية لمصر إلى بليون دولار ، ووصلت إلى ٢,٣ بليون دولار سنويا عام ١٩٨٤ ، وهو المستوى الذى بقيت عليه المعونة الأمريكية حتى عام ١٩٨٨ .[٥]

(٥) السفارة الأمريكية ، القاهرة ، مكتب البرامج والتخطيط .

ثم تحسنت شروط المعونة الأمريكية تحسنا كبيرا . ففى عام ١٩٧٥ أصبح ٧٨,٧ فى المائة من المعونة الأمريكية فى شكل قروض ، و ٢١,٣ فى المائة فى شكل منح . وفى عام ١٩٨٣ انعكست نسبة القروض إلى المنح ، وصارت القروض تمثل ٢١,٢ فى المائة والمنح ٧٨,٨ فى المائة . وفى عام ١٩٨٥ أصبحت المنح تشكل كل المعونة الأمريكية لمصر . ويمكن القول بأن أهمية أكبر تكمن فى حقيقة أن المعونة الأمريكية بدءاً من عام ١٩٧٩ تضمنت مساعدات عسكرية . وزادت مستويات المعونة العسكرية من نحو ٣٠٠ مليون دولار فى بدايتها لتصل إلى ١,٣ بليون دولار عام ١٩٨٣ . وبقيت المعونة العسكرية على نفس هذا المستوى منذ عام ١٩٨٣ ، وتحولت برمتها إلى منح منذ عام ١٩٨٥ .[٦]

وبينما بقيت مستويات المعونة العسكرية كما هى تقريبا ، فقد اتسع نطاق التعاون العسكرى بين البلدين على مر السنين . ومنحت مصر الولايات المتحدة حق استخدام تسهيلاتها العسكرية فى أوقات الأزمات فى الشرق الأوسط . وحدث أثناء أزمة الرهائن الأمريكية — الإيرانية ، على سبيل المثال ، أن استخدمت التسهيلات المصرية فى محاولة الرئيس جيمى كارتر الفاشلة لإنقاذ الرهائن فى ربيع عام ١٩٨٠ . وفى عام ١٩٨٧ اشتركت الدولتان اشتراكا وثيقا فى تقوية دفاعات الدول الخليجية الصغيرة فى مواجهة التهديدات الإيرانية . وأجرت مصر والولايات المتحدة ، فى عدة مناسبات فى منتصف الثمانينات ، مناورات عسكرية مشتركة تحت اسم « النجم الساطع » واسم « رياح البحر » . وبحلول عام ١٩٨٨ كانت مصر والولايات المتحدة قد استكملتا مفاوضاتهما ووقعتا اتفاقية تمنح واشنطن بموجبها القاهرة مركز الحليف غير العضو فى حلف شمال الأطلسى ، مما يؤدى إلى رفع العلاقات بين البلدين إلى مستوى جديد من التقارب . وحقا ، بقيت العلاقات المصرية الأمريكية علاقات خاصة جدا .

وإذا كان إرث السادات لا يزال حيا وطيبا ، فإن الإرث الناصرى لا يزال موجودا وينبض بالحياة أيضا . فالجيش المصرى باعتباره المحرك الأول وراء ثورة

---

(٦) انظر المصدر السابق .

عبد الناصر فى يولية ١٩٥٢ لا يزال صاحب القول الفصل فى السياسة المصرية . وعندما تمرد ١٧٠٠٠ جندى من قوات الأمن المركزى ، وقاموا بأعمال الشغب فى ٢٥ فبراير ١٩٨٦ ، طلبت الحكومة إلى الجيش ، بموافقة أحزاب المعارضة وتأييدها ، العمل على إعادة القانون والنظام .[٧] ولا تزال سلطات الرئيس الدستورية المتوارثة عن عبد الناصر قائمة كما كانت أيام عبد الناصر والسادات . ويقول طارق البشرى ، المستشار والمفكر المصرى البارز : إن السلطات التى يخولها الدستور للرئيس تشبه السلطات الممنوحة للخلفاء الراشدين والأئمة الشيعيين .[٨] ولا يزال القطاع العام المهيمن فى عهد عبد الناصر هو العمود الفقرى للاقتصاد . ولا تزال الدولة أكبر صاحب عمل ، وتتمتع باحتكار الإعلام من خلال شبكات الإذاعة والتليفزيون الخاضعة لسيطرة الحكومة . وعلاوة على ذلك ، فقد أعاد مبارك سياسة التخطيط الاقتصادى بتطبيق خطتين خمسيتين : خطة ١٩٨٢ ــ ١٩٨٧ ، وخطة ١٩٨٧ ــ ١٩٩٢ .

وعلى صعيد السياسة الخارجية ، لم تخرج مصر عن الخط الناصرى فيما يتعلق بضرورة انسحاب اسرائيل من جميع الأراضى العربية التى احتلتها منذ عام ١٩٦٧ . وقد نجح مبارك بفضل صبره وإصراره فى استعادة مصداقية دور مصر العربى . وفى نوفمبر ١٩٨٧ أقر مؤتمر القمة العربى فى عمان استئناف العلاقات الدبلوماسية مع مصر ، مما أدى إلى بطلان قرار قمة بغداد عام ١٩٧٨ الذى طالب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر ، وتطبيق العقوبات الاقتصادية عليها ، وعزلها فى المحافل الدولية . ومع مطلع عام ١٩٨٨ أعادت أربع عشرة دولة من إحدى وعشرين دولة عضو فى الجامعة العربية علاقاتها الدبلوماسية مع مصر . وهكذا انتهى عزل مصر ونبذها . وأكثر من ذلك ، أقدم مبارك على تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتى .

---

(٧) آن م . ليش : « التمرد فى القاهرة » ، مجلة ميدل إيست ريبورت (ميريب) ، مجلد ١٦ (مارس ــ أبريل ١٩٨٦) . الصفحتان ٤٣ ــ ٤٤ .

(٨) طارق البشرى : « الديمقراطية والناصرية » (بالعربية) ــ القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٥ ، صفحة ٢٤ .

ولم يقتصر الأمر على إعادة السفير المصرى إلى موسكو ، وإنما تحسنت العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية تحسنا كبيرا .

ولا يقل أهمية عن ذلك ، بعث مكانة عبد الناصر وإحيائها فى الحياة السياسية المصرية . وأصبحت التحية توجه إليه مرة أخرى بوصفه قائد ثورة ١٩٥٢ ، بالإضافة إلى إحياء ذكرى وفاته . وارتفعت صورته جنبا إلى جنب مع صور الأبطال المصريين الآخرين . ووجد الحزب الوطنى الديمقراطى الذى أنشأه السادات أن الاستراتيجية الانتخابية الحصيفة تتطلب إظهار الولاء لعبد الناصر ومبادئه . وحاول الحزب الوطنى الديمقراطى ، بنجاح محدود ، إقناع بعض الشخصيات الناصرية بالانضمام إليه . ولكن جماعات الناصريين انضمت إلى حزب العمل الاشتراكى ، وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى . ويتجمع الناصريون الآخرون فى حزبين : حزب تحالف قوى الشعب العاملة ، والحزب الناصرى الاشتراكى العربى . وقد بدأ الحزبان فى اتخاذ الاجراءات القانونية التى ستسمح فور استكمالها بأن يخوضا الانتخابات .

وتبدو الأصولية الإسلامية فى مصر اليوم بنفس القدر من الوضوح مثل الساداتية والناصرية . وينص تعريف الأصولية الإسلامية الواسعة الانتشار على أنها قوى اجتماعية واقتصادية وسياسية تسعى إلى إقامة دولة إسلامية فى مصر . ويلتزم المصريون بصفة عامة اليوم بقدر أكبر من التقاليد الإسلامية يفوق أى وقت مضى فى تاريخ مصر الحديث . ويجعل الدستور المصرى الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع . وتدعى غالبية الأحزاب السياسية ، من كان منها فى الحكم ، أو فى المعارضة ، قبول مبدأ تطبيق أحكام الشريعة . وفى الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٤ حصل الإخوان المسلمون ، وهم الجماعة الأصولية المصرية السائدة والأعظم شأنا ، على ثمانية مقاعد فى البرلمان .[٩] وما أن جرت انتخابات عام ١٩٨٧ حتى أصبح الإخوان المسلمون

---

(٩) انظر عبد المنعم سعيد على ومانفريد فينر : « حركات الإصلاح الإسلامية الحديثة : الإخوان المسلمون فى مصر المعاصرة » ، ميدل ايست جورنال ، المجلد ٣٦ (صيف ١٩٨٢) ، الصفحات ٣٣٦ــ ٣٦١ .

أكبر مجموعة معارضة فى مجلس الشعب وشغلت أربعين مقعدا . ومع أن الجماعة ليست واحدة من أحزاب مصر الشرعية ، إلا أنها حققت قدرا من النجاح بائتلافها أولا مع حزب الوفد الجديد عام ١٩٨٤ ثم مع حزبى العمل الاشتراكى والأحرار ، وبدفع مرشحين مستقلين لخوض انتخابات عام ١٩٨٧ .[١٠] كما شهدت مصر على مدى العقد الأخير نموا سريعا لـ « الاقتصاد الإسلامى » الذى تراوحت أصوله الإجمالية ما بين أربعة بلايين ، وستة بلايين دولار . وتكونت شركات إسلامية على أساس من قواعد المعاملات الإسلامية . وأصبحت البنوك الإسلامية قبلة لأكبر قدر من المدخرات المصرية .[١١]

وهكذا صارت مصر اليوم أكثر تعقيدا مما جاء فى أى من سيناريوهات كير ، إذ تنتظم فيها جميع عناصر الليبرالية المتمثلة فى السادات ، والقومية العربية المتمثلة فى عبد الناصر ، والإسلام . وهذه الظاهرة ليست بجديدة فى تاريخ مصر الحديث الذى يرجع ، وفقا لغالبية الباحثين فى الموضوع ، إلى عام ١٧٩٨ حينما قامت جيوش نابليون بغزو مصر . وساهم الفرنسيون فى أثناء إقامتهم القصيرة فى البلاد ، ليس فقط بقدر من فكرهم الليبرالى الثورى ، وإنما قدموا للمجتمع المصرى واحدة من « هدايا » الغرب الهامة والنادرة : مطبعة (بالعربية) وما أسفرت عنه من فرصة الانتشار السريع للمؤلفات العربية فى المجالات الإسلامية ، ومجالات الفكر الغربى ، والتاريخ . ويمكن القول بأن هذا التطور ساهم بأكبر قدر فى النهضة الفعلية للعروبة والإسلام كأيديولوجيات سياسية . وحيث أن المؤسسات التعليمية أصبحت قادرة على قبول وتعليم أعداد غفيرة من الطلاب أكثر من أى وقت مضى ، فقد تزايد إقبال البعض منها على الاهتمام بموضوعات لم يكن لها وجود من قبل ، أو كانت مهملة حتى ذلك الحين . وكانت القومية العربية والإسلام والليبرالية ضمن هذه

---

(١٠) انظر عبد المنعم سعيد على : « التحول الديمقراطى فى مصر » ، مجلة الشؤون الأمريكية — العربية ، عدد رقم ٢٢ (خريف ١٩٨٧) ، ص ٢٠ .

(١١) انظر لويز لييف : « التحدى الإسلامى فى مصر » ، سبتمبر ١٩٨٧ ، الصفحات ٦ — ٨ ، ومارتن فرنش : « الهزيمة التى أنزلتها قوى القاهرة غير النظامية » ، يورومانى ، يونية ١٩٨٧ ، الصفحات ٨١ — ٨٧ .

الموضوعات . وصارت هذه الاتجاهات الثلاثة تهيمن على الحوار السياسى فى مصر لسنوات طويلة تالية .

وفى عام ١٨٠٣ أصبح محمد على أول حاكم لمصر يعتلى السلطة استنادا إلى شبه إجماع شعبى . وكان محمد على من جانبه مؤثرا فى دفع عملية التحديث المتميز بخصائص مصرية جلية . واستندت جهود محمد على فى التحديث إلى أسلوب بارع فى تشييد الصروح والمعاهد الجديدة بدون هدم القديمة منها . وبدلا من مجابهة « صدامية » مع العنصرين الرئيسيين المؤثرين على المجتمع التقليدى ، وهما قوانين الشريعة الإسلامية ، والمؤسسة الإسلامية التى تطبق هذه القوانين (الأزهر) ، أقدم محمد على على إقامة المدارس العلمانية ، والبدء فى بناء إطار قانونى وإدارى علمانى قادر على استيعاب الإصلاحات التى ينشدها .[١٢] وحقق هذا الأسلوب من النجاح ما دعا غالبية حكام مصر منذ ذلك الحين إلى تطبيقه على نطاق واسع ، بما فى ذلك عبد الناصر والسادات ومبارك .

وما زالت مصر ، بعد مائة وخمسة وثمانين عاما من حكم محمد على ، تعتنق الاتجاهات الثلاثة جميعها ــ الليبرالية والقومية والإسلام ــ باعتبارها العناصر الأساسية للحياة السياسية . ولم ينجح أى منها فى استبعاد الاتجاهين الآخرين تماما . وإبان المرحلة الليبرالية من ١٩٢٢ إلى ١٩٥٢ قادت مصر الطريق إلى إنشاء الجامعة العربية ، وتصدرت المحاولة العربية للحيلولة دون خلق اسرائيل عام ١٩٤٨ . وفى

---

(١٢) للوقوف على مزيد من المناقشات حول تحديث مصر فى القرن التاسع عشر ، انظر سعيد على : « التحول الديمقراطى فى مصر » ، ص ١٢ ؛ وكينيث كراج : « الحركة العصرية فى مصر » ، فى الكتاب الذى حرره ريتشارد ن . فراى : « **الإسلام والغرب** » ، محاضر مؤتمر الشرق الأوسط الذى نظمته مدرسة هارفارد الصيفية من ٢٥ إلى ٢٧ يولية ١٩٥٥ (لاهاى : موتون وشركاه ، ١٩٥٧) ، الصفحات ١٤٩ ــ ١٦٤ ؛ وكريستينا ب . هاريس : « **القومية والثورة فى مصر** » (لاهاى : موتون وشركاه ، ١٩٥٤) ؛ وزاهر مسعود قريشى : « تراث القومية المصرية ، ١٧٩٨ ــ ١٩١٤ » ، « **الثقافة الإسلامية** » ، مجلد ٤٠ (أبريل ١٩٦٦) الصفحات ٥٧ ــ ٧٧ ؛ ونداف صفران : « **مصر تبحث عن مجتمع سياسى : تحليل للتطور الفكرى والسياسى لمصر ، ١٨٠٤ ــ ١٩٥٢** » مجلة هارفارد لدراسات الشرق الأوسط ٥ (مطبعة هارفارد الجامعية ، ١٩٦١) .

نفس هذه الفترة ، فى عام ١٩٢٨ ، برزت إلى الوجود جماعة الإخوان المسلمين لنقل المفاهيم الفكرية الإسلامية إلى حيز العمل السياسى .[١٣] وتولى عبد الناصر قيادة أكبر تحرك فى التاريخ المصرى نحو التحديث والعلمانية . فوضع الأزهر والأوقاف تحت سيطرة الدولة ، وأعلن عام ١٩٥٣ إلغاء كافة نظم القضاء الطائفى ، ونقل اختصاصاته إلى المحاكم الوطنية .[١٤] وفى الوقت نفسه أفاض عبد الناصر فى حديثه عن « الاشتراكية الإسلامية » . وفى عام ١٩٥٤ ، كتب فى « فلسفة الثورة » بأن « الدائرة الإسلامية » (بالإضافة إلى الدائرتين العربية والإفريقية) تمثل واحدا من الأبعاد الرئيسية لسياسة مصر الخارجية .[١٥]

ولم يكن السادات أقل ازدواجية من أسلافه . فقد وقع اتفاقية الوحدة مع ليبيا وسوريا عام ١٩٧١ بالرغم من معارضة زملائه بقيادة على صبرى — المفترض أنهم ناصريون . كما قاد السادات أكبر ائتلاف عربى لمحاربة اسرائيل عام ١٩٧٣ . ومات فى وقت كان يحاول فيه تحقيق انسحاب اسرائيلى كامل من الأراضى العربية المحتلة . وفى الوقت نفسه أعلن مصر دولة « العلم والإيمان » ، وأفرج عن الإخوان المسلمين فى السجون ، وأدخل تعديلا على الدستور المصرى عام ١٩٧٩ حيث جعل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع .

وقد أقدم الإخوان المسلمون أنفسهم على الاقتباس من الفكر الليبرالى والقومى . وآمنوا بأهمية القومية العربية بالرغم من أن مفهومهم لكلمة العروبة يختلف عن الفكرة العلمانية للوحدة العربية . واعتبروا الوحدة العربية شرطا أساسيا لإحياء الإسلام ،

---

(١٣) الكتابات التى تتناول الإخوان المسلمين موجودة على نطاق واسع . انظر اسحاق موسى حسينى : « **الإخوان المسلمون : أكبر الحركات الإسلامية المعاصرة** » (بيروت : جمعية الكتاب التعاونية التابعة لكلية خايات ، ١٩٥٦) — وريتشارد ميتشل : « **جمعية الإخوان المسلمين** » (مطبعة جامعة اكسفورد ، ١٩٦٩) .

(١٤) انظر دونالد ن . ويلبر : « **الجمهورية العربية المتحدة — مصر** » (نيوهيفين : ملفات العلاقات الانسانية ، ١٩٦٩) — ودانييل كرسيليوس : « الأزهر فى الثورة » ، **ميدل ايست جورنال** ، مجلد ٢٠ (شتاء ١٩٦٦) ، الصفحات ٣١ — ٤٩ .

(١٥) جمال عبد الناصر : « **فلسفة الثورة** » (بافالو ، نيويورك : سميث ، كينز ، ومارشال ، ١٩٥٩) .

استنادا إلى قول محمد رسول الله ﷺ بأن العرب هم أول المسلمين ، وأن امتهان العرب امتهان للإسلام . ووجد الإخوان المسلمون أنه من اليسير قبول وحدة العقيدة واللغة متمثلة فى عبارة « العالم العربى » ، وآمنوا بأن تحرير كل الأراضى الإسلامية خاصة الأراضى العربية ، ينبغى أن يسبق النهضة الإسلامية الحقيقية . واعتقدوا بأنهم « يخدمون الإسلام ، ويعملون لخير العالم كله » بخدمتهم قضية العروبة .[١٦] كما أعلن الإخوان المسلمون مؤخرا التزامهم بعملية التحول إلى الديمقراطية فى مصر .

وخلاصة القول إنه منذ عصر محمد على ، أن واحدا من الاتجاهات السياسية الرئيسية الثلاثة ـــ الليبرالية والعروبة والإسلام ـــ لم يستأثر بالهيمنة على مصر دون الاتجاهين الآخرين . بل كان هناك على الدوام مزج وتوازن فيما بينها . ولم يكن أى من الاتجاهات الثلاثة مجردا ، أو على خصام كامل مع الاتجاهين الآخرين . ولم يتول زمام الحكم فى مصر طوال تاريخها المعاصر أتاتورك أو خومينى أو قذافى .

وقد تميزت الحياة السياسية المصرية فى الواقع بالجدلية . ولا يستطيع الباحثون النظر إليها كمراحل متتالية ، أو كنظم تستبدل بعضها البعض . بل ينبغى على المؤرخين أن ينظروا إلى مصر فى ضوء الاتجاهات التى تتفاعل بصفة دائمة . كما أن القوة والطاقة النسبية لهذه الاتجاهات متغيرة على الدوام ، فى حين أن العناصر الأساسية لا تتغير . وينبغى على المرء ، فى متابعته لكل فترة تاريخية ، أن يلاحظ القوة النسبية لكل اتجاه ، والتضاد والتآلف المتجدد دائما فيما بين الاتجاهات ، وكذلك المشكلات والمعضلات الجديدة التى تنشأ عن التوازنات المركبة .

وانطلاقا من هذا المنظور ، يتناول هذا الفصل بالتحليل السياسة المصرية من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٨٨ . وينبغى على المرء عند تعريف التغيرات التى شهدتها مصر خلال السنوات العشر الماضية أن يتفهم كيف كانت مصر ، كنظام حكم ، تنظر إلى نفسها وإلى توجهها . وجوهر الأمر أن مصر تحت قيادة السادات رأت نفسها قادرة على تحقيق أمنها وأهدافها الاقتصادية والإنمائية بدون مساعدة الدول

---

(١٦) ميتشل : « جمعية » ، ص ٢٦٧ .

العربية الأخرى أو تأييدها . فقد كانت الأعمدة الأربعة لسياسة السادات ترتكز على السلام مع اسرائيل ، والتحالف مع الغرب خاصة الولايات المتحدة ، والانفتاح ، وقدرٍ من التعددية . وكانت الوطنية المصرية بمثابة غطاء أيديولوجى . غير أن هذه المعتقدات لم تدم طويلا . وعلى مدى العقد الذى أعقب رحلة السادات للقدس ، اتخذ التحول المطرد فى السياسة المصرية أربعة أشكال : إعادة الانتماء والتوحد العربى ، وإعادة إضفاء الشرعية على نظام الحكم ، وإعادة الهيكلة ، وإعادة التوجه .

■ إعادة الانتماء والتوحد العربى

لم يكد السادات يعود من القدس فى ٢١ نوفمبر ١٩٧٧ حتى ثارت مناقشات حامية فى الدوائر الفكرية المصرية .[١٧] وفتح باب المناقشة توفيق الحكيم الذى أثار عام ١٩٧٣ عاصفة بنشر كتاب صغير باسم « عودة الوعى » ناقش فيه الإرث الناصرى . وفى نهاية السبعينات تعدى الحكيم ما جاء فى كتابه ليشكك فى شخصية مصر العربية . وسرعان ما تبعه مفكرون مصريون بارزون آخرون مثل : حسين فوزى ، ولويس عوض ، وأنيس منصور ، ونجيب محفوظ ، ومصطفى أمين وغيرهم .[١٨] وتنوعت تحليلاتهم ونقاط انطلاقهم ، ولكنهم اتفقوا معا فى الأفكار التالية : إن لمصر حضارة أقدم من الحضارة العربية . وإن حضارة مصر جزء من حضارة البحر المتوسط ، ومن ثم ، أكثر التصاقا بالتقاليد اليونانية الرومانية عنها بالقيم العربية الإسلامية . ومجمل القول : إن مصر جزء من الحضارة الأوروبية والغربية ، وإن العرب ما زالوا بدوا رحلاً غير قادرين على إدراك أن السلام مع إسرائيل تعبير عن السلوك المتحضر للسياسة العالمية من ناحية ، والتقاء بين حضارتين عظيمتين قديمتين من ناحية أخرى . وهكذا يتعين على مصر عقد سلام مع إسرائيل ، والالتزام

(١٧) للوقوف على تفاصيل الحجج الواردة فى هذه المناقشة ، انظر سعد الدين ابراهيم : « عروبة مصر : حوار السبعينات » (بالعربية) القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٧٨ .

(١٨) انظر المصدر السابق .

بالحياد مثل سويسرا فى مجال السياسة العالمية بصفة عامة ، وفى مجال السياسة العربية الاسرائيلية بصفة خاصة . كما ينبغى على مصر خفض جيشها ونفقات التسليح ، وأن تتابع تحقيق أهدافها فى السياسة الخارجية سلميا ، وأن تركز اهتمامها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية مثلما تفعل كافة الشعوب المتحضرة .

ولم تكن هذه الأفكار جديدة على المثقفين المصريين . إذ يمكن العودة بها إلى رؤية الخديو اسماعيل لمصر كقطعة من أوروبا فى الستينات من القرن الماضى . وهى فى الواقع بعث لليبرالية المصرية التى كان من روادها طه حسين وسلامة موسى ، وغيرهم ممن أكدوا على ربط شخصية مصر بحضارة حوض البحر المتوسط . ولكن عناصر الوقت والظروف والبعث نفسه كانت جديدة ، حيث أنها جاءت بعد زمن طويل ساد فيه الاعتقاد بأن الأيديولوجيين العرب والاسلاميين هيمنوا على الواقع تماما . وحظيت هذه الأفكار بمباركة السادات وحزبه وأجهزة الدعاية الحكومية ، ولقيت التأييد الكامل من جانب الدولة .

غير أن مصر لم يكن لينقصها القوميون العرب الذين هاجموا هذه الأفكار . وقام مفكرون مثل السيد ياسين وسعد الدين ابراهيم وفيلق « التجمع » من الناصريين والماركسيين ، وكذلك بعض الإسلاميين مثل عائشة عبد الرحمن ، باستخدام كافة الحجج فى مناصرتهم للعروبة : الثقافة واللغة والقيم المشتركة ، والمزايا الاقتصادية للوحدات الدولية الكبيرة ، والتهديد الاسرائيلى للأمن القومى المصرى سواء مع العرب أو بدونهم .

وتركت هذه المناقشات الحامية أثرا بالغا على الجماهير المصرية . واتضحت نتائجها فيما يمكن تحديده فى فترتين زمنيتين . فى الفترة الأولى ، من عام ١٩٧٧ إلى منتصف عام ١٩٨٢ ، انتصرت الدعوة التى ترفض انتماء مصر للعالم العربى . وفى الفترة الثانية ، الممتدة من منتصف عام ١٩٨٢ حتى الآن ، ساد التأكيد على توافق مصالح مصر مع العالم العربى . وشهدت مصر خلال الفترة الأولى ، ولأول مرة فى تاريخها ، مظاهرات معادية للعرب ومعادية للفلسطينيين عقب أحداث قبرص

فى فبراير ١٩٧٨ .[١٩] وشجب المصريون ، على المستوى الفردى والعام ، العرب الذين صاروا أغنياء بينما فقدت مصر مائة ألف رجل على جبهة القتال العربية الاسرائيلية ، وأنفقت أربعين بليون دولار فى الحرب مع إسرائيل . كما تعرض العرب للنقد اللاذع لأسلوب حياتهم من إسراف فى البذخ واستثمار لثرواتهم فى أوروبا والولايات المتحدة . وتردد الجدل بأن السوريين والفلسطينيين غير حريصين على حل النزاع العربى الاسرائيلى لأنهم ازدادوا غنى نتيجة لاستمرار النزاع ، بينما أصبح المصريون بطبيعة الحال أشد فقراً . كما ترددت أصداء هذه المشاعر فى أجهزة الإعلام المصرية . وجاء تصوير العرب على أنهم شعوب منقسمة ، غير قادرين على الحركة ، وأشرار ، وعديمو المسؤولية ، وفاسدون ، وشركاء عاقون يريدون امتهان مصر .[٢٠]

والحق يقال إن غالبية هذه الموضوعات كانت مجرد ترديد لما كان يقوله السادات . غير أن تقارير الرأى العام المتاحة تشير فى مضمونها إلى تغير كبير فى المواقف المصرية من العروبة ، ومن النزاع العربى الاسرائيلى . وقد قام سعد الدين ابراهيم فى أوائل عام ١٩٧٧ بدراسة استقصائية للمواقف العربية من الوحدة العربية ، وذلك فى عشر دول عربية . ووجد فى العينة المصرية التى تناولها أن ٧٢,٦ فى المائة ترغب فى قيام دولة عربية متحدة واحدة .[٢١]

---

(١٩) بدأت الأحداث فى ١٨ فبراير حينما قتلت جماعة من الفلسطينيين يوسف السباعى وزير الثقافة المصرى والكاتب المعروف أثناء حضوره مؤتمر تضامن شعوب آسيا وأفريقيا فى نيقوسيا بقبرص . وطلبت الجماعة طائرة تقلها هى ومجموعة من الأسرى للخارج ، ولما لم يقبلها أى بلد عادت إلى لارناكا بقبرص . وفى ١٩ فبراير قامت قوات مصرية باقتحام مطار لارناكا واشتبكت فى معركة مع المختطفين ومات خمسة عشر مصريا وجرح آخرون .

(٢٠) للوقوف على تحليل لأقوال الصحافة المصرية ، انظر عبد المنعم المشاط : « التسوية المصرية الاسرائيلية » ، **مجلة الشؤون العربية** ، المجلد ٥ (يناير ١٩٨٦) الصفحات ٨١ — ١١٠ ؛ وكارم يحيى : « صورة الفلسطينيين فى مصر ، ١٩٨٢ — ١٩٨٥ » ، **مجلة الدراسات الفلسطينية** ، المجلد ١٦ (شتاء ١٩٨٧) ، الصفحات ٤٥ — ٦٣ .

(٢١) سعد الدين ابراهيم : « **اتجاهات الرأى العام العربى إزاء مسألة الوحدة** (بالعربية) (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠) . انظر سعد الدين ابراهيم : « التطورات الداخلية فى مصر » ، فى هذا المجلد .

وفى عام ١٩٧٨ ، بعد رحلة السادات إلى القدس ، بدا أن الاتجاه قد انعكس وجاء فى دراسة استقصائية قام بها ريموند أ . هينيبوش فى أواخر ١٩٧٧ وأوائل ١٩٧٨ أن ٣٤,٤ فى المائة فقط يعتبرون مصر جزءا من الأمة العربية ، بينما أعرب ٥٣,٩ فى المائة عن اعتقادهم بأن مصر أرض الفراعنة ، وأقدم أمة فى العالم .(٢٢) وفى مارس ١٩٨٢ وجد عبد المنعم المشاط أن ٤٤ فى المائة فقط من العينة التى تناولها اعتبروا أنفسهم عربا .(٢٣)

وفيما بين عام ١٩٧٤ وعام ١٩٧٨ انخفض التأييد المصرى لاستراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية من ٥٥ فى المائة إلى ١٨ فى المائة . وفى عام ١٩٧٨ أعرب ٧٧ فى المائة من المصريين عن تأييدهم للسادات .(٢٤)

وبينت الدراسة التى أجراها على ليله عن المصريين العاملين فى الخليج اتجاها سلبيا عاما إزاء الفلسطينيين . وأعرب ٤٩ فى المائة من أولئك المصريين عن اعتقادهم بأن المشاعر المعادية لهم مصدرها الفلسطينيون ، بينما أعرب ١٩,١ فى المائة فقط بأن السوريين هم العدائيون ، وشعر ١٢,٥ فى المائة بأن العراقيين عدائيون . وبينت الدراسة التى أجرتها سلوى العمرى لآراء المصريين فى ثلاث عشرة مجموعة قومية ، أن الفلسطينيين يحتلون المرتبة العاشرة من حيث التقارب الذى يشعر به المصريون نحوهم . وجاء فى الترتيب بعدهم الليبيون والروس والاسرائيليون .(٢٥) وينبغى

---

(٢٢) ريموند أ . هينيبوش : « أبناء الصفوة : المواقف السياسية للبورجوازية ذات السمة الغربية فى مصر المعاصرة » ، ميدل ايست جورنال ، مجلد ٣٦ (خريف ١٩٨٢) ص ٥٤٣ .

(٢٣) عبد المنعم المشاط : « المواقف المصرية تجاه عملية السلام : آراء صفوة يقظة » ، ميدل ايست جورنال ، مجلد ٣٧ (صيف ١٩٨٣) ص ٤٠٢ .

(٢٤) سعد الدين ابراهيم : « اتجاهات الرأى العام العربى » ، ص ٣٠٨ .

(٢٥) جاء فى الدراسة التى أجراها على ليله أن نحو ٨٠ فى المائة من المصريين يحسبون العداء من القوميات الأخرى ، كما جاء ذكره . ولم يحسب الـ ٢٠ فى المائة الباقية العداء من أى قومية أخرى بأعداد جديرة بالذكر . انظر على ليله : « الهجرة ومسألة الوحدة العربية : دراسة اتجاهات الهجرة المصرية للدول البترولية » ، (بالعربية) ، السياسة الدولية ، العدد ٧٣ (يولية ١٩٨٣) ، ص ٨١ — وسلوى العمرى : « آراء ومواقف المثقفين المصريين إزاء بعض المجموعات القومية » (بالعربية) [رسالة الدكتوراه ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٣] .

تناول نتائج هذه الدراسات بعين الحذر ، كما ينبغى التشكك فى المقارنات التى تعقدها . غير أنها تمثل المؤشرات الوحيدة المتاحة لوجهات نظر المصريين ، وتبين جميعها بأن مصر كانت ، على أقل تقدير ، تتعرض لأزمة هوية حادة ، إن لم تكن تشهد انعكاسا كاملا فى المواقف ، وذلك نتيجة لخصام السادات مع العالم العربى .

ولكن أزمة الهوية لم تدم طويلا . فقد جاء الغزو الاسرائيلى للبنان فى يونية ١٩٨٢ كحد فاصل فى عملية إعادة انتماء مصر وتوحدها مع العالم العربى والقضايا العربية . وكانت الأعمال الاسرائيلية السابقة مثل غزو لبنان عام ١٩٧٨ ، والهجوم على المفاعل النووى العراقى عام ١٩٨١ قد أثارت الإحباط فى نفوس بعض المصريين . ولكنهم استمروا يتعلقون بأهداب الأمل فى وضع أفضل . ووصل بعض المصريين العاملين فى أجهزة الإعلام إلى حد التلميح بالتعنت العربى . واختلف الوضع بالنسبة لغزو لبنان عام ١٩٨٢ . ومع تداعى الأحداث التى انتهت إلى عزلة منظمة التحرير الفلسطينية فى بيروت ، بدأ المصريون يشعرون بالذنب والخجل . وفجأة اختفت من أجهزة الإعلام كل دعاوى توفيق الحكيم وغيره . وأقدم الكثيرون على تبنى مواقف عكسية .[٢٦]

واختلفت المظاهرات المصرية فى هذه الفترة . لم تكن معادية للعرب ، أو الفلسطينيين ، وإنما كانت معادية لإسرائيل والأمريكيين . وقد ألهب الغزو الاسرائيلى للبنان ، ومذابح صبرا وشاتيلا الغضب والاستياء فى جموع الشباب المصرى . كما أدى الغزو إلى إثارة الشكوك فى شمولية عملية السلام ، وهى الجانب الذى أكدته الحكومة المصرية . وازداد سعير الغضب بعد القصف الاسرائيلى لتونس ، وحادثة « اكيلى لاورو » وما أعقبها من الاختطاف الأمريكى للطائرة المدنية المصرية مساء ١٠ أكتوبر ١٩٨٥ . وتصاعد الغضب بعد وفاة سليمان خاطر ، المجند فى قوات الأمن المركزى الذى أطلق الرصاص وقتل سبعة سياح اسرائيليين اقتربوا من موقعه العسكرى فى سيناء . وبالرغم من ادعاء الحكومة المصرية بأنه مات منتحراً ، فإن الاعتقاد السائد

---

(٢٦) انظر سعد الدين ابراهيم : « التطورات الداخلية فى مصر » ، ص ٣٣ .

أنه مات مقتولاً بأيدى المخابرات الاسرائيلية المعروفة باسم « الموساد » . وأثارت الأحداث فى الضفة الغربية وغزة التى بدأت فى ديسمبر ١٩٨٧ ، موجة جديدة من المظاهرات فى مصر . وفى كل هذه الأحداث أعرب المتظاهرون عن تضامنهم مع بقية العرب ، واستخدموا شعارات تميزت بدعوة واضحة للوحدة العربية . وتشير دراسات قياس الرأى العام فى هذه الفترة إلى أن المصريين عكسوا مرة أخرى مواقفهم من العالم العربى . وجاء فى دراسة أعدها نادر فرجانى عام ١٩٨٥ أن ٧٣,٧ فى المائة من القوى العاملة المصرية يؤيدون الوحدة مع دولة عربية أخرى .[٢٧]

■ إعادة إضفاء الشرعية على نظام الحكم

يكمن أحد المصادر الرئيسية لشرعية نظام يولية ١٩٥٢ المصرى فى موقفه المعادى للغرب الذى جرى تعريفه بالموقف المعادى للامبريالية وإسرائيل . واعتمدت عملية التبرير الدائم لمركزية السلطة على أساس مقاومة أعداء خارجيين . وأثارت هزيمة ١٩٦٧ التساؤلات والشكوك حول هذا الركن من الشرعية . كما أن السلام مع إسرائيل ، وتغيير موقف مصر لتأخذ جانب المعسكر الغربى جعل هذا المصدر للشرعية غير ذى موضوع . وأصبحت لا مركزية السلطة والتحول إلى الديمقراطية فى مصر ضرورة حتمية . وأدرك السادات هذه الحقيقة . وجنبا إلى جنب مع خطواته نحو السلام مع إسرائيل ، والتحالف مع الولايات المتحدة ، أقدم السادات على عملية التعددية فى السياسة المصرية . وما أن انتكست هذه العملية حتى اغتيل السادات ، وجاء مبارك ليواصل العملية .

وتعتبر التعددية والتحول إلى الديمقراطية فى النظام السياسى المصرى أبرز المعالم التى ميزت العقد الأخير . ومع قدوم عام ١٩٨٨ كان فى مصر ستة أحزاب سياسية شرعية ، بالإضافة إلى جماعة الإخوان المسلمين شبه الشرعية . وإلى حد ما انحسرت

(٢٧) نادر فرجانى : « الاتجاهات المصرية العربية فى منتصف الثمانينات وعلاقتها بالعمل فى بلدان الخليج العربى » [بالعربية] ، **المستقبل العربى** ، عدد ٩٩ (مايو ١٩٨٧) ، ص ٣٦ .

هيمنة الحزب الوطنى الديمقراطى الذى استمر يتمتع بالتركة والشرعية الموروثة منذ الستينات عن الاتحاد الاشتراكى العربى الناصرى . وأدت انتخابات ١٩٨٧ إلى قيام واحد من أكبر تجمعات المعارضة بمجلس الشعب فى تاريخ مصر . وارتفع نصيب المعارضة من أعضاء مجلس الشعب المنتخبين من ٨,٦ فى المائة فى انتخابات ١٩٧٩ إلى ١٥ فى المائة فى انتخابات ١٩٨٤ ثم إلى ٢٢,٣ فى المائة فى انتخابات ١٩٨٧ . وتضاءل نصيب الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم من ٨٨,٧ فى المائة إلى ٨٧ فى المائة فى الانتخابين الأولين ، ثم إلى ٧٧,٨ فى المائة فى انتخابات ١٩٨٧ .[٢٨]

ويخرج عن نطاق هذا البحث الوصف الكامل لعملية التحول إلى الديمقراطية فى مصر وتقييمها .[٢٩] وبدلا عن ذلك ، فإن تركيزى سينصب على تأثير هذه العملية على الوضع المصرى تجاه العالم العربى . وقد أدت عملية التحول إلى الديمقراطية إلى الإسراع بعودة السياسة المصرية إلى التوجه العربى : أولا ، أكدت الأحزاب السياسية المصرية مواقفها العربية بصورة متزايدة . كما أن حزب العمل الاشتراكى ، الذى سبق أن وافق على اتفاقيتى كامب ديفيد مع بعض التحفظات ، لم يلبث أن أعلن رفضه التام لهما . كما أقدم حزب الأحرار الذى كان قد وافق على اتفاقيتى كامب ديفيد بدون تحفظات ، على إعلان سحبه هذا التأييد . وأعلن حزب الوفد الجديد منذ عودته إلى حقل العمل السياسى عام ١٩٨٤ عدم اعترافه بوجود الاتفاقيتين بسبب الانتهاكات الاسرائيلية . وبطبيعة الحال رفض حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى هاتين الاتفاقيتين منذ اليوم الأول . أما جماعة الإخوان المسلمين ، فإنها بتحفظاتها على فكرة القومية العربية وتفضيلها للوحدة الاسلامية ، قامت عمليا

---

(٢٨) تعتبر نسبة تمثيل المعارضة فى انتخابات ١٩٨٧ مثيرة حتى بالمقارنة بالعصر الليبرالى السابق لثورة ١٩٥٢ . فقد فازت المعارضة بـ ٥١,١ فى المائة من المقاعد فى انتخابات ١٩٢٤ ، و بـ ١٨,٩ فى المائة فى انتخابات ١٩٢٦ ، و ٦,٩ فى المائة عام ١٩٢٩ ، و ١٨,١ فى المائة عام ١٩٣٦ ، و ١٢,١ فى المائة عام ١٩٤٢ . وكانت انتخابات ١٩٥٠ الاستثناء الوحيد حيث بلغ نصيب المعارضة ٢٩,٢ فى المائة . انظر على الدين هلال : « مبارك واستكمال المسيرة الديمقراطية » (بالعربية) ، **الأهرام الاقتصادى** ، العدد ٩٥٣ (٢٠ أبريل ١٩٨٧) ص ٩٢ .

(٢٩) لمزيد من المعلومات ، انظر سعيد على : « التحول الديمقراطى فى مصر » ، الصفحات ١١ — ٢٧ .

بتأييد المعارضة لكامب ديفيد ، وتأييد الدعوة بأن تتحمل مصر مسؤولياتها العربية . ولم يقف الحزب الوطنى الديمقراطى بمنأى عن مزايدات أحزاب المعارضة . وبالرغم من استمراره فى تأييد الاتفاقيتين ، إلا أنه تبنى مواقف عربية بصورة متزايدة فى مجلس الشعب ومجلس الشورى وعلى صفحات جريدته .(٣٠)

ثانيا ، أدت عملية اللامركزية إلى انتشار ونمو نفوذ النقابات والاتحادات الاجتماعية والثقافية والمهنية والخاصة برجال الأعمال . وكانت هذه الجماعات تنتهج الخط الحكومى فى العادة . ولكنها تحت حكم السادات انقسمت إلى مؤيدين للرئيس مثل : اتحادات رجال الأعمال ، ونقابات المهن الطبية ، ومعارضين مثل : نقابتى الصحفيين والمحامين . وكان المحامون والصحفيون هدفا للسياسات القمعية للسادات فى السنوات الأخيرة من حكمه .(٣١)

وأدى التحول إلى الديمقراطية فى ظل مبارك إلى تقليص نفوذ الحكومة فى هذه الاتحادات . وتمسك مبارك إزاءها بانتهاج سياسة رفع اليد عنها . ويتمتع الآن أعضاء هذه الاتحادات بفرصة تنمية مصالحهم الاقتصادية . وفيما يتعلق بفرص العمل والدخول ، فإن هذه المصالح ترتبط إلى حد كبير بالعالم العربى . وارتفع صوت هذه الجماعات تعبيرا عن تأييدها للقضايا العربية خاصة القضية الفلسطينية ، علاوة على ممارسة الضغط على الحكومة لاتخاذ موقف مماثل . وقامت بتنظيم المظاهرات التى تؤازر العروبة وفلسطين ، وبذلت قصارى جهدها لعرقلة عملية التطبيع مع إسرائيل . وحتى اتحادات رجال الأعمال التى تشككت دائما فى الرابطة بين العروبة والاشتراكية فى

---

(٣٠) لمزيد من التفاصيل بشأن المواقف المتغيرة للأحزاب السياسية فى مصر ، انظر كارم يحيى : « صورة الفلسطينيين فى مصر » ، الصفحات ٥٠ ــ ٥٢ ؛ وسعد الدين إبراهيم : « التطورات الداخلية فى مصر » فى هذا المجلد .

(٣١) وقفت نقابة المحامين فى طليعة الاتحادات المهنية المصرية المعارضة لاتفاقيتى كامب ديفيد . وفى اليوم الذى تم فيه افتتاح السفارة الاسرائيلية فى القاهرة ، قامت النقابة بتنظيم مظاهرة كبرى ، أحرق خلالها المحامون العلم الاسرائيلى ورفعوا الأعلام الفلسطينية . ورد السادات بتشكيل قيادة جديدة للنقابة . وتحت حكم مبارك ، حصلت قيادة النقابة الشرعية والمنتخبة على حكم قضائى لصالحها تقرر فيه إلغاء قرار السادات .

الفكر الناصرى ، ما لبثت أن اكتشفت ارتباطها برأس المال العربى والأسواق العربية أكثر مما كانت تتصور فى الماضى . لذلك قامت بالدعوة إلى المزيد من التعامل المتبادل مع العالم العربى .

ثالثا ، كان للبيروقراطية ، بصورة تقليدية ، تأثير بالغ على السياسة المصرية . ولكنه فى ظل عبد الناصر والسادات تم وضع دائرة « السياسة العليا » ضمن السلطات المخولة لرئاسة الجمهورية . وكثيرا ما استبعد السادات الأجهزة البيروقراطية بوزارة الخارجية والجيش من عملية السلام .[٣٢] وتحت حكم مبارك أدت عملية اللامركزية إلى استرخاء قبضة رئاسة الجمهورية على البيروقراطية المصرية . واستتبع ذلك مشاركة الأجهزة البيروقراطية فى اتخاذ القرار إلى حد يفوق دورها فى أى وقت مضى ، حتى فيما يتعلق بأمور على مستوى السياسات العليا .

وجاء الغزو الاسرائيلى للبنان كواحد من الأحداث التى أثارت قلقا عميقا فى أوساط الأجهزة البيروقراطية فى وزارة الخارجية والجيش بشأن أمن مصر القومى ، حيث تزايدت الرؤية لديها بارتباط أمن مصر القومى بالأمن العربى . وقد كان للقومية العربية أهمية دائمة لدى وزارة الخارجية والجيش . واهتمت باقى الأجهزة البيروقراطية فى مصر ، أكثر من المصريين الآخرين ، بالوظائف والأموال العربية . وكان العاملون فى هذه الجهات يتلقون أشد الضربات قسوة بسبب التضخم والتدهور فى ثروات مصر الاقتصادية . وكانوا يتطلعون إلى السنوات الأربع التى يقيمون خلالها ويعملون فى إحدى الدول المنتجة للبترول كوسيلة لتأمين مستقبل أطفالهم . ولم تكن هذه الفرصة لتقوم دون تدعيم للعلاقات المصرية العربية ، ومن ثم البرود فى العلاقات المصرية الاسرائيلية .[٣٣] وهكذا صدر الحكم على تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل .

---

(٣٢) انظر إلى شهادة وزير الخارجية المصرى الأسبق محمد ابراهيم كامل : « اتفاقات كامب ديفيد : شهادة » (لندن : كى بى آى ، ١٩٨٦) .

(٣٣) من الناحية التقليدية ، سمحت مصر لموظفى الحكومة والقطاع العام بالحصول على أجازة من عملهم لفترة تمتد إلى أربع سنوات ، يتعين عليهم بعدها العودة إلى وظائفهم .

جاءت تنمية مصر ، على مدى تاريخها الحديث كله تقريبا ، فى ظل نزاعات مع قوى خارجية : أولا ، كان هناك نزاع بين محمد على وتركيا لكسب استقلال مصر عن الامبراطورية العثمانية . ثم جاء النزاع الطويل من أجل الاستقلال عن بريطانيا العظمى الذى استمر من ١٨٨١ إلى ١٩٥٢ . وتداخل النزاع مع بريطانيا العظمى مع النزاع العربى الاسرائيلى الذى بدأ عام ١٩٤٨ ثم تصاعد فى منتصف الخمسينات ، ثم أصبح أمرا عظيم الخطر للغاية بالنسبة لمصر عام ١٩٦٧ حينما سقطت أراض مصرية تحت الاحتلال الاسرائيلى المباشر . وهكذا هيمنت مسألة الهوية القومية على تطور المجتمع المصرى وسياسته .

وكان من شأن اتفاقيتى كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية التى أعقبتهما أن جعلت مصر تعيش فى ظل وعد جديد بالسلام ، ووجدت عملية إعادة الهيكلة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد ، التى سبق كبتها من أجل وحدة الصفوف المطلوبة لمحاربة التهديدات الخارجية ، فرصتها لتنمو . وكما لاحظنا ، فقد جاءت إعادة إضفاء الشرعية والتحول إلى الديمقراطية محصلة لما حدث فى المجال السياسى . أما فى الميدان الاجتماعى والاقتصادى ، فقد حدثت ثلاث عمليات ، هى : نمو المجتمع المدنى ، الصحوة الإسلامية ، وتكثيف الاعتماد المتبادل المصرى العربى .

المجتمع المدنى المصرى

تتمثل السمة المميزة للتاريخ المصرى فى هيمنة الدولة على المجتمع . فقد جعلت الجغرافيا والتوزيع السكانى من المركزية وشمولية سلطة الدولة تقليدا مصريا . غير أن الحياة العصرية ساهمت فى تعديل هذا الاتجاه وتخفيف حدته منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وبالتأكيد إبان العصر الليبرالى فى السياسة المصرية من ١٩٢٣ إلى ١٩٥٢ . وجاءت ثورة جمال عبد الناصر فى يولية ١٩٥٢ لتعكس الاتجاه نحو انحسار سلطان الدولة . وعلى مر السنين وضع عبد الناصر تحت سيطرة الدولة النظام السياسى

فى البلاد ، والأنشطة المصرفية ، والجانب الأكبر من الصناعة ، وقدرا كبيرا من النشاط التجارى ، وغالبية أجهزة الإعلام (الصحافة والإذاعة والتليفزيون) ، والاتحادات المهنية والعمالية ، والمؤسسات الدينية نفسها . وفرضت الحكومة قيودا على كافة الأنشطة الخاصة تقريبا ، الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعية . كما أخذت الحكومة على عاتقها سلسلة من الالتزامات العريضة إزاء الشعب المصرى : توفير احتياجات الإنسان الأساسية ـــ الغذاء والصحة والإسكان ـــ بأسعار مدعومة ، والتعليم المجانى حتى نهاية المستوى الجامعى ، وفرص العمل المضمونة . وكانت ضرورة التعبئة للحرب ضد اسرائيل سببا كافيا لهذا النوع من العقد الاجتماعى .

وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ومنذ كامب ديفيد على وجه اليقين ، عاد تطور المجتمع المدنى المصرى إلى استئناف مساره . وفقدت تركة الستينات قدرا من بريقها ومنطقها . وتراخت قبضة الدولة الصلبة على السياسة والاقتصاد . وكما جاء من قبل ، انتقلت مصر من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب . وفى المجال الاقتصادى ، أشارت الدلائل المختلفة إلى انحسار هيمنة الدولة ، وإلى عودة المبادرات الاقتصادية والاجتماعية من جانب الأفراد ، والقطاع الخاص .

ويوضح الخط البيانى لنمو القطاع الخاص فى مصر منذ عام ١٩٧٨ زيادات مطردة فى حجمه ومستوى نشاطه .[٣٤] ففى الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٦ ارتفع نصيب القطاع الخاص فى الانتاج الصناعى من ٢٣ فى المائة إلى ٣٣ فى المائة .[٣٥] وتكونت البنوك المشتركة وشركات الاستثمار الاسلامية ، وبنوك مصرية خاصة . وبدأت هذه المؤسسات فى منافسة البنوك الحكومية على المدخرات الاستثمارية والنقد الأجنبى . وأصبح الوضع الاقتصادى فى مصر ، ولو أنه لا يزال غير مثالى ، يجتذب المبادرات التجارية . ووصلت رؤوس الأموال المستثمرة فى مصر حتى مارس ١٩٨٧

(٣٤) يمكن أيضا تقييم عودة الحياة إلى القطاع الخاص والاتجاهات الاقتصادية المصاحبة لها منذ مولد سياسة الانفتاح عام ١٩٧٤ .

(٣٥) السفارة الأمريكية بالقاهرة : « الاتجاهات الاقتصادية الخارجية وتأثيراتها بالنسبة للولايات المتحدة » ، أعدتها وزارة التجارة الأمريكية ، إدارة التجارة الدولية (مطابع الحكومة ، ١٩٨٦) ص ٧ .

إلى ما يزيد قليلا على ١٦ بليون دولار : ٦٥ فى المائة منها مصريا ، و ١٨ فى المائة عربيا ، و ١٧ فى المائة أجنبيا .[٣٦] وامتدت أنشطة القطاع الخاص إلى مجالات جديدة مثل التأمين والتجارة الخارجية ، وزاد نصيبها فى الزراعة واستصلاح الأراضى والتعليم والإسكان والسياحة .

كما اتجهت مبادرات القطاع الوطنى الخاص نحو الصعود ، واتخذت الحكومة خطوات لإطلاق أنشطة القطاع الخاص ، وتشجيع تراكم رؤوس الأموال المحلية والأجنبية . وهبطت النسب الفعلية لإجمالى الاستثمارات الثابتة فى القطاع العام من ٧٩ فى المائة فى السنة المالية ١٩٨٣ ، إلى ٧٠ فى المائة فى السنة المالية ١٩٨٦ . وبالرغم من البعث الجديد للنظرية المصرية للتخطيط الاقتصادى فى شكل خطط السنوات الخمس ، إلا أن هذه الخطط لا تسعى بأى حال من الأحوال إلى إحياء قطاع عام تسيطر عليه الدولة ليصبح القوة الاقتصادية الاجتماعية الرئيسية فى مصر . وتشهد الخطة الخمسية الأولى ١٩٨٢ ــ ١٩٨٧ والخطة الخمسية الثانية ١٩٨٧ ــ ١٩٩٢ على انخفاض نسبة استثمارات إجمالى الناتج القومى فى القطاع العام من ٧٧ فى المائة (٢٣ فى المائة مخصصة للقطاع الخاص) إلى نحو ٥٠ فى المائة لكل من القطاعين العام والخاص .[٣٧]

ولا يزال نصيب الدولة فى استثمارات إجمالى الناتج القومى عاليا بسبب تولى الدولة إدارة مشروعات انتاج البترول وقناة السويس . غير أن بيع الحكومة لبعض المشروعات التى تميزت بإدارة القطاع العام لها ، مثل الفنادق وخدمات السياحة ، إلى مشترين خاصين ، يعكس حجم القطاع الخاص المتعاظم . وخلاصة القول إن الإدارات الحكومية ليست وحدها التى تتبنى سياسة بيع المشروعات التابعة تاريخيا للقطاع العام إلى القطاع الخاص ، وإنما يقوم القطاع الخاص من جانبه بنصيب هام

(٣٦) يعكس هذا الرقم المشروعات التى تمت الموافقة عليها منذ ٣١ مارس ١٩٨٧ ، طبقا لما أوردته الهيئة المصرية العامة للاستثمار والمناطق الحرة . جاء ذلك فى مقال بعنوان « الاستثمار الأجنبى : ضمان عائد المشاركة » ، بمجلة « بزنيس مانثلى » ، مجلد ٣ (أكتوبر ١٩٨٧) ص ٦ .

(٣٧) انظر المصدر السابق .

فى النشاط الاقتصادى فى مصر . وكانت عملية بيع المشروعات العامة إلى القطاع الخاص قد بدأت منذ عام ١٩٧٨ . وبعبارة أخرى فقد أدت اللامركزية وإطلاق القيود إلى تحرير اقتصاد مصر .

وإذا كان نمو المجتمع المدنى يقاس بتطور المنظمات والاتحادات المختلفة ، المهنية والاجتماعية معا ، وكذلك تجمعات رجال الأعمال ، فقد شهدت مصر تقدما رائعا .[٣٨] واكتسبت الاتحادات العمالية والنقابات المهنية واتحادات رجال الأعمال ، التى آثرت الخضوع فى ظل عبد الناصر ، مزيدا من القوة والنفوذ داخل المجتمع والحكومة . وزاد عدد أعضائها ، وخاصة من العناصر الشابة التى تشكل نسبة كبيرة من أبناء الشعب المناضلين سياسيا . وأدت الزيادة فى عضوية الشباب إلى دفع هذه الجماعات صاحبة المصلحة نحو التركيز على مشكلات الشباب ، خاصة فيما يتعلق بالمرتبات والتعليم والإسكان . وأدى ذلك بدوره إلى أن تسعى هذه الجماعات لاكتساب النفوذ فى مجالات التعليم والتدريب . وعلى سبيل المثال : تمارس نقابة المهن الطبية ، حيث تقل أعمار نحو ٥٠ فى المائة من أعضائها عن ٣٥ سنة ، ضغوطا على الحكومة لخفض عدد طلاب الطب بمقدار ١٠ فى المائة سنويا . وتقدمت نقابتا المحامين والمهندسين بطلبات مماثلة . وتعارض الاتحادات العمالية فرض مثل هذه القيود على التعليم ، خاصة التعليم العالى ، وتدافع عن حق كل مواطن فى تعليم مجانى حتى نهاية التعليم الجامعى . وفى الوقت نفسه تقوم هذه التنظيمات بالإعراب عن آرائها ومطالبها فيما يتعلق بغالبية القضايا القومية : دور القطاعين الخاص والعام فى الاقتصاد ، والدعم ، والبيئة ، وأهم من ذلك كله القضايا السياسية .[٣٩] وتستخدم

---

(٣٨) أسامة الغزالى حرب : « انتعاش المجتمع المدنى فى مصر » (بالعربية) ، **الأهرام** ، ٨ أبريل ١٩٨٨ .

(٣٩) انظر « الجماعات صاحبة المصلحة » فى كتاب السيد ياسين : « **التقرير الاستراتيجى العربى** ، ١٩٨٦ » (بالعربية) [القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٨٧] ، الصفحات ٣٨٠ ــ ٣٨٩ ؛ وأمانى قنديل : « التطور السياسى فى مصر وإعداد السياسات العامة » ، فى كتاب على الدين هلال : « **التطور الديمقراطى فى مصر : قضايا ومناقشات** » (بالعربية) [القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٦] الصفحات ٨٧ ــ ١١٣ .

هذه الجماعات أساليب الدعاية ، وعقد الاجتماعات وتنظيم الاضرابات والمظاهرات لإعلام الجماهير والضغط على الحكومة .

وتشير تجربة العقد الأخير إلى أن اتحادات رجال الأعمال هى الأقوى نفوذاً بين كافة جماعات المصالح . وبالرغم من وجود منظمات فى مصر مثل : الغرفة التجارية المصرية واتحاد الصناعات المصرى للدفاع عن مصالح القطاع الخاص ، فقد كانت على مدى طويل خاضعة لقيود شديدة من جانب الحكومة . ومؤخرا اكتسب اتحاد رجال الأعمال المصريين نفوذا متزايدا على القرارات الاقتصادية للحكومة . وبفضل استقلاله المالى وتمثيله للنمو المتزايد للقطاع الخاص ، قام الاتحاد بإنشاء روابط جذرية مع الحكومة تسمح بإجراء المشاورات حول القرارات المتعلقة بالسياسة . ويتقدم اتحاد رجال الأعمال المصريين بمقترحات تتعلق بالاقتصاد القومى ، ويعبر عنها فى الصحف لتعبئة التأييد العام.[٤٠] وبعبارة جامعة ، إن المجتمع المدنى المصرى لا يقف فقط عند حدود النمو المطرد ، وإنما يؤثر على سلوك الدولة أيضا .

الصحــوة الإســلامية

لاحظ مراقبو المجتمع والسياسة المصرية أحيانا كثيرة صعود الأصولية الإسلامية . ويستخدم اصطلاح « الأصولية الإسلامية » عادة فى وصف الأسلوب العنيف الذى تنتهجه جماعات سياسية بغرض تطبيق الشريعة الإسلامية . ويجرى الاستشهاد بالحكومة الإسلامية فى إيران فى الإشارة إلى الشكل النموذجى ، أو المثالى للأصولية الإسلامية . وفيما يتعلق بمصر ، فإنه ينبغى فحص هذا الاصطلاح بدقة لفهم تعقيداته ومعناه الفريد . ويعتبر الإسلام ، كما أشرنا من قبل ، أحد الاتجاهات الأيديولوجية الرئيسية فى مصر ، بالإضافة إلى الليبرالية والقومية . كما سبقت الإشارة إلى أن وجود الإسلام كقوة سياسية لا ينفصل تماما عن الاتجاهين الرئيسيين الآخرين . وقد شهد العقد الأخير صعود الإسلام كأيديولوجية وكقوة سياسية ، وكجزء من المجتمع المدنى

---

(٤٠) أمانى قنديل : « الجماعات صاحبة المصلحة فى مصر ... إلى أين تتجه ؟ » (بالعربية) ، الأهرام ، ١٥ أبريل ١٩٨٨ .

فى مصر . ويستلزم فهم الظاهرة الإسلامية تقسيمها إلى خمسة مستويات من السلوك السياسى والاجتماعى ترتبط جميعها بكلمة مطاطة للغاية هى الإسلام .

أولا ، إن الشعب المصرى كله ، مسلمين وأقباطا ، أصبحوا أكثر تدينا وأشد تحفظا . كما أن موجة التوجه نحو الغرب ، أو التغريب ، التى استمرت من مطلع القرن حتى منتصف السبعينات ، بدأت فى الانحسار . وأصبح المصريون أكثر التزاما بالشعائر الدينية مثل الصلاة والصيام والحج إلى مكة . ويتزايد الإقبال من جانب الرجال والنساء على السواء على ارتداء الزى الإسلامى . وتقوم جميع المؤسسات المصرية — سواء كانت حكومية ، أو اتحادات ، أو أحزاب معارضة (بما فى ذلك حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى اليسارى) أو شركات القطاعين العام والخاص — بالاحتفال بالمناسبات الدينية ، وبتشجيع السلوك الدينى ، وأحيانا بدعم رحلات الحج . وتشير الاستقصاءات إلى أن الجمهور المصرى يؤيد تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية .[41] ويمكن تفسير بعض ذلك على أنه تكثيف لحضارة الشعب المصرى ذات التوجه الدينى ، والبعض الآخر على أنه رد فعل لتدهور القواعد الأخلاقية فى البلاد وللفساد المتفاقم الذى صاحب سياسة الانفتاح للسادات . ويرى غالبية المراقبين فى هزيمة ١٩٦٧ السبب الرئيسى لليقظة الدينية فى مصر .

ثانيا ، إن الأزهر بوصفه المؤسسة الدينية التقليدية يكتسب مزيدا من القوة داخل المجتمع . وقد ساهمت الإذاعة والتليفزيون وغيرهما من وسائل الاتصال الحديثة فى بعث الدور التقليدى للأزهر . ويجرى تنفيذ هذا الدور بتوجيهات من الحكومة ، حيث أن العلماء — بعكس ما هو سائد فى إيران — موظفون تابعون للقطاع العام الدينى . وهكذا تستخدم الحكومة هذه المؤسسة الدينية المرموقة لتنمية الأفكار الإسلامية الحديثة والأكثر اعتدالا ، وللتصدى للجماعات الدينية الأكثر تطرفا وعنفا .

---

(٤١) أسفرت دراسة أجريت عام ١٩٨٠ على ٣٤٢٥ مصريا ، أن ٩٨ فى المائة من المسلمين و ٦٣ فى المائة من المسيحيين وافقوا أو وافقوا بقوة على تطبيق الشريعة الإسلامية . انظر المركز المصرى للبحوث الاجتماعية والجنائية : « دراسة للرأى العام المصرى بشأن تطبيق الشريعة فى جرائم معينة » (بالعربية) [القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٥] ص ٨٤ .

ثالثا ، أحرزت جماعة الإخوان المسلمين ، وهى الحركة الإسلامية الرئيسية فى مصر منذ العشرينات ، موقعا بارزا فى السياسة المصرية . وبالرغم من أن الجماعة ليس لها وضع رسمى معترف به كحزب ، إلا أنها حاولت العمل فى إطار النظام السياسى الشرعى السائد فى البلاد . وبعد بعثها فى ظل السادات أصبحت جماعة الإخوان المسلمين أكثر استعدادا لقبول الديمقراطية الليبرالية كطريق إلى اكتساب الشرعية السياسية .(٤٢) وفى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤ تحالف الإخوان المسلمون مع حزب الوفد الجديد وحصلوا على ثمانية مقاعد من بين الثمانية والخمسين مقعدا التى فاز بها التحالف . وفى انتخابات ١٩٨٧ تحالف الإخوان المسلمون مع حزبى العمل الاشتراكى والأحرار ، وحصلوا على أربعين مقعدا من الستين التى فاز بها التحالف . وأصبحت جماعة الإخوان المسلمين أكبر مجموعة معارضة منفردة فى مجلس الشعب . وعلاوة على ذلك اكتسبت الجماعة نفوذا داخل غالبية المنظمات المهنية ، بل أصبحت القوة المهيمنة فى بعض المنظمات خاصة نقابات المهن الطبية .(٤٣)

وتتمثل السمة الرئيسية للإخوان المسلمين فى الاعتدال المتزايد ، وقبول الديمقراطية . وجاء البرنامج الانتخابى للإخوان المسلمين عام ١٩٨٧ أكثر اعتدالا مما كان متوقعا . ولم يقتصر البرنامج على المطالبة بقيام نظام ديمقراطى على غرار النموذج الغربى ، ولكنه أكد على أن تطبيق الشريعة ينبغى أن يتم تدريجيا ، بانتهاج أسلوب الخطوة خطوة فى تعديل القوانين القائمة . ويتعارض هذا الرأى تعارضا شديدا مع فكرة التغيير الكامل لهذه القوانين . ونص البرنامج أيضا على أن تطبيق الشريعة الإسلامية ينبغى أن يستند إلى « الاجتهاد » الذى يأخذ فى الاعتبار الاحتياجات الجديدة للمجتمع ومصالحه ، ودعا البرنامج أساتذة القانون وعلماء الاقتصاد وخبراء التجارة والصناعة أن يشاركوا فى هذه العملية .(٤٤) ويوفر هذا المدخل مرونة أكبر

(٤٢) سعيد على وفينر : « حركات الإصلاح الإسلامية الحديثة » الصفحتان ٣٥٢ ــ ٣٥٣ .

(٤٣) « الجماعات صاحبة المصلحة » فى بحث ياسين : « التقرير الاستراتيجى العربى ، ١٩٨٧ » (بالعربية) .

(٤٤) وردت هذه الأهداف الخاصة بالإخوان المسلمين فى البرنامج الانتخابى لحزب العمل الاشتراكى .

وتقبلا للحلول الوسط فى العملية السياسية ، خاصة عند تطبيقه فى قضايا محددة . وعلاوة على ذلك فإن الإخوان المسلمين يبعدون باطراد عن الجماعات الإسلامية المتطرفة والعنيفة . وحدث إبان المعركة الانتخابية عام ١٩٨٧ أن قامت الجماعات المتطرفة بتوزيع المنشورات التى تندد بالإخوان المسلمين وتدين اشتراكهم فى الانتخابات ، واتهمتهم بالتفريط فى قضية الإسلام .(٤٥) وشجبت جماعة الإخوان المسلمين من جانبها أعمال العنف والارهاب التى ارتكبتها تلك الجماعات .

رابعا ، إن القوة النامية للإخوان المسلمين ما كانت لتحدث لو لم يكن لهم نفوذ ملحوظ فى « الاقتصاد الإسلامى » سريع النمو . ففى فترة الستينات توجه الكثيرون من زعماء الإخوان المسلمين وأتباعهم إلى المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج حيث انتعشوا ماليا . وفى أواخر السبعينات ، وفى إطار سياسة الانفتاح للسادات ، عادوا إلى مصر لاستثمار أموالهم التى جمعوها مؤخرا . ونادوا أولا بإنشاء بنوك إسلامية . وتكوّن بنك فيصل الإسلامى عام ١٩٨٦ بودائع قدرها ١,٧ بليون دولار ، وأصبح واحدا من أكبر بنوك مصر .(٤٦) كما أنشأوا شركات إسلامية تعرف باسم شركات توظيف الأموال ، وهى تستخدم ودائع المصريين لإعادة استثمارها فى مصر ، وفى الأسواق المالية والسلعية العالمية . وفى عام ١٩٨٨ كان هناك ١٥٤ من هذه الشركات .(٤٧) ولا تزال القيمة الصحيحة لهذه الودائع غير معلومة ، إلا أن التقديرات تقول إنها تصل إلى ٢٠ بليون دولار .(٤٨) وتنتهج هذه

---

(٤٥) حديث أدلى به مأمون الهضيبى ، وهو أحد الشخصيات المرموقة فى جماعة الإخوان المسلمين الأعضاء فى مجلس الشعب ، « **المجلة** » ، العدد رقم ٣٧٥ (١٥ — ٢١ أبريل ١٩٨٧) ص ١١ — عادل درويش : « الانتصار الانتخابى لمبارك » ، مجلة « **ميدل ايست** » ، العدد ١٥١ (مايو ١٩٨٧) الصفحات ١١ — ١٤ — وبيرتوس هيندريكس : « الخريطة السياسية الجديدة لمصر » مجلة « **ميريب** » ، مجلد ١٧ (يولية — أغسطس ١٩٨٧) ، ص ٢٧ .

(٤٦) حديث أدلى به محمود الحلو ، رئيس مجلس إدارة بنك فيصل الإسلامى : « المنظمات الإسلامية ... والاقتصاد المصرى » ، **الأهرام الاقتصادى** ، العدد رقم ٩٠٣ (٥ مايو ١٩٨٦) ، ص ٢٧ .

(٤٧) **الوفد** ، ٣ مارس ١٩٨٨ .

(٤٨) عبد الوهاب سعد على : « إصلاح شركات المال » (بالعربية) ، **الأهرام الاقتصادى** ، العدد رقم ٩٩٥ (٨ فبراير ١٩٨٨) ص ٢٦

الشركات توجها « رأسماليا » وترتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وتنادى بقيام اقتصاد حر فى مصر . كما دخلت هذه الشركات بكل ثقلها فى الأسواق المالية والسلعية العالمية .(٤٩) واستثمر بنك فيصل الإسلامى ٥٠٠ مليون دولار (حوالى ثلث إجمالى الودائع) خارج مصر ، فى حين استثمرت الشركات الإسلامية ما لا يقل عن ٨٠ فى المائة من إجمالى ودائعها فى الخارج .(٥٠) وهذا النوع الجديد من « الإسلاميين » فى مصر ليس مثل طبقة التجار فى إيران التى طالبت بفك ارتباطاتها بالاقتصاد العالمى . وبدلا من ذلك ، فإن هذه الشركات الإسلامية تعترف بدورها فى الاقتصاد العالمى . وإن تأييدها للإخوان المسلمين كجماعة سياسية هو فى الواقع تعبير عن تأييد مغلف فى رداء إسلامى لتحرير الاقتصاد المصرى .

خامسا ، ظهرت فى مصر فى منتصف السبعينات جماعات إسلامية متطرفة وأكثر عنفا نسبيا . وتركت هذه الجماعات بصمتها على التاريخ المصرى حينما قامت جماعة الجهاد باغتيال السادات . ومنذ ذلك الحين وهى تجتذب أعضاء جددا ، وخاصة من الطلاب الذين وجدت فيهم أتباعا مخلصين . وواصلت هذه الجماعات المعروفة بصفة عامة باسم « الجماعات الإسلامية » ارتكاب أعمال العنف ، ليس فقط ضد السياسيين بل ضد المجتمع ككل . وفى عام ١٩٨٧ حاولت هذه الجماعات اغتيال اثنين من وزراء الداخلية السابقين ، هما حسن أبو باشا ، ومحمد نبوى اسماعيل ، وكذلك رئيس تحرير مجلة المصور مكرم محمد أحمد . كما هاجمت كل شيء اعتبرته منافيا للأخلاق سواء فى الموسيقى أو الفن . وفى عام ١٩٨٨ بدأت هذه الجماعات تهاجم الحفلات فى الجامعات ، وكذلك أفراح الزواج فى القرى المصرية خاصة فى محافظتى المنيا وأسيوط بمصر العليا .(٥١)

---

(٤٩) حديث أدلى به عبد اللطيف الشريف ، رئيس مجلس إدارة الشريف : وهى إحدى الشركات الاستثمارية الإسلامية الرئيسية ، جريدة الشعب ، ٨ مارس ١٩٨٨ .

(٥٠) حديث أدلى به محمود الحلو ، وحديث مع عاطف صدقى رئيس الوزراء المصرى ، مجلة المصور ، ٢٢ أبريل ١٩٨٨ ، ص ٣٢ .

(٥١) نشرت الصحافة المصرية فى خريف ١٩٨٧ وشتاء ١٩٨٨ تفاصيل كاملة لهذه الأحداث .

وتبدو الصورة التى تتضح من هذا الوصف للأصولية الإسلامية فى مصر ، بمستوياتها الخمسة ، معقدة ومتناقضة . وبالرغم من ظهور عنصر العنف فى المستوى الخامس ، فإن المستويات الأربعة الأخرى تمارس وجودها فى إطار التقاليد المصرية ، وتحاول توحيد الليبرالية والقومية . وأصبح الإسلام فى الثمانينات القوة الرئيسية فى مصر ، بالمقارنة بالقومية فى الخمسينات والستينات والليبرالية فى السبعينات .

الاعتماد المتبادل المصرى العربى

يميل الباحثون المختصون بالعلاقات بين الدول العربية بصفة عامة ، والعلاقات المصرية العربية بصفة خاصة إلى التقليل إلى أدنى حجم ممكن من قيمة الاعتماد العربى المتبادل على أساس الاحصائيات التجارية . وتحت تأثير الدراسات الخاصة بالتكامل الأوروبى والاعتماد المتبادل بين الدول الصناعية المتقدمة ، فإنهم يقررون أن الاعتماد المتبادل بين الدول العربية ضعيف للغاية ، وذلك على أساس أن التجارة المتبادلة فيما بين الدول العربية لم يزد حجمها على ٨ فى المائة من إجمالى التجارة العربية . ومن ثم ، فالنتيجة هى أنه نظرا لأن حجم تجارة مصر مع الدول العربية لا يزيد على ٦ فى المائة ، فإن الاعتماد المتبادل شبه منعدم .[٥٢]

وفى الإطار العربى ، فإن الاحصائيات العربية تقدم فى أحسن الأحوال جانبا صغيرا من الصورة الشاملة . وتوضح التجربة منذ أواخر السبعينات أن الاعتماد المصرى المتبادل مع العالم العربى أكثر كثافة وأقوى بنية عما جاء فى التقديرات السابقة ، وذلك للأسباب التالية :

أولا ، إن الظاهرة المعروفة بهجرة العمالة إلى العالم العربى كان لها تأثير عميق على المجتمع والاقتصاد والسياسة المصرية . وفى وقت ما ، هاجر أكثر من ٣,٣ مليون مصرى للعمل فى الدول العربية المنتجة للبترول ، الأمر الذى يعنى أن فردا واحدا

---

(٥٢) محمد لبيب شقير : « الوحدة الاقتصادية العربية : تجربة واحتمالات » ، الجزء الثانى (بالعربية) [بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦] ص ١٢٠٧ .

على الأقل فى كل أسرة مصرية تقريبا عمل ، أو لا يزال يعمل فى الخارج . ولذلك فإن هذا الوضع مسؤول مسؤولية جزئية على الأقل عن التغيرات فى المواقف المصرية إزاء العالم العربى ، كما سبقت الإشارة إليه . ووجد البحث الذى تناول فيه نادر فرجانى مواقف القوى العاملة المصرية من الوحدة العربية أن أقوى تأييد لهذه الفكرة يأتى من جانب القوى العاملة المهاجرة (٧٨,١ فى المائة) . وجاء أدنى تأييد من جانب المصريين خارج أوساط القوى العاملة (٦٨,٨ فى المائة) ، فى حين أن ٧٤,٢ فى المائة من أفراد القوى العاملة غير المهاجرة أيدت الفكرة . كما أوضح البحث أن غالبية العمال المهاجرين يعربون عن مواقف إيجابية تجاه الدول المضيفة .[٥٣] وتأتى هذه النتائج مناقضة للافتراضات التى أوردها بعض الباحثين ، بما فى ذلك نادر فرجانى نفسه ، بأنه كلما زاد عدد المصريين العاملين فى الدول العربية ، أصبحوا أقل رغبة فى تأييد الوحدة مع دول عربية .[٥٤] وبينت هذه النتائج أيضا أنه من الأرجح أن يقبل المصريون الراغبون فى العمل فى دولة عربية على تأييد الوحدة العربية .

ثانيا ، إن التحويلات المالية مثلت قسطا هاما من موارد العملة الصعبة لمصر ، حيث وصلت إلى ما يزيد قليلا على ٣,٢ بليون دولار عام ١٩٨٥ ، أى أنها تعدت غيرها من الموارد مثل البترول والسياحة وقناة السويس .[٥٥] وانخفض هذا الرقم بصورة حادة ليصل إلى نحو ٦٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٦ . ولا يرجع هذا الانخفاض المفاجىء بالدرجة الأولى إلى هبوط أسعار البترول ، أو إلى عودة أعداد غفيرة من العمال المهاجرين ، وإنما حدث نتيجة للمبالغة فى تقييم الجنيه المصرى . وعندما اتخذت الحكومة بضع خطوات نحو إصلاح قيمة الجنيه فى مايو ١٩٨٧ ،

---

(٥٣) فرجانى : « الاتجاهات المصرية العربية فى منتصف الثمانينات » ، الصفحات ٣٣ — ٣٨ .

(٥٤) نادر فرجانى : « الهجرة إلى البترول : أبعاد الهجرة إلى الدول العربية للعمل وأثرها على التنمية فى العالم العربى » (بالعربية) [بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣] ، الصفحتان ١٩٣ — ١٩٤ .

(٥٥) البنك الدولى : « تقرير عن التنمية العالمية ١٩٨٧ » (مطابع جامعة اكسفورد ، ١٩٨٧) ص ٢٣٠ .

وصلت التحويلات الواردة عن طريق البنوك الرسمية إلى ٢ بليون دولار فى نهاية العام ، أى أن حجم الزيادة فى ثمانية شهور بلغ أكثر من ثلاثة أمثال .[٥٦]

ثالثا ، إن تأثير التحويلات لم يقتصر على الموارد الحكومية من العملة الصعبة ، وإنما تركت أثرها أيضا على الاستثمارات فى مصر . فقد جاء ٥٧ فى المائة من إجمالى الاستثمارات المباشرة ، طبقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، من الأموال المصرية التى كسبها المصريون العاملون فى دول عربية . وإذا أضيفت هذه النسبة إلى الـــ ٢٥ فى المائة التى تمثلها الاستثمارات العربية المباشرة ، وفق القانون نفسه ، يتضح أن ٨٢ فى المائة من الاستثمارات تأتى من المال العربى .[٥٧] وعلاوة على ذلك ، فإن غالبية الشركات الإسلامية ، التى تقدر أصولها فيما بين ٤ بلايين و ٨ بلايين دولار ، اعتمدت على مدخرات المصريين الذين عملوا ، أو ما زالوا يعملون فى دول عربية .[٥٨] كما وجد بحث حول الصناعات الصغيرة فى مصر أُجرى أخيرا أن التحويلات كان لها تأثير فعال . فقد أجرى جونتر ماير بجامعة إيرلانجين ـــ نورنبرج بألمانيا الغربية بحثا تناول فيه اثنين من الأحياء الشعبية (باب الشعرية ، والجمالية) بالقاهرة فى الفترة من سبتمبر ١٩٨٥ إلى أبريل ١٩٨٦ ، وقام بسؤال ٢٤٣٢ فردا من أصحاب الأعمال والعاملين فى ٥٣١ مؤسسة انتاجية . ووجد أن ١٢ فى المائة من العاملين سبق لهم العمل فى الخارج مرة واحدة على الأقل . كما وجد أن واحدا من كل أربعة من أصحاب المؤسسات موضوع هذا البحث سبق له العمل فى الخارج ، خاصة أصحاب شركات صناعة الأحذية الذين سجلوا رقما قياسيا بلغ ٣٧ فى المائة . وتبين نتائج البحث أن ٣٥ فى المائة من ملاك المؤسسات الانتاجية ، الذين سبق أن كانوا ضمن العمال المهاجرين ، استخدموا تحويلاتهم كمصدر أساسى

---

(٥٦) أسامة سرايا : « كيف تصدت مصر لمشكلة الديون » (بالعربية) ، **الأهرام الاقتصادى** ، العدد ٩٩٠ (٤ يناير ١٩٨٨) .

(٥٧) سعد الدين ابراهيم : « البترول ، والهجرة ، والنظام الاجتماعى العربى الجديد » ، فى كير وياسين : « **الدول الغنية والفقيرة فى الشرق الأوسط** » ، ص ٤٠ .

(٥٨) ليف : « التحدى الإسلامى فى مصر » ، الصفحات ٦ ـــ ٨ .

لرأس المال اللازم لإقامة ورشهم الخاصة . ووجد البحث أن عددا كبيرا من هذه الورش ، المجهزة بأحدث الآلات ، يمتلكه المهاجرون العائدون .[٥٩] وهكذا فإن التحويلات لم يقتصر أثرها على زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية ، كما يجادل سعد الدين ابراهيم[٦٠] ، وإنما وفرت أيضا الامكانيات لإنشاء مؤسسات جديدة منتجة للسلع الاستهلاكية .

رابعا ، إن الاحتمالات المستقبلية للهجرة العمالية والتحويلات ، نتيجة لهبوط أسعار البترول ، ليست قاتمة كما قد يتنبأ البعض . وتبين فى مقالين أخيرين بقلم بكر سليمان النجار ، ومحمد العوضى جلال الدين ، أن عدد العمال المهاجرين قد تزايد بعض الشيء فى دول مجلس التعاون الخليجى بالرغم من هبوط أسعار البترول . كما انتهيا إلى أن عدد أبناء الدول الخليجية العاملين فى كثير من المجالات والمهن يتجه نحو الانخفاض .[٦١] ففى الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٢ هبطت نسبة الأطباء السعوديين الممارسين فى المملكة العربية السعودية من ٦,٥ فى المائة إلى ٤,٦ فى المائة . وفيما بين ١٩٨١ و ١٩٨٤ هبطت نسبة الصيادلة السعوديين من ٢٠ فى المائة إلى ١٣ فى المائة . وفى عام ١٩٨٣ لم يتعد نصيب السعوديين أكثر من ٨,٧ فى المائة من مجموع المهندسين ، و ٥,٣ فى المائة فقط من مجموع أطباء الأسنان فى البلاد .[٦٢] وفى الكويت عام ١٩٨٥ بلغت نسبة الكويتيين ٢٢,٦ فى المائة فقط من مجموع العاملين فى سائر المهن (أطباء ومهندسون ومحامون وغيرهم) .[٦٣]

---

(٥٩) جونتر ماير : « البناء الاجتماعى والاقتصادى وتطور الصناعة الصغيرة فى الأحياء القديمة فى القاهرة » ، ورقة مقدمة فى الاجتماع السنوى لجمعية دراسات الشرق الأوسط ، بلتيمور ، ١٥ — ١٧ نوفمبر ١٩٨٧ ، الصفحتان ٤ — ٥ .

(٦٠) سعد الدين ابراهيم : « البترول ، والهجرة ، والنظام الاجتماعى العربى الجديد » ، الصفحات ٤٧ — ٥٠ .

(٦١) بكر سليمان النجار : « العمال العرب العائدون فى دول الخليج العربى : مشكلات تسبق العودة » ، (بالعربية) ، المستقبل العربى ، رقم ١٠٥ (نوفمبر ١٩٨٧) الصفحات ٥٢ — ٧٤ ؛ ومحمد العوضى جلال الدين : « أسواق العمالة فى الخليج ، خاصة فى قطاعات الصحة والبناء » (بالعربية) ، انظر المصدر السابق ، الصفحات ٧٥ — ٩٥ .

(٦٢) محمد العوضى جلال الدين : « أسواق العمالة فى الخليج » ، الصفحات ٧٨ — ٩٢ .

(٦٣) انظر المصدر السابق ، ص ٩٣

وفيما يتعلق بالعمالة غير الماهرة فى مجال البناء والتشييد ، فإنه من غير المنتظر انخفاض عدد العمال الأجانب بالقدر الكبير الذى كانت دول الخليج تأمله . فإن أبناء هذه الدول ما زالوا يتجنبون هذا الميدان ، كما أن الحكومات يتزايد اعتمادها على القطاع الخاص الذى يفضل العمالة الأجنبية الرخيصة . وبالرغم من أن بكر سليمان النجار ، ومحمد العوضى جلال الدين يدركان أن دخول العمال المهاجرين ستهبط نسبيا ، إلا أن هذا الهبوط يعوضه إلى حد ما الانخفاض فى معدلات التضخم . وكان التضخم قد وصل إلى ٥٠ فى المائة فى الإسكان الذى يمثل أكبر قدر من مصروفات المهاجر فى الدول المضيفة .[٦٤] ولا تزيد نسبة العمال غير المهرة على ثلث إجمالى العمال المصريين المهاجرين ، وهم المجموعة التى ستتعرض لأقسى ضربة بسبب هبوط أسعار البترول ، وبسبب المنافسة من جانب العمالة الآسيوية الأرخص كثيرا . كما أن تحويلاتهم إلى الوطن محدودة ونادرا ما توجه إلى الاستثمار . وسيواصل الثلثان الآخران مساهمتهما المؤثرة فى الاقتصاد المصرى لفترة طويلة قادمة .

خامسا ، إن التحويلات ليست المصدر الوحيد للدخل المحول إلى مصر بسبب رابطتها العربية . فقد تلقت مصر ما يزيد قليلا على ٦,١ بليون دولار من معونات ثنائية من منظمة الدول المصدرة للبترول فيما بين عام ١٩٧٣ وعام ١٩٨١ ، وهو ما يمثل ١٩,٥ فى المائة من مجموع ما قدمته المنظمة إلى عشرين دولة مختلفة .[٦٥] ومن ناحية أخرى بلغت نسبة السياح العرب إلى مجموع السياح القادمين إلى مصر عام ١٩٨٥ أكثر من الثلث ، أى نحو ١,٥ مليون سائح . وفى عام ١٩٨٧ ارتفع نصيب العرب فى السياحة إلى ٤٠ فى المائة ، أى نحو ٢ مليون سائح .[٦٦] وعلاوة على ذلك ، فإن مساهمتهم فى الدخل السياحى الذى تحققه مصر أكبر كثيرا لأنهم

---

(٦٤) بكر سليمان النجار : « العمال العرب العائدون » ، ص ٥٦ .

(٦٥) ريتشارد ماتيون : « **استثمارات منظمة الدول المصدرة للبترول والنظام المالى الدولى** » (بروكينجز ، ١٩٨٥) ، ص ١٤٨ .

(٦٦) أسامة سرايا : « كيف نحافظ على تدفق السياح إلى مصر » (بالعربية) ، **الأهرام الاقتصادى** ، العدد ٩٩١ (١١ يناير ١٩٨٨) ، ص ١١ .

يقيمون فترات أطول ، وينفقون أكثر من السياح الأوروبيين والأمريكيين . وتعتمد الصحافة والإذاعة والتليفزيون العربى على مصريين عاملين فى مصر . ويفضل أصحاب الدخول المتوسطة فى الدول العربية المصدرة للبترول التردد على مستشفيات القطاع الخاص المصرية . وبناء عليه فإنه من غير المستغرب أن الكثيرين من المصريين ، حتى من كانوا يقيمون فى وطنهم ، لديهم مصادر دخل متصلة بالدول العربية .

■ إعادة التوجه

يمثل سلام السادات مع إسرائيل وتحالفه الفعلى مع الولايات المتحدة استراتيجية جديدة فى السياسة الخارجية المصرية . والمعروف بصفة عامة أن الدول تنتهج واحدة من ثلاث استراتيجيات : الانضمام أو التعلق بالركاب ، أو الموازنة ، أو الاعتماد على الذات .[٦٧]

ومصر ، بمواردها الاقتصادية الضئيلة ، لم تستطع انتهاج استراتيجية الاعتماد على الذات بالرغم من بذل بعض المحاولات . وكانت استراتيجية عبد الناصر تقوم فى أساسها على موازنة قوة اسرائيل بمحاولة بناء تحالف عربى ، وموازنة التحالف الإسرائيلى الأمريكى الفعلى بتحالف مصرى سوفيتى . وبقيت استراتيجية السادات بنفس هذا الوضع خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٣ . ثم أقدم السادات عقب حرب ١٩٧٣ مباشرة على تغيير استراتيجيته لينهج استراتيجية الانضمام إلى الحلف الاسرائيلى الأمريكى بغرض استرضاء اسرائيل واحتوائها ومنافستها على كسب المزايا والمعونات الأمريكية .

ومع أنه نجح فى استرداد سيناء ، ولو ببعض القيود على السيادة المصرية ، وفى جلب معونات كبيرة من الولايات المتحدة ، إلا أن استراتيجية السادات لم تنجح

(٦٧) لمزيد من التفصيلات عن الانضمام والموازنة ، انظر ستيفين م . والت : « تكوين التحالفات وتوازن القوى العالمية » ، مجلة انترناشيونال سيكيوريتى ، مجلد ٩ (ربيع ١٩٨٥) الصفحات ٦ — ٨ .

فى تحقيق سلام عربى اسرائيلى شامل . وأكثر أهمية من ذلك ، أن استراتيجيته فشلت فى إرضاء اسرائيل أو احتوائها . والواقع أن ما حدث هو النقيض لذلك . فبعد أن أمّنت اسرائيل جناحها الجنوبى ، اتجهت إلى تأمين جناحها الشمالى فى لبنان . وعمدت اسرائيل إلى توسيع مجال أمنها القومى ليشمل منطقة تمتد من تونس إلى العراق . ولا ريب فى أن تفاخر وزير الدفاع الاسرائيلى السابق آرييل شارون بأنه كان يأمل فى مد مفهوم الأمن الاسرائيلى إلى مناطق أبعد من ذلك ، قد أثار قلق مصر الأكيد .

وكان المدى المحدود للنفوذ الأمريكى على اسرائيل أشد إزعاجا لمصر . وعلم المصريون بعد وقت قليل أن القبضة الاسرائيلية على السياسة الأمريكية تفوق الخيال . فقد بدأ الدرس عقب اتفاقيتى كامب ديفيد مباشرة ، حينما فرض مناحم بيجين إرادته على كارتر فى قضية المستوطنات الاسرائيلية فى الضفة الغربية . وبالرغم من الاتفاق الأمريكى المصرى بشأن « الحكم الذاتى » للفلسطينيين ، فقد تغلبت اسرائيل وتوقفت العملية . ولم يلبث الغضب الأمريكى حيال القصف الاسرائيلى للمفاعل النووى العراق أن تلاشى . وبينما عمدت الولايات المتحدة إلى غض النظر عن أمور تتعلق بقدرة اسرائيل النووية ، ضغطت على مصر لتوقيع معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية . وعلاوة على ذلك ، اعتقد المصريون بأن الغزو الاسرائيلى للبنان ما كان ليحدث دون تواطؤ أمريكى ، إن لم يكن تعاونا سافرا . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن المعونة الأمريكية لمصر لم تكن متساوية أبدا مع مثيلتها لإسرائيل . وفُرض على مصر أن تبقى فى وضع عسكرى أدنى من اسرائيل ، وصارت سيناء رهينة أى تغيير فى مزاج اسرائيل . وعندما وافقت مصر مع الولايات المتحدة على أهمية التصدى للإرهاب ، لم تتردد الولايات المتحدة فى امتهان مصر إبان حادثة « أكيلى لاورو » .[٦٨]

---

(٦٨) قام أربعة فدائيين فلسطينيين فى ٧ أكتوبر ١٩٨٥ باختطاف سفينة سياحية إيطالية فاخرة « أكيلى لاورو » . وأجرت مصر مفاوضات مع المختطفين وأقنعتهم بالاستسلام يوم ٩ أكتوبر بعد مقتل أحد الرهائن الأمريكيين ، هو ليون كلينجهوفر . وقررت مصر إرسال الفلسطينيين الأربعة إلى تونس.=

وخلاصة القول : إن الأمن القومى المصرى أصبح منذ كامب ديفيد أكثر عرضة للتهديد . ولم يعد الاعتماد على النوايا الاسرائيلية الطيبة مدعاة للثقة . إذ ليس فى مقدور دولة أن يعتمد أمنها على النوايا الطيبة .

ولم يتحسن أمن مصر الاقتصادى . وتزايد استخدام المعونة الأمريكية لمصر للضغط عليها فى أمور تتعلق بمصالح اسرائيل ، مثل مسألة إعادة السفير المصرى إلى تل أبيب (استدعته مصر بعد الغزو الاسرائيلى للبنان) ، والنزاع بين اسرائيل ومصر على إقليم طابا ، وتطبيع العلاقات مع اسرائيل . وإذا بالرابطة المصرية الأمريكية ، التى ساد الاعتقاد بأنها قد تتطور إلى أداة للنفوذ المصرى على اسرائيل ، تصبح عكس ذلك تماما .

وبعد عشر سنوات من رحلة السادات إلى القدس استعادت مصر سيناء ، ولكنها لم تزل غير آمنة وغير حصينة . وأدرك مبارك الجانب القاتم لاستراتيجية الانضمام . ونتيجة لذلك ، بدأ يضيف إليها بعض عناصر استراتيجية الموازنة لزيادة اختياراته .

وأصبح تحسين العلاقات السوفيتية المصرية أحد أهداف السياسة الخارجية المصرية . وكانت هذه العلاقات قد تدهورت بسرعة خلال السبعينات . ففى عام ١٩٧٢ طردت مصر الخبراء العسكريين السوفيت . وفى عام ١٩٧٦ ألغت مصر معاهدة الصداقة والتعاون المصرية السوفيتية . وفى سبتمبر ١٩٨١ طردت مصر السفير السوفيتى فى القاهرة . غير أن مصر بدأت بعد الغزو الاسرائيلى للبنان تعكس هذه العملية . وتم فى عام ١٩٨٣ استئناف العلاقات المصرية السوفيتية التجارية والثقافية والفنية . وفى عام ١٩٨٤ تبادلت الدولتان السفراء مرة أخرى . وعاد إلى مصر المستشارون الصناعيون السوفيت . وفى عام ١٩٨٦ أصبحت مصر أكبر شريك

= لمحاكمتهم بواسطة منظمة التحرير الفلسطينية . وفى ١٢ أكتوبر قام سرب من المقاتلات تابع للسلاح البحرى الأمريكى من طراز إف ١٤ باعتراض طائرة الركاب المصرية التى تقل الفلسطينيين إلى تونس . وأجبرت الطائرة على الهبوط فى قاعدة بحرية فى صقلية حيث تم اعتقال الفلسطينيين .

تجارى للاتحاد السوفيتى فى العالم العربى ، ولا تفوقها فى العالم الثالث سوى الهند . ووصل حجم التجارة بين الدولتين إلى نحو ٨٥٠ مليون دولار ، ليصبح الاتحاد السوفيتى أكبر شريك تجارى لمصر بعد الولايات المتحدة .[٦٩]

وفى عام ١٩٨٧ طرأ تحسن هائل على العلاقات المصرية السوفيتية . ففى شهر مارس وافق الاتحاد السوفيتى على إعادة جدولة ديون مصر لموسكو التى تقدر بثلاثة بلايين دولار ، مع فترة سماح تمتد عشر سنوات .[٧٠] وفى شهر أبريل وافقت موسكو على إعادة توريد قطع الغيار للأسلحة السوفيتية الصنع .[٧١] وأخيرا ، وافق الاتحاد السوفيتى فى فبراير ١٩٨٨ على إعطاء مصر فترة سماح تمتد ست سنوات لسداد ديونها العسكرية لموسكو التى تقدر ببليون ونصف بليون دولار ، على أن تسدد على مدى تسعة عشر عاما فى شكل سلع مصرية .[٧٢] وفى المقابل ، أصبحت الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى عربى اسرائيلى بمشاركة سوفيتية سياسة مصر الرسمية .

ولما كانت هناك حدود للتسامح الأمريكى إزاء التقارب المصرى السوفيتى ، ونظراً للمعارضة الداخلية المصرية لهذا التحرك ، فقد صارت عودة مصر إلى الصف العربى ضرورة حتمية . وشرع مبارك فى بطء ، وباطراد ، فى إصلاح العلاقات مع بقية العالم العربى . ومع مطلع عام ١٩٨٨ استعادت مصر علاقاتها مع سبع عشرة دولة عربية من مجموع واحد وعشرين دولة عضو فى الجامعة العربية . أما الدول الأربع الباقية ــ سوريا وليبيا ولبنان والجزائر ــ فلا تزال تواصل قطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر .

ومن هذه الدول الأربع ، ستبقى سوريا هدفا هاما للدبلوماسية المصرية نظرا لوضعها الخاص فى النزاع العربى الاسرائيلى ، والحقيقة أنها لا تزال العقبة الكؤود فى

---

(٦٩) « مصر فى مقدمة التجارة العربية مع السوفيت » (بالعربية) ، **الأهرام** ، ٢٧ أبريل ١٩٨٦ .

(٧٠) انظر المصدر السابق ، ٢٤ أبريل ١٩٨٧ .

(٧١) « السفير السوفيتى فى القاهرة » (بالعربية) ، انظر المصدر السابق ، ١٦ أبريل ١٩٨٧ .

(٧٢) « فترة سماح » (بالعربية) ، انظر المصدر السابق ، ٢٣ فبراير ١٩٨٨ .

سبيل عودة مصر إلى الجامعة العربية . وتكثفت الاتصالات بين الدولتين طوال عام ١٩٨٧ . ففى شهر يناير التقى الأسد ومبارك للمرة الأولى منذ أكثر من عشر سنوات فى المؤتمر الإسلامى فى الكويت . وتبادلت الدولتان الفرق الفنية والمسرحية والرياضية . واشتركت فرق مصرية فى المباريات الأوليمبية للبحر المتوسط فى اللاذقية . كما تبادل الجانبان المبعوثين والرسائل بصورة مباشرة وغير مباشرة . وأوردت الأنباء أن أسامة الباز ، المستشار السياسى الأول لمبارك ، التقى أكثر من مرة وفاروق الشرع وزير الخارجية السورى . وعلاوة على ذلك ، فقد التزم كل من مبارك والأسد الحرص الشديد فى التمييز بين شخص الزعيم الآخر وشخصيته وأمانته ، وبين السياسة الخارجية لبلاده . وفى الوقت الذى لم تزل فيه السياسات تتعرض للإدانة ، فإن الزعماء يحظون بالثناء .

وأهم ما تجدر الإشارة إليه ، أنه عندما اعترضت سوريا فى قمة عمان على قرار استئناف العلاقات الديبلوماسية مع مصر بدعوى أن مصر تعطى كامب ديفيد أولوية على التزاماتها الأخرى ، أعلن مبارك أن التزام مصر بمعاهدة الدفاع العربى له الأولوية على التزامات مصر الأخرى . ولكن هذه الخطوات لم تؤد إلى فتح الطريق ، ولم تنجح بطبيعة الحال فى دفع العلاقات المصرية السورية . غير أن حوارا بينهما قد بدأ . وتوقف التدهور فى علاقاتهما . وبعد عشر سنوات من كامب ديفيد ، انتهى بصورة فعالة عزل مصر ونبذها من الصف العربى بسبب حتميات الأمن القومى المصرى .

■ معضلات العقد القادم

رسمت المناقشة التى عرضنا لها صورة مركبة لمصر . وكما أثبتنا فيما سلف ، فإن قوى الليبرالية الاقتصادية والسياسية ، والعروبة ، والإسلام تتجه نحو الصعود فى السياسة المصرية . وبالرغم من استمرار التناقضات فيما بينها ، فقد نجح مبارك حتى الآن فى إقرار نوع من التوازن وفقا للتقليد المتوارث عن أسلافه . فقد أضفى التحول إلى الديمقراطية على النظام السياسى القدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة .

وكان من شأن التمايز السياسى والاجتماعى والاقتصادى أن سمح بقيام الائتلاف دون استقطاب حاد . وأدى الاعتدال فى السياسة الخارجية إلى تمكين مصر من التعامل مع قوى متنافسة : الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة واسرائيل والدول العربية .

إلا أن مصر ستواجه معضلات خطيرة ناجمة عن هذا الوضع الذى قد يبدو مرضيا . وسوف يتحتم على مصر خلال العقد القادم أن تواجه ما كانت تتجنبه حتى الآن سواء بفضل حكمة زعمائها ، أو كضربة حظ . وعلى الصعيد الداخلى ، يتعين على مصر أن تواجه مهمة حل التناقض بين مواصلة التحول إلى الديمقراطية ، وبين المتطلبات والتوقعات المرتبطة بذلك . فالديمقراطية نظام سياسى يوفر لسائر القوى الاجتماعية والسياسية الفرصة للسعى ليس فقط من أجل السلطة ، وإنما للحصول أيضا على نصيب أكبر من الثروة القومية المحدودة . وتنتعش الديمقراطية فى ظل المنافسة ، وفى وجود درجة من التوتر السياسى . ويمكن تخفيف حدة التوتر من خلال الاتفاق فى الرأى الذى يستلزم تحقيقه قيام حوار مكثف يكون فيه للقوى السياسية المختلفة فرص متساوية للمشاركة . وبينما يسمح النظام المصرى لهذه القوى بأن تظهر وتتدعم ، فإنه لا يستطيع الآن منحها مجالا مفتوحاً لممارسة نشاطها . ولا تزال الهوة واسعة بين التمايز الاجتماعى والاقتصادى فى البلاد ، وبين المؤسسات الجامدة التى يتعين عليها توجيه مسار المطالب الخاصة بمختلف الجماعات وجعلها أكثر اعتدالا .

وفى الوقت الذى ينمو فيه المجتمع المدنى ، بقيت سلطة الدولة طاغية . وقد خَوّل الدستور المصرى لعام ١٩٧١ لمؤسسة الرئاسة ، بالإضافة إلى الإرث التاريخى ، سلطات كافية لحجب كافة المؤسسات السياسية الأخرى فى البلاد والهيمنة عليها . وواصلت بيروقراطية الدولة تدخلها فى كل نواحى الحياة المصرية سياسيا واجتماعيا واقتصاديا . ويستمر الحزب الوطنى الديمقراطى فى ممارسة الإرث والشرعية التى كانت للاتحاد الاشتراكى العربى فى الستينات . وتعنى هيمنة الحزب الوطنى الديمقراطى على البيروقراطية والقوى الأمنية أنه يستحيل على الحكومة أن تكون محايدة تجاه الأحزاب السياسية . وخلاصة القول إن التوازن بين الدولة والمجتمع يميل لصالح

الدولة التى تستطيع فى أى لحظة تضييق مجال التعبير السياسى الحر لمختلف القوى الاجتماعية .

إن الاقتصاد المصرى الذى أمكن إبقاؤه طافيا حتى الآن بفضل المبالغ الهائلة من النقد الأجنبى المحولة من الغرب والدول العربية ، لا يزال فى حالة معاناة . وإن أفضل ما يمكن أن تتمناه مصر هو الإبقاء على المستويات الحالية لهذه التحويلات ، فى الوقت الذى تواصل فيه المشكلات الاقتصادية تصاعدها . ولم يعد فى مقدور مصر تجنب التعبئة الجادة لمواردها المحدودة التى يقع الجانب الأكبر منها فى أيدى القطاع الخاص . ويستحوذ الرأسماليون المصريون منذ بداية الثمانينات على نصيب فى الاقتصاد القومى أكبر مما حصلوا عليه تحت حكم السادات ، أو تحت حكم عبد الناصر بكل تأكيد . غير أن الانطلاقة الحقيقية للرأسمالية المصرية لن تتحقق إلا من خلال بنية أساسية جديدة للاقتصاد والمجتمع . وتؤدى الرأسمالية إلى بناء اقتصاد قومى مُتنامٍ ، إلا أنها قد تعمل ضد مصالح من هم أقل حظا وهم الغالبية الذين تزخر بهم مصر . وإن معضلة تحقيق التنمية مع عدم تجاهل المساواة والعدالة ليست مشكلة مصر وحدها . ولكنها مشكلة حادة فى مصر بصفة خاصة ، لأنها تأتى فى ظل بيئة سياسية واقتصادية هشة .

وعلى الصعيد الخارجى ، تواجه مصر معضلات خطيرة . أولا ، إن لمصر مصالح كبيرة فى قيام علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة . ولا تقتصر أهمية الولايات المتحدة على المعونة والمساعدة ، ولكنها تعود أيضا إلى أهمية واشنطن كعنصر أساسى فى أى سلام عربى إسرائيلى شامل . وكما سبق ذكره ، فإن القدرة المحدودة للولايات المتحدة ، نظرا لظروفها الداخلية ، على إجبار اسرائيل على الانسحاب من الأراضى المحتلة ، أو على تقليص أطماع اليمين الاسرائيلى ، تحتم على مصر موازنة العلاقات الاسرائيلية الأمريكية بعقد علاقات أفضل مع الاتحاد السوفيتى ، وروابط أقوى مع العالم العربى . ولن يتم تحقيق هذا الهدف دون أن ترصده الولايات المتحدة ، وقد يؤدى إلى بضعة اختبارات حيث يطلب إلى مصر إثبات ولائها للتحالف الغربى .

وقد نجحت مصر حتى الآن فى تجنب هذه اللحظة . ولكن الوضع سيختلف إذا فرضت عليها اختيارات صعبة .

وتتفاقم المعضلة بسبب معضلة ثانية تتعلق بعلاقات مصر مع العالم العربى . والمؤكد أن مصر فى حاجة إلى العالم العربى للأسباب التى سبقت الإشارة إليها . ولكن العودة إلى الصف العربى ليست بلا ثمن . ومع أن مصر ليست لديها رؤية عظيمة للعالم العربى ، كما كانت فى الخمسينات والستينات ، إلا أنها لا تستطيع القيام بدور فعال ، ولا نقول دور القائد ، فى النظام العربى دون أن تتحمل مسؤوليات محددة على جبهة الخليج ، وعلى الساحة العربية الاسرائيلية . وبالرغم من عدم وجود اختلافات حقيقية بين مصر والولايات المتحدة بالنسبة للخليج ، هناك خلافات خطيرة فيما يتعلق بالنزاع العربى الاسرائيلى . وإبان الانتفاضة الفلسطينية الأخيرة ، ضغطت الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية على مصر لقطع علاقاتها الديبلوماسية مع اسرائيل ، أو على الأقل لسحب سفيرها كما فعلت بعد الغزو الاسرائيلى للبنان . ويزداد هذا الضغط قوة بسبب المعارضة الداخلية المتصاعدة للأعمال الاسرائيلية فى الأراضى المحتلة . ومع استمرار الانتفاضة وتصاعد مستوى العنف الاسرائيلى ، فإنه سيتعين على الحكومة المصرية أن تختار بين الرضوخ للضغوط الداخلية والعربية ، الأمر الذى يؤدى إلى تعريض الرابطة المصرية الأمريكية والعلاقة المصرية الاسرائيلية للخطر ، وبين عدم التحرك على الإطلاق مما يؤدى إلى اعتمادها على أسلوب القمع داخليا ، وفقدان المصداقية فى العالم العربى .

وترتبط المعضلة الثالثة بعلاقات مصر مع الولايات المتحدة ، وبعلاقاتها مع العالم العربى . ومصر صاحبة مصلحة فى استمرار السلام مع اسرائيل . كما أن السلام مسألة جوهرية لمصر لحل مشكلاتها الداخلية والاقتصادية المتصاعدة . ولكن استمرار السلام يتوقف إلى حد كبير على حل القضية الفلسطينية . وحيث أن اسرائيل غير مستعدة حتى الآن لقبول حق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم ، وحيث أن اليمين الاسرائيلى يرفض صيغة الأرض مقابل السلام ، ويرفض التفاوض مع منظمة التحرير

الفلسطينية ، فإن مصر ستجد نفسها فى مواجهة اختيارات صعبة . وستؤدى الانتفاضة الفلسطينية ومقاومة الاحتلال ، إلى جعل المعضلة أشد إلحاحا على مر الأيام .

وليست هذه المعضلات الداخلية والخارجية بجديدة على مصر . فقد نمت هذه المعضلات نتيجة للتفاعلات التى حدثت إبان العقد الماضى . ولن يكون العقد القادم أقل صعوبة بالنسبة لمصر . وقد أصبح التكهن بالمستقبل بمثابة الحلم المروع للباحثين . وإذا كان للتاريخ المصرى أن يصبح مؤشرا ، فإن مصر ستحاول جاهدة التحرك بصعوبة فى خضم هذه المعضلات الضخمة . وسيكون تجنب النكبات والكوارث معادلا لتحقيق الانتصارات . وسيكون تقليص الخسائر أشبه بمضاعفة المكاسب . فإن النجاح ، مثله مثل الجمال ، يتألق فى أعين ناظريه .

السياسة الخارجية المصرية
منذ كامب ديفيد

على الدين هلال دسوقى

يرمز توقيع اتفاقيتى كامب ديفيد فى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ إلى عصر جديد فى السياسة الخارجية المصرية . وقد أدى قرار الرئيس أنور السادات بأن « يقطع الطريق وحده » إلى إحداث تمزق فى نظام العلاقات العربية ، وأصبح عنصرا لعدم الاستقرار فى المنطقة . وأكد القرار التغيير الذى حدث فى وضع مصر الاستراتيجى وفى علاقاتها مع القوتين العظميين ، وهو التغيير الذى بدأ عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وأصبح السادات ملتزما بعلاقات خاصة مع الولايات المتحدة ، مما أدى إلى مزيد من التدهور فى علاقات مصر مع الاتحاد السوفيتى . وعلى مدى العقد اللاحق بقيت اتفاقيتا كامب ديفيد والآثار المترتبة عليهما قضية سياسية داخلية تثير النزاع .

وتعددت وجهات النظر السياسية والأيديولوجية بشأن هذه القضايا ، ولكن عددا من القضايا التاريخية والتحليلية بقيت دون حل ، بغض النظر عن اختلاف وجهات النظر . وعلى سبيل المثال ، هل كانت اتفاقيتا كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية التى أعقبتهما فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ نتاجا لعملية بدأت قبل ذلك بسنوات ، ثم بعثت فيها حياة جديدة وقوة جديدة ؟ أم أنها كانت فى حقيقة الأمر الحد الفاصل ونقطة التحول التى يتحمل السادات وحده عبء فشلها أو جنى ثمار

نجاحها ؟[1] ويبدو لى أن المعاهدة تمثل جزءا من عملية سبقت زيارة السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ ، وهى عملية شاركت فيها شخصيات عربية وإقليمية وعالمية مثلما ساهمت فى تحقيقها عوامل اقتصادية وسياسية وعسكرية واستراتيجية .[2]

إن عشر سنوات ، فى إطار الوضع الهش والمتغير فى الشرق الأوسط ، ليست فترة قصيرة . وينبغى للمرء فى تقييمه لكامب ديفيد بعد عشر سنوات أن ينظر إلى إنجازاتها وقصورها من الداخل ومن الخارج ، وإلى ما حققته وما حالت دون حدوثه .

ويتضح من النظرة الأولى أن كامب ديفيد حالت دون وقوع حرب بنفس حجم الحرب التى وقعت عام ١٩٧٣ . كما أنها كفلت إبعاد مصر عن موقع المواجهة العسكرية ، وضمنت تأسيس « الفصل » كمبدأ فى حل النزاع العربى الاسرائيلى ، الأمر الذى دعم وجهة النظر الاسرائيلية بأن المشكلة عبارة عن سلسلة من النزاعات بين الدول ، الأمر الذى أدى إلى تعريض الفلسطينيين للخطر . كما وضعت الاتفاقيتان حدا افتراضيا لما يمكن أن تتطلع إليه الدول العربية الأخرى ، حيث إنه من غير المحتمل ، وليس من الواقعية فى شىء ، أن تتوقع هذه الدول الحصول على أفضل مما وافقت عليه مصر .

---

(١) انظر تحليلا جيدا للحوار حول الفرد مقابل العملية بقلم سلوى نور ، وكارل ف . بينكل تحت عنوان : « كامب ديفيد وما بعدها : السياسة الخارجية فى بيئة قائمة على الاعتماد المتبادل » ، وذلك فى كتاب كارل ف . بينكل و آدامانتيا بولليس : « **عالم البحر المتوسط المعاصر** » (بريجير ، ١٩٨٣) الصفحات ٢٥٧ ـــ ٢٧٥ . وقد كتب بهجت قرنى يقول : « إن عملية السلام المصرية الاسرائيلية ، خلافا للحكمة السائدة ، لم تبدأ بزيارة السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ . فقد كانت عودة العلاقات الديبلوماسية مع واشنطن ، قبل أربع سنوات ، فور زيارة كيسنجر للقاهرة عام ١٩٧٣ ، بمثابة التزام بالسعى نحو السلام مع اسرائيل عن طريق الوساطة الأمريكية » . انظر قرنى : « السلام البارد ، الجولة السادسة فى الحرب العربية الاسرائيلية ، وشعب مصر » ، **انترناشيونال جورنال** ، مجلد ٣٨ (خريف ١٩٨٥) ص ٦٥٩ .

(٢) حول هذه العملية انظر ايندار جيت ريكيى وجون فولكمار : « **الشرق الأوسط والواقعية الجديدة** » (نيويورك : أكاديمية السلام الدولى ، ١٩٧٥) ؛ وانظر ليستر أ . سوبر : « **صناعة السلام فى الشرق الأوسط** » (نيويورك : حقائق فى ملفات ، ١٩٨٠) .

ويتمثل أبرز إنجاز حققته الاتفاقيتان فى قدرتهما على البقاء واستقرارهما . وبالرغم من أسباب عدم الاطمئنان الكثيرة المحيقة بالعلاقات الثنائية المصرية الاسرائيلية والاختبارات الصعبة العديدة ، بما فى ذلك الغزو الاسرائيلى للبنان ، ونزاع الحدود حول طابا ، والانتفاضة الفلسطينية ، فإن المعاهدة لم تكن موضع تساؤل من جانب الحكومتين . وتمثل الفشل الرئيسى للاتفاقيتين فى انهيار المفاوضات الخاصة بالحكم الذاتى الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة . وهكذا جاءت المحصلة النهائية للاتفاقيتين ليس كبداية لتسوية شاملة ، وإنما كمعاهدة سلام مصرية اسرائيلية منفصلة .

والمعروف فى مضمار السياسة الخارجية أنه لا يوجد شيء بدون ثمن . ففى جميع أشكال العلاقات تقريبا ، يقوم كل طرف بحساب التكاليف والفوائد ، والأصول والالتزامات . وإذا كان الأمر متعلقا بدول قومية ، فإن العلاقات بين الدول تقوم عادة بوظيفة تستهدف توازن القوى والامكانيات فيما بينها . ويكتب الدوام لأى معاهدة ، أو حلف طالما وجد الشركاء فى أى منهما تحقيقا لمصالحهم القومية ، ومحافظة على أمنهم القومى ، وطالما كانت الفوائد تجب التكاليف . وليست كامب ديفيد باستثناء من القاعدة ، إذ أنها نتاج لوضع سياسى رأت فيه القيادة السياسية المصرية ، حيث كان للسادات دور أساسى ، وإن لم يكن مقصوراً عليه وحده ، أن فى استمرار حالة الحرب مع إسرائيل إضرار بمصالح مصر القومية . ويحدد هذا الفصل ثلاثة أنماط لعلاقات مصر الناجمة عن تطبيق اتفاقيتى كامب ديفيد : علاقات مصر مع إسرائيل ، ومع الدول العربية ، ومع الولايات المتحدة .

■ مشكلة التطبيع

شهدت أوائل السبعينات كماً هائلا من الكتابات التى تناولت إنهاء الحروب وحل النزاعات . وبغض النظر عن التفسيرات الأخلاقية الفارغة ، فإن إحدى المحصلات الهامة المنبثقة عن هذه الكتابات تقول إن الحرب ستنتهى حينما لا يكون

فى حيازة الأعداء وسائل استمرارها ، أو حينما لا يجدون طائلا من ورائها . أى أن الحرب ستنتهى حينما لا تتوافر القدرة ، أو الإرادة لاستمرارها .

ويمكن فى هذا الإطار فهم سياسة مصر الخارجية إزاء إسرائيل منذ عام ١٩٧٥ . وقد شاركت الصفوة الحاكمة المصرية فى ثلاث رؤى : أولا ، إن حرب ١٩٧٣ وقعت فى ظل ظروف مثالية قد يستحيل تكرارها (تنسيق عسكرى مصرى سورى ، وجبهة عربية موحدة ، وأخذ إسرائيل على غرة) . ثانيا ، إن نتائج حرب أكتوبر كانت أكثر ما يأمل العرب تحقيقه بالوسائل العسكرية . ثالثا ، إن موارد مصر الاقتصادية لم تعد قادرة على تحمل أعباء الحرب .

تتميز الخلفية الاقتصادية للقرارات المتعلقة بالحرب والسلام بأهمية خاصة . وكان أحد الموضوعات المفضلة لدى السادات أن الحرب استنفدت الموارد المصرية ، وجعلت مصر أفقر الدول العربية بعد أن كانت واحدة من أغناها . وينبغى عدم الاستخفاف بالرابطة ، وهى ليست ضعيفة ، بين مظاهرات الطعام فى يناير ١٩٧٧ ، وزيارة السادات للقدس فى نوفمبر من العام نفسه . وقد تبنى الرئيس المصرى تدريجيا فكرة المصلحة القومية التى تركز اهتماماتها الرئيسية على النواحى الداخلية والاقتصادية . وتشكلت سلسلة من الوزارات بهدف الإصلاح الاقتصادى . وأصبح إنهاء الحرب مع إسرائيل بمثابة شرط ضرورى لهذا الإصلاح .

وليس هناك دليل يشهد على أن رأى السادات فى إسرائيل واليهود والصهيونية يختلف جذريا عن رأى غيره من أبناء جيله . بل إن إعجابه بالانضباط العسكرى الألمانى ، وارتباطاته الحربية مع عملاء موالين للنازية ، وبعض بياناته العامة بشأن اليهود فى أوائل الخمسينات توحى بعكس ذلك . وهكذا يكون أقرب إلى المنطق الافتراض بأن بياناته الخاصة بإسرائيل بعد عام ١٩٧٧ كانت بمثابة أعمال يفرضها الواقع وليست انعكاسا لما يدور فى عقله . ويحكى أحمد بهاء الدين ، موضع ثقة السادات فى ذلك الحين ، كيف كان السادات فى لحظات توتر المفاوضات مع إسرائيل يشير إلى الإسرائيليين بعبارات خشنة .[٣]

---

(٣) أحمد بهاء الدين : « حوارات مع السادات » (بالعربية : دار الهلال ، ١٩٨٧) ، ص ١٦٦ .

وقد ورث الرئيس حسنى مبارك الأرث الرئيسى المتمثل فى فكرة السادات الخاصة بالسلام مع إسرائيل وعمل على تطويره . فالسلام يعنى وضع حد للأعمال العدائية المسلحة ، وإقامة علاقات سليمة مع دولة مجاورة وصيانتها . وقد جاء على لسان كل من السادات ومبارك إن إسرائيل لا تتمتع بوضع متميز فى مصر ، وإن سفارتها ليست إلا واحدة من ١٢٠ سفارة فى القاهرة لا أكثر ولا أقل . وفى عام ١٩٨٨ أكدت القيادة المصرية شرعية سريان معاهدة الدفاع العربى المشترك ، وأعلنت بأن المعاهدة المصرية الاسرائيلية لن تكون لها الأولوية على التزامات مصر العربية الأخرى .

وبذلك يكون المفهوم المصرى للسلام بمثابة حل برجماتى للمشكلات الأساسية التى يواجهها المجتمع والاقتصاد المصرى ، والتى تزداد تفاقما نتيجة للانفجار السكانى حيث يتزايد السكان بقدر يفوق المليون نسمة كل عشرة شهور . وأصبح السلام وسيلة لتحويل الموارد نحو أهداف التنمية وخلق جو من الاستقرار .(٤)

وقاومت مصر المفهوم الإسرائيلى للسلام ، وهو مفهوم مثقل بمعانى أيديولوجية ورمزية . فقد جاء السلام مع أكبر دولة عربية محققا للحلم الصهيونى . ونشأت عن هذه الفكرة مشكلة ملموسة تمثلت فى السلام كتطبيع للعلاقات ــ أى إقامة شبكة معقدة من العلاقات فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والرياضية والسياحية والأكاديمية وغيرها . وقد تم توقيع العديد من بروتوكولات التعاون بين البلدين . غير أن غالبيتها تجمد فيما بعد . وفى هذا الإطار ينبغى النظر إلى سجل العلاقات المصرية الاسرائيلية التى تميزت بسحابة لا تنقشع من الريبة والشكوك من الجانبين .

---

(٤) للوقوف على وجهة النظر الاسرائيلية ، انظر ريفكا يادلين : « الرؤى المصرية لعملية كامب ديفيد » ، مجلة **ميدل ايست ريفيو** ، مجلد ١٨ (خريف ١٩٨٥) الصفحات ٤٥ ــ ٥٠ . وللوقوف على وجهة النظر المصرية ، انظر عبد المنعم المشاط : « المواقف المصرية تجاه عملية السلام : آراء صفوة يقظة » ، **ميدل ايست جورنال** ، مجلد ٣٧ (صيف ١٩٨٣) الصفحات ٣٩٤ ــ ٤١١ . وانظر أيضا آن موزلى ليش : « **العلاقات المصرية الاسرائيلية : التطبيع أو الروابط الخاصة** » ، الفرق الميدانية الدولية للجامعات ، مجلد ٣٥ (انديانا بوليس : يو إف إس آى ، ١٩٨٦) . وتقدم مارى كريستين أولاس رأيا آخرا فى : « تطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية » ، **المجلة الفصلية للدراسات العربية** ، مجلد ٥ (صيف ١٩٨٣) الصفحات ٢٢٠ ــ ٢٣٦ .

وقد فرضت السياسة الاسرائيلية منذ البداية حالة من التوتر على مصر والعلاقات المصرية الاسرائيلية . وقامت فى الواقع بإحراج الحكومة المصرية ، وبتعريضها للنقد من جانب قوى المعارضة الداخلية والدول العربية الأخرى . وتوقفت محادثات الحكم الذاتى بسبب تفسير إسرائيل المحدود للحكم الذاتى الفلسطينى .[٥] وتمثلت قضية أخرى فى سياسة الاستيطان الاسرائيلى فى الضفة الغربية . وكان رئيس الوزراء مناحم بيجين قد أشار إلى أن معاهدة السلام طالبت بالتجميد لمدة ثلاثة شهور فقط ، وسرعان ما أصدر مجلس الوزراء الاسرائيلى تفويضا بإقامة مستوطنات جديدة . وهى سياسة لا تؤدى إلى الحكم الذاتى الفلسطينى . وفى عام ١٩٨٠ قرر الكنيست جعل القدس الموحدة « عاصمة اسرائيل الأبدية » . وبعد ثلاثة أيام من اجتماع السادات وبيجين فى شرم الشيخ فى ٤ يونية ١٩٨١ ، قامت الطائرات الاسرائيلية بقصف المفاعل النووى العراق اوسيراك . وفى ديسمبر ١٩٨١ أعلنت إسرائيل إخضاع مرتفعات الجولان للقانون المدنى الإسرائيلى ، أى ضمها .

وحدثت نقطة تحول فى يونية ١٩٨٢ حينما قامت اسرائيل بغزو لبنان ، بعد ستة أسابيع فقط من انسحابها من سيناء . ورأى غالبية المصريين فى هذا الغزو « صفعة على الوجه » ، وتعرض موقف الحكومة لأضرار بالغة .[٦] وقد شهد الأسبوع السابق للغزو نشاطا سياسيا متبادلا بين الدولتين ، حيث قام وفد يمثل الحزب الوطنى الديمقراطى برئاسة مصطفى خليل بزيارة إسرائيل ، وكان وزير الصناعة الاسرائيلى فى زيارة لمصر ، وقام وزير خارجية مصر كمال حسن على بإجراء محادثات مع نظيره فى تل أبيب .[٧]

---

(٥) لويس ج . كانتورى : « السياسة المصرية » ، انظر كتاب روبرت فريدمان : « **الشرق الأوسط منذ كامب ديفيد** » (بولدر ، كولورادو : مطبعة ويست فيو ، ١٩٨٤) الصفحات ١٧٦ — ١٧٧ ، ١٨٢ .

(٦) ليش : « العلاقات المصرية الاسرائيلية » ، ص ٢ .

(٧) لويس ج . كانتورى : « السياسة المصرية فى ظل مبارك : سياسات الاستمرار والتغيير » ، فى كتاب روبرت فريدمان : « **الشرق الأوسط بعد الغزو الاسرائيلى للبنان** » (مطبعة جامعة سيراكيوز ، ١٩٨٦) ، الصفحتان ٣٣٠ — ٣٣١ .

ورأت مصر فى الغزو برهانا على أن إسرائيل ، بتحييد مصر عسكريا ، أصبح لها اليد الطولى فى الشرق العربى . كما وفر الغزو فرصة لحكومة مصر بأن تعزز وضعها فى العالم العربى . وقد مكن من تحقيق ذلك أن جميع الدول العربية تقريبا لم تقدم على عمل سوى إدانة الغزو . وكما أجمل لويس ج . كانتورى فإن « القيود التى فرضتها معاهدة السلام مع إسرائيل على مصر ... لم تبدو ، بالمقارنة ، بمثل ذلك القدر من الإدانة » .[8]

واستجابة للغضب الشعبى المتصاعد ، جمدت الحكومة المصرية عملية التطبيع ، وألغت الزيارات الرسمية المقررة لإسرائيل . أما الالتزامات التعاقدية فقد بقيت دون مساس . وواصل البترول المصرى تدفقه إلى إسرائيل ، ورفض مبارك استدعاء سفيره من تل أبيب . وعندما قامت القوات الكتائبية بقتل الفلسطينيين فى معسكرى صبرا وشاتيلا ، بعلم الجيش الإسرائيلى وبحمايته ، اضطرت مصر إلى استدعاء سفيرها إلى القاهرة استجابة للغضبة الشعبية .

وخيم سلام بارد طوال السنوات التالية . وطفت عدة مشكلات على سطح العلاقات المصرية الإسرائيلية . وكان على رأسها اغتيال ديبلوماسيين اسرائيليين فى مصر ، وإطلاق الرصاص على السياح الاسرائيليين فى سيناء بيد مجند مصرى ، ووضع الممتلكات القبطية فى القدس ، ونزاع الحدود حول طابا .[9]

وفيما يتعلق بالاعتداءات على الديبلوماسيين الاسرائيليين فى مصر ، جاءت ثلاث حالات منها (هذا عدا حادثة رابعة استهدفت ديبلوماسيين أمريكيين عام ١٩٨٧) بتدبير جماعة اسمها « منظمة ثورة مصر » . ووقع الاعتداء الأول فى ٤ يونية ١٩٨٤ ، حيث أصيب الملحق الإدارى الاسرائيلى زفى كيدار بجراح من جراء إطلاق الرصاص عليه . وبعد أربعة عشر شهرا ، فى ٢٠ أغسطس ١٩٨٥ ، أُطلق الرصاص على ملحق إدارى آخر هو ألبرت آتراكشى ، وسقط قتيلا . وكان آتراكشى ، الذى

---

(٨) انظر المصدر السابق ، ص ٣٢٠ .

(٩) جاء عرض تفصيلى فى بحث أعدته آن موزلى ليش : « أسباب التوتر فى العلاقات المصرية الاسرائيلية » ، الفرق الميدانية الدولية للجامعات ، العدد رقم ٣٤ (انديانا بوليس : يو إف إس آى ، ١٩٨٦) .

التحق من توه بالسفارة ، قد عمل فى جهاز المخابرات الحربية لمدة عشر سنوات . ولم يكن كيدار ، وآتراكشى يتمتعان بحماية الأمن المصرى نظرا لأن السفارة لم تطلب ذلك . وفى ١٩ مارس ١٩٨٦ تعرضت سيارة تابعة للسفارة وبداخلها أربعة اسرائيليين لكمين أمام المعرض التجارى الدولى فى القاهرة ، مما أدى إلى مقتل إيتى تالور ، زوجة ديبلوماسى إسرائيلى ، وإصابة الآخرين بجراح .

وتم اعتقال أفراد الجماعة المدبرة لهذه الحوادث الثلاث عام ١٩٨٧ وقدموا للمحاكمة فى عام ١٩٨٨ . وتضمنت قائمة المتهمين نحو عشرين فردا من مدنيين وعسكريين ، أهمهم جميعا خالد عبد الناصر (ابن الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر) . وكانت آن م. ليش على حق حينما تنبأت فيما كتبته فى ديسمبر ١٩٨٦ بأنه « إذا ألقى القبض على الأشخاص المسؤولين وقدموا للمحاكمة ، وإذا كانوا مواطنين مصريين غير مرتبطين بقوى أجنبية معادية مثل ليبيا ، فإن سجنهم قد يؤدى إلى موجة من التعاطف من جانب بعض العناصر من أبناء الشعب ممن ينتقدون التقارب مع إسرائيل .»[١٠] وهو ما حدث بالضبط عام ١٩٨٨ عندما تسابقت صحف المعارضة فى تفسير الدوافع الوطنية للمتهمين ، وشبه بعض المعلقين أعمالهم بالمقاومة ضد البريطانيين أثناء الاحتلال .[١١]

وترددت أصداء صيحة شعبية أخرى فى مصر وإسرائيل يوم ٥ أكتوبر ١٩٨٥ ، عندما قام الجندى المجند سليمان خاطر من موقعه فى راس بركة (فى سيناء) ساعة الغسق بإطلاق النار على مجموعة من السياح الإسرائيليين كانوا يتسلقون المرتفع نحو موقعه ، وقتل سبعة منهم . وأصر خاطر على أنه كان يتبع الأوامر التى تقضى بمنع أى شخص من الاقتراب من الموقع أثناء الليل . وقال إنه طلب إليهم التوقف أكثر من مرة ، وأنه لم يكن يعلم جنسيتهم .

وادعت مصر بأن خاطر أصابته حالة من الهياج الشديد وأن زملاءه استغرقوا

---

(١٠) انظر المصدر السابق ، ص ٣ .

(١١) انظر على وجه الخصوص جريدتى « الأهالى » و « صوت العرب » الأسبوعيتين فى فبراير ومارس ١٩٨٨ .

ساعتين لينتزعوا منه سلاحه . واغتنمت أحزاب المعارضة الفرصة لتفسر بأن خاطر كان ينتقم للقصف الجوى الاسرائيلى للمقر الرئيسى لمنظمة التحرير الفلسطينية فى تونس ، وأن العمل الذى ارتكبه كان بدافع من مشاعره المعادية لكامب ديفيد . واحتجت الحكومة الاسرائيلية على رفض السماح بنقل الجرحى إلى المستشفيات فى إسرائيل ، أو السماح للأطباء الاسرائيليين بعلاجهم . ثم قدم خاطر إلى المحاكمة ، وصدر الحكم عليه بالسجن مدى الحياة . ولكنه وجد ميتا فى زنزانته بعد عشر أيام . وأصبح التساؤل عما إذا كان خاطر قد انتحر ، كما جاء فى بيان حكومى ، أو أنه قُتل كما ادعت غالبية الأحزاب السياسية ، موضوع مناقشة حامية استغرقت بضعة شهور .

وتناولت قضية ثالثة فى العلاقات المصرية الاسرائيلية موضوع دير السلطان ، وهو دير قبطى فى القدس . وكان هذا الدير على مدى الأجيال ضمن ممتلكات الكنيسة القبطية الأرثوذكسية المصرية . وحدث فى عام ١٩٧٠ أن أصدرت السلطات العسكرية الاسرائيلية أوامرها إلى الرهبان المصريين بإخلاء المكان وتسليمه إلى الرهبان الأقباط الأثيوبيين . ونظرا لرفض الحكومة الاسرائيلية التدخل فى الموضوع ، لجأ الرهبان المصريون إلى المحكمة . وأصدرت المحكمة العليا الاسرائيلية حكمها عام ١٩٧١ ، ويقضى بإلزام الحكومة الاسرائيلية بإعادة الدير إلى الرهبان المصريين خلال عام واحد ، ولكن شيئا من هذا لم يحدث . وفى عام ١٩٧٩ أثارت مصر القضية بالطرق الديبلوماسية مع إسرائيل ، وفى عام ١٩٨٢ حظرت الكنيسة المصرية على الأقباط أداء الحج إلى حين إعادة دير السلطان . واستجابت إسرائيل بتشكيل لجنة وزارية لحل المشكلة بطريقة مرضية لمصر . ولم يحدث أى تقدم بعد .

وأخيرا وليس آخراً كانت قضية طابا . وطابا عبارة عن مثلث من الأرض مساحته ٢٥٠ ايكر (الايكر يقل قليلا عن الفدان) وتقع على مسافة اثنى عشر ميلا جنوب غربى إيلات . وتتكون المنطقة من تل ووادٍ وميناء طبيعى . ولم تكن إسرائيل قد ادعت من قبل أحقيتها فى المنطقة ، سواء فى اتفاقية الهدنة التى وقعتها مع مصر فى فبراير ١٩٤٩ ، أو خلال الانسحاب الاسرائيلى من سيناء بعد حرب

السويس عام ١٩٥٦ . ولكن الحكومة الاسرائيلية أقدمت فى ديسمبر ١٩٨١ ، أى قبل أربعة شهور من موعد الانسحاب الاسرائيلى النهائى من سيناء ، على إثارة الشكوك حول الخط الصحيح للحدود فى بضع نقاط من بينها طابا . وكان الوقت عصيبا للغاية بالنسبة للقاهرة التى شهدت اغتيال رئيسها قبل شهرين . وكان الرئيس الجديد حريصا على إتمام الانسحاب وفقا للجدول الزمنى ، ولم يكن راغبا فى حدوث أى تعطيل ، إذ أن أى تأخير من شأنه أن يعرض نظام مبارك للنقد من جانب أحزاب المعارضة ، والدول العربية الأخرى .

واتفقت الدولتان على وضع قوات متعددة الجنسيات ومراقبين فى المنطقة المتنازع عليها ، والدخول فى مفاوضات حول كيفية تناول القضية وفقا للمادة السابعة من معاهدة السلام التى تنص على التوفيق ، أو التحكيم فى حالة فشل المفاوضات . وفهمت الحكومة المصرية أن إسرائيل لن تقدم على تشييد بنايات جديدة فى المنطقة . وهكذا تعمدت إسرائيل منح عقدى إيجار قبل موعد الانسحاب النهائى فى أبريل : الأول لقرية راف نيلسون السياحية ، والثانى لفندق سونستا أفيبا . وتقدمت مصر بالشكوى ضد استمرار أعمال البناء بعد أبريل ١٩٨٢ .

وبدون استعراض البعد القانونى للنزاع ، فقد كان يبدو أن الموقف المصرى يستند إلى أرض صلبة .[١٢] وإيمانا بقوة موقفها ، سعت مصر إلى التحكيم بينما فضلت إسرائيل التوفيق . وعقد الاجتماع الفنى الأول بين الدولتين فى إيلات فى مايو ١٩٨٢ ، والثانى فى مارس ١٩٨٣ فى الاسماعيلية . ومضت الاجتماعات فى بطء لمدة سنة ونصف السنة . وأصرت مصر على أن أى تقدم فى العلاقات غير ممكن قبل الوصول إلى اتفاق على طابا . وفى أواخر ١٩٨٤ وضع الرئيس مبارك شروطا ثلاثة لتحسين العلاقات مع إسرائيل : حل نزاع طابا ، وانسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان ، وتحسين ظروف الحياة للفلسطينيين فى الأراضى المحتلة .

---

(١٢) آن موزلى ليش : « القمة المصرية الاسرائيلية : المفاوضات المطولة والتوقعات الضعيفة » ، الفرق الميدانية الدولية للجامعات ، العدد رقم ٣٣ (انديانا بوليس : يو إف إس آى ، ١٩٨٦) الصفحتان ٢ ــ ٣ .

وحدثت تطورات سياسية جديدة عام ١٩٨٥ تركت أثرها على العلاقات المصرية الاسرائيلية . وجاءت الانتخابات الاسرائيلية فى يولية ١٩٨٤ بحكومة وحدة وطنية للسلطة ، وأصبح شيمون بيريز رئيسا للوزراء لمدة عامين . وأراد بيريز سحب القوات الاسرائيلية من لبنان قبل يونية ١٩٨٥ . وفى شهر فبراير وقعت الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية اتفاقية بشأن إطار السلام ، أتاحت المشاركة الفلسطينية فى وفد مشترك للتفاوض على مستقبل الضفة الغربية وغزة فى مؤتمر دولى [انظر التذييل « و »] . وكانت مصر قد قامت بدور هام فى الاتفاقية ورحبت بها بحرارة . وسمحت الحكومة المصرية بقدر من التحسن فى العلاقات مع إسرائيل ، وتم تبادل بعض الوفود على المستوى الوزارى . وفى شهر مارس قدم الرئيس مبارك تنازلا هاما عندما ألمح بأنه إذا وافقت إسرائيل على جدول زمنى للتحكيم ، فإن العلاقات سوف تتحسن . غير أن العلاقات توترت فى وقت لاحق من نفس السنة نتيجة للقصف الجوى الاسرائيلى لمقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس ، ولمسألة خاطر ، والاضطراب الذى صاحب اختطاف « أكيلى لاورو » ورفض مصر احتجاز المختطفين .

وأخيرا ، فى يناير ١٩٨٦ ، وافق مجلس الوزراء الاسرائيلى على التحكيم بشأن طابا . واستؤنفت المفاوضات بين الفريقين الفنيين ، وتم التوصل فى ١٠ سبتمبر إلى اتفاق مبادىء . وأراد شيمون بيريز عقد لقاء مع مبارك قبل نهاية فترة رئاسته للوزارة ، وكان له ما أراد . وتم توقيع اتفاقية طابا يوم ١١ سبتمبر فى الساعة الواحدة والنصف صباحا ، ووصل بيريز إلى مصر بعد ذلك بأربع عشرة ساعة . وأصبح محمد بسيونى الذى خدم كقائم بالأعمال المصرى فى تل أبيب سفيرا . وأشار البيان الرسمى بشأن اجتماع مبارك وبيريز إلى البحث عن سلام عادل وشامل (سلام يحل المشكلة الفلسطينية بكل أبعادها) فى الشرق الأوسط ، وإلى التزامهما المشترك بالتقدم معا نحو هذا الهدف . واختلفت مصر وإسرائيل حول مفهومهما لكيفية تحقيق « سلام عادل وشامل » طال السعى له . وأيدت مصر فكرة المؤتمر الدولى تحت رعاية الأمم المتحدة ، ولو أنها بدت مرنة بشأن سير العمل فى المؤتمر . واقترح مبارك

قيام لجان ثنائية بالتفاوض حول قضايا محددة ، وذلك فى إطار المؤتمر . كما اختلفت الدولتان على التمثيل الفلسطينى . وساندت مصر منظمة التحرير الفلسطينية ، وأيدت حق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم .

ويبين تحليل هذه القضايا « درجة الالتزام بالروتين الذى ساد الاتصالات الرسمية » .[١٣] ولكن المسألة الأكثر أهمية تمثلت فى الموقف الاسرائيلى إزاء منظمة التحرير الفلسطينية ، وسياسة إسرائيل وممارساتها فى المناطق المحتلة ولبنان ، ووسائل تسوية النزاع العربى الإسرائيلى .[١٤] وهذه القضايا من شأنها أن تقرر مسار العلاقات الاسرائيلية المصرية ، وما إذا كانت ستستمر على درب السلام البارد مشحونا بالريبة والشكوك ، أم أنها ستتطور تطورا إيجابيا كجزء من تسوية سلمية فى الشرق الأوسط .

■ التكافل المصرى العربى : المدخل القانونى مقابل المدخل العملى

فى فترة ما بعد ١٩٦٧ تمثلت الدوافع وراء سياسة مصر العربية بالدرجة الأولى فى تحقيق هدفين اثنين : الحاجة إلى توافق عربى صلب للتوصل إلى حل شامل للنزاع العربى الاسرائيلى ، والحاجة إلى توليد معونات اقتصادية ومالية ضخمة . وتغيرت تكتيكات مصر ومواقفها مع مرور الزمن سعيا وراء هذين الهدفين .

وفى أوائل السبعينات ، سخر السادات من التمييز بين دول عربية ثورية ، وأخرى محافظة . وجادل بقوله إن المعيار الحقيقى ينبغى أن يستند إلى موقف دولة ما من الجهد العربى ضد إسرائيل . وشرع فى بناء جبهة عربية عريضة بتسوية الخلافات بين النظم العربية ، وبتأييد مبدأ عدم التدخل من جانب دولة فى الشؤون الداخلية

(١٣) ليش : « أسباب التوتر فى العلاقات المصرية الاسرائيلية » ، ص ٦ .

(١٤) كانتورى : « السياسة المصرية فى ظل مبارك » ، الصفحات ٣٢٣ — ٣٤٤ . انظر تحليل ردود فعل الصحافة المصرية للغزو الاسرائيلى للبنان فى كتاب قرنى : « السلام البارد » ، الصفحات ٦٦٢ — ٦٧٢ .

لدولة أخرى ، وبالتأكيد على ضرورة التضامن العربى . ومن أجل تحقيق هذه الأهداف ، قام السادات بزيارات عديدة لمختلف الدول العربية . وكان أول رئيس دولة مصرى يزور العراق والكويت .

وأثبت السادات قدرته على التحرك السريع . واستطاع فى أغلب الحالات التفوق على منتقديه ، وإحباط مناوراتهم . وينبغى النظر إلى المد والجزر فى علاقات مصر مع الدول العربية الأخرى فى إطار سعيها لإنهاء النزاع العربى الاسرائيلى . وهكذا ، وعلى سبيل المثال ، جاء الصدع العلنى الأول فى العلاقات بين مصر وسوريا حول اتفاقية مصر الثانية لفض الاشتباك ، وقبول مدخل الخطوة خطوة الذى انتهجه هنرى كيسنجر . ثم حدث التطور الرئيسى عقب زيارة السادات لإسرائيل فى نوفمبر ١٩٧٧ . ويرجع الدافع فى قرار الذهاب إلى القدس إلى عدة عوامل : الإحباط الذى منى به السادات بسبب الفرقة العربية ، والشعور بأن سوريا غير متحمسة لاستئناف مؤتمر جنيف فى وقت قريب ، والمشكلات الاقتصادية المتزايدة فى الداخل ، ونفاد صبر الولايات المتحدة إزاء الشد والجذب فى السياسات العربية .

واختلفت بصورة ملحوظة ردود فعل الدول العربية تجاه زيارة القدس . وأيدت هذا التحرك كل من المغرب والسودان والصومال وعمان . وأدانته الجزائر وليبيا وسوريا والعراق واليمن الجنوبية علاوة على منظمة التحرير الفلسطينية ، وذلك فى اجتماع عقدته هذه الدول فى طرابلس فى ديسمبر ١٩٧٧ . ورد السادات بقطع العلاقات الديبلوماسية مع تلك الدول الخمس . وفى الوسط ، وقفت المملكة العربية السعودية والأردن ودول الخليج محايدة ، لتعطى السادات الفرصة ليبرىء ساحته .

وقوبلت اتفاقيتا كامب ديفيد بما هو أشبه برفض عربى عام . وقررت الدول العربية فى اجتماع مؤتمر القمة العربى فى بغداد فى نوفمبر ١٩٧٨ أنها سوف تقطع علاقاتها الديبلوماسية مع القاهرة ، وستقوم بتعليق عضوية مصر فى جامعة الدول العربية ، ونقل المقر الرئيسى للجامعة العربية من القاهرة إلى تونس ، ومقاطعة أية شركة مصرية تتعامل تجاريا مع إسرائيل ، إذا خطت مصر أبعد من ذلك ووقعت معاهدة مع إسرائيل .

وقد انتهك السلام مع إسرائيل مبدأ أساسيا أجمعت عليه الدول العربية ، وتحدّى واحدة من القيم الراسخة فى دستور السياسة الغربية . هكذا لم يكن مفاجئا أن تقوم الدول العربية بشن حملة دعائية خشنة ضد السادات وسياسته ، والتى رد عليها السادات بنفس القسوة . ووصف السادات زعماء العرب بأنهم جهلة وأقزام ، ولم يخجل من تذكير الدول العربية بالمساعدة التى تلقتها من مصر . ووصف السادات الجامعة العربية بالجثة الهامدة ، وأقام جامعة للشعوب العربية والإسلامية كبديل لها .

وفى عهد مبارك اختلفت الأمور اختلافا جذريا . وأوقفت الحملات الدعائية ضد الحكومات العربية فيما عدا ليبيا . واغتنم مبارك كل فرصة ليثبت أن كامب ديفيد لم تقيد يد مصر حقيقة . ومثال ذلك ، اتخاذه قرار سحب السفير المصرى من تل أبيب فى سبتمبر ١٩٨٢ ، عقب الغزو الاسرائيلى للبنان . كما أنه ندد بالسياسة الاسرائيلية فى الأراضى المحتلة أمام الأمم المتحدة ، وفى سائر المحافل الدولية ، ورفض زيارة القدس .

وبحلول عام ١٩٨٧ كان الرئيس المصرى قد زار المغرب والعراق والمملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة فى مناسبات مختلفة . وبالإضافة إلى ذلك ، سافر مبارك إلى السودان والصومال والأردن وعمان التى كان لمصر مع كل منها بالفعل علاقات ديبلوماسية كاملة . وحمل مساعدو الرئيس ومبعوثوه رسائل إلى جميع العواصم العربية تقريبا ، باستثناء طرابلس وعدن على الأرجح .

وكانت هناك ثلاثة مواقف يتمسك بها المصريون المهتمون بعلاقات مصر العربية . أحد هذه المواقف يرى أن العرب هم الذين قطعوا العلاقات مع مصر ، وأنه يتعين عليهم إعادتها . وأعربت وجهة نظر أخرى عن إدراك أعمق بأهمية الروابط العربية لمصر استنادا إلى الهوية ، والسياحة ، والتحويلات والمعونة الاقتصادية المحتملة ، والهيبة الدولية . ويؤمن مؤيدو هذا الموقف بضرورة إعادة مصر إلى الصف العربى . ويؤكد موقف ثالث على العلاقات العملية (مثل هجرة العمالة ، والتحويلات ، والتعاون الاقتصادى) بين مصر والدول العربية الأخرى ، أكثر من تأكيدهم على العلاقات القانونية والديبلوماسية . وحذروا من أن اندماج مصر مرة

أخرى فى المؤسسات التابعة للنظام العربى قد يجرها إلى المعارك والنزاعات العربية التى لا تنتهى . وبالرغم من أهمية تلك الحجة الأخيرة ، إلا أن صانعى القرار المصرى رأوا فى عزل مصر الرسمى أمرا غير مقبول . وأصبح لزاما إبطال قرارات قمة بغداد كرد اعتبار لمصر .

وفى سبتمبر ١٩٨٤ استأنف الأردن علاقاته الديبلوماسية مع مصر ، وبدأ زعيما الدولتين فيما بعد يتبادلان الزيارات بصفة منتظمة . واستمرت العلاقات مع العراق فى النمو ، وكذلك تأييد مصر للجهد الحربى العراقى . ومع اشتداد سعير حرب الخليج واحتمال انتشارها جغرافيا ، أصبحت الدول العربية فى حاجة متزايدة لنفوذ مصر وقوتها . وبدا ذلك واضحا فى لقاء القمة العربى فى عمان فى نوفمبر ١٩٨٧ . وقرر المؤتمر أن الجامعة العربية ليست لها سلطة سيادية على العلاقات الثنائية بين الدول العربية ، مما أدى إلى فتح الباب أمام أولئك الذين يريدون استئناف علاقاتهم الديبلوماسية مع القاهرة . وعلى مدى ثلاثة شهور استؤنفت العلاقات مع جميع الدول العربية فيما عدا الجزائر ولبنان وليبيا وسوريا . وفى يناير ١٩٨٨ قام الرئيس مبارك بزيارات ودية للبحرين ، والإمارات العربية المتحدة ، والكويت ، وعمان ، وقطر ، والمملكة العربية السعودية ، والمغرب . وعادت شخوص الوزراء العرب وكبار القوم منهم مألوفة فى القاهرة مرة أخرى .

ويثير استئناف العلاقات الديبلوماسية المصرية العربية ثلاث قضايا فى مجال سياسة مصر الخارجية . تتعلق الأولى باحتمالات التناقض بين التزامات مصر العربية والاسرائيلية . وعلى سبيل المثال ، فقد نادت القيادة المصرية فى مارس ١٩٨٨ بإحياء معاهدة الدفاع العربى المشترك ، وبإقامة صناعات حربية عربية محلية . وتتعلق القضية الثانية بوضع مصر العربى وتعقيداته . فقد أعادت مصر علاقاتها على أساس ثنائى مع غالبية الدول العربية ، وليس على أساس جماعى مع الجامعة العربية . وتتناول القضية الثالثة التغيير فى النظام العربى خلال العقد الأخير . وعندما وقع السادات اتفاقيتى كامب ديفيد ، كان يعتقد بأن الحكومات العربية الأخرى ستتبع خطاه . ولكن هذا لم يحدث . وكانت الحكومات العربية ، بفرضها عقوبات اقتصادية على

مصر ، تتصور أن مصر لا يمكنها الاستمرار بدون معونتها . ولم تثبت صحة ذلك . وأدت عشر سنوات من السياسة العربية بدون مصر إلى خلق أدوار جديدة ومصالح مكتسبة.[١٥] ويرجع جانب من مقاومة بعض الحكومات العربية ، مثل سوريا ، لاندماج مصر من جديد داخل النظام ، إلى قلقها إزاء مستقبل أدوارها الخاصة فى ظل نظام جديد للعلاقات العربية فى حالة عودة مصر .

■ المثلث المصرى الاسرائيلى الأمريكى

عادت الولايات المتحدة فى السبعينات بصورة درامية إلى مصر والعالم العربى . وتمكنت الدبلوماسية الأمريكية من احتواء النفوذ السوفيتى والتغلب على مناوراته ، وطرده أحيانا من الجانب الأكبر من المنطقة . وحتى فيما يتعلق بالدول العربية « المتطرفة » احتفظت الولايات المتحدة معها بعلاقات تجارية واقتصادية مزدهرة . إلا أن قصة النجاح الكبرى تمثلت فى العلاقات الأمريكية المصرية . ففى عام ١٩٧٠ لم تكن هناك علاقات دبلوماسية رسمية بين الدولتين . واستؤنفت فى فبراير ١٩٧٤ . وفى خلال أربع إلى خمس سنوات قامت مصر بتطوير علاقات خاصة مع الولايات المتحدة . وابتداء من عام ١٩٧٨ أصبحت الولايات المتحدة شريكا فى العلاقات المصرية الاسرائيلية ، والمورد الرئيسى للسلاح ، والجهة المانحة الأولى للمعونة الاقتصادية لمصر.[١٦]

واستأثر كيسنجر ، عن طريق دبلوماسية المكوك الشهيرة ، بعملية المفاوضات

---

(١٥) انظر على الدين هلال دسوق : « النظام السياسى العربى الجديد : مقتضياته فى الثمانينات » ، فى كتاب مالكوم هـ . كر والسيد ياسين : « **الدول الغنية والفقيرة فى الشرق الأوسط : مصر والنظام العربى الجديد** » [بولدر ، كولورادو : مطبعة وبست فيو ، ١٩٨٢] الصفحات ٣١٩ — ٣٤٧ .

(١٦) ابراهيم كروان : « مصر والتحالف الغربى : سياسة الانبهار بالغرب ؟ » ، فى كتاب ستيفين ل . شبيجل : « **الشرق الأوسط والتحالف الغربى** » [لندن : جورج آلين وانوين ، ١٩٨٢] ، الصفحات ١٦٤ — ١٧٥ ؛ وعلى الدين هلال دسوق : « أولوية الاقتصاد : السياسة الخارجية =

غير المباشرة التى جرت بعد الحرب ، وأدت إلى اتفاقية فض الاشتباك الأولى بين مصر وإسرائيل ، وبين سوريا وإسرائيل ، عام ١٩٧٤ . ووقعت مصر اتفاقية سيناء الثانية فى سبتمبر ١٩٧٥ ، وهى الخطوة التى خلقت الصدع فى العالم العربى بسبب فشل سوريا وإسرائيل فى التوصل إلى اتفاقية مماثلة .

وأصبح السادات خلال ١٩٧٧ ــ ١٩٧٨ أكثر تأكيدا لأهمية الدور الأمريكى . ولم يكن ينظر إلى الولايات المتحدة كوسيط ، وإنما كشريك كامل فى عملية السلام . وهكذا ركز السادات جهوده على الرأى العام الأمريكى . وأمضى ساعات لا حد لها مع رجال الإعلام وأعضاء مجلسى الشيوخ والنواب وزعماء الجالية اليهودية الأمريكية . واستطاع أن يترك انطباعا فى نفوسهم . وقد يجد المرء من الإغراء ما يدعو إلى الجدل بأن الهدف وراء زيارته للقدس لم يكن الشعب الاسرائيلى وحده ، وإنما الشعب الأمريكى بنفس القدر . فقد قام السادات بالزيارة أمام كاميرات التليفزيون ونجوم الصحافة المرموقين ، مثل والتر كرونكايت وباربرا والترز ، الذين صاحبوه . وكانت الزيارة حدثا إعلاميا ، وممارسة لدبلوماسية التليفزيون ، واستحوذ السادات على عقول الملايين فى الولايات المتحدة . ونجح بالتأكيد فى تحسين صورة مصر ، ولكن هدفه الماكر الآخر ــ وهو فض الارتباط السياسى بين إسرائيل والولايات المتحدة ــ لم يتحقق ، كما أن ضغطا أمريكيا قويا على إسرائيل لم يكن واردا .

وفى إطار هذا الجهد لمصادقة الولايات المتحدة واجتذابها ، كان السادات على استعداد لإقامة روابط استراتيجية عسكرية بين الدولتين . وعمد إلى رسم صورة لمصر المستقرة التى يمكن لها أن تصبح ركنا ثمينا فى استراتيجية الغرب فى الشرق

= لمصر » ، فى كتاب بهجت قرنى وعلى الدين هلال دسوقى : « السياسات الخارجية للدول العربية » [بولدر ، كولورادو : مطبعة ويست فيو ، ١٩٨٤] ، الصفحات ١٤٠ ــ ١٤٢ . انظر أيضا روبرت سبرنجبورج : « السياسة الأمريكية تجاه مصر : مشكلات واحتمالات » ، اوربيس ، مجلد ٢٤ (شتاء ١٩٨١) الصفحات ٨٠٥ ــ ٨١٨ ؛ ومحمد ابراهيم حقى : « العلاقات الأمريكية المصرية » ، مجلة الشؤون الأمريكية العربية ، العدد ٦ (خريف ١٩٨٣) ، الصفحات ٢٨ ــ ٣٣ .

الأوسط ، وفى أفريقيا إن أمكن . وفى عام ١٩٧٧ تدخلت مصر مؤيدة نظام موبوتو الموالى للغرب فى زائير ضد معارضيه السياسيين . وفى عام ١٩٧٩ عرض السادات مساعدة المغرب فى حربها مع الجزائر ، كما قدمت مصر تأييدا إيجابيا للعراق ضد إيران .

واستهدفت رابطة السادات العسكرية بالولايات المتحدة تحقيق ثلاثة أهداف : الأول أن يثبت للدول العربية الموالية للغرب ، التى تختلف مع سياسته ، مركزية مصر فى الاستراتيجية الأمريكية . والثانى لإرضاء الجيش الذى عانى من « نقص السلاح » وتعزيز هيبته . والثالث لإثبات أن مصر رصيد استراتيجى للولايات المتحدة .

وجاء توقيع اتفاقيتى كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ليفتح الباب لعلاقات عسكرية واقتصادية أشد وثوقا . واتخذ التعاون العسكرى بين البلدين أشكالا مختلفة : توريدات السلاح ، ونقل التكنولوجيا العسكرية ، والتدريب والمناورات المشتركة . وفى أبريل ١٩٨٨ وقع وزيرا الدفاع الأمريكى والمصرى مذكرة تفاهم أسست مبادىء التعاون بين الدولتين ، وعززت علاقاتهما العسكرية الاستراتيجية .

وكصورة أخرى للتعاون ، عرضت مصر على الولايات المتحدة « الاستخدام المحدود المؤقت » للمطارات العسكرية القريبة من القاهرة (غرب القاهرة) وناقشت إمكانية ترتيبات مماثلة فى راس بناس على البحر الأحمر أيضا . وبالرغم من أن المملكة العربية السعودية تفصلها عن الخليج ، إلا أن راس بناس تمثل نقطة استراتيجية بالنسبة لقناة السويس والبحر المتوسط ، وستصبح ذات أهمية أكبر مع زيادة تدفق البترول عن طريق خط الأنابيب الممتد عبر المملكة العربية السعودية إلى البحر الأحمر ، وعبر قناة السويس إلى البحر المتوسط .

وداعب الولايات المتحدة الأمل فى إقناع السادات بتوقيع اتفاقية تتيح للعسكرية الأمريكية استخدام قاعدة راس بناس . وناقش وزير الخارجية ألكسندر هيج هذا الأمر فى زيارته للمنطقة فى أبريل ١٩٨١ ولكن بلا جدوى . وقاومت مصر فكرة

توقيع اتفاقية رسمية تضمن استخدام التسهيلات العسكرية . وكان موقف السادات الرسمى أن مصر ستنظر فى مسألة توفير هذه التسهيلات للولايات المتحدة حين يكون ذلك استجابة لطلب أى دولة عضو فى الجامعة العربية . وكرر مبارك هذا الالتزام . ثم توقفت المحادثات بين الدولتين ، ووضع الأمر كله جانبا .

وتعاونت الولايات المتحدة ومصر أيضا فى إجراء تدريبات ومناورات مشتركة . وفى أول يناير ١٩٨٠ أقلعت طائرتان أمريكيتان من طراز « أواكس » (نظام الإنذار المبكر والتحكم المحمول جوا) إلى قاعدة قنا الجوية فى مصر العليا ، وعلى متنهما ٢٥٠ من أفراد السلاح الجوى الأمريكى للتدريب على خطط مختلفة مثل توجيه القاذفات المقاتلة نحو أهدافها . وفى شهر نوفمبر شاركت قوة الانتشار السريع الأمريكية فى تدريبات فى مصر استغرقت أسبوعين . ووفرت المناورات المعروفة باسم « النجم الساطع » ، أول تجربة لقوة الانتشار السريع فى صحارى الشرق الأوسط ، وأثارت الاهتمام بعدد من المشكلات المتعلقة بالعمليات والمعدات على السواء . وأجريت مناورات مماثلة فى أعوام ١٩٨٢ و ١٩٨٣ و ١٩٨٤ و ١٩٨٦ . ولم تجر المناورات عام ١٩٨١ بسبب اغتيال السادات ، ولم تجر عام ١٩٨٥ كتعبير عن عدم رضاء مصر عن الأعمال الأمريكية المتعلقة بمسألة « أكيلى لاورو » ، عندما أجبرت المقاتلات الأمريكية طائرة تابعة لشركة مصر للطيران ، تقل أربعة فدائيين فلسطينيين ، على الهبوط .

وبالنسبة للعلاقات الاقتصادية أصبحت مصر الدولة الثانية بعد إسرائيل فى حجم المعونة التى تتلقاها من الولايات المتحدة . وتطابقت الزيادة فى المعونة الاقتصادية مع التحول فى سياسات مصر الداخلية والخارجية . وأشارت وثيقة أصدرتها وكالة التنمية الدولية عام ١٩٨١ إلى الدعامات السياسية للمعونة الأمريكية بقولها : « إن المستوى العالى لمعوناتنا لمصر يستند إلى الاعتقاد بأن مبادرات السلام للرئيس السادات حاسمة لتحقيق هذا الهدف (الاستقرار) وبأن مثل هذه الجهود سيؤيدها ويعززها اقتصاد قوى ومتنام » .[١٧]

(١٧) نقلا عن سعد الدين ابراهيم : « القوى العظمى فى العالم العربى » ، مجلة واشنطن كوارترلى ، مجلد ٤ (صيف ١٩٨١) ، الصفحتان ٨٨ — ٨٩ .

ويتمثل أحد الاستنتاجات الهامة المنبثقة عن هذا العرض السريع للعلاقات المصرية الأمريكية فى أولوية العامل الاسرائيلى . وفى الواقع ، لا توجد علاقات ثنائية مصرية أمريكية ، حيث أن العلاقة مثلثة . وكما بدا لكثير من المصريين ، فإن عملية تقييم بلدهم لا تستند فقط إلى ما تفعله ، أو لا تفعله تجاه الولايات المتحدة ، وإنما تقاس أيضا بسياستها نحو إسرائيل . وهذا الوضع القلق يعطى إسرائيل مزيدا من أسباب الضغط على مصر نظراً لتحالفها الوثيق مع الولايات المتحدة .

كما أن للعلاقات المصرية الأمريكية أسباب توترها الخاصة . وتمثل ديون مصر عبئا ثقيلا على اقتصادها المضطرب . ويجادل المسؤولون المصريون بأن هذه الديون ذات طبيعة سياسية مرتبطة بالانفتاح على إسرائيل ، وأن المسألة ينبغى تسويتها سياسيا . وينشأ سبب آخر للتوتر ، سبقت الإشارة إليه ، عن وضع مصر الواهن فى المثلث الاسرائيلى الأمريكى المصرى ، والاعتراف بأن إسرائيل تتمتع بنفوذ أكبر فى واشنطن ، الأمر الذى يجعل واشنطن أكثر حساسية للمطالب الاسرائيلية . وقضية ثالثة تتمثل فى وسائل تحقيق سلام شامل فى المنطقة . وتفضل مصر عقد مؤتمر دولى ، ولكن الولايات المتحدة أقرب فى موقفها من الموقف الاسرائيلى . وقد وضعت واشنطن جانبا وبهدوء الأفكار التى قدمها مبارك فى فبراير ١٩٨٨ بشأن الوضع فى الأراضى المحتلة .-ولكن التوتر الرئيسى يرجع إلى اعتراف مصر بأن علاقاتها مع الدول العربية ، والدول غير المنحازة تأثرت بصورة سلبية بسبب علاقات مصر الخاصة مع الولايات المتحدة . وكان لزاما على مبارك أن يباعد بينه وبين وجهات النظر الأمريكية فى عدد من القضايا .

غير أن قدرة مصر والولايات المتحدة خلال العقد الأخير على إضفاء طابع مؤسسى على علاقاتهما وإضفاء النظام الروتينى عليها ، جديرة بالملاحظة . وقد أزال موت السادات العنصر الدرامى فى العلاقة . وكان السادات قادرا على تسيير العلاقة فى أنسب الأوقات الملائمة للسياسة وأجهزة الإعلام الأمريكية ، وعلى مستوى الرؤساء ووزراء الخارجية ، وبدرجة عالية من الرؤية . ومن أجل المحافظة على هذه العلاقة ، كان يتعين على السادات المحافظة على اهتمام أجهزة الإعلام بمصر ، وإقامة

الدليل على أنه حليف وثيق للولايات المتحدة ، وهى سياسة محفوفة بالمجازفات والمخاطر . وأحس المصريون بالقلق إزاء اعتماد بلدهم المتزايد على الولايات المتحدة ، واضمحلال صورة مصر كدولة غير منحازة .

وتحت حكم مبارك ، أصبحت العلاقات مع الولايات المتحدة أكثر تنظيما واتساما بطابع مؤسسى . ولم تعد العلاقة اليومية أمرا سياسيا ملحوظا . وحتى الأزمات التى تنبثق من خلال التعاملات أصبح فى الإمكان احتواؤها فى هدوء والتصدى لها ديبلوماسيا..

وتتمثل القوة الدافعة الرئيسية لسياسة مبارك الخارجية فى محاولة رد الاعتبار لوضع بلاده فى المحافل العربية والإفريقية والإسلامية وغير المنحازة ، بدون حدوث تحول مفاجىء أو رئيسى فى توجهات سياستها الخارجية . وقد أكد مبارك ، من ناحية ، استمرار مبادىء السادات الأساسية : السلام مع إسرائيل ، والعلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة . وأكد من ناحية أخرى الوضع غير المنحاز لمصر . وحضر مبارك مؤتمر القمة للدول غير المنحازة فى نيودلهى عام ١٩٨٣ ، ومؤتمر القمة الإسلامى فى الكويت عام ١٩٨٧ . وانتقدت الصحافة المصرية سياسة الولايات المتحدة إزاء عدد كبير من القضايا ، بما فى ذلك تأييدها لإسرائيل . ولم تعد الحملات القاسية المعادية للسوفيت تتردد فى القاهرة ، وتدرجت العلاقات مع الاتحاد السوفيتى لتصبح علاقات طبيعية .

■ خاتمـــــة

أين تقف مصر اليوم بعد عشر سنوات من توقيع اتفاقيتى كامب ديفيد ؟ يرى مبارك فى الاتفاقيتين مرحلة على طريق حل النزاع العربى الاسرائيلى . وقد حقق جانب من الاتفاقيتين أهدافه ، وينبغى فى نواح أخرى تجاوزهما نظرا للظروف الجديدة . وهو يميز بوضوح بين إطار السلام فى الشرق الأوسط ، الذى يتعامل مع مستقبل الضفة الغربية وغزة ، وبين الإطار الخاص بتوقيع معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل .

وبعد رفضها من جانب كل من الأردن والفلسطينيين ، وبعد انهيار محادثات الحكم الذاتى عام ١٩٨٢ ، أصبحت خطة السلام فى الأراضى المحتلة غير صالحة . وقاوم مبارك عام ١٩٨٨ جميع الأفكار التى استهدفت إحياء الحل الذى تضمنته كامب ديفيد للضفة الغربية وغزة .

وقد تم تطبيق الجزء الثانى من كامب ديفيد ، ويجرى تنفيذه طوال عقد من الزمان . وبينما يتمسك مبارك بالحد الأدنى من تفسيرات معاهدة السلام ، فإنه لا يخجل من إعلان التزام مصر باتفاقياتها التعاقدية . ولا يزال السؤال مطروحا حول مدى تأثير استئناف العلاقات الديبلوماسية مع الدول العربية على الموقف المصرى .

وقبل عشر سنوات سعى السادات إلى سلام مصرى إسرائيلى يكون بمثابة حجر الزاوية فى تسوية شاملة للنزاع . وأصبح السلام بين مصر وإسرائيل أمرا واقعا ، رغم ما يعترضه من أسباب التوتر من جانب المعارضة السياسية الداخلية ، وبسبب السياسة الاسرائيلية فى لبنان وفى الأراضى المحتلة . والمرجح أن يستمر السلام البارد فى غياب تسوية أكثر شمولا . ويبقى هدف السادات الثانى بعيد المنال .

الولايات المتحدة ومصر

هيرمان فريدريك إيلتس

منذ عشرة أعوام ، في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ ، وُقعت اتفاقيتا كامب ديفيد . وهما وإن كانتا اتفاقيتان من حيث العدد ، فإنهما مختلفتان نوعيا اختلافا شديداً . فقد تضمنت إحداهما خطوطا توجيهية بدرجة لا بأس بها للسلام بين مصر واسرائيل ، بينما تضع الثانية تصورا لمفاوضات تجرى بشأن الحكم الذاتى للفلسطينيين ، دون تحديد دقيق لما تعنيه هذه العبارة ، فى الضفة الغربية وغزة ، باعتبار ذلك الحكم الذاتى مرحلة متوسطة فى سبيل الوصول فيما بعد لتحديد وضع نهائى لهاتين المنطقتين اللتين تحتلهما اسرائيل . وجاء توقيع الاتفاقيتين بعد أسبوعين من مفاوضات شاقة ، قام فيها الرئيس جيمى كارتر بدور القوة الحفازة بين أنور السادات رئيس جمهورية مصر ، ومناحم بيجين رئيس وزراء اسرائيل . وقد أمكن التوصل الى حلول وسط بجهود مضنية ، وذلك فى كثير من الأحيان باستخدام عبارات مبهمة تحتمل تفسيرات شتى . وكان لا بد من تأجيل بعض القضايا الحاسمة ، مما كان ينبىء بظهور مشاكل جديدة فى المستقبل .

ومن الصعب أن نسترجع اليوم ذلك الشعور بالابتهاج والتفاؤل الذى ساد الاحتفال بالتوقيع فى البيت الأبيض . وكان شعور معظم الضيوف المدعوين ، فيما عدا أعضاء الوفد المصرى ورجال الصحافة المصرية ، أن رئيس الولايات المتحدة قد تمكن فى آخر الأمر من تحقيق إنجاز قد يكون جزئيا ، ولكنه بالغ الأهمية فى الصراع

العربى الاسرائيلى الذى طال عليه الأمد بغير حل .[1] وكانت المناسبة هامة وحافلة ، ورحب الحاضرون بما سمى « روح » كامب ديفيد ، وأعربوا عن أملهم فى أن تنتقل عدواها إلى الأطراف الأخرى .[2] وكان مبعث هذا التفاؤل هو الاعتقاد بأنه مهما كان من صعوبة المحادثات ، فإن العزم والصبر والمرونة والوساطة الأمريكية الفعالة تمكنت من التغلب على عقبات كانت تبدو لوقت طويل مما يتعذر التغلب عليه . وفى ظل هذا الحبور الذى يدير الرأس كان الجو الذى وقعت فيه بعد ذلك بستة أشهر معاهدة السلام بين مصر واسرائيل ، والتى كانت هى الصياغة القانونية لإحدى اتفاقيتى كامب ديفيد ، بعيدا للغاية عما كان متوقعا .

وقد رأى الكثيرون فى الاتفاقيتين وفى معاهدة السلام المترتبة عليهما ، والتى تشكل فى مجموعها صفقة كامب ديفيد الإجمالية ، اتفاقا ثنائيا بين مصر واسرائيل . وأتهمت مصر بأن الولايات المتحدة استدرجتها للخروج على وحدة الصف العربى . وسخر الناقدون العرب والسوفيت ، بالإضافة إلى المتشككين من الأوروبيين ، مما أعلنه السادات وكارتر من أن الاتفاقيتين ستكونان « حجر الزاوية » فى التسوية الشاملة . ولكن صفقة كامب ديفيد كانت أيضا بداية لعلاقة ثنائية جديدة تتخذ شكلا أوثق بين الولايات المتحدة ومصر .

وكان كارتر قد تنبأ بذلك فى لقائه الأول بالسادات فى يوم ٤ أبريل ١٩٧٧ فى البيت الأبيض ، عندما قال إنه إذا نجحت محادثات السلام ، فإن الارتباط بين الولايات المتحدة ومصر يمكن أن يصبح خلال عشر سنوات فى مثل متانة ارتباطها

---

(١) كان الوفد المصرى ورجال الصحافة المصرية يعرفون أن وزير خارجية السادات قدم استقالته فى كامب ديفيد احتجاجا على الاتفاقيتين المعدتين للتوقيع . وللرجوع الى رواية الوزير عن استقالته ، انظر كتاب محمد ابراهيم كامل : « **اتفاقات كامب ديفيد : شهادة** » (لندن : كى بى آى ، ١٩٨٦) الصفحات ٣٢٦ — ٣٨٢ .

(٢) إذا كانت روح كامب ديفيد قد وجدت حقا فإنها لم تلبث أن تبددت . بل إنها اختفت فى اليوم التالى للاحتفال بالتوقيع ، عندما عبر بيجين عن رأيه بشأن الحدود الضيقة للاستقلال الذاتى للضفة الغربية وغزة ، والذى بدا كأنه إلقاء دش بارد على التفسيرين الأمريكى والمصرى للخطوات المعتزم اتخاذها .

باسرائيل.[3] وأدى هذا التلميح من جانب الرئيس الأمريكى بالتكافؤ مع اسرائيل إلى تشجيع السادات على تقديم التنازلات التى قبلها فى كامب ديفيد فى السنة التالية، تلبية لرغبة كارتر، وعلى عكس النصيحة الإجماعية التى قدمها له مستشاروه. وقد أخذت القيادة المصرية الملاحظة التى أبداها كارتر على معناها الحرفى. فبعد توقيع معاهدة السلام فى مارس ١٩٧٩ ذكرت تلك القيادة مرارا أن ثمة التزاما أمريكيا بمعاملة مصر على قدم المساواة مع اسرائيل فيما يتعلق بالمعونة الاقتصادية والعسكرية.

ورغم أن السادات أصيب بخيبة أمل عندما خسر جيرالد فورد انتخابات الرئاسة، فإنه لم يلبث أن شعر باحترام شديد لكارتر وثقة كبيرة به. وكانت هذه الثقة وتلك الصراحة متبادلتين بينهما. وكثيرا ما كان السادات يؤكد لكارتر «إننى لن اتخلى عنك». وقد قامت بين الرجلين علاقة شخصية خارقة للعادة.[4]

وكانت نقطة الذروة فى العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة ومصر هى فترة الشهور السبعة الى انقضت بين توقيع اتفاقيتى كامب ديفيد وتبادل وثائق التصديق على معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية فى أواخر أبريل ١٩٧٩. ولكن خلال العقد التالى تبين أن هذه العلاقة التى عمل كل من نيكسون وفورد وكارتر ووزراء خارجيتهم على دعمها بحذق وبراعة لا تسير على النحو المطلوب.

والحقيقة أنه كانت لدى كل من الولايات المتحدة ومصر فكرة مبالغ فيها عن إرادة الطرف الآخر وقدرته على التأثير فى ساحة الشرق الأوسط. فقد مال الأمريكيون إلى اعتبار أن السادات هو مصر، كما كان يقول عن نفسه، ولم يولوا الاهتمام الواجب لاستمرار سيادة الآراء المعارضة فى مصر، والتى كان من المتوقع أن تؤكد نفسها من جديد إن عاجلا أو آجلا. وعندما هدأت بمرور الزمن الضجة

(٣) فيما يتعلق ببيان الرئيس جيمى كارتر انظر وليام كوانت: «**كامب ديفيد: صنع السلام والسياسة**» (بروكينجز، ١٩٨٦) ص ٥٢.

(٤) تحدث كارتر عن مشاعره نحو السادات فى مذكراته: «**الإصرار على الايمان: مذكرات رئيس**» (بانتام بووكس، ١٩٨٢)، الصفحات ٢٨٢ ـــ ٢٨٤.. ويتحدث أنور السادات عن علاقة العمل الوثيقة التى قامت بينه وبين كارتر فى كتابه: «**البحث عن الذات: سيرة ذاتية**» (هاربر و رو، ١٩٧٧) الصفحات ٢٩٧ ـــ ٣٠٢.

التى أحاطت بتوقيع اتفاقيتى كامب ديفيد ومعاهدة السلام وعادت إلى البروز الوقائع الراسخة للسياسات الأمريكية والعربية ، شعر كل من الطرفين بخيبة أمل لما اعتبره ترددا من جانب الطرف الآخر ، وما شعر به من عدم القدرة على الاعتماد عليه . ولم تلبث عبارة « الشريك الكامل » التى رُفعت فى كامب ديفيد أن تبددت ، وأصبحت عبارة بلا مضمون . وإذا كانت العلاقة فى جوهرها ظلت وثيقة وإيجابية ، فكثيرا ما يشوبها الخلاف مع قدر طفيف من عدم الثقة . وأدى قبول الولايات المتحدة وتغاضيها عن بعض السياسات الاسرائيلية إلى إثارة شكوك مصر بشأن ما وعدت به أمريكا من اتباع سياسة متوازنة . وعلى غرار ذلك أيضا كان ما اعتبرته الولايات المتحدة مراوغة من جانب مصر ، بشأن أمور تهم الولايات المتحدة ، مصدرا لقلق زعمائها . ولم يكن من المستغرب أن تظهر فى بعض الأحيان اختلافات بين جدولى الأعمال السياسيين لمصر وأمريكا ، بل وأن يصل هذا الخلاف الى حد التضارب فى بعض الأوقات .

وهناك أسباب أخرى أسهمت أيضا فى هذا التبدل فى مواقف الطرفين. فلم يكد ينقضى على كامب ديفيد أمد قصير حتى غادر المسؤولون الأمريكيون والمصريون الذين تفاوضوا للوصول الى هاتين الاتفاقيتين ، المسرح السياسى : إذ خسر كارتر انتخابات الرئاسة فى ١٩٨٠ ، واغتيل السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ .[٥] وكانت شخصية الرئيس الأمريكى الجديد رونالد ريجان مغايرة لشخصية سلفه . وكان من دواعى خيبة أمل مصر أن الإدارة الأمريكية الجديدة ، التى لم تعرف مشقة محادثات كامب ديفيد بل ورثت الصفقة جاهزة ، لم تكن تبدى اهتماما يذكر باستمرار قوة الدفع لعملية السلام . كان هناك بطبيعة الحال حديث عن استمرار هذه العملية ، ولكنها كانت كلمات لا أكثر . وبقيت القضية المعلقة الملحة هى التفاوض بشأن الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة .

وكان حسنى مبارك رئيس الجمهورية الجديد فى مصر ، والذى تولى السلطة

(٥) استقال مناحم بيجين رئيس وزراء اسرائيل فى سبتمبر ١٩٨٣ ، وحل محله اسحاق شامير الذى كان من المعارضين لاتفاقيتى كامب ديفيد .

فى أكتوبر ١٩٨١ ، قد أيد سياسة السادات الرامية إلى السلم عندما كان نائبا للرئيس ، ولكنه عندما أصبح على رأس الدولة أبدى اهتماما مكثفا بأن تستعيد مصر دورها بين البلدان العربية . وذلك بالإضافة إلى أنه ليس من الشخصيات التى تصل عن طريق أجهزة الإعلام . ونظرا لأنه لا يملك الحضور المسرحى الذى كان للسادات ، كان من الصعب عليه أن يحدث الأثر الشخصى الإيجابى الذى كان سلفه قد أحدثه بين رجال الحكم المتعاقبين ورجال الكونجرس والرأى العام الأمريكى . كما أن الفترة التى أعقبت كامب ديفيد مباشرة بينت أن مصر ، رغم أنها أكبر الدول العربية وأقواها ، لا يكفيها ذلك لتفرض الطاعة لها بغير منازع على شقيقاتها من الدول العربية . وقد دهش بعض الأمريكيين عندما علقت الجامعة العربية عضوية مصر بها ، وهى المنظمة التى ظلت تسيطر عليها مصر سنوات طويلة ، كما عُلقت عضويتها فى منظمة المؤتمر الإسلامى التى كانت من أعضائها المؤسسين .

ورغم أهمية صفقة كامب ديفيد ، فقد أدت الى تعميق الانقسامات القائمة فى العالم العربى . وترتب على عجز أمريكا عن الحصول على الأقل على تأييد المملكة العربية السعودية للاتفاقيتين ، وهو ما كان السادات يعول عليه ، أن تعرضت مصر لفترة طويلة من العزلة فى السياستين العربية والاسلامية . وما زال هذا التباعد قائما إلى حد ما ، وإن كانت أغلبية الدول العربية قد قررت ، لأسباب خاصة بكل منها ، ولا سيما بعد القمة العربية التى عقدت فى عمان فى نوفمبر ١٩٨٧ ، أن تعيد العلاقات الدبلوماسية مع مصر ، التى اتهموها فى السابق أنها ضلت وانحرفت . ثم جاءت الحرب التى طال أمدها بين العراق وإيران فعجلت بتلك العملية .

ووقع فى الوقت ذاته ولكن بصورة منفردة حدث آخر كان له أثره فى الوقائع الجارية على مسرح الشرق الأوسط ، هو وصول آية الله الخومينى إلى الحكم وإعلان قيام جمهورية إيران الإسلامية فى عام ١٩٧٩ ، وما أعقب ذلك من إذلال للولايات المتحدة أثناء أزمة الرهائن ، مما شجع حركات الأصولية الإسلامية فى غير إيران من أنحاء الشرق الأوسط . والإسلاميون المصريون الذين اغتالوا السادات هم من المعادين لأمريكا واسرائيل وكامب ديفيد . وهم يرون أن صفقة كامب ديفيد رجس

من عمل الشيطان . ومع مرور سنوات العقد الذى تلا ذلك أصبحت اتفاقيتا كامب ديفيد ، خارج اسرائيل والولايات المتحدة ، عاملا يعرقل التقدم نحو محادثات للسلام أوسع نطاقا ، بدلا من أن يشجع على إجراء مثل تلك المحادثات .

وينبغى النظر إلى صفقة كامب ديفيد فى إطارها التاريخى . فقد كانت عناصرها ، رغم أهميتها ، مجرد خطوات فى عملية متصلة . وبالنسبة للولايات المتحدة ، كان القرار الذى اتخذه السادات بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ بالعمل مع واشنطن للوصول الى تسوية مع اسرائيل فرصة نادرة . وكان السادات على إثر تقلده رئاسة الجمهورية فى أواخر سبتمبر ١٩٧٠ قد اتخذ مبادرات متعددة لإبداء رغبته فى تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة . وكان رد واشنطن سلبيا ، إلى أن وقع النزاع الذى هدد بقيام مواجهة بين الدولتين العظميين . ولكن أيا كانت الشكوك التى ساورت أمريكا بشأن السادات فى بداية الأمر ، فقد سلمت إدارة نيكسون بأنه « معتدل » بالقياس إلى العرب الآخرين الذين ألفوا اتخاذ مواقف متشددة . ولما كانت مصر هى أكبر الدول العربية وأقواها ، وهى التى أسهمت بالجانب الأكبر من القوى البشرية العسكرية العربية فى العمليات الحربية المتكررة التى نشبت بين العرب واسرائيل ، فقد رأت واشنطن أن مصر التى يرأسها السادات ربما تكون قادرة أيضا على قيادة شقيقاتها من الدول العربية إلى حوار للسلام مع اسرائيل .

وبطبيعة الحال لم يكن هناك اتفاق بين الجميع على التسليم بالدور القيادى لمصر بين الدول العربية . فبعد أن انتهى عنفوان القومية العربية فى أيام جمال عبد الناصر ، ولا سيما بعد الهزيمة الساحقة التى أنزلتها اسرائيل بمصر فى يونية ١٩٦٧ ، بدأت تظهر مراكز منافسة لمصر فى العالم العربى ، كان من بينها سوريا والجزائر والعراق . كما لم يكن هناك ما يؤكد ما تصوره بعض المراقبين الأمريكيين من أن مصر ستتمكن من إلزام منظمة التحرير الفلسطينية ، المنقسمة على نفسها ، بقبول ما تقره مصر . لكن هذه النقطة لم تلبث أن استبعدت لأن الولايات المتحدة كانت تنظر إلى الوطنية الفلسطينية دائما بعين سلبية ، بالإضافة إلى أن السادات كثيرا ما تحدث عنها بازدراء

مؤكدا لمحدثيه من الأمريكيين أن ياسر عرفات لا بد فى نهاية الأمر أن يفعل ما يأمره به . وكان المعتقد أنه مهما أبدى السادات من تأييد لفظى للأمانى الفلسطينية ، فإنه يفعل ذلك لأسباب تتعلق بوضعه فى الشرق العربى ، ولا تتعلق بمعتقداته الحقيقية . فعقيدته الوطنية هى فى المقام الأول مصرية لا عربية . وهو على استعداد للوصول إلى حلول وسط بشأن القضايا العربية إذا ما تحققت المصالح الوطنية المصرية . وإذا فعلت مصر ذلك فلا شك فى أن الدول العربية الأخرى ستعترض ، ولكن لا مفر لها من أن ترضخ فى نهاية الأمر . وإذا كان هذا التقييم الأمريكى الذى انتشر على نطاق واسع سليما فى جوهره ، فقد كانت هناك مبالغة فى مدى سلامته .

وكان هناك تصور أمريكى آخر فى ١٩٧٣ يجعل من مصر السادات شريكا مفيدا فى المفاوضات . إذ كان المعتقد أن مصر ، بعد سلسلة من الحروب المدمرة مع اسرائيل ، وبعد الأضرار التى ترتبت على نظام الاشتراكية العربية الذى نفذه عبد الناصر بغير كفاءة عن طريق الدولة ، تواجه انهيارا اقتصاديا شاملا . وقيل وقتها إن السلام بالنسبة لمصر ضرورة حتمية . وأن المسألة مسألة وقت لا أكثر ، والعثور على طريقة مقبولة لعرض الأمر . وكان من الجائز أن تطنطن القيادة المصرية ، لأسباب سياسية داخلية ، بانتصاراتها العسكرية على اسرائيل فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، لكن كلا من ريتشارد نيكسون وهنرى كيسنجر كانا يعرفان أنه لولا تدخل الولايات المتحدة فى الوقت المناسب لتمكنت اسرائيل بالمساعدة العسكرية الأمريكية غير المحدودة من التفوق على مصر مرة أخرى . وأن إدراك السادات للاحتمال القوى لتعرض مصر مجددا للهزيمة العسكرية ، بالإضافة الى العوامل الاقتصادية ، من شأنه أن يلزم السادات بالتعاون مع حكومة الولايات المتحدة ، وأن يسعى الى التفاوض للحد من الآثار الضارة للهزائم السابقة .

وعزز هذا الرأى مسارعة السادات إلى قبول اقتراحات كيسنجر بشأن فض الاشتباك الأول ، رغم تواضع تلك الاقتراحات وما لقيته من معارضة عنيفة من جانب كبار المستشارين المصريين . كما عزز هذا الرأى ما قام به الرئيس المصرى

من مطالبة مباشرة وملحة بمساعدة اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة . ورأت واشنطن أنه إذا أمكن تقديم تلك المساعدة لمصر ، سيكون فى وسعها التوسط للوصول إلى حلول وسط متبادلة بين مصر واسرائيل تكفى للتحرك نحو السلام فى الشرق الأوسط . وكان من رأى واشنطن أن السادات هو الطرف الأكثر استعدادا للإذعان . ورأت فى الوقت نفسه أن المعونة الأمريكية ، مهما كان حجمها ، تتيح الفرصة لإبعاد ــ أو على الأقل إنقاص ــ النفوذ السوفيتى الذى كانت له اليد العليا فى مصر حتى ذلك الحين . ولم يكن هجوم السادات العلنى اللاذع والمتكرر على السوفيت ، وما أعقبه من تقييد شديد للوجود السوفيتى فى مصر ، صادرا عن تحريض مباشر من جانب الولايات المتحدة ، إلا أنه حظى بإعجابها واستحسانها . واذا كان السادات شخصيا لم يكن يثق فى أهداف السوفيت فى مصر ، فإن تحركاته المناهضة لهم كانت تهدف أيضا إلى إحداث أثر طيب لدى الولايات المتحدة .

ومنذ وقت مبكر يرجع إلى نوفمبر ١٩٧٣ ، كان كيسنجر قد وعد فى زيارته الأولى لمصر بتقديم مساعدة اقتصادية وعسكرية . ورغم ما بذلته إدارة نيكسون من جهود للتعجيل بالمعونة الاقتصادية ، فإن الكونجرس الحرون لم يعتمد المبالغ اللازمة إلا فى أواخر ديسمبر ١٩٧٤ . ونظرا لما كان متوقعا من اعتراض الكونجرس ، بحثت الحكومة الأمريكية مسألة توجيه قدر من المساعدة العسكرية إلى مصر بصورة غير مباشرة عن طريق المملكة العربية السعودية . غير أن كيسنجر لم يلبث أن تخلى عن هذه الفكرة بسبب معارضة بعض مستشاريه . ثم كان من دواعى خيبة أمل السادات أن قدم نيكسون استقالته من رئاسة الجمهورية ، بسبب قضية ووتر جيت ، مما أدى إلى تجميد فكرة المساعدة العسكرية . وقد تلقت مصر كميات محدودة من معدات ليست لها أهمية كبيرة بعد اتفاقية فض الاشتباك الثانية فى عام ١٩٧٥ ، رغم المعارضة العنيفة من جانب اسرائيل . لكن السادات أحيط علما بأن الكونجرس لن يوافق على تقديم مساعدة عسكرية كبيرة إلا عندما يتحقق تقدم ملموس نحو السلام . وخلال العملية التى بدأت باتفاقية سيناء الأولى ، وانتهت بصفقة كامب ديفيد ، كانت الولايات المتحدة تستخدم بدأب المساعدة الاقتصادية ، واحتمالات تقديم

مساعدة عسكرية فى المستقبل كوسيلة « لتزييت » المرونة السياسية المصرية .

وخلال العقد التالى لاتفاقيتى كامب ديفيد ، كانت للسياسة الأمريكية تجاه مصر أهداف عامة ، وأهداف تكميلية محددة . إذ كان من المتوقع بوجه عام أن يترتب على معاهدة السلام ، نتيجة لاستبعاد دور مصر ، أن يتناقص احتمال قيام عمليات عسكرية واسعة النطاق بين العرب واسرائيل ، أو إذا حدثت عمليات كهذه فستكون محدودة ومحلية . وكان المتوقع أن تشعر اسرائيل بقدر أكبر من الأمن مما يرجى أن يجعلها أكثر استعداداً للوصول الى حلول وسط مع الدول العربية المجاورة الأخرى . وأخيرا ، فإن المعاهدة ستؤدى إلى المزيد من إضعاف النفوذ السوفيتى فى المنطقة .

وكان من الأهداف السياسية المحددة التى ظهرت بصورة متزايدة خلال الحوار الثنائى بين البلدين ، أن يقوم تعاون أمنى بين مصر والولايات المتحدة فى الشرق الأوسط وأفريقيا ، وأن تحصل الولايات المتحدة على تسهيلات عسكرية تمكنها من الوصول إلى مناطق أخرى ، أو تتيح لها ميزات أخرى فى أوقات الطوارىء . وكانت ثمة آمال غير محددة فى قيام قدر من التعاون الأمنى الثلاثى على نطاق المنطقة بأسرها تشترك فيه اسرائيل . وعلى الجبهة الاقتصادية يمكن دفع مصر ، مع إنهاء حالة الحرب ، الى تحويل مواردها إلى التنمية الاقتصادية التى هى فى مسيس الحاجة إليها ، وإجراء الاصلاحات الاقتصادية الهيكلية التى يحتاج إليها البلد منذ أمد طويل ، وإقامة علاقات تجارية بين مصر واسرائيل يمكن أن تحقق المنفعة المتبادلة ، مما يساعد فى تعزيز معاهدة السلام .

ويمكن تقسيم هذا العقد إلى فترتين متميزتين وإن كانتا غير متكافئتين فى الطول : الأولى ، من ١٩٧٩ إلى ١٩٨١ ، وهى الفترة التى شهدت السنة ونصف السنة الأخيرة من رئاسة كارتر ، والشهور الأولى من رئاسة ريجان ، والتى انتهت باغتيال السادات فى أكتوبر ١٩٨١ . وتضم الفترة الثانية الجانب الأكبر من فترتى رئاسة كل من ريجان ومبارك المتوازيتين تقريبا . وقد تحددت الخطوط الأساسية للعلاقة الثنائية وبعض مصاعبها ، فى الفترة الأولى . ثم تعاقبت منذ عام ١٩٨١ فترات دورية

من الوساوس والشكوك المتبادلة بشأن بعض سياسات وقضايا الشرق الأوسط المرتبطة بالمعونة الأمريكية ، عكرت صفو العلاقة ، ولكنها لم تصل فى أى وقت الى النقطة التى تهددها بخطر جوهرى .

ونوعية العلاقة الثنائية مع أى بلد ، بما فى ذلك مصر ، تعتمد إلى حد كبير على ثبات المصالح المتبادلة ، والتفاعل بين صفوة قيادات كل من البلدين بشأن قضايا محددة ، والتأييد الداخلى المستمر فى كل من البلدين للتعاون الوثيق بينهما . وقد كانت هذه العوامل قبل كامب ديفيد أقوى مما كانت بعدها . وبعبارة أخرى فإن مجالات الاختلاف ، التى كانت تواجه عمداً بالصمت قبل معاهدة الصلح بين مصر واسرائيل ، أصبحت أكثر بروزا منذ ذلك الحين . وأى تحليل للعلاقة الثنائية خلال العقد الماضى يكشف عن اختلافات سياسية واقتصادية وعسكرية هامة . وإن كانت قد بقيت بوجه عام فى الحدود التى يمكن السيطرة عليها .

■ البعـــد الســـياسى

لا جدال فى أن صفقة كامب ديفيد كان لها أثر كبير فى الارتباط السياسى بين الولايات المتحدة ومصر . وقد يكون من المفارقات أنها أفرخت من التعاون فى مجالات أوسع ، كما أفرخت الاختلاف فى مجالات محددة . وبالنسبة للولايات المتحدة ومصر على السواء ، يسيطر البعد السياسى للعلاقة على الحوار الدائر بينهما . وحتى المعونة ، سواء منها الاقتصادية أو العسكرية ، تحمل نغمة سياسية . وفى الإطار السياسى كانت هناك عوامل متعددة أسهمت فى عدم الاتفاق : تعثر عملية السلام فى الشرق الأوسط ، وازدياد تأثير اسرائيل على سياسات الولايات المتحدة فى المنطقة ، والقضية الفلسطينية ، وتناقض السياسات المصرية فى مسائل تمس الولايات المتحدة ، وتناقص المصارحة المتبادلة ، وتباين مركز القوة ، وازدياد قلق مصر لما ترى أنه اعتماد اقتصادى على الولايات المتحدة ، وإلحاح الولايات المتحدة فى الاهتمام

بجوانب الضعف الهيكلى السياسى والاقتصادى الداخلى للنظام المصرى . كما أن جوانب الفشل التى تعرضت لها الولايات المتحدة ، مثل الفشل فى لبنان فى ١٩٨٢ — ١٩٨٣ ، أضعف من ثقة مصر فى نزاهة أمريكا ، أو حكمتها أو قدرتها . ولا يعتبر أى من هذه العوامل فى حد ذاته عنصرا حاسما ، ولكن اجتماعها معاً أدى إلى تكدير العلاقات .

تعثر عملية السلام

بدأت المحادثات بشأن الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة ، والذى نصت عليه كامب ديفيد ، فى أغسطس ١٩٧٩ . وكان من دواعى خيبة أمل السادات أن كارتر لم يتمكن من القيام بدور إيجابى . فقد كان الرئيس الأمريكى مشغولا ابتداء من نوفمبر ١٩٧٩ فصاعدا بالأزمة المحرجة للرهائن فى إيران . كما كان مشغولا بالمعركة الانتخابية لفترة الرئاسة الثانية . وقد نصحه مستشاروه المقربون بعدم المشاركة فيما كانوا يتوقعون أن تكون مفاوضات طويلة الأمد بشأن القضايا الخلافية المتعلقة بالضفة الغربية وغزة . وكان كارتر قد تعرض للانتقاد من جانب أعضاء الطائفة اليهودية الأمريكية عندما طالب اسرائيل بالتخلى عن مستوطناتها فى سيناء . وكان من شأن أى محاولة جديدة من جانبه للوساطة بين مصر واسرائيل بشأن الأراضى المحتلة أن تضعف كثيرا من احتمالات انتخابه للمرة الثانية . ولجأ كارتر بدلا من ذلك إلى تعيين ممثلين خاصين له فى تلك المحادثات ، هما أولاً روبرت شتراوس ، ثم أعقبه صول لينوفيتش ، وهما رجلان لا شك فى كفاءتهما ، ولكن سابقة كامب ديفيد كانت تستلزم درجة عالية من مشاركة الرئيس بنفسه كشرط للنجاح . وذلك بالإضافة إلى أن قضيتى الضفة الغربية وغزة كانتا بطبيعتهما أكثر تعقيدا من قضية سيناء ، وبالتالى فإنهما أصعب حلاً .

ورغم الجهود التى بذلها هذان المبعوثان ، ولا سيما لينوفيتش ، فى وضع صيغة للحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة تكون مقبولة لدى الطرفين ، لم يتحقق سوى

تقدم هامشي.[٦] وبقيت الفجوة بين الجانبين المصرى والاسرائيلي واسعة . وقد عجزت اسرائيل ومصر والولايات المتحدة فى كامب ديفيد عن تحديد المقصود بالحكم الذاتى . ومن ثم عادت إلى الظهور خلال المفاوضات القضايا المعقدة للتحديد العملى لذلك المفهوم الغامض . ونظرا لاستياء السادات لعدم إحراز تقدم ، فقد أوقف محادثات الحكم الذاتى ثلاث مرات فى ١٩٨٠ سعيا لكسب الوقت حتى يتمكن كارتر ، عندما يُعاد انتخابه ، كما كان السادات يأمل ، من المشاركة فى المفاوضات . وكان من دواعى خيبة أمل السادات ، على المستويين الرسمى والشخصى ، أن خسر كارتر الانتخابات .

ولم يلبث أن تبين أن الرئيس الأمريكى الجديد ، رونالد ريجان ، له أولويات تختلف عن أولويات سابقه . وكانت محادثات الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة تأتى فى مرتبة أدنى فى جدول أعماله . وعلى العكس من ذلك كان التوافق الاستراتيجى الرامى إلى مواجهة الخطر السوفيتى المحتمل على الشرق الأوسط هو الهدف الأساسى لسياسة ريجان الخارجية . وكان الرئيس الجديد يتصور أنه ينبغى لمصر واسرائيل والأردن ، وربما المملكة العربية السعودية ، أن تقلل بشكل ما من التركيز على خلافاتها حول القضايا التى لم يتم التوصل إلى حل لها فى العلاقات العربية الاسرائيلية ، وأن تتعاون بدلا من ذلك فيما بينها ومع الولايات المتحدة لمناهضة السوفيت فى المنطقة . ورغم أن السادات كان من مناهضى السوفيت بقوة ، بل وكان قد طرد السفير السوفيتى فى سبتمبر ١٩٨١ ، فإن هذا الاختلاف فى النظرة أدى إلى شعوره بالقلق ، وكان خوفه الأكبر أن يؤدى ذلك إلى إضعاف الاهتمام بعملية السلام . وقد تأكد ذلك عندما عين فى فبراير ١٩٨٢ ، بعد موت السادات ، موظف متوسط من موظفى وزارة الخارجية ، ليست له أية خبرة بشؤون الشرق الأوسط ، لا كممثل لرئيس الجمهورية ، بل كممثل لوزير الخارجية ألكسندر

(٦) يعتقد صول لينوفيتش أن بعض التقدم قد تحقق فى محادثات الاستقلال الذاتى . انظر مقالته : « آفاق عملية كامب ديفيد للسلام » ، إس إيه آى إس ريفيو ، العدد ٢ ، ١٩٨١) الصفحات ٩٣ — ١٠٠ .

هيج ، ليتولى مفاوضات الحكم الذاتى التى كانت متعثرة بالفعل . واستمرت المحادثات بصورة متقطعة إلى أن وقع الغزو الاسرائيلى للبنان فى يونية ١٩٨٢ . لكن المحادثات لم تحقق أى تقدم ، وبقيت معلقة منذ ذلك الحين .

وكان من دواعى القلق أيضا من وجهة نظر السادات ، تباطؤ ريجان فى دعوته لزيارة الولايات المتحدة . فرغم أن السادات كان يتوقع أن يدعى للزيارة فى مارس ١٩٨١ ، فإن الزيارة لم تتحقق إلا فى أوائل أغسطس من ذلك العام . ولم تكن هناك إهانة مقصودة ، لكن السادات رأى فى تأخير الدعوة مظهرا من مظاهر عدم تقدير الإدارة الجديدة للمخاطر السياسية التى تعرض لها . ويرى بعض المصريين أن ذلك أسهم فيما يصفونه بـ « العصبية » التى اتصف بها السادات فى السنة الأخيرة من سنوات حكمه .

وكان من دواعى دهشة حكومة ريجان أن أعلن السادات أثناء وجوده فى لندن فى أغسطس ١٩٨١ ، وهو فى طريقه إلى الولايات المتحدة ، اقتراحه بإنشاء حكومة فلسطينية فى المنفى . وكانت هذه الفكرة صدمة مزعجة لحكومة لا تزال تتحسس طريقها فى سبيل وضع سياسة لها فى الشرق الأوسط . وبدا هذا التصرف متناقضا مع ما ذكره السادات من قبل من أنه ليست له مصلحة حقيقية فى القضية الفلسطينية . ولم تدرك واشنطن أنه مهما كانت الانتقادات التى يوجهها السادات دائما الى القيادة الفلسطينية ، فإن مصر لا تستغنى عن تسوية مرضية للقضية الفلسطينية إذا أرادت أن تستعيد ما فقدته من مكانتها فى العالم العربى . ورغم أن السادات أبدى إعجابه الشخصى بريجان ، فقد غادر واشنطن مكتئبا ، وذكر لأصدقائه أن الرئيس الأمريكى الجديد لديه نوايا طيبة ، ولكن معرفته بشؤون الشرق الأوسط محدودة ، وهو خاضع لتأثير إسرائيل إلى حد كبير .

وفى أوائل سبتمبر ١٩٨١ أقدم السادات على خطوة غير مسبوقة ، وهى اعتقال نحو ١٥٠٠ من معارضيه من مختلف الاتجاهات السياسية . وقد فعل ذلك بسبب قلقه الذى ربما كان مبالغاً فيه ، لاحتمال قيام تلك العناصر خلال الشهور القليلة المقبلة بتنظيم مظاهرات يمكن أن تستغلها القيادة الاسرائيلية لتأجيل الانسحاب النهائى من

سيناء ، وهو ما كان يبدو أنها تسعى إليه . وفسر كثير من المصريين هذه الخطوة التى اتخذها السادات عقب زيارته لواشنطن بأنها جاءت بوحى من أمريكا . ورأت الإدارة الجديدة التى كانت لا تزال تسعى لتحديد اتجاهها أن هذه الاعتقالات الواسعة النطاق إنما تدل على عدم الاستقرار الداخلى فى مصر . وأدى اغتيال السادات بعد ذلك بشهر واحد إلى مضاعفة هذه المخاوف .

ومع موت السادات المفاجىء تضاءل النفوذ المصرى فى واشنطن ، وهو نفوذ كان يعتمد إلى حد كبير على شجاعة رئيس الدولة المصرية وشخصيته . ولم يكن خليفته حسنى مبارك معروفا جيدا لدى القادة الأمريكيين ، ولم يكن هناك تقدير لكفاءاته القيادية . وسرعان ما تبدد الجهد الطويل الناجح الذى بذله السادات لاكتساب ثقة الكونجرس ، لكنه بدأ يعود فى الفترة الأخيرة . ولم يكن مبارك قد ترك انطباعا قويا فى زياراته المتعددة لواشنطن قبل موت السادات . فعلى خلاف السادات البشوش والمستعد عادة لقبول الاقتراحات الأمريكية ، بحيث أصبح هذا هو ما يتوقعه منه القادة الأمريكيون ، كان مبارك يبدو متشدداً ، حاد الطبع إلى حد ما ، وغير مستعد للتساهل . وكانت صراحته وانتقاداته عند حديثه مع القادة الأمريكيين جارحة فى بعض الأحيان . كما أن توليه السلطة فى مصر أثار لدى بعض المسؤولين الأمريكيين (والاسرائيليين) مسألة ما إذا كانت مصر ستستمر فى التمسك بمعاهدة السلام . ولم يكن لهذا الخوف ما يبرره ، وإن كان مبارك — تحت تأثير مستشاريه الذين يتمسكون بالقومية العربية أكثر من تمسكهم بالقومية المصرية — يميل إلى إتاحة مجال أوسع للبيروقراطية الحكومية المصرية ، يسمح لها بالإبطاء فى تطبيع العلاقات مع اسرائيل ، وهو الذى كان بطيئا بالفعل . وقد وردت تقارير مثلا عن أن وزارة الداخلية تعمل على عدم تشجيع المصريين الذين يرغبون فى زيارة اسرائيل . وكان رد الفعل الاسرائيلى سريعا وسلبيا ، ولم يلبث أن أبلغ إلى واشنطن . وأثارت هذه التصرفات من جانب مصر مزيداً من القلق لدى الدوائر الحكومية العليا فى الولايات المتحدة التى لا تكاد تعرف شيئا عن القوى السياسية الدافعة فى الشرق الأوسط .

وفى ذلك الحين كانت واشنطن قد أدركت متأخرة حقيقة جوهرية أخرى ، وهى أنه رغم كل ما قد قاله السادات فإن مصر ، على خلاف ما كانت أمريكا تأمل فى الماضى ، لا تستطيع أن تتكلم باسم المطامح الوطنية للفلسطينيين . ولما كانت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية غير مقبولة لدى إسرائيل كشريك فى المفاوضات ، كان من المطلوب العثور على متحدث آخر باسم الفلسطينيين . وكان الخيار المنطقى فى رأى الإدارة الأمريكية (واسرائيل) هو الملك حسين ملك الأردن . لكن الملك حسين سبق له أن رفض الاشتراك فى محادثات الحكم الذاتى ، لأن القمة العربية التى عقدت فى الرباط فى أكتوبر ١٩٧٤ استعاضت عن الأردن بمنظمة التحرير الفلسطينية كمتحدث باسم الفلسطينيين ، بالإضافة إلى أنه لم يستشر بشأن اتفاقيتى كامب ديفيد . ومع ذلك فقد بذلت جهود سرية ، وإن كانت منسقة بين أمريكا واسرائيل طوال عامى ١٩٨١ و ١٩٨٢ لإقناع ملك الأردن بإعادة النظر فى موقفه . كما أن الدور الرئيسى للأردن فى استئناف محادثات السلام كان ملحوظا ضمنيا فى اقتراحات السلام التى قدمها ريجان فى أول سبتمبر ١٩٨٢ ، والتى ترفض قيام دولة فلسطينية مستقلة ، كما ترفض ضم الضفة الغربية وغزة إلى اسرائيل ، ودعت بدلا من ذلك إلى ارتباط المناطق المحتلة بالأردن [انظر التذييل « د »] .

وبالتدريج ، ولكن بصورة متصلة ، أصبحت إدارة ريجان ترى أن دور مصر فى أية محادثات للسلام تعقد فى المستقبل سيكون ثانويا ، ولن يتجاوز فى أحسن الأحوال تعزيز موقف الملك حسين إذا أمكن إقناع الأردن بالاشتراك فى المفاوضات . وكانت هذه هى الرسالة غير المباشرة التى حملها الممثلون الخاصون لريجان إلى الشرق الأوسط ، ومن بينهم فيليب حبيب ودونالد رامسفيلد ، فى الفترة بين ١٩٨١ و١٩٨٣ . وأحدث ذلك ردود فعل متباينة لدى المصريين . فمن ناحية ، شعرت القيادة المصرية بالارتياح لإعفائها من المسؤولية عن فلسطين ، ومن ناحية أخرى كان هناك قلق من أن تتناقص أهمية مصر فى عين الولايات المتحدة . ورغم أنه ليس لمصر غير تأثير محدود على الفلسطينيين ، فقد كانت ترى أن دورها السياسى فى العالم

العربى فى المستقبل يرتبط بالوصول إلى تسوية مقبولة للمسألة الفلسطينية ، والمشاركة فى تلك العملية مشاركة إيجابية .

وكان هناك سبب آخر لخيبة الأمل ، وهو ما رأت فيه القيادة المصرية عدم وفاء من جانب الولايات المتحدة بالالتزامات التى قطعتها على نفسها فى كامب ديفيد . فقد كان القادة المصريون يتوقعون ، بسبب ما قام به السادات من وضع جانب كبير من مصير بلادهم فى أيدى أمريكا ، أن تستمر الولايات المتحدة ، بغض النظر عن تغير الإدارات ، فى العمل « كوسيط شريف » للوصول إلى تسوية للجوانب التى لم تتم تسويتها فى اتفاقيتى كامب ديفيد . وكانت تجربتهم مع حكومات نيكسون وفورد وكارتر توحى بأن هناك خطا أساسيا ثابتا فى السياسة الخارجية للولايات المتحدة . وأحزنهم أن وجدوا أن واشنطن التزمت ، مع استثناءات نادرة ، بخط الدفاع الشديد عن أفكار اسرائيل فيما يتعلق بالإجراءات ، بل وفيما يتعلق ببعض الجوانب الموضوعية . ولاحظ المصريون أن وجهات نظرهم كانت تقابل بالتجاهل فى كثير من الأحيان ، أو لا تلقى الاهتمام الواجب . وتحدث البعض بمرارة عن الجحود الأمريكى ، وفسر الكثيرون الموقف بأنه يرجع إلى « السياسة الأمريكية » . وقال الناصريون السابقون إنهم نبهوا من قبل إلى أن هذا ما سيحدث . لكن أكثر ما كان يقلق المصريين هو إصرار الولايات المتحدة على إجراء محادثات مباشرة بين الأردن وإسرائيل ، وهو ما كانت تطالب به اسرائيل ، دون توضيح لدور الوساطة الذى يمكن أن تلعبه الولايات المتحدة . وشرعت مصر تؤيد إصرار الأردن على عقد مؤتمر دولى للسلام ، وأعربت عن قلقها إزاء ما يبدو من تردد الولايات المتحدة بشأن هذا المؤتمر .

وعلى صعيد آخر ، كان مبارك على أثر اغتيال السادات مباشرة يخشى أن تستغل اسرائيل الاضطرابات الداخلية فى مصر وترفض الانسحاب من سيناء وفقا لأحكام معاهدة السلام . وازداد هذا القلق عندما تمسكت اسرائيل بقولها إن طابا ، تلك القطعة الصغيرة من الأرض المطلة على خليج العقبة ، لم تكن تاريخيا ولا جغرافيا جزءا من سيناء ، وأن اسرائيل ستبقى فيها . ورغم أنه ليست لطابا أهمية استراتيجية

أو اقتصادية فقد اكتسبت بالنسبة لمصر أهمية رمزية أكبر من حجمها . وبفضل الجهود التى بذلها والتر ستوسل ، الذى كان فى ذلك الحين نائبا لوزير الخارجية ، والذى أرسل إلى المنطقة فى أبريل ١٩٨٢ لبعث الطمأنينة لدى الطرفين ، أمكن التوقيع على بروتوكول بين مصر واسرائيل تؤكد فيه اسرائيل مرة أخرى عزمها على الانسحاب من سيناء يوم ٢٥ أبريل ١٩٨٢ ، وذلك ما فعلته . واتفق فيما يتعلق بمسألة طابا على إجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين لحلها ، فإذا لم يتمكنا من ذلك يمكن اللجوء الى تدابير الوساطة والتحكيم .

ولما كانت الولايات المتحدة تشعر دائما بالحرج بين اسرائيل ومصر ، وتشعر بنفاد الصبر لما تعلقه مصر من أهمية على طابا فى حين أنها ستسترد سيناء بكاملها ، فقد رأت فى بروتوكول ستوسل خطوة بناءة . وقبلت القيادة المصرية ذلك البروتوكول على مضض . وكان من رأيها أن مطالبة اسرائيل بطابا إدعاء لا سند له ، وأنه كان من واجب الولايات المتحدة أن تؤيد موقف مصر بقوة ، وأن المفاوضات المباشرة لن تسفر عن نتيجة ، ولن يكون لها أثر غير إتاحة الفرصة لاسرائيل لتعزيز مواقعها فى المنطقة المحدودة محل النزاع . وأعقبت ذلك أربع سنوات من المفاوضات المباشرة المتقطعة ولكن بلا جدوى ، ثم أحيلت القضية فى نهاية الأمر إلى التحكيم الملزم للطرفين .

العامل اللبنانى

فى أوائل عام ١٩٨٢ اقتنعت واشنطن بأنه ما دام الأردن يرفض الاشتراك فى المفاوضات ، وما دامت مصر عاجزة عن إحياء محادثات السلام ، فإنه يمكن بعث مفاوضات أوسع نطاقا للسلام فى الشرق الأوسط عن طريق التدخل الأمريكى فى لبنان لإنهاء الوضع الداخلى المتسم بالفوضى فى ذلك البلد ، والعمل فى الوقت ذاته على إبرام معاهدة للسلام بين لبنان واسرائيل . وكانت هناك مصلحة قوية للولايات المتحدة فى تأييد القيادة المسيحية المارونية التى كانت لها بالفعل علاقات غير رسمية باسرائيل ، وإن كانت علاقات ذات وجهين .

وكانت مصر متعاطفة مع تسوية المشكلة الداخلية فى لبنان ، ولكنها رأت أن

تلك الأفكار الأمريكية ساذجة ، ولا تتناول صميم المشكلة . وكان المصريون على يقين من أن التسوية اللبنانية التى تتوخاها الولايات المتحدة لن تؤدى إلى حل مرضٍ للمشكلة الفلسطينية . ورددت إدارة ريجان رأى اسرائيل الذى يقلل من أهمية المشكله الفلسطينية ، بينما كانت مصر على النقيض من ذلك ترى أنها لب قضية الشرق الأوسط .

وفى يونية ١٩٨٢ قامت اسرائيل بغزو لبنان بزعم إزالة الوجود العسكرى الفلسطينى فى الجنوب . ولم يكن سرا أن هجوما كهذا سيقع عاجلا أو آجلا . وكانت مصر قد أعربت لواشنطن مسبقا عن قلقها بشأن نوايا اسرائيل . وأدى إحجام الولايات المتحدة عن منع اسرائيل من ذلك رغم التحذير منه منذ أمد طويل ، والشك فى أن التصرف الاسرائيلى لم يتم إلا بموافقة الدوائر الأمريكية العليا ، إلى توتر شديد فى العلاقات بين مصر والولايات المتحدة.[٧] وقد وجد مبارك نفسه فى موقف سياسى محرج للغاية . واتهمت دول الرفض العربية مصر بالتواطؤ ، فها هى اسرائيل شريكتها فى المعاهدة تتصرف مرة أخرى بما يخالف المصالح العربية ، متجاهلة النداءات المصرية بألا تفعل ذلك . ويبدو أن الحليفة المزعومة — الولايات المتحدة — تغمض العين عما يجرى أيا كانت العبارات التى ترددها علنا . وبدا أن اسرائيل تعتقد أن صفقة كامب ديفيد تطلق يدها فى منطقة المشرق العربى ، كما بدا أن الولايات المتحدة لا تكترث بموقف اسرائيل . وانتشرت فى أنحاء البلاد المشاعر المعادية لأمريكا . وانضم كثير من الشباب المصرى الى المسيرات التى نظمها الأصوليون الإسلاميون باعتبارها الوسيلة الوحيدة المتاحة للاحتجاج لا على اسرائيل وحدها ، بل وعلى الولايات المتحدة أيضا .

---

(٧) للرجوع الى الوصف الذى حاول به وزير الخارجية السابق أن يبرىء نفسه ، انظر ألكسندر هيج (الابن) : « تحذير : الواقعية وريجان والسياسة الخارجية » (ماكميلان ، ١٩٨٤) الصفحات ٣٠٦ و٣٣٢ — ٣٣٥ . وللاطلاع على رأى بعض الصحفيين الاسرائيليين بشأن إعطاء أمريكا « الضوء الأخضر » يمكن الرجوع الى زئيف تشيف و إحود يعارى : « حرب اسرائيل فى لبنان » ، حررته وترجمته إينا فريدمان (سيمون وشوستر ، ١٩٨٤) الصفحات ٦٢ — ٧٧ .

وواجه مبارك ضغطا داخليا متزايداً للرد على ما رآه المصريون عدوانا اسرائيليا على العرب . وقد سبق له أن قاوم ذلك لمدة طويلة ، وحذر ناقديه من أن القيام بعمل للرد على اسرائيل يهدد بخفض أو منع المعونة العسكرية والاقتصادية الأمريكية ، وليس لدى مصر مصدر بديل للحصول على المعونة . وربما كان فى الوسع مطالبة الدول العربية النفطية الغنية بالعودة الى تقديم العون الاقتصادى ، ولكن الأرجح أنها ستشترط إلغاء معاهدة السلام . ومن شأن ذلك أن يغضب الولايات المتحدة ، ويرجح أن يدفع اسرائيل إلى العودة لاحتلال جزء كبير من سيناء . لكن مذابح صبرا وشاتيلا فى ١٦ سبتمبر ١٩٨٢ دفعت مبارك دفعا إلى التصرف . ورغم أن إدارة ريجان شجبت تلك المذابح أيضا ، وشعرت مؤقتا بشىء من الحرج ، إذ أن فيليب حبيب كان قد سبق أن أكد لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية كتابة أن الأسر الفلسطينية ستلقى الحماية اللازمة إذا خرج مقاتلوهم من لبنان ، فإن موقف واشنطن كان يبدو عموما متواطئا مع اسرائيل . واستجابة للسخط الداخلى قام مبارك بسحب سفيره من تل أبيب ، وجمد تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل . ورأت القيادة الأمريكية أن هذا التحرك لا يفيد ، ولن يكون له من أثر غير زيادة الأمور تعقيدا .

وخلال السنوات الأربع التالية ، ورغم الضغط الأمريكى الذى لم يتوقف ، ولا سيما من جانب الكونجرس ، حتى يعيد مبارك السفير المصرى ويستأنف تطبيع العلاقات ، فقد رفض الرئيس المصرى أن يفعل ذلك . ولاحظت أمريكا (واسرائيل) بانزعاج أنه قد سمح للصحف المصرية بأن تستأنف الهجوم على اسرائيل ، وهى تفعل ذلك باستمتاع شديد . ورأى المصريون أن الاتفاق اللبنانى الاسرائيلى الموقع فى ١٧ مايو ١٩٨٣ ، والذى تم بالتفاوض مع وزير الخارجية جورج شولتز ، هو اتفاق متحيز لاسرائيل وضار بالفلسطينيين . وأعرب المسؤولون المصريون عن دهشتهم لأن تعلق الولايات المتحدة ذلك الاتفاق على انسحاب سوريا من لبنان ، بينما تحتفظ اسرائيل بقواتها فى مناطق الجنوب من ذلك البلد . وعلى النقيض مما شعرت به واشنطن من خيبة الأمل ، لم تبد مصر أى أسف عندما قام الرئيس اللبنانى فى شهر مارس من العام التالى بإلغاء ذلك الاتفاق من جانب واحد .

وبقى مبارك متمسكا بموقفه المتشدد حتى بعد أن انسحبت اسرائيل من معظم أراضى لبنان فى أواخر ١٩٨٣ ، فيما عدا منطقة أمنية فى الجنوب . وأتاح له ذلك فرصة الرد على الاتهامات الداخلية بأنه لم يتصرف فى مواجهة التحرش الاسرائيلى . وبذلك حل « السلام البارد » واستمر منذ ذلك الحين . وارتبط هذا الموقف بتمسك مصر بأن توافق اسرائيل أولا على طرح قضية طابا على التحكيم قبل عودة السفير المصرى إلى تل أبيب . ورأت مصر أن المحادثات المباشرة حول هذه القضية قد فشلت ، وأن الوساطة غير مجدية وهى تضييع للوقت . واتفقت إدارة ريجان ، وكثير من أعضاء الكونجرس ممن يجهلون تاريخ المفاوضات التى دارت بين البلدين على مستوى السفراء ، مع رأى اسرائيل القائل بأن موقف مصر لا يتفق مع اتفاقيتى كامب ديفيد نصا وروحا .(٨)

ومما زاد الطين بلة أن شولتز اعتبر أن مبارك أخل بالتزام قيل إنه قدمه للولايات المتحدة بأنه سيعيد سفيره الى تل أبيب بمجرد انسحاب اسرائيل من لبنان . وأنكرت مصر أنها قدمت مثل هذا الالتزام فى أى وقت ، وتمسكت فوق ذلك بأن القوات الاسرائيلية لم تنسحب انسحابا تاما ، بل بقى جزء منها فى جنوب لبنان بحجة أو بأخرى . واستمر الوضع معلقا حتى سبتمبر ١٩٨٦ عندما توصلت مصر واسرائيل ، عن طريق مزيج من الإقناع والوساطة من جانب الولايات المتحدة ، إلى اتفاق يحدد مشارطة التحكيم بشأن مسألة طابا . وتمت بعد ذلك ترقية القائم بالأعمال المصرى فى تل أبيب إلى درجة سفير . وأقيمت علاقة ديبلوماسية رمزية مماثلة من الجانب الآخر .

وعلى ما أوضحنا من قبل ، قام ريجان فى أول سبتمبر ١٩٨٢ ، فى أعقاب الغزو

---

(٨) رغم أن موقف مصر لا يعتبر خروجا على نص اتفاقيتى كامب ديفيد ، يمكن القول بأنه يخرج على روح تلك الاتفاقيتين . ففى الوقت الذى اقتنع فيه السادات بالموافقة على إقامة علاقات ديبلوماسية مع اسرائيل على مستوى السفراء ، أبلغته الولايات المتحدة أن هذا الاتفاق لا يمنع أيا من الطرفين من سحب سفيره إذا رأى أن البلد الآخر تصرف بطريقة تضر بمصالحه . ورأت مصر أن الهجوم الاسرائيلى على لبنان يضر بمصالحها الأوسع . وردت اسرائيل بأن ما فعلته فى لبنان ليس موجها ضد مصر ، ويجب ألاّ يرتبط بالعلاقات المصرية الاسرائيلية بأية صورة كانت .

الاسرائيلى للبنان ، بتوضيح أفكاره لأول مرة بشأن التسوية السلمية للشرق الأوسط . ورفضت اسرائيل الاقتراح على أساس أنه لا يتفق مع كامب ديفيد . وأبدى الأردن ، الذى بقى ممتنعا عن المشاركة فى مفاوضات السلام ، اهتمامه بتلك المحادثات ، إذا أمكن إجراؤها فى إطار مؤتمر دولى للسلام ، وأتيح تشكيل وفد أردنى فلسطينى مشترك . وكانت هذه الخطوة تتطلب الوصول إلى ترتيب ما مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية . وبعد مفاوضات مطولة أمكن التوصل فى نهاية الأمر إلى اتفاق غامض العبارة بين الأردن والمنظمة فى فبراير ١٩٨٥ [انظر التذييل « و »] .

وأيدت مصر اقتراح ريجان باعتباره الوسيلة الوحيدة لإحياء عملية السلام ، وأكدت أنه يتفق مع مفاهيم كامب ديفيد . لكن القاهرة شعرت بخيبة أمل عندما لم تبذل الحكومة الأمريكية جهدا حقيقيا لتنفيذ اقتراحها . وكان من دواعى اغتباط الولايات المتحدة ، ودواعى شعور مصر بخيبة الأمل أن أجهض الاتفاق بين الأردن والمنظمة فى أوائل ١٩٨٦ بسبب الاختلاف فى التفسير . وابتداء من ذلك الحين كانت واشنطن (واسرائيل) تأمل أن يحل فلسطينيون من أبناء الضفة الغربية وغزة محل منظمة التحرير الفلسطينية كشركاء فى التفاوض مع الأردن . واستمرت مصر فى تمسكها بضرورة مشاركة المنظمة فى أية مفاوضات للسلام ، وحث الأردن على إعادة العلاقات مع عرفات . ومع ذلك بقى حسين وعرفات ، وكلاهما يقال إنه صديق لمصر ، مختلفين . ومازالت القيادة المصرية تحث الجانبين على التصالح ، وإن كانت لم تحرز نجاحا حتى الآن .

وبينما يسلم القادة المصريون بصعوبة إحياء عملية السلام ، فقد شعروا بخيبة أمل لموقف الولايات المتحدة القائل بعدم اتخاذ مبادرات جديدة إلا إذا كشفت اسرائيل والأطراف العربية عن رغبة واضحة فى استئناف المحادثات . ويرى المصريون أنه يتعين على الولايات المتحدة أن تواصل السعى إلى إجراء محادثات جديدة . وذكروا أن الإدارات السابقة فعلت ذلك فى مواجهة صعوبات جمة . وأدت الانتفاضة الفلسطينية فى الضفة الغربية وغزة التى بدأت فى ديسمبر ١٩٨٧ الى اقتناع واشنطن

مؤخرا بضرورة التدخل الأمريكي إذا أريد منع حدوث المزيد من التدهور السياسي في منطقة الشرق الأوسط . وضغط مبارك في أثناء زيارته لواشنطن في يناير ١٩٨٨ من أجل أن تقوم الولايات المتحدة بتحرك عاجل . ويمكن القول بأن إلحاح الرئيس المصري هو السبب جزئيا على الأقل في الرحلات الأربع التي قام بها شولتز الى الشرق الأوسط خلال الشهور الستة التالية ، والتي اقترح فيها صورة مصغرة من خطة الحكم الذاتي الواردة في كامب ديفيد للضفة الغربية وغزة [انظر التذييل « ك »] . ورغم أن شولتز لم يحقق تقدما ملموسا ، فقد سعى قادة مصر إلى إنجاح مهمته وذلك عن طريق حث الملك حسين ، وقادة منظمة التحرير الفلسطينية على قبول الاقتراح الأمريكي . كما حاولت مصر ترتيب اجتماع في القاهرة بينه وبين القادة الفلسطينيين ، لكن شولتز رفض هذه الفكرة . ورغم أن جهود القيادة المصرية لم تنجح ، فإنها لقيت تقديرا عاما في واشنطن . ولا شك في أن ما أبداه مبارك من استعداد للمعاونة زاد من رصيده لدى الإدارة الأمريكية ، بالإضافة إلى أن لقاءاته مع أعضاء الكونجرس خلال وجوده في واشنطن دعمت صورته كصديق للولايات المتحدة ، وإن كان يوجه لها النقد من حين إلى آخر .

العامل الاسرائيلي

كان من أسباب قلق مصر أن مقْدِم الإدارة الريجانية اقترن بزيادة توثق العلاقة الحميمة بين الولايات المتحدة واسرائيل . ومهما بلغ ما تبديه واشنطن من حين لآخر من استياء لتصرفات اسرائيلية تضر بالمصالح الإقليمية للولايات المتحدة ، مثل قصف المفاعل النووي العراقي أوسيراك في ٧ يونية ١٩٨١ ، أو الغزو الاسرائيلي للبنان في صيف ١٩٨٢ ، فإن ذلك الاستياء نادرا ما ترجم الى أكثر من مجرد معارضة شكلية . ومن الصحيح أن الإدارة الأمريكية أوقفت تسليم المعدات العسكرية التي كانت قد وعدت بها اسرائيل مرتين : مرة لمدة شهرين بعد قصف اسرائيل للمفاعل النووي العراقي في ١٩٨١ ، ومرة أخرى لمدة ستة أشهر بعد اجتياح اسرائيل للبنان في يونية ١٩٨٢ . وبينما أشادت القيادة المصرية علنا بهذين الإجرائين ، فقد أعربت

سرا عن اعتقادها بأنهما غير كافيين ، وأنهما يقومان على أساس انتقائى ، وأنهما غير فعالين بأى حال . ولاحظت أن أيا منهما لم يستمر لمدة طويلة من الزمن .

وعلى النقيض من ذلك كانت الإدارة الأمريكية ترى أن هذا التصرف من جانبها كاف للردع والتوجيه ، نتيجة لرد الفعل السلبى الذى لا بد أن يحدثه وقف توريد الأسلحة داخل اسرائيل . وشعرت أمريكا بالاستياء للإلحاح المصرى على عدم كفاية هذه الاجراءات . كما أن الكونجرس وجه النقد لاسرائيل بسبب ما وقع من الخسائر فى الأرواح نتيجة للقصف العشوائى لبيروت ، ولكنه رفض دائما اتخاذ إجراء ينطوى على نوع من العقاب . وبدلا من ذلك ، بدا أن الكونجرس يكافىء اسرائيل فى عام ١٩٨٥ بأن يخصص لها معونة اقتصادية إضافية تزيد حتى عن الرقم الذى أوصت به الحكومة .

وكانت الولايات المتحدة تسارع إلى إيجاد مبرر قوى لأعمال العنف التى تقدم عليها اسرائيل . فلم تكن هناك فى ذلك الوقت علاقات ديبلوماسية رسمية بين الولايات المتحدة والعراق ، وكانت العراق تبذل جهودا متصلة لإحباط الجهود الأمريكية لتحقيق سلام بين العرب واسرائيل . ورغم أن واشنطن أعلنت عدم موافقتها على قصف المفاعل النووى أوسيراك ، كان الكثير من الأمريكيين يعتقدون أن هذا العمل سيحول دون إحراز العراق للقدرة النووية . وكان بعض كبار رجال الحكومة الأمريكية يتوقعون أن يؤدى اجتياح لبنان إلى إزالة ما يمثله الفلسطينيون من « دولة داخل الدولة » فى لبنان . وفوق ذلك كان كثير من المسؤولين الأمريكيين يرون أنه رغم العناد الذى تبديه اسرائيل فى بعض الأحيان فإنها الحليف الوحيد الذى يمكن الاعتماد عليه فى المنطقة . فقادتها العسكريون يتمتعون بكفاءة مهنية ، وجنودها متفانون فى عملهم ، وأشداء فى القتال . وابتداء من عام ١٩٨١ أصبح التعاون الاستراتيجى مع اسرائيل عنصرا أساسيا فى السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ، ثم تجسد هذا التعاون فى اتفاق وضعت أمريكا توقيعها عليه . ورغم أن هذا الاتفاق جمد لفترة قصيرة بعد أن قامت اسرائيل من جانب واحد بتطبيق القانون الاسرائيلى على مرتفعات الجولان المحتلة فى ديسمبر ١٩٨١ ، لم يلبث أن استؤنف تنفيذه ،

ومازال حتى الآن عنصرا أساسيا فى الارتباط بين الولايات المتحدة واسرائيل .

وعلى النقيض من ذلك ، كثيرا ما كانت سياسات مصر تبدو مترددة وذات وجهين ، بل وكانت تتسم فى رأى بعض الأمريكيين بالجحود ونكران الجميل . فمنذ اتفاق كامب ديفيد أصبحت مصر تعتمد إلى حد كبير على المساعدة العسكرية والاقتصادية الأمريكية السخية ، ومع ذلك لا تكف القاهرة عن إثارة اعتراضات تافهة وفرض حدود للتعاون . وكان الاختلاف فى موقف الولايات المتحدة من البلدين واضحا تماما للقيادة المصرية . ولم يكن لمصر أن تعترض على قيام ارتباط وثيق بين الولايات المتحدة واسرائيل ، ولكنها كانت مستاءة للدور الثانوى الموكول إليها فى المعادلة الثلاثية : واشنطن — القدس — القاهرة .

ومنذ عودة العلاقات الديبلوماسية بين البلدين فى فبراير ١٩٧٤ كانت مصر تسعى إلى قيام علاقة ثنائية مستقلة مع الولايات المتحدة . لكنها وجدت بعد صفقة كامب ديفيد أنها تورطت فى علاقة ثلاثية مفروضة من أعلى وغير متكافئة . وكان معنى ذلك فى الواقع أن واشنطن تحكم على مصر على أساس تصرفها إزاء اسرائيل . فإذا ما تدهورت الرابطة المصرية الاسرائيلية لأى سبب كانت العلاقات الأمريكية المصرية تتوتر نتيجة لذلك . وكانت اسرائيل قادرة دائما على التأثير فى السياسة الأمريكية نحو مصر ، ولم يكن لدى القاهرة أية قدرة على التأثير المماثل . واسرائيل تتمتع فى الولايات المتحدة بنفوذ قوى لدى الرأى العام وبين أعضاء الكونجرس ، وليس لمصر مثل هذا النفوذ ، وكل ما لديها هو قدر من النوايا الحسنة مادامت تلتزم بمعاهدة السلام . ويفهم قادة مصر مغزى هذا الوضع ، لكنه وضع يثير الغضب ، وكثيرا ما خلق مشكلات داخلية للنظام المصرى .

العـــامل الفلسطينى

مازال الخلاف مستمرا أيضا بشأن القضية الفلسطينية . وفى عام ١٩٨٢ عندما كان فيليب حبيب المبعوث الأمريكى الخاص إلى الشرق الأوسط يتفاوض لوضع الترتيبات الخاصة بخروج المقاتلين الفلسطينيين من لبنان ، رفضت مصر ما طلبه من

استقبال أربعة آلاف من أولئك المقاتلين . ورأت واشنطن أن هذا الموقف غير ودى . وأدهشها أن مصر أرسلت بعد ذلك فى عام ١٩٨٣ سفنا حربية لتحرس السفينة التى خرج بها ياسر عرفات من طرابلس ، ثم استقبل مبارك عرفات علنا فى القاهرة عند مرور سفينة قائد منظمة فتح بقناة السويس . ورحبت وسائل الإعلام المصرية بالتقارب بين مبارك وعرفات عندما عاد مبارك إلى حث الولايات المتحدة واسرائيل ، عبثا ، على قبول منظمة التحرير الفلسطينية كشريك فى المفاوضات . واعتبرت واشنطن أن هذه السياسة المصرية تعارض ما تراه الولايات المتحدة (واسرائيل) من أن منظمة التحرير الفلسطينية عموما ، وعرفات خصوصا ، هم من الإرهابيين الدوليين .

ووصل الاختلاف فى النظرة بين الأمريكيين والمصريين إلى الفلسطينيين إلى ذروته فى أكتوبر ١٩٨٥ عندما وقعت حادثة السفينة أكيلى لاورو . إذ كان رأى الحكومة المصرية أنها عندما اقنعت الإرهابيين الفلسطينيين بالتسليم بعد أن استولوا على السفينة الإيطالية وقتلوا على ظهرها رجلا أمريكيا مقعدا هو ليون كلينجهوفر ، فإنها بذلك قد أنقذت حياة الركاب الآخرين . لكن رفض مصر لتسليم الإرهابيين الفلسطينيين المحتجزين إلى الولايات المتحدة على نحو ما طلبته واشنطن ، وما بذله مبارك من محاولة لإرسالهم سراً إلى تونس بدعوى محاكمتهم بمعرفة قيادة المنظمة ، وهى المحاكمة التى لم يكن هناك أحد يعتقد بأنها ستجرى ، كان هذا من دواعى قلق إدارة ريجان . ووجه الأمريكيون اتهامات تكاد تكوّن صريحة لمبارك بأنه أخفى ما كان يعلمه .[٩] ومن الجانب الآخر ، فإن ما حدث بعد ذلك من قيام طائرات عسكرية أمريكية بإرغام طائرة مدنية مصرية تحمل الإرهابيين الفلسطينيين وقائدهم محمد عباس (أبو العباس) على الهبوط فى إيطاليا كان فى نظر مبارك والشعب المصرى إهانة وطنية . ورأى معظم المصريين أن ذلك التصرف من جانب أمريكا تصرف عدائى ، ولا يتفق مع ما يقال عن الصداقة الأمريكية .

(٩) يمكن الرجوع الى رد واشنطن على أسلوب حسنى مبارك فى معالجة حادث السفينة أكيلى لاورو فى كتاب بوب وودوارد : « الحجاب : الحروب السرية لوكالة المخابرات المركزية ، ١٩٨١ — ١٩٨٧ » (سيمون وشوستر ، ١٩٨٧) الصفحات ٤١٤ — ٤١٦ .

ومن الواضح أنه لم يكن أى من الجانبين يفهم الشواغل المشروعة للجانب الآخر . فقد رأت القيادة المصرية أن الغضب الأمريكى بشأن قتل كلينجهوفر مبالغ فيه ، بينما لم تفهم القيادة الأمريكية لماذا تغضب مصر لإجراء عسكرى أمريكى اتخذ بإنزال طائرة تحمل إرهابيين لا شك فى قيامهم بعمل إرهابى . أما أن تلك الطائرة مصرية ، فكان فى رأى الإدارة الأمريكية أنها مسألة عرضية تقريبا . وتصاعدت فى مصر موجة جديدة من المشاعر الجماهيرية المعادية لأمريكا . وحرصت القيادة المصرية على تهدئة رد الفعل الرسمى ، وكان مما ساعد على تخفيف الموقف ما قامت به أمريكا بعد أشهر قليلة من المساعدة فى تمكين مصر من استعادة طائرة تابعة لشركة مصر للطيران كانت قد خطفت الى مالطة . ومع ذلك ، مازال هناك قدر من الاستياء المتبادل بشأن طريقة معالجة حادث السفينة أكيلى لاورو ، وربما كان ذلك لدى المصريين بقدر أكبر مما هو لدى معظم الأمريكيين اليوم . ولحسن الحظ أن الآليات الديبلوماسية القائمة بين البلدين ، وحاجة مصر الماسة للمعونة الأمريكية التجارية ، ساعدت على تخفيف الأثر المدمر للحادث .

ورأت إدارة ريجان التى جعلت من مكافحة الإرهاب الدولى هدفا أساسيا للسياسة الخارجية ، أن تصرف مبارك هو تقاعس من جانب مصر عن الوفاء بمسؤوليتها الأدبية تجاه المجتمع الدولى ، وتملصا من التزام نحو الولايات المتحدة التى تعرض أحد مواطنيها للقتل بطريقة وحشية . أما مصر ، فكانت ترى أن إيمان الإدارة الأمريكية القاطع بأنه لا سبيل إلى مواجهة الإرهاب إلا بالقوة وبغير نظر لأسبابه الجذرية ، يعتبر من قبيل قصر النظر من الناحية السياسية . وأشارت مصر الى حالات مماثلة امتنعت فيها أوروبا عن تطبيق السياسة الأمريكية فى مناهضة الإرهاب .

وعلى أثر عقد مؤتمر المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر بتشجيع من السوفيت فى أبريل ١٩٨٧ ، وما بدا من إعادة توحيد بعض فصائل منظمة التحرير الفلسطينية ، أغلقت مصر عددا من مكاتب فتح فى عواصمها . وقد فعلت ذلك بسبب الانتقادات التى وجهت اثناء المؤتمر الى مصر واتفاقيتى كامب ديفيد ومعاهدة السلام ، وما بدا من الإشادة بسوريا . ورأت إدارة ريجان أن مسلك عرفات فى

مؤتمر الجزائر لا بد وأنه أثبت لمصر أن مغازلة منظمة التحرير الفلسطينية هى سياسة قصيرة النظر . وكانت واشنطن ، مثل اسرائيل ، ترغب فى أن ينفض مبارك يديه من الأمانى الوطنية للفلسطينيين . لكن ذلك كان أملا خادعا . وبحلول نهاية عام ١٩٨٧ سُمِح باعادة فتح مكاتب المنظمة فى القاهرة . فمصر ربما تدين الإرهاب الدولى علنا ، ولكن ليس من المتوقع فى المستقبل القريب أن تتخذ اجراء ضد الإرهابيين الفلسطينيين إلا اذا قاموا بعمل مباشر ضد المصالح المصرية .

وبرز العامل الفلسطينى بقوة فى المعادلة الثلاثية بين مصر والولايات المتحدة واسرائيل نتيجة للانتفاضة الفلسطينية فى الضفة الغربية وغزة . وأدت التدابير القمعية الاسرائيلية الصارمة التى أسفرت فى منتصف ١٩٨٨ عن أكثر من مائتى قتيل من الفلسطينيين ، وآلاف عديدة من المصابين ، وأكثر من خمسة آلاف من المعتقلين ، وطرد أكثر من عشرين من بلادهم ، الى إثارة احتجاجات مصرية قوية وعاجلة ، كما أدت مرة أخرى إلى توتر العلاقة المصرية الاسرائيلية الهشة . وأعلن أحد كبار الوزراء المصريين أن اسرائيل بتصرفها هذا تنتهك اتفاقيتى كامب ديفيد اللتين تدعوان إلى التفاوض بشأن الأراضى المحتلة .[١٠] ومنذ غزو اسرائيل للبنان قبل ست سنوات لم يحدث أن أثار تحرك اسرائيلى مثل هذا السخط الجماهيرى التلقائى فى مصر . ونظم الأصوليون الإسلاميون مظاهرات متفرقة فى القاهرة يدينون فيها سوء معاملة الاسرائيليين للفلسطينيين ، ويطالبون بقطع العلاقات الديبلوماسية مع اسرائيل . وقد واجهت قوات الشرطة هذه المظاهرات ، إلاّ أن مجرد قيامها يكشف عن استمرار التأييد الجماهيرى القوى فى مصر للأمانى الفلسطينية . وكانت هذه التصرفات الاسرائيلية التى جاءت عقب قمة عمان التى استردت فيها مصر جانبا كبيرا من مكانتها السياسية ، من عوامل إحراج مبارك ، خاصة فى العالم العربى .

وقد شعر المصريون فى البداية بالارتياح لوجود قدر من المشاركة فى اعتراضات أمريكا على التصرفات الاسرائيلية ، إذ دعت واشنطن اسرائيل إلى الالتزام بالاعتدال ،

---

(١٠) انظر مقالة آلان كاول : « القمع الاسرائيلى يغضب مصر » **نيويورك تايمز** ، ٢٧ ديسمبر ١٩٨٧ ؛ ومقالة : « المصريون يقولون إن اسرائيل تنتهك اتفاق السلام » جريدة **بوسطن صنداى جلوب** ، ٢٧ ديسمبر ١٩٨٧ .

وقامت فى مناسبتين منفصلتين ـــ إحداهما فى أواخر ١٩٨٧ والأخرى فى أوائل ١٩٨٨ ـــ باتخاذ خطوة غير مألوفة ، وهى الامتناع عن التصويت على قرارات الأمم المتحدة التى تستنكر التصرفات الاسرائيلية . كما أنها ألحت على اسرائيل ألا تلجأ الى طرد الفلسطينيين على سبيل العقاب ، كما أدهشت الكثيرين بالتصويت فى أوائل يناير ١٩٨٨ مؤيدة لقرار للأمم المتحدة يصف ما اعتزمته اسرائيل من طرد تسعة فلسطينيين بأنه انتهاك لحقوق الانسان . لكن منذ ذلك الحين ، شعرت مصر بخيبة أمل مريرة لعودة الولايات المتحدة إلى موقفها التقليدى باستخدام حق الفيتو لمنع اتخاذ أى قرار فى الأمم المتحدة ينتقد تصرفات اسرائيل فى الضفة الغربية وغزة . وبطبيعة الحال ، فقد استنكر المتحدثون باسم وزارة الخارجية الأمريكية استمرار اسرائيل فى طرد الفلسطينيين ، لكن المصريين يلاحظون بمرارة أنه يبدو أن ليست لدى الإدارة الأمريكية رغبة فى الضغط على اسرائيل للكف عن تصرفاتها .

قضايا أخرى تتعلق بالشرق الأوسط

أبدت إدارة ريجان ، شأن إدارة كارتر من قبل ، ترحيبها بالتشاور السياسى مع مصر ، وخاصة المشاورات الرامية إلى إقامة قدر من التعاون بشأن قضايا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين . وعلى امتداد سنوات طويلة كانت هناك عملية تفاوضية قائمة بين الدولتين على مستويات مختلفة . وكان نطاق الحوار التحليلى والتنفيذى واسعا ، كما اتسم بدرجة عالية من الصراحة ، إلا أن هناك عوامل متعددة حصرته فى مجالات محددة . فواشنطن ترى أن تعاون مصر فى القضايا الجوهرية لم يكن دائما على المستوى المطلوب . بينما ترى القاهرة أن الولايات المتحدة تفتقر فى أحيان كثيرة إلى الحساسية ، وتميل الى استخدام اليد الغليظة . والقاعدة العامة أن أيا من الجانبين لم يقنع الآخر بكفاءته السياسية . وظل كل منهما ينظر إلى تقديرات الآخر على أنها تقديرات منحازة : فتقديرات الولايات المتحدة متأثرة باسرائيل ، وتقديرات مصر متأثرة بالاعتبارات العربية . كما تشعر القيادة المصرية

بالقلق لما تعتقد أنه ميل لدى الإدارة الأمريكية الى « تسريب » معلومات شديدة الحساسية إلى اسرائيل ، أو إلى العالم بأسره .

وقد أصبحت كل من سوريا وليبيا منذ عام ١٩٧٤ معاديتين لمصالح مصر السياسية فى المنطقة . ومع ذلك استاءت القيادة المصرية لما اعتبرته تواطؤا بين الولايات المتحدة واسرائيل ضد سوريا فى لبنان فى ١٩٨٢ — ١٩٨٣ . وهى لم تفعل ذلك بسبب ميلها الى سوريا ، ولكن لأن هذا التواطؤ ، بالصورة التى رآها العالم العربى الأوسع ، كان ضارا بالجهود التى تبذلها مصر لاستعادة مكانتها بين الدول العربية . وكان من رأى المصريين أنه ينبغى العمل على عزل الأسد سياسيا ، ولكن لا يجوز مهاجمة سوريا ذاتها . وظهور الولايات المتحدة بدور فعال بالتعاون مع اسرائيل فى عمل عسكرى ضد سوريا ، ولو كان ذلك فى صورة غير مباشرة ، من شأنه أن يعزز موقف الأسد ومطالبته بالزعامة العربية . كما أنه يضع عقبات إضافية فى سبيل التوصل إلى تقارب مصرى سورى فيما بعد . وتعتقد القيادة المصرية أن سوريا خففت نوعا ما خلال السنوات الثلاث الأخيرة من موقفها العدائى تجاه مصر . ومن ذلك مثلا أن سوريا لم تبد غير اعتراضات محدودة عند إعادة مصر إلى منظمة المؤتمر الإسلامى فى عام ١٩٨٤ . كما أن مبارك والأسد التقيا فى مؤتمر القمة الإسلامية الذى انعقد فى الكويت فى يناير ١٩٨٧ . ويشير المصريون إلى أنه ابتداء من صيف ١٩٨٧ شرعت إدارة ريجان نفسها فى السعى إلى إقامة علاقات جديدة مع سوريا . وإذا كان المصريون يرحبون بهذا التطور من ناحية المبدأ ، فإنهم يخشون أن يتطور أى حوار جديد بين الولايات المتحدة وسوريا إلى النقطة التى تحل فيها سوريا محل مصر فى نظر الولايات المتحدة بوصفها الدولة الرئيسية فى السياسة العربية . وهو احتمال غير وارد .

أما مسألة ليبيا فأكثر تعقيدا . ففى خلال فترة السادات وصل التوتر بين مصر وليبيا إلى درجة عالية ، ووجهت وسائل الإعلام المصرية هجوما لم يسبق له مثيل ضد معمر القذافى . وعندما تولى مبارك السلطة فى أكتوبر ١٩٨١ أمر بوقف تلك الحملات على القذافى ، ولكن لم يحدث تغير يذكر فى العلاقات بين الدولتين

المتجاورتين فى شمال أفريقيا . واستمرت حملات القذافى على القيادة المصرية ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية بلا هوادة . كما أن تصرفات ليبيا فى تشاد والسودان وتهديدها لتونس كانت كلها من دواعى قلق مصر .

وهناك تبادل منتظم للآراء بين الولايات المتحدة ومصر بشأن الخطر الذى يمثله القذافى على مصالح كل منهما . لكن كلا من واشنطن والقاهرة تشكو من أن الجانب الآخر له موقف متناقض بشأن ما ينبغى عمله لاحتواء القذافى . ويذكر كبار القادة المصريين مثلا أن كارتر سحب التزاما سبق أن قدمه الرئيس فورد إلى السادات بتقديم أنواع معينة من المساعدة العسكرية عند اللزوم إذا تقرر أن تقوم مصر بتدخل عسكرى فى ليبيا .

ويسلم القادة المصريون بأنه كان هناك اهتمام متجدد من جانب أمريكا ، فى ظل إدارة ريجان ، بالتعاون مع مصر فى التخطيط للتعامل مع القذافى واستخدام القوة إذا لزم الأمر . غير أنهم ينتقدون الثغرات المزمنة فى وسائل الإعلام الأمريكية التى كثيرا ما أضرت بالتخطيط المشترك . ويقولون على سبيل المثال إنه حدث فى فبراير ١٩٨٣ بسبب هذا التسرب للمعلومات أن اضطر سلاح الجو المصرى الى إجهاض عملية وضع كمين لسلاح الجو الليبى عندما كان من المتوقع أن تقوم ليبيا بهجوم على الخرطوم .[١١] وحدث فى وقت لاحق من نفس العام ، عقب وضع تخطيط أمريكى مصرى مشترك فيما يتعلق بغزو ليبيا لتشاد ، أن فرضت القيادة المصرية تعتيماً شاملا على الأنباء فيما يتصل بجميع جوانب هذا التخطيط حتى لا يتسرب إلى وسائل الإعلام الأمريكية .

وفى سبتمبر ١٩٨٥ قام جون بويندكستر الذى كان فى ذلك الحين نائبا لمستشار الأمن القومى بزيارة للقاهرة ليقترح على مبارك أن تقوم الولايات المتحدة بالاشتراك مع مصر بعملية عسكرية ضد القذافى من أجل إسقاطه . وكان المفروض أن تكون مصر رأس الحربة فى الهجوم البرى مع دعم من الطيران الأمريكى . ولكن يقال

(١١) انظر مقالة باتريك تايلر : « الولايات المتحدة أجهضت الكمين الذى نصب فى ١٩٨٣ للقوات الليبية » ، جريدة واشنطن بوست ، ١٢ يولية ١٩٨٧ .

إن مبارك الذى أزعجه الضغط الأمريكي رد بأن مصر ستتصرف بالصورة المناسبة فى الوقت وبالأسلوب الذى تختاره . ونوقش المزيد من التخطيط العسكرى المشترك بين الولايات المتحدة ومصر ضد ليبيا ، سواء للأغراض الدفاعية أو الوقائية ، فى القاهرة فى فبراير ١٩٨٦ .[١٢] وقيل فى أوائل ١٩٨٦ إن ريجان وافق على تعليمات رئاسية تتيح للولايات المتحدة أن تدعم مصر عسكريا فى حالة قيامها بهجوم وقائى ضد ليبيا .

وعلى الرغم من هذا التخطيط المشترك وجهت مصر انتقادات علنية لما أقدمت عليه الولايات المتحدة من قصف طرابلس وبنغازى فى أبريل ١٩٨٦ ، ووصفته بأنه قصر نظر سياسى ، واشتركت مصر مع الدول العربية والاسلامية الأخرى فى إدانته . وقال قادتها سرا إن هذا التصرف الأمريكي يعمل على حشد التأييد العربى والاسلامى للقذافى . أما الإدارة الأمريكية التى تواجه عمليات الإرهاب الموحى بها من ليبيا (وسوريا) فكانت ترى أن ما تنصح به مصر من ترك العرب ليتعاملوا مع القادة من طراز القذافى نصيحة لن تؤدى إلى نتائج ملموسة . ويرى قادة مصر أن الولايات المتحدة كثيرا ما تتناقض مواقفها فيما تشير به بشأن ما يتعين عمله إزاء القذافى . وتنتقد مصر الاختلافات الواسعة فى الرأى داخل إدارة ريجان ، ولا سيما بين مكتب مستشار الأمن القومى ووزارة الخارجية فيما يتعلق بالتعامل مع ليبيا ، ومن ثم فإن مصر تتشكك فى إمكانية الاعتماد على الولايات المتحدة عندما يجد الجد . وتؤيد مصر رأيها بالحديث عن الزيارة السرية التى قام بها إلى ليبيا السفير الأمريكى السابق لدى الفاتيكان ، وليام ويلسون ، فى أوائل يناير ١٩٨٦[١٣] ، والزيارة التى

---

(١٢) وودوارد : « **الحجاب** » ص ٤١٤ ؛ بوب وودوارد : « قررت الولايات المتحدة أن تبعث إلى ليبيا برسالة حاسمة » ، **واشنطن بوست** ، ٢٦ مارس ١٩٨٦ ، و : « الولايات المتحدة تعجز عن اقناع مصر بالتأييد لخطتها لتحرك مشترك ضد القذافى » ، **واشنطن بوست** ، ٢ أبريل ١٩٨٦ .

(١٣) ليزلى هـ . جلب : « أنباء عن قيام ديبلوماسى أمريكى بإجراء محادثات فى ليبيا » ، **نيويورك تايمز** ، ٢٣ مارس ١٩٨٦ .

كان من المقرر أن يقوم بها وفد أمريكى الى طرابلس بعد شهر واحد من القصف الأمريكى لتلك المدينة . وقد ألغيت الزيارة فى اللحظة الأخيرة .(١٤)

غير أنه كانت هناك حالات أخرى تطابقت فيها وجهتا النظر المصرية والأمريكية ، وقام بينهما تعاون منسق . ففى سبتمبر ١٩٨٥ مثلا قام مبارك بتأييد من الولايات المتحدة بتوجيه إنذار علنى إلى القذافى بألا يحاول أن يغزو تونس عسكريا . وفى ١٩٨٦ أجريت مناورات بحرية مشتركة بين الولايات المتحدة ومصر أمام سواحل ليبيا . وربما كان لهذين التحركين أثر رادع . كما كان هناك تعاون أمريكى مصرى خلال عامى ١٩٨٦ ــ ١٩٨٧ لتأييد حكومة حسين حبرى فى تشاد من أجل احتواء وصد التدخل العسكرى الليبى فى الجزء الشمالى من تشاد .(١٥) وهناك كذلك مجال آخر قام فيه تعاون بين الولايات المتحدة ومصر على امتداد سنوات طويلة ، مع المملكة العربية السعودية وباكستان ، فى إمداد المتمردين الإسلاميين فى أفغانستان بالمعدات العسكرية ، وتمكينهم من مقاتلة الحكومة الأفغانية التى يؤيدها السوفيت والقوات العسكرية السوفيتية فى ذلك البلد .

وكذلك تنظر مصر إلى العلاقات بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية على أنها تحمل وجهين . فمنذ أيام السادات كان كثير من القادة المصريين ينظرون إلى المملكة على أنها تعيش فعلا فى حماية أمريكا ، ولو أرادت الولايات المتحدة أن تتخذ المملكة العربية السعودية تصرفات معينة ، فإن لدى واشنطن من القدرات ما يمكنها من الضغط على القيادة السعودية لتفعل ذلك . ومن ثم فمن المؤكد أن عدم حصول إدارة كارتر على تأييد المملكة العربية السعودية لاتفاقيتى كامب ديفيد لا تنظر إليه مصر على أنه تأكيد لحقوق سيادة السعودية ، بل محاولة ملتوية من جانب الولايات المتحدة لترك الخيارات مفتوحة أمام المملكة . وكان بعض القادة المصريين يرون ، بنظرة شبيهة بنظرتهم إلى العلاقات الأمريكية السورية ، أن واشنطن ربما تعمل

---

(١٤) ستيفن انجيلبرج : « أنباء عن قيام الولايات المتحدة بعد شهر واحد من الغارة على طرابلس بالتخطيط للالتقاء بالليبيين » ، نيويورك تايمز ، ١٦ أغسطس ١٩٨٧ .

(١٥) تايلر : « الولايات المتحدة أجهضت الكمين الذى نصب فى ١٩٨٣ » .

عمدا على جعل الرياض دون القاهرة المحور الرئيسى للسياسة الأمريكية فى العالم العربى . ويزداد هذا القلق كثافة تبعا للحالة السائدة فى العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية . ولما كانت هذه العلاقات قد تحسنت بعد قمة عمان ، فقد خفت تلك المخاوف فى الوقت الحاضر .

وفى منطقة الخليج ، دعمت مصر العراق فى صراعها مع إيران ، وكانت تعتقد أن الولايات المتحدة تفعل نفس الشىء . ومصر ترى أن الأصولية الإسلامية التى تصدرها إيران الى الخارج خطر يتهدد الشرق الأوسط بكامله ، واعتقدت أن الولايات المتحدة تشاطرها هذا الرأى . وعندما انكشفت فى نوفمبر ١٩٨٦ شحنات الأسلحة السرية التى أرسلتها الولايات المتحدة إلى إيران بالتواطؤ مع اسرائيل ، فى نفس الوقت الذى كانت واشنطن تتظاهر فيه بأنها تريد فرض حظر عالمى على توريد الأسلحة لإيران ، جاء ذلك بمثابة صدمة لمصر . ورأت مصر كما رأى غيرها أن ذلك من قبيل الغدر من جانب الولايات المتحدة ، ويكشف عن الاختلافات الشديدة داخل الإدارة الأمريكية . وبذلك تأكدت نظريات التآمر التى لا يكف المصريون عن نسجها لتفسير نزوات السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط . وترتب على ما تلا ذلك من جلسات استماع مطولة فى الكونجرس بشأن مسألة إيران ـــ الكونترا أن اهتزت صورة الرئاسة الأمريكية .

غير أن ما حدث بعد ذلك من اشتداد القبضة الأمريكية فى الخليج الفارسى أثلج صدر القيادة المصرية . وكان من دواعى اغتباط القاهرة أن كشفت الولايات المتحدة ، بزيادة قواتها البحرية فى الخليج ونجاحها فى زيادة الاهتمام الأوروبى بمسائل الأمن فى تلك المنطقة ، عن عزمها على الوقوف بقوة فى وجه إيران . فمصر شديدة الاهتمام بقدرة العراق على البقاء فى مواجهة التفوق البشرى الإيرانى . وقد أمدت القاهرة بغداد ببعض المعدات العسكرية . كما أن هناك الكثيرين من المصريين المقيمين فى العراق يؤدون خدمات مساعدة للجهد العسكرى . وقد أعربت مصر ،شأنها شأن الولايات المتحدة ، عن تأييدها للكويت والمملكة العربية السعودية على أثر زيارة قام بها مبارك الى الدول العربية فى الخليج فى يناير ١٩٨٨ ، وتعهدت مصر بتقديم

مساعدتها لتلك البلدان فى مجال الأمن . وتعتبر الجهود الحالية التى تبذلها كل من واشنطن والقاهرة فى منطقة الخليج معززة إحداها للأخرى . وقد رحبت مصر بما أحرزه الأسطول الأمريكى من نجاح فى الخليج . وتؤيد القيادة المصرية الرأى السائد حاليا لدى حكومة ريجان بضرورة فرض حظر دولى على توريد الأسلحة إلى إيران للضغط على طهران من أجل الموافقة على وقف إطلاق النار .

العـــامل الســـوفيتى

على خلاف ما أبداه السادات من تعاون كامل مع سياسة الولايات المتحدة الرامية إلى الحد من النفوذ السوفيتى فى الشرق الأوسط ، بدا أن مبارك يريد تطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفيتى . وقد ذكر علنا أنه يرى أن العلاقات الأمريكية المصرية أشبه ما تكون بالعلاقات الهندية السوفيتية . وقال إن أيا من هذه العلاقات لا تمنع من قيام حوار ديبلوماسى طبيعى مع الدولة العظمى الأخرى . ورغم أنه لم يتخذ غير خطوات محدودة فى هذا الاتجاه ، فقد كانت كافية لإثارة قلق الإدارة الأمريكية التى تضع تصورها للسياسة العالمية أساسا فى ضوء الخطر السوفيتى .

ففى يناير ١٩٨٢ طلبت مصر عودة ٦٦ من الفنيين السوفيت ، وكان الغرض الظاهرى لذلك هو ضمان صيانة المعدات السوفيتية فى مصر . وفى مارس ١٩٨٣ اتفقت مصر والاتحاد السوفيتى من حيث المبدأ على إعادة العلاقات الديبلوماسية . وفى العام التالى ظهر السفير السوفيتى مرة أخرى فى القاهرة . وفى مايو ١٩٨٣ أبرم اتفاق تجارى جديد بين مصر والاتحاد السوفيتى يتضمن النص على زيادة التجارة بين البلدين . وأعقبته اتفاقات تجارية ثانوية . والمتوقع أن يتضاعف حجم التجارة بين مصر والاتحاد السوفيتى فى الفترة بين ١٩٨٨ و١٩٩٠ ، وربما تصل إلى ما يساوى ١,٨ مليار دولار سنويا ، وذلك لأن مصر تقايض منسوجاتها ومصنوعاتها الجلدية ومنتجاتها الكحولية فى مقابل الآلات الصناعية والزراعية السوفيتية .

وفى منتصف مارس ١٩٨٧ استقبلت موسكو وفدا وزاريا مصريا لمناقشة مسائل

الديون والتجارة وامكانيات زيادة المساعدة السوفيتية فى رفع بمستوى الوحدات الصناعية المصرية . وعاد الوفد باتفاق جديد ــ وهو اتفاق مجز من وجهة النظر المصرية ــ يقضى بتأجيل سداد الديون العسكرية للاتحاد السوفيتى لمدة ٢٥ عاما . وكان الاتفاق مظهريا فى جوهره ، ولكن مصر رحبت به باعتباره دليلا على حسن نية الاتحاد السوفيتى . ورأى كثير من المصريين أنه بمثابة إلغاء لذلك الدين . وقد جاء ذلك الاتفاق فى وقت كانت فيه العلاقات المصرية الأمريكية مضطربة بسبب ما اعتبره المصريون اقتراحا غير مرض للتخفيف من الديون الأمريكية . وقام المسؤولون وأفراد الجمهور باجراء مقارنات بين العرضين السوفيتى والأمريكى لم تكن لصالح هذا الأخير .

ولم ينقض وقت طويل حتى ترددت أنباء فى القاهرة بأن مصر طلبت من الاتحاد السوفيتى صواريخ ومدفعية مضادة للطائرات . وفى أوائل عام ١٩٨٧ وجه السوفيت الدعوة لمبارك لزيارة موسكو ، وقيل إنه قبلها من حيث المبدأ ، ولكن لم يتحدد لها موعد مؤكد .

وإذا حصلت مصر على معدات عسكرية سوفيتية ، فإن ذلك سيواجه الولايات المتحدة ببعض المشاكل ، نظرا لأن أمريكا تعارض تقليديا الجمع بين الأسلحة الأمريكية والسوفيتية . وما تقوله مصر من أن تعاملها مع موسكو إنما هو جزء من سياسة عدم الانحياز التى تسير عليها ، وأنها علاقات محدودة النطاق ، لا يكفى لطمأنة المسؤولين فى الإدارة الأمريكية أو فى الكونجرس الذين تساورهم الشكوك . وهم الآن يتابعون عن كثب مدى الانفتاح المصرى على الاتحاد السوفيتى ، وإلى أين تتطور الأمور . أما بالنسبة لمصر فإن الاعتماد المفرط على الولايات المتحدة يعرضها للمخاطر فى بعض الأحيان . وإقامة علاقات معقولة مع الاتحاد السوفيتى أصبحت أشبه بالعلاج السياسى للموقف . وفوق ذلك تؤكد مصر أنه مادامت إدارة ريجان تتخذ خطوات لتحسين الحوار مع موسكو ، فإن لمصر الحق فى أن تفعل الشىء ذاته .

كان تقدير القيادة الأمريكية لمعالجة مبارك للاعتداء على الديبلوماسيين الاسرائيليين فى القاهرة فى أغسطس ١٩٨٥ ، أنها معالجة تتسم باللامبالاة . ثم حدث بعد ذلك بقليل أن قُتل سبعة من السياح الاسرائيليين فى سيناء على يد مجند مصرى قيل إن عواطفه قد استثيرت ، فزاد ذلك من استياء واشنطن . ورغم أن مصر اعتذرت عن الحادثين فقد بدا للبعض أن مبارك لا يقدر مدى خطورتهما . ولما كان المعتقد أنهما من عمل المتطرفين الإسلاميين ، فقد أوحى لهم عدم اتخاذ مبارك لموقف أكثر شدة بأنه ربما يسعى إلى استرضاء تلك العناصر . كما لوحظت أمثلة أخرى على التسامح مع الأصوليين الإسلاميين . ورأى بعض الأمريكيين أن مبارك يبدو غير مدرك ، بوعى أو بغير وعى ، لمدى خطورة اليمين الإسلامى المتطرف . وليس هناك تقدير حقيقى فى الولايات المتحدة للمهارة العظيمة ، والمرونة التامة التى عالج بها مبارك مشكلة الأصوليين الإسلاميين المعقدة فى مصر .

ويؤكد مبارك أن المتطرفين الإسلاميين فى مصر لم يفلتوا من سيطرة الدولة . لكن كثيرين من الأمريكيين ليسوا على ثقة من ذلك . فالإصابات الخطيرة التى أصيب بها فى مايو ١٩٨٧ وزير داخلية مبارك السابق ، والهجوم الذى تعرض له رئيس تحرير إحدى المجلات المصرية المعروفة فى أوائل يونية ١٩٨٧ ، والمحاولة الفاشلة التى تعرض لها وزير آخر للداخلية فى أغسطس ١٩٨٧ ، زادت من مخاوف الولايات المتحدة بشأن عدم الاستقرار السياسى والأمنى فى مصر ، والذى قد يكون راجعا الى الأصوليين الإسلاميين .[١٦]

والى جانب الخطر المفترض للأصوليين الإسلاميين أصبحت الولايات المتحدة تشعر منذ منتصف ١٩٨٧ بالقلق للأعمال الإرهابية الموجهة ضد الأمريكيين فى مصر ، والتى يقوم بها الناصريون الجدد . وقد بينت التحريات أن إطلاق النار على

---

(١٦) باتريك تايلر : « إطلاق النار مؤخرا فى القاهرة يزعج المسؤولين الأمريكيين والمصريين » ، واشنطن بوست ، ٥ يونية ١٩٨٧ .

ثلاثة من الديلوماسيين الأمريكيين بالمعادى فى مايو ١٩٨٧ كان من عمل مجموعة ذات ميول ناصرية ، تعلن الولاء الكامل لمبارك ، ولكنها تستنكر بشدة ما يصفه أنصارها بأنه وضع مصر أسيرة للولايات المتحدة من الناحيتين السياسية والاقتصادية . وقيل إن أكبر أبناء الرئيس الراحل جمال عبد الناصر متورط فى هذا الحادث .[١٧] وكان احتمال اشتراكه فى الحادث يفرض مشاكل سياسية على كل من مبارك والولايات المتحدة . وكانت الحكومة المصرية تود أن يتركز الاتهام الموجه للمقبوض عليهم من الفاعلين الأصليين وشركائهم على الجوانب الإجرامية بالفعل ، لكن كان من المتوقع أن يضفى ممثلو الدفاع على اجراءات المحاكمة لونا وطنيا . واستخدم تورط ابن الرئيس الراحل فى الحادث لتجديد الحديث عن تحدى عبد الناصر لما كان يسميه الامبريالية الجديدة للولايات المتحدة . وأجرت صحف المعارضة مقارنات مغرضة . وبينما كان يوجه الاتهام بتبعية مصر للولايات المتحدة ، كان الرأى العام المصرى مستثارا بسبب الأعمال التى ترتكبها اسرائيل ضد الفلسطينيين ، واكتسبت الدعوة إلى الوطنية العلمانية قوة سياسية . وقد أجلت القضية الى خريف عام ١٩٨٨ .

ومن المسلم به أن التأثير السياسى للناصريين الجدد هو الآن أضعف من تأثير الأصوليين الإسلاميين ، لكن ذلك التيار ليس بغير مؤيدين سواء بين الكبار أو الشباب . وأيا كانت الاختلافات الأيديولوجية بين الحركتين فإن لهما عدوا واحدا وهو الولايات المتحدة واسرائيل ، وبالتالى فإن كلا منهما يكمل الآخر فى مواقفه المناهضة للأمريكيين .

■ البعد الاقتصادى

هناك عنصران أساسيان يشكلان البعد الاقتصادى للعلاقة بين مصر والولايات المتحدة : المساعدة الاقتصادية ، والجهود الأمريكية المبذولة لإقناع مبارك بإجراء الاصلاح الاقتصادى اللازم .

---

(١٧) جون كيفنر : « القاهرة تشعر بالحرج لأنباء تتناول ابن عبد الناصر » ، **نيويورك تايمز** ، ١٠ ديسمبر ١٩٨٧ .

وفى وقت إبرام اتفاق كامب ديفيد كانت مصر تحصل بالفعل على ما يقرب من مليار دولار من المعونات الاقتصادية فى كل عام ، يخصص جانب منها عن طريق الاعتمادات المقررة ، وتتسلم مصر الجانب الآخر فى صورة قمح ودقيق بمقتضى القانون رقم ٤٨٠ .(١٨) وأثناء المفاوضات النهائية لمعاهدة السلام أثار السادات مع كارتر الحاجة إلى معونة اقتصادية إضافية ، وحث على وضع « مشروع مارشال » تديره أمريكا من أجل التنمية فى مصر . ولكن آماله تلك لم تتحقق . واذا كان كارتر قد وافق على دفع مبلغ إضافى متواضع يبلغ ٣٠٠ مليون دولار كمعونة اقتصادية خلال ثلاث سنوات ، فإنه لم يعط تعهدا أمريكيا بزيادة تلك المساعدة بشكل محسوس . كما أن كارتر لم يؤيد فكرة وضع مشروع مارشال لصالح مصر . فالإدارة الأمريكية كانت تشعر بالقلق إزاء النظرة الشائعة عن فشل مصر بشكل مستمر فى علاج العيوب الهيكلية فى نظامها الاقتصادى ، وترى أن المزيد من المعونة الاقتصادية لن يؤدى إلا إلى إطالة التسويف فى معالجة مصر لمتاعبها الاقتصادية المتباينة .

وكانت عودة أمريكا للظهور على المسرح المصرى فى أواخر ١٩٧٣ داعيا الى حدوث رد فعل جماهيرى هائل ، شجعه المسؤولون الحكوميون الى حد ما ، على أساس أن اقتصاد البلد المتداعى سوف تستقيم الآن خطواته عن طريق ما يتلقاه من مساعدات غير محدودة . وكان ذلك توقعا لا يستند إلى أساس . وكانت المساعدة الاقتصادية الأمريكية سخية . وهى تمثل أكبر برنامج من هذا القبيل (بعد اسرائيل) وأكبر من المساعدات التى تقدمها واشنطن لأى بلد آخر . ومنذ بدأت هذه المساعدة قبل ثلاثة عشر عاما بلغ ما تلقته مصر نحو ١٣ مليار دولار كمساعدة اقتصادية . وحققت هذه المساعدة إنجازات ملموسة ، وإن كانت بطيئة الظهور فى بعض الأحيان . إذ أدت إلى توفير طاقة لتوليد الكهرباء تكافىء طاقة مجمع السد العالى ، وأنشئت مصانع للأسمنت وصوامع للغلال ، وتحسنت شبكة الصرف الصحى فى القاهرة والاسكندرية ، وتحسنت الزراعة عن طريق تحسين شبكة الصرف وتحسين

---

(١٨) يسمح القانون رقم ٤٨٠ ببيع فائض المنتجات الزراعية الأمريكية لبلدان مثل مصر بشروط ميسرة .

البذور واستخدام أكثر كفاءة للموارد المائية ، وتوافرت الواردات السلعية فى صورة مواد خام وقطع للغيار ، وحصلت مصر على كميات كبيرة سنويا من القمح والدقيق ، وغير ذلك كثير . وتحصل مصر على ما يقرب من نصف خبزها من الدقيق الذى تقدمه لها الولايات المتحدة بشروط ميسرة .

ومن المؤسف أن برنامج المساعدة الاقتصادية الأمريكية لا يلقى التقدير الكافى بين الجماهير المصرية عموما ، بل وبين بعض المسؤولين . ومثل هذا البرنامج الواسع والمتعدد الأنشطة لا بد أن يعانى من بعض المشاكل المزمنة . ورغم أن البرنامج واسع النطاق ، فإن النتائج الملموسة نادرا ما تظهر على وجه السرعة . فتنفيذ المشروعات الكبيرة يحتاج عادة إلى وقت طويل قبل أن تظهر نتائجه ، ويشمل ذلك اجراء دراسات الجدوى ، ووضع التصميمات، ثم عملية البناء التى كثيرا ما تتأخر بدرجة مزعجة . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن المواد المستهلكة والمبالغ النقدية هى بحكم تعريفها ذاته عناصر تستهلك سريعا ، ولا يترتب عليها قدر يذكر من العرفان بالجميل أو الآثار الباقية . وإذا كان المسؤولون الحكوميون يدركون بوضوح الحاجة إلى هذه المساعدات ، فإن الرأى العام فى مجموعه لا يحسن الظن بها كثيرا . فالجماهير الفقيرة لا ترى أن المعونة الاقتصادية الأمريكية أحدثت تحسنا ملموسا فى نوعية حياتها . وهناك الكثير من السخرية بين الجمهور بشأن النشرات الاخبارية الدورية التى تصدرها الدوائر الأمريكية والمصرية عن الاتفاقات التى توقع لزيادة المعونة الأمريكية . وحدث ما كان متوقعا من أنه نتيجة للاعتماد المصرى المفرط على المعونة الاقتصادية الأمريكية أن أصبحت هذه المعونة ذاتها مصدرا لبعض الاحتكاكات والمشاحنات .

فبالإضافة إلى الشكوى المستمرة من أن المعونة الاقتصادية الأمريكية ليست كافية ، فإن المسؤولين المصريين الذين يشعرون بالاحتياجات الهائلة لبلدهم كثيرا ما ينتقدون عملية الانتقاء والبطء فى تنفيذ المشروعات التى تحظى برعاية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية . وهم يقولون إن مبالغ طائلة من الاعتمادات المقررة تبقى دون صرف ، بينما يتم إعداد دراسات الجدوى التى يطلبها الأمريكيون ، ويجرى اتخاذ

الاجراءات الإدارية البيروقراطية التى تفرضها الوكالة ، وإن كانت هذه الصعوبات والعقبات قد خفت فى السنوات الأخيرة . وبالإضافة إلى ذلك فقد رفضت واشنطن كثيرا من الاقتراحات التى قدمها المصريون لمشروعات لها أولوية متقدمة ، ولا سيما الاقتراحات المتعلقة بالاستصلاح الأفقى للأراضى الزراعية ، وإنشاء المساكن منخفضة التكاليف ، إذ ترى واشنطن أن هذه المشروعات غير اقتصادية . كما أن هناك قدراً من السخط بسبب كثافة الوجود الرسمى الأمريكى فى القاهرة الذى يتألف جانب كبير منه من العاملين فى وكالة التنمية الدولية (وفى المجالات العسكرية) . كما أن المصريين يبدون عدم ارتياحهم لما تنص عليه اتفاقات المعونة الأمريكية من ضرورة شراء البضائع من المصانع الأمريكية ، وهم يؤكدون بحق أن هذه الشروط تجعل السلع والخدمات أكثر تكلفة مما لو تم شراؤها من أوروبا ، أو غيرها .

وقد طالب القادة المصريون فى مناسبات مختلفة بأن تفعل الولايات المتحدة مع مصر ما تفعله مع اسرائيل ، ألا وهو تسليمها المبالغ المعتمدة ، وترك المصريين يقررون المشروعات التى يرون استخدامها فيها وأن يضعوا بأنفسهم جداول صرفها . ويقدمون فى هذا المجال أيضا مطلب التكافؤ مع اسرائيل فيما يتعلق بالتدابير الإجرائية . أما الجانب الأمريكى فيرى أن الحكومة المصرية ليس لديها من التنظيم أو الانضباط ما يتيح لبعثة شراء واحدة ، مثل بعثة اسرائيل ، أن تشترى كل احتياجات الوزارات الحكومية . كما أن هناك الخوف من أن تتحول اعتمادات المعونة إلى مصلحة بعض الأفراد .

وفى عام ١٩٨٥ ، عندما تعرضت اسرائيل لأزمة اقتصادية ، قرر الكونجرس أن يزيد المساعدة الاقتصادية لاسرائيل ، وأن يحول معظمها إلى منح لا ترد . وطلبت مصر أن تعامل بالمثل ، وألحت الى ما زعمته إدارة كارتر من الالتزام بالمساواة بينها وبين اسرائيل ، فطالبت بزيادة مماثلة فى المساعدة فى صورة منح . وانتهى الأمر بأن حصلت إدارة ريجان على موافقة الكونجرس على زيادة اعتمادات المعونة الاقتصادية بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار ، ووافقت على أن يكون الجانب الأكبر من المعونة من الآن فصاعدا فى صورة منح لا ترد . ومنذ عام ١٩٨٥ قدم جانب من المعونة على أساس

نقدى لتخفيف العجز فى ميزان المدفوعات . وكان هذا أيضا مطلبا قديم العهد لمصر ، ولكنه لم يكن يلقى ترحيبا فى واشنطن عادة . وقد تضطر الولايات المتحدة فى السنوات المقبلة ، على مضض ، إلى زيادة المبالغ التى تدفعها لمصر نقدا لدعم اقتصادها المتداعى .

وإذا كانت هناك شكاوى من الجانب المصرى بشأن المعونة الاقتصادية الأمريكية ، فهناك انتقادات أمريكية مناظرة للإجراءات المصرية . إذ ترى أمريكا أن التخطيط الاقتصادى لمصر لا يتسم بالكفاءة ولا بالثبات . وهناك صعوبة فى تحديد الأولويات ، وليس هناك تعاون يذكر بين الوزارات الاقتصادية ، فكل وزارة تمضى فى سبيلها دون تنسيق مع الوزارات الأخرى . وتشدد البيروقراطية قبضتها أحيانا إلى حد خانق ، وكثيرا ما تعطل الاتفاقات المتعلقة بالمشروعات . وفوق كل شىء فإن الكثيرين من المسؤولين الأمريكيين يعتقدون بأن القيادة المصرية لا تعالج المشاكل الهيكلية المتعددة للاقتصاد معالجة جدية . وتؤكد واشنطن أنه إذا لم يفعل القادة المصريون ذلك ، فلا يمكن لأى قدر من المعونة الأجنبية أن يؤدى الى تنمية حقيقية . وقد حدث بعض التحسن فى الفترة الأخيرة ، ولكن هناك شعورا بالحاجة إلى مزيد من الاصلاح .

وكانت المبالغ الهائلة التى تدفعها مصر لدعم السلع مصدر قلق خاص للولايات المتحدة منذ أمد طويل . ففى السنوات بين ١٩٧٨ و ١٩٨٦ بلغ الدعم المباشر وغير المباشر الذى تحملته الحكومة المصرية نحو ٦ مليارات دولار سنويا . ويقال الآن إن الدعم المباشر استقر فى حدود ٣ مليارات من الدولارات سنويا ، ولكن البعض يرون أن هذا الرقم يقل عن الواقع . وعلى امتداد سنوات طويلة كان صندوق النقد الدولى الذى يلقى تأييدا قويا من جانب الولايات المتحدة يحث الحكومة المصرية على إلغاء الجانب الأكبر من الدعم بالتدريج ، وتحقيق ما يرتبط بذلك من ترشيد للأسعار . لكن الحكومات المصرية المتعاقبة إذ تدرك احتمالات الخطر السياسى الداخلى الذى قد ينجم عن زيادة أسعار المواد الغذائية الأساسية والإسكان وغيرها ، حرصت

على ألا تتعجل فى إلغاء الدعم . وإن ذكرى اضطرابات يناير ١٩٧٧ بسبب ارتفاع الأسعار لا تمحى من عقول القادة السياسيين فى مصر . وقد حاولت الولايات المتحدة أن تجعل المعونة الاقتصادية الإضافية لمصر مشروطة بأن تتحرك السلطات المصرية بقوة أكبر فى سبيل ترشيد الأسعار . وبعد سنوات من المناقشات العسيرة ، والمحبطة لكل من الطرفين ، وقعت مصر أخيرا فى مايو ١٩٨٧ اتفاقا مؤقتا مع صندوق النقد الدولى يقضى بتخفيض الدعم بالتدريج ، ولكن بدرجة ملموسة ، وبتعويم الجنيه المصرى بدرجة محدودة .[١٩] وكان الجهد الذى بذلته الولايات المتحدة لإقناع الصندوق بممارسة قدر من المرونة فى مطالبه من مصر من العوامل التى سهلت الاتفاق . ومنذ إبرام ذلك الاتفاق تم تخفيض قيمة الجنيه المصرى مرتين ، وإن كان سعر التحويل فى البنك المركزى ــ الذى تحسب على أساسه مبالغ الدعم ــ مازال على حاله بلا تغيير . ومهما تبلغ الرغبة فى تحقيق قدر أكبر من ترشيد الأسعار ، فإن الأمر ينطوى على مخاطر سياسية داخلية فى مصر ، ويحتاج إلى معالجة حذرة .

وخلال سنوات ارتفاع أسعار البترول ، وذلك حتى سنة ١٩٨٥ ، بما فى ذلك تلك السنة نفسها ، كانت مصر تجنى حصيلة كبيرة من النقد الأجنبى . وكانت مصادرها الأساسية هى مبيعات البترول ، وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج ، ورسوم قناة السويس ، وإيرادات السياحة . وينتقد بعض المسؤولين الأمريكيين مصر لأنها لم تستخدم ذلك الدخل المؤقت عندما كان متاحا لها من أجل علاج مشاكلها الاقتصادية الداخلية . وخلال السنتين الماضيتين ، ترتب على فائض البترول فى الأسواق وانخفاض أسعاره أن تعرض ميزان المدفوعات فى مصر لاضطراب حاد . فتحويلات العاملين فى الخارج انخفضت بشدة ، وحصيلة إنفاق السائحين انخفضت بسبب خوف الأجانب (ولا سيما الأمريكيون) من الإرهاب والاضطرابات التى قام بها رجال الأمن المركزى فى القاهرة فى شهر مارس ١٩٨٧ . وانخفض الدخل

(١٩) انظر مقالة : « مصر تصل الى اتفاق مع صندوق النقد الدولى » ، وول ستريت جورنال ، ١٨ مايو ١٩٨٧ ؛ وكذلك مقالة جون كيفنر : « مصر تصل الى اتفاق بشأن سداد الديون » ، جريدة نيويورك تايمز ، ٢٤ مايو ١٩٨٧ .

من البترول فى ١٩٨٥ بسبب الركود العالمى فى أسواق البترول . وكان من نتيجة ذلك أن شعرت الولايات المتحدة بقلق متزايد من أن مصر ربما تكون على شفا انهيار اقتصادى ، أيا كان معنى ذلك من الناحية السياسية . وترى الولايات المتحدة أن هذا الوضع يؤكد ضرورة وإلحاح القيام بإصلاحات اقتصادية حاسمة فى البلاد . كما أن هناك رأيا أمريكيا يلقى تأييدا واسعا مؤداه أن مصر يمكن أن تحصل على المزيد من العملات الأجنبية من العاملين فى الخارج من أبنائها إذا توافرت لذلك حوافز أكبر .

وقدرت الديون الخارجية لمصر فى منتصف عام ١٩٨٧ بما يقرب من ٤٤ مليار دولار ، منها نحو ١٠ مليارات من الدولارات تخص الولايات المتحدة . وفى كل عام تصل المبالغ التى تدفعها مصر سدادا للفوائد وحدها الى ما يقرب من ٢,٥ مليار دولار من حصيلة نقدها الأجنبى المتناقصة . وقد استحق أول قسط على مصر من ديونها العسكرية المؤجلة للولايات المتحدة فى عام ١٩٨٦ . وكان المبلغ المستحق دفعه يقرب من ٠,٥ مليار دولار لسداد الأصل والفوائد . وطلبت مصر كما كان متوقعا تخفيف شروط السداد . واقترحت الولايات المتحدة فى البداية إطالة فترة السداد ، ولكن فى هذه الحالة ستكون الأقساط الأخيرة مرتفعة للغاية ، ودون أن يشمل ذلك تخفيض سعر الفائدة . واستقبلت القيادة المصرية هذا الاقتراح بالاستياء . وقارنت بينه — كما ذكرنا من قبل — وبين الترتيبات التى قبلها السوفيت . ولم تكن المقارنة لصالح الاقتراح الأمريكى . وهناك قيود قانونية تحد من الإجراءات التى يمكن لأية إدارة أمريكية أن تتخذها استجابة لمطالب البلدان المدينة . والولايات المتحدة ليست متحمسة للسعى إلى زيادة مخصصات المعونة الاقتصادية السنوية لمصر .

ومع ذلك ، تم فى ١٤ نوفمبر ١٩٨٧ ، وبعد مفاوضات ديبلوماسية مطولة ، توقيع اتفاق ثنائى لإعادة جدولة جزء كبير من ديون مصر المدنية والعسكرية للولايات المتحدة . وشمل الاتفاق جميع المبالغ المتأخرة ، والتى كانت واجبة السداد فى ٣١ ديسمبر ١٩٨٦ ، وكذلك المبالغ المستحقة بين يناير ١٩٨٧ ويونية ١٩٨٨ ، ونص على أن يكون سدادها خلال فترة عشر سنوات ، من بينها خمس سنوات سماح

لا تسدد خلالها غير الفائدة التى تتراوح بين ٢ فى المائة و٧ فى المائة . ويمثل الاتفاق محاولة جادة من جانب الإدارة لمساعدة مصر فى مواجهة مأزقها المالى ، وإن كان كثير من المصريين يرون أنه أقل ملاءمة لبلادهم من ترتيبات إعادة الجدولة المماثلة التى أبرمت مع حكومات ألمانيا الغربية وفرنسا وأسبانيا . ولا مفر من رد فعل كهذا ، إذ أن مصر تتوقع من الولايات المتحدة أكثر مما تتوقعه من الدول الدائنة الأصغر . غير أن الاتفاق أزال فى الوقت الحالى مشكلة عويصة كانت تبدو فى الأفق ، وهى أن التشريعات الأمريكية تستلزم إيقاف المعونة لمصر إذا هى توقفت عن سداد الديون .

وهناك عنصر آخر لا بد من الإشارة إليه . لأنه بحلول الوقت الذى أبرم فيه اتفاق كامب ديفيد كانت سياسة الانفتاح التى اتبعها السادات مطبقة لما يقرب من خمس سنوات ، ومع ذلك فإنها لم تجتذب غير مبالغ ضئيلة من رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية ، بما فى ذلك الاستثمارات الأمريكية . وفى سبتمبر ١٩٨٢ تم توقيع اتفاق مع مصر تتعهد فيه الحكومة الأمريكية بتشجيع استثمار رؤوس الأموال الأمريكية فى مصر . ولكن النجاح فى هذا المجال ظل محدودا . فالمقدر الآن أن رؤوس الأموال الأمريكية الخاصة المستثمرة حاليا فى مصر تبلغ نحو ١,٦ مليار دولار . ومازال المستثمرون الأمريكيون المحتملون يشيرون إلى الإجراءات البيروقراطية المطولة التى تأخذ بها مصر فى الموافقة على المشروعات المشتركة . ويشكو المصريون من أن كثيرا من المستثمرين الأمريكيين المحتملين يريدون أن تكون حصتهم فى رأس المال هى المعرفة الفنية والكفاءة الإدارية ، ولكنهم غير مستعدين لتوفير رؤوس الأموال الأساسية . ولكل من هذين الاتهامين وجاهته . ونظرا لضآلة تدفق رؤوس الأموال الأمريكية الخاصة ، ربط كثير من المصريين سياسة الانفتاح الاقتصادى بما ندد به الكثيرون بوصفه اندفاعا استهلاكيا ضارا ، وأصبحوا بصورة متزايدة يعتبرونه أداة أفضت الى ظهور نخبة جديدة من الأثرياء . وكان من المحتم أن ترتبط الولايات المتحدة فى الذهن المصرى العام بالفئة الجديدة التى كثيرا ما توصف « بالقطط السمان » . ويرى بعض المصريين ، ولا سيما الأصوليون الإسلاميون ، أن سياسة الانفتاح كانت

وسيلة اتبعتها الدول الغربية (ويقصدون أساسا الولايات المتحدة) لإبقاء مصر ضعيفة وخاضعة اقتصاديا .

وطوال حقبة الثمانينات كانت إدارة ريجان تعلن رغبتها فى توسيع القطاع الخاص المصرى . وعندما اشترطت أن تخصص حصة من المعونة الأمريكية السنوية لهذا العرض ، كانت بذلك تلح على السلطات المصرية لإطلاق العنان للقطاع الخاص الذى طال بقاؤه مقيدا . ويقرر المشتغلون بالتخطيط الاقتصادى فى مصر عادة أن نحو ١٥ فى المائة من الاقتصاد غير الزراعى يمكن أن يديره القطاع الخاص بكفاءة . ولكن هناك أسبابا اجتماعية سياسية تدعو لأن يبقى معظم هذا الاقتصاد بين يدى القطاع العام فى إطار الاقتصاد المختلط . ورغم أن رجال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تجنبوا اقتراح نسبة معينة لاتخاذها كرقم مستهدف للقطاع الخاص ، فإن إصرارهم وسعيهم المستمر لإعادة توجيه الاقتصاد المصرى لصالح ذلك القطاع كان لا بد أن يثير سخط الدوائر الحكومية ودوائر الإعلام والرأى العام . وقد نسب ذلك إلى التدخل الأمريكى فى الاقتصاد المصرى .

وإجمالا فإن القادة الأمريكيين يعتقدون أن مصر لا تستجيب للمشورة الاقتصادية السليمة إلاّ لماما . ولذا يخلصون الى القول بأنه لا بد من استخدام المعونة الاقتصادية الأمريكية فى بعض الأحيان وسيلة لإلزام مصر بتصحيح عيوبها الهيكلية إذا أريد للدولة أن تبقى على قيد الحياة ككيان اقتصادى . وينظر المصريون إلى الضغط الأمريكى نظرة سلبية ، أو يرون أنه محاولة للسيطرة وفرض الرأى . ويزيد من شعورهم ذاك اعتمادهم الاقتصادى على الولايات المتحدة ، وما يترتب عليه من ضعف موقف مصر إزاء الضغط الأمريكى . وذلك عامل يضر بالعلاقة بين البلدين . ولكن فى أوائل ١٩٨٨ كانت الولايات المتحدة تشعر بتفاؤل حذر بأن مصر ربما تقدم على إصلاحات اقتصادية ذات أهمية أكبر ، وإن كانت ستطبق بالتدريج . وليس لنا إلا أن ننتظر لنرى .

■ البعـد العسـكرى

منذ توقيع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل أصبح للبعد العسكرى أهمية خاصة فى العلاقة الثنائية بين الولايات المتحدة ومصر . ومنذ وقت مبكر يرجع الى ١٩٧٤ كان السادات قد سعى للحصول على أسلحة ومعدات أمريكية . وقد طمأن كبار ضباطه مرارا ، عندما كانوا يلحون فى طلب قطع الغيار والامدادات بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ التى تكلفت غاليا ، أن هذه المعدات العسكرية الأمريكية ستصل اليهم عاجلا . وقد فعل ذلك ليحصل على تأييدهم فى سياسته الجديدة والتى لم تكن قد جربت بعد فى التعاون مع الولايات المتحدة . ورغم الوعود الأمريكية التى تلقاها السادات فى أول الأمر لم تحصل مصر على أى دعم عسكرى أمريكى إلا بعد اتفاقية سيناء الثانية . وحتى فى ذلك الحين اقتصرت مبيعات الأسلحة على كميات رمزية من معدات الإمداد والتموين والنقل الجوى .

وعلى مستوى آخر فى التعاون العسكرى ، وإثباتا للرغبة فى التعاون ، وافق السادات منذ عام ١٩٧٤ على أن تقوم السفن الحربية التابعة للأسطول السادس بأربع زيارات ودية للموانىء المصرية فى كل عام . وحرص الأسطول الأمريكى على أن يجعل من الاسكندرية ميناء يتردد عليه بانتظام ، ولم يلبث وزير الدفاع المصرى أن رفع عدد الزيارات المسموح بها الى ثمان فى كل عام . وكانت تلك خدمة عظيمة للأسطول الأمريكى الذى كان يعانى عجزا فى الموانىء التى يمكن أن يستخدمها فى شرق البحر المتوسط . وكانت هناك آمال لدى الأسطول فى وقت ما بالتوسع فى استخدام ميناء الاسكندرية وحوضها الجاف ، غير أن العرض الذى قدمته مصر — وذلك أخيرا فى عام ١٩٧٩ — لم يكن مغريا من الناحية الاقتصادية .

ومع توقيع معاهدة السلام انفتح الطريق أمام إدارة كارتر لطلب موافقة الكونجرس على برنامج واسع لتوريد الأسلحة لمصر . والواقع أن الوعد المتجدد بهذه المساعدة العسكرية من أجل إعادة تجهيز القوات المسلحة المصرية كان له أثره فى إقناع السادات بقبول اتفاقيتى كامب ديفيد ومعاهدة السلام ، رغم أنه كان يعلم أن تلك الوثائق لا تعرب بدرجة كافية عن الالتزام السياسى لمصر بالقضية العربية

الشاملة . فعقب توقيع معاهدة السلام مباشرة دارت محادثات على مستوى عال بين المسؤولين الأمريكيين ، والمصريين فى مجال الدفاع من أجل تحديد الخطوط العريضة لبرنامج التسليح .

ومن وجهة نظر السادات ، لم يكن هناك غنى عن الاحتفاظ بالقطاع العسكرى ذى الأهمية الخاصة مؤيدا لسياسته السلمية . ولم يكن جميع الضباط الكبار فى مصر ، ناهيك عن صغار العسكريين ، مرتاحين لمعاهدة السلام . وهم لم يكونوا يعارضون السلام ، بل كانوا يعارضون شروط المعاهدة . ويصدق ذلك على الأخص على ما رأوه تقييدا لحركة الحاميات العسكرية المصرية فى سيناء . وربما يكون السلام قد أعلن الآن رسميا ، ولكن معظم كبار العاملين فى القوات المسلحة المصرية بقوا على وعى شديد بالسنوات الثلاثين التى انقضت فى حروب مع اسرائيل . ورغم أنهم قد يعملون من الآن فصاعدا على تخفيف الشعور العام بأن اسرائيل هى الخطر الداهم ، فقد استمروا ينظرون الى شريكتهم الجديدة فى معاهدة السلام على أنها الخصم العسكرى الرئيسى المتوقع . وهم يعرفون أن اسرائيل تستطيع أن تستولى على سيناء إذا شاءت .

واستشعرت الولايات المتحدة قلقا إزاء مجموعة متباينة من الأوضاع . فقد كانت اسرائيل غير متحمسة لأى برنامج للمساعدة العسكرية تقدمه أمريكا لمصر بعد توقيع المعاهدة ، غير أنها قبلت الفكرة على مضض طالما أنه سيجرى فرض قيود حذرة على طرز وكميات المعدات العسكرية الأمريكية التى قد يتم توريدها . أما الادارة الأمريكية فكانت ترى أن أى برنامج للمعونة العسكرية لمصر يجب أن يكون كافيا من حيث النوعيات والأحجام ليحصل على الحد الأدنى من موافقة القادة العسكريين المصريين ، ولكن دون أن يجدد قدرة مصر على القتال التى قد يقدم قائد آخر فى المستقبل على استخدامها ضد اسرائيل . ولم يكن فى الوسع إقامة تكافؤ عسكرى مطلق بين مصر واسرائيل إذا أريد الحصول على تأييد مستمر من جانب الكونجرس .

وكان على الإدارات المتعاقبة التى تسعى للحصول على موافقة السلطة التشريعية

على برنامج واسع لتقديم المساعدة العسكرية لمصر أن تقدم ردا معقولا على استفسارات الكونجرس بشأن طبيعة الخطر الخارجي الذى يهدد مصر فى الفترة التى تعقب معاهدة السلام . وكان الرد الذى تلقاه الكونجرس ملتويا . إذ تضمن الإشارة الى خطر مزمن من جانب ليبيا التى تتلقى سلاحها من الاتحاد السوفيتى ، ولكن لم يكن هناك غير القليلين ممن يعتقدون حقا أن القذافى يشكل خطرا عسكريا حقيقيا على مصر التى تملك قوات أكبر ، والتى يبلغ سكانها أضعاف عدد سكان ليبيا . كما أشارت الإدارة الأمريكية الى الحاجة التى يمكن أن تنشأ الى إرسال قوات مصرية الى السودان ، وهو المنبع الأساسى لمياه النيل التى يعتمد عليها الاقتصاد المصرى ، كما أنه من البلدان التى كان بينها وبين مصر فى ذلك الحين اتفاق للأمن ، وهو احتمال يمكن أن ينشأ إذا وقعت محاولة يؤيدها القذافى لإسقاط النظام القائم فى السودان . كما ذكر احتمال إرسال قوات عسكرية مصرية إلى الخليج الفارسى إذا تعرضت الدول العربية الغنية بالبترول فى منطقة الخليج للخطر من جانب جمهورية إيران الإسلامية . وكانت تلك حجة إضافية استخدمت لتبرير استمرار الحاجة إلى وجود قوة عسكرية مصرية تتسم بالكفاءة . كما كان من المحتمل فى المستقبل إرسال قوات عسكرية مصرية إلى بعض أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء لمساعدة الأنظمة المعتدلة التى تواجه العدوان من جانب الدول المجاورة التى تعمل فى خدمة الشيوعية . ورغم ضعف تقديرات الخطر ، وافق الكونجرس ، مع بعض التحفظات ، على برنامج كبير للمعونة العسكرية . وسلم أعضاء المجلس التشريعى على مضض بأن ثمن استمرار تأييد مصر للسلام مع اسرائيل ليس معونة اقتصادية فحسب ، بل مساعدة عسكرية أيضا .

ومنذ بداية المعونة العسكرية لمصر حتى نهاية عام ١٩٨٧ خصص ما يقرب من ٩,٥ مليار دولار للمعدات الجديدة والتدريب . وقد بدأ وصول الأسلحة الى مصر فى منتصف عام ١٩٨٠ ، ومازال مستمرا حتى الآن . وشملت تلك الأسلحة طائرات إف ٤ ثم طائرات إف ١٦ ، ودبابات ومركبات مصفحة من حاملات الأفراد ، وصواريخ للدفاع الجوى ، ومدافع ، وكثيراً من المعدات الأخرى ، بالإضافة الى التدريب . ويقوم بالجوانب الإدارية لبرنامج المعونة العسكرية مكتب الولايات

المتحدة للتعاون العسكرى فى القاهرة ، وهى تسمية روعى فيها تجنب الحساسية السياسية فى مصر إزاء « المستشارين » الأجانب .

وكما كان متوقعا ، أدى برنامج المعونة العسكرية الأمريكية لمصر إلى خلق بعض المشاكل . فالمصريون يشكون من عدم كفاية حجم المعدات ، ونقص تطورها عن المعدات التى تتلقاها اسرائيل ، والبطء فى التسليم ، كما يتحدثون عن الافتقار الى الحساسية الثقافية من جانب بعض المدربين العسكريين الأمريكيين عند التعامل مع المتدربين المصريين . ومن حسن الحظ أن المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة الملحق العسكرى المصرى السابق فى واشنطن عين نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للدفاع . وهو يتمتع بقدر كبير من العلاقات الودية مع كبار العاملين فى وزارة الدفاع الأمريكية ، مما كان له أثره فى إبقاء المشاكل تحت السيطرة ، وإمكان التغلب عليها . ولكن المشاكل تتجدد بصورة دورية ، ولا بد من رصدها بعناية حتى لا تخرج عن السيطرة .

وكان لا بد أيضا من معالجة مسألة التعاون العسكرى فى نطاق أوسع . ففى وقت مبكر يرجع الى فبراير ١٩٧٩ اقترح السادات على وزير الدفاع هارولد براون ، أثناء قيامه بزيارة للقاهرة ، أن تقوم الولايات المتحدة بتجديد واستخدام راس بناس على ساحل البحر الأحمر التى يمكن أن تصبح من المراكز البحرية والجوية . ورغم أن الإدارة الأمريكية لم تبد اهتماما بالأمر فى البداية ، فإن جاذبية هذا العرض من جانب مصر أخذت تتزايد بمرور الزمن . وكان ذلك صحيحا على الأخص بسبب القواعد السوفيتية التى أقيمت أولا فى مصوع بأثيوبيا ، ثم فى جزر دهلك .

وحتى يمكن الحصول على اعتمادات من الكونجرس لتعمير المرافق العسكرية فى راس بناس ، كانت الإدارة الأمريكية فى حاجة إلى اتفاق مكتوب مع مصر تسمح فيه للولايات المتحدة باستخدام تلك المرافق . وتردد السادات فى إعطاء تصريح مكتوب . وكالعادة ، أصر فى البداية على أن التزامه الشفوى يجب أن يكون كافيا . وفى النهاية عرض أثناء زيارته الأخيرة لواشنطن فى عام ١٩٨١ رسالة مبهمة إلى حد ما

تدعو الولايات المتحدة إلى استخدام مرافق راس بناس . وفى ذلك الحين كان اهتمام وزارة الدفاع بهذا الموضوع قد ازداد ، وخصص الكونجرس الاعتمادات اللازمة للغرض . وكان من الأحداث المحزنة للولايات المتحدة أنه عندما اغتيل السادات بعد ذلك بشهر واحد وتولى مبارك الرئاسة ، سحبت القيادة المصرية الجديدة العرض الخاص براس بناس . وبناء على طلب مصر ، أوقفت أيضا المحادثات التى كانت جارية بشأن احتمال توفير قاعدة لقوة الانتشار السريع ، وكان ذلك فى مايو ١٩٨٣ . ورأى بعض القادة الأمريكيين أن هذا التغير فى المواقف يدل على عدم وجود سياسة ثابتة ، ورأوا فيه دليلا على أنه لا يمكن الاعتماد كثيرا على مصر . أما مصر فقد رأت أن الوجود الدائم لمرافق عسكرية أمريكية على أرضها يتعارض مع موقف عدم الانحياز الذى أخذت به منذ أمد طويل .

وخلال السنتين الأخيرتين من حياة السادات كان قد عرض على الولايات المتحدة أيضا أن تستخدم مطارات عسكرية مصرية شتى على أساس الموافقة على كل حالة منها على حدة . وقد استخدمت طائرات سلاح الطيران الأمريكى تلك المرافق من حين لآخر ، بما فى ذلك استخدامها للتزود بالوقود فى الجو فى عملية طاباز لإنقاذ الرهائن الذين كانوا محتجزين فى إيران فى عام ١٩٨٠ ، وهى العملية التى منيت بالفشل . وقد استمرت هذه الترتيبات فى عهد مبارك أيضا . وتفضل الولايات المتحدة أن تكون هناك حقوق أوسع وتطبق بصورة آلية لاستخدام سلاح الجو الأمريكى للقواعد الجوية العسكرية المصرية ، ولكنها لم تحصل على تلك الحقوق . فمصر تخشى أن تستخدم مرافقها فى عمليات قد لا تكون مقبولة لديها من الناحية السياسية . ولذا فإنها تتمسك بضرورة الموافقة المسبقة على كل عملية . ومع ذلك فإن الاتفاق القائم يعتبر مرضيا للولايات المتحدة بوجه عام .

ومنذ إنشاء القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM) وهى القيادة المخصصة التى نشأت من الإدارة الأصلية المعروفة باسم RDF لم يقم رجال التخطيط العسكرى من المصريين والأمريكيين بأى عمليات تخطيط دفاعية مشتركة كبيرة

لمواجهة الطوارىء المحتملة فى الشرق الأوسط وأفريقيا . وابتداء من عام ١٩٨١ تجرى فى الصحراء الغربية مناورات مشتركة مرة كل سنتين بين القوات المصرية والقوات الأمريكية التابعة للقيادة المركزية ، والتى يطلق عليها اسم « النجم الساطع » . وقد أشاد القادة العسكريون الأمريكيون بأداء القوات المصرية فى تلك المناورات . كما أجريت من وقت لآخر مناورات بحرية مشتركة بين الأسطول المصرى ووحدات من الأسطول السادس الأمريكى . وتتمسك السلطات المصرية بعدم الإعلان عن المناورات العسكرية المشتركة إلا فى أضيق الحدود . وهذا القيد من جانب مصر غير مريح للبنتاجون الذى يدرك أهمية العلاقات العامة ، لكنه أمر يمكن احتماله على أى حال .

وإذا كانت الولايات المتحدة لم تنضم إلى معاهدة ١٨٨٨ بشأن قناة السويس ، على الرغم من أن السادات حثها كثيرا على ذلك ، فإن الأسطول الأمريكى يعلق أهمية كبيرة على المرور الحر بغير عائق فى ذلك الشريان الاستراتيجى لسفنه الحربية وكذلك للسفن الأخرى . ولم تنشأ صعوبات فى هذا الصدد إلاّ فى حالة واحدة ، وهى حالة السفن الحربية التى تستخدم الطاقة النووية . وعلى الرغم من السنوات الطويلة من الجهود الدائبة من جانب المسؤولين الأمريكيين لإقناع القيادة المصرية بأن السفن النووية التابعة للأسطول الأمريكى لها سجل فريد من حيث الأمن والسلامة ، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة مستعدة للتعويض عن أية خسائر تترتب على أى خطأ غير متوقع فى التشغيل ، فإن السلطات المصرية مازالت متوجسة من السماح بمرور السفن النووية . وموقف مصر فى هذا الصدد لا يتسم بالاتساق . فقد سمحت مرارا على امتداد سنوات لسفن الأسطول السادس التى تعمل بالطاقة النووية بأن تزور ميناء الاسكندرية ، ومع ذلك فإنها ترفض السماح لسفن من هذا الطراز بالمرور فى قناة السويس . وقد جاء الاعتراض أساسا من جانب الموظفين المسؤولين عن الإدارة المستقلة لقناة السويس ، والذين يخشون أن يقع حادث نووى فى ذلك الممر المائى الحيوى .

وظل الأمر على ذلك حتى عام ١٩٨٦ عندما سمح لأول سفينة حربية تعمل

بالطاقة النووية ، وهى السفينة أركنساس ، بالمرور عبر القناة . وحتى فى هذه الحالة تمسكت سلطات قناة السويس بألاّ يكون مرورها إلاّ فى اتجاه الجنوب ، وأوقفت الحركة العادية للسفن المتجهة إلى الشمال أو إلى الجنوب إلى حين خروج السفينة من مياه القناة . وكان من دواعى دهشة الأمريكيين أن مصر فرضت على مرور السفينة رسوما مرتفعة بصورة استثنائية ، بدعوى أنها تمثل الدخل الذى ضاع نتيجة لإيقاف مرور القوافل أثناء عبور السفينة . ونظرا للمعونة الكبيرة التى تقدمها الولايات المتحدة لمصر ، رأى المسؤولون الأمريكيون فى هذا المطلب نوعا من الابتزاز . ومنذ ذلك الحين لم يسمح بالمرور فى القناة إلاّ لسفينة نووية واحدة أخرى تتبع الأسطول الأمريكى ، وقد مرت ومعها سفن حارسة لها ودفعت نفس الرسوم العالية . ومازالت الولايات المتحدة تبذل جهدها للحصول على حق مرور السفن النووية بغير قيد مع دفع رسوم المرور المعتادة ، ولكن الأرجح أن السلطات المصرية ستستمر فى التمسك بأن يكون هذا المرور على أساس الموافقة فى كل حالة على حدة ، وفى ظل شروط تقييدية .

والخلاصة أنه رغم قيام قدر من التعاون العسكرى بين البلدين خلال السنوات العشر الأخيرة ، فإنه مازال أقل مما ترغب فيه الولايات المتحدة ، فضلا عن أنه كان عرضة لتغير الموقف المصرى من حين لآخر . ولا يتجاوز هذا التعاون الحدود التى تراها السلطات المصرية ، لأسباب سياسية ، لازمة ومقبولة سياسيا لضمان استمرار المعونة العسكرية الأمريكية . وإذا حدث فى أى وقت أن أوقفت المعونة العسكرية الأمريكية ، أو جرى تخفيضها تخفيضا شديدا على يد الكونجرس أو السلطات الحكومية ، فإن هذا التعاون العسكرى القائم بين البلدين لن يلبث أن يتوقف .

■ خاتمــة

خلال السنوات العشر التى انقضت منذ اتفاقيتى كامب ديفيد ظلت العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر طيبة بوجه عام ، ولكن كانت أيضا هناك خلافات بين البلدين فى بعض الأحيان . وكل من الجانبين يلوم الآخر على تصرفات يراها معادية لمصالحه . وقد انحسرت العلاقات منذ أيام السادات ، ولكنها اكتسبت خلال ذلك مستوى براجماتيا من الواقعية . وذلك أمر مرغوب فيه ويعتبر صحيا من الناحية السياسية . ومازال مبارك ملتزما بمعاهدة السلام مع اسرائيل ، مؤيدا للجهود المبذولة لاستئناف عملية أوسع للسلام فى الشرق الأوسط . ولكن لم تتحقق الآمال التى علقتها الولايات المتحدة على قيام علاقات مصرية اسرائيلية وثيقة فى المجالات السياسية والإستراتيجية والاقتصادية نتيجة لمعاهدة السلام . وكانت تلك الآمال أوهاما منذ البداية . فمصر تقوم بالحد الأدنى من الاحتفاظ بالعلاقات مع اسرائيل وتطبيعها ، ولا شيء غير ذلك . وليس من المتوقع أن يتغير هذا الوضع إلاّ إذا نشأت حركة أوسع للسلام فى الشرق الأوسط ، بما فى ذلك التوصل الى تسوية مقبولة للمشكلة الفلسطينية . ومع ذلك فإن من دواعى ارتياح الأمريكيين قيام حوار معقول بين مبارك وشيمون بيريز وزير خارجية اسرائيل حول عقد مؤتمر دولى للسلام ، أيا كانت القيمة الفعلية لهذا المؤتمر . وترى كل من واشنطن والقاهرة أن رئيس الوزراء إسحاق شامير عقبة فى سبيل المفاوضات .

ومنذ سنوات ، كان الأمريكيون يعربون ، سواء فى الحكومة أو فى القطاع الخاص ، عن تخوفهم بالنسبة لمستقبل مصر لما يبدو من أن انفجارها السكانى لا سبيل الى السيطرة عليه . كما أن مجموعة المشاكل الاقتصادية الداخلية المعقدة ، وتباطؤ البيروقراطية الداخلية ، والديون الخارجية الهائلة ، وغير ذلك من المشاكل أسهمت كلها فى حالة اليأس السائدة بشأن المستقبل . وأدى ازدياد قوة الأصوليين الإسلاميين فى مصر ، وربما ــ أيضا ــ الناصريون الجدد ، والتأثير المتوقع لذلك على المستقبل ، إلى زيادة مخاوف القادة الأمريكيين . وفى حالات كثيرة يخفق الأمريكيون فى فهم

الحذر الغريزى لمبارك عند اتخاذه القرارات ، كما يعتقد الأمريكيون أنه يفتقر الى الكفاءة الاقتصادية اللازمة لمعالجة المشاكل الاقتصادية الجسيمة التى تواجه مصر . وترى واشنطن أن العلاقة القائمة حاليا علاقة قيمة وقادرة على الاستمرار . ولكنها ليست واثقة من أنه يمكن الاعتماد على مصر فى حالة قيام أزمة جديدة فى الشرق الأوسط تكون اسرائيل أحد أطرافها . كما أن المغازلات الأخيرة من جانب مصر مع السوفيت تدعو الإدارة الأمريكية الى القلق . وفيما يتعلق بالقضايا الدولية الأوسع نطاقا ، شكا ممثل أمريكا لدى الأمم المتحدة من أن مصر أدلت بصوتها معارضة للولايات المتحدة فى ٨٠ فى المائة من الحالات ، بينما ترى مصر بطبيعة الحال أن الوضع على العكس من ذلك تماما .

وفى الوقت ذاته فإن هناك اتجاها بين المسؤولين فى الولايات المتحدة الى أخذ مصر على علاتها . فهم يرون بوعى أو بغير وعى أنه نظرا لبرامج المعونة الاقتصادية العسكرية الضخمة التى تقدمها الولايات المتحدة ، فإن مصر دولة عميلة ، يتوقع أن يكون موقفها مطابقا للموقف الأمريكى عندما تطلب منها واشنطن أن تتعاون فى أية جهود دولية تراها . ويعطى المسؤولون الأمريكيون أحيانا الانطباع بأنهم يريدون إعادة تشكيل السياسة المصرية . ويصدق ذلك على الأخص على بعض أعضاء الكونجرس وكبار المسؤولين فى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية . ونادرا ما يقدر هؤلاء الحساسية الثقافية لدى مصر ، وأن هناك جدول أعمال سياسى مستقل لمبارك فى العالمين العربى والإسلامى . وواقع الأمر أنه ليس هناك اتفاق كبير فى المصالح بين الولايات المتحدة ومصر ، وإنما هناك تداخل فى بعض المجالات ، واختلاف فى بعضها الآخر . وبرغم قيام معاهدة السلام فإن اسرائيل تقف عقبة بين القاهرة وواشنطن ، وستستمر فى ذلك . كما سيظل هناك أيضا الموقف الأمريكى السلبى الرسمى تجاه الأمانى الوطنية للفلسطينيين . وهناك ارتباط وثيق بين هاتين العقبتين اللتين تحولان دون قيام علاقات أمريكية مصرية وثيقة .

وجاء نشر كتاب « الحجاب » بقلم بوب وودوارد فى عام ١٩٨٧ ، بما حواه من معلومات ضارة عن الأنشطة السرية التى قامت بها وكالة المخابرات المركزية ضد

مصر خلال السنوات الخمس الأخيرة ، فزاد من نفور المصريين عموما من الولايات المتحدة . وهو لم يؤد فقط الى الاستياء الشخصى لمبارك بل عرضه أيضا داخليا للحرج السياسى نتيجة للمعلومات التى كشف عنها الكتاب ، والتى أصبحت معروفة فى مصر على نطاق واسع ، وباتت مضغة فى أفواه العناصر المناهضة لأمريكا . ومصر بطبيعة الحال لا تتعفف عن إجراء عمليات استخبارات لصالحها ، والمتوقع أن يوضع المسؤولون الأمريكيون فى مصر تحت رقابة أشد فى المستقبل . وكانت زيارة مبارك لواشنطن فى يناير ١٩٨٨ ، وهى زيارته الأولى لها منذ عام ١٩٨٥ ، فرصة لتنقية الجو . ولكن تلك الروح الإيجابية ضعفت جزئيا نتيجة لما نشر فى يولية ١٩٨٨ عن محاولة فاشلة من جانب أحد ضباط المشتريات العسكرية المصريين فى واشنطن لتهريب مادة كربونية مركبة شديدة الحساسية الى خارج الولايات المتحدة لاستخدامها فى صنع صواريخ أرض أرض .[٢٠]

ومادامت المعونة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية الكبيرة لمصر مستمرة ، فسيستمر الحوار الثنائى بين البلدين إيجابيا ، وإن تخللته المنازعات فى بعض الأحيان . وهناك عدد من القضايا اتفق البلدان على ألا يتفقا بشأنها . وإذا بذل الجانبان جهدهما سيكون فى الوسع إبقاء الخلافات ضمن حدود يمكن السيطرة عليها . وذلك على خلاف الوضع فى اسرائيل ، التى تعتبر حليفا من خارج حلف الأطلنطى . أما مصر فليس هناك تحالف بينها وبين الولايات المتحدة . كما أن معظم المصريين ، سواء منهم الشخصيات العامة أو الخاصة ، لا يبدون رغبة فى التحالف . وقد غرس عدم الانحياز فى الفكر السياسى المصرى منذ أمد طويل ، وإن كان تنفيذه يميل الى أحد الجانبين فى بعض الأحيان . وقد رفضت مصر الموافقة على إبرام اتفاق محدود للأمن مع الولايات المتحدة على غرار الاتفاق المبرم مع اسرائيل ، فى وقت توقيع معاهدة السلام . والأرجح أن يكون نمط العلاقة الثنائية فى المستقبل القريب هو الصداقة والتعاون ضمن حدود يتفق عليها البلدان ، مع اقتران ذلك بتوجس مصر من أى

(٢٠) انظر مقالة فيليب شينون : « الولايات المتحدة تتهم اثنين من العسكريين المصريين بالتورط فى محاولة لتهريب الصواريخ » ، جريدة **نيويورك تايمز** ، ٢٥ يونية ١٩٨٨ .

اعتداء أمريكى حقيقى ، أو متخيل على حقوق سيادتها . وذلك وضع يمكن احتماله بالنسبة للبلدين .

ولكن ينبغى أن نضيف فى النهاية كلمة تحذير . فبعض الأمريكيين مقتنعون بأن ارتباط مصر بالولايات المتحدة أمر لا رجعة فيه . ويستشهدون فى ذلك بالتوجه الحالى لقيادة الصفوة ، وبتخطيطها الاقتصادى واعتمادها على القوة العسكرية فى دعم مواقفها . ورغم أن هذه الأقوال ليست خالية من الصواب ، فإنها انعكاس للإفراط فى الرضا عن النفس وتقوم على تجاهل الخبرة التاريخية . فمصر قد أحدثت تغيرا دراميا فى علاقاتها بالدولتين العظميين فى الماضى ، ويمكن أن تفعل ذلك مرة أخرى ، وذلك أمر يتوقف على القيادة وعلى الظروف . ولا شك فى أن مبارك ، مثل السادات من قبله ، يريد أن تستمر العلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة . ويمكن أن نتوقع أن يبذل نظام مبارك كل ما فى وسعه للمحافظة على هذا الارتباط رغم وقوع الاختلافات من حين لآخر بين البلدين . ويمكن أن نفترض أن الإدارات المقبلة فى الولايات المتحدة ستكون لديها نفس الرغبة .

ولكن هناك الكثير الذى يتوقف على متغيرات تخرج عن سيطرة أى من القيادتين : مثل الإجراءات التى قد يتخذها الكونجرس فى المستقبل بشأن المعونة الاقتصادية والعسكرية ، أو حدوث صدام شديد بين اسرائيل وسوريا ، أو معاملة اسرائيل للفلسطينيين ورد الفعل الأمريكى ، أو ظهور عوامل سياسية داخلية مؤثرة فى السياسة المصرية ، وما إلى ذلك . ولكن يجب على قادة كل من البلدين ألاّ يغفلوا عن حقيقة هامة ، وهى أن العلاقة فى المقام الأول علاقة بين قيادة الصفوة ، وأنها حتى الآن ليست لها جذور عميقة فى المجتمع المصرى بوجه عام . وعلى ذلك فإن الولايات المتحدة يمكن ، باتباعها سياسات تنفيذية لا تتسم بالحساسية السياسية ، أو باتخاذها إجراءات تشريعية ، أن تلحق ضررا بليغا بالقيادة المصرية المعتدلة فى عين أبناء بلدها ، كما يمكن أن تقدم وقودا تستعين به عناصر المعارضة الديماجوجية .

وبالرغم من هذه الجوانب التى لا يمكن التيقن منها ، فالعلاقة الثنائية الحالية تحقق

القدر الأمثل من التعاون والمصلحة للجانبين . ومع ذلك يحسن بالمسؤولين وأعضاء المجلس التشريعى الأمريكيين ألاّ يتصوروا أن المعونة الأمريكية الكبيرة لمصر ستؤدى بشكل ما الى خضوعها للولايات المتحدة سياسيا . فأية إشارة الى شيء من ذلك كفيلة باستثارة الحكومة المصرية والشعب المصرى ، وستكون نتيجتها مخالفة للمقصود منها بغير شك . ولا بد أن تستمر العلاقة قائمة بين ندين يتمتعان بالسيادة ، وأن تستمر الولايات المتحدة فى الاهتمام بما تعانيه مصر من مشاكل وحساسيات متعددة إذا أريد للعلاقة بين البلدين أن تزدهر .

التطورات الداخلية فى إسرائيل(*)

ناعومى حزّان

طرأت تغييرات كبيرة على المسرح السياسى الاسرائيلى خلال العقد الذى أعقب توقيع اتفاقيتى كامب ديفيد فى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ . ويمكن أن نميز فى هذا الصدد بين أربع مراحل : فترة أولية من الإنجازات الديبلوماسية وزيادة الاستقطاب الداخلى ، تتوافق تقريبا مع فترة الحكومة الأولى لكتلة ليكود برياسة مناحم بيجين (١٩٧٧ ــ ١٩٨١) ، ومرحلة ثانية من الاضطراب السياسى والركود الديبلوماسى تخللها الغزو الاسرائيلى للبنان فى يونية ١٩٨٢ ، والنزاعات الداخلية العنيفة ، والتدهور الاقتصادى السريع (١٩٨١ ــ ١٩٨٤) ، ومرحلة ثالثة تميزت باستقرار داخلى تدريجى مصحوب بعجز عن اتخاذ قرارات سياسية حاسمة فى ظل حكومة الوحدة الوطنية المشتركة بين حزب العمل وكتلة ليكود (١٩٨٤ ــ ١٩٨٧) ، ومرحلة رابعة أعلنتها الانتفاضة المدنية فى الضفة الغربية وغزة والتى بدأت فى ديسمبر ١٩٨٧ .

وخلال هذه السنوات اختفى تماما الآباء المؤسسون لإسرائيل ، وحل محلهم جيل جديد من القادة السياسيين ، وازداد الانقسام الاجتماعى حدة ، وانتقل مركز الثقل فى التوازن السياسى ، وحدث تحول فى الأولويات السياسية . وانتهت فورة

(*) استعانت هذه الدراسة بأفكار ومعلومات قدمها أشخاص كثيرون . وينبغى توجيه شكر خاص إلى أكيفا إلدار وبارون مزراحى وابراهام هرمان لما قدموه من آراء واقتراحات متعددة ، ولسيدرا بيكوفين مزراحى لما قامت به من استعراض مدقق لمسودة سابقة ، وقد قدم معهد هارى ترومان للبحوث المتعلقة بتحقيق السلام التابع للجامعة العبرية بالقدس التسهيلات اللازمة لإجراء البحث .

التفاؤل التى تولدت عن زيارة الرئيس أنور السادات إلى القدس فى نوفمبر ١٩٧٧ وحل محلها مزيج من التطرف من ناحية ، والاتجاه إلى تأمل الذات والتوقف عن التحرك من ناحية أخرى . وبانتهاء ذلك العقد كانت المعايير السياسية للبلد قد تغيرت بصورة ملحوظة .

فما هى العلاقة بين التصديق على اتفاقيتى كامب ديفيد ، وهذه الاتجاهات السياسية الداخلية ؟ وإلى أى مدى وبأية صورة أثرت العملية الأوسع للسلام بين مصر وإسرائيل على التيارات السائدة فى حياة إسرائيل السياسية ؟ وأين يمكن أن توضع المفاوضات التى دارت فى أواخر السبعينات ضمن الإطار الأشمل للتاريخ السياسى المعاصر لإسرائيل ، مستعينين فى ذلك بنظرة استعراضية لهذه الأحداث بعد أن وقعت ؟ يدور هذا البحث حول أثر اتفاقيتى كامب ديفيد خصوصا ، ومبادرة السلام بين مصر وإسرائيل عموما ، على السياسة الاسرائيلية ، وهو موضوع لم يلق اهتماما كافيا فى الكتابات العديدة التى تناولت هذه القضية .

لقد أثرت اتفاقيتا كامب ديفيد والعمليات التى صحبتهما على مسار الحوار السياسى فى إسرائيل ، وعلى المواقف من الصراع العربى الاسرائيلى ، وعلى الانحيازات السياسية ، وعلى جدول أعمال الرأى العام وأساليب التحرك السياسى ، وعلى العلاقات الخارجية . وتتناول الصفحات التالية بالبحث الأثر المباشر لمعاهدة السلام على كل من هذه المجالات الخمسة الرئيسية ، كما تقدم تحليلاً للعمليات السياسية التى انطلقت خلال هذه الفترة . ويحاول البحث بعد ذلك تقييم أثر تلك التطورات على الحياة السياسية فى إسرائيل خلال العقد المنصرم ، وإبراز دورها فى استئناف قوة الدفع لحركة السلام .

وقد أدى التقارب بين إسرائيل ومصر إلى بدء سلسلة من عمليات التكيف السياسى لم تلبث أن اكتسبت مسارا خاصا بها خلال عقد الثمانينات . ومع التغير فى شكل التحرك السياسى وجوهره ، ازدادت صعوبة التمييز بين الآثار المباشرة للمحادثات ، وبين العمليات التى ارتبطت بها .

وما زالت دلالة الاتفاقيتين محل اهتمام كبير ومبعثا لردود فعل متباينة داخل إسرائيل . وغدت معاهدة السلام من المصادر السياسية المتعددة التى يستخدمها رجال السياسة والفئات الاجتماعية للدفاع عن مصالحهم ، ولحشد التأييد ، ولتبرير السياسات . وقد أصبحت كامب ديفيد بكل ما اكتنفها من تعقيد جزءاً لا يتجزأ من التجربة السياسية لإسرائيل .

■ اتفاقيتا كامب ديفيد والسياسات الاسرائيلية

كانت إسرائيل فى عشية المبادرة المسرحية للرئيس السادات عند مفترق طرق سياسية . إذ كانت تحتفل فى عام ١٩٧٧ بمرور عشر سنوات على حرب الأيام الستة واحتلال مرتفعات الجولان والضفة الغربية وسيناء وغزة . ولم يكن هناك اتفاق فى الرأى بشأن ما يترتب على استمرار وجود إسرائيل فى تلك المناطق من أثر على الشكل الجغرافى للدولة ، وعلى تكوينها الديموغرافى ونسيجها السياسى .[١]

وكانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ قد أفضت إلى عزلة إسرائيل فى المجتمع الدولى . وأدى ما أوشك أن يكون هزيمة إسرائيلية إلى انخفاض الروح المعنوية بين كثير من المواطنين . ووجه الاتهام إلى قادة قوات الدفاع الاسرائيلية والوزراء المسؤولين بأنهم انسانيون أكثر مما ينبغى . وتبددت الأسطورة التى كانت شائعة عن أن الجيش الإسرائيلى لا يقهر ، وساد البلاد نوع من الوهن والشعور بالسأم . ومع ازدياد تدهور الأوضاع الاقتصادية وتفاقم المنازعات الداخلية ، ازداد الحديث عن عدم كفاءة القيادة القائمة وعدم نزاهتها . وأخيراً وفى مايو ١٩٧٧ ، جاءت الانتخابات فأنهت هيمنة حزب العمل التى استمرت ٢٩ عاما ، ودفعت إلى الساحة بحكومة الليكود التى ليست لها تجربة ، والتى لم يسبق للبلد أن اختبرها . وبدأت مفاوضات

---

(١) كانت سيناء استثناء من ذلك ، إذ دارت المفاوضات لفض الاشتباك فيها وتم الوصول إلى اتفاقين فى منتصف السبعينات ، وقد اتفق على الانسحاب إلى خط يمتد من ياميت إلى شرم الشيخ مقابل إنهاء حالة الحرب .

السلام مع مصر فى هذا الجو من السيولة ، وعدم اليقين . ولم يكن هناك مفر من أن تؤثر نتيجتها على الجوانب الأساسية للحوار السياسى فى الداخل .

البعـــد الأيديولوجى

الصهيونية هى الأيديولوجية الأساسية لإسرائيل المعاصرة . وهى قائمة على افتراض وجود علاقة عضوية بين أرض إسرائيل والشعب اليهودى وإقامة مؤسسات سياسية سيادية .[٢] وكانت الخطوط الأساسية للمشروع الصهيونى دائما محلا لتفسيرات متعددة . وقبل إنشاء الدولة كانت هناك تيارات أيديولوجية متعددة متنافسة . فالصهيونيون العماليون قدموا مفهوما ذا نزعة إنسانية موجهة إلى الخارج يعتمد على القيم العامة للمساواة والعدالة ، بينما كان التصحيحيون يؤكدون مفاهيم للسيادة والأمة والحقوق التاريخية للشعب اليهودى فى الأراضى المقدسة ، وكان الصهيونيون الدينيون يعتبرون أن الاستقلال السياسى شرط ضرورى لإيجاد بيئة تسمح بتطبيق القوانين اليهودية والعرف اليهودى .

وحتى عام ١٩٦٧ كانت هذه الآراء تتعايش مع النهجين الثقافى والماركسى لتناول الصهيونية فى ظل توازن دقيق وهش . غير أن احتلال المناطق فى حرب عام ١٩٦٧ استلزم إعادة بحث العلاقة بين الأسس الجغرافية والإنسانية والسياسية للدولة . فقد أظهر الصراع الأيديولوجى الذى أعقب ذلك وجود تعارض بين الاهتمام الزائد بالأمن والاعتبارات الجغرافية (وقد مثله فى المقام الأول الليكود) وبين الاعتبارات الديمقراطية والاجتماعية (وقد عبرت عنها دوائر حزب العمل).[٣] وحاول كل من الفريقين أن يستعين بالرموز الوطنية للتاريخ اليهودى ، وبالأمن والسلام والاستقرار

---

(٢) انظر : « الفكرة الصهيونية : تحليل ودراسة تاريخية » قام بتحريره آرثر هيرتزبرج (آتينيوم ، ١٩٧٧) وكذلك كتاب : « العناصر الأساسية للصهيونية المعاصرة : المصادر الفكرية للدولة اليهودية » بقلم شلومو افنيرى (سلسلة كتب أساسية ، ١٩٨١) وهما يقدمان عرضا ممتازا لتطور الفكر الصهيونى .

(٣) انظر : « مشكلة التوفيق بين الثقافة التقليدية والاحتياجات السياسية : الدين المدنى فى إسرائيل » بقلم تشارلز س . ليبمان وإليزر دون ـــ يحيى ، فى « السياسات المقارنة » ، المجلد ١٦ (أكتوبر ١٩٨٣) ، الصفحات ٥٣ ـــ ٦٦ .

والعدالة للدفاع عن نظرته الخاصة لمصير إسرائيل . وتأكد تعذر الجمع بين هذين النهجين المتعارضين عندما شرعت إسرائيل فى مفاوضات السلام مع مصر .

وقد حاول مناحم بيجين أن يدافع عن الاتفاقيتين اللتين نتجتا عن كامب ديفيد بالفصل بين قضية السلام ومسألة الأراضى . فأعلن أثناء المناقشة التي دارت فى الكنيست حول شروط السلام مع مصر ، بصورة قاطعة : « إن إسرائيل لن تعود أبدا إلى حدود ٤ يونية ١٩٦٧ . والقدس الموحدة هى العاصمة الأبدية لإسرائيل ، ولن تقسم أبدا بعد الآن ، ولن تقوم دولة فلسطينية فى يهودا والسامرة وغزة ».[٤] وكان بيجين يأمل أن يبرر بذلك عودة سيناء إلى مصر ، وإرساء الأساس لاحتفاظ إسرائيل بالضفة الغربية إلى ما لا نهاية ، واسترضاء المجموعات الوطنية المتطرفة داخل معسكره ذاته .[٥]

ولذا كان من المحتم أن تؤثر مفاوضات كامب ديفيد بصورة مباشرة على مجمل الحوار السياسى فى إسرائيل ، وأن يزداد عدد الأطراف المشاركة فى النقاش . فالحمائم بمختلف درجاتهم استمروا فى تأكيد العلاقة بين السلام والانسحاب من الأراضى .[٦] وفى الوقت نفسه وجد المعتدلون من الحمائم ، والمعتدلون من الصقور فى الصيغة التى قدمها بيجين وسيلة لإفراغ مخاوفهم الأمنية مع الاستمرار فى التمسك بما يعلنونه من التزام بالسلام .

وحدث أكبر قدر من البلبلة فى دوائر التصحيحيين . ففى داخل معسكر الليكود نفسه أعلن كل من الصقور والمتشددين أنه لا ضمان لبقاء إسرائيل إلا بقوتها الذاتية . وأعلن عدد من الصقور المقاتلين ، الذين يعتقدون بضرورة فرض السيطرة اليهودية

---

(٤) انظر : « معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر : وثائق مختارة » (باللغة العبرية) (تل أبيب : معهد شلواح ، ١٩٨١) .

(٥) انظر : « ما بعد كامب ديفيد » بقلم شلومو أفنيرى ، فى مجلة « سياسة خارجية » ، العدد ٤٦ (ربيع ١٩٨٢) ، الصفحتان ٢٢ — ٢٣ .

(٦) انظر : « السياسات الداخلية والسياسة الخارجية لإسرائيل » بقلم آفى شلايم وآفنر يانيف ، نشرت فى مجلة « شؤون دولية » المجلد ٥٦ (ربيع ١٩٨٠) الصفحات ٢٤٢ — ٢٦٢ .

على جميع أراضى إسرائيل التاريخية ، معارضتهم لأى تنازلات تتعلق بالأراضى . و لم يتمكن فريق حيروت الذى له الغالبية فى الليكود من دحر اليمين المتطرف بالاعتماد على هذه الحجج . وهكذا أدت اتفاقيتا السلام إلى بداية التشرذم الأيديولوجى للقاعدة المؤيدة لليكود . وفى هذه المرحلة وضعت الخطوط الأساسية للتطرف الدينى والوطنى (والذى يتمثل فى قيام شخصين منشقين على جماعة حيروت هما جيئولا كوهين ، ويوفال نيمان بإنشاء حزب تحيا فى عام ١٩٧٩) .

وكذلك تغيرت موضوعات الحوار السياسى . فقد خلقت عملية السلام بين مصر وإسرائيل مجالا للتمييز بين السيادة على الشعب والسيادة على الأرض ، وبين الحكم الذاتى الإدارى والحكم الذاتى التشريعى ، وبين الإشراف السياسى والسيطرة العسكرية . والأهم من ذلك أنها تطلبت لأول مرة منذ عام ١٩٦٧ أن تقدم الحجج المؤيدة لاستمرار الاحتلال مستندة إلى أساس داخلى محلى ، لأن الحجج الخارجية القائمة على منطق الدفاع لم يعد لها ما يبررها فى حد ذاتها . وترتب على هذا التغيير أن انفتح الطريق أمام قدر أكبر من التأمل الداخلى الذى دار حول المناهج التى تتبع إزاء الأراضى ، مما أفضى إلى توسيع الهوة بين النظرتين الشاملتين المختلفتين . واشتد الجدل حول طبيعة واتجاه التغير الاجتماعى فى إسرائيل ، وكذلك حول ما إذا كانت القوة أم الحلول الوسط هى الوسيلة المثلى للوصول إلى التحولات المرغوبة .

وكان من المفارقات أن معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل قللت أيضا من الشعور الذى كان قائما بضرورة البحث العاجل عن تسوية للنزاع العربى الاسرائيلى فى نطاقه الأوسع . فاتفاقيتا ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ عندما أتاحتا للحكومة الاسرائيلية فترة لالتقاط الأنفاس ، وبربطهما بين استمرار التقدم فى عملية السلام وتحسين العلاقات مع مصر ، أجلتا ــ مؤقتا على الأقل ــ المواجهة الجدية لمسألة علاقات إسرائيل المقبلة بجيرانها الآخرين . وفى تلك الظروف حلت المشاعر الذاتية بشأن متانة العلاقات مع مصر محل التحليل الدقيق ورسم السياسات بعناية .

وارتبط تأثير الاتفاقيتين فيما يختص بالبعد الأيديولوجى للحياة السياسية

الاسرائيلية بثلاث عمليات متميزة : الأولى ، وهى الأهم ، تتعلق بموقف إسرائيل من الأراضى الأخرى التى استولت عليها فى ١٩٦٧ . وكان قطع محادثات الحكم الذاتى (التى أوقفها السادات من طرف واحد فى مايو ١٩٨٠ بعد مناقشات مطولة وغير مثمرة) بالإضافة إلى ما أعلنه الليكود من الفصل بين عملية السلام واستمرار الوجود الاسرائيلى فى الضفة الغربية ، من العوامل التى مهدت الطريق للتغيير القانونى للوضع فى القدس ، والإسراع بعملية الاستيطان الاسرائيلى فى المناطق .(٧)

وخلال حكومة الليكود الأولى ، وتحت إشراف آرييل شارون الذى كان وقتها وزيرا للزراعة ، نزعت ملكية مساحات شاسعة من الأراضى ، ووضعت خطط لإنشاء مستوطنات ريفية ومدنية متعددة .(٨) وقد نفذت تلك الخطط رغم أن الانسحاب النهائى من سيناء فى أبريل ١٩٨٢ ، وما صحبه من تدمير مدينة ياميت الاسرائيلية ، كان من شأنه أن يثبط همة الساعين لإقامة المستوطنات خارج حدود عام ١٩٦٧ (الخط الأخضر) . وقد أنشئت فى الفترة بين ١٩٧٧ و ١٩٨٤ تسعون مستوطنة يهودية جديدة .(٩) وتلقى المواطنون الراغبون فى الانتقال إلى تلك المستوطنات تسهيلات الإسكان الرخيص ، والإعفاء من الضرائب ، وشروط الإقراض المغرية . وأنفقت مبالغ كبيرة فى إنشاء وحدات جديدة وتوفير الخدمات الاجتماعية لسكانها . ولضمان السيطرة عليها أنشئت شبكة من الطرق بطول الضفة الغربية وعرضها . وقدمت الحكومة ، بالأقوال والأفعال ، كل دليل على أنها لا تعتزم تخفيف قبضتها على المنطقة .

وارتبطت حرب لبنان أيضا بمستقبل الأراضى . إذ كان من الأهداف الفرعية

---

(٧) انظر مارك تسلر : « **السياسات الاسرائيلية والمشكلة الفلسطينية فى أعقاب كامب ديفيد** » ، الجزء الأول : « **اتفاقيا كامب ديفيد والمشكلة الفلسطينية** » ، التقارير الميدانية للجامعات الأمريكية ، العدد ٣٣ (هانوفر ، إن . إتش : أيه يو إف إس ، ١٩٨٠) .

(٨) انظر : « **مشروع البيانات المتعلقة بالضفة الغربية : استعراض شامل لسياسات إسرائيل** » بقلم ميرون بنفينيستى (معهد المشروع الأمريكى ، ١٩٨٤) .

(٩) انظر مقالة : « **أين تقام المستعمرات فى يهودا والسامرة وكم عددها ؟** » بقلم أ . إفرات (باللغة العبرية) ، جريدة هاآرتس ، ٢٤ مايو ١٩٨٤ .

للغزو فى شهر يونية ١٩٨٢ إدامة الحكم الإسرائيلى بفرض الصيغة الضيقة للحكم الذاتى التى رأتها الحكومة على الضفة الغربية ، وذلك بعد إضعاف النزعات الوطنية الفلسطينية ولا سيما إضعاف منظمة التحرير الفلسطينية ، وبتشجيع إقامة دولة فلسطينية فى الضفة الشرقية للأردن .[١٠] وكان الاتفاق على المبادىء السياسية الثلاثة الرافضة (لا انسحاب إلى خطوط ١٩٦٧ ، ولا دولة فلسطينية فى الضفة الغربية ، ولا اعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية) ، وهو الاتفاق الذى أتاح تشكيل حكومة للوحدة الوطنية فى ١٩٨٤ ، من العوامل التى حالت دون إحداث تغيير فى المواقف الرسمية بشأن الأراضى . ورغم بذل بعض الجهود لإقامة نوع من الحكم الذاتى المحلى بين عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٦ ، لم يكن الوضع فى الضفة الغربية وغزة موضعا للنقاش داخل إسرائيل فى ١٩٨٧ بقدر ما كان ذلك الحوار دائرا فى وقت التصديق على اتفاقيتى كامب ديفيد .

وأدى انفجار المقاومة على نطاق واسع فى ديسمبر ١٩٨٧ ضد الحكم الاسرائيلى فى غزة والضفة الغربية إلى إعادة فتح أبواب المناقشة الداخلية التى كانت قد أغلقت . واندفع الجمهور وصناع القرار السياسى فى محاولة لإعادة النظر فى الأوضاع القائمة . وإذا كانت كامب ديفيد قد دعت إسرائيل للشعور بالأمن ، فإن أحداث أواخر ١٩٨٧ بعثت مسألة الأراضى من جديد فى ظل ظروف أقل مواتاة للوصول إلى حل سياسى ودبلوماسى .

ومن ثم يمكن ــ وقد أصبحت الأحداث تاريخا ــ أن يقال الآن إن كامب ديفيد قلصت ، لفترة من الزمن وعلى نحو غير مباشر ، احتمالات التوصل إلى حل وسط بالنسبة للأراضى فى الضفة الغربية وغزة . فهى إذ فكت الاقتران بين السلام والأراضى ، شجعت فى الواقع على إقامة المستوطنات الاسرائيلية . وهى إذ تعمدت أن تترك فكرة الحكم الذاتى الفلسطينى مبهمة ، سمحت بأن يقوم مختلف القادة

---

(١٠) انظر : كتاب زئيف تشيف و إحود يعارى : « حروب إسرائيل فى لبنان » ، قامت بتحريره وترجمته إينا فريدمان (سيمون وشوستر ، ١٩٨٤) . وكذلك « حروب الخداع » باللغة العبرية (القدس : شوكين ، ١٩٨٤) .

الاسرائيليين بوضع صيغ تدريجية للحكم الذاتى التنفيذى لتمييع المطالبة بتقرير المصير . وهى إذ أعطت الحكومات المتعاقبة شعورا زائفا بالأمن ، أعمت القادة الاسرائيليين عن ردود الفعل الفلسطينية لنتائج الحكم الاسرائيلى . وهى إذ أنقصت الشعور الذى كان سائدا من قبل بأهمية وإلحاح مسألة الاحتلال ، فقد أجلت المفاوضات المتعلقة بالحلول البديلة .

والعملية الثانية التى ارتبطت بذلك هى التركيز بدرجة أكبر على تطور المواقف المحلية تجاه السلام . فمنذ البداية ، كما توضح مقالة شيمون شامير المنشورة فى هذا المجلد ، اتخذت الأفكار العامة عن السلام صورة نموذجية مثالية ، وتوقع كثير من الاسرائيليين أن تتحول مصر على الفور من العداء إلى الصداقة . وطفقت الصحف تتحدث عن الانتقال من الكراهية إلى توقف القتال بنفس العبارات السيكولوجية التى تستخدم فى العلاقات الشخصية . وكان من نتائج هذه النظرة أن أصبح كل تردد مصرى ، أو تأجيل أو تسويف ينظر إليه على أنه دليل على التراجع . وطوال الفترة بين ١٩٧٨ و ١٩٨٨ كانت التصرفات المصرية يجرى رصدها عن كثب من هذا المنطلق . وكان المراقبون ينقبون فى عملية التطبيع الممهدة للانسحاب الاسرائيلى النهائى من سيناء بحثا عن دلائل على الدفء والحرارة ، بدلا من العمل على تحليل الصعوبات . وكان هناك ما يشبه الإجماع على اعتبار سحب السفير المصرى بعد غزو لبنان نوعا من المغالاة من جانب مصر . وانتشر استخدام كلمتى « الدافىء » و « البارد » فى المناقشة العامة للعلاقات مع مصر . وقد اعتبر رد الفعل الفاتر من جانب السلطات المصرية إزاء مقتل سبعة من السياح الأسرائيليين على يد حارس متعصب فى راس بركة ، فى أكتوبر ١٩٨٥ ، تعبيرا عن نقطة الحضيض التى وصلت إليها العلاقات بين البلدين . ثم تم فى سبتمبر ١٩٨٦ اتفاق بشأن طابا (وهى مساحة ضئيلة من الأرض بالقرب من إيلات تتنازع على ملكيتها مصر وإسرائيل) على أساس إحالة مسألتها إلى التحكيم ، وعاد بعد ذلك السفير المصرى إلى إسرائيل ، ولكن ذلك لم يحدث تغييرا يذكر فى المفاهيم السائدة . وواقع الأمر أن السلام مع مصر

لم يحقق فى بعض الأحيان التوقعات المتفائلة التى غرستها كامب ديفيد فى أذهان الاسرائيليين .

وخلال العقد الأول من التقارب المصرى الاسرائيلى ، أصبحت مسألة إمكانيات التنفيذ العملى لمعاهدة السلام جزءا من الحوار السياسى الدائر داخل إسرائيل . فكان غير الراغبين فى استكشاف سبل جديدة للسلام يبرزون العقبات القائمة بين البلدين ، والثمن الباهظ الذى دفعته إسرائيل مقابل ذلك ، بينما كان من يسعون إلى المزيد من المبادرات يشيرون إلى الهدوء السائد على الحدود الجنوبية لإسرائيل . ورغم أن العبارات الطنانة كانت تتدفق كالسيل ، لم يبذل جهد يذكر لتحقيق انتقال منظم من الأعمال العدائية إلى اللا عدوان أو حتى التسليم بأن تلك العملية تحتاج إلى وقت طويل . ورغم أن الفترة التى أعقبت كامب ديفيد بدأت عصرا جديدا فى العلاقات الاسرائيلية المصرية ، فإنها أيضا دفعت الاسرائيليين للنظر إلى السلام نظرة أكثر واقعية .[11]

وكان البعد الثالث الذى زاد وضوحا وحدة عقب المفاوضات المصرية الاسرائيلية هو البعد الرمزى . فقد أدت العبارات والتصورات التى نتجت عن كامب ديفيد إلى زيادة حدة الخلافات الداخلية ، وإبراز الفوارق بين الداعين إلى الخيارات المتباينة داخل التجربة الاسرائيلية . وإذا كان جوهر المناقشة لم يطرأ عليه تغيير كبير ، فقد أضيفت حجج جديدة لتأييد الآراء والتكتيكات المتعارضة . وحظيت الجوانب الديموغرافية فى الأراضى باهتمام خاص . فالذين يؤيدون الوصول الى حل وسط قالوا إن اسرائيل لن تستطيع أن تبقى كدولة يهودية إلاّ بالانسحاب من المناطق التى يوجد فيها العرب بتركزات كبيرة . أما من يسعون إلى تحقيق حلمهم بإسرائيل الكبرى ، فكانوا يريدون الاحتفاظ بالاحتلال (وبالقوة إذا لزم الأمر) بل ووصل البعض الى حد وضع خطط لترحيل السكان (الترانسفير) . وكان من المحتم أن تستخدم الاعتبارات الديموغرافية فى الآراء الداعية الى زيادة عدد اليهود ، سواء عن طريق

(١١) انظر مقالة : « السياسة الاسرائيلية وعملية السلام بين العرب وإسرائيل » بقلم مارك هيللر ، مجلة « واشنطن كوارترلى » المجلد ١٠ (ربيع ١٩٨٧) الصفحات ١٢٩ ــ ١٣٦ .

زيادة معدل المواليد ، أو عن طريق التوسع فى الهجرة التى يأتى معظمها من الاتحاد السوفيتى .

وأدى كثير من تلك المجادلات الى حرف الانتباه عن السؤال الأساسى الذى يواجه الصهيونيين فى الوقت الحالى . فقد كتب مايكل فالزر يقول : « ليست القضية الأساسية هى الموقف الذى تتخذه الحكومة فى المفاوضات فى المستقبل ، بل الطابع الداخلى للدولة ، وقيمها الديمقراطية ، ونوعية جمهورها ، والحياة الخاصة فيها . »(١٢) وقد يترتب على التشرذم الأيديولوجى الذى صحب توقيع معاهدة السلام مع مصر ، تفاقم ما لوحظ فى السبعينات من انهيار قواعد التعايش التى كانت سائدة فى السنوات الأولى لقيام الدولة .

وخلال الجانب الأكبر من السنوات العشر التى أعقبت كامب ديفيد ، ظلت المناقشات السياسية فى إسرائيل محصورة فى الإطار الذى كان قائماً فى السبعينات . لكن الانتفاضة الفلسطينية الأخيرة ألزمت الاسرائيليين بأن يواجهوا أسئلة جديدة . فقد أثير فى الدوائر الرسمية لأول مرة منذ عام ١٩٦٧ احتمال أن يكون استمرار الاحتلال عقبة فى سبيل بقاء الدولة . وبدأت القضايا التى يشملها جدول الأعمال الأيديولوجى تتغير ، كما تغيرت لهجة الحوار . والأهم من ذلك أن أصحاب الآراء المتعارضة اضطروا إلى إعادة تقييم مواقفهم . وأصبح من الواضح أن هناك قدرا من السيولة الأيديولوجية لا يقارن بما كان قائما فى العقد السابق .

وفى ١٩٨٨ وصلت إسرائيل إلى منعطف حاسم . فلم تعد عمليات التكيف الجزئية كافية لمواجهة التحدى الذى تتعرض له المفاهيم الأساسية للفكرة الصهيونية . ولم يعد فى الوسع فصل قضية المحافظة على المؤسسات الديمقراطية للدولة وطابعها اليهودى عن مسألة الاحتلال . فالاحتفاظ بالضفة الغربية لأمد طويل أحدث بالفعل تغييرا فى التكوين البشرى للدولة وهياكلها السياسية . وكان من الصعب التمسك

---

(١٢) انظر مقالة : « مذكرات من يوميات اسرائيلية » بقلم مايكل فالزر ، نشرت فى « نيوريببلك » ، ٥ سبتمبر ١٩٨٣ ، ص ١٧ .

بالمبادىء الديمقراطية وبالاعتبارات اليهودية داخل الحدود التى أصبحت عليها الدولة بعد عام ١٩٦٧ .

وأدت المبررات الفلسفية التى قدمها مناحم بيجين للدفاع عن اتفاقيتى كامب ديفيد إلى خلق أكذوبة « السلام مع الأراضى » ، وهى الأكذوبة التى استمرت لما يقرب من عشر سنوات . وفى أواخر الثمانينات وقعت إسرائيل وساستها ضحية للتناقضات التى تنطوى عليها هذه الفكرة . وقد سعوا للوصول إلى توافق فى الآراء دون أن يكونوا على استعداد لوضع صياغة جديدة لموضوعات الحوار السياسى ، أو لإعادة النظر فى بعض فروضه الأساسية . وأفضى هذا التردد إلى سيادة الغموض الأيديولوجى ، وشجع على انتشار اللا مبالاة ، وحال دون الوصول إلى مناهج إبداعية لإدارة النزاع وتسويته . وهكذا فإن معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، التى بدا فى أول الأمر أنها تدعو إلى المزيد من البراجماتية ، أصبحت فى المدى القصير على الأقل عائقا دون الوصول إلى المزيد من الحلول الوسط ، وذلك بسبب تأثيرها على الحوار الأيديولوجى الداخلى .

البعـــد الأمنى

كان الصراع العربى الاسرائيلى دائما هو محور التجربة السياسية فى إسرائيل . وحتى من قبل قيام الدولة فى عام ١٩٤٨ كان لاعتبارات الأمن مكان الصدارة فى نظر راسمى السياسات وفى نظر السكان عموما . وشجعت الحروب الأربع التى خاضتها إسرائيل خلال السنوات الثلاثين الأولى من حياتها ، الرأى القائل بأن البلدان العربية عقدت العزم على تدمير الدولة اليهودية ، وأن استمرارها على قيد الحياة يتوقف على تطوير قواتها الدفاعية .[١٣] وقبل عام ١٩٧٧ كانت إسرائيل تنظر إلى مصر ، وهى أكبر وأقوى الدول المجاورة والمعادية لها ، على أنها الخطر الأساسى على وجودها . فمصر ، على خلاف سوريا والأردن ولبنان ، كان لها دور إيجابى فى الحروب الأربع

(١٣) انظر : « السياسة الخارجية لإسرائيل : الإطار والتصورات والعمليات » ، بقلم مايكل بريشر (مطبعة جامعة ييل ، ١٩٧٢) .

جميعا ، كما كان لها الدور القيادى فى الهجوم الديبلوماسى على إسرائيل فى المحافل الدولية . وهى عندما شنت حرب يوم كيبور فى عام ١٩٧٣ كانت المسؤولة بشكل مباشر عن تحطيم شعور إسرائيل بأن قواتها العسكرية لا تهزم . وأدت مبادرة السادات إلى تشجيع احتمالات إخراج مصر من دائرة المواجهة التى تطوّق إسرائيل ، وتحييد الخطر الذى تتعرض له حدودها الجنوبية ، وهى حدود طويلة وليست بها كثافة سكانية . كما أن المبادرة أدت إلى إيقاع الفرقة بين الصفوف العربية ، وذلك أمر بالغ الأهمية .[١٤] وكان للفرصة التى أتاحتها كامب ديفيد ، من وجهة نظر مناحم بيجين وحكومته ، أهميتها الاستراتيجية ، إلى جانب أهميتها الديبلوماسية والسياسية والتاريخية . وكان شعار « السلام والأمن » الذى رفعه الليكود يتضمن معنى الارتباط الذى تصوّره قادته بين اتفاقيتى كامب ديفيد وتحسين الوضع العسكرى لإسرائيل .

وقد عالجت الاتفاقيتان جميع الجوانب الأمنية التى تهتم بها جميع الفئات السياسية فى إسرائيل تقريبا . فقد كان فى وسع المعتدلين (فى الليكود كما فى حزب العمل) أن يروا فى المعاهدة دليلاً على خطأ الحكمة الشائعة التي تقول : إن جميع العرب عقدوا العزم على إزالة إسرائيل من الوجود ، ومن ثم فلن يوجد فى المعسكر العربى شخص يمكن أن تجرى معه مناقشات معقولة . وشعر المتشددون أيضا بالاغتباط لأن المعاهدة أدت عمليا إلى زيادة قدرة إسرائيل على تحقيق أهدافها العسكرية فى الأنحاء الأخرى . ورأى المواطنون الذين أنهكهم القتال فى الاتفاقيتين قدراً من تخفيف العبء على الأقل .

غير أن اتفاقيتى كامب ديفيد لم تقضيا على مخاوف إسرائيل الأمنية ، بل غيرتا اتجاهها فحسب . وإذا كانت بعض الاعتبارات الاستراتيجية لم تعد سارية بالنسبة لمصر ، فقد كانت لا تزال قائمة بالنسبة للجبهات الأخرى . وقد حدث بعد مفاوضات السلام إعادة توجيه للأهداف الاستراتيجية ، ولكن دون تغيير للافتراضات الأساسية . وبحلول أوائل الثمانينات كانت سوريا قد أصبحت أهم خصم

(١٤) انظر : « السياسات الداخلية والسياسة الخارجية » بقلم شلايم ويانيف .

خارجى يواجه إسرائيل . كما وجه مزيد من الاهتمام إلى « العدو الداخلى » ، إذ أصبح الفلسطينيون ــ ولا سيما منظمة التحرير الفلسطينية ــ هم المحور الأساسى لاهتمامات إسرائيل الأمنية . ومن ثم يمكن أن يقال إن كامب ديفيد أدخلت تعريفا جديدا للعدو ، وجعلته جزئيا عدوا داخليا .

وقد أثرت هذه التغييرات الفكرية على مسار النزاع العربى الاسرائيلى خلال العقد التالى . فعلى الصعيد الإقليمى ، أصبح الاهتمام موجها فى الأساس إلى الجبهة الشمالية . وكان قصف المفاعل النووى العراقى فى يونية ١٩٨١ مؤشرا أوليا على هذا التوجه الجديد . وكان فرض القانون الاسرائيلى على الجولان تعبيرا أكثر خطورة عن ذلك .[١٥] وكانت حرب لبنان هى ذروة هذا الاتجاه .

وقد قام بالتخطيط والتنفيذ للغزو الاسرائيلى للبنان فى يونية ١٩٨٢ قادة معينون (على رأسهم آرييل شارون الذى كان وقتها وزيرا للدفاع ، ورافائيل ايتان رئيس الأركان) ، أفادوا من ميزة أن إسرائيل ليس لها أن تخشى هجوما من جانب مصر مما يوجب عليهم وضع أفكارهم الاستراتيجية موضع الاختبار . وقد شنت إسرائيل الحملة اللبنانية بهدف تحقيق خمسة أهداف أساسية : إقامة حزام أمنى بعرض أربعين كيلومترا على امتداد الحدود الشمالية لإسرائيل ، وطرد سوريا من لبنان ، وإزالة البنية الأساسية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية فى جنوب لبنان وفرض عدم الشرعية على وجود قادتها هناك ، والإطاحة بالحكومة اللبنانية ليقوم مكانها تحالف مسيحى مستعد لتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل ، وتعزيز الهيمنة الاسرائيلية على الضفة الغربية .[١٦]

وفى البداية كانت ردود الفعل الداخلية للحرب تابعة للمواقف الحزبية ، فالمؤيدون قبلوا ما أكدته الحكومة من أن العملية ضرورية ، بينما تشكك فى ذلك

---

(١٥) انظر : « الأسد : أبو الهول القابع فى دمشق ، عرض لحياته السياسية » ، بقلم موشى ماعوز (لندن : وايدينفيلد ونيكلسون ، ١٩٨٨) .

(١٦) انظر : « الخديعة والنفاق الآراء والحرب : إسرائيل فى لبنان » ، بقلم شاى فيلدمان و هدا رخنيتز ــ كيمجنر (جامعة تل أبيب ، مركز يافا للدراسات الاستراتيجية ، ١٩٨٤) .

المعارضون . لكن السخط على الحرب أخذ يتصاعد بالتدريج . وتركزت التحفظات ، أولا ، على خطأ استخدام الوسائل العسكرية لتحقيق أهداف سياسية . وتلا ذلك الإعراب عن الشك فى سلامة التفكير الاستراتيجى الكامن وراء الحملة اللبنانية ، إذ كان الطابع الهجومى السافر « لعملية السلام للجليل » مخالفا للمفاهيم الدفاعية التى كانت نقطة انطلاق العمليات العسكرية السابقة .(١٧) وأشعل قصف بيروت فى أغسطس ١٩٨٢ ومذابح صبرا وشاتيلا فى سبتمبر ، لأول مرة فى تاريخ إسرائيل ، جدلا شديدا حول مدى أخلاقية الحرب . وانتشر الإحساس بأن الجمهور (وفريق من مجلس الوزراء) قد خُدع . ثم أثيرت ، على أساس أكثر براجماتية ، أسئلة تتعلق بمسلك قوات الدفاع الاسرائيلى وكفاءتها . وقال كثير من الخبراء إن الأولويات الأمنية قد شوّهت ، وأن الحملة اللبنانية أضرت بقدرة اسرائيل الدفاعية .(١٨)

وعندما حل موعد الانتخابات فى عام ١٩٨٤ كان من الواضح أن الأهداف المعلنة للحرب لم تتحقق . فمنظمة التحرير تشتتت ، ولكنها لم تفقد سمعتها ، وسوريا انشغلت ، ولكنها لم تضعف ولم تزدد عزلتها ، وقضية الضفة الغربية وغزة هدأت مؤقتا ولكنها لم تنته ، والخريطة السياسية للبنان تغيرت ، ولكن بصورة لا تخدم مصالح إسرائيل . وبلغت تكلفة عملية غزو لبنان أكثر من ٦٠٠ قتيل إسرائيلى ، وأكثر من خمسة مليارات دولار .(١٩) وبعد أن نشر تقرير لجنة كاهان عن التحقيق فى دور إسرائيل فى مذابح صبرا وشاتيلا ، وما تضمنه من إدانة لآريل شارون وكبار العسكريين ، وبعد استقالة مناحم بيجين ، لم يكن من السهل حتى على قادة الليكود أن يدافعوا عن تلك العملية .

---

(١٧) انظر مقالة : « حرب إسرائيل فى لبنان : أنماط جديدة من التفكير الاستراتيجى والعلاقات بين المدنيين والعسكريين » ، بقلم دان هوروفيتز فى « مجلة الدراسات الاستراتيجية » ، المجلد ٦ (سبتمبر ١٩٨٣) الصفحات ٨٣ ــ ١٠٢ .

(١٨) انظر : « حرب اسرائيل فى لبنان » بقلم تشيف ويعارى .

(١٩) انظر : « تأملات فى التكلفة الاقتصادية للحرب اللبنانية » بقلم حايم باركاى ، نشرت فى « جيروزاليم كوارترلى » ، العدد ٣٧ (١٩٨٦) الصفحات ٩٥ ــ ١٠٦ .

وأصبح الخروج من لبنان يتصدر أولويات حكومة الوحدة الوطنية التى تسلمت مقاليد الحكم فى سبتمبر ١٩٨٤ . ولم تكد تنقضى تسعة أشهر حتى أجرى رئيس الوزراء شيمون بيريز ووزير الدفاع إسحاق رابين انسحابا من جانب واحد للقوات الاسرائيلية من معظم أنحاء لبنان . وقد حقق الانسحاب الاسرائيلى السريع مطلب الرأى العام فى الداخل ، بدون إزالة الوجود العسكرى الإسرائيلى من الحزام الأمنى فى جنوب لبنان ، وبدون الإضرار بقدرة إسرائيل الضاربة فى اتجاه الشمال . وبحلول منتصف ١٩٨٥ كانت الورطة اللبنانية قد صدّرت إلى الخارج ، وبذلك شطبت من جدول الأعمال السياسى الداخلى .

وإذا كانت كامب ديفيد قد أذكت بصورة غير مباشرة الروح العسكرية الاسرائيلية وشجعت على غزو لبنان ، فإن هذه الحرب ونتائجها أدت بدورها إلى إنقاص احتمالات قيام إسرائيل بمغامرات عسكرية أخرى فى المستقبل القريب . وبعد انقضاء عشر سنوات على توقيع الاتفاقيتين ، ما زالت سوريا هى التى ينظر إليها على أنها عدو اسرائيل اللدود . ورغم تعزيز القوة الاستراتيجية لإسرائيل بسلسلة من الاتفاقات مع الولايات المتحدة ، فإن الميل إلى الدخول فى مواجهة عسكرية سافرة أصبح أقل من السابق بكثير .

والواقع أن القضية الفلسطينية أصبحت خلال هذا العقد هى المسيطرة على الفكر الاستراتيجى الاسرائيلى ، وإن كان المسؤولون الاسرائيليون لا يعترفون بهذا التغيير . فمنذ أوائل الثمانينات أصبحت إسرائيل تنظر إلى مختلف الفصائل الفلسطينية على أنها تمثل تهديدا عسكريا مؤكدا . وكان وقف إطلاق النار الضمنى على امتداد الحدود اللبنانية فى عام ١٩٨١ ، ثم الغزو فى ١٩٨٢ ، انعكاسا لهذا التقييم الجديد المتصاعد للأعمال العسكرية الفلسطينية . وفى منتصف الثمانينات أصبحت العمليات التى تقوم بها مجموعات الإرهابيين الفلسطينيين ، سواء داخل إسرائيل أو خارجها ، هى محور الاهتمام . وقد وصفت بأنها جيدة الإعداد ووافرة التمويل وحسنة التنفيذ ، أى بعبارة أخرى أنها ربما كانت أكبر خطر يتزايد باطراد ويهدد الرخاء المادى لسكان إسرائيل . وهذه النظرة هى التى دفعت إلى استخدام أساليب الذراع الطويلة فى الأراضى ،

وهى أساليب سبق أن استخدمت قبل عام ١٩٨٧ لتفسير عمليات الاحتجاز الإدارى ، والعقوبات الجماعية ، وإساءة معاملة المحتجزين السياسيين من وقت لآخر .

وقد أكدت أعمال العنف التلقائية التى انبثقت فى أواخر العقد الأول بعد كامب ديفيد ، النظرة القائلة بأن التحركات الفلسطينية هى المصدر الأساسى للعدوان على إسرائيل . وترتب على القسوة التى واجه بها الاسرائيليون الانتفاضة ، والتى بلغت فى بعض الأحيان درجة الوحشية ، أن تأكدت النظرة إلى الفلسطينيين على أنهم خطر جدى على الأمن ، وهو خطر لم يكن يلقى تقديره الصحيح من قبل . والأهم من ذلك أن هذه الأحداث كانت دليلا على تغير طبيعة الصراع العربى الاسرائيلى خلال هذه السنوات العشر . ففى الفترة بين ١٩٧٨ و ١٩٨٢ كان الصراع يتخذ شكل العمليات العسكرية التقليدية ، أما فى الفترة ١٩٨٢ ــ ١٩٨٧ فقد أصبحت تكتيكات حرب العصابات أوسع انتشارا ، ثم جاء ديسمبر ١٩٨٧ وتهيأت الظروف المناسبة لإعادة إضفاء الطابع الفلسطينى على الصراع العربى الاسرائيلى ، وصحبت ذلك مرحلة جديدة من المقاومة المدنية ، والمواجهة الجماهيرية .

وكان هناك وجه آخر لتغير دلالة المسألة الفلسطينية فى نظرة إسرائيل إلى المعادلة العربية الاسرائيلية ، تمثل فى التحركات الديبلوماسية والسياسية . وقد سعى ممثلو إسرائيل فى الخارج ، ولا سيما مندوبوها لدى الأمم المتحدة ، إلى تقويض شرعية مطالبة الفلسطينيين بتقرير المصير ، والتشكيك فى أوراق اعتماد المتحدثين باسمهم . وفى الوقت ذاته أولت إسرائيل اهتماما خاصا لإبعاد الزعماء المتصلين بالمنظمة عن المراكز المؤثرة فى الضفة الغربية . ومن الأمثلة على ذلك حل « لجنة التوجيه الوطنى » وهى جماعة غير رسمية من الزعماء الوطنيين ، وطرد العمد الذين كانوا على رأسها .[20] ومن الأمثلة الأخرى ، الجهد الهزيل الذى بذل لخلق قيادة فى الضفة

---

(٢٠) انظر : « المواقف الاسرائيلية من المسألة الفلسطينية » ، بقلم موشى ماعوز Vierteljahresberichte ، العدد ٩٩ (مارس ١٩٨٥) الصفحات ٢١ ــ ٢٨ . وللرجوع إلى دراسة متعمقة لتأثير قيام دولة فلسطينية على إسرائيل انظر : « الدولة الفلسطينية : وأثرها على إسرائيل » ، بقلم مارك هيللر (مطبعة جامعة هارفارد ، ١٩٨٣) .

الغربية أكثر ميلا إلى إسرائيل عن طريق إنشاء « روابط القرى » . وكان من الخطوات الأخرى فى هذه العملية محاولة دفع القوى المؤيدة للأردن إلى مواقع مؤثرة . وجاء قرار الكنيست بإعلان أن كافة الاتصالات بالأشخاص المرتبطين صراحة بمنظمة التحرير الفلسطينية مخالفة للقانون ، دليلا جديدا على مدى التحول فى النظرة إلى المنظمة باعتبارها العدو الأساسى .

وربما كان المسؤولون الاسرائيليون أنفسهم هم أكثر من أخذ مأخذ الجد هذه الحملة للتنديد بالأمانى الفلسطينية . وترتب على هذا الموقف أن أصبحت القيادة السياسية والعسكرية الاسرائيلية غير مستعدة لرصد الاتجاهات فى الأراضى المحتلة ، وغير مهيأة لمواجهة المقاومة التى انتشرت على نطاق واسع . وكان هذا الموقف من جانب القيادة تأكيدا لما سبق أن تنبأت به : إذ أنها عندما استبعدت القيادات الفلسطينية كانت تؤكد أن إسرائيل لم تتمكن من العثور على شركاء مسؤولين ليتفاوضوا معها ، لكن ذلك فتح الباب أيضا أمام التحرك الفلسطينى الجماهيرى ضد الاحتلال .

وباتت مشكلة تمثيل الفلسطينيين حجر عثرة فى سبيل استئناف عملية السلام . وهناك أسباب عديدة لإحجام الاسرائيليين عن التفاوض مع أعضاء الجماعات الوطنية الفلسطينية ، ترجع إلى عوامل سياسية أو رمزية أو أيديولوجية أو عاطفية . لكن هذا الإحجام يعكس أيضا تغيراً فى التوجهات الاستراتيجية الاسرائيلية فيماً يتعلق بالموقف من المنظمات الفلسطينية . ولهذا السبب أيضا ربما يكون الاعتراف بالمطالب الفلسطينية هو البديل الأساسى للحكم بالقوة . والواقع أن الحملة الاسرائيلية لتشويه الأمانى الفلسطينية تركز اهتمامها أساسا على هذا الجانب من جوانب النزاع العربى الاسرائيلى .

ومن ثم أصبح الموقف من الفلسطينيين الذين يعيشون قريبين جدا إلى هذا الحد من الاسرائيليين قضية أخلاقية معنوية أساسية . وبعد توقيع اتفاقيتى كامب ديفيد أصبحت مواقف الاسرائيليين تجاه العرب الفلسطينيين يتم الإفصاح عنها بقدر أكبر

من الوضوح فضلا عن تباينها لتشمل جميع الاتجاهات . ففى أحد الأطراف كانت الادعاءات العنصرية التى يرددها الحاخام مائير كاهان ومؤيدوه الذين ينظرون إلى الفلسطينيين على أنهم نوع أدنى من مرتبة البشر ، وكانت هناك الأفكار التقليدية لليمين الوطنى التى تتمسك بدونية الفلسطينيين ، وترفض ما يطلبونه من اعتراف بهويتهم . وفى الوسط كان هناك كثير من الاسرائيليين الذين يرفضون الاتفاق مع الفلسطينيين كأفراد ، ومع ذلك يحاولون أن يميزوا بين منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطينى ، ثم هناك مواقف أكثر تطورا من جانب كثيرين من مؤيدى الصهيونية العمالية الذين يسلمون بفكرة وجود شعب فلسطينى ، ويميزون بين الفصائل المختلفة للحركة الفلسطينية . وأخيرا كانت هناك الصيحات التى صدرت عن مجموعة ضئيلة من اليسار الذى أعرب عن عطفه على محنة الفلسطينيين ، وطالب بأن تعمل إسرائيل على تحريرهم سياسيا وإنسانيا . ومن ثم فإن الهوية الذاتية للاسرائيليين اندمجت فى الصورة التى يرسمونها لأنفسهم عن الفلسطينيين . وبقدر ما أدت أحداث الفترة الأخيرة من ١٩٨٧ إلى إلزام الاسرائيليين بإعادة النظر فى هذه المواقف ، فإنها أيضا أثرت فى نظرة الاسرائيليين إلى أنفسهم .

وبعد عام ١٩٧٨ ازداد الإدراك بأنه لابد من مواجهة المسألة الفلسطينية إذا أراد الاسرائيليون أن يصلوا إلى اتفاق فيما بينهم . وهذا الإدراك هو ما يفسر التوسع فى الاتصالات غير الرسمية بين بعض سكان إسرائيل ونظرائهم فى الضفة الغربية ، وبين الاسرائيليين والفلسطينيين فى الخارج (بما فى ذلك الممثلون الرسميون لمنظمة التحرير الفلسطينية) . وبينما كانت تلك اللقاءات قليلة ونادرة فى أوائل الثمانينات ، أصبحت تعقد بصورة منتظمة فى منتصف الثمانينات . وإذا كان قد ظهر فى تلك المقابلات بعض الإبهام فى الأفكار ، وعدم الوضوح فى الرؤية فذلك انعكاس للصعوبات الملازمة لإعادة تحديد الاهتمامات الاستراتيجية لإسرائيل بعد أن بدأت محادثات السلام فى أواخر السبعينات .

ولا شك فى أن كامب ديفيد خففت معظم مخاوف إسرائيل الأمنية الملحة . فهى من ناحية قللت من حدة التوتر العسكرى فى المنطقة ، وبالتالى انقصت من

أهمية الصراع العربى الاسرائيلى فى الساحة الدولية . كما أنها أدت بصورة غير مباشرة إلى تعزيز الروح العسكرية فى إسرائيل والمجتمع الاسرائيلى . وبذلك اختلفت أوضاع المواجهة العربية الاسرائيلية . ومن وجهة نظر إسرائيل الداخلية لم يعد الخطر الذى تمثله شتى البلدان والمنظمات العربية متجانسا أو متماسكا . فقد تناقص عدد بؤرات الاهتمام العسكرى ، بل إن مواقع التوتر أصبحت أيضا أقل ملاءمة للمعالجة بالوسائل العسكرية التقليدية ـ وهو ما أثبته الفشل فى لبنان . فالأعمال الإرهابية لا الحرب ، والأحجار لا المدافع ، وتحركات جرب العصابات لا تحركات الجيوش ، وأعمال الأفراد المدنيين لا الدول أو القوات المسلحة ، أصبحت هى التى تحدد نظرة إسرائيل إلى طبيعة الخطر الذى تواجهه . ومن ثم فإذا كانت معاهدة السلام مع مصر قد حسنت الوضع الاستراتيجى لإسرائيل ، فإنها أيضا زادت من تعقيد خياراتها العسكرية ، وفتحت الطريق أمام عمليات لا تخضع للحلول العسكرية . وبعد أن انقضت الآن عشر سنوات على كامب ديفيد ، ما زالت قضايا الأمن تحيق بالبلاد وتشغل قيادتها ، وإن كان هناك قدر أقل من الاتفاق بشأن وسائل معالجة الأوضاع الجديدة للصراع .

البعد السياسى

جاءت اجتماعات كامب ديفيد فى لحظة تحول حاسمة فى تطور النظام السياسى لإسرائيل . فالديمقراطية البرلمانية فى إسرائيل تقوم على سيادة مجلسها الوطنى ، أى الكنيست . ونظامها القائم على التمثيل النسبى الذى وضع أصلا لإتاحة الفرصة لمختلف المجموعات للمشاركة فى رسم السياسة ، لم يشجع على التنافس الفردى بينما شجع على تعدد الأحزاب . ولما كان الحصول على ١ فى المائة من الأصوات كافيا لشغل مقعد فى الكنيست ، كان من الطبيعى أن تتعدد الأحزاب وتتفتت . غير أن الوصول إلى السلطة أصبح يمر أيضا عن طريق تلك الأحزاب الصغيرة ، وأصبح قادتها يتمتعون بقدر من النفوذ يتجاوز بكثير ما لهم من أصوات . وكانت الأحزاب الصغيرة

متجانسة فى داخلها بوجه عام إذ تمثل فئات محددة ، أما التكتلات الكبيرة فهى بحكم طبيعتها تضم مصالح متعددة ، وغالبا ما تكون متضاربة . وابتليت هذه التكتلات بصورة مستمرة بالصراعات الداخلية القائمة على الخلافات الشخصية بالإضافة إلى الخلافات الأيديولوجية والتكتيكية . ولم يكن من المستغرب فى ظروف كهذه أنه لم يحصل حزب واحد فى أى وقت على الأغلبية ، وكان على الحكومات أن تعتمد على تحالفات هشة للبقاء فى الحكم . وتتجه الحياة السياسية فى مثل هذا النظام المعقد إلى أوضاع متحيزة وغير مستقرة . ورغم السيطرة التى مارسها حزب العمل خلال السنوات الثلاثين الأولى من استقلال إسرائيل ، فقد كانت هذه الخصائص ظاهرة بوضوح ، وإن كان قد أمكن السيطرة على جوانبها المتطرفة .

وأدت انتخابات مايو ١٩٧٧ إلى إحداث تحول أساسى فى توازن القوى داخل إسرائيل . إذ أصبحت مجموعة الليكود (التى تتألف من حيروت والحزب الليبرالى ومجموعة لعام الصغيرة) تسيطر على ٤٣ مقعداً ، وبذلك غدت أكبر حزب فى الكنيست ، بعد أن استقطبت سخط الفئات المحرومة ، ومعظمها من السفارديم ، وحصلت على أصواتهم فى المدن الجديدة والأحياء الفقيرة .[٢١] وانخفض عدد نواب حزب العمل انخفاضا حادا ، من ٥١ فى عام ١٩٧٣ إلى ٣٢ فى عام ١٩٧٧ (انظر الجدول ١) . وكان ضعف مؤسسة العمل (وهى تتألف أيضا من عدة فصائل) ملحوظا منذ بعض الوقت . فقد أسهم فى ضعف تأثير الحزب جمود حركته ، وعجزه عن الاستجابة السريعة للأحداث ، وعدم الكفاءة ، وعدم تحديد السياسات . وتحولت أصوات الناخبين الذين اعتادوا تأييد حزب العمل ، أو تحول معظمها ، إلى الحزب الجديد المسمى « الحركة الديمقراطية من أجل التغيير » ، وهو تشكيل وسطى كان من شعاراته الانتخابية إجراء تعديل لنظام الانتخاب . وكانت نتيجة الانتخابات تحديا خطيرا للديمقراطية ، التى ما زالت ضعيفة التكوين فى

(٢١) يضم كتاب : « إسرائيل أمام صناديق الاقتراع : انتخابات الكنيست فى ١٩٧٧ » الذى حرره هوارد بنيمان (معهد المشروع الأمريكى ، ١٩٧٩) سلسلة من التحليلات الممتازة لشتى جوانب انتخابات عام ١٩٧٧ .

الجدول ١ — توزيع المقاعد فى الكنيست ، الدورات الأولى حتى التاسعة ، ١٩٤٩ — ١٩٧٧

الحـــزب	١٩٤٩	١٩٥١	١٩٥٥	١٩٥٩	١٩٦١	١٩٦٥	١٩٦٩	١٩٧٣	١٩٧٧
المباى	٤٦	٤٥	٤٠	٤٧	٤٢				
						٤٥			
احدوت هافودا	—	—	١٠	٧	٨		كتلة حزب العمل		
المابام	١٩	١٥	٩	٩	٩	٨٠	٥٦	٥١	٣٢
راف (أ)	—	—	—	—	—	١٠			
الحركة الديمقرطية من أجل التغيير	—	—	—	—	—	—	—	—	١٥
						جاهال		الليكود	
حيروت	١٤	٨	١٥	١٧	١٧				
						٢٦	٢٦	٣٩	٤٣ (ب)
الليبرالى (جـ)	٧	٢٠	١٣	٨	١٧				
الليبرالى المستقل (د)	٥	٤	٥	٦		٥	٤	٤	١
الدينى المتحد	١٦	—	—	—	—	—	—	—	—
الدينى الوطنى	—	١٠	١١	١٢	١٢	١١	١٢	٢٠	١٢
آجودات إسرائيل	—					٤	٤		٤
		٥	٦	٦	٦			٥	
باولى آجودات إسرائيل	—					٢	٢		١
الشيوعى (هـ)	٤	٥	٦	٣	٥	٤	٤	٤	٥
حقوق المواطنين	—	—	—	—	—	—	—	٣	١
القوائم العربية	٢	٥	٥	٥	٤	٤	٤	٣	١
أحزاب أخرى	٧	٣	—	—	—	١	٨	١	٥

المصدر : حتى عام ١٩٧٣ : المكتب المركزى للإحصاءات ، نتائج الانتخابات للكنيست الثامن والسلطات المحلية ، السلسلة الخاصة رقم ٤٦١ (القدس ، ١٩٧٤) وعن عام ١٩٧٧ : النتائج النهائية الرسمية المعلنة فى ٢٦ مايو ١٩٧٧ ، وردت فى كتاب « إسرائيل عند صناديق الانتخاب » قام بتحريره هوارد بنيمان (معهد المشروع الأمريكى ، ١٩٧٩) الصفحتان ٣١٠ ، ٣١١ .

(أ) قام ديفيد بن جوريون بتشكيل حزب راف بعد انفصاله عن المباى فى ١٩٦٥ . وفى عام ١٩٦٨ انضم معظم أعضائه إلى كتلة حزب العمل .

(ب) ارتفع هذا الرقم إلى ٤٥ بعد الانتخابات بأمد قصير عندما انضم شلوم صهيون (وهو وارد هنا تحت عنوان « أحزاب أخرى ») إلى الليكود .

(جـ) الصهيونى العمومى حتى عام ١٩٥٩ .

(د) التقدمى حتى عام ١٩٥٩ .

(هـ) الرقم الخاص بالشيوعين يمثل مقاعد الحزب الشيوعى فى الكنيست ابتداء من الأول حتى الخامس . ويتضمن الرقم فى عامى ١٩٦٥ و ١٩٦٩ مقعدا لحزب الاتجاه اليهودى « القديم » (ماكى) وثلاثة مقاعد لجماعة الاتجاه العربى « الجديدة » (راكاح) . والرقم عن عامى ١٩٧٣ و ١٩٧٧ يمثل هذا الأخير وحده ، وكان اسمه فى عام ١٩٧٧ الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة . ووردت البيانات الخاصة بالحزبين اليساريين : موكيد (١٩٧٣) وشيللى (١٩٧٧) ضمن « أحزاب أخرى » .

إسرائيل : فلأول مرة منذ إنشاء الدولة يكون على النظام أن يتلاءم مع التغيير الذى طرأ على التحالف الحاكم .

وجاء السادات إلى القدس فى الوقت الذى كان فيه كثير من الساسة والأحزاب والمواطنين ما زالوا يحاولون التكيف مع الواقع السياسى الجديد . وأدت مفاوضات السلام إلى المزيد من تفاقم المناخ السياسى المتوتر . وكانت الحجج تتطاير فى داخل الكتلتين الأساسيتين حول محتوى الاتفاقيتين ونتائجهما السياسية . ووقع حزب العمل بين المطرقة والسندان ، أى بين تأييده للمعاهدة من حيث المبدأ وخوفه من تأثر مركزه السياسى نتيجة لتوصل الليكود إلى اتفاق ناجح . وانقسم الليكود أيضا بين الوطنيين المتطرفين الذين رأوا فى إعادة سيناء تنازلاً لا يمكن قبوله ، وأن العائد فى مقابله مشكوك فيه ، وبين الذين أيدوا التصديق على اتفاقية السلام ، ورحبوا بها باعتبارها فرصة لتعزيز قبضة حزبهم على السلطة — وكانت تلك أيضا حجة استخدمها الفريق المفاوض لتبرير مواقفه أثناء المحادثات.[٢٢] وتعرضت كل من الكتلتين الأساسيتين لمزيد من الضغط من جانب المنظمات القاعدية التى أصبحت لها الكلمة العليا فى ذلك الحين .

وقامت جماعة جوش إمونيم (كتلة المؤمنين) التى تأسست فى عام ١٩٧٤ بدور الداعى الأساسى للتعجيل بإنشاء المستوطنات اليهودية فى الضفة الغربية وغزة . وتحرك أعضاؤها بين الكواليس ، مع المجموعات المتحالفة معهم (اللجنة المناهضة للانسحاب من سيناء ، وحركة كاخ التابعة للحاخام مائير كاهان) للعمل ضد الاتفاقيتين . وتشكلت حركة « السلام الآن » بصورة تلقائية بعد أن وجه ٣٥٠ من ضباط الاحتياط رسالة إلى مناحم بيجين فى عشية سفره إلى كامب ديفيد يناشدونه فيها أن يضع قضية السلام على رأس جدول أعماله . وأصبحت هذه الحركة فى مقدمة المؤيدين للاتفاقيتين . وشارك عدد من الروابط الأخرى والأفراد فى ذلك

---

(٢٢) انظر مقالة : « الخلافات الحزبية وتسوية الخلاف بين الأحزاب : تجربة عملية فى سياق صراع الشرق الأوسط » بقلم دان جاكوبسون ، نشرت فى « **صحيفة حل المنازعات** » ، المجلد ٢٥ (سبتمبر ١٩٨١) الصفحات ٤٧١ — ٤٩٤ .

الجدل الذى يعتبر أهم جدل دار على النطاق الوطنى فى إسرائيل منذ قيامها حتى ذلك التاريخ .

وصوّت الكنيست مؤيداً لاتفاقيتى كامب ديفيد بأغلبية ساحقة . وكانت أغلبية أصوات المعارضين من داخل صفوف الائتلاف ذاته (كان النائبان اللذان امتنعا عن التصويت ، وأحد عشر نائبا من النواب التسعة عشر الذين صوتوا بالاعتراض ينتمون إلى كتلة الليكود والحزب الدينى الوطنى) . وليست هناك صعوبة فى تفسير السهولة التى تم بها التصديق على المعاهدات : ففى التركيبة السياسية التى كانت قائمة فى ذلك الحين لم يكن بيجين مضطرا إلى دفع ثمن سياسى مرتفع لسياساته . ومما يحسب له ، أنه دافع من قبل بإصرار عن قضية السلام مع مصر ، وكرّس لهذا الموضوع ١١٧ اجتماعا من ١٦٢ اجتماعا عقدها مجلس الوزراء خلال السنتين الأوليين من توليه السلطة .[٢٣] وقد عرّض بيجين مكانته للخطر داخل مجموعته السياسية حيروت لتمسكه بذلك الموقف فى مواجهة هجوم عنيف من جانب أعضاء الجناح اليمينى للحزب ، ومن بينهم إسحاق شامير وموشى أرينز وجيئولا كوهين ، ثم آرييل شارون بعد انضمام مجموعة شلوم صهيون إلى حيروت . وكان من العوامل التى مكنت بيجين من التمسك بموقفه أنه لم يواجه معارضة رسمية من خارج حزبه حول هذا الموضوع . وهو عندما تبنى بمهارة نفس الدعوات التى كان حزب العمل يتبناها وضع منافسيه فى وضع لا يملكون معه إلاّ أن يؤيدوا الاتفاقيتين . ومن المشكوك فيه أن تكون حكومة أخرى ، لا يرأسها تكتل الليكود ، قادرة فى ذلك الوقت على ضمان التأييد البرلمانى اللازم للمعاهدات .

غير أن السياسات الداخلية المرتبطة بمعاهدة السلام الاسرائيلية المصرية أدت إلى المزيد من زعزعة الأوضاع التى كانت مهتزة بالفعل . فأولا ، تم عملياً تحييد معارضة حزب العمل . إذ سرعان ما تبددت الأسطورة التى كانت تردد أن التصحيحيين إذا ما وصلوا إلى السلطة لن يلبثوا أن يجرّوا البلد إلى حرب أخرى . بل أكثر من

(٢٣) انظر : « السياسات الداخلية والسياسة الخارجية » بقلم شلايم ويانيف ، ص ٢٥٨ .

ذلك ، أن مجموعة الليكود حققت خلال الفترة القصيرة التى قضتها فى الحكم ما لم تستطع أية حكومة عمالية أن تحققه خلال السنوات الطويلة لحكمها : ألا وهو التغلب على العناد العربى وكسر شوكته . وكان فى وسع ساسة حزب العمل أن ينتقدوا مجلس الوزراء على أسلوبه فى التفاوض ، وأن يحذروا من نتائج بعض أفكاره ، ولكن أقوالهم بدت خالية من المعنى ولا هدف لها غير تحقيق مصالح حزبية .

وثانيا ، تأثر تركيب الأحزاب السياسية نتيجة لتوقيع اتفاقيتى كامب ديفيد . فالحركة الديمقراطية من أجل التغيير انقسمت على نفسها . وبذلك انهار الفريق الذى يشغل الموقع الأوسط فى الطيف السياسى . وخلال أشهر معدودات من التصديق على معاهدة السلام فى ١٩٧٩ ، انفصل عن الحكومة اثنان من المفاوضين الأساسيين وهما وزير الخارجية موشى ديان ، ووزير الدفاع عزرا وايزمان ، وذلك بسبب مسلك الحكومة فى محادثات الحكم الذاتى ، ومن ثم خرج صوتان من أصوات المعتدلين . وغضب المتطرفون اليمينيون فى حيروت بسبب إعادة سيناء ، فانفصلوا وكونوا جماعة تحيا . وفى داخل حزب بيجين ظل المؤيدون والمعارضون لكامب ديفيد يتنافسون على السيطرة على المؤسسات الرئيسية للحزب . وتعرض الحزب الدينى الوطنى أيضا لهزة داخلية ، وخرج منه وطنيون دينيون لينضموا إلى مجموعات أخرى . ويمكن أن يقال إن جميع التكتلات السياسية تحولت إلى فصائل ، وأصيبت بالضعف عقب مفاوضات كامب ديفيد .

وثالثا ، أصبح للحركات خارج البرلمان فى ظل هذا الوضع دور سياسى أكبر مما كان لها فى السابق . وشكلت حركتا « جوش إمونيم » ، و « السلام الآن » ، مع مجموعة متباينة من الحركات تجمع بين اليمين واليسار ، شبكات تنظيمية لصيغة جديدة من المواجهة السياسية . ولما كانت هذه المجموعات غير مقيدة بالانضباط الحزبى ، فقد ابتعدت بساحة النشاط السياسى عن أبهاء الكنيست والمكاتب الحكومية وحولتها إلى شوارع المدن الرئيسية ومواقع المستوطنات المقترحة . ونظرا لما لهذه المجموعات من روابط مؤسسية وشخصية قوية بالأحزاب ، كان لنشاطها أثره عليها ،

مما زاد من البلبلة والاختلاط بين المصالح الوطنية والاهتمامات الحزبية . وتضاعف الاستقطاب فى الساحة السياسية وأصبحت لهجة الحوار أكثر حدة .

وكان الأثر الأخير ، وربما كان أبعدها عن اليقين ، تأثير عمليات المواءمة السياسية التى تمت فى أواخر السبعينات على الحد من الضوابط المفروضة على مراكز السلطة . فعندما تضاءلت قوة حزب المعارضة فقد الكنيست سلطانه ، وتفشت المنازعات داخل الأحزاب ، وقوى نفوذ الفئات غير البرلمانية ، وازداد المركز الشخصى لمناحم بيجين ترفعا ، ولم تبق غير آليات قليلة للغاية لمراقبة النشاط الحكومى . وفى هذه المرحلة تدعم مركز الليكود ، وزادت أهمية تركيز السلطة والاعتبارات المتعلقة بها .

وجاءت انتخابات عام ١٩٨١ فضاعفت من التوتر السياسى الداخلى الذى كانت عملية كامب ديفيد قد أذكته . ورغم ما تبين من أن حكومة ليكود الأولى غير مؤهلة لمعالجة أدواء البلد الاقتصادية المتفاقمة ، ورغم تزايد السخط الاجتماعى ، فإن تكتل حزب العمل لم يتمكن من الاستفادة من الأخطاء الحكومية الصارخة . وأثبت بيجين مرة أخرى أنه السياسى الذى لا يشق له غبار . فسمح لوزير ماليته يورام آريدور بأن يلغى القيود المفروضة على الاستيراد ، وأن يخفض الرسوم على الواردات ، كما خفض أسعار السلع الترفية عشية الانتخابات . واكتفى بيجين بموقف المتفرج عندما كان أنصار حزبه يقومون بأعمال أوشكت أن تكون تحريضا عنصريا لكسب التأييد بين جماعات اليهود الشرقيين ذات الأهمية العددية الحاسمة . ووافق بيجين على الهجوم على المفاعل النووى العراقى اوسيراك بعد يومين اثنين من الاجتماع مع السادات ، موحيا بذلك ، للاستهلاك المحلى ، بأن السلام مع مصر لم يضعف قوة إسرائيل العسكرية ، ولم يقلل من عزيمتها . واستخدم بيجين اتفاقيتى كامب ديفيد ، بمهارة تامة ، لتصوير شخصه على أنه صانع للسلام وحارس الوطن .

وعند فرز الأصوات فى عام ١٩٨١ حصل الليكود على ٤٨ مقعدا فى الكنيست فى مقابل ٤٧ مقعدا لحزب العمل (انظر الجدول ٢) . وكان هذا الاقتراع فى الواقع

الجدول ٢ ــ نتائج الانتخابات الاسرائيلية ١٩٨١ ــ ١٩٨٤

التكتلات والأحزاب	١٩٨١		١٩٨٤	
	الأصوات	المقاعد	الأصوات	المقاعد
الوطنية الدينية				
الليكود (وطني)	٧١٨٧٦٢	٤٨	٦٦١٣٠٢	٤١
تحيا (وطني متطرف)	٤٤٥٥٩	٣	٨٣٠٣٧	٥
الحزب الوطني الديني (ديني صهيوني)	٩٤٩٣٠	٦	٧٣٥٣٠	٤
شاس (أرثوذكسي سفاردي)	ــ	ــ	٦٣٦٠٥	٤
أجودا (أرثوذكسي غير صهيوني)	٧١٦٨٢	٤	٣٦٠٧٩	٢
موراشا (أرثوذكسي وطني)	ــ	ــ	٣٣٢٨٧	٢
كاخ (كاهان ديني وطني متطرف)	ــ	ــ	٢٥٩٠٧	١
العمالية ــ الليبرالية				
كتلة حزب العمل	٧٠٩٠٧٥	٤٧	٧٢٤٠٧٤	٤٤
شينوي (روبنشتاين ــ ليبرالي)	٢٩٠٦٠	٢	٥٤٧٤٧	٣
راتس (ألوني ــ ليبرالي)	٢٧١٢٣	١	٤٩٦٩٨	٣
جماعات مؤقتة				
ياحاد (وايزمان)	ــ	ــ	٤٦٣٠٢	٣
ايجال هورفيتز	٣٠٩٩٧	٢	٢٣٨٤٥	١
تامي (أبو حصيرة)	٤٤٥٥٩	٣	٣١١٠٣	١
قوائم أغلبيتها من العرب				
الشيوعيون	٦٥٨٧٠	٤	٦٩٨١٥	٤
التغيير التقدمي الديمقراطي (قومي عربي)	ــ	ــ	٣٨٠١٢	٢
أحزاب أخرى	١٠٠٧٤١	صفر	٥٨٩٧٨	صفر
المجموع	١٩٣٧٣٥٨	١٢٠	٢٠٧٣٣٢١	١٢٠

المصدر : جيرشوم شوكين : « إسرائيل في انتخابات سنة ١٩٨٤ » ، « **شؤون خارجية** » ، المجلد ٦٣ (خريف ١٩٨٤) ص ٨٤ .

هو النذير بنهاية وضع حزب العمل باعتباره الحزب المسيطر فى السياسة الاسرائيلية . وكانت تلك نهاية الصفوة التى قامت إسرائيل على أكتافها ، وتعبيرا عن مدى الانقسامات الاجتماعية والعنصرية والسيكولوجية والايديولوجية التى ظهرت خلال السنوات السابقة .[٢٤] ورغم أن مناحم بيجين حصل على تفويض انتخابى مرة أخرى ، وتمكن بتأييد كل من تحيا وتامى (وهما من الأحزاب الدينية الوطنية المنشقة) وغيرهما من الأحزاب الدينية أن يشكل إئتلافا محدودا ، فإن قاعدة سلطته أصبحت أضيق مما كانت عليه فى السابق ، واتسعت المسافة بين الموجودين داخل الجهاز الرسمى والموجودين خارجه ، وأصبحت قنوات الاتصال بمن يتخذون القرارات أضيق من ذى قبل .

وتفاقمت جوانب الضعف الهيكلى فى السياسة المحلية فى أواخر السبعينات ، وتضاعفت أثناء الفترة العاصفة التى حكم فيها الليكود للمرة الثانية (١٩٨١ — ١٩٨٤) . وازدادت فى نفس الفترة عدداً وتنوعا ، الأطر الرسمية وغير الرسمية للتحرك السياسى — من الأحزاب والحركات وتجمعات المواطنين والمنظمات القاعدية والخلايا السرية .

وأدى غزو لبنان فى يونية ١٩٨٢ إلى إحياء المعارضة التى أخمدتها كامب ديفيد ، وجعل منها مركزاً لإثارة الاهتمام ولكن دون أن تنشأ عنه أية مبادىء تنظيمية توحيدية . وتكاثرت حركات الاعتراض : فإلى جانب حركة « السلام الآن » ظهر عدد من التجمعات المناهضة للحرب ، من بينها حركة « الأمهات المعاديات للصمت » ، و « اللجنة المعارضة للحرب فى لبنان » ، وحركة « هناك حد » . وعمل المدافعون عن حقوق الإنسان على تعزيز « لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت » ، و « رابطة الحقوق المدنية فى إسرائيل » ، و « حركة الحقوق المدنية » التى تزعمها شولاميت ألونى .

---

(٢٤) انظر مقالة : « سياسة إسرائيل ونظامها الداخلى وسياستها الخارجية ، من يونية ١٩٨١ إلى يونية ١٩٨٣ » بقلم شلومو آرونسون ، نشرت فى « **صحيفة القدس للعلاقات الدولية** » ، المجلد ٦ العدد ٤ (١٩٨٢ — ١٩٨٣) الصفحات ١ — ٢٩ .

وردا على ذلك تشكلت مجموعات حكومية (الاسرائيليون المطالبون بالسلم والأمن) واكتسبت منظمات اليمين المتطرف قوة جديدة (كاخ ، وحركة موراشا/ ماتزاد التى نشأت حديثا ، بالإضافة إلى الجماعات السرية شبه العسكرية) . ونشأت حركات دينية جديدة فى مقدمتها حركة « حراس التوراة السفارديم الأرثوذكسية المتطرفة » (وتسمى اختصارا شاس) . وحاولت الشخصيات الأساسية فى الأحزاب الكبيرة أن تعزز قوتها وقوة مجموعتها عن طريق التأييد الذى تحصل عليه من خارج البرلمان . وكان تعدد المؤسسات السياسية ، وانعدام التجانس بينها انعكاسا للاختلاف الشديد السائد فى البلد ، والقيود الهيكلية التى تعانى منها الأحزاب الرسمية فى فترة من فترات الاستقطاب الأيديولوجى الذى وصل إلى أقصاه .

وفى ظل هذه المواجهة ازداد السلوك السياسى تطرفا . فإلى جانب كتابة العرائض ، والسعى وراء الكواليس ، والاضرابات والمظاهرات ، لجأت بعض المنظمات إلى المواجهة السافرة وإلى العنف الصريح . وأدت محاولة المجموعات المتناحرة لتشويه خصومها عن طريق تبادل الاتهامات بالخيانة وعدم الولاء إلى ازدياد التعصب ، مما ضاعف من حدة الأمزجة واضطراب إيقاع الحياة السياسية خلال تلك السنوات.(٢٥) وكان إلقاء قنبلة على مظاهرة لحركة « السلام الآن » فى فبراير ١٩٨٣ ، أسفرت عن موت اميل جرونزفيج ، وهو من الأعضاء النشيطين فى حركة « السلام الآن » ، من أخطر الأحداث التى ترتبت على تلك الاتجاهات . لقد كانت قواعد اللعبة السياسية تواجه تحدياً جديدا ، ولكنها لم تكن قد تغيرت بعد .

وجاءت استقالة مناحم بيجين المفاجئة فى سبتمبر ١٩٨٣ ، والتى لم تعرف أسبابها حتى الآن ، لتزيد من اختلال التوازن السياسى القلق.(٢٦) ولا شك فى أن بيجين كان قد أطلق عواطف الجماهير ووجهها واستخدمها لتحقيق أغراضه السياسية

---

(٢٥) نوقشت بعض هذه المظاهر فى الكتاب الذى حرره مايرون آرونوف « انثروبولوجيا سياسية » المجلد الرابع : « التيارات المتعارضة فى الثقافة والسياسة الاسرائيلية » (نيوبرونزويك ، نيوجيرسى : ترانساكشن بووكس ، ١٩٨٤) .

(٢٦) انظر : « النصر أو الموت : صورة شخصية لمناحم بيجين » بقلم ند تمكو (وليام مورو ، ١٩٨٧) .

الخاصة . إلاّ أنه أبقى المتطرفين تحت السيطرة ، وظل قادرا على الاحتفاظ بقدر من التماسك بين صفوف الائتلاف الحاكم . وكان خروجه سببا فى إحداث فراغ فى القيادة ، لم يملأه إلاّ جزئيا خليفته إسحاق شامير والأعضاء الأصغر سنا فى الليكود والذين ارتفعوا بسرعة تحت رعايته .(٢٧)

ووصل التوتر المتزايد فى النظام السياسى إلى ذروته فى انتخابات عام ١٩٨٤ . ورغم جو السخط السائد ، وعدم الكفاءة الصارخ لحكومة الليكود ، والتفوق الظاهر لحزب العمل فى استطلاعات الرأى التى سبقت الانتخابات ، خرج التحالفان الرئيسيان فى النهاية متكافئين تقريبا . وفقد كل من الحزبين الرئيسيين عددا من الأصوات لصالح المجموعات المنشقة من اتجاهه ذاته . ونجح فى الوصول إلى الكنيست ١٥ حزبا لا أقل (انظر الجدول ٢) . وكان كل من التكتلين الرئيسيين قد أخطأ فى تقدير مدى رغبة الناخبين فى وجود وسيلة يمكن بها التعرف على التحركات السياسية مقدما ، كما أخطأ الحزبان فى تقدير جاذبية الأحزاب التى تعرض حلولا مركزة وواضحة ، وإن كانت مفرطة فى التبسيط . وكان الحزبان أيضا قد بالغا فى أهمية الولاء الحزبى ، ووقعا فى خطأ تبسيط الخلافات فى أثناء الحملة الانتخابية على أمل اجتذاب الأصوات المترددة بين التيارين .(٢٨) ولم تكن نتائج انتخابات عام ١٩٨٤ دليلا على مواصلة الاتجاه إلى اليمين ، بل إنها أكدت استمرار النظام القائم على الحزبين ، وألمحت إلى ما به من عيوب هيكلية . ولم تمنح الانتخابات تفويضا واضحا لأية مجموعة سياسية .

وخرج من الطريق الانتخابى المسدود حلٍ عملى : فأنشئت حكومة « للوحدة » الوطنية تضم حزبى العمل والليكود ، واتفق على نظام معقد لتوزيع المقاعد الوزارية ، وعلى تبادل رئاسة الوزارة بين شيمون بيريز رئيس حزب العمل وإسحاق شامير رئيس

---

(٢٧) انظر مقالة : « إسرائيل مناحم بيجين : هل هى نهاية عصر ؟ » بقلم إيمانويل جوتمان ، نشرت فى انترناشونال جورنال ، المجلد ٣٨ ، العدد ٤ (١٩٨٣) ، الصفحات ٦٩٠ — ٦٩٩ .

(٢٨) يمكن الرجوع إلى مناقشة جيدة للحملة الانتخابية فى كتاب « الانتخابات فى إسرائيل — ١٩٨٤ » الذى قام بتحريره آشر آريان وميشيل شامير (تل أبيب : راموت ، ١٩٨٦) .

الليكود . وكان هذا الترتيب تعبيرا عن حل وسط ، ولكنه لا يصل إلى حد التوافق فى الرأى ، ودليلا على انتصار اعتبارات السلطة على الأيديولوجية والمبادىء . والأرجح أن هذا الترتيب كان أيضا ، فى الظروف التى تم فيها ، هو المخرج العملى الوحيد من مواجهة مأزق سياسى شامل .

وترتب على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية عدد من التغييرات الهامة فى الخريطة السياسية لإسرائيل . أولها ، أن القبول بصيغة الاشتراك فى الحكم أحدث تغييرا فى هيكل القيادة . فمن الأشخاص الذين يتولون المناصب الرئيسية ، وهى رئاسة الوزارة ووزارة الخارجية (بالتبادل بين إسحاق شامير وشيمون بيريز) ووزارة الدفاع (إسحاق رابين) تشكلت هيئة ثلاثية (ترويكا) . وأصبح رابين هو صاحب السلطة الرئيسية ، وإن لم يكن دائما هو الشخصية البارزة جماهيريا . فهو ليس مجرد قوة للتوازن السياسى والأيديولوجى فى الخلافات بين شامير وبيريز ، بل ازدادت سلطته السياسية نتيجة لاستمراره فى منصبه طوال فترة السنوات الأربع التى تقضيها الوزارة فى الحكم ، وبالتالى كان هو أكبر المستفيدين من الترتيبات التى وضعت لحكومة الوحدة الوطنية.[٢٩] وما بدا أنه انتقال إلى شكل من أشكال القيادة الجماعية ، تحول إلى وسيلة لتثبيت انقسام السلطة فى القمة ، وتحاشى المسؤولية الجماعية لمجلس الوزراء .

وثانيا ، عندما جمعت هذه التركيبة بين قوى متعارضة داخل الائتلاف الحاكم ، لم تعد الحكومة قادرة على التصرف بقوة . وقد أمكن تحقيق بعض التقدم فى المسائل ذات الاهتمام المشترك (الاقتصاد ، والانسحاب من لبنان) ولكن لم يكن فى الوسع تحقيق تقدم يذكر فى المسائل الأساسية التى يقوم بشأنها الخلاف فى مجلس الوزراء الموسع الذى يضم خمسة وعشرين وزيراً ، أو فى المجلس الضيق الذى يضم عشرة من كبار الأعضاء (وهى مسائل الأراضى المحتلة ، ومبادرات السلام ، وبعض جوانب العلاقات الخارجية ، ثم أهم الموضوعات وهو أسلوب معالجة الانتفاضة المدنية

(٢٩) نتوجه بالشكر إلى الدكتور جالى شيفر من معهد ليونارد دافيز للشؤون الدولية بالجامعة العبرية فى القدس للأفكار التى أبداها فى هذا الموضوع .

فى الضفة الغربية وغزة) . وكان هذا الترتيب يستلزم الاعتدال ، ولكنه شجع على العناد والتشبث بالرأى .

ثالثا ، إن حكومة بيريز — شامير — رابين ، عندما نقص اعتمادها على الكنيست ، اغتصبت لنفسها قدرا متزايدا من الاستقلال الذاتى . ونتج عن ذلك ضعف شديد فى قدرة البرلمان على محاسبة الحكومة . ولم توضع آليات بديلة للإشراف والمراقبة . وقد أثبتت التحقيقات التى أجريت بشأن أعمال قوات الأمن ، وقضية بولارد ، أن هناك إساءات خطيرة لاستخدام السلطة ، وأنها مورست بغير ضابط .[٣٠]

رابعا ، إنه عندما حدث التجمع الجديد للأحزاب السياسية حول فكرة عملية تساندها أغلبية عددية ساحقة ، وإن كانت أغلبية مصطنعة ، تحقق قدر من الاستقرار وخفتت حدة الحوار السياسى . واقتصرت المعارضة الأيديولوجية خلال معظم تلك الفترة على أطراف الطيف الحزبى ، فإلى اليمين جماعتا كاخ وتحيا ، وإلى اليسار جماعات راتس ومابام وقائمة السلام التقدمية التى تضم العرب واليهود والتى تشكلت حديثا ، والشيوعيون . وانتقلت هذه الجماعات خلال ذلك إلى مدى أبعد عن سيطرة السلطات الحكومية .

خامسا ، عندما احتوى هيكل الوحدة الوطنية مجموعة منوعة من الآراء السياسية ، أسفر ذلك فى النهاية عن الحد من تأثير المجموعات الكبيرة غير البرلمانية . وانقسم أعضاء الحركات السياسية الهامة فى الجزء الأول من هذا العقد ، ولا سيما

---

(٣٠) حوكم جوناثان جاى بولارد وزوجته آن أندرسون بولارد ، وكلاهما أمريكى الجنسية ، بتهمة التجسس لصالح إسرائيل ، وصدر حكم بإدانتهما فى عام ١٩٨٦ . وقد توصل التحقيق الاسرائيلى فى القضية إلى أن بعض المسؤولين الاسرائيليين قاموا بعملية تجسس بدون علم الجهات الرسمية للتجسس فى إسرائيل . وأجريت فى الوقت ذاته تحقيقات فى أعمال إدارة الأمن الداخلى الاسرائيلى (شيروت بيتاحون كلالى ، أو شين بيت) على يد لجنة خاصة برئاسة القاضى لانداو عندما تبين أن شخصين احتجزا بعد اختطاف أتوبيس إسرائيلى تعرضا للضرب حتى الموت أثناء استجوابهما . ورغم أن المسؤولين عن ذلك اضطروا إلى الاستقالة فقد حصلوا فيما بعد على عفو من الرئيس . وقد كشف هذان الحادثان عن مدى ضعف المحاسبة والمساءلة فى إطار الأوضاع السياسية الداخلية .

حركة السلام الآن وجوش إمونيم ، إلى فريق انضم إلى المؤسسة وفريق أصبح بلا حول ولا قوة . وظهرت على السطح المجموعات المعبرة عن المصالح الخاصة ، والتى لكل منها جدول أعمال يختلف عن الآخرين ، وأخذت تمارس الضغط على فرادى السياسيين الذين كانوا كثيرا ما يصورون المصالح الضيقة لهذه الفئات كما لو كانت هى المصلحة العامة .

سادسا ، عملت هذه الترتيبات ، بتجميدها للنشاط السياسى ، على بقاء الموجودين بالفعل فى السلطة ، وحالت دون تجدد القيادة السياسية . وأسفرت فى النهاية عن إغلاق قنوات الاتصال السياسى ، ومن ثم حدت من الحافز للتغيير . ولذا فقد أثارت تجربة حكومة الوحدة الوطنية تساؤلات جدية عن مدى قدرة الديمقراطية فى إسرائيل بصورتها الحاضرة على الاحتفاظ بأية قوة دافعة .

وتضخمت بعض هذه القضايا عشية الذكرى العاشرة لاجتماعات كامب ديفيد ، إذ اختلف شيمون بيريز وإسحاق شامير حول كيفية معالجة التحدى الفلسطينى ، وكيفية تحريك العملية الديبلوماسية . وخلال الشهور الحاسمة فى الفترة بين ديسمبر ١٩٨٧ وفبراير ١٩٨٨ لم تكن للحكومة سياسة معروفة ، وكان الشخص الذى يقرر الاجراءات التى تتخذ هو فى الغالب إسحاق رابين بوصفه الوزير المسؤول عن الأمن . وقد ناقش الكنيست بطبيعة الحال مناهج مختلفة لمواجهة الأحداث ، ولكن أثره على صانعى القرارات ، إن وجد ، كان محدودا . وظهرت على السطح أنواع متعددة من حركات الاحتجاج ، نشأ الكثير منها حول الروابط المهنية ــ أساتذة الجامعات ، والكتّاب ، والفنانون ، والمشتغلون بعلم النفس والتحليل النفسى ــ بقصد التعبير عن السخط المنتشر بين شرائح لها أهميتها فى الحياة السياسية لإسرائيل . واستردت حركتا السلام الآن وجوش إمونيم ، إلى جانب بعض المجموعات الأصغر ، قدرا من النشاط ، ولكنها لم تتمكن من القيام بدور المظلة التى تحتمى تحتها المنظمات الأخرى لممارسة نشاط من خارج البرلمان ، كما كانت تفعل فى الماضى . غير أن الحكومة لم تعترف بهذا النشاط طوال الفترة الحاسمة التى تميزت باشتداد التوتر ــ ناهيك عن تلبية مطالب تلك الجماعات .

وفى هذا الجو تمت باستعجال المراحل الأولى للحملة الانتخابية فى عام ١٩٨٨ . وإذا كان قد بدا فى أواخر عام ١٩٨٧ أن إسرائيل ستشهد نتيجة لا تختلف كثيرا عن نتيجة انتخابات ١٩٨٤ ، فإن أحداث بداية سنة الانتخابات جعلت التنبؤ بالنتائج أمراً محفوفاً بالمخاطر على الأقل . فلم يكن فى الوسع التنبؤ بدرجة من اليقين بتأثير الهزة الفلسطينية على سياسات الأحزاب . ورغم أن كلا من الحزبين الأساسيين استمر فى اتخاذ الترتيبات للمعركة الانتخابية ، كما لو لم يكن هناك شيء ذو بال يجرى خارج النطاق السياسى الحزبى ، فقد كان واضحا أن محور السياسة انتقل إلى موضع آخر ، وأن مسار تلك الأحداث سيؤثر على نتيجة الانتخابات تأثيرا مباشراً .

والخلاصة ، أن المسرح السياسى الداخلى فى أواخر الثمانينات كان يختلف اختلافا كبيرا عن الأوضاع التى كانت سائدة عشية اجتماعات كامب ديفيد . وقد أثرت مفاوضات السلام على التجمعات السياسية وعلى الاجراءات والقواعد والممارسات . ورغم أن للسياسة فى إسرائيل مساراتها الخاصة ، ويصعب رد الكثير من الأنماط السياسية الجديدة إلى أحداث هذه الفترة ، فإن معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل قد تم التفاوض بشأنها فى فترة شديدة الحساسية فى تطور اسرائيل السياسى . وقد تأكد خلال العقد المنقضى بين ١٩٧٨ و ١٩٨٨ دور اعتبارات القوة والسلطة فى السياسات المحلية ، نظراً لعدم وجود اتفاق بشأن الاتجاه العام للشؤون الوطنية ، بينما تضاءل دور آليات الرقابة والمشاركة . ومالم يوضع نظام انتخابى جديد ، أو يوضع دستور جديد ، أو تحدث اضطرابات داخلية واسعة النطاق ، فالأرجح أن تبقى الترتيبات المؤسسية ضعيفة ، وغير واضحة الاتجاه . فأسس النظام فى إسرائيل ــ والمبادىء والقواعد وممارسات التعامل السياسى ــ كانت فى ١٩٨٨ أقل ثباتا عما كانت عليه فى ١٩٧٨ . وأصبحت الهياكل المؤسسية لإسرائيل أقل قدرة على دعم سياساتها . وفرض هذا الضعف قيوداً شديدة على العمل السياسى .

رغم ما أبداه المجتمع الإسرائيلى فى بعض الفترات من تماسك خارجى شديد ، فقد كان يفتقر دائما إلى التماسك الداخلى . وخلال القرن العشرين ، ومع اتساع نطاق الهجرة ، وتشكيل أنواع مختلفة من المؤسسات الاجتماعية ، ظهرت شروخ فى واجهة الوحدة . وفى الوقت الذى كان يجرى فيه الدفاع بقوة عن أسطورة « توافق الآراء » ، كان المجتمع الإسرائيلى منقسما على نفسه فى السنوات الأخيرة على امتداد ستة محاور رئيسية هى : الانقسامات العنصرية التى تقسم البلد بوجه عام إلى معسكر للسفارديم (يهود البلدان المتحدثة بالعربية) والاشكينازى (اليهود ذوو الأصول الأوروبية والغربية) . وهو الانقسام الذى يتلاقى جزئيا مع الفوارق الطبقية المتزايدة والتى تتمثل فى الاختلاف فى الدخل والمهنة ، والاختلافات الجغرافية (وهى فى معظمها بين سكان الكيبوتز المخضرمين وسكان المدن الجديدة المجاورة وبين مختلف المناطق المحيطة بالمدن الكبيرة) ، والفوارق الدينية التى تمتد بين الفئات الأرثوذكسية والفئات العلمانية ، والتكتلات الأيديولوجية التى كانت محورا للتواصل والتفاعل الاجتماعى ، والتجمعات الوطنية التى تفصل بين أغلبية اليهود والمواطنين العرب الذين يبلغ عددهم ٦٠٠ ألف نسمة والذين بقوا فى أغلبهم خارج المجرى الأساسى للمجتمع . وعلى خلاف الانقسام بين اليهود والعرب ، فإن هناك قدراً من التداخل بين الفئات الأخرى على اختلافها . فالأفراد من اليهود على تعدد انتماءاتهم يشعرون بضغوط من أجل التقارب فيما بينهم . ومن ثم فإن العلاقات الاجتماعية تتميز بطبيعتها بدرجة من السيولة الكامنة ، كما أن أسباب القلق الداخلى تتغير من وقت لآخر .

وفى أوائل السبعينات ، زادت الانقسامات الاجتماعية وضوحا بين اليهود فى إسرائيل . وكانت انتخابات عام ١٩٧٧ قد أضفت على تلك الفوارق طابعا سياسيا ، إذ أن كتلة الليكود استغلت حالة السخط المتزايد بين الفئات ذات الدخل المنخفض ، ومعظمها يرجع إلى أصل من السفارديم ، « ممن تكون لديهم شعور بالظلم على أساس اجتماعى اقتصادى ... وممن يعتقدون أن المظالم التى تحيق بهم لن تنتهى إلاّ إذا حدث

تغيير جذرى فى الوضع السياسى الراهن » .[31] وكانت اليقظة السياسية للسفارديم التى تمثلت فى زعمائهم الشبان الذين استبعدوا من مؤسسة حزب العمل ، مثل ديفيد ليفى ومائير شيتريت وموشى كاتزاف وديفيد ماجن ، عنصرا حيويا فيما حدث من تحول سياسى . فقد دفع هؤلاء الرجال بأنصارهم إلى أحضان الليكود ، ودفعوا معهم بالاهتمام بقضايا تحسين الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية ، وحملوا معهم أسلوبا سياسيا مميزا .[32] وكانت هذه الجماعات التى لم تشكل جزءاً من الثقافة العلمانية لصهيونية حزب العمل ، أكثر تسامحا مع المصالح الدينية ، وأخذت بنظرة أكثر فئوية . وبات الائتلاف بين اليمين السياسى للطبقات الدنيا الساخطة من السفارديم والفئات ذات الميول الدينية ، منافسا شديد المراس للتحالف الاشكينازى العلمانى القائم على الطبقة الوسطى ، والذى كانت له السيادة بلا منازع خلال ثلاثة عقود .

وكان الاجهاد الناتج عن المواجهة الانتخابية ما زال ملموسا عندما قام السادات بزيارته للقدس . ومع ذلك كان التوقيت أفضل ما يكون لزيارة كهذه . فالسنوات الطويلة من النزاع جعلت لنداء السلام جاذبية خاصة . ولا سبيل إلى المغالاة فى الأثر النفسى للحركة البارعة التى أقدم عليها الرئيس المصرى بالنسبة للسكان الذين تربوا على الارتياب والحذر . فتلك الشريحة من السكان التى كان من المتوقع أن تبدى أشد المعارضة للتقارب مع العرب ، وهى اليهود ذوو الأصول الشرق أوسطية ، انضموا إلى المعسكر الوطنى ، وأصبحت لهم مصلحة فى بقائه فى السلطة . وساعدت هذه العوامل ، بالإضافة إلى التأكيد بأن التكلفة الاقتصادية للسلام لن تكون عالية ، على خلق جو اجتماعى لا يعارض فى حدوث تحول جوهرى فى علاقات إسرائيل بأكبر جيرانها .

وأدت عملية السلام بين مصر وإسرائيل إلى تخفيف كثير من مشاعر القلق لدى

(٣١) انظر مقالة : « المغزى السياسى للفروق العنصرية بين يهود إسرائيل » بقلم لى دوتر ، نشرت فى « احصاءات جمعية » ، المجلد ١٤ ، العددان ١ و ٢ (١٩٨٣) ص ١٨ .

(٣٢) انظر مقالة : « التغير الاجتماعى السياسى فى المدن الاسرائيلية الجديدة : تحليل لأنماط التصويت بين اليهود الشرقيين » بقلم افرايم بن صادوق وجيورا جولدبرج ، المصدر السابق ، الصفحات ٤٩ — ٦٥ .

معظم الاسرائيليين . وعندما تضاءل الخوف من الحرب اتجه اهتمام الجمهور وطاقته إلى القضايا الداخلية التى أهملت لبعض الوقت . ودعم هذا الاتجاه ما قام به مناحم بيجين بمهارة من الربط بين السلام والرخاء الاجتماعى فى دفاعه عن التصديق على اتفاقيتى كامب ديفيد فضلا عما فى ذلك من تهدئة لمطالب العناصر الجديدة التى انضمت إلى مؤيدى الليكود . ومن ثم فإن المعاهدة أدت بشكل غير مباشر إلى السماح باستخدام السياسة وسيلة لتحقيق مكاسب فئوية ، وعززت الفكرة القائلة بأن الدولة هى موزعة المنافع . وبذلك زادت المعاهدة من التوقعات الشعبية من الحكومة ، وأثرت على إيقاع المبادلات الاجتماعية وطبيعتها ومحتواها .

وتجلت هذه التحولات بداية فى تحديد الأولويات المحلية وتغيير اتجاهها بالتدريج . وانسجم المناخ الذى ساد فى الفترة التالية لكامب ديفيد مع البرنامج الاقتصادى الجديد لكتلة الليكود الذى أعلنته فى عام ١٩٧٨ ، والذى يعتمد على التعاليم النقدية الكلاسيكية للاقتصادى الأمريكى ميلتون فريدمان . وحاول وزير المالية الليبرالى سيمحا إرليخ أن يستعيض عن اشتراكية الرخاء التى تديرها الدولة ، التى ميزت عهد حزب العمل ، بنظام انفتاحى قائم على المنشآت الخاصة التى تستجيب لقوى السوق . وساعدت صفقة المعونة الأمريكية التى صحبت التوقيع على اتفاقيتى كامب ديفيد فى توفير الأموال اللازمة لتنفيذ هذه الخطة (وإن كان عجز بيجين عن الحصول على منح من الولايات المتحدة ، بدلا من القروض ، لإقامة المطارات الجديدة فى النقب ، قد أسهم فى زيادة ديون إسرائيل فى الثمانينات) .

وفى أواخر السبعينات ، وأوائل الثمانينات ، خفض الكثير من الرسوم الجمركية على الواردات ، وأصبحت السلع الترفية متاحة بسهولة ، وارتفع مستوى المعيشة على وجه السرعة . وواجهت المحاولة التى بذلها إيجال هورفيتز ــ الذى خلف إرليخ فى منصب وزير المالية ــ للحد من الانفاق وزيادة الاستثمار ، وتخفيض قيمة العملة ، معارضة من جانب الزعماء الحكوميين الذين ساندوا الاتجاه المادى الجديد ، وكانوا يأملون فى إحراز مكاسب سياسية بالاستجابة لمطالب الفئات الاجتماعية من الأثرياء

الجدد .[٣٣] وقبيل انتخابات عام ١٩٨١ استقال هورفيتز ، وتولى وزارة المالية يورام آريدور ، وهو من مؤيدى الانفاق غير المقيد ، بدعوى الليبرالية الاقتصادية .

وكانت السياسة التى اتبعها آريدور باسم « السياسة الاقتصادية الصحيحة » كارثة محققة . فلم يكن الانفاق الحكومى أو الفردى متصلا بأدنى شكل بالانتاجية ، وكانت القروض تمنح بلا ضابط تقريبا ، ودخل الاسرائيليون مرحلة من التوسع الاستهلاكى لم يكن البلد قادرا على تحملها . وبدأ تنفيذ مشاريع انشائية واسعة النطاق ومشاريع مظهرية عديدة (منها مثلا صنع طائرة لافى القاذفة المقاتلة) دون أن تدرس مسألة تمويلها دراسة كافية .[٣٤] ومع نهاية عام ١٩٨٣ كان الدين الوطنى قد ارتفع إلى أرقام مذهلة ، وخرج التضخم عن السيطرة (وصل إلى ما يقرب من ٢٠٠ فى المائة سنويا) وأدى انهيار أسهم البنوك إلى الإضرار بمدخرات كثير من المواطنين . وقد سقطت حكومة الليكود الثانية فى آخر الأمر بسبب هذه القضايا . وكان من الواضح أن الاقتصاد يحتاج إلى جرعة من الاستقرار والمسؤولية .

وجاءت حكومة الوحدة الوطنية فوضعت القضايا الاقتصادية على رأس جدول أعمالها . وكانت هذه الموضوعات تأتى فى المقدمة لدى معظم الاسرائيليين ، وتنطوى على إمكانات حلها ، ومن ثم لم يترتب عليها احتكاك لا موجب له داخل الائتلاف الهش . ووضعت الحكومة برنامجا متشددا للتثبيت الاقتصادى ونفذته بعناية . وخلال عامين طبق سعر جديد للشيكل الاسرائيلى ، وعدل سعر الصرف ، وانخفض التضخم بصورة ملحوظة لأول مرة خلال ما يقرب من عشرين عاما (أصبح أقل من ٢٥ فى المائة سنويا) . وحل واقع جديد أكثر استقرارا ، وإن كان أقل انتعاشا ، محل التقلبات الاقتصادية التى شوّهت الروتين اليومى للحياة الاسرائيلية فى الجزء الأول

---

(٣٣) انظر مقالة : « المادية وما بعد المادية وآراء الجمهور عن السياسة الاجتماعية الاقتصادية : حالة إسرائيل » بقلم آفى جوتليب وافرايم يوختمان يعر ، نشرت فى « **الدراسات السياسية المقارنة** » ، المجلد ١٦ (اكتوبر ١٩٨٣) الصفحات ٣٠٧ ـــ ٣٣٥ .

(٣٤) انظر مقالة : « المشروعات الوطنية الكبيرة باعتبارها رموزا سياسية : حالة إسرائيل » بقلم جيرالد شتاينبرج ، نشرت فى « **السياسات المقارنة** » ، المجلد ١٩ (أبريل ١٩٨٧) الصفحات ٣٣١ ـــ ٣٤٦ .

من الثمانينات . ولكن ذلك لا يعنى أن بذور الانتعاش الاقتصادي قد استقرت .

وكانت عملية السلام مع مصر واحدة من العوامل العديدة التى سمحت بالسعى وراء الأهداف المادية ، وكشفت عن الميول البراجماتية للاسرائيليين فى العقد الرابع بعد الاستقلال . ففى هذه الفترة أصبح الاهتمام العام يتركز بدرجة أكبر على الأمور المباشرة والملموسة ، وغدت الأولويات تتحدد بصورة متزايدة على أساس المطالب المحلية . وحتى بعد تخفيف المشكلات الاقتصادية الجوهرية ظلت الشؤون المحلية هى التى لها الأولوية فى اهتمام الجماهير ، وذلك نتيجة لتدهور الخدمات الاجتماعية ، وكثرة المطالب المتعلقة بالأجور ، والاضرابات العمالية المعلنة والمستترة . كما انفجر عدد من الفضائح المالية ، شمل بعض كبار رجال الأعمال ورجال الحكومة ، بل والقضاة أنفسهم . وفى الوقت ذاته ازداد التوتر حول القضايا الدينية . وبينما استمرت بعض الضغوط الداعية إلى معالجة مسألتى السلام والأراضى ، إلا أنها توارت وراء مجموعة واسعة من الاهتمامات المحدودة والضيقة التى ظلت تشغل وقت الحكومة .

وكانت هذه التحولات دخيلة على أنماط التفاعل الاجتماعى فى إسرائيل . ففى المرحلة التى أعقبت كامب ديفيد مباشرة ارتبط قدر من الدعة المادية بارتفاع الروح الوطنية . ولما كانت المصالح العنصرية والطبقية قد ازدادت صقلا ووجدت أشكالا تنظيمية للتعبير عنها ، فإن المطالب الاجتماعية الاقتصادية للفئات التى كانت محرومة فى السابق أصبحت تلقى آذانا صاغية ، وتغيرت تبعا لذلك أنماط الانفاق الحكومى . وبينما كانت المجموعات المتفرقة لفئات الاشكينازى ، من ذوى الياقات البيضاء ، وممن يعتنقون الليبرالية السياسية ، تعمل كل منها فى السنوات الماضية منفصلة عن الأخرى لتحقيق أهدافها ، فإنها الآن وحدت صفوفها لحماية أوضاعها وتعزيز مكاسبها ، واندمجت فى الوقت ذاته مجموعات متعددة أخرى لتعبر عن مصالح متقاربة . وازدهرت المصالح الأرثوذكسية فى البيئة المريحة للنزعات التقليدية التى شجعها مناحم بيجين ، كما ازدهرت النزعة الفئوية التى شجعتها إدارته . وقويت مراكز مجموعات المفكرين والأكاديميين ، وتحول رجال الأعمال والصناعيون إلى مجموعة مصالح

موحدة ، وازداد نفوذ المجمع العسكرى الصناعى .[٣٥] ولما كان الكثير من المصالح الاجتماعية ينطوى على أبعاد سياسية قوية إلى جانب أبعاده الاقتصادية ، فقد تم تفريغ بعض المطالب عن طريق الحركات ذات التأييد الواسع ، والتى نشأت وأخذت تتحرك خارج الإطار البرلمانى .

وفى بداية الثمانينات ، كان هناك هيكل ثلاثى يميز المسرح الاجتماعى اليهودى : إذ تشكلت فى هذه المرحلة مجموعتان اجتماعيتان كبيرتان ، هما على وجه التقريب : جماعة الاشكينازى فى مقابل جماعة السفارديم ، الحمائم مقابل الصقور ، القادرون على الترقى فى السلم الاجتماعى مقابل المحرومين ، والعلمانيون مقابل التقليديين . وكانت هناك جماعة ثالثة بدأت تتبلور حول قضايا عملية خالصة ، وهى جماعة غير محددة الشكل وليست لها ارتباطات أيديولوجية اجتماعية قوية ، تضم فئات توجه القدر الأكبر من اهتمامها إلى مطالب الحياة اليومية لا إلى القضايا الكبرى المتعلقة بالحرب والسلام والأمن . وكانت كل جماعة من هذه الجماعات مكتفية بذاتها إلى حد كبير ، ولا يتم التواصل بينها عبر الخطوط إلا فى أضيق الحدود مع ما ينطوى عليه ذلك من نزاعات . ويقف القطاع العربى خارج هذه المجموعات ـــ احتياجاته مهملة ، وشعوره بالغربة يزداد .

وطرأ تغير جديد على أنماط وأشكال التبادل الاجتماعى أثناء الفترة الثانية لحكم الليكود . إذ أن القاعدة السياسية الضيقة للحكومة ألزمت المسؤولين بأن يكونوا شديدى المراعاة لمطالب الفئات التى تعتمد عليها الحكومة إلى حد كبير . وفى هذا الإطار الانتهازى أخذت مجموعات أصغر وأكثر تحديدا فى التنافس للحصول على حصة أكبر من الكعكة العامة . وزاد عدد المنظمات والفئات التى تمارس ضغطا مباشرا على الحكومة ، وكان كل نجاح جزئى تحققه إحدى المجموعات يدفع إلى زيادة التنافس فيما بينها . ولم يكن المستفيد الرئيسى هى الحركات السياسية المرتبطة

---

(٣٥) انظر مقالة : « المجمع العسكرى الصناعى : حالة إسرائيل » بقلم ألكس مينتز ، نشرت فى « مجلة الدراسات الاستراتيجية » ، المجلد ٦ (سبتمبر ١٩٨٣) الصفحات ١٠٣ ـــ ١٢٧ .

بالحكومة فحسب ، بل استفادت أيضاً المدن الجديدة والصناعات العسكرية والفئات الاجتماعية الفقيرة ، كما استفادت بدرجة كبيرة الشرائح الدينية من السكان التى تضخم عددها نتيجة لتدفق المهاجرين الجدد المتمسكين بأهداب الدين ، وكذلك نتيجة لارتفاع معدل المواليد ، وازدياد ظاهرة اعتناق الدين اليهودى من جديد .[٣٦] وترجمت الأهمية السياسية التى يوليها الائتلاف الحاكم لهذه الفئات إلى زيادة الاعتمادات المخصصة للمؤسسات الأرثوذكسية ، وتعزيز سلطتها على من يريدون اعتناق اليهودية وعلى قوانين الأحوال الشخصية ، كما حصلت على العديد من التنازلات الخاصة .[٣٧] وكان رد الفعل شديدا لدى من استبعدوا من دائرة المستفيدين (المهنيون وسكان الكيبوتز والفئات العلمانية) وقاموا بتنظيم أنفسهم حول عدد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأيديولوجية .[٣٨] وتوترت العلاقات الاجتماعية ، وازداد عدم التجانس نظراً لأن الائتلافات الاجتماعية الكبرى أخلت السبيل أمام تعدد الفئات والتجمعات .

وعلى خلاف ما قد يبدو على السطح ، فإن انتخابات عام ١٩٨٤ كشفت عن الافتقار إلى التماسك الاجتماعى . إذ مع تناقص فرص الضغط المباشر على حكومة الوحدة الوطنية ، نظرا لقاعدتها الاجتماعية العريضة فى الظاهر ، فإن هذا قد حال فى الواقع دون إعادة تنظيم التحالفات الاجتماعية . ولم يكن فى وسع التجمعات غير البرلمانية أن تزدهر فى ظل ظروف كهذه . ولم تعد المصالح العرقية الفضفاضة صالحة لأن تكون نقاطاً تتجمع عندها قوى التحرك الاجتماعى (بل إن الاحتجاج العرقى تراجع أمام الرغبة فى الاندماج ، واتجه السفارديم إلى اتخاذ مواقف أكثر اعتدالاً من الناحية السياسية) . وتضاءل حتى نفوذ اتحاد العمال الهستدروت ومنشآت أصحاب

---

(٣٦) يمكن الرجوع إلى دراسة متعمقة لهذه الظاهرة فى كتاب « العودة إلى اليهودية : التجديد الدينى فى إسرائيل » بقلم جانيت آفياد (مطبعة جامعة شيكاغو ، ١٩٨٣) .

(٣٧) انظر مقالة : « الزعماء الدينيون فى الساحة السياسية : حالة إسرائيل » ، بقلم إليزر دون ـ يحيى ، نشرت فى « الدراسات الشرق أوسطية » ، المجلد ٢٠ (أبريل ١٩٨٤) الصفحات ١٥٤ ـ ١٧١ .

(٣٨) يمكن الرجوع إلى دراسة حالة بعنوان : « الاتجاه إلى التجزئة والانقسام فى إسرائيل » بقلم ليف لويس جرينبرج (جامعة تل أبيب ، ١٩٨٧) .

الأعمال الكبرى . وإذا كانت المصالح الاجتماعية المميزة قد تمكنت فى الماضى من ممارسة تأثير أكبر من حجمها على مجرى الأحداث السياسية ، فقد انقلب هذا الوضع رأساً على عقب بعد عام ١٩٨٤ .

ونظرا لتزايد عدم فعالية الإثارة السياسية المباشرة عن تحقيق أهداف ملموسة ، تجدد الاهتمام بالموضوعات الأضيق ، والتى ربما كانت بعيدة عن إدارة وتوجيه الدولة . وتشكل عددٌ كبيرٌ من الجماعات المدنية الجديدة ، تتناول موضوعات متباينة ، مثل التسامح الاجتماعى ، وتجميل المدن ، وقضايا المرأة ، والحقوق المدنية ، والحوار العربى الاسرائيلى ، والانتخاب المباشر ، بل ووضع مشروع لدستور جديد . ونشأت جماعات موازية فى القطاع العربى . وأصبحت الساحة الاجتماعية أكثر تشرذما وتفتتا من الناحية التنظيمية .

وتجلى بوضوح شديد هذا الابتعاد عن القضايا السياسية الكبرى خلال هذا العقد فى احتدام الانقسامات الدينية . إذ ازدادت أهمية فرق الأرثوذكس المتطرفين ، والأرثوذكس ، والتقليديين ، والعلمانيين ، والمناهضين للدين . وانتشرت المنازعات ذات الجذور الدينية ، واتخذت أشكالاً عنيفة . وأصبحت العلاقات بين المجموعات ذات العقائد الدينية المختلفة أكثر حدة ، وزادت النزعات الأصولية . وهذه المنازعات الدينية على خلاف المنازعات السياسية والاقتصادية ، غير قابلة للتفاوض . ولما كانت هذه الجماعات أقل قابلية للتغيير ، وأقل استعدادا لعقد تحالفات مع من ينتمون إلى العقائد الأخرى ، فقد ازدهرت عندما افتقد البديل ، وهو التجمع على أساس المصالح . وكان لهذه الاتجاهاتْ أثرها السياسى الواضح . فبحلول عام ١٩٨٨ كان الائتلاف القديم بين حزب العمل والحزب الدينى الوطنى قد انتهى إلى غير رجعة . وغدت الأحزاب الدينية أكثر ارتباطا بمعسكر الليكود ، ومن ثم زادت قدرتها على التأثير فى التوازن السياسى بعد انتخابات عام ١٩٨٨ . وكان هذا الازدهار للتيارات الدينية تحديا للقيم الديمقراطية الأساسية القائمة على التسامح والتعددية ، وبذلك اصطدمت بأهم قواعد المجتمع الاسرائيلى .

والخلاصة هى أنه بعد توقيع معاهدة السلام مع مصر ، مرّ المجتمع الاسرائيلى فى البداية بعملية استقطاب ، ثم بانقسامات وانقسامات فرعية ، ثم بعملية تفتت وتشرذم . وفى حين تعمقت الخلافات الرئيسية لم تتشكل تحالفات جديدة ، ومن ثم انتقل مجال النشاط من القضايا العامة التى تهم الوطن كله إلى مسائل أقرب للاهتمامات المحلية ، ثم إلى مصالح لا تمس غير فئات محدودة . وربما يكون اهتمام المجتمع بالسياسة قد زاد ، ولكنه اهتمام يفتقر إلى الاتجاه المترابط ، وبالتالى إلى التأثير السياسى .

وزادت هذه الأنماط وضوحا بعد الاضطرابات التى وقعت فى الضفة الغربية وغزة فى أواخر عام ١٩٨٧ . واتخذت الحركات اليهودية المعارضة للتصرفات الحكومية شكلا كان قد بات مألوفا فى ذلك الحين ، وهو شكل الجماعات الصغيرة المتفرقة التى تعمل دون تنسيق يذكر فيما بينها . وعلى خلاف التجمعات الجماهيرية التى تألفت عقب الغزو الاسرائيلى للبنان ، كان رد فعل معظم الاسرائيليين للانتفاضة الفلسطينية مختلفا ومتباينا .

وزاد الاستقطاب فى العلاقات بين اليهود والعرب داخل اسرائيل . وقام القطاع العربى الذى كان تهميشه يجرى بصورة منظمة خلال العقد السابق ، بتنظيم إضراب عام تأييدا للمقاومة أو الانتفاضة ، وتمسك بمعارضته للسياسة الاسرائيلية — مع استخدام العنف فى بعض الأحيان . وتفاقم الانقسام بين المواطنين العرب فى إسرائيل وبين الأغلبية اليهودية . وربما كان أوضح مثال على ذلك هو ما قرره عبد الوهاب دراوشة ، عضو الكنيست عن حزب العمل ، من الخروج من الحزب . وفى عشية الانتخابات عام ١٩٨٨ كان الناخبون من غير اليهود حريصين على الابتعاد سياسيا عن الكتلتين الرئيسيتين ، ولو عبئت امكانياتهم الانتخابية التى تستطيع أن تحصل على ١٤ مقعدا فى الكنيست لكان لها تأثير عميق على مجرى السياسة المحلية فى السنوات المقبلة .

وقد عبّر المناخ الوطنى بطبيعة الحال عن كثير من هذه التحولات فى جوهر الحياة الاجتماعية وإيقاعها . ففى فترة التفاوض مع مصر كانت السمة المميزة هى

الارتباط والمشاركة والنشاط المتضافر . وكانت المجادلات ساخنة والجو السائد فى البلد يزخر بالاحتمالات ، لأن الأفراد يشعرون بأن مصائرهم رهن بالقرارات الرئيسية التى يجرى اتخاذها . وصحب عملية غزو لبنان شعور متزايد بزوال الغشاوة ، والتشكك فى القيم السائدة فى الدوائر الحكومية والقواعد المتبعة فى السياسة . ودارت محاورات مكثفة ، وعبر الكثيرون عن شعورهم بالإحباط ، وتبادلت الأطراف المختلفة الاتهامات ، واستخدمت إلى أقصى حد الأساليب التى يلجأ إليها عادة للسيطرة على الخلاف ولمواجهة الأوضاع غير المأمونة.[٣٩] وتبع ذلك نوع من الاستخفاف واللا مبالاة : السخط على الزعماء ، والتشكك فى دوافعهم ، وشعر المواطنون بالاغتراب المتزايد عن الحكومة . وبدلا من الشكوى ساد شعور بالسأم والإرهاق والبحث عن وسائل للتخفف من أعباء الضرائب والخدمة العسكرية ، وزاد الاتجاه إلى الانسحاب من الشؤون العامة .

وفى الفترة بين ١٩٨٥ و ١٩٨٨ تراوحت اتجاهات الحياة الاجتماعية فى إسرائيل بين التطرف والجمود . فمن ناحية ، نجد الفئات الهامشية تحاول فرض آرائها على البلد بأسره ، وكثيرا ما تلجأ إلى التكتيكات العنيفة . واستخدمت حركة كاخ التابعة لمائير كاهان ، والمنظمات اليهودية السرية المسلحة (والتى انكشف أمرها فى منتصف الثمانينات وثبتت مسؤوليتها عن الاعتداء على الفلسطينيين فى الضفة الغربية) والمجموعات الصغيرة شبه العسكرية ، أسلوب الجمع بين الوطنية ودعوى الرسالة اليهودية والنظرة العنصرية ، من أجل إضفاء طابع راديكالى على الهامش اليمينى للمجتمع الاسرائيلى . ومن ناحية أخرى تفشى عدم المبالاة بشؤون الدولة . إذ أن الأوضاع الأكثر استقرارا التى سادت فى ظل حكومة الوحدة الوطنية كان لها أثر مهدىء : فانغمس أفراد كثيرون فى شؤونهم الخاصة ، وحرصوا على الابتعاد عن

---

(٣٩) انظر مقالة : « تحويل الخلاف إلى روتين : الآثار التراكمية للنزاع العربى اليهودى على المجتمع الاسرائيلى » ، بقلم باروخ كيمرلينج ، نشرت فى « مجلة الدراسات الاستراتيجية » ، المجلد ٦ (سبتمبر ١٩٨٣) الصفحات ١٣ ــ ٤٥ .

الساحة السياسية ، وتناقصت الرغبة فى المشاركة ، وانتشرت ظاهرة « روش كاتان » (العقل الصغير) ومؤداها انعدام الرغبة فى فهم الجدل السياسى ، أو التأثير فيه .(٤٠)

وكانت كل من النزعة الأصولية والنزعة إلى الجمود شكلا من أشكال الهروب . وقبل ديسمبر ١٩٨٧ كان كل زعيم حكومى ، وكل جزب سياسى مضطراً لأن يتصدى للبحث عن وسيلة لمحاربة اللا مبالاة دون التخلى عن السيطرة للفئات الهامشية . ولكن أحداث ذلك الشهر أدت إلى إخراج كثير من الاسرائيليين من لا مبالاتهم ، وإن كان هناك ما يدل على أن المسؤولين لم يستجيبوا للأحداث بالسرعة اللازمة . وحل مزيج من عدم اليقين والشك والخوف محل رباطة الجأش التى سادت فى السنوات السابقة .

وساعدت مفاوضات السلام التى اقترنت بإضفاء طابع سياسى على الفوارق الاجتماعية فى أواخر السبعينات ، على حفز التغير الاجتماعى الاقتصادى فى إسرائيل . وقد لوحظ أن مستوى المعيشة ارتفع بصورة ملموسة فى السنوات العشر التالية ، لكن العلاقات الاجتماعية لم تستقر خلال تلك الفترة ، وزادت الرغبة فى تجنب مناقشة القضايا الاجتماعية . ومن ثم فإن جدول الأعمال العام كان فى ١٩٨٨ أكثر غموضا واضطرابا عنه فى ١٩٧٨ . وعندما ننظر الآن إلى الوراء لنرى تأثير عملية السلام بين مصر وإسرائيل ، نجد أنها كانت حافزا للتحول الداخلى ، ولكنها لم تكن دليلا على اتجاه هذا التحول فى المستقبل .

البعـد الخـارجى

منذ أن أصدرت الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٧ قرارها المؤيد لإنشاء دولة إسرائيل فى العام التالى ، بات وجود هذه الدولة وازدهارها معتمدين دائما ، لدرجة ما ،

---

(٤٠) انظر ديفيد جروسمان : « الزمن الأصفر » (باللغة العبرية) (تل أبيب : هاكيبوتز حامييو حاد ، ١٩٨٧) . وباللغة الانجليزية « الريح الصفراء » ترجمة حاييم واتزمان (فارار وستراوس وجيرو ، ١٩٨٨) .

على موقفها فى المجال الدولى . ولذا كان للعلاقات الخارجية دورها الأساسى فى سياسات إسرائيل . وقد بدأت عملية السلام مع مصر فى وقت كانت فيه مكانة إسرائيل الخارجية عند نقطة منخفضة . فقد صحب حرب ١٩٦٧ قطع العلاقات مع الكتلة الشرقية ، وتوقف الدعم العسكرى الفرنسى ، وتراجُع مكانة إسرائيل فى المحافل الدولية وبعد حرب عام ١٩٧٣ والحظر النفطى وما أعقبه من ركود اقتصادى عالمى ، قطعت معظم بلدان أفريقيا علاقاتها الديبلوماسية بإسرائيل . وأصبحت إسرائيل تعيش على تخوم المجتمع الدولى .

وكان ضعف موقف إسرائيل واضحا فى عشية محادثات كامب ديفيد . وأتاح الوصول بالمفاوضات إلى خاتمة ناجحة ، الفرصة لإسرائيل لتجديد القدرة على التحرك فى الخارج . ولكن فى نفس اللحظة التى تحسنت فيها الإمكانيات الديبلوماسية ، زادت تبعية إسرائيل للولايات المتحدة . وكان لمشاركة الولايات المتحدة مشاركة إيجابية فى وضع صيغة اتفاقيتى كامب ديفيد أثرها على السياسة الداخلية من جانبين : الأول ، هو المدى الذى يجوز فيه للقادة الحكوميين أن يستجيبوا للضغط الخارجى ، حتى إذا أتى من جانب أكبر حلفاء إسرائيل وأول مؤيديها . والثانى ، هو مدى تأثير الاتصالات الخارجية وطبيعتها على توازن القوى داخل إسرائيل .

وقد شهد العقد الذى تلا التصديق على معاهدة السلام مع مصر تحسنا ملحوظا فى الوضع الدولى لإسرائيل . وعندما تم الجلاء عن سيناء أبدت عواصم كثيرة فى أوروبا والعالم الثالث استعدادها لإعادة تقييم الموقف من إسرائيل . ولولا غزو لبنان ، وما أثاره من استهجان دولى شديد لترتب على ذلك الاستعداد نتائج ملموسة فى وقت مبكر . وعلى أية حال ، فإنه مع نهاية عام ١٩٨٣ كانت قد أعيدت العلاقات الديبلوماسية مع زائير وليبيريا ، كما بدأت عملية إعادة العلاقات مع بلدان أفريقيا الأخرى . وفى ظل حكومة الوحدة الوطنية نجحت إسرائيل فى إحراز تقدم ملموس فى كل من آسيا وأفريقيا (من ذلك إعادة العلاقات مع كوت دو فوار ، والكاميرون ، وتوجو ، وتوسيع الاتصالات مع الصين) ، وجددت إسرائيل روابطها مع الكتلة الشيوعية ، ونوعت معاملاتها مع البلدان الغربية ، ولا سيما مع الولايات

المتحدة . وكانت إقامة قنوات للاتصال مع الزعماء العرب (الملك الحسن الثانى ملك المغرب ، والملك حسين ملك الأردن ، والرئيس مبارك رئيس جمهورية مصر) مؤشرات على حدوث تحول كبير فى وضع إسرائيل العالمى .

ولا شك فى أن هذه التحولات ترجع أيضا إلى التغير فى طبيعة التنافس بين الدولتين العظميين ، والتغييرات التى طرأت على محتوى جدول الأعمال العالمى ، والنظرة الجديدة إلى محاور النزاع ، والعوامل الجيوبوليتقية فى الشرق الأوسط التى كان لها أثرها على أحداث كامب ديفيد . ومع ذلك ، كان لعملية السلام دور ملموس فى توسيع نطاق علاقات إسرائيل الخارجية ، وإعادة تشكيل ارتباطاتها بغيرها من الدول . وأدى رد الفعل العالمى لأحداث* أواخر ١٩٨٧ إلى تعزيز الارتباط الوثيق بين مكانة إسرائيل فى المجتمع الدولى وحالة علاقاتها مع جيرانها من الدول العربية .

غير أن سياسة إسرائيل الخارجية ظلت تتميز طوال الجانب الأكبر من السنوات ١٩٧٨ ــ ١٩٨٨ بأنها ردود أفعال ، وإن كان يصعب القول بأنها لم تكن ذات اتجاه محدد .[٤١] وباستثناءات قليلة للغاية (العلاقات السرية مع إيران ، ومبيعات الأسلحة لجنوب أفريقيا ودول أمريكا الوسطى) يصعب أن يجد المرء أية مبادرة جدية على الجبهة الخارجية ، فيما عدا قيام شيمون بيريز بإعلان ندائه للسلام فى الأمم المتحدة فى عام ١٩٨٥ ، والحملة التى شنها بعد ذلك من أجل عقد مؤتمر دولى بشأن النزاع العربى الاسرائيلى .

والمفروض أن الاستجابة للضغوط الخارجية لم تكن إلا بقدر ما تتفق فيه تلك الضغوط مع المصالح المقررة لإسرائيل ، ومع تأكيد استقلالها ، أو بقدر الحاجة إلى الدعم الخارجى . وما قامت به حكومة بيجين من المسارعة برفض خطة ريجان للسلام فى عام ١٩٨٢ [انظر التذييل « د »] ، ثم الموقفان المتعارضان اللذان اتخذتهما حكومة الليكود تجاه المعاهدة القصيرة الأمد التى وقعت مع لبنان فى ١٧

---

(٤١) « السياسات الداخلية والسياسة الخارجية » بقلم : شلايم ويانيف .

مايو ١٩٨٣ ، وعدم رضوخها حتى وقت قريب لإعادة النظر فى الروابط مع جنوب أفريقيا ، كلها ظواهر يمكن أن تعزى إلى ذلك .(٤٢) ولكن الأهم من ذلك أن موقف إسرائيل من الضغوط كان انعكاسا لتركيبة الائتلافات الحاكمة واستعدادها الأيديولوجى ومهارتها ، وذلك لأنه لم يكن ثمة توافق داخلى على أهداف طويلة الأجل وعلى الاستراتيجيات التى تنبع منها . وقد بينت الآثار السياسية التى ترتبت على كامب ديفيد أن النجاح فى فرض ضغوط خارجية على إسرائيل كان يتوقف إلى حد كبير على قبول تلك الضغوط داخليا .

وكان من أثر هذه الانقسامات الداخلية التى حالت دون وضع سياسة خارجية متسقة ، أن أسهمت أيضا فى زيادة تدخل القوى الخارجية فى السياسات الداخلية لإسرائيل . فقد استخدمت الإشارة إلى العوامل الخارجية لتأييد القرارات السياسية الصعبة (مثال ذلك ما قيل فى عام ١٩٨٧ من أن إيقاف العمل فى مشروع الطائرة لافى كان سببه إصرار الحكومة الأمريكية على ذلك) . كما استخدمت الروابط الخارجية لتعزيز المكانة السياسية فى الداخل . ومن المهم للغاية أن حجم العزلة الدولية أو القبول لدى المجتمع الدولى أصبحا جزءا جوهريا فى الحوار الأيديولوجى الدائر . فأولئك الذين ينتمون إلى يمين الطيف السياسى ، ممن يرون أن إسرائيل لا تستطيع أن تعتمد على الدعم من الخارج ، أخذوا يستشهدون بوضع إسرائيل الدولى المضطرب وبالعزلة اليهودية التقليدية تأييدا لوجهة نظرهم . أما من يدعون إلى المرونة السياسية ، فقد أقاموا حججهم جزئيا على الارتباط بين تحسن مكانة إسرائيل الخارجية وتحسن وضعها الأمنى .

وكان مناحم بيجين من الشخصيات التى عجلت بإدخال العناصر الخارجية فى المجال السياسى الداخلى ، عندما عمل على تعبئة يهود الشتات (ولا سيما فى الولايات المتحدة) لمساندة مفاوضات السلام فى البداية ، ثم لتأييد عدد من التدابير السياسية (من بينها تطبيق القانون الإسرائيلى على مرتفعات الجولان ، وغزو لبنان)

---

(٤٢) انظر البحث رقم ٩ — ١٠ بعنوان : « نظرة إسرائيلية على العلاقات بين إسرائيل وجنوب أفريقيا » ، بقلم ناعومى حزّان (لندن : معهد الشؤون اليهودية ، ١٩٨٧) .

وهو فى نفس الوقت لا يحجم عن تعنيف تلك الفئة إذا عبرت عن عدم ارتياحها بأى شكل من الأشكال . ومع ذلك فقد استجاب بيجين بصورة غير مباشرة للرأى العام اليهودى فى الخارج ، كما حدث فى حالة تشكيل لجنة كاهان . وقد استخدمت المجموعات الحزبية ، من « السلام الآن » و « حركة الحقوق المدنية » فى اليسار إلى جوش إمونيم وكاخ فى اليمين ، نفس هذا الأسلوب فيما بعد ، بالتوجه بالنداء للحصول على تأييد مالى وموضوعى من الخارج . وفى عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٧ حاول شيمون بيريز أن يتغلب على المواقف الداخلية من عقد مؤتمر دولى للسلام بالسعى وراء الكواليس لدى المنظمات اليهودية والحكومات الأجنبية من أجل الضغط على مجلس وزرائه ذاته . وفى بداية عام ١٩٨٨ أصبحت الجماعات اليهودية فى الخارج مرة أخرى جزءاً لا يتجزأ من الحوار المتجدد داخل إسرائيل . وبمرور الزمن انطمس الحد الفاصل بين الاستعانة بالخارج فى السياسة الداخلية وبين التدخل الخارجى فى الشؤون الداخلية .

وقد توقف النجاح فى محادثات السلام بين إسرائيل ومصر على الوساطة الإيجابية من جانب الولايات المتحدة (للاطلاع على التفاصيل انظر فى هذا المجلد « الولايات المتحدة وإسرائيل : الثبات والتغير » بقلم صمويل لويس) . وأكد شكل الاجتماعات وطريقة عقدها مدى الارتباط الوثيق بين العوامل الداخلية والخارجية فى صياغة السياسة . وخلال السنوات العشر التى تلت ذلك كانت هناك قيود أيديولوجية وموضوعية ومؤسسية شديدة تفرض نفسها على من يرسمون السياسة الخارجية ، بينما بذلت محاولات نشيطة لاجتذاب الشركاء الخارجيين المحتملين . وما زالت العلاقة بين شكل المفاوضات المقبلة ومصدرها ومحتواها ، من الأمور التى يدور حولها النقاش .

■ نظرة الاسرائيليين إلى كامب ديفيد : تقييم مرحلى

أصبحت معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر جزءاً لا يتجزأ من مسار السياسة الاسرائيلية فى السنوات الأخيرة . فقد أثرت المعاهدة على القيم والاهتمامات والأساليب والهياكل وأنماط التعامل السياسى فى إسرائيل . وخلال العقد المنقضى بين ١٩٧٨ و ١٩٨٨ تغيرت مجريات الحياة السياسية الاسرائيلية كثيرا عما كانت عليه فى السابق ، وإن كانت هذه التغيرات تفتقر إلى الاتجاه والهدف الواضحين . وقد حال التمسك بالمفاهيم القديمة دون تحويل الترتيبات السياسية الجديدة إلى سياسة مترابطة . فكيف إذن تنظر إسرائيل الآن إلى اتفاقيتى كامب ديفيد بعد مرور عشر سنوات على توقيعهما ؟

على المستوى الموضوعى ، هناك اعتراف عام بأن التقارب مع مصر أفضى إلى توسيع الخيارات المتاحة لراسمى السياسة ، نتيجة لكسر العزلة التى كانت قائمة بين إسرائيل والدول العربية المجاورة . ولهذا السبب كان لمعاهدة السلام أثر ملموس على جميع جوانب الحياة فى إسرائيل . ولهذا السبب أيضا لا يمكن الفصل بين هاتين الاتفاقيتين ، وبين الاتجاهات السياسية السائدة الآن .

وعلى المستوى الإجرائى ، كانت أهمية إطار كامب ديفيد محلا لجدل مستمر . فما أن جاء أهم المعارضين الداخليين لكامب ديفيد إلى السلطة (إسحاق شامير وموشى أرينز وآريل شارون) حتى تحولوا إلى مدافعين متحمسين عما تضمنته من أحكام بشأن الحكم الذاتى ، إذ رأوا فيها وسيلة للاحتفاظ بالضفة الغربية ، ودعوا مرارا إلى تجديد المحادثات المباشرة مع قيام الولايات المتحدة بدور الوسيط . أما المدافعون عن كامب ديفيد (فى شخص شيمون بيريز فى الفترة الأخيرة) فقد سعوا إلى إيجاد صيغ بديلة من أجل تجديد قوة الدفع لعملية السلام ، وتمسكوا بإجراء مفاوضات تحت إشراف دولى . وقد لا يكون هناك اختلاف كبير بين الحلول التى يقترحها كل من الفريقين ، إذ أن المناهج القديمة لم تعد صالحة بعد أحداث ١٩٨٧ ، ولكن كان هناك اختلاف بلا شك حول الطريق المؤدى إلى تنفيذ تلك الحلول .

وعلى المستوى التنفيذى ، يرى كثير من الاسرائيليين أن إطار المفاوضات التى دارت فى ١٩٧٨ ليس من السوابق التى يلزم الاقتداء بها . فكل المحاولات التى بذلت على نفس النهج (خطة ريجان للسلام ، والاتفاقات التى لم تدم طويلا بين حسين وعرفات ، والتفاهم الذى تم بين بيريز وحسين فى أبريل ١٩٨٧ ، ومبادرة شولتز فى مارس ١٩٨٨) لم تحقق نتائج ملموسة فى السنوات العشر التى أعقبت كامب ديفيد . وعندما بدأت التفاصيل المحددة لأحداث ١٩٧٧ ــ ١٩٧٩ تخبو فى الذاكرة الجماعية لإسرائيل ، أخذ السلام مع مصر يتحول بالتدريج إلى فكرة مستقلة عن العملية الجارية ، التى يفترض أنها بدأت فى ذلك التاريخ .

وعلى المستوى الرمزى ، كان للتفاهم بين إسرائيل ومصر تفسيرات متعددة ، يختلف أحدها عن الآخر اختلافا نوعيا ، تبعا للمعتقدات الأيديولوجية والميول السياسية . ولم يتم التوصل فى إسرائيل إلى اتفاق واضح فى الرأى حول القضايا الأساسية بعد التصديق على الاتفاقيتين ، بل وبدأ التخلى عن أسطورة توافق الآراء نفسها . ولما كانت مهمة التصدى للأوضاع الاسرائيلية المتميزة قد تأجلت ، فقد تعذر التوصل إلى اتفاق عملى بشأن الأهداف الوطنية .

لقد عقدت اجتماعات كامب ديفيد عند منعطف فريد فى التاريخ السياسى لإسرائيل . وقد أمكن داخليا التصديق على الاتفاقيتين لأنهما تمنحان لكل فرد شيئا فيما يتعلق بجميع القضايا الحيوية . وتتمثل أهمية هاتين الاتفاقيتين لإسرائيل فى أنهما توافقتا مع مطالب السياسة الداخلية فى أواخر السبعينات . وإن بقاء هاتين الاتفاقيتين واستمرارهما لهو دليل على أنهما أصبحتا جزءا من نسيج السياسة الاسرائيلية . وقد يتطلب الأمر فى السنوات العشر التالية نوعا آخر من البراعة ، يأخذ فى الحسبان التحولات السياسية التى حدثت بالفعل ، ويضفى على عملية السلام دينامية جديدة .

النظرة الاسرائيلية إلى مصر وعملية السلام(*) : ازدواجية الرؤية

شيمون شامير

أخذ السلام اسرائيل على غرة . فقد اعتبر معظم الاسرائيليين مبادرة السادات وما أعقبها من اتفاق للسلام انقاذا حقيقيا من عند الله . إذ تعلم الاسرائيليون على مدى العقود التى انقضت منذ إقامة دولتهم أن ينظروا الى السلام مع دولة عربية كبرى على أنه أمر يخرج عن نطاق الأهداف القابلة للتحقيق . واستند هذا الاعتقاد إلى عناصر ثلاثة أساسية فى موقف العرب من اسرائيل : رفض الاعتراف بشرعية وجود الدولة الاسرائيلية ، مما جعل هذا النزاع يختلف نوعيا عن النزاعات « المعتادة » بين الدول ؛ ثم عُمْق الجرح الذى شعرت به الدول العربية فى عام ١٩٤٨ والذى ارتبط بذكريات عديدة فى التاريخ العربى والاسلامى ؛ والاعتقاد بأن التفوق العددى الهائل للعرب يجعل انتصارهم فى نهاية الأمر على الدولة الصهيونية مسألة حتمية تاريخية .[١]

وعلى ذلك كان موقف اسرائيل من السلام موقفا رمزيا فى الأساس . فهو حلم يتردد فى الأغانى والأحاديث ، ويشاد به بين القيم الاسرائيلية ويبرز فى الصورة الجمعية للاسرائيليين عن أنفسهم ، ولكن دون أن يكون له أى أثر عملى على الواقع السياسى الملموس . وكانت القرارات السياسية العملية تتخذ متفصلة تماما عن تلك الرؤية ،

(*) قدمت هذه الدراسة للنشر قبل تعيين كاتبها سفيرا فى مصر ، وهى لا تعبر عن أى موقف رسمى اسرائيلى . وما ورد فيها من آراء هى آراء كاتبها بوصفه من الباحثين الأكاديميين .

(١) للرجوع الى عرض منهجى للرؤية الاسرائيلية للموقف العربى ، انظر « مواقف العرب تجاه اسرائيل » بقلم ى . هاركابى ، ترجمة ميشا لوفيش (لندن : فالنتين وميتشل وشركاهما ، ١٩٧٢) .

لأنه لم يكن يلوح فى الأفق أى عرض للسلام من جانب أى زعيم عربى . ولم تكن اسرائيل ترى فى الأحاديث العربية عن النوايا السلمية غير محاولة للخداع والتضليل . ولذا فإن ما أقدم عليه أنور السادات من « اجتياز الحاجز النفسى » وظهوره المسرحى أمام الكنيست فى نوفمبر ١٩٧٧ كان بمثابة نشاز فكرى لدى العقل الاسرائيلى ، إذ أصبحت السياسة على حين غرة فن المستحيل .(٢)

وعندما هدأت الفورة الأولى كان موقف اسرائيل يتميز بشعور عميق بالشك المعذب للنفس . فالجرح الذى نجم عن الهجوم المصرى المفاجىء فى أكتوبر ١٩٧٣ كان لا يزال حيا فى الذاكرة الجماعية لاسرائيل ، هذا فضلا عن أن السادات فى نظر كثيرين من الاسرائيليين هو أولا وقبل كل شىء أستاذ فى فن الخداع . ولاحظ الاسرائيليون أن مبادرة السادات لم تسبقها فى مصر أى مراجعة أيديولوجية للآراء والنظرات عن الدولة اليهودية ، وأن المواقف السائدة فى مصر لا تتفق مع روح مصالحة حقيقية . فالمسؤولون والمثقفون المصريون كانوا فى العادة لا يرحبون بالتعامل مع الاسرائيليين ، وقد استقال اثنان من وزراء الخارجية احتجاجا على سياسة السادات . وكثيرا ما نشرت صحف القاهرة هجوما مقذعا ضد حكومة اسرائيل . وآثر كثير من الاسرائيليين الذين علمتهم التجربة التاريخية ألا يطمئنوا لإبداء حسن النية المفاجىء ، أن يتحفظوا فى حكمهم على صدق اليد الممدودة بالسلام . فمن ناحية ، كانت هناك رغبة واضحة من جانب الرأى العام الاسرائيلى فى عدم إضاعة الفرصة التاريخية التى أتاحها السادات ، ولكن كان هناك من ناحية أخرى الحرص على عدم الوقوع فى الفخ الذى ينصبه هذا الخصم الماكر .

وكان لهذا الحذر الشديد أثره فى الطريقة التى أدار بها الاسرائيليون مفاوضات السلام . وكان يثير قلقهم أنهم يدركون أن المتوقع من اسرائيل أن تتخلى عن أصول

---

(٢) على سبيل الدقة ، يجب أن نذكر أنه كان هناك قبل عام ١٩٧٧ شعور لدى بعض الساسة الاسرائيليين ، ومن بينهم موشى ديان ، بأن استعداد أنور السادات للسلام يزداد باطراد ، لكنهم لم يروا أن هذا التغير وصل من العمق إلى حد يدعو الى إدخال تغير على سياسة اسرائيل . وكذلك استشعر الأكاديميون الاسرائيليون التغير الطارىء على موقف مصر . انظر : « **مصر فى عصر السادات : البحث عن اتجاه جديد** » بقلم شيمون شامير (باللغة العبرية) (تل أبيب : ديفير ، ١٩٧٨) .

محددة وملموسة فى مقابل علاقة سلمية غير محددة ، ويمكن بسهولة العدول عنها . ومن ثم فإن عدداً من القضايا التى تبين فيما بعد أنه ليست لها أهمية عملية تذكر ، كان لها دور حاسم فى عملية المساومة ، بل إنها هددت فى بعض الأوقات بإجهاض العملية برمتها . وكان من هذه المسائل مشكلة الجداول الزمنية ـــ حجم « السلام » الذى يتحقق قبل كل مرحلة من مراحل الانسحاب ؛ ثم مسألة الارتباط ـــ إلى أى مدى تتوقف العناصر الثنائية فى الاتفاق على تنفيذ العناصر المتعلقة بفلسطين ؛ ثم مشكلة أولوية التعهدات ـــ هل يجوز لمصر أن تنفذ التزاماتها المتعلقة بالمواثيق الدفاعية مع الدول العربية الأخرى فى حالة تعارضها مع المعاهدة المبرمة مع اسرائيل ؟ وقد أوشك بعض هذه المسائل أن يذهب الآن إلى طى النسيان ، ولكنها توضح أن الموقف الاسرائيلى من السلام كان يخشى المخاطر بقدر ما يتوقع المنافع .

ولم يؤد النجاح فى ابرام اتفاقيتى كامب ديفيد فى سبتمبر ١٩٧٨ وتوقيع المعاهدة الثنائية فى مارس ١٩٧٩ ، إلى تبديد تلك المخاوف . إذ كانت اسرائيل ترى أن الالتزام بالجلاء عن سيناء مخاطرة محسوبة محفوفة بالشكوك . فلم يكن لدى الاسرائيليين من سبيل يجعلهم يطمئنون تماما الى أن اتفاق السلام لم يتم مع السادات وحده ، وأن هذا الاتفاق سيصمد فى حالة تغيير القيادة فى مصر . ولم يكن هناك من سبيل لمعرفة ما اذا كانت مصر تبيت نية أو تخفى خطة محكمة للتحلل من التزاماتها فى الاتفاقية بمجرد أن تستعيد سيناء . ولما كان من المفترض أن مصر ستولى أولوية متقدمة لإعادة علاقاتها مع الدول العربية بعد حل مشكلة سيناء ، فإن أحدا لا يعرف الى أي مدى ستكون القاهرة مستعدة لأن تدفع ثمن ذلك « بالعملة الاسرائيلية » . كما أن مدى التزام المصريين حقا بالمبدأ القائل بأن سريان الاتفاقية لا يتوقف على حل المشكلة الفلسطينية بقى سؤالا ينتظر الجواب . وكان من المستحيل التنبؤ بمصير معاهدة السلام حال نشوب حرب بين اسرائيل ودولة عربية أخرى ، أو حتى مدى تأثرها بأى تغيير كبير فى المنطقة عموما .

وضاعف من هذا الشك بطبيعة الحال الشعور الصادق بالخسارة نتيجة للالتزام بإعادة سيناء ، وأن ذلك سيحرم اسرائيل من مجال للمناورة العسكرية ، ومن سلاح

فى يدها فى مواجهة جيرانها فى الجنوب ، ومن حقول نفط غنية ومناطق بها إمكانات كبيرة للتنمية ، ومن الاستثمارات الضخمة التى أنفقت فى إنشاء المستوطنات والمطارات وغيرها من المرافق . كان ذلك جانباً من الاعتبارات الأساسية التى حركت عددا من زملاء مناحم بيجين المقربين ومن الزعماء البارزين فى حزبه ، ودعتهم إلى معارضة المعاهدة ، أو الامتناع عن التصويت عليها فى الكنيست فى يوم ٢١ مارس ١٩٧٩ .[٣]

ولم تؤكد السنوات التالية شيئا من تلك المخاوف . ولم يؤثر اغتيال السادات وتولى حسنى مبارك مقاليد السلطة على معاهدة السلام . كما أنها لم تتأثر بإتمام الانسحاب من سيناء . ولم يرضخ المصريون فى سعيهم لإعادة العلاقات مع الدول العربية لأى محاولة لفرض الرأى عليهم فيما يتعلق بسياستهم فى النزاع مع اسرائيل (ولم يكن الضوء الأخضر الذى أعطاه اجتماع القمة الذى عقدته الجامعة العربية فى عمان فى نوفمبر ١٩٨٧ لإعادة العلاقات الديبلوماسية مع القاهرة نتيجة لتراجع مصر فى هذه القضية) . ورغم أن المصريين لم يقبلوا فى أى وقت تجميد المحادثات بشأن مستقبل الضفة الغربية وغزة ، فقد سمحوا بأن يستمر تنفيذ المعاهدة الثنائية فى استقلال عن أى مؤثرات أخرى . ولا شك فى أن القاهرة كان لها رد فعل عنيف بشأن حرب اسرائيل فى لبنان وغيرها من العمليات العسكرية فى البلدان العربية ، لكنها لم تسمح لهذه التطورات بأن تضعف أسس اتفاق السلام . فلم يكن لشتى الأزمات التى نشبت فى الشرق الأوسط على امتداد السنين أثر يذكر على معاهدة السلام بين مصر واسرائيل .

وعندما توارت ذكرى المشاهد المحزنة للجلاء ولم يتحقق شىء مما خشيه المتشائمون ، لم يجد حتى بعض أشد المعارضين لكامب ديفيد مفرا من الاعتراف بأن اسرائيل كسبت من ورائها . وتمثلت هذه المكاسب على أصعدة مختلفة .

(٣) للرجوع الى المرحلة الأخيرة من مفاوضات السلام ، والتصويت فى الكنيست ، انظر : « الاستعراض المعاصر للشرق الأوسط » الصادر عن مركز شيلواح للدراسات الإفريقية والشرق أوسطية ، جامعة تل أبيب ، المجلد ٣ : ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩ ، قام بتحريره كولين ليجوم وحاييم شاكد ودانييل ديشون (هولمز وماير ، ١٩٨٠) الصفحات ١١٠ ــ ١١٤ .

كان أهم نتائج كامب ديفيد بالنسبة لاسرائيل هو إزالة خطر العمليات الحربية عن حدودها الجنوبية ، وبذلك تحررت أجهزتها الاستراتيجية من عبء الاستعداد الدائم لحالة نشوب الحرب فى جبهتين . ومن الصحيح أن إسرائيل لم تتحرر نهائيا من هذا الخطر ، وكان على القائمين بالتخطيط أن يدخلوا فى اعتبارهم احتمال أن ينهار نظام السلام ، أو نظام الحكم الذى دافع عنه . ولا شك فى أن الاستراتيجيين الاسرائيليين تصرفوا بعصبية فى مواجهة تطور البنية الأساسية للعسكرية المصرية فى سيناء ، وإزاء البيانات التى أدلى بها بعض القادة العسكريين المصريين ودعوا فيها قواتهم للاستعداد لاحتمال نشوب حرب أخرى ضد اسرائيل[٤] ، وإزاء ما قامت به مصر من تحديث لقواتها المسلحة بمساعدة ضخمة من جانب أمريكا . ويقول بعض الاستراتيجيين أيضا إنه رغم عدم وجود تهديد من الجنوب ، فمازال الموقف خطيرا ، لأن كامب ديفيد دفعت سوريا للسعى إلى إقامة « تكافؤ استراتيجى » مستقل من جانبها وحدها ، إلى حد جعل توازن القوى فى مجمله باقيا على حاله دون تغيير يذكر . ومع ذلك فإن التحسن الأساسى فى وضع اسرائيل الاستراتيجى لا يمكن أن ينكر . والحقيقة المؤكدة أنه خلال عشر سنوات من كامب ديفيد لم تشهد الحدود الاسرائيلية المصرية أى اضطراب ، وهى أطول فترة هدوء متصلة منذ بداية النزاع العربى الاسرائيلى .

كما أن كامب ديفيد عززت العلاقة الخاصة بين اسرائيل والولايات المتحدة . ورغم أنها لم تكن السبب الوحيد فى هذا التطور ، فمن المؤكد أن العقد الذى انقضى منذ إبرامها شهد تعاونا وثيقاً بين البلدين ، لم يسبق له مثيل فى المجالين السياسى والاستراتيجى ، كما شهد مستوى لم يسبق من قبل فى المعونة الاقتصادية الأمريكية لاسرائيل . وقد أدى إبرام السلام بين مصر واسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة إلى

---

(٤) شعر الاسرائيليون بقلق خاص من نبأ نشرته الصحف فى يناير ١٩٨٧ مؤداه أن وزير الدفاع المصرى محمد عبد الحليم أبو غزالة أدلى ببيان فى إحدى اللجان البرلمانية وصف فيه اسرائيل بأنها أكبر خطر إقليمى ، وأن هذا الخطر قد يتطلب التعاون العسكرى بين مصر وسوريا . انظر النبأ المنشور فى جريدة السفير ، وقد نقلته جريدة ها آرتس فى ٢٩ يناير ١٩٨٧ .

إعفاء الإدارة الأمريكية من الضغط المألوف المتمثل فى القول بأنه لا يمكن إقامة علاقات وثيقة مع إسرائيل إلى جانب علاقات وثيقة مع الدول العربية . فقد ثبت أن تجاهل هذا القول يؤدى إلى تحقيق مكاسب كبيرة . ويقول بعض الناقدين إن هذا التطور زاد من اعتماد اسرائيل على الولايات المتحدة إلى درجة خطيرة ، ولكن الصفوة السياسية فى إسرائيل لم تقر هذا القول ، كما أنه لم يكن مثار قلق يذكر بين الرأى العام .

وأخيرا فإن السلام مع مصر أرسى سابقة تاريخية أدت بشكل ما إلى تغيير أوضاع الصراع العربى الاسرائيلى برمتها . وهذه النتيجة هى أقل نتائج كامب ديفيد واقعية ، وإن كان لا يمكن أن نبالغ فى أهميتها . إن السلام الذى عقده السادات مع اسرائيل حطم الكثير من المحرمات العربية ، بحيث لم يعد ممكنا العودة إلى الرفض المطلق الذى كان سائدا فيما مضى . ويتفق الآن كثير من المراقبين على جانبى الصراع فى الشرق الأوسط على أن الخلاف فى نظر كثيرين من العرب لم يعد اليوم خلافا بشأن وجود اسرائيل ذاته بل بشأن شروط التصالح معها . وحتى إذا لم تترتب على هذا التطور آثار مباشرة ، فلا شك فى أنه أشعر اسرائيل باتساع نطاق الخيارات المتاحة لها .

ومع ذلك ، ورغم التغير الذى حدث فى موقف اسرائيل وفى نظرتها ، لم يتحقق التحول الفكرى الشامل الذى توقع بعض المراقبين والمشاركين (ومن بينهم السادات) أن يحدث فى موقف اسرائيل الأساسى تجاه العرب . فعندما هدأ الغبار الذى صحب البداية الدرامية لعملية السلام ، تبين أن الأغلبية العظمى من رجال السياسة الاسرائيليين أدخلوا هذا التطور الفعال ضمن أطرهم الفكرية السابقة ، وضمن التزاماتهم الايديولوجية ونظرتهم السياسية .

ولم يكن من الصعب تفسير جانب من هذه الاستجابة المتحفظة . فبينما كان المصريون مطمئنين الى أن الاتفاق مع اسرائيل سيسمح لهم بالتحول الكامل من الأعمال العدائية الى حالة السلام ، كان الاسرائيليون يعرفون أنه لا بد لهم من

الاستمرار فى مواجهة الواقع القاسى للصراع مع البلدان العربية الأخرى . ولم تكن التغيرات التى نشأت عن الوضع الجديد من العمق بما يكفى لتبرير وضع تقدير جديد لموقفهم برمته . ولذا آثروا أن ينظروا إلى عملية السلام على ضوء الصراع الشامل مع العرب ، بدلا من أن ينظروا الى الصراع على ضوء السلام مع مصر .

وكان هناك بغير شك استعداد كبير لتقديم تنازلات حتى تتحقق الإمكانات الكامنة لعملية السلام ، ولكن لم يحدث تغيير هيكلى فى المواقف الاسرائيلية الأساسية : فلم يوضع ترتيب جديد للأولويات الوطنية ، ولم يجر تفكير جديد فى أسس الوضع الذى تشغله اسرائيل فى المنطقة ، ولم يتم تقييم جديد للمواقف من مشكلة الفلسطينيين . ولا شك فى أن الاسرائيليين عرفوا بعض الحقائق الجديدة عن جيرانهم ، ولكنهم لم يتخلوا عن الحقائق القديمة . وبوجه عام فقد بقى الحمائم حمائم ، وبقى الصقور صقورا .

■ مدرســـــتان

خلال العقد الذى تلا كامب ديفيد ، كان استمرار ــ أو تعزيز ــ الاستقطاب الأساسى فى نظرة اسرائيل إلى العلاقات مع العرب هو أهم العناصر التى شكلت موقف اسرائيل تجاه عملية السلام . وخلال هذا العقد استمرت المواجهة فى صورة حرب سجال حاسمة بين المدرستين الفكريتين ــ فى هذا الاستقطاب ــ واللتين تتمثلان الآن فى كتلة حزب العمل تحت قيادة شيمون بيريز ، وكتلة الليكود بقيادة مناحم بيجين ، ثم إسحاق شامير . والواقع أن الاستقطاب بين هاتين العقيدتين كان قد اشتد منذ عام ١٩٦٧ عندما أصبح مستقبل الأراضى المحتلة هو القضية الأساسية فى اسرائيل ، وهو استقطاب كان قائما بصور مختلفة داخل الحركة الصهيونية منذ نهاية القرن الماضى . ولكن قبل عام ١٩٧٧ كان الخلاف نظرياً فى معظمه ، لأن معسكر حزب العمل كان يسيطر على المسرح سيطرة تامة ، ولم يكن للتحدى المتمثل فيما يسمى بمعسكر التصحيحيين أو المعسكر « الوطنى » تأثير يذكر على السياسة

العملية . وطرأ تغيير أساسى على هذا الوضع فى يونية ١٩٧٧ ، قبل خمسة أشهر فقط من رحلة السادات الى القدس ، عندما شكل بيجين حكومته الأولى . وبذلك تحول الجدل الأيديولوجى إلى صراع سياسى حاسم سيطر على العقد التالى برمته .

ولم يؤد التحول الذى حدث فى ١٩٧٧ الى إحلال سيادة الليكود المطلقة محل سيادة حزب العمل ، لأن الليكود لم يحصل خلال هذا العقد إلاّ على أغلبية ضئيلة على حزب العمل (١٩٧٧ ـــ ١٩٨٤) أو كان متكافئا معه ومضطرا الى إشراكه معه فى الحكم (١٩٨٤ ـــ ١٩٨٨) . وقد حدَّ هذا الوضع كثيرا من قدرة الليكود على اتخاذ القرارات فى القضية الأساسية المتعلقة بالحرب والسلام ، وجعل من المناقشات التى تدور بين المعسكرين حول البرامج خلافا أساسيا حول المسلك العملى الذى تتبعه اسرائيل .

ومن الطبيعى أن تقسيم الآراء السياسية الى مدرستين فكريتين هو تعميم واسع ولا يستخدم إلاّ لأغراض التحليل . فقد كان مدى تنوع الآراء حول القضايا المرتبطة بعملية السلام من الاتساع بحيث يصبح مجرد ذكر مختلف الاتجاهات أمرا يتجاوز نطاق هذا الفصل . كما أنه ليس فى الوسع إيراد بيان هنا للاختلاف فى وجهات النظر بين القادة الاسرائيليين حتى داخل المعسكر السياسى الواحد ـــ مثل الاختلاف بين إسحاق شامير ، وآريل شارون ، وديفيد ليفى فى كتلة الليكود ، أو شيمون بيريز ، وإسحاق رابين ، وأبا إيبان فى حزب العمل (ناهيك عن الخلافات التى كانت قائمة بين مناحم بيجين ، وموشى ديان ، وعزرا وايزمان ضمن الفريق الاسرائيلى فى كامب ديفيد) . ومع ذلك يمكن القول تاريخيا بوجه عام إنه كانت ثمة مدرسة لليكود ، ومدرسة لحزب العمل تقتسمان بينهما الأغلبية الساحقة من المشتغلين بالسياسة فى اسرائيل ، وإن لم تترسم المدرستان بالضرورة خطين حزبيين محددين على نحو صارم .

ويمكن تلخيص آراء المدرستين بشأن عملية السلام مع مصر على الوجه التالى :
ترى المدرسة الفكرية الأولى ، وأبرز المعبرين عنها هو مناحم بيجين ، أن الرسالة التاريخية لهذا الجيل هى المحافظة على سلامة أراضى إسرائيل الكبرى من أجل الشعب

اليهودى ، وأن السلام مع مصر لا يجوز أن يتعارض مع هذا الهدف . واستلزم تحقيق هذا السلام تقديم تنازلات كبيرة ، ولكن الليكود لم يكن ليقبله لو أنه فرض أية قيود على إقامة المستوطنات ، أو اعترف بحقوق وطنية جماعية للسكان العرب فى يهودا والسامرة وغزة ، أو حال دون المطالبة فيما بعد بضم هذه الأراضى إلى دولة اسرائيل . لقد كان السلام مع مصر انجازا عظيما لأنه أزال خطر الحرب من إحدى الجبهات ، وفصل مصر عن المعسكر العربى المتمسك بالحرب ، وأطلق يد اسرائيل للتركيز على إقامة اسرائيل الكبرى . وكان أيضا خطوة هامة فى الطريق إلى السلام ، وهو الطريق الذى ستستمر اسرائيل على السير فيه مادام لا يشكل خطرا يهدد سيطرتها على الأراضى برمتها . ولن يكون اتفاق سيناء نموذجا لاتفاقات تعقد مع الدول العربية الأخرى ، وأن السعى الى السلام فى المستقبل سيوضع على أساس يختلف عن مبدأ « الأرض مقابل السلام » . والأرجح أن المصريين الذين يشعرون نحو القضية الفلسطينية بالتزام غير عميق سوف يسلمون بهذا الواقع .

أما المدرسة الثانية ، وخير من مثلها فى ذلك العقد هو شيمون بيريز ، فترى أن الهدف الذى يأتى قبل أى هدف سواه هو رؤية اسرائيل اليهودية والديمقراطية والقوية والمتصالحة مع جيرانها العرب والمقبولة لدى العالم المستنير . وأن لاتفاقيتى كامب ديفيد أهميتهما فى حد ذاتهما ، وكذلك بوصفهما خطوة أولى فى عملية السلام ، وأن الخطوة التالية يجب أن تتخذ مع شريك أردنى فلسطينى . ومع التسليم بأن للشعب اليهودى حقوقا تاريخية فى جميع أراضيه العريقة ، فلا بد لإسرائيل من تقديم حلول وسط بشأن الأراضى ، وأن تتخلى عن المناطق التى يقطنها العرب بأعداد كبيرة . وربما كان من الخطأ عدم التمسك بنوع من الحل الوسط فيما يتعلق بالأراضى فى سيناء أيضا ، فى مقابل وضع أكثر ملاءمة بشأن قضيتى الضفة الغربية وغزة . فأمن اسرائيل هو الاعتبار الأسمى . ويقول مؤيدو هذه المدرسة إن عدم الوصول الى تسوية أكثر شمولا ربما يؤدى الى انهيار على الجبهة الشرقية ، بل وقد يؤدى أيضا الى إضعاف السلام القائم مع مصر .

والفرضيات الأساسية الكامنة وراء هذا الخلاف فى الرأى لها جذور عميقة فى

تاريخ الصهيونية الفكرى والسياسى السابق على قيام الدولة . فقد ظهرت هذه الخلافات لأول مرة فى المرحلة الأخيرة للعصر العثمانى ، عندما تصادمت المفاهيم الثورية للحركة العمالية ، وهى التيار الذى خرج منه حزب العمل ، مع نظرة المزارعين فى المستعمرات الصهيونية الأولى . كان التيار الأول يناضل من أجل ما أسماه « انتصار العمال » والسعى إلى إقامة الصهيونية بانشاء مجتمع جديد يعتمد على رؤية اشتراكية طوبوية ، بينما كان التيار الآخر يركز اهتمامه على حل وطنى سياسى ضمن إطار مخطط دولى واسع .

لكن هذا الاستقطاب لم يصل الى ذروته إلاّ فى فترة الانتداب ، عندما انسحب زئيف فلاديمير جابوتنسكى من المنظمة الصهيونية ، وأسس حركة التصحيحيين (وهو الفريق الذى خرج منه حزب بيجين) . وكان التصحيحيون يستلهمون النزعات الوطنية الأوروبية ذات الطابع الرومانسى والقائمة على الدعوة الى الوحدة (وكان نموذجها الأساسى هو ايطاليا فى القرن التاسع عشر) . وأكدوا أن « الوطنية قيمة مطلقة ، وأنها تعبير عن التقدم الثقافى ، وعن الحيوية ، وعن تحقيق الهوية المتفردة ، وتحقيق الذات والمصير المشترك . »[٥] ولما كان هذا الفريق يدعو الشعب اليهودى الى موقف انعزالى متمركز على الذات ، فقد بنى أساطيره الوطنية على أفكار التضحية ، والوحدة العضوية والعظمة والغلبة . وجعلوا من إنشاء الدولة الهدف الأسبق والأوضح بالقياس الى معظم الاتجاهات الصهيونية الأخرى ، ساعين الى السيادة والهيمنة على اسرائيل التاريخية على ضفتى نهر الأردن . واستهدف التصحيحيون تحقيق ذلك بالقوة العسكرية التى لا بد من الإعداد لها ، لا كخيار طارىء بل كعمل من أعمال تأكيد الذات . وأكدوا أن الصهيونية لا يمكن واقعيا أن تتحقق عن طريق التعاون مع العرب ، أو الوصول معهم إلى حلول وسط . وقد

---

(٥) انظر : « موقف حركة التصحيحيين من الحركة الوطنية العربية » بقلم ياكوف شافيت فى « **الصهيونية والمسألة العربية** » (باللغة العبرية) (القدس : مركز زالمان شازار للتاريخ اليهودى ، ١٩٧٩) ص ٧٩ . ويعتبر شافيت فى أوساط الليكود منحازا ضد أيديولوجية التصحيحيين .

رفض جابوتنسكى فكرة تقسيم فلسطين ، ورأى أنها فكرة خالية تماما من أى معنى .[٦]

وعلى خلاف ذلك كانت الرؤية الوطنية لمعسكر حزب العمل (وهو القوة الأساسية فى الحركة الصهيونية فى ذلك الحين ، وكان قائده المبرز ديفيد بن جوريون) متأثرة بنظرة أكثر شمولا تمثلت فى الاشتراكية الروسية واشتراكية أوروبا الشرقية فى أطوارها المبكرة . وكانت هذه الحركة تمجد قيم العمل والأرض ، وجهود الرواد ، والمساواة الاجتماعية ، والإحياء الثقافى . وفيما يتعلق بإنشاء المجتمع الجديد فى فلسطين باعتباره الوسيلة الوحيدة لإقامة أمة ، ركزوا جهودهم على بناء المؤسسات ، والمستوطنات ، وعلى التنمية الاقتصادية . ودعا فريق كبير من معسكر حزب العمل الصهيونى الى التضامن والتعاون مع الطبقة العاملة العربية الفلسطينية ، وتمسك بهذا الهدف من ناحية المبدأ حتى فى الفترات التى كان يبدو فيها أنه هدف غير عملى . وكانت الحلول التى يقترحونها لـ « المشكلة العربية » أكثر تنوعا وأقل وضوحا من الحلول التى يقدمها منافسوهم ، ولكنها كانت أيضا حلولا أقرب الى التنفيذ العملى . ومن بين النماذج المختلفة للحلول القائمة على الحل الوسط تم فى نهاية الأمر اعتماد فكرة التقسيم ــ باعتبارها اختياراً لأقل الأضرار وخضوعا للقيود الموضوعية التى لا سبيل الى تغييرها . وعندما تعرض بن جوريون للهجوم من جانب معارضيه لعدم محاولته احتلال جميع الأراضى فى عام ١٩٤٨ ، ردّ فى الكنيست بأن ذلك لم يكن فى الوسع تحقيقه إلا عن طريق مذابح من طراز مذبحة دير ياسين وطرد السكان بالجملة ، أو بالتخلى عن الديموقراطية وعن الطابع اليهودى للدولة ، وأنه « لا يمكن فى الواقع تصور دولة يهودية فى مجموع أراضى إسرائيل التاريخية ، أو حتى فى الجزء الغربى منها بدون دير ياسين . »[٧]

---

(٦) انظر : « **الصهيونية والعرب ، ١٨٨٢ ــ ١٩٤٨ : دراسة فى الأيديولوجية** » بقلم يوسف جورنى (اكسفورد : كلاريندون برس ، ١٩٨٧) ص ٢٦٧ .

(٧) محضر الجلسة ٢١ للكنيست ، ٤ ــ ٦ أبريل ١٩٤٩ ، وقد ورد اقتباس لها فى كتاب « **الخيار الأردنى** » بقلم دان شوفتان (باللغة العبرية) (رامات جان ، اسرائيل : ياد تابينكين ، ١٩٨٦) الصفحتان ٢٤٧ و٢٤٨ .

ومهما يكن من الاختلافات فى الجذور الأيديولوجية بين الليكود وحزب العمل فى فترة ما بعد كامب ديفيد فإنها لا تمثل تعارضا تاما بين هاتين المدرستين . وإذا كان هناك خطأ فيما يقوله المراقبون العرب من أن هذه الفروق هى خلافات تكتيكية ووهمية لا أكثر ، فمن الخطأ أيضا المبالغة فى تلك الفروق وتصور أن الموقفين هما على طرفى نقيض أيديولوجيا . ولا شك فى أن ثمة استقطاباً ايديولوجيا فى اسرائيل ، ولكنه ليس بين الكتلتين الرئيسيتين ، بل بين الفئات المتطرفة الى الجانبين فى الطيف السياسى الاسرائيلى ، بين أصحاب النظرة الدينية لاستعادة الأرض ، وبين أصحاب النظرة التى تقوم على التصالح المتكافىء مع الفلسطينيين . أما الخلافات بين الكتلتين الرئيسيتين فأكثر من ذلك تعقيدا ، وهى تعرض عادة فى الحوار العام على أسس برجماتية لا على أسس أيديولوجية .

ورغم تشبث كتلة الليكود بمعتقداتها الأيديولوجية ، فإن حملاتها السياسية لا تعتمد على تلك المعتقدات . إذ تضم قيادة الليكود وأعضاؤه الكثيرين من ذوى الفكر الواقعى والمواقف العملية ، ممن يدركون أن قيام إسرائيل التاريخية ليس مجرد خيار أيديولوجى ، وإنما هى مسألة تتعلق بالسياسة الواقعية والفهم السليم . ويؤمنون إيماناً قوياً بأن فهمهم للجانب العربى وللخريطة السياسية أكثر واقعية من فهم خصومهم ، وأن برنامجهم يخدم المصالح الاستراتيجية الوطنية بصورة أفضل . وهم لم يتعرضوا حتى عام ١٩٨٨ للاختيار بشكل واضح بين الأيديولوجية والسياسة العملية (إذ أن سيناء ليست جزءا من اسرائيل التاريخية) ولكن كان من الواضح أن الأيديولوجية لا تنفرد بالتأثير على تفكيرهم . وذلك فضلا عن أن التصحيحيين المخضرمين المتشددين لم يعودوا يسيطرون على فريق الليكود ، بل إن حصتهم فى الجهاز الحزبى نفسه آخذة فى التناقص ، حتى أصبحت معظم أصوات الليكود الآن تأتى من عناصر لا ترتبط بأيديولوجيته ارتباطا وثيقا ، وإنما تمنحه أصواتها بدافع الرغبة فى الاحتجاج على مؤسسة حزب العمل ، وغير ذلك من الدوافع الاجتماعية والثقافية . وهؤلاء الناخبون يتفقون عادة مع ما يبديه الحزب من عدم ثقة بالعرب ،

ومن اتخاذ موقف متشدد بإزائهم ، ولكنهم فى أحيان كثيرة لا يتفقون مع مجموع عقائد الحزب .

وكانت المعتقدات الأيديولوجية لحزب العمل أكثر مرونة وأقل تشددا . ويرتكز موقف حمائم الحزب من العرب على حجج عملية فى المقام الأول لا على تقييم جديد للحقوق المتبادلة والعلاقات التاريخية . وهو ــ كما أسلفنا ــ تقييم لم يحدث حتى بعد السلام مع مصر . واعترف كثير من المتحدثين باسم هذه المدرسة بأنهم كانوا يفضلون أن تمتد حدود اسرائيل حتى نهر الأردن ، لكن الواقع الديموغرافى والسياسى يجعل من ذلك أمرا غير عملى ، إذ ستنشأ عنه ثنائية وطنية يصعب تحملها ، أو ينشأ عنه نظام للعزل العنصرى يؤدى إلى عزلة اسرائيل دوليا وازدياد حدة النزاع مع العرب . وحتى هذا البرنامج القائم على حل وسط ضيق النظرة لم يكن يلقى تأييدا صادقا داخل حزب العمل ، وكان كثير من أعضائه يراقبون بقلق شديد محاولة بيريز لتوسيع نطاق السلام مع مصر ليشمل المنطقة الأردنية الفلسطينية . فبعض العناصر داخل حزب العمل تتفق ــ بعواطفها على الأقل ــ مع بعض المبادىء التى تنادى بها حركة اسرائيل الكبرى . وكان حزب العمل مرتبطا ارتباطا لا ينفصم بحركتى هاكيبوتز حاميوحاد ، وموشافيم اللتين كان لهما تراث طويل فى التركيز على الأرض والمستوطنات وبث روح الاعتماد على النفس ، والنضال الذى لا يهدأ . وكان فى الصفوف الأولى من حزب العمل المخضرمون فى المؤسسة الدفاعية الذين يرون أن كل مكسب يحققه العرب لن يكون إلاّ على حساب الصهيونيين . وقبل كل شىء فإن حزب العمل يعتمد على تأييد أعضاء من القطاعات الاجتماعية الثقافية لا يختلف موقفها الفكرى عن موقف ناخبى الليكود ، ولا سيما فى كراهيتهم للموقف الليبرالى الذى يتخذه حزب العمل من العرب .

ولكن حتى إذا لم يكن هناك استقطاب فكرى كامل ، فإن انقسام المشتغلين بالسياسة فى اسرائيل الى مدرستين كان أمرا بالغ الأهمية ، بل ربما كان هو أهم عنصر منفرد يؤثر فى سياسة اسرائيل الخارجية . ولقد أدى التوازن بينهما إلى خلق حالة من الاعتماد المتبادل القلق حيث كان معسكر الصقور ضروريا فى صنع السلام ، كما

أن مشاركة الحمائم ضرورية فى شن الحروب (كما تجلى ذلك فى حالتى السلام مع مصر ثم الحرب فى لبنان) . وعلى ذلك ينبغى أن تبحث كل قضية هامة فى السياسة الاسرائيلية على ضوء هذه النظرة المزدوجة لهاتين المدرستين .

غير أن الليكود كان على قمة السلطة فى المراحل الحاسمة عند وضع اتفاقيتى السلام . وبذا كان من مفارقات التاريخ أن مهمة اقتراح حل لمشكلة الفلسطينيين والضفة الغربية ، على أن يكون حلا مقبولا لدى الجانب العربى ، وقعت على عاتق ذلك الفريق من الساسة الاسرائيليين الذى التزم التزاما تاما بمبدأ الاحتفاظ بأرض اسرائيل الكبرى برمتها . وقد وضع بيجين خطة الحكم الذاتى فى أواخر عام ١٩٧٧ فى محاولة للخروج من هذا الموقف المتناقض .

■ الحكم الذاتى

لم يكن مفهوم الحكم الذاتى جديدا تماما ، إذ سبق أن ظهر فى كتابات آباء تيار التصحيحيين الصهيونيين ، ولا سيما فى الفكر السياسى لجابوتنسكى .[٨] كما أن هذا المفهوم كان منتشرا فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الأولى (التى يبدو أنها شكلت كثيرا من الأفكار الأساسية لبيجين) ، وهى الفترة التى قامت فيها بلدان أوروبا الشرقية ، مثل أوكرانيا ولتوانيا ولاتفيا واستونيا وبولندا ، بتجارب فى الحكم الذاتى للأقليات المقيمة بها . وقد نوقشت فى فلسطين ــ خلال فترة الانتداب ــ خطط متعددة للحكم الذاتى ، لكل من اليهود والعرب . ولا بد أن خطة كامب ديفيد للحكم الذاتى تأثرت أيضا بالاستراتيجية التى وضعها ديان للضفة الغربية ، والتى تهدف إلى إبقائها تحت السيطرة الاسرائيلية الكاملة مع السماح لقاطنيها بادارة شؤونهم الخاصة ، والاحتفاظ بروابطهم مع الأردن (وهو نوع مما يسمى التقسيم الوظيفى) . وقد أيد مجلس الوزراء خطة بيجين فى ١٣ ديسمبر ١٩٧٧ ، ثم قدمها بعد ذلك بوقت قصير إلى جيمى كارتر فى واشنطن والى السادات فى

(٨) انظر مقالة : « الحكم الذاتى للأقلية الوطنية » التى كتبها زئيف فلاديمير جابوتنسكى فى عام ١٩١٢ ، وقد ورد ملخص لها فى كتاب « موقف حركة التصحيحيين » بقلم شافيت ، الصفحتان ٨٠ و ٨١ .

الاسماعيلية .[٩] وكانت هذه الخطة فى النهاية هى أساس « إطار » التسوية المقترحة لمشكلة الضفة الغربية وغزة فى اتفاقيتى كامب ديفيد .

وأفاد الاتفاق الخاص بمفهوم الاستقلال الذاتى على نحو ما فى تلافى المعضلة ، وذلك بإرجاء القرار المتعلق بالوضع النهائى لتلك الأراضى حتى نهاية فترة السنوات الخمس من الحكم الذاتى ، مع الاحتفاظ بحق كل جانب فى تقديم مطالبه فى المفاوضات التى تؤدى الى اتخاذ ذلك القرار . وتضمن الاتفاق وعداً للسكان العرب فى تلك الفترة الانتقالية « بالحكم الذاتى الكامل » ، والحق فى انتخاب « سلطات الحكم الذاتى » واشتراك ممثليهم المنتخبين فى المفاوضات الرامية الى تحديد مستقبلهم ، وانسحاب الحكومة العسكرية الاسرائيلية والإدارة المدنية التابعة لها ، وتركز القوات الاسرائيلية المتبقية فى « مواقع أمنية محددة » . وتقرر أن يكون للأردن ومصر دور فى المفاوضات المتعلقة بكل من ترتيبات الاستقلال الذاتى ، والوضع النهائى للمناطق .

وتمكن بيجين من تقديم هذه التنازلات رغم الانتقاد الشديد ، حتى من داخل حزبه ، لأنه كان يستطيع أن يقول إن هذه التنازلات لا تتخطى الخط الأحمر للحزب . ومن الناحية العملية ، فإن الاتفاق ترك السيطرة الاستراتيجية على المنطقة فى يد اسرائيل ، ولم يفرض قيودا على إنشاء المستوطنات اليهودية ، بل ولم ترد كلمة القدس فى نص الاتفاق . وبقى الخيار مفتوحا للمطالبة بضم الأراضى فى المستقبل ، أو على الأقل امتداد ترتيبات الحكم الذاتى لمدة أطول من الفترة الانتقالية . وحرص بيجين على أن يبين بطريقة عملية ، فى أعقاب كامب ديفيد ، وغير عابىء باحتجاجات كارتر ، أن إنشاء المستوطنات مستمر بشكل مؤكد .

بل إن التنازلات اللفظية المتضمنة فى الاعتراف « بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى » وحل « المشكلة الفلسطينية من جميع جوانبها » — وهى بادرة ليست قليلة الأهمية بالنسبة لقائد ولحركة كانت تعلق دائما أهمية كبيرة على الكلمات

---

(٩) ورد النص الكامل للخطة الأصلية التى وضعت فى ١٣ ديسمبر ١٩٧٧ للحكم الذاتى ، والخطة المنقحة التى وضعت فى ٢٨ ديسمبر فى ملحقين بكتاب « **رئيس وزراء تحت الحصار** » بقلم أوزى بنزيمان (باللغة العبرية) (القدس : ديفير ١٩٨١) ، الصفحات ٢٦٧ — ٢٧١ .

والرموز — فقدت كثيرا من مغزاها عندما قدم بيجين توضيحا (سلم به الرئيس كارتر) مؤداه أن كل استخدام لعبارة « الشعب الفلسطينى » يقصد بها « العرب الفلسطينيون » ، وباللغة العبرية « عرب اسرائيل الكبرى » . وعلى خلاف تعاليم جابوتنسكى الذى سلم بالهوية الوطنية الجماعية للسكان العرب[10] ، لم يقبل بيجين الفكرة القائلة بأن للجماعات الفلسطينية ولحقوقها السياسية بعدا وطنيا . وكان المبدأ الذى تمسك به أن الحكم الذاتى (أو على الأصح الإدارة الذاتية) لن تمنح لأراضى يهودا والسامرة وغزة ، بل ستمنح فقط لسكانها العرب .

وهاجمت كتلة حزب العمل مفهوم الاستقلال الذاتى ، « من اليمين واليسار فيه على السواء » . فقد حذر ممثلو جناحه المتشدد من أن اتفاقيتى كامب ديفيد هما بمثابة « وعد بلفور » للفلسطينيين ، وأنهما تخلقان تيارا يؤدى حتما إلى ظهور دولة فلسطينية ذات سيادة — وهو أمر يعارضه حزب العمل معارضة رسمية . وذكروا أن خطة الاستقلال الذاتى أدت عن غير قصد إلى توكيد سريان الخط الأخضر الذى وضع فى عام ١٩٤٩ ، وبذلك فهى تحول دون إدخال تعديلات على الحدود فى المستقبل . وقال الجناح الأقرب إلى الحمائم إن الاستقلال الذاتى لا يعدو أن يكون لعباً بالألفاظ ، لا تستطيع عباراته المبهمة أن تخفى عدم شموله لحل ملموس لمشكلة المناطق وسكانها الفلسطينيين ، وأنه ليس لها من غرض غير استمرار الاحتلال . واتفق الجناحان فى انتقاد بيجين ، لأنه بسبب التزامه باسرائيل التاريخية ، ضيق الخيارات المتاحة لاسرائيل ، إذ جعلها عاجزة عن اتخاذ موقف مرن بشأن الضفة الغربية فى مقابل تنازلات من السادات بشأن الحدود فى سيناء . وهم يرون أن هذا الخيار كان متاحا فى وقت المفاوضات .

وبقيت الأغلبية فى معسكر حزب العمل متمسكة بمفهوم الحل الوسط فيما يتعلق بالأراضى ، وأيدت بصورة أو أخرى خطة آلون التى تهدف إلى ضمان المصالح الاستراتيجية الحيوية لإسرائيل بدون فرض حكمها على التركزات الكبيرة من السكان

---

(١٠) انظر : « الصهيونية والعرب » بقلم جورنى ، الصفحات ٢٦٨ — ٢٧١ .

الفلسطينيين . وكان التناقض واضحاً بين هذا المفهوم ، ومفهوم الاستقلال الذاتى . ولكن لما كانت اتفاقيتا كامب ديفيد هما الآن الأساس الوحيد لعملية السلام التى وافقت عليها الدولتان ، ولم يتقرر الاستقلال الذاتى إلاّ كترتيب انتقالى ، فقد كان الاتجاه فى حزب العمل هو قبول الاتفاقيتين على الرغم مما فيهما من غموض . وأكد الحزب فى الوقت ذاته أنه لا بد من التماس الحل فى نهاية الأمر بالتعاون مع الأردن ، وداخل إطار أردنى فلسطينى . كما أكد أن أسلوب كامب ديفيد لا يمكن أن يستخدم إلاّ لتوليد حركة فى ذلك الاتجاه .

وكان هذا التوجه بالذات هو ما يخشاه قادة الليكود . فرغم تأكيدات بيجين ، لم يكن هناك مفر من إدراك أن الاستقلال الذاتى يمكن أن يفتح الباب أمام عمليات ليس لإسرائيل عليها سيطرة تذكر ، وأنه يدق إسفينا بين اسرائيل والأراضى ، وأنه أدى عمليا الى استبعاد خيار ضمها الى اسرائيل.[11] وبافتراض أن بيجين لم يتخل عن التزامه باسرائيل الكبرى ، لم يكن فى وسعه أن يعتمد إلاّ على أحد تصورين ممكنين : أحدهما وضع تفسير ضيق لشروط الاستقلال الذاتى يؤدى إلى استبعاد هذه المخاطر ، والثانى هو التباطؤ إلى حد الركود فى عملية التنفيذ مما يؤدى الى تجميد الأوضاع الراهنة واستمرار السيطرة الاسرائيلية ثم ضم المناطق على مهل . وقد تطورت الأحداث التالية فى هذين الاتجاهين معا .

وما أن تم التوقيع على معاهدة السلام حتى أصبح بيجين أقرب الى موقف مجموعة الصقور فى مجلس الوزراء بقيادة آريل شارون وحاييم لانداو وزيفولون هامر . وفى مايو ١٩٧٩ تبنى بيجين توصيات هذه المجموعة وأعطى تفسيرا ضيقا للحكم الذاتى ، وتفسيرا واسعا لسلطات أداة السيطرة الاسرائيلية ولامتيازات المستوطنين اليهود . وأعرب بوضوح عن عزمه على أن يطلب فى نهاية الفترة الانتقالية

---

(١١) انظر كتاب : « اتفاقيتا كامب ديفيد ومغزاهما السياسى » بقلم م . سليجر (باللغة العبرية) مطبوعات سياسية رقم ١٩ (جامعة القدس العبرية ، معهد ليونارد دافيس للعلاقات الدولية ، ١٩٨٧) الصفحتان ٢ و ٣ .

سيادة اسرائيل على المناطق بكاملها.[١٢] وكانت لدى الوفد الاسرائيلى فى محادثات الاستقلال الذاتى التى بدأت المفاوضات بشأنها فى ذلك الشهر تعليمات بهذا المعنى ، مما أدى فيما بعد الى استقالة موشى ديان وعزرا وايزمان من مجلس الوزراء .

ولما كانت هناك عملية مماثلة للتشدد فى التفسير من الجانب المصرى فى الوقت ذاته ، بدا أن محادثات الاستقلال الذاتى مقضى عليها بالفشل منذ البداية . وقد عقدت اللجنة أكثر من ١٢ اجتماعا حتى نهاية عام ١٩٨١ دون أن تصل الى اتفاق شامل . فالخلافات التى لم يتم التوصل الى تسوية حقيقية لها فى كامب ديفيد عادت الى الظهور فى هذه المحادثات بجلاء أكبر . ولم يكن بالإمكان التوصل الى اتفاق بشأن قضايا أساسية مثل طبيعة مجلس الحكم الذاتى ، أو مصدر سلطته ، أو حجمه وصلاحياته ، أو شموله لسكان القدس الشرقية ، أو دور الوجود العسكرى الاسرائيلى . وكان الرفض التام لمحادثات الحكم الذاتى من جانب الأردنيين والفلسطينيين ، وميل الاسرائيليين والمصريين الى استخدام قنوات أخرى لمعالجة المشاكل الملحة ، من العوامل التى انتقصت من أهمية محفل الاستقلال الذاتى ، مما أعطى فى بعض الأحيان انطباعا بأن الأطراف تكتفى بالإيحاء بأن المفاوضات الديبلوماسية جارية دون الاهتمام بمضمونها الحقيقى .

وقد اجهضت المحاولة الأخيرة التى بذلتها الولايات المتحدة لإحياء محادثات الحكم الذاتى فى يونية ١٩٨٢ ، بسبب نشوب الحرب فى لبنان . ولم تأسف دوائر الليكود كثيرا لذلك ، خاصة وأن مشكلة الربط كانت قد أصبحت أقل أهمية فى ذلك الحين . أما فى دوائر حزب العمل فكان هناك شعور بأن الواقع أثبت صحة الانتقادات التى وجهها الحزب لنهج بيجين فى عملية السلام ، وأن الطريق قد يكون ممهدا الآن لاستكشاف خيارات أقرب الى مفاهيمهم .

---

(١٢) للرجوع الى توصيات لجنة إلياهو إليسار التى شكلت فى فبراير ١٩٧٩ وشارك فى أعمالها شارون ولنداو وهامر ، انظر : « الاستعراض المعاصر للشرق الأوسط » الصادر عن مركز شلواح ، المجلد ٣ : الصفحتان ١٧٠ و١٧١ والصفحتان ١٧٤ و١٧٥ .

■ التطبيـــــع

وبينما شعر المصريون بخيبة أمل لأن نظام كامب ديفيد لم يؤد الى حل مشكلة الضفة الغربية وغزة ، بالإضافة الى استيائهم من السياسات الاسرائيلية التى تريد أن تفرض عليهم صلحا منفرداً يسبب لهم حرجا سياسيا ، شعر الاسرائيليون أيضا بخيبة أمل لطبيعة العلاقة الثنائية بين البلدين . وبدأ كثير من الاسرائيليين يتشككون فى أن المسلك المصرى لا يصدر عن استعداد حقيقى للوصول الى مصالحة كاملة مع اسرائيل ، ولتنفيذ اتفاقات التطبيع بنية حسنة .

وربما كان مفهوم « التطبيع » على النحو الذى فهم به فى السياق الاسرائيلى المصرى ، شيئا فريدا فى العلاقات الدولية . وقد نبع هذا المفهوم من إدراك الاسرائيليين أن نزاعهم مع العرب ، على غير الحال فى النزاعات الدولية الأخرى ، إنما يتعلق بحق دولتهم فى الوجود . لذا كان من بين ما توقعوا أن يورده الجانب العربى فى اتفاقية للسلام ، مسائل غير ملموسة بل ومراوغة مثل الاعتراف والقبول . ولما كان المنتظر من الاسرائيليين هو تقديم تنازلات ملموسة تتمثل فى الأراضى ، الأمر الذى ينطوى على مخاطر أمنية كبيرة ، فقد كانوا يريدون أن يطمئنوا الى أنهم سوف يأخذون فى مقابل ما يعطون . وعلى ذلك كان المقصود بالتطبيع أن يكون تجسيدا ملموسا للمعاملة بالمثل من جانب مصر ، ودليلا على إخلاص المصريين فيما يبدونه من استعداد لفتح صفحة جديدة فى علاقتهم باسرائيل ، وتعبيرا عن التزام يصعب الرجوع عنه .

ولهذا السبب فإن ما أبداه المصريون من تعبيرات رمزية أو صريحة للدلالة على اتجاهاتهم اكتسب أهمية كبيرة لدى الاسرائيليين . وكان من المتوقع أن تؤدى عملية التطبيع إلى إيقاف الدعايات المعادية ، والتعاليم الأيديولوجية التى أذكت النزاع ، وإثبات أن السلطات المصرية تعمل حقا على توعية جمهورها بقبول السلام مع اسرائيل . وكان المأمول أن يؤدى الأخذ بهذه السياسة ، ولا سيما فتح باب تبادل المعلومات ، الى إحداث تغيير كبير فى الصورة والمواقف المتبادلة ، بحيث يتضاءل

الميل للعودة إلى حالة الحرب . وكان المتوقع قبل كل شيء أن تؤدى اتفاقات التطبيع إلى إيجاد شبكة واسعة من المعاملات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تضفى على العلاقات « طابعا انسانيا » ، وتجعل العودة إلى الأعمال العدائية أقل احتمالا . وعلى خلاف ما رآه منتقدو العملية من المصريين ، الذين رأوا فى التطبيع محاولة من جانب اسرائيل لفرض الامبريالية الاقتصادية والغزو الثقافى ، لم يبد الاسرائيليون اهتماما يذكر لما قد يتحقق من مكاسب مادية من هذه العملية : فقد كانت بالنسبة إليهم فى المقام الأول اختبارا لا غنى عنه ، مهما يكن ضعفه ، نظرا لعدم وجود وسيلة غيره ، تبين مدى الاستعداد لما كانت جولدا مائير تسميه « السلام الحقيقى » .

وعلى ذلك ، وبناء على طلب اسرائيل ، تضمنت المعاهدة الثنائية ، لا مجرد الاتفاق على إقامة « علاقات طبيعية » تشمل « علاقات ديبلوماسية واقتصادية وثقافية » كما تشمل « حرية انتقال الأشخاص والسلع » (المادة ٣) ، بل شملت أيضا بروتوكولا مرفقا بها يبين الوسائل التى ستستخدم فى تنفيذ تلك العلاقات . وإلى وقت إتمام الانسحاب الاسرائيلى من سيناء فى ابريل ١٩٨٢ كان الطرفان قد وقعا أكثر من ٥٠ اتفاقا للتعاون فى مجالات مثل النقل الجوى والزراعة والمواصلات والثقافة والسياحة والشرطة والتجارة والنقل .[١٣]

وساد ما يشبه الشعور بالنشوة فى ردود الأفعال الأولى من جانب اسرائيل للخطوات الصغيرة التى استهل بها تنفيذ هذه الاتفاقات . فعندما بدأت الاتصالات السلمية المباشرة مع مصر على مستوى الحياة اليومية ، وصلت حقيقة السلام إلى أذهان الاسرائيليين بشكل أقرب مما وصلت إليها عن طريق التحولات السياسية والاستراتيجية التى هى تحولات أكثر أهمية ، ولكنها ليست محسوسة بنفس الدرجة . وكان فتح الحدود بين البلدين تجربة مثيرة ، وخاصة لمجتمع يعيش منذ ثلاثين عاما فى حالة أشبه بالحصار . وبدت اللقاءات الأولى بالمصريين طيبة الى حد يثير الدهشة ،

---

(١٣) للرجوع الى نصوص هذه الاتفاقات انظر : جمهورية مصر العربية ، وزارة الخارجية « **الكتاب الأبيض عن تطبيع العلاقات بين جمهورية مصر العربية ودولة اسرائيل** » (القاهرة : وزارة الخارجية ، ١٩٨٤) .

وأحدثت تغييرا فوريا فى الصورة التى كونها الاسرائيليون عنهم ، وهى صورة مأخوذة إلى حد كبير من مشهد الجماهير الهستيرية وهى تهتف أثناء خطب جمال عبد الناصر النارية . ورأى الاسرائيليون المصريين الآن فى صورة شعب ودود وكريم وطيب المعشر ، يتحمل مشاق الحياة اليومية بصبر يدعو للإعجاب وحس فكاهى آسر .

غير أن التطبيع لم يذهب الى مدى بعيد . فقد تطور بالتدريج قرب انتهاء الانسحاب من سيناء ، ولمدة أسابيع قليلة بعده ، ثم تعرض لنكسة شديدة بعد نشوب الحرب فى لبنان ، واستقر بعد ذلك عند حالة ثابتة تقريبا .

وكانت النقاط الإيجابية الرئيسية لعملية التطبيع حتى الآن هى افتتاح السفارتين والمكاتب القنصلية ، وتبادل الزيارات من جانب كبار الساسة والمسؤولين ، وبيع النفط المصرى لإسرائيل ، والتجارة فى المنتجات النفطية ، وحجم متواضع للتجارة العامة (معظمها فى السلع الزراعية) واستخدام السفن الاسرائيلية لقناة السويس (والموانى المصرية) ، ورحلات منتظمة للطيران التجارى ، وحجم كبير للسياحة الاسرائيلية فى مصر ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، ونشاط المركز الأكاديمى الاسرائيلى فى القاهرة .

وتوضيحا لحجم هذا التعامل كميا قد يكون من المفيد عرض البيانات التالية : إن أكبر البنود فى التجارة المصرية الاسرائيلية هو النفط . ففى الفترة قيد البحث استوردت اسرائيل نفطا خاما من مصر فى حدود ٥٠٠ مليون دولار سنويا (بالإضافة الى شراء كميات كبيرة من النفط المصرى فى سوق البضاعة الحاضرة) ، وصدرت إلى مصر منتجات نفطية مكررة فى حدود ٦٠ مليون دولار سنويا . وفى نهاية الفترة نقصت هذه الأرقام نقصا حادا نتيجة لانخفاض أسعار النفط وتدهور الأوضاع فى أسواقه العالمية . وفيما عدا ذلك ، كان حجم التجارة بين البلدين متواضعا للغاية . فبلغت صادرات اسرائيل الى مصر فى عامى ١٩٨١ و١٩٨٢ ما بين ١٥ و ١٧ مليون دولار فى السنة ، ثم انخفضت عن ذلك ، واستقرت فى حدود بين ٤ و ٧ ملايين دولار فى السنة . وكانت أرقام الصادرات المصرية الى اسرائيل

أقل حتى من ذلك . وإذا شملت الأرقام التجارة عن طريق بلد ثالث فربما تصل الى مثلين أو حتى ثلاثة أمثال ، ولكن لا تتوافر أرقام دقيقة عن هذا الموضوع .

وحققت السياحة نتائج أفضل . ففى السنوات بين ١٩٨٠ و١٩٨٧ سافر ما يقرب من ٣٠٠ ألف من الاسرائيليين الى مصر . وفى السنة العادية كان العدد يصل الى نحو ٣٥ ألفا . ولكن حدثت فى عام ١٩٨٧ زيادة حادة أدت الى رفع الرقم الى الضعف تقريبا . وفى نفس الفترة عبر الحدود من اسرائيل الى مصر نحو ٥٥٠ ألف سائح يحملون جوازات من الدول الغربية (وفى سنة ١٩٨٧ أيضا بلغ الرقم ما يقرب من ضعف الرقم فى السنة العادية) . وبالإضافة الى ذلك كان عدد من يعبرون الحدود الى مصر من أسرائيل فى المتوسط نحو ٦٠ ألف فلسطينى من الضفة الغربية وغزة و٢٠ ألفاً من مواطنى البلدان العربية الأخرى . ويمثل مجموع هذه الأرقام حصة غير قليلة من مجموع السياحة فى مصر . وفى عام ١٩٨٧ احتلت اسرائيل مع الضفة الغربية وغزة المركز الرابع لعدد السائحين فى مصر . أما حجم السياحة المصرية فى اسرائيل فلا يذكر بالمقارنة بهذه الأرقام : إذ لم يزد عددهم عن ٢٠٠٠ الى ٣٠٠٠ سائح سنويا (من جميع الأنواع) .[١٤]

وكانت سياسة القاهرة منذ البداية أن تستخدم التطبيع أداة فى المساومة مع اسرائيل ، وأن تبقى العملية خاضعة للسيطرة الكاملة للوكالات الحكومية ، وإبعاد التطبيع عن المجالات ذات الحساسية السياسية ، فيكون التحرك فيها عن طريق القنوات الرسمية ، ومن خلال أقل أشكال النشاط ظهورا للعيان . ومع ذلك سمحت القاهرة فى الفترة السابقة على حرب لبنان بالتعامل فى مجال أوسع ، بما فى ذلك أوجه مختلفة للنشاط قد تبدو متواضعة على مستوى العلاقات بين دولة ودولة ، ولكنها بالغة الأهمية عندما ينظر اليها على ضوء الغرض الأساسى للتطبيع . وكان من تلك الأنشطة تبادل مجموعات الشباب فى المعسكرات الصيفية ، وتبادل الفرق الموسيقية الزائرة والمعارض الفنية ، وعدد من المشروعات المشتركة للبحث العلمى ، وتبادل البرامج التليفزيونية ، ومراجعة الكتب الدراسية لاستبعاد العبارات المعادية ، وإجراء دراسات تمهيدية

(١٤) الأرقام مأخوذة من وزارات الطاقة والسياحة والخارجية فى اسرائيل .

لمشروعات زراعية على نطاق واسع . لكن هذا النوع من العلاقات توقف واقعياً منذ يونية ١٩٨٢ ، مما ترك سؤالا حائرا عما إذا كانت تلك المعاملات مجرد تعبير عن حسن النية لمرة واحدة ، أم أنها كانت بداية لعلاقة يمكن أن تمتد إلى مجالات أوسع ، وأنها لم تجهض إلاّ لأن القاهرة كانت تبحث عن وسيلة تفرض بها العقوبات على اسرائيل .

وأيا كان الحال ، فقد اتخذت العلاقات الثنائية الشكل الذى وصفه بطرس بطرس غالى بأنه « سلام بارد » . وهو تعبير يعنى حالة يسود فيها الركود فى عملية السلام ، ويكون فيها مستوى المعاملات العادية محددا عمدا ، كرد فعل للسياسات والتحركات الاسرائيلية . وفسر بعض المصريين ، وخاصة من ينتقدون عملية السلام ، عدم تحقيق تقدم فى مجال التطبيع بقولهم إنه لا يمكن أن تنشأ أصلا علاقات طبيعية مع اسرائيل ، أو على حد تعبيرهم أن « تفرضها » اسرائيل على الأقل فى المرحلة الحاضرة . أما المصريون فى الدوائر الحكومية فقد حاولوا أن يفسروا هذا الركود بأن يعزوه الى عوامل لا تتصل من قريب أو بعيد بالعلاقة الثنائية . ولكنهم كانوا يقولون بصراحة فى بعض الأحيان إن تجميد العلاقات هو رد فعل متعمد للسياسات والتصرفات الاسرائيلية التى تتعارض مع الفهم المصرى لاتفاق السلام . ويقدم المصريون فى هذا الصدد قائمة طويلة من الشكاوى ، تشمل توقف محادثات الحكم الذاتى ، وضم الجولان والقدس ، واستمرار إنشاء المستوطنات ، ومعاملة الفلسطينيين ، والتمسك بطابا ، والوقوف مع أثيوبيا ضد الأقباط فى النزاع على دير السلطان[١٥] ، والعمليات العسكرية ضد أهداف فى البلدان العربية[١٦] ، والأهم من ذلك الحرب فى لبنان ــ التى نتجت عنها أشد التدابير مناهضة للتطبيع .

(١٥) تتنازع الكنيستان الاثيوبية والقبطية دير السلطان القريب من كنيسة القيامة فى القدس . ويقول الأقباط إن الاثيوبيين تعدوا على حقوقهم، ولكن الحكم الذى أصدرته المحكمة العليا فى اسرائيل فى عام ١٩٧١ لم يؤيد مطالب الأقباط .

(١٦) كانت أهم العمليات التى ترتب عليها رد فعل شديد قصف المفاعل النووى بالقرب من بغداد فى يونية ١٩٨١ (بعد أيام قليلة من اجتماع بيجين والسادات فى شرم الشيخ) وقصف مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس فى أكتوبر ١٩٨٥ .

وإذا نظرنا الى « السلام البارد » من وجهة نظر اسرائيل أمكن وصفه بأنه مناخ سياسى تلتقى فيه المواقف الصريحة أو الضمنية للحكومة المصرية مع المواقف الجماهيرية ، ولا سيما بين المثقفين ، والداعية الى تجميد عملية التطبيع . وكان من مظاهر هذا التجميد عدم تشجيع السياحة الى اسرائيل ، ووضع العراقيل فى سبيل العلاقات التجارية بحيث بقيت عند مستوى منخفض للغاية ، ومقاطعة اسرائيل من جانب الجمعيات المهنية والأكاديمية ، وتوجيه كثير من العلاقات لتتم عن طريق طرف ثالث ، وقبل كل شيء استمرار خط معاد فى أجهزة الإعلام يتجاوز انتقاد السياسات الاسرائيلية ليصبح إدانة كاملة للدولة اليهودية وشعبها ، مع استمرار الإشارة إليها من حين لآخر على أنها « العدو الصهيونى » .

وكان لهذه التدابير تأثير قوى على الاسرائيليين . ويبدو أن كثيرين منهم لم يقدروا شدة غضب المصريين لبعض المسائل التى يشكون منها ، كما تشككوا فى صحة بعضها الآخر . لكن الجمهور الاسرائيلى بوجه عام لم ير أن مصادر شكوى المصريين تبرر اتخاذ تدابير يعتبرها انتهاكا سافرا لمعاهدة السلام . ويأسف الاسرائيليون بوجه خاص لما تنشره وسائل الإعلام المصرية من هجوم ، كثيرا ما يمس مواضع الآلام التاريخية ويغذى أسوأ الشكوك وأقواها . ولا تصدق اسرائيل ما تقوله القاهرة من أن ذلك الهجوم إنما يأتى من دوائر المعارضة التى تمارس حرية التعبير ، فقد لاحظت اسرائيل أن الكتابات المعادية للسامية والداعية الى الكراهية تنشر أيضا فى وسائل الإعلام الحكومية . ورأى الكثيرون أن هذه الأقوال التى تنشر تتعارض مع التربية بروح السلام ، وتهدد بإضعاف ما لعملية السلام من شرعية ، وتمهد الطريق للرجوع عنها . وعلى ذلك يتصور بعض الاسرائيليين أن مصر لم تعقد العزم فى أى وقت على أن تحترم التزاماتها بمقتضى بنود التطبيع ، أيا كانت المواقف التى تتخذها اسرائيل من القضايا الخلافية . ومهما كانت أسباب السلام البارد فلا شك فى أنه أخمد روح الحماس الأولى التى نشأت بين الجمهور الاسرائيلى لعملية السلام .

ورغم أن هذا كان هو الشعور السائد بين معظم الاسرائيليين ، فقد كان هناك اختلاف فى الدرجة بين مواقف التيارين السياسيين الرئيسيين وردود أفعالهما ، فقد

كانت نظرة معسكر الليكود الى المشكلة أكثر برودا . فهو إذ يدرك أن موقفه من يهودا والسامرة وغزة لا يتفق مع موقف مصر ، يرى أن من الطبيعى أن يحدث بين البلدين قدر من الاحتكاك . والمهم فى رأى هذا الفريق أن مصر خرجت من معسكر الحرب العربى . وعلى أى حال فإن معظم أعضاء الليكود لم تكن لديهم توقعات كبيرة بشأن إمكانيات التفاعل بين المجتمعين ، ولذا فإن القيود التى فرضها المصريون على التطبيع لم تقلقهم إلاّ من حيث هى خروج على نصوص المعاهدة ، ومن ثم فإنها تتعارض مع تصديق اسرائيل على تلك النصوص . ويذكر مؤيدو هذا الاتجاه عادة أنه يجب على مصر أن تتعود على قبول تصرفات اسرائيلية معينة حتى إذا لم تكن على هواها ـــ وهم يصفون هذه التصرفات أحيانا بأنها « اختبار » يجب أن تجتازه القاهرة لبيان مدى التزامها بالمعاهدة . ويقول بعض المراقبين أيضا إن كتلة الليكود لم تشعر بالاستياء للتفسير الضيق من جانب المصريين لبنود التطبيع فى معاهدة السلام ، لأنه يتوازن مع تفسير الليكود الضيق لحقوق الفلسطينيين المشروعة المنصوص عليها فى اتفاقيتى كامب ديفيد .

لكن حزب العمل كان يولى اهتماما أكبر لدور العلاقات بين المجتمعين فى تطوير دينامية السلام ، وبالتالى فهو أكثر حرصا على أن تتطور هذه الدينامية . ورغم أن حزب العمل أيضا يرى أن الاجراءات التى تخدم الأمن الوطنى ـــ مثل العمليات العسكرية الانتقامية والوقائية ضد البلدان العربية الأخرى ، وإنشاء المستوطنات فى المناطق الأمنية ، وتعزيز السيطرة فى الجولان ـــ يجب أن تكون لها الأولوية على مراعاة حساسيات المصريين ، فقد كان يعرب عادة عن توجسه الشديد لما قد يتعرض له السلام من مخاطر إذا استمر تدهور العلاقات مع مصر . ولما كان حزب العمل أكثر تفاؤلا بشأن إمكانية استمرار عملية السلام فى اتجاه الوصول الى حلول وسط مع الدول العربية الأخرى المجاورة لاسرائيل ، فإنه يؤمن أيضا بإمكان إقامة علاقات أكثر انسجاما مع مصر ، ويؤمن بأهمية هذا الانسجام بالنسبة للسلام .

وذهب الجناح الأقرب الى الحمائم فى حزب العمل الى مدى أبعد من ذلك ، وشكا من أن المصريين لم يفهموا على النحو السليم العلاقة الوثيقة بين التطبيع

واستمرار عملية السلام ، وأنهم ينبغى أن يدركوا أن النضال من أجل استمرار عملية السلام ، وهو أولوية للسياسة الخارجية فى مصر أيضا ، يتحدد الى درجة كبيرة نتيجة الحوار الداخلى فى اسرائيل . ولذا كان يتعين على المصريين ، بدلا من أن يستخدموا التطبيع أداة لمعاقبة إسرائيل ، أن يستخدموه لمساندة معسكر السلام الاسرائيلى فى إجراء حوار فعال مع المجتمع الاسرائيلى ، وجعل السلام أكثر جاذبية له . ولكنهم بدلا من ذلك اتبعوا سياسات تعزز الحجج التى يقول بها الصقور الاسرائيليون ، ويضعفون من مصداقية الحمائم .

ومع ذلك كان معسكر حزب العمل فى مجموعه يقدر الصعوبات التى تواجه صانعى القرارات فى مصر ، ولم يكن راغبا فى أن يجعل الإلحاح على التطبيع سببا فى زيادة العقبات التى تعترض سبيل الاستمرار فى عملية السلام . وبذا كان المعسكران ، كل منهما لأسبابه الخاصة ، يشعر بأنه لا ضرورة لدفع الأمور قسرا أكثر مما ينبغى فى سبيل إقامة علاقات طبيعية . وكانت تجمع بينهما فوق ذلك الرغبة فى وقف تدهور الأوضاع نتيجة لانفجار أحداث أليمة . وعمل المعسكران على التخفيف من رد الفعل الجماهيرى لأحداث قاسية مثل إطلاق النار على الديبلوماسيين الاسرائيليين وزوجاتهم فى القاهرة ، أو القتل الأهوج للسائحين الاسرائيليين فى راس بركة — على الرغم من الشعور العام بأن السلطات المصرية عالجت هذين الحادثين من منطلق « السلام البارد » . ومن الواضح أن كلا من المعسكرين رأى أن السلام فى التحليل النهائى — سواء كان باردا أو فاترا — هو ثروة وطنية عظيمة لا يجوز تبديدها باتخاذ موقف متشدد حول بعض القضايا الثنائية .

■ الأزمة اللبنـــانية

فترة الحرب التى خاضتها اسرائيل فى لبنان تقسم بدقة العقد الذى انقضى بعد كامب ديفيد الى ثلاث فترات : الأولى إبرام اتفاق السلام وتنفيذه (١٩٧٨ — ١٩٨٢) والثانية حرب لبنان وتوقف عملية السلام (١٩٨٢ — ١٩٨٥) والثالثة

السعى الى إحياء عملية السلام عن طريق فكرة المؤتمر الدولى (١٩٨٥ — ١٩٨٨) . وحرب لبنان فى حد ذاتها لا تدخل فى نطاق هذا الفصل ، ولكن تجدر الإشارة إلى ارتباطها بالعملية التى بدأت باتفاقيتى كامب ديفيد .

لم يكن جميع أعضاء حكومة الليكود التى بدأت الحرب فى لبنان يشاركون مهندس تلك الحرب ، وهو وزير الدفاع آرييل شارون ، التزامه بجميع عناصر مخططه الكبير . غير أن الإطار الفكرى العام لاستراتيجية حرب لبنان مستمد من الخطوط الأساسية لعقيدة الليكود ، ولقى تأييدا إجماعيا من هذا المعسكر السياسى . ووفقا لما يقول به من وضعوا خطة الحرب ، لم يكن هدفها هو مجرد إزالة الخطر المتمثل فى قواعد منظمة التحرير الفلسطينية من جنوب لبنان ، بل كان الهدف الأساسى هو توجيه ضربة قاصمة الى المنظمة للقضاء على نفوذها فى الضفة الغربية وغزة ، وتعزيز ارتباط هاتين المنطقتين باسرائيل (وهو ما ثارت حوله بعض الشكوك نتيجة لاتفاقيتى كامب ديفيد) .[١٧] وتوقع الذين خططوا للحرب كذلك أن تؤدى الى تعزيز التعاون الاستراتيجى بين اسرائيل والولايات المتحدة فى المنطقة ، وتحييد خطر النظام الراديكالى فى سوريا — مما يزيد من حرية الحركة لاسرائيل فى تلك الأراضى . ولو أن مخطط السلام على الطريقة الاسرائيلية نجح فى لبنان ، لأثبت أن عملية السلام يمكن أن تستمر دون مساومة على الأراضى ودون تنازلات كبيرة للفلسطينيين .

ووجد حزب العمل أنه يوافق على أهداف الحرب على النحو الذى أعلنت به فى البداية ، وهى إزالة قواعد منظمة التحرير الفلسطينية من منطقة بعرض ٤٠ كيلومترا على امتداد الحدود الاسرائيلية . فعملية كهذه تتفق مع المفاهيم الاستراتيجية الأساسية لحزب العمل ، وتبدو مماثلة للعمليات العسكرية الأخرى التى نفذت فى الماضى فى جنوب لبنان وأيدها الحزب . ولكن عندما اتسع نطاق الحرب واتضحت أهدافها السياسية بعيدة المدى ، شدد حزب العمل من انتقاده للحرب حتى وصل

(١٧) يرى سليجر فى كتابه « اتفاقيتا كامب ديفيد » ، ص ٤٣ ، أن هذا الهدف يمكن أن يكون هو تفسير انجراف بيجين الى حرب لبنان . وفيما يتعلق بالتخطيط الواسع الذى وضعه آرييل شارون انظر كتاب : « **حرب اسرائيل فى لبنان** » الذى قام بتحريره زئيف تشيف وإحود يعارى ، وترجمته إينا فريدمان (سيمون وشوستر ، ١٩٨٤) الصفحات ٣١ — ٤٤ .

المعسكران آخر الأمر الى مواجهة بينهما فى صراع سياسى مرير أدى الى فتح مجمل قضية عملية السلام وسياسة اسرائيل فى الأراضى .

وكان تأثير الحرب فى لبنان على السلام مع مصر عنصرا هاما فى ذلك الجدل . فقد رأت مصر فى الغزو الاسرائيلى للبنان انتهاكا صارخا لاتفاق السلام ، أو انتهاكا لروحه على الأقل . كما رأت أن الغزو يقضى على مصداقية الحجج التى تستخدمها مصر فى الجدل الدائر داخلها وفى المناقشة مع الدول العربية ، وجوهرها أن السلام الذى أبرمته مصر مع اسرائيل ليس خروجا على التضامن العربى ، ولا يعرض الدول المجاورة لاسرائيل لأى هجوم عسكرى . وردت القاهرة على الحرب بوقف تنفيذ جميع مشروعات التطبيع تقريبا بعد أن كان قد بدأ الإعداد لها ، وأنقصت العلاقات التجارية الى حد كبير ، وكثفت الهجوم على اسرائيل فى وسائل الإعلام . ولكن الحكومة المصرية قاومت من ناحية أخرى الضغوط الخارجية والداخلية للانسحاب من التزاماتها الأساسية فى معاهدة السلام . وكانت الضجة التى أثيرت حول مذابح صبرا وشاتيلا هى وحدها التى حدت بمصر لأن تضيف الى العقوبات التى اتخذتها ضد اسرائيل استدعاء سفيرها من تل أبيب « للتشاور » .

ولم يبد معسكر الليكود اهتماما كبيرا بهذه العقوبات . بل أكد أن معاهدة السلام صمدت لاختبار الحرب ، وبالتالى أثبتت صدق نظرة واضعى الاتفاق . وفى رأى مدرسة الليكود أنه ليس لمصر أن تتدخل فى مسألة لبنان . أما معسكر حزب العمل فكان يميل للاعتراف بمشروعية قلق مصر من هذا النزاع ، وأضاف ضرورة العمل لرأب صدع العلاقات مع القاهرة ضمن قائمة الاعتبارات التى تستلزم إنهاء الحرب فى أسرع وقت .

■ إحياء عملية السلام

أخذ المبادرة فى هذا الصدد شيمون بيريز فى أواخر عام ١٩٨٤ بعد أن تقلد فى شهر سبتمبر رئاسة الوزارة فى حكومة الوحدة الوطنية . وكان هدفه العاجل فى

المسائل الخارجية هو إعادة قدر من الثقة المتبادلة والتعاون مع مصر من أجل إحياء عملية السلام . وكان عليه لتحقيق هذا الغرض أن يعالج القضايا الثلاث التى رأى المصريون أنها تحول دون استئناف الحوار السياسى مع اسرائيل وعودة سفيرهم الى تل أبيب وهى : احتلال الأراضى اللبنانية ، والأحوال السائدة فى الضفة الغربية وغزة ، والنزاع حول طابا .

وكانت أولى تلك القضايا جاهزة للحل ، إذ توفر آنذاك ما يقرب من التوافق الوطنى على تأييد الانسحاب من لبنان ، ورغم أن المصريين اعترضوا على استمرار وجود بعض القوات الاسرائيلية فى المنطقة الأمنية فى الجنوب ، فقد رحبوا بالجلاء عن لبنان ورأوا فيه ما يدعو الى تحسن كبير فى العلاقة المتبادلة . وكان الوصول إلى نتائج ملموسة بشأن القضية الثانية أكثر صعوبة ، ولكن الحكومة الجديدة اتخذت تدابير معينة من بينها التصريح لأحد البنوك الأردنية بالعمل فى الضفة الغربية ، بالإضافة الى تجميد إنشاء المستوطنات على أساس الأمر الواقع ، مما أزال هذه العقبة أيضا .

وتبين أن مسألة طابا هى أكثرها صعوبة . فالرأى العام الاسرائيلى لم يرحب فى أى وقت بمطالب مصر فى طابا ، ورأى أنه مهما كان من قوة أو ضعف الحجة الاسرائيلية من الناحية القانونية فإن لمصر شاطئا طويلا يمتد على البحر الأحمر لمئات الكيلومترات ، ولم يكن ينبغى أن تضخم النزاع بشأن شريط لا يتجاوز ٨٠٠ متر حتى يصبح قضية وطنية كبرى . ولذا فإن تردد الليكود فى الاستجابة لطلب مبارك بإحالة القضية الى التحكيم الدولى لقى تأييدا واسعا . ثم تبين أن صياغة مشارطة التحكيم مسألة أعقد مما كان معتقدا فى البداية ، ولم يتم الاتفاق عليها إلاّ عند انتهاء السنتين اللتين قضاهما بيريز فى رئاسة الوزارة بناء على اتفاقية التبادل بين الليكود والعمل . وأشادت قمة الاسكندرية التى عقدت فى سبتمبر ١٩٨٦ بإزالة هذه العقبة ، كما أعلنت ، من بين أمور أخرى ، أن ١٩٨٧ هى سنة مفاوضات السلام .

وكان من الواضح طوال الوقت أن هذه التحركات لا تعدو أن تكون خطوات تمهيدية نحو مواجهة « حاسمة » بين المعسكرين الاسرائيليين والتى ستنشب حال وضع

خطة استئناف عملية السلام فى جدول الأعمال . ولكن أسبابا عديدة تضافرت لتحول دون أن تؤدى هذه الخطوات الى إشعال المواجهة المتوقعة . إذ لم يثر خلاف كبير فى اسرائيل بشأن خطة فهد للسلام التى قدمها فى أغسطس ١٩٨١ ، وما تلاها من قرارات فاس فى سبتمبر ١٩٨٢ ، لأن اسرائيل نظرت اليها على أنها محاولة للوصول الى توافق فى الرأى بين الدول العربية وليست سعيا حقيقيا للتسوية مع اسرائيل [انظر التذييل « هـ »] . وقد لاحظ المراقبون فى القدس أن واضعى مشروع الخطة سارعوا الى توضيح أنها لا تعنى أى اعتراف باسرائيل أو تفاوض معها .[١٨] وعلى ذلك اتفق المعسكران فى اسرائيل على رفض تلك المقترحات . وكان الفارق الوحيد بينهما أن الحمائم فى حزب العمل أضافوا الى هذا التقييم ملاحظة أنه وإن كان ثمة قدر من الغموض بشأن الاستعداد للاعتراف باسرائيل ، إلا أن هذا الموقف هو انعكاس لقدر من التحرك نحو الاعتدال فى العالم العربى ولا يجوز لاسرائيل أن تتجاهله .

وكانت خطة ريجان التى قدمت فى سبتمبر ١٩٨٢ كفيلة بأن تثير خلافا أكبر [انظر التذييل « د »] . وكان من الواجب النظر فيها بعناية نظرا لصدورها عن رئيس أمريكى أثبت اهتمامه بأمن اسرائيل ورخائها ، ونظرا لأن معظم الحكومات العربية حرصت على ألاّ ترفضها على الفور . ولكن حكومة بيجين وجدت أنه لا مفر لها من رفضها ، لأنها تتعارض مع كل الأفكار التى يقوم عليها الليكود تقريبا . فالخطة تدعو الى الحكم الذاتى بالنسبة للأراضى لا بالنسبة للسكان وحدهم ؛ كما أنها تسرى على القدس الشرقية أيضا . وكذلك دعا ريجان إلى تجميد إنشاء المستوطنات ، ورفض ضم الأراضى إلى اسرائيل رفضا قاطعا . وكان من السهل على بيريز أن ينتقد تسرع بيجين فى رفض خطة ريجان لسببين : الأول أن الاتجاه الرئيسى للخطة يعتمد على مفهوم حزب العمل بشأن « الخيار الأردنى » . والثانى أن الخطة تستبعد أيضا احتمال قيام دولة فلسطينية منفصلة . ولو أن الخطة تضمنت شيئا من ذلك لكانت غير مقبولة

(١٨) للرجوع الى مناقشة لخطة فهد للسلام ، وقرارات فاس ، انظر نشرات المسح المعاصر للشرق الأوسط الصادرة عن مركز شلواح ، المجلد ٦ : ١٩٨١ ــ ١٩٨٢ ، الصفحات ٢٠٢ ــ ٢٠٧ و ٧٩٠ ــ ٧٩٢ و ٧٩٤ ــ ٧٩٥ .

لدى حزب العمل أيضا . غير أن عدم ضغط ريجان من أجل قبول خطته حال مرة أخرى دون حدوث خلاف داخلى فى اسرائيل .

وفى ظل حكومة الوحدة الوطنية ، استؤنف الجدل حول استصواب وضع خطط للسلام . فكانت كتلة الليكود ترى أن الوقت يتطلب التمهل . وطفق المتحدثون باسمها يذكّرون الرأى العام الاسرائيلى بأن نهاية النزاع مع العرب ليست على مدى البصر ، وأنه ليس هناك سبيل لاختصار الطريق الى السلام . ومضوا يقولون إنه ينبغى أن يتاح للعرب الوقت الكافى للتعود على واقع وجود اسرائيل ، وأن أية محاولة للتعجيل بالأمور ستؤدى حتماً الى تقديم تنازلات لا موجب لها . وأخذوا يسخرون مما أطلقوا عليه اسم « روح الآنية » أى تلك السذاجة ونفاد الصبر اللذين ترتبا على حركة « السلام الآن » واتجها الى إضعاف عزيمة الجمهور الاسرائيلى . وفى رأى الليكود أن السلام مع مصر أمر مستقل بذاته . وأن هناك سلاما قائما على أساس الأمر الواقع مع الأردن ، وأن الحالة فى يهودا والسامرة وغزة خاضعة للسيطرة .

وعلى العكس من ذلك كانت كتلة حزب العمل ترى أن الوقت يمضى سريعا ، وأن الحالة فى الأراضى تدعو الى قلق متزايد ، وأن البلد يسير بسرعة — وربما بصورة لا رجعة فيها — فى طريق القومية المزدوجة ، وأن المشكلة « ديموغرافية — وليست جغرافية » وأن السلام مع مصر يتعرض للخطر ، لأن عملية السلام إما أن تتحرك الى الأمام أو تتراجع الى الوراء ، وأنه ليس أمام اسرائيل من خيار غير التركيز على القضية الأردنية الفلسطينية ، مع تأكيد ما أُطلق عليه اسم الخيار الأردنى ، للوصول إلى نوع من التسوية يحول دون اشتعال الموقف على نطاق واسع . وكان هذا الموقف يعتمد أيضا على تقدير بيريز (الذى أيدته محادثات كثيرة مباشرة وغير مباشرة مع الشخصيات العربية) بأن الجزء غير الراديكالى من العالم العربى يتجه نحو إبداء الاستعداد للوصول الى اتفاقات للسلام مع اسرائيل ، وبالتالى فهناك فرصة معقولة لنجاح السير بعملية السلام .

وكان هناك اقتناع فى معسكر حزب العمل بأن عدم تمكن بيريز من الوصول

إلى نقطة البداية فى إحياء عملية السلام إلاّ فى ختام فترة رئاسته ، أدى الى ضياع فرصة عظيمة نتيجة للمماحكة الطويلة حول تفاصيل لا أهمية لها فى مشكلة طابا . ومع ذلك فإن التحرك نحو إحياء عملية السلام بدأ فى الواقع قبل اجتماع الاسكندرية ، واستمر بعده ، رغم أن حزب العمل ترك رئاسة الحكومة فى أكتوبر ١٩٨٦ .

وقد وقعت أهم التطورات فى عمان . إذ شمل اتفاق ١١ فبراير ١٩٨٥ بين الملك حسين وياسر عرفات ضمن نقاطه الخمس عناصر عديدة كان يمكن أن تؤدى للوصول الى صيغة للتفاوض يقبلها حزب العمل [انظر التذييل « و »] . إذ تضمن الاتفاق فكرة إجراء مفاوضات السلام فى إطار مؤتمر دولى ، ومبدأ « الأراضى مقابل السلام » ، والموافقة على تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية ضمن وفد أردنى فلسطينى مشترك ، والسعى إلى تقرير المصير فى إطار اتحاد كونفيدرالى أردنى فلسطينى . وتضمن الاتفاق جوانب كثيرة لا يمكن أن يقبلها بيريز ، كما لا يقبلها شامير ، فضلا عن أنه لم يتحول الى اتفاق ثابت بين المنظمة والأردن . وبحلول فبراير ١٩٨٦ لم يعد الاتفاق ساريا . ومع ذلك فإنه أشار الى سبيل محتمل لعملية السلام ، وأتاح للملك حسين أن يستمر فى ذلك الاتجاه بمفرده . وفى الفترة بين سبتمبر ١٩٨٥ ويناير ١٩٨٦ تراجع الملك حسين بالتدريج عن بعض المواقف التى تمسك بها طويلا ، وبلور (بالتعاون مع واشنطن) مفهوما للمفاوضات المباشرة بين اسرائيل ووفد أردنى فلسطينى ضمن إطار مؤتمر دولى ، يعقد على أساس قرارى مجلس الأمن للأمم المتحدة رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ ، ودون أن تكون المفاوضات معلقة على أية شروط مسبقة .

وفى الوقت ذاته تقريبا حدد بيريز مفهومه الخاص للمفاوضات . وهو يقبل أن يكون هناك دور ما لمحفل دولى . وقد طرأت على هذه الخطة فى السنوات التالية تعديلات شتى لكن أفكارها الأساسية بقيت بوجه عام كما يلى : تبدأ عملية السلام الجديدة بعقد مؤتمر دولى يضم الأعضاء الخمسة الدائمين فى مجلس الأمن ، ووفدا أردنيا فلسطينيا ، وسوريا ولبنان ومصر واسرائيل . ويعقد المؤتمر بدون شروط مسبقة ، على أساس موافقة المشاركين فيه ، وقبول القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ، ورفض الإرهاب والعنف . ويكون هدف المؤتمر حل المشكلة الفلسطينية من جميع جوانبها .

ويرى بيريز أن هذا الأسلوب لا يتعارض مع مبادىء كامب ديفيد . وقد يكون هذا المحفل المتعدد الأطراف أداة تفاوضية تثير مشاكل من وجهة نظر اسرائيل ، ولكن ينبغي قبوله على أساس التسليم الواقعي بالقيود التي يمكن للأردن أن يشارك في المفاوضات على أساسها . فمن شأن المحفل الدولي أن ييسر بدء المفاوضات ، على أن يكون هو المحفل الافتتاحي ، ثم تعقبه على الفور مفاوضات مباشرة وجها لوجه في لجان جغرافية ثنائية ، وربما أيضا في لجنة واحدة متعددة الأطراف ، تشترك فيها مصر ، وتعالج مسائل مثل خطط التنمية الإقليمية . ولا تكون للمحفل الدولي سلطة الاعتراض على أي اتفاق ، أو فرض اتفاقات على الأطراف ، وأن تضمن الولايات المتحدة هذا القيد .

وتجرى مناقشة المشكلة الفلسطينية مع الوفد الأردني الفلسطيني . ويشارك في هذا الوفد فلسطينيون « موثوق بهم » ولا يشكلون وفدا لمنظمة التحرير الفلسطينية . ولا يعني اسرائيل في شيء أن يحظى هذا الوفد بموافقة عرفات أو ألاّ يحظى بها ، ما دام الوفد « لا يمثل الإرهاب » . وسيكون هدف اسرائيل هو إحراز تقدم نحو الوصول الى تسوية عن طريق الأردن في المقام الأول ، ولكن في إطار مفهوم الاتحاد الكونفيدرالي الأردني الفلسطيني . ويمكن تصور فترة مرحلية يقوم خلالها الأردن واسرائيل ، عن طريق تشكيل لجنة توجيهية مشتركة ، بالدور الأساسي في إدارة شؤون الأراضي ، ويتمتع السكان الفلسطينيون بحكم ذاتي ، ويمثلهم مجلس منتخب ، وتكون هناك مناطق أمنية تحت سيطرة اسرائيل . وفي أثناء هذه الفترة يجرى التفاوض على التسوية الدائمة ، بما في ذلك الاتفاق على الحدود . وبذلك يمكن التوصل الى حل نهائي « لمسألة الأراضي » يحل محل الترتيبات « الوظيفية » في الفترة المرحلية .[١٩]

وأعقب ذلك اتخاذ خطوات هامة متعددة لتنفيذ هذه الاستراتيجية . إذ نجح بيريز خلال محادثاته مع مبارك في القاهرة في فبراير ١٩٨٧ ، في تغيير الموقف المصري

(١٩) وردت النقاط الأساسية في هذه الخطة في خطاب شيمون بيريز في الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ٢٩ سبتمبر ١٩٨٧ .

من التمسك بأن يشارك فى المفاوضات على الفور وفد رسمى من منظمة التحرير الفلسطينية الى قبول تحقيق ذلك على مراحل . ووفقا لهذا المفهوم المصرى ستبلغ المنظمة بأن « تتراجع الى الوراء مع إبقاء قدمها داخل الباب » ، أى أن توافق فى المرحلة الأولى على مندوبين يكونون مقبولين لدى اسرائيل والولايات المتحدة والأردن ، وأن ترجىء مشاركة ممثلين مباشرين عنها إلى مرحلة أكثر تقدما فى المفاوضات ، عندما تكون المنظمة قد استوفت شروط المشاركة فى المؤتمر . وأعربت مصر مرة أخرى عن موافقتها على عقد مؤتمر دولى — على أساس القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ — يفضى الى مفاوضات مباشرة بين الأطراف ، ولا يفرض إرادته عليها .

وكانت هذه الموافقة من جانب مصر من العوامل التى أتاحت للملك حسين أن يتخذ خطوة أخرى لتضييق الفجوة بينه وبين بيريز . وفى أبريل ١٩٨٧ تم التوصل إلى تفاهم بينهما فى لندن ، قامت بالوساطة فيه الولايات المتحدة . وكان أهم ما تحقق فى هذا الاجتماع ، وفقا لما أدلى به مساعدو بيريز ، هو تخلى الأردن عن إصراره على « إحالة الأمر » الى المؤتمر الدولى [انظر التذييل « ز »] . وعلى ذلك وافق الأردن على الدخول فى مفاوضات مباشرة وجها لوجه من أجل السلام مع اسرائيل ، فى إطار مؤتمر دولى يعقد وفقا للقواعد المذكورة آنفا ، ولا تكون له سلطة فرض تسوية ، أو الاعتراض على التسوية التى يتم التوصل اليها فى اللجان الثنائية . ووافق على أن تكون كل من هذه اللجان مستقلة إحداها عن الأخرى .[٢٠]

وبذل بيريز جهدا كبيرا لتوسيع التأييد الدولى لهذا المفهوم . وتقرر الاستعانة فى ذلك بالملك الحسن الثانى ملك المغرب ، وبعض القادة الأوروبيين ، وبعض الشخصيات الفلسطينية فى الضفة الغربية وغزة . وبدأ حوار مع الاتحاد السوفيتى ، أبدى السوفيت خلاله استعدادهم لاتخاذ موقف مرن من مسألتى تشكيل المؤتمر الدولى والإجراءات الخاصة به ، ولكنهم لم يوافقوا على قصر دوره على الاجراءات الشكلية . وكان موقف الولايات المتحدة هو الفيصل ، إذ كانت واشنطن بطبيعة الحال شريكا كاملا فى بلورة مشروع المؤتمر الدولى ، ولكنها آثرت لأسباب تكتيكية ،

(٢٠) انظر معاريف فى ٧ مايو ١٩٨٧ .

بعضها داخلى وبعضها خارجى ، ألاّ تعلن تأييدها للخطة بقوة ، حتى لا تساعد بصورة غير مباشرة من ينتقدون خطة بيريز فى اسرائيل على إحباطها . ومن الواضح أن بيريز كان يدرك طوال الوقت أن خطته لا تحظى بتأييد الأغلبية فى النظام السياسى الاسرائيلى ، ولكن الأرجح أنه كان يأمل فى أن تؤدى دينامية عملية السلام إلى زيادة التأييد لخطته ، فإذا توصلت الى نتائج إيجابية فسيقبلها الرأى العام ، كما فعل فى مواقف مماثلة فى الماضى .

لكن ذلك لم يتحقق . وخلال عام ١٩٨٧ شدد الليكود معارضته لمفهوم المؤتمر الدولى وتمكن عمليا من تجميد المشروع برمته . ووجهت مدرسة شامير الفكرية هجوما عنيفا لهذا المفهوم ، واعتبرت أنه يضر بفرص السلام بدلا من أن يشجع عليها . وأخذ المتحدثون باسمه يؤكدون أنه كما تحقق السلام مع مصر عن طريق المفاوضات المباشرة ، فإن المفاوضات المباشرة أيضا مع الأردن ، وبدون أية شروط مسبقة ، هى الآن الطريق الصحيح للسير بعملية السلام . وأنه ليست هناك حاجة إلى إجراءات جديدة غير ما قررته اتفاقيتا كامب ديفيد مع اتخاذ الحكم الذاتى كمفهوم أساسى . ووصفوا نموذج المفاوضات الذى دعا إليه بيريز بأنه خروج على المبدأ الذى نادت به اسرائيل دائما ، ولا رجعة عنه ، وهو المفاوضات المباشرة . وقالوا إنه ليست هناك ضمانات كافية لإجراء مفاوضات مباشرة بين الأطراف ولعدم تدخل المحفل الدولى فى القرارات التى يصلون اليها . وقالوا أيضا إنه لا يمكن الاطمئنان الى شتى الوعود فى هذا الصدد ، لأن من المؤكد أن مجريات الأمور أثناء المؤتمر ستبطل تلك الوعود وتلغيها .

وقالت مدرسة شامير إن اجراءات كهذه ستفتح الباب أمام مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية . وهو أمر يتعين رفضه من حيث المبدأ ، مهما كانت التنازلات اللفظية التى قد تكون المنظمة مستعدة لها . وقال أنصار شامير إن الإشارة الى « الحقوق المشروعة للفلسطينيين » فى اتفاقية لندن كان الغرض منها تهدئة المنظمة ، وأن الأخطر من ذلك هو العزم على إعادة الاتحاد السوفيتى مرة أخرى ، عن طريق المؤتمر ، إلى وضع يستطيع منه التأثير فى الشؤون الاسرائيلية العربية ، فى حين أن

استراتيجيته الأساسية مازالت ضارة باسرائيل وخطرة عليها . وقالوا بهذه المناسبة ، على سبيل التذكرة ، إن المفاوضات مع مصر لم تنجح إلاّ لأن الاتحاد السوفيتي استبعد منها ، وأن مشاركته مع السوريين وغيرهم ستحول المؤتمر الى محفل موال للعرب ، إما أن يفرض إرادته على اسرائيل ، أو أن يضعها فى موقف تكون فيه الملومة بسبب انهيار المحادثات ، وأن قبول اسرائيل لهذا المؤتمر سيفتح الباب للضغوط المطالبة بالانسحاب الى حدود عام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية . وتقول هذه المدرسة إن خطة بيريز ترتكز يائسة على مفهوم « الأرض مقابل السلام » ، فى حين يؤمن الليكود بقدرته على الوصول فى نهاية المطاف الى تسوية « السلام من أجل السلام » والتى ترتكز على نوع آخر من الحلول الوسط .

وقال رجال الليكود إنه إذا كانت هناك فى الوقت الحاضر ضرورة لإجراءات للسلام فقد يمكن عقد مؤتمر إقليمى تشارك فيه الأردن ومصر وفلسطينيون محليون من غير المنظمة والولايات المتحدة . وأن مؤتمرا كهذا يتفق مع الإجراءات التى اتبعت فى كامب ديفيد ، والتى لا يجوز التخلى عنها . وهناك حل بديل وهو أن تجرى مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والأردن تحت رعاية القاهرة . وهناك احتمال آخر ، وهو الشروع فى مفاوضات مباشرة عن طريق افتتاح محفل يرأسه قادة الدولتين العظميين على أن يكون مفهوما أنه لن يكون لهم أى دور آخر فى العملية . ولا تشارك فى ذلك الأمم المتحدة .[٢١]

وكان حزب العمل يرى أن هذه الحجج والخطط من جانب الليكود ما هى إلا محاولة لمنع أية مفاوضات للسلام ، خوفا من أن تؤدى إلى الانسحاب من الأراضى . ومع ذلك لم يكن هناك من سبيل ، نظرا للتكافؤ القائم بين مدرستى الفكر فى اسرائيل ، لتجاهل ذلك الاعتراض .

وقد تعرض هذا الركود لهزة مفاجئة فى ديسمبر ١٩٨٧ على إثر الهبة فى الضفة الغربية وغزة ، والتى يطلق عليها اسم « الانتفاضة » . فقد أدت أعمال الشغب فى

(٢١) أعرب إسحاق شامير عن تحفظاته بشأن هذه الخطة فى رسالة بعث بها الى واشنطن فى ٢٤ أبريل ١٩٨٧ . ورد عليها جورج شولتز ، نقطة بنقطة فى أول مايو ١٩٨٧ .

هاتين المنطقتين الى إنهاء الفكرة القائلة بأن استمرار الوضع الحالى هو أنسب الخيارات ، وأقلها مشاكل بالنسبة لإسرائيل . كما أدت الاضطرابات إلى إعادة النظر فى الجوانب الأساسية لموقف اسرائيل فى تلك الأنحاء .

وواقع الأمر أنه كان هناك اتجاه لإجراء تقييم جديد كهذا يتشكل منذ بضعة شهور قبل الانتفاضة ، نتيجة لازدياد القلق الناشىء عن « المشكلة السكانية » . ولم تكن هذه المسألة جديدة فى الساحة السياسية الاسرائيلية ، لكن التغيرات الكمية المتزايدة فى الأراضى بدأت تتخذ خلال عشرين عاما بعد الاحتلال طابعا نوعيا لم يعد من السهل تجاهله . وأدى هذا الاتجاه الى تعزيز حجة معسكر حزب العمل ودعوته الى التعجيل بإحياء عملية السلام . أما أثر هذا التطور على معسكر الليكود فكان أكثر تعقيدا . فبينما بقيت آراء معظم من ينتمون الى الوسط من هذه المدرسة على حالها بغير تغيير ، أصبح من الملحوظ وجود حركة طرد مركزى على الأطراف . فمن ناحية ، بدأت تسمع بجسارة متزايدة من جانب بعض الشخصيات الحزبية فكرة الترحيل (الترانسفير) على نطاق واسع للسكان العرب عبر الحدود ، وذلك باستخدام الحوافز أو باستخدام القوة ، ومن ثم اقترب أصحاب هذا الرأى من آراء حزب تحيا المتشدد ، بل ومن آراء المتعصبين التابعين لمائير كاهان . ومن ناحية أخرى ، ظهر بين بعض العناصر النشيطة فى الليكود استعداد للاعتراف بالحقوق الجماعية للفلسطينيين ، وضرورة التفاوض معهم للوصول الى تسوية ، بل والتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية . لكن الجهاز الرسمى للحزب لم يلبث أن أدان هذه الاتجاهات .

والأرجح أن الانتفاضة ساعدت على تقوية هذه الاتجاهات . ولكن كان من المتعذر فى منتصف عام ١٩٨٨ أن يتبين أثرها الدائم على مختلف الاتجاهات السياسية فى اسرائيل . وقد بدا أن النتيجة المباشرة هى الاتجاه الى مزيد من التشدد . وفقد « الخيار الأردنى » الذى دعا اليه حزب العمل كثيرا من مصداقيته . ولما كان إسحاق رابين ، وهو من وزراء حزب العمل ، هو المكلف بإخماد الانتفاضة ، فقد ساعد ذلك على تضييق الفجوة بين المعسكرين . ومن الواضح أن المصادمات العنيفة فى

غزة والضفة الغربية أثارت مشاعر معادية للعرب . وبالإضافة الى ذلك فقد ظهر فى الصفوف الأولى للانتفاضة شبان متهوسون ، ودعاة جهاد راديكاليون ، لا يبدون أى اهتمام بالوصول الى حل سياسى ، ويرفعون شعارات تطالب بالحد الأقصى للأمانى الوطنية ، مما أثار المزيد من العداء أو القلق لدى كثير من الاسرائيليين . وفى الوقت نفسه ترتب على الأزمة أن زاد نشاط مجموعات الحمائم التى تعارض الاحتلال ، وتلح فى ضرورة التعجيل بإنهائه .

ولما كان من المتعذر الآن القول بأن الوقت يعمل فى الأراضى لصالح اسرائيل ، ولما كانت حدود القوة قد تجلت بصورة متزايدة ، فقد نشأ فى اسرائيل اتجاه قوى يرى أن الوسيلة الوحيدة لمعالجة الموقف هى عن طريق « حل سياسى » . وعجل هذا الشعور الجديد من صياغة خطة شولتز فى مارس ١٩٨٨ — وهى أول مبادرة أمريكية رسمية للسلام منذ خطة ريجان فى عام ١٩٨٢ [انظر التذييل « ك »] .

وقد وضعت اقتراحات شولتز جدولا زمنيا ضيقا تنهى خلاله الأطراف مفاوضاتها حول الترتيبات المرحلية ، وتبدأ المحادثات بشأن التسوية النهائية قبل حلول نهاية العام . وفيما عدا ذلك كانت الاقتراخات مطابقة فى جوهرها لخطة المؤتمر الدولى التى تم الاتفاق عليها بين بيريز والملك حسين فى لندن . ومن ثم لم يجد بيريز صعوبة فى قبولها من حيث المبدأ ، بينما كانت مشكلة شامير هى كيفية صياغة رفضها بأكثر الوسائل إيجابية . وقد رأى شامير ، إلى جانب اعتراضه الأساسى على صيغة المؤتمر الدولى ، أن الجدول الزمنى الضيق الذى تنص عليه الخطة ، والدور الإيجابى الذى تكله للولايات المتحدة فى المفاوضات يعد إجراء خطرا يمكن أن يؤدى الى إضعاف سيطرة اسرائيل على يهودا والسامرة وغزة : وقد صيغ هذا الاعتراض على أساس التمسك باتفاقيتى كامب ديفيد ، التى يرى شامير أن هذه الخطة تتنافى معهما تماما .

والواقع أن خطة شولتز ، التى كانت فى ربيع عام ١٩٨٨ هى الخطة الوحيدة المطروحة فى الساحة ، قطعت شوطا طويلا فى الابتعاد عن كامب ديفيد . فاتفاقية ١٩٧٨ التى سبق للأردن والفلسطينيين أن رفضوها ، ولم تتمكن اسرائيل ومصر

من تنفيذها فى الضفة الغربية وغزة ، لم يعد فى الوسع أن تفيد كأساس للتقدم بعملية السلام . ومع ذلك لا يمكن إنكار مساهمتها الجوهرية فى هذه العملية . وسيكون من العسير الي أقصى حد أن تتجاهل مفاوضات السلام المقبلة الأفكار المختلفة التى تضمنتها كامب ديفيد . فقد حددت كامب ديفيد الحقوق الأساسية والمصالح المشروعة ، وأرست التمييز بين الترتيبات الانتقالية والوضع النهائى ، واقترحت المشاركة الأردنية الفلسطينية ، وحددت أن السلام الكامل هو الهدف النهائى .

الولايات المتحدة وإسرائيل : الثبات والتغير

صمويل و . لويس

منذ ما رسّخت إسرائيل استقلالها فى أواخر عقد الأربعينات ، لم تبد فترةٌ ممتدة من الذبذبات الحادة فى العلاقات الأمريكية الاسرائيلية مثل ما أبدته فترة السنوات الاثنتى عشرة التى شملت رياستى جيمى كارتر ، ورونالد ريجان . وقد رافقت هذه الذبذبات تحولاتٌ فى سياسة أمريكا وتكتيكاتها تجاه الصراع العربى الاسرائيلى تُورث الدوار مثلها ، أو هذا على الأقل هو ما لاح فى كثير من الأحيان للحكماء من كل من الأمريكيين والاسرائيليين . أما بالنسبة لمعظم المراقبين العرب ، فإن المشاحنات المريرة التى كثيراً ما حدثت بين واشنطن والقدس لم تحجب إلاّ بصورة مؤقتة ما يكمن وراءها من استمرارية فى العلاقة الودية الأمريكية الخاصة و« تساهل » لحساب إسرائيل . وزعم المحللون العرب أن هذه العلاقة الودية قوضت ما للولايات المتحدة من مصالح أوسع فى الشرق الأوسط . وكان التحليل العربى أقرب إلى الواقع فى تأكيده لاستمرارية السياسة الأمريكية بصورة جوهرية .

ولكن تحت هذا الزَبَد السياسى المضطرب كانت الأساسيات الخاصة بسياسة الولايات المتحدة ثابتة ثبوتاً يبعث على الدهشة ، على الرغم من أن التكتيكات الدبلوماسية قد عراها تحوّلٌ عندما انتقلت الزعامة السياسية فى واشنطن من الديمقراطيين إلى الجمهوريين ، وكذلك فى عهد كل من كارتر وريجان . على أن الأساسيات ظلت باقية : ألا وهى التزام فريد بأمن الدولة اليهودية ، واقتناع بأن

التقدّم صوب ضربٍ من ضروب الحلّ السلمى للصراع العربى الاسرائيلى هو وحده الكفيل بصيانة المصالح الاستراتيجية الأساسية للولايات المتحدة فى المنطقة وكذلك المستقبل القومى لإسرائيل . ومن هذه الثنائية انبثق الاستثمار المتماسك والحتمى والمستمر للدبلوماسية الأمريكية فى السراب المسمى « بعملية السلم فى الشرق الأوسط » . كما أن اضطراب الديبلوماسية الأمريكية وإنجازاتها الأصيلة أيضاً إنما يتراءى فيهما تأثير الزعماء السياسيين الأمريكيين والإسرائيليين .[1]

وهذا يعلّل التضارب البادى بين التحليل العربى وتحليل المراقبين الغربيين الذين أسرتهم المصادمات الصاخبة بين الناطقين بأسماء هاتين الديمقراطيتيْن بأصواتهما المتنافرة . إن الدور الذى تجاوز حجم الشخصيات السياسية فى كل من العاصمتين هو المسؤول عن معظم الذبذبات الحادة على سطح العلاقة الأمريكية الإسرائيلية . ومع ذلك ، فقد حدث هذا ضمن محدداتٍ لإطار مستقرٍ استقراراً أساسياً . وقد تحدث مصادمات حول الاستراتيجية أو التكتيكات الخاصة بمواجهة معضلات الأمن المؤلمة لإسرائيل ؛ والخلافات إما أن تتفاقم ، وإما أن تخمد بدرجة تزيد أو تنقص اعتماداً على أساليب الزعماء الحاليين من إسرائيليين وأمريكيين . وبرغم الغليان ، تتدفق تيارات السياسة الأعمق دون تأثر كبير .

وحتى يتأتّى تشريح عناصر الثبات فى العلاقة الأمريكية الإسرائيلية تشريحاً وافياً ، يتعين علينا أن نعيد بحث أسس مألوفة لنا . وفى هذا تساهم عناصر التاريخ والدين والقيم الديمقراطية والشبكات العائلية ورواسب الإحساس بالذنب حول مصير المجتمع اليهودى الأوروبى . ومع نسيان الأجيال الجديدة من الأمريكيين للحرب العالمية الثانية ، نشأت فى الولايات المتحدة طرق جديدة للتعبئة السياسية لتعزيز أسس

---

(١) بوصفى واحداً من الذين شاركوا عن كثبٍ شديد فى كثير من هذه الأحداث أتفق مع ستيفين ل . شبيجل فى قوله : « إن الذى كان يهمّ بأكثر من النظام الخاص باتخاذ القرار داخل الإدارة ، هو شخصيات المسؤولين الرئيسيين ، وما بينهم من علاقات — وأهم من ذلك آراؤهم الفردية حول سياسة الشرق الأوسط » . انظر شبيجل : « **الصراع العربى الاسرائيلى الآخر : رسم سياسة أمريكا فى الشرق الأوسط من ترومان إلى ريجان** » (مطبعة جامعة شيكاغو ، ١٩٨٥) ص ٣٩٢ .

مناصرة المصالح الذاتية السياسية . وقد صار الكونجرس أكثر حماساً من أى وقت مضى لتأييد إسرائيل ومتطلبات الأمن الإسرائيلى ، حتى مع شروع المواطنين اليهود الأمريكيين هنا وهناك فى التساؤل بحياء عن حكمة السياسات الاسرائيلية بإزاء المأزق الفلسطينى . على أن هذا التساؤل لا يعبّر عن أى شكوك أساسية حول أهمية إسرائيل المحورية بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط .

وفى العقد التالى لكامب ديفيد عمد اليهود المؤيدون لإسرائيل إلى تعزيز نفوذهم السياسى داخل الكونجرس . وأداتهم الأولى فى ذلك هى اللجنة الأمريكية للشؤون العامة الاسرائيلية ، التى نمت وأصبحت منظمة للضغط السياسى داخل الهيئة التشريعية ، وهى ذات عضوية حاشدة وفاعلية هائلة . وضاعف الاتجاه نحو آليات تمويل الحملة السياسية من دعم جهود اللجنة الأمريكية للشؤون العامة الاسرائيلية . يضاف إلى هذا أن إسرائيل قد صارت قضية شعبية لدى كثير من الجماعات الدينية المسيحية الانجيلية والأصولية .

وسجلت استفتاءات الرأى العام بصورة مستمرة تأييداً فائقاً لإسرائيل لدى الجمهور العام ، لم ينخفض إلاّ لفترة قصيرة أثناء حرب لبنان وبعدها مباشرة فى عام ١٩٨٢ ، ثم ارتدّ عائداً إلى ما كان عليه فى غضون بضعة أشهر . وبقى التأييد مرتفعاً بدرجة كبيرة منذ ذلك الحين وإلى عام ١٩٨٧ على الرغم من الصور غير الجذابة التى كانت وسائل الإعلام ترسمها من حين إلى آخر للسياسة الاسرائيلية إزاء الأراضى المحتلة ، ولدور إسرائيل فى مهزلة بيع الأسلحة الأمريكية ــ الإيرانية ، و « لقضية بولارد » وهى التى اعترف فيها مسؤول يهودى فى المخابرات البحرية للولايات المتحدة بأنه تجسس لحساب إسرائيل . وكانت « الانتفاضة » الفلسطينية فى غزة والضفة الغربية التى بدأت تلقائياً فى ديسمبر ١٩٨٧ امتحاناً صعباً لتأييد إسرائيل ، إذ دأبت وسائل الإعلام الأمريكية كل ليلة على نقل صور مروعة للجنود الاسرائيليين وقد لجأوا إلى وسائل قمع وحشية أو قاتلة فى محاولة لإخماد المقاومة العنيفة للاحتلال . ومع ذلك فإن عمق التأييد من جانب الجمهور الأمريكى لم يتأثر بصورة كبيرة ، وذلك لأن قطاعات عريضة من المواطنين الاسرائيليين شوهدت وهى تحتج بأنفسها

احتجاجاً شديداً على المبالغة فى استخدام القوة ، فى حين أنها دعت إلى إجراء مفاوضات وتقديم تنازلات اسرائيلية فى سبيل السلام ، فأكدت بذلك الطابع الديمقراطى للدولة الاسرائيلية والمجتمع الاسرائيلى .

وهناك قاعدة سياسية عريضة للعلاقة الوثيقة وغير العادية بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، وهى أشبه ما تكون بحلف غير مكتوب لا يتجاهله أى رئيس أمريكى إلاّ إذا أقدم على مخاطرة سياسية كبيرة . كما أن الكونجرس يتردّد فى اتخاذ أى إجراء يمكن أن يوصف بأنه معادٍ لإسرائيل ، وهو يبدى حماسةً متوقعة لأى مبادرات من جانب السلطة التنفيذية من شأنها زيادة احتمالات السلام العربى الاسرائيلى ، طالما أن حكومة إسرائيل لا تستنكرها لأنها تعرض أمن إسرائيل لخطر .

وفى هذا الإطار المحلى الأمريكى ، تميّزت العلاقات الأمريكية الاسرائيلية منذ كامب ديفيد بانتصارات ديبلوماسية باهرة وإخفاقات كاملة . واتفاقيتا كامب ديفيد ومعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل هى مأثرة باقية لتصميم الرئيس كارتر [انظر التذييل « جـ »] . وقد تمتع الحلف الاستراتيجى ، القائم بحكم الواقع ، بين واشنطن والقدس ، والذى امتدت جذوره إلى الأعماق فى الفترة الثانية لإدارة ريجان ، بتأييد سياسى واسع فى كلا البلدين . ومع ذلك ، فإن الآمال العريضة التى بشّرت بها كامب ديفيد لفتح الباب أمام حلٍ دائم للصراع الفلسطينى الإسرائيلى وللسلام الشامل بين إسرائيل وجيرانها قد ذوت ، مخلّفةً وراءها تركة مثقلة من المرارة والإحباط الفلسطينيين ، ترتوى بها جذور عصيان آتٍ . وقد سقطت إسرائيل والولايات المتحدة فى المستنقع اللبنانى الذى لطّخ الأمتين معا ، وعجّل بانهيار دولة لبنان الهشة ، وربما الميئوس منها . والسجل التاريخى لن يكون رحيماً ببعض الزعماء الاسرائيليين والأمريكيين . غير أن السلام مع مصر قد غيّر تغييراً دائماً طبيعة النزاع وطبيعة الشرق الأوسط . إن « كامب ديفيد » وما أحدثته من تطورات قد حدّدا للصراع معايير جديدة ، وغيرّا من الوضع الاستراتيجى للولايات المتحدة فى المنطقة . ولقد كانت بهذا المعنى خطا تاريخيا فاصلاً بالنسبة للعالم العربى ولإسرائيل وللولايات المتحدة .

■ توطئـــــة

ليس فى الوسع فهم عقد صناعة القرار فى الولايات المتحدة فيما بين عامى ١٩٧٨ و ١٩٨٨ بمعزل عما قبله . فالبذور قد ألقيت فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ المروّعة . وبات الاسرائيليون لأول مرة منذ عام ١٩٤٨ يتشككون فى تقديرات زعمائهم لأمور البقاء القومى على قيد الحياة . وبسبب الإنفاق الهائل على الموارد البشرية والاقتصادية ، اضطرت إسرائيل إلى الاعتماد اعتماداً شديداً على الولايات المتحدة فى أعقاب الحرب . فالتمست معونة عسكرية واقتصادية ضخمة ، وحصلت على ما أرادت . وأصبح الاستقلال الحقيقى لإسرائيل ، ولأول مرة ، أفقاً منحسراً . وعلى نفس القدر من الأهمية ، دهاء دبلوماسية هنرى أ . كيسنجر التى انتزعت من مصر وسوريا الخطوات الأولى صوب سلام بعيد فى ثلاث اتفاقيات لفض الاشتباك ، كان هو سمسارها فى عام ١٩٧٤ وعام ١٩٧٥ ، كما أنه فرض هيمنة الولايات المتحدة على العملية الديبلوماسية للوساطة بين إسرائيل وخصومها العرب .

ثم إن الحرب فى نهاية الأمر قد أقنعت الرئيس أنور السادات ، وربما بعض الزعماء العرب الآخرين ، بأن من غير المستطاع هزيمة إسرائيل عسكرياً ، وأن لا سبيل لاسترداد سيناء إلاّ عن طريق مائدة المفاوضات ووساطةٍ من الولايات المتحدة .

وثمة درس آخر يستخلص من عصر الديبلوماسية الكيسنجرية ويلقى ظلاً طويلاً ألا وهو أن من شأن كبار الساسة الأمريكيين وفى وسعهم أن يستثمروا وقتهم ومشاركتهم الشخصية استثماراً كبيراً فى التوسط فى المنازعات العربية الاسرائيلية . وكان على كارتر ووزير الخارجية سيروس فانس فى وقتٍ تال أن ينافسا كيسنجر فى سبيل الحصول على أى نتائج ، بغض النظر عن ثمن التحوّل بالوقت والطاقات عن أزمات عالمية أخرى . والمؤكد أن ما تلا ذلك من إخفاق ريجان فى تحريك عملية السلام تحريكاً أبعد إنما يرجع فى شىء منه إلى التقليد الذى بدأه كيسنجر وكارتر . وأفسدت الولايات المتحدة عن غير قصد زعماء الشرق الأوسط ، فجعلتهم يفترضون

أن صنع السلام أهم للولايات المتحدة منه للزعماء أصحاب القضية الأصليين . وجاءت الصحافة الأمريكية فغذّت هذا الاعتقاد بأن حوّلت كيسنجر إلى شخصية مسرحية « البطل الخراف ك » ، ولجأت بعد ذلك إلى تقييم جدية الجهود الديبلوماسية التى تبذلها الإدارة تبعاً للتواتر فى الرحلات الشخصية لوزير الخارجية إلى المنطقة .

■ كارتر وإسرائيل ـــ المرحلة الأولى

وقتما دعا الرئيس كارتر كلا من الرئيس السادات ورئيس الوزراء مناحم بيجين للاجتماع فى كامب ديفيد فى سبتمبر ١٩٧٨ ، كانت إدارة كارتر مثخنة الجراح فعلاً من معاملات مع إسرائيل ومؤيدى إسرائيل فى الكونجرس . وكان كارتر قد استثمر على نحو لم يسبق له مثيل ، من الوقت والجهد والرصيد السياسى الشحيح فى حملته التى عقد فيها العزم على الوصول إلى تسوية سلمية عربية إسرائيلية ، متجاهلاً أولئك المستشارين الذين حثّوه على التزام الحذر ، ومتعاليا على مظاهر الحساسية الاسرائيلية المفرطة بأن أفصح علنا عن آراء جديدة مستفزّة دون إنذار ، ودون حرص على اجتناب العبارات المثقلة بالرموز التى ذاعت وطفحت بها غابة ديبلوماسية الشرق الأوسط .

وإذ كان كارتر نافد الصبر للشروع فى مفاوضات سلام شاملة من خلال استئناف عقد مؤتمر جنيف ، فقد حاول أن يتجاهل كون حكومة رئيس الوزراء إسحاق رابين غارقة فى حملة انتخابات فى النصف الأول من عام ١٩٧٧ ، وأنها لم تكن فى وضع يطوّع لها أن تفتح أى باب ديبلوماسى جديد . وما أن طفا بيجين على السطح على غير ما كانُ متوقعا فى أواسط مايو ، وأصبح زعيم إسرائيل الجديد ، كان كارتر بأسلوبه الديبلوماسى الذى يتعمد تحطيم الأصنام قد رفع حالة الانتباه الاسرائيلية إلى مستوى عالٍ من العصبية . وزادت الشكوك حول نوايا كارتر البعيدة إزاء إسرائيل بسبب ما أعلنه عن سياسته العالمية بشأن العلاقات الأمريكية السوفيتية ، وسياساته الجديدة بشأن نقل السلاح ، والتى بدت وكأنها نذير شؤم على احتياجات

الأمن الاسرائيلي من الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية . وعندما حلّ بيجين المعروف بجموده الفكرى وأسلوبه البلاغى النارى محل رابين الهادىء الحذر وصاحب الفكر التحليلى ، وصار هو المفاوض الاسرائيلى الرئيسى مع كارتر ، لم يكن هناك مناص من حدوث فرقعات .

ومنذ زيارة بيجين الأولى (من عشر زيارات) إلى واشنطن بوصفه رئيساً للوزراء فى شهر يولية ١٩٧٧ وحتى موعد كامب ديفيد فى سبتمبر ١٩٧٨ ، تأرجحت سياسة الولايات المتحدة والعلاقات الأمريكية الاسرائيلية تأرجحاً مستمراً بين النقيضين : من بيانات دافئة مطمئنة حول القيم المشتركة والعلاقات الخاصة ، إلى تشهير بارد غاضب بالتصلّب الاسرائيلي المزعوم . وكان بيجين معجباً إعجاباً عظيماً بالولايات المتحدة ، تشدّه إلى كارتر فتنته الإنجيلية بالأرض المقدسة ، وكان يتطلّع إلى الشرعية وإلى تقبّله بوصفه زعيم إسرائيل بعد ثلاثين سنة من التيه السياسى . وكان يعتقد أن فى وسعه أن يحقق سلام إسرائيل مع مصر . إلاّ أنه كان عاقداً العزم على صيانة استقلال إسرائيل السياسى من الهيمنة الأمريكية ، وكان احترامه محدوداً لأحكام الولايات المتحدة بشأن تعقيدات الشرق الأوسط ، كما كان عازماً وبشراسة على أن يحتفظ لإسرائيل بسيطرتها على الوطن التاريخى ، الضفة الغربية ، التى لا تُعرف عند بيجين إلاّ بأرض يهودا والسامرة . والنتيجة الطبيعية لهذا العزم هى توطين هذه المناطق باليهود . أما كارتر ، فكان يرى أن هذه المستوطنات تمثل استفزازات مثيرة . وإذ عرض اسم منظمة التحرير الفلسطينية فى المحادثات فإن بيجين لم يكن يرى فيها سوى إرهابيين وسفاحين للأطفال . وكان كارتر موزعاً بين النقيضين ، وإن كان أميل إلى وجهة نظر مستشاريه ألا وهى أن منظمة التحرير الفلسطينية هى المتحدث الشرعى باسم الفلسطينيين وأنها — على أى حال — عنصر ضرورى لنجاح أى عملية للسلام .

وعندما حطم السادات حالة الركود التى تزداد صلابة برحلته الدرامية إلى القدس فى نوفمبر ١٩٧٧ ، تردد كارتر فى بادىء الأمر ، ولم يلبث فى تردده أن وضع على الرّف خططه الخاصة بسلام شامل يكرس فى جنيف . ومع ذلك ، فقد

عمل جاهداً هو ومستشاروه طوال عام ١٩٧٨ فى محاولة إدماج أى اتفاقية سلام إسرائيلية مصرية ضمن إطار أعرض وأشمل يتصدّى لمشكلة فلسطين المتقيّحة ، ومن ثم يحمى مصر من انتقام العرب لأنها فرّقت الصفوف فى سبيل التوصل إلى سلام منفرد . واشتملت هذه الحملة العنيدة على جهدٍ واعٍ فى ربيع عام ١٩٧٨ لشحذ الخلافات الأمريكية مع إسرائيل حول مستوطنات الضفة الغربية ، ومعنى قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٢ [انظر التذييل « أ »] وغير ذلك من القضايا الرئيسية ، رغبةً فى حشد تأييد الكونجرس الأمريكى والجمهور الأمريكى والزعامة اليهودية الأمريكية للوقوف فى وجه مقاومة بيجين ، وهو جهد مُنى بالإخفاق إلى حدٍ كبير . وممّا زاد فى تحرّج العلاقات بين كارتر وبيجين تلك المعركة الجارحة مع مؤيدى إسرائيل فى الكونجرس بشأن بيع الطائرات الحربية المتطورة من طراز إف ــ ١٥ إلى المملكة العربية السعودية .

وفى هذه الأثناء كانت المصادمات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل شمالى منطقة الحدود اللبنانية الاسرائيلية تؤدى بصورة دورية إلى الابتعاد ابتعاداً خطيراً عن عملية صنع السلام ، وكانت نذيراً بمآسٍ مقبلة . وفى مارس ١٩٧٨ قام الفدائيون الفلسطينيون بعملية خطف مسرحية لسيارة أوتوبيس إسرائيلية جنوب حيفا ، وانتهت العملية نهاية دموية بإطلاق الرصاص ومقتل عشرات من المدنيين الاسرائيليين . وعجل هذا بشنّ هجوم عسكرى إسرائيلى كثيف على معاقل منظمة التحرير الفلسطينية فى جنوب لبنان ، وأسفر عن مجىء قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على الرغم من معارضات إسرائيل والضغط الأمريكى الحثيث لانسحاب إسرائيل بلا إبطاء .وتميز بيجين من الغيظ بسبب ما توهمه من عدم تعاطف كارتر مع معضلة الأمن الاسرائيلى .

ولئن خفت حدة التوتر بحلول منتصف فصل الصيف ، إلاّ أن العلاقات الثنائية ظلّت متحرّجة ، وبدت عملية السلام مع مصر قريبةً من الإفلاس . وعندئذ لعب كارتر بالورقة الأخيرة عنده لإنقاذ سياسته الخاصة بالشرق الأوسط ، ألا وهى مؤتمر كامب ديفيد ، فكان ذلك منه طلقة بعيدة المرمى حقاً . وبحلول هذا الوقت كانت

سياسة الولايات المتحدة قد تراجعت شيئاً فشيئاً عن مطامح كارتر الأولى فى تحقيق تسوية شاملة إلى جهد يائس لإنقاذ اتفاقية ما بين إسرائيل ومصر تبرر بصورة جزئية المقامرة الدرامية التى أقدم عليها السادات وكذلك الاستثمار السياسى الهائل الذى أقدم عليه كارتر .

ومن هنا فإن سياسة الولايات المتحدة تجاه إسرائيل كانت عند انعقاد كامب ديفيد منغمسة فى البحث عن السلام قبل أى شىء آخر . وبقيت العلاقة الخاصة دون مساس ، ولكن التكتيكات التى أتبعها كارتر فى إدارة ديبلوماسيته الخاصة بالسلام حجبت عن بيجين وعن مؤيدى إسرائيل من الأمريكيين ــ وبحجاب كثيف ــ ما يكنه كارتر من تعاطف صادق مع إسرائيل واحتياجات أمنها .

■ كامب ديفيد ــ النتائج

عندما خطا كارتر وبيجين والسادات خارجين من هليكوبتر الرئيس فى الحديقة الخلفية للبيت الأبيض فى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ والاتفاق رهن أيديهم ، بدا أن مقامرة كارتر كانت مقامرة رابحة . وترتب على دراما تلك الأيام الثلاثة عشر فى كامب ديفيد أن زالت بصورة مؤقتة شكوك كل من الأمريكيين والاسرائيليين . فها هى ذى معاهدة سلام مصرية إسرائيلية فى قالب مُجمل . يضاف إلى ذلك أنه أمكن شق طريق إلى المشكلة الفلسطينية يبّشر بالنجاح ، وإن لم يكن كاملاً ، وهو يرتهن بموافقة الأردن والسكان الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة ، كما يرتهن ببعض التأييد من أطراف عربية أخرى ولا سيما المملكة العربية السعودية . والآن أصبح بيجين وكارتر « شريكى سلام » مع السادات فى مغامرة تاريخية كبرى . ومن سوء الحظ أن توقعات بيجين كانت تختلف عن توقعات كارتر بشأن الخطوة التالية . وكانت دودة الشكّ قد ظهرت فعلاً فى التفاحة حين شَجَر ــ فى غضون ساعات ــ نزاع مرير حول الوعد الحاسم لبيجين بشأن « تجميد » إنشاء مزيد من المستوطنات اليهودية فى الأراضى المحتلة . ولم يحدث أبداً أن خفّ اعتقاد كارتر بأن بيجين قد خدعه حول

هذا الموضوع . ولازمه ، بسبب هذا ، شعور بالمرارة طوال البقية الباقية من رياسته ، مما أساء إلى علاقاتهما المتحرّجة فعلاً على الرغم من الظهور علناً بما يخالف ذلك .

واستشعاراً من كارتر بأن الاتفاقية هشة ، وبأن السادات مستهدف من منتقديه العرب ، طلب من بيجين أن يكون عونا له بما يقدمه من عبارات تنم عن كياسة رجال السياسة لإمكان إقناع العالم العربى بأن الاتفاقيات جديرة بالتأييد . وكان لابد من إغراء الأردن على الانضمام إلى المرحلة التالية من المفاوضات المتعلقة بالحكم الذاتى فى الأراضى ، وكذلك الفلسطينيين . وحرىٌّ ألا تثير معاهدة السلام مع مصر أى مشكلات خطيرة ، فقد تم الاتفاق على العناصر الأساسية جميعاً . ولكن كان على كارتر أن يوفد فانس ـــ الذى يعانى من آلام فى العظام ـــ إلى الشرق الأوسط على الفور ليسعى عن طريق الضغط السياسى إلى الظفر بتأييد العرب فى الرياض وعمان . ولكن السادات جعل المهمة عسيرة ، إذ خاض فى مهاترات علنية ، لاستياءه من أن الزعماء العرب لم يهرعوا إلى السير فى الطريق الذى تصدّرته مصر .

ومن سوء الحظ أن بيجين كانت لديه هموم وأولويات مختلفة . فقد استطار لُبّه بما حدث من انشقاق صاخب داخل حزبه الخاص « حيروت » ، بشأن الانتصار الذى حققّه ، واستشاط غضباً لأن كثيرين من أقدم شركائه السياسيين عارضوا اتفاقياته واتّهموه بالتفريط فى أمن إسرائيل تحت ضغط كارتر . وكان شغله الشاغل المباشر هو التغلّب على هذه المعارضة داخل بلاده ـــ وهو ما حققه بأن قلّل علناً وإلى الحدّ الأدنى من التساهلات التى قدمها ، وأكد أن الحكم الذاتى الفلسطينى المقترح إنما سيكون فى حدود ضيقة .

واتخذ بيجين خطوات ليثبت بها أنه لم يتخل عن حق إسرائيل فى توطين اليهود عبر « الخط الأخضر » ، ووجه تهديدات شبه مقنعة بنقل رئاسة الوزراء إلى القدس الشرقية كتجسيد درامىّ لدوام السيطرة الاسرائيلية على العاصمة بأسرها . وأطلق صيحات غاضبة ضد كارتر ، لأنه وعد الملك حسين بأكثر مما اشتملت عليه اتفاقيتا كامب ديفيد لضمه إلى مائدة المفاوضات ، واستخف بأى دور يحتمل أن تقوم به

المملكة العربية السعودية فى العملية ـــ هذه الاستفزازات كانت تهدف إلى حدٍ كبير إلى حماية أجنحة بيجين السياسية المحلية ، ولكنها أثارت غضب كارتر والسادات وقوضت ما كان هناك من فرصة ضئيلة لضم الأردن إلى اللعبة .

يضاف إلى ذلك أن بيجين وزملاءه كانت أولويتهم الأولى هى تأكيد معاهدة السلام مع مصر ، وكان لابد من توخى كل عناية فى سبيل اجتياز كل دقيقة من الدقائق لأن قيام إسرائيل بإجلاء دفاعاتها الحالية الهائلة ، وتخليها عن عددٍ من المدن اليهودية مثل « ياميت » وفقدانها كل « الحيّز الاستراتيجى » فى سيناء ، كانت أموراً يصعب حتى على حمائم حزب العمل أن تتصورها . وأياً كان الأمر ، فقد اشترطت المعاهدة ستة أشهر مليئة بالتوتّر لإنجازها عوضاً عن الأشهر الثلاثة التى خُططت لها . واستنفدت أسابيع فى سوق حججٍ ملغزة حول التفسير القانونى لالتزامات مصر التعاهدية الأخرى إزاء شركائها فى الجامعة العربية ، وكاد ذلك يفضى بكارتر إلى ما يقرب من الذهول . وفى الوقت عينه كان شاه إيران ، وهو الحليف الوثيق لأمريكا ، يتهاوى ، وكانت أسعار البترول قد عاودت ارتفاعها الشاهق . وبدا أن استراتيجية الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط قد أصبحت رهينةً بما ينشغل به بيجين من الأمور القانونية .

وخشية من كارتر فى أن يفلت من يديه إنجازه الذى أحرزه بشقّ الأنفس ، عمد مرة أخرى فى مارس ١٩٧٩ إلى استثمار الحدّ الأقصى لهيبته السياسية فى سبيل إتمام هذه الصفقة . فطار إلى القاهرة ثم إلى القدس لجولةٍ نهائيةٍ من المفاوضات المتوترة الحادة المعلقة بجرفٍ هارٍ مع بيجين وحكومته . ولمّا واتاه النجاح ، كان نجاحاً حلو المذاق ، ولكنه كان أيضاً باهظ الثمن . فلم يقتصر الأمر على أن الولايات المتحدة ارتضت تمويل حصة كبيرة من تكلفة جلاء المنشآت العسكرية والقواعد الجوية الاسرائيلية من سيناء ـــ بعد ما كان كارتر قد تعهّد فى خصوصياته بأنه « لن يشترى سلامهم » ـــ بل إن مصر انضمت إلى إسرائيل فى أنها أصبحت من الفئة المحظوظة فى تلقى المعونة . فقد وضعت كامب ديفيد مستوى من الاعتماد الاقتصادى على معونة الولايات المتحدة بالنسبة للأمتين ، وما زالت هذه المعونة ، بعد عقدٍ من الزمان ،

تفسد ما عدا ذلك من روابط طيّبة بين الولايات المتحدة وشريكتيها فى كامب ديفيد .

وإلى أن ترك كارتر منصبه فى يناير ١٩٨١ ، ظلّ يصر على تعقب هدف الحكم الذاتى للفلسطينيين الذى اتفق عليه فى كامب ديفيد . وجاهد مفاوضاه الديبلوماسيان الخاصان روبرت س . شتراوس ثم صول م . لينوفيتش لكى يقنعا الوفدين الاسرائيلى والمصرى بالتصور الأمريكى ألا وهو أن الوقت رصيدٌ ضائع ، ولكنهما أخفقا .وكان بيجين آنذاك يخشى من أن يكون قد غرس عن غفلة بذرة دولة فلسطينية مستقلة فى اقتراحه الخاص بالحكم الذاتى ، وأن يكون انتقاد أصدقائه السياسيين له قد ترك بصماته . لذا فقد استعان بمجهر لفحص كل مشروع ومسوّدة بحثاً عن أى أمارة على وجود ثغرات . وكان فريقه المفاوض يتألف من مجموعة شديدة المراس من وزراء الحكومة المنقسمين على أنفسهم ، وليست لهم حرية التصرف إلا فى أضيق الحدود . (وكان وزير الخارجية موشى ديان ، وهو الشهاب الفكرى الثاقب فى ديبلوماسية كامب ديفيد ، قد استقال إحباطاً واشمئزازاً) . يضاف إلى ذلك أن الاسرائيليين لم ينفكوا يتشككون فى التزام السادات بالسلام التام . وكان لابدّ للتقدم باطراد فى « تطبيع » العلاقات الثنائية ، من أن يقترن ذلك بمفاوضات الحكم الذاتى حتى يتأتّى إحراز تقدم فى هذه الأخيرة . ومن سوء الحظ أن الأنغام المنبعثة من القاهرة كانت فى كثير من الأحيان أنغاماً ناشزة .

وكانت الأولوية الطاغية لدى مصر هى جلاء القوات الاسرائيلية عن سيناء فى موعده . وكان لابدّ من تفادى حدوث مواجهة مع إسرائيل حول الحكم الذاتى الفلسطينى ــ إن كان هذا مستطاعاً ــ تفادياً لخطر انفجار من شأنه إجهاض الانسحاب ، وهو قلقٌ شاطرت فيه الولايات المتحدة مما حدا بفريق كارتر الآن إلى أن يضيق بأى فرقعات يمكن تفاديها مع بيجين . غير أن غياب ممثلين أردنيين وفلسطينيين أصاب حركة الديبلوماسية المصرية بالشلل . إذ أن الممثلين المصريين ، الذين افتقروا إلى معلومات عن حقائق الحياة فى الأراضى (المحتلة) بعد اثنى عشر عاماً من الحكم الاسرائيلى ، والذين كانوا يخشون من انتقادات العرب ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ما كان لهم أن يعرّضوا أنفسهم لخطر إجراء تنازلات فى سبيل

التوفيق بين آمال الفلسطينيين وهذه الحقائق الجديدة .

ومع مرور الشهور ، تحول واضعو السياسة فى الولايات المتحدة باطراد إلى غير ذلك من الأزمات . وتورط كارتر بسبب حملات إعادة انتخابه فى أسباب لسوء الفهم مع المؤيدين من اليهود . وأصبح تزايد وجود منظمة التحرير الفلسطينية مصدراً للإثارة فى جنوب لبنان ، إذ أدى إلى هجمات إرهابية وأعمال انتقامية وضربات وقائية إسرائيلية وقعت فى لحظات حرجة ، مما أفسد التوازن السياسى المصرى وعرقل المفاوضات . وأدت المستوطنات الجديدة فى الضفة الغربية إلى تعكير المياه مع واشنطن والقاهرة . وفى أول مارس ١٩٨٠ اقترعت الولايات المتحدة ، نتيجة تقدير خاطىء ، مؤيدة قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن المستوطنات فى الضفة الغربية وبشأن القدس ، فأثار ذلك ثائرة إسرائيل وعرض كارتر لمهانة ، فاضطر مرغما إلى التنصل من ذلك بسبب الضجة السياسية من اليهود . ومع ذلك فقد خسر تأييد اليهود فى نيويورك فى الترشيح الأوّلى وفاز به السناتور إدوارد م . كنيدى . وتعرضت حكومة بيجين لمناورة من عضو فى الجناح اليمينى فى الكنيست جعلها تصدر « قانون القدس » ، وهو قانون استعراضى لا لزوم له بتاتاً ، ممّا أدى بعد ذلك إلى عاصفةٍ ديبلوماسية ملتهبة ، وإلى وقف المفاوضات الرسمية الخاصة بالحكم الذاتى إلى أجلٍ غير مسمى ، وإلى ازدياد علاقات كارتر مع بيجين سوءاً .

ومع الاضطرابات التى حدثت فى إيران واعتقال رجال سفارة الولايات المتحدة فى طهران كرهائن ، ومع الغزو الروسى لأفغانستان واستقالة فانس من منصبه كوزير للخارجية ، ومع تحدى كنيدى لكارتر فى إعادة الترشيح ، تداعت مفاوضات الحكم الذاتى بين إسرائيل ومصر إلى منزلةٍ دُنيا فى أولويات الإدارة (الأمريكية) . ومع ذلك دأب كارتر فى أحاديثه الخاصة على لوم إسرائيل لأنها قوّضت إمكانية تحقيق حلمه الخاص بكامب ديفيد : باعتبار ذلك البداية الحقيقية لحلّ الأزمة الفلسطينية .

ولو أعيد انتخاب كارتر ، لأعدّ الخطة لاستئناف عقد قمة أخرى بين السادات وبيجين لإعادة السير فى عملية (السلام) ، وهى — على أحسن الفروض — عملية

معقدة بعد ما زادت حينذاك صلابة بيجين وموقفه الدفاعى المناوىء ، وأصبح السادات محاصراً بعداوة العرب . ومع ذلك فلعل صانعى السلام فى كامب ديفيد أثاروا دهشة الناقدين ومستشاريهم الخاصين . إذ كان لثلاثتهم جميعاً مصلحة شخصية كبيرة فى الحفاظ على إنجازهم التاريخى ، بل لقد كان على بيجين والسادات أن يدافعا عن جوائز نوبل للسلام . ومما لا شك فيه أنه لولا الضغوط السياسية التى كان يستشعرها كارتر لاحتمال إعادة انتخابه لمارس ضغوطا أشد على بيجين حتى يتذرع بالمرونة ، وإن كان من المؤكد أن بيجين سيردّه على أعقابه . وكان من الممكن لسياسة الولايات المتحدة إزاء إسرائيل أن تكون أكثر إصرارا فى فترة ثانية لرياسة كارتر ، ومن المتصور أن تكون أدعى إلى النجاح عند الشروع فى وضع خطة للحكم الذاتى .

ولكن كارتر لم يظفر بالفرصة أبداً . وكان آخر اجتماع له مع بيجين فى الأسبوع التالى لهزيمته فى الانتخابات . ولئن صحّ أن هذا كان وداعاً مصطنعاً بين صديقين قديمين ، فقد كان فى واقع الأمر لحظة مريرة بالنسبة لكارتر الذى أصيب بقنوط شديد ، واقتنع بأن خطته الخاصة بالشرق الأوسط لم يكتمل نصفها ، بسبب خداع بيجين وعرقلته وجموده فى القوالب القانونية . كما كان كارتر يعتقد بأن جحود اليهود الأمريكيين كلّفه خسارة الانتخابات على الرغم من جهوده المضنية فى سبيل البحث عن سلام لإسرائيل . ومع ذلك ، فإن كارتر عامل بيجين بحرارة واحترام وذوق بصورة غير عادية . ولم يبد كارتر أكثر اتّصافاً بسيماء الرياسة منه فى ساعة الهزيمة هذه . وفى الوقت عينه رحب كثيرون من الاسرائيليين بفوز ريجان ، إذ كانوا قد هبّوا لمقاومة أى ضغط لا كابح له من أجل إدارة ثانية لكارتر .

■ كارتر وريجان

لا يسع المرء أن يتصوّر من المفارقات ما هو أكثر ممّا كان بين الرئيسين . فلقد كان كارتر مزيجاً فريداً من النوازع المتضاربة : كان ضابطاً بحرياً ومهندساً وفلاحاً ، وسياسياً صنع نفسه بنفسه ، ومبشرا دينيا . كان متفانيا فى أداء الواجب ، دؤوبا

لا يعرف الكلل ، إذ له قدرة أسطورية على العمل وعزيمة على النجاح أياً كانت العوائق أو الثمن السياسى الذى يدفعه . وكان يتحكم فى التفاصيل الصغيرة ، ولديه قدرة هائلة على ضبط النفس ، واقتناع بأن فى الوسع حل أى مشكلة بالتذرّع بقدرٍ كافٍ من النيّة الطيبة والعمل المضنى ــ كانت هذه الصفات جميعاً خصائص هذا الرجل . ولئن كان صادقاً ومقنعا وسط الجماعات الصغيرة ، فقد بدا عليه نفور من المناسبات الرمزية أمام الجماهير الكبيرة . وكان ملمّاً بالكتاب المقدس ، ولكن فهمه السابق لليهود كان قليلاً ، ولا سيما فهمه للجيل الذى أُضير بالمذابح (النازية) والذى ما زال يحكم إسرائيل . وهو كرجل يحتكم إلى العقل وإلى التوجّه الداخلى من ذات نفسه ، فقد كان فى كثير من الحالات يفهم ، وبصورة جيدة جداً ، جميع الجوانب الخاصة بكل مشكلة .

أما ريجان فهو ، على العكس من ذلك ، يجسد أسلوب حياة « الاسترخاء » فى كاليفورنيا : فهو خلو من التوتّر ، انفعالى ، واثق بالنفس ثقة كاملة وإن يكن ذلك عن غير وعى ، متفائل ، سطحى ، مُسَلٍّ ، لديه غريزة الممثل الذى يؤدّى أدواراً رمزية ويواجه الجماهير والأضواء . كان له بين اليهود الأمريكيين أصدقاء كثيرون ، وتعرّف فى وقت مبكر على الأفلام المرعبة التى التقطت لمعسكرات الموت الهتلرية التى بقيت صورتها حيّةً فى ذهنه وعباراته . ولكونه محاربا أيديولوجيا يقف عن اقتناع عميق ضد الشيوعية العالمية ويرتاب ريبة كاملة فى النوايا السوفيتية ، لهذا كله كان ريجان أول رئيس أيديولوجى حقيقى للولايات المتحدة . وهو اعتاد النظر إلى الصراع العالمى بوجوهه الصارخة : فالخير يقابله الشر ، والديمقراطية تقابلها الدكتاتورية ، والحلفاء والأصدقاء يقابلهم الأعداء ، والدفاعات العسكرية القوية هى وحدها القادرة على ردع المعتدين الأشرار والوقاية منهم إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك .

وفى نظر ريجان أن إسرائيل تندرج فوراً ضمن فئتى الديمقراطية والحليف بجيشها الباعث على الإعجاب . أما وجهة نظر كارتر فكانت ــ على نقيض ذلك ، أدعى إلى التعقيد : فإسرائيل تستحق عطف الولايات المتحدة ، وأمنها جدير بالتعضيد

القوي من جانب الولايات المتحدة ، فقد عانى الشعب اليهودى عناءً شديداً وأعاد إقامة وطنه من جديد ، والإسرائيليون خليقون بأن يعيشوا فى سلام . غير أن للفلسطينيين بدورهم مطلباً تاريخياً صحيحاً . إنهم شعب مشرد جرد من ممتلكاته ولديه حق مشروع فى أن ينتمى إلى أمة ويكون له وطن . ولئن كانت إسرائيل قوية ، فلا يسعها أن تحقق السلام الدائم إلاّ بالتوافق مع هذه الحقيقة الموازية . واعتبر كارتر أن رسالته الشخصية هى تحقيق ذلك لمصلحة شعوب المنطقة ، وكذلك لفائدة مصالح الولايات المتحدة ، وإن كان الاعتبار الأول هو الأساسى .

واستغرق كارتر فى كل جانب من جوانب الأزمة العربية الاسرائيلية المثقلة بالتاريخ ، وذلك إلى أدق تفاصيلها . وكان فى وسعه مناقشة التأويلات القانونية للمعاهدات مع كبار المحامين الاسرائيليين ، ومناقشة التاريخ الدينى (التوراتى) مع بيجين أو يوسف بورج العالم والعميد الدينى للحزب الدينى القومى فى إسرائيل . أما ريجان ، فكثيراً ما كانت التفاصيل تبدو ضبابيّة أمامه . وقد سلّم لبيجين النقاط المعدة لمحادثاته من واقع بطاقات فهارس ، حتى وهما فى اجتماع خاص ، ولم يلبث أن تحوّل بسرعة إلى الحكايات والنوادر . وكان كارتر يترجّح بين التعاطف الحار تجاه إسرائيل وبين المواجهة الباردة معها . أما ريجان فكان يتفادى المواجهة الشخصية حتى عندما كان يستبدّ به غضب صادق ، وإن يكن ذلك لفترة قصيرة ، كما حدث فى أثناء الحرب اللبنانية . وعندما كان يتعين عليه توجيه بعض الملاحظات الانتقاذية الحادة ، فإنه كان يعمد دائماً إلى تخفيف وقعها بابتسامة وبمسلك اعتذارى . وواقع الأمر أن ريجان كان صادق الإعجاب بقوة إسرائيل وشجاعتها وديمقراطيتها ومعاداتها للشيوعية عن اقتناع . وكانت نظرته إلى منظمة التحرير الفلسطينية والعالم العربى مختلفة كثيراً عن ذلك . لقد كان كارتر أكثر منه تعايشاً فى داخله بين النقيضين .

وأخيراً ، فإن أسلوبهما فى الإدارة ساعد على إيجاد نتائج شديدة الاختلاف فى السياسة . لقد كان كارتر يقوم بدور الظهير الموجه لفريقه الخاص بالشرق الأوسط فى ساحة اللعب ، فكان يوجّه لعباته الخاصة وينسّق حركات لاعبيه مستخدما مواهبهم الخاصة فى الاضطلاع بالمهام المتعددة .. وعلى خلاف إدارة ريجان ، كان

لكارتر فريق متجانس ومتماسك داخلياً على نحو يلفت الأنظار ، ولو بالنسبة للشرق الأوسط . (وإذا كانت المنافسة بين فانس وبريجنسكى قد عرقلت سياسة كارتر تجاه السوفيت ، فقد كادت تنتفى تماماً بالنسبة للقضايا العربية الاسرائيلية) . ولم يحدث أبداً فى التاريخ الحديث أن عمل وزيرا الخارجية والدفاع والموظفون التابعون لهما بمثل هذه السلاسة فى التجهيز . وكان كبار الموظفين المعنيين بالشرق الأوسط ضمن موظفى مجلس الأمن القومى وفى وزارة الخارجية زملاء قدامى ، وهذا يصدق أيضاً على سفراء كارتر المحترفين فى جميع العواصم الهامة فى الشرق الأوسط تقريباً ، وقد تمت الاستعانة بهم أيضاً كأعضاء دائمين فى فريق كارتر الخاص بالسياسة . وكثيراً ما كان كارتر « يضع العقدة فى المنشار » أمام الجهاز الديبلوماسى بسبب ولعه الشديد بارتجال ملاحظات علناً حول قضايا متفجرة ، ولكن فريقه بقى متماسكاً . وكان يحسن التفويض فى الاختصاصات ، فى حين كان يقبض بيدين ثابتتين على الزمام . وقد كلفه الوقت الذى استنفد فى ذلك ثمناً غالياً فى قضايا أخرى أجنبية ومحلية ، ولكنه حقق انتصاره فى كامب ديفيد . وواضح أن عجزه عن مواصلة هذا المستوى الكثيف من الانشغال الشخصى كان عاملاً من عوامل الإخفاق فى إنجاز المرحلة الثانية .

أما سياسات ريجان العربية الاسرائيلية فكانت ــ على النقيض من ذلك ــ تزخر بتناقضات داخلية ، تجلت بأوضح ما يكون فيما يختص بلبنان . كان أسلوب ريجان الخاص فى الإدارة أقرب ما يكون إلى أسلوب صاحب فرقة كرة قدم محترفة منه إلى أسلوب الظهير الموجه . لقد توسّع فى التفويض فى الاختصاصات ، وكان كثير الاستعانة بلاعبين ضعاف فى المنصب المحورى لمستشار مجلس أمنه القومى ، وكان شديد التفضيل لإجماع الآراء بين الموظفين مع تردد مستمر فى البت فى الخلافات الهامة أو فى فرض النظام على المساعدين ذوى الرأى الصلب مثل وزير دفاعه كاسبار و . واينبرجر ووزير خارجيته الأول ألكسندر م . هيج « الإبن » ، اللذين انبريا للعلاقة الأمريكية الاسرائيلية من مقدمات منطقية متباينة تباينا واسعاً . وكان عنيدا فى حرصه على العطف على إسرائيل وتأييدها بصورة أساسية باعتبارها حليفاً صادقاً ،

قاطعاً ذلك بالموافقة على اتخاذ إجراءات عقابية تحت ضغط من واينبرجر أو غيره من المستشارين كردّ فعل على تصرفات إسرائيلية تبدو تصرفات غير مسؤولة مثل تدمير المفاعل النووى العراقى بالقرب من بغداد فى أوائل فترة رياسته .

على أن هذه الفوارق فى الأسلوب إنما عززّت فوارق أساسية جداً فى الأولويات كان لها الرجحان على الحقيقة الماثلة ، وهى أن كلاً من كارتر وريجان كان يؤمن بأن للولايات المتحدة مسؤولية خاصة تجاه إسرائيل . لقد نظر كارتر إلى إسرائيل من نسيج سداته من التاريخ الدينى ولحمته من القوة المحلية اليهودية الجامدة . أما ريجان فقد نظر إلى إسرائيل من خلال منظار المجابهة العالمية بين الشرق والغرب باعتبار أنها حليف طبيعى . [١]

وساعد انشغال كارتر بالعالم الثالث على إدراج عملية صنع السلام فى الشرق الأوسط على قمة جدول أعماله العالمى . وتعامل مع إسرائيل وإلى حدٍ كبير باعتبارها لاعباً حاسماً فى هذه اللعبة ، وأحياناً باعتبارها شريكاً ، وفى أحيان كثيرة باعتبارها خصماً ، وكثيراً ما اعتبرها عائقاً فى الطريق ينبغى التغلب عليه . أما أولويات ريجان فكانت فى نواحٍ أخرى : فى السياسات المحلية ، والإصلاحات الاقتصادية ، والتعزيز العسكرى حتى يستطاع بصورة أفضل مجابهة مواقف التصلب العالمية السوفيتية . وكانت إسرائيل تمثل ، بالنسبة للرئيس الجديد ، رصيداً عسكرياً استراتيجياً أصيلاً فى الحرب الباردة بين الشرق والغرب ، وإن يكن ذلك فى منطقة واحدة فقط . ولكنّ التقلبات التى عرفتها هذه المنطقة واستهدافها (للمخاطر) عقب سقوط الشاه ، وغزو السوفيت لأفغانستان ، وتنامى الدور العسكرى السوفيتى فى سوريا جعلت القدرات العسكرية والاستخبارية التى أظهرتها إسرائيل تبدو لريجان وهيج ووليام ج . كازى فى وكالة المخابرات العسكرية وكأنها أرصدة جذابة . ومن سوء الحظ أن إسرائيل بدت وكأنها مشكلة أكثر منها رصيداً فى أعين واينبرجر ومستشار مجلس الأمن القومى وليام ب . كلارك ، وغيرهما من الذين أدهشتهم قدرة إسرائيل على تعقيد سياسات الولايات المتحدة فى شبه الجزيرة العربية وغيرها من العواصم العربية الاستراتيجية ، ولا سيما فى ظل بيجين ووزير الدفاع آرييل شارون اللذين

اتصفا بالعناد والجسارة . وإذ نعود بالنظر إلى الوراء لن ندهش لأن سجل ريجان فى الشرق الأوسط إنما يدلّ على فشل فى توسيع دائرة السلام العربى الاسرائيلى أكثر مما يدلّ على نجاح فيه . وإن كان لا سبيل إلى إنكار أن ريجان قد قرّب بين إسرائيل والولايات المتحدة باعتبارهما حليفين استراتيجيين وسياسيين بأكثر مما حدث فى أى وقت فى التاريخ ، على الرغم من الآثار المدمرة للحرب اللبنانية . وليس ثمة دليل أفضل من ذلك على أن الزعماء الوطنيين هم الذين يقومون فى نهاية المطاف بممارسة النفوذ الحاسم فى العلاقات بين الأمم .

■ ريجان وبيجين : يتساقط الذباب على المرهم مبكراً

تقلدت الإدارة الأمريكية منصب الرياسة وهى عازمة عزماً تاماً على التعاون مع إسرائيل تعاوناً وثيقاً ، ولكنّها لم تكن فى عجلة من التقاط أطراف الخيط لعملية كارتر الخاصة بكامب ديفيد . ولطالما أعجب الوزير هيج بجيش الدفاع الاسرائيلى ، وكان ينظر إلى بيجين بما هو أكثر من الإعجاب المقترن بالحسد ، على خلاف كارتر وفريقه الذين اضمحلت فى نظرهم جاذبية بيجين منذ زمن طويل . وعندما قام هيج بأول رحلة له إلى الشرق الأوسط فى أوائل ابريل ١٩٨١ ، تحدث فوراً وعلناً وفى جلسات شبه خاصة مع الحكومة الاسرائيلية عن التهديدات السوفيتية والسورية للمنطقة وعن دور إسرائيل فى التوازن الإقليمى ، وأدان بصلافة الاعتداءات السورية الجارية على مجموعات الميليشيا المسيحية المارونية اللبنانية فى أواسط لبنان . وكان للهجة هيج الحادة تأثير قوى مُواتٍ فى القدس ، كما أنها خلّفت انطباعاً خاطئاً بأن إدارة ريجان فى مجموعها ترحّب بالتدخل العسكرى الإسرائيلى دفاعاً عن المسيحيين اللبنانيين .

ومن هذا المنعطف المبكر ، ابتليت العلاقات الأمريكية الاسرائيلية مراراً وتكراراً فى عهد ريجان بإشارات مختلطة من فريق ريجان المنقسم على ذاته . وفى ٢٨ ابريل أسقطت الطائرات الإسرائيلية طائرتى هليكوبتر سوريتين فوق وادى البقاع اللبنانى ،

وبهذا انتهكت اتفاقية « الخط الأحمر » غير المكتوبة التى كان كيسنجر سمسارها فى عام ١٩٦٧ . وعلى الفور أصدر الرئيس حافظ الأسد أمراً بإطلاق قذائف سام أرض ــ جو داخل لبنان ، لتهديد الرحلات الجوية الاستطلاعية الاسرائيلية التى كانت تجرى عمليات مسح نظامية للأراضى اللبنانية بحثاً عن أمارات على وجود حشود عسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

وها قد أصبح الدهن فى النار بالنسبة لكل من ريجان وبيجين . ولن يلبث لبنان أن يبرهن على أنه هو القضية المهيمنة على العلاقات الأمريكية الإسرائيلية فى السنوات الثلاث المقبلة ، وهى قضية عولجت على نحو بغيض من جانب كل من الحكومتين . ومع أن بيجين لم يلبث أن انسحب من منصبه فى سبتمبر ١٩٨٣ فى ظلّ المغامرة المفجعة التى قامت بها إسرائيل فى لبنان ، فإن ريجان قد عانى بدوره هزيمة مُذِلَّة فى السياسة الخارجية . فهو لم يلبث أن التزم بوضع قوات كبيرة من مشاة الأسطول والبحرية للدفاع عن الحكومة اللبنانية الضعيفة من الميليشيات الإسلامية المؤيدة من السوريين ــ حرصاً منه على ما سمّاه علنا « بمصالح أمريكا الحيوية » ، ولكنه لم يلبث أن سحبها بطريقة مخزية فى فبراير ١٩٨٤ بعد أن قام حلفاء سوريا بكسر شوكة جيش لبنان وهو مسيحىّ فى غالبيته . أما أسطورة القوة الأمريكية الفائقة القدرة ، التى تلطخت أسوأ تلطيخ بأزمة كارتر الخاصة بالرهائن فى إيران ، وفشل حملة الإنقاذ العسكرية ، فقد تمرغت الآن فى أطلال السفارة الأمريكية وثكنات مشاة الأسطول فى بيروت . وارتدّ الحكام فى المنطقة بأسرها لكى يجروا تقييماً أكثر دقة لمدى ثبات التعهدات الأمريكية بالأمن . والذى حدث فى لبنان بآثاره الباعثة على الحيطة ، جعل أصدقاء أمريكا فى الخليج الفارسى يكيفون ردود فعلهم الأولى بإزائه بعد ذلك بثلاث سنين ونصف سنة ــ فى وقت كانت فيه رياسة ريجان فى مرحلة الغسق ــ وذلك عندما تجدد عرض القوة الأمريكية البحرية والجوية لمساندة دفاعات الدول العربية الضعيفة ، وفى هذه المرّة أمام التحرشات الإيرانية .

ولم تمض إلاّ بضعة أسابيع على زيارة هيج فى عام ١٩٨١ حتى شرع بيجين وريجان ، وهما الحليفان الأيديولوجيان الطبيعيان ، فى التنازع حول موضوع واردات

السلاح دون المواضيع جميعاً . وفى بادىء الأمر عمل فيليب حبيب ، المبعوث الرياسى الجديد ، فى وئام مع بيجين وباحترام كبير له ، ولكن محاولته المكوكية لم تنجح فى التفاوض على إجلاء قذائف سام السورية لكى تنتفى بذلك مبررات هجوم إسرائيلى على مواقعها . على أن بيجين أقدم بعد ذلك ، ودون توقع ، على إطلاق سلاحه الجوى للإغارة بجسارة على بغداد لتدمير المفاعل النووى العراقى الجديد قبل أن يصبح « خطرا » . فصعق ريجان ، وكان أكبر ما صعقه ما بدا من عدم إجراء أى تشاور سابق مع « الحليف الوثيق » لإسرائيل حول موضوع له تأثيره الواضح على مصالح أمريكية حيوية فى العالم العربى . (وواقع الأمر أنه جرت مشاورات سرية مسهبة حول المشكلة النووية العراقية فى الشهور الأخيرة لبقاء كارتر فى منصبه ، ولكن هذه المسألة أُغفلت إلى حدٍ كبير ودون تعليل من جانب فريق ريجان) . وقد أعجب هيج سراً ببراعة إسرائيل العسكرية ، ولكن كان عليه أن يواجه سحابة مثل السحابة النووية بما يتساقط منها من غبار سياسى فى القاهرة وغيرها من العواصم العربية وفى أوروبا والأمم المتحدة . وعرّض بيجين — دون قصد — السادات لمهانة فى أعين العرب بسبب ضربته هذه التى شنها بعد أربعة أيام فقط من اجتماع عقد بعد لأى بين الزعيمين فى شرم الشيخ الواقعة فى جنوب سيناء المحتل من جانب إسرائيل . وأدت الأخبار المتواترة من أن طائرات إف — ١٦ الموردة من الولايات المتحدة قد استخدمت فى الإغارة إلى إثارة صيحات غاضبة فى البنتاجون وفى أماكن أخرى فى واشنطون ، فأمرت الإدارة (الأمريكية) بإجراء تحقيق فى الانتهاكات الإسرائيلية المحتملة لقانون الرقابة على صادرات الأسلحة ، واتخذت خطوة لا سابق لها — وكانت صدمة كبيرة لبيجين — هى وقف شحن أربع طائرات من طراز إف — ١٦ كانت إسرائيل قد دفعت ثمنها فعلاً . وانضمت جين ج . كيركباتريك ، ممثلة الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة ، إلى قرار إجماعى اتخذه مجلس الأمن أدان فيه بشدة التصرّف الإسرائيلى . هذه « العقوبة » كلها كانت بسبب إجراء اعتقد بيجين بأن له ما يسوّغه لكى يدرأ عن الشعب اليهودى (خطر) قنبلة نووية عراقية ، قال له خبراؤه فى المخابرات بأنها ستكون جاهزة فى فترة من سنة إلى ثلاث سنين . وهكذا

بدأ أول شقاق بين ريجان وبيجين ، وهناك شقاقات كثيرة أخرى لن تلبث أن تحدث .

هذه الشهور التسعة الأولى الزاخرة بالأحداث من مدة رياسة ريجان قد وضعت كثيراً من المعايير لسنوات تالية . وعرض ريجان اقتراحه ببيع طائرات استطلاع شديدة التعقيد والتطور ومجهزة بمعدات إنذار محمولة جواً وشبكات رقابة (وهى المعروفة باسم أواكس) إلى المملكة العربية السعودية ، ووفق عليه فى آخر الأمر بفارق صوتين فى مجلس الشيوخ ، ولكن بعد نضال مرير مع مؤيدى إسرائيل فى الكونجرس . وشددت منظمة التحرير الفلسطينية ضغطها على الحدود الشمالية لإسرائيل ، وكان من نتيجة الإغارات على الحدود ، والهجوم بصواريخ كاتيوشا والمدفعية البعيدة المدى أن استثيرت إسرائيل للقيام بعمليات انتقامية كاسحة لا تتناسب مع ما حدث ، وكان ذلك على أهداف لمنظمة التحرير الفلسطينية فى بيروت ، وترتب على ذلك وقوع ضحايا بالمئات بين المدنيين . وحفز ذلك على اتخاذ قرار مؤقت ــ ولكنه مثير للغضب ، يقضى بالتوقف عن تسليم طائرات إف ــ ١٦ وإف ــ ١٥ . وإلى أن توصل حبيب السفير المتجول إلى وقف إطلاق النار بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى ٢٤ يولية ١٩٨١ ، كانت العلاقات بين واشنطن والقدس قد تحرجت تحرجاً شديداً ، فكان ذلك نذيراً بحلول صيف ملتهب فى لبنان فى عام ١٩٨٢ .

ومع ذلك كان هناك ممثل أمريكى آخر هو مايكل إ . سترنر يقوم فى نفس الوقت بترتيبات ناجحة لإعطاء إسرائيل بوليصة رئيسية للتأمين عند جلائها المقرر من سيناء ، ألا وهى قوة حفظ السلام المتعددة الجنسيات تحت إشراف الأمريكيين لتحل محلّ قوة الأمم المتحدة التى عزّ عليها توفيرها بسبب التهديد بفيتو سوفيتى فى مجلس الأمن .

والواقع أن الأشهر الأولى لريجان شهدت ظهور اتجاهين متضاربين : فقد كان صُناع السلام فى واشنطن والقاهرة والقدس يتباطؤون فى حركتهم لإنجاز إرث كامب ديفيد وصيانته . ولكن سحب الحرب كانت فى الوقت عينه تتكاثف فى الأفق .

وكانت كلاب الحرب تنبح نباحاً عالياً من معاقل منظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان ومن دمشق . وكانت هناك فى بعض المكاتب فى القدس وتل أبيب كلاب أخرى تجاهد فى سبيل الفكاك من سلاسلها . ووقعت معا حادثتان لا رابطة بينهما لكى تجعلا الموازين تبتعد عن صناع السلام ، ألا وهما : الانتصار غير المسبوق الذى حققه بيجين من وراء الظهر على حزب العمل فى ٣٠ يونية بعد حملةٍ غوغائية مريرة ، واغتيال أنور السادات فى ٦ أكتوبر .

بدأت الفترة الثانية لبيجين كرئيس للوزراء فى يولية ١٩٨١ فكانت فترة غير موفقة بالنسبة لإدارة ريجان ، إذ أن حكومته الجديدة افتقرت إلى الأصوات المعتدلة لموشى ديان وعزرا وايزمان وإيجال يادين الذين خففوا من الجمود الأيديولوجى لائتلافه الأول . واستطاع آرييل شارون الشجاع المتصدر للاستيطان اليهودى السريع فى الأراضى المحتلة ، والخصم الشرس لعدو إسرائيل وهو منظمة التحرير الفلسطينية أن يحقق هدف حياته فى آخر الأمر ويصبح وزيراً للدفاع . وكان مسلك بيجين نفسه تجاه عملية صنع السلام وتجاه أعداء إسرائيل أدعى إلى الدهاء ولا يقل عنه أهمية . لقد عاش طوال عمره مغترباً سياسياً ، إذ خسر ستة انتخابات الواحد بعد الآخر . فجاء نجاحه فى عام ١٩٧٧ باعثاً على دهشته ، فأخذ يتطلع إلى تقبله كرئيس للوزراء والاعتراف به وبشرعيته . وكان فى بعض المناسبات يستمع إلى مشورة حذرة من الزعماء الاسرائيليين القدامى ، بل إلى بعض الأمريكيين ، ولكنه أصبح الآن يحظى بتزكية من الشعب ، وأخذ يلملم أطراف حزبه من موضعه الشديد التخلف فى الانتخابات . لقد كان هذا دون ريب انتصاراً شخصياً لبيجين . يضاف إلى هذا أنه جاء بعد أن عمل وزيراً للدفاع لمدة تجاوزت السنة ، واتخذ القرار الوحيد بالإقدام على ضربة خطرة بعيدة المسافة على المفاعل العراقى . ولئن كان بيجين يتهيب الجنرالات نوعاً ما وبصورة دائمة ، فقد استشعر الآن ثقةً فى أحكامه العسكرية ، وفى تمكنه السياسى أيضاً . ومن سوء الحظ بالنسبة لريجان أن بيجين ، الذى كان يتعين عليه حينذاك أن يتعامل معه ، قد اطرح إلى حدٍ كبير الشكوك والمشورة المعتدلة وقدراً كبيراً من وزن الأمور بميزانها الصحيح .

ثم كان هناك الاحتجاب المفاجيء المأساوى للسادات قبل الجلاء الإسرائيلى النهائى من الأراضى المصرية ، والذى كان مقرراً أن يتوج أعظم إنجازاته ، بستة أشهر . وفى الاجتماع الأخير الذى تم فى الاسكندرية بين بيجين والسادات قبل مصرع السادات ببضعة أسابيع ، بدآ فى آخر الأمر يحققان قدراً من الاحترام الشخصى والدفء . ولو كُتب للسادات أن يعيش ، فلعلّ العلاقة بين الرجلين كانت تهيىء شيئاً من الضمان ، بحيث لا تحتجب عملية السلام بكاملها مع تصاعد درجة التحدى لإسرائيل من جانب منظمة التحرير الفلسطينية من قواعدها اللبنانية فى الأشهر التالية . وها قد مضى الآن اثنان من الشركاء فى سلام كامب ديفيد

ولم تلبث إدارة ريجان أن أيدت مفاوضات الحكم الذاتى وكامب ديفيد ، ولكن بقدر محدود من الحماس لرمزٍ يحمل شارة الخصم المنهزم أمام ريجان . وأياً كان الأمر ، فقد انطوى مسلك ريجان الشامل بإزاء المنطقة على أولويات مختلفة . إذ أن كفة إحباط مخططات السوفيت وعملاء السوفيت رجحت كفة البحث عن ترتيبات سلمية للمنازعات الإقليمية الشائكة والتى ربما كانت بلا حل . وفيما يتعلق ببيجين ، كانت كامب ديفيد تعنى أساساً تحقيق سلام طبيعى مع مصر . ولئن استمرت عملية صنع السلام تتنافس مع الوضع فى لبنان على الظفر باهتمام الزعماء الأمريكيين والاسرائيليين ، فإن المشكلة الرئيسية التى تم التصدى لها هى كيف يتم الجلاء الإسرائيلى بنجاح عن سيناء وتحقيق سلام كامل مع مصر . وبدون السادات تضاعفت مخاوف إسرائيل وشكوكها بحيث تجاوزت بكثير قدرة الرئيس حسنى مبارك على الطمأنة . وكان على الديبلوماسية الأمريكية المحمومة أن تقوم المرّة بعد المرة بسدّ الثقوب ، وذلك إلى لحظة الجلاء النهائى فى أبريل ١٩٨٢ . وبهذه الكيفية وحدها أمكن صدّ « الصقور » الإسرائيليين ـــ مثل شارون ـــ الذين كانوا يأملون فى تخريب المعاهدة وتأجيل الجلاء النهائى . أما بقية وعود كامب ديفيد ، فكان عليها أن تبقى فى الانتظار .

■ بيجين وريجان : منحدر لمزالق الخطأ فى الحساب

اعترى بيجين شعور بالإحباط لمدة تزيد على نصف عام بعد تنصيب ريجان بسبب عدم قدرته على الجلوس وجهاً لوجه مع الرئيس الجديد . كان معجبا بخطب ريجان وبنظرته العالمية ، وواثقاً من أنهما سيكونان على وئام بشأن قضايا الشرق الأوسط ودور إسرائيل باعتبارها رصيداً استراتيجياً للولايات المتحدة . وكانت المعركة الانتخابية الإسرائيلية قد استنفدت ما يقرب من النصف الأول من عام ١٩٨١ . ورغبة من البيت الأبيض فى اجتناب الظهور بأنه يتدخل فى السياسات الإسرائيلية الداخلية ، فقد قام بصورة ديبلوماسية بتثبيط همة الزائرين الإسرائيليين من المستوى العالى مرجئاً زياراتهم إلى ما بعد الانتخابات فى ٣٠ يونية . ثم إنه بالنظر إلى أن النتائج كانت متعادلة تقريباً ، فقد احتاج بيجين إلى ما يزيد على شهر لكى يلم شتات وزارته الائتلافية الجديدة مع بقاء إسحاق شامير وزيراً للخارجية وانتقال شارون إلى الدفاع . وأخيراً وصل بيجين إلى واشنطن فى الأسبوع الثانى من سبتمبر .

وبرهن لقاء اليوم الأول مع ريجان على أنه الذروة فى العلاقات الأمريكية الإسرائيلية الرسمية خلال وزارة بيجين الثانية . ومنذ ذلك الوقت وإلى أن ترك بيجين منصبه مثبط الهمة فى سبتمبر ١٩٨٣ ، حدث انهيار سريع فى علاقات وزارته بإدارة ريجان ، مع فترات قصيرة من التحسّن المؤقت . وفى وسع المرء إذ يسترجع هذه الأحداث أن يتبيّن أن حالات عدم التفاهم والخلافات الحادّة ، والشكوك والعداوات الشخصية المريرة التى تزايد اعتراضها للعلاقات إنما نشأت إلى حدٍ كبير عن عاملين هما : أولاً ــ تعاظم ثقة بيجين بنفسه ، وإسرافه فى تأكيد ما بينه وبين ريجان من أُلفة أيديولوجية ، والذى حفزه على ذلك وضخمه هو استعلاء شارون وطموحه المستعر فى داخله . وثانياً ــ استعداد ريجان بدوره للإذعان لاقتراح من بيجين بشأن « اتفاقية تعاون استراتيجى » مع عناصر من التحالف الرسمى الصادق المبدئى بين الأمتين .

ولقد اجتهد بيجين دائماً ــ دون نجاح يذكر ــ فى إقناع كارتر بأن إسرائيل

هى أكثر جداً من كونها دولة « زبونة » ، وأن الأمر أكثر من مجرّد كونها مسؤولية عاطفية بالنسبة للولايات المتحدة . وساق حججه المرة بعد المرة قائلا إن قدرات إسرائيل فى المخابرات ، وإن الوضع المتطور للاحتراف العسكرى الفورى لجيش الدفاع الإسرائيلى هما رصيد استراتيجى هام بالنسبة للولايات المتحدة . وإذا بالاقتراحات التى بدت فى نظر كارتر مثيرة للشك إلى حد كبير ، تصادف اليوم آذان صاغية كثيرة حول مائدة الحكومة ، ولا سيما آذان ريجان وهيج . وعندما اقترح بيجين على ريجان إعداد اتفاقية رسمية للتعاون الاستراتيجى ، أبدى ريجان موافقة غير رسمية معتقداً أن من شأن هذا الحلف أيضاً أن يمهد الطريق إلى اتفاقيات استراتيجية موازية زائداً مبيعات من الأسلحة مع الدول العربية المعتدلة . وكان على شارون ووانبرجر أن يتناولا التفاصيل . ولكن شارون ، بناءً على اقتراح بيجين ، قام أولاً برسم تخطيط عريض أمام الأمريكيين الموجودين فى البيت الأبيض يبين المناطق المحتملة للتعاون العسكرى الإقليمى بأسلوب من الادعاء المحرج . فشحب وجه واينبرجر وسواه ، ولكن كان زهر النرد (الطاولة) قد رُمى ، ليعقبه الكثير مما يدعو إلى الأسى .

ولم يكد بيجين يغادر المكتب البيضاوى حتى اندلع أول سوء تفاهم . فريجان — على ما يبدو — ظنّ أنه حصل على وعدٍ شخصى من بيجين بألاّ يحشد قوى الضغط ضد بيع طائرات الأواكس إلى المملكة العربية السعودية . وواقع الأمر أن بيجين وعده بذلك ، ولكنه لم يفسر عبارة « عدم حشد قوى الضغط » باعتبارها حظرا ضد الإعراب عن اعتراضه على البيع متى سئل فى ذلك . وعندما سئل فى هذا من أعضاء الكونجرس أثناء اجتماعاته التى كانت إذ ذاك بروتوكولية مع أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب ، ردّ عليهم بيجين بطريقته الجافة المعتادة . وعلى الفور انتقلت أخبار الملاحظات التى أبداها بيجين إلى البيت الأبيض ، فاشتعلت نيران الغضب لدى كبار مستشارى ريجان . وتركت لهيج مهمة محاولة تلطيف حدة سوء التفاهم . وطوال الشهر التالى لذلك ، نشبت فى مجلس الشيوخ معركة مريرة حول الأواكس . ولم تسفر محاولة واينبرجر الخرقاء لاستخدام المفاوضات حول الاتفاقية الاستراتيجية كطُعْمٍ يراد به إضعاف معارضة إسرائيل للبيع إلاّ عن زيادة الأمور

سوءاً . وبحلول الوقت الذى حقق فيه ريجان انتصاراً محدوداً فى مجلس الشيوخ ، كان جزء كبير من الأثر الطيب الذى تركه الاجتماع مع بيجين قد زال .

وانتهى الأمر بأن وقع واينبرجر ـــ وهو حانق ـــ وثيقة مع شارون فى ٣٠ نوفمبر حفلت بعبارات رمزية عن « مساواة » إسرائيل حسب رأى بيجين ، وإن خلت بالنسبة لشارون من كثير من الفحوى الموضوعية ؛ وجاءت صيغة باهتة للاقتراح الإسرائيلى الأصلى . (ورغبة فى الحد إلى أقل قدر ممكن من الدعاية المضادة فى العالم العربى ، أورد واينبرجر إشارات متعددة عن التعاون فى وجه التهديدات السوفيتية المحتملة ، وحدّد موعداً لمراسم التوقيع فى مكان ناءٍ عن ممثلى الصحافة) . ولطالما اعتقد شارون منذ ذلك الوقت بأن الاتفاقية التى أريد بها التخفيف من الغلواء ، كانت بلا قيمة ، فى حين أنها كانت بالنسبة لبيجين إنجازاً رمزياً من الطبقة العليا . وقد اضطر شارون إلى الدفاع عنها بعبارات طنانة فى مناقشات الكنيست الإسرائيلى بعد ذلك .

وفى هذه الأثناء انزلق بيجين فى حوض حمام بيته ، وانكسرت حرقفته ، ولزم الفراش فى المستشفى فترة طويلة . وعلى حين غرّة ، ودون إنذار ، استدعى مساعديه الرئيسيين إلى جوار فراشه وأشار بضمّ مرتفعات الجولان ، وقيل إن ذلك كان رد فعلٍ غاضب على تصريح للرئيس السورى الأسد أبداه علناً وقال فيه إنه يرفض إلى أجل غير مسمى أى فكرة للسلام مع إسرائيل . ومرّ التشريع ، الذى اقتصر من الناحية الفنية على مدّ سريان القانون الإسرائيلى إلى الجولان ، خلال حكومة بيجين المذعنة لرغباته ، ثم فى الكنيست بسرعة لا مثيل لها ، حتى أنه لم تتح للولايات المتحدة فرصة حقيقية للتدخل الديبلوماسى كسباً للوقت ريثما يعاد التفكير فى الأمر بمزيد من العناية . وواقع الأمر أن بيجين ـــ على ما يبدو ـــ قد حسب حساب التوقيت ليفوّت على الولايات المتحدة أى تدخل فعال فى الأمر .

وكان قانون الجولان بالنسبة لإدارة ريجان ـــ التى كانت قد تصدت توّاً لأزمة كريهة فى بولندا ـــ أمراً واقعاً لا يمكن التسامح معه . ومع أن سوريا لم تكن لاعباً

أثيراً للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط إلاّ بالكاد ، إلاّ أن الإجراء المجهض الذى اتخذته إسرائيل بدا حائلاً دون أى عودة إلى عملية عريضة للسلام العربى الإسرائيلى ، وهو هدف نذرت له سياسة الولايات المتحدة نفسها . والاعتبار الأهم هو أن هذا الإجراء بدا إجراء مبيّتاً لإثارة الولايات المتحدة . وكانت الإدارة (الأمريكية) تعتقد بأنها قد توصلت فى آخر الأمر إلى تفاهم مع بيجين يحول دون الانفراد بمفاجآت من جانب واحد حول قضايا ــ مثل ضرب المفاعل فى بغداد ــ تؤثر فى المصالح العريضة للولايات المتحدة فى المنطقة . وفى اعتقاد الولايات المتحدة أن التفاهم الجديد حول التعاون الاستراتيجى ــ وإن لم يشر على وجه التحديد إلى « تشاور سابق » حول هذه الأمور ــ فهو ينطوى على تفاهم ضمنى مع إسرائيل على التشاور الكامل . وواضح أن للولايات المتحدة مصالح كبيرة فى عملية السلام ، ومن الواجب ــ كحد أدنى ــ أن تتاح لها فرصة تسوق فيها حججها المضادة لأى إجراء ترى فيه واشنطن انتهاكاً للقرارات المختلفة للأمم المتحدة واتفاقيتى كامب ديفيد .

رجاء حل هذه العقدة سريعاً ، إذ أن ريجان انفرد ــ بعد تسعة عشر يوماً فقط من التوقيع على مذكرة التفاهم الجديدة بشأن التعاون الاستراتيجى بين الولايات المتحدة وإسرائيل ــ « بوقف » هذه المذكرة ريثما يصدر توضيح مرضٍ بشأن التشاور مستقبلاً حول القضايا الرئيسية . وبعد ذلك بيومين استدعانى بيجين إلى بيته فى القدس لأتلقى توبيخاً على مدى ٥٠ دقيقة ، استنكر فيه هذا الإجراء بمرارة ، ورتّب على الفور إعادة نفس الشيء على مسامع الصحفيين المنتظرين . وإن قدرة بيجين على إلقاء خطب التوبيخ والتقريع لا يدانيه فيها أحد من الزعماء المعاصرين . ولقد كان أداؤه هذا أمراً لا ينسى ، إذ حفل بأسئلة خطابية تفيض حيوية مثل : « هل نحن دولة إقطاعية ؟ هل نحن جمهورية موز ؟ هل نحن فى الرابعة عشرة من العمر ، فإن أسأنا التصرف قُيدت معاصمنا ؟ » . وعندما وصلت برقيتى وروايات الصحف عن لسان بيجين السليط الشاذ إلى البيت الأبيض ، كان الترمومتر قد هبط إلى ما دون الصفر . وغنى عن البيان أن المذكرة الموقوفة لم يتمّ إحياؤها أبداً ، وانتشرت بين واشنطن والقدس برودة شديدة بسبب هذه الأحداث ، لم تخفّ وطأتها

إلاّ هامشياً ولفترات قصيرة طوال ما بقى بيجين فى الحكم .

إلاّ أن التشابك بين إسرائيل والولايات المتحدة كان من القوة بحيث لا يسمح لزعمائهما بترف التباعد عن بعضهم البعض لمدة طويلة . وسرعان ما حاول هيج وسواه من رجال الإدارة إصلاح العلاقات . وإذا بالسحابة الداكنة المنذرة بحدوث صدام وشيك بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان ـــ حفزت الولايات المتحدة على أن تحاول الاحتفاظ بيدٍ تكبح بها الولع المتزايد بالقتال لكل من بيجين ووزير دفاعه . يضاف إلى ذلك أن واشنطن كانت عازمة على تأمين التنفيذ الكامل لمعاهدة السلام مع مصر فى أبريل ١٩٨٢ . وأرادت إدارة ريجان الوقوف فى وجه مخططات شارون وآخرين التى تثير الشكوك وتستهدف الحيلولة دون الانسحاب الإسرائيلى النهائى ـــ ومن ثم لجأت إلى العلاقات الشخصية مع بيجين ومع شارون حول هذا الأمر . وقد سافر هيج إلى القدس فى أواسط يناير للقيام بذلك . وفى الوقت عينه ، كان بيجين قد أوضح بأنه مبقٍ على اعتزازه بعلاقاته الشخصية الخاصة معى ، وأن محاضرة « جمهورية الموز » كانت تستهدف إدارة ريجان فى واشنطن . وهكذا بقيت القنوات مفتوحة بين الحكومتين ، وإن كان العداء لبيجين الذى اتخذ صورة شخصية ظل ينمو باطراد فى واشنطن ، وأسديت إليه نصيحة رقيقة بألا يقدم على زيارة كان يخطط للقيام بها فى يناير . وتبدّد أمله الأثير فى أن يعزز مع ريجان حلفاً وثيقاً فى العبارات العلنية اللاذعة المتبادلة من مسافة بعيدة مع غيره من رجال إدارة ريجان . وفى هذه الأثناء ، امتزج بهذه الأنغام صوت طبول الحرب الآخذ فى الارتفاع .

■ المستنقع اللبنانى

إن حرب إسرائيل المدمرة فى لبنان قد كثرت من حولها كتابات مسهبة ومتزايدة . ووصف الباحثون والصحفيون العمليات العسكرية ، والدمار الذى أصاب الأهداف المدنية ، والمناقشات المحلية ، والأخطاء فى حسابات المواقف ، والأثر

المخرب للحرب ، واحتمالات حل هذه العقدة فى لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل . وبدلا من أن أعيد هنا سبر هذه الأغوار المظلمة ، سوف أقصر اهتمامى على آثار الحرب على العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل . ولا يزال كثير من التفاصيل الديبلوماسية سراً ، أما الخطوط العامة للحكاية فهى الآن ملك للناس .

طوال سنوات حكم كارتر ، كان موضوع لبنان يقحم نفسه المرة تلو المرة فى الجهود المبذولة لصنع السلام العربى الاسرائيلى . وكأنما كانت هناك خطة موضوعة ، إذ أنه كان على الاجتماعات الحاسمة المعقودة على مستوى عالٍ بين الولايات المتحدة وإسرائيل أن تنصرف عن القضايا الرئيسية فى المفاوضات للتصدى « للغبار الذرّى » الديبلوماسى المتساقط من انفجارات الموقف بطول الحدود بين إسرائيل ولبنان . وقد عانى كل من كارتر وريجان من الإغارات التى تشنها منظمة التحرير الفلسطينية ، والضربات الانتقامية من جيش الدفاع الإسرائيلى ، والجلسات الطارئة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، والمواجهات بشأن ردود الفعل الديبلوماسية الأمريكية إزاء نداءات العرب الموجهة إلى الولايات المتحدة لكى تدين التصرفات الإسرائيلية . إلا أن إدارة كارتر رفضت رفضاً حثيثاً إيلاء لبنان أى اهتمام ثابت . وعلى النقيض من ذلك ، هيمن لبنان على جدول أعمال ريجان الخاص بسياسة الشرق الأوسط طوال مدة رياسته تقريباً .

وكان بيجين قد قبل بعد تردد وقف إطلاق النار مع منظمة التحرير الفلسطينية الذى تحقق من خلال وساطة حبيب فى يولية ١٩٨١ ، ولم يكن ذلك إلاّ بسبب عجز جيش الدفاع الإسرائيلى عن إسكات المصادر المراوغة للهجمات بصواريخ منظمة التحرير الفلسطينية ومدفعيتها على مدن إسرائيل الشمالية . وكان هو وشارون يتميّزان غضباً إزاء الاعتراف الضمنى بمنظمة التحرير الفلسطينية فى « تفاهمات » حبيب . ولئن بقى وقف إطلاق النار ساريا إلى حدٍ كبير بطول الحدود فى الشهور الأحد عشر التالية ، فإن اعتداءات الفلسطينيين على الإسرائيليين فى أماكن غيرها ، وعلى اليهود فى المدن الأوروبية استمرت من وقت إلى آخر ، فى حين استمرّ بناء القوة العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية شمال الحدود مباشرة . وما أن أفسح عام

١٩٨١ الطريق لعام ١٩٨٢ حتى أخذ شارون المرة بعد المرة ينذر المسؤولين الأمريكيين والصحفيين قائلاً إن إسرائيل لا يسعها بعد الآن أن تتسامح مع هذا الوضع . وفى اجتماع عقده مع حبيب ونائبه موريس دريبر فى القدس فى ٦ ديسمبر ١٩٨١ ، صعق وزير الدفاع السامعين له وغير المصدقين لأقواله بفكرة بعيدة الأثر تمثل حلّه المفضّل ـــ ألا وهى الإقدام على غزو شامل لسحق معاقل منظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان ، وطرد المقاتلين الفلسطينيين نهائياً . ولئن حرص على أن يؤكد بأن هذه الآراء هى آراؤه الشخصية وحده ، وبأنه يشك فى إمكان قبولها بحال من جانب زملائه فى الوزارة ، إلاّ أنه وجه هذا النذير المشؤوم وتجاهل الاعتراضات القوية من جانب حبيب .

وفى الشهور التالية تكرر الإبراق بشأن الهجوم الوشيك من جانب الصحفيين الإسرائيليين المطلعين اطلاعاً جيداً ، ومن جانب السفير موشى آرينز فى واشنطن . وأوفد بيجين رئيس مخابراته العسكرية إلى واشنطن سراً ، وذلك فى أوائل فبراير لتحذير هيج بأنه ما لم تتخذ الولايات المتحدة إجراءات مشدّدة لوقف اعتداءات منظمة التحرير الفلسطينية ، فسوف يضطر جيش الدفاع الإسرائيلى إلى التصرّف ، ولن يكون لواشنطن فى هذه المرة ما تحتج به لكونها فوجئت بما حدث . والواقع أنه بحلول الوقت الذى انفجر فيه الموقف على الحدود نتيجةً للاعتداءات الكاسحة بصواريخ منظمة التحرير الفلسطينية فى يونية ١٩٨٢ (وهو رد فعل متوقع لما قامت به إسرائيل من قصف شديد لقواعد منظمة التحرير الفلسطينية ، شنته انتقاما لمحاولة فلسطينية لاغتيال سفير إسرائيل فى لندن) أصبح من الواضح ألاّ مفرّ هناك من وقوع هجوم إسرائيلى واسع النطاق . أما الحادث الذى يتسبّب فى قدح الزناد فهو وحده العنصر المجهول . لقد كانت حرباً تترقب اللحظة لكى تندلع نيرانها .

وعلى مدى ستة أشهر حثثنا جميعاً : هيج وحبيب ودريبر وسواهم من المسؤولين الأمريكيين وأنا على التذرع بأقصى حد من ضبط النفس ، وحذّرنا من المبالغة فى تقدير التهديد العسكرى لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وعجّلنا بالوقوف ضد الخطر المتمثل فى قدح زناد حرب كبيرة مع سوريا ، وأكدنا على الملابسات الدولية الأوسع

لعمليات الانتقام العسكرية الإسرائيلية التى لم يكبح جماحها . ولكن هذا كله كان عبثاً ، ولم يفلح فى إرجاء الصدام الذى تزايدت احتمالاته التى لا مفرّ منها ، وحتّى وقتٍ تالٍ ، سوى إنذار نهائى شديد اللهجة من ريجان . ولكن ريجان وبعض كبار المسؤولين فى إدارته فهموا مأزق الأمن الإسرائيلى وتعاطفوا مع ما تعانى منه إسرائيل من إحباطات . ولم يسع أحداً من ممثلى ريجان أن يقول صراحة ــ بدافع الإيمان العميق بالحق المشروع فى الدفاع عن النفس للولايات المتحدة ، وكذلك لإسرائيل ــ بأن ليس على إسرائيل أن تذود عن مواطنيها ضد الاعتداءات . ولكن من الأهمية الحيوية بمكان أنه إذا ما أرادت إسرائيل أن تتخذ إجراءً ، فعليها ــ كما أكد هيج ذلك فى لقائه مع شارون فى واشنطن فى ٢٥ مايو ــ أن تجعل إجراءاتها متناسبة مع الخطر ، وأن يكون موقفها ممّا يمكن الدفاع عنه أمام العالم .

وهكذا ، فلما جاء الاعتداء الإسرائيلى فى آخر الأمر فى ٦ يونية ، ارتضى ريجان وهيج فى بادىء الأمر التأكيدات العلنية والخاصة لبيجين بأن« عملية سلام الجليل » لا يراد بها إلاّ دفع وحدات منظمة التحرير الفلسطينية بعيداً عن مدى وصول المدفعية والصواريخ إلى إسرائيل ، على بعد يقرب من ٤٠ كيلومتراً ، وأن إسرائيل لا ترغب الاشتباك مع القوات السورية بأية كيفية . وفى الأيام التى تلت ذلك ، لم يتضح إلاّ ببطء لفريق ريجان ، كما اتضح ببطء لمعظم أعضاء الحكومة الاسرائيلية والكنيست والرأى العام ، أن جيش الدفاع الاسرائيلى مشتبك فى مصادمات برية وجوية مع القوات السورية فى لبنان ، وأنه يتعمد الزحف على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى ضواحي بيروت . وبدا شيئاً فشيئاً أن « عملية سلام الجليل » تشبهُ فكرة شارون الشخصية الضخمة ، وهى طرد منظمة التحرير الفلسطينية من أرض لبنان .

أمّا وقد أدركت إدارة ريجان هذه الحقيقة ، فقد استولت عليها حالة انفصام بإزاء إسرائيل ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وهى حالة لم تبرأ منها إلاّ بعد مرور أكثر من سنة على ذلك ، وإنْ بقيت أعراضها واضحة إلى أوائل عام ١٩٨٤ . ومع أن هيج حاول تثبيط أى محاولة لشن هجوم ، فقد رأى بمجرد شنّه أن هناك فرصة استراتيجية أمام الولايات المتحدة إذا ما تمّ فعلاً إخراج منظمة التحرير

الفلسطينية من المعادلة اللبنانية ، وإذا ما أكرهت سوريا ، وهى « زبونة » الاتحاد السوفيتى ، على إرخاء قبضتها عن المنطقة الشرقية للبنان . وقام بمناورات ديبلوماسية حتّى يمنح جيش الدفاع الإسرائيلى فرصة تحقيق هذين الهدفين فى الأسابيع المضطربة التى تلت ذلك . إلاّ أن هيج كان مغلول اليدين بسبب بطء الزحف الإسرائيلى ، وتصاعد الضجيج الشعبى والدولى بعد ما أصبحت بيروت على مرمى المدافع الإسرائيلية ، وانقسام الرأى والمشورة داخل فريق ريجان ـــ حيث كان يقف ضده عادة نائب الرئيس ومستشار مجلس الأمن القومى ووزير الدفاع ـــ وكذلك بسبب الإشارات المتضاربة من البيت الأبيض إلى كل من إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وفى خاتمة المطاف قرار ريجان بإسقاطه من الوزارة فى خضم الأزمة اللبنانية لتحقيق التجانس بين أفراد أسرته الرسمية .

ومنذ اللحظة التى وضح فيها لواشنطن أن أهداف إسرائيل تجاوزت منطقة الأمن المعلنة وهى أربعون كيلومتراً ، بدأت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية تتآكل . وازداد الاتجاه النزولى فى العلاقات إلى عمق سحيق بمجرد أن صار على هيج أن يترك المسرح . وفى الأسبوع الثالث من يونية ، اجتمع بيجين وريجان فى واشنطن حيث لقيت تأكيدات بيجين بشأن نوايا إسرائيل قدراً كبيرا من الاسترابة . وعلى مدى الشهرين التاليين ، شهدت الولايات المتحدة عدداً لايحصى من حالات خرق قرار وقف إطلاق النار ، ومن تسلل الزحف الإسرائيلى إلى قرب قلب بيروت ، ومن الصور التليفزيونية التى تقطع نياط القلب للضحايا المدنيين لعمليات القصف المدفعى وإلقاء القنابل بالطائرات فوق المدينة المحاصرة والتى قام بها جيش الدفاع الاسرائيلى . وأخيراً بدا أن الجهود اليائسة التى يبذلها حبيب للتفاوض على جلاء منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت ، قد تعرضت المرّة بعد المرة للتخريب بسبب الضغوط العسكرية الاسرائيلية ، ممّا تحول معه مزاج البيت الأبيض إلى مزاجٍ مُرّ .

أمّا أبعد العواقب ضرراً فهو أن بيجين فقد مصداقيته عند ريجان . لقد كان بيجين دائماً متعباً شديد المراس ، ولكنه كان رجلاً يحترم كلمته إذا ما وعد . أما اليوم ، فقد تعرضت تأكيدات بيجين لواشنطن بشأن نوايا إسرائيل العسكرية فى

معركة بيروت للسخرية المرة بعد المرة ، وكان شارون يغذّى بيجين بمعلومات غير صحيحة عن المعركة فينقلها بدوره دون تمحيص إلى قادة الولايات المتحدة . وبحلول الوقت الذى استطاع فيه حبيب فى آخر الأمر أن ينتزع من منظمة التحرير الفلسطينية موافقة بمغادرة بيروت فى أواخر أغسطس ، وهو قرار لم تتخذه منظمة التحرير الفلسطينية إلاّ تحت وطأة الإغارات بالقنابل الثقيلة التى أثارت حفيظة البيت الأبيض بشدة ، كانت مصداقية بيجين فى واشنطن قد تبددت تقريباً . واستنفد آخر رصيد منها فى أواسط سبتمبر عندما حدث ، فى أعقاب اغتيال بشير الجميّل فى بيروت الشرقية ، أن أرسل بيجين وشارون جيش الدفاع الإسرائيلى إلى قلب بيروت الغربية ، وهو ما يمثل انتهاكا للالتزام الذى قطعه بيجين لريجان . وبعد ذلك ، اتخذ جيش الدفاع الإسرائيلى موقف المتفرج السلبى ، بينما كانت قوات الكتائب المسيحية تذبح المئات من المدنيين الفلسطينيين العزل بعد أن جلا مقاتلو منظمة التحرير الفلسطينية من معسكرى صبرا وشاتيلا للاجئين .

وسرعان ما أدرك البيت الأبيض الدلالات اللعينة لهذه الفظائع . وكانت تأكيدات حسن النية الأمريكية التى تلقاها ياسر عرفات بشأن سلامة هذين المعسكرين الفلسطينيين تعد جزءاً من المفاوضات التى أدت إلى جلاء منظمة التحرير الفلسطينية . واستندت هذه التأكيدات بدورها إلى ما قطعه بيجين من التزامات لحبيب ، ومؤدّاها أن جيش الدفاع الإسرائيلى لن يدخل بيروت الغربية . ومن هنا فإن ريجان ــ وقد اجتاحته موجة من الشعور بالذنب لأنه قبل أيام قليلة قام بسحب احتياطى مشاة البحرية الأمريكية من القوة المتعددة الجنسيات لحفظ السلام فى بيروت ــ اتخذ قراراً متعجلاً يفتقر إلى الحكمة بإعادته إلى دوّامة بيروت الهائلة . ثمّ جرى توزيع الوحدات الأمريكية والفرنسية والإيطالية فى بيروت الغربية لتحلّ محل القوات الاسرائيلية التى سحبها شارون وهو حانق إلى مشارف المدينة تحت ضغط ديبلوماسى أمريكى شديد . وبدا المسرح معدّاً الآن أمام الولايات المتحدة لكى تمسك بناصية الأحداث اللبنانية ، وتقوم بتدريب وتجهيز جيش لبنانى قادر على حفظ الأمن الداخلى ، وتحقق جلاءً إسرائيلياً ناجزاً ، وتعزّز حكومة أمين الجميل اللبنانية ، وتقوم

بدور السمسار لعقد اتفاق بين لبنان وإسرائيل يشتمل على عناصر السلام الرئيسية ولو من حيث الاسم . والذى حدث بعد ذلك أسفر عوضاً عن ذلك عن هزيمة منكرة لكل من إسرائيل والولايات المتحدة .

واستعادت إسرائيل ــ بوصفها مجتمعاً ديمقراطياً حقيقياً ــ بعض الثقة فى أعين واشنطن ، عندما أكرهت المظاهرات الشعبية الضخمة بيجين على أن يأمر بإجراء تحقيق قضائى شامل فى الأحداث المفجعة فى صبرا وشاتيلا . إلاّ أن الضرر الذى أصاب علاقة بيجين بواشنطن كان ضرراً لا إصلاح له . وكان بيجين ما زال يأمل فى إصلاحه فى زيارة للبيت الأبيض فى نوفمبر ؛ وتبددت الفرصة عندما توفيت زوجة بيجين فى القدس أثناء وجوده فى لوس أنجليس قبل توجهه إلى واشنطن . وإذ هزّه فقدُها ، طار إلى بلاده ولم يعد بعد ذلك أبداً . وبعد عشرة أشهر من ذلك تقاعد من منصبه ، ودخل فى عزلة دائمة . ولئن كان كفؤاً من الناحيتين البدنية والعقلية ، إلاّ أنه أصيب بحالة اكتئاب ملازمة حطمت إرادته فى الاستمرار فى الحياة العامة .

ومنذ بداية خريف عام ١٩٨٢ وإلى فبراير ١٩٨٣ بقيت العلاقة بين القدس وواشنطن علاقة مواجهة مريرة مع تزايد الأزمة اللبنانية عمقاً . وكان حلم إسرائيل فى توقيع معاهدة سلام جديدة مع دولة عربية قد انفجر مع انفجار مقر بشير الجميّل ، ولكن الحلم قد مات موتاً غليظاً . والواقع أنه بعد أن أصاب سوريا الهلع مؤقتا بسبب انتصارات جيش الدفاع الاسرائيلى على قوات الأسد ، تعاون الديبلوماسيون الأمريكيون والإسرائيليون تعاوناً حذراً ، وإن يكن وثيقاً ، فى محاولة لإقناع أمين ــ شقيق بشير الجميل ــ بالتفاوض حول اتفاقية عريضة تنسحب القوات الإسرائيلية بمقتضاها ، ويقيم لبنان علاقات عادية مع إسرائيل بما فى ذلك فتح الحدود ، مع تعاون وحدات عسكرية لبنانية وإسرائيلية فى سبيل تأمين الهدوء فى مناطق الحدود .

إلاّ أن أى تعاون عسكرى للولايات المتحدة مع إسرائيل فى صدد لبنان كان ــ فى هذه الأثناء ــ محظوراً حظراً صارماً . فعجرفة شارون وأسلوبه البذىء فى التعامل مع الرسميين الأمريكيين ، قد فاقت جميع الحدود ، وإن خففت منها قليلا مجاملات

بيجين فى السابق . إذ كان يرى تحت كل حجر مؤامرات أمريكية « لسرقة ثمار انتصارات إسرائيل » بإكراهها على الجلاء دون مكاسب سياسية . يضاف إلى ذلك أن واينبرجر وزملاءه كانوا عاقدى العزم على حماية علاقة الولايات المتحدة مع أمم عربية استراتيجية كالمملكة العربية السعودية ، وذلك بالتفاخر للتفرقة بكل طريقة ممكنة بين « دور صنع السلام » الذى يضطلع به مشاة البحرية الأمريكيون ، ودور « المحتلّ غير الشرعى المؤقت » الذى يضطلع به جيش الدفاع الإسرائيلى . وكانت النتائج فى كثير من الأحيان باعثة على السخرية . وثمة مثال على ذلك احتلّ الصفحات الأولى من الصحف فى جميع أرجاء العالم ، وذلك عندما التقطت صورة لضابط من مشاة البحرية الأمريكية ، وقد ظهر وهو يستعين بمسدسه لإيقاف ثلاث دبابات إسرائيلية بالقرب من خطوط الولايات المتحدة . ومع أن حاملة الطائرات الأمريكية الجاثمة وسلاح الطيران الإسرائيلى كانا يعملان فى نفس الفضاء الجوى المحدود ، إلا أنه صدرت أوامر عليا إلى سلاح الطيران الأمريكى تحظر عليه وعلى مدى أسابيع أن ينشىء أى علاقة من الاتصالات مع سلاح الطيران الإسرائيلى ، توقياً لأى حوادث مفجعة محتملة . وهناك أمثلة أخرى كثيرة . وقد بدا وكأن الذيبلوماسية الأمريكية والسياسة العسكرية الأمريكية يصدران عن حكومتين مختلفتين .

وحتّى التعاون الديبلوماسى برهن على أنه معقد تعقيداً غير مألوف . إذ هيمن شارون على عملية اتخاذ القرارات الاسرائيلية المتعلقة بلبنان ، وكان عاقدا العزم على التوصل إلى اتفاق سرى مع الرئيس الجميل بعيداً عن الأنوف المتلصصة لحبيب ودريبر وغيرهما من ديبلوماسيى الولايات المتحدة ، ثم يفاجئهم بالتباهى أمامهم بهذا الاتفاق ، وهو ما فعله فى ١٧ ديسمبر . وأثناء المفاوضات التى جرت سراً من خلال وسيط لبنانى مسيحى مؤتمن ، أثار قضايا استفزازية فى اجتماعات مجلس الوزراء ، مثل الاقتراح القائل بأن على إسرائيل أن ترفض التفاوض بتاتاً إلاّ إذا جاء إلى القدس الديبلوماسيون اللبنانيون . وتسببت حيله ومناوراته فى عقبات لا حدّ لها أمام مساعى الولايات المتحدة للجمع بين الممثلين الرسميين للجميّل وبيجين حول مائدة المفاوضات . وفى خاتمة المطاف خسرت إسرائيل ما كان هناك من فرصة ضئيلة فى

التوصل إلى اتفاق دائم بسبب هذه التكتيكات المعرقلة . ولجأ شارون ـــ مدفوعاً بدافع لا يقاوم لإذلال الولايات المتحدة ـــ إلى تسريب خبرٍ إلى صحفى عن صفقته السرية مع الجميّل ، فاضطر الجميّل إلى التراجع عنها حمايةً لجناحه السياسى .

وبحلول الوقت الذى تم فيه أخيراً عقد مفاوضات ثلاثية رسمية فى نهاية شهر ديسمبر ، كانت ثقة سوريا فى ذاتها قد استعادت حيويتها بفضل العودة إلى توريد كميات هائلة من الأسلحة السوفيتية . وبدأت سوريا تمارس ضغطاً على الجميل لكى يصمد . وطالت المفاوضات لأكثر من أربعة أشهر ، إذ كان مفاوضو بيجين يحاولون إدخال أكبر عدد ممكن من العناصر لعقد معاهدة سلام رسمية ضمن نص الاتفاقية فى مقابل الانسحاب . وأخيراً اضطر جورج ب . شولتز وزير الخارجية إلى الانضمام إلى حبيب فى رحلات مكوكية يراد بها إتمام اتفاق ١٧ مايو ، ولكن سوريا كانت إذ ذاك عازمة ـــ وهى فى وضع قوى ـــ على نسف الاتفاق وهو ما حدث سريعا . والواقع أنه لولا أن لجنة التحقيق فى مذابح صبرا وشاتيلا تدخلت فى فبراير لإخراج شارون من منصبه القوى فى وزارة الدفاع ، لكان أرجح الاحتمالات عدم التوصل أبداً إلى اتفاق ١٧ مايو .

وبحلول أوائل عام ١٩٨٣ كان تقييم واشنطن لشارون ، بل لبيجين أيضاً ، قد بات من القسوة بحيث بدا أن « الحلف الطبيعى » بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، الذى رحب به ريجان وهيج قبل عامين اثنين لا غير ، قد أصبح شيئاً أكثر قليلاً من قشرة خاوية . وقد يقال إن هذا كان نتيجة غير مباشرة لكامب ديفيد . ويجمع الرأى العام العربى ، وكذلك بعض المحلّلين الغربيين على اقتناعهم بأن إسرائيل ما كانت لتقدم أبداً على غزوها للبنان لو لم تورث معاهدة السلام مع مصر بيجين شعوراً بالأمن إزاء حدود إسرائيل الجنوبية ، وهو حكم لا أتفق معهم فيه . فلقد كان بيجين وشارون على درجة عالية من فرط الثقة بقدرة جيش الدفاع الاسرائيلى على اجتثاث جذور منظمة التحرير الفلسطينية خلال بضعة أيام دون أن يقدح ذلك زناد صراع أوسع مع سوريا . يضاف إلى ذلك أنهما كانا على صواب فى تقديرهما بأن اهتمام مصر بياسر عرفات وزملائه هو مجرد اهتمام هامشى . وما كان يمكن

إلاّ لفريق قيادى أكثر حذراً فى القدس أن يتصرّف تصرفاً مغايراً لو أن جيش الدفاع الاسرائيلى ظل معسكراً بالقرب من قناة السويس .

■ بداية جديدة ـــ نقاهة بطيئة

كان عاما ١٩٨٣ و ١٩٨٤ يمثلان مرحلةً انتقالية فى العلاقات الأمريكية الإسرائيلية . إذ بدأ الشك والمرارة والمواجهة تخلى مكانها لتعاون ديبلوماسى وعسكرى متجدد مع مرور الوقت . وأهم تعليل لذلك يكمن فى التغييرات التى جرت فى الشخصيات الرئيسية على المسرح .

توارى بيجين على مهل باعتباره اللاعب الإسرائيلى المحورى ، وانسحب فى صمت مكتئباً فاتر الهمة من المشاركة النشيطة فى أحابيل الديبلوماسية . كما أن خروج شارون فتح الطريق أمام موشى آرينز للعودة من مقر السفير فى واشنطن إلى وزارة الدفاع . وحيث أنه أنفق السنوات الصعبة السابقة فى عاصمة الولايات المتحدة ، فقد عرف تماماً وبصورة جيدة الضرر الذى حاق بإسرائيل بسبب وقوفها إلى جانب الحرب ، ونتائج ذلك . أضف إلى ذلك أنه نشأ وتعلّم فى الولايات المتحدة ، كما أنه شخصية مهذبة متواضعة ودودة ، وقد خفف كل هذا من حدّة أيديولوجيته الجامدة . وكان ملتزماً التزاماً عميقاً بإعادة الحوار الأمريكى الإسرائيلى إلى الأسلوب المتحضر الذى يتفق مع الروابط الوثيقة بين الأمتين . وإذ كان آرينز شخصية محببّة فى واشنطن ، فقد بادر حالاً إلى استعادة العلاقات مع واينبرجر والبنتاجون حتّى وهو يشذب مطالب إسرائيل إزاء النحس اللبنانى .

أما على الجانب الأمريكى ، فإنه بحلول هذا الوقت كان حبيب ـــ بعد عامين من معاناة الإحباط ـــ قد فقد دقّة سفينته كمفاوض محترف ماهر . وكان لصيف بيروت الدامى فى عام ١٩٨٢ ثمنه النفسى الشديد . ثم إنه فقد مصداقيته فى إسرائيل كوسيط ، وأصبح بحلول هذا الوقت يتشكك بصراحة شديدة فى أن يكون لأى تحرك إسرائيلى جدواه الكاملة .

وكان شولتز قد دخل مسرح الشرق الأوسط من زاوية متواضعة فى يولية ١٩٨٢ . ولم تورثه الأشهر الأولى كوزير للخارجية إلاّ خيبة رجاء . ووجد من الأسباب الوجيهة ما يدعوه إلى عدم الثقة ببيجين وشارون ، وربما إسرائيل . أمّا مبادرته الديبلوماسية الكبيرة الأولى ـــ وهى مبادرة ريجان للسلام فى أول سبتمبر ١٩٨٢ ـــ فلم تقابل إلاّ بالرفض المرير من جانب بيجين [انظر التذييل « د »] . ومع ذلك ، وبحلول أوائل عام ١٩٨٣ ، كان شولتز وريجان قد أدركا أن سياسة الولايات المتحدة تجاه لبنان ستمنى بالإخفاق المؤكد ما دامت إسرائيل والولايات المتحدة تجذبان الحبل فى اتجاهين متعارضين وبصورة مستمرة . يضاف إلى ذلك أن الكونجرس كان غير راض وبصورة متزايدة عن الأسلوب الذى تتبعه الإدارة .

وكان شولتز يحترم آرينز . وبمجرد خروج شارون من منصبه ، انبرى شولتز لاستعادة علاقات العمل الودية مع القدس . ومما سهّل عليه مهمته هدوؤه وسلكه الحكيم وخبرته الطويلة فى مفاوضات العمال ، ولم يلبث ذلك أن أكسبه احتراماً شديداً لدى بيجين وزملائه . وعندما انضمّ شولتز إلى حبيب فى مائدة المفاوضات لم تلبث اتفاقية ١٧ مايو الثلاثية أن أنجزت .

وتغيّر اتجاه حركة المدّ والجزر بعد ذلك ، إذ أن هذه الاتفاقية ـــ التى لم يتم التصديق عليها من جانب لبنان أبداً ، وانتهى الأمر بنقضها تحت ضغط سورى طاغ ـــ كانت تمثل فشلاً ذريعاً فى التوصل إلى علاقة جديدة بناءة بين لبنان وإسرائيل . ولكن من المفارقة الساخرة أن هذه الاتفاقية كانت هى جسر العودة إلى التعقل فى العلاقات بين القدس وواشنطن . فبمجرد توقيعها ، تحركت إسرائيل والولايات المتحدة أخيراً فى اتجاه واحد فى سياستهما إزاء الأزمة مع لبنان وسوريا ، وإن اتضح بحلول عام ١٩٨٤ أنه الاتجاه الخاسر . وبدأت عناصر أخرى فى العلاقة المتآكلة (بين الدولتين) تضمّد جراحها فى أعقاب الاتفاقية . وعندما زار آرينز ووزير الخارجية شامير واشنطن فى يولية ١٩٨٣ ، أسفر ذلك عن إجراء مفاوضات متحضّرة بعيدة المدى مثمرة ، وذلك بالنسبة للاهتمامات الأمريكية الاسرائيلية بأسرها . وكان كبار الاسرائيليين والمسؤولين الأمريكيين ، ولأول مرة منذ سنين ،

يتصرفون كأصدقاء وزملاء إزاء بعضهم البعض وهم يصارعون معاً الفوضى المرعبة التى تطورت نتيجة الغزو الإسرائيلى . واليوم أصبح هذا النمط فى العلاقات ـــ مع استثناء نادر ـــ النمط المألوف طوال السنوات الخمس الباقية من رياسة ريجان .

واستمر هذا النمط بل تعمقت جذوره على الرغم من التبدد البطىء للأمل فى تحقيق اتفاق مع لبنان ، وعلى الرغم من اندلاع نيران حرب أهلية شريرة بين الميليشيات المسيحية والدرزية والشيعية ، وذلك بعد شروع جيش الدفاع الاسرائيلى فى الانسحاب جنوباً ، ومن التورط العسكرى الأمريكى المتزايد فى هذا الصراع حتى وصل إلى ما يقرب من حرب مع سوريا ـــ وإن لم تكن مرغوباً فيها ، ومن تدمير ثكنات مشاة البحرية الأمريكيين بقنابل الارهابيين وفقدان حياة مئات من مشاة البحرية ، ومن انهيار الجيش اللبنانى الذى كانت الولايات المتحدة تدعمه ، ومن انهيار الآمال الأمريكية والاسرائيلية فى رؤية حكومة مستقرة فى بيروت تستطيع فرض القانون والنظام فى لبنان ، ولا سيما فى لبنان الجنوبى ، بما يبرر الانسحاب الاسرائيلى الكامل . بل لقد استمر (هذا النمط من التعامل) حتى بعد أن عدل ريجان عدولاً مهيناً عن التزامه بدعم استقلال لبنان وجلاء القوات العسكرية الأمريكية إلى الأسطول فى المياه الساحلية ، وهى إشارة إلى جميع بلدان المنطقة بأن سوريا قد واجهت الولايات المتحدة وهزمتها فى حرب بالوكالة وبديبلوماسية ميكافيلية عنيدة . والواقع أن انهيار لبنان كان يمثل الدرك الأسفل فى رياسة ريجان قبل مأزق بيع الأسلحة لإيران فى ١٩٨٦ ـــ ١٩٨٧ ، ويجادل كثيرون قائلين إن إسرائيل كانت هى المخطئة . ومع ذلك فقد استمر وانتعش التعاون الوثيق الذى ولد من جديد لمواجهة الظروف المعاكسة المشتركة ، ويرجع الفضل فى ذلك إلى حد كبير إلى ضبط النفس الذى يتذرع به الآن قادة أوفر حكمة فى كل من العاصمتين . وقد انتهت سنتان مريرتان من التنازع ـــ ربّما بصورة رمزية ـــ عندما نقل بيجين رياسة الوزارة إلى شامير فى أواسط سبتمبر ١٩٨٣ . وإن انسحاب بيجين من الحياة العامة الذى فرضه على نفسه بطريقة غير معتادة ، وما صاحب ذلك من أفول نجم شارون بصورة مؤقتة ، قد سمحا لإدارة ريجان بأن تستعيد بطريقة لبقة وضعها الطبيعى الغريزى وهو التأييد المتعاطف لإسرائيل .

عاد شامير وآرينز إلى واشنطن فى أواخر نوفمبر فرأيا انعكاساً أكيداً لهذا العصر الجديد . وهيمنت على الاجتماعات مناقشات مدرسية حول اختيارات غير سارة بالنسبة للأمتين . فعرض شولتز تقديم مساعدة تخصصية غير رسمية من خلال لجنة مشتركة من الخبراء تساعد شامير على السيطرة على التضخم المتصاعد فى إسرائيل . وأعاد البنتاجون فتح خزائنه وخطوط إمدادات الأسلحة . ووافق ريجان وشامير على الشروع فى مفاوضات لإقامة منطقة تجارية ثنائية حرة فريدة فى نوعها .

ومما له أهمية قصوى أن الزعيمين أعلنا عن بداية جديدة لترتيبات « التعاون الاستراتيجى » . وخشية من (تكرار) سابقة الاتفاقية التى حصل عليها بيجين وشارون فى عام ١٩٨١ — وكانت تلك الاتفاقية رمزية إلى حدٍ كبير وانتهت بالإجهاض — فقد وافق الطرفان فى هذه المرة على البدء بداية متواضعة على مستوى المحترفين العسكريين ، وعلى ألاّ يحاولا التوصل إلى أى اتفاقية شاملة . وهكذا نشأت المجموعة السياسية العسكرية بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، والتى ظلّت تعمل فى هدوء منذ ذلك الحين بعيدة عن عناوين الصحف ، وهى تضم محترفين يستكشفون المجالات التى تتداخل فيها المصالح العسكرية . وسرت الحكومتان بالنتائج التى أذهلتهما . وإذا جردنا هذا الجهد من العبارات السياسية الخطابية ، فقد أثبت فعلا أنه بإمكان جيش الدفاع الاسرائيلى والبنتاجون أن يدرسا معا الأحداث الطارئة التى تشكل خطرا ، وأن يجريا تدريبات مشتركة ويقوما بتنسيق الخطط الخاصة بالشؤون الإدارية والتنظيمية للجيوش بطرقٍ تبدو للمؤسستين العسكريتيْن طرقاً متزايدة الفائدة . كما برهن على أن فى وسع الولايات المتحدة أن تعمل بهدوء فى التعاون العسكرى الجاد مع إسرائيل دون إفساد العلاقات الاستراتيجية الموازية فى عدد من العواصم العربية ومنها القاهرة . ولئن كان هذا الجهد المشترك أدنى مرتبةً من أى حلفٍ عسكرى ، فهو ينصب على التعاون الاستراتيجى فى الموضوعات التى تتوافق فيها المصالح الأمريكية والاسرائيلية دون سواها ، وإن كان هذا الترتيب يناسب احتياجات العاصمتين وحدودهما السياسية . ولم يحدث أبداً أن توثقت علاقة إسرائيل بقوة مع الدولة العظمى التى ترعاها مثلما حدث فى الفترة الثانية لرياسة ريجان .

ولعل الدروس المؤلمة التى تلقاها فى فترة رئاسته الأولى كانت دروساً لازمة لجعل هذا الأمر ممكناً ، ولكن هناك شيئاً واحداً مؤكداً ــ وهو يعكس بوضوح تأثير التغييرات الشخصية التى جرت فى كل من الحكومتين بعد الأيام السوداء لعام ١٩٨٢ . فللزعماء كأفراد ، ولشخصياتهم ، ولأساليبهم وزن وتأثير .

■ منهاج ريجان فى صنع السلام

نعى كثيرون من رجال الشرق الأوسط والأوربيين والأمريكيين على ريجان وهيج وشولتز أنهم سمحوا لعملية السلام العربى الاسرائيلى بأن تتوقف . وقيل إن إدارة ريجان أكدت على قضايا الصراع بين الشرق والغرب والقضايا الاستراتيجية العسكرية ، فى حين أهملت إعطاء قدر كاف من الوقت والاهتمام والإصرار للمضى قدماً بإرث كارتر فى كامب ديفيد . ولعل لهذا الاتهام ما يبرره بصورة جزئية ، ولكن فى ذلك أيضاً مبالغة وافتقاراً إلى الإنصاف . والرأى الأقرب إلى الوجاهة هو أن إدارة كارتر فرضت هذه الخطوة وسلكت وفق سيناريو صمم بعناية ، وكان عليها طبعاً أن تعدّله وتطوّعه تطويعاً جذرياً للحقائق الإقليمية بعد رحلة السادات إلى القدس . ولكن ريجان ومستشاريه ، مع استثناء واحد هام ، تابعوا مهمة صنع السلام بصورة متقطعة وكرد فعل للضغوط والأحداث الإقليمية . وهذا الاستثناء ــ وهو ما يسمى « بمبادرة ريجان للسلام فى الشرق الأوسط » التى صدرت فى أول سبتمبر ١٩٨٢ ــ قد أعدّ بمهارة من حيث جوهره ، ولكنه وُلد ميتاً . وظلت اقتراحات المبادرة مطروحة على المائدة أمام الاسرائيليين والعرب طوال السنين الست التالية . وبذل شولتز ومشاركوه فى وزارة الخارجية جهوداً جاهدة ــ إن لم تكن عارضة ــ لإقناع الأردن وإسرائيل وبعض العناصر الفلسطينية بتبنى المبادرة بعد القمة الثانية عشرة للجامعة العربية التى انعقدت فى فاس بالمغرب فى أوائل سبتمبر دون أن ترفضها صراحةً ، وإن كانت القمّة أقرّت المشروع العربى الخاص (خطّة فاس) [انظر التذييل « هـ »] . غير أن رفض بيجين المباشر والمتهوّر للمبادرة بردّ من حماس

ريجان ، وأرغم أنصارها على أن يتحملوا عبئها إلى ما لا نهاية عبر قاعات المزايا الدبلوماسية فى الشرق الأوسط . ولعل هذا الرفض كان أمراً لا مفر منه ، ولكن التكتيكات والتوقيتات المعيبة صلبت من رد الفعل الإسرائيلى ، وحولت الفشل الراجح إلى فشل مؤكد .

وكان لفريق ريجان أسبابه الوجيهة فى أواخر أغسطس ١٩٨٢ للاجتهاد فى تحويل بؤرة التركيز على المشكلة الأوسع وهى الخاصة بالسلام ، بعيداً عن مشكلة لبنان . كانت منظمة التحرير تعانى من التشتت فى الرأى . وبدا الأردن قادراً بصورة أفضل ، وبصورة مؤقتة ، على الاستجابة لمبادرة السلام دون خوف من الانتقام السورى ، وستؤيده فى ذلك مصر تأييداً قوياً . وأن ما يدعو إلى التفاؤل أكثر ، احتمال أن تتخذ القمة العربية المتوقعة ما يحول مرة أخرى دون أى دور أردنى يتعلق بالضفة الغربية وغزة . وكان الأردن مفتاح أى تقدم آخر ، وذلك بعدما صمدت معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية وقاومت الضغوط على مصر بسبب الغزو اللبنانى . وفوق كل شىء ، فإن ريجان رغب فى أن يستعيد موقف المبادرة السياسية فى المنطقة بعدما أصيبت هيبة الولايات المتحدة بأضرار شديدة بسبب الصيف اللبنانى الدموى .

ومع ذلك كان الأمر بالنسبة لبيجين أن فكرة الخروج بمبادرة أمريكية كبيرة فى هذه اللحظة تبدو فكرة غير معقولة أو غير واقعية . لقد راقب على التو وباستمتاع كبير خروج مقاتلى منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت ، واتجه شمالاً إلى مدينة « نهاريا » ليقضى أسبوعاً فى هذا المنتجع الساحلى بعد صيف طويل مضطرب استنزف قواه ، وكانت أول عطلة له على مدى خمس سنين . وأبدى استعداداً لأن يقطعها لفترة موجزة ليقابل الرئيس اللبنانى بشير الجميل الذى انتخب حديثاً ، وذلك للترتيب لمعاهدة السلام التى « كسبتها » إسرائيل الآن بثمن باهظ . وعندما ظهرت على غير انتظار فى نهاريا بعد ظهر يوم ٣١ أغسطس ومعى رسالة من ريجان يوضح فيها المقترحات التى كان يعتزم إعلانها على الملأ فى التو واللحظة تقريباً ، صعق بيجين الذى كان يعانى من الإنهاك . وكانت محتويات الرسالة على درجة كبيرة من السوء ، إذ احتوت على قضايا قديمة مثل تجميد المستوطنات ، وتوسيع نطاق تفاهم كامب

لبيجين مشكلة يتضمن تعبيراً واضحاً من الولايات المتحدة عن تأييدها لفصل الضفة الغربية عن إسرائيل . ومما زاد في اضطرابه وسورة غضب بيجين إدراكه أن الولايات المتحدة قد تشاورت سلفاً مع الملك حسين، وليس مع إسرائيل، وأنها كانت حتى ذلك الوقت تتشاور مع المملكة العربية السعودية ومصر دون انتظار ردود فعل بيجين . وكانت النتيجة متوقعة : رفض غاضب . ودعا على وجه السرعة إلى اجتماع لمجلس الوزراء لإقرار ردود فعل بيجين الغاضبة ، وهي التي عززت بعد ذلك بالاقتراع الذي جرى في الكنيست . وتسربت أنباء قبل الأوان ، وصدرت عن مجلس الوزراء بيانات مظهرية عن مستوطنات جديدة في الضفة الغربية .

إلا أن التوقيت كان غير مناسب أبداً وراء هذه التقلبات الجوية السياسية ، وذلك لأن إسرائيل كانت في شغل شاغل بلبنان الذي كان يمثل بالنسبة لها أولوية وطنية طاغية تستأثر بكل اهتمامها . وإلى أن يتم استيعاب نتائج الحرب ، وتعود القوات إلى بلادها ، وتوضع علاقة جديدة محددة مع بيروت تشبه — على الأقل — علاقة السلام الشكلي ، فلم يكن بين زعماء إسرائيل من هو على استعداد أو لديه القدرة لمعالجة أعصى الموضوعات السياسية جميعاً ، ألا وهو موضوع مستقبل الضفة الغربية . وقد يكون شيمون بيريز ، بوصفه زعيماً للمعارضة ، قادراً على تحمل ترف تأييد مبادرة ريجان ، إذ لو كان هو رئيساً للوزراء في ذلك الوقت ، لكان مجال المناورة الدبلوماسية أمامه محدوداً بدرجة أكبر .

كان ذلك إهداراً لمقترحات أعدت إعداداً جيداً . وكانت تكتيكات ريجان لطرح مقترحاته تكتيكات لم تؤد إلا إلى زيادة احتمالات المواجهة بين القدس وواشنطن . ولم تكن في القدس أي فرصة لإعادة النظر في الأمر ما دام بيجين وحزب ليكود في الحكم . وجميع المجهودات التي بذلها شولتز في الأشهر التالية لاستخلاص موافقة واضحة من حسين كانت خارجة عن الموضوع ، وعندما تأتى له أخيراً أن يستخلص الرد في أبريل ١٩٨٣ كان الرد سلبياً .

ولكن لم تطرح المبادرة إلا بعد ما أكد المبعوثون الأمريكيون أن حسين

سيؤيدها ، فإن ريجان وشولتز قد تركا يتأرجحان بفعل الحكمين الرئيسيين : حسين وبيجين . ولا عجب أن تحولت إدارة ريجان باهتمامها الأكبر إلى ناحية أخرى منذ ذلك الوقت فصاعداً . وخلافاً للأساطير الشائعة ، فإن شولتز لم يطارده فشله فى الوصول إلى اتفاقية فى لبنان ، ولكنه ــ عوضاً عن ذلك ــ تعلم بعض الدروس القاسية عن الحقائق السياسية فى الشرق الأوسط استخلصها من هذه النتيجة التى آلت إليها مبادرة ريجان المجهضة . وفى المرات التالية التى انشغل فيها بقوائم صنع السلام ، كان ذلك منه لمبادرات تولّدت من داخل المنطقة ولم تطرح من جانب واشنطن .

وفى سبتمبر ١٩٨٤ أصبح بيريز رئيسا للوزارة فى ائتلاف لحكومة وحدة وطنية جديدة ، وشغل المنصب سنتين قبل أن يضطر إلى تبادل المناصب مع شريكه المزعج فى الائتلاف ، وهو وزير الخارجية شامير . ووجه بيريز القدر الأكبر من طاقته للتصدى للتضخم الفوضوى المنفلت ، ولأزمة العملة الأجنبية ثم لاحتوائهما فيما بعد . ولقد كانت هاتان المشكلتان مجرّد أثرين من الآثار المرّة التى تخلّفت عن حرب لبنان ، وعن سبع سنين من السياسات الاقتصادية لحزب الليكود بزعامة بيجين وشامير . ومع ذلك ، احتل صنع السلام أولوية أولى لدى بيريز الذى بدأ على الفور يشغل شولتز وريجان باستراتيجية بارعة لمراودة حسين على الدخول فى مفاوضات .

ورحّب كذلك بمساعدة أمريكا على حلّ نزاع الحدود المتخلّف مع مصر بشأن ساحل طابا الصغير بالقرب من إيلات . وكان منطق بيريز أن إثارة بعض الدفء فى السلام المصرى الإسرائيلى الذى أصبح آنذاك بارداً كالثلج يمثل ضرورة جوهرية لتهيئة الرأى العام الإسرائيلى لتقديم تنازلات أخرى فى سبيل السلام مع الأردن متى حان الوقت . واستدار الديبلوماسيون الأمريكيون للقيام بهذه المهمة بحيوية وثبات ، وعملوا مراراً وتكراراً « كسماسرة أمناء » مع المفاوضين المصريين والاسرائيليين على توالى الشهور . ولئن درج شامير وعناصر حزب الليكود فى الائتلاف على إحراج بيريز ، إلا أنه نجح فى آخر الأمر فى التوصل إلى اتفاق مع الرئيس المصرى مبارك قبل انتهاء مدته كرئيس للوزراء بشهر واحدٍ فقط . وأعوز هذه الاتفاقية تدخل نشيط

من جانب شولتز ورحلات مكوكية قام بها ريتشارد مورفي مساعد الوزير وابراهام سوفير المستشار القانوني، واحتاجت إلى دفعة شخصية من جورج بوش نائب الرئيس. وهكذا قام فريق ريجان بما يلزم تعزيزاً لمعاهدة كارتر للسلام.

ولكن هدف بيريز الأول كان يتمثل في الملك حسين. وفي الحدود الضيقة المتاحة له بحكم اتفاقه الائتلافي مع الليكود لجأ إلى أساليب كثيرة لإقناع حسين بالتعاون. وفي استراتيجية بيريز الداعية إلى البدء في مفاوضات داخل إطار يشمل في بادىء الأمر شركائه في ائتلاف الليكود. وكان في تقديره أنه سيتمكن بذلك من تجسيد قدرٍ من فرص السلام يكفي لفوزه في الانتخابات الجديدة وتأليف حكومة من حزب العمل، رغبة في التوصل بعد ذلك إلى تسوية سلمية طبقاً للشروط التي قد يقبلها حسين، وإن كان من المؤكد أن الليكود لن يؤيدها أبداً.(٢) ومن سوء حظ بيريز أن حسين كان يمضي بناءً على جدول أعمال مختلف. إذ كان يحاول أن يوقع في شراكه ياسر عرفات بحيث يضطلع بدور مساعد في منهج مشترك يفضي إلى مفاوضات السلام. وإذ بدون عرفات لم يكن حسين يحسّ بأن له من القوة ما يكفي للمخاطرة بالتعرض للمقاومة السورية لإجراء مفاوضات مباشرة بين الأردن وإسرائيل. وبحلول الوقت الذي تخلى فيه حسين، وهو ساخط، عن هذه المحاولة في أوائل عام ١٩٨٦، كانت فترة بيريز قد أشرفت على نهايتها. ولم يكن حسين حتى ذلك الوقت واثقاً، على ما يبدو، من تحذيرات بيريز ومؤداها أن التأخير قد يجعل قطار الاستراتيجية كلها يخرج عن الخط.

وظل بيريز يتابع حسين بكل همّة متجاهلاً كون وضعه الخاص قد ضعف كثيراً في أكتوبر ١٩٨٦ باستبداله وزارة الخارجية برئاسة الوزارة. وكانت اللقاءات السرية السابقة مع الملك قد أقنعته بأن حسين يحتاج إلى مظلة دولية حتى يخاطر بإجراء مفاوضات مباشرة. ومن هنا بدأ بيريز يتبنّى عقد مؤتمر دولي يضم الاتحاد السوفيتي

---

(٢) للوقوف على وصف أكثر إسهاباً لاستراتيجية بيريز وردود فعل حسين ودور الولايات المتحدة في تأييد [illegible] انظر: [illegible] مجلة [illegible] المجلد ٦٥ [illegible] رقم ٣ [illegible] (١٩٨٧)، الصفحات ٥٩٧ — ٦٠٢.

وغيره من أعضاء مجلس الأمن ، ضارباً عرض الحائط بمعارضة شامير العنيدة لأى دور سوفيتى ، بل لأى مؤتمر واسع على وجه الإطلاق . وأخيراً اتفق بيريز وحسين فى لندن فى ابريل ١٩٨٧ على ترتيبات المؤتمر ، ولكن شامير عرقل أى تنفيذ له [انظر التذييل « ز »] .

وخلال هذه المناورات جميعاً ، حرص بيريز حرصاً دؤوباً على إحاطة شولتز علماً ، وعلى الظفر بمشورته وتأييده ، وقام بتنسيق تحركاته مع واشنطن . وقام ميرفى وغيره من الدبلوماسيين الأمريكيين برحلات مكوكية سرية بين عواصم الشرق الأوسط سعياً منهم ـــ دون جدوى ـــ فى لملمة أطراف إطارٍ للتفاوض يمكن أن يفى بالقيود السياسية المحلية المركبة التى يواجهها بيريز ، ويفى كذلك بحاجة حسين إلى إشراك دولى وربما إشراكٍ لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ثم يفى بمعارضة ريجان لمنح الاتحاد السوفيتى أى وسيلة تكسبه أى دور رئيسى فى الديبلوماسية العربية الاسرائيلية .

واستاء شامير ـــ بوصفه رئيساً للوزارة للفترة الثانية بعد أكتوبر ١٩٨٦ ـــ من مبادرات بيريز التى أدار دولابها بحرّية ، وإن كان واثقاً من أنها ستخرج بلا شىء . وبحلول أواسط عام ١٩٨٧ ، كان شامير وبيريز يتنافسان تنافساً نشيطاً فى سبيل الظفر بتأييد شولتز وريجان لخططهما المتعارضة بشأن صنع السلام . وأوفد كل منهما مبعوثين خاصين به إلى واشنطن للتصدى لمخططات أحدهما الآخر . أما الإدارة الأمريكية التى أفقدتها هذه الديبلوماسية غير المعتادة صوابها وأربكتها ، فقد تحركت بدورها بحذر شديد نحو بيريز ، ولكن بحيوية شديدة نحو شامير . وكانت النتيجة تحركاً ديبلوماسياً وتقدما ضئيلا .

وأخيراً فإن المدّ الدرامى لموجة العنف فى الأراضى المحتلة الذى ارتفع على غير توقع فى ديسمبر ١٩٨٧ أقنع ريجان وشولتز بالتقدم بمبادرة ديبلوماسية أمريكية من طراز رفيع لإحياء عملية السلام المحتضرة ، وذلك من خلال اقتراح أمريكى يستند إلى تقريب الإطار الزمنى للمفاوضات الذى اتفق عليه فى كامب ديفيد . وكانت

إمكانيات النجاح قائمة ، إذ كان شامير وبيريز على طرف نقيض ، وكانا يتطلّعان إلى انتخابات جديدة ، وكان حسين حذرا ، والأسد معارضاً ، ومنظمة التحرير الفلسطينية غير راغبة فى السماح للفلسطينيين فى الأراضى (المحتلة) بأن يرقوا إلى مرتبة تحدى شولتز الديبلوماسى . إلاّ أن الأحداث أكرهت ريجان على ما لا يحبّ ، وأقنعته بأن يبذل جهداً بغضّ النظر عن قلة احتمالات النجاح .

وفى الدور المرتقب لريجان كصانع سلام فى الشرق الأوسط ، رزح على مدى فترة رياسته الثانية تحت وطأة النيران المتقاطعة الشريرة المنبعثة من المنافسة السياسية المحلية الاسرائيلية ، وكذلك تحت وطأة الوضع الضعيف لحسين فى الساحة العربية ، والانهيار الذى أصاب رصيد ريجان السياسى فى أواخر عام ١٩٨٦ بسبب قضية بيع السلاح لإيران . ولم تكن المشكلة المحورية تتمثل فى الافتقار إلى مبادرة أمريكية . على أن ممّا يبعث على الاهتمام أن الإدارة الأمريكية التى كانت فى بادىء الأمر تستنكف من سياسات كارتر بشأن الشرق الأوسط قد باتت بعد ثمانى سنوات عصيبة تعجب بما انطوت عليه اتفاقيتا كامب ديفيد من تنازلات دقيقة . بل إن ريجان بات يتقبل بصورة أولية فكرة وجود ضرب من ضروب الرعاية الأمريكية السوفيتية لمفاوضات الشرق الأوسط مع توافر ضمانات دقيقة . أما الفكرة الرئيسية التى وردت فى كامب ديفيد بشأن قيام نظام انتقالى مؤقت فى الضفة الغربية وغزة ، فقد أصبحت بحلول عام ١٩٨٨ عنصراً محورياً فى تفكير إدارة ريجان بشأن النتائج المحتملة للتفاوض ، هذا إنْ تأتّى على وجه الإطلاق الشروع فى مفاوضات .

■ أثر « التوائم السيامية » الإسرائيلية فى العلاقات الأمريكية الإسرائيلية

أسفرت نتائج الانتخابات الإسرائيلية فى عام ١٩٨٤ عن شبه تعادل بين حزبى العمل والليكود ، وهى نتيجة فرضت على العلاقات الأمريكية مع القدس تعقيدات فريدة بين عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٨ . وكان التفوق الكبير لحزب العمل قبل الانتخابات قد ذاب فى أثناء الحملة ، ولم يستطع لا شامير ولا بيريز أن يؤلف وزارة

أغلبية ائتلافية . وانتهى الأمر بعد تردد شديد إلى قيامهما بضم الصفوف لتأليف حكومة وحدة وطنية ذات قاعدة عريضة ، وأضافا إليها سمةً فريدة هى اتفاقهما الشخصى على تناوب منصبيهما فى منتصف الطريق خلال فترة السنين الأربع الانتخابية ، وكانت الفترة الأولى من نصيب بيريز كرئيس للوزراء ، وأصبح رابين وزيراً للدفاع طوال فترة السنين الأربع .

وكان على ريجان خلال الفترة الأولى من رياسته أن يصارع مع وزارة فى إسرائيل يتولاها حزب الليكود برياسة مناحم بيجين ، الزعيم الملهم الغوغائى ذى الأيديولوجية الجامدة والشخصية الشائكة ، وآرييل شارون بطل الحرب الشرس العنيد . وكان إسحاق شامير وزيراً للخارجية فى حكومة بيجين ، وكان يبدو عليه فى كثيرٍ من الأحيان وكأنه يتحلى ببعض صفات الممثل ، إذ كان يبتلع فى هدوء نفوره من أسلوب شارون المتعجرف ، وكان قليل الكلام متفانيا فى تأييد بيجين إلى آخر الشوط .

إلاَّ أن مظهر شامير كجدٍ عجوز كان يخفى وراءه شخصية قوية عنيدة مع قدرة على تحمل الصدمات . فقد نشأ وتعلم بين صفوف الحركات السرية اليهودية قبل قيام الدولة ، حيث عمل قائداً رئيسياً للعمليات ، ثم دانت له خبرة طويلة فى الموساد ، وهى وكالة المخابرات الاسرائيلية السرية لما وراء البحار ، فاكتسب من ذلك قدرةً على الكتمان وضبط النفس والحذر والشك باعتبار أن هذه الصفات تشكل جزءاً من طبيعته الثانية . ولئن كان شامير جامداً جمود بيجين من الناحية الأيديولوجية فيما يتعلق بمستقبل يهودا والسامرة ، إلاَّ أنه كان مختلفاً فى أسلوبه عن بيجين . وإذ كان شامير دمث الأخلاق لا يعرف الادعاء ولا الزعامة الملهمة ، وإذ كان صبوراً حسن الإصغاء ، عمليَّ الأسلوب بصورة تكتيكية ، صعب الاقناع ، ولكن مع التحلّى بالرزانة ، فقد كان التعامل معه مريحاً باعتباره رئيساً للوزراء فى الفترة من سبتمبر ١٩٨٣ إلى سبتمبر ١٩٨٤ ، ومرّة أخرى ابتداء من أكتوبر ١٩٨٦ وطوال العامين الأخيرين من فترة رياسة ريجان .

وكذلك بيريز كان من هذه الشاكلة . وإذ كان بيريز يترقب فرصته طوال سبع سنين أليمة كزعيم لحزب العمل المعارض ، فقد أقام علاقات مع المسؤولين والسياسيين

الأمريكيين كلما سنحت له الفرصة لذلك . وبفضل ما يتمتع به من سرعة بديهة فى المحادثة ، وبفضل جاذبيته وحصافته وفضوله الفكرى وتحليله البصير للمعضلات التى تعانى منها إسرائيل أصبح يجد ترحيباً كمتحدث وضيف . وكان فى وسعه أن يبدى مشاطرة وجدانية تجاه مشكلات أمريكا ، وكذلك مشكلات العرب المعتدلين مثل السادات ومبارك وحسين . وهو قد أنفق معظم سنوات نضجه يتعامل مع القضايا الخارجية وقضايا الدفاع ومع المسؤولين أيضاً . وحينما أصبح بيريز رئيساً للوزراء من عام ١٩٨٤ إلى عام ١٩٨٦ ثم وزيراً للخارجية ، التمس المشورة والتأييد الأمريكيين فى محاولة لتنسيق خطواته الرئيسية تنسيقاً وثيقاً مع واشنطن .

يضاف إلى هذا أن وزيرى الدفاع فى إسرائيل خلال فترة ريجان الثانية عمل كلاهما سفيراً فى واشنطن ، وكان لهما أصدقاء كثيرون فى الإدارة ودوائر الكونجرس ، ومنهم الوزيران واينبرجر وشولتز . وفهما بصورة أفضل من معظم الاسرائيليين النظام المعقد واللامركزى ، والذى لا يخضع لسيطرة ما ، والذى بمقتضاه تخرج السياسة الخارجية للرئيس إلى حيّز الوجود . وكان آرينز أقرب حليف سياسى لشامير فى حزب الليكود . أما رابين ، وهو رئيس وزراء سابق من حزب العمل ، فطالما كان غريم بيريز اللدود فى زعامة الحزب . إلاّ أن كليهما توصلا فى آخر الأمر إلى صيغة عملية فى الحملة الانتخابية لعام ١٩٨٤ ، وعملا معا بهدوء فى الحكم فى هذه المرة وإنْ عاودهما بعض أسباب الحذر .

وأدت التغييرات بين زعماء إسرائيل إلى تبدل الجوّ الظاهرى للعلاقات الأمريكية الاسرائيلية فى فترة ريجان الثانية . ومع استثناء نادر ، تعامل هذا الكادر من الزعماء الاسرائيليين مع واشنطن باعتبارها عاصمة أكثر أصدقاء وحلفاء إسرائيل أهمية وحسماً . وعاملوا زعماء الولايات المتحدة باعتبارهم أصدقاء يراد إقناعهم أو محاورين فى خلاف شريف ، وليس باعتبارهم خصوماً . ولم يلبث التغيير فى أسلوب العلاقة الرسمية أن صار ملموساً حتّى بالنسبة لواينبرجر ، الذى كان أكثر أعضاء إدارة ريجان تشاؤماً من تعزيز الروابط الاستراتيجية والسياسية بين القدس وواشنطن ، وعاد ريجان

إلى أُلفته الأصلية العاطفية تجاه إسرائيل ـــ متنفساً الصعداء ـــ باعتبار إسرائيل حليفاً أمريكياً طبيعياً . وأنفق شولتز ساعات طويلة فى جلسات خاصة مع شامير أو بيريز ، ومع آرينز أو رابين متذرعاً بالصبر معهم فى استكشاف المشكلات المحيّرة فى عملية صنع السلام ، ومعضلات الأمن الإسرائيلى فى منطقة مفعمة بالخطر ، والطرق الممكنة للخلاص من التضخم المفرط فى إسرائيل . كما أن زعماء الكونجرس ـــ على ما هم عليه من تأييد كاسح لإسرائيل ـــ قد وجدوا سنوات بيجين وشارون سنوات عصيبة . فالحرب اللبنانية شوّهت صورة إسرائيل فى أعين دوائرهم الانتخابية ، كما أن خطب التحدى التى كانت تصدر عن بيجين وتوجه إلى رئيس أمريكى متعاطف مثل ريجان قد تأذّى منها كثيرون من مؤيدى إسرائيل الأقوياء فى الكابيتول هيل (الكونجرس) . وهؤلاء بدورهم قد رحبوا ـــ وهم يتنفسون الصعداء تماماً ـــ بالأسلوب الذى تتبعه الزعامة الإسرائيلية الجديدة . ولما كان الكونجرس على أُهبةٍ لأن يطلب منه اعتماد معونةٍ اقتصادية أكبر من ذى قبل للمساعدة على احتواء أزمة إسرائيل المتفجرة ، فقد كان هذا التغيير فى الجو من المصادفات السعيدة جداً .

وقد سار هذا الترتيب معظم الوقت بصورة طيبة تبعث على الدهشة أيام كان بيريز يشغل منصب رئيس الوزراء . فهو بحالته المزاجية وبنشأته قد تهيأ تهيؤاً يكاد يكون مثالياً لزعامة ائتلاف صعب . يساوى ذلك فى الأهمية أن عزوف شامير عن الكلام وقدرته الحديدية على ضبط النفس وتواضعه الذاتى ، كل هذا هون عليه عملية الانتقال الصعب من رياسة الوزارة إلى وزارة الخارجية بأدنى حدٍ من النفور الواضح . إذ تنازل عن الزعامة وعن الأضواء لبيريز ، وكثيراً ما كان يبتلع الأمور بصعوبة ، ولا يتخذ إلاّ القليل من المبادرات ، متولياً الأعمال الروتينية للشؤون الخارجية ، متحملاً زمنه . وفى فترة حكم بيريز ، طغت على جدول أعمال الحكومة عملية تخليص جيش الدفاع الاسرائيلى من لبنان وتخليص البلاد من الفوضى الاقتصادية ، ولم يحدث انقسام فى الائتلاف حول هذه المشكلة أو تلك استناداً إلى اعتبارات أيديولوجية . فقد كان فى وسع شامير أن يتعاون مع بيريز ورابين بسهولة بشأن هاتين المسألتين . أما ديبلوماسية التجوال التى كان بيريز يتبعها للتوصل إلى السلام ،

فمما يؤسف له أنها دخلت فى دوّامات . وتوسل شامير بأسلوبه الفابى(*) حماية لمصالح الليكود .

وخلال فترة شامير كرئيس للوزارة لمدة عامين التى تلت فترة بيريز ، تضاعفت التعقيدات . إذ أن بيريز لم يستطع أن يتكيّف بسهولة لدور الرجل رقم (٢) فى الحكومة . لقد ملّ روتين وزارة الخارجية ، وعقد العزم على أن يدفع استراتيجيته الخاصة بالسلام إلى الأمام ، لذا فقد نحى جانباً تحفظات شامير ، ولاحق حسين وشولتز باقتراحات اعترض عليها شامير ، وكان يتصرف فى الخارج وكأنه لم يجر أى تناوب فى المناصب بينه وبين شامير . وفيما يتعلق بريجان وشولتز ، فإن هذه الدبلوماسية العجيبة قد أصبحت فى آخر المطاف أمراً يثير الأعصاب نوعاً ما . ولئن أصبحت علاقة رابين ووانبرجر ، وعلاقة جيش الدفاع الاسرائيلى والبنتاجون ، مستقرة الآن بصورة عامة فى شكل مثمر بين محترفين ، فلقد كان على شولتز أن يتعامل دائماً مع سياستين خارجيتين إسرائيليتين متعارضتين ، ولو بالنسبة لأهم مشكلة وأعقدها ألا وهى : كيف يستطاع متابعة عملية صنع السلام فى المنطقة . لقد عجز بيريز وشامير عن أن يتفقا شهوراً على بديل لسفير إسرائيل فى واشنطن ، وهو الذى كان يمثّل بصورة دائمة تقريباً رابطةً حساسة فى سلسلة العلاقات مع الإدارة والكونجرس والجمهور الأمريكى . فلم يكن لدى بيريز ثقة فى الشخص المرشح ، وهو مائير روزين ، الموظف المجتهد والخبير القانونى الدولى الذى اختاره بيجين بنفسه لهذا المنصب . وأخذ يتخطى روزين ويتعامل مع شولتز من خلال مبعوثين شخصيين ومن خلال السفير الأمريكى فى تل أبيب . وردّ شامير على ذلك بأن أوفد مبعوثيه الخاصين إلى واشنطن ، ومنهم موشى آرينز صديق شولتز ، لتحذير شولتز من النظر إلى مقترحات بيريز باعتبارها تمثل السياسة الاسرائيلية . وكان وزير الخارجية غارقا فعلاً فى أزمة ريجان الخاصة بإيران ـــ الكونترا ، ودبلوماسية جورباتشوف التى تخطف الأبصار ، والمفاوضات الأمريكية السوفيتية للحد من

(*) نسبة إلى الجمعية الفابية التى أنشئت فى انجلترا فى القرن التاسع عشر لنشر الاشتراكية بالطرق السلمية . (المترجم) .

الأسلحة ، وتضاؤل نفوذ ريجان السياسى فى الكونجرس . وأياً كان الأمر ، فقد كان شديد التشاؤم من احتمالات تحقيق أى عملية اقتحام للجبهة الديبلوماسية العربية الإسرائيلية ، كما أن الإشارات المتضاربة التى كانت تخرج من القدس عززت لديه طبيعة الحذر . ثم إن التعامل مع جناحى الوزارة الاسرائيلية دون فقدان ثقة أيهما قد واجه السفير (الأمريكى) توماس ر . بيكرنج فى تل أبيب بتحدٍ غير عادى . وصفوة القول إذن أن حكومة الوحدة الوطنية فى إسرائيل قد حافظت على استقرار العلاقات الأمريكية الاسرائيلية على الصعيد الكلى ، ولكنها واجهت فريق ريجان الديبلوماسى بمشكلات دقيقة لا حلّ لها .

وكان عصر التعاون الجديد بين الولايات المتحدة وإسرائيل عصراً مربحا جداً فى المجال الاقتصادى . فقد تم إنجاز اتفاقية للتجارة الحرة وصودق عليها . وببطء وجدت صناعة إسرائيل الحربية أن الأبواب أمامها مفتوحة إلى الأسواق الحربية الأمريكية . والأهم هو أن إدارة ريجان والكونجرس استجابا بلباقة وحكمة وسخاء لما طلبته إسرائيل من المشورة والدعم المالى للتصدى لأزمتها الاقتصادية . وكان بيريز قد تسلّم دفّة السفينة عندما كان التضخم يجرى بمعدل سنوى يزيد على ١٢٠٠ فى المئة ، مع عجز فى الميزانية يزيد على ١٥ فى المئة . وكانت أزمة النقد الأجنبى انعكاسا لفقدان ثقة الاسرائيليين فى عملتهم على نطاق واسع . وخلال عامين اثنين ، انخفض معدل التضخم إلى نصف المدى السنوى وهو ٢٠ فى المئة ، وأمكن فيما بعد احتواؤه إلى أقل من ذلك بكثير ، وإن استمرت البطالة داخل حدود مقبولة . ومرة أخرى أصبح احتياطى النقد الأجنبى كافيا . وتم التخلص تقريباً من العجز الحكومى . وأجريت إصلاحات هامة فى الضرائب والأسواق المالية . وانتهت سنوات النمو الاقتصادى المنخفض أو المنعدم . وانتعشت الصادرات . ولكن بقيت مشكلات متعددة ، على الرغم مما حققته إسرائيل فى ظلّ الحكومة الائتلافية من انتعاش اقتصادى يصل إلى حد المعجزة . وقد ساهمت الديبلوماسية الاقتصادية الأمريكية الماهرة مساهمة حاسمة فى ذلك .[٣]

---

(٣) المصدر السابق ، الصفحات ٥٨٧ ــ ٥٩٣ .

ويرجع إلى شولتز قدر كبير من الفضل فى هذا . إذ كان ميالاً أصلاً إلى الإعجاب بالديمقراطية الاسرائيلية وتفانى المواطنين الاسرائيليين لدولتهم ، وجاء إلى منصبه لكى يدرك أن التشاور الوثيق بين واشنطن والقدس — وهو العرف الطبيعى بين حلفاء — هو وحده الذى يستطيع النهوض بمصالح الولايات المتحدة فى المنطقة . وبفضل استمساكه الجازم بهذا الاتجاه — الذى لقى من ريجان تأييداً تاماً — استطاع البلدان أن يبحرا فى بعض البحار العاصفة . وهو إذ كان اقتصادياً بارزاً — وقبلته إسرائيل بحلول عام ١٩٨٤ صديقاً صادقاً — فقد رتب لتقديم مستشارين اقتصاديين غير رسميين علاوة على مشورته الخاصة إلى بيريز وشامير ووزراء ماليتهما ، تعضيداً لما عقدوا عليه العزم من فرض تدابير الاستقرار الصارمة على الحكومة الاسرائيلية المترددة . وإن تقديره الحسّاس الذى توسّل به فى ديبلوماسيته الاقتصادية قد أدى إلى حدٍ كبير إلى انتزاع سلاح « الخوف من الضغط الأمريكى » من ردّ الفعل الوطنى الاسرائيلى الذى لا معدى عنه . وفى الوقت عينه قدمت الإدارة (الأمريكية) والكونجرس « شبكة أمان مالية » لتأكيد الثقة فى الأسواق فى الوقت الذى يجرى فيه تنفيذ تدابير الاستقرار . ثم قدمت معونة طارئة قيمتها ١,٥ بليون دولار على مدى سنتين بكيفية شجعت الوزارة على خفض مصروفاتها وعلى الرقابة على الائتمان . لقد كان هذا عملاً بارعاً ، كما كان استخداماً نموذجياً للمعونة الأجنبية الأمريكية لمساعدة حليفٍ فى ضائقة اقتصادية .

وكانت هناك قضايا أخرى واجهت واشنطن والقدس بتحديات عسيرة فى السنوات الأخيرة لريجان فى منصبه . وهى لم تسبّب إلاّ ضرراً قليلاً فى العلاقات لأنها عولجت فى العاصمتين علاجاً دقيقاً . ولو كان التعامل جرى مع زعماء آخرين ، لكان من المحتمل أن يتخلف عنها تأثير انفجارى . ذلك أن رغبة الإدارة (الأمريكية) فى بيع أسلحة متطورة إلى الأردن والمملكة العربية السعودية أثارت معارضة لا مفر منها فى القدس وفى الكونجرس . وكانت هناك قضية مزعجة تتعلق بالتجسس الإسرائيلى فى الولايات المتحدة — وهى « قضية بولارد » — فهددت هذه القضية بإثارة مواجهة قاسية . ثم إن الدور الكبير الذى لعبته إسرائيل فى محاولة ريجان الخاطئة

لاستخلاص الرهائن الأمريكيين من أيدى الإرهابيين ببيع الأسلحة إلى إيران سرًّا، كان من شأنه أن يضر بالعلاقات ضررًا شديدًا، ولكنه لم يحدث . فقد جاهدت الحكومتان جهادًا فعالًا فى سبيل احتواء الغبار النوى السياسى المتساقط ، وفعل محققو الكونجرس نفس الشىء . وقد دخلت كل من إسرائيل والولايات المتحدة فى مواسم الحملات الانتخابية الوطنية فى نوفمبر ١٩٨٨ ، فقد بلغت العلاقة بين إدارة ريجان وزعماء إسرائيل أعلى مستوى من المودة بلغته فى جميع الأوقات .

■ التفاتة إلى الوراء وتكهن بالمستقبل

إن اثنتى عشرة سنة مضطربة تنتهى الآن بأزمة ممتدة مثبطة للهمم بشأن سيطرة إسرائيل على الأراضى المحتلة ، وبجهود مثابرة يبذلها شولتز لتوجيه الانتفاضة الفلسطينية خلال القنوات الدبلوماسية نحو إجراء مفاوضات للتوصل إلى تسوية سلمية . وإن أساليب إسرائيل التى تتسم بالعجز فى بادىء الأمر ، وبالفظاظة فى كثير من الأحيان ، التى تلجأ إليها لإخماد عنف الانتفاضة قد اهتز لها كثير من الأصدقاء الأمريكيين المخلصين ، وبصورة خاصة بعض أقسام اليهود الأمريكيين . إلا أن إدارة ريجان لم تتخلف عن تأييد إسرائيل فى هذه الشهور التى عانت فيها إسرائيل من الإحباط ، بينما يكابد جيش الدفاع الإسرائيلى مشقة فى محاولة لاستعادة السيطرة وإعادة إقرار الوضع على ما كان عليه وهو ما لن يتحقق تمامًا . وفى الوقت نفسه ، فالسياسة التى تسير عليها الولايات المتحدة تؤيد إسرائيل تأييدًا قويًا فى المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة ، كما يجرى التوسع فى هدوء فى إعداد مجموعة من ترتيبات التعاون العسكرى الاستراتيجى ، وهناك منطقة للتجارة الحرة بدأت تدر ثمارًا تجارية راسخة للبلدين . كما أصبحت إسرائيل أكثر أمنا ضد أى عدوان عربى خارجى منها فى أى وقت مضى منذ الاستقلال ، فضلًا عن أنها فى سلام رسمى مع مصر . وتضم هذه الصورة العريضة (البانوراما) اقتصادًا إسرائيليًا استرد عافيته ، وقليلًا من فتح الأبواب السوفيتية أمام (هجرة) لليهود الروس ، وتضاؤلا فى العزلة الدولية

للدبلوماسية الإسرائيلية ، وتأييداً طاغياً من الكونجرس والشعب ، وإسرائيل لا تحتاج إلى المعونة الاقتصادية والعسكرية ، وعلاقة عمل وثيقة بين كبار القادة الأمريكيين والإسرائيليين بالقدر الذي يمكن تصوره بين أمتين مستقلتين وذاتي سيادة . إلا أن قليلين من الإسرائيليين هم الذين يثقون ثقة كبيرة في استمرار هذه الحالة على مدى عام ١٩٨٩ . فقد اتصف عصر كل من كارتر وريجان بتأرجح شديد بين مواجهة غاضبة وتعاون ودّي . فما هو تعليل هذا النمط من العلاقات ؟

إن للتعليل عدة عناصر هى : أولاً ــ أن كل عاصمة تتوقع من العاصمة الأخرى شيئاً كثيراً جداً . فالتوقعات غير الواقعية بشأن الطبيعة النموذجية للديمقراطية الاسرائيلية ، أو بشأن قدرة أمريكا الشاملة أو معرفتها الكلية كثيراً ما تكون مخيّبة للآمال ، أو مورثة للشك حول وجود نيات سيئة متعمدة إذا ما حدث خطأ بسيط من أي من الحكومتين . ثانياً ــ أن الولايات المتحدة دولة عظمى لها أدوار عالمية ولها مسؤوليات مفهومة . أما إسرائيل فهي ــ في أحسن الأحوال ــ دولة إقليمية صغيرة لديها جيش وسلاح جوي قويان ، وتشغلها أسباب قلق حول أمنها المباشر . وهذا المنظور المختلف للأحداث كثيرا ما يؤدي إلى خلاف حاد . ثالثاً ــ أن للولايات المتحدة انطباعات مغايرة حول مدى كون الخطر الذى يهدد إسرائيل من الإرهاب أو من هجوم عسكري يعادل خطراً مباشراً . والقدس قريبة من خطر متصور يجيء من قواعد جوية وقواذف صاروخية وقواعد للإرهابيين . أما واشنطن فهي بعيدة جداً عن هذه المخاطر . والمحللون الأمريكيون والإسرائيليون الذين يجرون تقييماً للتهديدات يسمحون دائماً بوجود هوامش متباينة للخطأ . رابعاً ــ أن تاريخ إسرائيل يجعل من الصعوبة بمكان قبول بيانات حول نوايا العرب السلمية . يضاف إلى هذا أن الأصوات الفلسطينية التى ارتفعت أثناء الانتفاضة الأخيرة ، والتى أكدت أن فلسطين بأسرها ينبغي أن تكون عربية خالصة إنما تزيد من اعتقاد إسرائيل الجازم بأن هذه المعركة إن هي إلا معركة أخرى في حرب إسرائيل الطويلة في سبيل البقاء . وإن المسؤولين الأمريكيين الذين يقفون موقفاً محسوباً على العبارات الناشئة في العواصم العربية سوف يختلفون في كثير من الأحيان اختلافاً حاداً مع المحللين

الاسرائيليين المتشائمين إزاء تحولات منظمة التحرير الفلسطينية أو تحالفها مع بلدان مثل المملكة العربية السعودية أو العراق . خامساً – أن الشعبين الأمريكى والإسرائيلى بينهما روابط عميقة دينية وعقائدية وتاريخية ، وهو ما يعنى أن سياساتهما الوطنية تترابط بدورها . ولعل من الاعتبارات الفريدة أن تفادى التدخل المتبادل فى السياسات الداخلية من طرف للطرف الآخر هو هدف مستحيل تحقيقه . سادساً – أن ردود الفعل المتبادلة بين الزعماء وكذلك السياسة المتبادلة بين الطرفين تؤثر فى وضع هذه العلاقة بأكثر مما تؤثر فى علاقة أى بلدين آخرين من بين الأمم ، وهذه الحقيقة إنما تنبثق عن النقطة السابقة بشأن التفاعلات الاجتماعية . سابعاً – أن تنامى اعتماد إسرائيل على الولايات المتحدة اعتماداً اقتصادياً منذ عام ١٩٧٣ يضخم من الشعور المألوف بالاستهداف (للمخاطر) الذى تستشعره أمة صغيرة فى نظرتها إلى دولة أكبر منها ترعاها ، وإسرائيل بوصفها دولة يهودية تشعر أن من اليسير تعرضها للخطر بصورة خاصة بسبب التأرجح الذى يطرأ على السياسة فى عاصمة حليفها الأكبر ، بل الوحيد . ومما يؤسف له أن التاريخ اليهودى حافل بالأمثلة على الخيانة من جانب أصدقاء ورعاة من غير اليهود . ولن يخفف من العادة التى درجت عليها إسرائيل ، وهى الإسراف فى ردّ الفعل إزاء أى تحول يسير فى اتجاه الريح فى واشنطن ، إلاّ أن تستعيد استقلالها الاقتصادى وتقدمها المستمر صوب تحقيق سلام إقليمى .

والأرجح ، لهذه الأسباب ، أن يستمر هذا النمط المتذبذب فى الإدارات الأمريكية المقبلة . إن الإقلال إلى أدنى حد ممكن من حدة التأرجح على الخريطة البيانية ، إنما يتوقف فى المقام الأول على قرارات إسرائيل فى المستقبل ، وعلى الناخبين الأمريكيين . وبالنسبة للانقسامات الاستراتيجية الأمريكية ، فهى أمر مقدور عليه طالما أن الرؤساء ورؤساء الوزارات ووزراء الخارجية والدفاع فى الدولتين يسعون إلى حلها جاهدين باعتبارها خلافات بين أصدقاء مخلصين حسنى النية ، وليست مواجهات مميتة بين خصوم . وإن العناصر الأساسية التى تصون رابطة الحلف الأمريكى الإسرائيلى غير المكتوب ستستمر طوال المستقبل المنظور . أما الزعماء الديماغوجيون أو الذين يتعمدون بلادة الإحساس والذين قد يجيئون إلى الحكم فى أى من العاصمتين أو فى كلتيهما ،

فهؤلاء يمكن أن يمثلوا ضغطاً هائلاً من جديد على الحلف

إليها والحوار معها . ويرى كامب ديفيد أنه ، فوق أي اعتبار آخر فيه نزاع على
إسرائيل لقد جرى تغيير وتغييرات دائماً في بعض من أبعاده الأساسية فالحاجز النفسي
الذي كان يقوم سداً يعزل إسرائيل عن بقية المنطقة بدأ يتهاوى ولن تقوم له قائمة
من جديد . وعندما اعترفت مصر القوية ضمناً بديمومة إسرائيل ، تحولت مشكلة
صانعي السلام من مشكلة اقتحام جدار منيع من الماضي إلى مشكلة الاهتداء إلى
الطرق الكفيلة بتوسيع نطاق السلام الذي نبعت بذوره . يضاف إلى هذا أن كامب
ديفيد أعادت التركيز على لب مشكلة الصراع العربي الاسرائيلي ، ألا وهو الصراع
على أرض فلسطين .

وأثبتت كامب ديفيد أيضاً أن المشاركة الفعالة المتعاطفة من جانب رئيس
أمريكي في وسعها — متى كانت الأرض ممهدة لذلك — أن تقلب الميزان بحيث
تمكن زعيماً إسرائيلياً من أن يتنازل في سبيل تحقيق اتفاق . إلا أن كامب ديفيد قد
تسوق درساً غير صحيح حول حاجة الرئيس الأمريكي إلى أن يكون هو بنفسه
كبير مفاوضيه . إن قلة من رؤساء المستقبل — إن وجدت — هم القادرون على
توظيف طاقتهم ورأسمالهم السياسي مثلما فعل كارتر .

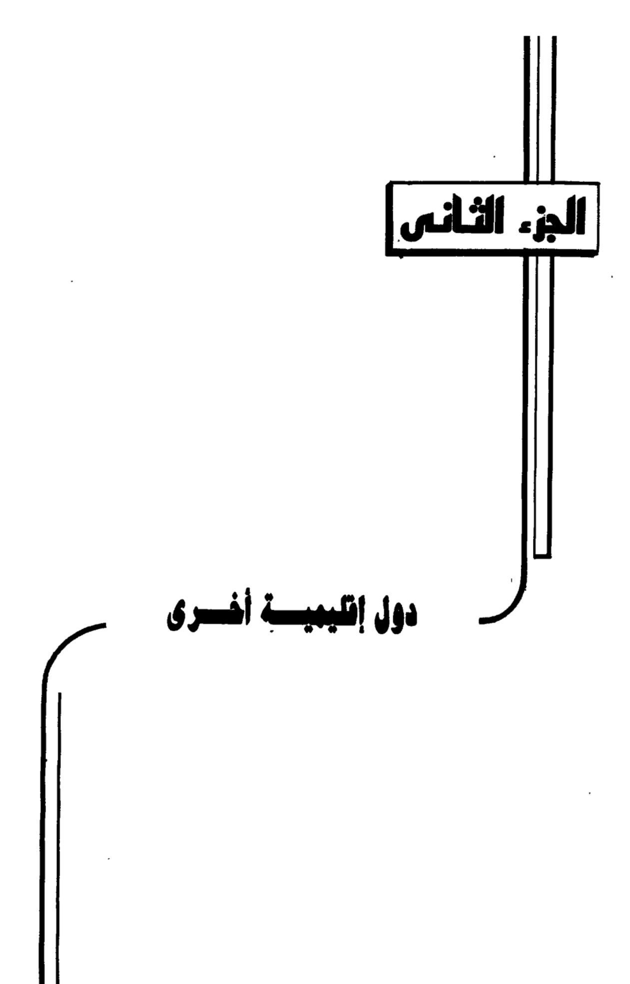
إن فشل كامب ديفيد في حل المشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها كان نذيراً
بمجيء عقد من الركود والإحباط . وتتمثل إحدى النتائج المباشرة لهذا الفشل في
الحرب اللبنانية وفي الانشقاق العميق الذي أحدثته بين واشنطن والقدس . وعلى
أي حال فنعتقد لا بحقبل عام ١٩٨٨ أن هناك تفاهماً متزايداً بطيئاً بين سكان المناطق
المحتلة بأن عليهم أن يقبلوا — بالنسبة للمستقبل المرئي — حلاً هو دون هدفهم الأمثل
وهو الاستقلال التام . وقد تسرع الفلسطينيون في عام ١٩٧٨ في رفض فكرة كامب
ديفيد بشأن الحكم الذاتي ، حتى باعتبار ذلك نظاماً انتقالياً . ولكن بقيت متغيرات
الفكرة عنصراً محورياً في جميع المقترحات الحالية لإحراز تقدم ، مما يوحي بأنه قد
لا يكون هناك مناص من هذه الفكرة كمرحلة من المراحل في أي تحرك صوب تسوية
النزاع . إلا أن طابع التحدي الجديد المتزايد بين الفلسطينيين نتيجة للنجاح المتصور

لإقدامهم على انتفاضتهم فى الأراضى المحتلة بعد ٩ ديسمبر ١٩٨٧ من شأنه الآن أن يجعل تحقيق هذه الفكرة يبدو أمراً محفوفاً بمزيد ومزيد من المشكلات .

إن كامب ديفيد بالنسبة لإسرائيل قد زادت من اعتمادها النفسى والاقتصادى على الولايات المتحدة . ولئن فتحت الحدود إلى مصر ، فإن « السلام البارد » الذى جاء فى أعقاب ذلك قد بدّد كثيراً من أحلام إسرائيل حول السلام ، وكيف يكون حاله مع أى جارة عربية . وقد أدى تبديد الأحلام المذكور إلى إضعاف موقف الحمائم الاسرائيلية الذين يضغطون فى سبيل إجراء تنازلات إقليمية بعيدة المدى فى الضفة الغربية الاستراتيجية ، وفى سبيل تحقيق سلم مماثل مع الأردن ، ناهيك عن منظمة التحرير الفلسطينية التى ما زالت موزعة الخاطر بشأن أهدافها النهائية إزاء إسرائيل نفسها .

وهكذا ، فإن العقد الذى يدنو الآن من نهايته فى العلاقات الأمريكية الاسرائيلية قد هيمنت عليه كامب ديفيد هى والدوامات التى حركتها ، وهى موجات أوشكت الآن على الزوال . وربما أثبتت الانتفاضة الفلسطينية فى آخر المطاف على أنها المحرك الدافع الجديد والجوهرى لكسر الركود الحالى فى السياسة الاسرائيلية الداخلية ، وفى العلاقات العربية الاسرائيلية . وربما كانت — من ناحية أخرى — جولة أولى فى حرب عربية إسرائيلية دموية أخرى من شأن نتيجتها أن تدفع بأى أمل فى السلام الدائم أشواطاً أبعد فى المستقبل . بل ربما كان وجود بعض الزعامات السياسية الجديدة فى المعسكر الفلسطينى وفى إسرائيل ممثلاً لعناصر جوهرية لإذابة الركود الديبلوماسى المتجمد .

ومن شأن الانتخابات الاسرائيلية المقرر إجراؤها فى أواخر عام ١٩٨٨ ، والانتخابات الأمريكية التى تجرى فى نفس الوقت تقريباً أن تختار الزعماء الوطنيين فى القدس وواشنطن الذين بتعاملهم وتفاعلهم يقررون إلى حدٍ كبير الاتجاه المقبل فى العلاقات الأمريكية الاسرائيلية . وسيمثل الإرث الناقص لكامب ديفيد تحدياً لمهارتهم الديبلوماسية . كما أن شخصياتهم ومعتقداتهم هى التى ستقرر هل يسود العلاقات تعاون أو اضطراب مع ابتداء العقد الثانى بعد كامب ديفيد .



الجزء الثانى

دول إقليمية أخرى

منظمة التحرير الفلسطينية

رشيد خالدى

إذا نظرنا من منظور فلسطينى معاصر إلى الأثر الذى تخلّف عن اتفاقيتى كامب ديفيد ، فسنجده أثرًا بالغ الضخامة . فلقد استحوذت كامب ديفيد على الزعماء الفلسطينيين ووسائل الإعلام الفلسطينية على مدى سنوات بعد ذلك ، وهو استحواذ تمثل فى استنكارات خطابية « لمؤامرة كامب ديفيد » ، كانت جميعها ذات قيمة تحليلية ضئيلة . ومع ذلك ، فإن بعض الانتقادات الفلسطينية تبدو بعد انقضاء عشر سنوات بأنها كانت متسمة ببصيرة غير عادية . والمؤكد أن كامب ديفيد لم تأت بعقدٍ من السلام العربى الاسرائيلى ، حتّى وإن أتت بسلام على الجبهة المصرية الإسرائيلية الساكنة فعلاً . ويعرض هذا الفصل تحليلا لتأثير عملية كامب ديفيد بالنسبة للفلسطينيين ، و كيفية تقييمهم لها ، ومن ثم يقدم رؤية لهذه العملية من طرف هو أكثر الأطراف تأثرا بها .

■ الآثار الاستراتيجية لكامب ديفيد ومقدماتها

من المسائل التى يتعين التصدى لها عند دراسة أثر كامب ديفيد على منظمة التحرير الفلسطينية مسألة النتائج المفترضة للاتفاقية ، وهل ينظر إليها نظرة واقعية باعتبارها جزءًا من اتجاه إقليمى أوسع نحو تسوية منفصلة بين مصر وإسرائيل تقوم فيها أمريكا بدور السمسار ، وهو ما بدأ فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وهناك

حجة قوية يمكن الدفاع عنها وهى أن عام ١٩٧٣ يمثل البداية لهذا الاتجاه ، ولو بالمعنى الاستراتيجى . والواقع أن الأحداث التى وقعت بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ تبدو نقطة البدء المنطقية فى عمليات كثيرة مرتبطة بالوضع الاستراتيجى فى الشرق الأوسط الذى له صلة بكامب ديفيد . وهذا صحيح ، سواء أشار المرء إلى قطع ارتباطات مصر ببقية العالم العربى ، أو إلى الجهود الأمريكية للاستئثار بدور السمسرة فى عملية التسوية على حساب الاتحاد السوفيتى ، أو إلى تأثير ذلك على السياسات فيما بين العرب ، أو أخيرًا ، إلى إعادة تعريف قضية فلسطين من قضية بين الدول العربية وإسرائيل إلى قضية هى فى جوهرها بين الفلسطينيين والإسرائيليين .

ومن مؤدّى هذا التحليل أن اعتزال سوريا عن مصر (وبعدها منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية الأخرى) الذى بلغ منتهاه فى الانفصال بعد كامب ديفيد ، له جذوره فى سلوك أنور السادات بالانفراد بالعمل أثناء حرب عام ١٩٧٣ . وقد تفاوت سلوكه بين التخلى دون إعلان عن أهداف الحرب التى سبق الاتفاق عليها مع السوريين ، وهو ما أكده بالوثائق رئيس أركان حربه الفريق سعد الدين الشاذلى ومصادر أخرى[1] ، وبين إجرائه مفاوضات مع كل من الدولتين العظميين قرب انتهاء الحرب ، ثم قبوله لوقف إطلاق النار . ويبدو أن السادات لم يحفل بالتشاور مع حلفائه بالاسم (السوريين) بشأن أى من هذه الأمور الحيوية ، ناهيك عن أن يدخل آراءهم أو مصالحهم فى الحسبان .

وكانت مفاوضات الكيلو ١٠١[2] ، وحضور مصر مؤتمر جنيف للسلام فى الشرق الأوسط فى ديسمبر ١٩٧٣ ، والاتفاق الأول لفضّ الاشتباك فى سيناء بتاريخ

---

(١) الفريق سعد الشاذلى : « عبور السويس : حرب أكتوبر (١٩٧٣) » (لندن : مركز العالم الثالث للبحوث والنشر ، ١٩٨٠) ، الصفحات ٢٤ — ٣٢ . وقد أوضح السادات بالتحديد أهدافه فى الحرب المحدودة إلى زعماء فتح قبل حرب عام ١٩٧٣ — كما رووه فى عام ١٩٧٨ فى خطب علنية فى بيروت ، واستشهدوا بأحاديث مع ياسر عرفات (عمان ، ٢٤ نوفمبر ١٩٨٤) وأبو إياد (تونس ، ١٤ مارس ١٩٨٤) ومعى .

(٢) جرت عند الكيلو ١٠١ على الطريق بين السويس والقاهرة مفاوضات لتحرير الجيش الثالث المصرى الذى حاصره الاسرائيليون الذين عبروا إلى الضفة الغربية لقناة السويس فى نهاية حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

يناير ١٩٧٤ . . كانت كلها مبادرات أخرى لم تستشر فيها لا سوريا ولا أى من حلفاء مصر الآخرين مثل منظمة التحرير الفلسطينية (وإن كان البادى أن الملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية قد أحيط بها علمًا فى بعض الحالات) . وكان اتفاق عام ١٩٧٤ مقدمةً لاتفاق سيناء الثانى الأهم بكثير والذى جرى التفاوض عليه فى عام ١٩٧٥ والذى استعدى العالم العربىَّ كله تقريبًا . وهنا اتخذت مصر ، وللمرة الأولى ، خطوات أساسية فى سبيل اجراء تسوية سلمية ثنائية منفصلة مع إسرائيل ، وسلخت نفسها بذلك عن البلدان العربية الأخرى . وبهذا العمل تبنّت المنهج الذى صار محور السياسة فى ظلّ السادات ، والذى تكرّس فى خاتمة المطاف فى اتفاقيتى كامب ديفيد وفى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية .

وبالمثل ، يمكن النظر إلى المنهج الأمريكى فى كامب ديفيد وبعدها باعتباره منهجًا نشأ عن السياسات التى تطورت فى السنين الخمس السابقة ، وهى السياسات التى أُغريت مصر بمقتضاها بالابتعاد عن السوفيت (ومن المعترف به أن ذلك تمّ دون إبداء أى مقاومة عنيدة) ، فأُبعد الاتحاد السوفيتى بطريقة منتظمة وحازمة عن القيام بدور أساسى فى المفاوضات ، وارتدّت القضية الفلسطينية ، والفلسطينيون أنفسهم إلى الخلف بعيدًا عن بؤرة الضوء .

وبهذه الكيفية عينها ، فإن نتائج اتفاق عام ١٩٧٥ قد شكلّت سلفًا أثر كامب ديفيد على منظمة التحرير الفلسطينية وعلى العلاقات فيما بين الدول العربية . وفيما يتعلق بالأمر الأوّل ، فإن الاستقطاب فيما بين العرب قد حلّ محل النزر اليسير من التجانس الذى تسنّى تحقيقه قبل حرب أكتوبر ، وانتهى الأمر بحرب باردة عربية مصغرة ، وبعزلة مصر لأكثر من عام بعد سبتمبر ١٩٧٥ . وأصبحت مصر للمرة الثانية بعد كامب ديفيد مستبعدة من الميزان الاستراتيجى مع اسرائيل . وفى كلتا الحالتين ، حرمت منظمة التحرير الفلسطينية من شريكها المصرى الهام فى تصرفاتها لتحقيق التوازن فيما بين العرب ، وأصبحت مستهدفة بصورة أكبر للنفوذ السورى غير المرغوب فيه فى بعض الأحيان .

واقترنت أحداث كل من عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٨ بصراع فى لبنان كان لمنظمة

التحرير الفلسطينية ضلع فيه . وتمثل الانفجار الأول فى القتال الشرس الذى دار فى ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦ والذى بدأ بعد محاولة هنرى أ . كيسنجر العقيمة للتفاوض على الاتفاق الثانى لسيناء فى مارس ١٩٧٥ ، ثم عاد إلى الاشتعال بعد نجاحه فى سبتمبر . أما الانفجار الثانى فقد تمثل فى الغزو الاسرائيلى لجنوب لبنان فى ربيع عام ١٩٧٨ ، والذى وقع بينما كانت المفاوضات جارية ، وهى المفاوضات التى أسفرت فى خاتمة المطاف عن اتفاقيتى كامب ديفيد . والواقع أن الخطوات الأمريكية الاسرائيلية المصرية فى سبيل إجراء تسوية منفصلة قد نزعت وعلى نحو ثابت رتيب ، إلى الاقتران بالنار والكبريت فوق أرض لبنان . وهذا يصدق على القتال فى ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦ وعلى الغزو الاسرائيلى للبنان فى عام ١٩٧٨ . وبالمثل ، فإنه بعد إتخاذ خطوات رئيسية صوب السلام مع مصر ، استعرضت إسرائيل عضلاتها العسكرية فى مكان آخر ، كما حدث فى حملتها الجوية والبحرية والبرية على منظمة التحرير الفلسطينية فى عام ١٩٧٩ فى فترة الأشهر الستة التالية للتوقيع على معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية فى مارس ، وكما حدث فى غزوها للبنان بعد الجلاء عن سيناء فى إبريل عام ١٩٨٢ .

ومن هنا أحسّ كثيرون فى المنطقة كما لو أن كل مرحلة من مراحل سلام مصر مع إسرائيل إنما تتحقق بثمن ، هو تكثيف الحرب من جانب إسرائيل على منظمة التحرير الفلسطينية بطول جبهتها الشمالية فى لبنان . وعلى وجه التحديد فقد تمثل الأثر الاستراتيجى لكل الاتجاه صوب إجراء تسويات سلمية بعد عام ١٩٧٣ فى تخليص إسرائيل من القلق إزاء أمن حدودها الغربية ، ووضع العقبات فى طريق أى مسعى مصرى يراد به عكس اتجاه هذه العملية والتخفيف من حدة الضغط على الفلسطينيين ، وعزل الفلسطينيين فى مواجهة الاسرائيليين ، سواء فى لبنان أو فى الأراضى المحتلّة .

وقد بولغ شيئًا ما فى التقييم الاستراتيجى . ولكن الذى لا مُشاحة فيه أن لبنان والفلسطينيين قد دفعوا ثمنًا باهظًا لكل خطوة فى التقارب المصرى الاسرائيلى

الأمريكى . ولم يَعْنِ تخليص إسرائيل من مخاوفها الاستراتيجية السابقة مع مصر أنه قد صار تحت تصرف إسرائيل قدر أكبر من القوات وحسب ، وإنما عَنَى أيضًا أنه بات على سوريا أن تصبح أشدّ خوفًا من إسرائيل مما كانت قبلاً ، إذ لم يعد هناك أى ثقل مصرى موازن على الجناح الغربى لاسرائيل لإنجاد سوريا كما كان الشأن فى أعوام ١٩٤٨ أو ١٩٥٧ ــ ١٩٥٨ أو ١٩٦٦ ــ ١٩٦٧ . (ويبدو أن الامتعاض من كون مصر قد لعبت هذا الدور فى الماضى بثمن باهظ تحملته هو الذى حدا بالسادات إلى اتخاذ إجراءات تخطى فيها سوريا فى عام ١٩٧٣) . وقد ترتب على ذلك أن أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية مكشوفة بصورة أكبر أمام اسرائيل التى كانت أقوى بكثير ــ وبصورة نسبية ــ ممّا كانت عليه فى أى وقت مضى ، والتى أصبحت أقل خوفًا من سوريا ، والتى لم تضيع فرصة لاختبار النية الحسنة وضبط النفس لدى « شريكها المصرى الجديد فى السلام » أثناء تجريدها هجماتها فى لبنان ضد منظمة التحرير الفلسطينية .

وبناء عليه ، يمكن تلخيص الآثار الاستراتيجية لكامب ديفيد (بما فى ذلك مقدماتها فى بضع السنين السابقة) على الفلسطينيين على النحو التالى :

ــ أنها أنهت التضامن العربى ، مهما كان ضئيلاً ، وهو الذى كان سائدًا من عام ١٩٧٣ إلى سبتمبر ١٩٧٥ ، ثم من أكتوبر ١٩٧٦ إلى سبتمبر ١٩٧٧ .

ــ أنها أخرجت مصر من المعادلة الاستراتيجية العربية الاسرائيلية ، ووضعت إسرائيل فى أحسن أوضاعها العسكرية منذ نشأتها ــ وهو وضع استغلّته المرة بعد المرة فى لبنان ، وفى اعتداءاتها الطويلة المدى الجوية والبحرية ضد بغداد وتونس .

ــ أنها قد تركت الأطراف الأصغر بمفردها على « الجبهة الشرقية » ــ وهى لبنان والفلسطينيون والأردن ــ وأصبحت تقف وجهًا لوجه لا أمام إسرائيل وحدها ، بل كذلك أمام سوريا التى باتت اليوم تطالب هذه الأطراف بطلبات أكبر بكثير بالنظر لضعْف وضعها الاستراتيجى .

ــ أنها تسببت فى نقل الصراع العربى الاسرائيلى (زائدًا صراعات أخرى فى

المنطقة فى فترة تالية) إلى لبنان الذى أصبح الساحة الرئيسية للصراع فى العقد التالى لعام ١٩٧٨ . ودفع لبنان الثمن بناءً على ذلك .

■ التأثير السياسى لكامب ديفيد على منظمة التحرير الفلسطينية

إلى جانب هذه الآثار الاستراتيجية الإقليمية ، كان لاتفاقيتى كامب ديفيد عدة عواقب سياسية محدّدة بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية نفسها . إلاّ أن اتفاقية الحكم الذاتى الفعلية كان لها أثر قليل ، والواقع أنها ولدت ميّتة ، ولم تكتسب أبدًا أى تأييد فلسطينى أو أردنى أو عربى ، بل لقد فطن حتّى كثرة من المصريين الذين أيدوا السلام مع إسرائيل إلى أنها غيرْ كافية . واعتقدوا بأن فكرة فرض وصاية « الحكم الذاتى » على شعب يطالب بالحق فى تقرير مصيره الوطنى تبدو وكأنها إذلال غير مقبول . أما الآثار السياسية الهامة للاتفاقيتين ، فلا بدّ من التماسها فى مكان آخر .

وأوّل هذه الآثار هو أنه بينما كانت منظمة التحرير الفلسطينية مشغولة بمعارضة كامب ديفيد ، ومشغولة فى الوقت عينه بالدفاع عن نفسها فى لبنان وبالنضال مع المصاعب الداخلية التى برزت ، ولا سيما بعد عام ١٩٨٢ ، كانت إسرائيل حرّة التصرف فى الضفة الغربية وغزة . وكان تأييد الولايات المتحدة ومصر فى كامب ديفيد قد ابتاع لإسرائيل عقدًا من السنين لها فيه حرية التعامل مع الأراضى المحتلة . ومع أن إسرائيل فشلت سياسيا فى إخماد لهيب الوطنية الفلسطينية ، فالمؤكد أنها قد نجحت بإقدامها على إدماج هذه الأراضى بصورة واقعية فى الوعى الاسرائيلى . ومن هنا بات معظم الاسرائيليين يرون اليوم أن « إسرائيل الكبرى » تضمّ الضفة الغربية وغزة ، وأن عودتهما إلى السيطرة العربية تعنى « التخلى » عن جزءٍ من إسرائيل . ويلو — وبصورة خاصة فى السنين الخمس الأولى بعد اتفاقيتى كامب ديفيد — أن منظمة التحرير قد تمّ إلهاؤها بنجاح عن الأراضى المحتلة حتّى فى الوقت الذى كانت فيه إسرائيل تركّز عليها . لقد تغيّر الموقف على مدى السنين الخمس الأخيرة ،

ولكن بقى انطباع مؤداه أن كامب ديفيد قد هيأت لإسرائيل فرصةً « لفرض حقائق » فى الضفة الغربية وغزة لم ينازع فيها الفلسطينيون إلاّ الآن .

وثمة أثر آخر أكثر دهاءً لكامب ديفيد ، لم يتضح إلا فى السنوات الأخيرة . فبينما كانت منظمة التحرير الفلسطينية مشغولة بصدّ التحديات المختلفة فى لبنان ، كان الأردن يلقى تشجيعا بطيئًا من جانب الولايات المتحدة ، وأحيانًا من جانب إسرائيل ومصر لكى يقوم بالدور الذى تخلّى عنه فى عام ١٩٧٤ عندما بدأ الاتجاه إلى إجراء تسويات منفصلة . وهكذا حاول النظام الهاشمى ، فى زهدٍ أحيانًا ، وفى حماسة أكبر فى أحيان أخرى أن يحل محلّ الفلسطينيين فى عملية التسوية ، وأن يكون الوكيل عن أطراف أخرى معنيّة فى الحلول محل تمثيل فلسطينى مستقلّ . وكان الزعماء الأردنيون موزّعى الخاطر دائما بالنسبة لهذا الدور . وفى يولية ١٩٨٨ رفض الملك حسين فكرة قيام الأردن بالتحدّث بالنيابة عن الفلسطينيين ، وفضّ الارتباطات مع الضفة الغربية معلنًا أن منظمة التحرير الفلسطينية ستتحمل من الآن فصاعدًا المسؤولية الكاملة عن مستقبل الأراضى المحتلة . [أنظر التذييل « م »] .

على أن هناك أثرًا سياسيًا آخر من آثار كامب ديفيد يتمثّل فى تشجيع التفضيل الإسرائيلى الأمريكى العميق الجذور لحل القضية الفلسطينية بدون الفلسطينيين ، وعلى حسابهم إلى حدٍ كبير . وطبيعى أن هذا التفضيل لم يتولّد عن كامب ديفيد[٣] ، ولكنه لقى تعزيزًا قويًا من الاتفاقيتين ثم من معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية . فهنا وضع زعماء البلدين ، بمباركةٍ من رئيس أمريكى ، حدًا نهائيًا للصراع الوحيد على الاطلاق الذى هدد إسرائيل تهديدًا جدّيًا ، وبأسلوب يبدو أن من شأنه جعل القضية الفلسطينية تموت بما يتفق مع الرغبات الإسرائيلية . وما زال هذا التفضيل حيًا ، حتى بعد حرب لبنان ، وبعد الانتفاضة الفلسطينية فى الأراضى المحتلة ، وهو يستمدّ زاده من سابقة كامب ديفيد .

(٣) أوضح سيمحا فلابان فى كتابه : « ولادة إسرائيل : **الخرافات والحقائق** » (كتب بانثيون ، ١٩٨٧) وغيره بأن هذا يعود إلى عام ١٩٤٨ على الأقل .

أثّر الاتجاه إلى التسويات المنفردة الذى بدأه وزير الخارجية كيسنجر واستمرّ فى كامب ديفيد ، فى الفلسطينيين فى لبنان بطرق أخرى مباشرة جدًا . فالخطوات التى اتخذتها الولايات المتحدة ومصر وإسرائيل فى سبيل إتمام عملية التسوية ، والتى بدا واضحًا أنها أعدت بحيث تتفادى المشكلة الفلسطينية ، وتبقى أغلبية الفلسطينيين فى الشتات الذى كانوا فيه . . هذه الخطوات أنهت ما كان لدى الفلسطينيين من نشوة بإزاء تحقيق تسوية عادلة قريبة المنال . وكان هذا التفاؤل قد بدأ فى عام ١٩٧٣ ، بعد حرب أكتوبر ، والاجتماع المقتضب لمؤتمر جنيف ، والاتفاقية الأولى لفض الاشتباك فى سيناء واتفاقية فض الاشتباك فى الجولان . وازداد التفاؤل قوّة فى عام ١٩٧٧ عندما أنعشت إدارة كارتر فى أشهرها التسعة الأولى الاتجاه الخاص بإجراء تسوية شاملة . والآثار الواضحة لذلك يمكن رؤيتها فى التحوّل الجذرى الذى تجسّد فى البرنامج الذى أقره المجلس الوطنى الفلسطينى فى عام ١٩٧٤ فى دورته الثانية عشرة ، واتضحت فى السنوات التالية عندما دعا المجلس الوطنى الفلسطينى للمرة الأولى إلى قيام دولة فلسطينية محاذية لإسرائيل باعتبار ذلك هدفًا لمنظمة التحرير ، كما قبل مبدأ إجراء تسوية سياسية للصراع .[٤] وهذه التحولات السياسية الهامة كانت استجابة لما بدا فى ذلك الوقت بأنه احتمال لإجراء تسوية قريبة .

وبعد كامب ديفيد بدأ كل من الفلسطينيين واللبنانيين يدركون بأنه لن تحدث معجزة تحلّ لهم مشكلاتهم وتنقل الفلسطينيين فى لبنان وتزرعهم فى دولةٍ تتألف من

(٤) للاطلاع على مزيد من البيانات عن هذا التحول الذى حدث فى اتجاه منظمة التحرير الفلسطينية بعد عام ١٩٧٣ أنظر ألان جريش : « منظمة التحرير الفلسطينية : الصراع من الداخل : نحو دولة فلسطينية مستقلة » ، ترجمة أ . م . بيريت (لندن ، كتب زد ، ١٩٨٥) ، الصفحات ١٢٩ — ٢١٠ ؛ وهيلينا كوبان : « منظمة التحرير الفلسطينية : الشعب والقوة والسياسة » (مطبعة جامعة كمبردج ، ١٩٨٤) ، الصفحات ٦٠ — ٦٣ و ٧٩ و ٨٤ — ٨٧ . وللإطلاع على قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى فى دوراته السادسة عشرة والسابعة عشرة والثامنة عشرة فى أعوام ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ أنظر « مجلة الدراسات الفلسطينية » ، المجلد ١٢ (ربيع ١٩٨٣) الصفحات ٢٥٠ — ٢٥٤ ، والمجلد ١٤ (شتاء ١٩٨٥) الصفحات ٢٥٧ — ٢٥٩ ، والمجلد ١٦ (صيف ١٩٨٧) الصفحات ١٩٦ — ٢٠٤ . (وأنظر أيضًا : التذييل « ط » للاطلاع على قرارات الدورة الثامنة عشرة ناقصة البيان الختامى) . وهناك تحول لا يمكن إغفاله فى صياغة قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى بشأن هذه القضايا الحادة فى الفترة ١٩٧٤ — ١٩٨٧ .

الضفة الغربية وغزة ، ودلّت كامب ديفيد على أنهم مرتبطون ببعضهم البعض بالنسبة للمستقبل المنظور . وأدى إدراك هذه الحقيقة إلى قنوط وخداع للذات وشايات وتحولات ، وأدى أخيرًا إلى قتال وحشي بين لبنانيين أنه قد كانت لهذه الصراعات أسباب أخرى ، ولكن كان هناك سبب رئيسي يتمثل في الإدراك المورث للقنوط بأن الولايات المتحدة وإسرائيل ومصر أصبحت الآن مرتبطة بمعاهدة لحل القضية الفلسطينية إن استطاعت بكيفية لن يكون من شأنها إلا الإضرار بلبنان والفلسطينيين هناك .

يُضاف إلى هذا أنه بسبب الحقائق الجديدة التي فرضتها كامب ديفيد ، فقد أكرهت اللبنانيين على أن يتعاملوا مع كل من الفلسطينيين والإسرائيليين معاملة مغايرة لما سبق ، فقد أصبح كثير من اللبنانيين إما منزعجين من الفلسطينيين ، أو رأوا فيهم حلفاء يستغلونهم في منافسات لبنانية داخلية ، ونظر البعض الآخر من خلال ضباب من المثاليات دون أن يبذل الفلسطينيون أنفسهم في بادئ الأمر محاولة جادة لتبديده ، حتى كشفتهم تصرفاتهم الخاصة في صورة أكثر برودة وأقل فضيلة . وفي خاتمة المطاف أصبح واضحًا بعد كثير من المعاناة من الطرفين أن الفلسطينيين إنما كانوا مقبولين في لبنان على مضض مهما يكن لهم من وضع عسكري لا يستهان به ، وبأنهم لا يمثلون حلاً لمشكلات لبنان بمقدار كونهم جزءًا لها ، وأنه يتعين عليهم وعلى جيرانهم اللبنانيين ، إلى أن يتسنى الاهتداء إلى حل لمشكلتهم الخاصة ، أن يضعوا صيغة للتعايش قد يدعو الأمر إلى بقائها زمنًا طويلاً .

وأخيرًا ، فإن كامب ديفيد قد كانت البداية لعملية إكراه منظمة التحرير الفلسطينية على الكف عن استخدام مصر ، أو المملكة العربية السعودية أو سوريا ، أو أي دولة أخرى لتكون وسيطًا في التعامل مع إسرائيل والولايات المتحدة ، كما فعلت مرارًا وتكرارًا من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٧٧ . وقد تعلمت المنظمة هذا الدرس بكثير من التردد وبكثير أيضًا من التورط في الخطأ . وحدث في بعض الأحيان أن كان اعتماد منظمة التحرير الفلسطينية على وسطاء عرب لحرمة فرضه عليها أن أعداءها رفضوا التعامل معها مباشرة . ولكن كان لاستبعاد مصر من ائتلاف الدول

التى هى ــ اسميًا ــ فى حرب مع إسرائيل أثره القوى فى تفكير منظمة التحرير الفلسطينية . فليس هناك بديل محتمل لمصر ، سواء من حيث الثقل الذى تمثله فى حسابات كل من الأمريكيين والإسرائيليين ، أو من حيث أنها كانت نسبيًا عديمة المطامع بالنسبة للفلسطينيين (على الأقل عند المقارنة مع كل من سوريا والأردن) . وهذا يوضّح سبب اعتماد منظمة التحرير الفلسطينية اعتمادًا شديدًا على مصر من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٧٧ لتساعدها فى تحقيق دولة فلسطينية ، كما يوضّح سبب إحساسهم بأنهم تعرضوا لخيانة عندما اختار السادات سلامًا منفردًا مع إسرائيل ، هو فى حقيقته تخلٍّ عن الفلسطينيين .

ولئن بدا فى الجزء الأكبر من العقد المنصرم أنه لا إسرائيل ولا الولايات المتحدة راغبة فى التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية ، فإن الأمل فى أن تفعلا ذلك أو فى احتمال إقناعهما بأن تفعلا ذلك قد راود بعض دوائر المنظمة ، كما راودتهم الرغبة فى الاهتداء إلى دولة عربية للقيام بدور الوسيط . وكانت هذه الرغبة دافعًا إلى تبنى منظمة التحرير الفلسطينية « للخيار الأردنى » من عام ١٩٨٣ وإلى أن نبذه الملك حسين فى عام ١٩٨٦ . ومع ذلك ، فإن كامب ديفيد ، واستبعاد مصر من معظم حسابات الفلسطينيين قد وضعا حدًا لفكرة اعتماد منظمة التحرير الفلسطينية على أى دولة عربية ــ وهى فكرة رفضها كثير من الفلسطينيين بعد ١٩٧٧ ــ ١٩٧٨ ، غير أن ضعف الموقف التفاوضى الفلسطينى بإزاء إسرائيل والولايات المتحدة حمل زعماء منظمة التحرير الفلسطينية فى كثير من الأحوال إلى العودة إلى هذه الفكرة فى سنوات تالية .

ومن هنا فإن اتفاقيتى كامب ديفيد ، إذ ينظر إليهما من منظور تاريخى ، إنّما تسجلان انتصارًا واضحًا لمذهب العزلة على الاتجاه العربى الشامل داخل المجالس الفلسطينية ، وذلك فى آخر مرحلة من مراحل الحوار الذى يمتد إلى ما قبل عام ١٩٤٨ بكثير . فلقد كان السؤال الذى يعرض للفلسطينيين دائمًا هو هل يعتمدون على مواردهم الخاصة ، أو يعتمدون على الغير . ولم يكن أمام منظمة التحرير الفلسطينية بعد كامب ديفيد إلا خيار محدود ، هو أن تمضى فى طريقها بمفردها مهما

تكن صعوبة تقبّل ذلك بالنسبة لبعض الفلسطينيين ، طالما أنه ليس هناك فى الواقع آخرون يساعدون فى التعامل مع إسرائيل والولايات المتحدة . وبعد معاهدة مصر مع إسرائيل ، تخلّت مصر عن أى دور ما خلا عرضها لمساعيها الحميدة ، التى كانت بلا جدوى عملية . أما المملكة العربية السعودية فقد بدت فى صورة الدولة التى ليس لها أى تأثير على الولايات المتحدة فيما يختص بالقضية الفلسطينية ، وأنها مشغولة بالحوادث التى تجرى شرقها أكثر بكثير من انشغالها بشمالها الغربىّ . وأما سوريا فقد كانت مُعْرِضَةً دائمًا عن السماح باستخدام نفوذها فى أهداف خلاف الأهداف السورية .

أما زعامة منظمة التحرير الفلسطينية التى استحوذت عليها آمال التسوية ، ثم صدمت صدمة عصبية بحرب عام ١٩٨٢ ، فقد تحولت إلى الأردن فى عام ١٩٨٣ وبقدر أكبر من الاقتناع فى عام ١٩٨٥ . غير أن الأمل الذى داعب المنظمة فى التعلّق بالذيول الأردنية — التى كان من المسلم به أنها قاصرة — قد تضاءل فى مواجهة معارضة كل من إسرائيل والولايات المتحدة ، وذلك قبل أن يهيل الملك التراب على الاتفاق فى أوائل عام ١٩٨٦ . ومن هنا فإن اتفاق منظمة التحرير الفلسطينية مع الأردن الذى وقع عليه فى ١١ فبراير ١٩٨٥ بعد انعقاد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى فى عمّان فى نوفمبر ١٩٨٤ كان اتفاقًا قصير العمر ، وتركت منظمة التحرير مرّة أخرى بمفردها [أنظر التذييلين « و » ، « م »] .

وأدى التعامل من خلال وسطاء عرب مع الولايات المتحدة التي كانت بدورها تتعامل مع إسرائيل إلى جعل المفاوضات العسيرة أصلاً شديدة المشقّة ، وذلك بسبب تداخل أنظمة أبعد ما تكون عن الموضوعية والتجرّد ، وإن كان لها مصالح حيوية خاصة بها معلّقة فى كف القدر ، وكانت فى كثير من الأحيان تجنح إلى سوء النية بإزاء منظمة التحرير الفلسطينية والفلسطينيين . ولكن هناك علامات — مثل قرار المجلس الوطنى الفلسطينى فى ابريل ١٩٨٧ بشأن الاتصالات مع « القوى الاسرائيلية الديمقراطية » [أنظر التذييل « ط »] ، ومثل اجتماع ياسر عرفات فى جنيف فى

سبتمبر ١٩٨٧ مع أعضاء في الكنيست وصحفيين إسرائيليين ، ومثل عدة لقاءات بين المنظمة وإسرائيل في عام ١٩٨٧ في هولندا وأوروبا الشرقية ، تدليلاً على أنه بعد فشل الاتصالات المتكررة غير المباشرة ، بدأ زعماء المنظمة يفهمون أهمية المنافذ المباشرة إلى إسرائيل [أنظر مثلاً بيان بسام أبو شريف في التذييل ٤ ل] .

ومما يدعو إلى السخرية أن هذا الإدراك لم يأت إلا بعد أن اعتبر الكنيست الإسرائيلي هذه الاتصالات أمراً غير مشروع بالنسبة للإسرائيليين ، وبعد أن بذل الكونجرس الأمريكي وإدارة ريجان قصارى جهودهما لمنع المنظمة من الاتصال بالجمهور الأمريكي ، وجاء هذا بعد أن أغلقت الولايات المتحدة مكاتب المنظمة واتخذت إجراءات معادية أخرى . ترى هل جاء الوقت متأخراً جداً في واقع الأمر لكي تحاول المنظمة أسلوب الاتصال المباشر ، الذي تأخر كثيراً ؟ هذا ما سوف توضحه الأيام . ولكن الذي يبدو مؤكداً هو أن كامب ديفيد قد جعلت معظم الفلسطينيين يشعرون بأن الولايات المتحدة وإسرائيل تضمران لهم عداوة لا شفاء منها . وقد أدى هذا إلى تأخير إدراكهم بأن عليهم أن يوجهوا نداءاتهم إلى شعوب هذين البلدين من فوق رؤوس الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية ، كما فعلوا ذلك عدة مرات بنجاح في العالم العربي ، على مدى بضعة عقود مضت .

■ نظـرة الفلســـطينيين إلى عملية كامب ديفيد

بادرت منظمة التحرير الفلسطينية بتقييم اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية بأنها تشكل كارثة لا سبيل إلى التخفيف من حدتها على القضية الفلسطينية . ولم تشذ عن هذا الرأي العام سوى أصوات قلة قليلة من الفلسطينيين . ويمثل هذا الإجماع الجديد تحولاً بارزاً في الخطاب السياسي الفلسطيني . فمنذ أن بدأ السادات يستقل بتصرفاته قبل ذلك ببضع سنين ، وصفه بعض النقاد الفلسطينيين - كما وصفوا الأنظمة العربية عامة ٧٨ - بأنه مشدود بلا مقاومة إلى عملية تسوية يشرف عليها الأمريكيون ، وهو ميال بالتالي إلى التخلي عن منظمة التحرير

الفلسطينية وخيانتها . ولقد كان لهذا الرأى دُعاتُه فى التيار الرئيسى لمجموعة فتح ، وفى المنظمات الأصغر منها . وكانت هناك مدرسة معارضة فى التفكير تضمّ مجموعات يرأسها منير شفيق الذى يعمل فى مركز التخطيط التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية ، كما تضم معظم قيادات فتح ، وهؤلاء قد اتفقوا على أن هذا الميل « الاستسلامى » موجود ، ولكنهم قالوا بأنهم يرون اتجاهات « وطنية » موازية لهذا الميل فى مصر ، وفى غيرها من الدول العربية « التقدمية » (وهو الوجه الآخر لهذه الأنظمة) . وبقى كثيرون منهم يأملون — برغم جميع البراهين — فى أن يكون السادات واضعًا المصالح الفلسطينية فى قلبه ، وأنه لن يلبث أن يدلّل على ذلك فى نقطة ما . وفى السنوات التى سبقت كامب ديفيد ، كان كل تحوّل فى اتجاه الزعيم المصرى يشجع واحدة من هاتين المدرستين الفكريتيْن المتعارضتين بين صفوف الفلسطينيين .

وجاءت زيارة السادات إلى القدس فى عام ١٩٧٧ فأسكتت أصوات الذين داعبتهم الأوهام حول نواياه ، وجاءت اتفاقيتا كامب ديفيد والمعاهدة فأخرستهم بصورة دائمة . وكانت خيبة الأمل المترتبة على ذلك خيبة كبرى لأنها جاءت بعد ما وقفت مصر تؤيد منظمة التحرير الفلسطينية عندما حاولت إدارة كارتر فى القسم الأكبر من عام ١٩٧٧ إحياء فكرة التسوية الشاملة التى تبنّاها كيسنجر لفترة موجزة فى عام ١٩٧٣ قبل الشروع فى تبنّى أسلوب التسويات المنفردة .

وانتعشت آمال الفلسطينيين ، ولا سيما آمال قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، بما قامت به أمريكا فى عام ١٩٧٧ من استكشاف لآراء الدول العربية المختلفة حول الصيغ التى من شأنها إشراك منظمة التحرير الفلسطينية ، وبالبيانات التى ألقاها كارتر نفسه عن وطن فلسطينى (وهو أقصى ما ذهب إليه أى رئيس أمريكى فى هذا الاتجاه) ، وبالبيان الأمريكى السوفيتى المشترك الصادر فى أول أكتوبر ١٩٧٧ [أنظر التذييل « ب »] . وقد سجل البيان الأخير مرتبة عالية من نشوة منظمة التحرير الفلسطينية بإزاء احتمالات إجراء تسوية إقليمية تدخل فى حسابها مصالح الفلسطينيين . وانتشى زعماء فتح بصورة خاصة . إلاّ أن آمالهم لم تلبث أن تقوضت بعد ذلك بأربعة أيام لا غير عندما أنبرى موشى ديان وزير خارجية إسرائيل — وهو

متسلّح بموجةٍ من الغضب إزاء اتجاه كارتر ضمّت أصدقاء إسرائيل فى الولايات المتحدة ، وأعداء الروس والناقدين فى الكونجرس ـــ ونجح فى فرض شروط إسرائيلية مقيّدة على أسلوب الادارة (الأمريكية) ، وهى قيود ألغت البيان المشترك فى واقع الأمر .

وبقى بعض أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية ، ولا سيما فيما بين الصفوف العليا فى فتح ، وإلى حين إتمام كامب ديفيد ، يراودهم أمل أن السادات لن يخون الفلسطينيين خيانة كاملة . وإلى جانب تعلقهم بالآمال ، فقد حدا بهم التردد إلى التفكير فى التعامل مع إسرائيل وسوريا دون الاعتماد على ثقل مصر الموازن الحاسم الذى كان عنصرًا جوهريًا فى الاستراتيجية الفلسطينية لأكثر من عقدٍ من الزمان . ومن هنا بذلوا قصارى جهدهم فى ترك الجسور مفتوحة إلى القاهرة . ولكن الضربات العسكرية التى سدّدتها إسرائيل فى لبنان الجنوبى أوضحت بأن عملية كامب ديفيد قد بدّلت المعادلة الاستراتيجية تبديلاً حاسمًا فى غير مصلحة منظمة التحرير الفلسطينية . فلئن شُنّت هذه الهجمات وفى خلفيّتها العلاقات الجديدة المتنامية بين مصر وإسرائيل ، فقد عززت تكهنات أكثر الناس تشاؤمًا ، وأوضحت بأن إسرائيل تزداد شراسةً فى مهاجمة الفلسطينيين فى لبنان ، فى حين كان السادات حتّى فى ردود فعله يتسم بمزيد من انخلاع الفؤاد . كما أوضحت بأنه فى غياب مصر ، أصبحت سوريا والمملكة العربية السعودية أقل ميلاً إلى التدخل سواء أكان عسكريًا أم ديبلوماسيًا كلما هاجمت إسرائيل لبنان .

وفى بداية الأمر ، أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية لا تجد مكانًا تتجه إليه طالبة العون ، وإن بذلت قصارى جهدها فى سبيل الوصول بعلاقاتها القائمة على الصعيدين العربى والدولى إلى الحدّ الأقصى . ثم حدث فى أوائل عام ١٩٧٩ أن أحيت الثورة الإيرانية إمكانية قيام منظمة التحرير الفلسطينية بالاستنجاد « بعالم جديد » لكى يصحح الموازين المختلة فى العالم القديم ، وهو وهمٌ لم يدم إلاّ لفترة وجيزة ، إلى أن هاجم العراق إيران فأدّى ذلك إلى دفن الاحتمال الذى كان ضئيلاً دائمًا ، وهو أن تستفيد المنظمة من الظروف الجديدة فى الطرف الشرقى من العالم العربى .

إلاّ أن هذا يقف شاهداً على الاحتمالات الكئيبة التى واجهت الفلسطينيين بعد ما رأوه من خيانة السادات ، وفقدان الثقل الاستراتيجى لمصر ، واضطرارهم إلى التطلع بعيدا إلى هذا المصدر غير المرجّح طلبًا للتأييد والمؤازرة .

نتجت عن ذلك فترة من الاندفاع بالنسبة للفلسطينيين أثرت بدورها فى وضعهم فى لبنان . لقد كان تأييد اللبنانيين لهم فى عقد الستينات وأوائل السبعينات باعتبارهم ضحايا يداسون بالأقدام وطليعة للأمة العربية ، ثم فى الفترة ١٩٧٣ ـــ ١٩٧٧ باعتبار أنهم سينتفعون على الأرجح من تسوية سلمية تؤدّى إلى خروجهم السريع من لبنان عائدين إلى وطنهم . . . لقد كان ذلك شيئًا بالنسبة للبنان ، أما أن يدفع لبنان ثمنًا باهظًا من الدم والمال اعتبارًا من عام ١٩٧٨ بسبب استضافته لمنظمة التحرير الفلسطينية التى بدا أن فرصة نجاح استراتيجيتها كانت فرصة قليلة أو منعدمة ، فذلك شىء آخر .

وليس ممّا يبعث على الدهشة أن كثيرين من اللبنانيين أخذوا يراجعون رأيهم فى منظمة التحرير الفلسطينية التى كانت تتحوّل من حركة جذرية « راديكالية » تعمل تحت الأرض إلى ما يشبه الدولة الواضحة للعيان بدرجة عالية ، والتى تسيطر سيطرة واقعية على أجزاء كبيرة من لبنان .(٥) وقد تراءى هذا فى الاسم الذى أطلقه اللبنانيون على منظمة التحرير الفلسطينية : فبدلاً من وصفها وصفًا حميدًا « بالثورة » ، صاروا يصفونها « بالمنظمة » بكل ما تنطوى عليه هذه العبارة من معانٍ سلبية . أما جوهر التضحية بالنفس فى الفدائيين ، وهم الذين كانوا يتعرضون بوضوح لخطر داهم فى سبيل قضيّتهم ، فقد بات يتراءى (للبنانيين) باعتبار أنه أخلى مكانه لبعض البيروقراطية المتضخمة الباهظة المرتبات التى يغيش بعض قادتها فى شقق مترفة ، ويركبون سيارات غالية الثمن ، وبدا أنهم لا يضحّون إلاّ قليلاً . وطبيعى أن الرؤية الأصلية وإن انطبعت بالمثالية وحجبت المشاعر البشرية الطبيعية لأعضاء منظمات

---

(٥) أنظر رشيد خالدى : « تحت الحصار : منظمة التحرير الفلسطينية واتخاذ القرارات فى حرب عام ١٩٨٢ » (مطبعة جامعة كولمبيا ، ١٩٨٦) ، الصفحات ١٧ ـــ ٤١ .

الفدائيين الأولى ، فإن الرؤية التالية تغاضت عن كون كثيرين من الفلسطينيين من زعماء وأتباع قد تعرضوا لمخاطر كثيرة ، وبذلوا فى حالات كثيرة تضحيات أخرى جسيمة فى سبيل قضيتهم .[٦]

ومع ذلك ، فإن التغيير الذى طرأ على الرؤية اللبنانية لمنظمة التحرير الفلسطينية كان قاتلاً بالنسبة للمنظمة ، إذ أنه بدأ شيئًا فشيئًا يمتص التأييد الشعبى الذى كانت المنظمة تستند إليه لاستدامة وضعها فى لبنان . وأدّى التغيير الذى طرأ على رؤية الطائفة المارونية ، زائدًا خيبة الأمل فى نتائج صفقة السادات المنفصلة مع إسرائيل (التى ضخمت شبح الوجود الدائم للفلسطينيين فى لبنان فى نظر المارونيين) إلى فتح ثغرة أمام إسرائيل . إذ أصبح فى وسع إسرائيل الآن أن تجرى تعديلاً أساسيًا فى الصورة الاستراتيجية للمنطقة بالتعاون مع حزب الكتائب ــ وهو الحزب الذى عبّر أحسن تعبير عن آراء الطائفة المارونية من الطوائف المسيحية اللبنانية . ففضلاً عن مواجهة منظمة التحرير الفلسطينية وحلفائها اللبنانيين باحتمال عمل كمّاشة إسرائيلية كتائبية ، فإن هذه التغييرات قد فرضت على سوريا أيضًا معضلات استراتيجية جديدة صعبة . إذ أصبح عليها الآن إما أن تتنافس مع إسرائيل على الظفر بممالأة الكتائب من خلال مناوأة منظمة التحرير الفلسطينية وحلفائها اللبنانيين ، وإمّا أن تواجه حلفًا جديدًا ضخمًا بين إسرائيل والكتائب ، وهو حلف تزايدت ضخامته كثيرًا بفضل ما اهتدت إليه إسرائيل أخيرًا من تحرّر من أى تدخل مصرى .

وقد أدّى هذا الوضع الجديد إلى مشكلاتٍ كان وقعها على منظمة التحرير الفلسطينية أسوأ بكثير منه على سوريا . ذلك لأن سوريا ، لديها اتفاق مع إسرائيل عقد فى عام ١٩٧٤ لفض الاشتباك بشأن هضبة الجولان وكانت تحترمه بكل صرامة ؛ ولديها قدر من الضمان السوفيتى لأراضيها الخاصة فى حالة تعرضها لهجوم إسرائيلى ، ولهذا لم تتعرض للخطر إلاّ مصالحها فى لبنان (التى يعترف بأنها كبيرة) ،

---

(٦) منذ عام ١٩٧٠ قتل ستة أعضاء فى اللجنة المركزية لفتح (التى تضم عادة خمسة عشر عضوًا) على أيدى أعداء منظمة التحرير الفلسطينية ، وهم أبو على إياد وكمال عدوان ومحمد يوسف النجار وماجد أبو شرر والأميرالاى سعد صايل وخليل الوزير (أبو جهاد) .

أما منظمة التحرير الفلسطينية فكان عليها أن تخسر كل شيء . وقد أصبحت قاعدة المنظمة فى لبنان فى أعقاب القتال فى ١٩٧٥ ـــ ١٩٧٦ فى لبنان ، وتخلى مصر عنها ، هدفًا ينبغى حمايته فى حدّ ذاته بكل ثمن . وبعد الغزو الاسرائيلى فى مارس ١٩٧٨ ، رغب عرفات والزعامات الرئيسية فى منظمة التحرير الفلسطينية ، فى وقف أى عمل عسكرى فلسطينى ضد إسرائيل اللهمّ إلاّ إن كان عملاً انتقاميًا خالصًا ، وذلك رغبة فى صون وضع المنظمة فى لبنان . ولكن ضبط النفس المذكور لم يؤد إلى تهدئة خواطر اللبنانيين الذين ما انفكّوا يعانون من الهجوم الإسرائيلى ـــ إذ أعلنت حكومة بيجين حينذاك أنه سيكون هجومًا وقائيًا لا انتقاميًا ـــ بل أكثر من هذا فقد أثار ثائرة اللبنانيين علاوة على ذلك ، أن المنظمة التزمت التزاما متزايداً بصيانة الوضع الماثل فى لبنان .

ولئن كانت المنظمة قد أقامت لنفسها وضعًا يتسم بالقوة العسكرية النسبية فى لبنان ، إلا أن نفور الرأى العام اللبنانى إنما كان معناه أن هذه القوة هى رصيد متناقص . وفى الوقت عينه ، رأى الزعماء الفلسطينيون أنهم مضطرون إلى تقديم شيء لدوائرهم الانتخابية التى تعانى عناءً طويلاً تحت الاحتلال الاسرائيلى . ونشأ عن ذلك شعورهم بالحاجة الملحة وبالرغبة فى إجراء تسوية ـــ حتّى وإن لم يظهر فى الأفق شيء منها ـــ مّما أوقفهم وجهًا لوجه أمام نظام الأسد فى سوريا . وقد أدت محاولات منظمة التحرير الفلسطينية استكشاف أى سبيل للخروج من مأزقها ، زائدًا إحجامها الشديد عن التخلى عن الاستقلال الذى كسبته بشق الأنفس بفضل قاعدتها اللبنانية ، إلى إغضاب الأسد وضباطه . وكانت استراتيجيتهم التى وضعوها لسوريا بعد كامب ديفيد تستند فى المقام الأول إلى السيطرة على بيئتهم المباشرة فى سوريا الكبرى ـــ وهى المنطقة التى تتألف من لبنان وسوريا والأردن وفلسطين . وكان آخر ما يرغبون فى رؤيته فى فنائهم الخلفى هو أن يتورط ياسر عرفات تورطًا لا يمكن التكهن به ، ولا يرحب به فى كثير من الأحيان سواء فى عملية التسوية أو فى الأزمة اللبنانية .

ومن هنا كانت العناصر الأساسية للوضع الخاص بالمنظمة تتعارض مع الرغبات الأساسية السورية . فالمنظمة ملتزمة بصيانة قاعدتها اللبنانية المستقلة ضدّ جميع

الوافدين . أما سوريا ، فترغب فى إبقاء الوضع اللبنانى الذى تهيمن عليه . وكانت المنظمة تعتزّ بحرية صنع القرارات الفلسطينية ، فى حين رغبت سوريا فى جعل اللبنانيين والأردنيين ، ومعظم الفلسطينيين تابعين لاستراتيجيتها باعتبارها السبيل الوحيد الباقى أمام الصفوف المتراصّة ضد إسرائيل . ولئن رغبت المنظمة فى استكشاف كل منفذ يؤدى إلى تسوية سلمية مهما يكن مؤقتًا ، فإن سوريا جادلت بأن هذا خطأ ، إلى أن يتم تحقيق توازن استراتيجى مع إسرائيل . وفى حين كانت المنظمة مقتنعة بأنها أساسًا تعمل بمفردها فى ميدان القتال ضد إسرائيل ، فإن سوريا صوّرت نفسها ـــ وخصوصًا أمام دول النفط العربية التى تدعمها ـــ باعتبارها البطل المغوار الذى يتصدّر للقضية العربية ضد إسرائيل .

•

■ آثار حرب عام ١٩٨٢

قامت إسرائيل بغزوها فى عام ١٩٨٢ فى ظل هذه الخلفية من الاحتداد فى علاقات المنظمة بالطوائف اللبنانية المختلفة ، من الكتائبيين فى الشمال إلى أملٍ فى الجنوب ، ومن نفورٍ فى علاقاتها مع سوريا . وقد وصف المعلقون الفلسطينيون هذا الهجوم ، وفى حلوقهم مرارة ، قائلين إنه الذروة المنطقية لعملية كامب ديفيد ، وما كان يمكن أن يجىء على المنظمة وقت أسوأ من هذا ، حيث تجد نفسها فى الميدان بمفردها فى معظم الفترة من ٤ يونية ـــ عندما بدأت إسرائيل هجماتها الجوية السابقة على الغزو ـــ وإلى نهاية وقف القتال فى ١٢ أغسطس . أما القوات السورية فى لبنان ، فلم تستدرجها إسرائيل إلى الاشتباك إلاّ ابتداء من ٩ يونية حتّى وقف القتال الإسرائيلى السورى فى ٢٦ يونية . وطوال فترة الأيام الثمانية عشر هذه ، تحمل السوريون وطأة القتال فى معظم المناطق . أما بقية أيام الحرب السبعين ، فقد حاربت فيها منظمة التحرير الفلسطينية وحلفاؤها اللبنانيون والوحدات السورية التى حوصرت فى بيروت وحدها ضد قسم كبير من الجيش الإسرائيلى . أما الدول العربية الأخرى ، فهى وإن كانتِ أبعد ما تكون عن مساعدتها ، فلم يكد يكون لها أى ردّ فعل .

ورأى الفلسطينيون فى الوساطات التى جرت من مستوى سعودى وسورى عالٍ لدى واشنطن أنها تتوخّى المصلحة الذاتية ولا جدوى منها .[7]

أما الأثر المباشر لحرب عام ١٩٨٢ على منظمة التحرير الفلسطينية فقد تناولناه فى غير هذا المكان .[8] ويكفى أن نشير هنا إلى أن الحرب عززت الشعور المرير بالعزلة لدى الفلسطينيين ، وبأنهم كانوا هدفًا لخيانة ، وهو شعور كانت كامب ديفيد قد ألهبته فعلاً . وكانت هناك عدة ردود فعل مختلفة إزاء هذا الشعور . فقد جادل البعض ، ولا سيما فى فتح وفى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، بأن نتائج كامب ديفيد والحرب قد برهنت على أن السياسة التى تنتهجها زعامة منظمة التحرير الفلسطينية فى البحث عن تسوية قد منيت بسقوط له وقع الكارثة ، وأن الحاجة تدعو إلى اتباع خط جديد تماما وأكثر راديكالية . والواقع أن الذين نادوا بهذه الآراء أكدوا أن هذه السياسة أدّت إلى ابتعاد المنظمة عن سوريا ، وهى مشكلة كانت خطيرة فى عام ١٩٨٢ ولا سيّما فى غياب الثقل الموازن لمصر . وقد أدّت هذه النظرات إلى انشقاق فى فتح فى عام ١٩٨٣ ، ثم فى منظمة التحرير الفلسطينية فى خاتمة المطاف ، واستمرّ أربع سنين .

أما التيار الرئيسى فى منظمة التحرير الفلسطينية فقد انتهى إلى نتيجة مناقضة : فإذا كان الفلسطينيون قد تعرضوا لخيانات شتّى من جانب الأنظمة المصرية والسورية والسعودية ، فقد تحتّم عليهم أن يتذرعوا بالاعتماد على الذات . وكان معنى هذا فى الواقع الاعتماد بصورة أكبر على الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال ، والسعى لتحقيق تسوية تدخل فى حسابها تطلعاتهم ، وإعادة العلاقات مع الأردن بحيث تستطيع المنظمة الاقتراب بصورة أوثق من الأراضى المحتلة ، وتنسيق الديبلوماسية مع الأردن .

---

(٧) خالدى : « **تحت الحصار** » ، الصفحات ١٤٧ ــ ١٦٥ .

(٨) أنظر إميل ف . ساحلية : « **منظمة التحرير الفلسطينية بعد الحرب اللبنانية** » (بولدر ، كولمبيا : مطبعة وستفيو ، ١٩٨٦) ؛ ورشيد خالدى : « السياسة الفلسطينية بعد الخروج من بيروت » فى الكتاب الذى حرّره روبرت . أ . فريدمان بعنوان « **الشرق الأوسط بعد الغزو الإسرائيلى للبنان** » (مطبعة جامعة سيراكوز ، ١٩٨٦) ، الصفحات ٢٣٣ ــ ٢٥٣ .

وكانت نتيجة ذلك أن منظمة التحرير الفلسطينية قبلت « الخيار الأردنى » الذى جرت حوله مناقشات كثيفة قبل حرب عام ١٩٨٢ دون نتيجة تذكر ، والذى أصبح محور ديبلوماسية المنظمة فى السنوات الأربع بعد ذلك .

وكانت للخيار الأردنى أربع مشكلات تبيّن فيما بعد أنها جميعاً تستعصى على التذليل : أولاً — أنه أدّى إلى انشقاق سافر فى صفوف الفلسطينيين ، مما أدّى إلى امتصاص قوة منظمة التحرير الفلسطينية ومصداقيتها . ثانيًا — أنه أثار ثائرة النظام السورى الذى كان فى وسعه أن يجادل ، وبصورة معقولة ، بأن منظمة التحرير الفلسطينية تنحو نحو إجراء تسوية منفصلة تحت إشراف الولايات المتحدة تمامًا كما فعل السادات . ثالثًا — كان للملك حسين أهدافه الخاصة من الارتباط بهذا الترتيب ، وهى أهداف تتعارض تعارضًا لا معدى عنه مع أهداف الفلسطينيين . وأخيراً — أنه فى حين أن منظمة التحرير الفلسطينية ربّما رغبت فى التحرك صوب تسوية تشترك فيها مع الأردن ، إلا أن أيا من اسرائيل أو الولايات المتحدة لم تبد اهتماما بهذه الصيغة فى أى وقت من الأوقات .

يضاف إلى هذا أن مثل هذا النهج قد عابه تناقضه مع جميع الدروس القاسية التى علّمتها كامب ديفيد للفلسطينيين : فإياكم أن ترتبطوا بتسوية منفصلة مع الأمريكيين والاسرائيليين لأنهم سيتحالفون عليكم ؛ وإياكم والإخلال بمبدأ التضامن العربى ، الذى تستند إليه منظمة التحرير الفلسطينية أكثر من استنادها إلى أى مجموعة عربية أخرى ؛ وإياكم أن تسمحوا للدول العربية بأن تقوم بدور الوسطاء باسم الفلسطينيين لدى الولايات المتحدة وإسرائيل ؛ وإياكم وإثارة نفور حلفاء منظمة التحرير الفلسطينية وأنصارها فى المجتمع الدولى .

وحتّى عندما كانت قيمة هذه « الدروس » مشكوكًا فيها — إذ برهن التضامن العربى مثلاً على أنه كان وهما خلال حرب السبعين يومًا والحصار فى لبنان فى عام ١٩٨٢ — إلا أنها جسدت رؤى معظم الفلسطينيين وكثير من العرب . وحين تجاهلت زعامة منظمة التحرير الفلسطينية ذلك ، فقد عرضت نفسها للخطر ، على الرغم من تأييد الأغلبية لها فى الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى

التى انعقدت فى نوفمبر ١٩٨٤ . وربما كان للمنظمة مبرر فى تصرفاتها ، ووجدت تزكيةً لها فى ذلك لو كانت هناك استجابة من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل . ولكن العداوة الباردة لكلتا الدولتين أصابت الخيار الأردنى بجراح قاتلة ، وكانت خاتمة المطاف أن سدّد إليه الملك حسين الضربة القاضية فى فبراير ١٩٨٦ .

ويجادل البعض ، وهم عادة الذين يرفضون التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية تحت أى ظرف ، قائلين إن إعادة توحيد المنظمة فى الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى التى انعقدت فى الجزائر فى ابريل ١٩٨٧ قد نأت بها بعيدًا عن عملية السلام . وهذا تفسير لا تعزّزه لا قراءة قرارات الدورة ، ولا تصرفات منظمة التحرير الفلسطينية منذ ذلك الحين [أنظر التذييل « ط »] . فالقرارات تدعو المنظمة إلى المشاركة فى مؤتمر دولى للسلام ، وإلى إجراء اتصالات أكبر مع قوى السلام الإسرائيلية . أما التغيير الذى تجسّده ، فهو كامن فى إصرارها على أن يتحدث الفلسطينيون عن أنفسهم فى أى مفاوضات ، فلا يسمحون للأردن أو لأى وسطاء آخرين أن يقوموا بهذا الدور ، وهى نقطة يبدو الآن أن الملك حسين قد قبلها كما يتضح من خطابه فى يولية ١٩٨٨ [أنظر التذييل « م »] . وهذا ، فيما يبدو ، هو ثمرة واضحة من ثمار نظرة الفلسطينيين فى أعقاب كامب ديفيد .

■ خاتمة

وصفوة القول ، كيف أثرت كامب ديفيد فى الفلسطينيين من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٨٨ ؟ مؤكد أنها لم تؤثر فيهم بالكيفية التى قصدها أى من الأمريكيين أو المصريين الذين وقعوا عليها . والأرجح أن حل مشكلة فلسطين بعيد جدًا عما كان عليه فى عام ١٩٧٨ ؛ فقد اكتسب الصراع الفلسطينى الاسرائيلى أبعادًا جديدة منذرة بالسوء من ديموغرافية ودينية ، ومن اعتبارات سياسية محلية إسرائيلية ، وبصورة خاصة بعد الانتفاضة الفلسطينية ؛ كما أن فكرة الحكم الذاتى قد ثبت فشلها .

لقد كانت الرؤية الاسرائيلية ، وعلى وجه التحديد رؤية الليكود ، هى التى هيمنت بدلاً من ذلك على المستوى الفلسطينى ، لا من حيث ما هو معلن فى الاتفاقيتين والمعاهدة بقدر ما هو مضمر فيها . وهنا يبدو أن الزعماء الاسرائيليين ــ خلافًا لنظرائهم الأمريكيين والمصريين ــ قد فهموا تمامًا ما هم مُقبلون عليه ومدى ثقلهم وقوتهم ، والفرص التى تهيأت لهم .

وبفضل اتفاقيتى كامب ديفيد أطلقت الولايات المتحدة ومصر يد إسرائيل حرّةً ، لتتعامل حسبما تراه ملائمًا مع كل من الضفة الغربية وغزة ، ومنظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان . وبدأ العدد المتنامى من المستوطنات الإسرائيلية ، وإدماج الأراضى المحتلة فى إسرائيل يكشفان عن تأثيرهما السلبى الكامل بعد عقد واحد فقط من كامب ديفيد ، وذلك بقيام الانتفاضة الفلسطينية . أما حدود حرّية إسرائيل فى العمل فى لبنان ، فلم تنفضح إلاّ بحرب عام ١٩٨٢ .

وفى الوسع المجادلة بأن بعضًا من هذه الآثار كان نتيجة لمراوغات منظمة التحرير الفلسطينية وتردّدها خلال الأشهر التسعة الأولى الحرجة من عام ١٩٧٧ قبل أن يطير السادات إلى القدس ، عندما كانت هناك مساعٍ من إدارة كارتر والاتحاد السوفيتى والعرب وإسرائيل صوب الاتجاه النشيط لاجراء تسوية شاملة . كما يمكن المحاجة بأن المنظمة قد أضعفت نفسها بالهجمات المسلّحة الكبيرة ، ابتداء من الهجوم على فندق سافوى فى تل أبيب فى ربيع عام ١٩٧٥ بهدف إخراج قطار مفاوضات كيسنجر عن الخط ، وهى المفاوضات التى جرت لفض الاشتباك الثانى فى سيناء ، وإلى مهاجمة الطريق الساحلى فى مارس ١٩٧٨ بهدف تقويض المفاوضات الأمريكية الإسرائيلية المصرية الجارية والتى بلغت منتهاها فى كامب ديفيد .

كان تأثير مثل هذه الهجمات ضئيلا على الهدف السياسى الظاهر لمنظمة التحرير الفلسطينية : إذ أن كلا من اتفاقية سيناء الثانية واتفاقيتى كامب ديفيد ، عقدت فى خاتمة المطاف ، ولعلها لم تتأخر كثيرًا بسبب هذه الأعمال . ولكن ، على الرغم من أن هذه الهجمات ضاعفت ــ دون ريب ــ من نفور الرأى العام الاسرائيلى والأمريكى واستخدمت ذريعةً لاستبعاد الفلسطينيين من أى دور فى تقرير مصيرهم ،

إلا أن السؤال الذى تتعين إثارته هو هل كان المشاركون الثلاثة الرئيسيون سيشركون الفلسطينيين فى عملية التسوية فى عام ١٩٧٥ أو فى عام ١٩٧٨ حتى ولو كان سلوك منظمة التحرير الفلسطينية سلوكًا مثاليًا ؟ إذ أنه بعد استبعاد المنظمة من جولة من جولات عملية السلام ، أقدمت فى الماضى على تصرف من شأنه إخراج قطار هذه العملية عن قضبانه ، وإظهار أنه لا يمكن تجاهلها ، وهو تصرف استغل بعد ذلك ذريعة لتبرير استبعادها ، الذى كان لا معدى عنه فعلاً ، من الجولة التالية . وهذه الملاحظة نفسها تنطبق على عددٍ من « الفرص الضائعة » التى كثيرًا ما تُلام المنظمة عليها ، مثل محادثات مينا هاوس التى اقترحها السادات فى ديسمبر ١٩٧٧ . ولكن ، هل كان بيجين يوافق على أن يجلس مع منظمة التحرير الفلسطينية ؟ فإنْ لم يوافق ، أفما كان السادات فى سعيه اليائس لإجراء تسوية سوف يستجيب للزعيم الإسرائيلى ؟ وإزاء الردّ المرجّح على هذه الأسئلة ، فثمة شك قليل فى أن النتيجة بالنسبة للفلسطينيين ما كانت لتخرج كثيرًا عما حدث فعلاً . والفرق الوحيد هو أن صورتهم أمام الرأى العام الأمريكى كانت ستغدو أقل سلبية بدرجة يسيرة .

ومن العسير طرح خطٍ بديل كان من شأنه أن يصلح بالنسبة للفلسطينيين فى الفترة بعد عام ١٩٧٨ بالنظر إلى مدى رغبتهم فى تقرير مصيرهم الذاتى فى وطنهم ، وعمق هذه الرغبة وعدم القدرة على التحوّل عنها . وقد بدا أن معظم زعماء منظمة التحرير الفلسطينية أدركوا ما لبعض التصرفات من طبيعة محبطة للذات ، فعملوا بصورة نظامية على كبح أتباعهم ، بادئين بربيع عام ١٩٧٨ بعد الغزو الاسرائيلى للبنان الجنوبى مباشرة ، وهو الغزو الذى جاء فى أعقاب الهجوم على الطريق الساحلى . وقلت الهجمات الفلسطينية من لبنان ، وتزايد النشاط فى البحث عن أسلوب ديبلوماسى للتسوية .

وهذا كلّه بلغ الأوج فى وقف إطلاق النار الاسرائيلى الفلسطينى فى ١٩٨١ — ١٩٨٢ فى جنوب لبنان ، وفى تأييد منظمة التحرير الفلسطينية لخطة فهد ، وخطة فاس للسلام الخاصة بالجامعة العربية[٩] ، وذلك فى مبادرة السلام « الفرنسية

(٩) تدعو خطة فهد ، التى أذاعتها المملكة العربية السعودية فى أغسطس ١٩٨١ ، وخطة فاس التى أقرتها =

المصرية » التى صاغتها المنظمة وطرحت فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فى أثناء حرب عام ١٩٨٢ وحالت الولايات المتحدة[١٠] دون عرضها على مجلس الأمن فى يولية ١٩٨٢ ، وبلغ الأوج فيما بعد فى انفتاح منظمة التحرير الفلسطينية مع الأردن . كانت هذه جميعا جهود أريد بها السلوك « باعتدال » و « بمسؤولية » ، بل والتوافق إلى حدٍ ما مع الاهتمامات الأمريكية المعلنة . ومن هنا يمكن النظر إلى الخيار الأردنى ، وبصورة خاصة إلى اتفاقية عرفات ــ حسين فى فبراير ١٩٨٥ [أنظر التذييل « و »] باعتبارهما جزءًا من مجهود أريد منه الوفاء بالشروط التى أعلنت فى خطة ريجان فى سبتمبر ١٩٨٢ ، وهى الخطة التى كان قد طواها النسيان فى واشنطن منذ زمن طويل [أنظر التذييل « د »] . وغنى عن البيان أن هذه الجهود جميعًا من عام ١٩٧٨ فصاعدًا قد فشلت لأنها تزامنت أولاً مع انتخاب حكومة الليكود فى إسرائيل ، وبعد ذلك بمجىء إدارة ريجان التى عملت معها على إقامة أوثق علاقات إسرائيلية أمريكية على الإطلاق ، مستندتين ــ ضمن أمور أخرى ــ إلى سياسة تأكيد الوضع القائم واستبعاد الفلسطينيين من عملية التسوية .

إن أحداثا كتلك التى وقعت خلال السنوات التى أعقبت كامب ديفيد ، ولا سيما السنوات الأخيرة ، برهنت للفلسطينيين مخاطر الاعتماد على الولايات المتحدة ومصر والأردن ــ ومن هنا جاء التفضيل الفلسطينى لأسلوب إجراء تسوية شاملة تضم الأطراف الأخرى . ومما يبعث على السخرية فيما يتعلّق بقضية فلسطين أن الوضع قد عاد إلى ما كان عليه فى عام ١٩٧٣ أو ١٩٧٧ قبل أن ينشغل صناع السياسة الأمريكيون بالوهم القائل إن السلام فى الشرق الأوسط بدأ وانتهى بأن أصبحت مصر سبية ، مما أغراهم بالابتعاد عن أسلوب التسوية الشاملة .

وبعد أكثر من عشر سنوات عقب اتفاقيتى كامب ديفيد ، مازالت نفس الأسئلة

= قمة الجامعة العربية فى سبتمبر ١٩٨٢ ، بصراحة إلى محفل دولى للمفاوضات لحل الصراع العربى الإسرائيلى يضم جميع الأطراف ، وإلى أن تعيش جميع الدول فى المنطقة فى سلام . والمفهوم فى الحالتين إشراك إسرائيل . أنظر التذييل « هـ » فى هذا المجلد .

(١٠) خالدى : « تحت الحصار » الصفحات ١٣٥ ــ ١٤٧ .

باقية بشأن التسوية : ما هو المحفل الشامل المتعدد الأطراف الأفضل ؟ وكيف يمكن الجمع فى مثل هذا المحفل بين مفاوضات متعادلة الضرورة بشأن قضايا متعددة الأطراف وقضايا ثنائية الأطراف ، مع الفصل بينها فى نفس الوقت ؟ وأخيرًا ، وهو الأصعب ، كيف يمكن التوصل إلى تمثيل فلسطينى صحيح وكامل ؟ وبغير هذا فمن السخف الزعم بإمكان تسوية القضية الفلسطينية . ولا بدّ من التوصل إلى التمثيل ولو بالمخاطرة بالتعرّض للحساسيات الإسرائيلية التى سمح لها بأن تحكم السياسة الأمريكية منذ الوعد الذى قطعه كيسنجر لإسرائيل فى عام ١٩٧٥ .

إن كامب ديفيد ، بكل ما سببته من ضرر مباشر وغير مباشر للفلسطينيين ، يمكن النظر إليها فى إطار أوسع ، هو أنها أجّلت حل المسائل الشائكة الباقية فى الساحة العربية الإسرائيلية لمدة عقد من الزمان على الأقل ، وهى مسائل تسببت فيها إسرائيل بانتصارها الأجوف فى حرب عام ١٩٦٧ ، وتفاقمت بانتصارها الأجوف فى ديبلوماسية كامب ديفيد . أما هذه المسائل فهى : تسوية مشكلة مرتفعات الجولان المحتلة ، والتصرّف النهائى العادل فى أراضى فلسطين التاريخية غرب نهر الأردن بما فى ذلك حلّ مشكلة القدس ، وأخيرًا وليس آخرًا ، حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى الذى تأخر طويلا . إن الانتفاضة الشعبية الأخيرة فى الضفة الغربية وغزة دليل على أنه لم يعد ممكنًا تجاهل هذه المسائل كما حدث من عقد مضى ساد فيه وهم بأن فى وسع كامب ديفيد أن تجلب السلام إلى الشرق الأوسط .

الأردن والفلسطينيون(*)

إمـيل سـاحلية

بعد انقضاء عشر سنوات على توقيع اتفاقيتى كامب ديفيد ، لا يزال حائرا الاتفاق بين الأردن والفلسطينيين وإسرائيل بشأن الأراضى المحتلة .

ولا تزال معارضة الأردنيين والفلسطينيين لكامب ديفيد فى هذه الأيام على نفس الشدّة التى كانت عليها فى عام ١٩٧٨ . ومع ذلك ، فمن الخطأ التسليم بأن مواقف كليهما بقيت جامدة طوال العقد المنقضى . فقد بات كثير من الفلسطينيين ، والأردن بالتأكيد ، يدركون أن الديبلوماسية هى الخيار الوحيد المتاح لحلّ القضية الفلسطينية . كما أصبح كل من الأردن والفلسطينيين يرتضى الحاجة إلى نظام انتقالى للأراضى المحتلة كخطوة فى سبيل الحلّ النهائىّ للصراع العربى الاسرائيلى . ولم يحدث حتّى الآن اقتحام ديبلوماسىّ . والأردن والفلسطينيون ــ ولا سيما الذين يقيمون منهم فى الأراضى المحتلة ــ يعملون تحت ضغوط محلية وخارجية حادّة قيدت من حريتهم فى المناورة ومن مدى الخيارات المتاحة أمامهم .

(*) ينصبّ هذا الفصل على الأردن من حيث علاقته مع الضفة الغربية وغزة المحتلتين . وهذا لا يعنى ضمنًا أن الكاتب أو المحرر يعتقد بأن القضية الفلسطينية يتعيّن حلّها فى إطار أردنى . على أنه بالنسبة للأغراض المتوخاة من تحليل التحركات الديبلوماسية فى العقد الماضى ، فهناك وجهٌ فى التركيز على علاقات الأردن مع الفلسطينيين ، ولا سيما الذين هم فى الأراضى المحتلة ، لأن كثيرًا من المبادرات قد استند إلى قدرٍ من التعاون الأردنى الفلسطينى كفرضية منطقية .

■ سياسة الأردن الخارجية ، ١٩٧٨ — ١٩٨٨

منذ استقلال الأردن فى عام ١٩٤٦ ، استأثرت سياسته الخارجية بثلاثة اهتمامات هى : صيانة نظام الحكم وحفظ الاستقرار السياسى الداخلى ، والتنمية الاقتصادية للأردن وتحديثه ، وحلّ القضية الفلسطينية . وهذه الأهداف الثلاثة يعزّز بعضها البعض الآخر ، وتعكس جوهر مصالح الأردن .

مصالح الأردن فى الضفة الغربية

صدرت مصالح الأردن فى تسوية القضية الفلسطينية عن مجموعة مركبة من الاعتبارات .[1] ففى عام ١٩٥٠ أقدم الأردن على ضم الضفة الغربية والقدس الشرقية . واستمر فى إدعاء السيادة عليهما إلى أن اتخذ الملك حسين قراره فى يولية ١٩٨٨ بفضّ الروابط مع الأراضى المحتلة [أنظر التذييل « م »] . ولقد كان الدور العروبى التاريخى للأسرة الهاشمية سببًا آخر حدا بالملك حسين إلى الاهتمام بصورة مستمرة بحل القضية الفلسطينية . ولم يشأ العاهل الأردنى أن يذكر فى التاريخ باعتباره الرجل الذى أضاع الضفة الغربية والقدس الشرقية لتأخذهما إسرائيل . ولهذا السبب استشعر الملك مسؤوليةً إزاء استرداد السيادة العربية على هذه المنطقة .

وعدا هذه المهمّة العروبية فإن مصالح الملك حسين فى حلّ القضية الفلسطينية هى مصالح أدعى إلى الواقعية والعملية . فاعتبارات الأمن القومى اعتبارات هامة . واستطالة الاحتلال الاسرائيلى لن تؤدّى إلى صبغ الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة بصبغة راديكالية وحسب ، بل ستؤدى كذلك إلى صبغ الذين يقيمون فى الأردن بصبغة سياسية ، ولا سيما بعد الانتفاضة الفلسطينية فى ديسمبر ١٩٨٧ . ومن شأن

---

(١) للوقوف على موضوع مسهب عن مصالح الأردن فى حل القضية الفلسطينية ، أنظر الحسن بن طلال (ولى عهد الأردن) : « سعى الأردن إلى السلام » ، مجلة « فورن أفيرز » ، المجلد ٦٠ ، (ربيع ١٩٨٢) ، الصفحات ٨٠٤ — ٨٠٩ .

العجز عن حل القضية الفلسطينية أن يزيد من حالة التمزق التى يعيش فيها اللاجئون الفلسطينيون فى الضفة الشرقية لنهر الأردن . وعلى خلاف طبقة الفلسطينيين الأثرياء الذين يعيشون فى عمان — لم يَنْمُ لدى سكان مخيمات اللاجئين إحساس بأنهم رهن ببقاء النظام الهاشمى . ثم إن التدفق المستمر للفلسطينيين على الأردن قادمين من الأراضى المحتلة من شأنه أن يؤدى إلى مزيد من الخلل فى الميزان الديموغرافى لغير مصلحة الأردنيين فى الضفة الشرقية ، ويضاعف من مشكلات الأردن الاقتصادية . وقد تزايدت حساسية الملك بإزاء التهديد الديموغرافى على مدى السنين بالخوف من أن تأتى حكومة إسرائيلية فى المستقبل بقيادة آرييل شارون وتحاول حل القضية الفلسطينية فى الضفة الشرقية على حساب الأسرة المالكة فى الأردن .

وهناك اعتبارات خارجية تعزّز بدورها ما للأردن من صلة بحلّ القضية الفلسطينية . فمعارضة كل من الولايات المتحدة وإسرائيل لإشراك منظمة التحرير الفلسطينية فى عملية السلام توحى بأن للأردن دورًا محوريًا فى أى جولة ديبلوماسية فى المستقبل . وترى الدولتان أن الملك حسين هو شريك طبيعى لإسرائيل فى أى مفاوضات . وأخيرًا فإن قيام علاقات ثقافية واجتماعية واقتصادية وعائلية قوية بين الفلسطينيين فى الضفة الغربية وسكان الأردن ، يعزز بدوره الطابع العملى لإشراك الأردن فى الجهود الديبلوماسية الرامية إلى حلّ القضية الفلسطينية .

ولقد كان الأردن ، برغم هذه التحركات والمصالح ، مترددًا فى أن يستقلّ بعمل فى سبيل حل القضية الفلسطينية . فالإقدام على هذا من شأنه أن يعرض للخطر تحقيق الهدفين الآخرين اللذين يمثلان لبّ اللباب للأردن ، ألا وهما : استقرار النظام والتحديث الاقتصادى . ومن هنا اتسمت معالجة الأردن للصراع العربى الإسرائيلى بالحذر والتحفظ وعدم الحسم . وقد اختارت الحكومة الأردنية ، سواء بالنسبة لاتفاقيتى كامب ديفيد ، أو بالنسبة لمبادرة ريجان فى سبتمبر ١٩٨٢ ، أو بالنسبة للاتفاق الديبلوماسى بين عرفات وحسين فى فبراير ١٩٨٥ ، ألاّ تقدم على عمل يكون ضد التوافق العربى . وعندما استبان بوضوح فى أوائل عام ١٩٨٨ انتفاء أى توافق

من هذا القبيل على تأييد القيام بدور أردنى ، أعلن جسين انتهاء الروابط الأردنية بالضفة الغربية .

القيود المفروضة على سياسة الأردن الخارجية

على ترادف السنين ، اجتمعت طائفة من الاعتبارات المحلية والخارجية فقيدت من حريّة الأردن فى التصرف بإزاء النزاع العربى الإسرائيلى . وإن نظرة فاحصة عاجلة لهذه القيود لن تساعد فقط على توضيح تطور سياسة الأردن الخارجية بين عامى ١٩٧٨ و ١٩٨٨ وحسب ، بل إنها تلقى كذلك بعض الضوء على اتجاهات هذه السياسة وعملية السلام فى المستقبل . فالهيكل السياسى الداخلى للأردن ، ووضعه الجيوبوليتيقى والاقتصادى ، والقيود المفروضة عليه من البيئة الخارجية قد حدّت من حريته فى العمل فى المسائل المرتبطة بالمشكلة الفلسطينية . وإزاء هذه القيود الضاغطة ، بات من الصعب جدًا على الأردن أن يتبع أسلوبًا حازمًا مستقلاً فى النزاع العربى الإسرائيلى .

وقد أثّر الهيكل السياسى الداخلى للأردن ، وجهازه الخاص بصنع القرارات على سياسة الحكومة إزاء القضية الفلسطينية . فالملك هو الذى يتخذ القرارات التى تمسّ سياسة الأردن الخارجية والخاصة بالأمن . ومحورية الملك فى عملية اتخاذ القرارات فى الأردن ناشئة عن طبيعة النظام السياسى فى الأردن الذى يتّصف بكون الملك فى مرتبة عليا ، وكون المشاركة السياسية فى مرتبة دُنيا .

ومع أن الملك هو صانع القرار الرسمى الأخير ، فإن صناعة القرار فى الأردن هى مع ذلك عملية معقدة . والقرارات الهامة بشأن القضية الفلسطينية لا تتخذ فى فراغ سياسى . فإلى جانب الملك ، تتألف الصفوة المختارة فى وضع السياسة العليا من المشاركين الرئيسيين التاليين ، وهم : ولى العهد ، ورئيس البلاط الملكى ، ووزير القصر الملكى ، ورئيس هيئة أركان الحرب فى الجيش ، ورئيس الوزراء ، ووزيرى الداخلية والخارجية . ونفوذ هؤلاء الأشخاص البارزين لا ينبع أساسًا من مناصبهم ،

وإنما ينبع من علاقتهم الشخصية بالملك . ثم إن سياسة الأردن الفلسطينية تتشكّل بالمواقف السياسية لجماعات اجتماعية ذات نفوذ . فأردنيو الضفة الشرقية يضمون زعماء القبائل والجيش والطبقة الثرية من الفلسطينيين ، وهؤلاء جميعًا لهم دور نشيط فى الحياة السياسية المعقدة للأردن .

ومن هنا كان أسلوب الأردن تجاه حل المشكلة الفلسطينية أبعد ما يكون عن تجانس القطعة الصخرية الواحدة . وفى الوسع تمييز ثلاثة اتجاهات بين الصفوة السياسية وذوى التأثير السياسى . فالداعون إلى الاتجاه الأول لا يرون أن القضية الفلسطينية هى قضية خالصة من قضايا السياسة الخارجية ، وإنّما هى أقرب ما تكون إلى كونها مشكلة محلية . فالتهديد الديموغرافى الفلسطينى للهوية والمصالح الوطنية الأردنية فى الضفة الشرقية هو الذى يكمن وراء ما ينتاب هذه الفئة من السياسيين من أسباب قلق . وعلى الرغم من مرور أربعين عامًا منذ أن تقارب الأردن والفلسطينيون معًا فى علاقة وثيقة ، إلا أنه لا تزال هناك ريبة سياسية بين المجتمعين . وهناك انقسامات سياسية عميقة بين أردنيى الضفة الشرقية والفلسطينيين فى الأراضى المحتلة . ولئن كان حوالى ٧٠ فى المائة من سكان الضفة الغربية دون الخامسة والعشرين من العمر[٢] ، فإن معظَم السكان لم يجرّبوا العيش فى ظل النظام الهاشمى ، وهم لا يشعرون بألفةً أو انتماءً إلى الأسرة المالكة .

والذين يدعون إلى هذا الاتجاه الوطنى الأردنى لا يرغبون فى أن يروا الضفة الغربية وقد أدمجت من جديد فى الأردن . والمؤكد أنهم لا يريدون أن يتحمّلوا التبعة العسيرة فى السيطرة على مجتمع الضفة الغربية المنغمس انغماسًا شديدًا فى السياسة . ومن هنا فإن هذه الفئة من السياسيين تريد للأردن أن يفضّ ارتباطه بالقضية الفلسطينية بقدر الإمكان ، وأن يكرس الموارد المالية للحكومة لأغراض التنمية الاقتصادية للضفة الشرقية .

---

(٢) المكتب المركزى للإحصاءات : « **ملخص إحصائى لاسرائيل ، ١٩٨٧** » ، رقم ٣٨ (القدس ، ١٩٨٧) ص ٧٠٢ .

ودُعاة الاتجاهين الآخرين يعتقدون أنه ليس فى وسع الأردن ، لأسباب شتى ، أن ينفض يديه من المشكلة الفلسطينية ، إلاّ أن الفئتين تختلفان حول شركاء الأردن ومَنْ يكونون عند البحث عن حلّ سياسى للصراع العربى الاسرائيلى . ويسوق دعاة الاتجاه الثانى الحجة القائلة إن على الحكومة الأردنية أن تنسّق التحركات الديبلوماسية مع منظمة التحرير الفلسطينية والفلسطينيين فى الأراضى المحتلة . ويستند موقفهم إلى الاعتقاد بأن مستقبل الضفة الغربية وغزة هو فى المقام الأول مسألة فلسطينية أردنية . ويعتقد هؤلاء الدعاة بأن اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية فى عملية السلام هو أمر جوهرى لإضفاء الشرعية على أى حل ديبلوماسى يمكن التوصل إليه مع إسرائيل ، وأن ما بين الفلسطينيين فى الضفة الغربية والأردنيين وبين المجتمع الفلسطينى فى الأردن من روابط وثيقة ، لهو المبرر المنطقى للقيام بجهود ديبلوماسية أردنية فلسطينية مشتركة .

أما دعاة الاتجاه الثالث ، فيعتقدون أنه لا يسع الأردن والفلسطينيين أن يتفاوضوا على عهدتهم الخاصة حول صفقة مقبولة مع إسرائيل . وهم لا يثقون فى زعامة منظمة التحرير الفلسطينية ، ويرونها زعامة ضعيفة غير حاسمة وتفتقر إلى الجديّة . إلاّ أن هؤلاء السياسيين ، بسبب حرصهم الشديد على إنهاء الاحتلال الاسرائيلى العسكرى للضفة الغربية وغزة ، يسدون نصيحة إلى الملك بأن ينسّق تحركاته مع سوريا والبلدان العربية الأخرى .

هذه الاتجاهات الثلاثة ينبغى ألاّ توحى بأن المناقشات السياسية فى الأردن هى مناقشات كثيفة واسعة الانتشار ، بحيث يغدو دور الملك دور الموفّق بين الآراء . والأصحّ أن هذه الاتجاهات السياسية بين الصفوة السياسية والفئات الاجتماعية ذات النفوذ فى الأردن تترك أثرها فى صياغة السياسة الخارجية للأردن . وهذه الاتجاهات المتنافسة مسؤولة مسؤولية جزئية عن توزع الآراء وعدم الحسم ، وكثرة التغييرات التى تطرأ على الأسلوب الذى ينتهجه الأردن بإزاء حل القضية الفلسطينية .

الوضع الجغرافى للأردن والتبعية

إن ما للأردن من وضع جيوبوليتيقى مستهدف ، وما يحيط به من جيران يفوقونه عسكريًا واقتصاديًا (إسرائيل وسوريا والعراق والمملكة العربية السعودية) قد أورثا الصفوة التى ترسم السياسة فى الأردن شعورًا عميقًا بالافتقار إلى الأمن . وإن مشاركة الأردن فى الحدود مع هذه البلدان الأربعة تجعله عرضةً للضغط والاختراق ، وأصبح الأردن من وقت إلى آخر هدفًا لإسرائيل وسوريا . ومما يعزّز افتقار الأردن إلى الأمن الجيوبوليتيقى أن عدد سكانه صغير الحجم ، ممّا يحول دون اضطلاع الحكومة بدور أساسى مستمر فى الشؤون التى تجرى بين البلدان العربية . وقد أدى الوضع الجغرافى للأردن إلى الحدّ من خياراته المتعلقة بالسياسة الخارجية ، وهو ما أسفر فى كثيرٍ من الحالات عن سياسة خارجية تتسم بالحذر وتوزع الرأى واسترضاء جاراته . وبرغم هذا الضعف الجيوبوليتيقى ، استطاعت الحكومة الأردنية فى مناسبات أن تضطلع بدور الوسيط بين الدول العربية الأكبر نفوذًا فى فترات الصراع المرير .

كما أن الاعتبارات الاقتصادية قد فرضت قيودا على مسلك واضعى السياسة الخارجية فى الأردن . فبسبب القاعدة الضيّقة من موارد البلاد ، لم يتأتَّ للحكومة أن تنتهج سياسة خارجية دؤوبة النشاط . ثم إن الحكومة الأردنية بسبب البنية الاقتصادية الأساسية الهزيلة تعتمد اعتمادًا كبيرًا على المعونة الأجنبية فى سبيل البقاء اقتصاديًا على قيد الحياة . وهذا الوضع ، الذى يتمثل فى تبعية وضعفٍ اقتصاديين ، يؤثر تأثيرًا شديدًا فى أهداف السياسة الخارجية الأردنية وفحواها . فالموارد المحلية للبلاد هزيلة جدًا بحيث لا يمكن تعبئتها وتنظيمها لتحركات سياسية ومبادرات مستقلة . والأردن ـــ خلافًا لمصر ـــ بلد صغير ضعيف له موارد مادية وبشرية هزيلة ولا يسعه أن ينعزل عن العالم العربى . وكثيرًا ما تضطر الحكومة الأردنية ، إزاء هذه الحقائق الاقتصادية الطاغية ، إلى اتخاذ مسلك تعاونى توفيقى تجاه جيرانها العرب ، وكثيرًا ما تخضع مصالحها وآراءها بشأن الصراع العربى الإسرائيلى للرأى الذى يجمع عليه العرب .

ويعزز شعور الأردن بأنه يفتقر إلى الأمان جغرافيا واقتصاديا مقتضيات الأيديولوجية التى ترتكز على سياسة تؤمن بالأمة العربية والتضافر بين البلدان العربية . والقضية الفلسطينية ظلت تعامل لفترة طويلة باعتبارها مسؤولية عربية جماعية ، وبأنها تمثل لب اللباب فى الاهتمامات العربية . والحكومة الأردنية وهى تسعى إلى الاهتداء إلى حلٍ للقضية الفلسطينية لم تتمتع عادة بمساندة عربية إجماعية . ومؤدّى هذا الوضع أن الأردن لا يسعه أن يصيب توفيقًا فى المبادأة بانتهاج أسلوب خاص به تلقاء تعقيدات الصراع العربى الإسرائيلى . فالطابع المحورى للمشكلة الفلسطينية بالنسبة للعرب يحدّ من اختيارات الأردن .

كما أن حرية النظام الأردنى فى المناورة تتأثر بدورها بالفلسطينيين ، ذلك أن الجامعة العربية منذ عام ١٩٧٤ قد حددت بصورة رسمية بأن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى الوحيد لمصالح الفلسطينيين فى أى محادثات للسلام . والتأييد الذى يلقاه الملك حسين فى الضفة الغربية وغزة محدود جدًا . وحتّى الساسة الممالئون للأردن فى الضفة الغربية أحجموا على مدى السنين عن المجاهرة بتأييد الخطوات الخاصة بالسياسة الخارجية للملك دون موافقة منظمة التحرير الفلسطينية وتفويض منها .

وتمثل سياسات إسرائيل والولايات المتحدة اعتبارين إضافيين يؤثران فى السياسة الخارجية للأردن . ولم يحدث أبدًا أن استوفت شروط السلام الإسرائيلية الحدّ الأدنى من طلبات الملك حسين للحل السياسى . فالفكرة التى يدين بها حزب العمل الإسرائيلى والخاصة بتنازلات فى الأراضى لا تبشر إلاّ بإعادة بين ٦٠ فى المائة و ٧٠ فى المائة من الضفة الغربية للأردن ، ولا تسلم للأردن بأى حق فى السيادة على القدس الشرقية .[٣] أما الآراء التى تدين بها كتلة الليكود ، وهى القوة السياسية الرئيسية الأخرى فى إسرائيل ، فهى أكثر عداء للمصالح الأردنية . فزعماء

---

(٣) للإطلاع على الموقف الرسمى لحزب العمل من الانسحاب من الضفة الغربية أنظر إيجال آلون : « إسرائيل : دعوى الحدود التى يمكن الدفاع عنها » ، مجلة « فورن أفيرز » ، المجلد ٥٥ (أكتوبر ١٩٧٦) ، الصفحات ٣٨ ــ ٥٣ .

الليكود يعدّون الضفة الغربية وغزة قسمين من « أرض إسرائيل » التاريخية ، وهم لذلك يعارضون بشدة إعادة أى جزء من هذه الأراضى إلى السيادة الأردنية . وإن المأزق السياسى الذى ساد فى إسرائيل بعد عام ١٩٨٤ ، وضعف حزب العمل لم يهيّئا للأردن حافزًا يحدوه إلى الشروع فى مفاوضات .

وثمة عامل حاسم آخر فى سياسة الأردن إزاء الصراع العربى الإسرائيلى ألا وهو الوضع الممالىء لإسرائيل الذى اتخذته الإدارات الأمريكية المختلفة . ففى اعتقاد الأردنيين بأنه إن لم يكن هناك التزام أمريكى جازم بالبحث بنشاط عن حلٍ عادلٍ للصراع ، فإن الاشتراك فى أى مفاوضات مع إسرائيل يكون محفوفًا بخطورة شديدة . وقد نعى المسؤولون الأردنيون على الولايات المتحدة امتناعها عن استخدام نفوذها القوى لحمل إسرائيل على تقديم تنازلات معقولة فى الأراضى لجيرانها العرب .

رد الفعل إزاء اتفاقيتى كامب ديفيد

تسببت رحلة أنور السادات إلى القدس فى نوفمبر ١٩٧٧ وتوقيع اتفاقيتى كامب ديفيد بعد ذلك بسنة فى قدرٍ كبير من القلق لدى البلدان العربية . فاعترضت بقية البلدان العربية ، باستثناء السودان وعمان ، على تحركات مصر الديبلوماسية . إلا أن كشف النقاب عن هذه التطورات المسرحية زاد من أهمية الأردن فى النظام السياسى العربى ، وأصبح الملك حسين — وهو الذى كان لفترة طويلة يعدّ منبوذًا عربيًا — لاعبًا إقليميًا هامًا . وكانت مصر وكذلك الناقدون لها من العرب حريصين على الظفر بتأييده إلى جانب هذا الصف أو ذاك .

وكان وجود روابط وثيقة بين الأردن والأراضى المحتلة ، واعتراف الغرب بأهمية الأردن فى حلّ المشكلة الفلسطينية رصيدًا ثمينًا رغب المعسكران فى استثماره . فالمصريون يهتمون بالأردن لرغبتهم فى توسيع نطاق عملية السلام وتقويض الجهود التى تبذلها البلدان العربية لعزل مصر . ولهذا السبب قامت الحكومة المصرية بعد

نوفمبر ١٩٧٧ بالتقدم بطلبات موالية للأردن ، منها إصدار إعلان مبادىء بشأن الجلاء الكامل لإسرائيل من الأراضى المحتلة وقبولها حق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم . وفى الوقت عينه أوفد السادات كبار مساعديه إلى عمان لإطلاع نظرائهم الأردنيين على حالة المفاوضات مع إسرائيل . أما المعسكر العربى المعارض الذى يتألف من سوريا والعراق وليبيا والمملكة العربية السعودية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، فقد كان همّه ـــ على النقيض من ذلك ـــ منصرفًا إلى الحيلولة دون انضمام الأردن إلى الخطوات الديبلوماسية المصرية . وكان من نتيجة ذلك أن كلاً من الدول العربية المعتدلة والراديكالية عرضت على الأردن ألوانًا شتّى من الإغراءات الاقتصادية والسياسية .

سياسة الانتظار والترقب

كان ردّ حكومة الملك حسين على الشقاق بين مصر والأنظمة العربية الأخرى أن اتخذت وضعاً يتسم بالحذر وتوزّع الرأى . وبين نوفمبر ١٩٧٧ ونوفمبر ١٩٧٨ اختار الأردن سياسة الانتظار والترقب إزاء مبادرة السادات الديبلوماسية عوضًا عن أن يختار الانحياز إلى جانب من المعسكرين المتعارضين .[٤] فقد حرص الملك حسين على ألاّ يبتعد بالأردن عن أى من الطرفين : مصر أو البلدان العربية الأخرى . ومن ذلك مثلاً أنه برغم الضجيج والعجيج اللذين ولّدتهما مبادرة السادات فى المنطقة ، فإن الملك لم يُدن الرئيس المصرى على سعيه لحل الصراع العربى الاسرائيلى بالوسائل الديبلوماسية . ووصف حسين طرح السادات للمطالب العربية فى الكنيست الإسرائيلى بأنه عمل من أعمال « الشجاعة الأدبية »[٥] ، ولم يثبط همّة الوجهاء

---

(٤) للوقوف على حديث أوفى عن سياسة الأردن الخارجية فى هذه الفترة أنظر آدم م . جارفنكل : « التفاوض بالوكالة : السياسة الخارجية الأردنية وخيارات الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط » ، مجلة « أوربيس » ، المجلد ٢٤ (شتاء ١٩٨١) ، الصفحات ٨٦٣ ـــ ٨٧٧ .

(٥) « حسين : ضم الصفوف » ، مجلة « نيوزويك » ، ١٢ ديسمبر ١٩٧٧ ، ص ٥٩ . أنظر أيضًا : « خير ما يمكن للأردن أن يساهم به لضمان التجانس العربى » ، جريدة « جوردان تايمز » ، ٢ ديسمبر ١٩٧٧ .

المماثلين للأردن فى الأراضى المحتلة فى مقابلة السادات عند زيارته للقدس الشرقية ، كما رفض الملك حضور مؤتمر طرابلس فى ديسمبر ١٩٧٧ وهو الذى أدى إلى قيام جبهة الرفض من سوريا وليبيا واليمن الجنوبى والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية .

ولقد كان الأردنيون واقعيين فى تقييم موقفهم لأنهم لم يتوقعوا فوائد مباشرة لبلادهم من مبادرة السادات . وكانوا يأملون أن تؤدى التحركات المصرية إلى تسهيل انعقاد مؤتمر دولى للسلام يحلّ جميع جوانب الصراع العربى الإسرائيلى استنادًا إلى القرار ٢٤٢ الصادر من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة [أنظر التذييل « أ »] . وعلى وجه التحديد كان اهتمام الأردنيين منصبًا على معرفة ما كان الاسرائيليون على استعداد لتقديمه من تنازلات فى الأراضى لمصلحة مصر .

وكان من نتيجة التوقيع على اتفاقيتى كامب ديفيد فى سبتمبر ١٩٧٨ ، ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية فى مارس ١٩٧٩ ، والتوافق العربى المنعقد على معارضة التحركات الدبلوماسية المصرية أن تخلّت الحكومة الأردنية عن سياسة الانتظار والترقب ، واتخذت علنًا الوقوف إلى جانب المعارضة العربية . إلاّ أن ردّ الفعل الأردنى بإزاء الاتفاقيتين لم يكن تامًا ومباشرًا . ففى بيان أصدرته الحكومة الأردنية فى ٢٠ سبتمبر ١٩٧٨ أعربت عن دهشتها لأن اسم الأردن ورد فى اتفاقيتى كامب ديفيد ، وقالت إنها لا تعدّ نفسها مرتبطة أدبيًا أو قانونيًا بالاتفاق . ونعى بيان الحكومة على مصر تحركها المنفرد ، مؤكدا أن هذا من شأنه إضعاف « الحقوق العربية » .[٦]

ولئن جاهرت حكومة الملك حسين بانتقادها ، فقد أعربت عن شيء من الاهتمام فى استكشاف امكانيات اتفاقيتى كامب ديفيد ومعناهما . وفى أواخر سبتمبر ١٩٧٨[٧] تقدّم الأردن بقائمة من الأسئلة إلى إدارة كارتر ، إذ رغبت الحكومة

---

(٦) « فى جلسة طارئة لمجلس الوزراء رأسها حسين واستمرت ثلاث ساعات : حدد الأردن موقفه بإزاء نتائج كامب ديفيد » (باللغة العربية) ، جريدة « الدستور » ، ٢٠ سبتمبر ١٩٧٨ .

(٧) للوقوف على قائمة الأسئلة الأردنية والأجوبة الأمريكية أنظر وليام ب . كوانت : « كامب ديفيد : صنع السلام والسياسة » (بروكينجز ، ١٩٨٦) ، الصفحات ٣٨٨ ــ ٣٩٦ .

الأردنية فى معرفة تفسير إدارة كارتر لاتفاقيتى كامب ديفيد ، والتأكد من تصميم الادارة على تحقيق جلاء إسرائيلى من الضفة الغربية وغزّة . كما استفسر الأردن عن طول الفترة الانتقالية ، وعن اختصاصات سلطة الحكم الذاتى ، وعن مدى الجلاء الاسرائيلى من الأراضى المحتلة ، وعن مستقبل القدس الشرقية ، وعن المستوطنين والمستوطنات الاسرائيلية والجيش الاسرائيلى بعد انتهاء الفترة الانتقالية . وفى الجواب عن ذلك ، رددت إدارة كارتر ما كانت عليه المواقف السابقة للإدارات الأمريكية من الصراع العربى الاسرائيلى . وبالإضافة إلى ذلك أكّد الرئيس جيمى كارتر أن إدارته ستشارك مشاركة حيوية فى الجولة الدبلوماسية التالية ، وأنها ستؤيد حق السكان الفلسطينيين فى القدس الشرقية فى الاقتراع على سلطة الحكم الذاتى . ولم تر الحكومة الأردنية فى الأجوبة الأمريكية حوافز وتأكيدات كافية لانضمامها إلى اتفاقيتى كامب ديفيد . وعوضًا عن ذلك ، وقفت الحكومة فى صف بقية العالم العربى فى معارضة عملية السلام المصرية الاسرائيلية . وفى أوائل نوفمبر ١٩٧٨ شارك الملك حسين فى قمة للجامعة العربية عقدت فى بغداد ، والتى عزفت معزوفة المعارضة العربية الموحدة لكل من التحركات الدبلوماسية المصرية واتفاقيتى كامب ديفيد .

الانضمام إلى التوافق العربى

قرّر الأردن أن ينهى سياسة الانتظار والترقب بسبب عدد من الأمور التى تثير قلقه . فاستهداف البلاد الجيوبوليتيقى للمخاطر ، وتبعيتها الاقتصادية أكرها الحكومة على ألاّ تقدم على حلٍ للقضية الفلسطينية يخالف الرغبات الإجماعية للعرب . وحرص الأردن بصورة خاصة على ألاّ يستعدى جارتيه الأقوى منه (سوريا والعراق) وألاّ يغضب المملكة العربية السعودية (وهى مموّله الرئيسى) . وأدّى سقوط شاه إيران فى تلك الفترة إلى تعاظم مخاوف الملك حسين وقلقه ، ولاسيما لأن الملك كان فى الماضى هدفًا لعدة محاولات لاغتياله .

وسعيا من رؤساء الدول العربية للحيلولة دون قيام الأردن بالتوقيع على اتفاقيتى كامب ديفيد ، فقد بذلوا محاولات خاصة للتودّد إلى الملك حسين فى مؤتمر قمتهم فى بغداد . وقطعت القمة على نفسها عهدًا بأن تقدّم للأردن معونة اقتصادية تبلغ نحو ١,٢٥ بليون دولار فى السنة لمدة عشر سنوات . وطلب رؤساء الدول العربية فى قرارٍ آخر من الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية أن يشكل كلاهما لجنة اقتصادية مشتركة تتولى توزيع مبلغ ١٥٠ مليون دولار خصصته القمة سنويًا للضفة الغربية وغزة . وعزّزت هذه الخطوة شرعية الأردن ، واعترفت بدوره الخاص فى تمثيل المصالح الفلسطينية إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية . يضاف إلى ذلك أن علاقة الأردن مع سوريا والعراق قد تمّ تعزيزها فى تلك الفترة ، كما جرت مصالحة فى علاقته مع منظمة التحرير الفلسطينية .

وكان قرار الأردن بعدم الانضمام إلى عملية سلام كامب ديفيد راجعًا أيضًا إلى الموقف الذى اتخذته الحكومة الاسرائيلية . فقد تخلى مناحم بيجين زعيم ائتلاف الليكود عن محاولة حزب العمل الاهتداء إلى حل للقضية الفلسطينية على أساس التوصل مع الأردن إلى بعض التنازلات فى الأراضى. كما أورد (بيجين) تفسيرًا جديدًا للقرار ٢٤٢ . ففى منظوره أن الضفة الغربية وغزة لم تعودا أراضى محتلة ، وإنما هما جزء لا يتجزأ من الأراضى التوراتية الخاصة بإسرائيل ، وهى بالتالى أراضٍ تمّ تحريرها . وقد أدّى تكثيف إسرائيل لأنشطتها فى بناء المستوطنات فى الضفة الغربية وغزة ، وتفسيرها الضيق لفكرة الحكم الذاتى (التى تسرى على الناس لا على الأرض) ، ومعارضتها الجازمة لأى ارتباط بين اتفاقيتى كامب ديفيد ، إلى إقناع الحكومة الأردنية بأن الاتفاقيتين خلوٌ من أى شىء يخصها .

وأخيرًا ، فإن الرئيس جيمى كارتر وإن كان قد نذر نفسه لتحقيق سلم عربى إسرائيلى ، فإن السنوات الباقية له فى الإدارة لم تؤد إلى بلوغ هذا الهدف . فبين عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٠ كان الرئيس الأمريكى فى شغل شاغل بالرهائن الأمريكيين فى طهران وبالعمل على إعادة انتخابه . وفى ظروف كهذه ، لم يتوقع العاهل الأردنى من كارتر أن يضطلع بدور نشيط فى حل المشكلة المستعصية للضفة الغربية وغزة .

ووضح من تعيين ممثل شخصى لكارتر فى محادثات الحكم الذاتى أنه كان مترددًا فى المشاركة بصورة مباشرة فى عملية السلام .

وإذ فشل كارتر فى الفوز بمدة ثانية فى البيت الأبيض ، تراجعت عملية السلام إلى الخلف ، لأن إدارة ريجان لم تعط لحل الصراع العربى الإسرائيلى نفس طابع الاستعجال الذى كان له فى عهد كارتر . وكان الرئيس رونالد ريجان معنيًا ــ عوضًا عن ذلك ــ بتكوين توافق استراتيجى بين أصدقاء الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط لاحتواء الاتحاد السوفيتى وحماية الخليج . ولم يحدث إلاّ فى سبتمبر ١٩٨٢ ، بعد الغزو الاسرائيلى للبنان ، أن تقدمت إدارة ريجان بخطة رئيسية لحل الصراع حول الضفة الغربية وغزة [أنظر التذييل « د »] . وفى هذه الأثناء واجهت سياسة الأردن الخارجية تحديات كبيرة .

التحلل من الحياد

شهدت المرحلة الجديدة التى بدأت بعد التوقيع على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية فى ربيع عام ١٩٧٩ سياسة خارجية أردنية يغلب عليها طابع الإصرار . وبين مارس ١٩٧٩ وابريل ١٩٨٣ كان راسمو سياسة الأردن فى شغل شاغل بثلاث قضايا رئيسية هى : إدارة « الحرب الباردة » العربية الجديدة التى اندلعت وما ترتب عليها من شقاقات مريرة ، والذياد عن النفس إزاء البيانات الإسرائيلية المثيرة بشأن وحدة الأراضى الأردنية ، وإعادة تشكيل علاقات الأردن مع منظمة التحرير الفلسطينية .

عاش التضامن بين البلدان العربية ، الذى تولّد عن سعيها لعزل مصر ، عمرًا قصيرًا . فلم تلبث المنافسات والانقسامات فيما بين العرب أن تجددت . وفى صيف عام ١٩٧٩ استؤنفت العداوة المريرة بين سوريا والعراق بعد فترة شهر عسل قصيرة . ومع تجدّد التوتر بين هذين النظامين الداعيين إلى وحدة العروبة ، ألفى الأردن نفسه مورّطًا فى صراع بينهما . ووقف الملك حسين فى صف العراق ضد

سوريا . فبفضل المعونة المالية العراقية للاقتصاد الأردنى ، وبفضل تزايد الاعتقاد بأن بغداد لن تلبث أن تحل محل القاهرة بوصفها زعيمة للعالم العربى ، ارتأى الأردن الانحياز إلى العراق .[8] وفى فبراير ١٩٨٠ أقدمت الحكومة الأردنية على بادرة تنطوى على استخفاف بالمصالح السورية ، وذلك بتأييدها للميثاق القومى العربى (وهى وثيقة أشرفت الحكومة العراقية على إعدادها لتحقيق التضامن العربى) .[9] وفى أواخر تلك السنة ، وبعد اندلاع نيران الحرب العراقية الايرانية ، وقفت الحكومة الأردنية مع العراق جهرًا .

وأدى التقارب الحميم المتنامى بين بغداد وعمان إلى ابتعاد الأردن فى علاقته مع سوريا . وزادت حدة التوتر بين هاتين الدولتين المتجاورتين زيادة جديدة باشتراك الأردن فى أنشطة العنف التى يقوم بها الإخوان المسلمون ضد نظام حافظ الأسد فى أوائل عقد الثمانينات وتشجيع هذه الأنشطة . وبين شهرى أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٠ وصل الصراع بين الأردن وسوريا إلى مستوى التهديد المفتعل بالحرب . وتسجيلاً من الأسد لغضبه إزاء إصرار الملك حسين على عقد القمة الحادية عشرة للجامعة العربية فى عمان ، قام بنشر جزء من جيشه بطول الحدود السورية الأردنية . وتفاقمت العلاقات بين دمشق وعمان نتيجة لاستقبال الأردن الودى لمبادرة ريجان فى سبتمبر ١٩٨٢ ، وما تلا ذلك من إجراء حوار أردنى مع منظمة التحرير الفلسطينية . فقد تعارضت خطوة الملك حسين فى هذين الموضوعين تعارضًا حادًا مع الرؤية السورية لدورها باعتبارها المحاور العربى الرئيسى فى حل الصراع العربى الإسرائيلى .

---

(٨) للوقوف على تنامى وضع العراق فى ذلك الوقت أنظر كلوديا رايت « العراق — قوة جديدة فى الشرق الأوسط » ، مجلة « فورن أفيرز » ، المجلد ٥٨ (شتاء ١٩٧٩ — ١٩٨٠) ، الصفحات ٢٥٧ — ٢٧٧ .

(٩) خدمة التليفزيون المحلى فى عمان ، ١٠ فبراير ١٩٨٠ ، فى نشرة الإذاعات الخارجية لهيئة الاستعلامات ، « تقرير يومى : الشرق الأوسط وشمال أفريقيا » ، ١٢ فبراير ١٩٨٠ ، ص (ف ١) .

التهديدات الإسرائيلية لأمن الأردن

إلى جانب العلاقات المتدهورة بين الأردن وسوريا ، كانت إسرائيل مصدرًا ثانيًا لقلق الملك حسين . فقد أصاب الأردن الذعر بسبب تصرفات السياسة الخارجية لكتلة الليكود الحاكمة ، ومن الخطب الصادرة عنها . وتعاظم قلق النظام الأردنى نتيجة لقيام إسرائيل بتدمير المفاعل النووى العراقى فى يونية ١٩٨١ ، وقصف مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى بيروت بالقنابل بعد ذلك بشهر ، وامتداد سريان القانون الإسرائيلى إلى مرتفعات الجولان فى ديسمبر ، والغزو الحاشد للبنان فى صيف عام ١٩٨٢ . وخشى المسؤولون الحكوميون من أن تكون بلادهم هى هدف اسرائيل التالى . ومما ألهب هذه المخاوف بيانات صدرت عن الزعماء السياسيين الإسرائيليين الرئيسيين ، ومنهم وزير الدفاع يومذاك آريل شارون ، ووزير الخارجية إذ ذاك إسحاق شامير ، إذ زعم كلاهما المرة بعد المرة أن الأردن هو فعلاً دولة فلسطينية ، وأنه لا حاجة بالتالى إلى دولة فلسطينية ثانية فى الضفة الغربية وغزة . وهذه البيانات ، التى جاءت فى أعقاب الممارسات الإسرائيلية الباطشة المثيرة فى الأراضى المحتلة والمنطقة العربية ، أدت إلى تضخيم مخاوف الأردن من ناحية الأمن . وخشى كبار المسؤولين الأردنيين بصورة خاصة من أن تقوم إسرائيل بطرد عددٍ كبير من الفلسطينيين إلى الضفة الشرقية فى محاولة منها لحل القضية الفلسطينية .[10]

ورغبة من الحكومة الأردنية فى التخفيف من التهديدات الصادرة من كل من سوريا وإسرائيل ، فقد اتخذت عدة تحركات فى السياسة الخارجية . أولاً — انحاز الأردن إلى العراق للحدّ من الخطر السورى . ولكن مع تدهور موقف العراق فى الحرب ضد إيران ، جرى أيضًا تحسين تدريجى فى علاقات الأردن بمصر . وبلغت

---

(١٠) أعرب عدنان أبو عودة ، وزير الإعلام الأردنى عن مخاوفه من هذا الاحتمال فى حديث أذاعه راديو مونت كارلو فى ٢٦ نوفمبر ١٩٨٢ ، كما أعرب عنه الحسن ولى العهد فى مقال باللغة العربية عنوانه « المنطقة معرضة للبلقنة وليس للتقسيم ، وأن الأمة البديلة ليست فى الأردن وحده » ، مجلة « **الحوادث** » ، رقم ١٣٣٩ (٢ يولية ١٩٨٢) الصفحات ١٩ — ٢٢ . أنظر أيضًا : « **الرأى** » ٢٥ أكتوبر ١٩٨٢ .

هذه العملية أوجها فى استعادة العلاقات الديبلوماسية الكاملة بين الدولتين فى سبتمبر ١٩٨٤ .

ثانيًا ــ تصورت الحكومة الأردنية كذلك أن لقواتها المسلحة دورًا إقليميًا ، بما فى ذلك حماية حقول النفط فى منطقة الخليج . وكان المتوقع ، إلى جانب الظفر بتأييد المملكة العربية السعودية وبلدان الخليج العربى الأخرى للأمن القومى الأردنى ، أن يترتب على توسيع دور الجيش الأردنى تعميق للالتزام العسكرى الأمريكى تجاه مصالح الأمن الأردنية وبقاء الأسرة الهاشمية المالكة . ورغبة من الملك حسين فى تعزيز القدرات الاستراتيجية لجيشه ، فقد فاتح إدارة ريجان فى شراء شبكة من القذائف المتحركة أرض ــ جو ، ولكن معارضة الكونجرس أفضت بالعاهل الأردنى إلى التحول إلى الاتحاد السوفيتى لشراء معدات للدفاع الجوى .

ثالثًا ــ حاول الأردن أن يفيد من التطورات السياسية التى تكشفت فى صيف عام ١٩٨٢ ، ومنها غزو إسرائيل للبنان وما ترتب عليه من إخراج قوات منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت ، وإعلان مبادرة ريجان . واستقبل صُناع القرار فى الأردن غزو إسرائيل للبنان فى يونية ١٩٨٢ بمزيج من المشاعر المتباينة . فقد برهن الغزو للحكومة الأردنية مرةً أخرى على أن آرييل شارون وزير دفاع إسرائيل مولع بالقتال ، وزاد من مخاوفها أن يصبح الأردن الهدف التالى لشارون . إلاّ أن استهداف منظمة التحرير للمخاطر وضعفها السياسى بعد تشتيت قواتها من لبنان ، هيآ للأردن فرصًا جديدة للعودة إلى قلب المسرح . وجاء الإعلان عن مبادرة ريجان فعزّز هذا الاحتمال .

وإزاء هذه التطورات أحسّ الملك حسين بأن علاقة بلاده بمنظمة التحرير الفلسطينية ينبغى أن تتخذ بُعدًا جديدًا . وقد تمثل حجر الزاوية فى هذه العلاقة الجديدة فى الإعلان عن مبادرة مشتركة للأردن والمنظمة لحل القضية الفلسطينية . وتستند هذه المبادرة إلى ربط الضفة الغربية وغزة بالأردن ، وتأليف فريق أردنى فلسطينى للتفاوض بما يتمشى مع مقترحات ريجان الخاصة بالسلام .

وحتى تمهّد الحكومة الأردنية الطريق أمام إعادة تشكيل علاقتها بمنظمة التحرير الفلسطينية ، فقد اهتمت بالإبقاء على قيادة معتدلة للمنظمة أثناء حصار بيروت فى صيف عام ١٩٨٢ . ورغب الأردن فى التأكد من أن المنظمة لن تتحول إلى الإجراءات العنيفة أو تصبح تابعة لأنظمة عربية معادية ، ومن هنا أعلنت الحكومة بأنها ستؤوى عددًا كبيرًا من مقاتلى منظمة التحرير الفلسطينية . ووجه رئيس وزراء الأردن خطابًا إلى رئيس المنظمة أوضح فيه عدة شروط تنظم لمقاتلى منظمة التحرير الفلسطينية بقاءهم فى الأردن ، وهى : أولاً ـــ أن مقاتلى المنظمة الذين يحملون الجنسية الأردنية الذين ارتضوا العيش فى الحياة المدنية المعتادة بعيدًا عن الصراع المسلح ، يسمح لهم بالعودة إلى الأردن . ثانيًا ـــ أن الحكومة قد أوضحت بأنها لن تتسامح إزاء أى تسلل فلسطينى إلى داخل الأراضى المحتلة أو إسرائيل من أراضٍ أردنية . وطلب من رجال منظمة التحرير العائدين أن يسلموا أسلحتهم .[١١]

رد الفعل إزاء مبادرة ريجان
وقيام الحوار بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية

إذا كان هبوط الثقل السياسى لمنظمة التحرير الفلسطينية قد ساهم فى ارتفاع الأسهم السياسية للأردن ، فإن إعلان مبادرة ريجان فى سبتمبر ١٩٨٢ أعطى دفعة إضافية لدور الأردن فى حل القضية الفلسطينية . وقد تضمنت المبادرة عدة نقاط إيجابية توافقت مع التفضيلات السياسية للأردن . إذ عارضت مبادرة ريجان سيطرة إسرائيل الدائمة على الأراضى المحتلة أو ضمها إليها ، وأعربت عن اعتراضها على إنشاء مستوطنات يهودية إضافية . كما أعلن الرئيس ريجان أن الولايات المتحدة لن تؤيد إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، واقترح عوضًا عن ذلك إعطاء الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة حكمًا ذاتيا يرتبط بالأردن .

(١١) يمكن الاطلاع على فحوى خطاب رئيس الوزراء فى جريدة « الرأى » ، ١١ أغسطس ١٩٨٢ . ولمزيد من الإسهاب حول الشروط الأردنية أنظر راديو مونت كارلو ، ١٧ أغسطس ١٩٨٢ فى « التقرير اليومى لوكالة أنباء الشرق الأوسط » ، ١٧ أغسطس ١٩٨٢ ، ص (ف ٢) .

ووصف الملك حسين مبادرة ريجان بأنها « أشجع موقف اتخذته الإدارة الأمريكية على وجه الإطلاق منذ عام ١٩٥٦ » . كما أعرب الملك عن اهتمامه الشديد بأن يرى المبادرة وقد استمرت وتطورت .[١٢] ففى خطاب ألقاه الملك حسين أمام مجموعة من السياسيين الأردنيين فى ٢٠ سبتمبر ١٩٨٢ ، ناشد الملوك والرؤساء العرب ألا يتسرعوا برفض مبادرة ريجان ، بل عليهم أن يدرسوها بعناية .[١٣]

ولئن استقبل العاهل الأردنى مبادرة ريجان استقبالاً طيّبًا ، فقد تقيّد بقرار القمة العربية فى الرباط فى عام ١٩٧٤ الذى أعطى منظمة التحرير الفلسطينية الحق الوحيد فى تمثيل المصالح الفلسطينية . ومن هنا كان تعاون الأردن مع المنظمة لازمًا لاستكشاف إمكانيات خطة السلام الأمريكية . وكان من المتوقع أن تقلّل شرعية منظمة التحرير الفلسطينية الذائعة بين كل من العرب والفلسطينيين من المعارضة لمشاركة الملك حسين فى عملية السلام من جانب البلدان العربية الراديكالية والرافضين الفلسطينيين . يضاف إلى ذلك أن مشاركة المنظمة فى أى مفاوضات من شأنها أن تمهّد الطريق لمرونةٍ أكبر بشأن موضوع الانسحاب من الأراضى . كان الملك يدرك أنه فى حالة التوصل إلى تسوية سياسية نهائية ، فإن الحكومة الإسرائيلية سوف تصر على الاحتفاظ ببعض الأراضى التى استولت عليها فى عام ١٩٦٧ ، ولا سيما حول القدس . والمنظمة ، إذ تتحدث باسم الفلسطينيين ، تستطيع أن تمهر بخاتمها الموافقة على تنازلات من هذا القبيل ، وهو ما لا قِبَلَ للأردن به .

ودعا الملك حسين ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية للمجىء إلى عمان للبحث فى قيام اتحاد فيدرالى بين الأراضى المحتلة والضفة الشرقية لنهر الأردن ، ولتأليف فريق مشترك للمفاوضة مع إسرائيل . وقد بيّن الملك بوضوح فى خطب عامة ألقاها فى ٢٠ سبتمبر ١٩٨٢ و ١٠ يناير ١٩٨٣ أن حكومته لا تنوى الحلول

---

(١٢) حديث حسين مع هيئة الإذاعة البريطانية ، ١٣ سبتمبر ١٩٨٢ ، « التقرير اليومى : وكالة أنباء الشرق الأوسط » ، ١٤ سبتمبر ١٩٨٢ ، ص (ف ٣) .

(١٣) للاطلاع على نص الخطاب أنظر : « حسين : الوحدة الأردنية الفلسطينية هى أقدس وأنجح مثال للوحدة » (باللغة العربية) ، جريدة « الدستور » ٢١ سبتمبر ١٩٨٢ .

محل منظمة التحرير الفلسطينية فى تمثيل مصالح الفلسطينيين ، أو استبعادهم فى أى محادثات للسلام . وفى ٩ أكتوبر ١٩٨٢ بدأ حوار بين حسين وعرفات ، إلاّ أن العاهل الأردنى أنهى محادثاته مع منظمة التحرير الفلسطينية بعد ستة أشهر .(١٤)

فشل الجولة الأولى من المحادثات

يعزى فشل الحوار بين الأردن والمنظمة إلى عدة اعتبارات . من ذلك مثلاً أن فكرة إقامة اتحاد فيدرالى بين الأراضى المحتلة والأردن ، وتأليف وفد مشترك للتفاوض أثارتا جدلاً حادًا داخل منظمة التحرير الفلسطينية . واستنكرت الجماعات الفلسطينية الراديكالية الممالئة لسوريا الحوار استنكارًا مريرًا ، كما أن شركاء عرفات فى فتح لم يتوقعوا من استمرار المنظمة فى الحوار أى فائدة جلية ، وخشوا من أن تؤدّى مشاركتهم للأردن إلى مزيد من تفتيت صفوف الفلسطينيين . وكانت مراوغة عرفات وافتقاره إلى الحسم مدعاةً لنقمة الملك حسين .

كما كان من أسباب اتخاذ الأردن لقرار إنهاء الحوار انعدام أى احتمال لمرونة سياسية إسرائيلية ، والافتقار إلى إصرار أمريكى للضغط على إسرائيل من أجل تقديم تنازلات فى الأرض لمصلحة الأردن . ولم تكن الحكومة الأردنية تواقة إلى بدء محادثات مع الزعماء الإسرائيليين الذين اتخذوا مواقف تعوزها المرونة بشأن مستقبل الضفة الغربية وغزة . فرئيس الوزراء بيجين رفض مبادرة ريجان رفضًا باتًا ، ولم يقتصر الأمر على معارضته لأى تجميد للمستوطنات اليهودية فى الأراضى المحتلّة ، بل مضى كذلك يكثّف من نشاط المستوطنات فى المنطقة .

---

(١٤) للاطلاع على نص البلاغ الرسمى الأردنى الذى أنهى الحوار أنظر : « الأردن يتخلى عن محادثاته مع منظمة التحرير الفلسطينية ذاكرًا أنه يعود إلى نقطة البدء » ، « **جوردان تايمز** » ، ١١ إبريل ١٩٨٣ . وللوقوف على معالجة مسهبة لنجاح الحوار الأردنى مع المنظمة وفشله ، أنظر إميل ف . ساحلية : « **منظمة التحرير الفلسطينية بعد الحرب اللبنانية** » (بولدر ، كولورادو : مطبعة وستفيو ، ١٩٨٦) ، الصفحات ١١٥ ــ ١٣٨ .

أما آمال الأردن فى سياسة أمريكية حازمة لتسوية القضية الفلسطينية ، فلم تلبث أن تبددت بعد إعلان مبادرة ريجان بوقت قصير . ثم إن الرئيس ريجان لم يتابع مبادرته ، وعوضًا عن ذلك ، تورطت إدارته فى الاضطرابات السياسية والعسكرية فى لبنان . وكانت الحكومة الأردنية ترى فى جلاء الجيش الإسرائيلى عن لبنان ، وتجميد إنشاء مستوطنات إسرائيلية فى الضفة الغربية وغزة امتحانًا لمصداقية أمريكا ولإصرارها على التصدّى للمشكلات المعقدة للضفة الغربية وغزة . وقد أثار الرفض الإسرائيلى لسحب جيشها من لبنان شكوكًا جدّية فى الأردن حول جدوى التفاوض مع حكومة الليكود ، وقدرة إدارة ريجان على الضغط على رئيس الوزراء بيجين للانسحاب من الضفة الغربية ، وهى منطقة أثمن بالنسبة لإسرائيل من لبنان .(١٥) كما أن الزعماء الصينيين والسوفيت حذروا الملك حسين حتّى لا يثق فى الوعود أو العهود الأمريكية فى عام الانتخابات الرئاسية .

والواقع أن رغبة الأردن فى استكشاف امكانيات مبادرة ريجان لم تلق تأييدًا عربيًا على الإطلاق . وباستثناء مصر ، فإن البلدان العربية المعتدلة الأخرى لم تؤيد مبادرة ريجان صراحةً ، ولا أيّدت إحياء الدور الديبلوماسى للأردن . ولم تذهب البلدان العربية المحافظة إلى أكثر من إصدار بيانات تأييد معتدلة بين وقت وآخر ، وأبت أن تتوسّل بمساعيها الحميدة للوصول بمحادثات حسين — عرفات إلى خاتمة ناجحة .

وبدلاً من تأييد مبادرة الأردن ، تبلور توافق عربى حول اقتراح فهد ولى عهد المملكة العربية السعودية . وأقرت القمة الثانية عشرة للجامعة العربية التى انعقدت فى فاس بالمغرب فى أوائل سبتمبر ١٩٨٢ صورة مغايرة لهذا الاقتراح باتت تعرف

---

(١٥) للوقوف على انتقاد سياسة الولايات المتحدة ، أنظر أحاديث الملك حسين فى : « قرار حسين » ، « **وول ستريت جورنال** » ، ١٤ و ١٥ إبريل ١٩٨٣ ، وجريدة « **النهار** » ، ٣٠ إبريل ١٩٨٣ فى « **التقرير اليومى : وكالة أنباء الشرق الأوسط** » ، ٢ مايو ١٩٨٣ ، الصفحات ف ١ — ف ٥ ؛ وجريدة **النيويورك تايمز** ، ١٥ مارس ١٩٨٤ ، وهيئة الإذاعة البريطانية ، ٢٠ مارس ١٩٨٤ فى « **التقرير اليومى : وكالة أنباء الشرق الأوسط** » ، **٢١ مارس ١٩٨٤ ، الصفحات ف ١ — ف ٢** .

منذ ذلك الوقت بخطة فاس [أنظر التذييل « هـ »] . وقد دعت خطة فاس ، ضمن ما دعت إليه ، إلى إقامة دولة فلسطينية كاملة الاستقلال فى الضفة الغربية وغزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية . كما دعت الخطة إلى قيام منظمة التحرير الفلسطينية بدور رئيسى فى أى محادثات للسلام . ولئن كانت خطة السلام العربية تمثل موقفًا عربيًا مشتركًا بإزاء الحل النهائى للمشكلة الفلسطينية ، فقد جاءت تلك الخطة غير متفقة مع أفكار الأردن بشأن تسوية الصراع العربى الإسرائيلى . فقد أراد حسين تأليف وفد أردنى فلسطينى مشترك ، وإقامة اتحاد بين الضفة الغربية وغزة والأردن ، وذلك بدلا من إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وإعطاء منظمة التحرير الفلسطينية دورا رئيسيا فى حل الصراع العربى الإسرائيلى .

وعارضت البلدان العربية الراديكالية ، ولا سيما سوريا ، المبادرة السياسية للملك حسين معارضةً شديدةً . وما كان الرئيس الأسد ليتنازل عن غلوائه فى عداوته للحوار بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية . والواقع أن مبادرة الأردن الدبلوماسية لحل القضية الفلسطينية ارتطمت ارتطامًا حادًا مع ما تراه سوريا فى نفسها من أنها الحارس على القضية الفلسطينية . وشككت سوريا علنًا فى حق عرفات فى أن يتحدث باسم الشعب الفلسطينى.[١٦] كما أن دمشق أصبحت مصدرًا لحملات شرسة على كل من الملك حسين وزعماء منظمة التحرير الفلسطينية المعتدلين . يضاف إلى هذا أن الأسد سعى إلى جعل إيران وليبيا تنخرطان فى حملته على الأردن وعلى التيار الرئيسى فى منظمة التحرير الفلسطينية . وأخيرًا ، فقد شجعت سوريا التمّرد الذى حدث فى فتح فى أواخر ربيع عام ١٩٨٣ .[١٧]

وصفوة القول ، إن انهيار الحوار بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية كانت تكمن وراءه اعتباراتٌ هى : الوضع الجيوبوليتيقى المستهدف للأردن ، وافتقار الأردن

---

(١٦) خدمة تليفزيون دمشق المحلى ، ١٢ أكتوبر ١٩٨٢ ، فى « **التقرير اليومى : وكالة أنباء الشرق الأوسط** » ، ١٣ أكتوبر ١٩٨٢ ، الصفحات هـ ١ ــ هـ ٢ .

(١٧) أنظر ساحلية : « **منظمة التحرير الفلسطينية بعد الحرب اللبنانية** » ، ص ١٣٤ ، وانظر الصفحات ١٥٢ ــ ١٥٧ للوقوف على تورط سوريا فى التمرد .

إلى التأييد الفلسطينى والعربى ، وتصلّب موقف الحكومة الإسرائيلية ، وافتقار الولايات المتحدة إلى العزيمة والحيوية اللازمتين لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى ، واتّصاف الملك حسين بالتردد . إلاّ أن التطورات السياسية التى تكشفت فى عام ١٩٨٤ دعت الحكومة الأردنية إلى إعادة النظر فى موقفها من منظمة التحرير الفلسطينية ، وهكذا بدأت جولة جديدة من المحادثات .

العودة إلى الحوار بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية

اتخذت الحكومة الأردنية فى عام ١٩٨٤ قرارات هامة محلية ومتعلقة بالسياسة الخارجية كان من جملتها إعادة دعوة البرلمان الأردنى إلى الانعقاد ، واستئناف الحوار بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وإعادة العلاقات الديبلوماسية مع مصر . وصدرت هذه الخطوات السياسية بعد قيام الحكومة بدراسة الموقف وتحليله بروح من التفاؤل.[١٨] وهناك ثلاثة تطورات اتصلت اتصالاً خاصًا بتقرير السياسة الخارجية للأردن خلال هذه الفترة ، هى :

أولاً ــ أن التطورات التى حدثت داخل الحركة الوطنية الفلسطينية فى عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤ ، ومنها التمرد فى منظمة التحرير الفلسطينية ، وما تلا ذلك من إخراج قوات عرفات من شمال لبنان فى ديسمبر ١٩٨٣ ، خلّفت رئيس المنظمة فى حالة أدعى إلى العزلة وأضعف مما كان عليه فى أى وقت مضى . وأصبح الانهيار الذى أصاب الثقل السياسى لمنظمة التحرير الفلسطينية أشدّ خطورة مع تزايد الشقاق بين عرفات والأسد . وبلغ التوتر بين الزعيمين ذروته عند إخراج عرفات من دمشق فى يونية ١٩٨٣ . ومع الضعف السياسى الذى صار عليه عرفات ، أجرت الحكومة الأردنية حساباتها وقدّرت أن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية سيكون ألّين عريكةً

(١٨) للوقوف على مزيد من المعلومات عن محاولة الأردن تحديد محادثاته مع منظمة التحرير الفلسطينية ، أنظر آرثر ر . داى : **« الضفة الشرقية / الضفة الغربية : الأردن واحتمالات السلام »** ، (نيويورك : مجلس العلاقات الخارجية ، ١٩٨٦) ، الصفحات ١٣٢ ــ ١٤٠ .

للضغط الأردنى ، وسيضطر إلى اتباع نهج يهدف إلى حل القضية الفلسطينية يكون أدعى إلى الواقعية والناحية العملية . وكان عرفات ، فى منظور الأردن ، أميل إلى المسلك العملى والاعتدال فى آرائه السياسية من أيٍ من زملائه الكثيرين فى منظمة التحرير الفلسطينية .

ثانيًا ــ أن ما توقعته الصفوة الحاكمة فى الأردن من تطورات مواتية فى كلٍ من إسرائيل والولايات المتحدة حدا بحكومة عمان إلى إعادة تنشيط مسعاها لحلّ المشكلة الفلسطينية . وأوحت استفتاءات الرأى العام التى أجريت فى الربيع وأوائل الصيف فى عام ١٩٨٤ بأن حزب العمل بزعامة شيمون بيريز هو الذى سيفوز فى انتخابات الكنيست الإسرائيلى . واعتقدت الحكومة الأردنية أن تأليف حزب العمل لحكومة إسرائيل المقبلة ــ وهو الحزب الذى يؤيد إجراء تنازلات فى الأراضى ــ من شأنه أن يعطى دفعة جديدة لعملية السلام . فجاءت النتيجة غير الحاسمة للانتخابات الإسرائيلية مخيِّبة لآمال الأردن ، إذ أن حزب العمل لم يفز بأغلبية المقاعد فى الكنيست . وفى سبتمبر ١٩٨٤ جرى اتفاق بين حزبى الليكود والعمل على تأليف حكومة وحدة وطنية . وبمقتضى هذا الاتفاق ، تولى شيمون بيريز رياسة الوزارة فى الحكومة الإسرائيلية لنصف المدة قبل أن يتولاها إسحاق شامير (زعيم الليكود) . وهذه الفترة الانتقالية أعطت للأردن شيئًا من الأمل فى إمكان تحقيق تقدم فى تسوية قضية الضفة الغربية فى فترة السنتين وهى مدة بيريز .

ثالثًا ــ أن تفاؤل الأردن فى تعريف الموقف اقترن كذلك باعتقاد الحكومة بأن إمكانيات تسوية الصراع العربى الإسرائيلى ستتصاعد بعد إعادة انتخاب الرئيس ريجان . واعتقد المسؤولون الأردنيون أن ريجان سيعمل بحماسة أكبر فى فترة رياسته الثانية لتطبيق مبادرته ، إذ أن إدارته ستكون أقل استهدافًا للضغوط المحلية .

واستنادًا إلى هذه القراءة المتفائلة للموقف ، اتخذ العاهل الأردنى عدة خطوات فى السياسة الخارجية . وتلقاء المنازعات الداخلية فى منظمة التحرير الفلسطينية ، وتزايد الاحتمال بأن المنظمة قد تصبح فعلاً تحت السيطرة الكاملة لسوريا ولحلفائها

الراديكاليين من الفلسطينيين ، أصدر الملك مرسومًا ملكيًا فى أوائل عام ١٩٨٤ بإعادة انعقاد البرلمان الأردنى بعد تعطيله ما يقرب من عشر سنوات . وبالنظر إلى أن ٥٠ فى المائة من أعضائه قد جيء بهم من الضفة الغربية ، فقد أريد بالبرلمان الذى أعيد انعقاده إعادة إنشاء روابط دستورية بين الأردن والأراضى المحتلة ، وإعلان اهتمام الأردن بالقيام بدور نشيط فى حل المشكلة الفلسطينية .

ونفى المسؤولون الأردنيون وجود أى ملابسات خاصة بالسياسة الخارجية فى قرارهم الخاص بإعادة انعقاد البرلمان ، وعزوا هذا الإجراء إلى رغبة الحكومة فى تفادى أزمة دستورية . فمنذ الانتخابات البرلمانية الأخيرة فى عام ١٩٦٧ توفى عدد من أعضاء البرلمان ، وخشيت الحكومة من أنها لن تلبث أن تفقد أغلبية الثلثين المطلوبة لانعقاد البرلمان . وقد قيل إن سياسة التشجيع على المشاركة هى المبرر لإعادة النشاط إلى الحياة البرلمانية .(١٩)

وتمثلت الخطوة الثانية الكبيرة فى سياسة الأردن الخارجية فى استعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع مصر فى ٢٥ سبتمبر ١٩٨٤ . فبحلول أواسط عقد الثمانينات كانت الأسباب الأصلية التى دعت الأردن إلى الانضمام إلى المعارضة العربية ضد مصر قد قلّت وجاهتها ، وكانت البلدان العربية إذ ذاك فى شغل شاغل بالحرب العراقية الإيرانية ، وبارتفاع مدّ الحركات الإسلامية الأصولية ، وتصاعد موجة الارهاب ، وتزايد التهديدات التى تتعرضِ لها ملاحة النفط فى الخليج . وأدى الطابع الملحّ لهذه القضايا إلى اقتراب الحكومة المصرية بصورة أوثق من العالم العربى . والواقع أنه كان لمصر ولمعظم الدول العربية مواقف متشابهة إزاء كثير من هذه القضايا ، وكانت لها مصالح مشتركة فى الحدّ من الضرر الذى يحيق بمجتمعاتها بسبب هذه التهديدات .

---

(١٩) ساق هذه الأسباب رئيس الوزراء مضر بدران فى مؤتمر صحفى فى ٩ يناير ١٩٨٤ أذاعته إذاعة عمان المحلية ، « التقرير اليومى : وكالة أنباء الشرق الأوسط » ، ١٠ يناير ١٩٨٤ ، الصفحات ف ١ — ف ٢ ، ووزيرة الإعلام ليلى شرف فى حديث صحفى فى ١٢ يناير ١٩٨٤ ، عمان ، جريدة « جيروزاليم ستار » ، المصدر السابق ، ١٧ يناير ١٩٨٤ ، الصفحات ف ٣ — ف ٤ . أنظر أيضا ساحلية : « منظمة التحرير الفلسطينية بعد الحرب اللبنانية » الصفحتان ١٨٦ — ١٨٧ .

وفضلاً عن توافر هذه المصالح المشتركة التى جعلت مصر تقترب اقترابًا أوثق من العالم العربى ، فإن الأردن كانت لديه أسباب أخرى لتقاربه مع الحكومة المصرية . فقد احتاجت الحكومة الأردنية إلى مساندة بلد عربى هام كمصر لتحييد المعارضة السورية لمبادراتها المتعلقة بالسياسة الخارجية . فمع استطالة أمد الحرب العراقية الإيرانية ، أحسّ الأردنيون بأنهم لم يعودوا قادرين على الاعتماد على التأييد العراقى . وكان الملك حسين يأمل فى أن يشكل نواةً لحلف من البلدان العربية المعتدلة مع مصر والعراق والمملكة العربية السعودية ، ودول الخليج العربى الأخرى ، يقف ضد القوى الراديكالية والمتشددة فى الشرق الأوسط . كما أن استعادة الروابط الدبلوماسية الكاملة بين القاهرة وعمّان كان يُرتجى منها كذلك إعطاء مزيد من المصداقية والاعتراف لجهود الأردن الرامية إلى حل القضية الفلسطينية . وأخيرًا ، فإن اختفاء الرئيس السادات من المسرح السياسى أزال عقبة شخصيّة كبيرة من طريق تطبيع العلاقات بين مصر وبقية العالم العربى .

وتمثلت المبادرة الأردنية الثالثة الهامة فى السياسة الخارجية فى استئناف الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية . وفى نوفمبر ١٩٨٤ ، سمح الملك حسين لزعماء منظمة التحرير الفلسطينية بأن يعقدوا الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى (وهو معادل لبرلمان فلسطينى فى المنفى) فى عمان . وارتجت الحكومة من انعقاد المجلس فى الأراضى الأردنية أن يعزز ذلك صوت الاعتدال فى منظمة التحرير الفلسطينية ، ويحدو بزعماء المنظمة على اتخاذ قرارات مواتية بالنسبة لوجهة نظر الأردن . وفى الخطاب الذى ألقاه الملك حسين فى المجلس ، حثّ الفلسطينيين المشاركين فيه على أن يعتبروا الأراضى المحتلة دائرتهم الانتخابية الأولى ، وناشدهم التغلب على خلافاتهم والخروج بخطة تنقذ الضفة الغربية وغزة . وحثّهم على قبول القرار ٢٤٢ الذى انطوى على مبدأ مبادلة الأرض بالسلام ، وعلى التعاون الوثيق مع حكومته لاسترداد السيادة العربية على الأراضى المحتلة .[٢٠] ولم يتخذ المؤتمرون

(٢٠) للوقوف على نص الخطبة ، أنظر : « الملك يدعو إلى مبادرة أردنية فلسطينية مشتركة » ، فى جريدة « جوردان تايمز » ، ٢٤ نوفمبر ١٩٨٤ . وللوقوف على معلومات إضافية عن اجتماع المجلس الوطنى =

موقفًا واضحًا بإزاء نداء الملك حسين ، وإنْ تركوا الأمر للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لتبتّ فيه .

وفى ١١ فبراير ١٩٨٥ ، بعد انعقاد المجلس الوطنى الفلسطينى فى عمان بثلاثة أشهر ، وقع حسين وعرفات اتفاقية للقيام بمبادرة ديبلوماسية مشتركة [أنظر التذييل « و »] . واستهدفت الاتفاقية حل المشكلة الفلسطينية على أساس مبادلة الأرض بالسلام طبقًا لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بذلك . ودعت الاتفاقية كذلك إلى تأليف وفد أردنى فلسطينى مشترك ، وإلى قيام دولة فلسطينية فى المستقبل فى الضفة الغربية وغزة فى اتحاد كونفيدرالى مع الأردن . كما طالبت بعقد مؤتمر سلام دولى يحضره الأعضاء الخمسة الدائمون فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، وكذلك إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والأطراف الأخرى المعنية .

وبعد توقيع الاتفاقية زار الملك حسين وكبار المسؤولين الأردنيين عددًا من العواصم العربية والأوروبية ، والولايات المتحدة للترويج لاتفاقية فبراير ، وللظفر بالتأييد اللازم لإشراك منظمة التحرير الفلسطينية فى عملية السلام . وناشد الملك بصورة خاصة إدارة ريجان لكى تبدأ اتصالات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية ، ولكنه لم ينجح فى ذلك ، فقد أصرّت الحكومة الأمريكية على أنه يتعين لإجراء حوار أن تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بالقرار ٢٤٢ وبحق إسرائيل فى الوجود ، وأن تنبذ اللجوء إلى العنف . على أن جهود الأردن بعد سنة من التوقيع على اتفاقية فبراير لم تسفر عن أى نتيجة إيجابية . وفى ١٩ فبراير ١٩٨٦ أنهى الملك حسين حواره مع عرفات ، والعلّة الظاهرة لذلك هى إحجام منظمة التحرير الفلسطينية عن قبول القرار ٢٤٢ .

وعقب إعلان الملك لذلك ، تدهورت العلاقات بين الأردن والمنظمة تدهورًا سريعًا . وفى يولية ١٩٨٦ أغلقت الحكومة مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية ، وأمرت خليل الوزير (أبو جهاد) نائب عرفات بأن يغادر البلاد . وفى ابريل ١٩٨٧

= الفلسطينى فى عمان ، أنظر ساحلية : « منظمة التحرير الفلسطينية بعد الحرب اللبنانية » ، الصفحات ١٩٦ — ٢٠٢ .

نقضت المنظمة الاتفاقية بصورة رسمية باعتبار ذلك ثمنًا دفعه عرفات للتصالح مع غرمائه فى منظمة التحرير الفلسطينية .

انهيـــار الحــوار

تسبّبت مجموعة من الاعتبارات فى انهيار الحوار بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وهى اعتبارات شبيهة بتلك التى أدت إلى انهيار الجولة الأولى من محادثات عرفات وحسين فى ربيع عام ١٩٨٣ . ففى عام ١٩٨٦ تذرّع الملك لكى ينهى المحادثات بذريعة تردد المنظمة ، وعدم رغبتها فى قبول القرار ٢٤٢ دون التزام أمريكى مقابل بتأييد حق الفلسطينيين فى تقرير المصير . وأثارت اتفاقية ١١ فبراير ١٩٨٥ منذ بدايتها نفور الفلسطينيين . وصدرت المعارضة للاتفاقية لا عن الجماعات المتطرفة (الراديكالية) فى منظمة التحرير الفلسطينية وحسب ــ وهى المصدر التقليدى لمعارضة المرونة والاعتدال السياسيين ــ بل كذلك عن أعضاء اللجنة المركزية لفتح ، وهم رجال عرفات ، إذ انقسموا بين مؤيدين لاتفاقية فبراير وناقدين لها . فصلاح خلف (أبو إياد) وفاروق قدومى ورفيق النتشة ومحمود عباس (أبو مازن) لم يرضوا جميعًا عن قبول المنظمة الضمنى للقرار ٢٤٢ ، ولا عن تساهل عرفات الواضح فى الحق الذى تنفرد به منظمة التحرير الفلسطينية وحدها فى تمثيل المصالح الفلسطينية . ثم إن الفكرة القائلة إن الأردن سيكون الطرف الطاغى فى الترتيب الفيدرالى بين كيان الأردن والضفة الغربية وغزة كانت فكرة مزعجة . ولم يرض زعماء منظمة التحرير الفلسطينية أيضًا عن غموض اتفاقية فبراير بشأن إقامة دولة فلسطينية كاملة الاستقلال واشتراك المنظمة بصورة مباشرة فى أى محادثات للسلام .[٢١]

---

(٢١) أبديت هذه التحفظات فى أحاديث مع أبو إياد ، راديو مونت كارلو ، ٢٢ فبراير ١٩٨٥ ؛ ومع فاروق قدومى ، راديو مونت كارلو ، ١٣ فبراير ١٩٨٥ ؛ ورفيق النتشة فى كتاب حسن البنيان : « لا التزام فلسطينيًا لأى اتفاقية تحتوى على قبول القرار ٢٤٢ » ، (باللغة العربية) ، « الشرق الأوسط » ، =

وترتب على ذلك أن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية قبلت بتحفظ اتفاق عرفات ـــ حسين . وأصرّت اللجنة التنفيذية فى بيان أصدرته فى ٢٠ فبراير ١٩٨٥ على حقّ الفلسطينيين فى تقرير المصير ، وأكدت الحاجة إلى إقامة دولة فلسطينية كاملة الاستقلال .[٢٢] كما أكدت حق منظمة التحرير الفلسطينية الذى تنفرد به وحدها فى تمثيل المصالح الفلسطينية ، وأكدت الحاجة إلى وفد عربى مشترك فى مؤتمر دولى . وعلى مدار بضعة الأسابيع التالية ، تفاوض المسؤولون الأردنيون والفلسطينيون على إدخال تعديلين على اتفاقية ١١ فبراير ، تراءت فى أحدهما رغبة منظمة التحرير الفلسطينية فى النصّ على دور الأطراف العربية الأخرى فى المؤتمر الدولى [أنظر التذييل « و »] .

وتسبّبت بعض أنشطة منظمة التحرير الفلسطينية فى عام ١٩٨٥ فى قدر كبير من الذعر فى الأردن . وبصورة خاصة ثارت ثائرة الملك حسين إزاء تطورين حدثا ، هما خطف الباخرة الإيطالية أكيلى لاورو بواسطة جبهة التحرير الفلسطينية (وهى جبهة ممالئة لعرفات) فى أكتوبر ١٩٨٥ ، وقتل ليون كلينجهوفر وهو مواطن أمريكى مقعد على كرسى متحرك ، ممّا قوّض مساعى حسين لإظهار منظمة التحرير الفلسطينية بمظهر الصوت المعتدل فى الشرق الأوسط . يضاف إلى ذلك أن العاهل الأردنى تعرّض للحرج بسبب رفض ممثلى منظمة التحرير الفلسطينية فى الوفد الأردنى الفلسطينى التوقيع على وثيقة تفيد نبذ استخدام العنف ، وقبول حق إسرائيل فى البقاء مقابل اجتماعهم بوزير الخارجية البريطانية ، ذلك أن الملك هو الذى رتب هذا اللقاء ـــ وهو اعتبار يتقدّم على كل اعتبار آخر .

وثمة سبب آخر فى إنهاء الملك حسين لحواره مع منظمة التحرير الفلسطينية ، ألا وهو الافتقار إلى تأييد عربى فعال نتيجة للمعارضة السورية . وخاب أمل الملك

= ٢٦ فبراير ١٩٨٥ ؛ وأبو مازن : « **فلسطين الثورة** » رقم ٥٤٤ ، (٩ ـــ ١٥ فبراير ١٩٨٥) . أنظر أيضا ساحلية : « **منظمة التحرير الفلسطينية بعد الحرب اللبنانية** » ، الصفحات ٢٠٧ ـــ ٢٠٩ .

(٢٢) « الدستور » ، ٢٠ فبراير ١٩٨٥ ، فى « **التقرير اليومى : وكالة أنباء الشرق الأوسط** » ، ٢٠ فبراير ١٩٨٥ ، ص أ ـــ ١ .

فى الحصول على تأييد عربى جماعى لمبادرته عندما امتنعت القمة الطارئة للجامعة العربية التى انعقدت فى المغرب فى أوائل أغسطس ١٩٨٥ عن تأييد اتفاقية فبراير . وتقوضت المبادرة الديبلوماسية الأردنية الفلسطينية المشتركة بصورةٍ خاصة بسبب معارضة الحكومة السورية . ولأن نظام دمشق حقق مكاسب ديبلوماسية فى لبنان فى ١٩٨٣ ــ ١٩٨٤ على حساب إسرائيل والولايات المتحدة ، فهو لم يسكت إزاء سعى الملك حسين لأن تكون له سياسة مستقلة . وقد وصف فاروق الشرع ، وزير الخارجية السورى ، اتفاقية فبراير بأنها حلف بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية موجه ضدّ بلاده .[٢٣] وذهبت معارضة سوريا لاتفاقية فبراير إلى أبعد من الخطب والإدانات الشفوية المعتادة ، إذ قام الراديكاليون الفلسطينيون الممالئون لسوريا باغتيال وإصابة عدد من الديبلوماسيين الأردنيين والساسة المعتدلين فى منظمة التحرير الفلسطينية وبين الفلسطينيين بين عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ .

وتمثّل السبب الثالث من أسباب انهيار الحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن فى شعور الملك حسين المتنامى بنفاد الصبر والإحباط إزاء إدارة ريجان . إذ خاب رجاء حسين لأن إدارة ريجان رفضت مقابلة الأعضاء الفلسطينيين فى الوفد الأردنى الفلسطينى فى أغسطس ١٩٨٥[٢٤] ، كما أن الولايات المتحدة عارضت فكرة الملك الداعية إلى انعقاد مؤتمر دولى للسلام . ولم تبدأ الولايات المتحدة فى تقبّل كون حسين يحتاج إلى مؤتمر دولى لإضفاء الشرعية على المحادثات المباشرة مع إسرائيل إلا فى ١٩٨٦ ــ ١٩٨٧ . وأخيرًا ، ثارت ثائرة الحكومة الأردنية عندما سحبت إدارة ريجان الطلب الذى تقدم به الأردن للحصول على أسلحة حتى لا ينظره الكونجرس بعدما تصاعدت معارضة الكونجرس للبيع .

---

(٢٣) أجرى وديع الحلو حديثا مع الشرع نشر باللغة العربية بعنوان « إغلاق ملف لبنان مرتبط بانتهاء الاحتلال الاسرائيلى » فى « **النهار العربى والدولى** » ، رقم ٤٠٨ (٢٥ فبراير ــ ٣ مارس ١٩٨٥) الصفحتان ٢٢ ــ ٢٣ .

(٢٤) أنظر الحديث : « الملك حسين : آخر فرصة ؟ » مجلة « **نيوزويك** » ، ٣٠ سبتمبر ١٩٨٥ ، ص ٤٥ .

ثم إن الشلل السياسى والخمول الديبلوماسى داخل إسرائيل أكرها الحكومة الأردنية على التراجع عن مبادرتها الديبلوماسية . فمع استثناء التأييد الذى لقيته اتفاقية فبراير بين عرفات وحسين من مجموعات سياسية يسارية صغيرة ، فإن العمل والليكود ، وهما حزبا إسرائيل السياسيّان الرئيسيان ، عارضاها . وقد ثبت بعد ذلك بعامين أن تشخيص الأردن المتفائل للمسرح السياسى فى إسرائيل فى أوائل عام ١٩٨٤ كان تشخيصًا غير صحيح . إذ عجز شيمون بيريز ، زعيم حزب العمل عن حل الحكومة أو ربما كان راغبًا عن ذلك ، وعن الدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة . كما خاب رجاء الأردنيين إزاء عجزه عن اقناع الحكومة الإسرائيلية بتأييد فكرة عقد مؤتمر دولى للسلام . ولم يسع بيريز تحقيق توقعات حسين لأنه ألفى نفسه مكرهًا على احترام اتفاقية الوحدة الوطنية وتسليم رياسة الحكومة إلى شامير .

وهناك تطورات حدثت فى منطقة الشرق الأوسط وكانت وراء القرار الذى اتخذه الملك حسين بالتخلى عن مبادرته المشتركة مع منظمة التحرير الفلسطينية . فبسبب الانخفاض الذى طرأ على سعر النفط انخفضت إلى حدٍ كبير المعونات الرسمية التى كانت الدول العربية تقدمها لاقتصاد الأردن ، وانخفضت تحويلات المواطنين الأردنيين الذين يعملون فى الخليج . كما عانى اقتصاد الأردن المثقل من انقطاع المعونة الاقتصادية العراقية بعد تورط العراق المتطاول فى حرب مع إيران . وأدى تصاعد الإرهاب وحركات الأصولية الإسلامية كذلك إلى إزعاج الحكومة الأردنية .

نحو توافق عربى جديد

أدت هذه التطورات إلى إعادة تحديد الموقف وإعادة ترتيب تكتيكات السياسة الخارجية للأردن . وفى فترة اتّسمت بالاضطراب الاقتصادى والسياسى وبانعدام أى تقدّم ديبلوماسى ، يحقّ للمرء أن يجادل قائلاً إن من الطبيعى للحكومة الأردنية أن تولى أولويتها للقيم التى تمثل لبّ اللباب ، ألا وهى صيانة النظام وحفظ الاستقرار السياسى الداخلى والتنمية الاقتصادية . فاتجاه الأردن إلى تحقيق هدفه الثالث ، ألا وهو

محاولة حلّ القضية الفلسطينية من خلال إيجاد تعاون ديبلوماسى وثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية فى ظل ظروف يكتنفها شك سياسى قد ينطوى على مخاطرة كبيرة وثمن باهظ . ولهذا السبب تمثل الهدف الأول لسياسة الأردن الخارجية منذ انهيار الحوار بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية فى الاهتمام بالسياسة الداخلية والاستقرار الاقتصادى ، مع تهيئة الأرضية فى نفس الوقت داخليًا وفى منطقة الشرق الأوسط للجولة الديبلوماسية التالية .

وفى هذه الأثناء تخلّى الأردن عن التعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية لصالح التضامن العربى والتلاؤم مع الدول المجاورة . إلاّ أن الأردن ، بدلاً من أن يستبعد المنظمة تمامًا من اللعبة السياسية ، عمد إلى زيادة الضغط عليها لتغدو أكثر التزامًا وجديّةً فى أى محادثات سياسّية فى المستقبل . وقصد حسين من المصالحة مع سوريا ، والمرور مرّ الكرام على القضية الفلسطينية فى مؤتمر القمة العربية فى عمّان فى نوفمبر ١٩٨٧ إكراه منظمة التحرير الفلسطينية على قبول شروط الأردن لإجراء حل ديبلوماسى ، ولكن هذه الجهود فشلت بحلول أواسط عام ١٩٨٨ .

كانت الحكومة الأردنية منذ أواسط عقد الثمانينات تحاول تكوين توافق عربى ، والإقلال من حدّة المنافسات والانقسامات فيما بين العرب . وكان حجر الزاوية فى سياستها هو تطبيع العلاقات بين عمان ودمشق ، وسعى الأردن لإعادة مصر إلى الحظيرة العربية ، وسعيه للتوسط فى الصراع بين العراق وسوريا . وبانتهاء عام ١٩٨٧ كانت الحكومة الأردنية قد حقّقت كثيرًا من هذه الأهداف المباشرة . وتيسيرًا لعملية التحسين فى علاقات الملك حسين بسوريا ، قام فى ابريل ١٩٨٥ بتعيين زيد الرفاعى رئيسًا لوزراء الأردن . ومعروف عن الرفاعى أنه يميل إلى إقامة علاقات مع سوريا أوثق منها مع منظمة التحرير الفلسطينية . وتخلى رئيس الوزراء الرفاعى عن سياسة سلفه الداعية إلى عزل الحكومة السورية . واجتمع رئيس الوزراء الرفاعى ، فى ظل وساطة من المملكة العربية السعودية ، مع نظيره السورى فى سبتمبر ١٩٨٥ . وبلغت هذه الاتصالات المبدئية أوجها فى تبادل الزيارات بين الملك حسين والرئيس الأسد . كما اعترف الملك حسين بتورط بلاده فى أنشطة العنف التى قام

بها الإخوان المسلمون ضد النظام السورى فى أوائل عقد الثمانينات . وقد ورد هذا الاعتراف فى خطاب تاريخه ١٠ نوفمبر ١٩٨٥ بعث به الملك إلى رئيس وزرائه ، ونشرته الصحف اليومية الأردنية .

وانبثق قرار الأردن بالمصالحة مع السوريين من اعتقاد الملك حسين المتزايد بأن لسياسة معاداة سوريا نتائج عكسية . وأدت معارضة الأسد الصارمة للجهود الديبلوماسية الأردنية الفلسطينية إلى إقناع الملك بأن الطريق إلى السلام العربى الإسرائيلى لا بدّ أن يمرّ بدمشق . والرئيس السورى لن يقبل بحال أى انتقاص من دور بلاده فى حلّ القضية الفلسطينية . يضاف إلى هذا أن التأييد المحدود الذى لقيته مبادرة حسين الديبلوماسية من الولايات المتحدة والبلدان العربية المعتدلة لا يبرّر ثمن معاداة الرئيس الأسد .

وفضلاً عن استئناف العلاقات الديبلوماسية الكاملة بين دمشق وعمان والتوقيع على عدد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية ، فقد وافق حسين والأسد على انتهاج أسلوب مشترك إزاء الصراع العربى الاسرائيلى . وظفر حسين بتأييد الأسد لعقد مؤتمر دولى للسلام التماسًا لتسوية شاملة لجميع جوانب الصراع . وفى لقاء ذلك ، وافق الملك على ألا يجرى مفاوضات مباشرة وثنائية مع إسرائيل .

وعقب ظفر الملك حسين بتأييد الرئيس الأسد لمؤتمر السلام الدولى ، عمد سرًّا إلى استكشاف إمكانية عقد مؤتمر مع شيمون بيريز وزير خارجية إسرائيل وزعيم حزب العمل . وقد قام كلاهما بوضع التفاصيل الخاصة باتفاق فى اجتماع سرّى عقداه فى لندن فى أوائل إبريل ١٩٨٧ [أنظر التذييل « ز »] . وأفصح هذا الاتفاق عن القواعد التى ينبغى أن تسرى على عقد المؤتمر ومهامه . ووافق حسين وبيريز على أن يقسم المؤتمر الدولى إلى ثلاث لجان جغرافية تجرى فيها مفاوضات مباشرة وثنائية . وتتألف اللجان الثلاث من لجنة مشتركة أردنية فلسطينية إسرائيلية ، ولجنة سورية إسرائيلية ، ولجنة لبنانية إسرائيلية . واتفق أيضا على ألاّ يكون للمؤتمر الدولى حق الفيتو على أى ترتيبات تصل إليها اللجان الثنائية . والواقع أن دور المؤتمر الدولى هو

الاقتصار على مهمة تسهيل بدء المفاوضات وإضفاء المصداقية والشرعية على أى اتفاقية قد تسفر عنها هذه المحادثات . وأخيرًا ، اتفق حسين وبيريز على أن قبول القرار ٢٤٢ ونبذ العنف هما شرطان يسبقان المشاركة فى مؤتمر السلام الدولى .

وبرغم الدلالات البعيدة الأثر للاتفاق ، فقد قامت فى سبيل تنفيذه عقبات كثيرة . أولها أن الليكود أعترض على عقد مؤتمر دولى وأصرّ ، عوضًا عن ذلك ، على المفاوضات المباشرة مع البلدان العربية . وثانيها أن إدارة ريجان ، وإن كانت قد بذلت جهدًا لتسهيل عقد الاتفاق بين بيريز وحسين ، فإنها قعدت عن إعطاء فكرة عقد المؤتمر تأييدًا قويًا وشاملاً . وثالثها أن الملك لم يوفق فى الحصول على موافقة الرئيس الأسد على اتفاقه هذا مع بيريز .

وسعيًا من حسين إلى تكوين توافق عربى جديد ، قام بعقد مؤتمر قمة لرؤساء الدول العربية فى نوفمبر ١٩٨٧ بعد سنوات كثيرة من الصراعات والمنافسات العربية . وإلى جانب التأييد الذى قدمته قمة الجامعة العربية المنعقدة فى عمّان للعراق فى الحرب العراقية الإيرانية ، فقد سمحت للبلدان العربية فرادى بأن تستأنف العلاقات الديبلوماسية مع مصر ، وإن كان رؤساء الدول العربية ، نزولاً على الإصرار السورى ، لم يسمحوا بإعادة مصر إلى عضوية الجامعة العربية . وأيد مؤتمر القمة كذلك دعوة الملك حسين إلى عقد مؤتمر دولى للسلام .

كما وفق حسين فى ترتيب اجتماع بين الرئيس الأسد والرئيس العراقى صدام حسين أثناء انعقاد القمة . وكان من المتوقع من هذا الاجتماع أن يمهّد السبيل أمام مصالحة بين البلدين المتنافسين ، ولكن لم تظهر إلى أواسط عام ١٩٨٨ أى بادرة على حدوث هذا .

ثم إن الملك حسين حاول فى عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٧ إعادة بناء نفوذه بين الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة ، وزيادة الثقل السياسى للساسة الممالئين للأردن . وفى مارس ١٩٨٦ أعلن خطة لتوسيع نطاق مجلس النواب الأردنى ، فزاد عدد المقاعد فيه من ٦٠ مقعدًا إلى ١٤٢ مقعدًا ، خصص منها واحد وسبعون مقعدًا لسكان

الضفة الشرقية ، وحُجز ٦٠ مقعدًا للفلسطينيين فى الضفة الغربية ، و ١١ مقعدًا للمقيمين فى مخيمات اللاجئين . على أن الملك عدل عن هذا القرار فى يولية ١٩٨٨ وحلّ مجلس النواب .

وفى سبتمبر ١٩٨٦ وافقت الحكومة الأردنية على خطة لسنوات خمس للتنمية الاقتصادية للضفة الغربية ، وانطوت الخطة على اعتماد ما يقرب من ١,٢٥ بليون دولار فى السنين الخمس المقبلة لتحديث قطاعات الزراعة والصناعة والتعليم والصحة فى الضفة الغربية . ومع ذلك لم تستطع الحكومة الأردنية بعد ما يقرب من عامين إلاّ أن تجمع نحو ٥٠ مليون دولار من الإجمالى المخطط له . وفى يولية ١٩٨٨ ألغيت الخطة ، وفكّ الأردن روابطه بالضفة الغربية .

وكانت الحكومة فى سعيها لإعادة إنشاء قاعدة أساسية متعاطفة مع الأردن فى الضفة الغربية تجد تعاونًا ضمنيًا من جانب زعماء حزب العمل . وقد أقنعت الحكومة الأردنية أربعةً من الساسة المحليين فى الضفة الغربية بأن يقبلوا التعيين فى مناصب العمد لأربعة من المدن الرئيسية فى الضفة الغربية (هى الرملة والبيرة ونابلس والخليل) وحلّوا بذلك محل الضباط العسكريين الإسرائيليين الذين اضطلعوا بإدارة هذه المدن منذ أوائل عقد الثمانينات . وممّا خدم مصالح الأردن فى الأراضى المحتلّة إقدام الجيش الإسرائيلى على اعتقال وترحيل الذين لهم نشاط سياسى ممالىء لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وإخضاع صحف الفلسطينيين فى الضفة الغربية لمزيد من الرقابة ، وكثرة إغلاق المدارس والكليات التى أعربت عن مشاعر مؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية .

وبرغم هذه التدابير ، استمرّ الفلسطينيون فى الضفة الغربية وغزة ينسبون أنفسهم إلى منظمة التحرير الفلسطينية ، واعتنقوا أهداف القومية الفلسطينية . وكان من نتيجة اندلاع الانتفاضة الشعبية فى الأراضى المحتلة فى أوائل ديسمبر ١٩٨٧ أن أصبحت علاقة الحكومة الأردنية بسياسة الضفة الغربية علاقة هامشية ، وهو ما يبدو أن الملك حسين اعترف به فى خطابه فى يولية ١٩٨٨ .

■ السياسات فى الضفة الغربية وغزة ، ١٩٧٨ ــ ١٩٨٨[٢٥]

بمجيء الوقت الذى قام فيه السادات برحلته المسرحية إلى القدس وما تلا ذلك من توقيع لاتفاقيتى كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، كانت السياسات فى الضفة الغربية وغزة قد تغيرت . وثمة مظهر أساسى من مظاهر هذا التغيير يتمثل فى تناقص نفوذ الصفوة وسيطرتها على السياسات المحلية . فأيًا كان التوجه السياسى لجماعات الصفوة فى الأراضى المحتلة ، فقد واجهتها الظاهرة السريعة النمو للسياسات الجماهيرية بتحدٍ جدّى . فانطباع حركة الطلاب بالطابع الراديكالى ، وتزايد قوة الشيوعيين ، وتكوين عدة نقابات عمالية ومنظمات نسائية وأخرى مهنية ، وكذلك صحوة الحركة الأصولية الاسلامية ولا سيما فى غزة ، كل هذا وسّع من دائرة المشاركة فى السياسة .

وثمة مظهر رئيسى آخر من مظاهر السياسات فى الضفة الغربية وغزة فى أواخر عقد السبعينات يتمثل فى انتساب معظم الفلسطينيين فيهما إلى منظمة التحرير الفلسطينية . ذلك أن غالبية فئات العامة والصفوة فى الضفة الغربية أيدوا هدف المنظمة فى إقامة دولة فلسطينية مستقلة فى الأراضى المحتلة . وبحلول أواخر عقد السبعينات ، تزايد التأييد للمنظمة ، بينما تقلّص نفوذ الأردن ومناصريه فى الضفة الغربية وغزة . وبلغ مستوى التأييد للحكومة الأردنية الحضيض أثناء الانتخابات البلدية سنة ١٩٧٦ ، إذ مُنى الساسة الممالئون للأردن بهزائم ضخمة .

وبرغم الانتشار الواسع لمشاعر القومية الفلسطينية وتأييد منظمة التحرير الفلسطينية ، فقد أمكن تمييز اتجاهين بين الصفوة التى تعيش فى مدن الضفة الغربية عند رحلة السادات إلى القدس . أولاً ــ كانت لعدد من الساسة آراء معتدلة بشأن حل القضية الفلسطينية . فرؤساء بلديات بيت لحم وغزة والخليل وطولكرم (وهم على التوالى إلياس فريج ورشاد الشوا وفهد القواسمة وحلمى حنون) كانوا المنادين

---

(٢٥) هذا الجزء مأخوذ من كتاب إميل ساحلية : « **فى البحث عن زعامة : سياسة الضفة الغربية منذ ١٩٦٧** » (بروكينجز ، ١٩٨٨) .

الأساسيين إلى الأخذ بالمنهج العملى والتعامل مع إسرائيل ، وحبّذوا الإبقاء على علاقات وثيقة مع الأردن ، ولم يعارضوا اشتراك الولايات المتحدة فى البحث عن حل للصراع العربى الإسرائيلى . وقد استقبلت هذه المجموعة من الساسة إشارة الرئيس كارتر فى ربيع عام ١٩٧٧ إلى وطن فلسطينى استقبالاً طيبًا . وتمشيًا مع التوجّه العملى الذى دان به هؤلاء الساسة ، فهم لم يعمدوا فى بادىء الأمر إلى رفض مبادرة السادات الديبلوماسية . بل على العكس ، فإن هذه الجماعة ، التى ضمّت أيضًا أبرز الساسة فى نابلس (وهو حكمت المصرى الرئيس الأسبق للبرلمان الأردنى) امتدحت الرئيس المصرى « لشجاعته ورؤيته السياسية » .

وفى الناحية المضادة انشغل الساسة اليساريون فى أنشطة يراد منها كسب التأييد لمنظمة التحرير الفلسطينية ومعارضة المبادرات الأمريكية الديبلوماسية فى المنطقة . وتخوفوا بصورة خاصة من رحلة السادات إلى القدس ، ووصفوها بأنها عمل « خائن » . كما وصفوا إشارة الرئيس كارتر إلى حق الفلسطينيين فى وطن بأنها « غير مخلصة وخدّاعة » . وضمّ ائتلافهم مؤيدى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ، والشيوعيين . وكان يمثل هذه الفئة من الساسة رؤساء بلديات رام الله (كريم خلف) والبيرة (ابراهيم الطويل) ونابلس (بسام الشكعة) وعنبتة (وحيد الحمد الله) .

رد الفعل لاتفاقيتى كامب ديفيد

بحلول أواخر عام ١٩٧٨ انطمست الخلافات السياسية بين الآخذين بالاتجاه العملى واليساريين . ولئن أبقت الأحداث السياسية التى تكشفت على موقف القوة بالنسبة لليساريين ، فقد أضعفت نفوذ الزعماء العمليين . ويعزى هذا التطور بصورة خاصة إلى اعتبارين ، هما : أولاً ـــ أن مجىء كتلة الليكود إلى الحكم فى إسرائيل فى يونية ١٩٧٧ قد ضيّق من الخلافات بين الساسة العمليين واليساريين . ثم إن تكثيف عمليات بناء المستعمرات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة ، ونزع ملكية

الأراضى العربية ، واعتبار رئيس الوزراء بيجين أن الضفة الغربية وغزة هما « أراضٍ محرّرة » ، أدت إلى تقارب أوثق بين المجموعتين السياسيتين .

ثانيًا — أن توقيع اتفاقيتى كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية قد طمسا الخلافات بين الساسة المعتدلين واليساريين . وساعدت معارضة البلدان العربية لاتفاقيتى كامب ديفيد ، والمواقف السلبية تجاه الاتفاقيتين من جانب كل من الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية على قيام توافق مضاد لكامب ديفيد بين الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة . وكان من عاقبة ذلك أن رأت غالبية الصفوة فى المدن أن اتفاقيتى كامب ديفيد إنكار لحقوقهم الوطنية وتفريط فى القضية الفلسطينية من جانب مصر .

وفى أول أكتوبر ١٩٧٨ عقد اجتماع فى القدس للساسة فى الضفة الغربية وغزة لدراسة اتفاقيتى كامب ديفيد من حيث معناهما وإمكانياتهما . وألف المشاركون فى الاجتماع « لجنة التوجيه الوطنى » (هى ائتلاف من الساسة المحليين الذين يؤيدون منظمة التحرير الفلسطينية) لتنظيم عملية المعارضة للاتفاقيتين . فأشرفت هذه اللجنة على أربعة اجتماعات شعبية فى جامعات الضفة الغربية وغزة فى أكتوبر ونوفمبر ١٩٧٨ للاحتجاج على توقيع اتفاقيتى كامب ديفيد .

وقد فصل ساسة الضفة الغربية وغزة خمسة أسباب لرفضهم للاتفاقيتين ، هى : أولاً — أن الاتفاقيتين تجاهلتا حق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم ، وفى أن تكون لهم دولة . ثانيًا — أن الاتفاقيتين لم تعترفا بوضع منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للفلسطينيين . ثالثًا — أن الاتفاقيتين لم تتصدّيا لمستقبل المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة ووضع القدس الشرقية . رابعًا — عارض ساسة الضفة الغربية الاتفاقيتين بدورهم لأنهما عاملتا الضفة الغربية وغزة باعتبارهما قضية منفصلة عن بقية الشعب الفلسطينى خارج الأراضى المحتلة . خامسًا — استاء زعماء الضفة الغربية وغزة ممّا أشارت إليه اتفاقيتا كامب ديفيد من أن الولايات المتحدة ومصر وإسرائيل والأردن هم الذين سيقررون المستقبل السياسى للأراضى المحتلة .

كما اعتقد ساسة الضفة الغربية بأن من شأن خطة الحكم الذاتى أن تخلد سيطرة

إسرائيل الدائمة على الضفة الغربية وغزة . ذلك أن تفسير بيجين الضيّق للحكم الذاتى الذى يقتصر على سكان الضفة الغربية وغزة ، بينما يدع لإسرائيل السيطرة على الأرض وموارد المياه ، أدى إلى إيجاد سبب إضافى لمعارضة الضفة الغربية لاتفاقيتى كامب ديفيد .

احتجاب الساسة اليساريين .

وبحلول أوائل عقد الثمانينات تقلصت قوة الساسة الممالئين لمنظمة التحرير الفلسطينية بصورة عامة ، واليساريين بصورة خاصة تقلصًا كبيرًا بسبب الصراع على السلطة داخل صفوفهم . فقد انقسم الساسة المحليون بين مؤيدين للخط الرئيسى لمنظمة التحرير الفلسطينية (فتح) وبين فرق رافضة .

وثمة عامل أكثر حسما فى ففدان الساسة الممالئين للمنظمة لقوتهم السياسية ، ألا وهو تصاعد مقاومة الحكومة الإسرائيلية لنشاطهم . فبين عامى ١٩٧٦ و ١٩٨٠ تسامح وزيرا الدفاع الإسرائيليان ، وهما شيمون بيريز وعزرا وايزمان ، مع أنشطة الساسة الفلسطينيين المحليين . إذ كان هذان الوزيران يأملان فى أن تتطور الصفوة الجديدة فى المدن ، ولا سيما رؤساء البلديات ، فتغدو قيادة محلية مستقلة عن سيطرة منظمة التحرير الفلسطينية . وجاء توقيع اتفاقيتى كامب ديفيد فجعل مهمة الاهتداء إلى زعامة محلية أمرًا أشدّ إلحاحًا . ومن هنا سُمح لرؤساء البلديات بالسفر إلى البلدان العربية للحصول على مساعدة مالية من مصادر عربية وفلسطينية للمؤسسات المحلية والجمعيات الخيرية فى مدنهم .

وفى الوقت الذى كانت فيه فكرة إيجاد زعامة فى الضفة الغربية وغزة من بين الصفوة المقيمة فى المدن تداعب خيال وايزمان ، كان هناك تيار آخر من الآراء التى تعارض نمو قوة رؤساء البلديات . وصدر التأييد لهذا الاتجاه عن دوائر الحكومة العسكرية ، وعن مناحم ميلسون الذى كان مستشارًا للحاكم العسكرى للشؤون العربية بين عامى ١٩٧٦ و ١٩٧٨ والحاكم المدنى للضفة الغربية بين عامى ١٩٨١

و ١٩٨٢ . وقد اعتقد ميلسون أن رؤساء البلديات ليسوا أكفاء للاضطلاع بالزعامة المستقلة للسكان الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة بسبب تعلق رؤساء البلديات بمنظمة التحرير الفلسطينية . وأشار بإيجاد زعامة بديلة من الساسة المحافظين الذين يؤتى بهم من المناطق الريفية فى الضفة الغربية .

وبتوجيه من ميلسون ، أقامت الحكومة ست روابط قروية فى مناطق الخليل وبيت لحم ورام الله ونابلس وطولكرم وجنين . وكان المفروض من قادة هذه الروابط أن يشكلوا زعامة وطنية تستطيع إسرائيل التفاوض معها على التفاصيل الخاصة بالحكم الذاتى لسكان الأراضى المحتلة . وكان القصد من القرار الذى اتخذته الحكومة العسكرية بالسماح للروابط القروية بإقامة مقارّها فى مدن الضفة الغربية هو احتواء النفوذ السياسى للصفوة فى هذه المدن .

وفرضت ضغوط إضافية على رؤساء البلديات تتمثل فى تحديد ميزانيات بلدياتهم ، ورفض مشروعات تنمية المدن ، والحدّ من تدفق الأموال من مصادر خارجية على مدن الضفة الغربية . وكثفت التدابير المقيدة ضد رؤساء البلديات فى الفترة الثانية لحكم بيجين ١٩٨١ ــ ١٩٨٣ . وفى صيف عام ١٩٨١ ، وبعد تعيين آرييل شارون وزيرًا لدفاع إسرائيل ، أنهيت المساعدة المالية الواردة إلى مدن الضفة الغربية من الخارج . وفى أوائل مارس ١٩٨٢ حظرت الحكومة الإسرائيلية نشاط « لجنة التوجيه الوطنى » ، وبعد بضعة أشهر طردت ثمانية من رؤساء البلديات فى الضفة الغربية ، منهم رؤساء بلديات أكبر مدنها (وهى رام الله والبيرة ونابلس والخليل) . واعتبر رفض رؤساء البلديات الاجتماع بمناحم ميلسون ، رئيس الإدارة المحلية ، لمناقشة الشؤون البلدية ذريعةً لعزلهم من مناصبهم . وكان الساسة فى الضفة الغربية يخشون من أن يكون الأخذ بنظام الادارة المدنية فى نوفمبر ١٩٨١ مقدمةً لخطة الحكم الذاتى الواردة فى اتفاقيتى كامب ديفيد .

ووضع معظم رؤساء البلديات المعزولين رهن الاعتقال فى المدن ، وحُظر عليهم أن يفضوا بأى بيانات سياسية أو أن يحضروا اجتماعات سياسية . وعينت الحكومة

العسكرية ساسة محليين متعاطفين مع إسرائيل رؤساء للبلديات فى عدد من مدن الضفة الغربية الصغيرة . وتولى الضباط العسكريون الإسرائيليون إدارة الشؤون البلدية فى المدن الكبيرة لأن الساسة المحليين رفضوا قبول التعيينات فى مناصب رؤساء البلديات .

ظهور الساسة العمليين

مع حظر « لجنة التوجيه الوطنى » ، وعزل عدد من رؤساء البلديات من مناصبهم ، أصيب هيكل الزعامة الوطنية الجديدة فى الأراضى المحتلة ، ولا سيما الساسة اليساريون ، بضربة خطيرة . وأدى حلّ مقر القيادة السياسية والعسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان فى صيف عام ١٩٨٢ إلى تفاقم الخسائر السياسية التى مُنى بها الساسة المناصرون للمنظمة . وبرغم الضعف السياسى للساسة اليساريين ، فقد ظلوا يسعون إلى إيجاد منظمة لتحرير فلسطين تكون أكثر حزمًا — منظمة تتجه إلى سوريا ، عوضًا عن الأردن ، وتعمل على الظفر بتأييد الاتحاد السوفيتى عوضًا عن السعى إلى التعاون مع الولايات المتحدة ، وعلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة عوضًا عن ربط الأراضى المحتلة بالأردن .

وأدى تطور الأحداث السياسية فى أوائل عقد الثمانينات إلى إعادة ظهور الساسة الممالئين للأردن ، وإلى تبلور ضربٍ من ضروب الزعماء العمليين المناصرين لمنظمة التحرير الفلسطينية والذين هم أقل نزعة للنضال . وقد تعاظمت الأسهم السياسية لهؤلاء الساسة تعاظمًا كبيرًا بعدما تشتت قوات منظمة التحرير الفلسطينية فى عدد من البلدان العربية نتيجة لحرب لبنان فى عام ١٩٨٢ . وترتب على ذلك أن أضحت الضفة الغربية وغزة هى الدائرة الانتخابية الأولى للمنظمة والمصدر الرئيسى للشرعية السياسية . وفرض الواقع الجديد على زعماء المنظمة أن يكونوا أكثر احتفالاً بمصالح الفلسطينيين المقيمين فى الأراضى المحتلة وبمشاغلهم . وأدّى ارتفاع المنزلة الدبلوماسية للأردن بعد طرح مبادرة ريجان فى سبتمبر ١٩٨٢ إلى تعزيز المكاسب السياسية للساسة العمليين .

وشكّل التأييد السياسى لهذه الفئة من الساسة عاملاً حاسمًا فى الإبقاء سياسيًا على عرفات أمام تحديات صارخة واجهت منظمة التحرير الفلسطينية بين عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٦ . ولقى التنسيق الدبلوماسى الذى قام به عرفات مع الأردن ، واستئنافه للاتصالات السياسية مع مصر ، واتخاذه وضعًا مضادًا لسوريا ، تأييدًا كاملاً من كل من الساسة الممالئين للأردن والساسة العمليين المناصرين للمنظمة الذين عقدوا اجتماعات سياسية ، وكثيرًا ما أصدروا بيانات تؤيد سياسات عرفات .

ومع الوقت استحدث هؤلاء السياسيون نظامًا للولاء المزدوج وتقبل التعاون الدبلوماسى بين الأردن والمنظمة . وقام عشرون من وجهاء الضفة الغربية وغزة ، عشية زيارة عرفات للأردن فى أكتوبر ١٩٨٢ ، بحثّه هو والملك حسين على تنسيق تحركاتهما الدبلوماسية والتوفيق بين خلافاتهما . كما أبدى أعضاء هذه الصفوة العملية مزيدًا من المرونة فى التعامل مع الإدارة العسكرية الإسرائيلية . وبالنسبة للفريقين ، كشفت الهزيمة العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان فى عام ١٩٨٢ عن عدم ملاءمة الطابع الاستراتيجى للصراع المسلح ومراوغته فى حلّ المشكلة الفلسطينية . وكان من رأيهم أن الدبلوماسية أداة أدعى إلى التفاؤل فى إنهاء الاحتلال العسكرى الإسرائيلى .

كما رحب زعماء المعسكرين بتوقيع اتفاق فبراير ١٩٨٥ بين الملك حسين وعرفات رئيس المنظمة . وأبدوا بصورة خاصة استجابة طيبة لفكرة تأليف وفد أردنى فلسطينى مشترك للتفاوض مع إسرائيل حول مستقبل الضفة الغربية وغزة . كما كان ردّ فعلهم طيبًا بإزاء اقتراح إنشاء اتحاد كونفيدرالى بين الدولة الفلسطينية التى ستقوم فى المستقبل فى الأراضى المحتلة والأردن . ورشحت منظمة التحرير الفلسطينية الشخصيتين البارزتين فى المعسكر العملى (وهما : حنا سنيورة رئيس تحرير جريدة « الفجر » العربية اليومية فى القدس ، وفايز أبو رحمة وهو محامٍ من غزة) للاشتراك فى الوفد المقترح .

وكثيرًا ما قام أعضاء المعسكر العملى بدور حلقة الاتصالات بين الأردن ومنظمة

التحرير الفلسطينية وإسرائيل . وقبل انهيار الحوار بين الأردن والمنظمة فى فبراير ١٩٨٦ حاول بعض الساسة العمليين التوسط بين الطرفين ، وأعربوا عن خيبة رجائهم لانهيار المحادثات . وقام بعض الساسة القدامى ، الذين عملوا كحلقات اتصال باسم الأردن ، بمقابلة المسؤولين فى الليكود وحزب العمل فى كثير من الأحيان .

وبالمثل ، فإن عددًا من فريق الصفوة العملى قاموا بدور القناة الموصلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وأفراد من الساسة الإسرائيليين . ومن ذلك مثلاً أن سارى نسيبة أستاذ الفلسفة فى جامعة بير زيت ، وفيصل الحسينى مدير مركز الدراسات العربية فى القدس قاما فى صيف عام ١٩٨٧ باستكشاف تفاصيل خطة لحل الصراع الفلسطينى الإسرائيلى مع موشى عميراف ، وهو سياسى شاب فى حزب الليكود ، واتفق الطرفان على أن يكون للفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة وضع شبيه بالحكم الذاتى ، وأن تكون لهم سيطرة على الأراضى ومصادر المياه ، وأن تكون لهم جوازات سفرهم ورايتهم الخاصة . وينتظر من منظمة التحرير الفلسطينية فى مقابل ذلك أن تنبذ استخدام العنف ، وأن ترتضى حق إسرائيل فى البقاء . على أن تقوم الحكومة الإسرائيلية من ناحيتها بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وأن تكفّ عن أنشطة المستوطنات فى الأراضى المحتلة .[٢٦]

وفضلاً عن قيام الصفوة العملية فى الأراضى المحتلة بإنشاء اتصالات مع الحزبين السياسيين الرئيسيين لإسرائيل ، فقد بدأت حوارًا مع رجال سياسة وجامعيين وجماعات السلام فى إسرائيل للنهوض بالتفاهم المتبادل بين الإسرائيليين والفلسطينيين . كما اعتبر الحوار علامة على تقدير الساسة العمليين للاتجاهات السياسية والنوايا السلمية للمعتدلين الإسرائيليين . وكان فى اعتقاد العمليين أن الاتصالات ستؤدى إلى زيادة شعبية زعماء جماعات السلام داخل إسرائيل .

ولئن أيّد الساسة العمليون فى الأراضى المحتلة منظمة التحرير الفلسطينية ، فقد

---

(٢٦) المرجع السابق ، الصفحتان ١٧١ ــ ١٧٢ .

انتقدوا بعضًا من الفرق الراديكالية فى المنظمة ، وانتقدوا الأنشطة الإرهابية ، واستهجنوا تورط المنظمة فى خطف الباخرة « أكيلى لاورو » ، وعزوا هذا الحادث إلى فشل الوفد الأردنى الفلسطينى فى مقابلة وزير الخارجية البريطانى فى أكتوبر ١٩٨٥ . ولم تعد الصفوة العملية فى الضفة الغربية توافق موافقة آلية غير مشروطة على ما يتراءى لها بأنه أخطاء من جانب منظمة التحرير الفلسطينية .

وقد وافق بعض العمليين ، بعد الرجوع إلى الأردن والمنظمة ، على تحمل المخاطر الشخصية وقبول التعيين كرؤساء للبلديات فى مدنهم . وفى أواخر نوفمبر ١٩٨٥ عين ظافر المصرى رئيسًا لبلدية نابلس ، وبعد ذلك بأربعة أشهر اغتاله واحد من أتباع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . وفى سبتمبر ١٩٨٦ وافق ثلاثة من الساسة الممالئين للأردن على قبول التعيين كرؤساء بلديات فى مدن رام الله والبيرة والخليل (وهم خليل موسى خليل وحسن الطويل وعبد المجيد الزير) .

ومع استمرار الاحتلال العسكرى الإسرائيلى والوصول إلى مأزق ديبلوماسى ، بدأ بعض العمليين يدعون لأفكار ومناهج جديدة لحل القضية الفلسطينية ابتعدت كل البعد عن الحكمة التقليدية . إذ اقترح سارى نسيبة إدماج الضفة الغربية وغزة فى إسرائيل ، وطالب بحقوق سياسية متساوية للفلسطينيين فى هذه الأراضى . والذى دعا نسيبة إلى طرح هذا الاقتراح هو رفض إسرائيل الجلاء عن الأراضى المحتلة ومعارضتها لقيام دولة فلسطينية مستقلة . وكان فى اعتقاد نسيبة أن اندماج الفلسطينيين فى إسرائيل أفضل من استمرار الاحتلال العسكرى ، لأن الفلسطينيين تحت الاحتلال قد أنكرت عليهم حقوقهم السياسية . وفى رأيه أن الفلسطينيين ، بالنظر إلى نسبة مواليدهم المرتفعة ، سيصبحون أغلبية بين سكان إسرائيل خلال عقدين من الزمان ، مما يُفضى إلى إقامة دولة ثنائية القومية . وسبق أن أدّى التهديد الديموغرافى إلى دعوة بعض الساسة الإسرائيليين ، ولا سيما فى حزب العمل ، إلى إجراء بعض تنازلات فى الأراضى فى أى صفقة تتم فى المستقبل بشأن الضفة الغربية وغزة .

ومن قبيل الترجمة العملية لأفكار نسيبة ، أعلن حنا سنيورة فى يونية ١٩٨٧

عزمه على خوض الانتخابات البلدية فى نوفمبر ١٩٨٨ فى القدس على رأس قائمة من المندوبين الفلسطينيين . واتخذ قراره هذا ـــ فى جزءٍ منه ـــ بسبب المأزق الديبلوماسى الذى انتهت إليه عملية السلام ، وفى جزء آخر ، بسبب الرغبة فى الضغط على إسرائيل حتى تخرج بحلّ لمستقبل الأراضى المحتلة . واعتقد سنيورة كذلك أن من شأن خوض الانتخابات للظفر بمقعد فى البلديات أن يؤكد من جديد الحقوق السياسية لِلعرب فى القدس ، ويساعد على توسيع الخدمات البلدية لتصل إلى السكان العرب فى المدينة .

وكان الأخذ بمبدأ عدم العنف ، كأسلوب جديد لمقاومة الاحتلال العسكرى الإسرائيلى ، مظهرًا آخر من مظاهر التفكير الجديد للمثقفين فى الضفة الغربية وغزة . ففى عام ١٩٨٥ قام مبارك عوض ، وهو مواطن أمريكى من أصل فلسطينى ، بفتح مركز لدراسة عدم العنفِ فى القدس الشرقية ، واجتهد فى أن يعلم الفلسطينيين فى الضفة الغربية جدوى المقاومة بعدم العنف ومفعولها . وفى يناير ١٩٨٨ ناشد عوض وبعض من زملائه السكان المحليين بأن يقاطعوا السجاير والمشروبات الخفيفة الإسرائيلية . (تمّ ترحيل عوض إلى الولايات المتحدة فى يونية ١٩٨٨) .

وراجت فكرة عدم العنف والسعى لتحقيق المساواة السياسية داخل إسرائيل بين قلة من المثقفين فى الضفة الغربية أساسًا . ولكن جاذبية هذه الأفكار لدى الجمهور العام تحد منها الآن الانفعالية والعداوة اللتان اقترنتا بالصراع الفلسطينى الإسرائيلى . ومن غير المحتمل أن تظفر أمثال هذه الأفكار بتأييد رسمى عربى وفلسطينى خارج الأراضى المحتلة فى الوقت الحالى . وأخيرًا ، فإن أسلوب عدم العنف يتعارض تعارضًا حادًا مع ما تدين به منظمة التحرير الفلسطينية من التوسّل بالصراع المسلّح باعتباره طريقًا يفضى إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلى .[٢٧]

---

(٢٧) المرجع السابق ، الصفحتان ١٧٣ ـــ ١٧٤ .

انتفـــاضة الشـــباب

لئن أدّى الاحتلال العسكرى الإسرائيلى وركود عملية السلام إلى ولادة اتجاهات مبتكرة لدى بعض الصفوة فى الضفة الغربية وغزة ، فقد أطلقت العنان لقدر كبير من الشعور بالتمزق على المستوى الجماهيرى . وفى النصف الثانى من عقد الثمانينات جاء الشباب فى الأراضى المحتلة بمرحلة جديدة من النشاط السياسى ، إذ انغمس صغار الطلاب انغماسًا فعالاً فى النشاط على المسرح السياسى المحلى . وفى الفترة بين عامى ١٩٧٧ و ١٩٨٠ كان عدد المظاهرات العنيفة التى تنظم سنويًا يتفاوت بين ٤٠٠ و ٥٠٠ مظاهرة . وقد ارتفع عدد هذه المظاهرات العنيفة فى الفترة بين ابريل ١٩٨٦ ومايو ١٩٨٧ إلى ٣١٥٠ .[٢٨] وكان لأغلب حوادث العنف والإضراب طبيعة تلقائية ولم تكن نتيجة لتحريضٍ من منظمة التحرير الفلسطينية . وبلغ النشاط السياسى العنيف للشباب ذروته فى الانتفاضة الشعبية الواسعة النطاق التى اندلعت ابتداءً من يوم ٩ ديسمبر ١٩٨٧ .

وفى الوسع استخلاص عدد من النتائج التمهيدية من الانتفاضة . فقد اكتسبت القضية الفلسطينية بفضل الانتفاضة درجة عالية من القدرة على الرؤية السياسية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية . فقبل الانتفاضة تراجع مستقبل الضفة الغربية وغزة إلى الخطوط الجانبية لأن البلدان العربية كانت فى شغل شاغل بالحرب العراقية الإيرانية . وانتفاضة الشباب ، إلى جانب أنها أعادت التركيز إلى الاهتمام العربى ، فقد أكرهت إدارة ريجان على إعادة تنشيط عملية البحث عن حل ديبلوماسى للقضية الفلسطينية بعد فترة طويلة من الإهمال . كما أن الانتفاضة أحدثت انقسامات داخل الجماعة اليهودية الأمريكية تلقاء المعاملة الإسرائيلية الفظة للمتظاهرين ، وبينت أن الجيش الإسرائيلى بات فى وضع يجعله يتوسّل بجرعات ثقيلة من القوة العسكرية ضد

---

(٢٨) ميرون بنفينيستى : « تقرير ١٩٨٦ : التطورات الديمغرافية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والسياسية فى الضفة الغربية » (القدس : مشروع قاعدة بيانات الضفة الغربية ، ١٩٨٦ ، التوزيع فى الولايات المتحدة يتم بمعرفة مطبعة وستفيو ، بولدر ، كولورادو) ، ص ٦٣ ، و « تقرير ١٩٨٧ : التطورات الديمغرافية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والسياسية فى الضفة الغربية » ، ص ٤٠ .

السكان المدنيين غير المسلّحين . ثم إن التغطية الواسعة للانتفاضة من جانب وسائل الإعلام العالمية ، ولا سيما التليفزيون والصحافة فى أمريكا ، أفسدت صورة إسرائيل ، وخاصة فى الولايات المتحدة .

وفيما يتعلق بسكان الضفة الغربية وغزة ، فقد كانت هذه النتائج مكاسب مدهشة فاقت الجهود السياسية التى بذلتها منظمة التحرير الفلسطينية والعرب فى العقدين الأخيرين . وكشفت الانتفاضة عن تناقص ثقة سكان الأراضى المحتلة فى قدرة الزعماء العرب وزعماء المنظمة على إنهاء الاحتلال العسكرى الإسرائيلى . وأكسبت الانتفاضة الفلسطينيين ثقة جديدة فى الذات ، وإحساسًا بالنصر يعزز موقفهم التفاوضى وإصرارهم على أن يكون لهم نشاط أكبر فى أى جولة دبلوماسية مقبلة . وقد نتج عن الانتفاضة أن أصبح النضال فى سبيل النهوض بالقضية الفلسطينية ينبعث بصورة متزايدة من قلب الأراضى المحتلة . ولكن لا يحتمل أن ينفصل هؤلاء الفلسطينيون عن منظمة التحرير الفلسطينية وهم يجهرون بمطالبهم [أنظر التذييل « ى »] .

توحى كثافة المظاهرات والإضرابات واتساع مداها بأن الأدوار التى كان يضطلع بها كثيرٌ من اللاعبين التقليديين (وهم ساسة الضفة الغربية والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية والبلدان العربية) قد واجهت تحديًا جدّيًا . ففيما يتعلق بساسة الضفة الغربية ، أدى تزايد انغماس الشباب فى السياسة إلى مزيد من الاحتجاب بين الصفوة المحلية فى الضفة الغربية . فالجيل الجديد قد سئم التكتيكات التى كان الساسة المحليون يتوسّلون بها للاهتداء إلى حلٍ للمشكلة الفلسطينية . والشباب — على خلاف آبائهم — لايخيفهم الجيش الإسرائيلى ، ويبدو أنهم عاقدون العزم على أن يحدثوا أثرهم فى المستقبل السياسى للأراضى المحتلّة .

وإن الافتقار إلى أى تقدّم نحو الاهتداء إلى حلٍ سياسى من شأنه أن ينتقص بصورة متزايدة من البقية الباقية من شرعية الساسة العمليين . وقد مهّد الاضطراب الطريق فعلاً أمام قيام زعامة أكثر تشددًا داخل الأراضى المحتلة . وظهرت نواة هذه الزعامة فى فبراير ١٩٨٨ عندما ألفت لجنة سرية تعمل تحت الأرض لاستدامة

الانتفاضة تعرف بالقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة . ويبدو أن هذه الزعامة على اتصال وثيق بمنظمة التحرير الفلسطينية .

إن الجيل الشاب ، إذ أمسك بزمام المبادرة ، زاد من الثقل السياسى لسكان الضفة الغربية وغزة ، وطَبَعَ بطابع الشرعيّة دورهم السياسى فى الحركة الوطنية الفلسطينية . ولئن أكسبت الانتفاضة منظمة التحرير الفلسطينية الوقود السياسى الذى هى فى مسيس الحاجة إليه لتعزيز وضعها بالمقارنة بغرمائها من العرب ، فسيكون فى وسع الانتفاضة على المدى البعيد أن تحدّ من قدرة زعماء المنظمة فى إملاء رغباتهم ومواقفهم على الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة .

ولم يعد فى وسع أحد أن يفترض فى فلسطينيى الضفة الغربية وغزة سلبيةً سياسية . إذ سوف يصر هؤلاء الفلسطينيون على أن يكون لهم صوت أبعد تأثيرًا فى تقرير مصيرهم السياسى . ومن شأن تعزيز هذا الاتجاه أن يتعارض مع رأى منظمة التحرير الفلسطينية فى نفسها باعتبارها الهيئة الوحيدة التى تستطيع أن تتحدث باسم الشعب الفلسطينى كلّه . على أن هذه الملاحظة ينبغى ألاّ تؤول بمعنى أن الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة على وشك التخلى عن منظمة التحرير الفلسطينية . والصحيح هو عكس ذلك ، إذ أن معظم هؤلاء الفلسطينيين ما انفكوا يرون فى منظمة التحرير الفلسطينية رمزًا للوحدة الوطنية الفلسطينية .

وجاءت الانتفاضة فأضرّت بمصالح الأردن بصورة خاصة . فلئن كان دور الحكومة الأردنية مفيدًا فى أى تسوية سلمية نهائية ، إلاّ أن الانتفاضة أدت إلى جعل الملك حسين أقل ملاءمة بالنسبة لأمانى الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة . فلم يسبق أبدًا لأكثر من ثلثى الفلسطينيين فى الضفة الغربية أن عاشوا تحت حكم أردنى ، وليست لديهم أى أُلفة سياسية تجاه العائلة المالكة الهاشمية . ويرى الشباب أن التحركات الديبلوماسية الأردنية لا صلة لها بأمانيهم فى دولة مستقلّة فى الضفة الغربية وغزة .

ولئن ظهر قدر كبيرمن التنسيق والوحدة بين القوى السياسية المتباينة فى الضفة

الغربية وغزة ، فإن انتفاضة الشباب زادت من شرعية الحركة الإسلامية ، وهى المنافس والمتحدى الخطر لمنظمة التحرير الفلسطينية فى الأراضى المحتلة . ولئن اشترك فى المظاهرات والاضرابات العنيفة شباب ذوو اقتناعات سياسية متباينة من مناصرى منظمة التحرير الفلسطينية ، فإن اتباع الحركة الإسلامية اضطلعوا بدور هام ، ولا سيما فى غزة فى ديسمبر ١٩٨٧ أثناء موجة الاضطراب التى استمرت إلى شهور فى عام ١٩٨٨ . ومنذ أواخر عقد السبعينات نشط أتباع الحركة الإسلامية فى كثير من كليات الضفة الغربية وغزة ، وسيطر ممثلو الحركة الإسلامية منذ عام ١٩٨٧ على مجلس الطلبة فى الجامعة الإسلامية فى غزة . وبين عامى ١٩٧٨ و ١٩٨٨ كانت الجماعات الإسلامية فى معظم الوقت تمثل القوة المهيمنة فى مجلس الطلبة فى الكلية الإسلامية فى الخليل وفى جامعة النجاح فى نابلس . وبفضل قيام ائتلاف من عدة مجموعات من الطلبة تناصر منظمة التحرير الفلسطينية ، فقد حيل بين الحركة الإسلامية وبين أن يكون لها ممثل فى مجلس الطلبة بجامعة بير زيت بين عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٨ .(٢٩)

ودعاة الحركة الإسلامية يحثون زملاءهم الفلسطينيين على العودة إلى الإسلام والتخلى عن النظريات العلمانية . وفى رأى الجماعات الإسلامية أن الإسلام هو وحده القادر على إنهاء الاحتلال العسكرى الإسرائيلى ، وإقامة دولة إسلامية فى فلسطين بأسرها . ورغبة من أتباع الحركة الإسلامية فى زيادة شعبيّتهم ومصداقيتهم ، فقد شنوا عدة هجمات على أهداف إسرائيلية ، بما فى ذلك الاعتداء على جماعة من الجنود الإسرائيليين عند حائط المبكى فى أكتوبر ١٩٨٦ .

والأوضاع السائدة فى الأراضى المحتلة توفر بيئة ملائمة لاشتداد الغيرة الإسلامية . فمن الأوضاع التى تعزز الدعوة إلى الإسلام بين الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة الفقر السائد بين اللاجئين ، والبطالة المتفشية بين صفوفهم ، وافتقار منظمة

---

(٢٩) للوقوف على مزيد من الإسهاب أنظر الفصل الذى عقده ساحلية عن طبع الحركة الطلابية بالطابع الراديكالى فى كتابه « **فى البحث عن زعامة** » ، الصفحات ١١٥ ــ ١٣٦ .

التحرير إلى الحسم ، والجهود الديبلوماسية غير الحاسمة للبلدان العربية ، والمأزق الحالى فى عملية السلام . وفى مثل هذه الظروف ، يهيىء الإسلام لمعتنقيه شعورًا بالانضباط والهدى والملاذ .

ودلت طبيعة الحدة والانتشار العريض للمظاهرات والإضرابات دلالة واضحة على أن الوقت ليس فى صالح إسرائيل . فالانتفاضة توحى بأن الشباب عاقد العزم على أن يجعل ثمن الاحتلال العسكرى الإسرائيلى للضفة الغربية وغزة كبير الكلفة أدبيًا وسياسيًا . فقد بدأ شباب الضفة الغربية وغزة يتحدى بجدية ما للجيش الإسرائيلى من قدرة على الردع ومن قدرة على السيطرة على الشعب المحلى المنظم . واستطاعت الحكومة الإسرائيلية فى مواجهات سابقة مع الجيوش العربية التقليدية أن تؤكد تفوقها العسكرى . إلاّ أن هذا التفوق العسكرى محدود الجدوى أمام احتجاجات صادرة عن مدنيين غير مسلّحين . وإن القيام بنشر قوات الجيش ضد الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة من شأنه أن يحط من الروح المعنوية للجنود الإسرائيليين ، ويقوى عزم الفلسطينيين على الاستخفاف بالآلة العسكرية الإسرائيلية والاستهزاء بها .

لقد حوّلت الانتفاضة النزاع العربى الإسرائيلى من نزاع بين دول إلى صراع فلسطينى إسرائيلى يجرى بين طوائف ، وهى نتيجة كان يُرتَّب لها منذ أواسط عقد الثمانينات . ومع الضمور المتزايد لعلاقة الأردن بالمصير السياسى للأراضى المحتلة ، أصبح الفلسطينيون المحاور المباشر فى أى مفاوضات فى المستقبل مع إسرائيل .

إن الإضراب العام الذى نظمه العرب الإسرائيليون فى ديسمبر ١٩٨٧ ، والمظاهرات الحاشدة فى الناصرة فى يناير ١٩٨٨ تأييدًا للفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة ألقت سحابة من الشك على افتراض الحكومة الإسرائيلية بأن السكان العرب فى إسرائيل يتسمون بسلبية سياسية . ولئن بقى معظم العرب الإسرائيليين على ولائهم لدولة إسرائيل ، فإن كثيرين منهم يؤيدون الأمانى الوطنية للفلسطينيين فى الأراضى المحتلّة . وسيحاول عرب إسرائيل فى المستقبل أن يكون لهم ثقل سياسى تشعر بوطأته

السياسة الإسرائيلية تجاه الأراضى المحتلة . وإن انعدام أى تقدم صوب حل سياسى ، واستمرار الاحتلال العسكرى الإسرائيلى من شأنهما أن يكونا سببًا فى مزيد من المواجهات مع الجيش الإسرائيلى ، وتصلّب مواقف كل من الإسرائيليين والفلسطينيين مما يترتب عليه تضاؤل الأمل فى تحقيق حل ديبلوماسى للصراع الفلسطينى الإسرائيلى .

■ خاتمـــــــة

برغم انقضاء عشر سنوات منذ التوقيع على اتفاقيتى كامب ديفيد ، فإن كلاً من الأردن والفلسطينيين يعتقدون أن الاتفاقيتين لم تعملا شيئًا للتقدم بعملية السلام بالنسبة للضفة الغربية وغزة . وما فتىء الأردن والفلسطينيون يرون أن الاتفاقيتين عقبة فى سبيل أى جولة ديبلوماسية جديدة . ويعتقد الفلسطينيون أن كامب ديفيد ، إذ أخرجت مصر من الصراع ، قد خلفتهم وهم أكثر استهدافًا للمخاطر ، كما مكّنت إسرائيل من أن تبدى مزيدًا من التصلّب إزاء مستقبل الأراضى المحتلة . ثم إن التفسير الضيق للحكم الذاتى الذى قال به حزب الليكود قد أفقد الخطة مغزاها . وأدى إصرار الليكود على سيطرة إسرائيل على الأراضى ومصادر المياه إلى نشوء عداوة شديدة لاتفاقيتى كامب ديفيد بين الفلسطينيين . يضاف إلى ذلك أن التطورات التى طرأت على العالم العربى فى عقد الثمانينات ، بما فى ذلك إقرار خطة فاس ، والدعوة إلى عقد مؤتمر دولى للسلام ، قد أدت إلى جعل اتفاقيتى كامب ديفيد غير ذات موضوع .

ومازالت فكرة الحكم الذاتى كما وردت فى اتفاقيتى كامب ديفيد لا تجذب الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة . على أن هذا الموقف السلبى قد لا يكون موقفًا قاطعًا وتامًا . فلو أن خطة الحكم الذاتى أعطت الفلسطينيين فى الضفة الغربية حق السيطرة على الأراضى ومصادر المياه ، ولو أنها سمحت بإجراء انتخابات حرة وحتمت التوقف عن إنشاء مستوطنات إسرائيلية واعترفت بحق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم ،

لكانت خطة مقبولة من كثيرين من الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة باعتبارها ترتيبًا انتقاليًا . إلاّ أنه بالنظر إلى الشلل السياسى الحالى داخل إسرائيل ، فمن المستبعد جدًا وضع خطة للحكم الذاتى من هذا القبيل .

ولئن رغب الفلسطينيون فى أن يروا الاحتلال العسكرى الإسرائيلى وقد انتهى نهاية سريعة فى الضفة الغربية وغزة ، فقد تعذر عليهم أن يضعوا استراتيجية سياسية محدّدة لتحقيق هذا الهدف . وهناك عدة ظروف أدت إلى إحجام الساسة فى الضفة الغربية وغزة عن طرح مبادراتهم الخاصة . فعلى مدى السنين تكوّنت لدى الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة توقعات شديدة بأن الحلول السياسية لمشكلاتهم ستأتى من مبادرات يضطلع بها الغير . ثم إنهم لا يملكون قاعدة اقتصادية قوية تمكنهم من أن يتصرفوا باستقلال وثقة . كما أن ساسة الضفة الغربية وغزة يفتقرون إلى شرعية سياسية واسعة وإلى تأييد محلى ، وهو وضع غيرته الانتفاضة الشعبية التى بدأت فى ١٩٨٧ .

إن الانتفاضة جعلت الضفة الغربية وغزة البؤرة المحورية فى الصراع العربى الإسرائيلى . وبسبب الانتفاضة لا يستبعد أن تظل المبادرة لإنهاء الاحتلال العسكرى الإسرائيلى صادرة عن الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة . والظروف الجديدة التى طرأت على الأراضى المحتلّة قد زادت من شكيمة الساسة المحليين ، وجعلت النفوذ المتدفّق بين فلسطينيى الضفة الغربية وغزة وبين منظمة التحرير الفلسطينية يجرى فى اتجاهين .

ومعظم الفلسطينيين تربطهم بمنظمة التحرير الفلسطينية رابطة وثيقة ، ويؤيدون هدفها فى إقامة دولة فلسطينية فى الأراضى المحتلة . وجماعة صغيرة من الساسة هى وحدها التى تجاهر بتأييد الحكومة الأردنية . أما المأزق الذى يواجهه كل من السياسيين المناصرين للمنظمة ، والمؤيدين للأردن فمبعثه ضيق إسرائيل بأنشطتهم السياسية وانعدام الفرص الديبلوماسية لحل الصراع العربى الإسرائيلى .

ولئن كان الملك حسين مهتمًا برؤية المشكلة الفلسطينية وقد حلت ، إلاّ أن

البادى أنه قد قرر إخراج الأردن من وسط المسرح بالنسبة لمساعى السلام فى المستقبل . وما زال الأردن يؤيد مبادلة الأرض فى مقابل السلام ، وهو مبدأ كرّسه القرار ٢٤٢ . وهو يصرّ أيضًا على عقد مؤتمر دولى للسلام باعتباره ضرورة لوضع حل شامل للصراع العربى الإسرائيلى . ولكن الملك يريد الآن من منظمة التحرير الفلسطينية أن تتحمل المسؤولية الخاصة بالفلسطينيين ، وإن كان يعرف أن الأردن وسوريا سيكون لهما ضلع نشيط فى أى مفاوضات سلام شاملة .

وبرغم التغييرات الكثيرة التى طرأت على وضع الأردن التكتيكى طوال العقد الماضى ، وبرغم الوضع القوى للملك حسين فى العالم العربى بعد عام ١٩٨٥ ، لا يسع الأردن أن يعمل مستقلاً فى المحادثات الديبلوماسية المقبلة . فقد تعلم الأردنيون أن الاستقلال فى العمل ضد الرغبات الإجماعية للعرب ، وبصورة خاصة ضد المصالح السورية ، وبغير مساندة من الفلسطينيين ، هو تصرف يمكن أن يكون خطيرًا وغير مأمون . ومن هنا فإن الحكومة الأردنية لن تشارك فى جهود السلام إلاّ باعتبار ذلك جزءًا من توافق عريض ، وهو توافق يضم الفلسطينيين .

ولن يقنع الملك حسين بتغيير رأيه إلاّ تقديم عرض سخىّ جدًا من إسرائيل بشأن الأراضى ، مع التزامات أمريكية قوية جدًا . ويبدو أن من المستبعد تحقيق هذين الشرطين . ومن هنا فإن لدى الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية ، تأييدًا عربيًا ودوليًا عريضًا لإجراء مفاوضات مع إسرائيل حول التسوية . ترى هل يستطيعون ، وتحت أى شروط ؟ إن غدًا لناظره قريب .

السياسات فيما بين البلدان العربية :
عودة الجغرافية

غسّان سلامة

تغيرت الملامح الرئيسية للعلاقات فيما بين البلدان العربية بصورة مثيرة خلال السبعينات ، غير أنه من المجازفة القول بأن اتفاقيتى كامب ديفيد ، أو أى حدث بمفرده ، هو السبب الرئيسى لهذا التغيير .
ويمكن القول ببساطة إن السنوات العشرين التى سبقت عام ١٩٦٧ كانت مثقلة بالأيديولوجية . وكان العقد ١٩٦٧ — ١٩٧٧ بمثابة فترة انتقالية ، كانت خلالها آثار كارثة يونية عام ١٩٦٧ تنضج خلف ستار من الحديث المهجور والتحركات المتناقضة . وقد شهد العقد الذى استهل فى عام ١٩٧٧ بزيارة السادات للقدس ، العودة الى الجغرافية ، أو الحسابات الجيوبوليتيقية ، باعتبارها ذات تأثير أوّلى على السلوك السياسى للدول العربية . إلا أن هذا التحول الى الجغرافية ظهرت حدوده على الفور ، إلى حد أنه ، بنهاية العقد ١٩٧٨ — ١٩٨٨ ، استُكملت الدائرة كاملة .

وكان العقد ١٩٧٨ — ١٩٨٨ فترة من التناقضات الحادة . وقد تشكل النصف الأول منه بواسطة كامب ديفيد ، والثورة الإيرانية ، والارتفاع الضخم فى أرباح النفط ؛ أما النصف الثانى ، فقد سيطر عليه الهبوط فى أسعار النفط ، ومأزق حرب الخليج ، والسلام البارد بين مصر واسرائيل . وكان الغزو الاسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ حداً تاريخياً فاصلاً .

وبعد مضى عشرة أعوام على الزيارة المصيرية التى قام بها الزعيم المصرى

للقدس ، قرر مؤتمر قمة عربى فى عمان إعادة إدماج مصر فى الأسرة العربية بعد عقد من المقاطعة . وبدا الأمر كما لو كان العرب قد استنتجوا فجأة أن اعتمادهم على الاعتبارات الجغرافية أعطى قوة كبيرة جدا لجيرانهم الأقوى ، كما لو كانت الروابط بينهم قد أصبحت رقيقة بصورة خطيرة لدرجة أن هويتهم السياسية والحضارية أصبحت تترنح تحت التأثير المشترك للتفوق الاسرائيلى ، والقومية الإيرانية الممزوجة بالتشدد الاسلامى ، والاعتماد على الغرب فى الحصول على الخبز والسيارات والأسلحة . وهكذا ، فقد استُبدل إلغاء الأيديولوجيات الذى انتشر على نطاق واسع فى العقد الماضى ، بالبحث المتجدد عن فكرة منظمة تساعد العرب على مواجهة حقبة من الإيرادات النفطية المحدودة ، والضعف العسكرى المتواصل ، والقادة قليلى التبصر .

وكان الجو السياسى فى الخمسينات والستينات مغموراً بالأيديولوجية ، سواء أكانت القومية العربية ، أو التحرر الوطنى ، أو الاشتراكية ، ولم تكن المسافات بالأميال أو الكيلومترات تهم بشىء . كانت القومية العربية تدفع الرئيس جمال عبد الناصر تجاه الوحدة مع سوريا ، فى حين أنها كانت تتجاهل الصلة الأكثر الحاحا ، وربما الأكثر فائدة مع السودان المجاور . وكانت الجماهير البيروتية تهتز فرحاً بالانتصارات التى تحققها جبهة التحرير الوطنى الجزائرى . وبدا شباب دمشق وكأنه يعانى بسبب أى عمل يتصور أنه معاد للعرب ابتداء من جبال الأورال حتى المستنقعات العراقية ، ومن شوارع عدن الى ثورة الجبل فى عُمَان . وكانت الفكرة السائدة هى أن قادة مصر ، والعراق ، والأردن ، والمملكة العربية السعودية ، وغيرهم ، ينتمون جميعا إلى الأسرة ذاتها ، بما فيها — ككل الأسر — من أشخاص خيرين وفاسدين ، حسب أفضليات كل واحد .

وتبعت الانحيازات خط تقسيم أيديولوجى : من ناحية الجمهوريات ذات التوجه الغربى والنظم الملكية ، ومن ناحية أخرى النظم التقدمية والعسكرية . وكانت هناك ، بطبيعة الحال ، احتكاكات وتنافسات داخل كل معسكر من هذين المعسكرين . إلا إن الاستقطاب الأيديولوجى الحاد ساعد أعضاء كل معسكر على التغلب على

خلافاتهم . فقد تعلم السعوديون والهاشميون تدريجيا أن يتعايشا معاً ، بل وأن يتعاونا حتى برغم تنافسهما القديم والحاد . وعلى الجانب الآخر من خط التقسيم ، كان ناصر يحاول أن يطوع (أو على الأقل) أن يتعايش مع زملائه من القادة التقدميين ذوى الفكر المستقل : عبد الكريم قاسم فى العراق ، هوارى بومدين فى الجزائر ، وصلاح جديد فى سوريا . وتبين دراسة كمية للصراعات فيما بين البلدان العربية فى الحقبة من ١٩٤٥ الى ١٩٨١ ، أن المسألة التى أثارت الانقسامات بقدر كبير فيما بين النظم العربية قبل عام ١٩٨١ ، كانت تتمثل فى التنافس بين « التقدميين » و« الراديكاليين » . وتجىء المسألة الفلسطينية ، فى المرتبة الثانية البعيدة فى هذا التصنيف . أما المسائل الأخرى من قبيل صراعات الحدود ، والوحدة العربية ، والمسائل الاقتصادية ، أو الأمن الجماعى ، فقد بدت مسائل هامشية . وهناك نتيجة أخرى لهذه الدراسة ، وهى أن نظم الحكم التقدمية كانت أكثر نشاطاً فى المشاحنات الجارية فيما بين البلدان العربية من نظم الحكم المحافظة . وكان التقدميون إما معارضين للمحافظين أو ، فى أغلب الأحيان ، يتقاتلون فيما بينهم .(١)

وفى هذه التفاعلات ، كان للجغرافية تأثير ضئيل . فقد شعر القادة العرب ، وأيضا رجل الشارع ، أنه بوسعهم ، بل يجب عليهم ، أن يشكلوا رأيا تجاه أى حدث يقع فى العالم العربى ، وكلما كان أبعد مكانا كان من الأفضل ، إذ إن اشتراكية بن بللا كانت تقارن بانفعال شديد بدعوة قاسم الى النظام الماركسى . وكان بورقيبة يوصف من البعض بأنه سياسى برجماتى يحكم على الأشياء حسب نتائجها ، ووصفه آخرون بأنه خادم للامبريالية . وملأت المجادلات البيزنطية الكتب والمنشورات التى تضمنت اقتباسات مترجمة من ماركس ، وإنجلز ، وفيخته ، وهيجل . وكانت الانقسامات الثنائية بالغة الخطورة : القوميون ضد الماركسيين ، والقوميون المحليون (الذين وصفوا فيما بعد بأنهم انعزاليون) ضد أنصار القومية العربية ، وأنصار عدم الانحياز ضد الموالين للغرب أو الموالين للسوفيت ، والموالون للسوفيت ضد الموالين

---

(١) أحمد يوسف أحمد : « الصراعات فيما بين البلدان العربية ، ١٩٤٥ ـــ ١٩٨١ » (باللغة العربية) ، [بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨] .

للصينيين أو ضد أنصار هوشى منه أو أنصار جيفارا . وفى أغلب الأحيان كان خط التقسيم بين المستمعين لإذاعة « صوت العرب » من القاهرة ، وأولئك الذين يستمعون إلى هيئة الإذاعة البريطانية (بى . بى . سى) باللغة العربية . وعلى خلاف نماذج الكتب الدراسية ، كانت التعبئة الأيديولوجية الحادة لا تتبع التعبئة الاجتماعية ، بل كانت تتجاوزها بدرجة كبيرة .

واستهلت حرب يونية عام ١٩٦٧ عقداً انتقالياً ، كانت بضعة من الناس هى الراغبة فقط أثناءه فى استنباط الدروس الفعلية من الهزيمة . وتعجل أولئك التوصل الى استنتاجات عن هذه الضربة المفاجئة والكاسحة الموجهة إلى العرب . وكان من رأى البعض أن حرب العصابات ستكون أكثر فعالية من الحرب التقليدية ، وأن فرض حظر نفطى يمكن أن يكون له تأثير حاسم على نتيجة الحرب ، وأن ضباط الجيش مسؤولون عن القرارات المتعجلة للسياسيين . كما رأى أصحاب المزاج القدرى ، أن الهزيمة كانت أمراً لا مناص منه . وعلى حد سواء ، استخلصت نتائج متعجلة بعد الانتصار العسكرى غير الكامل فى ١٩٧٣ والحظر النفطى ، وتمادى البعض إلى حد الإعلان عن ظهور « الانسان العربى الجديد » فى أعقاب « معجزة العبور » ، مثلما اعتاد أنور السادات أن يصف اليوم الأول من حرب عام ١٩٧٣ . واعتقد كثيرون أن التضامن العربى الذى ظهر آنذاك سيكون راسخاً .

أما العقد الذى امتد من عام ١٩٧٨ الى عام ١٩٨٨ فقد كان مختلفاً . إذ يجب ألا تطمس أحاديث المسؤولين صورة الأحداث التى وقعت فى تلك الفترة . وعلى العكس ، فإن البيانات السياسية ، والبلاغات المشتركة كانت خادعة . ومع أنها تعكس واقعا إلا أنها غالباً ما تُحرَّف . وكانت أكثر البيانات العربية طنطنة تتزامن مع تفكك لم يسبق له مثيل فى العلاقات بين البلدان العربية . بيد أن أولئك الذين تعجلوا استخلاص النتيجة القائلة بأن العالم العربى لم يكن ، ولن يكون أبداً أكثر من فكرة نظرية تستعملها الدهماء بمهارة ، قد تجاوزوا الحدود المعقولة .

لو نظرنا إلى العالم العربى ، من منظور نسقى ، فسنجد أنه قد تفكك إلى نظم فرعية محلية ، تربطها ببعضها روابط غير محكمة . ولا شك فى أن اتفاقيتى كامب ديفيد عجلتا بعملية جارية ، إما باستبعاد الجزء المركزى جغرافيا فى النسق ، مصر ، أو بسبب عدم قدرة اللاعبين الآخرين على وضع استراتيجية جديدة لمعالجة القضية الرئيسية التى لا جدال حولها : الصراع العربى الاسرائيلى . وتفسر الاعتبارات الجغرافية جزئيا بعض التوجهات السياسية المعينة فى الخمسينات والستينات مثل محاولة ناصر تأكيد دور مصر القيادى فى المنطقة ، أو انشغال سوريا كلية بالقومية العربية ، ناهيك عن العزلة العراقية تحت حكم قاسم . وما كان مفهوماً ضمناً فى وقت ما أصبح واضحا بعد عام ١٩٧٣ . إذ أن هوية شمال أفريقيا (المغربية) أو هوية الخليج العربى (الخليجية) ، التى كانت فى يوم ما بمثابة لعنة ، لم تعد كذلك الآن ، كما أن شعار « مصر أولاً » الذى كان مرفوضاً ، أصبح مقبولاً تدريجياً . وقد لعبت اعتبارات أخرى من قبيل الديموغرافية ، أو الاقتصاديات ، دوراً هامشياً فى هذه التركيبة المحورية التى تجمع بين الايديولوجية والجغرافية .

ومن الواضح أن هذه العودة الى التركيز على الجغرافية وعلى الهوية الفردية المميزة بالمقابلة مع العقيدة التى كانت سائدة من قبل ، وهى « المصالح العليا للأمة العربية » ، قد اقترنت وانبعثت جزئيا بسبب زيادة الاستهداف لخطر التدخل الخارجى من القوى المجاورة والبعيدة . وقد تحدث محمد حسنين هيكل عن التناقض بين رؤية العرب لأنفسهم كأمة واحدة لها تاريخ غنى ، والرؤية الغربية السائدة للعالم العربى باعتباره منطقة ضعيفة مستهدفة لا تشملها وحدة حقيقية ، وليست لديها مقاومة للضغوط الخارجية .[٢] ويبدو أن الرؤية الغربية هى التى انتصرت فى الثمانينات ، عندما كانت الحكومات العربية ، مع بضعة استثناءات ، تحاول الرد على مبادرات قوى فاعلة

(٢) محمد حسنين هيكل : « السياسة الخارجية المصرية » ، **الشؤون الخارجية** ، المجلد ٥٦ [يولية ١٩٧٨] ص ٧١٤ ــ ٧٢٧ .

أخرى أو استعراضات للقوة ، ولم تركز على تعزيز مواقعها فى النظام العالمى . والواقع أن تعرض العالم العربى للأخطار قد ازداد . فهو لا يواجه تحديا فقط نتيجة لظهور نفوذ الغرب منذ هنرى كيسنجر ، بل أيضاً نتيجة لمصادر مباشرة بدرجة أكبر . ذلك أن اسرائيل ، التى أصبحت جزءا من البيئة السياسية المحلية ، خصوصاً فى مصر ولبنان ، وإيران الخومينية ، وأثيوبيا الماركسية ، أو حتى تركيا ذات الشأن العسكرى — تثير أسبابا خطيرة للقلق فيما بين العرب .

كذلك نشأت عن التفكك الجغرافى للنظام الإقليمى إلى نظم فرعية محلية ، أيديولوجية تضفى شرعية على ذلك ، ولكنها ليست أيديولوجية صريحة . وكانت النظم الفرعية قد تأسست بشكل ظاهر على الواقعية ، وكانت تعتبر أيديولوجية فى حد ذاتها . وفى الحقيقة ، إن هذا الخطاب الايديولوجى قد نشأ بعد قيام هذه النظم الفرعية المحلية المتكاملة داخليا ، والتى تجمع بينها روابط مفككة . والظاهرة الغالبة هى أن التجمعات المحلية قد تشكلت حول سلطة محلية جديدة تتسم بالثقة والإصرار . وهذا ما تسميه المدارس المذهبية فى دراسة العلاقات الدولية ، بالنظم التراتبية ، أى مجموعات الدول التى نشأت بينها قوة فاعلة قيادية . وتحاول الدولة المهيمنة أن تنظم بيئتها القريبة وتجعل منها محيطا وديا أو حتى طيعا تكشف فيه بسهولة عن قوتها . وقد انتهجت هذا النهج ، سوريا فى مشرق البحر المتوسط ، والمملكة العربية السعودية فى شبه الجزيرة العربية ، وإلى حد ما مصر السادات بالنسبة للسودان وليبيا . ولكن العراق كان أقل استجابة لهذا الاتجاه الجديد بسبب تمسكه بالمواقف والتكتيكات المتقادمة العهد ، واتبع اتجاها أيديولوجياً عربياً قومياً الى حين نشوب حرب شط العرب .

وغالباً ما ينظر القوميون العرب إلى النظم الفرعية على اعتبار أنها شظايا لنظام إقليمى عربى قومى لم يعد قائما بسبب الضغط الخارجى . ونجد سوابق لذلك ، فى الحقبة التى سبقت الناصرية ، عندما نوقشت علنا مشاريع من قبيل سوريا الكبرى ، أو الهلال الخصيب الموحَّد ، وشجبت رسمياً فى بعض الأحيان فى البرلمانات . ويبدأ استعراضى للنظم الفرعية بدراسة عن العراق .

تقلّص نفوذ العراق

بعد فترة قصيرة من تولى صدام حسين رئاسة جمهورية العراق فى عام ١٩٧٩ ، تعين عليه أن يحشد موارد بلده من أجل الحرب مع إيران . وتم تأليف كتب ومقالات عن بواعث صدام حسين وتوقعاته . وفى رأيى ، أن أهم أثر لتوليه الرئاسة هو تحويل طاقة العراق تجاه الشرق فى محاولة لاحتواء الثورة الإيرانية ، ومن أجل انقاذ نظام الحكم البعثى . وقد حاول هذا النظام ، خلال السنتين الأولتين من الحرب ، أن يتصرف كما لو كانت الحرب مجرد عامل هامشى على الطريق تجاه تأكيد صِدارة العراق فى العالم العربى الشرق . إلا أنه مع نجاح الهجوم المضاد الإيرانى فى شهر مايو ١٩٨٢ ، والهبوط السريع فى إيرادات النفط ، ونفاد الاحتياطى المالى الذى تجمع خلال سنوات ازدهار الدولار النفطى ، وعدم توافر الحماس فى العالم العربى إزاء موقف العراق ، أصبح واضحا على الفور أن الحرب تؤثر على العراق بطريقة أكثر خطورة . وكان يتعين على العراق أن يكيف نفسه لحرب دفاعية طويلة الأجل ، ولموقف يكون فيه الخيار محصوراً بين المدافع والزبد .

ولا بد من وضع هذا التحول تجاه الشرق فى منظوره الصحيح . ذلك أن السبعينات شهدت تدعيم النفوذ العراق . ثم إن الاستقرار الداخلى فى العراق الذى أصبح مكفولاً من خلال التركيز التدريجى للسلطة فى أيدى صدام حسين ، والسيطرة البعثية الفعالة على الجيش ، وسحق ثورة الأكراد فى عام ١٩٧٥ ، كل هذا أسهم بدرجة كبيرة فى قوة البلد . وكان لدى العراق نصيب أكبر من سوق النفط ، الأمر الذى سعى الى تحقيقه على مدى سنوات طويلة . وهكذا ارتفع انتاج النفط من مليونى برميل يوميا فى عام ١٩٧٣ الى ٣,٥ مليون برميل يوميا فى عام ١٩٧٩[٣] ، وتدعمت إيرادات النفط نتيجة لذلك (وبصفة أساسية نتيجة لارتفاع أسعار النفط) من ١,٩ بليون دولار أمريكى الى ٢١ بليون دولار أمريكى .

---

(٣) وزارة الطاقة الأمريكية ، إدارة معلومات الطاقة ، **مجلة الطاقة الشهرية** [مكتب الطباعة الحكومى ، ديسمبر ١٩٨٣ (٢)] ، ص ٩٨ .

وقد استخدمت هذه الإيرادات بصفة أساسية لتعزيز قدرات العراق وخاصة فى الميدان العسكرى . وبحلول عام ١٩٨٠ ، كان تحت تصرف الجيش العراقى نحو ٢٧٥٠ دبابة معركة رئيسية ، ١٠٤٠ قطعة مدفعية كبيرة ، ٣٣٢ طائرة حربية ، وأسطول له وزنه . وحقق القطاع المدنى أداء رائعا بنفس القدر . إذ ارتفع الناتج القومى الإجمالى عشر مرات ، من ١,١ بليون دينار عراقى عام ١٩٧٠ الى ١٠,٤ بليون دينار عراقى عام ١٩٧٩ ، يوفر القطاع الخاص نحو ٨٠ بالمائة منها .[٤] وفى أواخر السبعينات ، كان هناك حوالى ١٢٠٠٠٠ عراقى يعملون فى ميدان الصناعة . وسارت عملية ميكنة الزراعة بخطى سريعة . وامتدت الخدمات التعليمية ، والصحية ، والاجتماعية الى أقصى المناطق الريفية ، وأصبحت مدن عديدة بمثابة مواقع بناء ضخمة .

وأفضى هذا الجهد الثابت إلى جعل العراق فى موضع منافس رئيسى على السلطة فى العالم العربى ، وإلى جعل صدام حسين الخليفة الموثوق به لناصر ، وهو تعبير تكرر فيما بعد إلى حد مثير . وعند أدنى تقدير ، كان العراق بمثابة « الجناح الشرقى للعالم العربى » . ورأى آخرون أن العراق هو « فرصة الغرب » ، وبدرجة متزايدة ، « القوة الجديدة فى الشرق الأوسط » . وكانت المطبوعات العربية التى يدعمها العراق أكثر توكيداً لذلك .

بيد أنه بحلول عام ١٩٨٢ ، وبدلاً من ادعاء دور قيادى فى العالم العربى ، كان يتعين على زعماء العراق أولاً أن يصدوا التوغلات العديدة التى قامت بها إيران فى الصفوف العربية ، وأن يتعاملوا مع عالم عربى متشكك وعديم المبالاة . وحتى بلدان الخليج العربى المجاورة أعطت للعراق تأييداً غير مرغوب فيه ودون حماس بوجه

---

(٤) الأرقام العسكرية مأخوذة من المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية ، « **التوازن العسكرى ١٩٨٠ — ١٩٨١** » (لندن ، المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية ، ١٩٨٠) ص ٤٢ — ٤٣ . أما أرقام الناتج القومى الاجمالى فهى مأخوذة من صندوق النقد الدولى ، « **الاحصاءات المالية الدولية : الكتاب السنوى** »(واشنطن . دى . سى . ١٩٨٦) ، ص ٤٠٠ ؛ والمركز القومى للتقييم الخارجى ، وكالة المخابرات الأمريكية ، « **كتاب الوقائع — ١٩٨١** »(مكتب الطباعة الحكومى ، ١٩٨١) ، ص ٩٤ .

عام . صفوة القول ، أن المشكلات التى تسببت عن قرب العراق من نظام حكم ثورى نشيط ، فاقت أية طموحات إقليمية . وأصبح العراق ، ربما أكثر من أى بلد آخر ، هو الذى يدفع ثمن الجغرافية .

لا مبالاة زعماء الخليج

كان انتصار الثورة الإيرانية ، بطبيعة الحال ، معاصراً لتوقيع اتفاقيتى كامب ديفيد . وكان آية الله الخومينى قد وصل إلى طهران قبل بضعة أسابيع من التوقيع الرسمى على معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية . وقد أعطى هذا لإقامة الشاه فى القاهرة ، فور رحيله عن طهران ، مغزى سياسياً كبيراً . فقد ساعد انتصار الخومينى وعزل مصر كلاهما على تشكيل التطور السياسى فى الخليج ، مع أنه من الصعب أن نقرر بدقة مدى إسهام كل عامل من هذين العاملين .

وإذ شعرت نظم الحكم الملكية النفطية فى الخليج بالرعب نتيجة للآثار المترتبة على هذين الحدثين الإقليميين الهامين ، فقد أدارت ظهورها إلى بقية العالم العربى ، وذلك للاستفادة من الأرباح المفاجئة الضخمة التى تولدت نتيجة للهزة النفطية الثانية فى عامى ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠ . ومع أن الاتجاه إلى استحداث هوية « خليجية » كان موجودا هناك لفترة من الوقت ، إلا أن مجموعة من العوامل نشأت فى عام ١٩٨٠ ، هى التى جعلت من الممكن قيام المؤسسة شبه الاقليمية المكتملة ، وهى مجلس التعاون الخليجى .

إلا أننى أود فى بادىء الأمر اقتفاء أثر تطور السياسة الإقليمية للبلد الزعيم بلا منازع لمجلس التعاون الخليجى ، وهو المملكة العربية السعودية . لقد كان أول رد فعل سعودى لاتفاقيتى كامب ديفيد يتسم بالذعر والهلع . وألمح بعض المراقبين العرب بأن السعوديين كانوا يدركون نوايا السادات ، وأنهم شجعوه على المضى قدماً ، فى حين أوضح آخرون أن المملكة العربية السعودية شجبت زيارة السادات للقدس ، وقطعت المعونة التى كانت تقدمها لمصر . ويرجع الغموض الذى أحاط

برد الفعل السعودى أساساً الى الحرج الشديد الذى أصاب المملكة . فمن ناحية ، لم تكن الأسرة الحاكمة السعودية تريد حشرها ضمن فئة منبوذة مع السادات ، إلا أنها لا تستطيع من ناحية أخرى أن تشجب مبادرة اتخذها حليف سياسى ورحب بها بدرجة متزايدة حاميها الأمريكى .

وتفسر هذه المشكلة الصمت السعودى المحير خلال شتاء ١٩٧٧ ـــ ١٩٧٨ . إذ أفضت التوترات التى نشأت داخل الصفوة السعودية ، والرغبة فى إجراء تقييم كافٍ لإصرار البلدان العربية الأخرى على محاربة السياسات المصرية ، إلى السلبية والتراجع عن الشؤون الإقليمية . وكان من الضرورى ممارسة ضغط أمريكى كبير لحمل السعوديين على الترحيب علناً بدعوة الرئيس جيمى كارتر لعقد اجتماع قمة فى كامب ديفيد . وعندما وقّعت الاتفاقيتان يوم ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ ، ارتدت الحكومة السعودية الى موقف الغموض المحير . فقد أعلن بيان رسمى أن النتائج « مخيبة للآمال » ، إلا أنه قال أيضا إن المملكة « لن تتدخل فى الشؤون الداخلية لبلد قرر أن يستعيد أراضيه عن طريق التفاوض » . ويستطيع المرء بسهولة أن يتصور الإحباط الذى أصاب الموقعين على الاتفاقيتين وخصومهم عند قراءة بيان من هذا القبيل .

لقد كان هذا هو الموقف العلنى . ومن الناحية العملية ، كانت المملكة العربية السعودية تؤيد عموماً سياسات السادات الداخلية والخارجية ، والدور الأمريكى النشيط فى عملية السلام ، والحل الذى يتم التوصل اليه بالوسائل السلمية . ومن ثم فإن هذا الحدث كان مقبولاً من الناحية الأساسية . وعندما ذهب السادات الى القدس ، انتقدت الحكومة السعودية الرحلة ، ليس من ناحية صواب الزيارة ذاتها ، بل لأنها « تضر التضامن العربى » . وفى وقت لاحق ، صرح فهد مراراً ، الذى كان وقتها ولياً للعهد وصاحب النفوذ القوى ، بأن الرياض توقعت الكثير من محادثات كامب ديفيد . إلا أنه بعد انتصار الثورة الإيرانية ، وما صاحبها من انشقاق خطير داخل الأسرة الملكية (مما أفضى الى اعتكاف الأمير فهد فى منفى اختيارى لبضعة شهور) ، وبعد التأكيد على وجود توافق عربى واسع ومعادٍ للاتفاقيتين ، لم تستطع الرياض التمسك بالتعليقات الغامضة على الأحداث . ودفعت هذه العوامل

الثلاثة ، التى تدهورت الى الأسوأ بسبب هجمات السادات السوقية ضد السعوديين ، وتهديدات بيجين ضد المملكة ، القادة السعوديين إلى الانضمام الى الاتجاه العربى السائد .

ويبين هذا الوصف الموجز للموقف السعودى فى أعقاب كامب ديفيد أن الحادثة بكاملها كانت جارحة للسعوديين ، وأفضت فى الوقت نفسه إلى توترات خطيرة داخل الصفوة الحاكمة ، وإلى حقبة من إنعدام الثقة فى الصلة الحيوية مع الولايات المتحدة . وعلى الصعيد الإقليمى ، وهو محور هذا الفصل ، أظهرت اتفاقيتا كامب ديفيد الحدود الضيقة جداً للدور القيادى للمملكة العربية السعودية فى السياسات بين البلدان العربية . وقد بدت المملكة العربية السعودية بوضوح عاجزة عن أن تنتزع من أمريكا (وبالتالى من اسرائيل) جميع الامتيازات التى تعهدت بانتزاعها . ولم يكن بمقدور المملكة أن تؤيد السادات ، وهو حليف لها ، أو أن تخفف بطريقة بارزة من الانتقادات العربية ضد الاتفاقيتين ، أو أن تستحدث « طريقا ثالثاً » بين السادات وخصومه . وهكذا ففى نهاية الأمر ، ارتضت المملكة العربية السعودية لنفسها دورا ثانويا فى صياغة قرارات قمة بغداد الصادرة فى شهر نوفمبر عام ١٩٧٨ .

وما لبث هذا العرض العلنى الهزيل فى السياسات الإقليمية أن اختلط بالعديد من الظروف غير المناسبة . فقد شهد السعوديون ، فى يناير ١٩٧٩ ، الشاه وهو يغادر بلاده . وكان السعوديون لا يشعرون بالإعجاب تجاه هذا الزعيم الطموح ، الذى دفعته غطرسته إلى الادعاء بأنه يحمى آبار النفط السعودية . وقد أصبح هذا الشعور حاداً بعد أن نشر مجلس الشيوخ الأمريكى تقريراً يفترض دوراً إيرانياً فى الدفاع عن المملكة العربية السعودية .(٥) ولم يكن القادة السعوديون ، فى ذلك الوقت ، يخشون كثيراً من الطابع الاسلامى للثورة . إنما كان خوفهم الحقيقى ناشئا عن السلوك الأمريكى فى أثناء تلك الفترة . هل كانت الحكومة الأمريكية ، تعللاً

(٥) لجنة مجلس الشيوخ الأمريكى المعنية بالطاقة والموارد الطبيعية ، « **الوصول إلى النفط ــ صلات الولايات المتحدة مع المملكة العربية السعودية وإيران** » ، مطبعة اللجنة ، ٩٥ الكونجرس . الدورة الأولى (مكتب الطباعة الحكومى ، ١٩٧٧) .

باهتمامها بحقوق الانسان ، تعمل لإسقاط الشاه ؟ هل كانت حقيقة عاجزة عن مساعدة الشاه على إنهاء العصيان ؟ وهل كانت غير قادرة على إنقاذ ديبلوماسييها ؟ وسرعان ما تفاقمت الشكوك حول النوايا الأمريكية بعد الحملة العدوانية ضد المملكة ، والتى نشرتها صحف أمريكية رئيسية . فهل كانت هذه الحملة ذريعة أمريكية غير مباشرة لدفع الأسرة الملكية السعودية إلى صبغ نظام حكمها بصبغة ليبرالية ، أم أنها كانت حملة بوحى من اسرائيل ضد بلد لا يرغب فى تأييد اتفاقيتى كامب ديفيد ؟

وتبع الثورة الإيرانية عدد آخر من الأحداث الكريهة . ففى فبراير ١٩٧٩ ، وفى أسوأ لحظة ممكنة ، بدأ ثوار اليمن الشمالية ، بتأييد من اليمن الجنوبية ، هجوما شاملاً ضد جنود الحكومة المركزية الموالية للسعودية فى صنعاء . ونجحت الثورة فى تحقيق عدد من الانتصارات فى ساحة المعركة . (والأسوأ من ذلك ، عمدت عدن فى وقت لاحق بدلاً من إغوائها بالأموال السعودية ، إلى تأكيد انحيازها للاتحاد السوفيتى ، ووقّعت معاهدة الصداقة والتعاون التقليدية مع موسكو ؛ وبعد ذلك بوقت قصير ، فى ديسمبر ١٩٧٩ ، غزا الاتحاد السوفيتى أفغانستان ، بدون أى رد فعل فورى أو فعال من جانب الغرب) .

وبحلول شهر مارس ١٩٧٩ ، كانت المعاهدة المصرية الاسرائيلية قد وقعت ، وتعين على الرياض أن تمتثل على مضض لقرارات الجامعة العربية المعادية لمصر . ومن ناحية أخرى أخذت أسعار النفط ترتفع بسرعة ، مما أحدث تمزقاً فى استراتيجية السعودية المحكمة الراسخة من أجل استقرار الأسعار . وحدث أن تحول المنتجون الراديكاليون للنفط إلى راديكاليين سياسيا أيضا ، فى حين تحول بعض الحمائم السياسيين ، من قبيل الكويت ، الى صقور فى المسائل النفطية . وتوجت هذه السلسلة الطويلة من الأحداث الإقليمية المنذرة بالخطر بعصيان مكة الذى تفجر فى أواخر نوفمبر عام ١٩٧٩ . وتطلب الأمر بعض الوقت من السلطات السعودية قبل أن تطمئن إلى أن هذا العصيان لم يكن من فعل قوة إقليمية معادية .

وهكذا ، فإن المملكة العربية السعودية لم تكن مشغولة بصورة خالصة بكامب ديفيد . فلقد كان السعوديون يواجهون أيضا تهديدات اسرائيلية ، وضغوطا أمريكية ، وانتقادات السادات . وشعرت الصفوة السعودية أنها أكثر عرضة لخطر الاضطرابات الداخلية ، والضغط السوفيتى فى افغانستان واليمن الجنوبية (الذى صحبه « هجوم ناجح » سوفيتى ماكر موجه ضد السعوديين) ، وضغط مشترك من قبل سوريا والعراق من أجل اتخاذ موقف أكثر حزما ضد القاهرة ، وضمنيا ضد الولايات المتحدة .

وكان من اللازم اتخاذ حل وسط سعودى مع هذه البيئة الإقليمية المختلفة اختلافاً جذرياً . وكان على المملكة العربية السعودية أن تبدأ بالتسليم بالمركز السعودى الدفاعى أساساً فى الشؤون الإقليمية . وتعين على أولئك الذين تحدثوا بتسرع عن « حقبة سعودية » فى السياسات العربية ، أن يعيدوا النظر فى شعاراتهم . وبالنسبة للسعوديين ، كانت السبعينات عقداً مناسباً جداً ، إلا أنه بالتأكيد لم يكن حقبة سعودية .

وتميزت الثمانينات بالاستراتيجية الدفاعية السعودية التى وضعت حديثا فى الشؤون العربية ــ وتأثر هذا التحول بطريقتين نتيجة لكامب ديفيد : الأولى هى أن السعوديين لم يكونوا على يقين تام بالمساندة الأمريكية لمبادراتهم بعد أن أصبحت واشنطن ملتزمة التزاماً كاملاً بعملية كامب ديفيد إزاء القضية العربية الاسرائيلية ، كما أن إدارة ريجان التى تولت حديثاً شرعت فى التحول إلى الفكرة القديمة غير الفعالة التى تدعو الى « التوافق الاستراتيجى » ضد الاتحاد السوفيتى . والثانية ، هى أن السعوديين أدركوا أنه ليس بمقدور أى بلد عربى أن يحل محل مصر ، وأنه يتعين عليهم أن يعملوا فى بيئة جديدة من السلطة الموزعة فيما بين قوى عربية فاعلة مختلفة ، وهى بيئة أكثر تقلباً ، أو على الأقل لا يمكن التنبؤ بها .

وتتضح الاستراتيجية الدفاعية الجديدة على أفضل وجه فى إنشاء مجلس التعاون الخليجى . فقد اعتقد السعوديون أنه من المهم تنظيم البيئة المحيطة بالمملكة مباشرة تحت القيادة السعودية . وكان أحد العوامل الراسخة فى السياسة الخارجية للمملكة ،

محاولة قطع الطريق الى شبه الجزيرة العربية على جميع القوى الفاعلة من خارج شبه الجزيرة . ولو استطاع السعوديون أن يوحدوا أربعة أخماس شبه الجزيرة فقط تحت علمهم ، فإن هذا لا يعنى أن الخمس الباق سيكون متاحاً لاستخدامه كنقطة انطلاق ضدهم . ويمثل هذا الرأى جوهر المعارضة السعودية للتدخل المصرى فى اليمن الشمالية ، وتهديدات الزعيم العراق عبد الكريم قاسم ضد الكويت ، والمخططات الإيرانية بشأن البحرين ، والتدخل الإيرانى فى ظفار ، وبطبيعة الحال ، الوجود السوفيتى فى اليمن الجنوبى . وتبين هذه المواقف الرأى السعودى المستحكم فى الأذهان عن شبه الجزيرة العربية باعتبارها منطقة نفوذ سعودية .

ومع أن مجلس التعاون الخليجى لا يوحد سوى نظم الحكم الملكية النفطية ، إلا أنه يعكس بوضوح خط التفكير السعودى . إذ أن قيام مجلس التعاون الخليجى لم يكن ممكنا إلا عندما كانت الدولتان الرئيسيتان فى الخليج (إيران والعراق) مشغولتين بمحاربة إحداهما الأخرى . فقد كانت الاثنتان تعارضان أى تجمع يؤثر على التنافس الثلاثى الأطراف القديم بين العراق وايران والمملكة العربية السعودية لبسط النفوذ على الدول الأصغر فى الخليج ليكون ذلك لصالح المملكة العربية السعودية . بيد أن التهديدات المتصاعدة فى الخليج كانت على درجة كبيرة من الخطورة بحيث أنها أقنعت فى نهاية الأمر حكام الدول الأصغر (وخاصة فى الكويت وعمان) بأن التنظيم الادارى للنفوذ الذى يمارسه السعوديون بالفعل عليهم لا يعد ثمنا باهظا من أجل توفير الحماية لهم فى هذه السنوات التى يسودها الاضطراب .

والى درجة ما ، حقق المجلس ما كان متوقعا منه وهو : التشجيع على وجود موقف خليجى مشترك ، ووضعه فى صيغة معينة بالقياس الى البيئة الاقليمية غير المستقرة بدرجة متزايدة . وقد لعب الجوار الجغرافى مرة أخرى دوراً حيوياً فى جعل هذا المسعى ممكناً . إلا أن مجلس التعاون الخليجى كان مقيدا ، منذ نشأته ، بمنطق تفكيره . ذلك أن الجوار الجغرافى ، والتشابه الاجتماعى والسياسى يشجع على التقارب ، إلا أنه ليس ضماناً للاندماج . وبمعنى آخر ، لا يعتبر التشابه بديلا عن التكاملية . ويشترك الأعضاء الستة فى المجلس فى الورطة نفسها المتمثلة فى الضعف

العسكرى والجغرافى مقرونا بالثروة المثيرة للحسد .

وأثبت المجلس جدواه فى أوقات السلم . إذ حاول زعماؤه أن يحسنوا تعاونهم فى الشؤون السياسية والعسكرية ، فى حين قام مساعدوهم باستكشاف مجالات التعاون الممكنة الأخرى . إلا أنه عندما تزايد تهديد الحرب الإيرانية العراقية ، حاول أعضاء المجلس التغلب على القلق المتزايد بأسلوب ينقصه التنظيم كثيراً . إذ طالب الكويتيون أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بأن يعملوا على حماية شحن النفط ، وحث السعوديون على اتخاذ موقف عربى مشترك ضد إيران ، فى حين بدا أعضاء آخرون أكثر حماساً من أجل إيجاد طرق لتوفيق الخلافات مع أنصار آية الله ، ووضح على الفور أنه مع وجود مجلس التعاون الخليجى أو بدونه ، يتعين على نظم الحكم الملكية النفطية أن تعتمد على الحماية الخارجية وعلى تعاون القوى الفاعلة العربية الأخرى . وبحلول عام ١٩٨٧ ، عاد مجلس التعاون الخليجى إلى النقطة التى بدأ منها ، من رغبته المبكرة فى وجود هوية خليجية متميزة إلى الاعتماد المتجدد على التضامن العربى ضد إيران . وبدا هذا التطور واضحا بوجه خاص بعد أن فقدت المملكة العربية السعودية استئثارها بالشعارات الاسلامية التقليدية ، والتى تستخدمها إيران الآن بطريقة أكثر فعالية . وهكذا ، فإنه عندما قررت المملكة العربية السعودية بصورة غير ملائمة قطع العلاقات الديبلوماسية مع إيران فى مايو ١٩٨٨ ، لم تحذو بلدان مجلس التعاون الخليجى حذوها .

ومن منطلق الاهتمام بالصراع العربى الاسرائيلى ، أعلنت المملكة العربية السعودية عن خطة كان من المفروض أن تعتمدها أولاً الجامعة العربية ، ثم المؤتمر الاسلامى ، وفى نهاية الأمر تترجم إلى قرار جديد لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة . لكن تعثرت هذه الخطة منذ بدايتها فى اجتماع قمة فاس فى نوفمبر ١٩٨١ . غير أن قمة جديدة انعقدت فى أعقاب الغزو الاسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ ، اعتمدت الخطة السعودية مع إدخال بعض التعديلات عليها . وفى اجتماع عام ١٩٨٢ ، لم يكن الرؤساء العرب أكثر اقتناعاً بتفصيلات الخطة عما كانوا عليه منذ عام مضى . إلا أنهم فى نهاية الأمر اعتمدوا الخطة (قرار فاس) بسبب صدمة صيف عام ١٩٨٢ فى لبنان ، وكرد

على خطة ريجان التى أعلنت قبل ذلك ببضعة أيام . وأهم بند فى الخطة السعودية هو الاعتراف العربى العام الرسمى لأول مرة ، وإن كان مستتراً ، بحق اسرائيل فى الوجود كدولة . وحدث بعد ذلك سوء فهم للموقف الأمريكى . إذ اعتقد عدد من القادة العرب (وخصوصاً الملك فهد ، وياسر عرفات) أن الغزو الإسرائيلى للبنان قد خلق زخماً لمبادرة سلام أمريكية نشيطة فى الشرق الأوسط . إلا أن رد فعل واشنطن البارد إزاء قرار فاس وعدم الرغبة الامريكية فى العمل بايجابية من أجل السلام ، حتى تحت رعاية خطة الرئيس رونالد ريجان ، قد أقنعا القادة العرب على الفور بأن فاس ليست هى نقطة الانطلاق . وكان لهذا الحدث البارز بكامله فى ١٩٨١ ــ ١٩٨٢ أثر جانبى : إذ أنه دعم موقف القادة السعوديين الذين يحبذون التراجع عن السياسات الإقليمية ، أو على أقل تقدير ، التركيز بقوة على شئون شبه الجزيرة العربية .

ماذا كان الموقف السعودى تجاه عزل مصر فى هذا الوقت ؟ هل كان السعوديون ، الذين أصابهم الضعف بارتداد مصر ، يعملون من أجل إعادة القاهرة إلى « الأسرة » خلال عقد ١٩٧٨ ــ ١٩٨٨ ؟ الإجابة التى يدهش لها كثيرون من المراقبين هى لا . ومن أجل إيضاح الإحجام السعودى ، وفى بعض الحالات المعارضة العلنية ، للعمل على عودة مصر للمجال العربى ، يتعين على المرء ان يخمن ، نظراً لأن القادة السعوديين يلتزمون التحفظ بالنسبة لهذه المسألة الحساسة . إلا أن هناك شيئاً مؤكداً . إذ بعد اتهام السعوديين فى عام ١٩٧٨ بأنهم يسدون الطريق فى وجه فرض جزاءات حقيقية ضد مصر ، فإنهم لا يريدون أن يتهموا بكسر التضامن العربى . وفهم بعض المراقبين الموقف السعودى على أنه محاولة غير مباشرة لإضعاف المؤسسات العربية القومية ، وجعلها ذات تأثير هامشى ، وذلك لصالح التجمعات من قبيل مجلس التعاون الخليجى ، أو المؤتمر الاسلامى ، وهى تجمعات ترحب تقليديا بوجهات النظر السعودية . وأخيرا ، فإنه كان على الرياض أن تدفع ثمناً باهظاً لمصر الفقيرة من أجل إعادة بناء الصلة السعودية المصرية .

وبرغم الموقف السعودى تجاه مصر ، اتخذت الكويت زمام المبادرة لمحاولة

تسهيل عودة مصر لهذه المؤسسات الإقليمية ، على نحو ما يتبين من توجيه الدعوة لمصر لحضور مؤتمر القمة الإسلامى عام ١٩٨٧ . وقد عمل التهديد الإيرانى فى الخليج تدريجيا ولا سيما بعد الأحداث التى وقعت فى مكة ، ومحاولات زعزعة الاستقرار فى الكويت والبحرين ، على إزالة الإحجام السعودى . وعادت من جديد علاقات مصر مع بلدان مجلس التعاون الخليجى فى أعقاب مؤتمر القمة الذى عقد بعمان عام ١٩٨٧ . وفى حقيقة الأمر ، تم إبلاغ الحكومات العربية ، قبل القمة ، أن بلدان مجلس التعاون الخليجى ستعيد من جديد علاقاتها مع مصر مهما كانت نتائج مؤتمر القمة . واعتبرت هذه الخطوة بمثابة نكسة للراديكاليين العرب وقيدا حقيقيا على المناورات السورية .

مشرق البحر المتوسط تحت النفوذ السورى

تعتبر سياسات سوريا الإقليمية غير مفهومة للكثيرين . إذ كيف يمكن لنظام حكم علمانى ، تهدده معارضة إسلامية ، أن يناصر نظام حكم إسلامى ضد نظام حكم علمانى آخر ؟ وكيف يمكن لبلد حصل على لقب « القلب النابض للقومية العربية » أن يناصر إيران ضد بلد عربى آخر ؟ وكيف يمكن لبلد لا يقبل مساومة على الحقوق القومية الفلسطينية أن يكون قاسياً شديد القسوة فى معاملته لمنظمة التحرير الفلسطينية ؟ ثمة افتراضات كثيرة للرد على هذه التساؤلات ، بعضها يشدد على الطابع الطائفى الخاص لنظام الحكم السورى الحالى ، وبعضها يتحدث صراحة عن الخيانة ، وكثير منها قنع بالحيرة .

ولعله من المفيد أن نجد نهجاً آخر لفهم اللغز السورى ، نهج يأخذ فى اعتباره التاريخ الحديث للبلاد . إذ أنه بعد أن أصاب سوريا وهن خطير نتيجة لما يصوره سوريون كثيرون على أنه الضياع المجحف للبنان ، وشرق الأردن ، وفلسطين ، ناهيك عن الموصل والاسكندرونة ، أصبحت سوريا ضحية مؤامرات ومخططات دبرت فى بغداد ، وعمان ، والرياض ، والقاهرة . ولا يستطيع أحد أن يكذب

« باتريك سيل » عندما يصف الأربعينات والخمسينات بأنها حقبة « الصراع على سوريا » ، حيث أضاف عدم الاستقرار الداخلى ، الذى أثاره التدخل الخارجى ، الى التمزق الجغرافى الذى أحدثته الدول الاستعمارية ، والذى حول سوريا إلى بلد فاقد لكيانه . وكتب سيل فى عام ١٩٦٥ يقول إنه « عندما تحول الحال إلى اعتبارات تتعلق بسياسات التهديد بالقوة ، أصبحت قصة الكفاح من أجل الوحدة العربية فى العقدين الماضيين مجرد محاولات متنافسة للسيطرة على سوريا .»[٦]

وعندما اتحدت سوريا مع مصر (١٩٥٨ — ١٩٦١) ، وصل وضع سوريا الهامشى الى ذروته . فقد تقلص هذا القطر إلى تابع للاعب الإقليمى الأقوى آنذاك . إلا أن تحول سوريا ، التى كانت هدفاً من قبل لمخططات لاعبين آخرين ، إلى لاعب مستقل ، كان موضوعاً رئيسياً فى السياسات الإقليمية لسوريا منذ الانفصال عن مصر فى عام ١٩٦١ . وفى الستينات ، شهدت سوريا تحولاً مثيراً من الدور الغامض لبلد ذى قومية عربية بكل معنى الكلمة إلى بلد ذى حكومة مستقلة بشراسة ، على خلاف مع كل شخص ، بما فى ذلك « نظم الحكم التقدمية » الأخرى . ومن ناحية أخرى ، قامت سوريا ، الأقل تأثرا من مصر ، أو الأردن نتيجة لهزيمة ١٩٦٧ ، بتعزيز قدراتها العسكرية والاقتصادية بفضل المساعدة السوفيتية أساساً .

وعندما تولى حافظ الأسد السلطة فى عام ١٩٧٠ ، ورث خطاً بعثياً كان قائما لسبع سنوات . وإذ حالفه الحظ أكثر من أسلافه فى النضال الأيديولوجى ، فقد أصبح رئيسا للجمهورية بعد فترة قصيرة من وفاة عبد الناصر . وقد عزز الانتصار غير الكامل لعام ١٩٧٣ فى الحرب مع اسرائيل شرعية الأسد ، فى حين أن انتهاج مصر لطريق السلام المتسرع عزز بدرجة كبيرة من هيبة سوريا فى المنطقة . وفى عام ١٩٧٤ ، اقترب الأسد من المملكة العربية السعودية ، ومن الاتجاه الرئيسى العربى عندما اختلف مع السادات حول الإنهاء المبكر للحظر النفطى . وقد أعطى

(٦) باتريك سيل : « الكفاح من أجل سوريا : دراسة عن السياسات العربية بعد الحرب ، ١٩٤٥ — ١٩٥٨ » (مطبعة جامعة يل ، ١٩٨٧) ص ٢ .

الاتفاق الثانى لفض اشتباك القوات المصرية والاسرائيلية فى سبتمبر ١٩٧٥ ــ اتفاقية سيناء الثانية ــ الأسد صورة الزعيم ، الذى لا يرغب ، على خلاف السادات ، فى أن يضيع مكاسب عام ١٩٧٣ . لقد كانت كامب ديفيد هدية إلهية الى سوريا . ومنذ ذلك الحين فصاعداً أصبح الأسد فى رأى الاتحاد السوفيتى والاتجاه الرئيسى العربى زعيم النضال ضد اسرائيل دون منازع . وكان لهذا التكريس الإقليمى والدولى أثره الكبير فى إسباغ الشرعية على نظام حكم تقوده الأقلية .

ومن ثم ، نشأ موقف معقد يمكن إيجازه على النحو التالى : فى حين ينتهج الأسد سياسة بعثية وحدوية عربية راديكالية ، إلا أنه يريد أن ينظر إليه من قبل مواطنيه على أنه وطنى سورى غيور يعيد لبلده المكانة التى يستحقها . ومع أن خطاب الأسد ظل وحدويا عربيا ، ومع أن هدفه كان داخلياً أساساً ، إلا أن مجال تدخله لم يكن وحدويا عربيا ، ولا داخليا . لقد كان الهدف الإقليمى الرئيسى للأسد هو سوريا الكبرى . كانت غايته هى حرمان جميع القوى الإقليمية الأخرى من الوصول إلى ما يعرف باسم سوريا الجغرافية . ففى المنظومة الفرعية المحلية التى تضم سوريا ، والأردن ، ولبنان ، والفلسطينيين ، يصبح لسوريا ، بقدر كبير ، الموقف الأقوى . أما اللاعبون الثلاثة الآخرون فهم أصغر وأضعف نسبياً .

وهذا يعنى أنه يتعين على لبنان والأردن والفلسطينيين أن يقبلوا السيادة السورية ، وإذا أمكن الهيمنة السورية . ولو تركوا وحدهم ، فلن يكون لهذه القوى أى خيار آخر ، إذ أنهم لا يستطيعون مقاومتها إلا عن طريق تحالفهم مع لاعبين أقوى . ذلك أن الارتباط مع إسرائيل ضار سياسياً ، وذلك برغم أن الأردن ، بطريق غير مباشر ، والكتائبيين اللبنانيين ، بصورة علنية ، قد لجأوا إليه . ثم إن دور مصر المتضائل فى المنطقة وعزلتها بسبب كامب ديفيد جعل منها قوة موازنة أضعف كثيراً من أن تحول دون مخططات سوريا من أجل أن تكسب مجال نفوذ ضخم . أما المملكة العربية السعودية ، التى اتبعت سياسة التراجع إلى داخل شبه الجزيرة العربية ، ولأنها اختارت بطريقة منظمة أن تهادن السوريين بدلاً من أن تعارضهم ، فليست مصدر

عون كبير ـــ وهو إدراك يشترك فيه الفلسطينيون[٧] ، واللبنانيون . وقد حاول كل من بشير وأمين الجميّل مراراً وبدون نجاح أن يجرا الرياض إلى القيام بدور الثقل الموازن لدمشق . والتحدى الحقيقى لهذه الاستراتيجية السورية يمكن أن يأتى من العراق . ومن هنا ربما كان الخط المعادى للعراق الذى اتبعته دمشق ، يمثل أكثر السياسات السورية ثباتاً .

وبمعارضة العراق استعادت سوريا نفسها . إذ أنه لأسباب جغرافية ، ومالية ، وعسكرية ، تعتبر العراق عموماً الطرف الأقوى بين الاثنين ، ومن ثم ، فقد اتبعت سوريا بثبات سياسة تستهدف عزل العراق . إذ أن العراق القوى يمكن أن يمد سطوته تجاه الغرب ، وعندما يفعل ذلك يجعل من سوريا هدفاً مرة أخرى بدلاً من أن تكون لاعباً . ولا تستطيع انتماءات أيديولوجية بعثية ولا مواقف سياسية متوازية أن تتغلب على الشعور ، السائد على جانبى الحدود ، بأن نظامىّ الحكم لا يمكن التوفيق بينهما . وقد أثارت كامب ديفيد تعاوناً قصير الأجل استمر لفترة تقل عن عام . إذ لم يقبل العراق أن يصبح مُقيداً فى حين أن سوريا لم تستسلم للضغط العراقى . ومع التحييد الواقعى لمصر ، لم تستطع الجبهة الشرقية التى ضمت سوريا ، والأردن ، والعراق ، والفلسطينيين ، بطبيعة الحال ، أن تصمد فى مواجهة هذه العداوات العميقة الجذور . وفى حقيقة الأمر ، أصبح نظاما الحكم ، بمعارضة كل واحد منهما للآخر ، على النقيض من ذلك ، يؤيد كل منهما الآخر .

ذلك أن سوريا ، بمعارضتها العراق ، حتى عن طريق تحالفها مع إيران ، تحاول إصلاح الشكاوى القديمة بما فى ذلك تدخل الآخرين فى شؤونها الداخلية . إنها بلد ، هددته العراق ، وسيطرت عليه مصر ، وتجاوزه لبنان اقتصادياً . بيد أن هناك عناصر قصيرة الأجل فى موقف سوريا الحالى الذى يثير الحسد ، لن تكون لها بالضرورة آثار دائمة ، نظراً لأنها تعتمد على التطورات السياسية فى دولتين منافستين (العراق ومصر) ، والقرارات التى يتخذها العدو المفزع (إسرائيل) .

---

(٧) انظر رشيد خالدى : « تحت الحصار : منظمة التحرير الفلسطينية واتخاذ القرارات فى حرب عام ١٩٨٢ » (مطابع جامعة كولومبيا ، ١٩٨٦) .

وبسبب كامب ديفيد ، تم تحييد مصر . وتحولت سوريا بذلك إلى المستفيد الرئيسى من المعونة المالية العربية ، والمبيعات العسكرية السوفيتية . ويقدر أن سوريا قد تلقت ما مقداره عشرة بلايين دولار أمريكى من واردات الأسلحة فى الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٣ . وأن الاتحاد السوفيتى كان يوزد لسوريا « ما يزيد على ضعف القيمة السنوية من الأسلحة التى كانت تسلمها الولايات المتحدة لإسرائيل . كذلك زادت سوريا من الأفراد العسكريين بنسبة ٨٢ بالمائة بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٨٢ . ثم زادت عدد الأفراد بنسبة أخرى قدرها ٤٥ بالمائة فى الفترة ما بين عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٥ ».[٨] وفى عام ١٩٨٥ ، كان لدى سوريا ٣٧٠٠ دبابة معركة رئيسية عاملة ، و ٢٧٥٠ قطعة مدفعية ثقيلة ، وأكثر من ٦٠٠ طائرة مقاتلة نفاثة ، و ١٣٠ وحدة قذائف أرض ــ جو كبيرة (سام) .[٩] بيد أن العراق ، ونتيجة للحرب بينه وبين إيران ، أصابه الشلل بسبب سنوات وسنوات من المعارك . ومن ناحية أخرى ، كانت سوريا تقوم بالدور المربح كحليف لإيران ، وعامل تهدئة لنوايا إيران العدوانية المفترضة ضد الحكومات الملكية النفطية فى الخليج .

إلا أن هذه كلها ليست سوى تكتيكات قصيرة الأجل ، وفى حين أن أحداً لا يشك فى عبقرية الأسد التعبوية ، إلا أن الكثيرين يرتابون فى استراتيجيته طويلة الأجل . ووفقاً لما يقوله ألبرت حورانى : « إنه من التهور التنبؤ .. بأن القوة الظاهرة لنظام الحكم ستكون حقيقية ودائمة ، وأن سوريا لن تصبح أبداً مرة أخرى كيانا يتصارع الآخرون عليه » .[١٠] ولو حدث أن أزالت مصر وصمة كامب ديفيد بطريقة أو بأخرى ، ولو خرج الجيش العراقى المؤلف من أربعين فرقة قوية من الحرب دون أن يهزم ، سيكون من الصعب على سوريا ، حتى مع وجود الأسد كرئيس للجمهورية ، أن تحافظ على ما لديها من نفوذ فى الوقت الحاضر .

---

(٨) انطونى هـ . كوردسمان : « الشرق الأوسط وتكلفة سياسات القوة » ، **مجلة الشرق الأوسط** ، المجلد ٤٠ [شتاء ١٩٨٦] ص ١٣ .

(٩) المصدر السابق ص ١٣ ــ ١٤ .

(١٠) سيل : « **الكفاح من أجل سوريا** » ، ص ١٥ .

ومن المفارقة أن كامب ديفيد وحرب الخليج قد لعبتا دوراً كبيراً فى تجديد شباب نظام حكم كان يتعرض لمقاومة شديدة من الإخوان المسلمين فى أواخر السبعينات . وقد تختفى هذه العوامل الإيجابية ، وتصبح سوريا بالتالى ضعيفة . إلا أنه يتعين على الغارقين فى أحلام اليقظة من الفلسطينيين واللبنانيين الذين يتوقعون عودة سوريا إلى مركزها الذى كانت عليه منذ عشرين عاماً مضت فى ميزان القوة الإقليمى ، أن يعيدوا النظر فى حساباتهم . إذ يبدو أن القوتين العظميين تراقبان بارتياح انبعاث سوريا من جديد كلاعب إقليمى محورى . أما مصر ، فبعد أن عادت الآن إلى الأسرة ، فإن الاحتمال الأكبر هو أن تلعب دور الثقل الموازن ، فى الخليج ، وليس فى مشرق البحر المتوسط الملىء بالاضطرابات .

دور متواضع لمصر

اتسم أول رد فعل من جانب مصر إزاء الانتقادات الصارخة ضد كامب ديفيد بالغطرسة الشديدة ، وقد كرر السادات ووسائل إعلامه التى تعمل بوحى رسمى عدداً من الأفكار الساذجة . ما الذى تستطيع أن تفعله سوريا وحدها ضد إسرائيل ؟ ما هو إسهام السعودية للقضية العربية الذى يبرر اعتراضهم على الاتفاقيتين ؟ ما هو العالم العربى بدون مصر ؟ وبقدر ما تعتبر هذه الأقوال الموجهة إلى الرأى العام الداخلى أمرا مفهوما ،فإن المرء كان يشعر فى بعض الأحيان أن القادة المصريين ، ابتداء من السادات ، اتخذوا هذه المواقف مأخذ الجد . وبدا أن الحكومة المصرية قد أخطأت فى حساب قدرة الولايات المتحدة ورغبتها فى التأثير على مواقف الحكومات العربية الأخرى .

وبعد بضعة شهور من كامب ديفيد ، كان يتعين على الحكومة المصرية أن تواجه مقاطعة عربية خطيرة . وبدت الجامعة العربية كما لو كانت قادرة على الصمود بعد نقلها من القاهرة ، وأن أحداً لم يكن يأخذ على محمل الجد « جامعة الشعوب العربية والإسلامية » التى أنشأها السادات لتحل محلها . وتوقفت المعونة العربية لمصر ،

وقوطعت القاهرة من جانب الشخصيات العربية . ورداً على هذا الموقف العدائى عموماً ، اختار السادات أن يعقد صفقة منفصلة مع إسرائيل . ولكى نفهم هذه السياسة بصورة صحيحة ، يتعين على المرء أن يتذكر البيئة الاقليمية التى اتُخذ فى نطاقها القرار بالتوجه إلى القدس قبل ذلك بعام واحد .

إذ أنه بحلول خريف عام ١٩٧٧ ، كانت لدى الصفوة المصرية فرص كثيرة لقياس دور بلدهم المتناقص فى الشؤون الإقليمية ، فقد جمعت الجزائر ، وليس القاهرة ، صدام حسين وشاه إيران معاً من أجل التوقيع على اتفاق عام ١٩٧٥ الذى أنهى صراع الأكراد وثبت الحدود فى منطقة شط العرب . وكانت سوريا تتدخل وحدها تقريباً فى لبنان وتحتوى الفلسطينيين . وكان صدام حسين يلتمس بنشاط أن يصبح « ناصر العرب الجديد » . وأخذت دول العالم تتودد إلى بلدان النفط ، فى حين أخفق اجتماع القاهرة الذى تم الإعداد له بعناية لتنظيم المعونة العربية لإفريقيا . وحتى معمر القذافى أصبح الآن على درجة من القوة تتيح له مقاومة عملية عسكرية مصرية ضده .

وربما لم يكن بمقدور الصفوة المصرية والسادات نفسه التكيّف إزاء هذا الفقدان السريع للنفوذ فى المنطقة . ويفسر الإحباط مع بلدان النفط العربية ، والأهم من ذلك ، العجز عن التكيف مع التغيرات غير المواتية ، جزئياً ، قرار السادات المفاجىء « بكسر الحاجز النفسى مع إسرائيل » . ويمثل المأزق الواضح الذى نشأ عن رفض كارتر للبيان المشترك الأمريكى السوفيتى الصادر فى أول أكتوبر ١٩٧٧ ، إضافة أخرى إلى الورطة المحيرة وإن كانت أقل ظهوراً ، التى يعانى منها زعيم لم تكن لديه الرغبة ـــ لأسباب شخصية وسياسية ـــ فى قبول الوضع المتحدّر لبلده فى العالم العربى [انظر التذييل « ب »] . ويفسر رد الفعل هذا قرار السادات بالمضى فى طريقه إلى آخره ، بعد اعتماد المقاطعة العربية . وقد ارتأى السادات أن العزلة مع الاحتفاظ بالعزة أكثر استساغة من اتخاذ منزلة أدنى فى الترتيب العربى .

وانكسرت هذه العزلة جزئياً نتيجة للعلاقات الدقيقة مع عُمان والمغرب . إلا أن السياسة هنا أيضاً ، كانت سياسة ارتداد إلى البيئة الجغرافية المحيطة . إذ أن السودان

انتهج موقفاً غامضاً بدرجة تتيح له مواصلة ، أو حتى دعم العلاقات بين البلدين . وبعد أن حرمت مصر من القيام بدور أكبر ، عمدت إلى التركيز على مساندة الصومال فى حربها مع أثيوبيا ، ومقاومة المخططات الليبية فى السودان ، وتشاد . وعندما فعلت ذلك ، أصبحت مصر تتوافق مع النمط العام فى المنطقة .

وفى وقت لاحق ، مع وفاة السادات ، والضغط الداخلى المتصاعد من أجل قيام علاقات أفضل مع العالم العربى ، حاولت مصر أن تستعيد جانباً من وضعها فى المنطقة . ومع أن ظروفاً كثيرة تجمعت لتجعل من هذا المسعى شيئاً ممكن التحقيق ، إلا أن الحرب بين إيران والعراق تعتبر هى العامل الأكثر أهمية . وكان من المحتمل أن تستمر مواقف القوى العربية الأخرى تجاه مصر قاسية كما كانت من قبل لولا الحدث الهائل الذى نشأ عن الثورة الإيرانية .

إلا أنه من المجازفة ، مع ذلك ، الاعتقاد بأن عودة مصر إلى العالم العربى كانت سهلة أو لا تزال سهلة ، إذ أنه على مدى السنين الطويلة القادمة ، ستظل اتفاقيتا كامب ديفيد عائقاً أمام عودة العلاقات إلى طبيعتها مع بقية العالم العربى ، وغالباً ما ستكون مبرراً سهلاً للتعامل مع مصر دون إيلائها الاعتبار المناسب . وفى غياب استطلاعات للرأى العام موثوق بها ، تكون كل التقديرات انطباعية . إلا أنه بوجه عام ، يبدو أن الرأى العام العربى المعنى ما زال سلبياً تجاه الاتفاقيتين ، وربما يستمر كذلك فى المستقبل القريب . وقد أعادت مصر علاقاتها من جديد مع غالبية البلدان العربية ، إلاّ أن محاولة إعادتها إلى الجامعة العربية قد أخفقت فى قمة عمان ، وقد عادت مصر برغم كامب ديفيد ، ليس لأن الاتفاقيتين أصبحتا فجأة مستساغتين ، بل لأنه يتعين على العالم العربى أن يواجه تحديات جديدة وملحة عند جناحه الشرقى .

بيد أن العودة إلى المجال العربى لا يعنى بالضرورة أن مصر سوف تستعيد أبداً نفوذها الذى كانت تتمتع به فى عهد ناصر . إذ أن الميزان الجديد للقوة لا يتيح مثل هذا الادعاء . ويبدو أن انتشار القوة فى العالم العربى أصبح هو النظام الطبيعى للأشياء . ومع مضى الوقت ، تبدو فترة حكم عبد الناصر استثناءً فى غالبية النواحى . إن معظم المثقفين المصريين لا يطلقون على بلدهم اسم البلد القائد فى

السياسات بين البلدان العربية . وعوضاً عن ذلك ، توصف مصر بأسلوب متلطف بأنها « وسيط مسؤول عن إيجاد العامل المشترك فيما بين الأشقاء الأصغر والأكثر اضطرابا » ، أو أنها « المعبر عن التوافق العربى » . إن مصر العائدة إلى الأسرة العربية إضافة واضحة إلى موارد الأسرة إلا أنها لا تستطيع بالتأكيد قيادتها . ولقد أصبح المتنافسون على هذا المركز عديدين جداً .

تحييد دول شمال أفريقيا

تفجرت مسألة الصحراء الغربية ، التى تدهورت إلى حد المجابهة المباشرة بين الجزائر والمغرب ، فى عام ١٩٧٥ ، وفى وقت كان فيه هذان البلدان المغربيان البارزان مشغولين بتعزيز نفوذهما فى العالم العربى الشرق .[11] فلقد قاتل الجنود المغاربة بشجاعة فى مرتفعات الجولان ، وكان الملك الحسن الثانى يحاول استخدام أوراق اعتماده العربية والاسلامية التى اكتسبها حديثاً (كمضيف للكثير من مؤتمرات القمة العربية ، ورئيس للجنة القدس التى جرى الترويج لها بكثافة) من أجل تدعيم مشروعيته فى الداخل . وكانت الجزائر تعمل جاهدة على اكتساب دور قيادى فى العالم العربى الشرق ، مع وجود سفارة نشيطة فى بيروت ، تتعامل مع جميع الطوائف اللبنانية والفلسطينية تقريباً . وكانت الجزائر تعوّل على نجاحها الباهر الذى حققته فى ربيع عام ١٩٧٥ ، عندما وقّع شاه إيران ونائب رئيس جمهورية العراق اتفاق الجزائر ، الذى وضع حداً ، لفترة ما ، للمشكلات العديدة التى تجابه هذين البلدين .

(١١) كانت المغرب والجزائر قد تصادمتا حول وضع الصحراء الغربية منذ انسحاب اسبانيا عام ١٩٧٥ . وتعتبر المغرب هذا الإقليم بمثابة جزء لا يتجزأ من الأمة المغربية . وعلى خلاف ذلك ، تطالب الجزائر بحق تقرير المصير لسكان الإقليم الصحراوى الذين يبلغ تعدادهم ٢٠٠٠٠٠ نسمة . وأيدت الجزائر البوليزاريو ، المجموعة الصحراوية المسلحة ، التى تطالب بقيام دولة مستقلة . وفى ربيع عام ١٩٨٨ ، استأنفت المغرب والجزائر علاقاتهما الدبلوماسية . وقد تفتح هذه الخطوة الطريق لحل مسألة الصحراء . وقد تسهم أيضاً ، بالإضافة إلى تحسن العلاقات التونسية الليبية ، فى إحياء فكرة إنشاء « المغرب الكبير » أو على الأقل من أجل تحسين التعاون فيما بين بلدان شمال أفريقيا .

وقد أرغمت مسألة الصحراء الغربية فوراً كلاً من الجزائر والمغرب على أن تكرسا مواردهما السياسية والمالية الهامة لمساندة الحركة الوطنية الصحراوية ، البوليزاريو ، أو على النقيض ، لإلحاق الهزيمة بها . ونظراً لأن السعى لإيجاد حل لهذا الصراع كان يتم فى إطار منظمة الوحدة الإفريقية ، فقد تعيَّن على الرباط والجزائر أن تركزا معظم قدراتهما الديبلوماسية فى نطاق غير عربى ، فى محاولة لاكتساب تأييد القوى الإفريقية المختلفة . إلا أنه بعد أن تورط البلدان فيما بدا بعد وقت قصير أنه ورطة سياسية وعسكرية أخرى ، وما ترتب على ذلك من ضرورة مراقبة التحركات الليبية فى المنطقة بحرص والتى لا يمكن التنبؤ بها ، فقد أصبح من الصعب أن يُطلب من الدولتين المغربيتين أكثر من ذلك بالنسبة للجبهة الشرقية الرئيسية والأكثر احتياجاً .

ويفسر التحييد الواقعى لدول المغرب جزئياً الأحداث العديدة التى وقعت فى فترة لاحقة . إذ أن رد الفعل العربى إزاء زيارة شيمون بيريز للمغرب فى مطلع عام ١٩٨٧ ، على سبيل المثال كان لا يمكن أن يتسم بهذا الاعتدال لو أن النفوذ المغربى فى شؤون الشرق الأدنى كان قد تقلص بالفعل بدرجة كبيرة . كذلك يفسر تفكك النظام الإقليمى جزئياً الإخفاق الجزائرى المتكرر فى القيام بدور ناجح فى العالم العربى الشرقى . فقد باءت جهود الوساطة الجزائرية بين إيران والعراق بالفشل . بل فقدت الجزائر وزيراً للخارجية أثناء هذه العملية . وبرغم حرصها على القيام بدور فى لبنان ، إلا أن الجزائر تكبدت عناء فى التوسط بين المسيحيين والمسلمين ، وكان حظها من النجاح دون ذلك بين اللبنانيين والفلسطينيين . بيد أن النفوذ الجزائرى لم يتلاش كلية كما ظهر فى الأسابيع التى سبقت اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى فى عام ١٩٨٧ ، أو فى المفاتحات الإيجابية من أجل استئناف العلاقات مع القاهرة ، إلا أن هذه المكاسب المتواضعة كانت أقل كثيراً من طموحات الجزائر .

وأصبحت الدولتان المغربيتان مرة أخرى بمثابة لاعبين هامشيين فى الشرق ، فى حين أن تونس ، برغم أنها مضيفة للجامعة العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، انتابها حتى عام ١٩٨٨ الضعف بسبب مسألة الخلافة ، والمعارضة المتزايدة من قبل

الأصولية الجديدة .[١٢]

وقلّص هبوط أسعار البترول والحرب فى تشاد بدرجة خطيرة من مشاريع القذافى الضخمة . فلقد كان العقيد الليبى ، لفترة طويلة ، البطل الغيور للكفاح ضد الجغرافية ، إلا أن النكسات التى لحقت به حول أوزو على حدود تشاد فى عام ١٩٨٧ كان يمكن أن يكون لها تأثير أطول من جميع مشاريع الوحدة التى ارتبط بها . وهو يركز الآن أيضاً على البيئة المحيطة به مباشرة ، محاولاً تأمين مساندة الجزائر ، ومتفادياً التعرض للهوان على الحدود الجنوبية لليبيا . وتبسيطاً لقول مأثور ، يمكن للمرء أن يستنتج ، على الأقل فى الوقت الحاضر ، أن المشرق هو المشرق ، والمغرب هو المغرب .

■ نظام إقليمى يتكيّف مع تفككه

مع أن الرابطة فيما بين الدول العربية قد ضعفت ، إلا أنها ما زالت باقية . إن الدول العربية تربطها معاهدات عديدة ومنظمات فيما بين البلدان وبعضها البعض ، وقد تأثرت بطبيعة الحال بدرجة كبيرة نتيجة لاتفاقيتى كامب ديفيد ، والقرار العربى اللاحق لعزل القاهرة . ومن أجل تقدير الآثار التى نجمت عن إقصاء مصر بصورة كافية ، يتعيَّن على المرء أن يتذكر مدى هيمنة القاهرة على الجامعة العربية وقبل أن يحولها عبد الناصر بزمن طويل إلى يد القاهرة العلمانية . وكانت فكرة قيام تجمع عربى ، كما اقترحها رئيس وزراء بريطانيا ، قد قدمها مصطفى النحاس باشا إلى مجلس الشيوخ المصرى فى عام ١٩٤٣ : « عندما أدلى مستر إيدن ببيانه ، فكرّت

(١٢) تولى الحبيب بورقيبة حكم تونس منذ استقلالها فى عام ١٩٥٦ إلى أن خلعه رئيس وزرائه فى خريف عام ١٩٨٧ . وأثناء شهوره الأخيرة فى السلطة ، أصبح بورقيبة استبدادياً تحكمياً بدرجة متزايدة ، وبذلك أصاب بالشلل منجزات حكمه الطويل . وفى نهاية الأمر ، عولجت مسألة الخلافة بطريقة سلسة .

فيه ، واستخلصت أن أفضل طريقة لتحقيقه هو أن ندع الحكومات العربية تتولى بنفسها رعايته . واعتقدت أنه يجب على الحكومة المصرية ، أن تقوم بمبادرة رسمية بالتشاور مع غيرها من الحكومات العربية ، واحدة واحدة ، ثم تُنسّق مصر هذه الآراء المختلفة بقدر الإمكان . وبعد ذلك توجه مصر الدعوة إلى الممثلين العرب لمناقشة المسألة بصورة جماعية . وإذا تم التوصل إلى اتفاق ، تعمل مصر على عقد اجتماع بمصر برئاسة رئيس الوزراء المصرى . »[١٣] وهذا هو ما حدث فعلاً . وقد جرى التفاوض بشأن بروتوكول الجامعة العربية ووقع عليه فى الاسكندرية عام ١٩٤٤ . وتم التوقيع على ميثاقها بالقاهرة . ولم يجرؤ أحد على الاعتراض على رأى مصر بأن يكون المقر الرئيسى بالقاهرة . وعندما بُنى المقر الرئيسى ، لم يكن من قبيل المصادفة أن يكون موقع المبنى على مسافة عشرات الأمتار القليلة من مبنى وزارة الخارجية المصرية ، وقد أصر المصريون على تسميتها « الجامعة » والتى تترجم خطأً بالمعنى الأكثر قوة « عصبة » ، وبذلك رفضوا التفضيل السورى لكلمة « الاتحاد » وإصرار العراق على تسمية « التحالف » . وكان أول أمين عام بطبيعة الحال مصرياً ، وكانت أغلبية الموظفين من المصريين . وقد تعين استبدال الأمين العام المصرى ، بمصرى آخر أكثر خضوعا لتعليمات حكومته .

وفى هذه الظروف ، كانت مجرد فكرة قيام جامعة عربية بدون مصر ، تبدو فكرة عبثية تماماً . إلا أن هذا هو ما حدث بعد عام ١٩٧٩ . فكيف استطاعت الجامعة أن تبقى على قيد الحياة بعد انقطاع الحبل السُّرى الذى يربطها بالقاهرة ، واستبداله بآخر فى تونس ؟ الإجابة عن هذا التساؤل نلتمسها مرة أخرى فى السنوات التى سبقت كامب ديفيد . وهنا أيضاً عجّلت كامب ديفيد بعملية مستمرة . صحيح أنه بعد وفاة عبد الناصر ، بقى مقر الجامعة بالقاهرة ، وكان الأمين العام الثالث الذى انتخب عام ١٩٧١ ، مرة أخرى ، مصرياً ، ولم يكن الرجل ديبلوماسيا مغموراً . لقد كان محمود رياض ، وزيراً سابقا للخارجية فى عهد عبد الناصر . ومع أنه كان

---

(١٣) الحسنى : « **تاريخ مجلس الوزراء العراق** » (بالعربية) ، الطبعة الخامسة (بيروت : مطبعة دار الكتب ، ١٩٧٨) ص ١٥٠ .

مستعداً وراغباً فى التنسيق مع حكومة بلده ، إلا أن رياض كان أرفع قدرا بحيث يستطيع مواجهة من خلفوه فى وزارة الخارجية المصرية . علاوة على ذلك ، كانت آراؤه بشأن المسائل الإقليمية مختلفة عن آراء خليفة عبد الناصر . والأهم من ذلك ، أن رياض كان فطيناً بدرجة كافية تتيح له رؤية كيف يتحول ميزان القوة فيما بين البلدان العربية ، ولا سيما بعد عام ١٩٧٣ ، وأن يلاحظ أن ميزانية الجامعة ستكون بعد الآن من مصادر غير مصرية . وقد شرع فى عملية ملاءمة هادئة مع هذه الظروف الجديدة ، بالقيام بدور نشيط فى السياسات بين البلدان العربية ، وتعيين عدد أكبر من العرب غير المصريين بين العاملين بالجامعة ، والتشاور بصورة منتظمة مع مراكز القوة الجديدة فى العالم العربى ، الجزائر ، الرياض ، بغداد ، دمشق ، وغيرها من العواصم .

وأفضت كامب ديفيد إلى استقالة رياض ، إلا أن الجامعة فى ظل توجيهاته ، بقيت كما هى . ويبدو أن السادات افترض خلاف ذلك ، بعد أن تردد أنه أبلغ الكثيرين ممن يثق بهم أنه لا يمكن لجامعة عربية بدون مصر أن تبقى على قيد الحياة . إلا أنها عاشت ، وكانت الحكومات العربية متفقة بالإجماع على اعتبار اتفاقيتى كامب ديفيد متناقضتين مع ميثاق الجامعة ، والأهم من ذلك ، مع معاهدة الدفاع العربى المشترك والتعاون الاقتصادى لعام ١٩٥٠ . وكان حتما أن يستخدم كثيرون من العرب وبعض المصريين فى تحديهم لشرعية المعاهدة المصرية الاسرائيلية المادة العاشرة من معاهدة الدفاع العربى المشترك ، والتى تنص بوضوح على أن المعاهدة تنسخ أى معاهدة سابقة أو مستقبلة وقعها أى عضو بالجامعة .

وشعر الرأى العام العربى بالارتياح لأن مؤسسات الوحدة العربية استطاعت أن تصمد فى مواجهة حدث هام مثل كامب ديفيد . ولكن كم كان الثمن ؟ الانتقال إلى تونس ، عاصمة الدولة التى تتخذ فيها أفكار العروبة وضعاً هامشياً ، مع وجود أمين عام تونسى ، تؤيده حكومته على مضض ، حيث شهدت الجامعة دورها السياسى وقد أخذ فى الاضمحلال تدريجياً . وظلت الجامعة العربية هى الرمز المؤسسى « للفكرة العربية » ، برغم أنها لم تحل دون ظهور أطر إقليمية أخرى ،

من قبيل المؤتمر الإسلامى ، ومجلس التعاون الخليجى . وتعيّن على الجامعة أيضاً أن تقاوم معارضة بعض أعضائها لأية محاولة لتحويل الجامعة العربية إلى منظمة تتخطى السلطة القومية ، والشروع فى وضع ميثاق جديد للجامعة عام ١٩٨٠ . وفى هذه المناسبة ألحّت سوريا والعراق لإبدال قاعدة الإجماع بقاعدة الأغلبية . بيد أن المملكة العربية السعودية ، والمغرب ، وعدداً من الدول العربية الأصغر نجحت فى الاعتراض على هذا التغيير . إذ أن الجامعة العربية ، بعد أن أصبحت عديمة الفعالية فى حل الصراعات العربية الداخلية ، باتت هامشية بالنسبة لهذه الدول . وكان عجزها عن فعل أى شيء من أجل لبنان شيئاً قبيحاً ، وبرغم أن ٨٠ بالمائة من قرارات الجامعة تتخذ بالإجماع ، إلا أنها نادراً ما تُنفَّذ .

ومن المفارقات أن العمل العربى المشترك عديم الفعالية يناظره خطاب رسمى كله إصرار وعبارات بلاغية براقة عن الوحدة العربية . وفى حين أنه على مدى ثلاثين عاماً كان ميثاق الجامعة وقراراتها يوليان كل الاحترام لسيادة الدولة ، إلا أن الخطاب الذى أعقب كامب ديفيد كان طنانا . ففى عام ١٩٨٠ ، اعتمدت قمة عمان التى انعقدت للبدء فى عقد للتنمية العربية المشتركة ، عدداً من القرارات التى أعلنت بإصرار جازم مرارا وتكرارا أن « العرب يشكلون أمة واحدة ، ذات مصير مشترك واحد وتضامن محتوم » ، وذلك فى حين أنه يشار إلى العالم العربى باعتباره وطنا واحداً ، كما يُقال عن الوحدة الاقتصادية الكاملة بأنها « غاية رئيسية » . إلا أن مصر قد استبعدت بالفعل . وقررت سوريا ، وليبيا ، والجزائر مقاطعة المؤتمر ، وسرعان ما نسيت تلك البلدان التى حضرت التعهدات التى قطعتها على نفسها . وصدقت تسعة بلدان عربية فقط على معاهدة التجارة بين الدولة العربية ، والتى وقعت فى العام التالى . وتلا قمة عمان مؤتمر قمة آخر فى مدينة فاس استمر ثلاث ساعات . واتخذت القمة التالية بمدينة فاس أيضاً القرار القصير الأجل الذى اشتمل على ثمانى نقاط بشأن الصراع العربى الاسرائيلى [انظر التذييل « هـ »] . ولم تنعقد مؤتمرات قمة عربية خلال السنوات الخمس التالية . وتدهور العجز عن تنفيذ القرارات المشتركة إلى عدم القدرة حتى على الاجتماع . وبحلول منتصف الثمانينات لم تزوّد

الدول العربية ، بما فى ذلك الدول الغنية منها ، الجامعة حتى بميزانيتها المتواضعة [نحو ٣٣ مليون دولار أمريكى فى عام ١٩٨٦] .

وإلى جانب اختيار عاصمة هامشية لا نفوذ لها مقرا رئيسيا للجامعة ، أصبحت المنظمات العربية الشقيقة « العشرون أو نحو ذلك » والتى كانت محتشدة بالقاهرة من قبل ، متناثرة فيما بين ثمانى عواصم عربية مختلفة ، وبذلك أضافت رمزا جديدا لانتشار السلطة الذى حدث فى العالم العربى . إلا أن هذا ليس سوى مسألة رمزية ، إذ يصعب انتقاد الأمانة العامة للجامعة بسبب الانقسامات العميقة التى تسود المنطقة فى الوقت الحاضر . إذ أنه بعد سنوات من العجز ، والذى أفضى بالأمين العام الحالى إلى أن يركز على الأنشطة « الإعلامية » فى العواصم الأجنبية ، يبدو أن تطور حرب الخليج أعطى الجامعة الفرصة لأن تضيف بعض الجوهر إلى أنشطتها ، كما وضح فى قمة عمان ، غير أن هذه القمة ذاتها قررت أن الجامعة بحالتها هذه لا صلة لها بالعلاقات الثنائية للبلدان كل على حدة مع مصر ، وأنها مسألة متروكة للدول الأعضاء . وكان هذا بمثابة اعتراف غير مباشر بأن قواعد الإجماع فى الجامعة العربية يمكن تجاوزها . كما يعتبر دليلاً على أن الجامعة ليست سوى واحدة من عدة مؤسسات تدور بداخلها السياسات فيما بين البلدان العربية ، لدرجة أنه بعد شهر واحد ، اتخذ مؤتمر قمة لمجلس التعاون الخليجى المنعقد بالرياض خطاً مختلفا تماما عن الخط الذى اتفق عليه فى عمان بشأن مسألة العلاقات مع إيران .

إيران فى سياسات البلدان العربية

قبل الثورة ، كان التأثير الإيرانى على السياسات العربية هامشياً . وفى أثناء الخمسينات ، حَدَّت المشكلات الداخلية فى إيران ، والانهيار السريع لحلف بغداد عام ١٩٥٥ من نطاق النفوذ الإيرانى . وشهدت السبعينات سياسة إيرانية أكثر دينامية ، وخير شاهد على ذلك العديد من المبادرات من قبيل محاولة ضم البحرين ، وضم ثلاث جزر تنتمى إلى الإمارات العربية المتحدة ، والاشتراك الذى تم الترويج

له بكثافة فى الحرب ضد ثوار ظفار فى عمان ، والقرار المفاجىء بوقف المساندة للثورة الكردية وذلك كجزء من الاتفاق مع العراق فى عام ١٩٧٥ ، وزيارات الشاه التى تم الترويج لها جيداً للعواصم العربية الكبرى — مع تقديم بعض المعونات المالية لمصر — وأخيراً الرغبة المعلنة مراراً بالتدخل تأييداً لأى نظام عربى « صديق ».. غير أنه مع قدوم الخومينى ، تأكدت الرغبة فى التدخل فى الشؤون العربية ولكن داخل سياق مختلف تماماً .

الانقسام بين الشيعة والسنّة : عمدت الثورة الإيرانية بوضوح إلى تعميق الانشقاق الكامن بين الشيعة والسنة فى العالم العربى . وكان لهذا الاستقطاب نتائج مختلطة بالنسبة للإيرانيين . إذ أنه فى أعقاب الثورة مباشرة ، كان هذا الانشقاق مفيداً لإيران . ومن الطبيعى جداً أن كثيرين من العرب الشيعة توحدوا مع الثورة كأنها ثورتهم وعُلّقت صور الخومينى حتى فى بيوت السياسيين الشيعة المعتدلين فى لبنان ، والكويت ، وحتى فى المملكة العربية السعودية ، وكانت هذه ، مع كل ذلك ، المرة الأولى منذ اعتناق المذهب الشيعى من جانب الصفويين التى أعطى فيها العرب الشيعة الذين ضحوا بأنفسهم شخصية كاريزمية أو زعامية ملهمة يتوحدون معها . وعلاوة على ذلك ، فقد فجرت ردود الفعل الإيجابية الأولى إزاء الثورة فى العالم العربى ، وخاصة فى الدوائر التى يسكنها شيعة ويسيطر عليها أنصار السنّة شعوراً حقيقياً بالفخار لكونهم من الشيعة ، وهو شىء لم تقدمه الامبراطورية العثمانية ولا الدول الحديثة التى حلت محلها ، إلى الملايين العشرة أو نحو ذلك من العرب الشيعة .

وفى وقت لاحق ، ظهر أن الطبيعة الشيعية للثورة كانت إحدى نقاط ضعفها الخطيرة . وبدا هذا واضحاً عندما اشتمل الدستور على مبدأ ولاية الفقيه ، والذى يقضى بأن الزعيم الدينى المتعلم له السلطة العليا على مؤسسات الدولة . ويرفض السنيون هذا المبدأ . ومن ذلك الحين فصاعداً ، حاول الزعماء الإيرانيون كسر الحاجز الطائفى الذى يفصلهم عن ٩٠ بالمائة من العرب . بيد أن الفجوة كانت آخذة فى الاتساع ، مع استثناءات هامشية ، من قبيل حركة الشيخ سعيد شعبان فى طرابلس بلبنان ، وجماعات متطرفة سنية صغيرة فى أرجاء العالم العربى . وقد

وضحت هذه الفجوة جيداً فى عام ١٩٨٧ ، بعد أحداث مكة والتى قُتل فيها مئات من الحجاج الإيرانيين ، بالإضافة إلى عدد من رجال الشرطة السعوديين . وقد اتهم السعوديون الإيرانيين بأنهم عمدوا إلى تحويل مناسبة الحج الدينية إلى مكة إلى فرصة للدعاية السياسية . وأفضى هذا إلى مصادمات وقعت بين الحجاج الإيرانيين الذين كانوا يقومون بتظاهرات سياسية ، وبين قوات الأمن السعودية . وساند الشيعة العرب ــ الراديكاليون والمعتدلون على حد سواء ــ إيران ، فى حين أيدت الحكومات العربية والجماعات المتطرفة السنيّة عموماً المملكة العربية السعودية . واجمالا ، كان للحكومات العربية فى منطقة الخليج مصلحة مكتسبة فى استغلال الصراع بين أنصار الشيعة والسنّة ، وذلك لكى يصوّروا خصومهم على أنهم « طابور خامس » .

وبهذا المعنى ، تعتبر قمة عمان بمثابة رد فعل سُنّى للمحاولة الإيرانية المنتظمة لنزع الطابع العربى عن الإسلام ، أى تحويل المركز الإسلامى جهة الشرق فى اتجاه المجتمعات الآسيوية المسلمة الضخمة . وهكذا فقد أُعتمد قرار فى عمان يعطى للمملكة العربية السعودية الحرية فى تنظيم الحج إلى مكة سنوياً ، والحفاظ على مدينتى الإسلام المقدستيْن ، وهو شيء يعارضه الإيرانيون الذين يصرون على تشكيل هيئة إسلامية دولية للإشراف على المقدسات التى أصبحوا يطلقون عليها ، منذ أحداث مكة ، اسم « الحجاز » . وهكذا فإن الثورة الإيرانية ، بدلاً من أن يكون لها تأثير كاسح عبر العالم العربى ، أعطت العرب بطريقة غير مباشرة أسباباً متجددة لتأكيد هويتهم القومية والحضارية .

إيران وميزان القوة فى البلدان العربية : كان أول المستفيدين من الثورة الإيرانية بكل وضوح هم الفلسطينيون ، إذ أنهم توجهوا إلى طهران فى جماعات حيث سُلمت السفارة الإسرائيلية إلى منظمة التحرير الفلسطينية . وكان كثيرون من الزعماء الثوريين الإيرانيين قد تدربوا فى المخيمات الفلسطينية . وهكذا فقد بدا للبعض أنه بالرغم من أن مصر قد خسرها الكفاح ضد إسرائيل ، فقد كسب الكفاح إيران . واستفادت بلدان الخليج جزئياً من سقوط الشاه الذى أصبح تهجمياً بصورة متزايدة

فى المنطقة . وبرغم أن الزعماء الجدد فى إيران لم يكونوا على مودة خاصة مع قادة الخليج ، إلا أن الأخيرين اعتقدوا أن إيران سيصيبها الضعف بعد عدد من السنوات يتهيأ لهم خلالها تطوير قدراتهم ، وخاصة فى إطار مجلس التعاون الخليجى الذى أصبح ممكنا فى نهاية الأمر .

وعموماً ، أصبح لدى ما يسمى بالراديكاليين العرب حليف جديد . فبرغم الطابع الدينى للثورة ، ظهر سريعاً أن أصدقاء إيران فى العالم العربى (أو على الأقل أولئك الراغبون فى تقديم تقييم إيجابى واضح للثورة) ، هم البلدان العربية الأكثر قرباً من الاتحاد السوفيتى : الجزائر ، اليمن الجنوبية ، سوريا ، ليبيا ، وذلك على الرغم من وجود عقبة كان يجب التغلب عليها مع ليبيا بسبب اختفاء الزعيم الشيعى اللبنانى الإمام موسى الصدر فى ليبيا — وكانت سوريا تقريباً أكثر البلدان العربية مهارة فى الاستفادة من هذه الفرصة الجديدة ، وذلك برغم التوتر الداخلى الواسع الانتشار تجاه هذا الموقف .

ويتصل التحالف السورى الإيرانى بالمعارضة السورية المنتظمة للعراق ، كذلك استفادت سوريا مالياً ، وأيضاً عن طريق الاستغلال البارع للجماعات الموالية لإيران ضد أعدائها فى لبنان وفى غيره من الأماكن . وقدمت إيران أيضاً بعض الدعم لسوريا فى تعاملاتها مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج . وأخيراً ، نجح نظام الحكم السورى ، الذى تعرض لتهديد خطير من جانب المعارضة الإسلامية قبل ذلك ببضع سنوات ، فى كسب تأييد البلد الوحيد الذى سيطرت فيه الأصولية الإسلامية على الدولة ، وهو إنجاز غير قليل .

وهكذا كانت اللعبة السورية ممكنة طالما ظلت دمشق قادرة على أن تخلص نفسها من التعبيرات المختلفة للتطرف الإيرانى ، أى طالما أمكن استغلال إيران (كما هو الحال فى لبنان) أو مهادنتها (كما هو الحال فى الخليج) ، مع استمرار الضغط على العراق . ومع امتداد الضغط الإيرانى فى عام ١٩٨٧ ، ليشمل أماكن من قبيل مكة ، والبحرين ، ومع اعتبار الكويت هدفاً له ، أصاب سوريا الحرج . فقد أوضحت

قمة عمان أن الموقف الموالى لإيران أصبح غير قابل للدفاع عنه . وأبرزت القمة ، بالتزامها بخط معادٍ لإيران بصورة واضحة ، حرج سوريا وانعزالها ، وليس هزيمتها . وبعد مضى شهر ، كان القادة السوريون يقومون برحلات مكوكية مرة أخرى بين طهران وعواصم دول مجلس التعاون الخليجى ، شجعت عليها عُمان وأبو ظبى ، وربما بلدان مجلس التعاون الخليجى الأخرى أيضاً . وفى عمّان ، استطاعت سوريا أن تفرّق بين التهديدات الإيرانية ضد دول مجلس التعاون الخليجى التى تعارضها دمشق ، وبين القرارات الأوسع بشأن الحرب بين إيران والعراق ، والتى أرادت سوريا ألا تعيرها الاهتمام الفعلى .

فهل كسبت إيران أى قوة دفع خالصة فوق السياسات العربية ؟ تعتمد الإجابة بطبيعة الحال على تطور حرب الخليج وعلى مستقبل الأصولية الاسلامية فى العالم العربى ، وهما عاملان متغايران ويتسمان بدرجة كبيرة من الأهمية ، لا تسمح بمعالجتهما بإيجاز هنا . إلا أن هناك ما يبرر بعض الريبة . فقد تم تصوير لبنان مراراً ، على سبيل المثال ، على أنه المكان الذى نجح فيه تصدير الثورة الإيرانية . فهل هذا هو الحال حقيقة ؟ يقال إن المبعوثين الأمريكيين قد شعروا بالحيرة عندما أبلغهم الرئيس الأسد أنه على ثقة من قدرته على وضع نهاية لأنشطة حزب الله فى لبنان ، عند الاقتضاء . وهنا أيضاً ، لابد من أن تؤخذ الجغرافية فى الحسبان . إذ أنه بدون سوريا ، لا تستطيع إيران الوصول إلى لبنان ، ولو انهار التحالف السورى الإيرانى ، لأصبحت إيران عاجزة عن تقديم أى عون لأنصارها وأصدقائها اللبنانيين ، كما وضح ذلك أثناء حرب طرابلس عام ١٩٨٥ ، عندما كانت سوريا وإيران تساندان جانبين متعارضيْن ، كذلك وضحت هذه النقطة فى أثناء حرب المخيمات فى بيروت ، عندما تجاهلت دمشق ببساطة اعتراض طهران على معارك الاقتتال بين الأشقاء الذين يعارضون الشيعيين والفلسطينيين .

وقد فهم اللبنانيون جيداً نقطة الضعف الإيرانية الخطيرة هذه . ومع أن كثيرين من اللبنانيين أبدوا رغبتهم فى العمل لصالح إيران ، إلا أنهم لم يفعلوا ذلك بالضرورة من خلال شعور عميق بالتوحد مع نظام الحكم الإيرانى ، وقد اكتشفت إيران مثل

كثير غيرها من القوى الإقليمية (كالعراق ، أو ليبيا ، أو منظمة التحرير الفلسطينية) ، أنه من السهل استغلال الورطة اللبنانية . أما الوجه الآخر للعملة ، الذى جربته بالفعل القوى الأخرى ، فهو التقلب السريع ، ليس فقط للمسرح اللبنانى ، بل أيضا للولاء اللبنانى . إن الميْل الحالى للتعاون ليس سوى نتيجة جزئية للافتتان بالنموذج الإيرانى . إذ أن عدداً من المتشددين ، فى الوقت الحاضر كما كان فى الماضى ، أصبح أقل تعصباً من الصورة التى يظهرون بها أنفسهم أمام العالم . وتعمد إيران ، مثل بلدان كثيرة قبلها ، إلى سكب كميات ضخمة من الأموال على لبنان . ولو وجد لبنان سلاماً أهلياً ، ووظائف للألوف من الأطفال غير المدربين نتيجة للحرب ، ولو أن سوريا قررت أن تضع حداً للتطرف الإيرانى فى لبنان ، أو لو أن إيران أوقفت تحويل الأموال إلى مؤيديها ، فإن التعصب المستحكم يمكن أن يتهاوى سريعاً .

الاستقرار المتزايد

إلا أن لبنان تعتبر حالة شاذة . إذ أن عدم الاهتمام المتزايد بالأيديولوجية يفسر أيضاً استقرار بعض نظم الحكم . وقد لوحظ فى أثناء العقد الأخير أن متوسط طول عمر نظام الحكم العربى قد مال إلى الزيادة بدرجة كبيرة . فمن كان يستطيع أن يعتقد فى مطلع السبعينات أن السادات الذى كان عرضة للخطر سيبقى فى السلطة لمدة أحد عشر عاماً ، وأن جعفر النميرى المحصّن سيحكم السودان لمدة خمسة عشر عاماً ، وأن بلداناً معروفة بسرعة تقلب نُظم حكمها من قبيل سوريا ، أو العراق ستحتفظ بقادتها أنفسهم لمدة عقدين ؟ ولم تكن نظم الحكم الملكية هى الوحيدة التى لم تعد مهددة ، بل إن أيلولة السلطة كانت تتم بطريقة سلمية ومتمدينة ، حتى عندما يُغتال القائد السابق (الملك فيصل ، والسادات) . لقد أصبح الاستقرار هو القاعدة حتى فى الأماكن غير المحتملة تماماً ، من قبيل اليمن الشمالية المجزأة قبلياً ، والتى تسودها الانقلابات .

وهناك عوامل عديدة تفسر هذا الاستقرار المحيّر والواسع الانتشار ، والذى يمثل فيه بشكل ما ، الشعبان الفلسطينى واللبنانى ، المقابل غير المرغوب فيه ، وهو استثناء يثبت القاعدة . وقد شجعت الموارد النفطية على انتشار عدم المبالاة السياسية . واستحدثت نظم الحكم الاستبدادية وسائل أكثر كفاءة جديدة للسيطرة على المجتمعات وقمعها . وأصبحت قوى المعارضة عموماً أقل جاذبية من القادة فى مواقعهم ، مما يفجر ، مع قدوم نظم حكم جديدة كثيرة ، حنيناً إلى النظام السابق . وإلى جانب هذه الاعتبارات الداخلية ، تفسر ظروف أخرى عديدة الحالة الراهنة للعلاقات بين البلدان العربية .

إن نظم الحكم العربية المختلفة يحميها فى بادىء الأمر انتصار الجغرافية . وليست هناك اتجاهات كاسحة من قبيل الاتجاه الناصرى ، مهيأة للظهور . وأصبحت الحدود أقل قبولاً لاختراق الأفكار التى تنشأ فى بلدان عربية . و لم تعد هناك إذاعة « صوت العرب » . وقد ترك محمد حسنين هيكل لغيره صفحته فى جريدة الأهرام ، كما توفيت المطربة المصرية ذات الشعبية الكبيرة ، أم كلثوم . وظهر الكثير بديلا عن هذا كله : عديد من الصحف غير الأهرام ، وعديد من الإذاعات ، وشخصيات بدلا من هيكل وأم كلثوم . أما الأصولية الإسلامية ، فبرغم أنها تكتسب عناصر محركة جديدة ، إلا أنها كموجة كاسحة دون الاتجاه الملازم والموازى لها الداعى إلى العودة إلى الإسلام كلغة للسياسات .

ومن الممكن أيضاً الحديث عن منظومة تشمل نظم الحكم التى تتبادل التأييد . إذ أن الخصوم السياسيين لا يلجأون ، كما كان يحدث فى الماضى ، إلى العاصمة المجاورة . إنهم يدركون أن ذلك لم يعد ضماناً للسلامة فى عصر السياسات الانتهازية . إنهم إما يهربون إلى بلدان غير عربية أو يكون عليهم إذا ما بقوا فى المنطقة ــ أن يتخلوا عن السياسات بسلام .

وتزخر بلذان الخليج بالمجاهدين السابقين الذين أعادوا تطوير أنفسهم إلى رجال أعمال ناجحين ، وغالبيتهم ما زالوا حريصين على أن يرووا ويعيدوا رواية بسالتهم

فى السياسات قبل ذلك بعقد أو عقدين من الزمان ، وذلك فى حين يؤكدون ولاءهم لوريث أحد مشايخ الخليج أو غيره . وأصبح الشيوعيون من الأنواع المعرضة للخطر . أما البعثيون فهم فى دمشق ، أو بغداد ، أو يعملون بالتجارة فى أماكن أخرى بين لندن والشارقة .

وتتعامل نظم الحكم السياسية بقسوة مع أولئك الذين يتجرأون على تحديهم . وتتخذ المنظمة العربية لحقوق الانسان ، التى أنشئت فى ليماسول بقبرص ، مقراً لها الآن بجنيف . وحتى نظام الحكم المصرى المتفتح نسبياً لا يسمح لهذه المنظمة بأن تتخذ مقراً لها فى القاهرة ، أو أن تعقد مؤتمرها هناك . وقد ضاقت الحكومة المصرية ذرعاً بنشاطها ، وهى حريصة على إرضاء الحكومات العربية التى تعارضها بصورة جماعية . وأصبحت السجون مملوءة بالمسجونين السياسيين الذين يعتبرون أنفسهم محظوظين لأنهم لم يعدموا بعد محاكمات متعجلة ، ويوجه إرهاب الدولة غالبا ضد الأسرة الأوسع للخصم السياسى ، وبذلك يبدو كما لو كان انتقاما قبلياً دموياً أكثر منه مجرد قمع . وتعتبر الصراعات الأيديولوجية بمثابة حجاب رقيق يخفى خلفه الصراع الحاد على السلطة فيما بين الولاءات الأزلية (الجغرافية ، القبلية ، الطائفية) كما نشهد فى بلدان كثيرة ، حتى فى اليمن الجنوبية الماركسية خلال أسبوع من القتال العنيف فى شهر يناير عام ١٩٨٦ .

ولا يعنى هذا أن العالم العربى قد دخل عصراً من الاستقرار الدائم . إذ أن الأحداث الجانبية البالغة التدمير ما زالت تقع فى الأطراف : فى اليمن ، وفى السودان ، وفى الصحراء ، وعلى الحدود التشادية ـــ الليبية ، وفى الأنشطة الإرهابية المهلكة المتزايدة . ولعل أبرز هذه الحالات نجده فى لبنان . صحيح أن هذا البلد أُصيب بالطائفية القبلية وبمؤسسة سياسية قصيرة النظر بدرجة لا يصدقها العقل ، إلا أن لبنان أيضاً يعتبر ملحقاً للحرب بين العراق وإيران ، وهو ساحة معركة للنزاع السورى ـــ الفلسطينى ، وهو مكان ما زالت شعلة النضال العربى ضد إسرائيل مشتعلة فيه بصورة اصطناعية وبتكلفة عالية .

ويميل اللبنانيون إلى تصوير حروبهم بأنها النموذج المصغّر لما يمكن أن يحدث للمجتمعات العربية الأخرى ــ للدول التى لا تستطيع أن توجّه صراعات المجتمع المدنى وتنظمها . ويشترك مراقبون خارجيون كثيرون مع اللبنانيين فى هذا التقييم ، وربما تكون كلمة « اللبننة » التى صاغتها فى بادىء الأمر مجلة « إيكونوميست » الصادرة فى لندن ، تنطبق على بلدان أخرى عديدة تمتد من الكويت إلى تشاد ، ومن اليمن إلى سوريا . وقد يكون هذا التشخيص بعيد الاحتمال . إن غالبية المجتمعات العربية متجانسة ، ومعظم هياكل الدولة راسخة بطريقة أفضل ، ومعظم البلدان تحدوها رغبة قليلة فى قبول ، ناهيك عن دعوة ، التدخل الخارجى فى شؤونها الداخلية .

إلا أنه قد يكون من المجازفة استبعاد إمكانية وقوع أحداث مثل تلك التى فى لبنان ، فى بلدان عربية أخرى . وإذا كان اللبنانيون لا يرغبون أو لا يستطيعون بناء دولة خاصة بهم ، فإن هناك عرباً آخرين نبذتهم دولهم . إن الاتجاه الاستبدادى ، ولا سيما عندما يكون مرتبطاً بحكومة تستند إلى معايير القرابة ، أو الطائفية أو الجغرافية ، يميل إلى أن ينفّر المجتمع من الدولة . ومع تحوّل المؤسسات المنتخبة إلى قواقع فارغة « يُنتخب » لها شخوص صامتة ، فإن الدولة تفقد تدريجياً رابطتها العضوية مع المجتمع . إذ أن الدولة تشكل تهديداً للمجتمع ولا تتوحد معه . ذلك أن الدولة تحكم دون أن تمثل المجتمع ، وتقهر دون أن تسمح للمواطنين بأن يشكلوا أو ينشئوا بديلاً للجماعة الحاكمة . ومثل هذا التدهور قد يفضى إلى موقف يحوّل لبنان من استثناء فى الفتور العربى الحالى إلى نموذج الحكم الملكى المطلق الذى نادى به الفيلسوف هوبز فى المجتمعات التى يجرها تدريجياً حكامها الاستبداديون إلى الفوضى ، والدمار ، والموت .

شهد العقد قيد النظر ، بطبيعة الحال ، إعادة توزيع للقوة بشكل واسع داخل النظام العربى . وكان واضحاً لفترة طويلة أنه لا يمكن لأحد أن ينازع فى الصدارة المصرية لأسباب (وقتذاك) ديموغرافية ، وعسكرية ، وثقافية ، امتزجت بعد عام ١٩٥٥ ، بسبب سياسى : نشوء زعيم قوى قيادى . فبعد هزيمة مصر فى عام ١٩٦٧ ، ووفاة ناصر فى عام ١٩٧٠ ، وظهور قوة النفط ، أصبح انتشار القوة ظاهرة واضحة ، ولم يعد ممكنا لمرشح منفرد للخلافة ، أن يظهر إلى حيز الوجود . وفى حين أن بعض الأشخاص (هيكل وآخرون) تحدثوا عن قدوم حقبة سعودية ، إلا أن آخرين قد أسرتهم قدرة العراق الكامنة (لطفى الخولى وآخرون) أو حتى قدرة سوريا .

وقد تغيرت قواعد اللعبة بين البلدان العربية ، إلا أن سنوات الصدارة المصرية قد أعدت العرب دون كفاية لتقييمات جديدة ومعقدة . وقد عملت العوامل الديموغرافية لفترة طويلة لصالح مصر وغيرها من البلدان ذات الكثافة السكانية العالية . ولكن سرعان ما بدا أن الاتجاهات الديموغرافية الأفضل ليست هى بالضرورة الموجودة بمصر ، وبالتالى ، بدأ ينظر أكثر فأكثر إلى الخمسين مليون مصرى على أنهم عبء على مصر وليسوا رصيداً لها . إن إسرائيل ، الأقل سكانا ، تتمتع بتفوق عسكرى لا جدال فيه . ويسود فى المغرب أو العراق تناسب أفضل بين الموارد والسكان ، فى حين أن الأعداد المتضخمة فى الموقف السكانى السعودى لا يمكن أن تخفى تعرض المملكة للخطر بدرجة حساسة فى هذا الشأن .

ولابد أن تثور تساؤلات أيضاً حول أهمية الحجم كمقياس للقوة . ويمثل هذا بالتأكيد مشكلة فى البحرين وفى غيرها من الدول القائمة على المدن . إلا أن الاحتفاظ بمساحة ضخمة جداً ليس بالضرورة رصيداً . إذ أن السودان ، والمملكة العربية السعودية ، والجزائر ، وليبيا ، ومصر لديها مساحات تتراوح بين ١,٥ مليون و ٢,٥ مليون كيلومتر مربع ، ولكن الأهمية السياسية تختلف تماماً فى المخرجات التعدينية

والزراعية . ذلك أنه سواء كان لدولة ما ٤ بالمائة من أرضها متاحة للأغراض الزراعية (مصر) أو ٢٠ بالمائة (العراق) ، فإن ذلك أمر قابل للتحوّل والتغيير . وحسب الاعتبارات العسكرية ، قد تكون المساحة الواسعة جداً عقبة فى وجه الدفاع الكفء ، كما هو الحال بوضوح فى بلد من قبيل المملكة العربية السعودية .

كذلك تعتبر القدرات الاقتصادية والمالية عوامل حاسمة ، وكان العقد الماضى من العقود التى كانت فيها الدول العربية مقسمة ليس فقط إلى دول « فقيرة » و « غنية » بل وأيضا إلى دول غنية جداً بدرجة تستطيع معها تحمل أسعار النفط المنخفضة مقابل تلك التى لا تقدر على ذلك ، وتستطيع الأموال أيضاً أن تشترى الاستقرار الداخلى وبعض الأمن على الصعيد الإقليمى . بيد أنه يبدو هنا أيضاً ، أن المستوى الأمثل للثروة ليس بالضرورة هو المستوى الأعلى . إذ أن الأموال الكثيرة جداً تجتذب ضغوطاً كثيرة لاقتسامها . ويفسر هذا الاتجاه الأخير لبلدان الخليج فى تأكيد حجم ما تحتاجه من ريع النفط المتحصل لها . وتعوّق الديون الخارجية بشكل خطير مصر والجزائر وغيرها من البلدان . وعلى مدى العقود المقبلة ، وبالنظر إلى الناتج الصناعى المحدود لها ، سيظل النفط هو العنصر المتغير الأساسى فى النظم الاقتصادية للبلدان العربية . إلا أن العائدات النفطية يحتمل أن تكون غير كافية لاستمرار دول « الرفاهة » . وقد أصبحت المشاركة الحاسمة من قبل القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية أمراً لا مفر منه . وسيكون من الصعب على نظم الحكم ، حتى تلك التى فى الخليج ، إغواء الطبقة المتوسطة فيها للقيام بأنشطة إنتاجية دون أن تقدم لها تعويضاً ما عن طريق المشاركة السياسية . وربما أصبح النفط عاملاً محورياً فى استمرار سيطرة الدولة على المجتمع . ويبدو أن شكلاً ما من أشكال الاتجاه الديمقراطى بات ضرورياً لتيسير التقدم من حقبة الريع السهل إلى حقبة الاقتصاد الموجه للانتاج .

ولعل العامل الذى يستشهد به غالباً وربما يكون أصعب العوامل التى يمكن تقييمها ، هو العامل العسكرى . إذ أن الدراسات العديدة ، والدراسات التحليلية السنوية تقدم تقييمات مختلفة . ذلك أن الجيشين العربيين اللذين لديهما أفضل إمكانية من ناحية الإعداد ، والتدريب ، والمعدات ، هما جيشا سوريا والعراق . ويعتبر

الجيش المصرى ، بالمقارنة مع غيره من الجيوش فى المنطقة ، أضعف كثيراً مما كان عليه الحال منذ عقد مضى بسبب الزيادة فى عدد الأفراد ، والاعتماد على المعدات الغربية المكلفة ، والميزانية المتواضعة للمشتريات . وستظل جيوش الخليج ، بما فيها الجيش السعودى ، غير قادرة على معالجة المهام الدفاعية الضخمة التى تواجهها ، وذلك برغم النفقات العسكرية للفرد الواحد ، والتى ما زالت هى الأكثر ارتفاعاً فى العالم حتى بعد انخفاض أسعار النفط . وفى العالم العربى الغربى ، ما زالت النفقات العسكرية متواضعة .

وأحد العوامل الرئيسية فى هذه الدول هو التجانس العرقى ، واللغوى ، والدينى الذى يفضى إلى الاستقرار السياسى ، وهذا صحيح بوجه خاص فى دول الهلال الخصيب . إذ أنه بين الجبال الشديدة الانحدار فى الكردستان ، والأرض المنبسطة فى غزة ، وبين شوارع بيروت غير الآمنة وخمائل النخيل المشوّهة حول البصرة ، يكمن أكبر حشد مروّع للأسلحة ، وأرفع مستوى للاستعداد العسكرى ، وأشد نقاط التوتر فى الشرق الأوسط ، وبرغم الانفاق العسكرى فى الخليج ، وإضفاء الطابع الغربى على الجيش المصرى ، والبلايين الخمسة عشر من الدولارات الأمريكية التى دفعتها ليبيا مقابل الأسلحة خلال العقد الماضى ، ما زال الهلال الخصيب هو المنطقة التى نمت فيها القدرات العسكرية بصورة مثيرة ، وخاصة فى إسرائيل ، وسوريا ، والعراق . وبطبيعة الحال ، تدور فى هذه المنطقة أشد المعارك فتكا : الصراع الذى يضع إسرائيل فى مجابهة مع العرب ، والحرب بين العراق وإيران ، وكلاهما يتجاوز حدوده إلى لبنان ، إلا أن بلدان الهلال الخصيب هى أيضاً المنطقة دون الإقليمية فى الشرق الأوسط ذات التجانس الأقل عرقيا ، ودينيا ، وطائفياً . ومن ثم كان هذا المزيج المرعب للتهديد الذى يلوح بنشوب حروب أهلية ، والتهديد الدائم بحروب تقليدية ، تستخدم فيها جميعها ترسانات الأسلحة الضخمة والمعقدة . ويمكن النظر إلى العقد الماضى على أنه العقد الذى تأيّد فيه أن الهلال الخصيب هو ، على الرغم مما فى ذلك من مفارقة ، المنطقة دون الإقليمية الأقوى ، والأكثر تعرضاً للخطر فى الشرق الأوسط .

وهناك كتب كثيرة جداً تعالج الشرق الأوسط تتضمن صوراً فوتوغرافية للقادة العرب على أغلفتها ، وذلك من أجل أن نتفادى المناقشة حول المصدر الذاتى للقوة ، وهو ، ميْزات القيادة التى يُتباهى بها فى المنطقة . ويعترى المرء الوجوم إزاء العبقرية التعبوية للكثيرين من القادة ، حيث يتباهى معظمهم بقدرات مرعبة للتكيف مع الظروف الدائمة التغيّر . ويعتبر الرئيس السورى الأسد هو أحد النماذج التى يستشهد بها غالباً . كما أن الملك حسين ملك الأردن الذى استطاع أن يحتفظ بعرشه منذ عام ١٩٥١ فى مواجهة الكثير من الخلافات ، يعتبر نموذجاً آخر . وهناك آخرون يتأثرون بصورة إيجابية بميزات الرئيس حسنى مبارك « الإدارية » ، أو بقدرة صدام حسين على إقامة معادلة بارعة بين بقائه السياسى الشخصى وبقاء بلده . إلا أن الموارد التعبوية لا يمكن أن تحل محل الرؤية الطويلة الأجل ، وهى ميزة يندر ملاحظتها فى قادة هذه الأيام ، الذين يبدون استعداداً للتضحية بالمصالح طويلة الأجل لبلادهم وذلك بُغية ضمان بقائهم هم أنفسهم . والأهم من ذلك ، أن الأداء أصبح لا يقاس فقط بما تم إنجازه فعلاً بل أيضاً بما كان يمكن أن يتم بنفس الموارد لو أنها استخدمت من قبل قادة آخرين ، أو نظم حكم سياسية أخرى ، وأخيراً ، لو تم تطبيق معيار آخر لقياس الأداء ، وهو الثمن الذى دفع مقابل ما تحقق ، فإن كشف الرصيد يصبح سلبياً تماماً : المدارس ، المستشفيات ، والجسور التى تخفى مئات البلايين من الدولارات التى أنفقت على بنود ترفيهية ، أو ضاعت على مشاريع خاسرة ، وتخفى أيضا عشرات الألوف من المسجونين السياسيين ، والمنفيين ، وشعوب بأكملها محرومة من حقوق الإنسان الأساسية .

ومن هنا كان ضعف التطبيق الآلى لنظرية لعبة حاصل الصفر ، والذى يدفعنى إلى القول بأنه مهما كان القدر الذى خسرته مصر من نفوذها فى العالم العربى ، إلا أن هناك قوى أخرى قد كسبت . لقد شهد العقد الماضى فى حقيقة الأمر وعلى حد سواء ظهور عالم عربى أقوى لأن دوله كسبت موارد جديدة عسكرية ، ومالية وتعليمية ؛ وعالم عربى أضعف لأن خلافات خطيرة وصراعات حادة كانت تميل إلى تحييد هذه المكاسب وأن تفجّر شكوكاً خطيرة حول ما يتعلق بوجود النظام .

ترى هل زال العالم العربى من الوجود سياسياً ؟ لقد أعلن عدد من العلماء « نهاية القومية العربية » . هل هذه هى الحقيقة فعلا ؟ لعله يتعين على المرء أن يغوص فى أعماق هذا السطح المتقلب للمسرح السياسى . ولنتذكر فى بادىء الأمر أنه « برغم أن التاريخ العربى المعاصر قد شهد بضع محاولات ترمى إلى التوحيد السياسى ، والتى لم تدم طويلا ، أو لم تتجسد فى أكثر من البروتوكولات ، إلا أن العرب ما زالوا متحدين كناطقين باللغة العربية » .[١٤] ولعل الفكرة التى ترددت كثيرا وتقول بأن اللهجات المحلية قد نسخت اللغة العربية شبه الكلاسيكية المشتركة ، فكرة لا أساس لها . ذلك أن سياسات التعريب فى العالم العربى الغربى تدعم موقف اللغة العربية فى حين بدأت لغة مشتركة فى الظهور ، وقد لاحظ الألمان فى مطلع الخمسينات أن الشعوب الناطقة باللغة العربية تمثل أكثر حالات التوحيد اللغوى نجاحاً .[١٥] إن اللغة العربية لم توفر أساساً للوحدة السياسية الكاملة « إلا أنها تقوم بالتأكيد بدور له أهمية حيوية فى دمج الهوية العربية ووحدتها » .[١٦]

وقد لا تعكس السياسات هذا الاتجاه . وفى التلفزة العربية ، نجد أن غالبية البرامج المستوردة تجد منشأها فى البلدان غير العربية . وفى عام ١٩٨٣ ، على سبيل المثال ، كانت نسبة ٣١ بالمائة من البرامج المستوردة ذات منشأ عربى ، فى حين أن البرامج المنتجة فى الولايات المتحدة وحدها تمثل ٣٢ بالمائة . وفى ميدان التعليم ، أخذ الدور التكاملى للأساتذة المصريين المهاجرين فى الذبول — وتقوم الدول بتدعيم مناهجها التعليمية الخاصة بها ، وقد أصبح إنشاء جامعة وطنية ، حتى فى قطر وعُمان أمراً

---

(١٤) زكريا أبو حمدية : « تنوع الحديث ووحدة اللغة : اللغة العربية كعامل توحيد » ، فى طبعات جياكومو لوشيانى ، وغسّان سلامة ، « **سياسات التكامل العربى** » ، الأمة والدولة والتكامل فى سلسلة العالم العربى ، المجلد رقم ٤ (لندن ، كروم هيلم ، ١٩٨٨) ص ٥١ .

(١٥) كارل ف . دويتش : « **القومية والاتصال الاجتماعى : بحث فى أسس الجنسية** » (معهد ماساشوستس للتكنولوجيا ، وجون ويلى وأبناؤه ، ١٩٥٣) ص ٣٠ .

(١٦) أبو حمدية : « تنوع الحديث ووحدة اللغة » ، ص ٥١ .

متوازياً مع السيادة القومية ، ومن ناحية أخرى يفضى هذا المنظور ذو التوجه الداخلى (مقابل منظور الوحدة العربية) ، إلى إنتاج كتب دراسية تعكس الخصائص الاقليمية لكل دولة .

وهذا الاتجاه ناحية تعزيز الخصائص الاقليمية تؤيده السياسات الاقتصادية التى انتهجت أثناء العقد الماضى . ففى عام ١٩٨٣ ، كانت ثمانية بالمائة فقط من مجمل التجارة العربية مع البلدان العربية الأخرى ، وحتى لو استبعدنا النفط ، تبقى الأرقام متواضعة . ويقال الشىء ذاته عن تحركات رأس المال بين البلدان العربية : « إذ تعمل أسواق المال للبلدان الصناعية كمغناطيس قوى يجتذب الفوائض القابلة للاستثمار ، أما الجزء الأصغر من التدفقات الاستثمارية إلى المنطقة العربية فهى مبدئياً قروض أو منح رسمية » . وقدمت نسبة قدرها ١٥ بالمائة فقط من فوائض الحساب الجارى المتراكم لبلدان النفط العربى إلى بلدان عربية كمعونة رسمية فى الفترة ١٩٧٤ — ١٩٨١ ، وقدراً أقل كثيراً منذ ذلك التاريخ .(١٧)

وتعتبر الهجرات بين البلدان العربية ، والتى كان تأثرها أقل بسبب سياسات الدول عاملاً هاماً فى تشكيل مستقبل الفكرة العربية . فقد توجه الملايين من العمال المصريين ، والسودانيين ، واليمنيين ، والتونسيين للعمل فى المملكة العربية السعودية ، أو ليبيا ، أو الكويت . ومع أنه من الممكن تقييم حجم وكثافة هذه الظاهرة الاجتماعية والاقتصادية الضخمة ، إلا أن قدراً ضئيلاً يُعرف عن كيفية تأثير هذه الهجرات على النظرة المستقبلية للمهاجرين السياسيين ، باستثناء بضع حالات خاصة من قبيل الفلسطينيين فى الكويت . وأجريت دراسة هامة فى مصر عام ١٩٨٥ هى الأولى التى تعالج الصورة الجانبية النموذجية للمهاجر الذى يترك بلده ، دون أن ترافقه أسرته ، بُغية جمع بعض الأموال فى بلد نفطى . وتتناقض النتائج مع الانطباع بأن هذا الانتقال قد عزز نزعة الخصائص الاقليمية وباعد بين الفقراء العرب

---

(١٧) سمير مقديسى : « الترابط الاقتصادى والسيادة القومية » فى لوشيانى وسلامة ، « **سياسات التكامل العربى** » ، ص ١٢٦ .

والأغنياء.[١٨] وثمة ثبت ضخم لعديد من الكتب التى تعالج هذا الموضوع وتتغلغل فيه باطراد الفكرة القائلة بأن هذه الظاهرة كانت أكثر تكاملية عما كان يعتقد من قبل .

وكان للعقد الماضى بالتالى نتائج مختلطة : تفكك سياسى أكبر ، ومستوى أرفع من التفاعل الاجتماعى والثقافى . ومن الملاحظ أنه فى حين يناهض أصحاب الأيديولوجيات والمتطرفون القومية العربية ، إلا أن الجيل الجديد من الأساتذة العرب ، ولا سيما فى الاقتصاد ، يتطلعون بحماس إلى تنفيذ مشاريع مشتركة فى العالم العربى والتكامل فيما بين الدول . وقد نضجت هذه الفكرة إلى حد ما . ولم تعد التصريحات الطنانة من قبيل تصريحات ساطع الحصرى أو ميشيل عفلق قابلة للتصديق . إلا أن الحكومات والمجتمعات أصبحت مدركة بصورة متزايدة لتعرضها للأخطار فى نطاق حدودها الحالية الاصطناعية غالباً . وقد اتسمت السبعينات برد فعل صحى إزاء التشبع الشامل للخطاب العام بشعارات عروبية . وربما تنتهى الثمانينات بإعادة اكتشاف الفكرة العربية ، وهذه المرة بدون النغمات الأيديولوجية العالية القوية .

وهكذا ، يجب إعادة تفسير الأحداث السياسية المثيرة للتفكك . إن الحرب بين العراق وإيران ، فى حين أنها تضعف البعثية كمذهب ، إلا أنها أفضت فى نهاية الأمر إلى إعادة ظهور الهوية العربية فى الخليج ، وهى ترياق ضرورى فى مواجهة القومية الإيرانية القائمة على أساس راسخ ولها اتجاهات توسعية تاريخية . ويقال الشىء ذاته بالنسبة لاتفاقيتى كامب ديفيد ، فإنه فى حين أن الطبقة المثقفة المصرية قد قبلت ، عموماً ، المبدأ الأساسى للسلام المنفرد مع إسرائيل ، إلا أنها استحدثت شعوراً قوياً بعدم الأمان بالنظر إلى عدم التوازن الحاد فى المواجهة مع إسرائيل المتفوقة تكنولوجياً

(١٨) انظر نادر فرجانى : « الاتجاهات المصرية العربية فى منتصف الثمانينات وعلاقتها بالعمل فى بلدان الخليج العربى » (باللغة العربية) ، **المستقبل العربى** ، عدد ٩٩ (مايو ١٩٨٧) ، الصفحات ٢٧ ــ ٥٣ .
وقد نشرت الدراسة الكاملة مؤخراً ، نادر فرجانى : « **كسب العيش : دراسة ميدانية عن هجرة المصريين إلى البلدان العربية** » (باللغة العربية) ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨) .

والمهيمنة عسكرياً . وقد طرح هذا الشعور من جديد وبصورة غير مباشرة ، فكرة القومية العربية ، باعتبارها على الأقل بعداً هاماً للسياسات الإقليمية المصرية . أما الانتفاضة الفلسطينية التى بدأت فى أواخر عام ١٩٨٧ ، فهى تبين أيضاً أنه من أجل إشراك العرب فى كفاحهم ، يتعين على الفلسطينيين أولاً أن يتخذوا زمام المبادأة ، الأمر الذى قصرت دونه منظمة التحرير الفلسطينية فى الماضى ، وكانت الاستجابة الحماسية التى فجرّتها الثورة فى الرأى العام العربى قد أرغمت فعلاً الكثير من الحكومات العربية على مراجعة تكتيكاتها . وإذا ما تتابعت الثورة ، فإنها سوف تبعث نشاطاً جديداً فى المكان المحورى الذى تشغله القضية الفلسطينية فى الثقافة السياسية العربية باعتبارها النموذج الأوّلى للكفاح من أجل التحرر .

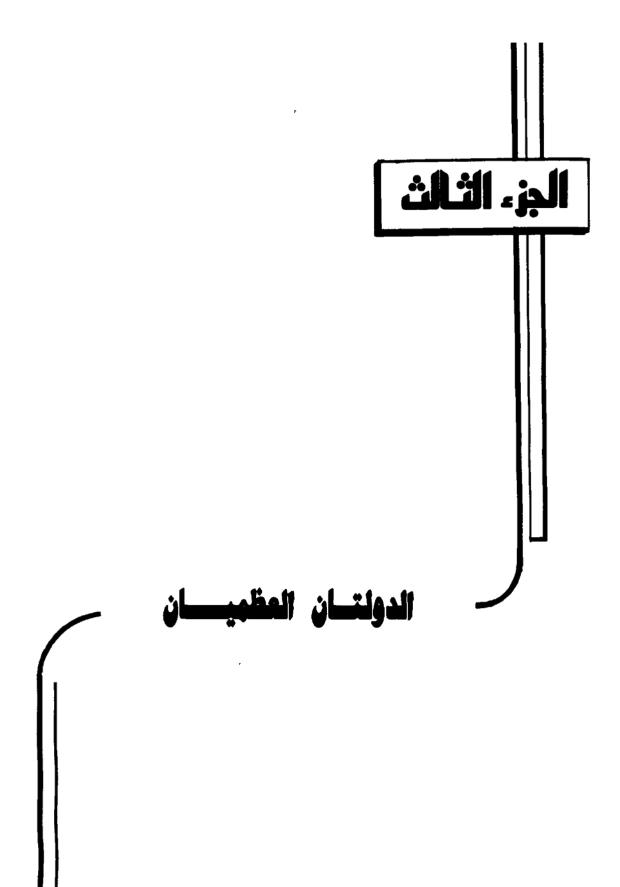
كذلك لابد من إعادة تفسير الأصولية الإسلامية من هذا المنظور . إذ أن الهجمات الإيرانية الشرسة ضد القومية العربية (والتى وصفها مرة بنى صدر بأنها شكل من أشكال الصهيونية) ، تطمس رؤية أكثر تعقيداً تكون فيها المعارضة أقل حدة مما هو معتقد عموماً . وفى إصرارهم على « الأصالة » وفى معارضتهم للنفوذ الخارجى فى المنطقة ، وفى إصرارهم على الوحدة ، لا ينظر الكثيرون من السنيين العرب بالضرورة إلى أيديولوجيتهم على أنها نفى للقومية العربية ، بل على أنها قومية أكثر راديكالية وأكثر أصالة . ألم تكن القومية العربية أساساً قومية علمانية صراحة ، ولكنها تتضمن مثل كل شيء فى الشرق الأوسط ، عنصراً دينياً خفياً ؟ [١٩]

لقد دخلت الجغرافية من جديد السياسات ، إلا أن حدودها أصبحت ظاهرة ، وفى أواخر الثمانينات ، يبدو أن العالم العربى أصبح ، أكثر من أى وقت مضى ، فى حاجة ماسة لأفكار جديدة . وأن هذه الأفكار ، الحيوية لمستقبله ، لابد أن تحكم بطريقة أو بأخرى صياغة مفهوم لأدنى درجات الوحدة على أقل تقدير ، لقد حاول الهاشميون ، والسعوديون ، ومنذ عهد قريب الناصريون والبعثيون أن يعالجوا التمزق

---

(١٩) ألبرت حورانى : « **ظهور الشرق الأوسط الحديث** » (مطبعة جامعة كاليفورنيا ، ١٩٨١) ، ص ١٦ .

الذى أعقب انهيار الامبراطورية العثمانية . وبرغم الاختلافات فى تكتيكاتهم ، إلا أنهم جميعاً فشلوا فى التوفيق بين المسعى الواسع الانتشار والذى ينطوى على حنين إلى الماضى من أجل الوحدة ، وبين الواقع الذى تعيشه الأمم بعد الاستعمار . وقد أصبح هذا المسعى ممزوجاً باعتبارات حديثة متنامية من ضحالة نحو عشرين من الدول العربية الناقصة النمو والمعرضة للخطر . لقد عَجّلت كامب ديفيد بتفكك النظام العربى ، بيد أنها لم تقض على المسعى المتواصل والذى لم يجد إشباعا بعد من أجل الوحدة .



الجزء الثالث

الدولتـــان العظميـــان

السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى

وليام ب . كوانت

الزمان هو مطلع شهر أكتوبر عام ١٩٧٧ . لنتصور أن مراقباً عرضياً لمسرح الأحداث فى الشرق الأوسط ، يحاول متابعة الديبلوماسية المعقدة التى تحوط الصراع العربى الاسرائيلى . . سيجد هذا المراقب أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قد وقعا لتوّهما بيانًا مشتركًا يدعو إلى عقد مؤتمر دولى . بيد أن نظرة سريعة على الصحف تبيّن له أن هناك قدرًا كبيرًا من التساؤلات التى لا إجابة عليها ، والتى تتعلق بكيفية تمثيل الفلسطينيين فى المؤتمر . كما سيرى أن المسؤولين الأمريكيين يروجون أن الرفض الاسرائيلى لقبول معادلة « الأرض مقابل السلام » التى تضمنها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ يمكن أن يعرض للخطر فرص المفاوضات الناجحة (أنظر التذييل « أ ») . وتبدو له سوريا ، فيما بين الأطراف العربية ، أكثر البلدان إسترابة فى امكانية أن يسفر مؤتمر دولى عن نتائج إيجابية . وفى إسرائيل ، سيرى تزايد الذعر والغضب لأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قد توصلا إلى اتفاق بغير رضاء إسرائيل . وفى الولايات المتحدة سيرى أن جماعة التأثير الضاغط الموالية لإسرائيل تقوم بنشاط محموم لمعارضة البيان الأمريكى السوفيتى (أنظر التذييل « ب ») .

والآن ننتقل إلى منتصف عام ١٩٨٨ ونتابع عن كثب هذا المراقب البرىء ذاته . مرة أخرى ، تتحدث الدولتان العظميان عن عقد مؤتمر دولى . ومازالت مشكلة التمثيل الفلسطينى دون حل . والتساؤلات وفيرة حول ما إذا كانت إسرائيل تقبل أو لا تزال ترفض صيغة الأرض مقابل السلام لتطبيقها على الضفة الغربية .

أما السوريون ، الذين يتزعمهم الرجل ذو البأس الشديد حافظ الأسد ، فيلمحون بتجهّم إلى أن المؤتمر الدولى مصيره الفشل ما لم يتوحد الصف العربى وراء سوريا ، وتَعادَل ميزان القوة . أما جماعة التأثير الضاغط الموالية لإسرائيل ، ذات النفوذ الدائم ، فهى تحذر بلا خوف من أن الضغط على إسرائيل لا جدوى من ورائه .

وتعطى هاتان اللقطتان اللتان جمدتا رغم مرور الزمن ، الانطباع بأن شيئا لم يتغير فى العقد الماضى . فبعض الزعماء لا يزالون كما هم فى أماكنهم ، بما فيهم الأسد ، والملك حسين ملك الأردن ، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات . وفى حالات كثيرة لم تتطور مواقفهم الأساسية بالنسبة للصراع العربى الإسرائيلى بدرجة كبيرة . إلا أننا إذا ما أمعنا النظر سيتبين لنا أن مسرح الأحداث فى عام ١٩٨٨ مختلف تمامًا ، ويرجع هذا أولا وقبل كل شىء لأن مصر فى سلام مع إسرائيل .

ذلك إن اتفاقيتى كامب ديفيد ، بعد أن فتحتا الطريق إلى معاهدة سلام رسمية بين إسرائيل ، وأكبر وأقوى جارة عربية لها ، قد غَيّرتا تغييرًا جذريًا طبيعة الصراع العربى الإسرائيلى . وهكذا فحتى لو بقى كثيرون من اللاعبين هم أنفسهم على مدى العقد الماضى ، وحتى لو أعيد تجميع بعض الصيغ من الماضى وترديدها مرارًا من قِبَل البيروقراطيين الذين لا يعرفون الكلل ، واحتضنها رؤساؤهم الذين يسهل إقناعهم ، فإن طبيعة الصراع قد تغيرت على الرغم من ذلك بصورة أساسية .

وبالنسبة للولايات المتحدة ، كان البعد الأكثر خطورة منذ عقد مضى فى صراع اسرائيل مع جاراتها يشمل مصر ، أقوى خصم للدولة اليهودية . وبحلول أعوام الثمانينات ، تحول الصراع العربى الإسرائيلى إلى مشكلة إقليمية ذات بعدَيْن رئيسيين : صراع إسرائيلى فلسطينى طائفى ساحة معاركه الأساسية الولاية التاريخية على فلسطين غرب نهر الأردن ؛ ومجابهة عسكرية ساكنة فى الوقت الراهن ، بين المؤسستين العسكريتين الإسرائيلية والسورية ، مع وجود لبنان كساحة اختبار بين هذين الخصميْن الإقليميّيْن .

أما البعد الفلسطينى للصراع العربى مع إسرائيل ، فقد كان ينظر إليه دائماً من

قبل بعض المراقبين على أنه بُعد مركزى ، إلا أنه فى الماضى كان يظلله غالبًا الخطر الأعظم الذى يتمثل فى الحرب بين إسرائيل والدول العربية المحيطة بها . وبرغم أن الحرب مازالت أمرًا محتملاً ، إلا أن الاهتمام الأكثر إلحاحاً ، بالنسبة للإسرائيليين وبالنسبة للفلسطينيين ، وحتى بالنسبة للأمريكيين ، يشمل الصراع بين اليهود الإسرائيليين والعرب الفلسطينيين فى الأرض التى يدعى كل طرف أنها ملك له .
وقد أبرزت الانتفاضة الفلسطينية التى تفجرت فى أواخر عام ١٩٨٧ ، هذا البعد من الصراع العربى الإسرائيلى على نحو درامى . وكانت المسألة الفلسطينية قد تركت دون حل فى كامب ديفيد ، ومازالت تسمم الجو فى الشرق الأوسط بعد مضى عشر سنوات . ولكن كيف حاول اثنان من رؤساء الجمهوريات الأمريكيين ومساعديهم معالجة الجانب الفلسطينى من المعادلة العربية الإسرائيلية على مدى العقد الماضى ؟ وكيف شقَّت الحقائق المستعصية طريقها إلى تفكير المسؤولين الأمريكيين ، برغم الاستعداد الطبيعى غالباً لتجاهل هذه الحقائق ؟ إن هذا الفصل يتناول هذه التساؤلات .

■ القضية الفلسطينية بعد كامب ديفيد

فى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ ، وقع مناحم بيجين رئيس الوزراء الإسرائيلى ، والرئيس أنور السادات رئيس الجمهورية المصرى « إتفاقيتى إطار » عرفتا باسم اتفاقيتى كامب ديفيد (أنظر التذييل « ج ») . وقد أجملت إحداهما المبادىء التى يجب أن تحكم المفاوضات المفضية إلى عقد معاهدة سلام بين الدولتين . وكانت هذه الوثيقة ، فى حد ذاتها ، واضحة نسبيًا وصريحة . وقد وافقت إسرائيل على الانسحاب من جميع الأراضى المصرية على مراحل ، وأن تزيل قواعدها العسكرية ومستوطناتها المدنية . وفى المقابل ، وافقت مصر على الاعتراف بإسرائيل ، وتبادل السفراء ، وقبلت تحديد نشر القوات فى سيناء ، وبحث امكانية « تطبيع » العلاقات فى مجالات من قبيل التجارة والسياحة .

وكان الجزء الآخر من اتفاقيتى كامب ديفيد مختلفًا فى روحه ومحتواه . فعلى خلاف الاتفاق المصرى الإسرائيلى الثنائى الذى عالج فى تفصيل المسائل الجوهرية ، ركز هذا الإطار الأوسع على الإجراءات . والأمر الذى أثار حنق كثيرين من العرب ، أن السادات سمح لنفسه أن يتحدث ليس فقط نيابة عن مصر ، بل أيضاً نيابة عن الأردن والفلسطينيين ، على الأقل فى المرحلة الأولى المتعلقة بوضع مبادىء توجيهية لحل النواحى الإقليمية والسياسية من القضية الفلسطينية .

وكانت الصورة المجملة لمعالجة المسألة الفلسطينية معقدة من الناحية الإجرائية ، إلا أنها كانت خالية من أى محتوى من الناحية الجوهرية . وقد أعلنت مصر وإسرائيل تأييدهما لفكرة الترتيبات الانتقالية المتعلقة بالضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات . ودُعى الأردن للانضمام إلى المفاوضات ، وذلك لوضع تفصيلات الترتيبات الانتقالية من هذا القبيل . ويستطيع الفلسطينيون الاشتراك فى هذه المحادثات باعتبارهم أعضاء فى الوفد المصرى ، أو الوفد الأردنى . وقد أوعز للأطراف بأن تتفق على صلاحيات سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى المنتخبة . وعندما تنتخب هذه السلطة وتقام ، تبدأ الفترة الانتقالية . وبعد فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات من هذه النقطة ، تبدأ المفاوضات بشأن الوضع النهائى للأراضى .

ونشبت على الفور أول معركة كبرى حول تفسير اتفاقيتى كامب ديفيد بين الرئيس جيمى كارتر ورئيس الوزراء الإسرائيلى بيجين . إذ كان كارتر مقتنعا بأن بيجين قد تعهد بأن تلتزم إسرائيل بتجميد إنشاء مستوطنات جديدة فى الضفة الغربية وغزة فى أثناء إجراء المفاوضات المفضية إلى قيام سلطة الحكم الذاتى . وكان بيجين مصممًا بنفس الدرجة على التمسك بأنه وافق فقط على التجميد لمدة ثلاثة شهور . وفى النهاية ، تَغلَّب بيجين ، كما فعل مرارًا فى تفسير النقاط الدقيقة من اتفاقيتى كامب ديفيد[١] .

---

(١) وليام ب . كوانت : « **كامب ديفيد : صنع السلام والسياسة** » (بروكينجز ، ١٩٨٦) ، الصفحات ٢٤٧ ــ ٢٥١ .

وأدرك السادات فوراً أنه سوف يُتَّهم فى العالم العربى ، ومن قِبل بعض المصريين أيضًا ، بأنه قد تَخلّى عن الفلسطينيين . وبدا أنه يعتمد على كارتر فى استخلاص التأييد الأردنى والسعودى للاتفاقيتين ، وعندما لم تتحقق هذه النتيجة ، شعر بقلق شديد . وكان خط دفاعه الثانى يتمثل فى الإصرار على « الربط » بين اتفاقيتى الإطار . وهذا يعنى فى جوهره أن مصر سوف تتقاعس عن بعض عناصر السلام مع إسرائيل ، مثل تبادل السفراء ، وذلك إلى أن تتحقق مكاسب فى المفاوضات المتعلقة بالفلسطينيين . واعترف السادات وبيجين ، بطريقة لم يفعلها كارتر فى بادىء الأمر ، أنه سيكون لإسرائيل يداً مطلقة فى معالجة القضية الفلسطينية عندما توقع مصر معاهدة مع إسرائيل . وفى نهاية الأمر ، فاز بيجين فى الجدل حول الربط . وبقيت المعاهدة شيئا مستقلا بذاته . ولم يعد لمصر بعد ذلك قوة مباشرة على إسرائيل للتأثير فى المفاوضات بشأن الضفة الغربية وغزة .

وكان رد الفعل العربى تجاه كامب ديفيد عدائياً على نحو متماثل تقريباً منذ بادىء الأمر . بيد أنه لعدة أسابيع ، بذلت جهود من قبل الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية لتوضيح بعض نواحى الاتفاقيتين ، وقدم كارتر تفسيرات مُعدّة بشأن الاتفاقيتين فى ردود خطية على أسئلة من الملك حسين[٢] ، ونُقلت نسخة منها إلى منظمة التحرير الفلسطينية أيضاً . ورفض بيجين التفسيرات الأمريكية فوراً مما قلل بدرجة أخرى فرصة أن ينظر العرب إلى الاتفاقيات على أنها مفتوحة للإنضمام إليها .

وبعد أن عجز الرئيس كارتر عن أن يحصل على شركاء أردنيين أو فلسطينيين لإجراء محادثات مع إسرائيل بشأن « الحكم الذاتى » ، أراد مع ذلك أن تتحرك عملية السلام قدماً . وكان سايروس فانس وزير الخارجية الأمريكية ، الذى لعب دوراً رئيسياً فى مفاوضات معاهدة السلام ، لديه مسائل أخرى لم تنجز . وبالإضافة إلى ذلك ، كان مساعدو البيت الأبيض ، ومعهم والتر مونديل نائب الرئيس الأمريكى ، حريصين على إبعاد كارتر عن المساومة اليومية مع إسرائيل حول الشق الفلسطينى

(٢) انظر المصدر السابق ، الصفحات ٣٨٨ ـــ ٣٩٦ ، للرجوع إلى الأسئلة الأردنية وإجابات الرئيس جيمى كارتر .

من اتفاقيتى كامب ديفيد . فقد وجدوا أنه ليست هناك مكاسب سياسية يمكن تحقيقها بشأن القضايا العربية الاسرائيلية بالنسبة لرئيس جمهورية ضعيف بالفعل ، وكانت مسألة إعادة انتخابه تدور فى خلدهم فى وقت مبكر منذ منتصف عام ١٩٧٩ . وهكذا أصبح مهندسا اتفاقيتى كامب ديفيد ، كارتر وفانس ، أقل مشاركة مما كانا عليه من قبل حين تحوّلا باهتمامهما تجاه المشكلة الشائكة المتعلقة بإقناع مصر وإسرائيل بالتوصل إلى اتفاق بشأن المرحلة الأولى من خطة الحكم الذاتى . وتم تعيين مفاوضين خاصين ــ روبرت شتراوس فى بادىء الأمر ، ثم صول م . لينوفيتش بعد ذلك ، إلاَّ أنه لم يتحقق تقدم قبل انتهاء فترة رئاسة كارتر .[٣]

ولا سبيل إلى معرفة ما إذا كان كارتر اختار معالجة القضية الفلسطينية بقوة متجددة فى فترة رئاسته الثانية ، وذلك برغم أن سلوكه وهو بعيد عن منصبه يوحى أنه مازال مهتمًا بها جدًا .[٤]

■ الريجانية الصريحة ، ١٩٨١

جاءت واحدة من التصريحات المبكرة والصريحة عن وجهات نظر رونالد ريجان فى شكل رأى له ، نشرته « واشنطن بوست » يوم ١٥ أغسطس ١٩٧٩ ، فى الوقت الذى بدأ فيه حملته من أجل الرئاسة . وكان هذا الرأى ــ وليس فى ذلك ما يدعو للدهشة ــ منحازا بقوة فى لهجته إلى إسرائيل . إلا أنه كان ينطوى على أكثر من ذلك . إذ أن ريجان حدد القضية الرئيسية فى المنطقة بأنها التهديد السوفيتى المنذر

---

(٣) كانت السنة الأخيرة من رئاسة كارتر تحت هيمنة أزمة الرهائن الأمريكيين المحتجزين فى إيران . وللحصول على رواية واضحة وصحيحة ، انظر جارى سيك : **« لقد هوى كل شىء : المواجهة المأساوية الأمريكية مع إيران »** (راندوم هاوس ، ١٩٨٥) ولا سيما الصفحات ٢١٨ ــ ٢٢٤ .

(٤) على سبيل المثال ، كتب جيمى كارتر بصورة موسعة عن الشرق الأوسط ، ولا سيما فى مذكراته : **« الاصرار على الإيمان : مذكرات رئيس »** (بانتام بووكس ، ١٩٨٢) وفى **« دم ابراهيم : نظرات متبصرة فى شؤون الشرق الأوسط »** (هيوتون مفلين ، ١٩٨٥) كذلك أنشأ الرئيس السابق مركز كارتر فى اتلانتا ، جورجيا ، حيث عقد مؤتمران موسعان بشأن الشرق الأوسط .

بالخطر . وأن إسرائيل وحدها هى التى تقف كحصن يعتد به فى مواجهة هذا الخطر . كما تضمن الرأى أن الخلافات بين الدول العربية أخطر كثيراً من الصراع العربى الإسرائيلى .

ووردت الإشارة الوحيدة إلى الفلسطينيين فى تحذير ضد إنشاء دولة فلسطينية راديكالية على حدود إسرائيل . ولم يرد فى هذا الرأى أبداً ذكر لكلمات « كامب ديفيد » ، « عملية السلام » و « مفاوضات » . كما خلت هذه التصريحات من فكرة أن إسرائيل ومصر هما شركاء سلام ، وحلت محلها فكرة أن إسرائيل تشكل رصيدًا استراتيجياً هائلاً . وجاءت إشارة إلى أن مصر قد تكون أيضاً مستعدة لأن « تتخذ مركزاً فى الخطوط الأمامية دفاعاً عن مصالح الغرب الأمنية » ، إلا أن هذه الامكانية اعتبرت « رابطة ثانوية » لا يمكن أن تكون « بديلاً عن إسرائيل القوية فى منطقة الشرق الأوسط المضطربة دائماً » .[٥]

وفى مرحلة من مراحل حملته الانتخابية للرئاسة ، نُقل عن ريجان أنه قال : « دعنا لا نوْهِم أنفسنا . إن الاتحاد السوفيتى يكمن وراء كل الاضطرابات الجارية . وإنهم لو لم يكونوا منخرطين فى لعبة الدومينو هذه ، لأختفت النقاط المتفجرة من العالم » .[٦] إن منظورًا من هذا القبيل ، إذا كان فعلاً إنعكاساً صحيحاً لتفكير ريجان ، سيكون له تأثير عميق على معالجة مشكلات الشرق الأوسط .

---

(٥) رونالد ريجان : « الاعتراف بالرصيد الاسرائيلى » ، **واشنطن بوست** ، ١٥ أغسطس ١٩٧٩ . وتكشف الكتابة المنمّقة ، واتجاه الرأى عن تأثير جوزيف شوربا الذى أصبح مستشاراً لريجان فى أثناء حملته الانتخابية للرئاسة عام ١٩٨٠ . وقد يكون شوربا هو الكاتب المتخفى لهذا الرأى . انظر جوزيف شوربا : « **سياسات الهزيمة : تدهور أمريكا فى الشرق الأوسط** » (مطبعة سيركو ١٩٧٧) ، ص ٩٧ ، حيث تحدث المؤلف عن « الصراع والتوتر المستوطنين فى منطقة الشرق الأوسط . ويرجع وجود هذه الحالة عموماً إلى الطبيعة الطائفية والهشة لمجتمع الشرق الأوسط » . وجاء فى رأى ريجان : « وإن إدارة كارتر لم تكتشف بعد أنه فى هذه المنطقة يعتبر الصراع والتوتر مستوطنيْن . وهى حالة ترجع عموماً إلى الطبيعة الطائفية الهشة لمجتمع الشرق الأوسط » . ويوحى تطابق هاتين الفقرتين إلى أن كاتبهما مؤلف واحد ، أو إلى إنتحال الآراء .

(٦) من حديث أدلى به ضمن لقاء شخصى ورد فى كارين إليوت هاوس : « عالم ريجان » ، **وول ستريت جورنال** ، ٣ يونية ١٩٨٠ .

ولعل إسهام ريجان ، بعد أن أصبح رئيسا ، فى تشكيل السياسة الأمريكية المتعلقة بالشرق الأوسط يتمثل أساساً فى إدخال موضوع الإثارة السوفيتية للاضطرابات الإقليمية فى تفكير أعوانه . وقد شارك وزير خارجيته ألكسندر هيج ، وإن كان أكثر توافقاً مع الفروق الدقيقة من رئيس الجمهورية ، رأى الرئيس بأنه يجب النظر إلى الشرق الأوسط أساساً من خلال منظور التنافس الأمريكى السوفيتى.(٧) وكان يحوط به فى وزارة الخارجية ، والتف حوله فى البيت الأبيض ووزارة الدفاع مجموعة من الوافدين الجدد المماثلين له فى التفكير ممن تعوزهم الخبرة بعملية صنع السياسات الخارجية . وكان غالبية المسؤولين يعرفون القليل عن الشرق الأوسط حتى ولو تضمنت واجباتهم الوظيفية خلاف ذلك . وفى مثل هذه البيئة ، كان من السهل أن نستمع إلى كبار المسؤولين وهم يتكلمون فى هيبة قائلين إن أخطر مشكلة فى الشرق الأوسط هى وجود أكثر من عشرين فرقة سوفيتية على الحدود الشمالية لإيران .

وفى المراحل المبكرة من إدارة ريجان ، بدأ هيج يتحدث عن الحاجة إلى محاولة وضع « توافق استراتيجى » فيما بين نظم الحكم الموالية للغرب فى الشرق الأوسط . وإذا كان لهذا الكلام أى معنى مطلقًا ــ إذ لم يحدث أن شُرحت هذه العبارة بوضوح ــ فإنه يعنى محاولة تركيز انتباه « اصدقائنا » فى المنطقة على التهديد السوفيتى ، بينما نحاول فى الوقت ذاته دفع الصراعات المحلية المحدودة إلى المحرقة الخلفية . وقد ظهر الاختبار المبكر فى شكل قرار بيع طائرات الرادار المتطورة التى يطلق عليها اسم منظومة جوية للإنذار والمراقبة (أواكس) للمملكة العربية السعودية .

وفى الظروف العادية ، كان يمكن للمرء أن يتوقع من الإسرائيليين إثارة نزاع بحجة أن وجود هذا النوع من الطائرات لدى المملكة العربية السعودية قد يهدد

---

(٧) بالنسبة لآراء هيج عموما ، أنظر ألكسندر هيج (الابن) : « **تحذير : الواقعية ، ريجان والسياسة الخارجية** » (ماكميلان ١٩٨٤) . ولا سيما الصفحات ٢٠ ــ ٣٣ . وبحلول ربيع عام ١٩٨٢ ، على أية حال ، كان هيج يتحدث عن الحاجة إلى تناول المسائل الإقليمية فى الشرق الأوسط .

أمنهم . إلا أنه إذا كانت إسرائيل والمملكة العربية السعودية كلتاهما شريكتان فى التوافق الاستراتيجى الذى تتبناه الولايات المتحدة ، وإذا كانت الاثنتان تعتبران الاتحاد السوفيتى هو التهديد الأساسى لأمنهما ، فإنه قد يكون من السهل إقناع إسرائيل بالسماح بعملية البيع ، وذلك لصالح تدعيم الجبهة المشتركة ضد السوفيت وعملائهم . إلا أن هذا الاحتمال لم يحالفه الحظ . ذلك أن اسرائيل وأنصارها فى الولايات المتحدة قرروا أن يجعلوا من هذه الصفقة معركة شاملة . وفى نهاية الأمر ، خسروا المعركة ، فقد بيعت المنظومة الجوية للإنذار والمراقبة (أواكس) ، ولكن بعد أن عَرّض ريجان هيبته للخطر ، وقدم بعض التنازلات ليرضى الاسرائيليين . وبعد معركة طائرات الأواكس ، قَلّ الحديث كثيرًا عن التوافق الاستراتيجى ، وقال هيج نفسه مراراً إن هذه الفكرة لم تفهم أبداً بصورة صحيحة .

■ الأزمـــة فى لبنـــان

فى عالم تسوده الريجانية المجردة ، كانت مشكلات مزمنة من قبيل المشكلات القائمة فى لبنان لا تستأهل اهتماماً كبيراً ، أو كانت تعتبر أعراضاً للأفعال الشريرة السوفيتية . ولم يكن غريبا ألا يكون لدى مساعدى البيت الأبيض القدرة على الصبر لتحمل المناقشات الغامضة عن ديناميات السياسة الداخلية فى لبنان . وقد بدا كأنهم يقولون : من يستطيع فهم جميع الطوائف وزعمائها باسمائهم التى يتعذر النطق بها ؟

ولكن لبنان كان له طريقته فى اقحام نفسه فى جدول الأعمال الأمريكى بسبب الاهتمامات الاسرائيلية . وفى مطلع عام ١٩٨١ ، تصاعدت المصادمات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عبر الحدود الشمالية لإسرائيل . وبعد ذلك طلب ريجان من الديبلوماسى المخضرم فيليب حبيب أن يحاول تهدئة الأحوال ، وهكذا وجدت الولايات المتحدة نفسها تتفاوض بشأن وقف إطلاق النار بين العدوّين اللدودَيْن ، وبعد منتصف عام ١٩٨١ خَيَّم الهدوء على الحدود اللبنانية الإسرائيلية .

إلا أنه كانت لدى الزعماء الإسرائيليين ، ولا سيما وزير الدفاع القوى آرييل

شارون ، خطط أوسع فى لبنان . إذ أنه طوال سنوات مضت ، كان الإسرائيليون يُنشئون الزعيم المتشدد لإحدى الميليشيات اللبنانية المسيحية ، بشير الجميّل . ومع اقتراب موعد انتخابات رئيس الجمهورية فى أواخر عام ١٩٨٢ ، وجد الإسرائيليون فرصة للمعاونة فى دفع رجلهم إلى السلطة . كذلك كان شارون وزملاؤه مصممين على سحق الوجود العسكرى لمنظمة التحرير الفلسطينية فى جنوب لبنان . وفى واحد من المخططات المثيرة ، قد تحاول إسرائيل أيضاً أن تطرد القوات السورية من لبنان ، وتنزل ضربة قاصمة بأكبر عميل سوفيتى فى هذه العملية .[٨]

وكانت هذه الاحتمالات تنطوى على خطورة كافية تتطلب التخطيط الحريص ، والقيام بمحاولة التنسيق مع الولايات المتحدة . وفى زيارات لواشنطن دى .سى ، فى مطلع عام ١٩٨٢ ، أجمل مسؤولون إسرائيليون خطتهم الطموحة المتعلقة بلبنان بتفصيل كبير . وقد ارتاع المسؤولون بوزارة الخارجية ، وخشوا أن يأخذ شارون انطباعاً بأن الولايات المتحدة تشجع ، أو على الأقل ، ترضى عن خطته . وما قاله هيج مراراً هو أن الولايات المتحدة لن تتفهم خطوة عسكرية من هذا القبيل إلا إذا كانت ردًا على « استفزاز معترف به دولياً » ، مهما كان معنى ذلك .[٩] وبالنسبة للبعض ، كانت هذه العبارة بمثابة دعوة إلى إيجاد مبرر للدخول فى حرب ، وقد زعم بعض الإسرائيليين أن تصريحات هيج قد فسّرت فعلاً على أنها « الضوء الأخضر » .[١٠]

ومهما كان دور هيج فى التعجيل بقرار إسرائيل بغزو لبنان ، إلا أن مجرى حياته قد انقطع فى مرحلة مبكرة من الحرب . ونظراً لأنه لم يكن مقبولاً لدى بعض زملائه

---

(٨) انظر : زئيف تشيف وإحود يعارى : « **حرب إسرائيل فى لبنان** » تحرير وترجمة إينا فريدمان (سيمون وشوستر ١٩٨٤) ، وايتامار رابينوفيتش : « **الحرب من أجل لبنان ، ١٩٧٠ ـــ ١٩٨٣** » (مطابع جامعة كورنيل ، ١٩٨٤) ، ويائير إفرون : « **الحرب والتدخل فى لبنان : حوار الردع الإسرائيلى السورى** » (مطابع جامعة جون هوبكنز ، ١٩٨٧) .

(٩) هيج : « **تحذير** » ، الصفحات ٣٣٢ ـــ ٣٣٥ .

(١٠) تشيف ويعارى : « **حرب إسرائيل فى لبنان** » ، الصفحات ٦٢ ـــ ٧٧ .

فى البيت الأبيض ، لم يعد هيج قادراً على الاحتفاظ بثقة رئيس الجمهورية . وفى لحظة حرجة من الأزمة التى بدأت فى ٥ يونية ١٩٨٢ ، هدد هيج بالاستقالة ما لم يكن بمقدوره السيطرة على إدارة السياسات تجاه لبنان . وكم كانت دهشته حين قيل له إن رئيس الجمهورية سيقبل خطاب استقالته ، وهو خطاب أُرغم هيج فيما بعد على كتابته .

وكان خليفة هيج هو جورج شولتز ، الذى تولى من قبل وزارتى العمل والخزانة ، وأيضاً كان من قبل يتقلد منصباً كبيراً فى مؤسسة بيتشل . ونظرًا لانغماس مؤسسة بيتشل بعمق فى العالم العربى ، فقد أشيع عن شولتز أنه موال للعرب . وكانت أقواله فى جلسات الاستماع الأولية بمجلس الشيوخ تبيّن أنه شخص دقيق ومطّلع يبدو على دراية بالفروق الدقيقة فى البنيان الإقليمى ، وكان راغباً فى تناول القضية الفلسطينية فوراً .

وشاركت الولايات المتحدة على مدى فترة طويلة من شهر أغسطس ١٩٨٢ ، فى مفاوضات معقدة ، وذلك من أجل وقف القتال فى لبنان وترتيب إجلاء مقاتلى منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت . ووصل الأمر إلى إرسال فرقة عسكرية أمريكية إلى لبنان كجزء من قوة دولية للمساعدة فى الإشراف على رحيل منظمة التحرير الفلسطينية . وكان فيليب حبيب الذى تفاوض بنجاح فى وقف إطلاق النار عام ١٩٨١ ، فعالاً فى إتمام هذه الصفقة . كذلك عمل على انتخاب بشير الجميل رئيسا جديدًا للبنان ، وقدم تعهدات خطية لمنظمة التحرير الفلسطينية بأنه تم الحصول على ضمانات من الإسرائيليين بشأن سلامة المدنيين الفلسطينيين الذين تخلفوا بعد رحيل منظمة التحرير الفلسطينية .

وفى أواخر أغسطس عام ١٩٨٢ ، بدت إدارة ريجان كما لو كانت على شفا تحقيق نجاح فى غمرة العذاب اللبنانى ، فى وقت اقترب فيه موعد تنصيب رئيس للجمهورية فى بيروت موال للغرب ، وقصف فيه السوريون بشدة وادى البقاع شرق لبنان ، وطُردت منظمة التحرير الفلسطينية من البلاد ـــ ونظرا لأن شولتز كان يقوم بدوره من مركز قوة ديبلوماسى ، فقد أقنع رئيس الجمهورية بأن ينتهز الفرصة لإجمال

خطة ترمى إلى تحقيق تسوية ديبلوماسية للقضية الفلسطينية . وفى أول سبتمبر ١٩٨٢ ، ألقى ريجان أول وأهم خطاب له عن الصراع العربى الإسرائيلى (انظر التذييل « د ») . وكان جوهر هذه المبادرة هو أيضًا كامب ديفيد ، ولكن مع إدخال إضافات جوهرية هامة . ففى حين كانت كامب ديفيد تتسم بالغموض بالنسبة لما يسمى بالوضع النهائى للضفة الغربية وغزة بعد الفترة الانتقالية ، قال ريجان إن الولايات المتحدة ستعارض الضم الإسرائيلى وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة على حد سواء . وأضاف إن الولايات المتحدة تفضّل شكلاً ما من أشكال الارتباط بين الضفة الغربية وغزة والأردن .

وقد حَوّلت مبادرة ريجان بوضوح الأضواء من مصر إلى الأردن والفلسطينيين . وتُركت سوريا مهملة . وقد رفض بيجين هذا الاقتراح فوراً لأنه دعا إلى التخلى الإسرائيلى فى نهاية الأمر عن غالبية الأراضى المحتلة كثمن للسلام . أما الرد العربى فكان عموماً أقل رفضاً . وقد ترددت التساؤلات ، وتعالت بعض الأصوات الإيجابية ، وترددت شائعات على نطاق واسع بأنه قد تم اطلاع الملك حسين مقدماً على هذا الخطاب وأنه أبدى موافقته .

وبعد أيام من مبادرة ريجان ، عقدت الدول العربية مؤتمر قمة بمدينة فاس فى المغرب ، واعتمدت اقتراحاً سعودياً عُرف فيما بعد باسم خطة فاس (انظر التذييل « هـ ») . وبرغم أنها كانت مختلفة فى محتواها عن مقترح ريجان ، إلا أن خطة فاس ، على الأقل ، أعطت للولايات المتحدة والدول العربية شيئاً يتحدثون بشأنه .

واستند قرار الإدارة الأمريكية بتقديم مبادرة بشأن القضية الفلسطينية إلى الاعتقاد بأن مشكلات لبنان أصبحت فى طريقها إلى الحل . وحتى قبل نشوب الحرب فى لبنان ، كان بعض الإداريين يمهدون للقيام بمحاولة سلام جديدة . وقد أبلغ شارون الأمريكيين أنه سيحل القضية الفلسطينية بطريقته الخاصة ، وذلك بتحريك المدرعات إلى لبنان . وكانت عيوب هذه الطريقة واضحة تماماً بحلول شهر سبتمبر . وحان الوقت للقيام بمبادرة ديبلوماسية أمريكية .

وكان الاعتقاد الباعث على الرضا بأن المتاعب اللبنانية انتهت تقريباً ، قد نُسف حرفياً ومجازياً باغتيال بشير الجميل فى ١٤ سبتمبر ١٩٨٢ . ووجد الجنرال شارون الذى خطط « لتطهير » لبنان من الفلسطينيين بعد تقلّد بشير الجميل لمنصب رئيس الجمهورية ، أن هناك خطرًا يتمثل فى ضياع الاستثمار الإسرائيلى طويل الأجل بوفاة بشير الجميّل . وحث قيادة القوات اللبنانية وحزب الكتائب على احترام الصفقة التى كان قد عقدها مع الجميل . وفى هذه الظروف ، كان لإسرائيل تأثير كبير على حزب الكتائب بما فى ذلك القدرة على الامتناع ، أو منح التأييد لترشيح شقيق بشير الجميل « أمين » رئيسا للجمهورية .

إلا أن بعض تفاصيل ما حدث بعد ذلك ليست واضحة . غير أن المجمل العام معروف . إذ تحركت وحدات تابعة لميليشيات القوات اللبنانية بقيادة إيلى حبيقة إلى مخيمَيْن للاجئين الفلسطينيين ، صبرا وشاتيلا ، فى الأطراف الجنوبية من بيروت . وهناك ، وتحت أنظار حلفائهم الاسرائيليين ، قتلوا بطريقة منظمة نحو ثمانمائة من المدنيين الفلسطينيين . وقد تفجرت ردود فعل قوية فى كل مكان نتيجة لهذه المجزرة ، بما فى ذلك إسرائيل . وبعد مضى خمسة أشهر ، وُجّه لوم شديد إلى شارون وعدد من الضباط الآخرين بسبب دورهم فى عدم الحيلولة دون وقوع هذه المجازر ، وطردوا من مناصبهم[١١] .

وكان رد الفعل الأمريكى هو إعادة إدراج مشكلة لبنان ومتاعبها فى مقدمة جدول الأعمال . أما القوات العسكرية الأمريكية ، التى كانت قد سُحبت بعد رحيل منظمة التحرير الفلسطينية ، فقد أعيدت إلى منطقة بيروت لضمان عدم تكرار فظائع صبرا وشاتيلا . وأصبح التفاوض للتوصل إلى اتفاق إسرائيلى لبنانى يفضى إلى انسحاب القوات الإسرائيلية والسورية هو الموضوع الذى له الأولوية فى الدبلوماسية الأمريكية .

وهنا بدأ الملك حسين ، الذى استهدفته مبادرة ريجان فى مرحلتها الأولى ، يراقب

---

(١١) للحصول على نتائج التحقيق الإسرائيلى الرسمى ، انظر : **« مجزرة بيروت : التقرير الكامل للجنة كاهان »** (برينستون ، نيوجيرسى : كارز — كول ، ١٩٨٣) .

كيفية تناول الأمريكيين للورطة اللبنانية ، وذلك لاختبار مدى جديتهم فى معالجة القضية الفلسطينية . وشعر ، مثل كثيرين من العرب ، أنه ما لم يستطع الأمريكيون إخراج الإسرائيليين من لبنان ، فإنه لن تكون هناك فرصة لإخراجهم من الضفة الغربية . وقوّض ريجان ، علاوة على ذلك ، فرص نجاح مبادرته بأن صرح علناً بأنه لا يمكن تحقيق شيء بالنسبة للمسألة الفلسطينية إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن لبنان .[١٢] وبالنسبة لأولئك الذين عارضوا مبادرة ريجان فى بادىء الأمر — ومن بينهم بيجين ، والأسد ، والسوفيت — كان هذا التصريح بمثابة دعوة لجعل الأمور فى لبنان أكثر صعوبة ، وذلك لضمان عدم نجاح « كامب ديفيد أخرى » حسبما يصف السوريون مبادرة ريجان .

وزار الملك حسين واشنطن فى ديسمبر ١٩٨٢ لإجراء محادثات مع الرئيس ريجان . وفى محاولة لاقناع الملك بمساندة مبادرة ريجان ، بعث ريجان برسالتين له يشرح فيهما الوعود والتعهدات ، بما فى ذلك تزويده بالأسلحة ، وذلك إذا ما وافق الملك حسين على الدخول فى مفاوضات . وحسب كل التقديرات ، تأثر حسين بهذا الإغراء ، إلا أنه شعر أن هناك حاجة للتأييد الفلسطينى . ودارت محادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية على مدى الشهور التالية . وأخيرا ، وفى شهر أبريل ، استنتج الملك أنه ليس هناك أساس لإستحداث مركز تفاوضى مشترك مع منظمة التحرير الفلسطينية . وألقى الأردنيون على المتشددين فى حاشية عرفات من الموالين للسوفيت مسؤولية عدم القدرة على التوصل إلى إتفاق . كذلك تعرض الأردن لضغط سوفيتى مباشر بألاّ يمضى بمفرده .[١٣] وفى ١٠ أبريل ١٩٨٣ ، أعلن الملك رسميًا

(١٢) انظر وليام ب . كوانت : « سياسة ريجان فى لبنان : المحاولة والخطأ » . **مجلة الشرق الأوسط** ، المجلد ٣٨ (ربيع ١٩٨٣) الصفحتان ٢٤١ — ٢٤٢ .

(١٣) ويمكن العثور على أفضل رواية عن خلفية قرار الملك حسين فى المقالتين الفائزتين بجائزة بوليتزر بقلم كارين إليوت هاوس : « قرار حسين » ، **وول ستريت جورنال** ، ١٤ أبريل ١٩٨٣ ، ١٥ ابريل ١٩٨٣ . ووفقا للملك حسين ، انتحى السكرتير العام يورى اندروبوف به جانبًا فى مطلع شهر ديسمبر ١٩٨٢ فى أثناء زيارة لموسكو لكى يحذر : « إننى أعارض خطة ريجان وسوف نستعمل كل مواردنا لمعارضتها . ومع كل الاحترام ، ستقع كل المسؤولية على أكتافكم ، وهى ليست عريضة بالدرجة التى تتحملها » .

أن الأردن لا يستطيع أن يقبل مبادرة ريجان ، قائلاً : « إننا فى الأردن ، بعد أن رفضنا منذ البداية أن نتفاوض نيابة عن الفلسطينيين ، لن نتصرف بصورة منفردة أو بالنيابة عن أى شخص فى مفاوضات السلام بالشرق الأوسط » .[١٤]

وعلى مدى الفترة الباقية كلها تقريبا من عام ١٩٨٣ ، أصبحت مهمة صنع السلام العربى الإسرائيلى ـــ من المنظور الأمريكى ـــ مرادفا لمحاولة صياغة اتفاق لبنانى إسرائيلى قادر على البقاء ، ويكون خطوة نحو انسحاب كل من القوات الإسرائيلية والسورية من لبنان . ولكن وزير الخارجية الأمريكى شولتز الذى أبدى تردداً خشية التورط مباشرة فى رحلات مكوكية شأن سلفه ، سافر إلى الشرق الأوسط ليضع اللمسات الأخيرة لاتفاق لبنانى إسرائيلى تم التوقيع عليه أخيرا فى ١٧ مايو ١٩٨٣ .

ولكن هذا الاتفاق ولد ميتاً . فقد أصبح الانسحاب الإسرائيلى متوقفًا على الانسحاب السورى ، ولن يقبل الحاكم فى دمشق ، (الذى يتزعم جهات مناصرة قوية داخل لبنان) ، مثل هذا الشرط . وأصبحت الولايات المتحدة وسوريا على شفا صدام . وفى شهر أبريل تعرضت السفارة الأمريكية لقصف مدمر .[١٥] واقتفى الأمريكيون أثر القصف وأرجعوه إلى حلفاء إيران اللبنانيين ، وربما بعض التورط السورى أيضًا . وبعد ذلك فى أكتوبر من ذلك العام حدثت ضربة أخرى من الدوائر نفسها ، وكانت أشد ضرراً من الأولى ، وذلك عندما تم تدمير مجمع مبانى الفرقة الأمريكية لقوة حفظ السلام المتعددة الجنسيات بشاحنة ملغومة .[١٦]

وأعقب وقوع هذين الهجومَيْن على الوجود الأمريكى فى لبنان ، حدوث مجابهة أخيرة بين القوات الأمريكية والسورية أسفرت عن إسقاط طائرتين أمريكيتين بواسطة

(١٤) « نص بيان الأردن بشأن رفضه الانضمام إلى مبادرة ريجان للسلام » ، **نيويورك تايمز** ، ١١ أبريل ١٩٨٣ .

(١٥) كان من بين ضحايا القصف ، روبرت إيمز ، أحد كبار المسؤولين فى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، وكان مسؤولاً عن الشرق الأوسط ، وهو من المجموعة المحورية التى عملت بصورة حميمة مع وزير الخارجية جورج شولتز فى بداية مبادرة ريجان .

(١٦) للحصول على التحقيق فى أسباب تعرض مجمع مشاة البحرية الأمريكية للخطر ، انظر وزارة الدفاع الأمريكية : « **تقرير لجنة « دود » عن الأعمال الإرهابية فى مطار بيروت الدولى ، ٢٣ أكتوبر ١٩٨٣** » (دار مطابع الحكومة ، ١٩٨٣) .

السوريين ، حيث قُتل أحد الطيارين وأسر آخر . وبحلول عام ١٩٨٤ ، عندما أصبحت السياسات المتعلقة بإعادة الانتخاب محل الاهتمام الأول فى عقول بعض مستشارى الرئيس الأمريكى ، اتخذ قرار «بإعادة توزيع مشاة البحرية بعيدًا عن الشاطىء » . وقد وصف المنتقدون هذا القرار بأنه « اللوْذ بالفرار » . ومهما كانت الكلمات المستعملة ، فإن الحقيقة هى نفسها . أما ريجان الذى عَلَّق هيبة أمريكا على التوصل إلى تسوية دائمة فى لبنان ، فقد أزاح العلامة الوحيدة الملموسة على هذا التعهد . ومنذ ذلك الحين فصاعدًا ، ترك لبنان بصفة أساسية لمشاحنات طوائفه الداخلية ولجارتيْه القويتين .

■ أهى فرصـــة ضـــائعـة ؟

نادرًا ما تشهد سنوات الانتخابات مبادرة جادة تتعلق بالسلام العربى الإسرائيلى من قبل رؤساء الجمهوريات الأمريكيين . إذ أن أولوياتهم تتركز فى أماكن أخرى . أما الجدل ، وهو نتيجة حتمية لأى مبادرة أمريكية جادة فى المنطقة ، فإنه يتوارى . كذلك يُرجأ النظر فى أية التماسات للحصول على أسلحة أو مساندة ديبلوماسية من نظم الحكم العربية إلى ما بعد الانتخابات . ولذلك لم يكن مفاجئًا أنه بحلول مطلع عام ١٩٨٥ ، كانت هناك متأخرات متبقية ضخمة من الطلبات ، ولا سيما من نظم الحكم العربية . وفى ذلك الوقت أيضًا ، أجرت إسرائيل انتخاباتها ، واختارت حكومة برئاسة شيمون بيريز زعيم حزب العمل ، وهو شخصية معتدلة نسبيًا فى سلسلة الاتجاهات السياسية الإسرائيلية . وكان بيريز مازال مرتبطًا فى تحالف صعب مع كتلة ليكود ، وكان ملتزماً بأن ينقل منصب رئيس الوزراء إلى منافسه زعيم حزب ليكود ، إسحاق شامير بنهاية عام ١٩٨٦ . ومع ذلك ، ففى عام ١٩٨٥ ، كانت الولايات المتحدة ، لأول مرة منذ عام ١٩٧٧ ، تتعامل مع رئيس لوزراء إسرائيل لم يستبعد تلقائيا مبدأ مبادلة الأرض بالسلام كأساس لحل المجابهة الفلسطينية الإسرائيلية .

وأعرب القادة العرب مراراً عن الأمل فى أن يكون باستطاعتهم التعامل مع رئيس للجمهورية من الحزب الجمهورى يعاد إنتخابه . وتنبع هذه النظرة التى تنطوى على حنين إلى الماضى عموماً من التفهّم الكامل لفترة رئاسة أيزنهاور الثانية ، ولاسيما المعاملة المتشددة التى أبداها دوايت ايزنهاور تجاه الإسرائيليين أثناء أزمة السويس عام ١٩٥٦ وبعدها . والآن ، فى عام ١٩٨٥ ، يتعامل العرب مع رئيس جمهورى يحظى بالقبول وأعيد انتخابه . وهكذا ، نزح القادة العرب ، الواحد تلو الآخر ، إلى واشنطن فى النصف الأول من عام ١٩٨٥ . وكان أول الوافدين الملك فهد ملك المملكة العربية السعودية ، وتبعه بعد شهر واحد الرئيس المصرى حسنى مبارك . والأكثر أهمية هو وصول الملك حسين إلى واشنطن بنهاية شهر مايو .

وآنذاك استهدف الجانب الأكبر من السياسات المصرية والأردنية الحصول على رد أمريكى إيجابى إزاء موقف الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية والذى تشكل ف بيان صيغ بحرص كامل ، وصدر فى ١١ فبراير ١٩٨٥[١٧] . ويمكن بطرق كثيرة تفسير موقف الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بأنه محاولة جديدة للاستجابة لمبادرة ريجان عام ١٩٨٢ . وقد أعلن الطرفان أن هدفهما المشترك هو قيام الاتحاد الكونفيدرالى الأردنى الفلسطينى ، والذى سينشأ عندما تنسحب إسرائيل بالكامل من الأراضى المحتلة . وقد تعهدا بالتفاوض بوفد مشترك فى إطار مؤتمر دولى .

وفى حين أن اتفاق ١١ فبراير ١٩٨٥ ، قد أثار تساؤلات أكثر مما قدم اجابات على ما يدور فى أذهان الأمريكيين ، إلا أن المحاولة الأردنية للإيضاح كانت مطمئنة . وفى أثناء زيارتهم لواشنطن فى شهر مايو ، أعلن المسؤولون الأردنيون أن فكرة الاتحاد « الكونفيدرالى » تقترب كثيرًا بالفعل من الاتحاد « الفيدرالى » حيث يفهم الطرفان أن مسؤولية الشؤون الخارجية والدفاع ستكون من مسؤولية عمان . وبالإضافة إلى

(١٧) انظر التذييل « و » فى هذا الكتاب . وتقول المصادر الأردنية والفلسطينية إن بعض التعديلات قد أدخلت فيما بعد على النص الأساسى . وتدعو الترجمة الانجليزية المجازة إلى « الانسحاب الكامل من الأراضى المحتلة فى عام ١٩٦٧ مقابل السلام الشامل » . أما النص العربى فيقول ببساطة « الأرض مقابل السلام » .

ذلك ، قلل الأردن من أهمية المؤتمر الدولى ، مشددًا بدلاً من ذلك على الحاجة إلى اجراء اتصال أمريكى مع مجموعة من الأردنيين والفلسطينيين . كذلك أوضح الأردنيون أنهم يعتقدون أنه من الممكن حمل الفلسطينيين ، على قبول القرار ٢٤٢ ، ربما مقابل شكل من أشكال الاعتراف الأمريكى بحق تقرير المصير الفلسطينى فى إطار اتحاد كونفيدرالى مع الأردن .

ومهما كانت درجة اغواء بعض المسؤولين الأمريكيين للعمل على المضى فى مبادرة فى ظل هذه الظروف الملائمة ، إلا أنه كانت هناك ثلاثة اعتبارات مقابلة . إذ أنه كان معروفًا أن الرئيس ريجان قد أعلن فى مارس ١٩٨٥ ، أن الولايات المتحدة لا تريد الاشتراك فى مفاوضات سلام عربية إسرائيلية ، وذلك برغم تعهد كامب ديفيد بأن تكون الولايات المتحدة « شريكا كاملاً » فى المراحل التالية من محادثات السلام .[١٨] وكان ريجان وشولتز قد أعلنا مرارًا أن المشكلة ليست فى أن تتحادث الولايات المتحدة مع الأطراف ، ولكن فى حمل الأطراف على التحادث مع بعضهم البعض . وأصبحت المفاوضات المباشرة شيئاً أشبه بالشعار .

ويقال إن المشكلة الثانية فى حمل الولايات المتحدة على القيام بدور أكثر إيجابية تأييدًا لنهج الملك حسين ، هو إحساس وزير الخارجية شولتز بزوال الوهم عن غالبية القادة العرب الذين تعامل معهم فى الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٣ . وبدا كما لو كان يعتقد أن الفرصة قد أتيحت لهم ، ولكنهم أضاعوها ، وأنهم قد ضللوه ، أو حتى كذبوا عليه فى مناسبات عديدة ، وأنهم ليسوا موضع ثقة كشركاء محتملين فى مفاوضات معقدة . وقد تم إيضاح كل نقطة من هذه النقاط ، وفقًا للعارفين ببواطن الأمور ، بالسورة والآية .

وقد انبثقت العقبة الثالثة نتيجة الاهتمام بالموقف السياسى لرئيس الوزراء الإسرائيلى بيريز . إذ أنه خلال السنة الأولى له فى منصبه ، أصبح شخصية شعبية .

---

(١٨) « نص المؤتمر الصحفى لرئيس الجمهورية بشأن المسائل الخارجية والداخلية » ، **نيويورك تايمز** ، ٢٢ مارس ١٩٨٥ .

وقد لاقى الانسحاب الإسرائيلى من لبنان ترحيباً من الشعب الذى مزقته الحروب . وتحقق تقدم فى الجهود الرامية إلى وقف التضخم ، برغم ما صاحب ذلك من معاناة . كذلك أصبحت طريقة ادارته للاقتصاد بمثابة إضافة لبيريز . وكان هناك بعض الأمريكيين الذين أرادوا مساعدة موقف بيريز نفسه للدخول فى مجابهة مع الليكود . وقد دفعتهم هذه الرغبة إلى توجيه النصح بعدم القيام بأى شىء يمكن أن ينظر إليه على أنه يسبب توتراً فى العلاقات الأمريكية الإسرائيلية ، وذلك من قبيل التعاملات الأمريكية مع منظمة التحرير الفلسطينية .

وظهر على الفور اختبار عملى للسياسات الأمريكية . إذ اقترح الأردنيون أن يعقد الأمريكيون اجتماعات استطلاعية مع وفد مشترك من الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية . وتساءل الأمريكيون عن فائدة عقد اجتماع من هذا القبيل . وكان الرد غامضاً بعض الشىء . وبصفة أساسية ، ارتأى الأردنيون ضرورة بدء هذه العملية حتى لو كانت وجهتها المقصودة غير واضحة ، وكما سارع الأردنيون بإيضاح ذلك ، فإن ردهم كان تقريباً تكراراً طبق الأصل للرد الأمريكى الدائم على التساؤل العربى عما سيحدث إذا ما بدأت المفاوضات مع إسرائيل .

وبُغية محاولة تنظيم اجتماع تمهيدى بين الولايات المتحدة ، ووفد أردنى فلسطينى مشترك ، قدم الأردنيون قائمة تضم سبعة أسماء للأعضاء الفلسطينيين المحتملين فى الوفد . ونُقلت القائمة من قِبلَ واشنطن إلى الإسرائيليين الذين قالوا إنه ليس لديهم اعتراض على اسميْن من الأسماء السبعة ، ولكنهم سارعوا بوصف الآخرين بأنهم من أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية . أما الأمريكيون فقد اعترضوا على ثلاثة أسماء على الأقل ، ولكن الأهم من ذلك ، أنهم طالبوا بضمانات بأن تكون أية محادثات تمهيدية مقرونة بتعهد أردنى فلسطينى بالدخول فى مفاوضات مباشرة مع إسرائيل . ولم يكن الأردن ، الحريص على عدم الإساءة إلى سوريا ، مستعدًا للتخلى عن فكرة المؤتمر الدولى لصالح مفاوضات مباشرة تدور برعاية الولايات المتحدة .

وبرغم هذه الصعوبات ، بدا الأمر كما لو أنه حانت لحظة فى صيف عام ١٩٨٥ ، كانت فيها الولايات المتحدة على وشك القيام بهذه المغامرة . فقد تم إيفاد

مساعد وزير الخارجية الأمريكى ريتشارد ميرفى إلى الشرق الأوسط ، وتجمع أعضاء الفريق الأردنى الفلسطينى المشترك فى عمان للاجتماع به ، إلا أنه فى اللحظة الأخيرة طُلب إليه عدم المضى فى هذا الاجتماع .

وقام الملك حسين بمحاولة أخيرة لاقناع الأمريكيين فى خريف هذا العام . وأُبلغ أنه ليست هناك فرصة للحصول على تأييد الكونجرس لتقديم صفقة أسلحة جديدة وكبيرة للأردن ، وهى صفقة كان ريجان قد وعد بها الملك حسين خطياً فى شهر ديسمبر ، ما لم يتعهد الأردن باجراء مفاوضات مباشرة . وفى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، قدم الملك حسين بالفعل هذا التعهد ، قائلاً : « إننا على استعداد للتفاوض مع إسرائيل تحت إشراف مناسب ومقبول ، بصفة مباشرة وبأسرع وقت ممكن ، طبقًا لقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ ».[١٩] وبعد ذلك بشهر واحد ، رفض مجلس الشيوخ الأمريكى طلب الملك حسين للحصول على أسلحة ، معلناً أنه لا يمكن عقد صفقة كبيرة إلى أن تبدأ مفاوضات « مباشرة وذات دلالة » مع إسرائيل . وفى مواجهة عداء الكونجرس المستمر لهذه الصفقة ، سحبت الإدارة الأمريكية فى نهاية الأمر صفقة الأسلحة التى تبلغ قيمتها بليونى دولار أمريكى للأردن فى ٣ فبراير ١٩٨٦ .

وقد شهد شهر أكتوبر ١٩٨٥ تدمير العلاقات بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وأيضًا مبادرة الملك حسين . إذ راودت فئة قليلة من منظمة التحرير الفلسطينية فكرة خطف السفينة السياحية الإيطالية ، آكيلى لاورو . وقبل أن تنتهى هذه الحادثة ، تم اغتيال عجوز أمريكى مقعد يجلس على كرسى بعجل ، وألقى من السفينة إلى البحر . (وقد عمد السوريون الحريصون على تكذيب منظمة التحرير الفلسطينية ، إلى استعادة جثة الرجل على شاطئهم وأعادوها بحكم الواجب إلى الحكومة الأمريكية ، ومعها دليل قاطع على أن الضحية قد قتل بالرصاص) . ونتيجة

---

(١٩) انظر نص الخطاب المؤرخ فى ٢٧ سبتمبر ١٩٨٥ والذى بثته فى إذاعة عمان المحلية ، نشرة الإذاعات الخارجية لهيئة الاستعلامات ، « **التقرير اليومى : الشرق الأوسط وأفريقيا** » ، ٣٠ سبتمبر ١٩٨٥ ، ص ف ٣ .

لمسألة آكيلى لاورو ، توترت العلاقات الأمريكية المصرية ، حيث تصدت طائرات أمريكية طراز إف ــ ١٤ لطائرة الركاب المصرية ، التى كانت تحمل المختطفين إلى تونس حيث قيل إن منظمة التحرير الفلسطينية كانت تنوى محاكمتهم . وقد أرغمت الطائرة المصرية على الهبوط فى صقلية حيث توجد قاعدة تابعة لمنظمة حلف شمال الأطلنطى ، مما أثار مشاعر غضب عارمة فى مصر ، وارتياحاً وتفاخراً فى الولايات المتحدة . وفى نفس الوقت تقريباً ، فشل الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية فى التوصل إلى اتفاق بشأن الشروط التى كانت تتيح عقد اجتماع بين وفد مشترك من الأردن والمنظمة وبين وزير الخارجية البريطانى .

ولا بد أن يكون الرئيس الأسد قد راقب كل ذلك بارتياح شديد . فقد عارض اتفاق ١١ فبراير ١٩٨٥ منذ بداية الأمر . ووصف المحاولات الأمريكية بترتيب محادثات مباشرة تحت رعايتها بأنها ترقى إلى كامب ديفيد أخرى ، والآن وجد أن التحالف بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية قد انهار . وهكذا فإن الأسد ، الذى كان يعمل بصورة حميمة مع رئيس الوزراء الأردنى زيد الرفاعى ، شجع على إنشاء تحالف عملى مع الأردن . واضطر الملك إلى الاعتراف بالأخطاء الأردنية السابقة وهى السماح للجماعات الارهابية المعادية لسوريا بالعمل من أراضيه . وهكذا أصبح المسرح مهيأً لتقارب سورى أردنى ، وقطيعة بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وهو ما حدث دون إبطاء . وفى ١٩ فبراير ١٩٨٦ ، أوضح الملك فى تفصيل أسباب انهيار التنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية .[٢٠] واستمر اتفاق ١١ فبراير ١٩٨٥ بالكاد ، عاماً واحداً .

---

(٢٠) يوجد النص الكامل فى هيئة تليفزيون عمان ، ١٩ فبراير ١٩٨٦ ، المصدر السابق ، ٢٠ فبراير ١٩٨٦ ، الصفحات ف ١ ــ ف ١٦ . ووفقًا لمصادر أمريكية كانت منغمسة على نحو وثيق فى ديبلوماسية عام ١٩٨٦ ، جرت محاولة أخيرة لإيجاد صيغة تقبل منظمة التحرير الفلسطينية بموجبها القرار ٢٤٢ بصورة غامضة ، كأساس للمفاوضات مع إسرائيل ، ثم توضح بعد ذلك مطالبها الإضافية . وقد أبلغ الملك حسين الأمريكيين أن المنظمة تحتاج « مقابلا » للقيام بهذه الخطوة ، وأن الولايات المتحدة قدمت لذلك بعض التنازلات حول كيفية توجيه الدعوة للمنظمة للاشتراك فى المؤتمر الدولى وتمثيلها فيه . أما منظمة التحرير الفلسطينية فلم تكن مستعدة لقبول القرار رقم ٢٤٢ . وقد أصر عرفات على أن تقر الولايات المتحدة الحق الفلسطينى فى تقرير المصير ، وأن تفتح قنوات اتصال =

ومع استرجاع أحداث الماضى ، يبدو واضحاً أن الأمريكيين لم يتحمسوا أبدًا لفكرة التعامل مع وفد مشترك من الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية . وكما قال أحد الوزراء الأردنيين فى بداية المناقشات التى دارت فى واشنطن ، فقد حاول الأردن أن يؤكد أن منظمة التحرير الفلسطينية ضعيفة نسبياً ، وأنه لذلك يمكن ممارسة ضغط عليها لتقديم تنازلات . وكان الرد الأمريكى ، كما قال ، هو أنه لو كانت المنظمة ضعيفة ، فإنه يجب استبعادها تماماً من العملية الدبلوماسية . وأخيرًا ، عندما بدأ الملك حسين يستنتج أن منظمة التحرير الفلسطينية تشكل عبئًا عليه فى تعاملاته مع إسرائيل ، وسوريا ، وواشنطن ، وأنها تخلق من جديد وجوداً لها فى الأردن ، قرر قطع روابطه معها .

■ اكتشـــاف المؤتمر الدولى من جديد

احتضن الملك حسين بسرعة وبدون منظمة التحرير الفلسطينية لتغطية جناحيه ، فكرة المؤتمر الدولى مع سوريا وبمشاركة الاتحاد السوفيتى . وكان العداء الأمريكى لهذه الفكرة يرجع أساساً إلى الظن بأن هذا الترتيب قد يعيد الاتحاد السوفيتى إلى الشرق الأوسط الذى غاب عنه ، كما هو مفترض ، منذ مناورة هنرى كيسنجر الذكية فى ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤ . وقد شاعت فى واشنطن أسطورة بكاملها عن فظائع أول أكتوبر ١٩٧٧ ، والبيان المشترك الصادر عن الدولتين العظميين (أنظر التذييل

= مباشرة أمام المنظمة بدلاً من التفاوض عن طريق الأردنيين . وكان الأردنيون قد أبلغوا المنظمة أن الولايات المتحدة لن تتزحزح بالنسبة لمسألة تقرير المصير وحثوا المنظمة على قبول القرار ٢٤٢ بأى شكل . وقد انتهى الاجتماع الأخير بين الملك حسين وعرفات إلى جفوة . وقد استنتج الأردنيون والأمريكيون أن منظمة التحرير الفلسطينية ليست جادة ولا جديرة بالثقة . وكان لهذا الاستنتاج تأثير هام على الخطوات الدبلوماسية التالية . ولا تشمل روايات حسين العلنية كل هذه النقاط ، إلا أن لهجة ملاحظاته ومحتواها تعطى مصداقية لهذا التفسير .

« ب ») . وكان أفضل ما قيل عنه أنه كان مروعاً بدرجة أنه دفع السادات إلى القدس لتفادى التعامل مع السوفيت .[٢١]

بيد أنه فى أواخر عام ١٩٨٥ ، بدأ رئيس وزراء إسرائيل التحدث بإيجابية عن شكل ما من أشكال المحفل الدولى أو رعاية دولية للمفاوضات المباشرة . وبعد فترة قصيرة من هذا التغيّر الذى طرأ على اللهجة الإسرائيلية ، بدأت الولايات المتحدة أيضاً فى التلميح بأن معارضتها السابقة لفكرة المؤتمر الدولى قد أخذت تخفت . وبدون ضجة كبيرة ، ظهر المؤتمر الدولى من جديد على المسرح الدبلوماسى العربى الإسرائيلى باعتباره مسألة قابلة للحياة . ثم باشرت الدبلوماسية الهادئة دورها ، حيث حاول الدبلوماسيون الأمريكيون المحترفون وضع أساس لاتفاق بين إسرائيل والأردن . وبحلول يوم ١١ أبريل ١٩٨٧ ، عندما اجتمع الملك حسين ووزير الخارجية بيريز فى لندن لتوقيع وثيقة تؤكد تفهمهما حول كيفية عمل المؤتمر الدولى ، تم التوصل إلى قدر لا بأس به من الأسس الاجرائية المشتركة (أنظر التذييل « ز ») .

واتفق كل من الأردن وإسرائيل على ألاَّ يكون لمثل هذا المؤتمر سلطات مطلقة . فهو لا يستطيع أن يفرض آراءه ، أو يعترض على نتائج المفاوضات المباشرة التى ستدور تحت مظلة المؤتمر . واتفق البلدان على أن يجرى افتتاح احتفالى بحضور ممثلى الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، وأطراف النزاع فى المنطقة والتى قبلت القرار رقم ٢٤٢ . أما المسألة الشائكة ، وهى مسألة ماذا يحدث فى حالة حدوث توقف للمفاوضات ، وهى ما يطلق عليها اسم « مسألة الإحالة » ، فقد تم الاحتيال عليها بدهاء فى الوقت الراهن .

وكان واضحاً أن أكثر ما اتفق عليه بيريز وحسين سيعارضه بقوة إسحاق شامير الذى كان يشغل منصب رئيس الوزراء منذ الخريف السابق « بالتناوب » حسب ما هو مقرر . إذن ، كيف يمكن اقناع شامير ، وكذلك على الأقل بعض أعضاء

---

(٢١) ليس هناك دليل قاطع على أن البيان المشترك الصادر فى أول أكتوبر ١٩٧٧ ، قد لعب دوراً هاماً فى قرار السادات بالذهاب إلى القدس . أنظر كوانت : « **كامب ديفيد** » الصفحات ١٢٣ ــ ١٢٥ .

الليكود فى وزارته ؟ لقد كانت فكرة بيريز ، على ما يبدو ، هى محاولة الاستعانة بالولايات المتحدة باعتبارها واضعة الخطة . إلا أن هذه الوسيلة المكشوفة لم تخدع شامير الذى أُطلع بالكامل على اجتماع لندن ، كما أن الولايات المتحدة لم تستجب بتقديم المساندة الكاملة لبيريز . وفى رأى بعض المسؤولين بوزارة الخارجية ، كان من شأن التصديق القوى على هذه الخطة أن ينظر إليه على أنه تدخل سافر فى السياسات الإسرائيلية الداخلية ، وهو شيء يعارضه وزير الخارجية شولتز . وللحظة قصيرة ، تردد أن شولتز تم إغراؤه للسفر إلى الشرق الأوسط لدفع قضية عقد مؤتمر دولى من النوع الذى ناقشه بيريز وحسين ، إلا أنه عدل عن ذلك بسبب الأطروحة القوية للسفير الإسرائيلى السابق فى واشنطن ، موشى آرينز ، وهو عضو قوى من أعضاء الليكود . ومرة أخرى ، شكا الإسرائيليون والعرب المعتدلون من عدم توافر قيادة أمريكية قوية ، فى حين ارتفع رصيد شامير السياسى بسبب شهرته فى مقاومة الأمريكيين .

وكخاتمة لهذه المرحلة من الديبلوماسية جرت محاولة أخيرة ، وكانت هذه المرة بالتعاون مع شامير ، لإيجاد شكل ما من أشكال الكفالة الدولية للمحادثات الإسرائيلية الأردنية . فقد سافر وزير الخارجية جورج شولتز إلى الشرق الأوسط فى أكتوبر ١٩٨٧ وهو فى طريقه إلى موسكو لوضع اللمسات النهائية للترتيبات المتعلقة بعقد قمة أمريكية سوفيتية فى واشنطن قبل نهاية العام . وبينما كان فى القدس ، أقنع شامير بالنظر فى امكانية السفر إلى واشنطن وقت انعقاد القمة بالإضافة إلى الملك حسين ، وذلك من أجل الحصول على الموافقة الأمريكية السوفيتية للمفاوضات . وبعد ذلك عرضت هذه الفكرة الخيالية التى ينقصها الإعداد السليم ، على الملك حسين ، الذى كان على وشك استضافة قمة عربية فى عمان ، ولم يكن باستطاعته أن يشير ولو تلميحا إلى اهتمامه بفكرة سوف يسخر منها جميع الزعماء العرب الآخرين . وعلاوة على ذلك لم يكن هناك سبب للاعتقاد بأن السوفيت سيوافقون على الفكرة ، كما أن السوريين ، الذين تردد ذكرهم بعد تَدبُّر كشركاء محتملين فى هذا المشروع ، سيرفضون الفكرة بلا ريب . وهكذا وجد الأردن نفسه فى موقف

يدفعه على إبلاغ الأمريكيين بالرفض ، وهى حقيقة تسربت كما ينبغى إلى أحد الصحفيين الموالين لإسرائيل بعد بضعة شهور[٢٢] .

وفى الأوقات العادية ، كان التردد من جانب الملك حسين يمكن أن يصبح بمثابة الكلمة الأخيرة فى عملية السلام بالنسبة لإدارة ريجان . إلا أنه مع اقتراب موعد الانتخابات الأمريكية والإسرائيلية فى شهر نوفمبر ١٩٨٨ ، لم تكن لدى واشنطن رغبة فى مواصلة التمسك بالنزاع العربى الاسرائيلى الذى يبدو صعب المراس . وعندما انعقد مؤتمر القمة العربى فى مطلع شهر نوفمبر فى عمان ، بدا كما لو كان العرب قد أداروا ظهورهم للمسألة الفلسطينية . فقد كان الخليج ، حسبما بدا ، عنصر قلق أكبر ، ووجد عرفات نفسه شخصاً منفرداً فيما بين الحكام العرب المتجمعين ، وحتى قبول عودة مصر إلى الحظيرة العربية ، والذى أيدته غالبية أعضاء الجامعة العربية ، بدا أن الدافع الأقوى إليه هو المصالح الخليجية أكثر منها الرغبة فى تنسيق ديبلوماسية صنع السلام العربى الإسرائيلى مع مصر .

■ الانتفاضة ومبادرة شولتز

خلال السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية وغزة التى استمرت ــ حتى الآن ــ واحداً وعشرين عاما ، لم يمض أبداً وقت بدون إضطرابات . ولكن كُلفة الاحتلال لم تكن باهظة حسب تقدير إسرائيل ، وساد ما يشبه الحياة العادية فى غالبية الأيام بالنسبة للأعداد المتزايدة من المستوطنين الاسرائيليين ، وبالنسبة للفلسطينيين الذين كان منهم نحو ١٠٠٠٠٠ يعملون فى وظائف بالاقتصاد الإسرائيلى فى عام ١٩٨٨ . وفى ذلك الحين ، يوم ٩ ديسمبر ١٩٨٧ ، وقعت سلسلة من الأحداث المؤسفة فى غزة ، أثارت احتجاجات فلسطينية على نطاق واسع . وخلال أيام ، انضم الفلسطينيون فى الضفة الغربية إلى « الانتفاضة » كما يطلق عليها ، وبلغ الأمر إلى حد

---

(٢٢) انظر وليام صفير : « الملك الصغير » ، **نيويورك تايمز** ، ١٣ فبراير ١٩٨٨ .

أن أظهر العرب الإسرائيليون تأييدهم لها ، وبات واضحاً أن شيئاً جديداً فى نوعه يجرى الآن . إذ أن الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة الذين كانوا يعيشون فى سكون من قبل شرعوا يخرجون من رحم عصر سياسى وهم يضمرون الانتقام [أنظر التذييل « ى »] .

وفوجئت منظمة التحرير الفلسطينية بتوقيت الانتفاضة ، وبالسرعة التى أنتشرت بها ، إلا أن المنظمة كانت تغرس منذ فترة طويلة بذور التأييد فى الأراضى المحتلة ، ونشأت شبكات موالية للمنظمة أيدتها المشاعر الموالية للمنظمة عمومًا من قبل السكان . وقبل مضى وقت طويل ، بدا أن التنسيق بين القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة ، باعتبارها القيادة الداخلية كما تشير إلى نفسها ، وبين المنظمة ، قد أصبح بعيد المدى .

وبحلول شهر يناير ١٩٨٨ ، اعترف الإسرائيليون أنهم يواجهون موقفاً لم يسبق له مثيل . واتبع وزير الدفاع إسحاق رابين نهجاً عنيفاً لفرض القانون والنظام ، حيث أعلن موافقته على سياسة الضرب وكسر العظام كجزء من محاولة تخويف الشباب الفلسطينى الذين يقذفون بالحجارة وزجاجات المولوتوف الجنود المسلحين تسليحاً ثقيلاً . وخلال أيام ، كانت صور عمليات الضرب الإسرائيلى الوحشى للشباب الفلسطينى جزءاً من أخبار التلفزة الأمريكية فى المساء . وكان رد فعل الرأى العام قوياً . وحتى من داخل المجتمع اليهودى الأمريكى الموالى عادة لإسرائيل ، كانت هناك موجة متدفقة من النقد والقلق .

وحدثت بعد ذلك عدة تطورات أقنعت وزير الخارجية شولتز بأن يشترك مرة أخرى بحكم مكانته للعمل على بدء محادثات السلام بين العرب وإسرائيل ، فأولاً ، كانت هناك تلميحات فى ١٧ يناير ١٩٨٨ ، فى رسالة من شامير بأن الموقف الإسرائيلى بشأن « الحكم الذاتى » للفلسطينيين قد بدأ يلين . وثانيا ، بدأ الزعماء اليهود الأمريكيون ، وأيضاً بعض السياسيين الإسرائيليين فى حث شولتز على أن يشترك بصورة أكثر إيجابية . وثالثاً ، جاء الرئيس المصرى حسنى مبارك إلى واشنطن

ليلتمس بقوة وبحجة مقنعة الحاجة الملحة إلى تدخل القيادة الأمريكية لتفادى الاتجاه إلى التغيير المتطرف فى المنطقة بكاملها .

وعالج شولتز هذا التحدى بطريقة منهجية . إذ أنه لم يلق خطابا رائعاً ، ولم يعلق آمالاً كباراً بتحقيق الانفراج ، ولكنه بدأ باستطلاع الأفكار مع جميع الأطراف ، بما فيها سوريا هذه المرة ، والسوفيت ، وبعض الشخصيات الفلسطينية ، والأردن والإسرائيليون أيضا .

وفى ختام الرحلة الثانية للمنطقة خلال شهور كثيرة ، صاغ شولتز مبادرته فى صورة اقتراح وصفه بأنه « مزيج من الأفكار » .

وكانت « مبادرة شولتز » كما وصفت على الفور ، هى بلا ريب أهم اشتراك من قبل الولايات المتحدة فى عملية صنع السلام العربى الإسرائيلى منذ شهر سبتمبر ١٩٨٢ . وفى مضمونها ، أجمل شولتز الهدف التقليدى للسلام الشامل الذى يمكن التوصل إليه عن طريق مفاوضات ثنائية تستند إلى قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ (أنظر التذييل « ك ») .

ووفقا لمبادرة شولتز ، يجب معالجة القضية الفلسطينية فى مفاوضات تجرى بين وفد إسرائيلى ، ووفد أردنى فلسطينى . وسوف تخصص ستة شهور للتفاوض بشأن ترتيبات انتقالية ــ وفى الشهر السابع ، تبدأ المفاوضات بشأن المركز النهائى للضفة الغربية وغزة ، وذلك بغض النظر عن نتيجة المرحلة الأولى من المفاوضات . وقيل إن الموعد المستهدف هو عام واحد للتفاوض بشأن المركز النهائى لهذه الأراضى . ومع افتراض إمكانية التوصل إلى الترتيبات الانتقالية ، فسوف يكون ممكنا البدء فى مرحلة انتقالية ــ فى تاريخ مبكر ــ تستمر لمدة ثلاث سنوات . وقال شولتز إن الولايات المتحدة سوف تشترك فى مجموعتى المفاوضات ، وسوف تعرض مشروع اتفاق بشأن الترتيبات الانتقالية للنظر فيها من جانب جميع الأطراف .

ويسبق المفاوضات الثنائية بين إسرائيل والوفد الأردنى الفلسطينى ، مؤتمر دولى . ويدعو الأمين العام للأمم المتحدة الأطراف الاقليمية والأعضاء الدائمين بمجلس

الأمن .[٢٣] ويتعين على جميع المشتركين فى المؤتمر أن يقبلوا قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ . وفى حين أن الأطراف المتفاوضة ، حسب الاتفاق ، قد تقدم تقريراً إلى المؤتمر من حين إلى آخر ، إلا أن المؤتمر لن تكون له سلطة فرض آرائه ، أو الاعتراض على نتائج المفاوضات .

وقال شولتز أيضاً إنه يجب تمثيل الفلسطينيين فى وفد أردنى فلسطينى موحد . ويعالج الوفد القضية الفلسطينية من جميع جوانبها ، وتكون هذه المفاوضات مستقلة عن أية مفاوضات أخرى .

وحاول شولتز بإصرار على مدى الشهور التالية لمبادرته أن ينهك خصوم مبادرته فى كل من إسرائيل والعالم العربى . وتمثلت مشكلته الكبرى فى رئيس الوزراء الإسرائيلى شامير ، الذى نسف فكرة عقد مؤتمر دولى بطريقة سافرة . كذلك رفض شامير ما يسمى « التشابك » أو الربط بين الترتيبات الانتقالية والتفاوض بشأن المركز النهائى للأراضى . وهذا الشرط ، كما لاحظ شامير بحق ، هو خروج عن اتفاقيتى كامب ديفيد ، اللتين جعلتا المحادثات المتعلقة « بالمركز النهائى » معتمدة على النجاح الأوّلى فى التوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات الانتقالية . وأخيراً ، كما أعلن شامير ، تعتبر مبادلة الأرض بالسلام شيئا غريباً عليه .[٢٤]

وتم الترويج جيداً للانتقادات الإسرائيلية الموجهة إلى مبادرة شولتز ، وذلك برغم أن بيريز قد رحب علناً بالمحاولة الأمريكية ، وفى الجانب العربى ، تجشّم الملك حسين عناء كبيراً لكى لا يتخذ موقف الرافض لمبادرة شولتز . فقد وجه أسئلة ، والتمس إيضاحات ، وحاول كثيراً الحصول على إجابات ، وأشار علناً إلى أهمية إشراك منظمة التحرير الفلسطينية فى هذه الخطة ، وحاول عموماً الإبقاء على خياراته المتهاوية

---

(٢٣) يوحى استعمال كلمة « أطراف » بدلاً من « دول » بأن منظمة التحرير الفلسطينية قد تدعى إلى المؤتمر .

(٢٤) دفع بيان شامير أعضاء مجلس الشيوخ رودى بوشفيتز ، وكارل ليفين و ٢٨ آخرين من أعضاء مجلس الشيوخ ، بمن فيهم أصدقاء كثيرون لإسرائيل إلى كتابة رسالة إلى شولتز مؤرخة فى ٣ مارس ١٩٨٨ ، يعربون فيها عن قلقهم إزاء الموقف الإسرائيلى . وقد نشر رد شامير فى : « نص رسائل شامير بشأن الانتقاد الموجه من أعضاء مجلس الشيوخ » ، **نيويورك تايمز** ، ١٠ مارس ١٩٨٨ .

مفتوحة ، إلى أن أعلن فى نهاية الأمر انسحابه من هذه الخطة فى شهر يولية ١٩٨٨ .

وكان الرد الفلسطينى قاطعاً بدرجة أكبر ، ففى حين أن الزعماء الفلسطينيين اغتبطوا لرؤيتهم الولايات المتحدة تستجيب للانتفاضة ، إلا أنهم استاؤوا لوضعهم فى خطة شولتز ، حيث عاملتهم باعتبارهم فى المرتبة الثانية ، ورأوا أنفسهم وكأنهم ، على أحسن الفروض ، قد تحدد لهم دور الشريك الصغير وراء الأردن .

وكان الاتحاد السوفيتى أيضًا غير متحمس بالنسبة لناحية رئيسية من نواحى خطة شولتز ، وهى المؤتمر الدولى . ففى حين أن شامير أعرب عن مخاوفه من أن يصبح للمؤتمر مصداقية ويعمل على تقويض الموقف الإسرائيلى ، فإن الاهتمام السوفيتى كان على العكس من ذلك تماماً ، وكما تصور الأمريكيون ، فإن المؤتمر الدولى بدا للسوفيت كما لو كان رمزياً فقط . وقد أراد السوفيت دوراً فعلياً فى عملية التفاوض ، وليس مجرد اتاحة الفرصة لإضفاء الشرعية على مبادرة أمريكية تتركهم فى نهاية الأمر على الخطوط الجانبية .

وفى مواجهة هذه العقبات ، لم يعد لخطة شولتز فرصة كبيرة لتحقيق نجاح كامل .ومع ذلك فقد توافر لها تأييد واسع لدى الرأى العام الأمريكى ، ولم تكن هناك انتقادات موجّهة إلى النواحى البارزة من الاقتراح ، باستثناء بعض الكلمات الحادة التى قالها وزير الخارجية السابق هنرى كيسنجر عن فكرة عقد المؤتمر الدولى . وكان شولتز وزملاؤه يحدوهم الأمل بلا شك فى أنهم سينعمون بفترة من الراحة ، وأن عملية ما للتفاوض قد تبدأ تحت رقابتهم . إلا أنهم تحدثوا أيضاً عن غرضيْن آخرين وراء هذه المبادرة : الأول ، هو أنهم كانوا يأملون فى التأثير على الرأى العام الإسرائيلى . إذ أنه كان المأمول من الجمهور الإسرائيلى ، مع احتمال إجراء مفاوضات سلام مع جيرانه العرب ، أن يصوّت لصالح قيادة تتعهد بالتوصل إلى مواقف تتسم بالتراضى . وقد تكون هذه الامكانية ، بطبيعة الحال ، مجرد تمنيات ، وأن الكثير يعتمد على ظهور شريك عربى مقبول فى محادثات السلام . وقد تكون الإدارة قد أساءت تقدير الديناميات السياسية فى إسرائيل ، بمعنى أن السياسات الأمريكية ربما

تكون قد عملت على تدعيم موقف المتشددين فى حزب الليكود بدلاً من مساندة العناصر الأكثر إعتدالاً فى الجانب الآخر من مجموعة الآراء السياسية . ومع ذلك ، فإن النيّة كانت تتجه إلى المساعدة فى تشكيل المناقشة السياسية فى إسرائيل وذلك كيما تصبح الانتخابات بمثابة استفتاء حقيقى على السلام .

والهدف الثانى ، ولعل بلوغه أيسر ، هو تزويد الإدارة الجديدة ، سواء رأسها جمهورى أو ديمقراطى ، باقتراح نشيط مطروح للبحث . فقد كان ريجان وشولتز يعملان عن وعى لإسقاط بعض المحرمات الديبلوماسية ، وبعضها من تصميمهما . إذ لم يعد مثلا من الأمور المحرمة التحادث مع السوفيت بشأن الشرق الأوسط . واعتبر عقد شكل من أشكال المؤتمر الدولى شيئًا جوهريًا . كما أصبح الحوار مع سوريا ، حتى بشأن أمور تتعلق بالإصلاحات الدستورية داخل لبنان ، شيئًا مشروعاً . وأصبح من الممكن لوزير الخارجية أن يجتمع مع أعضاء المجلس الوطنى الفلسطينى ، وهو الهيئة التشريعية العليا لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وذلك دون إثارة أكثر من موجات صدمية عابرة .

ومع ذلك ، لم تحل مبادرة شولتز مشكلة التمثيل الفلسطينى ، ولم تكن هناك استراتيجية فعلية لحمل زعماء الليكود على قبول الترتيبات الاجرائية وهى جوهر الاقتراح الأمريكى ، ناهيك عن تغيير آرائهم بشأن مبدأ الأرض مقابل السلام . كما أنه لم يعد هناك الكثير فى مجموعة الأفكار لإجتذاب السوفيت إلى القيام بمشروع تعاونى ، حيث يطلب منهم استخدام نفوذهم لدى السوريين ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وذلك من أجل تمهيد الطريق لإجراء مفاوضات ناجحة . ولا يمكن حل أى من هذه النقاط بسهولة ، ولهذا يتعين إدراجها فى جدول أعمال أى إدارة جديدة لمعالجتها فى عام ١٩٨٩ وما بعده .

قياساً بالعقد الذى سبق اتفاقيتى كامب ديفيد ، أظهرت السنوات العشر التالية تقدمًا ضئيلاً تجاه تحقيق هدف التسوية السلمية العربية الإسرائيلية . صحيح أنه لم تنشب حرب شاملة تهدد بتورط الدولتين العظميين فيها ، وذلك برغم أن الغزو الإسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ كان خطيراً ومدمراً على حد سواء ، وربما كان يمكن أن يتصاعد لو امتدت الأعمال العسكرية إلى الأراضى السورية . إلا أنه على الجبهة الدبلوماسية ، مازالت غالبية القضايا التى كانت مدرجة فى جدول أعمال المفاوضات فى أعقاب المعاهدة المصرية الإسرائيلية ، كما هى . فلماذا لم يتحقق مزيد من التقدم ؟ وهل استمرت حالة الجمود بسبب الطريقة التى لعبت بها الولايات المتحدة دورها ؟

أولاً لابد من التأكيد على أن البعد المصرى الإسرائيلى للصراع كان من الناحية الموضوعية هو الأسهل حلاً عن طريق المفاوضات . فقد كانت سيناء منطقة حائلة جاهزة ، وكانت مصر قادرة على التصرف فى استقلال عن توافق عربى واسع ، وكان الرأى العام الإسرائيلى يؤيد بصورة ساحقة السلام الثنائى مع مصر ، من جهة لأنه سيخفف الضغط عن إسرائيل من أجل تقديم مزيد من التنازلات بالنسبة للمسائل الأكثر تعقيداً التى تشمل الفلسطينيين والجولان . وعلاوة على ذلك لم يكن هناك اتفاق فيما بين الأطراف العربية ذات الصلة ــ الفلسطينيين ، الأردن ، وسوريا ــ حول أفضل طريقة للمضى قدماً إذا ماخرجت مصر عن الإجماع العربى .

وهكذا ، فإنه يمكن القول بأن الظروف المتعلقة بتحقيق انفتاح لم تكن مواتية على وجه الخصوص فى أعقاب كامب ديفيد . بيد أنه من وجهة نظر أخرى ربما يتوصل المرء إلى استنتاج آخر . إذ أنه مادامت مصر تعيش فى سلام مع إسرائيل ، لم تعد الدولة اليهودية تواجه خطر الحرب على جبهتين . وفى الحقيقة أن أمن إسرائيل قد تحسن بصورة تفوق الوصف . ومن الناحية النظرية ، ربما جعل هذا الموقف من الأسهل التفكير فى تقديم تنازلات على جبهات أخرى ، مع الافتراض ، بطبيعة الحال ، أن الأمن ، وليس التوسع الاقليمى ، هو الاهتمام الأساسى لإسرائيل .

وعلى الجانب العربى من الصراع ، هناك من الأسباب ما يدفع إلى الأمل بالنسبة لاحتمالات السلام مع إسرائيل . وبرغم أن الرأى العام العربى معارض لاتفاقيتى كامب ديفيد ، إلا أن هناك بضعة أوهام فى العالم العربى بأن من الممكن إرغام مصر على عكس إتجاه المسار . وتعنى هذه الحقيقة أنه يتعين على العرب التفكير فى مواجهة إسرائيل بدون ميزة ثقل أضخم وأقوى دولة عربية . وبالنسبة لغالبية العرب ، أصبح الخيار العسكرى الآن غير وارد . وتعتبر الدبلوماسية ، بطريقة أو بأخرى ، هى الطريق الوحيد لاستعادة الأراضى العربية المحتلة . ولا ريب فى أن الملك حسين قد فهم ذلك ، مثلما فعل مجرى التفكير العادى للحركة الفلسطينية ، وليس هناك سوى السوريين الذين يواصلون التحدث عن الحاجة إلى استعادة التوازن العسكرى مع إسرائيل كشرط أساسى لأية خطوات دبلوماسية .

وبإيجاز ، ففى حين لا يؤيد الخصوم على وجه الخصوص تحقيق مزيد من التقدم فى المفاوضات الدبلوماسية ، إلا أن هناك مع ذلك ، « معسكرات سلام » فى جانبى الصراع . وهم تعوزهم القيادة فى بعض الأحيان . وربما كانوا مترددين وغير حاسمين ، إلا أنه من الخطأ الاعتقاد بأنه لم تكن هناك فرص جادة للسلام فى العقد الذى تلا كامب ديفيد .

وكانت إحدى المقوّمات المفقودة طوال غالبية هذه الفترة ، على أية حال ، هى القيادة الإيجابية من قبل الولايات المتحدة ، ولا يستطيع أى شخص أن يقول إلى أى مدى كان هذا الغياب مهماً ، إلا أن السجل يبيّن بوضوح أنه لم يكن من الممكن أبداً التوصل إلى اتفاق عربى إسرائيلى فى السنوات الأربعين الماضية دون الاشتراك الهام للدبلوماسية الأمريكية . وأثناء العقد الماضى ، كان الاشتراك الأمريكى فى عملية السلام عرضيا من حين لآخر ، على أفضل تقدير ، وكان فى بعض الأحيان مستتراً .

وكانت هناك أسباب ، بطبيعة الحال ، لإنفصال كل من إدارتى كارتر وريجان نسبياً عن عملية السلام بعد التوقيع على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية فى ربيع ١٩٧٩ . وبالنسبة لكارتر ، كانت هناك أعمال كثيرة غير منجزة يتعين رعايتها ،

وكانت هناك اعتبارات سياسية عندما دخل فى حملة صعبة لإعادة انتخابه ، وكان هناك الاحتجاز الإيرانى للرهائن الأمريكيين ، والذى سيطر كلية على السنة الأخيرة من فترة رئاسته .

وبالنسبة لريجان ومساعديه ، كانت الأسباب المتعلقة بابتعاده عن مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية مختلفة . ويمكن القول فى عبارة رقيقة إن الرئيس ريجان لم يكن مهتما على وجه الخصوص بالتفصيلات الدقيقة لمفاوضات السلام العربية الإسرائيلية . إذ أن كامب ديفيد كانت إنجازاً لجيمى كارتر ، ولذلك فإن أنصار ريجان احتضنوها على مضض . كما أن النظرة الاعتبارية لريجان ومستشاريه فرضت إعطاء الأولوية لقضايا أخرى ، أولاً وقبل كل شيء، الاتحاد السوفيتى .

وبعيداً عن هذه الرؤى الخاصة بريجان وفريقه ، كان من المعقول للوهلة الأولى ، طوال أعوام الثمانينات ، القول بأن المصالح القومية الأمريكية لم تكن معرضة للخطر فى الساحة العربية الإسرائيلية . ولم يوجد على ما يبدو خطر نشوب حرب واسعة النطاق ، باستثناء لحظة قصيرة فى منتصف الأزمة اللبنانية . وانخفضت أسعار النفط بعد الارتفاعات القياسية التى حدثت فى عامى ١٩٨٠ ـــ ١٩٨١ ، إلا أنها على أية حال لا تتعلق بحالة الجمود العربى الإسرائيلى . ولم يكن لدى مصر ، برغم عدم اغتباطها بالركود الذى يسود عملية السلام من خيارات سوى الالتزام بالمعاهدة والتعاون مع الولايات المتحدة .

ويبدو أن الانفصال الأمريكى عن القيام بدور نشيط يعكس أيضاً اختياراً متعمداً من قبل وزير الخارجية شولتز . إذ أنه من واقع خبرته كمفاوض فى النزاعات العمالية عندما كان وزيراً للعمل فى إدارة نيكسون ، يبدو أنه قد استنتج أن أفضل وقت للوسيط لكى يتدخل هو المرحلة الأخيرة من المباراة . إذ أن الاشتراك السابق لأوانه يقلل من بواعث الأطراف للتفاوض . وسوف يعتمدون على الوسيط-الخارجى ، ويتمسكون بشدة بمواقفهم إلى أن يقدم الوسيط الحل الوسط . وأحس شولتز أنه لا بد للأطراف أن تظهر أولاً جديّتها وإصرارها على التوصل إلى تسوية بالتفاوض

قبل أن يكون هناك ما يستحق القيام بتعهد أمريكى رفيع المستوى لسد الثغرات المتبقية . وهكذا يكون هناك ما يجيز القيام برحلات لا نهاية لها لتقصى الحقائق فى المنطقة . فقد يوفد المبعوثون ، ولكن وزير الخارجية ورئيس الجمهورية يبقيان بعيداً إلى أن يثبت أطراف الصراع العربى الإسرائيلى أنهم قد بذلوا محاولة جادة من جانبهم .

وتبدو هذه النظرية للتفاوض معقولة عندما يجرى تطبيقها على النزاعات العمالية ، إلا أنها غير متوافقة مع السياسات المتسمة بالفوضى فى الشرق الأوسط المعاصر . إذ يكون القادة غالباً ضعفاء جداً أو مترددين فى اتخاذ الخطوات الأولى حتى تجاه الحل الوسط . وهم يتطلعون إلى الخارجين عنهم من أجل أن يوفروا لهم مبررات العمل . وهم يتفاعلون مع الأحداث أكثر مما يتخذون زمام المبادرة . وربما أفسدهم نموذجا كيسنجر وكارتر للتدخل الأمريكى الرفيع المستوى . ومع بقاء هذه الذكريات الأخيرة فى خاطرهم ، يميل العرب والإسرائيليون إلى ألاَّ يأخذوا أية مبادرة أمريكية على محمل الجد ما لم يكن رئيس الجمهورية ، أو وزير خارجيته مشتركاً إشتراكاً كاملاً .

وهناك أسباب وفيرة لإيضاح الخطوط العريضة للسياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى الإسرائيلى فى الثمانينات ، إذ أنه قد تم التأكيد على النظرة العالمية لريجان ، والمصلحة القومية كما يتصورها ، وتفضيله أسلوبا معيّنا للتفاوض . إلا أن التحليل الشامل يبين أن الاعتبارات المقابلة كان أيضاً لها شأن ، وأنها فى بعض الأحيان ، نجحت فى إثارة حوار جاد داخل الإدارة حول حكمة موقفها فى عدم الالتزام النسبى . وبطبيعة الحال ، وفى نهاية عهد إدارة ريجان ، ولدهشة غالبية المراقبين ، حدث تفجّر مباغت للطاقات ، نشاط متجدد ، ومبادرة مكتملة ، إن جاز هذا التعبير غير الدقيق ، تحمل اسم وزير الخارجية . فما هى الاعتبارات المقابلة التى بررت ذلك ؟

أولاً ، كان هناك دائماً دافع بيروقراطى يركز عادة على مكتب الشرق الأدنى التابع لوزارة الخارجية ، وذلك من أجل أن يفعل شيئًا ما بالنسبة للسلام العربى

الإسرائيلى . وكانت الحكمة التقليدية ترى دائماً أنه لا يمكن احتواء الصراع بشكل لا نهائى ، وأنه قد تكون له آثار اقليمية ، أو حتى عالمية إذا ما استمر فى الفساد ، وأن ما يشبه النشاط الديبلوماسى أصبح مطلوباً من أجل إعطاء القوى المعتدلة شيئًا من الاهتمام يتعلقون به . وعلى أسوأ تقدير ، يمكن أن يبدو هذا المنظور كما لو كان نداءً خاصاً موجهاً إلى عملاء المنطقة ، أو دعوة إلى التحرك لصالحها . إلا أنه كان أيضاً يمثل وجهة نظر أولئك الذين اكتسبوا خبرة كبيرة فى الشئون العربية الإسرائيلية ، والذين رفضوا الفكرة السخيفة بأن الوقت الوحيد المناسب للسلام هو الذى يأتى فى أعقاب حرب دموية مباشرة .

وثانيًا ، حتى عندما يركد جهاز البيروقراطية أو يفسد ، يستطيع المرء أن يعتمد على الحلفاء الأوربيين ولا سيما البريطانيين والفرنسيين ، وذلك لدفع الولايات المتحدة من أجل أن تتدخل أكثر فى مبادرات السلام العربية الإسرائيلية . وعلاوة على ذلك ، داوم عدد من زعماء الشرق الأوسط ، ولا سيما الرئيس المصرى مبارك ، والملك فهد ملك المملكة العربية السعودية ، والملك الحسن الثانى ملك المغرب ، وبطبيعة الحال الملك حسين ، على حث الولايات المتحدة من أجل استئناف قيادتها لعملية صنع السلام العربى الإسرائيلى . وتتراءى هذه الأحاسيس أيضًا بشكل مصغر ، وإن كان ذا مغزى ، فى قطاعات من الرأى العام الأمريكى ، بما فى ذلك المجموعات العربية الأمريكية التى تشكلت فى السنوات الأخيرة . كذلك حث بعض الزعماء الإسرائيليين ــ ولا سيما من حزب العمل ــ واليهود الأمريكيين من ذوى التفكير المماثل ، الزعماء الأمريكيين على أن يصبحوا أكثر نشاطًا فى عملية السلام .

وثالثًا ، وربما الأكثر أهمية ، الوقائع المستعصية فى الموقف بالشرق الأوسط ، إذ أنه مهما كانت الميول الأيديولوجية للمرء ، ومهما كانت أفضلياته الشخصية ، فإن بعض المسالك العملية المعينة لا تفضى إلى شىء ، كما أن بعض الافتراضات يثبت أنها غير منيعة . وتمر كل إدارة عبر عملية تعليمية . ولا يعنى هذا أن جميع الأشخاص من ذوى العقول الراجحة ينظرون إلى قضايا المنطقة فى نهاية الأمر بطريقة متطابقة .

إذ أن هذه ليست هى الحال كما هو واضح . ولكن الآراء المتضاربة بدرجة كبيرة مع الواقع تفقد مصداقيتها فى نهاية الأمر . ويضيق مدى الحوار بعد أن يصبح واضعو السياسات أكثر تفهماً للقضايا ولزعماء المنطقة . وتحل درجات من اللون الرمادى بدلا من اللونيْن الأبيض والأسود . وتستبدل الوقائع المؤكدة بادراك لتعقد المواقف ، والفروق الدقيقة . وتسفر هذه التطورات عن مناخ تناقش فيه السياسات من نواحى أيديولوجية أقل عما كان عليه الحال عند بداية تولّى الإدارة لزمام الحكم . وفى عام ١٩٨١ ، لم يجد أعوان كارتر وريجان أساساً مشتركًا فى مناقشة الصراع العربى الإسرائيلى ، إلا أنه بحلول عام ١٩٨٨ ، أصبحت الثغرة بين هذين المنظورين أكثر ضيقاً .

ولا يمكن تذكر فترة حكم ريجان التى دامت ثمانى سنوات على أنها فترة نجاح عظيم للسياسات الأمريكية فى الشرق الأوسط . ومن المحتمل أن ترد لبنان ومسألة إيران ـــ الكونترا على الخاطر قبل خطة ريجان أو مبادرة شولتز ، إذ أن أياً منهما لم يفض إلى نتائج واعدة . ولكن الإدارات الأمريكية التالية ستجد نفسها مع ذلك تستند إلى ما تم عمله فى هذه السنوات وتبنى فوقه . لقد تعززت العلاقة الأمريكية الإسرائيلية بدرجة كبيرة مما يوفر لرئيس الجمهورية التالى تأثيراً كبيراً فى الدبلوماسية المقبلة . وعلاوة على ذلك ، فقد امتثل ريجان وشولتز إلى الخطوط الرئيسية للسياسة الأمريكية ، بإعادة تأكيد أهمية وحيوية القراريْن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ . وعلى المستوى التقريرى ، على أقل تقدير ، مازالت الولايات المتحدة ملتزمة بالتوصل إلى سلام بالتفاوض بين إسرائيل وجاراتها العربيات .

كذلك وفّرت فترة حكم ريجان إختباراً معملياً لمقترحات معينة ، وعلى سبيل المثال ، تجمعت شواهد على ما يُسمى « الخيار الأردنى » . إذ لم يعد من اللازم الآن السؤال عما إذا كان الملك حسين يستطيع أن يتفاوض ، أو أنه سيتفاوض فعلاً ، نيابة عن الفلسطينيين . إنه لن يستطيع . ففى ثلاث مناسبات على الأقل فى الثمانينات ، مضى الأردن إلى أقصى ما يستطيع تجاه المفاوضات دون أن يفعل أكثر من الانسحاب مرة أخرى عندما أصبح غير قادر على التنسيق مع شريك فلسطينى . ولن يكون

الأردن بديلاً للفلسطينيين (أنظر التذييل « م ») .

وتعلمت إدارة ريجان كذلك عدم جدوى محاولة تجاهل سوريا كلاعب فى كلتا الساحتين اللبنانية والفلسطينية . وأى إدارة مقبلة لن تكون بحاجة إلى اجتياز التجربة الصعبة والمهينة عند محاولة تسوية الأمور فى لبنان دون أن تأخذ المصالح السورية فى الاعتبار . كما أنه لا يمكن تجاهل دمشق فى الدبلوماسية العربية الإسرائيلية .

ويبدو واضحاً أيضا من سجل ريجان أن التجاهل المعتدل من واشنطن هو وصفة لمعالجة الاضطراب فى الشرق الأوسط . فقد تكون الولايات المتحدة غير قادرة على حل الصراع العربى الإسرائيلى ، إلا أنها قد أساءت أكثر إلى الأمور عندما وقفت على الهامش فى اللحظات الحرجة ، ولا سيما فى منتصف وأواخر عام ١٩٨٢ ، ومرة أخرى فى عام ١٩٨٥ ، وربما فى ربيع عام ١٩٨٧ أيضاً .

وأخيراً ، فقد استخلصت إدارة ريجان استنتاجاً معقولاً بأنه لا يمكن استبعاد الاتحاد السوفيتى من دبلوماسية صنع السلام العربى الإسرائيلى — إذ ينبع الاشتراك السوفيتى من طبيعة العلاقات التى صاغها السوفيت مع كل من سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وأيضاً من إصرار الأردن ومصر . وبطريقة أو بأخرى ستجد الولايات المتحدة وإسرائيل أنهما ملزمتان بالتعامل مع السوفيت من خلال نوع ما من أنواع الأُطُر الدولية إذا ما أريد لعملية صنع السلام أن تمضى قدمًا .

ومن هذه الرؤى ، تعتبر مبادرة شولتز لعام ١٩٨٨ متأخرة عن موعدها ، ولكنها مع ذلك تلقى ترحيباً — وقد احتوت على عناصر قيّمة ، ولا سيما بتأكيدها على الحاجة إلى إطار دولى ، وإلى مرحلتين من المفاوضات ، وإلى حوار أمريكى — سوفيتى .[٢٥] إلا أن المبادرة كانت دون الكفاية بالنسبة لمجالَيْن ، وبذلك تركت الإدارة التالية تواجه تحديات مخيفة : الأول هو أن الولايات المتحدة لا تستطيع مواجهة الصفة الجوهرية للقضية الفلسطينية . إذ أنه يتعين دعوة الفلسطينيين فى

---

(٢٥) تعتبر هذه النقاط بالإضافة إلى السمة الجوهرية التى تتصف بها المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية بمثابة موضوعات بارزة فى : « **من أجل سلام عربى إسرائيلى : تقرير لفريق بحث** » (بروكينجز ١٩٨٨) وقد نشر تقريباً وقت مبادرة شولتز .

المفاوضات بالأصالة عن أنفسهم ، وليس كشركاء صغار فى وفد أردنى ، وهذا يعنى التعامل مباشرة ، على الأقل ، مع منظمة التحرير الفلسطينية ، لأنه لا يمكن لأى فلسطينى أن يتفاوض بدون تصديق من المنظمة . ومن غير المفيد مطالبة منظمة التحرير الفلسطينية بقبول القرار ٢٤٢ ، بدون توافر التعويض الأمريكى الإسرائيلى . ولا بد من أنه سيأتى يوم يتعين فيه على الأمريكيين والإسرائيليين أن يتجاوزا رفضهما التعامل مباشرة مع التيار الرئيسى للقومية الفلسطينية . وهذا هو أحد الدروس المستفادة من الانتفاضة الفلسطينية الأخيرة .

وتنبثق قضية ثانية لم تحل بعد من تنقيح شروط السلام الاسرائيلية فى الفترة التى تلت عام ١٩٧٧ . إذ أنه حتى ذلك الوقت ، كانت الحكومات الإسرائيلية ملتزمة بمبدأ مبادلة الأرض بالسلام كأساس للمفاوضات ، ويمثل هذا رغماً عن كل شيء ، معنى القرار ٢٤٢ .[٢٦] وقد قلب بيجين موقفه بالنسبة لذلك ـــ فقد رفض من قبل القرار ٢٤٢ قائلاً إنه طالب إسرائيل بالانسحاب من الضفة الغربية ، وهو شيء لا يريد أن يفعله . وهو كرئيس للوزراء ، أعلن قبوله للقرار ٢٤٢ ، إلا أنه لم يعد ينطوى على المعنى الذى كان له فى الماضى ، ففى رأيه أن شرط الانسحاب للقرار ٢٤٢ قد تم تنفيذه بالكامل عندما جَلَت إسرائيل عن سيناء . وبإيجاز ، فإن الانسحاب الإسرائيلى ليس مطلوباً على كل جبهة من جبهات الصراع .

وحاولت إدارة كارتر بقوة إقناع بيجين بالرجوع إلى التفسير الإسرائيلى الأصلى للقرار ٢٤٢ . ولكنها فشلت فى كامب ديفيد . ولم يوافق بيجين على أن تكون نتيجة المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائى للضفة الغربية وغزة مستندة إلى مبادىء القرار ٢٤٢ بما فيها الانسحاب . ومنذ ذلك الوقت ، التزم زعماء الليكود بالخط الذى اتخذه بيجين . وقد اختار بعض الأمريكيين أن يفسروا هذا الموقف على أنه متشدد ، وإن كان تكتيكياً فى جوهره ، ويمكن تغييره لو أن المفاوضات قد دارت . وعموماً ، كان هذا هو رأى إدارة ريجان . وفى الخفاء ، كان يقال إن شامير يبدى قدراً كبيراً

(٢٦) انظر التقرير المفصل لديفيد إجناتيوس : « المعركة الأمريكية الإسرائيلية التى استمرت ٢٠ عاماً حول الأرض مقابل السلام » ، **واشنطن بوست** ، ١٠ ابريل ١٩٨٨ .

من الليونة . إذ أن رفضه لفكرة الأرض مقابل السلام قد أثار بعض الانتقادات . إلا أن المدافعين عن شامير سارعوا بالإشارة إلى التلميحات برغبة إسرائيل فى التخلى عن ارتباطها بالضفة الغربية .(٢٧)

ومهما كانت الحقيقة بالنسبة لموقف الليكود ، فإن الدليل حتى الآن يوضح أنه ليست هناك رغبة للتخلى عن السيطرة على الضفة الغربية فى أية ظروف ، وليست هناك شروط للسلام ، أو ترتيبات أمن ، أو صياغات سياسية ـــ تبدو كافية لإقناع أنصار الليكود بأنه باستطاعة إسرائيل ، ويجب عليها ، أن تنسحب من الضفة الغربية . إلا أن الواقع قد يفرض نفسه مرة أخرى ، ذلك أن الانتفاضة الفلسطينية من شأنها إعادة رسم الخط الأخضر الذى اعتاد أن يفصل إسرائيل عن الأراضى المحتلة ، ولم يعد محتملاً أن تجد حركة انشاء مستوطنات جديدة فى الضفة الغربية متطوعين كثيرين جدد فى المستقبل . وقد أصبحت الحاجة إلى حل سياسى للقضية الفلسطينية واضحة بالنسبة لأكثر الإسرائيليين تمسكاً بالمبادىء من اليمينيين .

وكما يرى البروفيسور يهوشافاط هاركابى ، بصورة مقنعة ، فإن إسرائيل لا تواجه خيارات بين بدائل مناسبة فى معالجتها للقضية الفلسطينية . إذ أن جميع البدائل تنطوى على بعض المخاطرة وبعض الألم . إلا أن هناك نتائج « أقل سوءًا » بشرط أن تسترشد إسرائيل بفكرة « صهيونية النوعية » وليست التى تقاس بالفدادين . إذ أنه يرى أن إسرائيل الأصغر والأكثر يهودية ، والتى تعيش فى سلام مع جيرانها ، ستكون أكثر أمناً من إسرائيل الأكبر التى تضم أقلية فلسطينية صغيرة ذات مركز من الدرجة الثانية .(٢٨)

---

(٢٧) وعلى سبيل المثال ، أشاروا إلى موضوع كتبه إسحاق شامير بعنوان : « إسرائيل بعد أربعين عاماً : نظرة إلى الوراء ونظرة إلى المستقبل » ، **الشؤون الخارجية** ، المجلد ٦٦ ، رقم ٣ (١٩٨٨) ص ٥٨٠ ، حيث يقول شامير : « إلا أنه بغض النظر عن كيفية حل مسألة السيادة على يهودا والسامرة ، فإنه لا يمكن حرماننا من شيلوه وبيت إيل والخليل بعد الآن ، كما لا يمكن استبعادنا من القدس ، وتل أبيب وحيفا » . ويمكن تفسير هذا التصريح بأنه يعنى أن إسرائيل قد تقبل عدم السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية . أو كما أوضح بيجين قد يعنى أن هذه المنطقة ستبقى دائمًا منطقة متمتعة بالحكم الذاتى تحت السيطرة الإسرائيلية ، وهى منطقة لا يمكن أبداً أن تحل فيها مسألة السيادة .

(٢٨) يهوشافاط هاركابى : « **ساعة إسرائيل المصيرية** » (هاربر آندرو ، ١٩٨٨) .

وبالنسبة لأية إدارة جديدة ، سيكون تحدى صنع السلام العربى الإسرائيلى مخيفاً . إلا أنه لن يكون هناك رئيس للجمهورية بمقدوره أن يتجاهل هذه المشكلة لفترة طويلة . إن كتل البناء الرئيسية لأية مبادرة جادة يمكن تحديدها بسهولة . وتحتوى مبادرة شولتز على بعض منها . إلا أن هناك حاجة إلى القيام بمحاولة جادة لاشراك فلسطينيين لهم وضع الممثلين ، فى المفاوضات . ويتعين على الولايات المتحدة أن تعتمد على علاقاتها الفريدة مع إسرائيل لاقناع أصحاب السياسات المتعقلة فى إسرائيل أن مخاطر الركود تزيد عن مخاطر التفاوض على أساس الأرض مقابل السلام .

ولا تستطيع الولايات المتحدة أن تفعل الشيء الكثير لتحسين إحساس إسرائيل بالأمن فى مواجهة الانتفاضة المستمرة للفلسطينيين العزّل . إذ أنه فى ظروف السلام ، على أية حال ، وعندما تقام الحدود الآمنة والمعترف بها بين إسرائيل وجيرانها العرب ، لن يكون هناك ما يدعو الولايات المتحدة إلى أن تترجم تحالفها الضمنى مع إسرائيل إلى معاهدة أمن حقيقية تقدم ضمانات المساندة الأمريكية ضد أى تهديد خارجى مستقبلاً .

وصفوة القول إن الولايات المتحدة تحتاج إلى أن تذهب إلى أبعد من مجرد معالجة القضايا الإجرائية التى تحوط النزاع العربى الإسرائيلى . إذ يجب على الأمريكيين ألا يقتصر دورهم على مجرد محاولة استحداث إطار دولى للمفاوضات يكون مقبولاً ، بل أيضاً التشجيع على مناقشة التصورات الممكنة للمستقبل . وتستطيع الولايات المتحدة أن تساعد إسرائيل فى معالجة المشكلات الأمنية عندما تتحرك تجاه السلام ، وتبيّن سجلات الماضى أن هذه الإمكانية توفر قوة دفع كبيرة أثناء المفاوضات . وتستطيع الولايات المتحدة ، علاوة على الأطراف الأخرى ، أن تعمل على اشراك فلسطينيين تمثيليين فى المفاوضات مع إسرائيل . إذ أنه على مدى السنين قالت إسرائيل ضمنا إن مسؤولية عدم تحقيق تقدم تجاه السلام يمكن أن تعزى إلى عدم وجود شريك تتفاوض معه إسرائيل . ويبدو فى الوقت الحاضر أن التيار الرئيسى للحركة الوطنية الفلسطينية مستعد للتفاوض ، وأنه يستطيع ذلك بقدر من الشرعية يزيد عما لدى الأردن . ويمكن لقدر من التشجيع من قبل الولايات المتحدة أن يساعد على رجحان

التوازن ، إذ يجادل الفلسطينيون حول كيفية تحويل الانتفاضة إلى مبادرة سياسية جادة [انظر التذييل « ل »] .

وقد فشل العقد الأول بعد كامب ديفيد فى أن يفضى إلى تعهد واضح بالتوصل إلى تسوية شاملة وإقرار الحقوق الفلسطينية الكامنة فى هذه النصوص . ونأمل ، من أجل المصالح الأمريكية فى المنطقة ، ألا يضيع العَقْد التالى بطريقة مماثلة .

السياسة السوفيتية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى

ايفجينى بريماكوف

يشغل الشرق الأوسط مكاناً خاصاً فى سلسلة اهتمامات السياسة الخارجية السوفيتية ، وتستند السياسة السوفيتية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى والشرق الأوسط بصفة عامة الى هذه الحقيقة . وقد استمر الصراع الحاد ، الذى تصاعد بصورة دورية الى مستوى الأزمة ، طوال عدة عقود ، مما أثار قلقا عسكريا وسياسيا فى الاتحاد السوفيتى . ولما كان الشرق الأوسط يتاخم حدود الاتحاد السوفيتى ، فإن الأمن السوفيتى يتأثر بصورة معاكسة نتيجة لذلك .

وبسبب هذه الاعتبارات لا يستطيع الاتحاد السوفيتى أن يتجاهل حقيقة أن الشرق الأوسط قد أصبح مجالاً للاهتمام العسكرى والسياسى بالنسبة للغرب ، ولا سيما بالنسبة « للخصم » الرئيسى للاتحاد السوفيتى ــ الولايات المتحدة . إذ ترتبط الولايات المتحدة ، المنغمسة إنغماساً عميقاً فى الصراع العربى الاسرائيلى ، بعلاقات خاصة مع أحد الأطراف ــ اسرائيل . ولا تدع تصرفات الولايات المتحدة مجالاً للشك فى أن الهدف الرئيسى لسيطرتها العسكرية والسياسية فى المنطقة هو الحفاظ على وضعها فيها ، والذى تنظر إليه عموماً من زاوية المجابهة الأمريكية السوفيتية . وهكذا تحاول الولايات المتحدة جاهدة أن تقلل لأدنى حد دور الاتحاد السوفيتى فى شؤون الإقليم ، وربما حتى من أجل طرده من الشرق الأوسط .

وكان للشرق الأوسط ، ومازال ، أهمية إقتصادية ليست بالقليلة بالنسبة للاتحاد السوفيتى . فمن الناحية التاريخية ، أصبحت بلدان كثيرة فى الشرق الأوسط شريكا

اقتصاديا للاتحاد السوفيتى : مصر — وخصوصا خلال فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر — وسوريا ، والعراق ، والجزائر ، وليبيا ، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . وبطبيعة الحال ، يهتم الاتحاد السوفيتى بمثل هذا التعاون الاقتصادى . وتعتبر بلدان الشرق الأوسط سوقاً لتوسيع نطاق صناعة الآلات فى الاتحاد السوفيتى . كما أن الاتحاد السوفيتى مهتم بالاتفاقات التى تسدد فيها القروض السوفيتية إما بواسطة الانتاج من المشاريع التى بنيت بالتعاون مع الاتحاد السوفيتى أو عن طريق إرسال شحنات النفط .

وبرغم هذه الترتيبات ، من الخطأ الزعم بأن الاتحاد السوفيتى « يسعى وراء نفط الشرق الأوسط » لأن احتياطيه ، كما يدعون ، آخذ فى التناقص . ذلك إن لدى الاتحاد السوفيتى موارد كافية للطاقة ، ويواصل زيادة انتاجه من النفط . بيد أن هذا لا يستبعد الاهتمام السوفيتى باستيراد النفط من الشرق الأوسط ، وذلك لسد الحاجة المتزايدة له ، ومن أجل تزويد المستهلكين فى الجانب الأوروبى من الاتحاد السوفيتى الذين يقيمون بالقرب من مصادر النفط فى الشرق الأوسط ، على حد سواء . وعلى أية حال ، فإنه لاستيراد النفط ليست هناك حاجة بالاتحاد السوفيتى لكى يكون له مركز خاص فى المنطقة ، إذ يكفى أن يبرم اتفاقات على أساس تجارى عادى .

وفى سياساته المتعلقة بالشرق الأوسط ، يدرك الاتحاد السوفيتى المصالح الموضوعية للغرب (بما فى ذلك الولايات المتحدة) والتى تتمثل فى تصدير النفط من المنطقة دون عائق ، وضمان سلامة الملاحة الدولية ، واتباع علاقات متعددة الوجوه مع بلدان الشرق الأوسط ، إلا أن هذا الإدراك لا يأتى بطبيعة الحال على حساب مصالح مماثلة للاتحاد السوفيتى .

وهكذا ، فإنه من وجهة نظر سياسية ، وعسكرية ، واقتصادية ، يهتم الاتحاد السوفيتى باستقرار الموقف بالشرق الأوسط . وهذه النتيجة من المستحيل تحقيقها بدون التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للصراع العربى الاسرائيلى .

وفى النُهج التى اتبعها تجاه هذا الصراع ، يستند الاتحاد السوفيتى فى موقفه الى المبادىء التالية :

— الحاجة الى تسوية شاملة للصراع العربى الاسرائيلى استناداً إلى حل وسط بين مصالح جميع الشعوب التى جُرَّت الى الصراع ؛

— الأهمية الخاصة لحل المشكلة الفلسطينية بمنح حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى من خلال إنشاء دولة قومية خاصة به (ويعتقد الاتحاد السوفيتى أنه بدون هذه الدولة ، يستحيل التوصل الى تسوية عربية اسرائيلية مستقرة) ؛

— الحق فى الوجود لجميع الدول فى الشرق الأوسط ؛

— الحاجة الى التوصل الى اتفاق قادر على توفير الاستقرار والأمن لجميع دول المنطقة ، كجزء من أى تسوية سلمية عربية اسرائيلية ؛

— أهمية الإبقاء على الشرق الأوسط بعيداً عن أن يصبح مجالاً للمجابهة الأمريكية السوفيتية ؛

وهذه المبادىء مستمدة من مجموعة من الاهتمامات السوفيتية المتشابكة ، والتى يعتمد بعضها على البعض الآخر ، وهى اهتمامات عالمية وإقليمية ، وطنية ودولية ، سياسية وعسكرية ، اقتصادية وأيديولوجية . وقد تتخذ هذه المبادىء تعاريف أكثر دقة تبعا لتطور الموقف فى المنطقة والتطورات العالمية ، إلا أنه لا يمكن تجاهل أى منها ، أو استبعاده فى صياغة السياسات السوفيتية المتعلقة بالشرق الأوسط . وفى رأى الاتحاد السوفيتى ، فإن هذا الأساس يمكن أن يكفل سلاما مستقرا وعادلا فى الشرق الأوسط .

وفى الغرب ، يشيع الاعتقاد بأن للاتحاد السوفيتى مصلحة فى استمرار الصراع العربى الاسرائيلى دون تسوية ، بزعم أن ذلك يعطيه فرصة « لشق الطريق أمام سياساته » . إلا أن هذا الرأى يستند الى سوء فهم للمصالح السوفيتية الأساسية . إذ أن موقع الشرق الأوسط وأهميته العالمية يفضيان بلا شك بالاتحاد السوفيتى الى العمل من أجل استقرار المنطقة . وحتى لو جادل أحد الأشخاص ، كما يفعل الكثيرون فى الغرب ، بأن الاتحاد السوفيتى يسترشد باعتبارات سياسية جغرافية وايديولوجية ، فإن الاتحاد السوفيتى سيظل دولة ساعية لإقرار السلم فى الشرق الأوسط .

إن عدم تسوية الصراع العربى الاسرائيلى لم يدعم مركز الاتحاد السوفيتى فى العالم العربى ، ولم يعزز القوى اليسارية ، ولم يضعف الاتجاهات المحافظة فى المنطقة .

أما مسألة ما إذا كان الاتحاد السوفيتى قد نجح دائما فى استغلال كل فرصة أتيحت له فى الشرق الأوسط على خير وجه ، فهذا موضوع آخر . وإذا رجعنا بالذاكرة الى الماضى ، يمكن للمرء أن يشير بوضوح إلى بعض الفرص الضائعة . ربما لم يتصرف الاتحاد السوفيتى دائما بمبادرة كافية بل كان يستجيب عوضاً عن ذلك للتغيرات فى البيئة . وفى بعض الأحيان ، ربما كان فى الإمكان أن يصبح رد الفعل هذا أكثر فعالية . فعلى سبيل المثال ، يبدو لى أن رد فعل أسرع وأكثر إيجابية بصورة حاسمة إزاء خطة فهد المتعلقة بالتوصل الى تسوية فى الشرق الأوسط ، والتى طرحتها المملكة العربية السعودية فى شهر أغسطس ١٩٨١ ، كان سيخدم المصالح السوفيتية . إلا أن هذه التفصيلات لا تشكك فى الاستنتاج الأساسى والواضح . لقد عمل الاتحاد السوفيتى باستمرار من أجل التوصل إلى تسوية شاملة لصراع الشرق الأوسط ، وعارض أولئك الذين حاولوا الترويج للحلول الجزئية المنفصلة . إن الذين يحبذون الحلول الجزئية يحاولون تأمين نتائج حرب يونية عام ١٩٦٧ ، بمعنى أنهم يريدون الحفاظ على المكاسب الإقليمية والسياسية الرئيسية التى حققتها اسرائيل أثناء الحرب .

ولا يمكن فهم سياسة الاتحاد السوفيتى دون أن تؤخذ فى الاعتبار السياسة الأمريكية فى المنطقة . ولهذا السبب ، سأتناول فى هذا الفصل فهم موسكو للتصرفات الأمريكية فى الشرق الأوسط ، وهى التصرفات التى تطلبت ردود فعل معينة من الاتحاد السوفيتى . إلا أننى فى بادىء الأمر سأقوم بتقييم الفترة من حرب أكتوبر ١٩٧٣ إلى كامب ديفيد ، محللاً أهمية هذه الحرب وأثرها على الفرص المتعلقة بإيجاد حل سلمى للصراع العربى الاسرائيلى .

لم يحاول الاتحاد السوفيتى أبداً أن يحل مشاكله بالترويج للعمل العسكرى فى الشرق الأوسط . وبرغم أن الاتحاد السوفيتى قدم بالفعل مساعدة عسكرية جوهرية الى البلدان العربية التى تعارض السياسات التوسعية لاسرائيل ، فإنه فعل ذلك لتفادى الانجراف الى الحرب . واذا كانت الحرب قد وقعت على أية حال ، فقد حاول الاتحاد السوفيتى أن يستخدم الموقف بعد الحرب كنقطة تحول فى السعى من أجل تسوية دائمة وشاملة . ويرجع تاريخ هذا الهدف إلى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ . وإننى لأتذكر أن أمر السادات الصادر فى شهر يولية ١٩٧٢ بطرد الخبراء العسكريين السوفيت من مصر كان الباعث عليه هو التأثير الكابح للاتحاد السوفيتى ورغبة السادات فى أن يكون مطلق اليد فى تعاملاته المعقدة مع الأمريكيين . وقد اتهم الاتحاد السوفيتى مراراً وتكراراً بأنه « لايميل بدرجة كافية تجاه الحل العسكرى للقضية » .

وعلى النقيض من ذلك نجد أن الولايات المتحدة قد دفعت بالأحداث إلى نقطة الانفجار العسكرى ، وإن كان فى حدود معينة ، وذلك برغم الاحتمال البالغ الخطورة لمثل هذه اللعبة . وكان الأمل الأمريكى ، حسب ما يبدو ، هو التوصل إلى تسوية مصرية اسرائيلية منفصلة .(١)

وهكذا ، فإنه عشية العمليات العسكرية ، دعا السادات مجلس الأمن القومى المصرى الى الانعقاد وأبلغ أعضاءه بعزمه على بدء عمليات عسكرية « محدودة » . وعندما علم هنرى كيسنجر بعد بضعة أيام أن العمليات العسكرية قد أصبحت وشيكة ، كان رد فعله ، حسب أحد المصادر (الأخوين كالب) ينبىء بأفعاله التالية . إذ كان كيسنجر حريصاً على ألا تشن اسرائيل ضربة وقائية للإجهاض . وقد ذكر شاغله هذا لكل من الوزير الاسرائيلى للشؤون الخارجية ابا ايبان ، والقائم

---

(١) هذه الاستنتاجات يشترك فيها الرئيس السورى حافظ الأسد ، والملك حسين ملك الأردن ، كما عبرا عنه فى مناقشات مع المؤلف .

بالأعمال الاسرائيلى فى واشنطن موردخاى شاليف.[٢] وفى وقت لاحق كتب كيسنجر فى مذكراته يقول : « لقد عرف السادات من اجتماعين سريين فى مطلع عام ١٩٧٣ ، عقدا بين مستشاره لشؤون الأمن القومى حافظ اسماعيل وبينى ، أننا نرغب فى الاشتراك فى ديبلوماسية الصراع العربى الاسرائيلى ... ولذلك فقد خاض السادات حرباً لا ليكسب أرضاً ، بل ليستعيد احترام مصر لنفسها ، وبذلك يزيد من مرونتها الديبلوماسية ».[٣]

إلا أن الأمل فى أن تكون الحرب محدودة لم يتحقق . إذ نشأ تهديد حقيقى بأن نطاقها سيتجاوز حدود المنطقة . وفى ٢٢ أكتوبر عام ١٩٧٣ ، اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم ٣٣٨ (أنظر التذييل « أ ») ، الذى تم فيه الربط بين وقف الأعمال العسكرية ، والبدء فى تسوية سلمية . وفى هذا القرار وجه نداء الى جميع الأطراف للإعداد لمؤتمر سلام ، يعقد لحل مجموعة بكاملها من المسائل المتصلة بتسوية صراع الشرق الاوسط وإقامة سلام عادل ودائم فى المنطقة .

وقد دارت مناقشات واسعة بين وزير الخارجية الأمريكى والزعماء السوفيت فى موسكو قبل اتخاذ هذا القرار . ووافقت الولايات المتحدة ، فى ضوء الموقف الذى نشأ ، على فكرة التركيز على إيجاد تسوية شاملة ، وذلك من أجل إنهاء الصراع العربى الاسرائيلى الدموى والذى بدأ منذ عهد طويل ، ومن ثم ، يمكن القول بأنه ، فى هذه المرحلة ، اكتسب النهج السوفيتى اليد الطولى . وعلاوة على ذلك ، بدا التأييد الأمريكى لهذا النهج كما لو كان يعزز الامكانيات المتعلقة بتسوية سلمية . وقد جعل فشل عقيدة اسرائيل السياسية والعسكرية ، كما كشفت عن ذلك حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، واهتمام السياسيين الأمريكيين الواقعيين بخفض التوترات فى العالم ، الزعماء فى موسكو يوافقون على أن هناك إمكانية محددة للتوصل إلى تسوية شاملة للصراع العربى الاسرائيلى . ووافقوا أيضا على أن الآلية الخاصة بتحقيق هذا الهدف قد نشأت ، وهى مؤتمر جنيف .

---

(٢) مارفن كالب وبرنارد كالب : « **كيسنجر** » ، (ليتل ، براون ، ١٩٧٤) الصفحات ٤٥٩ ــ ٤٦٠ .

(٣) هنرى كيسنجر : « **سنوات الغليان** » (ليتل ، براون ، ١٩٨٢) الصفحة ٤٦٠ .

بيد أنه بعد الموافقة على قرار الأمم المتحدة رقم ٣٣٨ مباشرة ، بدأت الولايات المتحدة مرة أخرى فى محاولة فصل وقف إطلاق النار عن عملية التسوية الشاملة . ويروى كيسنجر فى مذكراته كيف أصبح التفاهم الذى توصل إليه فى موسكو عديم القيمة بالنسبة له ، وكيف بدأ عن عمد فى تقويض الجهود المبذولة من أجل الإعداد لتسوية شاملة فى الشرق الأوسط فى الوقت الذى بدت فيه الظروف المتعلقة بمثل هذه التسوية فى النضوج . « لقد كان مؤتمر جنيف [المعقود فى ديسمبر ١٩٧٣] بمثابة طريقة لتسخير جميع الأطراف للقيام بعمل رمزى واحد ، وبذلك يتمكن كل طرف من انتهاج مسلك منفصل ، لفترة ما على أقل تقدير . وكان من الصعب تجميع هذا الملتقى الكبير مثلما كان من الصعب الابقاء عليه مطوعا بعد ذلك عندما عادت الديبلوماسية الى قنواتها الثنائية » .(٤)

وهكذا فإنه منذ البداية لم تعتبر الولايات المتحدة مؤتمر جنيف ضرورة بل رأت فيه عوضاً عن ذلك طريقة لصرف انتباه الجميع عن الصفقة التى كان يعدها الأمريكيون بالتعاون مع اسرائيل والرئيس السادات . وبالتالى ، بدأت الآمال المتعلقة بمؤتمر جنيف تخبو . [إذ أنه بعد جلسته الأولى فى أواخر عام ١٩٧٣ ، لم تنعقد أبدا جلساته التالية] .

وقد عكست اتفاقيتا فض الاشتباك بين القوات الاسرائيلية والمصرية ، وبين القوات الاسرائيلية والسورية ، نهجا مختلفا تجاه عملية التسوية . فلم ير الاتحاد السوفيتى فيهما اتفاقيات منعزلة بل حلقات فى سلسلة واحدة تفضى إلى تسوية عامة . وكان لاسرائيل والولايات المتحدة أفكار مختلفة . ففى ١٦ ديسمبر ١٩٧٣ ، وبينما كان كيسنجر فى القدس ، وصف استراتيجيته الشاملة للقيادة الاسرائيلية كما يلى :

أوضح كيسنجر أن هدف محادثات فض الاشتباك هو الدوران حول الحاجة الى التحدث فى الوقت الحاضر عن الحدود والترتيبات النهائية . كما أن نجاح المحادثات [بشأن فض الاشتباك] سيفضى أيضا إلى انجاز

---

(٤) المصدر السابق ، ص ٧٤٧ .

آخر ـــ رفع الحظر عن النفط . وسوف ينهى هذا أيضا عزلة اسرائيل بالتخفيف من الضغط الموجه لها أساسا من دول أوروبا الغربية واليابان . وحذر كيسنجر قائلا : يجب ألا يكون لدى أى أحد فى اسرائيل أقل شك فى أن فشل محادثات فض الاشتباك سيحدث شقا فى السد الذى يحول دون الضغوط على اسرائيل ، وهذه المرة لن يكون ذلك من أجل الانسحاب الجزئى ، بل الانسحاب الكامل الى حدود ٤ يونية عام ١٩٦٧ .(٥)

وهكذا ، وضع الاتحاد السوفيتى سياسته تجاه الشرق الأوسط مدركاً أن حرب أكتوبر قد خلقت الظروف اللازمة للتوصل الى تسوية شاملة للصراع العربى الاسرائيلى . ولم يعمل الاتحاد السوفيتى بشكل مكثف من أجل إنجاز تسوية من هذا القبيل مع الولايات المتحدة وحدها ـــ إذ نظّم مشاورات مع سوريا ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، والأردن حول إستئناف أعمال مؤتمر جنيف أيضا . وجرت مناقشة حول تشكيل الوفد العربى لمؤتمر جنيف على وجه الخصوص ، وأحرز تقدم كان موضع ارتياح جميع الأطراف حول هذه المسألة المعقدة . وبإيجاز ، فقد بدا للاتحاد السوفيتى أن الأبواب المؤدية الى مؤتمر سلام بشأن الصراع العربى الاسرائيلى كما لو كانت قد بدأت تتفتح قليلاً ، حتى لو كان ذلك مجرد صوت فتح الأبواب .

بيد أن حكومة الولايات المتحدة وجهت الأمور بصورة خالصة تجاه الاتفاقات المنفصلة والجزئية . وكانت السياسة الأمريكية تستهدف تحقيق التباعد بين مصر والاتحاد السوفيتى ، وفصل الروابط بينهما ، التى كانت قد جعلت القاهرة صعبة القياد ، وممتنعة عن الاستجابة حتى ذلك الحين . وفى موسكو ، فُهم أن الولايات

---

(٥) مصدر هذه العبارة المقتبسة هو كتاب ألفه الصحفى الاسرائيلى ماتى جولان ، الذى حصل على المحاضر المختزلة لمناقشات كيسنجر فى اسرائيل ، ونشرها على غير رغبة القيادة الاسرائيلية . انظر ماتى جولان : « **المحادثات السرية لهنرى كيسنجر : ديبلوماسية الخطوة خطوة فى الشرق الأوسط** » ، ترجمة روث جيرا شتيرن وصول شتيرن (كوادرانجل ، شركة نيويورك تايمز للكتب ، ١٩٧٦) ، الصفحة ١٥٢ .

المتحدة ، حتى ولو لم تكن هى التى استهلت قرار السادات بإنهاء بعثة الخبراء العسكريين السوفيت فى شهر يولية ١٩٧٢ ، إلا أنها بالتأكيد قد حرضته على ذلك . كذلك شجعت الولايات المتحدة السادات على إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون السوفيتية المصرية فى شهر مارس ١٩٧٦ .

■ آفاق التوصل الى تسوية شاملة

بيد أنه بعد قدوم إدارة كارتر كان هناك شعاع معين من الأمل فى موسكو . إذ زادت امكانية تحقيق هدف التوصل إلى تسوية شاملة . وفى صيف عام ١٩٧٦ ، عندما كان صراع انتخابات الرئاسة فى الولايات المتحدة على أشده ، أتيحت لى الفرصة لكى أتقابل مع أحد مستشارى جيمى كارتر ، زبجنيو بريجنسكى [الذى اصبح فيما بعد مستشاره لشؤون الأمن القومى] فى دارتموث . وبعد ذلك بوقت قصير ، اشتركت فى ندوة سوفيتية أمريكية برعاية جمعيتى الأمم المتحدة فى البلدين . كذلك اشترك سايروس فانس ، الذى كان من قبل مستشاراً لجيمى كارتر ، وأصبح فيما بعد وزيراً للخارجية فى إدارته ، فى ذلك الاجتماع . وقد تحدث بريجنسكى وفانس تقريبا بالطريقة نفسها عن الصراع العربى الاسرائيلى : أن سياسة الصفقات المنفردة قد استنفدت أغراضها . وأصبح من اللازم الآن التماس تسوية سياسية شاملة . ولا بد للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى أن يشتركا فى عملية التسوية العربية الاسرائيلية بتنسيق جهودهما .

وكان لأحد مطبوعات معهد بروكينجز بواشنطن عن التسوية السلمية العربية الاسرائيلية أصداء واسعة . وكان من بين مؤلفى هذا التقرير كل من بريجنسكى ووليام ب . كوانت ، الذى أصبح فيما بعد مساعد بريجنسكى لشؤون الشرق الأوسط ضمن هيئة مجلس الأمن القومى . وقد اشترك هذان الرجلان ، وغيرهما من المشتركين فى هذه الدراسة ، مباشرة فى وضع سياسة الرئيس كارتر المتعلقة بالشرق الأوسط . وفى ختام تقرير بروكينجز ، تم التأكيد على ضرورة التوصل إلى تسوية شاملة ، والتى

لا يمكن إنجازها بدون قيام وطن فلسطينى على الضفة الغربية . وبعد شهرين من تولى الرئيس كارتر منصبه ، أعلن أنه يجب أن يكون للفلسطينيين وطن من هذا القبيل . وفى الوقت نفسه ، ادلى بتصريحات رسمية متعددة حول استصواب استئناف أعمال مؤتمر جنيف بشأن الشرق الأوسط .

وبعد ذلك جرت اتصالات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وفى أول شهر أكتوبر ١٩٧٧ ، صدر بيان مشترك سوفيتى أمريكى بشأن الشرق الأوسط ، دعا فيه الجانبان إلى تسوية شاملة للصراع العربى الاسرائيلى عن طريق حل المسائل الرئيسية من قبيل « انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضى التى احتلت فى صراع ١٩٦٧ ؛ وحل المسألة الفلسطينية ، بما فى ذلك كفالة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ؛ وإنهاء حالة الحرب وقيام علاقات سلمية طبيعية تستند الى الاعتراف المتبادل بمبادىء السيادة ، ووحدة الأراضى ، والاستقلال السياسى » (انظر التذييل « ب ») .

وقد كشفت الأحداث اللاحقة أنه حتى الولايات المتحدة فى ذلك الوقت لم تكن مستعدة لاتباع المواقف التى جرى وصفها . وقبل بضعة أيام من صدور البيان المشترك السوفيتى الأمريكى ، أطلعت الولايات المتحدة اسرائيل على نص البيان . وبعد أن عرفت القيادة الاسرائيلية بما فيه ، عمدت ، كما ينبغى للمرء أن يتوقع ، الى تنشيط جماعات الضغط ، ولا سيما فى الكونجرس . وانطلق فورا هجوم غير مسبوق على البيان المشترك ، الذى كان وزير الخارجية فانس نفسه قد أعلن أنه فى صالح السلام فى الشرق الأوسط . وأصبح البيت الأبيض متردداً . وفى يومى ٤ و ٥ أكتوبر ، بعد بضعة أيام من صدور البيان المشترك ، اجتمع وزير الخارجية الاسرائيلى موشى ديان والرئيس كارتر فى نيويورك ، حيث كان الإثنان يحضران الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة . وقد دامت المحادثات بين كارتر وديان والتى كان مزمعاً أن تكون قصيرة نسبياً ، ساعات طويلة ، وفى النهاية استسلمت الولايات المتحدة للاسرائيليين ، وقد اتفق فى هذه المحادثات على « ورقة عمل » ترقى الى حد إلغاء التوقيع الأمريكى على البيان المشترك السوفيتى الأمريكى .

ومنذ تلك اللحظة ، اندفعت السياسة الأمريكية ، التى كانت قد بدأت فعلاً فى التحول ضد التعاون مع الاتحاد السوفيتى ، بشكل أكثر حزما فى ذلك الاتجاه . وتخلى الأمريكيون عن فكرة التوصل الى تسوية شاملة . ومع ذلك ، فإنه بعد عدة شهور من التوقيع على ورقة العمل مع اسرائيل ، كانت الولايات المتحدة تذكر من حين لآخر مؤتمر جنيف ، غالباً بسبب رغبتها فى العثور على مخرج لها من موقف محرج نجم عن نبذها ، تحت الضغط ، للمسؤوليات التى تعهدت بها بمقتضى أحكام البيان المشترك مع الاتحاد السوفيتى ، وبعد ذلك بوقت قصير ، على أية حال ، توقفت حتى الإشارة الروتينية إلى مؤتمر جنيف .

وكانت الدراسة التى قامت بها موسكو عن السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى هى أحد أسباب رد الفعل السوفيتى إزاء الزيارة التى قام بها الرئيس السادات للقدس فى شهر نوفمبر عام ١٩٧٧ ــ إذ أن الاتحاد السوفيتى لم ينظر الى رحلة السادات للقدس باعتبارها ظاهرة منفصلة بل على أنها حلقة فى سلسلة ، إما أن تكون الولايات المتحدة قد صنعتها مباشرة ، أو تم تشكيلها تحت ضغط السياسة الأمريكية . وتؤيد التفصيلات التى أصبحت واضحة من مجموعة متنوعة من المصادر حول التحضير لهذه الزيارة ، هذا الاستنتاج .

وقد تحدث الرئيس السادات ، فى تفسيره لقراره بالذهاب إلى القدس ، عن الحاجة إلى « اختراق الحاجز النفسى » . ومع ذلك ، فمن الناحية الواقعية ، لم يكن السادات معنياً باختراق الحاجز النفسى بقدر ما كان مهتما بالحيلولة دون تطور عملية كانت ستفضى الى مؤتمر جنيف ، إذ انه لو انعقد هذا المؤتمر ، لكانت أيدى السادات قد قيدت باشتراك الاتحاد السوفيتى فى المؤتمر ، والذى كان قد أحدث ضرراً بالغاً فى علاقاته معه ، وأيضا بالدور النشيط لسوريا والأردن ، وكذلك تأثير منظمة التحرير الفلسطينية على المؤتمر .

وبرغم أن ورقة العمل الأمريكية الاسرائيلية ، كما أطلق عليها ، قد دلت على إلغاء الولايات المتحدة للبيان المشترك السوفيتى الأمريكى ، إلا أن السادات خشى فى بادىء الأمر (عندما قرر التوجه الى القدس) ، أن ينعقد اجتماع لمؤتمر جنيف .

كما أنه من الواضح أن مؤتمر القمة السوفيتى الأمريكى الذى كان وشيكا ، قد أثار فزعه .

وكان الموقف الداخلى فى مصر قد أصبح مشحونا بدرجة متزايدة ، وتمثل ذلك فى اضطرابات الخبز التى حدثت فى شهر يناير ١٩٧٧ ، عندما نزل عشرات الألوف من المصريين فى الشوارع يحتجون على قرار حكومة مصر برفع أسعار خمس وعشرين سلعة من السلع الهامة بصورة حيوية . وقد اكتسبت المظاهرات طابعا معاديا للسادات بصورة متزايدة ، لذا شعر السادات بقلق عميق . وتبخرت صورة السادات باعتباره « بطل حرب أكتوبر » . وعلاوة على ذلك ، فقد حدثت هذه الاضطرابات فى وقت كان فيه الرئيس كارتر قد بدأ لتوه فى تولى مهام منصبه فى الولايات المتحدة . وكان الرئيس الجديد غير معروف لدى السادات ؛ وكان كارتر ـــ أثناء حملته لانتخابات الرئاسة ـــ قد انتقد الاتفاقات الجزئية كجزء من عملية السلام العربى الاسرائيلى . وكان السادات على تفاهم متبادل عميق مع الرئيس ريتشارد م . نيكسون ، كما أن كيسنجر عمل على إحداث تقارب بين السادات والرئيس جيرالد ر . فورد . بيد أنه فى الوقت الحاضر ، كان كل من نيكسون وفورد قد اختفيا من المسرح السياسى .

وفى ظل هذه الظروف قرر السادات القيام بزيارته للقدس فى نوفمبر عام ١٩٧٧ . وكان هدفه الأساسى ، فى تقدير الاخصائيين السوفيت ، ذا شقين : عودة سيناء التى تحتلها اسرائيل الى مصر ، وتحويل مصر الى شريك من الشركاء الرئيسيين للولايات المتحدة . ومن أجل ذلك ، كان السادات مستعداً للتضحية بمصالح جميع حلفائه . إلا أنه فى بادىء الأمر لم يستطع ، ولم يرغب فى التحرك علناً تجاه صفقة منفصلة . ولم يكن رفض مؤتمر جنيف بالنسبة له ـــ فى ذلك الوقت ـــ مرادفاً للموافقة على صفقة منفصلة . وكان السادات فى حاجة إلى ظهور تحرك ما على الجبهات الأخرى من الصراع العربى الاسرائيلى . بيد أن اسرائيل لم تسمح للسادات بأن يناور لما لا نهاية ، وفى النهاية ، اضطر الى قبول اتفاق منفصل ، ليس فقط بالمعنى الواقعى بل أيضا بالمعنى القانونى . وكانت اسرائيل ، بطبيعة الحال ، مصممة بحزم على السير فى طريق إبرام معاهدة منفصلة مع مصر منذ البداية ، لأن معاهدة من

هذا القبيل وحدها كانت هى التى تتيح لاسرائيل أن تنفذ سياسات الضم فى الضفة الغربية وغزة .

وكانت مهمة الولايات المتحدة أثناء الفترة التى أعقبت رحلة السادات الى القدس تتمثل أساسا فى الإبقاء على مبادرة السادات حية . بيد أن الولايات المتحدة لم تستطع أن تؤيد بدون شروط سعى اسرائيل صراحة إلى حل منفصل ، وعلى الأقل علنا . فقد اضطرت إلى أن تأخذ فى اعتبارها البيئة المحيطة فى العالم العربى ، حيث تُرفض مثل هذه الحلول ، والموقف المعقد الذى وجد السادات نفسه منغمسا فيه داخل مصر .

وفى ضوء هذه الاعتبارات ، لم تحاول الولايات المتحدة أن تحول اسرائيل عن السعى الى حل منفصل . وعوضا عن ذلك ، حاولت الولايات المتحدة أن تسهل قبول السادات للمطالب الاسرائيلية ، وأن تبقى سياسته على قيد الحياة . وحسب كلمات زبجنيو بريجينسكى مستشار الرئيس كارتر لشؤون الأمن القومى ، « كان يتعين على الولايات المتحدة أن تساعد السادات على الحصول على تبرير لاتفاق منفصل بالضغط على اسرائيل مباشرة بشأن الضفة الغربية ، وأيضا ــ الى حد ما ــ بشأن مسائل ثانوية تتعلق بسيناء » .[٦]

وكان يتعين على الأمريكيين أن يأخذوا عدداً من المسائل فى حسابهم عندما تحركوا تجاه تأييد الصفقة المصرية الاسرائيلية المنفصلة . فقد انتشرت موجة غضب معادية للسادات فى العالم العربى ، كما أن مركز السادات فى مصر نفسها لم يكن مستقراً على وجه الخصوص . كما كان الاسرائيليون أيضا مصممين على الحصول على منافع على جميع الجبهات ، بدلا من المضى بطريقة تدريجية بدرجة أكبر . وكان هذا يعنى أنه كان يتعين على الولايات المتحدة أن تتخذ تدابير غير عادية من أجل تسهيل تطوير العملية التى نشأت أثناء زيارة السادات للقدس ، وإنجاز الاتفاق المصرى

(٦) زبجنيو بريجنسكى : « القوة والمبدأ : مذكرات مستشار الأمن القومى ، ١٩٧٧ ــ ١٩٨١ » ، (فارار ، ١٩٨٣) ، الصفحة ٢٣٧ .

الاسرائيلى النهائى . وبدأت الولايات المتحدة فى القيام بدور رئيسى فى المفاوضات المصرية الاسرائيلية ، ليس فقط من خلف الستار ، بل علنا . وأخرجت المفاوضات من دهاليز مسدودة عديدة ، وأفضت بها فى نهاية الأمر الى التوقيع فى شهر سبتمبر ١٩٧٨ على اتفاقيتى كامب ديفيد ، وفى مارس ١٩٧٩ على معاهدة مصرية اسرائيلية منفصلة .

■ ما الذى كشفت عنه المعاهدة المصرية الاسرائيلية ؟

هناك خبراء أمريكيون كثيرون يرون إلى يومنا هذا أن معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية لم تكن صفقة منفصلة لأن ديباجتها تقول : « الضرورة الماسة لإقامة سلام عادل وشامل ودائم فى الشرق الأوسط وفقاً لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ » . ومع ذلك ، ففى الوقت ذاته ، لم تتعهد مصر واسرائيل ، فى رسالة موجهة إلى الرئيس كارتر مؤرخة فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، موقعة من الرئيس السادات ورئيس الوزراء بيجين ، ومرفقة بالمعاهدة كوثيقة رسمية ، فقط بالالتزام بالدخول فى مفاوضات حول « الحكم الذاتى » فى الضفة الغربية وغزة خلال شهر واحد من التوقيع على المعاهدة ، بل أيضا بدعوة الأردن للاشتراك معهما .

ووفقاً لآراء عديد من الخبراء الأمريكيين ، أصبحت المعاهدة معاهدة منفصلة فى وقت لاحق ، جزئيا بسبب القرار العربى بمقاطعة عملية كامب ديفيد . بيد أن التحليل الشامل للمعاهدة لحظة التوقيع عليها لم يقنع الخبراء السوفيت ، فقط بأنها كانت صفقة منفصلة ، بل إنها أيضا لصالح اسرائيل ، وأنها تتيح لها مواصلة نهجها التوسعى بالنسبة للأطراف العربية الأخرى . وتؤيد الأمثلة التالية هذا الاستنتاج .

فأولا ، برغم رفض السادات الاعتراف بذلك ، يكون للمعاهدة مع إسرائيل الأولوية على ما عداها من التزامات مصر ، اذا كان هناك أى تضارب بينهما . وقد تأكدت هذه الحقيقة فى تفسير وافقت عليه اسرائيل ومصر . وقد استبعدت مصر ، التى تتمتع بأضخم قدرة عسكرية عن أى بلد عربى ، من الجبهة العربية المشتركة ،

وذلك فى حالة وقوع عدوان مباشر من جانب اسرائيل ضد أى طرف عربى آخر ، وقد أكد عدم رد مصر على غزو اسرائيل للبنان فى صيف عام ١٩٨٢ ، المعنى العملى لهذا التفسير لجانب من جوانب المعاهدة المصرية الاسرائيلية .[٧]

وثانيا ، لم تلمح المعاهدة المصرية الاسرائيلية حتى الى حق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير ، بل وقفت فى حقيقة الأمر فى طريق إعماله . إذ أنه فى رسالة مشتركة موجهة الى كارتر من السادات وبيجين ، أكد الطرفان أن « الهدف من المفاوضات هو إقامة سلطة الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة من أجل تحقيق الحكم الذاتى الكامل للسكان » ، (وليس للأرض) ، وأن القوات الاسرائيلية لن تنسحب من الأراضى المحتلة ، وأنه سيعاد توزيعها « فى مواقع أمن محددة » . وللتأكد من أنه لن يكون هناك شك فيما بعد بالنسبة للنتيجة النهائية المتعلقة بسلطة الحكم الذاتى للفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة ، أضاف الرئيس كارتر ، عند تسلمه للرسالة من السادات وبيجين ، إشارة إيضاحية للنسخ الموجهة الى الولايات المتحدة واسرائيل : « لقد أُبلغت أن تعبير « الضفة الغربية » مفهوم من قبل حكومة اسرائيل على أنه يعنى « يهودا والسامرة » .

وثالثا ، لا يوجد فى أى جزء من المعاهدة ، أو الوثائق المختلفة الملحقة بها ، أى التزام من قبل اسرائيل ، مباشر أو غير مباشر ، بوقف إنشاء المستوطنات اليهودية الجديدة فى الضفة الغربية ، أو وقف التوسع فى تلك المستوطنات القائمة بالفعل .

ورابعا ، إن « سلطة الحكم الذاتى » قد أضفت الشرعية على الاحتلال الاسرائيلى للضفة الغربية وغزة . كما أن مفهوم سلطة الحكم الذاتى ساعد على تدعيم سياسة اسرائيل للاستيطان فى هاتين المنطقتين المحتلتين منذ عام ١٩٦٧ ، وذلك لأن أية تسوية

---

(٧) وقد أكد المسؤولون المصريون ، فى تكرار متزايد عامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨ ، أن المعاهدة مع اسرائيل لا تحول دون لجوء مصر الى الدفاع عن دولة عربية أخرى قد تتعرض لهجوم اسرائيلى . وهذا الحق ، كما تم التأكيد على ذلك ، قد تضمنته المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة التى تقر بالحق فى الدفاع الذاتى الجماعى . بل إن بعض المصريين يرون أن الولايات المتحدة وافقت على هذا التفسير لعبارة « أولوية الالتزامات » وقت التوقيع على المعاهدة . [ملحوظة من المحرر] .

سلمية ستجعل من السهل على اسرائيل تحقيق الاندماج الاقتصادى للضفة الغربية وغزة مع اسرائيل كمصادر للعمالة والسوق الزراعية .

وخامساً ، أيدت المعاهدة المصرية الاسرائيلية بصورة غير مباشرة موقفاً يتيح إساءة تفسير وضع غزة . إذ أن المادة ٢ من المعاهدة ، ونتيجة لإصرار الحكومة الاسرائيلية ، تنص على أن : « الحدود الدائمة بين مصر واسرائيل هى الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ... وذلك دون المساس بالوضع الخاص بغزة » .

كذلك هيأت المعاهدة المصرية الاسرائيلية الظروف للتوسع فى الوجود العسكرى الأمريكى الدائم بالمنطقة . وقد أولى المحللون السوفيت اهتماماً خاصاً بهذه الحقيقة . إذ أن الرئيس كارتر ، فى رسالتيه الى السادات وبيجين المؤرختين فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، واللتين تعتبران جزءا لا يتجزأ من المعاهدة ، قد تعهد نيابة عن الولايات المتحدة بالإبقاء على محطات إنذار فى سيناء بمساعدة الأفراد الأمريكيين . وفى هاتين الرسالتين أيضا تعهدت الولايات المتحدة بارسال أفراد عسكريين للإشراف على تنفيذ المعاهدة إذا تقاعست الأمم المتحدة عن الوفاء بهذه المهمة .

قد أيدت الأحداث اللاحقة التقديرات السوفيتية الأولية للطبيعة المنفصلة للمعاهدة المصرية الاسرائيلية — إذ أن صفقة كامب ديفيد قد استبعدت مصر — أقوى بلد عربى عسكرياً وأضخمها من ناحية السكان والموارد — من الكفاح لإزالة آثار العدوان الاسرائيلى لعام ١٩٦٧ . فعندما وقع السادات المعاهدة المصرية الاسرائيلية المنفصلة ، ضاعفت اسرائيل ، كما كان متوقعا ، من جهودها التوسعية فى كافة الاتجاهات .

وبعد التوقيع على المعاهدة ، اتخذت قرارات من قبل الكنيست ، أذنت ، بدون أية قيود ، بإنشاء مستوطنات اسرائيلية فى الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ . وبعد التوقيع على المعاهدة ، رفضت اسرائيل بصورة قاطعة أن تقبل قيام دولة وطنية فلسطينية فى الضفة الغربية وغزة ، ورفضت إجراء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية ،

التى تعترف جميع البلدان العربية وغالبية الدول الأخرى فى العالم بأنها الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى .

وبعد كامب ديفيد ، وبرغم قرارات الأمم المتحدة ، والقانون الدولى ، والرأى العام العالمى ، أعلن الكنيست أن القدس هى العاصمة الأبدية التى لا يمكن تقسيمها لاسرائيل . وقد دل هذا الإجراء على التصديق القانونى لضم الجزء الشرق من المدينة الذى استولت عليه اسرائيل فى ام ١٩٦٧ . وفى أعقاب كامب ديفيد ، وجهت اسرائيل ضربة الى مفاعل نووى لا يبعد عن بغداد بالعراق ، وهو مفاعل كان قد تم بناؤه لأغراض سلمية . وقد انتهك هذا الإجراء بشكل صارخ جميع قواعد القانون الدولى . وبعد كامب ديفيد ، اعتمد البرلمان الاسرائيلى قراراً بمد نطاق الولاية الاسرائيلية الى مرتفعات الجولان التى استولت عليها عام ١٩٦٧ . وقد دلت هذه الخطوة على الضم الواقعى للأراضى السورية المحتلة .

وأخيراً ، بعد التوقيع على المعاهدة المصرية الاسرائيلية ، شنت اسرائيل هجوماً وحشياً على وجه الخصوص على لبنان ، أسفر عن وقوع ضحايا كثيرين فيما بين السكان الفلسطينيين واللبنانيين فى ذلك البلد . ولذلك فإنه ليس مستغرباً أن يتخذ الاتحاد السوفيتى موقفاً سلبياً تجاه عملية كامب ديفيد ، وأن يرى فى الحلول المنفصلة شيئاً مرفوضاً كلية .

■ ما بعد كامب ديفيد

لقد أصبحت المعاهدة بين مصر واسرائيل حقيقة واقعة ، وأصبح الاتحاد السوفيتى الآن مرغماً على أن يولى الاهتمام الى التغيرات التالية فى المنطقة :

ــ إن المعاهدة المصرية الاسرائيلية المنفصلة شددت من موقف اسرائيل تجاه جميع المسائل التى لم تحل ــ الفلسطينية ، والاسرائيلية الاردنية ، والاسرائيلية السورية ، واللبنانية ــ وبذلك أضعفت من إمكانية التوصل الى تسوية عامة وشاملة .

ــ إن الاتجاهات المستحدثة بعد اتفاقيتى كامب ديفيد قد احتوت على تهديد

فعلى بتفاقم صراع الشرق الأوسط واتساع نطاقه ـــ وبالتالى فقد نشأ اعتباران جديدان خطيران : احتمالات إضفاء الطابع النووى على الصراع ، وذلك بعد أن امتلكت اسرائيل ، وفقاً لرأى واسع الاطلاع ، أسلحة نووية ؛ واحتمالات نمو التطرف الإسلامى فى المنطقة ككل ، مما يشكل ضرراً بالغاً على الامكانيات المتعلقة بالتسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى .

ـــ وحدث أيضاً تصعيد فى الانشقاق داخل العالم العربى ، وتفاقم بابتعاد مصر عن صفوف القومية العربية المعارضة لسياسة الضم الاسرائيلية ؛ وفى وقت لاحق ، بالحرب بين ايران والعراق التى تفجرت فى شهر سبتمبر عام ١٩٨٠ . وفى مثل هذه الظروف ، اضطر الاتحاد السوفيتى للحفاظ على موقفه فى المنطقة إلى اتخاذ تدابير جديدة ، وذلك للرد على النهج التخريبى لاسرائيل الذى أيدته الولايات المتحدة .

ففى أكتوبر ١٩٨٠ ، أبرم الاتحاد السوفيتى معاهدة صداقة وتعاون مع سوريا . إذ أنه منذ كامب ديفيد ، أصبحت سوريا بؤرة لضغط أمريكى واسرائيلى قوى ، وواصلت الروابط الثنائية بين الاتحاد السوفيتى وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، وبين الاتحاد السوفيتى وليبيا ـــ نموها .

إلا أنه ، كما كان الحال من قبل ، مازالت المهمة هى تحقيق حل شامل وعادل للصراع العربى الاسرائيلى ، وإشاعة الاستقرار فى الموقف بالشرق الأوسط . وقد أصبحت هذه المهمة أكثر إلحاحاً فى بداية أعوام الثمانينات ، عندما بات واضحاً على وجه الخصوص أن عدم تسوية النزاع العربى الاسرائيلى قد شجع على ظهور ونضوج ما يسمى بالصراعات البديلة فى المنطقة .

وقد أولى الخبراء السوفيت اهتماماً بهذه المشكلة لأول مرة فى عام ١٩٧٥ ، عندما بدأت الحرب الأهلية فى لبنان ، وقد بحث الاتحاد السوفيتى بالفعل ـــ بسبب الدور الفلسطينى النشيط فى لبنان ـــ مشكلة إعادة الموقف الى طبيعته بلبنان فى سياق تسوية الصراع العربى الاسرائيلى . إذ أنه لا يمكن إشاعة الاستقرار فى لبنان دون حل المشكلة الفلسطينية . وهو تقييم للموقف مازال صحيحاً إلى يومنا هذا .

وفى بداية أعوام الثمانينات ، بدأت الأحداث فى الخليج الفارسى تتطور على طول طريق خطير . وبطبيعة الحال ، لا تنبثق أسباب الحرب بين إيران والعراق وطبيعتها كنتيجة مباشرة لعدم تسوية الصراع العربى الاسرائيلى . بيد أنه لو كان تقدم ما قد تحقق تجاه حل الصراع العربى الاسرائيلى ، لربما كان من الممكن احتواء الحرب الايرانية العراقية ، وأمكن انتهاج طرق محتملة الى التسوية السلمية . إلا أن الصراع المسلح بين ايران والعراق تواصل حتى شهر أغسطس عام ١٩٨٨ ، ومازال احتمال نشوب صراع آخر فى الشرق الأوسط قائماً .

ومنذ البداية ، كان النهج السوفيتى تجاه الحرب الإيرانية العراقية والموقف فى الخليج الفارسى — واضحا — فمن ناحية ، يبذل الاتحاد السوفيتى ومازال ، كل جهد ، لانهاء الحرب فى الخليج . ومن ناحية أخرى ، يعارض السماح لأية قوة خارجية باستغلال التوتر فى الخليج لمصالحها الخاصة . وفى الوقت ذاته يطالب الاتحاد السوفيتى بالاعتراف بالمصالح القومية الموضوعية لمختلف الدول ، والتى تتضمن الوصول الحر الى نفط الخليج وضمان حرية الملاحة .

وتنهض المقترحات السوفيتية المعروفة المؤرخة فى ديسمبر ١٩٨٠ بشأن ضمان الأمن الاقليمى فى الخليج الفارسى دليلاً على مثل هذا النهج . وقد استهدفت إبرام إتفاق دولى واسع يلزم الدول بما يلى :

— الامتناع عن إقامة قواعد عسكرية أجنبية أو وضع أسلحة نووية ، أو أى نوع آخر من أسلحة الدمار الشامل فى منطقة الخليج الفارسى ، أو فى الجزر المجاورة ؛

— الامتناع عن استعمال القوة ، أو التهديد باستعمالها ضد بلدان الخليج الفارسى ، وعدم التدخل فى شؤونها الداخلية ؛

— احترام سياسة عدم الانحياز ، كما قررتها دول منطقة الخليج الفارسى ، والامتناع عن إشراكها فى تجمعات عسكرية باشتراك الدول النووية ؛

— احترام حق سيادة دول المنطقة على مواردها الطبيعية ؛ و

— الامتناع عن إثارة عقبات أو تهديدات إزاء التبادل التجارى العادى ، أو

إزاء خطوط الاتصال البحرى التى تربط دول هذه المنطقة مع غيرها من بلدان العالم .

وبرغم التحول المفزع لأحداث الخليج الفارسى ، واصل الاتحاد السوفيتى قلقه بشأن الصراع العربى الاسرائيلى . فقد نشر فى شهر سبتمبر عام ١٩٨٢ ، اقتراحا سوفيتيا مفصلا وجديدا من ست نقاط بشأن إيجاد تسوية فى الشرق الأوسط . واعترف الاقتراح بحق جميع دول المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، فى العيش والتنمية بشكل آمن ومستقل ، مع ربطه بعدم جواز الاستيلاء على أراضى الغير بالوسائل العدوانية . ومرة ثانية ، تم التوكيد على الحاجة إلى حل المشكلة الرئيسية للصراع ــ المشكلة الفلسطينية ــ وذلك بتلبية الحقوق القانونية والقومية للشعب العربى فى فلسطين . وفى هذه المقترحات ، لم يطالب الاتحاد السوفيتى فقط بمجرد إنهاء حالة الحرب بين اسرائيل والدول العربية ، بل ايضا ضمان السلام فى المنطقة من قبل الدول الخمس الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، أو من قبل مجلس الأمن ككل . وقد اقترح الاتحاد السوفيتى أيضاً حلاً لمشكلة القدس أخذ فى الاعتبار كلاً من مصالح العرب والاسرائيليين .

بمعنى آخر ، كان الاتحاد السوفيتى يطالب مرة أخرى بتسوية شاملة . ولا يمكن النظر فى المقترحات السوفيتية على أنها تعداد للمبادىء الأساسية ، والتى تشكل « صفقة » مجملة لحل وسط ، بل أيضا كدعوة الى إجراء حوار .

وربما يمكن النظر الى هذا الموقف السوفيتى على أنه غير واقعى . ففى نهاية المطاف ، لا يمكن أن تفضى عقابيل المعاهدة المصرية الاسرائيلية بالمرء إلى أن يكون متفائلاً إزاء امكانية التوصل الى تسوية شاملة . ورغم ذلك يعتبر هذا التفسير سطحياً ، وذلك لأن الاتحاد السوفيتى قد أخذ فى اعتباره التغيير المطمئن فى موقف البلدان العربية . وقد تبلور هذا التغيير فى مؤتمر قمة عقد فى شهر سبتمبر عام ١٩٨٢ بمدينة فاس فى المغرب ، عندما قُدم ، لأول مرة فى التاريخ ، مقترح عربى جماعى يتعلق بالتوصل إلى تسوية شاملة مع اسرائيل . وفى حقيقة الأمر ، تم الاعتراف ضمنا بحق اسرائيل فى الوجود [انظر التذييل « هـ »] . وقد أيد وفد منظمة التحرير

الفلسطينية ، الذى وصل الى مدينة فاس فور إجلاء المقاتلين الفلسطينيين من بيروت خطة فاس بصورة كاملة .

وكان هناك سؤال واحد اكتسب أهمية خاصة : كيف ستتصرف الولايات المتحدة فى ضوء هذا التغيير ؟ يجيب تحليل لمبادرة ريجان عام ١٩٨٢ على هذا السؤال [انظر التذييل « د »] . وكانت المبادرة قد نشرت فى وقت واحد تقريبا مع المقترحات السوفيتية . وعلاوة على ذلك ، فإنه وفقاً لشهادة ممثل منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة ، زهدى لبيب الطرزى ، فقد جرى إبلاغ الولايات المتحدة فى وقت سابق بالخطة العربية المقدمة بمدينة فاس . ومع ذلك فمن الناحية الرسمية ، اقتُرحت خطة فاس بعد أسبوع من مبادرة ريجان .

وقد قدم الرئيس ريجان النقاط التالية :

ــ رفض قيام دولة فلسطينية مستقلة ؛

ــ الحكم الذاتى للفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة فى ارتباط بالأردن ؛ و

ــ تجميد إنشاء مستوطنات اسرائيلية جديدة فى الضفة الغربية وغزة . وقد تجاوز عدد هذه المستوطنات بالفعل رقم المئة ، ولم تتخذ أية تدابير للحيلولة دون الامتلاك الاسرائيلى المستمر للأرض فى الأراضى المحتلة .

وقد استنتج الخبراء السوفيت أن مبادرة ريجان قد استهدفت الاستفادة من الموقف الذى نشأ بعد كامب ديفيد ، وذلك للإعداد لحلول منفصلة جديدة فى الشرق الأوسط . وهكذا أولى الاتحاد السوفيتى اهتماماً خاصاً بالخط الملازم لادارة ريجان بشأن « إضفاء الصبغة العالمية على صراع الشرق الأوسط » .

فأولاً وقبل كل شىء ، عملت الولايات المتحدة على أن تصطحب عملية البحث عن حلول منفصلة ، بالمحاولات الرامية لإجبار العرب على إدارة ظهورهم الى الصراع العربى الاسرائيلى ، وتحويل اهتمامهم الى « التهديد السوفيتى » . وثانيا ، اصطحب النشاط السياسى للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط فى ظل حكم ريجان ، بتدابير

من أجل زيادة وجودها العسكرى فى المنطقة ، وذلك بطريقة أكثر صراحة عما كان عليه الحال فى حكم كارتر . ودبرت الولايات المتحدة طريقة لوضع قواتها بصفة دائمة في سيناء . وجلبت الى لبنان ما يعرف باسم « القوات متعددة الجنسيات » ، والتى يشكل الجزء الأساسى منها مشاة البحرية للولايات المتحدة . وأُلحق أسطول يتألف من بضع عشرات من السفن ، بما فى ذلك حاملتان للطائرات ، وبارجة ، وثلاثمائة طائرة مقاتلة بكتيبة مشاة البحرية الأمريكية .

ويعتبر توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجى الأمريكى الاسرائيلى فى أواخر عام ١٩٨٣ علامة رئيسية فى عملية إضفاء الطابع العالمى على الصراع العربى الاسرائيلى . وكانت الولايات المتحدة قد أبرمت اتفاقاً مماثلاً مع اسرائيل فى عام ١٩٨١ ، إلا أن هذا الاتفاق كان قد تم وقفه بعد قرار اسرائيل بضم مرتفعات الجولان السورية . ويبدو أن إدارة ريجان كانت تحاول آنذاك أن تقلل من أهمية ارتباطها باسرائيل ، وذلك نظراً لأن الإدارة كان لا يزال لديها الأمل فى انتهاج سياسة أمريكية ناجحة فى العالم العربى . ومع ذلك ، فمع نهاية عام ١٩٨٣ ، بدا كما لو كانت الولايات المتحدة تقلص من اهتمامها وتركيزها على الصراع الدائر فى لبنان وفى المنطقة بكاملها ، وبدا البيت الأبيض أيضا مقتنعا بأن المجتمع الدولى قد ارتضى بالضم الاسرائيلى للجولان . وعلى أية حال ، لم تعد الولايات المتحدة ترى فى الضم عقبة فى سبيل تدعيم روابطها العسكرية والسياسية الوثيقة مع اسرائيل ، وإضفاء الطابع القانونى عليها . وبعد أن أصبحت الولايات المتحدة حينذاك أكثر تسامحاً عما كانت عليه فى أى وقت مضى إزاء التوسع الاقليمى لاسرائيل ورفضها تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، أخذت تتجه بدرجة أكبر ناحية فكرة الحلول الانفصالية .

وفى يناير ١٩٨٣ ، تقابلت مع نيكولاس فاليوتس مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى . ورداً على سؤال عن كيفية تنفيذ مبادرة ريجان ، أجاب فاليوتس بأنه يتعين البدء فى المفاوضات مع الأردن وغيره من الأطراف المهتمة . وقال إنه عندما تبدأ هذه المفاوضات ، سيفرض منطق العملية نفسه . وفى الوقت ذاته ، آثر فاليوتس ألاّ يصرح عما إذا كان الأردن سيدعى أم لا للانضمام الى هذه المفاوضات

تحت مظلة اتفاقيتى كامب ديفيد . فهل كانت الولايات المتحدة تحاول ان تروج لقيام سلطة الحكم الذاتى للفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة تحت سيطرة اسرائيل ، أو أنه كان لدى إدارة ريجان شيئا آخر فى ذهنها ؟ ولقد خرجت بانطباع بأن الولايات المتحدة تقول شيئاً لاسرائيل ، وآخر للأردن . وأكدت المناقشات اللاحقة مع الملك حسين شكوكى . إذ لوحت الولايات المتحدة لاسرائيل بأنها ستدعو الأردنيين للجلوس الى مائدة التفاوض فى إطار عملية كامب ديفيد . وأُبلغ الأردنيون أن المفاوضات ستجرى خارج هذا الإطار .

ومع ذلك ، فقد فشلت محاولة أمريكية لتلميع ودعم عملية كامب ديفيد بجر الأردن إليها . ولقيت المبادرة الأمريكية ، من أجل إبرام اتفاق لبنانى اسرائيلى منفصل ، والتى ركزت واشنطن عليها بعد فشل مبادرة ريجان ، مصيراً مماثلاً . إذ أن الاتفاق اللبنانى الاسرائيلى لم يتعد فقط على سيادة لبنان ، بل انتهى به الأمر للتناقض مع مصالح سوريا ــ وفى نهاية الأمر ، لقى هذا النهج المعيب مصيره المحتوم .

ومن الواضح أن الاتجاهات المنبثقة عن الاتفاق المصرى الاسرائيلى لا يمكن الإبقاء عليها فى الظروف الراهنة ، إذ أن فكرة التسوية الشاملة ، التى لا تزال حية بفضل السياسة والديبلوماسية السوفيتية فى المحل الأول ، يمكن أن تصبح هى البديل الوحيد الجاد لاتفاقيتى كامب ديفيد . بيد أن إدارة ريجان ، التى تتبع خطى اسرائيل ، لا تقر هذا البديل ، ولم تحاول تغيير الموقف الاسرائيلى . وغالباً ما يسمع المرء من المسؤولين والخبراء الأمريكيين أن هذه المحاولات ستكون غير مجدية . إلا أن هذه الأحكام المسبقة لا تأخذ فى الاعتبار اعتماد اسرائيل العسكرى والاقتصادى الخطير على الولايات المتحدة ، وعجزها عن اتباع نهج توسعى دون المساندة والمساعدة من جانب الولايات المتحدة .

وبعد أن رفضت مبادرة ريجان من قبل جميع المشتركين فى الصراع العربى الاسرائيلى من الناحية العملية ، قررت الولايات المتحدة ، على ما يبدو ، عدم البحث عن حلول أخرى . وبدلاً من ذلك اضطلعت بدراسة أولية أكثر حرصاً للخيار الأردنى الذى تضمنته أفكار ريجان . وقد أعطيت الأولوية للتقارب بين حسين

وعرفات ، والذى تم إنجازه فى اتفاق مكتوب يوم ١١ فبراير عام ١٩٨٥ [انظر التذييل « و »] .

وقد أيد الاتحاد السوفيتى دوماً ، لأسباب تاريخية ، وسياسية ، وعسكرية واقتصادية التقارب الأردنى الفلسطينى . وكان الزعماء الاردنيون والفلسطينيون دائما على وعى بهذا الموقف . ولم يمنع هذا الموقف الإيجابى تجاه التقارب الأردنى الفلسطينى ـــ الاتحاد السوفيتى من اتخاذ موقف سلبى بشأن اتفاق ١١ فبراير ١٩٨٥ ، لأنه كان سيستخدم على وجه التحديد لصالح صفقة منفصلة جديدة مهما كانت نوايا الموقعين عليه .

ولم يسفر الضغط الأمريكى على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ـــ المباشر وغير المباشر على حد سواء ـــ والذى استهدف إرغامها على نبذ مسألة تقرير المصير الفلسطينى ، وزوالها فى حقيقة الأمر ، عن تحقيق أية نتائج ، إذ ألغى المجلس الوطنى الفلسطينى اتفاقه مع الأردن بعد أن أوقف الللك تعاونه مع المنظمة فى فبراير عام ١٩٨٦ .

واثناء منتصف أعوام الثمانينات ، تطور المناخ الدولى الذى يحوط الصراع العربى الاسرائيلى تدريجياً لصالح عقد مؤتمر دولى . إذ أعلنت بلدان أوروبا الغربية ، سواء بصورة انفرادية أو كأعضاء فى الاتحاد الاقتصادى الأوروبى ، تأييدها لهذه الخطة . وقد أيدت سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية علناً عقد مؤتمر ، وهى حقيقة يجب عدم التقليل من أهميتها . وقد شكلت هذه الخطوة تقدما واضحا على الجانب العربى .

وكان القبول الفلسطينى لفكرة المؤتمر الدولى والتى حظيت لأول مرة بالموافقة الرسمية من قبل المجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر فى ابريل ١٩٨٧ ـــ ذا مغزى خاص [انظر التذييل « ط »] . وقد حاول الغرب تجاهل هذه الخطوة للأمام التى لا نزاع فيها فى موقف منظمة التحرير الفلسطينية ، وركز عوضا عن ذلك على قرار المنظمة بتعطيل اتفاق عمان . وقد أفضى هذا الموقف إلى استنتاج خاطىء بأن المنظمة قد رفضت الحل السياسى للمشكلة الفلسطينية .

لقد كانت فكرة المؤتمر الدولى مقبولة حتى لدى بعض الأفراد فى اسرائيل ، مثل شيمون بيريز الذى أيد الفكرة فى بادىء الأمر عندما كان رئيساً للوزراء ، وفى وقت لاحق عندما أصبح وزيراً للخارجية . وقد ظل الموقف فى اسرائيل بطبيعة الحال ، معقداً : فرئيس الوزراء إسحاق شامير وكتلة ليكود يعارضان بقوة عقد مؤتمر يستهدف التوصل الى تسوية شاملة ، وموقف بيريز وكتلة معراج (العمل) لم يكن دائما متسقا . ونظرا لهذه الآراء المتباينة فى الدوائر السياسية الاسرائيلية ، أصبح الموقف مائعا .

بيد أن فكرة عقد مؤتمر دولى بشأن الصراع العربى الاسرائيلى أصبحت أوسع قبولاً فى المجتمع الدولى . إذ أيدت الجمعية العامة للامم المتحدة وأيضاً أرفع محافل حركة عدم الانحياز ، هذا المؤتمر . كذلك أيد الاتحاد الاقتصادى الأوروبى ، ومجموعة من الدول الحليفة للولايات المتحدة فى أوروبا الغربية — عقد المؤتمر الدولى . وكانت المعارضة الرئيسية متمثلة فى الولايات المتحدة واسرائيل . وقد لطفت الولايات المتحدة من نهجها ، وإن كان بدرجة خفيفة . إذ أن الغرض الأساسى للسياسة الامريكية فى الشرق الأوسط يبدو أنه لا يزال باقيا على ما كان عليه : الحفاظ على الوضع القائم ، ربما السماح بتغييرات صغيرة ، ولكن مع عدم التسليم بتغييرات أساسية .

ومن ناحية أخرى ، تبين الأحداث التى بدأت فى ديسمبر عام ١٩٨٧ فى الاراضى المحتلة ، والتى يشار اليها « بالانتفاضة الفلسطينية » — بوضوح المشكلات الناجمة عن هذه السياسة . إذ أن شدة الاحتجاجات المعادية لاسرائيل من قبل الفلسطينيين لم تكن أبداً بهذه القوة منذ عام ١٩٦٧ . فلأول مرة يبدى السكان العرب داخل اسرائيل تأييداً لمطالب السكان فى الأراضى المحتلة المتعلقة بتقرير المصير . وفى الوقت ذاته تصاعد الشعور بالاستياء من سياسة الضم الاسرائيلية فيما بين المجتمع اليهودى الأمريكى . وفى هذه الظروف ، اقترحت الولايات المتحدة أفكارا جديدة لتسوية المشكلة ، بدت كما لو كانت قد أعدت بطريقة قاصرة عن الحاجة . إذ أنها لم تكفل المبدأ الرئيسى لتناول مصالح جميع الأطراف المشتركة فى الصراع ، وقد

فسر مراقبون سياسيون كثيرون المبادرة الأمريكية الجديدة بأن الباعث عليها هو الرغبة فى خفض التوتر فى الأراضى المحتلة ، وذلك من أجل اعطاء اسرائيل الفرصة للخروج من الموقف الذى خلقته نتيجة لأعمالها غير القانونية والوحشية .

ويعتبر المفهوم الأمريكى عن كيفية حل الصراع العربى الاسرائيلى ، على نطاق واسع ، غير كافٍ . إذ أن الحكم الذاتى المقترح للفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة لا يعنى أبداً تسوية المشكلة الفلسطينية . وعلاوة على ذلك ، لا يمكن حل المشكلة بدون الاشتراك الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية .

وفى الوقت نفسه تواصل الولايات المتحدة تدعيم وجودها العسكرى فى الشرق الأوسط ، ففى عام ١٩٨٧ ، أرسلت الولايات المتحدة عدداً ضخما من السفن الحربية الى الخليج الفارسى بسبب الحرب الإيرانية العراقية ـــ وحدث الشىء نفسه من قبل بعض الدول الحليفة للولايات المتحدة ، وكان لهذا النشر للقوات مبرر عالمى . إذ أنه اثناء المناقشات التى دارت بواشنطن فى سبتمبر ١٩٨٧ مع الأعضاء البارزين بوزارة الخارجية ومجلس الأمن القومى ، قيل إن هناك علاقة مباشرة توجد بين حشد أكثر من أربعين بارجة أمريكية فى الخليج الفارسى وبين الرد الإيجابى السوفيتى على طلب الحكومة الكويتية لتأمين سلامة مرور الشحنات الكويتية التى تحملها سفن سوفيتية . وكانت الصفقة السوفيتية الكويتية مجرد صفقة تجارية ، وعقدت بين دولتين تربطهما علاقات طيبة طويلة الأمد . وعلاوة على ذلك ، فقد تم التوصل إلى هذا الاتفاق عندما كان للاتحاد السوفيتى سفينتان عسكريتان فى الخليج الفارسى ، ولا يمكن مقارنتهما بعدد السفن التى حشدت فى المنطقة من قبل الولايات المتحدة والدول حليفاتها . وبالإضافة إلى ذلك ، اقترح الاتحاد السوفيتى إبعاد جميع السفن العسكرية التى لا تنتمى لدول منطقة الخليج الفارسى . وبمقدور المرء أن يرى أن الولايات المتحدة كانت تستفيد فقط من الظروف المتاحة لدعم وجودها العسكرى فى المنطقة ، وخصوصاً بسبب مصالحها الاستراتيجية هناك .

■ خاتمـــة

لقد تأثرت عملية صياغة سياسة الاتحاد السوفيتى تجاه الشرق الأوسط وتنفيذها منذ عهد قريب جداً بسياسة البيروسترويكا [إعادة البناء] ، واضفاء الطابع الديمقراطى على الحياة الاجتماعية بكاملها فى البلاد ، وسياسة جلاسنوست (الانفتاح) التى طبقت على نطاق واسع . وقد أُستهلت هذه الاتجاهات بعد الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى الذى عقد فى شهر ابريل ١٩٨٥ ، وضُمنت فى عملية البحث عن نُهج جديدة فى الشؤون الدولية ــ على الصعيدين العالمى والاقليمى على حد سواء . وقد بدأت هذه السياسات الجديدة تحدث تأثيرها ، وتحسنت احتمالات إحداث خفض جذرى فى الأسلحة النووية بعد التوقيع على المعاهدة السوفيتية الأمريكية بشأن إزالة القذائف المتوسطة والقصيرة المدى فى شهر ديسمبر ١٩٨٧ .

بيد أن التحليل المفصل لهذه التغيرات الهامة فى الاتحاد السوفيتى والتى استهلت فى ابريل عام ١٩٨٥ ، ليست هى مهمتى. والنقطة الرئيسية هى أن السياسة السوفيتية المتعلقة بالشرق الأوسط متسقة وتستند إلى المبادىء ، كما أنها فى الوقت ذاته مرنة وبناءة بأكثر مما كانت عليه فى الماضى .

وفى حين يحتفظ الاتحاد السوفيتى بالأولوية السياسية القاطعة للعلاقات مع سوريا ، إلا أنه لا يقصر اختيار شركائه فى الشرق الأوسط على أساس معايير سياسية ، أو بشكل أهم أيديولوجية [وعلى سبيل المثال جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية] . إذ أن الاتحاد السوفيتى تربطه بالعراق علاقات صداقة تقليدية لا تعنى بأى حال تطابق وجهات النظر بشأن جميع المسائل . وقد أقيمت علاقات ديلوماسية بين الاتحاد السوفيتى ، والامارات العربية المتحدة ، وعُمان ، وقطر . كما أن الاتحاد السوفيتى مستعد لاستعادة روابطه مع المملكة العربية السعودية وتطويرها . ولا يحتفظ الاتحاد السوفيتى بعلاقات طبيعية فقط بل بعلاقات مستقرة وقوية مع المملكة الأردنية ، والكويت ، والجمهورية العربية اليمنية ، والسودان وغيرها

من البلدان . وخلال السنوات القليلة الماضية ، وبرغم الموقف السلبى الذى اتخذه الاتحاد السوفيتى تجاه اتفاقيتى كامب ديفيد ــ فقد طور ودعم روابطه مع مصر . وهكذا فإن الطبيعة المحافظة لهذه النظم أو غيرها من نظم الحكم العربية لا تعتبر عقبة فى سبيل رغبة الاتحاد السوفيتى فى تطوير علاقات كاملة معها .

وإذ يضع الاتحاد السوفيتى ، فى حسابه أن المشكلة الفلسطينية هى جوهر الصراع العربى الاسرائيلى ، فإنه يولى اعتباراً كبيراً لدور منظمة التحرير الفلسطينية ــ الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، كما يبرهن على ذلك التاريخ الصعب والطويل لهذه المنظمة ، وبدون حل المشكلة الفلسطينية ، وبدون الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى المشروع فى تقرير المصير ، يعتقد الاتحاد السوفيتى انه لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم فى الشرق الأوسط .

ويعتقد الاتحاد السوفيتى أن الحركة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية لا بد أن تبقيا قويتين ومستقلتين من أجل الدفاع عن المصالح الحيوية للشعب الفلسطينى . وقد مارس الاتحاد السوفيتى نفوذه فى أوقات الخلاف الذى وقع فى المنظمة للحيلولة دون تطور الاتجاهات التى تفضى إلى حدوث انشقاق داخل المنظمة ، التى يعترف بها عالمياً بأنها ممثلة الشعب الفلسطينى ، وكسبت ــ ولا سيما فى نهاية أعوام السبعينات وبداية الثمانينات ــ اعترافاً دوليا هاماً . ويؤكد الاتحاد السوفيتى أن قوة الحركة الفلسطينية تعتمد بدرجة كبيرة على تسوية الخلافات الداخلية وعلى العمل الموحد مع سوريا التى تقف على جبهة المعركة الأساسية فى الكفاح ضد التوسع الاسرائيلى . ومن الواضح أنه يجب عدم استغلال الخلاف داخل الحركة الفلسطينية ، بأن شكل ، كمبرر لرفض التوصل الى حل للمشكلة الفلسطينية .

إن موجة الأعمال الارهابية التى اكتسحت الشرق الأوسط فى منتصف أعوام الثمانينات ، أو تلك التى ارتبطت بالتطورات فى هذه المنطقة ، لم تكن لتهيىء الفرصة لخلق الظروف المناسبة لحل المشكلة الفلسطينية ، وقد أعرب الاتحاد السوفيتى مرات عديدة وبوضوح عن موقفه الرافض تماماً إزاء أعمال الارهاب الدولى ــ الارهاب

الفردى وإرهاب الدولة على حد سواء ـ وأعرب عن استعداده للتعاون فى الكفاح الدولى ضد الارهاب .

ولعل الأهم من ذلك ، هو أن الاتحاد السوفيتى قد اتجه بنشاطه الديبلوماسى من أجل تنمية رأى عام دولى مناسب تجاه الفلسطينيين . ونتيجة لذلك ، وباستثناء اسرائيل والولايات المتحدة ، يعترف العالم كله الآن بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره .

والواقع أن موقف الاتحاد السوفيتى تجاه اسرائيل يستحق إشارة خاصة . إذ أنه أثناء حفل استقبال أقيم فى الكرملين تكريما للرئيس السورى حافظ الأسد ، خلال زيارته لموسكو فى ابريل ١٩٨٧ ، تناول الأمين العام ميخائيل جورباتشوف موضوع العلاقات الديبلوماسية بين الاتحاد السوفيتى واسرائيل ، قائلا : « لا يستطيع المرء أن يعتبر عدم وجود مثل هذه العلاقات أمرا طبيعيا » [انظر التذييل « ح »] [٨] بيد أن هذه العلاقات لا يمكن استعادتها خارج سياق تسوية سلمية فى الشرق الأوسط . ويرفض موقف من هذا القبيل بطبيعة الحال ، المحاولات التى يقوم بها بعض القادة الاسرائيليين لجعل استعادة العلاقات الديبلوماسية بين البلدين شرطاً مسبقاً لاشتراك الاتحاد السوفيتى فى عملية صنع السلام العربى الاسرائيلى . فإلى جانب الشكل غير اللائق لتقديم طلبات قاطعة للاتحاد السوفيتى ، تقلب صيغة الطلب كل شيء رأساً على عقب . إذ أن العلاقات الديبلوماسية مع اسرائيل لم تقطع لأن الاتحاد السوفيتى ارتكب عملاً عدوانياً فى الشرق الأوسط بل لأن اسرائيل هاجمت جيرانها العرب فى شهر يونية عام ١٩٦٧ .

ويتسم النهج العملى للاتحاد السوفيتى من أجل وضع نموذج ، أو نظام لطريقة عمل المؤتمر الدولى بشأن الشرق الأوسط ـ بأهمية خاصة . إن الاتحاد السوفيتى لا يؤيد اولئك الذين يريدون تقليص هذا المؤتمر إلى مجرد منصة يدعم من فوقها الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة موقفيهما فى الشرق الأوسط . إن من يعرض هدف

---

(٨) « فى جو ودى » ، برافدا ، ٢٥ ابريل ١٩٨٧ .

الاتحاد السوفيتي بهذه الطريقة إنما يسىء إلى فهم جوهر السياسة السوفيتية بشأن الشرق الأوسط . إن هدفها الرئيسى هو العمل على استقرار الموقف فى هذه المنطقة ، وبذلك يساهم فى الأمن الدولى .

إن الفكرة القائلة بأن الاتحاد السوفيتي يعارض حل المسائل خطوة خطوة ، ويريد نهج « كل شىء أو لا شىء » لا تتوافق مع الحقائق . إذ لم يعارض الاتحاد السوفيتي أبداً تدابير الخطوة خطوة التى تستهدف التوصل الى تسوية شاملة وعادلة . ولكن لابد أن تكون التسوية فى خطوات جزءا من سياسة شاملة تفضى إلى تسوية كاملة . ولو اتفق على هذا النهج ، سيكون ممكنا التحرك تجاه الهدف على مراحل ، وهكذا ، على سبيل المثال ، ترمى مقترحات الاتحاد السوفيتي بشأن التسوية العربية الاسرائيلية التى تعود إلى يوم ٢٩ يولية ١٩٨٤ إلى نقل الإدارة الاسرائيلية للضفة الغربية وغزة إلى الأمم المتحدة ، وذلك لفترة انتقالية قصيرة .

وتؤيد الولايات المتحدة ، فى المقابل ، الحلول الجزئية ، وليست الخطوة تلو الخطوة ، ولكن الحلول الجزئية ، المنعزلة ، والمنفصلة . وفى الواقع أن اسرائيل لا تعارض بلدا عربيا واحدا ، بل بلدان عربية والحركة الفلسطينية . ولذلك ، فإن الاجراءات الجزئية المنفصلة لا تقترح على أنها جزء من حركة تدريجية تجاه حل شامل ، بل لعزل طرف عربى عن الأطراف الأخرى . ولا يعزز هذا الهدف احتمالات التوصل الى تسوية . وعلى النقيض من ذلك ، يقلل من الاحتمالات ، وذلك لأن الجانب الذى يواجه اسرائيل يصبح أضعف عندما يتم تنفيذ الصفقات المنفصلة . وفى الوقت نفسه ، يقل الضغط على اسرائيل من أجل العمل تجاه تسوية كاملة ، مما يقوض التقدم تجاه تحقيق حل شامل وعادل .

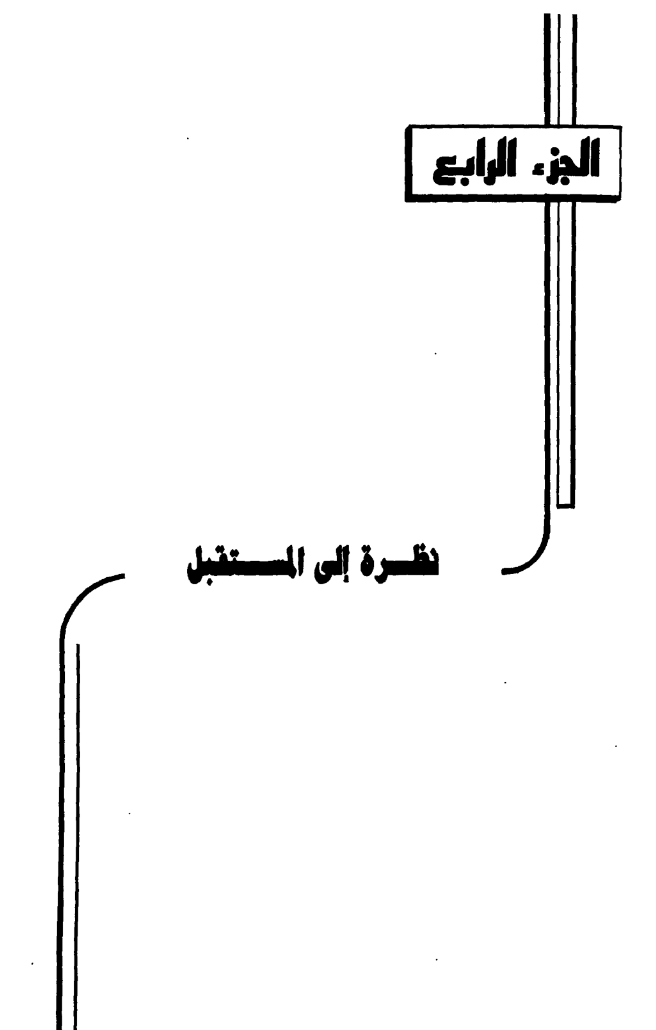
ولعله من الممكن المضى بالجمع بين الحل الشامل والمفاوضات الثنائية المباشرة بين البلدان العربية واسرائيل . ولا بد للمرء ، كجزء من هذا النهج للعمل ، أن يضمن التمثيل الفلسطينى الحقيقى فى المفاوضات . وخلاف ذلك ، لا يمكن التوصل إلى تسوية مستقرة ، كما أظهرت الأحداث حتى الآن .

ولو أخذنا فى الحسبان هذه المبادىء التى ذُكرت لتوّها ، لكان المخطط (السيناريو) التالى ممكن التنفيذ : بعد افتتاح المؤتمر الدولى فى دورة عادية كاملة تحضرها جميع الأطراف المعنية ، والأعضاء الدائمون بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أيضا ، تبدأ اللجان الثنائية العمل . وفى كل مجموعة من هذه المجموعات ، يجرى وضع الاتفاقات بشأن المسائل ذات الصلة المباشرة بلجنة معينة . بيد أنه يتعين مناقشة بعض المسائل المعينة المتصلة بتسوية شاملة ، وحلها على أساس متعدد الأطراف . ويمكن لاجراء من هذا القبيل أن يكون مثمرا ، ويفضى فى نهاية الأمر إلى تغيرات ايجابية فى الموقف ، والذى بدا — بعد أربعين سنة من الصراع — كما لو كان يتعذر على الحل .

ولا ريب ، أن نفوذ كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة سيكون جوهريا من أجل عقد مؤتمر دولى ناجح .[٩] وليس هناك بديل لهذا النهج . وبدونه سيتجه الشرق الأوسط ناحية كارثة على نطاق يصعب التنبؤ به مما يجلب مصائب جديدة لا تحل بالعرب والاسرائيليين وحدهما بل بالمجتمع الدولى بكامله أيضا .

---

(٩) وقد أعلن الموقف السوفيتى بطريقة مناسبة فى أعقاب اجتماع المكتب السياسى فى ١٤ ابريل ١٩٨٨ . عندما بُحثت نتائج المحادثات التى دارت فى موسكو مع السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية . وقد أكد المكتب السياسى من جديد أنه يتعين تسوية الصراع العربى الاسرائيلى « وفقا للتفكير السياسى الجديد ، ومبدأ كفالة التوازن بين مصالح جميع الأطراف المعنية ، والبحث عن حلول بناءة ومقبولة بصورة مشتركة ، لجميع نواحى الصراع » . انظر : « فى المكتب السياسى للجنة المركزية للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى » ، **برافدا** ، ١٥ ابريل ١٩٨٨ .



الجزء الرابع

نظرة إلى المستقبل

إعادة تأسيس عملية السلام العربى الإسرائيلى

هارولد سوندرز

فقدت عملية السلام العربية الإسرائيلية زخمها بعد سنوات من النشاط المكثف فى الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٧٩ . وتعتمد احتمالات قيام زخم جديد جزئيًا على فهم ماهية عملية السلام . ما الذى حرّكها ؟ وما الذى قوّضها ؟ قد يكون الحديث فى عام ١٩٨٨ عن « إحياء » نهج لم يشهد أى اتفاقات فعالة خلال تسع سنوات ، عملا غير واقعى . وقد يكون من الأصوب التفكير فى كيفية إعادة تأسيس عملية صنع السلام استنادًا إلى الدروس المستفادة خلال خمس عشرة سنة من التجربة .

■ عمليـة الســـلام : ما هى ؟

كانت عملية السلام فى أفضل حالاتها تمثل سلسلة من المفاوضات مدمجة فى عملية سياسية أوسع نطاقًا من شأنها تقليل العقبات التى تقف فى سبيل الاتفاق ، وتجعل المفاوضات أمرًا ممكنًا . وقد عمد صناع السلام إلى تغيير البيئة السياسية عن طريق أعمال معينة جعلت بمقدور الأطراف أن تتفاوض بشأن بدائل لم تكن من قبل صالحة للتفاوض بشأنها ، ومن أجل صنع السلام ، تَعيّن على صناع السلام أن يهيئوا التأييد السياسى اللازم للتغيرات التى ستطرأ على البيئة . وكان عليهم أن يتخذوا خطوات محددة لإزالة العقبات السيكولوجية والفنية . وكان عليهم بعد ذلك إعطاء

شكل للمفاوضات من أجل تدعيم هذه التغييرات التى كانت قابلة للإنجاز فى وقت معين فى الساحة السياسية .

ولا يوحى تغيير البيئة السياسية بوضع مخطط مثالى من أجل تغيير الطبيعة الإنسانية . إنه جزء من محاولة عالمية حقيقية للانتقال من موقف إلى آخر . وقد تضمنت سياسات صنع السلام العربى الإسرائيلى مظاهرات شعبية وقرارات برلمانية ، ومناورات داخل مجلس الوزراء ومجابهات مشتركة فيما بين الحكومات ، وتسريب التقارير للصحافة ولقاءات مع التلفزة ، واجتماعات قمة مثيرة ومحادثات سرية ، ومفاوضات منهكة ، واحتفالات مظفرة . وقد أسفرت تلك المحاولة لصنع السلام عن خمس اتفاقيات عربية إسرائيلية غَيّرت الحدود ، وأعادت توزيع الجنود ، وأفضت إل تبادل السفراء .

ولم تتحرك عملية السلام فقط نتيجة لصيغ تم وضعها بحذق أو مناورة إجرائية ، أو اتفاق مؤقت ، أو خطوة سياسية مفردة . ولم تتقدم فقط نتيجة لقرارى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ ، ولا نتيجة للاشتراك السوفيتى الأمريكى فى رئاسة مؤتمر جنيف المعنى بالشرق الأوسط ، ولا لاتفاقيتى كامب ديفيد ، ولا حتى نتيجة للزيارة المثيرة التى قام بها الرئيس أنور السادات للقدس . إذ أن عملاً بمفرده لن يبعث فيها الحياة . ولن يعود الزخم إلا تدريجيًا عندما يتم إصلاح الأسس ، وتوضع قوالب بناء جديدة ، ويبدأ نمط واسع التصور للأعمال السياسية المشتركة فى اجتذاب الأطراف إلى القيام بمحاولة جديدة .

والأمر الممكن فهمه ، أنه بحلول أعوام السبعينات ، كان الناس يعتبرون عملية السلام مجرد تحقيق تقدم فى المفاوضات . إذ أبرزت العناوين الرئيسية فى الصحف رحلات كيسنجر المكوكية ، وعرضت الصفحات الأولى صور المصريين والإسرائيليين وهم مجتمعون من أجل التفاوض وتوقيع الاتفاقات — حتى معاهدة السلام فى شهر مارس عام ١٩٧٩ . وقد تجاهلت العناوين الرئيسية والصور العمل المجهد الذى أرسى الأسس السياسية ، وأيضًا أسس التفاوض على مدى خمس سنوات طويلة ، والذى جعل من معاهدة السلام أمرًا ممكنًا . ونادرًا ما كانت هذه العناوين

الرئيسية تبرز حقيقة أن مقترحات جادة قد فشلت لأن الأرض لم تكن ممهدة بصورة مناسبة ، أو لأن هذه المقترحات لم تجر متابعتها بدأب مع ايلاء اهتمام دقيق للتفصيلات غير المثيرة التى لا تلقى تقديرًا من ناحية قيمتها الاخبارية . ومن المفهوم أيضًا أن أولئك الذين حاولوا تحقيق تقدم فى عملية السلام قد اعتبروا فى بعض الأوقات أن مهمتهم هى تنظيم المفاوضات التالية ، وليست المهمة الأكبر المتعلقة ببناء أسس سياسية .

وتبين التجربة فى عملية السلام أنها أكثر من مجرد مفاوضات . إنها عملية سياسية . إن المفاوضات الرسمية ضرورية ، ولكنها ليست دائمًا هى الوسيلة البالغة الأهمية . إذ لا بد للزعماء أن يتحركوا إلى الخلف وإلى الأمام بين الساحات السياسية والتفاوضية ، وهم لا يتحركون فى خط طولى واحد من السياسات والمراحل التى تسبق التفاوض إلى المفاوضات .

وفى المراحل الحرجة ، كانت تنشأ انقسامات عميقة داخل كل طرف حول ما إذا كانت هناك ضرورة للتفاوض مطلقًا . وقد ظهرت مشاعر قوية حول ما إذا كان من المفيد الانتقال من الموقف الراهن إلى أى موقف آخر قد يبدو قابلاً للتفاوض . ومن الممكن تناول هذه المشاعر بأفضل صورة فى الساحة السياسية . وغالبًا ما كانت المسألة المتعلقة بما إذا كان ينبغى تغيير الموقف أم لا مسألة شديدة الإيلام سياسيًا ، ومثيرة للانقسامات ، لدرجة أن الأطراف كانت تتفادى القضية السياسية بالجدل حول المسائل الاجرائية لتنظيم المفاوضات .

وتقدم عملية السلام فى أفضل صورها ، بدائل واقعية وموضوعية للأمم لمناقشتها عندما تقرر ما إذا كانت ستتفاوض أم لا . ولعل أقصى درجة لفاعليتها هى أن تكون بمثابة تفاعل سياسى يضع الزعماء من خلاله الخطوات من أجل مواجهة الهموم التى يشعرون بها عميقة فى الساحة السياسية والتى تقف فى طريق التفاوض . فقد ذهب السادات إلى القدس لمعالجة الشكوك الإسرائيلية بأنه ليس هناك زعيم مصرى واحد سيتصالح مع إسرائيل . كما أن أحد أهداف العملية هو جعل المفاوضات أمراً ممكناً

لأن التفاوض يبلور مواقف وعلاقات جديدة ناتجة عن البيئة المتغيرة . إلا أنه لابد أن تكون المفاوضات وسيلة لتحديد التغيير وتدعيمه ، وليست غاية فى حد ذاتها .

وقد اشتملت كل اتفاقية من الاتفاقيات العربية الإسرائيلية الخمس التى جرى التفاوض بشأنها فى أعوام السبعينات على عمل أو أكثر من الأعمال السياسية الهامة . فقد دخل الرئيسان أنور السادات وحافظ الأسد حربًا فى عام ١٩٧٣ وذلك من أجل تغيير البيئة السياسية والسيكولوجية ولجذب الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة إلى التوازن التفاوضى ، وقد ساعد ذلك العمل ، الذى اقترن بالالتزام غير العادى بالهيبة الأمريكية من قبل الرئيسين ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد عن طريق وزير خارجيتهما هنرى كيسنجر ووساطته المكوكية ، على الخروج بالاتفاقات المؤقتة الثلاثة فى عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ . وكانت زيارة الرئيس السادات التاريخية للقدس ، ودعوة الرئيس جيمى كارتر لكامب ديفيد ، وقبول الرئيس أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلى مناحم بيجين لتلك الدعوة ، أعمالاً سياسية غَيَّرت البيئة السياسية المتعلقة بالمفاوضات التى أعقبتها . وعندما كانت مفاوضات معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية تنهار بعد مضى خمسة شهور على كامب ديفيد ، عملت رحلة كارتر إلى الشرق الأوسط على جمع شظايا المعاهدة معًا ، ويرجع ذلك من ناحية ، كما ذكر مسؤول إسرائيلى كبير ، إلى أنه بدا من غير المعقول « أن يعود رئيس جمهورية الولايات المتحدة إلى بلاده وقد فشل » .

وتعتمد احتمالات عملية السلام فى عام ١٩٨٨ وما بعده على الوصول إلى تعهد من الأطراف بالدخول فى تفاعلات سياسية تنشىء صلات يمكن فى إطارها التفاوض بشأن إتفاقات . وليس السؤال الأوّلى هو ما إذا كانت الأطراف ستتفق على نوع ما من أنواع المفاوضات أو آخر . إذ أن الاتفاق على التفاوض بشكل جدى ـــ وعلى سبيل المثال ، التوجه إلى مؤتمر دولى ـــ قد يكون هو الوسيلة التى يتم التعبير من خلالها بشكل محدد عن تعهد أعمق بالتوصل إلى تسوية . ولكن الهدف الأول لعملية السلام هو إحداث ذلك التعهد عن طريق تَفهّم العقبات السياسية والإنسانية وازالتها .

والسؤال هو كيف ؟ والإجابة تكمن فى الساحة السياسية ، وليس فى غرفة التفاوض . والمشكلة تتمثل فى تمكين الأطراف من رؤية الموقف الحاضر باعتباره غير مقبول تلقاء مصالحها وآمالها . المشكلة هى تحريك الأطراف إلى نقطة الرغبة فى التغيير ، المشكلة هى تشكيل فرص واقعية ، وأيضًا بيان الأخطار . وسوف تعتمد احتمالات عملية السلام على قدرة الزعماء على إحداث هذا التعهد بالتغيير ، وتعتمد أيضًا — فى نهاية الأمر — على بناء الصلات التى يمكن من خلالها التفاوض بشأن الاتفاقات .

ويتعقب هذا الفصل هذه المسائل عن طريق تحليل الموقف فى عملية السلام بعد مضى عشر سنوات على كامب ديفيد ، محاولاً تحديد المشكلة لأولئك الذين سيلاحقون تلك العملية فى السنوات العشر القادمة ، واقتراح عناصر لنهج محتمل للمستقبل انطلاقًا من الدروس المستفادة من العقد الماضى .

■ ما هى الصلات التى تحدد الموقف فى عام ١٩٨٨ ؟

لا بد لأى تقييم جاد للسياسات أن يبدأ بتعريف استقصائى للموقف ، وتحديد التفاعلات والمدركات المتغيرة ، والتى نمت حول المصالح المشتركة ، وأيضًا العقبات والانقسامات المتبقية . وبالنظر إلى الشلل الجزئى للحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، سيكون هذا التعريف مناسبًا فى حالة واحدة فقط إذا ما سبر غور السياسات الكامنة وراء هذه المواقف الرسمية . وإن الأحكام التى يتردد سماعها مرارا ليست ذات فائدة : « إسرائيل لن . . . أبدًا » أو « إن منظمة التحرير الفلسطينية لن . . أبدًا » . إن التقييم الصحيح لاحتمالات عملية السلام لا بد وأن يستند إلى فهم ما يوفره أو لا يوفره الموقف من موارد سياسية .

فهل غيّرت مفاوضات كامب ديفيد ، ورحلات كيسنجر المكوكية التى مهدت الطريق لها الصلات فيما بين العرب والإسرائيليين بشكل أساسى ؟ يميل بعض المراقبين

إلى القول بأن عملية السلام قد غيرت بصورة أساسية طبيعة الصراع ، أو على أقل تقدير ، كما يقولون ، تغيّر الموقف على مدى هذه السنوات بصورة أساسية ، أيا كان السبب فى ذلك . وقد يتساءل آخرون عما إذا كان قد حدث أى تقدم تجاه السلام ؟ أو عما إذا كانت هذه الاتفاقيات العربية الإسرائيلية الخمس التى أبرمت بين يناير ١٩٧٤ ومارس ١٩٧٩ مجرد صياغة محكمة لاتفاقات الهدنة لعام ١٩٤٩ ؟ ومع كل ذلك ، يرى المراقبون فى عام ١٩٨٨ أن العقد السابق هو عقد ينقصه الزخم ، لم تعقد فيه أى اتفاقات منذ عام ١٩٧٩ .

وردى على ذلك من شقّين : الأول هو أن هيكل الصلات وأنماطها من خلال الأمم وعبر الخطوط قد تغيرت بطريقة توفر الفرص التى لم تكن موجودة قبل عام ١٩٦٧ . وثانيًا ، إن صناع السلام لا يمكن أن يعتمدوا على هذه التغييرات إلا إذا فكروا فى كيفية بناء صلات عمل فيما بين الناس الذين يريدون التفاوض بشأن السلام . ولا بد من إعادة تأسيس عملية السلام باعتبارها عملية سياسية ، وذلك من أجل التحرك تجاه شكل ما من أشكال المصالحة التى يمكن تحديدها وتدعيمها عن طريق التفاوض .

فما الذى يحدد الصلة العربية الإسرائيلية بعد عشر سنوات على كامب ديفيد ، وما هو مقدار التغيير الذى لا عودة عنه ؟ إن المسألة المتعلقة بكيفية تغيّير الموقف لا بد من تناولها على مستويين : المستوى الأول محدد ومن السهل ملاحظته . أما الثانى فمن الصعب تقييمه .

المستوى الأول هو المسألة المتعلقة بالصلات التى غيرتها عملية السلام . فقد نصت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، على سبيل المثال ، على تطبيع العلاقات . ويمكن تحليل عناصر تلك الصلة بعد مضى عشر سنوات على المعاهدة . (حتى التفاعل الأمنى الإسرائيلى السورى على مرتفعات الجولان بموجب إتفاقية فض الاشتباك فى مايو ١٩٧٤ ، يمكن تقييمه على أنه صلة محدودة) .

والمستوى الثانى هو المسألة المتعلقة بالتغييرات فى التفاعل التى كانت ستحدث

مع ذلك بدون عملية السلام . مثال ذلك أن التفاعل بين الإسرائيليين والفلسطينيين بعد أن احتلت إسرائيل الضفة الغربية وغزة فى عام ١٩٦٧ ، سابق فى تاريخه بزمن طويل المعاهدة المصرية الإسرائيلية ، وكان أكثر إتساعًا . وقد أثرت عملية السلام على التفاعل وجعلته موضوعًا هامًا للمناقشة فى مفاوضات المعاهدة وفيما تلا ذلك . إلا أن هذا التفاعل المعيّن قد نشأ وتطور بعيدًا عن عملية السلام .

التغييرات التى أحدثتها عملية السلام

لقد جرى تنفيذ اتفاقيتى كامب ديفيد جزئيًا فقط ، ومازالت هناك عقبات هائلة ماثلة فى طريق السلام . وسوف أقول ، على أية حال ، إن الكوب ممتلىء جزئيًا ، وليس فارغًا تمامًا . ويستند هذا الرأى على ثلاث نقاط رئيسية .

أولا ، إن عملية السلام جزء من المنظر العام ، وقد أنتجت ترتيبات وصلات جديدة تشكل فى الوقت الحاضر جزءًا من هذا المنظر العام . وقد غيَّرت الاتفاقات التى تم التوصل إليها بالتفاوض الخطوط ، وأعادت توزيع الجنود . واتفقت الأطراف المشتركة على ترتيبات الأمن ، ووزعت مراقبى السلام ، واتفقت على العلاقات الطبيعية ، وتبادلت السفراء . ولم يكن هذا صحيحًا بدرجة كاملة ، قبل عام ١٩٧٣ ، وبالتأكيد ليس قبل عام ١٩٦٧ . وبات واضحًا الآن أن الاتفاقات التى يتم التوصل إليها بالتفاوض بين إسرائيل وجيرانها ، مع تغيّر التفاعلات بينها ، قد أصبحت ممكنة . بل بات ممكنا التوصل إلى معاهدة للسلام عن طريق التفاوض . وبعد مضى عشر سنوات على كامب ديفيد ، لم تعد المسألة هى ما إذا كانت الاتفاقات والصلات المتغيرة ممكنة أم لا ، ولكن المسألة هى نوع عملية السلام التى يمكن التوصل إليها ، وما هى الاتفاقات الأخرى التى قد تكون بمثابة أهداف معقولة . ومن الصعب القول بأن شيئا ما لم يتغير ، أو أن التغير غير ممكن . ذلك أننا لم نعد نتعامل مع شعوب لا تتفاعل إلا عند نقاط مرمى البنادق البعيدة .

وثانيا ، إن استراتيجية الخطوات الانتقالية التى نشأت فى عملية السلام والمفاهيم

التى سجلت بوضوح فى اتفاقيتى كامب ديفيد أصبحت مغروسة فى التفكير العملى حول كيفية تغيير الصلات وتحريك عملية السلام إلى الأمام . وهذه الاستراتيجية ليست مقبولة عالميًا ، إلا أنها قد استوعبت بدرجة أوسع من مجرد التسليم بها بصورة عامة .

وقد وفرت التجربة فى عملية السلام مختبرًا يبدأ فيه فهم سياسات الانتقال . لقد حاول أولئك الذين جربوا التوسط فى التفاهمات العربية الإسرائيلية فى الفترة بين عامى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ ، أن يضعوا « صفقة مجملة » . وقد بيّنت عملية السلام فى منتصف السبعينات الامكانية العملية لرسم خطوات مؤقتة يمكن تدبيرها سياسيًا لتحدث تغييرًا فى البيئة السياسية ، وتجعل من الممكن معالجة القضايا المتزايدة الصعوبة بعد أن تعلم الأطراف أنه بمقدورهم معالجة القضايا الأقل صعوبة . وبدلاً من التركيز بصفة أساسية على النتائج النهائية ، تم إيلاء اهتمام أكبر إلى كيفية التحرك من نقطة إلى أخرى . وكلما تجمّعت الخبرة ، أصبح من الواضح بشكل متزايد أنه يتعين أن تكون سياسات الانتقال صائبة قبل التفاوض بشأن اتفاقات نهائية .

وقد صُممت الاتفاقات المؤقتة لعامىّ ١٩٧٤ و ١٩٧٥ بطريقة صريحة كقوالب بناء خاصة بسلام أكبر . وقد مَكّنت المتفاوضين أن يتعلموا التعامل الواحد مع الآخر ، وعوّدت الأمم على أن ترى الاتفاقات موقّعة ومحفوظة ، ونصت على الخطوات الأولى للانسحاب الإسرائيلى من الأراضى المحتلة وبدايات صلة سلمية طبيعية . وقد نصت اتفاقيتا كامب ديفيد صراحة على فترة إنتقالية مدتها خمس سنوات فى الضفة الغربية وغزة ، وعلى ثلاث مجموعات من المفاوضات من أجل تغيير الصلات فيما بين الإسرائيليين ، والأردنيين والفلسطينيين .

وبالإضافة إلى الاهتمام الذى حظيت به الخطوات المتوسطة التى يمكن تدبيرها سياسيًا ، جاء الاعتراف بأن الخطوات المتوسطة الناجحة تعتمد على ضمانات بأنها ليست طرقًا لاجتناب المسائل التى لا بد وأن تحل فى تسوية شاملة . ومن أجل بدء العملية ، يريد كل طرف ضمانات بشأن نتيجة المفاوضات ، إلا أن الخطوات الأصغر

لبناء الثقة ولتغيير البيئة السياسية تعتبر ضرورية قبل أن يجرى تبادل هذه الضمانات العامة بكل أمانة .

وكانت إحدى المشكلات الرئيسية التى تقف فى سبيل الحصول على التأييد لنهج الخطوة خطوة ، تتمثل فى انعدام الثقة بنوايا الجانب الآخر . إذ يشعر العرب والسوفيت بالريبة تجاه « الصفقات المنفصلة » . ويشعرون بالقلق من أن إسرائيل ستوقف اشتراكها الجاد فى العملية عندما تحصل على ما تريد (وعلى سبيل المثال : السلام مع مصر) ، وقبل أن تتعرض لأى ضغط لتقديم تنازلات لا تريدها (وعلى سبيل المثال ، فى المناطق الفلسطينية ، أو مرتفعات الجولان ، أو القدس) . كذلك يشعر الإسرائيليون بالريبة تجاه الحل الوسط لأنهم يعتقدون أن الجانب العربى يريد فقط أن يُحسِّن موقفه من أجل محاولة لاحقة لإضعاف إسرائيل أو تدميرها .

وتوسع نطاق التّفهّم لقيمة الخطوات المؤقتة من أجل بناء الثقة فى عملية انتقالية ، إلى درجة ما منذ عام ١٩٧٣ ، وذلك برغم أنها مازالت تواجه عقبات فى ناحية ما بسبب الضعف السياسى للزعماء عند الشروع فى المبادرات التى تحتاجها عملية السلام . وقد أفضى التفكير فى تجربة أعوام السبعينات ببعض الإسرائيليين والمصريين ، والأردنيين ، والفلسطينيين ، والأمريكيين إلى تَفهّم المراحل المبكرة فى عملية السلام باعتبار أنها ليست مجرد خطوات فى التفاوض بل أيضًا خطوات فى عملية سياسية تستهدف البدء فى الانتقال عن طريق إزالة العقبات الماثلة أمام مسيرة التفاوض .

كذلك أظهر تَعثّر عملية السلام فى نهاية أعوام السبعينات أهمية البيئات السياسية الداخلية ، فى كل من البلدان التى تعتبر أطرافًا فى الصراع ، وفى تلك التى ستقوم بالوساطة مثل الولايات المتحدة على حد سواء . وبعد عام ١٩٨٠ ، أصبح واضحًا تمامًا أن الأمة الإسرائيلية ، والفلسطينية والدول العربية قد أصبحت منقسمة بشدة حول شكل التسوية العربية الإسرائيلية النهائية . وأصبحت ضرورة اتخاذ خطوات سياسية متوسطة بهدف المساعدة على التوفيق بين الفرق الموجودة داخل كل أمة ، عنصرًا معترفًا به فى عملية السلام . وتعتبر هذه العملية أكثر تعقيدًا بالنسبة لدول

الشرق الأوسط ، إلا أن رئيس الولايات المتحدة ـــ وربما أمين عام الحزب الشيوعى السوفيتى ـــ لا بد وأن يفكر جيدا فيما يحظى به من المساندة السياسية للقيام بدور الوسيط .

وثالثًا ، إن القضية الفلسطينية قد أعيدت إلى صدارة جدول الأعمال فى النزاع العربى الإسرائيلى . ولقد كان الصراع فى منتصف أعوام الأربعينات ، صراعًا بين الشعبين اليهودى ، والعربى الفلسطينى حول مطالبتهما بالحق فى الأرض نفسها الواقعة غربى نهر الأردن . وبعد تقسيم فلسطين ، واتفاقات الهدنة بين دولة إسرائيل الجديدة ، والدول المجاورة فى عام ١٩٤٩ ، أصبح الصراع ، صراعًا بين دولة ودولة . وتولت الدول العربية إدارة المناطق الخاضعة للسيطرة العربية من فلسطين ، وتقلّص وضع الشعب الفلسطينى فى غالبية الحالات إلى أفراد بلا هويّة أو لاجئين . وقد استندت عملية السلام منذ منتصف أعوام السبعينات إلى إدراك أن حقوق الشعب الفلسطينى المشروعة لا بد وأن تتمثل فى تسوية نهائية . ويعارض بعض الإسرائيليين بحدة هذه النقطة ، إلا أن اتفاقيتى كامب ديفيد اللتين صدق عليهما الكنيست الإسرائيلى نصتا على تعبير سياسى منفصل للهويتيْن الإسرائيلية والفلسطينية ، وعلى الاشتراك الفلسطينى فى المفاوضات . وكانت المسألة كما تحددت فى كامب ديفيد هى كيفية بناء ترتيبات تُمكّن الشعبين من العيش فى الأرض بين نهر الأردن والبحر المتوسط فى أمن ، وسلام ، وكرامة لصالح الطرفين فى حين يتم الاحتفاظ بهويتهما المنفصلتين .

وهناك كثيرون يعتبرون الاتفاقات المؤقتة واتفاقيتى كامب ديفيد بمثابة تطورات سلبية وليست إيجابية ، وأنه لا بد من تناول منظور عملية السلام . ويرى أولئك الذين ينتقدون اتفاقيتى كامب ديفيد أن اتفاقات أعوام السبعينات كانت إنحرافات ناشئة أساسًا عن اتحاد غير عادى للزعماء ، والظروف لم يسفر عن تغيير أساسى . ويستند هذا الرأى إلى ثلاث نقاط :

الأولى ، أن عملية السبعينات كانت مصرية إسرائيلية ، وليست عملية عربية إسرائيلية . حقًا ، اتخذت بعض الخطوات لتوسيع نطاق العملية فى عام ١٩٧٤ باتفاق

فض الاشتباك الإسرائيلى السورى فى شهر مايو ، وبالنظر فى اتفاق إسرائيلى أردنى فى وقت لاحق من عام ١٩٧٤ . إلا أنه عندما عادت العملية إلى الاتفاق المصرى الإسرائيلى الثانى فى عام ١٩٧٥ ، وفقًا لهذا الرأى ، أصبحت مرتبطة بصورة خالصة بالهدف الإسرائيلى الذى يرمى إلى إخراج مصر من الحرب ، ووفقا للمصلحة الشخصية للسادات بانتزاع مصر من هذا الصراع ، وذلك من أجل توفير الموارد لحل المشكلات الداخلية بمصر . وقد أكدت اتفاقيتا كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية الطبيعة المحدودة لهذه العملية .

والثانية ، برغم أن اتفاقيتى كامب ديفيد قد أعطتا للمصالح الفلسطينية كلامًا دون فعل ، إلا أنهما قد أطلقتا فعلا يد حكومة الليكود فى إسرائيل من أجل أن تدعم قبضتها على الضفة الغربية وغزة . وتؤكد الشواهد اندفاع إسرائيل بقوة من أجل توسيع نطاق برنامج بناء المستوطنات فى الضفة الغربية اعتبارًا من الفترة التى أعقبت مباشرة كامب ديفيد . وربما تكون الولايات المتحدة قد ارتضت هذه الاستراتيجية ، أو أنها كانت عاجزة عن وقف إسرائيل من متابعتها . وحتى بعض المحللين الإسرائيليين يرون أن الاحتلال الإسرائيلى لا يمكن إعادته إلى حيث كان . وفى الاتجاه ذاته ، أطلق السلام المصرى الإسرائيلى يَد إسرائيل من أجل غزو لبنان فى عام ١٩٨٢ لتدمير منظمة التحرير الفلسطينية ، أو طردها من البلاد .

والثالثة ، كان اهتمام الولايات المتحدة بالخطوات المؤقتة والعمليات الانتقالية إقرارًا بأنه ليس بمقدور أحد أن يحرك إسرائيل ضد إرادتها . وفى أسوأ تقدير كان النهج الأمريكى بمثابة مباراة تهكمية للعب بالمرايا . وفى أفضل تقدير ، فقد عكس مثل هذا النهج محاولة أمريكية ضعيفة لإبقاء القوى الموجودة داخل إسرائيل ، والتى تؤيد مبادلة الأرض بالسلام ، على قيد الحياة . وعلى أية حال ، فقد أظهر الأداء الأمريكى منذ منتصف عام ١٩٧٩ عدم الاهتمام ، أو العجز السياسى عن الحفاظ على سلسلة من الخطوات المؤقتة المطلوبة لدفع العملية إلى نقطة معالجة المسائل الصعبة المتعلقة بالتسوية السلمية الشاملة .

وحيث أننى قد شاركت فى التفاوض بشأن اتفاقيتى كامب ديفيد ، فإننى أفهم عيوب هاتين الاتفاقيتين . ومع ذلك ، فبرغم أن الموقف فى عام ١٩٨٨ صعب ومخيب للآمال ، إلا أن المواقف العربية والإسرائيلية تختلف بعد عشر سنوات من كامب ديفيد عما كانت عليه قبل عام ١٩٧٤ . واليوم ، تتركز المناقشات على كيفية البدء فى عملية سلام مرة أخرى ، وليس البحث عما إذا كانت عملية من هذا القبيل ممكنة أم لا . ويركز الأشخاص المهتمون أيضًا على سياسات الانتقال بدلاً من رسم صور لحل مثالى دون النظر إلى طريقة إنجازه . وكانت المسائل الإسرائيلية الفلسطينية سوف تتصدر جدول أعمال المناقشات المتعلقة بالتوصل إلى سلام عادل ودائم بين إسرائيل وجاراتها من الدول العربية حتى لو لم تحدث الانتفاضة الفلسطينية التى بدأت فى أواخر عام ١٩٨٧ .

التغيرات فى البيئة الأوسع

أكثر التغيرات التى طرأت على البيئة السياسية لا يمكن أن تعزى أولا وأساسا إلى عملية كامب ديفيد ، وإن كان الكثير منها له صلة وثيقة بها . وتؤثر التغيرات فى البيئة الأوسع على وجه الخصوص فى مجالين : التجربة العملية فى التفاعل ، والتغيرات العامة فى الإدراك .

ولا يمكن محو التجربة المصرية الإسرائيلية فى التفاعل . إذ أن كثيرين من الإسرائيليين يرون أن هذه الحالة تمثل « السلام البارد » وذلك بدون اكتمال العلاقات الطبيعية التى كانوا يأملون فيها . ومع ذلك تعلم المصريون والإسرائيليون أن يفعلوا الأشياء معًا بطريقة الأمر الواقعى ، وبشكل أوسع نطاقًا عما كان عليه الحال فى عام ١٩٧٣ . وهم يعتبرون السلام بين شعبيهما ، والسفر جيئة وذهابًا ، والعلاقات الديبلوماسية العادية ــ أمرًا مسلمًا به .

ومنذ عام ١٩٧٧ ، كان الزعماء الإسرائيليون والأمريكيون يتناقشون مع مصر من أجل سلام يتضمن نواحى الصلات الدولية الطبيعية ، وليس مجرد إنهاء حالة

الحرب من الناحية القانونية . وقد حُسمت هذه المناقشة بالاعتراف بأن أى وثيقة قانونية لا يمكن أن تخلق مشاعر عادية من الألفة والتناغم بين الجنس البشرى . بيد أن أى معاهدة سلام يمكن أن تخلق ، بل خلقت فعلاً ، هيكلاً رسميًا تتطور بداخله هذه الصلات بتصديق قانونى عندما تكون الظروف الاجتماعية والسياسية مناسبة .

وقد يرى خصوم معاهدة السلام ، من الإسرائيليين والعرب على حد سواء ، فى يوم ما أنها قد فشلت ، ولكنهم لا يستطيعون القول بعد الآن إن أى معاهدة للسلام غير قابلة للتفاوض . ويستطيع الخصوم أن يقولوا إن مصر وإسرائيل قد توصلا إلى سلام منفصل ، وفشلا فى بناء عملية سلام شاملة حقيقية ، ولكنهم لا يمكنهم أن ينكروا أن ثمة معاهدة سلام قد أُبرمت بالتفاوض وأعادت للسيادة المصرية كل الأراضى التى فقدتها مصر فى عام ١٩٦٧ ، وأسفرت عن صلات عمل بين الحكومات وبدايات لإتصالات طبيعية بين مواطنى كل بلد من البلدين . ولا يستطيع أى شخص أن يزعم أن التفاوض لا يمكن أن يسفر عن نتائج ، بما فى ذلك الانسحاب الإسرائيلى من بعض الأراضى العربية ، وإقامة علاقات ديبلوماسية رسمية .

وقد حدثت تجربة للتفاعل أكثر تعقيدًا وجوهرية ، وإن كانت أقل إثارة ، بين الإسرائيليين والفلسطينيين منذ عام ١٩٦٧ فى الضفة الغربية وغزة . وخلقت هذه الخطوات المفاجئة التى أزالت الأسلاك الشائكة بين الإسرائيليين والفلسطينيين تجربة للشعبيْن فى التعامل مع بعضهما البعض ، وإن كان لا نظير لها حتى بموجب معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية .

وبرغم أن الصلة هى صلة بين القائم بالاحتلال والمحتل ، إلا أن الشعبيْن قد تفاعلا بطرق جعلت المسألة الفلسطينية تظهر أمام الشعبيْن فى شكل جديد . وفى حين أن إقامة دولة علمانية فى فلسطين قد بدا أمرًا غير عملى فى عام ١٩٤٧ ، إلا أنه بحلول منتصف الثمانينات أصبح الحل الذى يقضى بإنشاء دولة واحدة فى فلسطين ممكنًا عمليًا على أقل تقدير ، وإن كان غير محتمل سياسيًا . والأهم من ذلك ، أن أعدادًا صغيرة وإن كانت هامة من الإسرائيليين والفلسطينيين المفكرين قد اعتادوا

أن يناقشوا ، كمشكلة مشتركة ، كيفية بناء مستقبل عام فى الأرض ذاتها على أساس الاحترام المتبادل للهويات السياسية المنفصلة . وقد ذهب بعض الفلسطينيين إلى حدٍ بعيد جدًا لدرجة أنهم تحدوا الإسرائيليين أن يضموهم فى الامة الاسرائيلية مع إعطائهم حقوقاً سياسية كاملة . وبرغم أن الغالبية فى الجانبين قد تختار فى نهاية الأمر أن تعيش بهويات سياسية منفصلة ، فإنها تفعل ذلك بعد أن جَرَّبت العيش فى تفاعل مباشر تحت سلطة سياسية واحدة ، وإن كان فى صلة غير متكافئة تمامًا .

وكانت تفاعلات إسرائيل مع الأردن ، وسوريا ، وبعض الدول العربية الأخرى مثل المغرب ، أقل مباشرة ووضوحًا . ففى عام ١٩٧٤ تفاوضت سوريا بشأن اتفاقية لفض الاشتباك مع إسرائيل . وجلس ضباطها فى فريق عمل عسكرى مصرى سورى تحت رئاسة الأمم المتحدة مع فريق إسرائيلى . وتم الالتزام بترتيبات الأمن فى الجولان بشكل دقيق . كذلك استطاعت سوريا وإسرائيل بحرص أن توجدا عسكريًا جنبًا إلى جنب بلبنان فى مناسبات متعددة ، وإن كان بدون اتصال مباشر . وأعلن المسؤولون السوريون استعدادهم لقبول إسرائيل خلف حدود عام ١٩٦٧ إذا انسحب الجنود الإسرائيليون من التراب السورى ، وإذا ما تم إنشاء دولة فلسطينية . أما الأردن ، فعلاوة على عقد اجتماعات لم يعلن عنها على مدى سنوات طويلة مع الزعماء الإسرائيليين ، فقد وقع اتفاقًا يوم ١١ فبراير ١٩٨٥ مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية يؤيد مبدأ مبادلة الأرض التى احتلتها إسرائيل فى عام ١٩٦٧ مقابل السلام وتبادل الاعتراف بين إسرائيل وبين اتحاد كونفيدرالى أردنى فلسطينى [انظر التذييل « و »] . وقد قام مسؤولون إسرائيليون علنًا بزيارة المغرب .

وإلى جانب هذه التجارب فى التفاعل حدثت بعض التغيرات المعينة أيضًا فى تصور الأمور والأفكار . فقد تغيرت الآراء العربية المتعلقة بالشرق الأوسط ، كما تغير دور إسرائيل فيه . ففى عام ١٩٦٧ أثناء انعقاد مؤتمر قمة بالخرطوم فى السودان ، أعلن الزعماء العرب « المبادىء الرئيسية التى تلتزم بها الدول العربية ، وهى لا سلام مع إسرائيل ، ولا اعتراف بإسرائيل ، ولا تفاوض معها ، والتمسك

بحقوق الشعب الفلسطينى فى بلده » .[1] وفى المقابل ، أعلنت قمة الجامعة العربية بمدينة فاس فى المغرب ، يوم ٩ سبتمبر ١٩٨٢ ، المبادىء التالية : انسحاب اسرائيل من جميع الأراضى العربية التى احتلت عام ١٩٦٧ ، بما فى ذلك القدس ، وإزالة المستوطنات التى أقامتها إسرائيل فى الأراضى العربية بعد عام ١٩٦٧ ؛ وضمان حرية العبادة والتمتع بالحقوق الدينية لكافة العقائد فى أماكن العبادة المقدسة ؛ وإعادة تأكيد حق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وتعويض كل أولئك الذين لا يرغبون فى العودة ؛ ووضع الضفة الغربية وغزة تحت سلطة الأمم المتحدة لفترة انتقالية لا تتجاوز بضعة شهور ؛ وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس ؛ وضمان مجلس الأمن للسلام فيما بين جميع دول المنطقة ، بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة [انظر التذييل « هـ »] .

وكان فى ذاكرة الزعماء العرب الذين تجمعوا بالمغرب فى عام ١٩٨٢ ، صورة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط يستند إلى خريطة تشتمل على إسرائيل داخل حدود عام ١٩٦٧ . وفى حين أن الحكومات قد تتخلى عن بيانات سبق أن أصدرتها تحدد فيها سياساتها ، إلا أن الحقيقة الباقية هى أن قرارات ١٩٨٢ قد اتخذت ، ولا يمكن الحكم عليها بأنها مستحيلة .

العقبـــات المتبقية

تبيّن التجربة أنه عندما تقترب عملية السلام من معالجة المسائل فى نطاق تسوية شاملة ، تصبح الانقسامات داخل كل أمة أكثر عمقًا ، وأكثر علانية . وتشكل هذه الانقسامات وتعكس أصعب العقبات التى ما زالت تسد الطريق إلى السلام .

وينقسم الإسرائيليون انقسامًا عميقًا حول مستقبل الدولة اليهودية . وبعض هؤلاء الإسرائيليين ، وخاصة فى كتلة ليكود ، يريدون الإبقاء على كل الأرض الواقعة

(١) انظر التذييل ٢ فى هارولد هـ . سوندرز : « **الأسوار الأخرى ، سياسات عملية السلام العربى الإسرائيلى** » (معهد المشروع الأمريكى ، ١٩٨٥) ص ١٥٠ .

غرب نهر الأردن ــ أرض إسرائيل التوراتية ــ والتى لا يمكن لإسرائيل بمرور الوقت أن تتخلى عن سيطرتها عليها . وهناك آخرون ، وخاصة فى تحالف حزب العمل ، يزعمون أن الإبقاء على هذه السيطرة سيدمر الطبيعة اليهودية للدولة ، وكثيرون منهم يرون أن إسرائيل فى طريقها إلى خلق أقلية عربية دائمة نسبتها ٤٠ بالمائة الآن ، وغالبية عربية فى نهاية الأمر تحت السيطرة الإسرائيلية . وهذه إما أن تبقى من مواطنى الدرجة الثانية المعادية ، أو أن تكون لها سلطة محورية إذا ما أعطيت حق التصويت . وفى ذلك السياق ، أثار بعض الفلسطينيين حوارا بالدعوة إلى الضم ، واشتركوا فى احتجاج علنى من أجل استثارة المناقشة الإسرائيلية حول العواقب التى تتحملها إسرائيل نتيجة للاحتلال الدائم . ولا بد أن يكون من بين أولئك الإسرائيليين الذين يحركون عملية السلام إلى الامام ، بعض الأفراد القادرين على تهيئة حل وسط عملى يقوم على أساس مصالح الأمن التى يمكن لغالبية الإسرائيليين أن يوافقوا عليها ، والاعتراف بأن إسرائيل لا تستطيع أن تزدهر كدولة يهودية إذا حاولت أن تمارس السيادة الكاملة على كل الأرض غرب نهر الأردن .

وينقسم الفلسطينيون على الأقل إلى إتجاهين خاطئين رئيسيين . فهناك بعض المتطرفين يرفضون صراحة التفاوض حول السلام مع إسرائيل حتى ولو استطاعوا الفوز بالاعتراف بدولة فلسطينية . ولكن الرؤى المختلفة التى يؤمن بها ١,٣ مليون من الفلسطينيين يعيشون فى ظل الاحتلال الإسرائيلى ، و ٢ مليون فلسطينى يعيشون خارج وطنهم ، أكثر دلالة وأهمية . إذ أن أيا من المجموعتين لا تشعر أن المجموعة الأخرى تفهم أو تمثل مصالحها . ويشعر الفلسطينيون الذين يعيشون تحت الاحتلال أن زعماء منظمة التحرير الفلسطينية لا يشاطرونهم إحساسهم بمدى إلحاح الموقف إزاء تشديد القبضة الإسرائيلية على الأرض التى يطلق عليها الفلسطينيون اسم دولتهم ، ولا فهمهم للاتجاهات العملية لدفع الأمة الاسرائيلية إلى اتخاذ قرار بشأن المسألة الفلسطينية . ويخشى الفلسطينيون الذين يعيشون بالمنفى أن يكون الفلسطينيون الذين ما زالوا يعيشون داخل فلسطين التاريخية فى الضفة الغربية وغزة ، قد تخلوا عن قضية أولئك الذين فقدوا ديارهم فى عام ١٩٤٨ . وتوجد لدى الحركة الفلسطينية

مؤسسات تستطيع أن تهيىء المحفل الذى يتولى صياغة موقف فلسطينى مشترك يكون منطلقا للحركة تجاه التوصل إلى تسوية مع إسرائيل . ولا بد من وضع هذه المحاولة فى الحسبان عند إعادة تأسيس عملية السلام .

وكل دولة عربية لها مصالحها الخاصة التى تحد من الطريقة التى يمكن بها إعادة تأسيس عملية السلام . إذ لا يستطيع الأردن ، أن يتفاوض نيابة عن الفلسطينيين فى وقت تكون فيه هناك حاجة إلى تقديم تنازلات هامة ، وذلك على الرغم من أن كثيرين من الإسرائيليين يعتقدون أن ذلك فى إمكانه . ومن ناحية أخرى ، يريد الأردن ، من أجل الحفاظ على المملكة الهاشمية ، أن يحل المشكلة الفلسطينية غرب ، وليس شرق ، نهر الأردن ، إلا أنه مازال يحتفظ بنفوذ فى المراحل التكوينية لأى كيان سياسى فلسطينى . كذلك تشعر سوريا بالحاجة ، من أجل حمايتها الخاصة ، إلى أن يكون لها رأى فى طبيعة الحل الفلسطينى .

والخلاصة هى أنه فى حين أن اختلافات الرأى مازالت واسعة وعميقة ، إلا أن أنماط التفاعل قد تنامت ، مما خلق صلات فيما بين الإسرائيليين ، والمصريين ، والأردنيين ، والفلسطينيين مختلفة تمامًا عن الصلات التى كانت قائمة قبل عام ١٩٧٣ . وقد أختبر كل طرف التفاعل — وإن كان عن بعد أحيانًا — مع جماعات صنع السياسات الأخرى . ويعتبر كل طرف حساسا بدرجة كبيرة بالنسبة للمسائل التى قد تدفع أو تعوّق صناع السياسات الآخرين . وتعترف بعض العناصر فى كل أمة بأن هناك مصالح فى تحقيق التسوية السلمية ، تربطها بعناصر لها نفس التفكير فى الأمة الأخرى ، عى نحو يزيد عما يربطها بمجموعات فى أمتها هى . وإن التماثل الفكرى غير المعلن — وهو جوهر التحالفَات السياسية — ربما يكون موجودًا وربما جرى اختباره عبر الخطوط بطرق لم تخطر بالبال عمومًا قبل أن تبدأ عملية السلام بعد عام ١٩٧٣ . وقد تجعل العقبات الخطيرة ، مع مضى الوقت هذه الملاحظة مسألة نظرية ، إلا أنه عندما يقيّم المرء ما الذى يتعين على الزعماء أن يفعلوه فى العقد الثانى بعد كامب ديفيد ، لا يستطيع أن يرفض الخبرة المتحصلة فى عملية السلام ، والتجارب فى ميدان التفاعل ، والتغيرات التى طرأت على إدراك الأمور

الذى تطور . وفى الوقت ذاته ، ليست هناك أمة واحدة مُشتركة بصفة رئيسية ـــ إسرائيل ، الحركة الفلسطينية ، والدول العربية الرئيسية كمجموعة ـــ مستعدة أن تتفاوض . وليست هناك أمة واحدة قررت أن تبادر بالعمل من أجل تغيير الموقف عن طريق محاولة بناء صلات للسلام يمكن اغتنامها من خلال التفاوض .

■ بدائل العقـد التالى

يعتمد التحرك الجديد فى عملية السلام أولاً على التوصل فى الساحة السياسية إلى تعريف مشترك للمشكلة . وعلى سبيل المثال ، فى أواخر عام ١٩٧٣ ومطلع عام ١٩٧٤ قرر كيسنجر والسادات أن المشكلة تتمثل فى التغلب على حالة الركود والجمود بإيجاد صيغة تبرر البدء فى تحرك ما . وكانت تلك الصيغة فى أعقاب الحرب هى « فض الاشتباك بين القوات » . ولم تكن محاولة مباشرة للتفاوض بشأن تسوية شاملة . وعندما يتم تعريف المشكلة بهذه الطريقة المحدودة ، يمكن أن يتحول الانتباه إلى اتفاقيات معينة . وقد يثبت أن المناقشة التى جرت حول كيفية تنظيم التفاوض ـــ المؤتمر الدولى فى عام ١٩٨٨ ـــ هى أنسب وسيلة لتعريف المشكلة فى المجتمعيْن العربى والإسرائيلى ، ولكن المسألة الأولى هى تعريف المشكلة فى الساحة السياسية وليس البدء فى التفاوض .

وتعتبر إثارة مناقشة عامة حول تعريف المشكلة بمثابة تحد سياسى أكثر منه ديبلوماسى ، وذلك برغم أن الإسهام الموضوعى للديبلوماسيين ضرورى . إذ أن المفاوضين سيماطلون إذا كانت الحكومات والمجالس التى تصدر التعليمات إليهم منقسمة حول ما ترى أنه الغرض من التفاوض لدرجة أنها لا تستطيع تزويدهم بتعليمات منسجمة . ويعتبر التوصل إلى رأى مشترك للمشكلة عملا من أعمال السياسيين ، وليس المفاوضين . وقد يشمل تأسيس رأى مشترك حول مشكلة ما حتى فكرة أن الأمة منقسمة ، ولكن التوافق فى الرأى مطلوب حول كيفية المضى دون التمكن من الموافقة على حلول نهائية .

وتتضمن المناقشة التى ستحدد احتمالات عملية السلام أسئلة أساسية حول كيفية رؤية الناس لمصالحهم فيما يتعلق بحل الصراع . إن كل أمة تحتاج إلى تعريف المشكلة . وعند القيام بذلك ، لا بد للزعماء فى الجانبين أن يولوا اهتمامهم لما إذا كان تعريف كل جانب يبتعد كثيرًا عن تعريف الجانب الآخر أو أنه يوفر أساسًا لبناء فكرة مشتركة ، وبعد ذلك يلزم اجراء نوع ما من الحوار التمهيدى الذى يسبق المفاوضات بين الأطراف بهدف وضع صورة مشتركة للمشكلة حتى يمكن للمفاوضين أن يعالجوها معًا ــ ونطرح الأسئلة التالية للمساعدة فى تركيز المناقشة .

هل التقسيم هو الفكرة المتحكمة فى أى تسوية ؟

هل بوسع كل أمة أن توافق على أن التقسيم هو الفكرة المتحكمة فى أى تسوية بين الشعبين الإسرائيلى والفلسطينى الموجودين على الأرض الواقعة بين نهر الأردن والبحر المتوسط ؟ فعندما عرضت مسألة فلسطين على الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٧ ، وافقت الجمعية العامة على تقسيم فلسطين وإقامة دولتين منفصلتين إحداهما عربية والأخرى يهودية . ومازال جوهر التسوية العادلة هو الاعتراف العملى بحق الشعبيْن فى التعبير الذاتى السياسى عن هويتهما . وبعد مضى أربعين عامًا على قرار التقسيم ، تعتبر القضية هى ما إذا كان التقسيم مازال ممكنا تطبيقه ، أو بأى شكل يكون هذا التطبيق .

وقد اعترفت الولايات المتحدة دائمًا بأن فلسطين هى الوطن المشترك للشعبين اليهودى والفلسطينى ، وأن لكل شعب حقا فى أن يقيم وطنه الخاص به هناك . وأيدت الولايات المتحدة مبدأ التقسيم العادل منذ عام ١٩٤٧ عن طريق قرارى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقمى ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، والاتفاقات المؤقتة لعامى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، واتفاقيتى كامب ديفيد ، وخطاب الرئيس ريجان فى شهر سبتمبر عام ١٩٨٢ . وقد احتفظت الدول الكبرى الأخرى ، بما فيها الاتحاد السوفيتى ، بمواقف مشابهة .

ويبدو أن مركز الثقل فى المواقف العربية الرسمية قد انتقل من رفض التقسيم فى ١٩٤٧ إلى قبول خريطة للشرق الأوسط تشمل إسرائيل التى تحددها خطوط الهدنة فى عامى ١٩٤٩ ــ ١٩٦٧ ، إلى جانب دولة فلسطينية مستقلة تحددها هذه الخطوط ونهر الأردن ، أو دولة فلسطينية داخلة فى اتحاد كونفيدرالى مع الأردن . ويعترف هؤلاء المسؤولون أن إسرائيل هى حقيقة ثابتة ، وأن فلسطين مقسّمة . ومازالت المسألة الرئيسية هى ما إذا كان هذا الاعتراف يتضمن رغبة دائمة فى العيش مع إسرائيل والتعايش معها ، أو ما إذا كان العرب سيتفاوضون حول تسوية مع إضمار التربّص بالفرصة لتهديد إسرائيل فى وقت لاحق . ومازال المتطرفون على أقل تقدير يعارضون التقسيم . إلا أنه يبدو من المرجح أن الزعماء الذين يمثلون التيار العربى الرئيسى قادرون على أن يدعموا القبول السياسى للتقسيم .

ومما يثير السخرية ، أنه فى الوقت الذى اتجه فيه الموقف العربى إلى قبول التقسيم ، يبدو أن عددًا متزايدًا من الإسرائيليين منذ عام ١٩٦٧ ، ولا سيما منذ عام ١٩٧٧ ، قد ابتعد عن التقسيم . وبحلول منتصف عام ١٩٨٧ ، وهى الذكرى العشرون لسيطرة إسرائيل على الضفة الغربية وغزة ، ظهر جيل من الإسرائيليين ممن بلغوا مرحلة الإدراك لا يعرفون إلا إسرائيل الكبرى . وقد أمضى هذا الجيل سنوات النشوء فى ظل حكومة إسرائيلية ملتزمة بإدامة السيطرة الإسرائيلية على كل هذه الأراضى . وعلاوة على ذلك ، فإن المستوطنات التى أنشأتها إسرائيل والبنية الأساسية فى الضفة الغربية وغزة ، جعلت الإنسحاب الإسرائيلى الشامل والتقسيم القاطع الحدود بمثابة استحالة سياسية . وهناك زعماء إسرائيليون آخرون مازالوا يزعمون أن الإبقاء على كل تلك الأرض ، والتى تضمن لإسرائيل على الأقل ، أقلية عربية نسبتها ٤٠ بالمائة ، سوف تقوض الهوية اليهودية لإسرائيل . والسؤال الحرج هو كيف يستطيع الإسرائيليون حل هذا الخلاف ؟

أما التساؤل السياسى ، فهو ما إذا كان التقسيم يمثل القضية التى يجرى حولها تنظيم المفاوضات . ويجب على صناع السلام أن يقرروا ما إذا كانت الصيغة التى احتواها القرار ٢٤٢ ــ مبادلة الأرض التى احتلتها إسرائيل فى عام ١٩٦٧ بالأمن

والسلام ـــ مازالت صيغة عملية . وهل تعتقد العناصر الهامة داخل الدولة الإسرائيلية والحركة الفلسطينية أن شكلاً ما من أشكال التقسيم ممكن ، وأنه سوف يخدم مصالحها ؟

ولا يتعين الإجابة عن هذا التساؤل بصورة نهائية فى الساحة السياسية قبل أن يكون بالمستطاع استئناف عملية السلام . إلا أن إعادة تأسيس عملية السلام تتطلب أن تتناول بشكل ما الخلافات الداخلية بشأن هذه القضية الأساسية . وفى كامب ديفيد وافق المتفاوضون على مرحلة انتقالية . واتفقوا على أن تبقى مسألة التقسيم الأساسية دون حسم مع اتخاذ الخطوات اللازمة لإعطاء الفلسطينيين الفرصة لإنشاء المؤسسات التى تعكس تعبيراً سياسياً عن هويتهم . وفى الوقت الراهن ، وإذا ما كانت الفرصة لا تزال قائمة ، من الممكن وضع خطة لعملية إنتقالية تنشط الحوار بشأن التقسيم . والمشكلة هى أن نبدأ عملية نخطط لها عن وعى للإبقاء على الباب مفتوحاً .

هل هناك بدائل للتقسيم ؟

لو أن التقسيم لم يعد فكرة قابلة للتطبيق ، فما هى البدائل المتاحة ؟

إن الدولة العلمانية ذات القومية المزدوجة والتى تُحترم فيها حقوق الفرد السياسية ، والمدنية والدينية تشكل أحد البدائل . ويزعم بعض الإسرائيليين فى الوقت الحاضر أن تغلغل إسرائيل فى كل الأرض غربى نهر الأردن قد تجاوز نقطة اللا عودة . وقد أصبحت الصلة الإسرائيلية الأردنية مشكلة إسرائيلية داخلية حسب ما يعتقدون ، كما أن دمج ٤٠ بالمائة تقريباً من الأقلية العربية فى الدولة القائمة بدون ترتيبات منفصلة سوف يغيّر هذه الدولة مع مضى الوقت . ومع العملية التاريخية طويلة الأجل كما يتصورون ، أعربت قلة من الفلسطينيين الآن للإسرائيليين بالفعل عن رأى مؤداه : « إذا كنتم لا تريدون لنا أن نعيش فى دولة منفصلة خاصة بنا ، فلتعملوا على ضمّنا بحقوق المواطنة الكاملة فى الدولة الإسرائيلية القائمة . إن ما لا نسمح به لأنفسنا هو أن نترك بلا دولة ، نعيش فى ظل سلطة لا يكون لنا

رأى فى تشكيلها » . ويعتقد هؤلاء الفلسطينيون أن التلاحم فى النظام السياسى الإسرائيلى قد يوفر أكثر الطرق المؤدية إلى الدولة المزدوجة القومية واقعية ، إلا أن أقلية صغيرة هى التى تشترك فى هذا الرأى . وتعارضه غالبية الإسرائيليين .

أما إقتراح مناحم بيجين ، فيقضى بأن يعطى للفلسطينيين الحكم الذاتى الإدارى فى الضفة الغربية وغزة تحت السيطرة الإسرائيلية الشاملة ، ويعكس هذا الاقتراح ترتيباً محتملاً آخر . وفى رأى بيجين ، أن الحكم الذاتى يمثل وضعاً نهائياً ، وليس انتقالياً ، للفلسطينيين . وسوف يفكر كثيرون من الفلسطينيين بشكل جدى فى الحكم الذاتى الانتقالى لو أنهم ضمنوا حرية أوسع بعد المرحلة الانتقالية ، إلا أنهم سيرفضونه باعتبار أنه ستار للسيطرة الإسرائيلية الدائمة .

ولا يزال هذا البديل حتى لو طرأ عليه تغيير ما ، هو البديل الحى ، ليس لأنه من المحتمل أن يحدث عن طريق اتفاق يتم التوصل إليه بالتفاوض فى المستقبل القريب ، بل لسببين آخرين : أولاً ، لأن بعض الإسرائيليين قد اقترحوا بصفة جدية التحرك انفرادياً لوضع مسؤولية أكبر فى أيدى المسؤولين فى الضفة الغربية وغزة . وثانياً ، لأن تغييرات من هذا القبيل قد تتطور فى نهاية الأمر إلى نظام حكم جديد ، سواء كان إنتقاليا أو طويل الأجل ، بدون مفاوضات . ويمكن أن تُتخذ الخطوات فى هذا الاتجاه فى سياق الالتزام بإقامة رابطة طويلة الأجل وشاملة . واقترح البعض دراسة اتفاق الكانتونات (المقاطعات) السويسرية لاحتمال قيام اتفاق مماثل .

وسوف يبدأ هذا التغيير من فرضية على الوجه التالى : ليس من المحتمل فى الوقت الحاضر أن نتصور أساس التقسيم ، إلا أن استمرار الاحتلال العسكرى الإسرائيلى فى شكله الحاضر لا يمكن الدفاع عنه . ويعتبر التغيير ضرورياً ، إلا أنه ربما لا يمكن التفاوض بشأنه الآن مع أى مجموعة فلسطينية منتخبة . وبالتالى ، فإن النهج الوحيد القابل للتطبيق هو اتخاذ خطوة واحدة لتغيير الصلة بين إسرائيل والفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة ، وذلك بالسماح للجماعتين أن يستوعبا الموقف الجديد ويدعمانه ، ثم النظر فى أى خطوات أخرى ، إن كانت هناك أى منها ، قد تكون

ممكنة أو مستصوبة . وسوف تتباين الطبيعة السياسية لهذا النهج وفقاً لما إذا كانت ستعكس الإصرار الإسرائيلي على دوام السيطرة الإسرائيلية ، أو التعهد الإسرائيلي بإنشاء هويات سياسية منفصلة مع مضى الوقت . ويتوقف المدى الذى تنتهى عنده هذه العملية أساساً على الغرض الذى يكمن وراء تصميم خطوات فرادى .

جعل التقسيم مقبولاً

إذا كان التقسيم لا يزال قابلاً للتطبيق ، أو أنه على الأقل مبدأ مفضّل يحكم أى تسوية ، فما هى الأفكار التى قد تجعله نقطة عملية للتحرك تجاه التعبير السياسى عن الهويّات المنفصلة ؟ يعتقد غالبية العرب أن التقسيم المقبول يعنى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة . وهم يريدون أن يعرفوا ما الذى يجعل ذلك الحل ممكن التدبير سياسياً مع مضى الوقت فى إسرائيل . ويعتقد الإسرائيليون أن الحل ، إن كان هناك اى حل ، لابد أن يوجد عن طريق ترتيبات أخرى غير قيام دولة فلسطينية منفصلة . وهناك فكرتان قد حظيتا باهتمام متزايد أثناء العقد الماضى .

التقسيم الإقليمى المشروط : وكان المبدأ الأصلى هو التقسيم الإقليمى الواضح الحدود ، إلا أن التوصل إلى إتفاق على خط للتقسيم ليس ممكنا حتى الآن . إذ أنه مع الاحتياز الإسرائيلى للأرض ، والمستوطنات المقامة فى الأراضى التى احتلت عام ١٩٦٧ ، ومع الاهتمام فى إسرائيل بشأن الحدود « القابلة للدفاع عنها » ، يبدو أنه لا يتوافر توافق فى الرأى داخل إسرائيل ، حتى بين أولئك الذين يؤيدون بعض الانسحاب ، حول مكان خط التقسيم المحتمل . وكما أتذكر فقد أبلغ موشى ديان بالفعل المصريين والأمريكيين فى عام ١٩٧٨ فى اجتماع عقد قبل كامب ديفيد مباشرة : « إننى لم أستطع أبداً أن أرسم خطاً عبر الضفة الغربية يكون آمناً بالنسبة لإسرائيل ومقبولاً لدى العرب » . وفى الجانب العربى ، يطالب غالبية أولئك الذين يريدون السلام مع إسرائيل بالعودة إلى حدود ١٩٦٧ ، مع تغييرات متبادلة يجرى التفاوض بشأنها . والسؤال الذى ثار هو ما إذا كانت الخطوط التى يصعب على

أى جانب أن يقبلها يمكن أن تصبح أكثر قبولاً عن طريق اتفاقات خاصة لمعالجة شؤون الأمن بعيداً عن الحدود والسماح للأفراد بأن يعيشوا ، وأن يعملوا ، وأن يشتغلوا بالتجارة كل فى أراضى الآخر .

التقسيم الوظيفى : ونظراً لصعوبة تحديد حدود قابلة للدفاع عنها ومقبولة سياسياً ، فإن البعض قد تحولوا إلى فكرة التقسيم الوظيفى . وحسبما ما أتذكر ، واصل ديان حديثه بالفعل قائلاً : « ولذلك فإننا نحتاج أن نستحدث صلة بين اليهود والعرب فى الضفة الغربية (وقد يقول آخرون « فى فلسطين ») من نوع لم يستنبط الجنس البشرى له مثيلاً » . وتولى هذه الخطة اهتماماً أقل بالسيادات الخالصة ، بينما تولى اهتماما أكبر للتعبيرات السياسية عن الهويّات ، والتقسيم المتفق عليه للعمالة وحقوق توفير الأمن ، والعدالة ، والتعليم ، وسلطة الحكم الذاتى ، والخدمات الإدارية والإمدادية .

وتتركز فكرة أخرى تتعلق بالتقسيم الاقليمى على التوصل إلى تسوية بين إسرائيل والأردن ومعها اتفاقية متصلة بها تتعلق بالوضع المنفصل للمناطق الفلسطينية واتحادها الكونفيدرالى مع الأردن . ويبدو أن بعض المناصرين لما يطلق عليه اسم « الخيار الأردنى » ، يذهبون مذاهب شتى فى فهمهم لهذا النهج فى إسرائيل والأردن . إذ يرى بعض الإسرائيليين فى هذا الترتيب طريقة لتجنب إنشاء دولة فلسطينية . وبرغم أن الأردن والفلسطينيين لم ينظما بعد الصلة الدقيقة بينهما ، إلا أنهم متفقون على أن الفلسطينيين سيمارسون حق تقرير المصير ، مما يترتب عليه على الأرجح قيام دولة فلسطينية ، تشكل فيما بعد إتحاداً كونفيدراليا مع الأردن . وحتى فى أعين أولئك الإسرائيليين الذين يقبلون التقسيم ، لا يمكن أن يكون هذا التقسيم مقبولاً إلا إذا مُنح الطرف الفلسطينى فى التقسيم وضعاً متساوياً مع إسرائيل .

وهناك صيغة مغايرة مقترحة لهذا الرأى الأخير تتمثل فى مفهوم السيادة الإسرائيلية الأردنية المشتركة على الضفة الغربية وغزة . وهى غالباً فكرة إسرائيلية . وهى تفترض قيام حكم ثنائى إسرائيلى أردنى ، توفر فيه هاتان الحكومتان الأمن ، وتحددان معاً السلطات والمسؤوليات التى تمارسها حكومة يديرها الفلسطينيون . أما

الصيغة الأكثر إبتكاراً فهو تصور قيام صلة كونفيدرالية تضم الإسرائيليين ، والفلسطينيين والأردنيين . ويفترض هذا التصور أن يعمل الفلسطينيون كشركاء باسمهم من أجل التفاوض بشأن مجموعة من التفاهمات فى مجالات تفاعل مختلفة تخفف من عوامل القلق فى كافة الجوانب حول التعديات غير المناسبة على التعبير الذاتى السياسى .

وفى الواقع ، تطرح كل هذه المناقشة سؤالاً أساسياً : هل نلتمس نحن المشتركين فى عملية السلام هذه الوسائل لتجنب مسألة التسوية الأساسية بين الشعبين ، أو أننا نلتمس فعلاً ترتيبات عملية تمكين الشعبين من البدء فى استحداث صلة لاقتسام المنطقة ذاتها مع التعبير السياسى عن هويّات منفصلة ؟ إن جانباً كبيراً من الحديث عن التقسيم الاقليمى المشروط أو التقسيم الوظيفى يتفادى حقيقة أن بعض خطوط التقسيم الجغرافى والسيادى يتعين الاتفاق عليها فى النهاية . وقد تجاهل غالبية العرب حقيقة أن كامب ديفيد قد افترضت أن هذه الترتيبات الجديدة المتعلقة بسلطة الحكم الذاتى الفلسطينى سوف تبدأ فى منطقة محددة كتلك الخاضعة للحكومة العسكرية الإسرائيلية ـــ خطوط ١٩٤٩ ـــ ١٩٦٧ مع ترتيبات خاصة فى القدس الشرقية ، ومناقشة وضع المستوطنات الإسرائيلية ، والمناطق العسكرية ، وأراضى الدولة .

ويبدو أن جانباً كبيراً من الحديث يتفادى القضية المحورية المتعلقة بإزالة العقبات الماثلة أمام الاعتراف المتبادل بين الشعبين ، والذى يجعل من الأسهل معالجة المسائل المتعلقة بالتقسيم العملى . إن بعض الحديث فى الجانب العربى بشأن التقسيم على أساس خطوط ١٩٤٩ ـــ ١٩٦٧ يتفادى المسائل المتعلقة بكيفية إزاحة إسرائيل التى ثبتت نفسها فى الأرض على مدى السنين عندما رفض العرب التقسيم . وحتى أولئك الإسرائيليون الذين يقبلون التقسيم لا يرغبون فى التفكير جدياً حول كيفية بناء أساس سياسى للتفاوض مع وفد فلسطينى يعتمد لا محالة فى سلطته على منظمة التحرير الفلسطينية .

وبإيجاز ، ربما تكون المشكلة التالية ليست هى وضع صيغة دقيقة للحل بقدر ما هى تشجيع الالتزام بإيجاد صيغة . وقد لا يكون ممكناً وضع صيغة عملية للتقسيم

فى شكل ما طالما أن البيئة السياسية معادية لتغيير الموقف أساسا من أجل التحرك تجاه اتفاق سلمى . وقد تكون المشكلة هى كيفية تصميم مخطط (سيناريو) للأعمال السياسية يفضى إلى التزام بالتصالح بدلاً من تنظيم تفاوض حول صيغة مازالت الأمم تعجز عن قبولها . وإن التزاما من جانب إسرائيل ـــ الأردن ـــ الفلسطينيين بالتوصل إلى طريقة للسلام تستند إلى التعبير السياسى عن الهويّات المنفصلة ، يمكن أن يفتح الباب من أجل تنظيم خطوات انتقالية .

الاتفاق على سلطة عربية فى الأرض المقسمة

مهما كان الشكل الذى يتخذه التقسيم ، فإلى أى مدى تعكس الوقائع الحالية توافق الرأى العربى ـــ وبشكل خاص الفلسطينى ـــ بشأن ما يشكل السلطة العربية فى الأرض المقسمة ؟

إن التوصل إلى تسوية بين إسرائيل وجاراتها من البلدان العربية يعتبر أمراً جوهرياً لحل الصراع . إلا أن العنصر الأساسى فى التفاوض بشأن تلك التسوية هو توافر بيئة سياسية مساندة للمفاوضين العرب . وتتضمن بيئة من هذا القبيل تفاهمات بشأن ثلاثة خطوط : تفاوض فلسطينى ـــ فلسطينى بشأن ممارسة الفلسطينيين للحكم فى القسم العربى من الأرض المقسمة غربى نهر الأردن ، وكيفية ارتباط الفلسطينيين الذين لايعيشون فى هذا القسم بالسلطة السياسية هناك ؛ وتفاوض فلسطينى ـــ أردنى لتحديد الصلة الدقيقة بين هاتين السلطتين العربيتين ، وتفاهم فلسطينى ـــ أردنى ـــ سورى يفى باحتياجات سوريا المتعلقة بالنفوذ .

وكما أنه من الضرورى وجود استراتيجية سياسية للحصول على مساندة إسرائيلية من جانب الأغلبية لهذا التحرك ، لا بد أن يكون هناك اتفاق فى الجانب العربى ـــ وخاصة الفلسطينى ـــ بشأن الآليات المتعلقة بالسلطة العربية التى تحكم الأرض التى ستنسحب منها إسرائيل . وفى عام ١٩٧٨ ، بعد كامب ديفيد ، اتهمت الولايات المتحدة بأنها حاولت دق اسفين فى الحركة الفلسطينية بتكوين قيادة فلسطينية فى

الضفة الغربية وغزة لاستبعاد منظمة التحرير الفلسطينية والفلسطينيين فى المهجر . وفى ذلك الوقت ، بحثنا وسائل من قبيل إنشاء جمعية تأسيسية فلسطينية لتحديد الصلات بين فلسطينيى الشتات وبين أولئك الذين يعيشون فى الأراضى الفلسطينية . وستكون هناك آليات أخرى متاحة .

ونظراً للتعقدات التى تشوب الصلات فيما بين العرب ، لا أستطيع أن أتصور تفاوضاً واحداً يمكن أن يسوى جميع هذه المسائل ، وأستطيع أن أتصور ، على أقل تقدير ، إطاراً مفيداً للتخطيط يحاول وضع مخطط سياسى (سيناريو) يأخذ كل هذه الأبعاد فى حسابه ، ويساعد على تركيز الحوار ، ويفضى إلى الخطوات الأولى قد تبدأ فى تغيير البيئة السياسية بطريقة بناءة .

تلبية احتياجات الأقليات السكانية

لو أن الأرض الموجودة غرب نهر الأردن قسمت إقليمياً ، فكيف يمكن تلبية الاحتياجات الخاصة للقطاعات من الأقليات السكانية ، المتعلقة بالعيش ، والعمل ، والتملك ، أو استئجار العقارات، كل فى أراضى الآخر ؟ قد يقول بعض الإسرائيليين أن مطلبهم الأساسى فى الضفة الغربية هو الحق فى الوصول الحر . وقد أكد بعض الفلسطينيين ، الواعين بمطلبهم القديم فى « حق العودة » ، حقاً مقابلاً فى إسرائيل . إن الممارسات غير الرسمية التى تحقق بعض هذه الأهداف فى هذه المناطق هى بالفعل جزء من الوقائع الجديدة . إذ أن هناك مستوطنين إسرائيليين يعيشون فى الضفة الغربية وغزة ، وكذلك عمال فلسطينيون يعملون يومياً فى إسرائيل ، برغم أنه ليس لديهم الحق حتى الآن فى الإقامة هناك رسمياً .

وهكذا ، فإن مدى تداخل الصلات السياسية ، والاقتصادية والاجتماعية التى تشمل إسرائيل ، والأردن ، والفلسطينيين قد عَجّل بمناقشة إقامة صلة كونفيدرالية من نوع ما فيما بينهم بموجب اتفاق يُقنّن الطرق التى تتفاعل بها الأطراف الثلاثة .

وهذا الاتفاق سيحدد الحماية القانونية والحقوق لكل جنسية فى كل إقليم ، وقواعد التفاعل أيضا . وهذه القواعد يمكن أن تتطور عن طريق مراحل الانتقال .

ومرة أخرى تصبح الأسئلة هى : إلى أى مدى لابد لهذه الصلات أن يجرى التفاوض بشأنها وتجميعها ؟ وإلى أى مدى يمكن أن تتطور كجزء من مخطط سياسى أوسع ؟ وإذا بدا التطور أكثر إحتمالاً ، فإن المشكلة لا تكون هى البدء فى تنظيم تفاوض بل تصميم سلسلة من الخطوات المعينة تنشىء تدريجياً موقفاً جديداً .

إيجاد مصالح مشتركة فيما بين جماعات الشرق الأوسط

إذا ظل التقسيم هو المبدأ المفضل للتحكم فى تسوية ، فما هى الجماعات فى كل أمة ــ اسرائيلية ، أردنية ، فلسطينية ، سورية ــ التى تؤيد أو تعارض نهجاً من هذا القبيل من أجل التسوية ؟ وما هى طبيعة المصالح المشتركة والاحتياجات التكميلية التى تتقاسمها هذه الجماعات ؟

إن كل جماعة من الجماعتين الرئيسيتين ــ الإسرائيليين والفلسطينيين ، منقسمة بشدة على نفسها بشأن تصورات مستقبلها . وقد يكون من غير الممكن تشكيل توافق فى الرأى بشأن أية خطوات فى أى أمة منهما ، وذلك بدون حدوث تغييرات فى البيئة السياسية . وفى بعض الحالات ، يدور حوار حقيقى بين بعض الإسرائيليين وبعض الفلسطينيين أكثر من الحوار الذى يدور بين بعض الإسرائيليين وغيرهم من الإسرائيليين ، أو بين بعض الفلسطينيين وغيرهم من الفلسطينيين . وسيكون تحديد الخطوات التى تحبذها هذه « الائتلافات » ، وبناء مساندة سياسية لها ، أكثر أهمية فى إعادة تأسيس عملية السلام من تحديد الطرائق المتعلقة بمؤتمر دولى .

إن الحقائق الجديدة فى القدس منذ عام ١٩٦٧ جعلت الناس يرونها مسألة لا سبيل إلى التحرك بشأنها ، إلا أنها أثارت أيضاً قدراً من التفكير الشامل حول كيفية بناء سلطة حاكمة تعكس التباين العرقى والثقافى . إن نظاماً بلديا ، ومجلس مدينة منتخباً ، وصلةً بين السكان العرب وسلطةً فلسطينية مجاورة ليس سوى قليل من كثير من الأفكار التى نوقشت . وفى عام ١٩٨٧ ، ناقش بعض الفلسطينيين استراتيجية الدخول فى انتخابات لمقاعد المجلس البلدى . والخطوات الفردية يمكن أن تسهم فى تغيير متزايد ، إلا أنه قد بدا لى منذ فترة طويلة أنه من المحتمل ألا تتشكل صلات جديدة فى القدس إلا عندما يتم الاتفاق على صلات جديدة بين الإسرائيليين والفلسطينيين حول المدينة .

اســـــتعراض الخيـــارات

إجمالاً ، يتعين على أولئك الذين يحاولون إعادة تأسيس عملية السلام فى العقد الثانى بعد كامب ديفيد أن يختاروا بين التعريفين التاليين على الأقل للمشكلة ، أولاً فى الساحة السياسية ، ثم فى المفاوضات :

ـــ يرى تعريف عام أن المشكلة هى التفاوض بشأن اتفاق سلام شامل يتبادل السلام والأمن المشتركيْن مقابل الاعتراف بحدود ١٩٤٩ ـــ ١٩٦٧ وإنشاء دولة فلسطينية .

ـــ وقد يرى التعريف الأوسع أن المشكلة هى توليد تعهد بالتسوية التى يتم التفاوض بشأنها ، وتنظيم خطوات انتقالية تؤدى إلى صلات عملية جديدة فيما بين الإسرائيليين ، والأردنيين ، والفلسطينيين . ويجب أن يكون الهدف هو تعزيز التعبير الذاتى السياسى للهويات المنفصلة الثلاث . والوسيلة ، هى مخطط (سيناريو) من الخطوات لتغيير البيئة السياسية . وفى الوقت المناسب ، قد يتم وضع التفصيلات

المتعلقة بصلاحيات التفاوض بشأن سلم نهائى . وقد تركز الخطوات التى يتم اتخاذها على تنظيم شكل ما من أشكال التفاوض مثل المؤتمر الدولى ، إلا أن هدفها الرئيسى هو ضمان الأساس السياسى للتفاوض . وبعد مضى عشر سنوات على كامب ديفيد ، اعتقد أن التعريف الواقعى هو التعريف الأوسع .

■ مخطط (سيناريو) لإعادة تأسيس عملية السلام

يعتبر وضع مخطط (سيناريو) شامل للخطوات السياسية وأيضاً التحضيرية للتفاوض بمثابة عنصر رئيسى فى إعادة تأسيس عملية السلام . إذ تؤثر الخطوات السياسية على إحتمالات التفاوض ، بينما تؤثر الإجراءات التحضيرية للتفاوض على البيئة السياسية . ويبدو هذا واضحاً ، إلا أن أولئك الذين يحاولون تحقيق تقدم فى عملية السلام لم يبدوا اهتماما شديداً بسياسات العملية ، وركزوا بدلا من ذلك على محاولة بدء المفاوضات .

ولا تعتمد التقديرات بشأن احتمالات عملية السلام على الآراء المتعلقة بما إذا كان من الممكن أن يبدأ تفاوض رسمى أم لا . وعوضاً عن ذلك ، لابد أن تعتمد على الآراء المتعلقة بما إذا كان يمكن اتخاذ سلسلة واسعة من الخطوات لتغيير البيئة السياسية من أجل فرض السلام الذى يتم التفاوض بشأنه والإبقاء عليه . أما الوسيلة التى يتعين استعمالها للتآلف بين مجموعة من الخطوات المتفاعلة ، فهى ما أطلق عليه « مخطط (سيناريو) سياسى » . إن غالبية « الخطط » التى تُفسِّر صورة الموقف العربى الإسرائيلى قد ركزت على المفاوضات والنتائج . وبدون تجاهل أهميتها ، فإننى أعنى بالإضافة إلى ذلك ، السياسات التى تعنى بالوصول إلى تعهّد من أجل التفاوض بشأن تسوية .

ويخدم مخطط (سيناريو) شامل بالخطوات السياسية ثلاثة أغراض : أولاً باعتباره أداة تحليلية ، فإنه يحدد العقبات السياسية العميقة الجذور التى تقف فى طريق السلام ، ويضع فى مقابل هذه العقبات الأعمال التى قد تزيلها . وثانياً ، يُعيّن المخطط

(السيناريو) التتابع الزمنى للأعمال التى يقوم بها كل طرف ، واستجابات الأطراف الأخرى والتى يمكن أن تصبح معززة بشكل متبادل . وعلى سبيل المثال ، يستطيع المرء أن ينشىء تتابعاً يبين أنه ليس بوسع أى طرف أن يتحرك مباشرة إلى نتيجة مرغوبة . بيد أنه لو اتخذ أحد الأطراف خطوة إستجاب لها طرف ثان ثم استجاب الطرف الأول بخطوة ثالثة ، فإنه قد يكون ممكنا التحرك خطوة فى وقت ما تجاه وجهة مرغوبة . إنها النوعية الدينامية ، المشابهة للحركة المسرحية تقريباً ، التى تتصف بها العملية السياسية للتفاعل المستمر والتى تميز المخطط (السيناريو) عن خطة التفاوض والاتفاق . وثالثاً ، إنه عندما يبدأ مخطط (سيناريو) فى الانتظام على شكل معين ، يمكن لطرف وسيط أن يستعمله فى الحديث مع كل طرف من الطرفين ثم من أجل أن يؤسس بصورة غير رسمية موافقتهما على أن يقوم كل منهما بدوره .

وتبدو هذه العملية لبناء مخطط (سيناريو) عملية تقنية أكثر مما هى عليه فى الواقع . إذ أنه خلال محاولات الوساطة التى جرت فى السبعينات ، تحدثت الولايات المتحدة باعتبارها طرفا ثالثا معبرة عن آراء الطرفين الآخرين بشأن الشكل الذى تأخذه النتيجة المتعلقة بتفاوض معيّن ، والخطوات التى قد تساعد على الحصول عليها هناك . ونادراً ما كان يتم كتابة هذا المخطط (السيناريو) باستثناء ما يتعلق بالتخطيط الداخلى ، وأغراض العمل ، وقد نفعت ورقة العمل تلك فى أن تكون مجرد نقطة بداية للمحادثات مع جميع الأطراف إلى أن يتحدث كل واحد عن الهدف ذاته وعن نفس طريقة العمل . وإلى أن يعمل كل طرف انطلاقاً من اهتمام مشابه بالتفاوض ، ومن صور مماثلة للمشكلة والحلول البديلة ، ومن نفس المخطط (السيناريو) العام المتعلق بالعمل ، فإن محاولات التفاوض بصفة رسمية ستظل دون جدوى .

والغرض من تقديم فكرة وضع مخطَط (سيناريو) فى هذه المرحلة هو تحديد السلسلة الكاملة من العناصر التى ستقرر ، إذا ما تم الجمع بينها ، احتمالات عملية السلام . ويصف ما يلى الخيارات التى يتعين تجربتها فيما بين العناصر التى تحتاج إلى النظر فيها عند أول تناول لمخطط (سيناريو) ما . ونعرضها هنا ليس على أنها خطة عمل معينة ، بل على أنها اقتراح من تجربة السبعينات عن إتساع هذا النهج —

المخطط ـــ والذى يعتبر لازماً لتحسين الاحتمالات المتعلقة بإعادة تأسيس عملية السلام فى العقد الثانى بعد كامب ديفيد .

وقد يمكن تنظيم عناصر مخطط (سيناريو) شامل لإعادة تأسيس عملية السلام من أجل مناقشتها تحت العناوين الستة التالية ، وهذه العناوين لا تمثل بالضرورة مراحل أو خطوات . إنها مجالات للنشاط . وقد يتعين اتخاذ بعض الأعمال فى تتابع ، وقد يتعيّن أن يمضى غيرها من الأعمال فى وقت واحد على طرق منفصلة . وعندما يلتقيان معاً يمكن أن يشكّلا مخططاً لإعادة تشكيل البيئة السياسية ، وليس فقط مجرد استراتيجية لتنسيق التفاوض .

التبـــادلات الاســـــتطلاعية

فى فترات الركود ، يمكن أن تجرى مناقشات استطلاعية حول عملية سلام يعاد تأسيسها فى سلسلة من المجموعات الخاصة ، أو شبه الرسمية أو الرسمية ، وكثير من التبادلات غير الرسمية تتم بدون رسميّات بين الإسرائيليين والفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة ، وأقل تكراراً ، بين الإسرائيليين والأردنيين . كذلك تعقد اجتماعات منظمة فى محيط دولى بحضور طرف ثالث .

وإذا أريد لها أن تسهم فى التأثير على البيئة السياسية ، فإن هذه التبادلات تحتاج إلى تركيز . إن الحوار الذى يعتبر ذا صلة بالسياسات يتميز عن المناقشة العرضية بغرضه المنظم لاستطلاع المصالح الحقيقية ، ومعرفة الخطوات المعينة التى تساعد على التقليل من العقبات التى تقف حائلاً أمام تحقيق تقدم تجاه السلم . ويتيح زيادة الاتصال الإنسانى لكل جانب أن ينقل للطرف الآخر جواً من الجدية عن أغراض الحوار ، إلا أن أهميته بالنسبة للسياسات تعتمد على الاستقصاء المنظّم للمصالح ، والاحتياجات ، والآمال ، والمخاوف ، وصور المشكلة ، والبدائل . وفى بعض الأحيان يبدو من الأسهل الحديث عن العقبات العميقة الجذور ، والاحتياجات فى المحيط غير الرسمى للحوار الذى لا يتسم بالرسميات ، وذلك برغم أنه ليس هناك

سبب موضوعى لعدم مفاتحة المسؤولين بعضهم البعض .

وإلى جانب الحوارات غير الرسمية تماماً ، يمكن للحكومات أن تُعيّن فريقاً غير رسمى لاستطلاع الأفكار . ولن يكون لفريق من هذا القبيل السلطة للتفاوض إلا أنه سيكون مفهوما أن نتائج هذا الحوار يمكن أن تنقل إلى الحكومات على أمل أن تستعمل تلك الأفكار للحوار الرسمى الهادىء .

وإلى جانب الاجتماعات غير الرسمية ، وتلك التى تستخدم بطريقة ما لإحاطة الحكومات يمكن للمسؤولين أن يعملوا على ترتيب اجتماعات سرية أو علنية فيما بين أنفسهم . وكلما كان الغرض من وضع نُهج جديدة أكثر وضوحاً وصراحة ، أصبح الحوار غير الرسمى أقرب إلى إشراك الحكومات .

وضع الأسس السـياسـية

فى مرحلة ما يمكن أن يُفضى التبادل الاستطلاعى للأفكار إلى اعتقاد متنام فيما بين الأطراف بأن محاولة جادة للتفاوض بشأن تسوية قد أصبحت امكانية فعلية . لقد كانت إحدى العقبات الصعبة أمام التفاوض هى إحساس كل جانب بأن الطرف الآخر ليس جاداً فى الرغبة للتوصل إلى تسوية . وفى عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ، قدم المصريون قائمة طويلة بالتدابير التى يمكن لإسرائيل أن تتخذها بنفسها بالضفة الغربية وغزة وذلك كإشارة منها عن الاستعداد للبدء فى تغيير الوضع فى الأراضى المحتلة . كما أن خطوات مماثلة من قبيل الإيقاف غير الرسمى للعنف من الجانب الفلسطينى ، ستكون بمثابة إشارة للجدية الفلسطينية إزاء محاولة وضع تسوية . ولو أن بعض هذه الخطوات قد اتّخذ من قبل الحكومات على أنها نتيجة للتبادلات الاستطلاعية الهادئة ، لأصبح ممكنا إرسال إشارات عن طريق القنوات ذاتها بأن الخطوات التى يجرى اتخاذها تستهدف ارساء الأساس لتوسيع الحوار فى محفل أكثر علنية . وسيكون أحد أغراض الحوار الاستطلاعى هو تحديد الخطوات التى يكون لها أبلغ معنى على الشعوب المعنية .

ونظراً لأن الخطوات الانفرادية يجرى تحديدها وتنفيذها فى نمط يستهدف إحداث فعل واستجابة ، فإن إحداث أفعال أخرى ، واستجابات أخرى يصبح ممكناً . . ويصبح العمل المشترك فى مناقشة الخطوات والاستجابات بداية انهماك مباشر فى محاولة مشتركة من أجل تغيير البيئة السياسية . وعندما يستقر هذا الانهماك ، يبدأ الرأى العام فى الالتفات إلى النمط الذى ظهر للعيان .

تنشيط المناقشات السياسية الداخلية

لا بد أن تحدث محاولة واعية من أجل تشكيل مناقشات بناءة داخل كل أمة بشأن الحاجة إلى المفاوضات والتغيير . ويجب أن تهتم هذه المناقشات بالمصالح الأساسية ، وكيف أن مرور الوقت يؤثر عليها . ويمكن أيضاً استخدام الخطوات التى اتخذت لإرساء الأساس السياسى للتفاوض من أجل توجيه المناقشات الداخلية . وقد تكون أكثر التحديات صعوبة فى طريق صناع السلام هى التركيز على الأسئلة التالية : كيف يمكن إقناع الأمة الإسرائيلية بأن تقرر التفاوض بشأن التغيرات التى يمكن أن تفضى إلى شىء أقل من السيطرة الإسرائيلية الكاملة على الضفة الغربية وغزة ؟ وكيف يمكن إقناع إسرائيل بأن توافق على تسوية تعترف بالفلسطينيين كأصحاب حق مساوٍ فى وطن بالأرض الواقعة غربى النهر ؟ وكيف يمكن اقناع الفلسطينيين المقيمين خارج الضفة الغربية وغزة بأن بوسعهم أن يكسبوا شيئاً له قيمته نتيجة للتفاوض بشأن تسوية مع إسرائيل .

بناء صلات سياسية للتفاوض

عندما يشرع فى تنفيذ مخطط (سيناريو) يرسم ويحدد خطوات ارساء الأساس والمناقشات العامة ، يمكن القيام بخطوات سياسية هامة من أجل تحقيق مفاوضات رسمية . وتتضمن هذه الخطوات إصدار بيانات عن الاستعداد للسلم ، واقتسام وطن

مشترك ، والرغبة فى التفاوض على أساس الاعتراف المتبادل ، والاعتراف بالخسائر التى لحقت بكل طرف ، وبكرامته ، وحاجته إلى الأمن ، وحتى الاستعداد إلى الاجتماع فى محفل خاص للتفاوض . ومن شأن خطوات من هذا القبيل أن تبدأ فى الإلماع إلى أن القادة السياسيين مستعدون لتجاوز الخطوات الإدارية واختبار التأييد أو وضع أسس التأييد فى الساحة السياسية للتحرك تجاه تسوية يتم التفاوض بشأنها . إن الحديث عن التفاوض مجرد خطوة أولى ، إذ أن الأمر يتطلب خطوات سياسية ذات طبيعة جادة لالزام أمة ما بالتفاوض .

وعندما تطّرد الجهود من أجل التأثير على المواقف فى الساحة السياسية ، يصبح واضحاً للعيان بسرعة أن الكلمات والأفعال فى أمة ما قد بدأت فى التأثير على المواقف فى الأمة الأخرى . وفى بادىء الأمر ، تبدأ الصلات غير المعلنة فى التشكّل فيما بين أولئك الذين يريدون التحرك تجاه المفاوضات على الجانبين . وعندما تصبح هذه الصلات ظاهرة ، تبدأ فى تشكيل السياق السياسى الذى يمكن فيه معالجة بعض المشكلات المعينة عن طريق التفاوض الرسمى .

الأفعـــال الحافـــزة

وفى نهاية الأمر ، يقرر الأشخاص أفعالاً تكون لها القدرة على الإسراع بالتغيير . وتعتبر زيارة السادات للقدس فى عام ١٩٧٧ أو دعوة كارتر إلى كامب ديفيد بمثابة أمثلة ، وذلك برغم أن الأفعال الحافزة ، قد لا يكون لها هذه الإثارة الكبيرة ، كما حدث بالنسبة لهذه الأمثلة .

وأحد الأفعال الحافزة المحتملة ، والتى نوقشت مرة أخرى فى منتصف الثمانينات . هو اتخاذ خطوة إسرائيلية منفردة من جانب إسرائيل لإتاحة الفرصة بالضفة الغربية وغزة أمام مسؤولية فلسطينية أكبر لسلطة الحكم الذاتى . وهذه الخطوة التى يشار إليها على أنها « الحكم الذاتى من طرف واحد » توفر نموذجاً مناسباً لمدى ما يحدثه فعل حافز من نتائج ناجحة أو فاشلة . وإذا ما فهمت هذه الخطوة بمعزل عن غيرها ،

فإن الخطوات الأكبر تجاه قيام سلطة حكم ذاتى فلسطينى فى ظل الاحتلال الإسرائيلى ، يمكن أن ترفض من جانب الفلسطينيين . ويمكن أن يروا فى محاولة التحرك تجاه الحكم الذاتى بمثابة تدعيم نهائى للسيطرة الإسرائيلية فى الضفة الغربية وغزة . ويمكن لخطوات من هذا القبيل ، تتخذ فى سياق مناقشات مفصلة تتضمن التعهد بالتحرك تجاه التفاوض بشأن خطوات أخرى ، أن توفر ضماناً لإلتزام إسرائيل بتغيير الموقف ، وإذا ما تمت فى هذا السياق ، يمكن أن تساعد الخطوات الإسرائيلية الانفرادية فى حفز التحرك تجاه التفاوض .

وبالمثل ، اعلنت الحركة الفلسطينية مراراً استعدادها للتحرك تجاه التفاوض على أساس التعايش السلمى مع إسرائيل ، إلا أن الإسرائيليين رفضوا مثل هذه البيانات لأنها كانت غالباً مبهمة ، وخارجة عن سياق سياسى يمهد الطريق للمفاوضات . ويمكن لبيان فلسطينى واضح وقاطع موجّه إلى إسرائيل بطريقة لا سبيل إلى تجاهلها ، مقروناً بإيقاف العنف ، أن يكون له تأثير الفعل الحافز .

إلا أن مثل هذه الأفعال ليست كلها سلمية إذ أن الغرض من الأفعال الحافزة هو تغيير المواقف وإثارة المناقشات العامة بطرق تفضى إلى التفاوض . وفى حدود التصور ، يمكن للأفعال الحافزة أن تزيد من الألم الذى يصاحب الموقف الحالى . إذ أن حرب عام ١٩٧٣ قد خدمت هذا الغرض . ولعل السؤال الذى لا يجد إجابة فى هذه المرحلة هو ما إذا كانت الانتفاضة الفلسطينية التى بدأت عام ١٩٨٧ سيكون لها فى نهاية الأمر التأثير ذاته .

وفى منظور العقد التالى ، يبدو أن الانتفاضة الفلسطينية عند حدها الأدنى ، قد تعيد تركيز الانتباه إلى الهويّات المنفصلة للشعبين ، وإلى الحاجة إلى الاعتراف بخطوط بينهما قبل أن يصبح التفاوض ممكناً . وحتى لو أخمدت الانتفاضة ، فإنها ستكون قد غيّرت الصلة بين الإسرائيليين والفلسطينيين فى هذه الأراضى ، وأبرزت الحاجة إلى إيجاد حل يعترف بالهويّات المنفصلة . وقد ينجم أثر فورى آخر من تصاعد العنف ، أو نتيجة لحملة كبيرة معارضة للعنف فى الضفة الغربية وغزة . وعلى سبيل

المثال ، لو تسببت المصادمات المتصاعدة فى قمع إسرائيلى أشد ، أو عمل انتقامى مثير من قبل المستوطنين الإسرائيليين ، فإن حمام الدم يمكن أنْ يُعجّل برد فعل حاد داخل إسرائيل وفى مختلف أرجاء العالم . وسوف يكون التفاوض فوراً هو المطلوب . . ويكون الغرض من المخطط (السيناريو) السياسى هو إحداث قبول للمستوى الحالى من المجابهة باعتباره كافياً واجتناب المزيد من العنف فى الطريق إلى التفاوض ، إلا أنه ربما لا يحدث شيء بدون المزيد من المصادمات المثيرة .

التحضـــــير للتفـــاوض

عندما يتم اتخاذ فعل سياسى حافز ، لابد أن يكون المفاوضون والوسطاء قد أدرجوا فى المخطط (السيناريو) السياسى هذه الخطوات التى تتلوه وتفضى إلى قاعة التفاوض . ومثال ذلك ، تعتبر الخطوات السياسية الهامة للتدليل على الاعتراف والقبول المتبادليْن ، حاسمة فى مخطط (سيناريو) للعمل على تغيير المواقف العامة ، ويمكن أن تكون دعوة موجهة من مسؤول إسرائيلى للزعماء الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة لمناقشة تغيير ممارسات الاحتلال الإسرائيلى على أن يقابل ذلك إيقاف التظاهرات الفلسطينية ، بمثابة خطوة عملية أولى . وقد يفضى تعاقب خطوات من هذا القبيل إلى صدور بيانات عامة عن أغراض هذه الاجتماعات التى يمكن أن تحتوى على صياغات تستعمل فى نهاية الأمر فى الإعداد للمفاوضات .

ويعتبر توافر إحساس بالخيارات عن الاستراتيجية فى التفاوض أمراً هاماً فى التحضير للمفاوضات . وعلى سبيل المثال ، لو أن نهج الخطوة خطوة يوفر الاحتمال الأفضل ، فهل يمكن اتخاذ خطوات سياسية فى آن واحد لضمان أن يظل الهدف طويل الأجل فى تسوية شاملة ، التزاماً بالنسبة لجميع الأطراف ؟

وتعتبر الخيارات التالية المتعلقة بالسياق الدولى للتفاوض مطروحة أمام صناع السلام فى سَعْيهم من أجل التحرك تجاه التفاوض :

— خيار مفتوح لأى طرف لكى يحاول التفاوض المباشر ، ومن المرجح أن يكون سرياً ، لمحاولة التوصل إلى تسوية بين طرف وآخر ثنائياً وبدون أى تدخل دولى أوسع . وقد يتخذ كل طرف التفاوض بقدر ما هو ممكن سياسياً . وتوحى التجربة أن هذا الخيار قد يساعد فى التحضير لتفاهم لاحق . بيد أنه فى مرحلة ما ، لا بد أن يوضع التفاوض فى سياق سياسى أوسع .

— والنهج الثانى هو مواصلة توسط دولة كبرى ، وهو الدور الذى قامت به الولايات المتحدة فى السبعينات ، وتوجيه هذا الجهد إلى مجال محدد من التفاوض . وفى السبعينات على سبيل المثال ، تركزت غالبية الوساطة على الجبهة المصرية الإسرائيلية . وفى منتصف الثمانينات ، كان السؤال الرئيسى الذى واجه الأطراف هو هل تحاول التركيز على اتفاق إسرائيلى — أردنى — فلسطينى ، يعتمد بصفة مبدئية على الوساطة الأمريكية مع ترك كل من الاتحاد السوفيتى وسوريا على الخطوط الهامشية ريثما تجرى جولة من التفاوض بين إسرائيل وسوريا ؟

— والخيار الثالث ، هو تصور عملية سلام يعاد تأسيسها منذ البداية ويتم استحداثها واجراؤها فى محفل سياسى إقليمى ودولى أوسع . وهذا النهج لا يعنى بالضرورة أن المفاوضات المعينة لا يمكن أن تجرى فى ساحات منفصلة . بل إنه يعنى أن الأعمال التحضيرية تتضمن فهماً عريضاً بأن هذه المفاوضات المنفصلة سوف تحدث ، وأنه لمن المرجح فى مرحلة ما ، أن يكون هناك شرط لادماج نتائجها فى تسوية أوسع .

وفى الشرق الأوسط ، يكون لهذه المسألة آثار هامة على بناء القاعدة السياسية فى إسرائيل والعالم العربى . ففى إسرائيل ، يستخدم خصوم التفاوض اشتراك السوفيت والسوريين كحجة ضد القيام بمحاولة دولية أوسع ، وذلك برغم أن هذا الموقف أخذ فى التغيّر بالتقارب التدريجى بين إسرائيل والاتحاد السوفيتى . والسؤال الأساسى الذى يردده العرب دائما هو ، هل يمكن أن تكون هناك عملية سلام بدون سوريا ؟

وفى البيئة الدولية الأوسع ، يصبح السؤال ما إذا كان بمقدور الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة أن تستحدثا طرقاً للعمل متوازية ، إن لم تكن مشتركة ؟ إذ أن الطريقة التى يدير بها الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الصلة الخاصة بهما ستؤثر على قدرتهما للقيام بدور الطرف الثالث فى عملية السلام العربى الإسرائيلى سواء كان ذلك إنفرادياً أو معاً .

وعند مناقشة العناصر التى لا بد أن تكون جزءاً لا يتجزأ من مخطط (سيناريو) محتمل ، فإننى لا أصف خطة عمل . إنها مهمة مَنْ هم فى السلطة . إننى أقول : إن احتمالات عملية السلام العربى الإسرائيلى بعد الذكرى العاشرة لاتفاقيتى كامب ديفيد ، تعتمد على سعة الأفق التى يتم بها إعادة تأسيس عملية السلام .

■ خاتمـــــة

تلخص الآراء التالية التحليل الذى توصلت إليه :

ـــ إن عملية السلام فى أفضل صورها كانت عملية تفاوض مدمجة فى عملية سياسية . ولا يتمثل التحدى الأساسى فى إعادة تأسيس عملية السلام فى كيفية تنظيم مؤتمر دولى ، أو أى شكل آخر من التفاوض . إذ أن التحدى هو توليد عملية سياسية يمكن أن تبلور ، وتدفع ، وتحافظ على تعهد بالتفاوض بشأن تسوية . ويمكن للحديث عن مكان اجراء المفاوضات ، وكيفية اجرائها ، وما يدور التفاوض بشأنه أن يكون بمثابة مركز عملى للمناقشة ، إلا أن تنظيم التفاوض بدون خلق بيئة سياسية داعمة لن يعطى لعملية السلام الحياة الجديدة الممتدة . ولا بد أولاً من إحداث التعهد بالتفاوض بصورة واقعية .

ـــ وتشمل أى عملية سياسية تفاعل الجماعات ذات التأثير على السياسات فى الجانبين إزاء الصلات المتعددة . إذ أن كلمات وأفعال الإسرائيليين والفلسطينيين وغيرهم من العرب تؤثر على جموع المناصرين فى الجانب الآخر ، وتساعد فى تشكيل

البيئة السياسية التى يعمل فيها صناع السياسات . وتؤثر الكيفية التى يتم بها تفاعل هذه الجماعات على العمليات السياسية الداخلية داخل كل مجتمع . إذ أن عملية للسلام أعيد تأسيسها يتعين بناؤها على هدى مخطط (سيناريو) لأعمال سياسية من شأنها أن تشكل ذلك التفاعل بهدف تأسيس صلة جديدة .

ـــ وأيا كان ما حدث ، أو لم يحدث فى عملية السلام منذ حرب عام ١٩٧٣ ، فإن التفاعل فيما بين الجماعات الإسرائيلية ، والمصرية ، والفلسطينية ، والأردنية ، يعتبر أكثر تعقيداً وحدة فى عام ١٩٨٨ عنه فى عام ١٩٧٣ . فقد تشكلت صلات عبر الخطوط المجتمعية يمكن منها بناء صلات جديدة . وأحد أهداف العملية السياسية هو تدعيم هذه الصلات ، وجعلها بالفعل ائتلافات غير رسمية لتحقيق تقدم فى عملية السلام . أما غير ذلك من الصلات ، من قبيل التفاعل بين المستوطنين الإسرائيليين والفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة ، فهى ذات امكانية مدمرة ، وتحتاج إلى تحديدها .

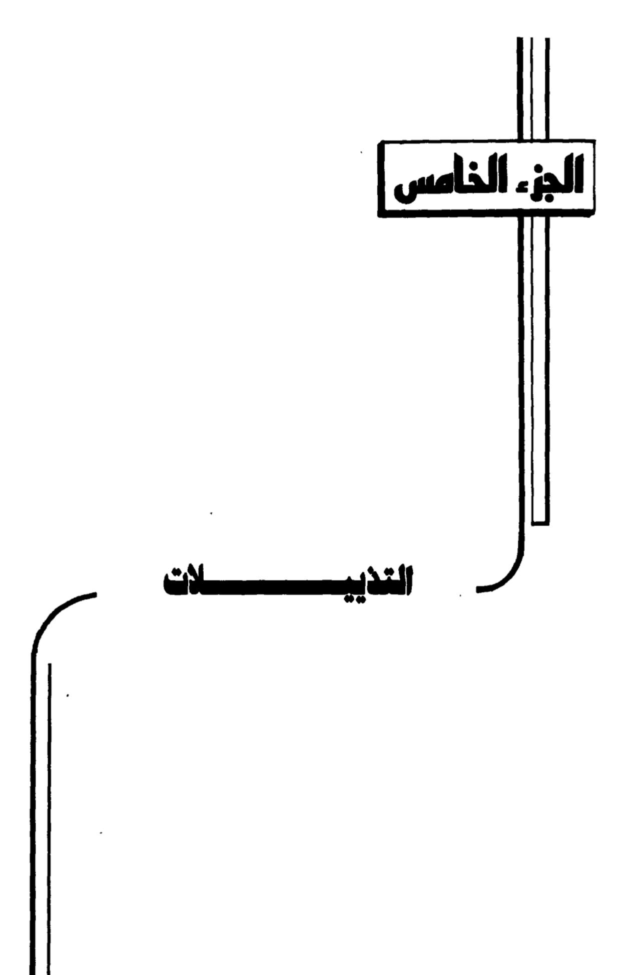
ـــ ويوحى تعريف المشكلة فى ضوء التجربة والموقف على الطبيعة ، بأن احتمالات عملية السلام ، تعتمد أكثر من أى وقت مضى ، أولا ، على القدرة على توليد التزام بعملية سياسية انتقالية للتحرك من الموقف الحالى إلى بديل سلمى . ويعتمد هذا من ناحية على تدعيم الصلات غير الظاهرة عبر الخطوط المجتمعية ، وأيضًا على تغيير المواقف داخل الأمم . كما ستعتمد أيضا بشدة على الخطوات السياسية من أجل ضمان عدم خروج أى طرف من العملية الانتقالية عندما يعتقد أنه قد حصل على ما يريد .

ـــ إذا صحت هذه الآراء ، فإن احتمالات عملية السلام فى العقد الثانى بعد كامب ديفيد ستعتمد على تحديد العقبات فى الساحة السياسية من أجل إعادة تأسيس عملية السلام ، والتركيز على مخطط (سيناريو) للخطوات المتبادلة لإزالة هذه العقبات .

وما هو مقدّر ضمنًا فى هذه الآراء ، هو الخيار الأساسى حول كيفية تعريف

عملية السلام ، سواء أكانت على شكل تفاوض لإحداث قفزة تجاه تسوية نهائية ، أو كعملية سياسية لبدء الانتقال إلى صلات جديدة قد تحددها المفاوضات فى يوم ما فى تسوية نهائية . وهذا الخيار ، الذى يتعين على الزعماء أن يقوموا به فى العقد الثانى بعد كامب ديفيد ، سوف يؤثر على الاحتمالات المتعلقة بعملية السلام العربية الإسرائيلية . وتُبيّنَ التجربة أنه لن تتوافر للمتفاوضين الفرصة إلاّ عندما يعمل الزعماء فى الساحة السياسية من أجل إحداث مساندة سياسية ، وربما ضغط حتى من أجل تسوية سلمية .




الجزء الخامس
التذيـــــــــلات

التذييل « أ »

■ قرارا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨

قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧

إن مجلس الأمن :

إذ يعبر عن قلقه المستمر إزاء الموقف الخطير فى الشرق الأوسط ،

وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضى عن طريق الحرب والحاجة إلى العمل لأجل سلام عادل ودائم تستطيع فيه كل دولة فى المنطقة أن تعيش فى أمن ،

وإذ يؤكد أيضا أن جميع الدول الأعضاء عندما قبلت ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالتصرف وفقا للمادة الثانية من الميثاق .

١ ــ **يؤكد** أن تطبيق مبادىء الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط ، الأمر الذى يجب أن يتضمن تطبيق كلا المبدأين الآتيين :

(أ) انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراض احتلتها فى النزاع الأخير؛

(ب) إنهاء جميع حالات الحرب أو الادعاء بها ، واحترام ، والاعتراف بالسيادة ووحدة الأراضى والاستقلال السياسى الخاصة بكل دولة فى المنطقة وبحقها فى أن تعيش فى سلام فى نطاق حدود آمنة ومعترف بها ومتحررة من أعمال القوة أو التهديد بها ؛

٢ ــ **ويؤكد** المجلس أيضا ضرورة :

(أ) ضمان حرية الملاحة فى الممرات المائية الدولية فى المنطقة ؛

(ب) التوصل إلى تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ؛

(جـ) ضمان الاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة وعدم الاعتداء على

أراضيها ، وذلك عن طريق اجراءات من بينها إقامة مناطق منزوعة السلاح ؛

٣ ــ **يطلب** من السكرتير العام أن يعين ممثلا خاصا ليتوجه إلى الشرق الأوسط لإقامة ومداومة الاتصالات مع الدول المعنية بهدف تشجيع الاتفاق والمساعدة فى الجهود للتوصل إلى تسوية سلمية ومقبولة وفقا للنصوص والمبادىء الواردة فى هذا القرار ؛

٤ ــ **يطلب** من السكرتير العام أن يبلغ المجلس عن مدى تقدم جهود المبعوث الخاص فى أقرب وقت ممكن .

قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ الصادر فى ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣

إن مجلس الأمن :

يدعو جميع أطراف القتال الحالى إلى وقف كل إطلاق للنيران وإنهاء كل نشاط عسكرى فورا ، فى فترة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اعتماد هذا القرار ، وذلك فى المواقع التى يحتلونها الآن ؛

ويدعو الأطراف المعنيين إلى البدء فور وقف إطلاق النار فى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ / ١٩٦٧ بكل أجزائه ؛

ويقرر أن يبدأ فور وقف إطلاق النار إجراء المفاوضات بين الأطراف المعنيين تحت الرعاية المناسبة بهدف إقرار سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط .

التذييـــــل « ب »

■ البيان المشترك لحكومتى الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، أول أكتوبر ١٩٧٧(*)

إن سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكية وأندريه جروميكو عضو المكتب السياسى للجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى ووزير الخارجية السوفيتى ، وقد تبادلا وجهات النظر فيما يتعلق بالموقف غير الآمن والذى مازال مستمرا فى الشرق الأوسط ، قد أصدرا البيان التالى باسم بلديهما اللذين يتوليان رئاسة مؤتمر جنيف الخاص بالسلام فى الشرق الأوسط :

أولا ـــ إن الحكومتين مقتنعتان بأن المصالح الحيوية لشعوب هذه المنطقة بالإضافة إلى أهمية تقوية السلام والأمن الدولى بصفة عامة ، تملى بصفة عاجلة الحاجة إلى التوصل ، فى أقرب وقت ممكن ، إلى تسوية عادلة ودائمة للصراع العربى الإسرائيلى . إن هذه التسوية يجب أن تكون شاملة ومتضمنة لجميع الأطراف المعنية ولكل الموضوعات .

إن الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة مقتنعان بأنه فى إطار التسوية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط ، يجب حل كل المسائل الخاصة بالتسوية ، ومن بينها المشكلات الأساسية مثل انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من « أراض عربية » احتلت خلال حرب ١٩٦٧ ، وحل المشكلة الفلسطينية بما فى ذلك ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، وإنهاء حالة الحرب وإنشاء علاقات سلام طبيعية على أساس من الاعتراف المتبادل بمبادىء السيادة ووحدة الأراضى والاستقلال السياسى .

(*) جاء نص البيان المشترك من : « الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية يصدران بيانا حول الشرق الأوسط » ، **نشرة وزارة الخارجية الأمريكية** ، مجلد ٧٧ (٧ نوفمبر ١٩٧٧) ، الصفحتان ٦٣٩ ـــ ٦٤٠ . وقد صدر هذا البيان فى مدينة نيويورك .

إن الحكومتين تعتقدان أنه بالإضافة إلى مثل هذه الاجراءات الخاصة بضمان أمن الحدود بين إسرائيل وجاراتها من الدول العربية مثل إنشاء مناطق منزوعة السلاح ووجود قوات أو مراقبين تابعين للأمم المتحدة فى هذه المناطق بموافقة الطرفين وضمانات دولية لهذه الحدود ، وكذلك مراقبة شروط التسوية فإنه من الممكن تحقيق كل هذه الإجراءات إذا رغبت الأطراف المتنازعة فى ذلك .

إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى مستعدان للمساهمة فى هذه الضمانات على أن يتمشى ذلك مع الإجراءات الدستورية العادية فى داخل كل منهما .

ثانيا ــ إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى يعتقدان أن الطريق الوحيد المؤثر والصحيح للتوصل إلى حل أساسى لكل جوانب مشكلة الشرق الأوسط هو المفاوضات فى إطار مؤتمر جنيف للسلام الذى اجتمع خصيصا من أجل هذه الأهداف بمشاركة من جانب ممثلى كل أطراف النزاع بما فيهم ممثلو الشعب الفلسطينى .

إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بحكم كونهما رئيسى مؤتمر جنيف ، يؤكدان عزمهما ، من خلال الجهود المشتركة واتصالهما مع الأطراف المعنية ، على تسهيل استئناف أعمال مؤتمر جنيف فى وقت لا يتجاوز ديسمبر ١٩٧٧ .

إن رئيسى المؤتمر يوضحان أنه مازالت هناك عدة مشكلات ذات طبيعة اجرائية وتنظيمية يتعين الاتفاق عليها من جانب المشتركين فى المؤتمر .

ثالثا ــ إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بدافع من هدف تحقيق تسوية سياسية عادلة فى الشرق الأوسط ، وإنهاء الموقف المتفجر فى هذه المنطقة من العالم ، فإنهما يناشدان كافة أطراف النزاع أن تتفهم ضرورة أن يراعى كل طرف بعناية المصالح والحقوق المشروعة للطرف الآخر ، وأن تظهر الاستعداد المتبادل للعمل طبقا لذلك .

التذييـــل « ج »

■ اتفاقيتا كامب ديفيد ، ١٧ سبتمبر ١٩٧٨

إطار عمل للسلام فى الشرق الأوسط جرت الموافقة عليه فى كامب ديفيد

اجتمع محمد أنور السادات ، رئيس جمهورية مصر العربية ، ومناحم بيجين ، رئيس وزراء إسرائيل ، بجيمى كارتر ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، فى كامب ديفيد ، من الخامس من سبتمبر حتى السابع عشر من سبتمبر عام ١٩٧٨ ، واتفقا على إطار العمل التالى ، للسلام فى الشرق الأوسط . وهما يدعوان الأطراف الأخرى فى النزاع العربى الإسرائيلى للتقيد به .

مقـــــدمة

إن السعى نحو السلام فى الشرق الأوسط يجب أن يسترشد بما يلى :

— أن الأساس المتفق عليه لتسوية سلمية للنزاع بين إسرائيل وجيرانها ، هو قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٢ بجميع أجزائه .

— بعد أربع حروب وقعت خلال ثلاثين سنة ، وبالرغم من الجهود البشرية المكثفة ، فإن الشرق الأوسط ، مهد الحضارة ، ومكان ولادة ثلاث ديانات عظيمة ، لم يستمتع حتى الآن ببركات السلام . إن شعوب الشرق الأوسط تتوق إلى السلام ، حتى يمكن تحويل موارد المنطقة البشرية والطبيعية الهائلة إلى نشدان السلام ، ومن أجل أن تتمكن هذه المنطقة من أن تصبح نموذجا للتعايش والتعاون بين الأمم .

— أن مبادرة الرئيس السادات التاريخية المتمثلة بزيارته للقدس ، والاستقبال الذى قابله به برلمان وحكومة وشعب إسرائيل ، والزيارة المقابلة التى قام بها رئيس

الوزراء بيجين إلى الإسماعيلية ، وعروض السلام التى قدمها الزعيمان ، بالإضافة إلى الترحيب الحار الذى قابل به شعبا الدولتين ، هاتين المهمتين ، قد أوجدت فرصة للسلام لا سابق لها ، يجب أن لا تضيع ، إذا كان لهذا الجيل والأجيال المقبلة أن تتجنب مآسى الحرب .

— أن نصوص ميثاق الأمم المتحدة ، والقواعد الأخرى المقبولة فى القانون الدولى والشرعية الدولية ، توفر الآن مقاييس مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول .

— من أجل تحقيق إقامة علاقة سلام بموجب روح المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة ، فإن إجراء مفاوضات مقبلة بين إسرائيل وأى جار لها على استعداد للتفاوض معها بشأن السلام والأمن ، هو أمر ضرورى لهدف تنفيذ جميع نصوص ومبادىء القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ .

— أن السلام يتطلب احتراما للسيادة ، وسلامة إقليمية واستقلالا سياسيا لكل دولة فى المنطقة ، وحقها فى العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، خالية من التهديدات أو أعمال العنف . وإن التقدم نحو ذلك الهدف يمكنه أن يسرع التحرك نحو عهد جديد من المصالحة فى الشرق الأوسط يتسم بالتعاون فى تعزيز النمو الإقتصادى ، وفى المحافظة على الاستقرار ، وفى ضمان الأمن .

— أن الأمن يتعزز بعلاقات سلمية ، وبتعاون بين الدول التى تتمتع بعلاقات طبيعية . وبالإضافة إلى ذلك ، وبموجب شروط معاهدات السلام ، تستطيع الأطراف على أساس التبادل ، أن تتفق على ترتيبات أمنية خاصة ، مثل مناطق منزوعة السلاح ، ومناطق محدودة التسلح ، ومحطات إنذار مبكر ، ووجود قوات دولية ، وإقامة اتصال متبادل ، وتدابير مراقبة متفق عليها ، وترتيبات أخرى يوافقون على أنها مفيدة .

مع أخذ هذه العوامل فى الاعتبار . فإن الطرفين مصممان على التوصل إلى تسوية عادلة شاملة ودائمة لنزاع الشرق الأوسط ، من خلال عقد معاهدات سلام ، تستند إلى قرارى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ ، بجميع أجزائهما . إن هدف الطرفين هو تحقيق سلام وعلاقات جوار حسنة . وهما يعترفان بأنه إذا كان للسلام أن يدوم ، فإنه يجب أن يتناول جميع الذين تأثروا بصورة عميقة بالنزاع . ولهذا فإنهما يتفقان على أن إطار العمل هذا باعتباره ملائما ، قد قصدا به أن يشكل أساسا للسلام ، ليس فقط بين مصر وإسرائيل ، بل أيضا بين إسرائيل وكل من جيرانها ، الذين هم على استعداد للتفاوض بشأن السلام مع إسرائيل على هذا الأساس ، ومع وجود هذا الهدف ماثلا فى الذهن ، فقد اتفقا على المتابعة كما يلى :

(أ) ـــ الضفة الغربية وغزة

١ ـــ على مصر وإسرائيل والأردن ، وممثلى الشعب الفلسطينى ، أن يشتركوا فى مفاوضات لحل المشكلة الفلسطينية بجميع وجوهها . ولتحقيق ذلك الهدف ، يجب أن تتم المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة على ثلاث مراحل :

(أ) إن مصر وإسرائيل تتفقان على أنه من أجل ضمان انتقال سلمى ومنظم للسلطة ، ومع الأخذ بالحسبان الاهتمامات الأمنية لجميع الأطراف ، يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية للضفة الغربية وغزة ، لمدة لا تتجاوز الخمس سنوات . ومن أجل توفير حكم ذاتى تام للسكان ، فإن الحكومة العسكرية الإسرائيلية وادارتها المدنية ، سوف تنسحب حالما يجرى انتخاب سلطة حكم ذاتى انتخابا حرا ، من قبل سكان هذه المناطق ، لتحل محل الحكومة العسكرية القائمة . ومن أجل التفاوض حول تفاصيل الترتيبات الانتقالية ، ستدعى حكومة الأردن إلى الاشتراك فى المفاوضات على أساس إطار العمل هذا . ويجب أن

تولى هذه الترتيبات الجديدة اعتبارا مناسبا لمبدأ الحكم الذاتى من قبل سكان هاتين المنطقتين وللاهتمامات الأمنية الشرعية للأطراف المعنية فى آن معا .

(ب) ستتفق مصر وإسرائيل والأردن على كيفية إنشاء سلطة الحكم الذاتى المنتخبة فى الضفة الغربية وغزة . وقد يتضمن وفدا مصر والأردن فلسطينيين من الضفة الغربية وغزة ، أو فلسطينيين آخرين ، كما يتفق على هذا الأمر بصورة متبادلة .

وستفاوض الأطراف بشأن اتفاقية تحدد سلطات ومسؤوليات سلطة الحكم الذاتى التى ستمارس فى الضفة الغربية وغزة . وسيجرى سحب القوات الإسرائيلية المسلحة ، وستتم إعادة تمركز القوات الإسرائيلية المتبقية فى مواقع أمنية معينة .

وستتضمن الاتفاقية أيضا ترتيبات لضمان الأمن الداخلى والخارجى والنظام العام . وسيتم إنشاء قوة بوليس محلية قوية ، قد تشتمل على مواطنين أردنيين . إضافة إلى ذلك ستشترك القوات الإسرائيلية والقوات الأردنية فى دوريات مشتركة ، وفى تزويد مراكز المراقبة بالرجال من أجل ضمان أمن الحدود .

(ج) وعندما يتم إنشاء سلطة الحكم الذاتى (وهى المجلس الادارى) فى الضفة الغربية وغزة ، وتباشر هذه السلطة أعمالها ، ستبدأ فترة الخمس سنوات الانتقالية . وفى أسرع وقت ممكن ، ولكن فى وقت لا يتجاوز السنة الثالثة من بداية الفترة الانتقالية ، ستجرى مفاوضات لتحديد الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة وعلاقاتهما بجيرانهما ، ولعقد معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن فى نهاية الفترة الانتقالية .

وستجرى هذه المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلى سكان الضفة الغربية وغزة المنتخبين . وسيعقد اجتماع للجنتين مستقلتين ولكن مرتبطتين . إحداهما تتألف من ممثلين للأطراف

الأربعة التى ستتفاوض وتتفق بشأن الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة وعلاقتها مع جيرانها . وتتألف اللجنة الثانية من ممثلين عن إسرائيل وممثلين عن الأردن يشترك معهم ممثلون منتخبون من قبل سكان الضفة الغربية وغزة للتفاوض بشأن معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن ، آخذين فى الاعتبار الاتفاقية التى يتم التوصل إليها بشأن الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة .

إن المفاوضات سترتكز على جميع نصوص ومبادىء قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ . وستسوى المفاوضات بين أمور أخرى : موقع الحدود ، وطبيعة ترتيبات الأمن . ويجب أيضا أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى ومتطلباته العادلة . وبهذه الطريقة سيشترك الفلسطينيون فى تقرير مستقبلهم عن طريق :

١ ــ المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلى سكان الضفة الغربية وغزة للاتفاق على الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة وغير ذلك من القضايا المعلقة ، فى موعد أقصاه نهاية الفترة الانتقالية .

٢ ــ عرض اتفاقهم للتصويت من قبل الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة .

٣ ــ تمكين الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة من أن يقرروا كيف سيحكمون أنفسهم فى صورة تتمشى مع بنود اتفاقهم .

٤ ــ المشاركة حسبما ذكر أعلاه ، فى عمل اللجنة التى تجرى المفاوضة حول معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن .

٢ ــ جميع الاجراءات اللازمة ستتخذ وجميع النصوص ستوضع لضمان أمن إسرائيل وجيرانها أثناء الفترة الانتقالية وما وراءها .

وللمساعدة فى توفير مثل هذا الأمن ، سيجرى تشكيل قوة بوليس محلية

قوية من قبل سلطة الحكم الذاتى . وستتألف هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة . وسيبقى البوليس على اتصال متواصل حول شؤون الأمن الداخلى مع الضباط الإسرائيليين والأردنيين والمصريين المعتمدين .

٣ ــ أثناء الفترة الانتقالية ، سيشكل ممثلو مصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتى ، لجنة مستمرة لتبت بالاتفاق فى كيفية معالجة إدخال أشخاص شردوا من الضفة الغربية وغزة عام ١٩٦٧ ، مع الاجراءات اللازمة لمنع الفوضى والاضطراب . كذلك يمكن لهذه اللجنة معالجة مسائل أخرى ذات اهتمام مشترك .

٤ ــ ستعمل مصر وإسرائيل مع بعضهما ، ومع الأطراف الأخرى المعنية ، على وضع اجراءات متفق عليها لتنفيذ فورى وعادل ودائم لحل مشكلة اللاجئين .

(ب) ــ مصـــر وإســرائيل

١ ــ تتعهد مصر وإسرائيل بألا تلجآ إلى التهديد بالقوة أو استعمالها لتسوية النزاعات . وأن أية نزاعات ستسوى بوسائل سلمية وفق نصوص المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة .

٢ ــ لكى يتم تحقيق السلام بينهما ، يوافق الفريقان على التفاوض بنية حسنة بهدف عقد معاهدة سلام بينهما فى غضون ثلاثة أشهر من توقيع إطار العمل هذا ، بينما تدعى أطراف النزاع الأخرى للمضى فى نفس الوقت فى التفاوض وعقد معاهدات سلام مماثلة بقصد تحقيق سلام شامل فى المنطقة . وسيحكم إطار العمل لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل ، مفاوضات السلام بينهما . وسيوافق الفريقان على كيفية المعالجة وجدول زمنى لتنفيذ تعهدهما بموجب المعاهدة .

(جـ) ــ مـبادىء مـرافقـة

١ ــ تعلن مصر وإسرائيل أن المبادىء والنصوص المشروحة أدناه يجب أن تنطبق

على معاهدات السلام بين إسرائيل وكل واحدة من جاراتها : مصر والأردن وسوريا ولبنان .

٢ ــ إن الموقعين أدناه سينشئان فيما بينهما علاقات طبيعية كتلك القائمة بين دول فى سلام مع بعضها . ومن أجل هذه الغاية يجب أن يتعهدا بالالتزام بجميع نصوص ميثاق الأمم المتحدة . وتشمل الخطوات التى ستتخذ فى هذا الصدد :

(أ) الاعتراف الكامل .

(ب) إزالة المقاطعة الاقتصادية .

(جـ) الضمان بأن مواطنى الأطراف الأخرى الذين تحت سلطتهما القضائية سيتمتعون بحماية عملية القانون المناسبة .

٣ ــ يجب أن يتقصى الموقعان الإمكانيات من أجل تطور اقتصادى فى إطار معاهدات سلام نهائية بهدف المساهمة فى جو السلام والتعاون والصداقة الذى هو هدفهما المشترك .

٤ ــ يمكن إنشاء لجان مطالبة من أجل التسوية المتبادلة لجميع المطالب المالية .

٥ ــ ستدعى الولايات المتحدة للاشتراك فى المحادثات حول مسائل تتصل بكيفية معالجة تنفيذ الاتفاقات ووضع جدول زمنى لتطبيق تعهدات الطرفين .

٦ ــ سيطلب من مجلس الأمن الدولى بأن يصادق على معاهدات السلام ويضمن بألا تخرق نصوصها . وسيطلب من أعضاء مجلس الأمن الدائمين بأن يكفلوا معاهدات السلام ويضمنوا الاحترام لنصوصها ، وسيطلب منهم أيضا بأن يجعلوا سياساتهم وتصرفاتهم متمشية مع التعهدات الواردة فى إطار العمل هذا .

عن حكومة جمهورية مصر العربية

أنور السادات

عن حكومة إسرائيل

مناحم بيجين

شاهد التوقيع

جيمى كارتر

رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

إطار عمل لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل

لكى يتحقق سلام بين مصر وإسرائيل . توافق الدولتان على التفاوض بنية حسنة بهدف عقد معاهدة سلام بينهما فى غضون ثلاثة أشهر من توقيع إطار العمل هذا .

لقد اتفق على :

أن مكان المفاوضات سيكون تحت علم هيئة الأمم المتحدة فى موقع أو مواقع يتفق عليها فى صورة متبادلة .

جميع مبادىء قرار الأمم المتحدة ٢٤٢ ستطبق فى هذا الحل للنزاع بين مصر وإسرائيل .

ما لم يتفق على غير ذلك فى صورة متبادلة ، ستنفذ شروط معاهدة السلام خلال مدة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات بعد التوقيع على معاهدة السلام .

لقد اتفق على الأمور التالية بين الفريقين :

(أ) الممارسة الكاملة للسيادة المصرية على الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين فى عهد الانتداب .

(ب) انسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة من سيناء .

(جـ) استعمال المطارات التى يتركها الإسرائيليون قرب العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ للأغراض السلمية فقط ، بما فى ذلك الاستعمال التجارى الممكن من قبل جميع الدول .

(د) حق المرور الحر لسفن إسرائيل عبر خليج السويس وقناة السويس على أساس انطباق ميثاق القسطنطينية لعام ١٨٨٨ على جميع الدول ، وأن مضيق تيران وخليج العقبة هما ممران مائيان دوليان يجب أن يكونا مفتوحين لجميع الدول من أجل حرية ملاحة غير معرقلة وغير متوقفة وتحليق جوى .

(هـ) بناء طريق برى عريض بين سيناء والأردن قرب إيلات مع مرور حر وسلمى مضمون لمصر والأردن .

(و) مرابطة قوات عسكرية كما هو مبين أدناه .

مـرابطـة القـــوات

(أ) لا يسمح بمرابطة أكثر من فرقة واحدة « مدرعة أو مشاة » من القوات المصرية المسلحة داخل منطقة تقع على مسافة ٥٠ كيلومترا تقريبا إلى الشرق من خليج السويس وقناة السويس .

(ب) إن قوات الأمم المتحدة وقوات البوليس المدنى المزودة بأسلحة خفيفة لإنجاز المهام البوليسية العادية ، هى فقط سترابط ضمن منطقة تقع غربى الحدود الدولية وخليج العقبة ، ويتراوح عرضها بين ٢٠ كيلومترا و ٤٠ كيلومترا .

(جـ) داخل المنطقة الواقعة على مسافة ٣ كيلومترات إلى الشرق من الحدود الدولية ، ستكون هناك قوات إسرائيلية عسكرية محدودة ، لا تتجاوز أربع كتائب مشاة ، ومراقبون دوليون .

(د) ستكمل وحدات من دوريات الحدود لا تتجاوز الثلاث كتائب ، البوليس المدنى ، فى المحافظة على النظام فى المنطقة غير المشمولة أعلاه .

سيتقرر التخطيط الدقيق للمناطق أعلاه خلال مفاوضات السلام .

يمكن إقامة محطات للانذار المبكر لضمان الامتثال لنصوص الاتفاق .

سترابط قوات الأمم المتحدة ــ أ ــ فى جزء من منطقة سيناء الواقعة ضمن حوالى ٢٠ كيلومترا من البحر الأبيض المتوسط ومتاخمة للحدود الدولية و ــ ب ــ فى منطقة شرم الشيخ لضمان حرية المرور عبر مضيق تيران . وهذه القوات لن تسحب ما لم يوافق على هذا الانسحاب مجلس الأمن الدولى بتصويت إجماعى للأعضاء الدائمين الخمسة .

بعدما توقع معاهدة سلام ، وبعدما يكتمل الانسحاب المرحلى ، ستقام علاقات

طبيعية بين مصر وإسرائيل ، بما فى ذلك : الاعتراف الكامل ، ويشمل العلاقات الديبلوماسية والاقتصادية والثقافية ، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والعوائق التى تعترض التنقل الحر للسلع والأشخاص ، والحماية المتبادلة للمواطنين بعملية القانون المناسبة .

الانسحـــاب المـــرحلى

خلال فترة تتراوح بين ثلاثة أشهر وتسعة أشهر بعد توقيع معاهدة السلام ، ستنسحب جميع القوات الإسرائيلية إلى الشرق من خط يمتد من نقطة تقع شرق العريش إلى راس محمد ، وسيتحدد الموقع الدقيق لهذا الخط باتفاق متبادل .

عن حكومة جمهورية مصر العربية

أنور السادات

عن حكومة إسرائيل

مناحم بيجين

شاهد التوقيع

جيمى كارتر

رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

رسالة من مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل
إلى الرئيس جيمى كارتر ، ١٧ سبتمبر ١٩٧٨

عزيزى السيد الرئيس ،

لى الشرف أن أبلغك بأنه خلال أسبوعين من عودتى إلى بلادى سأقدم اقتراحا للبرلمان الإسرائيلى (الكنيست) لكى يتخذ قرارا حول الموضوع التالى :

إذا ما اتفق أثناء المفاوضات حول عقد معاهدة سلام بين إسرائيل ومصر على جميع القضايا المعلقة ، « هل تحبذون إزالة المستوطنات الإسرائيلية من مناطق سيناء الشمالية والجنوبية أم تحبذون إبقاء المستوطنات المذكورة آنفا فى تلك المناطق ؟ » .

إن التصويت على هذا الموضوع يا سيادة الرئيس سيكون متحررا كليا من القواعد الحزبية البرلمانية المألوفة من حيث أن الائتلاف رغم أنه يلقى الآن تأييدا من ٧٠ عضوا من أصل ١٢٠ عضوا ، فإن كل عضو فى الكنيست ، حسبما أعتقد ، من مؤيد للحكومة ومعارض لها ، سيتمكن من التصويت حسبما يمليه عليه ضميره .

المخلص

التوقيع

مناحم بيجين

رسالة من الرئيس جيمى كارتر إلى الرئيس المصرى أنور السادات ،
٢٢ سبتمبر ١٩٧٨

عزيزى السيد الرئيس ،

أنقل إليكم هنا نسخة من رسالة وردت إلى من رئيس الوزراء بيجين يشرح فيها كيف يقترح عرض قضية مستوطنات سيناء على الكنيست لكى يتخذ الأخير قراره .

وفى هذا الصدد أفهم من رسالتكم أن موافقة الكنيست على سحب جميع المستوطنين من سيناء وفق جدول زمنى ضمن المهلة المحددة لتنفيذ معاهدة السلام هى شرط أساسى لأية مفاوضات حول معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل .

المخلص

التوقيع

جيمى كارتر

مرفق : رسالة من رئيس الوزراء مناحم بيجين

رسالة من الرئيس المصرى أنور السادات إلى الرئيس جيمى كارتر ، ١٧ سبتمبر ١٩٧٨

عزيزى السيد الرئيس ،

بصدد « إطار العمل لتسوية فى سيناء » يجرى توقيعه هذا المساء ، أود أن أعيد تأكيد موقف جمهورية مصر العربية بالنسبة إلى المستوطنات :

١ ــ جميع المستوطنين الإسرائيليين يجب أن يسحبوا من سيناء وفق جدول زمنى خلال المهلة المحددة لتنفيذ معاهدة السلام .

٢ ــ إن موافقة الحكومة الإسرائيلية ومؤسساتها الدستورية على هذا المبدأ الأساسى هى لذلك شرط أساسى لبدء مفاوضات السلام من أجل عقد معاهدة سلام .

٣ ــ إذا تعذر على إسرائيل تلبية هذا التعهد سيصبح « إطار العمل » لاغيا وباطلا .

المخلص

التوقيع

محمد أنور السادات

رسالة من الرئيس جيمى كارتر إلى مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل ، ٢٢ سبتمبر ١٩٧٨

عزيزى رئيس الوزراء ،

تلقيت رسالتك المؤرخة ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ والتى تشرح كيف تنوى أن تطرح مسألة مستقبل المستوطنات الإسرائيلية فى سيناء أمام الكنيست من أجل قراره بشأنها .

مرفق طيه نسخة من كتاب الرئيس السادات إلىّ حول هذا الموضوع .

المخلص

التوقيع

جيمى كارتر

مرفق : رسالة من الرئيس السادات

رسالة من الرئيس المصرى أنور السادات إلى الرئيس جيمى كارتر ، ١٧ سبتمبر ١٩٧٨

عزيزى الرئيس ،

أكتب إليكم لكى أعيد تأكيد موقف جمهورية مصر العربية بالنسبة إلى القدس :

١ ـــ إن القدس العربية هى جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية ، وإن الحقوق العربية القانونية والتاريخية فى المدينة يجب أن تحترم وتستعاد .

٢ ـــ إن القدس العربية يجب أن تكون تحت سيادة عربية .

٣ ـــ إن السكان الفلسطينيين للقدس العربية يحق لهم ممارسة حقوقهم الوطنية الشرعية كونهم جزءا من الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية .

٤ ـــ إن قرارات مجلس الأمن المتصلة بالموضوع ، وعلى الأخص القرارين ٢٤٢ و ٢٦٧ يجب أن تطبق فيما يختص بالقدس . وإن جميع الاجراءات التى اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع المدينة هى لاغية وباطلة ويجب نقضها .

٥ ـــ جميع الشعوب يجب أن تكون لها حرية الوصول إلى المدينة والتمتع بالممارسة الحرة للعبادة وبحق الزيارة والعبور إلى الأماكن المقدسة بدون تمييز أو تفرقة .

٦ ـــ إن الأماكن المقدسة لكل ديانة يمكن أن توضع تحت إدارة وإشراف ممثليها .

٧ ـــ إن المهام الجوهرية فى المدينة يجب أن تكون غير مجزأة وفى استطاعة مجلس بلدى مشترك مؤلف من عدد متساو من الأعضاء العرب والإسرائيليين أن يشرف على تنفيذ هذه المهام . وبهذه الطريقة ستبقى المدينة غير مجزأة .

المخلص

التوقيع

محمد أنور السادات

رسالة من مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل إلى الرئيس جيمى كارتر ، ١٧ سبتمبر ١٩٧٨

عزيزى السيد الرئيس ،

لى الشرف أن أبلغك يا فخامة الرئيس أن البرلمان الإسرائيلى (الكنيست) نشر فى ٢٨ يونية ١٩٦٧ وأبرم قانونا يقضى بأن : « الحكومة مخولة الصلاحية بمرسوم لأن تطبق القانون والسلطات التشريعية والإدارية للدولة على أى جزء من أرض إسرائيل (أرض إسرائيل — فلسطين) ، كما حدد فى ذلك المرسوم . »

وعلى أساس هذا القانون أصدرت حكومة إسرائيل مرسوما فى يولية ١٩٦٧ يقضى بأن القدس هى مدينة واحدة غير مجزأة وعاصمة دولة إسرائيل .

المخلص

التوقيع

مناحم بيجين

رسالة من الرئيس جيمى كارتر إلى الرئيس المصرى أنور السادات ، ٢٢ سبتمبر ١٩٧٨

عزيزى السيد الرئيس ،

تلقيت رسالتك المؤرخة ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ التى تحدد الموقف المصرى حول القدس . وإنى مرسل نسخة من تلك الرسالة إلى رئيس الوزراء مناحم بيجين لاطلاعه .

إن موقف الولايات المتحدة حول القدس لا يزال كما أعلنه السفير جولدبيرج فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٤ يولية ١٩٦٧ ، وفى وقت لاحق السفير يوست فى مجلس الأمن الدولى فى أول يولية ١٩٦٩ .

المخلص

التوقيع

جيمى كارتر

رسالة من الرئيس المصرى أنور السادات إلى الرئيس جيمى كارتر ، ١٧ سبتمبر ١٩٧٨

عزيزى الرئيس ،

بصدد « إطار العمل للسلام فى الشرق الأوسط » أكتب إليك هذه الرسالة لأعلمك بموقف جمهورية مصر العربية بالنسبة إلى تنفيذ التسوية الشاملة .

لضمان تنفيذ النصوص المتصلة بالضفة الغربية وغزة ولكى تضمن الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى ، ستكون مصر مستعدة للقيام بالدور العربى المنبثق من هذه النصوص بعد مشاورات مع الأردن وممثلين عن الشعب الفلسطينى .

المخلص

التوقيع

محمد أنور السادات

رسالة من الرئيس جيمى كارتر إلى مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل ، ٢٢ سبتمبر ١٩٧٨

عزيزى رئيس الوزراء ،

أثبت هنا أنك ابلغتنى ما يلى :

(أ) فى كل فقرة من وثيقة إطار العمل المتفق عليه ، التعبيران « الفلسطينيون » أو « الشعب الفلسطينى » يجرى تفسيرهما وفهمهما ، وسيفسران ويفهمان من قبلكم على أنهما يعنيان « فلسطينيين عربا » .

(ب) فى كل فقرة يظهر فيها التعبير « الضفة الغربية » يفهم وسيفهم من قبل حكومة إسرائيل على أنه يهودا والسامرة .

المخلص

التوقيع

جيمى كارتر

رسالة من هارولد براون وزير الدفاع إلى عزرا وايزمان وزير الدفاع الإسرائيلى ، مرفقة بالوثائق التى اتفق عليها فى كامب ديفيد ، نشرت فى ٢٩ سبتمبر ١٩٧٨

٢٨ سبتمبر ١٩٧٨

عزيزى السيد الوزير ،

تدرك الولايات المتحدة أنه فى ارتباط بتنفيذ الاتفاقيتين التى تم التوصل إليهما فى كامب ديفيد ؛ فإن إسرائيل تنوى بناء قاعدتين جويتين عسكريتين فى مواقع مناسبة فى النقب لتحلا محل القاعدتين الجويتين فى ايتام و إتزيون اللتين ستجلو إسرائيل عنهما بمقتضى معاهدة السلام المبرمة بين مصر وإسرائيل . وندرك أيضا العجلة والأولوية الخاصتين اللتين توليهما إسرائيل لإعداد القاعدتين الجديدتين فى ضوء اقتناعها بأنها لا تستطيع أن تترك قاعدتى سيناء الجويتين وهى آمنة إلا إذا أصبحت القاعدتين الجديدتين جاهزتين للتشغيل .

واقترح أن تتشاور حكومتانا حول حجم وتكاليف القاعدتين الجويتين الجديدتين ، وكذلك حول أشكال المساعدة المرتبطة بذلك ، والتى تستطيع الولايات المتحدة تقديمها بصورة ملائمة فى ضوء المشكلات الخاصة التى قد يثيرها تنفيذ مثل هذا المشروع على أساس عاجل . والرئيس مستعد لالتماس موافقات الكونجرس الضرورية على مثل هذه المساعدة حسبما يوافق عليه الجانب الأمريكى نتيجة لمثل هذه المشاورات .

هارولد براون

التذييل « د »

■ خطاب الرئيس رونالد ريجان ونقاط المحادثات ، أول سبتمبر ١٩٨٢(*)

بنى وطنى الأمريكيين ، كان اليوم ، يوما يدعونا جميعا إلى الفخر ، لأنه سجل نهاية جلاء منظمة التحرير الفلسطينية عن بيروت ، لبنان بنجاح . وما كان لهذه الخطوة السلمية أن تتحقق على الإطلاق لولا المساعى الحميدة للولايات المتحدة ، وعلى الأخص العمل البطولى بالفعل الذى قام به الدبلوماسى الأمريكى الكبير السفير فيليب حبيب . فبفضل جهوده ، يسرنى أن أعلن أن فرقة مشاة البحرية الأمريكية التى ساعدت فى الإشراف على عملية الجلاء قد أنجزت مهمتها . ويتعين بعد ذلك أن يغادر شبابنا لبنان فى غضون أسبوعين . وقد أدى هؤلاء الشبان أيضا خدمة لقضية السلام بجدارة وبشكل يدعونا جميعا إلى الاعتزاز بهم .

إلا أن الوضع فى لبنان ليس سوى جزء من المشكلة الشاملة لنزاع الشرق الأوسط . ومع أن الأحداث فى بيروت قد هيمنت على الصفحات الأولى فى وسائل الإعلام خلال الأسبوعين الماضيين ، فقد تمكنت الولايات المتحدة بهدوء وخلف الستار من بذل مجهود يرمى إلى وضع أساس لسلام أشمل فى المنطقة .. ولم يحدث فى هذه المرة تسرب للأنباء قبل الأوان فيما كانت البعثات الدبلوماسية الأمريكية تجوب عواصم الشرق الأوسط ، واجتمعت هنا بطائفة واسعة من الخبراء لوضع أساس مبادرة سلام أمريكية لشعوب الشرق الأوسط التى تعانى منذ زمن طويل ، أى الشعوب العربية والشعب الإسرائيلى على السواء .

لقد ثبت لى بالاتفاق الذى تم التوصل إليه فى لبنان أن لدينا فرصة لبذل مجهود سلمى بعيد الأثر فى المنطقة ، ولقد صممت على انتهاز هذه الفرصة . وكما جاء فى

(*) ورد نص الخطاب فى **النيويورك تايمز** ، ٢ سبتمبر ١٩٨٢ . وقد صحبت نقاط المحادثات رسالة بعث بها الرئيس ريجان إلى مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل . وقد قدمت نفس النقاط للحكومات العربية . انظر **النيويورك تايمز** ، ٩ سبتمبر ١٩٨٢ .

كلمات الكتاب المقدس ، فإن الوقت قد حان « للسعى وراء الأشياء التى تحقق السلام » .

دور الولايات المتحدة

وبودى الليلة أن أطلعكم على الخطوات التى اتخذناها والاحتمالات التى يمكن أن تتيحها للتوصل إلى سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط . إن أمريكا ملتزمة منذ أمد بعيد بإحلال السلام فى هذه المنطقة المضطربة . وقد سعت الحكومات الأمريكية المتعاقبة منذ أكثر من جيل إلى تطوير عملية عادلة وقابلة للتطبيق يمكن أن تؤدى إلى سلام حقيقى ودائم ، بين العرب والاسرائيليين . إن دورنا فى البحث عن إحلال السلام فى الشرق الأوسط ليس مسألة تتعلق بالتفضيلات ، وإنما هو واجب أخلاق حتمى . ذلك أن الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة معروفة تماما .

إلا أن الدافع وراء سياستنا يتعدى المصالح الاستراتيجية . إذ أن لدينا أيضا التزاما لا رجوع فيه إزاء بقاء ووحدة أراضى دول صديقة . كما أنه ليس بوسعنا أن نتجاهل حقيقة أن ازدهار الجزء الأكبر من الاقتصاد العالمى مرتبط باستقرار منطقة الشرق الأوسط التى تمزقها النزاعات . وأخيرا ، فإن اهتماماتنا الانسانية التقليدية تملى علينا ضرورة مواصلة الجهود لحل النزاعات بصورة سلمية .

وعندما تولت حكومتنا مقاليد السلطة فى شهر يناير عام ١٩٨١ قررت أن يتبع الإطار العام لسياستنا فى الشرق الأوسط الخطوط العريضة التى وضعها أسلافى .

كان من الضرورى معالجة قضيتين رئيسيتين . الأولى ، التهديد الاستراتيجى للمنطقة الذى يمثله الاتحاد السوفيتى والدول العميلة له ، والذى اتضح على خير وجه فى الحرب الوحشية فى أفغانستان . والثانية ، عملية السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب . وفيما يتعلق بالتهديد السوفيتى ، فقد قمنا بدعم جهودنا بهدف تطوير

سياسة مشتركة مع أصدقائنا وحلفائنا لردع السوفيت وعملائهم عن القيام بمزيد من التوسع فى المنطقة ، والتصدى له إذا لزم الأمر . وفيما يتعلق بالنزاع العربى الإسرائيلى ، تبنينا إطار كامب ديفيد بصفته السبيل الوحيد للتقدم للأمام . غير أننا أدركنا أيضا أن حل النزاع العربى الإسرائيلى ذاته وفى حد ذاته لا يمكن أن يضمن تحقيق سلام فى أرجاء منطقة شاسعة ومليئة بالاضطرابات مثل الشرق الأوسط .

وكان هدفنا الأول بموجب عملية كامب ديفيد هو ضمان التطبيق الناجح لمعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية . وقد تحقق هذا بعودة سيناء إلى مصر بطريقة سلمية فى شهر أبريل من عام ١٩٨٢ . وحتى نحقق هذا الهدف ، بذلنا جهودا شاقة مع أصدقائنا المصريين والاسرائيليين ، وأخيرا مع بلدان أخرى صديقة من أجل إنشاء قوة متعددة الجنسيات تمارس الآن مهامها فى سيناء .

وخلال هذه الفترة من المفاوضات الصعبة والتى استهلكت وقتا طويلا ، لم تغب عن بصرنا أبدا الخطوة التالية فى كامب ديفيد ، وهى محادثات الحكم الذاتى لتمهيد السبيل على نحو يسمح للشعب الفلسطينى بممارسة حقوقه المشروعة . غير أنه بسبب حادث الاغتيال المفجع للرئيس السادات والأزمات الأخرى فى المنطقة ، لم نستطع بذل جهد رئيسى لاستئناف تلك المحادثات حتى يناير عام ١٩٨٢ . لقد قام وزير الخارجية هيج والسفير فيربانكس بثلاث زيارات لإسرائيل ومصر فى مطلع هذا العام لمتابعة محادثات الحكم الذاتى . وقد تحقق تقدم كبير فيما يتعلق بتطوير المخطط الرئيسى للنهج الأمريكى الذى كان سيعرض على مصر وإسرائيل بعد شهر أبريل .

إن استكمال انسحاب إسرائيل من سيناء بنجاح ، والشجاعة التى أبداها فى هذه المناسبة كل من رئيس الوزراء بيجين والرئيس مبارك بالارتفاع إلى مستوى الالتزام بما بينهما من اتفاقات ، أقنعانى أن الوقت قد حان لبدء سياسة أمريكية جديدة تستهدف محاولة تخطى الخلافات المتبقية بين مصر وإسرائيل بشأن عملية الحكم الذاتى . ولذلك فقد دعوت فى شهر مايو إلى اتخاذ إجراءات محددة ووضع جدول زمنى محدد للمشاورات مع حكومتى مصر وإسرائيل بشأن الخطوات التالية فى عملية

السلام . غير أنه قبل الانطلاق فى هذا الجهد الجديد ، أدى الصراع فى لبنان إلى إجهاض جهودنا . وتجمدت محادثات الحكم الذاتى أساسا فى الوقت الذى كنا نسعى فيه إلى فك الاشتباك بين الأطراف وإسكات مدافع الحرب .

إن الحرب فى لبنان بكل ما فيها من مآسٍ قد أتاحت لنا فرصة جديدة لإحلال السلام فى الشرق الأوسط . وعلينا أن نغتنم هذه الفرصة الآن ونحقق السلام فى تلك المنطقة التى تعانى من الاضطرابات ، والتى تمثل أهمية حيوية لاستقرار العالم حيث لا يزال الوقت متاحا لذلك . وبهذا الإيمان القوى ، أصدرت تعليمات منذ أكثر من شهر ، قبل إتمام المفاوضات الحالية فى بيروت ، إلى وزير الخارجية شولتز ليجرى استعراضا جديدا لسياستنا ، ويجرى المشاورات مع طائفة واسعة النطاق من الأمريكيين البارزين حول أفضل الطرق لتعزيز فرص السلام فى الشرق الأوسط . ولقد تشاورنا مع الكثيرين من المسؤولين الذين كان لهم دور فى العملية من الناحية التاريخية ، ومع أعضاء فى الكونجرس ، ومع أفراد من القطاع الخاص ، كما أجريت مشاورات موسعة مع مستشارىَّ حول المبادىء التى سوف أحددها لكم الليلة .

لقد اكتمل الآن جلاء منظمة التحرير الفلسطينية عن بيروت . ونستطيع الآن مساعدة اللبنانيين على إعادة تعمير بلادهم التى مزقتها الحرب . وعلينا واجب إزاء أنفسنا وتجاه ذريتنا من بعدنا أن نتحرك بسرعة لتعزيز هذا الإنجاز والبناء انطلاقا منه . إن وجود لبنان الذى يتمتع بالاستقرار والازدهار من جديد أمر ضرورى لتحقيق كل آمالنا فى السلام فى المنطقة . إن شعب لبنان يستحق من المجتمع الدولى بذل أفضل الجهود لتحويل ذلك الكابوس الذى جثم على أنفاسه خلال السنوات العديدة الماضية إلى فجر جديد من الأمل .

مواجهة الأسباب الجذرية للنزاع

غير أن فرص إحلال السلام فى الشرق الأوسط لا تبدأ وتنتهى فى لبنان . فبينما نساعد لبنان على إعادة بناء نفسه ، علينا أيضا أن نتحرك نحو معالجة أسباب النزاع بين العرب ، والاسرائيليين من جذورها . لقد أظهرت الحرب فى لبنان أشياء عديدة ، غير أن اثنتين من النتائج لهما أهمية كبرى بالنسبة لعملية السلام :

أولا ، إن الخسائر العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية لم تقض على تطلع الشعب الفلسطينى إلى حل عادل لمطالبه .

ثانيا ، إنه فى حين أن النجاحات العسكرية الاسرائيلية فى لبنان أظهرت أن القوات المسلحة الاسرائيلية لا تضاهيها قوة فى المنطقة ، فإنه لا يمكن لهذه القوة وحدها أن تحقق السلام الدائم والعادل لإسرائيل وجيرانها .

وتتلخص المسألة الآن فى كيفية التوفيق بين المطالب الأمنية المشروعة لإسرائيل ، وبين الحقوق المشروعة للفلسطينيين . ولن تتم الإجابة على هذا السؤال ، إلا على مائدة المفاوضات . فعلى كل طرف أن يسلم بضرورة أن تكون النتائج مقبولة للجميع وأن السلام الحقيقى سيتطلب حلولا وسطا من الجميع .

لذلك فإننى الليلة أدعو إلى بداية جديدة . فهذه هى اللحظة المناسبة لتقوم كل الأطراف المعنية للمشاركة فى وضع أساس عملى للسلام أو لدعمه . إن اتفاقية كامب ديفيد ما زالت تشكل أساس سياستنا . فلغتها توفر لكافة الأطراف المهلة التى تحتاج إليها للمفاوضات الناجحة .

وإننى أدعو إسرائيل أن توضح أن الأمن الذى تتطلع إليه لا يمكن تحقيقه إلا من خلال سلام حقيقى ، سلام يتطلب شهامة وبعد نظر وشجاعة .

وأدعو الشعب الفلسطينى إلى التسليم بأن تطلعاته السياسية مرتبطة ارتباطا لا ينفصم بالاعتراف بحق إسرائيل فى مستقبل آمن .

وأدعو الدول العربية إلى قبول إسرائيل كحقيقة واقعة ، وحقيقة أن السلام

والعدل لا يمكن تحقيقهما إلا عن طريق المفاوضات المباشرة والمنصفة والشاقة .

وإننى أعترف وأنا أوجه هذه الدعوات للآخرين بأن على الولايات المتحدة مسؤولية خاصة ، فلا توجد أمة غيرها فى وضع يمكنها من التعامل مع الأطراف الرئيسية للنزاع على أساس من الثقة والاطمئنان .

لقد حان الوقت لتتحلى جميع شعوب الشرق الأوسط بنزعة واقعية جديدة ، فدولة إسرائيل حقيقة راسخة ، تستحق شرعية لا نزاع فيها داخل المجتمع الدولى . غير أنه لم يعترف بشرعية إسرائيل حتى الآن سوى عدد قليل من البلدان ، كما أن جميع الدول العربية ما عدا مصر أنكرت هذه الشرعية . إن إسرائيل موجودة ، ولها الحق فى الوجود فى سلام وراء حدود آمنة يمكن الدفاع عنها ، ولها الحق فى مطالبة جاراتها بالاعتراف بهذه الحقائق .

لقد تابعت شخصيا وأيدت كفاح إسرائيل البطولى من أجل البقاء منذ تأسيس دولة إسرائيل قبل ٣٤ سنة . لقد كان عرض إسرائيل عند أضيق نقاطها لا يتعدى العشرة أميال فى حدود ما قبل عام ١٩٦٧ . وكانت أغلبية سكان إسرائيل تعيش على مرمى مدفعية الجيوش العربية المعادية . إننى لن أطلب من إسرائيل أن تعيش بتلك الطريقة مرة أخرى .

لقد أظهرت الحرب فى لبنان واقعا آخر فى المنطقة . فقد عبر رحيل الفلسطينيين عن بيروت ، أكثر من أى وقت مضى ، عن مأساة تشرد الشعب الفلسطينى . فالفلسطينيون يشعرون بقوة أن قضيتهم أكثر من مسألة لاجئين . وأنا أوافق على ذلك . إن اتفاقية كامب ديفيد اعترفت بهذه الحقيقة عندما تحدثت عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومطالبه العادلة . ولكى يبقى السلام ثابتا يجب أن يشمل كل الذين تضرروا من النزاع على نحو أعمق من غيرهم . ولن يمكن لإسرائيل أن تثق فى أن جاراتها ستحترم أمنها ووحدة أراضيها إلا بتوسيع نطاق المشتركين فى عملية السلام ، وخاصة الأردن والفلسطينيين على وجه السرعة . فمن خلال عملية التفاوض فقط يمكن لجميع الأمم فى الشرق الأوسط أن تحقق سلاما آمنا .

تلك إذن هى أهدافنا العامة . فما هى المواقف الأمريكية الجديدة على وجه التحديد ، ولماذا نتخذها ؟

من خلال محادثات كامب ديفيد استطاعت كل من اسرائيل ومصر حتى الآن التعبير عن آرائهما بحرية فيما يتعلق بالنتيجة التى يجب التوصل إليها . والمفهوم أن آراءهما كانت مختلفة فى العديد من النقاط .

وقد سعت الولايات المتحدة حتى الآن الى القيام بدور الوسيط . وقد تجنبنا التعليق علنا على القضايا الأساسية . لقد اعترفنا دوما ، وسنواصل الاعتراف بأن الاتفاق الطوعى للأطراف المشتركة اشتراكا مباشرا فى النزاع هو وحده القادر على تحقيق الحل الدائم . غير أنه اتضح لى أن توضيح الموقف الأمريكى حول القضايا الأساسية بقدر أكبر ضرورى للتشجيع على حشد تأييد أوسع لعملية السلام .

أولا ، وكما جاء فى اتفاقية كامب ديفيد ، يجب أن تكون هناك فترة من الزمن يتمتع خلالها السكان الفلسطينيون فى الضفة الغربية وقطاع غزة باستقلال ذاتى كامل فى شؤونهم الخاصة . ويجب أن يعطى اعتبار كاف لمبدأ الحكم الذاتى لسكان الأراضى المحتلة وللمشاغل الأمنية المشروعة للأطراف المعنية .

وهدف الفترة الانتقالية التى تستمر خمسة أعوام ، والتى ستبدأ بعد إجراء انتخابات حرة لاختيار سلطة فلسطينية للحكم الذاتى ، هو أن تثبت للفلسطينيين أن فى وسعهم إدارة شؤونهم ، وأن مثل هذا الاستقلال الذاتى الفلسطينى لايشكل تهديدا لأمن اسرائيل .

إن الولايات المتحدة لن تؤيد استغلال أية أراض إضافية بغرض إقامة مستوطنات خلال الفترة الانتقالية . والواقع أن قيام اسرائيل بتجميد بناء المستوطنات على وجه السرعة يمكنه ، أكثر من أى إجراء آخر ، أن يخلق الثقة التى يتطلبها توسيع نطاق المشاركة فى هذه المحادثات . فالمزيد من النشاط الاستيطانى غير ضرورى على الإطلاق

لأمن اسرائيل ، ويقلل فقط ثقة العرب فى امكانية التفاوض بإنصاف وحرية حول النتيجة النهائية .

إننى أريد أن يُفهم الموقف الأمريكى فهما جيدا : إن الهدف من هذه الفترة الانتقالية هو انتقال السلطة بصورة سلمية ومنظمة من اسرائيل الى السكان الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة . وفى الوقت ذاته يجب ألا يتعارض هذا النقل مع متطلبات اسرائيل الأمنية .

وفيما وراء هذه الفترة الانتقالية ، ونحن ننظر الى مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة ، يتضح لى أنه لا يمكن تحقيق السلام عن طريق اقامة دولة فلسطينية مستقلة فى هاتين المنطقتين . كما لا يمكن تحقيقه عن طريق ممارسة اسرائيل لسيادتها أو سيطرتها الكاملة على الضفة الغربية وقطاع غزة .

ولذلك فإن الولايات المتحدة لن تؤيد إقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، ولن تؤيد ضمهما أو السيطرة الكاملة عليهما من جانب اسرائيل .

غير أن هناك سبيلا آخر إلى السلام . إذ يجب بطبيعة الحال أن يتم الاتفاق على تحديد الوضع النهائى لهاتين المنطقتين عن طريق مفاوضات تقوم على الأخذ والعطاء . إلا أن الولايات المتحدة ترى بحزم أن حكما ذاتيا من جانب الفلسطينيين للضفة الغربية وقطاع غزة مرتبط بالأردن يوفر أفضل فرصة لسلام دائم وعادل وثابت .

ونحن نبنى موقفنا بصورة متوازنة على مبدأ أن النزاع العربى الاسرائيلى يجب أن يحل بمفاوضات تنطوى على مبادلة الأرض بالسلام . وهذه المبادلة منصوص عليها فى قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٢٤٢ الذى تم دمجه بدوره بجميع جوانبه فى اتفاقيتى كامب ديفيد . وما زال قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ صالحا فى مجمله كحجر الأساس لجهود السلام التى تبذلها الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط .

إن موقف الولايات المتحدة يقوم على أساس أنه فى مقابل إحلال السلام تنطبق المادة الخاصة بالانسحاب فى القرار رقم ٢٤٢ على جميع الجبهات ، بما فى ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة .

وعندما يجرى التفاوض بين الأردن وإسرائيل حول مسألة الحدود ، فإن رأينا حول المدى الذى ينبغى به مطالبة إسرائيل بالتخلى عن الأرض سيتأثر إلى حد كبير بمدى السلام الحقيقى والتطبيع والترتيبات الأمنية المعروضة فى المقابل .

وأخيرا ، فإننا ما زلنا مقتنعين بضرورة أن تظل القدس غير مجزأة ، إلا أن وضعها النهائى يجب أن يتقرر بالتفاوض .

وخلال عملية المفاوضات المقبلة ، ستؤيد الولايات المتحدة المواقف التى تبدو لنا منصفة وحلولا وسطا معقولة ينتظر أن تؤدى إلى اتفاق سليم . كما ستتقدم باقتراحاتنا المفصلة الخاصة عندما نعتقد أنها يمكن أن تكون مفيدة .

وليعلم الجميع دون أى لبس أن الولايات المتحدة سوف تعارض أى اقتراح — من أى طرف وفى أية مرحلة من مراحل عملية التفاوض — من شأنه أن يهدد أمن إسرائيل . فالتزام أمريكا بأمن إسرائيل التزام راسخ ، وقد أضيف أن التزامى أنا هو كذلك بالمثل .

التزام الولايات المتحدة بالسلام :

خلال الأيام القليلة الماضية ، قدم سفراؤنا فى إسرائيل ومصر والأردن والمملكة العربية السعودية إلى حكومات الدول المضيفة المقترحات التى عرضتها الليلة هنا بتفصيل كامل . وإننى مقتنع الآن بأن هذه المقترحات يمكن أن تحقق العدل والأمن والثبات لسلام عربى إسرائيلى . إن الولايات المتحدة ستتمسك بهذه المبادىء بتفان كامل . وهى مبادىء تتمشى كلية مع متطلبات إسرائيل الأمنية ومع تطلعات الفلسطينيين . وسنعمل جاهدين على توسيع نطاق المشاركة حول مائدة السلام كما استهدفت عملية كامب ديفيد . وإننى آمل بقوة فى أن يقبل الفلسطينيون والأردن ، بدعم من إخوتهم العرب ، هذه الفرصة .

إن الاضطرابات المفجعة فى الشرق الأوسط تعود إلى فجر التاريخ . وفى وقتنا

الحاضر ، اقتضى نزاع تلو الآخر ، ضريبة وحشية هناك بالمنطقة . وفى عصر التحدى النووى والتكافل الاقتصادى ، تشكل مثل هذه النزاعات تهديدا لكل شعوب العالم ، لا للشرق الأوسط فحسب . وقد حان الوقت لنا جميعا ، فى الشرق الأوسط وفى جميع أنحاء العالم ، أن ندعو إلى وضع حد للنزاع والكراهية والتعصب ، لقد حان الوقت لكى نقوم جميعا بجهد مشترك للتعمير وإحلال السلام والتقدم .

لقد قيل فى أحيان كثيرة ـــ وهو قول غالبا ما كان صحيحا مع الأسف ـــ إن قصة البحث عن السلام والعدالة فى الشرق الأوسط هى مأساة الفرص الضائعة . وفى أعقاب التسوية التى تم التوصل إليها فى لبنان ، نواجه الآن فرصة لإحلال سلام أوسع نطاقا . ويتعين علينا هذه المرة ألا ندع الفرصة تفلت من أيدينا . ويجب علينا أن نتخطى صعوبات وعقبات الحاضر ، ونتحرك بإنصاف وحزم نحو مستقبل أكثر إشراقا . إننا مسؤولون أمام أنفسنا وأمام الأجيال القادمة ألا نفعل أقل من ذلك .. ذلك أننا إذا ضيعنا الفرصة لتحقيق بداية جديدة ، فقد ننظر إلى هذه الفترة بعد فوات الوقت وندرك مدى الثمن الذى سندفعه لإخفاقنا جميعا .

هذه إذن هى المبادىء التى تستند إليها سياسة الولايات المتحدة تجاه النزاع العربى الإسرائيلى . لقد قطعت على نفسى التزاما شخصيا لأرى هذه المبادىء تسود ، وبعون الله سوف تنظر جميع الشعوب التى تتحلى بالمنطق والانسانية إلى هذه المبادىء على أنها منصفة وقابلة للتحقيق وأنها لصالح جميع الذين يرغبون فى أن يروا السلام يتحقق فى الشرق الأوسط .

والليلة ، عشية ما يمكن أن يكون بزوغ أمل جديد لشعوب منطقة الشرق الأوسط التى يسودها الاضطراب ، ولجميع شعوب العالم التى تحلم بمستقبل يسوده السلام والعدالة ، أطلب منكم جميعا أيها المواطنون الأمريكيون تأييدكم وصلواتكم لنجاح هذا التعهد .

نص نقاط المحادثات التى أرسلها الرئيس ريجان
إلى مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل

مبادئ عامة :

(أ) سنحافظ على التزامنا بكامب ديفيد .

(ب) سنحافظ على التزامنا بالشروط التى نطالب بها للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والتفاوض معها .

(جـ) يمكننا تقديم ضمانات للموقف الذى سنتخذه فى المفاوضات . ومع ذلك ، فلن نكون قادرين على أن نضمن مقدما نتائج هذه المفاوضات .

تدابير انتقالية :

(أ) موقفنا هو أن هدف الفترة الانتقالية يتمثل فى نقل السلطة سلميا ، وبطريقة منظمة من إسرائيل إلى السكان الفلسطينيين .

(ب) سنؤيد : قرار الاستقلال الذاتى الكامل باعتباره يعطى للسكان الفلسطينيين سلطة حقيقية على أنفسهم ، وعلى الأرض ومواردها ، بشرط وجود ضمانات عادلة بشأن المياه .

علاقات اقتصادية وتجارية وثقافية بين الضفة الغربية وغزة والأردن .

مشاركة سكان القدس الشرقية الفلسطينيين فى انتخابات سلطة الضفة الغربية — غزة .

تجميد حقيقى للمستوطنات .

تزايد المسؤولية الفلسطينية عن الأمن الداخلى استنادا إلى القدرة والأداء .

(جـ) وسنعارض : إزالة المستوطنات القائمة .

الأحكام التى تمثل تهديدا مشروعا لأمن إسرائيل ، المحدد بطريقة معقولة .

عزل الضفة الغربية وغزة عن إسرائيل .

التدابير التى تعطى إما للفلسطينيين أو للإسرائيليين حقوق سيادة معترف بها

بصفة عامة باستثناء الأمن الخارجي ، الذى ينبغى أن يظل فى أيدى إسرائيل خلال فترة الانتقال .

القضايا المتعلقة بتحديد الوضع النهائى :

(أ) قرار مجلس أمن الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ :

موقفنا هو أن القرار ٢٤٢ ينطبق على الضفة الغربية وغزة ويقتضى انسحاب إسرائيل مقابل السلام . وينبغى أن تحدد المفاوضات الحدود . وموقف الولايات المتحدة فى هذه المفاوضات بشأن نطاق الانسحاب سيتأثر كثيرا بنطاق وطبيعة ترتيبات السلام والأمن المقدمة فى مقابله .

(ب) السيادة الاسرائيلية :

فى اعتقادنا أن المشكلة الفلسطينية لا يمكن حلها (من خلال) السيادة أو السيطرة الاسرائيلية على الضفة الغربية وغزة . وبالتالى ، فلن نؤيد مثل هذا الحل .

(جـ) الدولة الفلسطينية :

إن التفضيل الذى سنسعى من أجله فى المفاوضات المتعلقة بتحديد الوضع النهائى هو ارتباط الضفة الغربية وغزة بالأردن . ولن نؤيد تكوين دولة فلسطينية فى تلك المفاوضات . فليس هناك أساس للتأييد السياسى لمثل هذا الحل فى إسرائيل ، أو الولايات المتحدة . ومع ذلك ، فإن النتيجة ينبغى أن تحددها المفاوضات .

(د) تقرير المصير :

فى سياق الشرق الأوسط ، يعادل تعبير تقرير المصير على وجه الحصر ، تكوين دولة فلسطينية . ونحن لن نؤيد هذا التعريف لتقرير المصير . ونعتقد أنه ينبغى للفلسطينيين أن يقوموا بالدور القيادى فى تحديد مستقبلهم ، وأن يؤيدوا بالكامل الحكم الوارد فى اتفاقيتى كامب ديفيد والذى ينص على انتخاب ممثلين لسكان الضفة الغربية وغزة ليقرروا كيف سيحكمون أنفسهم اتفاقا مع أحكام ما اتفقوا عليه فى المفاوضات المتعلقة بتحديد الوضع النهائى .

(هـ) القدس :

سنؤيد بالكامل الموقف القائل بأن وضع القدس ينبغى تحديده من خلال المفاوضات .

(و) المستوطنات :

ينبغى تحديد وضع المستوطنات الاسرائيلية فى خلال مفاوضات تحديد الوضع النهائى . ولن نؤيد استمرارها كقواعد أمامية فى أراضى الغير .

نقاط إضافية للمحادثات :

١ ــ مفاتحة حسين

قام الرئيس بمفاتحة حسين لتحديد مدى اهتمامه بالمشاركة .

وقد تلقى الملك حسين نفس التحديد لموقف الولايات المتحدة مثلكم .

ويرى حسين أن مقترحاتنا جادة وهو يوليها اهتماما جادا .

ويدرك حسين أن كامب ديفيد هى الأساس الوحيد الذى سنقبله للمفاوضات .

كما أننا نناقش هذه المقترحات مع السعودية .

٢ ــ الالتزام العلنى :

أيا كان التأييد من هذين البلدين العربيين أو غيرهما ، فإن هذا هو ما توصل الرئيس إلى أنه ينبغى القيام به .

والرئيس مقتنع بأن مواقفه عادلة ومتوازنة وتحمى أمن إسرائيل حماية كاملة . وبالإضافة إلى هذا ، فإنها تتيح فرصا عملية للتوصل فى نهاية المطاف إلى معاهدات السلام التى ينبغى أن تربط إسرائيل بجيرانها .

وسيلقى خطابا يعلن فيه هذه المواقف ، ربما خلال أسبوع .

٣ ــ خطوات إجرائية تالية :

لو كانت الاستجابة لاقتراح الرئيس إيجابية ، فستتخذ الولايات المتحدة خطوات

مباشرة لبدء مفاوضات الاستقلال الذاتى بأوسع مشاركة ممكنة كما هو منصوص عليه فى اتفاقيتى كامب ديفيد .

كما نبحث قيام الوزير شولتز بزيارة قريبة للمنطقة .

وإن لم تكن الاستجابة إيجابية ، فإن الرئيس كما قال فى رسالته إليكم ، سيدافع رغم ذلك عن موقفه بالإخلاص المناسب .

التذييل « هـ »

■ قرارات مؤتمر القمة العربى الثانى عشر ، فاس ، المغرب ، ٩ سبتمبر ١٩٨٢(*)

انعقد بمدينة فاس مؤتمر القمة العربى الثانى عشر فى ٢٧ محرم ١٤٠٢ هـ الموافق ٢٥ نوفمبر ١٩٨١ . وبعد أن رجأ أشغاله استأنفها فى الفترة ما بين ١٧ ـــ ٢٠ ذو القعدة ١٤٠٢ الموافق ٦ ـــ ٩ سبتمبر ١٩٨٢ ، برئاسة جلالة الملك الحسن الثانى ملك المملكة المغربية . وقد شاركت فى أعمال المؤتمر جميع الدول العربية باستثناء الجماهيرية العربية الليبية .

واعتبارا للظرف الخطير والدقيق الذى تمر به الأمة العربية ، وبوحى من الشعور بالمسؤولية القومية التاريخية ، درس أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والسيادة ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية القضايا الهامة المطروحة على المؤتمر ، واتخذوا بشأنها القرارات التالية :

حيّا المؤتمر صمود قوات الثورة الفلسطينية والشعبين اللبنانى والفلسطينى والقوات المسلحة العربية السورية ، وأعلن مساندته للشعب الفلسطينى فى نضاله من أجل استرداد حقوقه الوطنية الثابتة .

وإيمانا من المؤتمر بقدرة الأمة العربية على تحقيق أهدافها المشروعة وإزالة العدوان ، وانطلاقا من المبادىء والأسس التى حددتها مؤتمرات القمة العربية ، وحرصا من الدول العربية على الاستمرار فى العمل بكل الوسائل من أجل تحقيق السلام القائم على العدل فى منطقة الشرق الأوسط ، واعتمادا على مشروع فخامة الرئيس الحبيب بورقيبة الذى يعتمد الشرعية الدولية ، أساسا لحل القضية الفلسطينية وعلى مشروع جلالة الملك فهد بن عبد العزيز حول السلام فى الشرق الأوسط ،

(*) مقتطف من إدارة الرباط المحلية ، ٩ سبتمبر ١٩٨٢ ، فى نشرة الإذاعات الخارجية لهيئة الاستعلامات ، « تقرير يومى : **الشرق الأوسط وأفريقيا** » ١٠ سبتمبر ١٩٨٢ ، الصفحات أ ١٧ ـــ أ ١٩ .

وفى ضوء المناقشات والملاحظات التى أبداها أصحاب الجلالة والفخامة والسمو الملوك والرؤساء والأمراء ، فقد قرر المؤتمر اعتماد المبادىء التالية :

١ ــ انسحاب إسرائيل من جميع الأراضى العربية التى احتلتها عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية .

٢ ــ إزالة المستعمرات التى أقامتها إسرائيل فى الأراضى العربية بعد عام ١٩٦٧ .

٣ ــ ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان بالأماكن المقدسة .

٤ ــ تأكيد حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعى والوحيد ، وتعويض من لا يرغب فى العودة .

٥ ــ تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ، ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر .

٦ ــ قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس .

٧ ــ يضع مجلس الأمن الدولى ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة ، بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة .

٨ ــ يقوم مجلس الأمن الدولى بضمان تنفيذ تلك المبادىء .

. . . .

التذييل « و »

■ اتفاقية بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ١١ فبراير ١٩٨٥

الاتفاقية

انطلاقا من روح قرارات قمة فاس المتفق عليها عربيا ، وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين ، وتمشيا مع الشرعية الدولية ، وانطلاقا من الفهم المشترك لبناء علاقة مميزة بين الشعب الأردنى والفلسطينى ، اتفقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية على السير معا نحو تحقيق تسوية سلمية عادلة لقضية الشرق الأوسط ولإنهاء الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية المحتلة بما فيها القدس ، وفق الأسس والمبادى التالية :

١ ــ الأرض مقابل السلام : كما ورد فى قرارات الأمم المتحدة ، بما فيها قرارات مجلس الأمن .

٢ ــ حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى : يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت فى تقرير المصير عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك ضمن إطار الاتحاد الكونفيدرالى العربى المنوى إنشاؤه بين دولتى الأردن وفلسطين .

٣ ــ حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة .

٤ ــ حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها .

٥ ــ وعلى هذا الأساس تجرى مفاوضات السلام فى ظل مؤتمر دولى ، تحضره الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن الدولى وسائر أطراف النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ضمن وفد مشترك (وفد أردنى ــ فلسطينى) .

توضيحان

[وفق مصادر أردنية رسمية ، تم فى مرحلة لاحقة الاتفاق بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية على توضيحين] .

البند الثانى : « حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى فى دولة فلسطينية متحدة كونفدراليا مع المملكة الأردنية الهاشمية » .

البند الخامس : « وعلى هذا الأساس تجرى مفاوضات السلام فى إطار مؤتمر دولى ، تحضره الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن الدولى وسائر أطراف النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى . وتشارك فى هذا المؤتمر الأطراف العربية الأخرى المعنية ، ويكون من بينها وفد أردنى فلسطينى مشترك يضم بالتساوى ممثلين عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية » .

التذييل « ز »

■ اتفاق بيريز — حسين (وثيقة لندن) ، ١١ إبريل ١٩٨٧(*)

(اتفاق بين حكومة الأردن ، الذى أكدته لحكومة الولايات المتحدة ، وبين وزير خارجية إسرائيل ، إلى حين اعتماده من حكومة إسرائيل . وسيعامل الجزءان « أ » و « ب » اللذان سيعلن عنهما باتفاق الأطراف ، كمقترحات من الولايات المتحدة ، وافقت عليها الأردن وإسرائيل . ويعامل الجزء « ج » بسرية كبيرة ، باعتباره تعهدات مقدمة للولايات المتحدة من حكومة الأردن لتُنقل إلى حكومة إسرائيل) .

تفاهم من ثلاثة أجزاء بين الأردن وإسرائيل

أ — دعوة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة : يبعث الأمين العام للأمم المتحدة بدعوات إلى الأعضاء الخمسة الدائمين بمجلس الأمن ، وإلى الأطراف المشتركة فى الصراع العربى الاسرائيلى ، وذلك من أجل التفاوض بشأن اتفاق يتم بالوسائل السلمية يستند إلى قرارى الأمم المتحدة رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ ، بغرض الوصول إلى سلام شامل فى المنطقة ، وتوفير الأمن لبلدانها ، ومنح الشعب الفلسطينى حقوقه المشروعة .

ب — مقررات المؤتمر الدولى : يتفق المشتركون فى المؤتمر على أن الغرض من المفاوضات هو الوصول إلى اتفاق ، بالوسائل السلمية ، حول جميع جوانب المشكلة الفلسطينية . ويدعو المؤتمر الأطراف إلى إنشاء لجان ثنائية على الصعيد الإقليمى من أجل التفاوض حول المسائل الثنائية .

(*) وافق بيريز وحسين على وثيقة لندن فى أثناء اجتماعهما بلندن فى شهر أبريل ١٩٨٧ . انظر : « معاريف » ، فى أول يناير ١٩٨٨ ، فى نشرة الإذاعات الخارجية لهيئة الاستعلامات ، « تقرير يومى : الشرق الأدنى ، وجنوب آسيا » ، ٤ يناير ١٩٨٨ ، الصفحات ٣٠ — ٣١ .

جـ ــ طبيعة الاتفاق بين الأردن وإسرائيل : تتفق إسرائيل والأردن على أن : (١) المؤتمر الدولى لن يفرض حلاً ولن ينقض أى اتفاق تتوصل إليه الأطراف ؛ (٢) تجرى المفاوضات فى لجان ثنائية وبصورة مباشرة ؛ (٣) تناقش المسألة الفلسطينية فى اجتماع يحضره الوفدان الأردنى الفلسطينى ، والاسرائيلى ؛ (٤) يكون ممثلو الفلسطينيين جزءاً من الوفد الأردنى الفلسطينى ؛ (٥) يكون الاشتراك فى المؤتمر استناداً إلى قبول قرارى الأمم المتحدة رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ من قبل الأطراف ، ونبذ العنف والإرهاب ؛ (٦) تجرى كل لجنة المفاوضات بصورة مستقلة ؛ (٧) تُحل المسائل الأخرى عن طريق اتفاق مشترك بين الأردن وإسرائيل .

وثيقة التفاهم هذه فى انتظار موافقة حكومتى إسرائيل والأردن الحاليتين . وسوف تقدم محتويات هذه الوثيقة ، وتُقترح إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

التذييل « ح »

■ ملاحظات الأمين العام ميخائيل جورباتشوف إلى الرئيس حافظ الأسد ، ٢٤ أبريل ١٩٨٧(*)

إن صرح السلام ، ولا سيما فى العصر النووى ، لا يمكن أن يدوم طويلاً لو أن جزءاً منه على أقل تقدير ظل خارج نظام الأمن . ولهذا السبب يؤيد الاتحاد السوفيتى بقوة تسوية مواقف الصراع ، أى ما يطلق عليه الصراعات الإقليمية ، وتحتل مشكلة الشرق الأوسط مكانا خاصا بينها وهى إحدى المشكلات المزمنة والمعقّدة . إذ أنها ، وعلى مدى عقدين حتى الآن ـــ ولو أننا حسبنا الوقت منذ البداية تكون الفترة الزمنية ضعف ذلك ـــ أصابت حياة شعوب الشرق الأوسط ومصائرها بالشلل .

ولعله من المستحيل بعد الآن تحمّل البلايين التى تُنفق على الاحتياجات العسكرية ، والمصادمات الدموية الواحدة بعد الأخرى ، والخسائر فى الأرواح البشرية كل يوم تقريباً ، والتوترات السياسية والسيكولوجية ، وجو الخوف وانعدام الثقة . إذ أن هذا الموقف يؤثر على الاقتصاد ، ويعوّق التنمية ، ويفضى إلى انخفاض مستويات المعيشة ، ويتسبب فى تراكم المشكلات الاجتماعية ؛ فتتشكل مناطق فواجع حقيقية للناس .

إن الاعتماد على القوة العسكرية فى تسوية الصراع قد فقد مصداقيته تماماً . ويبدو أن هناك أدلة كافية على هذا . إذ أن المصدر الرئيسى للصراع الدائم هو السياسة التوسعية للدوائر الاسرائيلية الحاكمة التى تساندها واشنطن . وتعتبر الولايات المتحدة الشرق الأوسط ساحة اختبار لصياغة سياساتها الامبريالية . وتستغل الولايات المتحدة ، كما لاحظنا ، الصراعات الاقليمية عموماً للتلاعب فى مستوى التوتر والمجابهة .

(*) « فى جو ودى » برافدا ، ٢٥ ابريل ١٩٨٧ ، فى نشرة الإذاعات الخارجية لهيئة الاستعلامات ، « تقرير يومى : الاتحاد السوفيتى » ، ٢٨ ابريل ١٩٨٧ ، الصفحات هـ ٧ ـــ هـ ٨ .

إننا نعرب عن تضامننا مع العرب الذين يرفضون التسليم باحتلال أراضيهم ، ونشجب بشكل قاطع التمييز ضد الشعب الفلسطينى المحروم من الحق فى تقرير المصير والحق فى الوطن . وسوف نعارض مستقبلاً ، مثلما كان الحال فى الماضى ، أية صفقات منفصلة ، إذ أنها تعطل البحث عن تسوية حقيقية وتقف حائلا دونه .

إن الزعماء الاسرائيليين يتعلقون فى عناد بسياسة لا تتوافر لها أية احتمالات مستقبلية . إنهم يحاولون تعزيز أمن بلدهم بتخويف جيرانهم ، مستعملين جميع الوسائل ، حتى إرهاب الدولة ، من أجل هذا الغرض . إنها سياسة خاطئة وغير متبصرة ، خاصة وأنها موجهة ضد ٢٠٠ مليون عربى تقريباً .

إن هناك طريقة أخرى صائبة وموثوق بها لضمان مستقبل آمن لدولة إسرائيل . إنها السلام العادل ، وبعد التمحيص النهائى ، إقامة علاقات حسن الجوار مع العرب .

لقد قيل الكثير مؤخراً عن العلاقات بين الاتحاد السوفيتى وإسرائيل ، وانتشر الكثير من الأكاذيب أيضاً . وأقولها صراحة : إن غياب مثل هذه العلاقات لا يمكن اعتباره شيئاً طبيعياً . ولكن إسرائيل هى التى قطعتها فى المقام الأول . وقد حدث ذلك نتيجة للعدوان ضد البلدان العربية .

إننا نعترف دون تحفظ ، وبنفس الدرجة كما هو الحال مع كافة الدول الأخرى ، بحق إسرائيل فى الوجود السلمى الآمن . وفى الوقت ذاته ، يعارض الاتحاد السوفيتى بصورة قاطعة ، مثلما كان فى الماضى ، سياسة تل أبيب القائمة على القوة وممارسات ضم الأراضى . ويجب أن يكون واضحاً ، إن حدوث تغييرات فى العلاقات مع إسرائيل لا يمكن تصوره إلاّ فى المجرى العادى لعملية التسوية فى الشرق الأوسط . ولا يمكن إخراج هذه المسألة عن سياق من هذا القبيل . لقد نشأ هذا الترابط نتيجة لتسلسل الأحداث ، ونتيجة لسياسات إسرائيل .

وإننا لعلى ثقة بأن الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر دولى بشأن الشرق الأوسط يضم جميع الأطراف المعنية ، يجب أن تكون نقطة محورية للجهود الجماعية من أجل التوصل إلى تسوية .

إن هذه الفكرة ، كما تعرفون ، كان لها تاريخ عاصف ، إنها لم تقبل على الفور . إلا أن السنوات الماضية أظهرت أنها الطريق الوحيد للخروج من حالة الجمود . واليوم ، ليس من قبيل المبالغة القول بأن جانباً كبيراً من مجتمع الأمم الدولى يؤيد عقد مثل هذا المؤتمر . وحتى الولايات المتحدة وإسرائيل لا يمكن أن تحتفظا بموقفهما السلبى العلنى .

لقد حان الوقت للبدء فى الأعمال التحضيرية الحريصة والمجهدة . وبمقدور الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن أن يتخذوا زمام المبادرة فى هذا الأمر . والاتحاد السوفيتى كما أود أن أؤكد من جديد ، مستعد لبذل جهود مخلصة وبناءة على أساس ثنائى مشترك .

وخلال مناقشاتنا ، بحثنا هذه المسائل بتفصيل كافٍ . ولا يسعنى إلا أن أعرب عن الارتياح لكوْن القيادة السورية تتبع بثبات هذا النهج تجاه تسوية سياسية .

وإنه لمن الواضح تماما أن الكثير سوف يتوقف فى هذا الشأن على النشاط السياسى للدول العربية وإصرارها ، وعلى التنسيق بينها . وإننا لنشعر بالحزن بسبب التفكك والانقسامات والصراعات التى تسود العالم العربى ، والتى تستغل بشراسة من قبل الامبرياليين وعملائهم . وبطبيعة الحال إننا نشهد بادرة طيبة فى الجهود الجارية لاستعادة الوحدة داخل منظمة التحرير الفلسطينية .

إن الجمهورية العربية السورية ، التى قدمت التضحيات ، وعانت من الحرمان ، ظلت طوال سنوات كثيرة ، وحتى الآن تقاوم العدوان ، وسياسة فرض الرأى ، والخطط الاستعمارية الجديدة . إن مواقعها الطليعية فى النضال ضد الامبريالية لا سبيل إلى إنكارها . وليس هناك غنى عن دورها فى توحيد العالم العربى وفق خطوط تسوية الشرق الأوسط ، التى تتمثل أهم أهدافها فى عودة الأراضى التى استولت عليها إسرائيل وممارسة الحقوق الفلسطينية المشروعة .

والآن ، بعد أن أصبحت الأعمال التحضيرية المتعلقة بالمؤتمر الدولى بشأن الشرق الأوسط أمرا مطروحا فى جدول الأعمال حاليا ، فإن اتخاذ موقف عربى

مشترك بشأن هذا الأمر يتسم بأهمية خاصة . وهنا ، فى رأينا ، يمكن أن يصبح
نشاط أصدقائنا السوريين وسلطتهم عاملاً حاسماً .

التذييل « ط »

■ قرارات الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى ، الجزائر ، ٢٦ أبريل ١٩٨٧(*)

انطلاقا من الميثاق الوطنى الفلسطينى ، والتزاما بقرارات المجلس الوطنى الفلسطينى . نؤكد على الأسس التالية كقاعدة للعمل الوطنى الفلسطينى فى إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب العربى الفلسطينى :

أولا : فلسطينيا

١ ــ التمسك بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربى الفلسطينى فى العودة ، وتقرير المصير ، وإقامة الدولة المستقلة فوق التراب الوطنى الفلسطينى وعاصمتها القدس ، والالتزام بالبرنامج السياسى لمنظمة التحرير الفلسطينية الهادف لإنجاز هذه الحقوق .

٢ ــ التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا لشعبنا ، ورفض التفويض والإنابة والمشاركة فى التمثيل الفلسطينى ، ورفض ومقاومة أية بدائل عن منظمة التحرير الفلسطينية .

٣ ــ التمسك باستقلالية منظمة التحرير الفلسطينية ، ورفض الوصاية ، والاحتواء والإلحاق والتدخل فى شؤونها الداخلية وإقامة بديل عنها .

٤ ــ مواصلة النضال بأشكاله كافة ، كفاحا مسلحا وجماهيريا وسياسيا ، لتحقيق أهدافنا الوطنية وتحرير الأراضى الفلسطينية والعربية من الاحتلال الاسرائيلى ، ومواجهة مخططات التحالف الامبريالى الصهيونى العدوانية فى منطقتنا ، وبخاصة

(*) تم تحريره واستخلاصه من صوت فلسطين بصنعاء ، ٢٦ ابريل ١٩٨٧ ، فى نشرة الإذاعات الخارجية لهيئة الاستعلامات ، « تقرير يومى : الشرق الأوسط وأفريقيا » ، ٢٧ ابريل ١٩٨٧ ، الصفحات أ ٨ ــ أ ١١ .

التحالف الاستراتيجى الأمريكى الاسرائيلى ، تعبيراً أصيلا عن حركة التحرر الوطنى لشعبنا المعادية للامبريالية والاستعمار والصهيونية .

٥ ـــ الاستمرار فى رفض قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، وعدم اعتباره أساسا صالحا لحل القضية الفلسطينية لأنه يتعامل معها كقضية لاجئين ، ويتجاهل الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطينى .

٦ ـــ رفض ومقاومة كافة الحلول والمشاريع الرامية إلى تصفية قضيتنا الفلسطينية ، ومن بينها اتفاقات كامب ديفيد ، ومشروع ريجان للحكم الذاتى ، ومشروع التقاسم الوظيفى بمختلف صيغه .

٧ ـــ التمسك بقرارات القمم العربية المتعلقة بقضية فلسطين . وبخاصة قمة الرباط فى العام ١٩٧٤ ، واعتبار مشروع السلام العربى الذى قررته قمة فاس فى العام ١٩٨٢ ، وأكده مؤتمر القمة الاستثنائى فى الدار البيضاء فى ١٩٨٨ ، إطارا للتحرك العربى على الصعيد الدولى سعيا لإيجاد حل للقضية الفلسطينية واستعادة الأراضى العربية المحتلة .

٨ ـــ إن المجلس الوطنى الفلسطينى ، آخذا فى الاعتبار قرارى الأمم المتحدة رقم ٣٨٥٨ ورقم ٤١٤٨ بشأن عقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط ، وكذلك قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين ، يؤيد المجلس الوطنى الفلسطينى عقد المؤتمر الدولى فى إطار الأمم المتحدة وتحت إشرافها ، وتشارك فيه الدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن ، وكذلك مشاركة الأطراف المعنية بالنزاع فى المنطقة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى . ويؤكد المجلس على ضرورة أن يكون للمؤتمر الدولى صلاحيات كاملة . كما يعبر المجلس عن تأييده للمقترح الخاص بتشكيل اللجنة التحضيرية ، ويطالب بسرعة تشكيلها وانعقادها .

. . . .

٩ ـــ تعزيز وحدة جميع القوى والمؤسسات الوطنية داخل الوطن المحتل بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، والارتقاء بأشكال العمل المشترك بينها فى النضال ضد

العدو الصهيونى وسياسة القبضة الحديدية الاسرائيلية ، ومخططات الحكم الذاتى ، والتقاسم الوظيفى ، والتطبيع ، وما يسمى بخطة التنمية ، وضد المحاولات الهادفة إلى اصطناع بدائل لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بما فيها تعيين المجالس البلدية والقروية ، ودعم صمود شعبنا ممثلا بقواه ومؤسساته الوطنية .

. . . .

ثانيا : عربيا

. . . .

٤ ـــ العمل على تصحيح وبناء العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا على قاعدة أهداف النضال المعادى للامبريالية والصهيونية ، ووفق قرارات القمم العربية ، وبخاصة الرباط وفاس ، وعلى أسس التكافؤ والاحترام المتبادل ، وصولا إلى علاقات كفاحية فلسطينية سورية وعربية وثيقة .

٥ ـــ الحرب العراقية الإيرانية ، العمل على وقف الحرب الإيرانية العراقية باعتبارها حربا مدمرة للشعبين الجارين المسلمين ، ولا تستفيد منها إلا القوى الامبريالية والصهيونية ، وترمى إلى استنزاف الجهود والطاقات العربية بعيدا عن ميدانها الرئيسى فى مواجهة العدوان الصهيونى المدعوم من الامبريالية الأمريكية ضد الأمة العربية والبلدان الإسلامية . إن المجلس الوطنى الفلسطينى ، إذ يثمن المبادرات العراقية السلمية الهادفة لوقف هذه الحرب وإقامة علاقات حسن الجوار بين البلدين تقوم على الاحترام الكامل لسيادة كل منهما ، وعدم تدخل أى منهما فى الشؤون الداخلية للآخر ، واحترام خياراتهما السياسية والاجتماعية ، يقف مع العراق الشقيق فى الدفاع عن أرضه وعن كل أرض عربية تتعرض للعدوان والغزو الخارجى . كما يدين المجلس احتلال إيران للأراضى العراقية ، والتواطؤ الأمريكى الاسرائيلى فى إدامة هذه الحرب عن طريق الصفقات التسليحية الأمريكية والاسرائيلية لإيران .

٦ ـــ الأردن ، التأكيد على العلاقات الخاصة والمتميزة التى تربط الشعبين الشقيقين الفلسطينى والأردنى ، والعمل على تطويرها بما ينسجم والمصلحة القومية

للشعبين ولأمتنا العربية ، وتدعيم نضالهما المشترك من أجل تعزيز استقلال الأردن وضد أطماع التوسع الاسرائيلى على حساب أراضيه ، وفى سبيل إحقاق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطينى ، بما فيها حقه فى العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، والتمسك بقرارات المجلس الوطنى الخاصة بالعلاقة مع الأردن ، على أساس أن منظمة التحرير هى الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى داخل الأرض المحتلة وخارجها ، كما أكد قرار الرباط عام ١٩٧٤ ، وأن أية علاقة مستقبلية مع الأردن تقوم على أسس كونفيدرالية بين دولتين مستقلتين ، والتأكيد على التمسك بالأسس التى أقرتها دورة المجلس الوطنى الخامسة عشرة وقرارات قمة بغداد بشأن دعم الصمود بما فى ذلك ما يتعلق بعمل اللجنة المشتركة الفلسطينية الأردنية .

٧ ــ مصر ، إن المجلس الوطنى الفلسطينى ، إذ يؤكد الدور التاريخى لمصر وشعبها العظيم فى إطار النضال العربى ضد العدو الصهيونى ، وتضحيات شعب مصر الشقيق وجيشها البطل دفاعا عن الشعب الفلسطينى وحقوقه الوطنية ، وفى النضال من أجل الوحدة العربية والتحرر من الاستعمار والصهيونية ، وفى الكفاح من أجل تحرير الأراضى العربية والفلسطينية المحتلة فى كافة المواقع والميادين ، وإذ يقدر المكانة القومية والدولية لمصر وأهمية عودة مصر وتوليها لدورها الطبيعى على الساحة العربية ، يقرر المجلس : تكليف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتحديد أسس العلاقات الفلسطينية ــ المصرية على قاعدة قرارات الدورات المتعاقبة للمجلس الوطنى الفلسطينى ، وبخاصة الدورة السادسة عشرة ، بما تضمنته من مواقف وبما احتوته من ثوابت النضال الفلسطينى ، وفى مقدمتها حق تقرير المصير ، والعودة ، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، وأن المنظمة هى الممثل الشرعى والوحيد ، وفى ضوء قرارات مؤتمرات القمة العربية ذات العلاقة ، بما يحقق أهداف الشعب الفلسطينى وحقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف والتى أكدتها هذه القرارات العربية ، وبما يخدم النضال الفلسطينى والعربى ضد العدو الصهيونى ومن يدعمه .

ثالثا : دوليا

. . . .

٣ ــ توطيد علاقات التحالف النضالى مع دول المنظومة الاشتراكية ، وفى مقدمتها الاتحاد السوفيتى ، ومع جمهورية الصين الشعبية .

. . . .

٥ ــ العمل بمختلف الوسائل على الساحة الدولية لفضح العنصرية الصهيونية وممارستها فى وطننا المحتل ، وهو موقف أكده قرار الأمم المتحدة التاريخى رقم ٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥ بأن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية ، والعمل على إفشال التحرك الصهيونى الامبريالى لإلغاء هذا القرار .

. . . .

٨ ــ تطوير العلاقات مع القوى الديمقراطية الاسرائيلية التى تساند كفاح الشعب الفلسطينى ضد الاحتلال والتوسع الاسرائيلى ، والمؤيدة لحقوق شعبنا الوطنية الثابتة بما فى ذلك حقه فى العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ، والتى تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطينى . إدانة كل المحاولات الصهيونية المدعومة من قبل الامبريالية الأمريكية لدفع المواطنين اليهود فى عدد من بلدان العالم للهجرة إلى فلسطين المحتلة ، ودعوة كل القوى الشريفة للتصدى لهذه الحملات الدعاوية المسعورة وآثارها الضارة .

. . . .

التذييل « ى »

■ نقاط المحادثات الأربع عشرة للفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، ١٤ يناير ١٩٨٨

٢٧ يناير ١٩٨٨

معالى جورج شولتز
وزير الخارجية
واشنطن دى . سى . ٢٠٥٢٠

عزيزى الوزير ،

يتم هذا الاجتماع فى وقت حاسم حيث تستخدم قوات الاحتلال الاسرائيلى تدابير غير متحضرة وجائرة لقمع انتفاضة شعبنا الفلسطينى . وتجىء هذه الانتفاضة كتعبير وطنى حتمى عن إرادة شعبنا فى النضال حتى نحرز حريتنا فى دولتنا الفلسطينية المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلنا الشرعى الوحيد .

وشعبنا فى حاجة ماسة إلى حماية دولية عاجلة من وحشية السلطات العسكرية الاسرائيلية التى أُطلقت على سكاننا المدنيين غير المسلحين لتقتل ، وتشوه وتعذب نساءنا وأطفالنا . وتحقيقا لهذه الغاية ، نأمل فى أن يتخذ المجتمع الدولى فورا ، قرارا بتوفير قوة دولية للتدخل فى الأراضى المحتلة ، ويمكن وضع شعبنا تحت وصايتها ، كخطوة أولى نحو عقد مؤتمر دولى للسلام . وينبغى أن يُعقد هذا المؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة ، وتحضره كل أطراف النزاع المعنية ، بما فى ذلك فى المحل الأول ، الأمة الفلسطينية من خلال ممثلها الشرعى ، منظمة التحرير الفلسطينية .

ونحن نتطلع لمشاركتكم الشخصية النشيطة ، ومشاركة الولايات المتحدة فى عملية السلام ، التى نأمل فى أن تضع حدا للمعاناة التى تحملها شعبنا فى العشرين سنة الماضية .

مع وافر الاحترام
حنا سنيورة
فايز أبو رحمة

مرفق : نسخة من بيان المؤسسات والشخصيات الفلسطينية فى الضفة الغربية وغزة .

بيان المؤسسات الفلسطينية
فى الضفة الغربية وغزة

لقد شهدت الأراضى الفلسطينية المحتلة خلال الأسابيع الأخيرة انتفاضة شعبية ضد الاحتلال الاسرائيلى وإجراءاته القمعية ، أسفرت حتى الآن عن استشهاد العشرات وجرح المئات والزج بالآلاف من بنات وأبناء شعبنا الفلسطينى العزل من السلاح .

وقد جاءت انتفاضة شعبنا هذه لتؤكد من جديد تمسكه المتواصل بتطلعاته الوطنية ، وعزمه وتصميمه على نيل حقوقه الوطنية الثابتة وفى مقدمتها حقه فى تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطنى والتفافه حول قيادته الشرعية والوحيدة (م . ت . ف) . كما تجىء الانتفاضة كدليل آخر على روحنا التى لا تعرف الكلل ورفضنا الاستسلام لليأس الذى بدأ يزحف على عقول بعض من يدعون أن الانتفاضة هى نتيجة لليأس .

إن العبرة التى يجب استخلاصها من الانتفاضة هى أن الوضع الحالى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة هو وضع غير طبيعى ، وأن الاحتلال الاسرائيلى لا يستطيع ، ولا يجوز أن يستمر إلى الأبد ، وأن السلام الحقيقى لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطينى ، وفى مقدمتها حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطنى الفلسطينى . وإذا لم يتحقق الاعتراف بهذه الحقوق فإن استمرار الاحتلال الاسرائيلى سيؤدى إلى المزيد من العنف وسفك الدماء وتعميق الكراهية ، وإبعاد فرص السلام .

إن الخروج من هذا الوضع لا يتأتى إلا من خلال عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط بمشاركة كافة الأطراف المعنية ، بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، وعلى قدم المساواة مع الأطراف الأخرى ، والدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن الدولى ، وبرئاسة الدولتين العظميين .

ومن هذا المنطلق فإننا نطالب السلطات الاسرائيلية أن تستجيب لقائمة المطالب التالية كبادرة ووسيلة لتهيئة المناخ لانعقاد المؤتمر الدولى المقترح الذى سيحقق تسوية سياسية عادلة ودائمة للقضية الفلسطينية بكافة جوانبها ، تضمن الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطينى ، وتحقق السلام والاستقرار لشعوب المنطقة ، وتضع نهاية للعنف وسفك الدماء :

١ ــ احترام بنود معاهدة جنيف الرابعة وكل الاتفاقيات الدولية الأخرى حول حماية المدنيين وممتلكاتهم وحقوقهم فى الأراضى المحتلة عسكريا ، وإلغاء إجراءات الطوارىء الموروثة عن الانتداب البريطانى لفلسطين ، ووقف تطبيق سياسة القبضة الحديدية .

٢ ــ التطبيق الفورى للقرارين ٦٠٥ و ٦٠٧ الصادرين عن مجلس الأمن الدولى ، اللذين يدعوان إسرائيل إلى احترام معاهدة جنيف الموقعة عام ١٩٤٩ وشرعة حقوق الانسان . هذان القراران يدعوان أيضا إلى إقامة تسوية عادلة ودائمة للنزاع العربى الاسرائيلى.

٣ ــ الإفراج عن جميع السجناء الذين اعتقلوا خلال الانتفاضة الحالية ، خصوصا الأطفال منهم . وتعليق كل الاجراءات والملاحقات القانونية الصادرة بحقهم .

٤ ــ إلغاء سياسة الطرد . والسماح بعودة كل الفلسطينيين المطرودين ، بمن فيهم الأربعة الذين طردوا فى ١٣ يناير ١٩٨٨ إلى لبنان ، إلى ديارهم وعائلاتهم . وكذلك الإفراج عن كل المعتقلين إداريا ، وكذلك إلغاء مئات الأوامر بالوضع قيد الإقامة الجبرية فى المنازل . وفى هذا الصدد ينبغى أن نذكر ــ بصفة خاصة ــ بمئات الطلبات المقدمة لجمع شمل الأسر والتى ندعو السلطات لقبولها .

٥ ــ الرفع الفورى للحصار المفروض على كل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة . وسحب الجيش الاسرائيلى من كل المراكز السكنية .

٦ ــ فتح تحقيق رسمى حول تصرفات الجنود والمستوطنين الاسرائيليين فى الضفة الغربية وغزة ، وكذلك فى السجون ومعسكرات الاعتقال ، ومعاقبة كل المسؤولين منهم عن قتل أو جرح مدنيين عزل .

٧ ــ وقف سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضى . وإعادة تلك الأراضى المصادرة خصوصا فى قطاع غزة . وكذلك وضع حد لمضايقة واستفزاز السكان العرب من قبل المستوطنين فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، وكذلك فى مدينة القدس القديمة . وبصفة خاصة تقليص الأنشطة الاستفزازية التى يقوم بها آرييل شارون والمستوطنون المتطرفون فى شوفو بانيم واتيريت كوهانيم فى مدينة القدس القديمة .

٨ ــ الامتناع عن القيام بأى عمل من شأنه التعرض للأماكن المقدسة المسيحية منها والاسلامية ، أو بتغيير الوضع القائم فى القدس .

٩ ــ إلغاء الضريبة على القيمة المضافة وكل الضرائب المباشرة الأخرى التى تفرضها إسرائيل على فلسطينيى القدس وبقية الضفة الغربية وغزة . ووضع حد لمضايقة رجال الأعمال والتجار الفلسطينيين .

١٠ ــ إلغاء كل التدابير التى تقيد الحريات السياسية بما فى ذلك تلك المتعلقة بتقييد حرية الاجتماعات والمؤتمرات ، وتأمين الشروط اللازمة لانتخابات بلدية حرة تجرى تحت إشراف سلطة محايدة .

١١ ــ إعادة كل الأموال المحسومة من أجور العمال الفلسطينيين من الأراضى المحتلة الذين عملوا وما زالوا يعملون وراء الخط الأخضر ، فى إسرائيل ، والتى تصل إلى عدة مئات من ملايين الدولارات . وإعادة هذه الأموال وفوائدها إلى أصحابها الشرعيين من خلال وكالة المؤسسات القومية التى ترأسها نقابات العمال .

١٢ ــ إلغاء كل القيود المفروضة على رخص البناء ومشاريع التنمية الصناعية والزراعية وحفر الآبار الجوفية ، إضافة إلى تلك المفروضة على برامج التنمية

الزراعية فى الأراضى المحتلة . وكذلك إلغاء كل التدابير المتخذة لحرمان الأراضى من مواردها المائية .

١٣ ــ وضع حد لسياسة التفرقة التى تمارس فى حق إنتاج الأراضى المحتلة ، الصناعى والزراعى . وذلك من خلال رفع القيود المفروضة على شحن البضائع إلى ما وراء الخط الأخضر ، أو فرض قيود مماثلة على شحن البضائع الاسرائيلية إلى الأراضى المحتلة .

١٤ ــ إزالة القيود المفروضة على الاتصالات السياسية بين سكان الأراضى المحتلة ومنظمة التحرير الفلسطينية ، فى شكل يسمح بمشاركة أهالى الأراضى المحتلة فى أعمال المجلس الوطنى الفلسطينى . مما يسمح للفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال بالمساهمة مباشرة فى عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمة الفلسطينية .

المؤسسات والشخصيات
الوطنية الفلسطينية فى الضفة
الغربية وقطاع غزة

القدس
١٤ يناير ١٩٨٨

التذييل « ك »

■ مبادرة شولتز ، ٤ مارس ١٩٨٨(*)

أعرض لكم أدناه مذكرة تفاهم أعتقد أنها ضرورية لبدء فورى لمفاوضات حول سلام شامل . ومذكرة التفاهم هذه نابعة من المناقشات التى أجريتها معكم ومع قادة المنطقة الآخرين . إننى أتطلع إلى رسالة رد من حكومة إسرائيل تأكيدا لهذه المذكرة .

إن الهدف المتفق عليه هو سلام دائم يضمن أمن جميع الدول فى المنطقة والحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى .

تبدأ مفاوضات فى موعد قريب محدد بين إسرائيل وكل من جيرانها الذين يرغبون فى ذلك . هذه المفاوضات يمكن أن تبدأ فى أول مايو ١٩٨٨ . كل من هذه المفاوضات سوف يرتكز على قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ بكل بنودهما . والأطراف المشاركون فى كل من المفاوضات الثنائية هم الذين سيحددون الإجراء والجدول الزمنى لمفاوضاتهم . وعلى جميع المشاركين أن يعلنوا رغبتهم فى التفاوض كل مع الآخر .

وفيما يتعلق بالمفاوضات بين إسرائيل ووفد أردنى ـــ فلسطينى ، تبدأ المفاوضات حول ترتيبات لتحديد فترة انتقالية على أن يكون هدفها إنجاز هذه الترتيبات خلال ستة أشهر . وبعد سبعة أشهر من بدء المفاوضات الانتقالية ، تبدأ مفاوضات تحديد الوضع النهائى للأراضى المحتلة بهدف استكمالها خلال عام واحد . وهذه المفاوضات سترتكز على جميع بنود ومبادىء قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٢٤٢ . وتبدأ محادثات تحديد الوضع النهائى « للأراضى المحتلة » قبل بدء سريان الفترة

(*) نص خطاب كتبه جورج ب . شولتز وزير الخارجية الأمريكى إلى إسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل يلخص اقتراح السلام الأمريكى . وقد تم ارسال خطاب مماثل للملك حسين ملك الأردن ، انظر : نيويورك تايمز ، ١٠ مارس ١٩٨٨ .

الانتقالية . وتبدأ الفترة الانتقالية بعد ثلاثة أشهر من إبرام الاتفاق الانتقالى ، وتستمر مدة ثلاث سنوات . وستشترك الولايات المتحدة فى مرحلتى المفاوضات ، وستسعى إلى أن ينتهيا سريعا إلى اتفاق . وستعرض الولايات المتحدة بصفة خاصة مسودة اتفاق على الأطراف المعنيين للنظر فيها عند بدء المفاوضات الخاصة بالترتيبات الانتقالية .

ويعقد قبل أسبوعين من افتتاح المفاوضات ، مؤتمر دولى . ويطلب من الأمين العام للأمم المتحدة توجيه دعوات إلى الأطراف المعنيين بالنزاع العربى ـــ الاسرائيلى ، والدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن . وينبغى على جميع الأطراف المشاركين فى المؤتمر الدولى قبول القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ الصادرين عن مجلس أمن الأمم المتحدة ، والتخلى عن العنف والإرهاب . ويستطيع الأطراف المشاركون فى كل مفاوضة ثنائية إبلاغ المؤتمر بحال مفاوضتهم وفقا لصيغة يتفق عليها . ولن يكون فى مقدور المؤتمر فرض حلول ، أو الاعتراض على الاتفاقات التى يتم التوصل إليها .

يكون التمثيل الفلسطينى فى إطار وفد أردنى ـــ فلسطينى . وتعالج المسألة الفلسطينية فى المفاوضات بين الوفد الأردنى الفلسطينى والوفد الاسرائيلى . وتجرى المفاوضات بين الوفد الأردنى ـــ الفلسطينى والوفد الاسرائيلى مستقلة عن أى مفاوضات أخرى .

إن مذكرة التفاهم هذه هى كل متكامل . والولايات المتحدة تدرك أن موافقتكم ضرورية لتطبيق كل عنصر فيها بحسن نية .

المخلص

جورج ب . شولتز

التذييـل « ل »

■ وثيقة فلسطينية وزعت فى مؤتمر قمة الجامعة العربية فى الجزائر ، ٧ ـــ ٩ يونية ١٩٨٨ ، كتبها بسام أبو شريف مستشار ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

وجهة نظر منظمة التحرير الفلسطينية : آفاق تسوية فلسطينية إسرائيلية

إن كل ما قيل حول النزاع فى الشرق الأوسط تركز على الاختلافات بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، وتجاهل النقاط التى يتفق عليها الطرفان بشكل كامل تقريبا .

هذه النقاط من السهل إغفالها بعد أن حجبها تراكم الشك والعداوة المتبادلين على مدى ٧٠ عاما ، لكنها موجودة فعلا وفيها يكمن الأمل بأن السلام الذى غاب عن المنطقة طوال ذلك أصبح فعلا فى متناول اليد .

وإذا ما نزعت طبقات الخوف وعدم الثقة التى كدسها القادة الإسرائيليون المتعاقبون على القضايا الجوهرية ، فإنك ستجد أن الفلسطينيين والإسرائيليين هم على اتفاق عام حول الأهداف والوسائل :

ـــ إن هدف إسرائيل هو السلام والأمن الدائمان ، كذلك فإن السلام والأمن الدائمين هما هدف الشعب الفلسطينى أيضا . ولا أحد يستطيع أن يفهم معاناة الشعب اليهودى على مدى قرن أكثر من الفلسطينيين ، لأننا ندرك معنى أن يكون شعب بلا دولة وعرضة لتخوف وتحامل الأمم . وبسبب الحكومات الإسرائيلية المتعددة وغيرها من الحكومات التى كان لها السلطة فى تحديد نهج حياة شعبنا ، فإننا نعرف ما يكون عليه الشعور عندما تُعتبر كائنات بشرية أقل انسانية من غيرها ، وينكر عليها الحقوق الأساسية التى يفترض أن تتمتع بها شعوب العالم كله بشكل

بديهى . إننا نشعر بأن ليس هناك من شعب ــ سواء كان الشعب اليهودى أم الشعب الفلسطينى ــ يستحق الظلم وحرمان الحقوق وسوء المعاملة ، وهى الأمور التى تدفع به حتما إلى اليأس . إننا نؤمن بأن لكل الشعوب ــ بما فيها اليهودى والفلسطينى ــ الحق فى إدارة قضاياها الخاصة ، وأن تتوقع من الشعوب المجاورة لها ليس فقط عدم العداوة بل ذلك النوع من التعاون السياسى والاقتصادى الذى بدونه لا يمكن لأية دولة أن تكون آمنة فعلا ، مهما كانت قوة آلتها الحربية ، والذى بدونه أيضا لا يمكن لأية دولة أن تزدهر حقا مهما تكرم عليها أصدقاؤها البعيدون .

ــ إن الفلسطينيين يريدون هذا النوع من السلام والأمن الدائمين لأنفسهم وللإسرائيليين أيضا ــ لأنه لا يمكن لأحد أن يبنى مستقبله الخاص على أنقاض الآخر . إننا واثقون بأن هذه رغبة وهدف كل الإسرائيليين باستثناء أقلية ضئيلة منهم .

ــ إن الوسائل التى تريد إسرائيل من خلالها إنجاز سلام وأمن دائمين هى المفاوضات المباشرة ، دون أية محاولة من جانب أى طرف خارجى لفرض أو نقض التسوية .

ــ إن الفلسطينيين يوافقون على هذا الأمر . وإننا لا نرى أن هناك امكانية لحل أى خلاف دون مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية بهذا الخلاف ، ونعتبر أن أية تسوية تفرض من قبل قوة خارجية هى تسوية غير مقبولة لأحد الطرفين أو لكليهما ، وبالتالى تسوية لن تستطيع مواجهة اختبار الزمن . إن مفتاح التسوية الفلسطينية ــ الإسرائيلية يكمن فى مفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، إن الفلسطينيين يخدعون أنفسهم إذا ما اعتبروا أن مشكلتهم مع الإسرائيليين يمكن أن تحل من خلال مفاوضات مع غير الإسرائيليين ، وبنفس المقياس فإن الإسرائيليين ووزير الخارجية الأمريكية جورج شولتز ــ الذى سيعود قريبا إلى الشرق الأوسط لإجراء المزيد من المحادثات حول اقتراحاته بشأن السلام فى المنطقة ــ سيخدعون أنفسهم إذا ما اعتبروا أن مشكلتهم مع الفلسطينيين يمكن أن تحل من خلال مفاوضات مع غير الفلسطينيين بمن فيهم الأردن .

ــــ إن الفلسطينيين يرغبون فى اختيار محاوريهم الإسرائيليين . وإننا لا نشك على الإطلاق بامكانية التوصل فى غضون شهر إلى تسوية مرضية مع « حركة السلام الآن » على الرغم من أن مثل هذا الاتفاق لن يكون اتفاقا مع إسرائيل . وبما أن ما نعمل لأجله هو التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل ، فإننا مستعدون للتحدث مع حزب العمل الذى يتزعمه شيمون بيريز ، ومع تكتل الليكود الذى يتزعمه إسحاق شامير ، أو مع أى طرف آخر يختاره الإسرائيليون لتمثيلهم .

ــــ إن الإسرائيليين وشولتز يفضلون أيضا التعامل مع فلسطينيين يختارونهم بأنفسهم . إلا أنه سيكون من العبث بالنسبة لهم كما لنا التحدث إلى أشخاص غير مكلفين بالتفاوض . وإذا كان ما يسعون لأجله هو التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين ، كما نفترض نحن ، فإنه ينبغى عليهم لذلك التفاوض مع ممثلى هذا الشعب . والشعب الفلسطينى اختار بالوسائل المتوافرة لديه ممثلين عنه . إن كل فلسطينى سئل من قبل دبلوماسيين أو صحافيين أجانب عن ممثليه ، أكد بما لا يترك مجالا للشك أن ممثله هو منظمة التحرير الفلسطينية . وإذا ما نظر لهذا الأمر على أنه تعبير عن الإرادة الفلسطينية الحرة ، ينبغى بالتالى منح الفلسطينيين امكانية التعبير عن إرادتهم الحرة بطريقة تقنع جميع المشككين بأن من شأن استفتاء يطرح على فلسطينيى الضفة الغربية وقطاع غزة باشراف دولى أن يسمح للشعب الفلسطينى بالاختيار بين منظمة التحرير الفلسطينية ، وأية مجموعة أخرى من الفلسطينيين تقترحها إسرائيل ، أو الولايات المتحدة أو المجموعة الدولية . إن منظمة التحرير مستعدة للالتزام بنتيجة مثل هذا الاستفتاء ، وبإفساح المجال أمام أية قيادة بديلة قد يجرى اختيارها من قبل الشعب الفلسطينى . إن منظمة التحرير ستفعل ذلك لأن سبب وجودها ليس إنهاء وجود إسرائيل ، بل انقاذ الشعب الفلسطينى وحقوقه ، بما فيها حقه فى تحديد مصيره والتعبير عن رأيه بشكل ديمقراطى .

ــــ وبمعزل عن الصورة الشيطانية التى ينظر بها فى الولايات المتحدة وإسرائيل إلى نضال منظمة التحرير الفلسطينية ، فالواقع أن هذه المنظمة قد بنيت على مبادىء ديمقراطية وتعمل لأجل أهداف ديمقراطية . وإذا أدركت إسرائيل ومؤيدوها فى

الادارة الأمريكية هذا الواقع ، فستزول المخاوف التى تمنعهم من القبول بالمنظمة كالمحاور الوحيد الممكن للتوصل إلى تسوية فلسطينية ــ إسرائيلية .

ـــ هذه المخاوف كما تبدو من خلال ما كتب وقيل فى إسرائيل والولايات المتحدة ، تركز على امتناع منظمة التحرير عن الموافقة غير المشروطة على قرارى مجلس الأمن الدولى ٢٤٢ و ٣٣٨ وعلى خطر قيام دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وغزة تكون متطرفة وتوتاليتارية ومصدر تهديد لجيرانها .

ـــ بأى حال فإن منظمة التحرير تقبل بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ لكن ما يمنعها من الإقرار بذلك بصورة غير مشروطة ليس مضمون القرارين ، بل ما لم يرد فيهما ، لأنهما لم يشيرا إلى الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى ، بما فيها حقه فى تقرير المصير والتعبير بحرية عن آرائه . ولهذا السبب وحده أكدنا مرارا أننا نقبل بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ فى إطار قرارات الأمم المتحدة التى تعترف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى .

ـــ أما فيما يتعلق بخطر قيام دولة فلسطينية تكون مصدر تهديد لجيرانها ، فإن الطابع الديمقراطى لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية التشريعية والتنفيذية والجماهيرية يدحض مثل هذا الاحتمال . وإذا كان ذلك لا يشكل ضمانة قوية كافية لقيام دولة فلسطينية ديمقراطية ، فإن الفلسطينيين يتقبلون فكرة تحديد فترة انتقالية قصيرة مقبولة من الطرفين ، تخضع فيها الأراضى العربية المحتلة لوصاية دولية توجهها نحو الدولة الفلسطينية الديمقراطية .

ـــ بعد ذلك فإن الفلسطينيين سيوافقون ــ بل سيصرون ــ على ضمانات دولية لأمن جميع دول المنطقة ، بما فيها فلسطين وإسرائيل ــ وإن رغبتنا فى الحصول على مثل هذه الضمانات تحديدا ، هى الحافز لمطالبتنا بمفاوضات سلام ثنائية مع إسرائيل تتم فى إطار مؤتمر دولى تشرف عليه الأمم المتحدة .

ـــ إن الفلسطينيين يشعرون بأن لديهم مبررات للخوف من إسرائيل بسبب آلتها الحربية ، وترسانتها النووية أكثر من المبررات التى يشعر بها الإسرائيليون تجاههم .

ومع ذلك فإنهم سيرحبون بأى إجراء منطقى عقلانى من شأنه أن يطور أمن دولتهم والدول المجاورة ، بما فيه نشر قوة عزل دولية على الجانب الفلسطينى من الحدود الإسرائيلية ــ الفلسطينية .

ــ إن الزمن الذى هو أحيانا أفضل بلسم للجراح ــ هو غالبا المفسد الأكبر . ومما لا شك فيه أن العديد من الإسرائيليين يدركون ذلك ، وينقلون شعورهم هذا إلى باقى شعبهم . أما فيما يتعلق بنا فإننا مستعدون الآن للسلام ، وقادرون على تحقيق ذلك . وأملنا أن لا تفوت الفرصة المتاحة حاليا للوصول إلى هذا الأمر .

ــ وفى حال فوت هذه الفرصة ، فلن يكون لنا خيار سوى الاستمرار فى ممارسة حقنا فى مقاومة الاحتلال ، لأن هدفنا النهائى هو أن نكون أحرارا نعيش بكرامة ، وأن تكون لنا حياة آمنة ليس لأطفالنا فقط بل لأطفال إسرائيل أيضا .

التذييـــل « م »

■ خطــاب الملك حسين فى ٣١ يولية ١٩٨٨(*)

أيها الإخوة المواطنون ، احييكم أطيب تحية ، ويسعدنى أن اتحدث إليكم ، فى مدنكم وقراكم ، ومخيماتكم ومضاربكم ، فى مصانعكم ومعاهدكم ، ومكاتبكم ومؤسساتكم . يسعدنى أن أتحدث إليكم حيثما كنتم على ثرى وطننا الأردنى العزيز ، وأن أخاطب فيكم العقل والقلب معا . وقد باشرنا بعد الاتكال على الله وعلى ضوء دراسة عميقة مستفيضة ، باتخاذ سلسلة من الاجراءات لدعم التوجه الوطنى الفلسطينى وإبراز الهوية الفلسطينية ، متوخين منها مصلحة القضية الفلسطينية والشعب العربى الفلسطينى .

ويأتى هذا القرار كما تعلمون ، بعد ثمانية وثلاثين عاما من وحدة الضفتين ، وبعد أربعة عشر عاما من قرار قمة الرباط ، باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ، وبعد ستة أعوام من قرار قمة فاس التى أجمعت على قيام دولة فلسطينية مستقلة ، فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ، كأساس من أسس التسوية السلمية ونتيجة لها .

ويقيننا أن قرارنا باتخاذ هذه الاجراءات لا يفاجئكم ، فالكثيرون منكم ترقبوه ، والبعض منكم طالبوا به قبل اتخاذه بزمن . أما مضمونه فقد كان للجميع ومنذ قرار قمة الرباط ، محل نقاش وبحث واجتهاد .

ومع ذلك ، فيمكن للبعض أن يتساءل لماذا الآن ؟ لماذا نتخذ القرار اليوم و لم نتخذه غداة قرار قمة الرباط ؟ أو غداة قرار قمة فاس مثلا ؟

وجوابنا على ذلك يقتضينا الرجوع إلى عدد من الحقائق التى سبقت قرار الرباط ، وإلى الاعتبارات التى انطلق منها النقاش والبحث حول الشعار الهدف الذى .

(*) قدم مكتب الاستعلامات الأردنى ، واشنطن ، دى .سى . نص خطاب الملك حسين .

رفعته منظمة التحرير الفلسطينية وعملت لكسب التأييد له عربيا ودوليا ، وهو هدف إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، الذى يعنى فضلا عما يعنيه من تطلع المنظمة لتجسيد الهوية الفلسطينية على التراب الوطنى الفلسطينى ، انفصال الضفة الغربية عن المملكة الأردنية الهاشمية .

أما الحقائق التى سبقت قرار الرباط ، فقد قمت كما تذكرون باستعراضها أمام الأخوة القادة العرب فى قمة الجزائر غير العادية فى حزيران الماضى . ولعله من المهم التذكير بأن من أبرز هذه الحقائق ، التى ذكرت كان نص قرار الوحدة بين الضفتين فى نيسان عام ١٩٥٠ . ويؤكد هذا القرار فى جزء منه على « المحافظة على كامل الحقوق العربية فى فلسطين ، والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة ، وبملء الحق ، وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة فى نطاق الأمانى القومية والتعاون العربى ، والعدالة الدولية » .

كما كان من بين هذه الحقائق ، ما طرحناه عام ١٩٧٢ من تصور للبدائل التى يمكن أن تقوم عليها العلاقة بين الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة بعد تحريرهما ، وكان من بين هذه البدائل ، قيام علاقة إخوة وتعاون بين المملكة الأردنية الهاشمية والدولة الفلسطينية المستقلة ، فى حالة اختيار الشعب الفلسطينى لذلك ، وهذا يعنى ببساطة ، أننا أعلنا موقفنا الواضح حول تمسكنا بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره على ترابه الوطنى ، بما فى ذلك حقه فى إقامة دولته الفلسطينية المستقلة ، قبل قرار قمة الرباط بأكثر من عامين ، وهذا الموقف هو الذى سنظل متمسكين به ، إلى أن يحقق الشعب الفلسطينى أهدافه الوطنية كاملة غير منقوصة بمشيئة الله .

أما الاعتبارات التى كان ينطلق منها البحث دائما ، حول علاقة الضفة الغربية بالمملكة الأردنية الهاشمية ، على خلفية دعوة منظمة التحرير لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ، فيمكن حصرها فى اعتبارين اثنين هما :

أولا : اعتبار مبدئى يتصل بقضية الوحدة العربية باعتبارها هدفا قوميا تلتقى عليه أفئدة الشعوب العربية وتتطلع إلى تحقيقه .

وثانيا : اعتبار سياسى يتصل بمدى انتفاع النضال الفلسطينى من الإبقاء على العلاقة القانونية بين ضفتى المملكة .

وجوابنا على تساؤل : لماذا الآن ؟ ينبثق هو الآخر عن هذين الاعتبارين وعن خلفية الموقف الأردنى الواضح الثابت تجاه القضية الفلسطينية كما بينا .

أما بالنسبة للاعتبار المبدئى ، فإن الوحدة العربية بين أى شعبين عربيين أو أكثر هى حق اختيار لكل شعب عربى ، هذا هو إيماننا ، وعلى أساس ذلك تجاوبنا مع رغبة ممثلى الشعب الفلسطينى فى الوحدة مع الأردن عام ١٩٥٠ ، ومن منطلقه نحترم رغبة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى فى الانفصال عنا فى دولة فلسطينية مستقلة ، نقول ذلك ونحن فى منتهى التفهم ، ومع ذلك سيظل الأردن معتزا بحمله رسالة الثورة العربية الكبرى ، متمسكا بمبادئها ، مؤمنا بالمصير العربى الواحد ، وملتزما بالعمل العربى المشترك .

أما بالنسبة للاعتبار السياسى ، فقد كانت قناعتنا ومنذ عدوان حزيران عام ١٩٦٧ أن الأولوية الأولى لعملنا وجهودنا ينبغى أن تنصب على تحرير الأرض والمقدسات من الاحتلال الإسرائيلى .

. . . .

وفى الفترة الأخيرة تبين أن هناك توجها فلسطينيا وعربيا عاما يؤمن بضرورة إبراز الهوية الفلسطينية بشكل كامل فى كل جهد أو نشاط يتصل بالقضية الفلسطينية وتطوراتها ، كما اتضح أن هناك قناعة عامة بأن بقاء العلاقة القانونية والادارية مع الضفة الغربية وما يترتب عليها من تعامل أردنى خاص مع الإخوة الفلسطينيين تحت الاحتلال من خلال المؤسسات الأردنية فى الأرض المحتلة ، يتناقض مع هذا التوجه مثلما سيكون عائقا أمام النضال الفلسطينى الساعى لكسب التأييد الدولى للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية وطنية عادلة لشعب مناضل ضد احتلال أجنبى .

وإزاء هذا التوجه المنبثق حتما عن رغبة فلسطينية خالصة ، وتصميم عربى أكيد على نصرة القضية الفلسطينية ، أصبح من الواجب أن نكون جزءا من هذا التوجه .

ونتجاوب مع متطلباته ، فنحن أولا وآخرا جزء من أمتنا ، حريصون على نصرة قضاياها وفى مقدمتها القضية الفلسطينية ، ومادامت هنالك قناعة جماعية بأن النضال من أجل تحرير الأرض الفلسطينية المحتلة ، يمكن أن يدعم بفك العلاقة القانونية والادارية بين الضفتين ، فلا بد أن نؤدى واجبنا ونفعل ما هو مطلوب منا ، فكما تجاوبنا مع مناشدة القادة العرب لنا فى قمة الرباط عام ١٩٧٤ لمواصلة التعامل مع الضفة الغربية المحتلة من خلال المؤسسات الأردنية دعما لصمود الإخوة هناك ، فإننا نتجاوب اليوم ، مع رغبة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ومع التوجه العربى لتأكيد الهوية الفلسطينية الخالصة فى سائر عناصرها شكلا ، ومضمونا ، ضارعين إلى الله أن يجعل من خطوتنا هذه إضافة نوعية لنضال الشعب الفلسطينى المتنامى من أجل الحرية والاستقلال .

أيها الإخوة المواطنون . هذه هى الأسباب والاعتبارات والقناعات التى حدت بنا للتجاوب مع رغبة منظمة التحرير الفلسطينية ومع التوجه العربى العام المنسجم مع هذه الرغبة ، إذ لا يمكن أن نستمر فى هذا الوضع المعلق الذى لا يمكن أن يخدم الأردن كما لا يمكن أن يخدم القضية الفلسطينية ، وكان لا بد من الخروج من نفق المخاوف والشكوك ، إلى رحاب الصفاء والوضوح ، حيث تنتعش الثقة المتبادلة وتزهر تفاهما وتعاونا ومحبة لصالح القضية الفلسطينية ، ولصالح الوحدة العربية التى ستظل هدفا عزيزا تلتقى على السعى إليه وعلى تحقيقه سائر الشعوب العربية .

على أنه ينبغى أن يفهم بكل وضوح ، وبدون أى لبس أو إبهام ، أن اجراءاتنا المتعلقة بالضفة الغربية إنما تتصل فقط بالأرض الفلسطينية المحتلة وأهلها ، وليس بالمواطنين الأردنيين من أصل فلسطينى فى المملكة الأردنية الهاشمية بطبيعة الحال ، فلهؤلاء جميعا كامل حقوق المواطنة ، وعليهم كامل التزاماتها ، تماما مثل أى مواطن آخر مهما كان أصله ، إنهم جزء لا يتجزأ من الدولة الأردنية التى ينتسبون إليها ويعيشون على أرضها ويشاركون فى حياتها وسائر أنشطتها ، فالأردن ليس فلسطين ، والدولة الفلسطينية المستقلة ستقوم على الأرض الفلسطينية المحتلة بعد تحريرها بمشيئة

الله ، وعليها تتجسد الهوية الفلسطينية ، ويزهر النضال الفلسطينى كما تؤكد ذلك الانتفاضة المباركة المظفرة للشعب الفلسطينى الواقع تحت الاحتلال .

. . . .

وعليه فإن صون الوحدة الوطنية أمر مقدس لا تهاون فيه ، وأى محاولة للعبث بها تحت أى لافتة أو عنوان ، لن تكون إلا مساعدة للعدو لتنفيذ سياسته التوسعية على حساب فلسطين والأردن سواء بسواء ، ومن هنا فإن تدعيمها وتمتينها هو الوطنية الحقة والقومية الأصيلة . ومن هنا أيضا فإن مسؤولية المحافظة عليها تقع على عاتق كل واحد منكم ، فلا يكون بيننا متسع لفتان ذى ضلالة ، أو خوان ذى غرض ، ولن نكون بعون الله إلا كما كنا على الدوام أسرة واحدة متماسكة . تنتظم أفرادها الإخوة والمحبة والوعى ، والأهداف الوطنية والقومية المشتركة .

ولعل أهم ما ينبغى التذكير به ، ونحن نؤكد على ضرورة المحافظة على الوحدة الوطنية ، هو أن المجتمعات المستقرة المنتجة هى المجتمعات التى يسودها النظام والانضباط ، فالانضباط هو النسيج المتين الذى يمتد بين أبناء الشعب جميعا ، ويشدهم بعضا إلى بعض ، فى بنيان واحد منسجم منيع ، يسد الطريق على الأعداء ويفتح آفاق الأمل للأجيال المقبلة .

. . . .

أيها المواطنون ، أيها الإخوة الفلسطينيون فى الأرض الفلسطينية المحتلة ، وتبديداً لأى ظنون ، يمكن أن تنشأ عن اجراءاتنا ، نود أن نؤكد لكم بأن هذه الإجراءات لا تعنى تخلينا عن واجبنا القومى ، سواء تجاه النزاع العربى الإسرائيلى أو تجاه القضية الفلسطينية ، كما أنها لا تعنى تخليا عن إيماننا بالوحدة العربية ، فالإجراءات نفسها كما ذكرت ، قد اتخذناها فى الأصل ، تجاوبا مع رغبة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ، ومع القناعة العربية السائدة بأن مثل هذه الإجراءات ستسهم فى دعم نضال الشعب الفلسطينى وانتفاضته المباركة ، وسيواصل الأردن دعمه لصمود الشعب الفلسطينى ولانتفاضته الباسلة فى الأرض الفلسطينية

المحتلة بما تسمح به طاقاته ، ولا يفوتنى أن أذكر بأننا حينما قررنا إلغاء خطة التنمية الأردنية فى الأرض المحتلة قد بادرنا فى نفس الوقت ، بالاتصال مع مختلف الحكومات الصديقة والمؤسسات الدولية التى أعربت عن رغبتها فى الإسهام بالخطة ، لحثها على الاستمرار فى تمويل مشاريع التنمية فى الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال الجهات الفلسطينية ذات العلاقة .

فالأردن أيها الإخوة لم ولن يتخلى عن دعم ومساعدة الشعب الفلسطينى إلى أن يبلغ غاياته الوطنية بإذن الله ، فما من أحد خارج فلسطين كان أو يمكن أن يكون له ارتباط بفلسطين ، أو بقضيتها أوثق من ارتباط الأردن أو ارتباط أسرتى بها ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الأردن دولة مواجهة وحدوده مع إسرائيل هى أطول من حدود أى دولة عربية معها ، بل هى أطول من حدود الضفة الغربية وقطاع غزة مجتمعين معها .

كما أن الأردن لن يتخلى عن التزامه بالمشاركة فى عملية السلام ، التى أسهمنا فى إيصالها إلى مرحلة تحقيق الإجماع الدولى على عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط للتوصل إلى تسوية سلمية شاملة عادلة للنزاع العربى الإسرائيلى ، وتسوية القضية الفلسطينية من جميع جوانبها ، ولقد حددنا موقفنا فى هذا المجال ، وكما يعلم الجميع ، بالمبادىء الستة التى سبق وأن أعلناها على الملأ .

وإن الأردن أيها الإخوة طرف رئيسى فى النزاع العربى الإسرائيلى وفى مسيرة السلام ، وهو يتحمل مسؤولياته الوطنية والقومية على هذا الأساس .

. . . .

الكتّاب المشاركون

● **عبد المنعم سعيد على** : كبير باحثين بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، وكان المنسّق العام « للتقرير الاستراتيجى العربى » للمركز خلال عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ . ويعمل حالياً رئيساً لوحدة بحوث العلاقات الدولية بالمركز . وأحدث مطبوعاته هى : « العرب وجيرانهم : دراسة للمستقبل ».(باللغة العربية) (١٩٨٧) ، و « العرب ومستقبل النظام العالمى » (باللغة العربية) (١٩٨٧) .

● **ناعومى حزّان** : كبيرة الزملاء الباحثين بالجامعة العبرية بالقدس ، وكبيرة الزملاء الباحثين بمعهد هارى ترومان للبحوث المتعلقة بالنهوض بالسلم بالجامعة العبرية ، بالقدس . وتقوم بتدريس العلوم السياسية ، وترأس قسم الدراسات الإفريقية . وهى أيضاً عضو بالمجلس التنفيذى للمركز الدولى للسلام فى الشرق الأوسط . ومن بين أحدث مطبوعاتها : « الميزان القلق : الدولة والمجتمع فى أفريقيا » (حررته بالتعاون مع دونالد روتشيلد ، ١٩٨٨) ، و « التغلب على أزمة الأغذية فى أفريقيا » (حررته بالتعاون مع تيموثى م . شاو ، ١٩٨٨) ، و « التصورات الإسرائيلية بشأن العلاقات بين إسرائيل وجنوب أفريقيا » ، (١٩٨٧) .

● **على الدين هلال دسوقى** : رئيس الجمعية العربية للعلوم السياسية ، ومدير مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، وهو أستاذ العلوم السياسية هناك . وقد دَرّس بجامعة كاليفورنيا ، بلوس انجلوس ، برينستون ، والجامعة الأمريكية بالقاهرة . وعمل مستشاراً بوزارة الإعلام المصرية (١٩٧٥ — ١٩٧٦) ، وعضوا فى هيئة تحرير « المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط » (١٩٨٢ ــ ١٩٨٧) ، وهو عضو فى مجلس المعهد الدولى للدراسات

الاستراتيجية . وأحدث مطبوعاته هى : « السياسات الخارجية للدول العربية » (١٩٨٤) .

● **هيرمان فريدريك إيلتس** : أستاذ جامعى بارز فى العلاقات الدولية ، ومدير مركز العلاقات الدولية بجامعة بوسطن . وكان يعمل من قبل سفيرًا للولايات المتحدة لدى مصر والمملكة العربية السعودية ..وقد اشترك فى جميع مراحل مفاوضات السلام المصرية ــ الإسرائيلية فى الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٩ .

● **سعد الدين إبراهيم** : الأمين العام لمنتدى الفكر العربى فى عمان بالأردن . ويعمل أيضاً أستاذاً لعلم الاجتماع بالجامعة الأمريكية بالقاهرة . وهو مؤلف لكثير من الكتب والمقالات عن العالم العربى المعاصر ، بما فى ذلك « عروبة مصر : حوار السبعينات » (باللغة العربية) (١٩٧٨) ، و « النظام الاجتماعى العربى الجديد : دراسة عن التأثير الاجتماعى للثروة البترولية» (١٩٨٢) .

● **رشيد أ . خالدى** : أستاذ مساعد للتاريخ الحديث للشرق الأوسط بجامعة شيكاغو . درّس تاريخ وسياسات الشرق الأوسط بالجامعة الأمريكية فى بيروت ، والجامعة اللبنانية ، وجامعتى جورج تاون وكولومبيا . وعمل بمعهد دراسات فلسطين ببيروت فى الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٣ . وهو مؤلف « السياسة البريطانية تجاه سوريا وفلسطين » (١٩٨٠) ، و « تحت الحصار : منظمة التحرير الفلسطينية واتخاذ القرارات فى حرب عام ١٩٨٢ » (١٩٨٦) ، وأيضاً بعض الدراسات المتخصصة والمقالات الأخرى .

● **صمويل و . لويس** : رئيس معهد الولايات المتحدة للسلم . وقد اشتملت فترة عمل السفير لويس التى امتدت ٣١ سنة فى الإدارة الخارجية رحلات مع مجلس الأمن القومى ، كنائب لمدير هيئة تخطيط السياسات ، وكمساعد لوزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية ، وكسفير لدى إسرائيل لمدة ثمانى سنوات خلال فترتى حكم الرئيسين كارتر وريجان . وقد اشترك فى اجتماعات كامب ديفيد ، وجميع مراحل المفاوضات المصرية ــ الإسرائيلية ، واللبنانية ــ الإسرائيلية فى الفترة ما بين

١٩٧٧ و ١٩٨٥ . ومنذ تقاعده ألقى محاضرات وكتب مقالات عديدة عن المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط .

● **ايفجيني م . بريماكوف** : رئيس البرلمان السوفيتي الجديد ، ومدير معهد النظم الاقتصادية والعلاقات الدولية ، أكاديمية العلوم بالاتحاد السوفيتي . وهو من أبرز المتخصصين فى شؤون الشرق الأوسط بالاتحاد السوفيتي . ومن بين مطبوعاته ، « تاريخ صفقة » (باللغة الروسية) (١٩٨٥) ، وهو كتاب يتعلق بمفاوضات كامب ديفيد ؛ و « الشرق بعد انهيار النظام الاستعمارى » (١٩٨٣) ؛ و « تحليل صراع الشرق الأوسط » (١٩٧٨) .

● **وليام ب . كوانت** : كبير الزملاء بمؤسسة بروكينجز ، وكان عضواً بهيئة موظفى مجلس الأمن القومى فى الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٤ ، وفى الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٧٩ . وخلال الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٧٩ ، اشترك فى المفاوضات التى أسفرت عن اتفاقيتى كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية ـــ الإسرائيلية . ومنذ عام ١٩٧٩ ، أصبح كبيراً للزملاء فى مؤسسة بروكينجز . ودرَّس أيضا فى عديد من الجامعات . وأحدث مطبوعاته هو « كامب ديفيد : صنع السلام والسياسة » (١٩٨٦) .

● **إميل ف . ساحلية** : أستاذ مساعد للعلاقات الدولية وسياسات الشرق الأوسط بجامعة نورث تكساس . وهو فلسطينى المولد ، درَّس بجامعة بيرزيت بالضفة الغربية فى الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٤ . وخلال عام ١٩٨٥ ، كان زميلاً بمركز وودرو ويلسون الدولى للباحثين . وخلال عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ ، كان زميلاً لشؤون الشرق الأوسط بمؤسسة بروكينجز . وفى سبتمبر ١٩٨٦ ، انضم إلى قسم العلوم السياسية بجامعة نورث تكساس . وأحدث مطبوعاته هى : « منظمة التحرير الفلسطينية بعد الحرب اللبنانية » (١٩٨٦) ، و « فى البحث عن زعامة : سياسة الضفة الغربية منذ ١٩٦٧ » (١٩٨٨) .

● **غسَّان سلامة** : مدير البحوث بالمركز القومى للبحوث العلمية

(باريس) . وكان أستاذاً للعلوم السياسية بمعهد القديس يوسف والجامعة الأمريكية ببيروت . وكان باحثاً زائراً بمؤسسة بروكينجز فى ١٩٨٦ . ودرَّس أيضا بجامعة بانتيون ـــ سوربون بباريس . وقد ألّف ، من بين مطبوعات أخرى ، « السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥ » (١٩٨٠) ، و « الدولة والمجتمع فى دول شرق البحر المتوسط العربية » (١٩٨٧) . وهو محرر « أسس الدولة العربية » (١٩٨٧) ، والمحرر المشارك فى مؤلف « سياسات التكامل العربى » (١٩٨٨) .

● **هارولد هـ . سوندرز** : زميل زائر بمؤسسة بروكينجز ، عمل ضمن هيئة موظفى مجلس الأمن القومى ، ١٩٦١ ـــ ١٩٧٤ ، وبوزارة الخارجية ، ١٩٧٤ ـــ ١٩٨١ . وكان مساعدًا لوزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا ، ١٩٧٨ ـــ ١٩٨١ . واشترك فى مفاوضات فض الاشتباك فى الفترة ١٩٧٣ ـــ ١٩٧٥ ، وساعد فى وضع مسودة اتفاقيتى كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية ـــ الإسرائيلية . وهو مؤلف « الأسوار الأخرى : سياسات عملية السلام العربى ـــ الإسرائيلى » (١٩٨٦) .

● **شيمون شامير** : يعمل حالياً سفيراً لإسرائيل لدى مصر . وقد تلقى تعليمه بجامعة القدس العبرية ، وفى برينستون . وفى عام ١٩٦٧ ، أسس مركز شيلواح لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا ، بجامعة تل أبيب ، وفى عام ١٩٨٠ ، عُيِّن أستاذاً لكرسى كابلان لتاريخ مصر وإسرائيل بالجامعة ذاتها . وكان أول مدير للمركز الأكاديمى الإسرائيلى بالقاهرة (١٩٨٢ ـــ ١٩٨٤) . وأحدث مطبوعاته هو : « يهود مصر : مجتمع البحر المتوسط فى الأزمنة الحديثة » (١٩٨٧) .

الفهـــرس(*)

(أ)

(*) حرف « ح » بجانب الرقم يشير إلى حاشية .

(خ)

(د)

(ر)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ظ)

(ع)

(غ)

(ف)

(ل)

(م)

رقم الايداع بدار الكتب

٤٧٢١ / ٨٩

أثارت كامب ديفيد ولا تزال تثير ، نقاشا حادا ــ بل عراكا ــ فى الوطن العربى . ويتفق الجميع على أنها أثرت ــ بالإيجاب والسلب ــ على كل التطورات اللاحقة فى المنطقة .

وفى الذكرى العاشرة لكامب ديفيد ، ننشر تقييما لها يشترك فيه مجموعة متميزة من الخبراء والسياسيين المتفقين والمختلفين معها .

- هيرمان إيلتس (سفير أمريكا فى مصر إبان عقد الاتفاقية)
- صمويل لويس (سفير أمريكا فى اسرائيل إبان عقد الاتفاقية)
- ايفجينى بريماكوف (رئيس البرلمان السوفيتى الجديد)
- ناعومى حزّان (كبيرة الباحثين بالجامعة العبرية بالقدس)
- شيمون شامير (سفير اسرائيل حاليا فى مصر)
- رشيد خالدى (أستاذ مساعد لتاريخ الشرق الأوسط ، جامعة شيكاغو)
- غسّان سلامة (مدير البحوث بالمركز القومى للبحوث العلمية ، باريس)
- إميل ساحلية (أستاذ مساعد لسياسات الشرق الأوسط ، جامعة نورث تكساس)
- سعد الدين ابراهيم (أمين عام منتدى الفكر العربى بالأردن)
- على الدين هلال (مدير مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة)
- عبد المنعم سعيد (كبير باحثين بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)
- وليام كوانت (كبير الزملاء بمؤسسة بروكينجز)
- هارولد سوندرز (مساعد وزير الخارجية الأمريكية إبان عقد الاتفا



الناشـ

مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام

التوزيع فى الداخل والخارج : وكالة الأهرام للتوزيع
ش الجلاء - القاهرة

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر